

جرائم البغاء

دراسة مقارنة

رسالة دكتوراه في الحقوق «العلوم الجنائية»
مع مرتبة الشرف الأولى وتبادل الرسالة
مع الجامعات الأجنبية
كلية الحقوق — جامعة القاهرة

دكتور

محمد نيازى حسانه

الطبعة الثانية

مع أحدث الأحكام

يطلب من

مكتبة وهبة

١٤ شارع الجمهورية - عابدين

تليفون ٩٣٧٤٧٠

جرائم البغاء

دراسة مقارنة

دكتور

محمد نيازي حنانه

الطبعة الثانية
مع أحدث الأحكام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد

للطبعة الثانية

استجابة لطلب السادة المشتغلين بالقانون . الراغبين فى الحصول على كتاب جرائم البغاء (رسالة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى) لما يتضمنه من دراسة شاملة لهذا الموضوع ، لا فى القانون المصرى فحسب ، ولكن أيضا فى القانون المقارن على أوسع نطاق ، مما يعين على استجلاء الأحكام القانونية فى هذا الشأن وإدراك مراميها فى إطار الإدراك العالمى لهذه الأحكام . وهو ما اعتمد عليه القانون المصرى فى صياغة نصوصه .

وصيانة لهذه الرسالة من أن ينالها التغيير أو تصييبها الاضافة . فتتغير ملامحها عما كانت عليه عند تقدير قيمتها العلمية .

واستزادة من العلم بمعرفة ما صدر عن قضاء محكمة النقض فى شأن قانون مكافحة الدعارة منذ صدوره .

فقد رأيت إعادة طبع كتاب جرائم البغاء بالحالة التى هو عليها مع اضافة ملحق له فى آخره بكل ما صدر من أحكام محكمة النقض ، مع تصنيفها بطريقة تيسر الوصول بها .

وقد كان من حسن الحظ أن المحكمة العليا لم تصدر من أحكامها شيئا يتعارض مع المبادئ والقواعد الواردة فى هذا الكتاب أو يختلف معها ، بل جاءت كلها تأييدا وتدعيما لها .

وانى لأرجو لحكمتنا العليا وللشادة القراء مزيدا من السداد والتوفيق . .

١٣ شعبان سنة ١٤٠٣هـ

٢٥ مايو سنة ١٩٨٣ م

المؤلف

دكتور محمد نيازى حتاتة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

فكرة الزواج والأخلاق ليست الا من وحى الطبيعة

١ - منذ تطلع العقل البشرى الى الكون ، يسير أغواره ويكتشف أسرارها ، وهو يتأمل ما بين المرأة والرجل من سر عظيم ، تنوعت بسببه مصائر البشر ، واختلفت من أجله أوهامهم وأحلامهم .

ولم تلبث الطبيعة أن هدت العقل ، فيما تصوره من خرافات ، الى مغزى ذلك السر وما يهدف اليه ، من وحدة الرجل والمرأة ، ابتناء النسل ، وتمكيننا لبقاء جنسهما على الأرض .

وهكذا تروى أساطير اليونان القديمة أن الآلهة غضبت على الجنس البشرى لوقاحته ، فوقف المشتري خطيبا بينهم وقال « أظننى وجدت طريقة لاضعاف الجنس البشرى وتقليل وقاحته دون هلاكهم ، فسأشق كل واحد منهم نصفين ، وبذا يضعفون جميعا » .

وشقت الآلهة كل انسان شقين ، كما تشق البيضة بشعرة ، وأخذ كل نصف يسعى للاتصال بنصفه الآخر فيلقاه هذا بذراعيه مؤملا أن يعودا الى ما كانا عليه ، وتشاورت الأنصاف فيما بينها وقررت ألا يقوم أحدها بفعل ما دون الآخر ، فماتوا جوعا وضعفا ، فأشفق المشتري عليهم ، وفكر فى حيلة أخرى ينتج منها النسل بعد انضمام الرجل للمرأة ، ومن هذا التاريخ وجد الحب المتبادل بين أفراد النوع ، وهو الموفق بين طبائعهم الأصلية ، وغايته جعل الاثنين واحدا ، وتخفيف هول المصائب على الأنصاف المنشقة ، فكل واحد من الجنس البشرى هو نصف ناقص لواحد كامل ، وغايته البحث عن نصفه الآخر (١) .

(١) مائدة افلاطون تعريب جمعته من ٢٢٨ ، ٢٢٩ ، محاضرات الأدباء للأصفهاني

ومثل هذه الخرافات التي اهتمت اليها أفكار الناس في التعبير عن أسرار الطبيعة ، قد انقلبت في آخر الأمر -- فيما تهدف اليه -- تعبيرا صادقا عن حقائق الحياة ، كما فسرتها -- فيما بعد -- الأديان النازلة من السماء .

لقد خلق الله آدم ، فكان واحدا ، ثم خلق حواء فكانا زوجا ، وشاءت قدرته ، تدعيها للصلة بينهما ، أن يجعلها من ضلعه ، فصدق قوله « هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها » (١) ، وفصلت التوراة الأمر بقولها « وأما لنفسه فلم يجد معينا نظيره ، فأوقع الرب الاله سباتا على آدم فنام ، فأخذ واحدة من أضلاعه وملا مكانها لحما ، وبنى الرب الاله الضلع التي أخذها من آدم امرأة وأحضرها الى آدم ، فقال آدم هذه الآن عظم من عظامي ولحم من لحمي ، هذه تدعى امرأة لأنها من امرئ أخذت ، لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسدا واحدا » (٢) .

وهكذا أصبحت الوحدة بين الرجل وامرأته ، أساسا لبقاء النوع البشرى على الأرض ، شأنها في ذلك شأن الوحدة بين الذكر والأنثى في سائر المخلوقات ، تلك الوحدة التي ظلت أساسا لاستمرار الحياة وبقاء النبات والحيوان (٣) ، فلم تخلق الغريزة الجنسية لأنها متعة في ذاتها ، بل هي الوسيلة لتحقيق جفظ النوع ، وهي المسئولة عن حياة النوع بأسره ومستقبل سلالاته المتعاقبة ، اذ تتفرع عنها ثلاث غرائز فرعية ، الأولى منها خاصة بالشهوة الجسمانية بين الرجل والمرأة ، والثانية خاصة بالعاطفة

(١) سورة الاعراف آية ١٨٩ .

(٢) سفر التكوين - الاصحاح الثاني - ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ .

(٣) « او لم يروا الى الأرض كم انبتنا فيها من كل زوج كريم » (سورة الشعراء

آية ٧) - « والقبنا فيها رواسي وانبتنا فيها من كل زوج بهيج » (سورة ق آية ٧) .

الجنسية المتبادلة بينهما أى الحب المعنوى أو العذرى ، والثالثة خاصة بالحب العائلى الذى يربط ما بين الزوجين والأولاد (١) .

وعلى ذلك فالشهوة الجسدية التى تصحب الجماع ، ليست فى ذاتها الا أثرا ماديا عارضا ، كأثر الجوع أو العطش حينما يغريان الانسان بلذة الأكل أو الشرب ، تحقيقا لهدف أسمى ، هو حفظ الجسم وبقاء الحياة .

ان الغرائز الفرعية الثلاثة ، تسير جبا الى جنب لاقتاج النسل ، ولضمان شموله بالحب والرعاية ، حتى يرث الصغير حياة الكبير ، ويستمر الوجود على الأرض ، ويخطىء إذن من يتفرد بإحدى هذه الغرائز منفصلة عن أختيها الآخرين . ليدلل على أن اللذة الجسدية قد خلقت هدفا فى ذاتها ، مستعينا فى ذلك بما يشاهد فى مجال التفرقة فى الغريزة الجنسية بين الانسان والحيوان (٢) ، وهو بذلك يجعل من اللذة الشهوانية التى تصاحب الوقاع الجنسى غاية مستقلة ، قد تفوق أحيانا غاية التناسل ، ويقرن بين هذه النتيجة وبين ما يحدث فى التجارة حينما يصبح للثمرة العارضة أو المحصول الثانوى أهمية الصنف نفسه ، ان لم تفقه قدرا .

ولكننا اذا تحققنا من الفرق بين مجال الغريزة الجنسية ومجال التجارة لرأينا أن ما هدفت اليه الطبيعة من الأولى هو استمرار النوع ، وما هدفت اليه التجارة هو الكسب ، فاذا كان المحصول الثانوى فيها يدر من الكسب ما لا يدره الصنف فقد تحقق هدفها ، أما فى الطبيعة فما هو الذى يعود عليها من اعتبار اللذة الجسدية هدفا فى ذاتها ؟

(١) محمد فتحى - علم النفس الجنائى ، القاهرة ١٩٤٩ ج ١ ص ١٢٦ ، ١٢١
(٢) الثابت أن الوظيفة الجنسية لدى الحيوان تقتصر فى هدفها على التناسل ، والأوقات التى تكرر الحيوانات فيها نفسها للتناسل لا تتعدى الأسابيع المدودات سنويا ، فاذا ما حملت أنثى الحيوان ، وتحققت بذلك بغيتها من التناسل ، رغبت عن الذكر وأبت عليه اقترابه منها ، بل أن الذكر فى الأنواع الدنيمن الحيوان ، يظل فى غير أوقات الزواج عديم الاهتمام جنسيا ، والملاحظ أن الحيوانات تستمتع بلذة الجماع ، كذلك التى يستمتع بها الانسان ، ولكن الآخر يميز ، حتى فى مرتبته البدائية ، بأنه من الناحية البيولوجية راقب فى الجماع وقادر على اتيانه خلال السنة كلها ، حتى أن المرأة منذ ابتداء حملها - وكان يجب خمود الشهوة لديها - قد تكون على العكس من ذلك أشد رغبة فى اشباعها ، وستنتج البعض من ذلك أن الغريزة الجنسية - بمصيح فقط وسيلة للتناسل ، بل أصبحت غاية فى ذاتها (Hairr, P. 21-22.)

ان الطبيعة وهى تهدف بكل ظواهرها ومكوناتها الى استمرار الوجود .
 تناقض نفسها اذا هى سلمت بهذا الاعتبار ، ولذا لم تكد تقسوم المذاهب
 التى تقدر اللذة (١) وتناهى بها عن هدفها الطبيعى الاصيل ، حتى انهارت
 لعدم مسايرتها لطبيعة الحياة ، بل ان المذاهب التى ابتدعت الرهينة والعفة
 المطلقة قد لاقت نفس المصير لخروجها هى الأخرى عن هدف الطبيعة (٢)
 وأدرك الانسان منذ فطرته -- والفطرة هى الطبيعة -- وجوب انصراف
 الغريزة الجنسية الى اتاج النسل ، وأخذ جاهدا فى تحقيق هذا الغرض
 بكل الوسائل التى هدته اليها عقائده وأفكاره ، فتنوع سلوكه الجنىسى فى
 هذا السبيل تنوعا بلغ أحيانا حد الشذوذ ، وانهى آخر الشوط باعتناق

(١) كما نسب الى أودى Orphée الموسيقى الإغريقى الرويج للواطى فى اليونان
 فقد نسب الى سافو Sapho ابداع مذهب السحاق فى جزيرة ليسبوس Lesbos
 « الآن ميثيلينى » فهى اول من جعل من ميذا شهوانية المرأة لبنات جنسها وبنديسها صلة المرأة
 بالرجل مدرسة اشتهرت زمنا لدى الإغريق ولا تزال كلمة «lesbien» فى اللغة الفرنسية
 تعبيرا عن الصلة الشهوانية بين النساء

وعند ما نشر أبوقور مذهب فى اللذة استجمد اللذة الفارطية التى تقضى على الفضيلة ،
 ولكن كلمة «Épicurien» ظلت فى اللغة الفرنسية وصفا للفجور والاستهوار ، اما
 القربوطراطيون Carpocratians فقد اسسوا مذهبهم فى برقة فى القرن الثانى الميلادى
 على أساس ان الله يخلق الرغبة ، فلا يجوز الوقوف فى وجهها ولا بد من ارضائها بكل الوسائل ،
 ولذلك نادوا بشيوعية المرأة وانكروا عليها حقها فى ان تأبى على الرجل ارضاء لدانه الطبيعية ،
 وربما كانت هذه الافكار وليدة الشيعة التى أسسها نيقولا «Nicoloites» فى القرن الاول
 وهو - فى بعض الاقوال أحد الشامسة السبعة المذكورين فى كتاب «قصص الرسل» ، وقد
 اتهم الارثوذكس هذه الشيعة بالفوضى الجنسية ارضاء للذة ، وفى القرن الثانى ايضا ظهرت
 شيعة القابيلين «Cainites» نسبة الى قابيل ، وكانت تدمو الى سيطرة المادة على الروح ،
 ونسب اليها ما نسب الى اهل عامور وسادوم من الفسق واللواط ، وكذلك شيعة الادميين
 «Adamites» وكانوا عراة تشبهوا بآدم وكانت تعاليمهم ان ما يكون حسنا فى الظلام يكون
 احسن فى النور ، وانتقلت هذه المذاهب الى العصور الوسطى بحجة « تحرير النفس والجسد »
 او كما تقول شيعة اللواتيين Loistes فى مدينة انغرس « ان الانسان لا يلبث ان يعود الى
 المبوقة التى تصهر فيها جميع الاشياء لتتشكل من جديد ، فلا أقل من ان يعيش مجردا من كل
 قيد متحررا من الندم والتوبة » ، وكما يقول داود كاهن دير الفرو Evreux « ان الجسد
 لا يدنس الروح ولا بد ان تقضى الخطيئة على الخطيئة » ، ونسبت مثل هذه الافكار الى طائفة
 الاسمايلية ، بل انه فى أيام الامويين قام عمار بن يزيد بنشر بدعة فى خراسان فدعا الى دين
 الخرمية ورخص للناس بعضهم فى نساء بعض ، وكان ذلك عام ١١٨ هـ (١٦٠٠ م) تاويخ الأمم والكلوك لآبى
 جعفر الطبرى - الطبعة الاولى سنة ١٣٢٦ هـ . مطبعة الحسينية المصرية ج ٨ ص ٢٢٩)

(٢) كان مذهب الفاليسيين نسبة الى مؤسسه الراهب Valésius فى القرن الثالث
 يقوم على ان الانسان لا يكون طاهرا الا اذا جرد الجسد من كل ممكنات الخطيئة ، وكذلك مذهب
 السكوبيتس Scopits فى روسيا فى القرن الثامن عشر حيث كانوا يقولون ان الخطيئة التى
 ارتكبها آدم وحواء لم تكن الا الجماع ، ولذا لا يتطهر الجسد الا باستئصال وسائل الخطيئة ،
 وهكذا كانوا يقطعون اعضاء الرجال والنساء التناسلية ويبترون ائدية النساء

(Armand, P. 42,288-294)

نظام الزواج ، هذا الذى جاءت الأديان السماوية فيما يعد فأقرته ، وحرمت كل نظام يخرج عليه باعتباره أسلم النظم التى توصل الطبيعة الى غايتها (١) .

فالزواج اذن من خلق الطبيعة ، اهتدى اليه الانسان كما اهتدى اليه الحيوان ، حرصا منهما على بقاء النوع (٢) ، وليس هو اذن من فرض القانون الوضعى ، انما هو من فرض القانون الطبيعى ، بل لو خير القانون الأول ما اختار لسعادة الجنس البشرى وبقاء نوعه خيرا من الزواج ، ولو قدر الغاء القوانين الوضعية التى تحمى الزواج ، لظل هذا موجودا باعتباره نظاما طبيعيا لا نظاما قانونيا (٣) .

ان الطبيعة من وضع الله ، وبقاؤها مرهون بالدفاع ضد نقصانها وزوالها ، فهى التى تصنع الوسائل لحمايتها ، وينتظم هذه الوسائل لون من الفن الذى يعجز الانسان عن مثله وهو يصطنع الفنون ، ان الفن — كما يقول دى هولباه (٤) — ليس سوى الطبيعة حينما تعمل بمعاونة

(١) جاء فى المادة ٤٠١ من الأحكام العبرية « الزواج فرض على كل انسان لا يستثنى منه صغير ولا كبير ، ولا غنى ولا فقير ، ولا صحيح ولا سقيم ، ولا عالم ولا جاهل ، بل يجب على الجميع الاشتراك فى استبقاء النسل ، ولا يقال ان الانسان قد قام بهذا الواجب الا اذا رزق من الزواج بذكرين وانثى ، ولذا يجب على كل رجل خال من الزواج ان يتزوج قياما بهذا الواجب حتى يحصل على هذه الغاية »

وقال تعالى فى سورة النساء آية ٢٤ بقصد اعفاف النفس وصرفها عن مجرد ارضاء الشهوة « واحل لكم ما وراء ذلكم ان يبتغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين ولا متخذي اخدان » ، ثم حدد هدف الزواج فى سورة البقرة آية ١٨٧ بقوله « فالان باشروهن وابتنوا ما كتب الله لكم » يقصد الولد ، وقال تعالى فى سورة البقرة آية ٢٢٣ « نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انا شتم » بل عبر تعالى عن اهداف الغريزة الجنسية بفروعها الثلاثة: حينما قتل فى سورة الروم آية ٢١ « ومن آياته ان خلق لكم من انفسكم ازواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » فالسكن أى الراحة التى تعقب القلق الجنسي والمسودة أى الحب بين الزوجين والرحمة أى المطفىء على الأولاد ، وبذلك تتم الوحدة بين الزوجين كما اوضحها تعالى فى سورة البقرة .. « من لباس لكم وانتم لباس لهن » ... الخ

(٢) ففى انواع الحيوانات الدنيا التى تولد صفارها قادرة وحدها على الغذاء والحياة لا تعرف العائلة ولا يعرف الزواج ، اما فى الطيور حيث يحتاج الصفار الى عناية فالزواج منتشر بينها بنسبة ٩٠ / ١ ، وكذلك بين دوات الشدى العليا كالقروود والفوربلا ... Ellis, Mar. P. ١٢, ١٣.

(٣) لا يقسم نظام قانونى ويكتب له البقاء اذا لم تعتمد قواعده القانونية على طبيعة الاشياء والوقائع nature des choses et des faits ، هذه التى تحتفظ بها الطبيعة فى صورتها الخام وتفرسها على تلك القواعد لتحديد ماديتها وترسم مجالها

Tullio Delogu, La loi pénale et son application, 1956 p. 93, 94

(٤) D'Holbach الفيلسوف الفرنسى ١٧٢٣ - ١٧٨٩

ما وضعته هي نفسها من وسائل ، وكما يقول شكسبير — ما يضاف الى الطبيعة من فن ليس سوى الفن الذى صنعتها يداها (١) .
وعلى ذلك فالأخلاق الجنسية ، التى ستعرض لذكرها عما قريب ،
ليست الا من وحي الطبيعة بالقدر الذى يعتقد الانسان أنه يؤدى رسالتها ،
وقديما قال شيثرون — ليست الفضيلة الا الطبيعة فى تطرفها .

La vertu n'est que la nature portée à l' extrême

فليست اذن الأوامر والنواهي التى خلقتها تقاليدنا الأخلاقية هي —
كما يتصورها الكثيرون — محاولات لقمع الطبيعة ، بل انها تولد من
الرغبة فى معاونة هذه الطبيعة ، فهى النماذج التى تتشكل خلالها الغرائز
الطبيعية (٢) .

العبادات الجنسية وكيفية نشوئها

٢ — اذا صح ما كتبه المؤرخون عن العصر الانبوليتى Neolithic age
(أى عصر بداية استعمال المعادن) ، وعن وجود مدينتين مشهورتين فيه ،
هما المدنية الزراعية البدائية التى ترجع السلطة فيها الى الأم Matriarchal
agricultural civilisation

ومدنية رعاية الأغنام الرحل Civilisation of nomadic cattle breeders
التي ترجع السلطة فيها الى الأب (٣) .

واذا صح ما قيل من حروب وصلات قامت بين نساء المدنية الأولى وبين
رجال المدنية الثانية ، وانتهت بنشوء عقيدة ثابتة لدى كل منهما بضرورة
تقديس المرأة عن طريق رجل غريب يمثل قوة الاله الخارقة ، حتى يهبها

Ellis, Mar., P. 17, 18 (١)

Ellis, M. V., P. 117 (٢)

(٣) المفهوم أن المدنية الأولى نشأت على سواحل المحيط الهندي بينما نشأت الثانية فى
الشمال ، وكانت كل منهما تنفرد بسلطتها حتى انصل الشعبان فوق انشاء الشماليين تحت
سيطرة نساء الجنوبيات وانتهت صرامة الاخلاق التى عرف بها الاولون ومالت اخلاقهم الى
الفساد ، ثم مرت فترة مظلمة انتهت بحادث الطوفان ، وظهرت بعد ذلك عبادات الرماة فى منطقة
القوقاز — أرمينيا ، مختلطة بمظاهر المدنية الزراعية عند نهاية العصر الانبوليتى أى فى الجزء
الآخر من الألف سنة الخامسة وكل الألف سنة الرابعة قبل الميلاد ، وهذا العصر هو ما يسميه
الأفريق بالعصر الفضى ، ولينه ظهرت طقوس الآلة البكارة التى لا تزال أساسا لطقوس مختلفة فى
الشعوب البدائية الآن (Gordon, P. 15-18.)

الاخصاب الذى لا تحمل النساء بدونه ، ولا يستمر بغيره بقاء الانسان على الأرض (١) .

إذا صح ذلك ، فلا عجب أن نرى الفتاة البكر فى الاحتفالات البدائية فى القبيلة تبدأ حياتها الجنسية بأز تهب نفسها الى الاله الذى يمثله كائن مقدس قد وهب قوة خارقة غير طبيعية ، فهو يمثل القوة الالهية التى تدخل فتكسب العذراء التقديس ، وتصبح بذلك امرأة كاملة ومقدسة فى وقت واحد .

وعلى ذلك لم يكن الأساس فى هبة النساء أنفسهن لرجال غرباء هو شيوع حالة من الفجور أو الظواهر الجنسية الحيوانية ، أو هو ملكية الرجال للنساء ، وإنما كان الأساس هو فى تلك العلاقة التى تصورها بين الكائن البشرى وبين القوة الالهية المخصبة والتى اعتقدوا فيها ورتبوا عليها طقوسهم المقدسة (٢) .

ولا يعرف تماما للآن سر هذا التقديس الذى أصبغوه على إزالة البكارة ، فهل كان الرجل يمثل الاله والمرأة تمثل الالاهة ، وعلى ذلك فاتصالهما معا يمثل اتحادا الهيا بين كائنين خالدين لا يموتان ؟

وعلى أية حال فقد ظل هذا السلوك فى تقديس إزالة البكارة موجودا حتى بعد قيام نظام الكهنة ، فأصبح الكاهن يمثل الاله وحلت البغى المقدسة محل المرأة التى تزال بكارتها (٣) .

وكذلك تولدت من هذه المعتقدات عبادة الأعضاء التناسلية ، ففكرة تمثيل الاله بعضو ذكرى وتمثيل الالاهة بعضو الأنثى لم تكن وليدة البدائية الأولى للانسان ، حيث لم يكن قد فكر هذا الانسان بعد فى وجود القوة الخلاقة (٤) .

(١) لتتبع التطورات المعقدة التى انتهت بهذه النتيجة بين جماعات الامازور groups of Amazons التى تمثل التطور المتبادل بين المدينتين المذكورتين . انظر المرجع السابق ص ٢٢ - ٢٧

(٢) Gordon, P. 16-18.

(٣) وفى مصور متأخرة كان الساحر أو الملك هو الذى يمثل الاله وانتقلت عادات من هذا النوع الى الفسرب وأصبحت أساسا لحق الملك فى بعض الشعوب فى مواصلة كل امرأة ليلة زفافها .

(٤) Gordon, P. 19-21.

طقوس ازالة البكارة

٣ - تطورت طقوس ازالة البكارة شيئا فشيئا ، وأصبح في كثير من الجهات يقتصر على ازالة البكارة في داخل المعبد ، أو على أرضه تحت رعاية الآلهة ، وهكذا أضحت القوة المقدسة مستمدة من المكان ، لا من مزيل البكارة المقدس Sacred deflowerer (١)

وفي بعض الحالات كان الرجل لا يلجأ الى الوقاع الجنسي لتقديس المرأة ، بل يؤدي ذلك بطريقة رمزية كأن يضربها بيده أو بأداة مقدسة (٢) وكان بعض الشبان في روما يجرون في الطرقات وهم عرايا ويحملون سيطا يضربون بها كل من يصادفونه من النساء ليكسبوهن التقديس حتى يصبحن حبالى (٣) .

وفي حالات أخرى كانت تقوم تماثيل الآلهة ذات الأعضاء الذكرية الكبيرة بتقديس الفتيات قبل زواجهن ، فكانت الأمهات الرومانيات يقدن بناتهن قبل زواجهن . فيجلسنهن على هذه الأعضاء (٤) ، وكان الرومان يقودون فتياتهن الى تمثال موتينوس Mutinus وهو تمثال جالس عار ويجبرونهن - قبل زواجهن - على الجلوس على ركبته ، وقد أبطل الإمبراطور أوغسطس هذه العادات وهدم معابدها (٥) ، وظلت مثل هذه الطقوس الى وقت قريب موجودة بين سكان جزر كاناريا (٦) .

وقد انتشر في أوروبا في العصور الوسطى حق السيد في ازالة بكارة الفتيات في اقطاعيته ليلة زفافهن ، وقد ورث السيد هذا الحق عن ملوك وأمراء وحكام هذه العصور وكان يطلق عليه Jus primae Noctis (٧) .

(١) المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨ .

(٣) Sanger, P. 79-80 .

(٤) Armand P. 83 .

(٥) Sanger P. 81 ; Ellis Prost, P. 31 .

(٦) Haire, P. 38 .

(٧) وكان اعتقاد الناس في ذلك الوقت ان استعمال هذا الحق مما يجلب الخير والبركة للمرأة وأولادها .

Scott, P. 62-63 ; Louis Veiullot, le Droit de Seigneur au mayen age, 1854, Paris

وظل كثير من العادات القديمة موجودا في الشعوب البدائية ففي جزيرة ساموا في المحيط الهادي تزال البكارة بسبابة اليد اليمنى أو بعضا أو بسيخ ، وفي الفيلبين تزال البكارة إحدى العجائز ، ولدى بعض الهنود يستعمل الحجر أو العاج أو قضيب من الخشب في إزالتها (١) .

وفي قبيلة مفيوت Mfiote بساحل لوانجو بأفريقيا الاستوائية يلبسون الفتاة البالغة أحسن ثيابها ويجولون بها من قرية إلى أخرى يعرضون بكارتها للبيع .

وكان بعض قبائل الاستراليين يحملون عذاراهم إلى حيث يواقعهن عدد من الشبان المنتقين قبل أن يقدموهن إلى أزواجهن (٢) .

وهكذا تبدو أهمية الدور الذي لعبه الرجل الغريب في إزالة البكارة على أساس أن الإله قد منحه قوة خارقة للضيعة لا تتوفر في الرجل القريب أو الزوج فلم يكن هذا الأخير يقوم بهذا الدور إلا نادرا ، بل إن بعض القبائل كانت تعتبر إزالة الأقرباء للبكارة في مرتبة زنا المحارم (٣) ، ولم يشذ عن ذلك إلا شعوب قليلة كسكان أورانجساكي في الملايو وسومطرا وسيلان حيث يقوم الأب نفسه بإزالة البكارة (٤) .

وكما تولدت عن المعتقدات الجنسية طقوس إزالة البكارة ، كذلك تولدت عبادة الأعضاء التناسلية ومواقعة الحيوان وتقديم الفحاحا المقدسة ، وهي أمور لا نرى محلا للاسترسال في ذكرها .

(١) وكانت مثل هذه الممارسة موجودة لدى الوثنيين وكذلك لدى الفينيقين في معبد الإله بعل ، وظلت عادات مشابهة موجودة في بلادنا حتى الآن ، فلدى الكثير من سكان القرى وبعض سكان المدن ، يزال الزوج بكارة زوجته بأصبعه ، وأحيانا تقوم بذلك إحدى القليلات أو القريبات ، ويملكون ذلك الآن بالتأكد من شرف الفتاة قبل زواجها .

(٢) Haïre, P. 37 ; Scott, P. 62-65.

(٣) Scott, P. 65.

(٤) وهكذا كان يتنبأ هؤلاء البدائيون بما استقر عليه الأمر فيما بعد ، وأفسرته الأديان السماوية ، من تعريم الزواج بين ثلاث مختلفات من الأقارب ، بل ذهب الإسلام إلى تفضيل الزواج من غير الأقرباء ، فجاء الحديث « المتربوا لا تضرؤا » أي تزوجوا الفرائب ولا تهرؤوا بنات العمومة حتى لا ينكشفن عن الضعاف (تاج العروس ج ١٠ ص ١٢٢١) وقال عمر « يابنى السائب ، انكم قد أضويتم » لانتكحوا في الترائع « أي المرأة التي تتزوج من غير منسرتها (عيون الأخبار ص ٢) .

البغاء المقدس Hirodolia

٤ - يقول جوردون ان حجز المراهقات في المعابد بعد أن استغنى الزواج عن طقوس إزالة البكارة أدى الى ممارستهن البغاء بعرض أنفسهن على زوار المعبد (١) ، ويقول اليس ان البغاء المقدس ليس وليد ما يزعمه البعض من حرية جنسية بدائية ، انما هو ثمرة العقائد الأولى في القوى المنتجة للنسل (٢) ، واستعرض اليس الآراء المختلفة في ذلك ، اذ يرى البعض أن اخصاب الطبيعة في نظر هذه العقائد مرتبط بمواقعة الرجال للنساء ومحكوم بها ، فلهذه المواقعة دلالتها الدينية المتعلقة بحياة الكائنات كلها ، اذ أن مواقعة المرأة التي وهبت نفسها لالاهة الاخصاب يضمن الاخصاب للأرض وما عليها ، ويرى البعض الآخر أن البغاء المقدس ليس الا تطورا لازالة الغرياء لبكارة العذارى فيمدونهن بالقوة الحارقة التي تضمن أهليتهن للنتاج ، أو أن البغي المقدسة انما تنوب عن الآلهة في منح روادها قوة الاخصاب .

وأيا كانت الآراء فان انتاج النسل ظل هو الهدف المشترك في تعليل البغاء (٣) .

ان سومر ذات الحضارة التي تعتبر من أقدم حضارات العالم ان لم تكن أقدمها فعلا ، كأن يلحق بهياكلها عدد من النساء ، منهن خادومات ، ومنهن سرارى للآلهة أو لممثلهم الذين يقومون مقامهم على الأرض ، ولم تكن الفتاة السومرية ترى شيئا من العار في أن تخدم الهياكل على هذا النحو ، وكان أبوها يفخر بأن يهب جمالها ومفاتها لتخفيف ما يعترى حياة الكهنة المقدسة من ملل وسامة ، وكان يحتفل بادخال ابنته في هذه الخدمة المقدسة ، ويقدم القرابين في هذا الاحتفال ، كما يقدم بائنة ابنته الى المعبد الذي تدخله (٤)

وذكر هيردوت وغيره من المؤرخين أنه كان على كل امرأة من نساء بابل أن تذهب مرة في حياتها الى معبد الالهة ميلبتا Mvlitta فلا تعود الى

(١) Gordon, P. 48.

(٢) Ellis Prost, P. 27.

(٣) المرجع السابق ص ٢٧ - ٢٣

(٤) نقله ول ديورانت ص ٢ من ٢٢ عن Wolley, C. I. The Sumerians, 106.

منزلها حتى يلقي أحد الغرباء الداخلين الى المعبد قطعة من الفضة في حجرها ،
ثم يواقعها داعيا لها أن ترعاها ميليتا ، ولا يجوز للمرأة أن ترفض ما ألقى
اليها مهما قلت قيمته . ولا أن ترفض هذا الرجل الغريب أيا كان ، فإذا
ما أدت واجبها الدينى بالاتصال به عادت الى منزلها ، ولا يستطيع أحد
بعد ذلك أن ينالها بما يبذل من مال ، وكانت المرأة الجميلة سرعان ما تنفى
بواجبها ، أما الدمية فقد تظل في المعبد ثلاثة أو أربعة أعوام (١) وكان
ما يدفعه الرجل يذهب الى مذهب الالهة ، ولكن تطور الأمر فأصبح
الفتيات يحتفظن بهذا المقدار ليكون منه مهور زواجهن (٢)
وكانت عقائد البابليين تصور لهم أن الآلهة تذهب ليلا الى النساء
المؤمنات في فراشهن لتستولدهن أبناء .

وقد استمر البغاء المقدس في بابل حتى القرن الرابع قبل الميلاد ، اذ أمر
بالغاءه الامبراطور قسطنطين حوالي سنة ٣٢٥ ق . م (٣) .
وعرفت كلدانيا وسوريا وفينيقيا هذا النوع من البغاء المقدس وحملت
الالهة عشتروت Astarté الفينيقية محل ميليتا البابلية ، وكانت مدينة
اربخ Erech هي أظهر أماكن عبادتها ، وكانت عشتروت هي الالهة الخصب
أو الأم الالهة ، وكان البنايا هن خادماها ، وكن يشتركن في الحفلات
التي تقام لاختصاب الكائنات والأرض ، وكان يطلق عليهن Kadishtu.
أي المقدسات (٤) .

وكان البغاء المقدس لدى الليديين ثم لدى الفرس يمارسه النساء في
معبد الالهة Mithra (٥) وفي أرمينيا في معبد أنانيتيس anaitis وسط

(١) نقله ول ديورانت ج ٢ ص ٢٣٠ ، Ellis Prost. P. 25 من

Herodotus, I, 199 ; Strabo, XVII, i, 20 ; Baruch, VI.

(٢) Sanger, P. 42

(٣) نقله ول ديورانت ج ٢ ص ٢١٤ ، ٢٢١ من Cah.i, 532 ; Briffault, iii, 220

(٤) Morris Jastrow, the religion of Babylonia and Assyria, 1898, (٤)

London P. 475.

(٥) Sanger, P. 42.

الغابات المقدسة التي لم يكن يسمح بدخولها الا للأجانب ، وهكذا كان يجمع البغايا المقدسات مهور زواجهن (١) .

وعلى حدود بلاد المعجم كان هذا البغاء موجودا في معبد الالهة

أرتيميس , Artémis,

واتتشر هذا البغاء من آسيا الصغرى الى بلاد ميديا وبارثيا (٢) ، ثم الى قرطاجنة حيث أقيم معبد أنيق يدخله النساء ليهن أنفسهن للغرباء ، فيحتفظ المعبد ببعض ما يحصلن عليه ، والباقي يجمعه للاتفاق على زواجهن (٣)

ويبدو أن البغاء المقدس كان على نطاق ضيق في مصر القديمة ، وكان من العادات المتبعة أن تختار أجمل بنات الأسر الشريفة في طيبة وتندر لآمون ، فاذا أضحت لكبر سنها عاجزة عن ارضاء الاله أخرجت من خدمته بظاهر التشریف والتعظيم ، وتزوجت ولقيت الترحيب والاحلال في أرقى الأوساط (٤) ، ويقول سترابون ان الفتيات كن يتعاطين البغاء حتى وقت حيضهن التالي عند ما يتزوجن (٥) .

وكان البغايا المقدسات يتألفن من طبقة من الكاهنات يطلق عليهن « حريم الاله » أو حريم آمون ، وكان يقسم هؤلاء الى طوائف ترأس كلامنها « رئيسة الحريم » (٦) .

وربما كان هؤلاء الكاهنات هن « الحظيات المقدسات » اللاتي ذكرهن سليم حسن ، ويحتل في نظره أنهن كن يؤلفن حاشية فقط ، أو ضيفات

(١) Armand P. 43. ، ويذكر سترابون أن انبل فتيات أرمينيا كن يندرن للالهة

«Anahita» حيث يحتفلن البغاء حتى وقت زواجهن (نقله Gordon, P. 48)

عن Strabon X 1, 14, 16

Armand, P. 44. (٢)

Armand, P. 46-47. (٣)

(٤) نقله ول ديبرانت ج ٢ ص ١٩ عن

Sumner Folkways, 541 ; G. Maspero, struggle of the Nations, 536

(٥) نقله Gordon P. 28. عن Strabon XVIII, 1, 4 d

(٦) اتيين دريوتون وجاك فاندييه ، مصر ، تعريب عباس بيومي ، مطبعة مصر ، ١٩٥٠ ،

ص ٥٢٤

شرف لدى زوجة الاله ، وعلى العموم لم يكن عملهن قاصرا على خدمة الاله فقط ، بل كان لخدمته نساء أخريات (١) .

وقد ظل البغاء المقدس موجودا في مصر حتى عهد الرومان حيث كانت المعابد تشتمل على طائفة من الأرقاء الذكور والافاث يطلقون عليهم Hierodouloi (٢) وكان هؤلاء الأرقاء يعملون ليحلبوا لهذه المعابد دخلها وينفرد النساء منهم باحتراف الدعارة ، وكانت هذه موردا رسميا معترفا به في المعابد ، تلك التي ثبت وجودها في منف ومديرية أرسينوى [Pap. Par. N. 34] (٣)

أما مصدر هؤلاء الأرقاء فيغلب أنهم كانوا اما أرقاء ولدوا كذلك ، واما أحرارا تنازلوا عن حريتهم بمحض اختيارهم ووهبوا أنفسهم للمعابد كسبا للثواب أو تكفيرا عن الذنوب في الحياة الدنيا (٤)

وفي قبرص كانت المعابد المفتوحة لعبادة فينوس Venus تبلغ العشرين معبدا ، أهمها معبدان أقيما في بافوس Paphos وفي اميثونت Aimethonte بلغت الدعارة فيها ما لم تبلغه في مكان آخر (٥) .

ويقول هيرودوت ان كل امرأة في قبرص كان عليها أن تمارس الدعارة بتقديم نفسها لغرباء في مذبح المعبد قبل زواجها (٦) .

وتعرض هيرودوت أيضا لذكر معابد مشابهة في كورنثة ، والمعروف أن معبدا مشهورا لأفروديت كان في أعلى المدينة يحتوى على أكثر من ألف بغى مقدسة وهبن أنفسهن لخدمة الالهة ، وكان هؤلاء — كما يقول

(١) سليم حسن : مصر القديمة ، الطبعة الاولى ، ح ٦ ص ٥٠٥

(٢) يدعى البعض أن هذا الاسم كان يطلق على طبقة الراهبات الدنيا واما البغايا المقدسات فيطلق عليهن Tempelhetare

(٣) ففي عام ١٤٦ ، و ١٣٠ هـ صدر أمر ملكي بنساء على اللباس مقسدم من الكهنسة (P. Tebt N. 6) جاء به مرارذ دخل المعابد التي يجب حمايتها من المثلية ، ومن بين هذه المرارذ دخل بيوت العاهرات .

(٤) دكتور ابراهيم نصحي ، تاريخ مصر في عصر البطالة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٦ القاهرة ح ١ ص ٢٠٤

(٥) وكان تمثال فينوس في بافوس يمثل امرأة وفي اميثونت يمثل أيضا امرأة ولكنها دابحية ويبدو تحت ثيابها النسائية بعض خصائص الرجال (Armand, P. 43)

(٦) James, P. 16.

سترابون - يرضين شهوات القادمين في مواسم الحج من الغرباء ، ووصف
بيندار Pindare كيف كان راهبات كورثه يصلين من أجل أفروديت
أورانيا (١) ويحرقن البخور في معبدها ، وتكلم أتينيه Athénée
عن الأهمية التي كانوا يعلقونها على صلوات العاهرات في كورثه اذا
أصابت البلاد كوارث عامة (٢) .

ولم يقتصر الأمر في بلاد الاغريق على نوع واحد من الالهة فينوس
Venus ، تلك التي أقام لها المشرع الاغريقى سولون من دخل البغايا
معبدا مشهورا هو معبد فينوس بانديموس ، بل ان هذا المعبد الأخير
سرعان ما أقيمت على غراره في اليونان المعابد الكثيرة ، وأصبح لكل منها
عبادته الخاصة به (٣) .

ولم تسلم معابد الرومان من البغاء المقدس (٤) ، بل اشتهرت في روما
الطقوس الجنسية للالهة برياب وباكوس وموتينوس وغيرها (٥) .
ورغم انقراض المدينيات القديمة بمعتقداتها الجنسية ، فقد ظل البغاء
المقدس موجودا حتى العصر الذي نعيش فيه في بلاد كالهند واليابان .

ففي كثير من مناطق الهند والسند تفتح المعابد أبوابها لاستقبال
النقيات اللاتي يهن أنفسهن للالهة ، ويخصص بعضهن لأرضاء شهوات
الكهنة والبعض الآخر لأرضاء شهوات حجاج المعبد ، وهن يقمن بالخدمة
في المعبد . وينظفن أرضه ويغسلن أواني المقدسة ، وبرقصن ، ويعنين ،

(١) Aphrodite Ourania هي الالهة الحب الروحي

(٢) يراجع في ذلك Scot, P. 61. Ellis Prost., P 26, 27.

(٣) فاصبح بذلك فينوس بانديموس Venus Pandemos معبد تحت أسماء مختلفة
يسمى بها كل معبد عن الآخر ، فنرى معبد Venus Castnia أي الالهة عدم الشرف ،
ومعبد Venus Mucheia أي الالهة منازل البغاء ، ومعبد Venus Scotia أي
الالهة حامية الظلام ، ومعبد Venus Derceto أي الالهة حامية نبات الطريق ... الخ
(Sanger, P. 54)

(٤) Scott, P. 61

(٥) Sanger, 78-82 وانخذ الرومان كذلك عباد فينوس تحت أسماء
محللة ، فكانت هنالك فينوس الطاهرة يعبدها المتقدمون والمتقدمات في السن ممن فقدوا
القدرة الجنسية ، وفينوس الشهوانية التي يعبدها المخطوبون والعشاق ، وفينوس العاهرة التي
يعبدها العاهرات ، وفينوس الانتصاب التي يعبدها النساء والرجال المسايون بالعقم .. الخ
(Armand, P. 80-82)

ويمارسن البغاء ، ولا يتزوجن ، ولا يستطيع أحد المساس بكرامتهن
لقدسية العمل الذى وهبن أنفسهن له ، بل على العكس يقوم ذووهن منذ
نشأتهن بتدريبهن على هذا العمل المقدس ، ويدفع زوار المعبد أجر اتصالهم
ببغايه ، ويرأس كل فريق من البغايا رجل ينظم شئونهن ويحدد أجورهن ،
وإذا وضعت احدهن أنثى أدت للمعبد ما تؤديه والدتها ، وإن وضعت
غلاما صار خادما بالمعبد ، وكثيرا ما يرسل الرجال زوجاتهم الى المعبد
بالقرايين فيبقين فيها حتى يمن الاله عليهن بالحمل (١)

وقد هب المصلحون الاجتماعيون فى الهند فى آخر القرن التاسع عشر
وأوائل القرن العشرين ينادون بضرورة القضاء على هذا البغاء المقدس ،
فى الهند ، وكان لندائهم صدهاء فصدرت القوانين المختلفة تحرمه وتعاقب
عليه (٢) .

(١) محمد ثابت ، دنيا الجنس اللطيف ، دار الفكر العربى . القاهرة . طبعة أولى
س ١٤١٤ ، ١٥٦ ، ١٨٤-٣٧ ، P. 37-184. ; Ellis Prost. , P. 421-425 ; Sanger, P 62 ; Scott,
واشتهر الاسماء التى يطلقونها على البغايا المقدسات هى ديفادازى Devadasi
«Rev. abo. 1951. P. 33. Dasa أى عبد ، فالكلمة معناها عبيد الاله .»
ويطلقون على البغايا المقدسات فى إقليم تريفانكور بالهند بجانب اسم ديفا دازى ، اسم
Devaratnal أو Kuddikkaar ، وفى جنوب الهند الغربية يطلقون عليهن
Murli ، Devali, Bhabin, Bassavi وفى ديكان وبومبى يسمونهن
« C. P. T. C. M. June 1950»

وقد تأثرت بفكرة البغاء المقدس عقول مختلف الطوائف فى الهند ، حتى الهندو الأرثوذكس
يستبشرون برؤية البغى عند السفر ، وتتضمن عبادة دورجا بودجا جمع حفنة من التراب الملقى
على مقدمة منزلها (المرجع السابق)

(٢) فصدر عام ١٩٢٩ قانون يحمى القاصرات ولاسيما الرافعات « Naiks »
ممن يحرضونهن على ممارسة البغاء ، ويعطى هذا القانون لحاكم المنطقة حق استدعاء
المسؤولين عن القاصرات أقل من ١٨ سنة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بمراقبتهم والأمر عند
الاقتضاء بإيداعهم فى مكان أمين (Uttar Pradesh Naik girls' Protection act 1929)
ثم صدر قانون بومباى سنة ١٩٣٤ لحماية الديفدازى أى البغايا المقدسات

The Bombay Devadasi Protection act 1934. ، ثم قانون مدراس سنة

١٩٤٧ لتحريم تكريس الفتيات للبغاء المقدس The Madras Prevention of

Dedication act 1947 ، ويقضى القانون بعدم شرعية تكريس الفتيات لأى طقوس

أو احتفالات - أيا كان اسمها - إذا كانت الفتاة تخصص فيها لخدمة الالهة أو صنم أو
شيء دينى أو معبد أو غير ذلك من معاهد الهندوس الدينية بما فى ذلك قيامها بأنواع الرقص
المألوفة فى هذه المناسبات ، وتنسحب عدم الشرعية أيضا على الحالات الموجودة قبل صدور
القانون ، ويسترجع النساء بذلك حريتهن فى الزواج ، ويتضمن القانونان أحكاما مختلفة
يعاقبان على مخالفتها بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسمائة روبية
(تراجع النصوص وتفسيرها Rev. Abol. 1951, P. 33-35)

ووصف سانجر البغاء المقدس في اليابان في منتصف القرن التاسع عشر بحالة تشابه تقريبا حالته في الهند (١) وليس لدينا ما يفيد القضاء على هذا النوع من البغاء بعد .

ولم تنته العقائد القديمة الى ممارسة النساء فقط للبغاء المقدس . بل تعدته الى بغاء الذكور أيضا في المعابد ، فكان هؤلاء يلحقون بها ، كما كان الأمر في معبد يهوه Jehovah اله العبرانيين ، والالهة أنانيتيس في أرمينيا ، حيث يقدمون أنفسهم لزوارها للفسق بهم (٢) .

ويرى جوردون أنه كما أدى وجود المراهقات في المعابد بعد زوال طقوس إزالة البكارة الى ممارسة البغاء ، فكذلك كان أمر المراهقين الموجودين في المعابد من الذكور الذين كانوا يعتبرون حاملي الطاقة المقدسة في الواقعة الجنسية ، وأن اتصالهم بالرجال المترددين على المعبد ينقل هذه الطاقة الى هؤلاء (٣) ، ويقول وسترمارك أنه في موروكو لا يزالون يعتقدون أن القوة الخارقة لا تكتسب فقط من الجماع العادي ولكن من اللواط أيضا مع شخص مقدس (٤) ، ويرى سكوت أن علة هذا النوع من البغاء لم تكن في العقائد التي أدت الى بغاء الاناث ، بل أنها لا تزال حتى الآن أمرا مجهولا (٥) .

البغاء الضيافي

٥ — تولد هذا النوع من البغاء أيضا عن عقيدة تقديم الفتاة بكارتها للرجل الغريب ، واشتهر هذا في فينيقيا ومستعمراتها فكان الآباء يدعون بناتهم لأرضاء الأجانب الوافدين على البلاد (٦) ، ثم عرف ذلك القبرصيون وغيرهم من الشعوب القديمة ، وظل أثره موجودا في أوروبا في القرون الوسطى ، إذ كانت تحتفظ بعض الحكومات ببغايا مخصصات لمخفلات وولاتم ضيوفها السياسيين ، أو كانت تضع في برامج حفلاتها بهم نظاما

(١) Sanger, P. 435-39; Haire P. 56

(٢) Armand, P. 43. Scott, P. 70-71.

(٣) راجع Gordon من ٥٤ وغامش من ١٧٤

(٤) History of human marriage

(٥) Scott, P. 60.

(٦) Sanger, P. 42

يكفل قضاء شهواتهم مع البغايا ، كما كان الأمر في برلين وأولم وبرن وزيوريخ ، وكانت المجالس البلدية في القرن الرابع عشر في مدن أوجسبرج وهامبورغ وفيينا تضع تحت رعايتها بعض منازل البغاء لهذا الغرض (١) .

البغاء ظاهرة اجتماعية

٦ — يؤكد البعض أن البغاء كان عند نشأته مقدسا ، ثم تحول هذا البغاء المقدس فيما بعد الى ظاهرة اجتماعية ، حلت فيها الرغبة المطلقة في قضاء الشهوات محل العقيدة الدينية ، وأصبح البغاء مطلوبا لذاته ، رغم أن الاسماء القديمة للبغايا المقدسات ظلت موجودة بعد هذا التطور وقتا طويلا (٢) .

ويرى آخرون أن بيت البغاء لم يكن في أصله الا المعبد القديم الذي كانت تقيم فيه البغايا المقدسات ، وأن البيت لم يحل محل المعبد الا في أيام الاغريق ، عند ما أنشأ المشرع سولون منازل البغاء (٣) .

ونحن لا نستطيع أن نؤكد هذا القول أو نكره ، وانما تقدم في بساطة ما عثرنا عليه من بيانات تثبت أن البغاء العادي كان يصحب البغاء المقدس منذ بدأ المؤرخون يشيرون الى هذا الأخير .

(١) ففي عام ١٣٤٧ أعدت الملكة جوهانا أحد المنازل في مدينة أفينيون لاستقبال كبار ضيوفها مجانا ، وفي عام ١٤٣٤ عند زيارة الامبراطور سيجسموند Sigismund لمدينة أولم كانت الشوارع تضاء خصيصا له ولحاشيته عند زيارتهم منازل البغاء ، وعند مازار مدينة برن أعلن مجلس المدينة أن على البغايا استقبال حاشية الامبراطور مجانا وستدفع الحكومة أجورهن ، وفي القرن السادس عشر لم يكن يرحب الرعييون وزوجاتهم بسفرء وممثلى الدول الأجنبية عند زيارتهم لمدينة زيوريخ بقدر ما يرحب بهم بغايا منتقيات من منازل البغاء . Ellis Prost. P 51-52 ; Sanger, P 222-27 ; Scott, P. 12, 84 ; Veillard, P. 24.

(٢) بعد ظهور البغاء العادي في انقراض البغاء المقدس ظلت السكثرات من البغايا المقدسات في بابل يحتفظن بمركزهن الممتازا طويلا ، ويغلب أن اسم مسيسالريكرو Salzikru كان يحل أحيانا محل اسم جاديشتو Gadishtu للدلالة على هؤلاء البغايا ، أما الزير ماشيتو The Zer-mashitu — أى النساء اللاتي يحتقرن النسل وينفرون من اللدنية فقد انفردن بمهنتهن البعيدة عن الدين ، رغم أنهن كن مع البغايا المقدسات تحت حماية الالهة عشعشوت ، تلك التي أصبحت اسماءها تحمل الصفات المميزو لنوع من البغايا عن النوع الآخر ، فكانت هناك الالهة النوافذ للدلالة على من يعرضن الناس من نوالدهن ، والالهة الجدران والعمدة للدلالة على من يتصيدن الرجال في الأزقة وهكذا (Gordon, P. 52-53.)

(٣) Ellis Prost., P. 35.

ففى بابل كان البغاء العادى موجودا ، وكان أكثر انتشارا فى حانات الشراب التى تديرها النساء (١) .

واشتهرت فى مصر القديمة أسماء بعض البغايا ، وعرفت بهن بعض المدن ولا سيما مدينة قنطاطيس ، وبالغت الروايات فى وصف ثراء هؤلاء البغايا مبالغة تدعو الى النظر (٢) .

وأشارت التوراه الى وجود البغايا اللاتى يغطين وجوههن بالبراقع ويقبعن فى الطرقات لاصطياد الرجال ، وذلك قبل ظهور موسى بأربعة قرون تقريبا (٣) ، والى استمرار وجود بيوت البغاء بعد ذلك فى أرض اسرائيل (٤) .

بل ان البغايا كن يتدفقن على أرض اسرائيل من بلاد سوريا ومؤاب ومدين وغيرها ، وظللن يطردن من اورشليم وبقية المدن فيلجأن الى الجبال ليسكن الخيام فيها ، أو يلتحفن بظلال الأشجار ، وبقين كذلك حتى عهد سليمان (٥) .

وقد وصف سليمان كيف يفتتن الرجال بالبغايا وحذر من الوقوع فى حبائلهن (٦) .

واشتهرت على شواطئ قرطاجنة وقبرص وفينيقيا الفتيات اللاتى يعرضن أجسادهن على المسافرين (٧) .

وعرفت اليونان القديمة ثلاثة أنواع من البغايا ، كان لكل نوع منها مجاله وحقوقه ومستواه الذى يعيش فيه (٨) ، وتنوعت أسماء البغايا

(١) نقله ولدبورانت ح ٢ ص ٢٣١ من fastrow, M., civilisation of Babylonia and Assyria P. 309.

(٢) Sanger, P. 40-41 ; Armand, P. 44-46.

(٣) تراجع قصة تمار . سفر التكوين . اصحاح ٢٨

(٤) تراجع قصة راحاب . سفر يشوع اصحاح ٦

(٥) Sanger P. 37-38.

(٦) سفر الامثال : اصحاح ٧

(٧) Sanger, P. 42.

(٨) طبقة الديكترياد Dicteriade كانت احط طبقات البغايا وكن يقمن غالبا فى بيوت البغاء Dicteria التى انشأها سوانون وأخضعها لنظام خاص ، واشتق هذا الاسم من كلمة ديكتا Dictae حيث كانت تقيم باسيفى زوجة الملك مينوس فى جزيرة كريت ، وهى التى روى عنها أنها مكنت الثور منها ، وطبقة الهيتيرا Hetairae كانت ارفع طبقات البغايا ، وقد لعبن فى حياة الرجال السياسيين والفلاسفة والادباء فى اليونان دورا كبيرا ، وطبقة الاوليتريد Aulitride أى العازفات وكن يشبهن فنانات الاوبرا المشهورات فى عصرنا الحاضر Sanger, P. 43-55 ; Scott, P. 76-79 ; etc

وبيوتهن تنوعا كبيرا ، اقتضته الظروف والصفات التي نسبت اليهن (١) .
أما روما — اذا صدقت فيها تنبؤات يوحنا كما فسرها أهل الشيع
المختلفة والمصلحون الدينيون في القرون الوسطى — فكانت العاهرة
الكبرى أو الزانية الكبرى حقا (٢) .

لقد أسس المدينة الخالدة روميلوس Romulus الذي نسبت بعض
الروايات الى أم عاهرة هي أكالارتييا ، تلك التي أطلقوا عليها اسم Lupa
أي الذئبة ، لأنها كانت تعلو أسطح الجبال وترفع صوتها بدعوة المارين
اليها ، ومن هذا الاسم اشتقوا اسم Lupanar أي منزل البغاء (٣) .
واشتهرت المدينة بأعيادها الفاسقة ، التي تنسبها كثير من الروايات
الى البغايا ، فيقال ان الأعياد اللوبركالية Lupercalia لم تكن الا تخليدا
لذكر لوبا أم روميلوس ، وان الأعياد الفلورالية Floralia كانت تخليدا
لذكر البغي فلور Flore (٤) ، هذا بجانب ما كان من فسق في أعياد
باكوس وزحل وغيرها .

وانتشرت في روما أنواع الفسق والفجور بدرجة لم تعرفها غيرها من
المدن القديمة ، فكان بين العبيد في بيوت الأغنياء مخشون لارضاء شهوات
الرجال وخصيان لارضاء شهوات نسائهم دون أن يثير ذلك غيرة ما (٥) .
ولم تكن الحمامات الا بيوتا لارضاء شهوات النساء والرجال بكل الوسائل

(١) فالبيوت الخاضعة لنظام خاص كان يطلق عليها Porneia أو Oikemata أو
Ergasteriu أو Paidiskeia وكان بجوارها بيوت يفتحها الأجانب يسمونها Pornoboskoi
وكان يطلق أحيانا على البغايا Klaysigelkes أي الباكيات لا يدرى من دموع عند
اجتماعهم بالرجال ، أو Sestos أي الغريال لانهم لا يتركون حافظة تقود روادهم الا فارغة ،
أو aix أي العنزة لانهم يأتين على كل ثروات عشاقهم ، Daremberg et Saglio
Dictionnaire des Antiquités grecques et Romaines, article : Meretrix,
Hetaïtra».

(٢) فقد تنبأ يوحنا في سفر رؤيا يوحنا اللاهوتي — الاصحاح السابع عشر بسقوط
وخراب « الزانية الكبرى الجالسة على المياه الكثيرة ، التي زنى معها ملوك الارض وسكر سكان
الارض من خمر زناها ... الخ » وكان المسيحيون الأوائل يتوقعون بذلك عودة المسيح الى
أورشليم قبل انقضاء جيلهم ، ولكن في القرون الوسطى فسروا ذلك بسقوط روما البابوية لفرط
ما كان فيه رجال الكليروس من فساد خلقى عم « المدينة الخالدة بأسرها Armand, P.

172-174.

(٣) تراجع القصة . Armand, P. 74-75

(٤) Armand P. 75, 77.

(٥) المرجع السابق ص ٨١ ، ٨٢

طبيعية كانت أم شاذة (١) ، وكذلك دور السيرك حيث كانت توجد الحجرات السرية للبقاء (٢) ، وقاعات الولائم التي كان ينقلب الأمر فيها الى أحط أنواع الفجور (٣) .

وانتشر بغاء الذكور في روما انتشارا مريعا (٤) ، وعرف المجتمع فيها أنواعا لا تحصى من البغايا (٥) ، بل كان من هؤلاء البغايا زوجات وبنات للباطرة الرومانيين (٦) ، ولا تزال الآثار الباقية في مدينة بومبي المكتشفة أخيرا في إيطاليا تشهد بما كان في روما من فساد .

وفي الجاهلية كان البغايا يقمن في خيام أو بيوت يرفعن عليها أعلاما حمراء إشارة الى مهنتهن ، وكذلك كان يطلق عليهن ذوات الرايات ، وكن يؤدين الضرائب المفروضة عليهن ، ويتخذن بيوتهن بالطائف خارجا عن الحضر في محلة يقال لها حارة البغايا (٧) .

وظلت بيوت البغاء موجودة في أيام العباسيين يديرها النساء والرجال رغم ما كانت تفرضه أحكام الشريعة الاسلامية من عقوبات شديدة (٨) ، وكانت بعض هذه البيوت تقدم فيها أيضا الخمر (٩) . وانتشرت في بغداد وغيرها من الحواضر مثل هذه البيوت وكانوا

(١) وكان في الحمامات نساء مخصصات لارضاء الشهوات الشاذة فتوجد المدلكات Frotteuses و « الحكاكات » gratteuses واللاتى يقمن بالزغرفة Titilleuses وهكذا Sanger, P. 43 ; Armand, P. 87-88.

(٢) Armand, P. 87-88

(٣) الرجوع السابق ص ٦٣

(٤) Sanger, P. 70.

(٥) فكانت البغايا تسمين بـ *Prostibulo* والمسجلات منهن ميريتريشي *Meretrice* ، وغير المسجلات منهن الدليكاتو *Delicatoc* وهن المحظيات اللاتى يستأثرن بمال عشاقهن ، والفاموزو *Famosoc* اللاتى كن من قبل من عائلات محترمة ، والدوريز *Doris* أى المترفات عن ارتداء الملابس انجمال تكوينهن ، واللوبا *Lupae* أى ساكنات الغابات ، والليكاريزو *Elicarice* اللاتى تقدمن القرايين للآلهة ، والبوستواريزو *Bustuarice* أى ساكنات المقابر ، والكوبو *Copoc* أى خادمت الحانات و النوكيليو *Noctiluoc* أى المتسككات ليلا ، و *Blitidoc* وهى طبقة من البغايا ، و *Quadrantarice* وهى أحط البغايا ، و *gallinoc* أى البغايا محترفات السرقة الخ Sanger, P. 68-69.

(٦) فكانت من البغايا فلاfia دوميتيا زوجة فيمبسيان وميساين زوجة كلود وجوليا ابنة أوغسطس ... الخ

(٧) مروج الذهب ج ٢ ص ٤٤ ، ابن قيم الجوزية . كتاب أخبار النساء . طبع القاهرة ٢٠٧ هـ ص ١٢٥

(٨) مروج الذهب ج ٢ ص ٢١٨ ، أخبار النساء ص ٢٢٨ ، ابن قتيبة الدينوري . عيون الأخبار . طبع القاهرة ١٩٢٠ ص ١٠٦

(٩) أخبار النساء ص ١٢٨

يسمونها بيوت الكيشاخنة (١) ، وقد وصف الجاحظ كيف تحول الاتجار بالجوارى الى اتجار بالبغاء تحت ستار أن الاسترقاق أمر مشروع وأن بيع الجوارى لا حرمة فيه (٢) .

وتحدث الجاحظ كيف يفضل الرجال الجوارى على الحرائر بسبب ما اتصف به الكثيرات منهن من اجادة الغناء والرقص والموسيقى ، والحق أن هؤلاء قد فغن في هذا المضمار فتيات الأوليتريد أو الهيتيرا اليونانيات أو فتيات الجيزنج Gisaing الكوريات (٣) ، أو الجيشا Geishas اليابانيات (٤) .

ويقترّب من هؤلاء طبقة الكورتيزان les courtisanes اللاتي ظهرن في أوروبا في القرن الخامس عشر ولعبن دورا كبيرا في حياة الملوك والعظماء بل وعلى مسرح البلاط البابوى أيضا (٥) .

وعقب دخول العرب مصر ظل البغاء خفيا فترة من الزمن ثم بدأ يظهر جهرا ، ويغلب أن المكوس الشنيعة التي فرضها الملك العزيز بالله عماد الدين أبو الفتح في أواخر القرن السادس الهجرى كانت تتضمن مكوسا على البغايا (٦) ، وقد أشار القاضى الفاضل عند كلامه عن حوادث عام ٥٩٤ هـ الى ما يحدث في عيد النيروز وكيف « يحيى أرباب الخسارات المنكرات في الدور » (٧) ، وفي عام ٦٤٨ هـ قام الوزير الأسعد شرف الدين أبو القاسم في عهد الملك المعز أيبك التركمانى بفرض الضريبة على « بيوت الزواني » كما فرضها على بيوت الخمر والحشيش ، وسمى هذه الضريبة

(١) عبد الله عفيفى ، المرأة العربية في جاهليتها واسلامها طبع القاهرة ١٩٢٠ ح ٣ ص ٧٣

(٢) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، رسالة في القيان . طبع القاهرة ١٣٤٤ ص ٦١ - ٧٤

(٣) كان هؤلاء حتى عهد قريب يؤلفن جزءا من العاشية في البلاط الملى وتولى خريفة الدولة الانفاق عليهن ويشغلن مراكز الشرف في حفلات البلاط ، واشتهرن بالادب والشعر والرقص والغناء والموسيقى . Ellis prost, P.44.

(٤) ومن طبقة البغايا المترفات المتأنقات الجيدات للحديث والرقص والغناء والموسيقى والمدربات على حفلات الاستقبال ولا سيما حفلات الشاي التي اشتهرت بها اليابانيات . Haire, P.5758; Ellis prost., P. 43.

(٥) من طبقة عالية من البغايا ، ربما كان لعصر النهضة في أوروبا اثر في وجودهن ، وأول ظهورهن في إيطاليا ، وكلمة Courtegiana معناها المرأة التي تتبع البلاط ، وقد اطلق الاسم على البغايا اللاتي يحتفظن بدرجة من الوفاء . Ellis Prost., P. 52.

(٦) القرينى . المواعظ والاعتبار ح ١ ص ١٠٥

(٧) المرجع السابق ح ١ ص ٢٦٦

« الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية » (١) ، غير أن الظاهر يبهرس أمر عام ٦٦٥ هـ بإغلاق « الخانات » وتشتيت « الخواطي » ومطاردة محترفي اللوطة وبحط المال المقرر على البغايا وكان مقداره ألف دينار في اليوم (٢) .

وعقب موت الظاهر عاد البغاء الى ما كان عليه وكانت تحتكره في ذلك الوقت امرأة يقال لها « الضامنة » تتولى جباية الضرائب من البغايا لقاء ما تلتزم بدفعه للحكومة ، وكان يطلق على ذلك « ضمان الفواني أو ضمان المغاني » (٣) .

وإذا كان السلطان الناصر قلاوون قد ألغى ضمان المغاني أثناء سلطنته الثالثة (٧٠٩ - ٧٤١ هـ) ، فقد أعيد من بعده ، وظل حتى إلغاء الملك الأشرف زين الدين شعبان ثم الملك الظاهر برقوق حوالي ٧٩٠ هـ في بلاد مصر ولا سيما الكرك والشوبك ، وزفتى ، ومنية خصيب من أعمال الأشمونيين بملوى ، وميت غمر (٤) .

وهكذا ظل ملوك مصر في أيام المماليك ثم في أيام العثمانيين بين مبيحين للبغاء أو محاربين له ، وكان كلما نزلت بالبلاد الكوارث أو أُلّت بها الأزمات لجأوا الى مطاردة البغايا وانزال أبشع العقوبات بهن ، فإذا ما طاب الحال وعاد الرخاء ، استعاد البغايا حالتهم التي كن عليها . وفي القرن السابع عشر الميلادي ، خضع البغايا لنظام جديد ، إذ كن

(١) رجع السابق ح ٢ ص ١٠

(٢) ابن أبياس : ح ١ ص ١٠٤ ، على مبارك ح ١ ص ٢٩ ، المواعظ والاعتبار ح ١ ص ١٠٥

(٣) فإذا تقدمت امرأة الى الضامنة لتحترف البغاء ونزل اسمها لديها ودفعت ما عليها من قسدر معلوم ، لما استطاع أحد أن يحول بينها وبين مهنتها الجديدة ، مهما بلغت هذه المرأة من شرف الانتساب الى أكرم وأكبر العائلات ، وكان يجمع ضمان الفواني أيضا مهنة الرافصات والمغنيات ، ويظهر أن البغاء والرقص والفناء كانت تعتبر حرفة واحدة ، أو أن البغايا والرافصات والمغنيات كن على الأقل خاضعات لضمان واحد ، وليس واضحا تماما أنواع الضريبة على البغايا فقد ذكر القيرري من « رسوم الولاية » أنها كانت تجبى من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش ، وذكر عن « حقوق القينات » أنها ما يجمع من الفواحش ، بل كان هناك مقسود « على كل جارية أو مبدحين نزولهما بالخانات لعمل الفاحشة ، فيؤخذ من كل ذكر أو أنثى مقرر معين » فهل قصد بذلك أن الضريبة كانت على بغاء الذكور أيضا أم لقاء تردد هؤلاء على بيوت البغاء ؟

ابن أبياس ح ١ ص ١٧٥ و ١٧٦ ، على مبارك ح ١ ص ٢٣٥ ، المواعظ والاعتبار ح ١ ص ٨٩ و ١٠٦

(٤) ابن أبياس ح ١ ص ٢٣٠ ، المواعظ والاعتبار ح ١ ص ١٩٤ ، تغرى بردى ح ٥ ص ٤٢١

يسجل اساءهن ويحصى عددهن رئيس الشرطة . « الصوباشى » ، وكان هذا يحتفظ بسجل يجمع كل أسماء محترفي البغاء من النساء ومن الذكور أيضا ، وكانت الضرائب تجبى من هؤلاء جميعا (١) .

وبدا الفرنسيون عام ١٧٩٨ عقب دخولهم مصر يلبسون البغاء صورته الموجودة في بلادهم ، فاختلط في بيوت البغاء الخمر والغناء والموسيقى ، وجعلوا على من يدخل هذه البيوت قدرا معيناً يدفعه ، ولا يعفى منه الا من يحمل ورقة من السلطات الفرنسية يؤذن له فيها بالدخول (٢) .

وظلت الضرائب مفروضة على البغايا في عهد محمد على حتى ألغاهما في ١٨٣٧ م (٣) ، ثم بدأ البغاء يخضع للتنظيم والتسجيل منذ عام ١٨٨٢ طبقا للوائح بيوت العاهرات التي استمر العمل بها حتى عام ١٩٤٩ ، وستعرض لهذا تفصيلا فيما بعد .

البغاء ظاهرة حضارة

٧ — ظل علماء الاجتماع ردحا طويلا من الزمن يؤكدون ما كان عليه الناس في أول الأمر من حالة الاختلاط الجنسي Pnomiscuité Sexuelle واتفقت في ذلك دراسات لوبوك ، وباشوفن ، وماكلينان ، وباستيان ،

(١) فكان في القاهرة ثلاثة رجال يسمون « شيوخ العرصات » أحدهم بمصر والثاني بمصر القديمة والثالث ببولاق ، وكانوا يتولون جمع هذه الضريبة من النساء والصبية ، وكان تحت إدارة الصوباشى أربعون رجلا يعرفون بجساوشية باب اللوق مهمتهم حصر الصبية والبغايا ومعرفة من قضى منهم الليل في خارج منزله أو داخله ، وظل الأمر كذلك حتى استثنى حسين باشا بن جنبلاط (والى مصر ١٦٧٣ - ١٦٧٥ م) عن الأموال المقررة على البغايا وأمر رئيس حجابها « تابوچى باشى » بأن يذهب الى باب اللوق فيجعل عانيه سافله (رحلة أولياء جلبي الى مصر والسودان والحبيسة - من سنة ١٦٧٢ الى ١٦٨٠ م - طبع مطبعة الدولة باستنبول باللغة التركية ١٩٢٨) .

(٢) الجبرتي ج ٣ ص ٣٤ ، ٥١

(٣) وكان ما تجبيه الحكومة من الرافصات والمغنيات والعاهرات ٣٦٠.٠٠٠ قرش (دكتور محمو فؤاد وآخرون . بناء دولة محمد على طبع القاهرة ١٩٤٨ ، ص ١٧٧)

وجير ، وويلكنز وغيرهم (١) ، ولكن هذه الدراسات فقبت
أهميتها بتأثير البحوث التي قام بها ونشرها كراولي Crawley وتوماس
Thoma ووسترمارك Westermarck وفان جنيب Van Gennep (٢) وآخرون .

ونذلك لم يعد هنالك أساس للقول بوجود الاختلاف الجنسي بين
الاستراليين البدائيين بعد أن ثبت اعتناقهم لنظام الوحدانية في الزواج ،
ولا بين قبائل الأفريقيين البدائيين بعد أن ثبتت غيرة الرجال الجنسية على
نسائهم ، وأصبح معروفا أن مثل هذه الفوضى لا توجد بين الأجناس
المتوحشة أو البدائية ، بل أن كثيرا من هذه الأجناس يتبع نظام الوحدانية
في الزواج بشكل صارم دقيق حتى أنها تعاقب بالموت كل رجل وامرأة
تثبت علاقتهما غير الشرعية ، وقد يتعدى هذا العقاب الى ما تنتجه مثل
هذه العلاقة من أبناء .

وان صح رؤية بعض مظاهر البغاء بين بعض الشعوب البدائية في
عصرنا الحاضر ، فمرجع ذلك الى ما نقله اليها المهاجرون من الأجناس
المتدنية ، هؤلاء المستعمرون البيض الذين حملوا فيما يحملون أنواعا
مختلفة من المفاسد ، ولذا يقرر وسترمارك أن البغاء ينتشر بانتشار الحضارة
فالفوضى الجنسية ليست حالة أولية ، ولكنها احدى ثمرات الحضارة اذ
تميل العادات البدائية نحو السهولة والبساطة والعفة ، والحضارة هي

(١) دكتور اوجست فوريل . المسألة الجنسية ص ١٤٨ وما بعدها . ويذهب البعض
الى تأكيد وجود الفوضى الجنسية بكل صورها الطبيعية او الشاذة لدى الانسان الاول
Anthropoïde الذي تحدث داروين عن وجوده قبل الانسان الحالي ، وما يدلون به
على ذلك النقوش الفاضحة التي وجدت على الاواني الانوسكية Vases étrusques
وهي اوان من الخزف اكتشفت في حفائر ايطاليا القديمة Armand, P. 13, 14.
(٢) Ellis, Prost., P. 27.

التي تفسدها (١) .

ويقول هاكيلوك اليس « ان المرأة التي تهب نفسها لقاء المال فقط ، على وجه الاحتراف ، دون أن يكون مرد التفكير عندها الى الحب أو العاطفة ، والتي تنتسب ، بمقتضى مهنتها ، الى طبقة منبوذة ، وتستبعد بعنف واصرار من محيط المجموعة التي هي منها ، انما تدل على ظاهرة لا تتوفر الا نادرا في غير المدنات المتقدمة ، ولذلك فمن الخطأ المطابق التحدث عن الدعارة باعتبارها احدى مخلفات العصور البدائية » (٢) .

ويرجع شورتز Schurtz انعدام البغاء في الشعوب البدائية الى أن البغاء لا يظهر الا في المجتمعات التي يصعب فيها الزواج أثناء الشباب والتي تعتبر فيها العلاقات الجنسية خارج حدود الزواج أمرا آثما (٣) ، ويرى دى بوميرى De Pomerai أن ذلك راجع الى وجود الزواج بأكثر من واحدة ، والى الزواج المبكر ، وأنه في الجماعات التي يتأخر فيها الزواج تباح الحرية الجنسية (٤) .

وأيا كانت العلة في هذا الأمر ، فان المشاهدات في الشعوب البدائية قد أيدت أن البغاء لم ينتقل اليها الا بعد أن غزاها المستعمرون (٥) .

✓ موقف الشرائع السماوية من البغاء

٨- من المفهوم أن الأديان السماوية لم تدع فرصة الا حذرت فيها من كل علاقة جنسية آثمة وأنذرت من يباشرها بشديد العقاب والعذاب

(٢) Ellis, Prost., P. 23.

(١) فوريل من ١٤٨ الى ١٥٣

James, P. 16.

(٤١)

(٣) المرجع السابق من ٢٢

(٥) فالبغاء لم يكن معروفا في جزيرة روتوما Rotuma في المحيط الهادى ، ولا

بين قبائل البانتو بامبولا Les Bantous Bambola في افريقيا ، وقبائل كيمرى

Kymri في ويلز بانجلترا ، وسكان بورما ، واستراليا وبورنيو وسيليبس Celebes

وهنود شمال أمريكا ، وقبائل الكافير Kaffirs بافريقيا .. الخ

Ellis, Prost., P. 35-37 ; Sanger, P. 392-396, 414, 451, 454, 487.

ولذلك لا نستطيع استخلاص الأحكام التي تتعلق بالبغاء دون التعرض لما يتعلق من هذه الأحكام بالعلاقات الجنسية المحرمة عموماً .
وستحدث فيما بعد عن هذا الموضوع في اليهودية ثم المسيحية ثم الاسلام

أولاً : اليهودية

٩ — تحتوى التوراة على اشارات مختلفة الى الزنا والبغاء ، ويقول علماء اللاهوت وعلماء الأخلاق ان ما بها من هذه الأمور شيء وافر ، وكان المدرسون ورجال الدين وغيرهم يتغاضون عن صفحات معينة أو يستبعدون فقرات خاصة من الكتاب المقدس عند تلاوته على الطلبة الصغار خشية ما به من أمور تتصل بالبغاء ، وكان ممنوعاً في عهد سان جيروم Saint Jerome (القرن الرابع الميلادى) على الطلبة أن يقرأوا ما جاء عنها في سفر حزقيال (١) .

وتعرض التوراة لذكر البغاء في مواضع كثيرة انما يدل على حالة الفجور التي سادت بنى اسرائيل بعد خسروهم من مصر ، ولذا جاءت نصوص التوراة بأحكام قاسية لحماية الأعراس ، فعاقبت بالاعدام على زنا الرجل بامرأة متزوجة (٢) واذا زنت العذراء وهى لم تزول في بيت أبيها « يرحمها رجال مدينتها بالحجارة حتى تموت لأنها عملت قباحة في اسرائيل بزناها في بيت أبيها » (٣) .

واذا خطبت امرأة لرجل وزنت مع رجل آخر وجدها في المدينة يرحم الاثنان بالحجارة حتى يموتا (٤) ، أما اذا أمسك بها الرجل في الحقل وزنا بها فيقتل هذا الرجل وحده (٥) .

(١) Scott, P. 67-69

(٢) اذا وجد رجل مضطجماً مع امرأة زوجة بعل يقتل الاثنان (سفر التثنية . اصحاح ٢٢ عدد ٢٢)

(٣) سفر التثنية - ٢٢ : ٢٠ ، ٢١

(٤) « الفتاة من أجل أنها لم تصرخ في المدينة والرجل من أجل أنه أذل امرأة صاحبه »

تثنية - ٢٢ : ٢٣ ، ٢٤

(٥) « ليس على الفتاة خطية للموت ، بل كما يقوم رجل على صاحبه ويقتله قتلاً هكذا كان الأمر . أنه في الحقل وجدها فصرخت الفتاة المخطوبة فلم يكن من يخلصها »

تثنية - ٢٢ : ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧

أما اذا جامع الرجل الجارية المخطوبة لرجل آخر ولم تكن قد استردت حريتها فلا يقتلان لأنها لم تعتق (سفر اللاويين - ١٩ : ٢٠)

ولكن اذا لم تكن الفتاة مخطوبة وواقعها الرجل فانه يدفع لاييها
« خمسين من الفضة » وتكون له زوجة فلا يطلقها أبدا (١) .

واذا راود الرجل العذراء التي لم تخطب وواقعها ، وأبى أبوها أن
يعطيه اياها زوجة فانه « يزن له فضة كمهر العذاري » (٢) .

وعاقبت شريعة موسى على أنواع مختلفة من زنا المحارم بالاعدام (٣) ،
واستوجبت أن الرجل اذا لاط برجل فانهما يقتلان ، وأنه اذا واقع الرجل
بهيمة يقتل الرجل وتقتل البهيمة ، واذا اقتربت المرأة من بهيمة لنزائها تقتل
الاثنان معا (٤) .

ونُهِت الشريعة عن تعريض الفتيات للبعاء لأن في ذلك تمكينا في الأرض
للرذيلة (٥) ، وسلبت ابن الزنا حقه في الانتماء الى جماعة المؤمنين (٦)
واعتبرت أجر البغي رجسا كسمن الكلب (٧) .

وكل من كان يشترك في الطقوس الجنسية بمعبد الاله مولوخ (اله
العمونيين) ، كان لا يعتبر من الآدميين ويعاقب بالاعدام (٨) . وأباد
موسى بنفسه ، عند ما خاف المرض في أبناء اليهود ، كل نساء ميديان
الأسرى ولم يبق الا على الأبقار فقط (٩) .

وعلى ذلك فشريعة اليهود قد حرمت « الخيانة الزوجية » وحرمت
المواقعة الجنسية غير المشروعة في ظروف معينة ، واللواط ومواقعة الحيوان
والعبادات الجنسية ، وتعريض النساء للبعاء ، والكسب من ورائه .

(١) تثنيه - ٢٢ : ٢٨

(٢) سفر الخروج - ٢٢ : ١٧

(٣) سفر اللاويين الاسحاح ١٨ ، ٢٠

(٤) سفر اللاويين - ٢٠ : ١٣ ، ١٥ ، ١٦

(٥) « لاتدنس ابنك بتعريضها للزنا لثلاث نرى فتمتلئ الارض رذيلة » . اللاويين
٢٩ : ١١ -

(٦) « لايدخل ابن زنا في جماعة الرب حتى الجيل العاشر ، لايدخل منه احد في
جماعة الرب » تثنية - ١٠ : ٢٣

(٧) « لاتدخل اجرة زانية ولا ثمن كلب الى بيت الرب الهك عن نذر لان كليهما رجس
لدى الرب الهك » تثنية - ٢٣ : ١٨

(٨) Sanger, P. 38, 39.

(٩) وقد حاول موسى أن يقضى على الامراض التي كانت تنتشر نتيجة الاتصال الجنسي
ولا يعرف تماما ما اذا كانت هذه امراضا زهرية أم شيئا آخر ، ولكنها كانت ذات عوارض
نشانه عوارض الامراض الزهرية المعروفة (Sanger, P. 36-37)

ثانيا : المسيحية

١٠ - مبادئ المسيحية عن البغاء :

حينما نتحدث عن موقف المسيحية ازاء ابغاء نستطيع أن نسوق الاعتبار الآتية على أساس أنها بعض ما تتضمنه المسيحية من مبادئ في هذا المجال (١) .

أولا : لم يأت عيسى عليه السلام في مجال السلوك الجنسي بشرائع جديدة ، وانما قامت تعاليمه على أساس ما ورد في التوراة من أحكام .

ثانيا : لم يفعل عيسى الا أن علق على آخر الوصايا العشر بقوله « ان كل من ينظر الى امرأة ليشتتها فقد زنى بها في قلبه » (٢) .

ثالثا : أباح عيسى والحواريون الرهبة في ظروف معينة ، وقد أمعن القديس بولوص في تمجيد الرهبة والعفة الجنسية حتى أصبحت المظهر الأول للمسيحية بعد ظهورها (٣) ، وتمسكت بهذا المذهب بعد ذلك جماعات من الرجال والنساء ، امتلأت بهم الأديرة في كل مكان (٤) .

رابعا : قامت المسيحية على التسامح والغفران على أساس أن وسيلتهما الى التوبة تفوق وسيلة العقاب

ولذلك رفض عيسى أن يرحم المرأة الزانية حينما أحضرها له الفريسيون ، وذلك لأنها تابت عن ذنبها واستغفرت ربها (٥) .

وغفر عيسى لمريم المجدالية ذنبها ، وكانت قبل ذلك من العاهرات

(١) F. B. C. Genève, II P. 356 & 357

(٢) انجيل متى - ٥ : ٢٧

(٣) Scott, P. 70.

(٤) Sanger, 87-89.

(٥) أحضر الفريسيون - وهم اصحاب مذهب الفريسية اي الرياء والتظاهر بالدين - امرأة قالوا انهم وجدوها تزنى وان موسى قد علمهم ان مثلها يرحم ، فلم يجب عيسى ، وأخذ انتصب واقفا وقال « من لم يكن منكم ذا خطيئة فليرحمها » ومال بنفسه الى الارض بحيث فيها بأصبعه ، فأخذ كل واحد منهم ينصرف الى سبيله حتى لم يبق الا عيسى والمرأة فالتفت يسألها عما اذا كان احدهم قد حكم عليها ، فقالت لا أحد ، فقال ولا أنا احكم عليك ، اذهبي ولا تخطئي مرة اخرى .

المعروفات ، واعتبر أن افراطها في محبته دليلا على توبتها النصوح ،
« فغفر لها خطاياها الكثيرة لأنها أحبت كثيرا » . وقال « مغفورة لك
خطاياك ، ايمانك قد خلصك ، اذهبي بسلام (١) .

وقد تمثل كثير من البغايا فيما بعد بالقديسة مريم المجدالية وكن ينشدن
حياة التوبة مضحيات بكل أموالهن في سبيلها (٢) ، بل أن كثيرات من
طوائف البغايا في القرون الوسطى في أوروبا كن يجبن الطرقات يحملن
شارات تمثل مريم المجدالية ، ويسألن الله المغفرة من ذنوبهن (٣) .

وبينما كانت التشرييع في العصور الوسطى تغلظ في عقاب العاهرات ،
نرى التشرييع الدينية تتدخل لتلطيف حدة هذه القوانين لأن الجرائم التي
تعاقب عليها ليست الا رذائل يكفر عنها الانسان باعلان التوبة (٤) .

خامسا : تظل النفس المكروهة على البغاء طاهرة بريئة من كل ذنب ،
فقد حدث أنه عند ابتداء المسيحية أن كان أعداؤها ، ولا سيما حكام
الرومان ، يحكمون على العذارى المسيحيات بممارسة البغاء في منازل
الدعارة لأنهن يرفضن الخضوع لآلهتهم (٥) ، فاذا رفض هؤلاء اتيان البغاء
كن يسحبن — غالبا عاريات — وسط الشوارع الى منازل الدعارة حيث
يتولى العامة الفسق بهن (٦) لذلك أعلن القديس امبرواز Saint Ambroise
(القرن الرابع) أنه يمكن اقرار البغاء اذا كانت النفس لا ترضى به (٧)
وفي نفس الوقت أعلن القديس أوجستان St. Augustin والقديس
جيروم Jerom وغيرهما ، عند ما أبى الرومان أن يتصوروا روحا نقية
في جسم دنس ، أن الجريمة تقوم أساسا على النية في ارتكابها لا على

(١) انجيل لوقا - ٧ : ٣٦ الى ٥٠

(٢) Sanger, 88-89.

(٣) وقد ألفت هذه الطوائف ما يشبه الشيعة الدينية تحت حماية القديسة مريم
المجدالية . وكان هذا في ألمانيا قبيل عام ١٢١٥ وكذلك فرنسا واسبانيا والبرتغال وكان
لهؤلاء اثنايات ملابس مميزة عن النساء الأخريات (New. P. Encyc.)

(٤) Sanger, P. 219, ...

(٥) Scott, P. 83 ; Armand, P. 184.

(٦) Sanger, P. 87.

(٧) Armand, P. 184

مجرد وقوع الفعل نفسه ، وأن القلب الطاهر قد يظل كذلك في جسد دنسته قوة ظالمة ، وأن العذارى المسيحية اللاتي أجبرهن قضاء ظالم مدموغ بالعار على أن يصبحن في يسوت الدعارة لا زلن خادمت الله المطيعات (١) ، وقد كان لمثل هذه التعاليم أثرها الفعال فيما أتاه الفتيات المتدينات من تضحيات وما روى عنهن من قصص دفعتهن الى مراتب القديسات (٢) .

سادسا : دعت المسيحية الى سمو الروح على المادة ، والى تنزيه الجوارح من كل دنس ، والى تطهير النفس والروح والجسد جميعا ، والى تقديس الزواج وتحريم كل سلوك يتناقض مع هذه القدسية

ان الواقعة في غير زواج ، أو الدعارة انما تتضمن خطيئتين في حق مرتكبها ، خطيئته ضد نفسه ، وخطيئته ضد من شاركه فيها فلحقه دنسها (٣) ، ولو أن المسيحية لم تعاقب على هذا الجرم بالموت الا أن استنكارها له كان مطلقا ، أى سواء وقع ذلك من متزوج أو غير متزوج (٤) ، ولذا نشط الآباء الأولون في فرض العقوبات المختلفة على مجرد الواقعة الجنسية وعلى ما شابهها من مظاهر اشباع الشهوات (٥) .

١١ — اختلاف التشريعات الكنسية

كان هم الكنيسة توحيد التشريعات التي يخضع لها البغايا ، والتي تحمي الشرف والعرض والآداب ، الا أن هذا الهدف لم يتحقق ، وظل الخلاف في هذه التشريعات أمرا ظاهرا .

(١) Sanger, P. 88.

(٢) من هؤلاء القديسة أنيس St. Agnes عندما رفضت أن تضحى من أجل الالامة وستا Vesta فأمر الحاكم بجذبها عارية ولكن ما كادت ملابسها تسقط حتى لما شعر على جسدها حجب الأنظار عنها ، ولما ادخلت منزل البغاء أثبتت منها نور منجيب بهر من كانوا حولها يتحينون الفسق بها فخرجوا ساجدين ، أما الحاكم فقد ظل في غيه الى أن نزلت به صاعقة قتلتته بحت قدميها ، وكذلك بيودورا المصرية وغيرها (Sanger, P.87,88)

(٣) F. B. C. Genève, II. P. 358

(٤) Scott, P. 70.

(٥) Sanger, P. 87

فمن رأى القديس أوجستان (١) St. Augustin الإبقاء على
البغاء المنظم لأن الغاءه يعرض المجتمع للفساد ، واعترف القديس جيروم
st. Jerome (٢) بالبغاء ، وقال انه كما نجت مريم المجدالية فان كل
بغى تستطيع أن تنجو بالتوبة (٣) .

ولكن شرائع الحواريين كانت تحرم القيام بالخدمات الدينية على كل من
ثبت اتصاله بالبغايا ، وكانت تفرض الحرمان الكنسى excommunication
على كل مذنب باغتصاب امرأة ، وتعتبر أن الرذيلة تتوافر في كل اتصال
جنسى خارج الزواج ، وأن الضرر تؤدي الى القضاء على العفة ، وتحذر
المؤمنين ضد مجتمع الفاسقين من الناس ، رغم أنها لم تقر — من ناحية
أخرى — شيئاً عاماً بالنسبة للبغايا (٤) .

وأصدر مجمع القيرا Council of Elvira حكمه بحرمان القوادين
والبغايا من الكنيسة ، ولكنه أباح بوضوح للقسس أن يقبلوا على موائد
القربان المقدس البغايا اللاتي تزوجن من مسيحيين ، وحتم القديس
أوجستان على الكنيسة ألا تقبل على مذبحها بغيا الا اذا أقلعت عن حرفتها ،
وكذلك فعل مجمع توليدو Council of Tolido

وفي وقت متأخر من القرون الوسطى اعترفت بعض المجامع بضرورة
البغاء ، واعتبرت البغايا إحدى الطبقات ، ففي عام ١٤٣١ أثناء انعقاد

(١) أشهر الآباء في الكنيسة اللاتينية (٣٥٤ - ٤٣٠ م)

(٢) من أشهر آباء الكنيسة اللاتينية (٣٣١ - ٤٢٠ م)

(٣) Sanger, P. 90. ، وقد كان للاعتراف بوجود البغاء المنظم ان قرر بعض
القانونيين في عهد اثيلستان Athelstan ملك انجلترا بشرعية جق الكنيسة في الاستيلاء ،
على عشر أرباح البغايا (المرجع السابق ص ٢٨٥) وفي القرن الحادى عشر في عهد البابا
كليمنت الثانى صدر قانون يقضى في حالة موت البغى أو بيع أملاكها بأن يخصص نصف مالها
لأحد الأديرة (المرجع السابق ص ١٦١) وفسر البعض قرار البابا والكرادلة عام ١٨٤٢ ، ١٨٥١
الذى يعتبر استعمال موانع الحمل ذنباً أبدياً ، بأنه لا ينطبق على الرجال الذين يلجأون
الى البغايا ويخشون الامراض الزهريه (Armand, P. 187)

(٤) Sanger, P. 90

مجمع بال *cocnile de Bâle* تعرض أحد الآباء لموضوع البغاء واعتبره هو الحامى الأول لحسن الأخلاق بين الناس ، وفي القرن التالى فرض مجمع ميلانو اجراءات معينة لتمييز البغايا عن سائر الطبقات وعهد بتنفيذ هذه الاجراءات الى الأساقفة والحكام المدنيين (١) .

ولكن لم يكن هذا مسلك الكنيسة فى كل مكان ، ففي بروسيا مثلاً كانت الروح الكنسية ظاهرة فى شدة القوانين ضد البغاء بل وضد كل ما يخدش الآداب ، لأن ذلك مما يحط من قدر العائلات ويصبح خطراً على الأزواج والآباء أكثر مما هو رذيلة فى ذاته .

ورغم محافظة هذه القوانين على السلامة العائلية والحقوق الزوجية ، إلا أنها تسامحت أحياناً ازاء الحالات التى لا يتعارض فيها الاتصال الجنىسى مع هذه الاعتبارات ، باعتباره ضرورة جسدية للرجال غير المتزوجين .

ولما بدأت تعاليم الكنيسة تعتبر الجرائم ضد الآداب رذائل يكفر عنها الانسان بالتوبة ، ثار سكان برلين ضد هذه التعاليم ، لأنهم رأوا أن التابعين للكنيسة ممن يعيشون عيشة التوبة ليس لديهم من القوة النفسية ما يجعلهم تأيبن حقاً ، حتى أن رجال الاكليروس أنفسهم نسب اليهم الكثير من الفجور ، ومن هنا بدأت المناداة باستبعاد النفوذ الدينى فى الحكم .

وقد أصبح ذلك ضرورياً ، ولا سيما عند ما كانت شريعة الكنيسة التى تدعو الى رهبنة الكهنة تعلن — رغم ذلك — بأن الزواج من المرأة ذات الخطيئة يكفر عن الذنوب ، وهذا فى الوقت الذى يجعل قانون محافظة برلين *Schoffen Recht* الأطفال الذين يأتون نتيجة هذا الزواج أطفالاً غير شرعيين ، والذى تلزم فيه القوانين الألمانية كل رجل شريف أن

(١) المرجع السابق ص ٩٠ ، ٩١

يتزوج امرأة شريفة ، فكان رأى أن رجال الدين الذين يبيعون الزواج من العاهرات تكفيرا للذنوب ، انما يفعلون ذلك ليستروا ما يرتكبونه هم أنفسهم من الخطايا (١) .

ونظرا لتنوع آراء الكنيسة ورجال الدين فيما يتعلق بالسلوك الجنسي فقد حاول رجال الكنيسة الكاثوليكية أن يضعوا قوائم تجمع ما يعتبر مشروعا أو غير مشروع من أنواع هذا السلوك واعتبروا بعض السلوك خطيئة أبدية *Péchés mortels* . أى لا تقبل المغفرة الى الأبد أو أبدية الجزاء ، والبعض الآخر خطيئة تقبل المغفرة *Péchés véniels* أى تجلب غضب الله دون أن تحرم مرتكبها من جواز غفرانها ، وقد أصبح من هذه القوائم مجموعة شاملة لحدود الآداب والشرف يتهدى بها الكاثوليكيون في مواقف الاعتراف .

فيعتبر خطيئة أبدية واقعة الزوج لزوجته في غير وعائها الطبيعي ، أو قضاء شهوته معها بأية طريقة شاذة ، أو تصور أحدهما وقت الجماع لشخص آخر يتلذذ بالاتصال به ، أو استعماله وقت الجماع أحد موانع الحمل ... الخ (٢) .

وكان على كل أسقف عند اتخاذ اجراءات تقديسه — وهذا في القرن الثامن وربما بعد ذلك أيضا — أن يرى نفسه من أنه لاط بأحد ، أو اتصل اتصالا غير مشروع بامرأة متدينة أو راهبة ، أو أنه واقع حيوانا — من ذوات الأربع — ، ثم يقسم بعد ذلك ألا يأتي أمرا من هذه الأمور لأنها جرائم (٣) .

(١) المرجع السابق ص ٢١٦ وما بعدها

(٢) Armand, P. 182-188.

(٣) المرجع السابق ص ١٨٨

ثالثا : الاسلام

١٢ - المحافظة على النسل من مصالح العباد -

لما جاءت الشريعة الاسلامية اشتملت الأحكام الواردة فيها على مصالح العباد ، فما من أمر شرعه الاسلام بالكتاب أو السنة الا كانت فيه مصلحة حقيقية ، وهذه المصالح ترجع الى أمور خمسة ، وهى ما فيه حفظ الدين ، وما فيه حفظ النفس ، وما فيه حفظ العقل ، وما فيه حفظ النسل ، وما فيه حفظ المال ، وذلك لأن الدنيا التى يعيش فيها الانسان تقوم على هذه المعانى التى لا تتوافر الحياة الانسانية بدونها .

والمحافظة على النسل ، هى المحافظة على النوع الانسانى ، بحيث يكون كل ولد يتربى بين أبويه ، ويكون لكل ولد كالى يحميه ، وأن ذلك اقتضى تنظيم الزواج ، واقتضى منع الاعتداء على الحياة الزوجية ، واقتضى منع الاعتداء على الأعراض ، فان ذلك اعتداء على الامانة الانسانية التى أودعها الله جسم الرجل والمرأة ، ليكون منهما النسل والتوالد الذى يمنع فناء الجنس البشرى (١) .

وقد كان لتحقيق مصلحة المحافظة على النسل أن حرمت الشريعة الاسلامية استخدام الغريزة الجنسية فى غير ما خلقت له ، فلا يجوز ارضاء هذه الغريزة بطريقة غير طبيعية ، ولا يجوز الوطء بين الرجل والمرأة فى غير زواج أو ملك اليمين وهو ما يعرف لغة بالزنا ، ولا يجوز التحريض على هذا الزنا أو المساعدة أو الاكراه عليه أو استغلاله أو احترافه وهذه هى الصور التى ينطوى عليها معنى أفعال القوادة واحتراف البغاء كما تتعرض لها فى هذه الرسالة .

١٢ - اولا : تحريم الطرق غير الطبيعية فى ارضاء الغريزة الجنسية :

ومن هذه الطرق المحرمة وطء المرأة الميتة (٢) ، وتمكين المرأة حيوانا

(١) الجريمة والعقوبة ص ٢٥ ، ٢٧

(٢) فمن قول بأن وطء المرأة الميتة يوجب الحد أو يوجب التعزير فقط (البدائع ج ٧ ص ٢٢٤) ، ومن قول آخر أن وطء الميتة فيه الحد لأنه وطء فرج ادمية فاشبه وطء فرج الحيوة ولأنه أمظم ذنبا إذ يتضمن أيضا منك حرمة الميتة المقتضى ج ١٠ ص ١٥٢ ، فتح القدير ج ٤ ص ١٥٢)

لوطئها واتيئان الرجل البهيمة (١) ، ووطء المرأة لأجنبية فيما دون
الفرج (٢) ، ووطء الرجل امرأة أو رجلا مثله في الدبر وهو اللواط (٣) ،
واتيئان المرأة امرأة مثلها وهو السحاق (٤) واستمناء الرجل أو المرأة أيا
كانت وسيلتهما في ذلك (٥) .

فقد حرمت الشريعة كل ذلك وفرضت على اتیانه العقوبات التعزيرية
التي تصل في كثير من الأحوال الى القتل .

١٤ - ثانيا : تحريم الوطء بين الرجل والمرأة في غير زواج

فقد حرمت الشريعة الزنا وعاقبت مرتكبه بالرجم ان كان محصنا
وبالجلد ان كان غير محصن .

ولم تقف الشريعة عند ذلك ، فقد ذكرنا كيف اشتملت مبادئ الاسلام
على المصالح المعتبرة التي لا غنى للانسان عن تحقيقها ، ولذلك فالجرائم في

(١) واتيئان الرجل البهيمة لا يعتبر زنا يوجب الحد بل هو جريمة توجب عند الحنفية
التعزير ، ويشبه ذلك تمكن المرأة حيوانا منها كما لو مكنت قردا من نفسها فوطئها (الجوهرة
النيرة ج ٢ ص ٢٤٥) ، وروى أن الرجل اذا وطئ البهيمة فانها تذيب وتحرق حتى يقطع
التحدث بذلك ، فاذا ذبحت وكانت مما يؤكل او مما لا يؤكل ضمن الرجل قيمتها ان كان
مالكها عنده لانه هو المتسبب في قتلها . وما يروى من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (من
وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة) مختلف على صحته (كشف القناع ج ٤ ص
٨١ ، فتح القدير . ج ٤ ص ١٥٢ وهامشه شرح العناية على الهواية وحاشية سعدى
جلي)

(٢) كان يولج في مفاين بطنها أي اثبتطين وما شابهه كالتفخيد ونحوه فانه
يوجب التعزير (فتح القدير ج ٤ ص ١٥٠) .

(٣) وكان عليه الصلاة والسلام يطلق على اللواط بالمسراة « اللوطية الصفري » ،
وقد اختلف الرأي في اعتبار اللواط زنا يستوجب الحد أو جريمة تستوجب التعزير
بالقتل أو الحرق أو الإلقاء من شاهق الجبال أو تهديم البيت على فاعله . الخ (الفخر
الرازي ج ٢٣ ص ١٢١ - ١٢٢ وفتح القدير ج ٤ ص ١٥٠ ، ١٥١ ، والمدخل ج ٢ ص
١٩٢ ، ج ٢ ص ١١٥) .

(٤) وهذا يستوجب التعزير (فتح القدير ج ٤ ص ١٥٠) ويقول البعض انه اذا
تداكنت امرأتان فهما زانيتان عملا بالحديث « اذا أتت المرأة المرأة فهما زانيتان » (ولكنهما
لا تحدان بل تمزوان) المغنى ج ٢ ص ١٦٢ - الفخر الرازي ج ٢٣ ص ١٢٢)

(٥) وهذا يستوجب التعزير بالنسبة للرجل أو المرأة (الفتاوى الهندية ج ٢ ص
١٥٧ ، الفخر الرازي ج ٢٣ ص ١٢٢) .

أصل معناها اعتداء على هذه المصالح أو كانت في أصل معناها تنتهي الى أمر فيه ضرر بإحدى هذه المصالح وهو ما يسمى بسد الذرائع ، والذريعة هي الوسيلة ، فما يكون وسيلة لحرام فهو حرام وما يكون وسيلة لحلال فهو حلال .

وعلى ذلك فالزنا في ذاته مفسدة وكل ما يؤدي اليه مفسدة مثله ، والأول جريمة بحكم النص تستوجب الحد والثاني جريمة بحكم ما يؤدي اليه يستوجب التعزير (١) ، بل ان بعض الوسائل جريمة في ذاتها كمن عانق امرأة أجنبية أو قبلها أو دخل بيتها برضاها أو خلا بها ليرتكب الفاحشة أو غرر بصية واستدرجها الى مكان مجهول أو كشف عن عورته لآخر ، فهذه كلها جرائم بذاتها تستحق التعزير .

ومن سد الذرائع خشية الزنا ما قضى به الشرع الحنيف من غص الأبصار خوف الفتنة (٢) وتحريم الخلوة بالنساء (٣) واستعطار المرأة ليجد الناس ريحها (٤) واجتماع الرجال بالنساء (٥) وسفر المرأة من غير ذي رحم محرم ... الخ .

١٥ - ثالثا : التحريض على البغاء والاكراه عليه واستغلاله واحترافه :

قلنا ان الشريعة قد أوضحت المصالح المعتبرة وجعلت الجريمة في

(١) يقرر ابن اقيم ان الوسائل الى الحرام حرام فيعاقب عليها ، ولكن يعاقب دون عقاب المحرم الاصل ، أي ان وسائل الجرائم جرائم لدى الحنابلة ، وكذلك لدى المالكية لانهم يرون ان البواعث النفسية اذا بدا من العمل ما يدل على المقصد فانه يكون عملا محرما كالعمل المقصود ، ولكن الحنفية والشافعية لا ينظرون الى البواعث لانها تتصل بالنيات وقد تجاوز الله عما توسوس به النفوس فالوسائل في نظرهم ليست جرائم (الجريمة والعقوبة ص ٢٧٩ الى ٢٨١)

(٢) قل للمؤمنين يفضوا من ابصارهم ... الآية ، وقل للمؤمنات يفضن من ابصارهن ... الآية ، وعندما سئل النبي عن نظرة الفجأة قال : صرف بصرك . رواه مسلم وأبو داود والترمذي - الترهيب والترهيب في الحديث . ج ٣ ص ٢٠٧ ، وقال « يا على لاتتبع النظرة النظرة فان لك الاولى وليست لك الاخرة » رواه الترمذي وأبو داود (المرجع السابق ص ٢١٨) .

(٣) الحديث : لا يخالون أحدكم بامرأة الامع ذي محرم . رواه البخاري ومسلم ، اياك والخلوة بالنساء والذي نفس يده ما خلا رجل بامرأة الا ودخل الشيطان بينهما . رواه الطبراني (المرجع السابق ص ٢٢٢)

(٤) الحديث : ايما امرأة استعطرت فمرت على قوم ليجدوا ريحها فهي زانية . رواه الحاكم (المرجع السابق ص ٢٦٨)

(٥) الحديث : يأمروا بين الفاس والنساء وأنفاس الرجال (المدخل ج ١ ص ٢٤٥)

الاعتداء على احدها ، فالجريمة في نظر الاسلام هي مخالفة أوامر الدين .
وقد نص القرآن على عقوبة محددة لست جرائم هي البغى وقطع
الطريق والسرقة والزنى وقذف المحصنات والقصاص ، وزادت السنة عقوبة
الخمر والردة وزنا المحصن وغيرها ، ولم يكن من المستطاع تعداد الجرائم
كلها وتحديد العقوبة لكل منها ، اذ ترك ذلك لولى الأمر يفرضه لما يرى
— طبقا لظروف الزمان والمكان — فيه مصلحة للمجتمع ومحافظة على
آدابه وأمنه ورخائه ، ويكون ذلك للتعزير الذى هو الأصل الثانى من
أصول العقاب فى الاسلام .

واذا كانت الشريعة قد نصت على أمهات الرذائل التى تدخل فى دائرة
الاثبات والقضاء فعلى ولى الأمر أن يضع النصوص لما دون ذلك مستعينا
بالاجتهاد لمعرفة ما لم ينص عليه ومسترشدا بهدى الشريعة ومعناها
ومقاصدها العامة والخاصة .

وقد ذكرنا أن ما يؤدى الى الجريمة يعتبر جريمة ، فاذا كان الزنا جريمة
فكل الوسائل المؤدية اليه جرائم مثله ، كفتح المحلات للدعارة ، والتوسط
بين النساء والرجال لهذا الغرض ، واغراء النساء أو الرجال على ذلك ،
وتسهيله لهم أو مساعدتهم عليه ، فهذه كلها جرائم لأنها تنتهى فى غايتها الى
وقوع الزنا الذى عاقبت الشريعة عليه بجلد غير المحصن وبرجم المحصن .
بل انها فى ذاتها جرائم لأنها افساد للناس .

واذا رجعنا الى امكان الاشتراك فى الحدود ، لوجدنا أن هذا
الاشتراك لا يتصور الا فى حد السرقة ، وحد الحراة ، أما الزنا فجريمة
شخصية لا يتصور فيها الاشتراك (١) ، وعلى ذلك فالأمور السابقة
لا تعتبر اشتراكا فى حد الزنا يستوجب اقامة الحد عليها مثله ، وانما يعاقب
عليها بالتعزير ، فهى جرائم تعزيرية تقبل فى ذاتها الاشتراك (٢) ويجوز
لولى الأمر أن يقدر لكل شريك فيها عقوبته ، كمنزل الدعارة يشترك فى
جريمة فتحه وادارته صاحبه ، ومديره ، وجالب الرجال والنساء اليه ،
والمروج له والقائم بحمايته .

(١) الجريمة والعقوبة ص ١١٢ ، ١١٣

(٢) الجريمة والعقوبة ص ١١٣

وإذا كانت الشريعة تقضى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فأولى بالزوج أن يحافظ على عرض زوجته وألا يمكن الناس منها ، فإذا هو تستر عليها ولم ينهها ، فانه آثم بتركه واجبا مفروضا عليه ، ويقال لمثله « ديوث » وتعاقب الشريعة على جريمته (١) .

وهذه الوسائل المؤدية الى الزنا أو المسهلة له نرى أن نطلق عليها جميعا جرائم اقصادة لأنها لم تخرج في مجمل معناها عن التوسط بين الرجال والنساء بمختلف الوسائل بقصد ارتكاب الفاحشة (٢) .

وإذا كان مجرد تحريض المرأة على البغاء أو مساعدتها عليه يعتبر جريمة فان اكرامها على ذلك يعتبر جريمة أشد نكرا وأخطر أثرا ، ولذلك خص الله تعالى هذه الجريمة بما جاء في سورة النور « ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فان الله من بعد اكرامهن غفور رحيم » .

لقد احتوت هذه الآية الكريمة على ثلاثة وجوه :

(١) جاءت هذه الآية بعد أن بين الله ما يلزم من معاملة العبيد والاماء وتزويجهم فاتبع ذلك بالمنع من اكرام الاماء على البغاء ، اذ أن أهل الجاهلية اذا كان لأحدهم أمة أرسلها تزني وجعل عليها ضريبة يأخذها منها كل وقت ، فنهى الاسلام عن ذلك (٣) .

وإذا كان هذا النهي في ظاهره يتعلق بالاماء (٤) فالحرائر أولى به وتكون

(١) فالديوث هو من يستتر على أهل بيته ، وكان يقال له كشخان ، قرطبان ، قشبان ، قرنان ، قنلع ، خندع ، قمعوث (المخصص ج ٣ ص ٩٦ ، تاج المروسي مادة ديث الخ)

(٢) اقصادة هي التي تجمع بين الرجال والنساء (هيون الاخبار ج ٤ ص ١٠٣) ومثلها القواد ، ويطلقون عليه أيضا الدسب (تاج المروسي مادة ديث)

(٣) وقد اختلفوا في سبب نزول الآية على وجوه (الاول) كان لعبد الله بن أبي المنافق ست جوار يكرههن على البغاء طلبا لخواجهن فشكت اثنتان للنبي فنزلت الآية - (والثاني) أن عبد الله أسر رجلا فراود هذا الرجل جارية عهد الله المسلمة فامتنعت فأكرهها عبد الله على ذلك - (والثالث) أن عبد الله جاء الرسول ومعه جارية تسمى معاذة فقال هذه لايتام فلان اقلا نامرها بالزنا فيصيبون من منافعها فقال الرسول لا ، فأعاد الكلام فنزلت الآية (والرابع) أن شكت جارية لبعض أناس بأن سيدها يكرهها على البغاء فنزلت الآية (الفخر الرازي ج ٢٣ ص ٢٢٠ ، ابن كثير ج ٤ ص ٢٨٨)

(٤) تقول العرب للمملوك فتى والمملوكة فتاة - قال تعالى « مما ملكتم ايماكم من فتياتكم المؤمنات » - وجاء في الحديث « ليقبل أحدكم فتى وفتاتى ولا يقبل عبيدى وامتى »

الآية في الواقع قد حرمت إكراه النساء عموماً على البغاء . بل يمكن من ناحية أخرى أن نقول أن الله سبحانه وتعالى قد أبرز ذكر الاماء لأنهن يقعن تحت سلطان سيدهن ويملك عليهن من السيطرة والقوة ما لا يملكه على الحرائر ، فالجزم في إكراه أولئك على البغاء أشد فظاعة من إكراه هؤلاء ، وهذا ما تذهب اليه القوانين الحديثة حين تغلظ العقاب على من يرتكب جرائم هتك العرض و افساد الاخلاق على خادمه أو من يتولى تربيته أو ملاحظته أو من له عليه حق السلطة أو الولاية (١) .

ب : تحرم الآية إكراه الفتيات على البغاء ان أردن تحصننا والاكره يكون متى حصل التخويف بما يقتضى تلف النفس فاما باليسير من الخوف فلا يصرن مكرهات (٢) .

وظاهر الآية يقتضى جواز الاكره على الزنا عند عدم ارادة التحصن أى التعفف ، ولكن قوله « ان أردن تحصننا » قد خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له — أى أنه شرط معطل غير لازم وضع للحالة التى كانت مسائدة وقت نزول الآية (٣) .

وعلى ذلك فالإكراه وارد فى الآية مطلقاً غير معلق على شرط ارادة التحصن . .

والإكراه يزيل اثم الفتاة ويعفيها من العقوبة ، لأن الإكراه عذر المكرهية وفى هذا تقول الآية « ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم » ، أما الذى أكرههن فلا عذر له ، وهكذا ترتفع مسئولية ارتكاب المرأة البغاء اذا كانت مكرهة عليه عملاً بالحديث الشريف « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه »

(١) انظر المواد ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ عقوبات مصرى والمواد ٨٥٤ قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة .

(٢) الفخر الرازى ج ٢٢ ص ٢٢٠

(٣) « لا نواع ان ظاهر الآية يقتضى جواز الاكره على الزنا عند عدم ارادة التحصن ولكن لسد ذلك لامتناعه فى نفسه لانه متى لم توجد ارادة التحصن فى حقها لم تكن كارهة للزنا ، وحال كونها غير كارهة للزنا يمنع اكرامها فامتنع ذلك لامتناعه فى نفسه وذاته ، ومن الناس من ذكر ان غالب الحال ان الاكره لا يحصل الا عند ارادة التحصن ، والكلام الوارد على سبيل الغالب لا يكون له مفهوم . الخ » - الفخر الرازى ج ٢٢ ص ٢٢١

ج : قرنت الآية بين الاكراه على البغاء وابتغاء عرض الحياة الدنيا .

والبغاء لغة هو الزنا ، يقال بغت المرأة تبغى فهي بغى .

وعرض الحياة الدنيا هو الكسب ، وهكذا ترمى الآية الى تحريم الصورة التي يدفع فيها الانسان امرأة الى البغاء بقصد الحصول على ربحها من ذلك ، وهى الصورة التي حرمتها القوانين فيما بعد حتى استلزمت فى جريمة القسوة أن يكون غرض الكسب هو الدافع على ارتكابها ، واذا كان التحريم الوارد فى الآية غير معلق على شرط ابتغاء الكسب ، الا أن الآية على أية حال قد أبرزت كيف يكون الجرم فى النماس الرزق عن طريق البغاء ، لأن الجريمة التي قد يعزوها البعض لمحض الخطأ أو الهوى ، لا يليق بكرامة الانسان اتخاذها طريقا للارتزاق والتعويل عليها فى حياته وحياة ابنائه وذويه ، لأن فى ذلك نزولا الى الدرك الأدنى من ألدنس ، واستبقاء لحالة تهدد أمن الناس وحياتهم .

وهكذا جاء فى الحديث « ... وكسب الزانية سحت ، وحق على الله أن لا يدخل الجنة لحما نبت من سحت » (١) ، والسحت هو الحرام وقيل هو الخبيث من المكاسب (٢) .

ولا يقبل أبدا عذر المرأة حين تدعى أنها لجأت الى البغاء ، ابقاء على حياتها أو حياة أبنائها أو أنها أنفقت ذلك فى وجه من وجوه الخير ، لأن « من اكتسب مالا من مائثم فوصل به رحمه أو تصدق به أو أنفقه فى سبيل الله ، جمع ذلك كله فقذف به فى جهنم » (٣) .

ولا يائثم فقط من حصل على أجر البغاء بل من دفع هذا الأجر كذلك ،

(١) رواه على ابن ابى طالب (المدخل ج ٢ ص ١٩٢) ، وقال عليه الصلاة والسلام « والذى نفس محمد بيده . ان العبد ليقذف اللقمة الحرام فى جوفه ما يتقبل منه عمل اربعين يوما ، واياها عبت نبت لحمه من سحت فالنار أولى به » (رواه الطبرانى عن ابن عباس . الترغيب والترهيب ج ٣ ص ٢٠٧) ، وقال « كل جسم نبت من حرام فالنار أولى به النج . . »

(٢) المرجع السابق ج ٣ ص ٢١٣

(٣) رواه أبو داود عن القاسم بن مخيمرة (المرجع السابق ج ٣ ص ٢٠٩) وقال عليه السلام : من جمع مالا حراما ثم تصدق به لم يكن له فيه أجر وكان امره عليه (المرجع السابق ج ٣ ص ٢٠٩) ومن هنا كل المثل القائل « ليتها لم تزن ولم تصدق » .

فيقول الحديث « مهر البغي خيث » (١) لأن الأعراض لا تستباح بالأجر .
« فمن استأجر امرأة للزنا ، أو استأجرها لغيره - أي الزنا - كالخياطة ،
فزنى بها فعليه الحد لأن البضع لا يستباح بالاجارة ، أو زنى بمن له عليها
دين فعليه الحد » (٢) .

ويأثم أيضا من أجر بيتا للبغاء ، فيقول ابن مفلح صاحب كتاب الآداب
الشرعية في اجارة الدار « فأما من آجرها لأجل المنفعة المحرمة لم يجز ،
كما لا يجوز أن يكرى أمتة أو عبده للفجور » (٣) .

بل يأثم المؤجر ولو لم تكن الاجارة على أساس استعمال المكان لمنفعة^١
غير مشروعة ، مادام يعلم أن هذا المكان سيستعمل لمثل هذه المنفعة (٤) .

عقاب بجرائم البغاء

١٦ — نستخلص مما أوردناه من أحكام الشريعة الاسلامية أنها تعاقب
على احترام الزنا واحتراف اللواط واحتراف السحاق وهو ما يعبر عنه في
لغة القانون باحتراف الدعارة أو البغاء ، وأنها تعاقب على اكراه النساء على
البغاء وعلى تحريضهن على ذلك أو تسهيله لهن وعلى استغلاله وهو ما يعبر
عنه بجرائم القوادة ، فما هو العقاب الذي تضعه الشريعة لكل من هذين
النوعين من الجرائم ؟

أولا — عقاب البغاء

١٧ — تعاقب الشريعة على الزنا برجم المحصن وجلد غير المحصن ،
وتعاقب على السحاق بالتعزير لأنه ليس بزنا (٥) والتعزير فيه متروك لولي

(١) ابن كثير ج ٣ ص ٢٨٩ ، ومهر البغي هو اجرها

(٢) كشف القناع ج ٤ ص ٥٩

(٣) الآداب الشرعية والمنع المرعية ج ٣ ص ٢٧٧

(٤) لذلك حرم القاضي من الحنابلة اجارة الدار ان يعلم أنه يبيع فيها الخمر
مستشهدا على ذلك بنص أحمد بن حنبل على أنه لا يبيعها لكافر ولا يستكرى وقف الكنيسة
وذلك يقتضي أن المنع عنده في هاتين الصورتين منع تحريم (المرجع السابق ج ٢ ص ٢٧٦)

(٥) فتح القدير ج ٤ ص ١٥٠ ، الفنى ج ١٠ ص ١٦٢

الأمر (١) وأما عن اللواط فقد اختلفت الآراء في اعتباره أو عدم اعتباره من الزنا ، وبالتالي في العقاب عليه ، ولذلك تنوع هذا العقاب بين حد الزنا بالرجم للمحصن والجلد والتغريب لغير المحصن ، أو قتل الفاعل والمفعول به سواء أكان محصنا أم غير محصن ، ويكون القتل - على خلاف ذلك - بأن تحرق رقبته كالمرتد أو يرحم بالحجارة أو يهدم عليه جدار ، أو يرمى من شاهق جبل أو من أعلى بناء في القرية ، أو يحرق بالنار ، أو ينكس من مكان مرتفع ثم يتبع بالأحجار ، واكتفى البعض بتعزيره ووضعه في السجن (٢) .

ويرى الحنفية أن ما لا قتل فيه عندهم كاللواط - وهو ما لا يعتبرونه زنا - يجوز فيه القتل إذا تكرر من الجاني ، وأنه يجوز لولى الأمر أن يزيد على الحد فيما تكرر وقوعه من الجرائم التي تستوجب حدودا مقدرة - كزنا غير المحصن - إذا لم يرتدع الجاني بهذه الحدود .

وعلى هذا أيضا بعض الحنابلة ، فعندهم أن الفاسد من الناس إذا لم يرتدع إلا بالقتل قتل ، مستدلين على ذلك بقول النبي في شارب الخمر « من لم ينته عنها فاقتلوه » (٣) .

وتقضى الشريعة بإبعاد من في وجوده فتنة أو استمرار للفساد ، فالزاني غير المحصن يجلد وينفى (٤) ، وكذلك مرتكب اللواط عند من يعتبرونها زنا (٥) ، وقد أخذت التشريعات الحديثة بهذه الفكرة في إبعاد البغى عن المجتمع تخلصا من فسادها وترويضها لها على العفة ، وذلك بإرسالها إلى

(١) عند أبي مسلم الإصفهاني أن المراد بالآية « واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فليشهدوا عليهن أربعة منكم » ، فإن شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلا » هو السحاقيات ، وحدثن الحبس إلى الموت (يراجع الرد على هذا الرأي بالفخر الرازي ج ٩ ص ٢٢١)

(٢) الفخر الرازي ج ٢٣ ص ١٢٢ ، فتح القدير ج ٤ ص ١٥٠ إلى ١٥٢

(٣) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٢٦ ، ٤٠

(٤) فعند الشافعية أن التغريب حد في الزنا استنادا إلى الحديث « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » ، وقد قام عمر وعلى بالجلد والتغريب ، أما الحنفية فانهم لا يجمعون بين هاتين العقوبتين إلا إذا يؤيت من ذلك مصلحة ، أي أنهم يعتبرون التغريب تعزيرا لا حدا ويستدلون على ذلك بأن النمر قد نفذ الخنثين من المدينة ، ونفى عمر بن الخطاب نصر بن حجاج لافتنان النساء به مع أن الجمال لا يوجب النفي إنما استوجبته المصلحة (عبد العزيز عامر التعزير ص ٣٢٣ و ٣٢٤)

(٥) الفخر الرازي ج ٢٣ ص ١٢٢

احدى مؤسسات التربية والاصلاح .

غير أنه لا يفوتنا أن الشريعة وهى تقضى بعقاب الزانى أو الزانية بالجلد أو الرجم ، انما تستوجب لهذا أن يقع الزنا مستوفيا كل شروطه وأن يقر به الزانى أربع مرات فى مجلس أو مجالس أو يشهد عليه أربعة رجال مسلمين عدول ... الخ (١) .

فاذا لم يستوف الفعل شروطه فلا حد عليه ، وانما يعزر الفاعل بما يتراءى لولى الأمر ، ولذلك كانت تختلف العقوبة على البغاء عند الخلفاء والولاة الحاكمين فى مصر بمقتضى الشريعة ، فكان الملك الظاهر يبرس ينفى العاهرات أو يحبسهن حتى يتزوجن فيعيد اليهن حريتهن (٢) ، وكان الملك الصالح عماد الدين يحجز العاهرات ويصادر أموالهن (٣) وكان الملك الناصر قلاوون يحجز العاهرات حتى يتبن عن مهنتهن (٤) ، وكان أمير الأمراء فى عصر العثمانيين يقتل محترفات البغاء ، أو يأمر باغراقهن أو بسجنهن (٥) ، وكان المحتسب فى ذلك العصر اذا وجد امرأة تحترف البغاء أنذرها وراقبها ، فان استمرت عاقبها بالنفى أو الحبس والتشهير أو الجلد أو الرجم .

ثانيا - عقاب جرائم القوادة

١٨ — قلنا ان هذه الجرائم تعاقب الشريعة عليها بالتعزير ، الذى يرجع تقديره لولى الأمر حسبما يرى من تحقيق المصلحة فكان بعض الولاة يقتلون صاحبات بيوت الدعارة (٦) ، والبعض يبعدون أصحاب البيوت فاذا استمروا فى جريمتهم جلدوهم (٧) ، ومن خدع النساء أو البنات وأخرجهن من بيوتهن ، وأفسدهن على أزواجهن أو آبائهن ، فقد قال محمد فى ذلك بحبسه حتى يرد من خدع أو يموت ، وعلل ذلك فى الخلاصة بأن

(١) كشف القناع ج ٤ ص ٥٩ ، ٦٠

(٢) ابن اياس ج ١ ص ١٠٤ ، الخطط التوقفية ج ١ ص ٢٩

(٣) المواعظ والاعتبار ج ١ ص ٤٢٥

(٤) كتاب السلوك ج ٢ قسم ١ ص ٢١١ ، ج ٤ قسم ٢ ص ١٠٥

(٥) ابن اياس ج ٣ ص ١٧٣ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢١٥

(٦) المرجع السابق ، نفس الصفحات

(٧) مروج الذهب ج ٢ ص ٢١٨

هذا الجاني يعتبر ساعيا في الأرض بالفساد ، وجاء في السندى أن هذا التعليل يقتضى أن يباح قتله ، إلا أنه يقيد القتل بكون ذلك عادة للجاني (١) .

« والقوادة التى تفسد النساء والرجال أقل ما يجب عليها الضرب البالغ ، وينبغى شهرة ذلك بحيث يستفيض فى النساء والرجال ليجتنب ، وإذا أركبت القوادة دابة وضمت عليها ثيابها ليؤمن كشف عورتها ، ونودى عليها هذا جزاء من يفعل كذا وكذا ، أى يفسد النساء والرجال كان من أعظم المصالح ليشتهر ذلك ويظهر ، ولولى الأمر كصاحب الشرطة أن يحبسها أو ينقلها عن الجيران أو غير ذلك (٢) .

ولذا كان بعض الولاة يشهرون النساء على حمار ووجوههن ملطخة بالسواد لأنهن كن يجمعن بين النساء والرجال (٣) أو يضربون الوسطاء من الرجال بالمقارع ويضعونهم فى السجون (٤) .

ونظرا لما ثبت من أن عمر بن الخطاب أمر بتحريق حانوت كان يباع فيه الخمر ، ومن أن على بن أبى طالب أمر بتحريق قرية كان يباع فيها الخمر ، وذلك لأن مكان البيع كالأوعية يجوز اتلافه (٥) ، فكذلك منزل الدعارة يجوز اتلافه ، أو على الأقل مصادره لأنه ليس فى ذاته مفسدة فبقاؤه جائز (٦) ، بل يجوز مصادرة المال الناتج عن البغاء لأن فى ذلك اتلاف له فهو عقاب للجاني باتلافه عليه (٧) .

ولذا كان الكثيرون من ملوك وولاة المسلمين يأمرؤن بهدم منازل البغاء أو تخريبها والاستيلاء على مافيها وتجريد أصحابها من أموالهم (٨) .

(١) عبد العزيز عامر ص ٢١٢

(٢) كشف القناع ج ٤ ص ٧٦

(٣) ابن اياس ج ٣ ص ١٢٦

(٤) المرجع السابق ص ٢١٥

(٥) ابن تيمية ص ٤٣

(٦) عبد العزيز عامر ص ٢٢٦

(٧) تراجع ص ٢٢٦ وما بعدها من المرجع السابق

(٨) ابن اياس ج ١ ص ١٠٤ ، الخطط التوفيقية ج ١ ص ٢٩ ، المواقف

والاعتبار ج ١ ص ٤٢٥

أما الديوث فقد جاء عنه في حاشية ابن عابدين (١) « من أقر على نفسه بالدياثة أو عرف بها لا يقتل ما لم يستحل (٢) ويبالغ في تعزيره أو يلاعن (٣) » .

البغاء في التشريعات القديمة

١٩ - المركز الاجتماعي للبغايا

رأينا عند الحديث عن البغايا المقدسات مدى ما كان يتمتع به هؤلاء من التكريم والاحترام ، ولم يعدم التاريخ أوقاتا تمتعت فيه البغايا الأخريات بدرجات متفاوتة من هذا الاحترام . لقد تمتعت طبقة الهيتيرا Hetaires في اليونان وطبقة البغايا الراقيات Les bonoe mulieres في روما بقدر من الاحترام يقترب من هذا الذي تمتعت به في العصور الحديثة فتيات الجيشا Geishas في اليابان و الجيزنج Gisaing في كوريا وفتيات الزهور Flower girls في الصين . وكان لطبقة الكورتيزان Courtisanes شأن كبير منذ عصور النهضة في أوروبا وظل للكثيرات منهن تاريخ متصل بالبلاط البابوي وبلاط الملوك (٤) .

(١) في باب الحدود ص ٢٥٥

(٢) أى يقر بأنه فعل حراما

(٣) يلاعن أى يفرق بينه وبين امراته الى الابد

(٤) لم تكن الهيتيرا في اليونان ينظر اليها باعتبارها Porné أى عاهرة بل ان لفظ هيتيرا يفيد معنى صديقة أو صاحبة ، وعلى هذا الاساس كان التكريم والاحترام (Ellis Prost., P. 189, 190)، ولم تصل بغايا روما الراقيات Les bonoe mulieres الى مستوى الهيتيرا ، وانما كان مركزهن الرموق عائدا فقط الى ثائهن في اللبس ورفاهيتهن في الحياة ومسلى ما يجدنه من قنوت ، ورغم ما عرفت به روما من فساد فقد ظل هنالك قدر من الصرامة في المحافظة على الاخلاق ، بل ان منازل البغاء على قدر انتشارها لم يكن يدخلها الرجال الا وهم يغطون رؤوسهم ووجوههم تسترا ، ولم يكن يسمح على أى حال للبغايا مهما تلا قسورهن بالاختلاط بالشريفات ولا بارتداء ملابس ويات البيوت (Ellis Prost., P. 46.)

وان كانت النظرة الى البغايا الصينيات تدل عموما على الاحتقار - باستثناء فتيات الزهور اللاتي يحترفن البغاء في مراكز الزهور - فان البغايا اليابانيات عموما ينظر اليهن باعطف والشفقة ولا يلقين نفس الاحتقار الذي يلقاه مثيلتهن في البلاد الاخرى ، وتتحول نظرة الشفقة الى نظرة احترام بالنسبة الى فتيات الجيشا

(Haire, P. 55-58 ; Scott, P. 10-11 ; Ellis Prost., P. 41-45.)

اما طبقة الكورتيزان فكان اول نشوئها في ايطاليا في القرن الخامس عشر وانتشرت منها الى كل اوروبا ، ومعنى Cortegiana أى المرأة التى تتبع البلاط ، فهذا الاسم الذى تدل على لتشريف (Ellis Prost., P. 53-57.)

ولكن ظلت النظرة العامة الى البغايا تعبر عن الاحتقار والازدراء اللذين يصحبهما في معظم الأوقات ميل شديد الى القسوة عليهن وانزال أبشع العقوبات بهن ، سواء أكان ذلك قبل أو بعد نزول الأديان السماوية ، ويتجلى ذلك فيما كان يلقاه البغايا أحيانا من المعاملة القاسية (١) ، وما كان يفرض عليهن من قيود وحرمان من الحقوق ، وما كانت تتضمنه التشريعات المختلفة من عقوبات .

٢٠ - حرمان البغايا من بعض الحقوق :

ولقد كانت القيود التي فرضتها التشريعات عليهن تتعاقب بحظر أوتياذهن أماكن أو أحياء معينة أو اقامتهن فيها ، أو بحرمانهن من ارتداء نوع معين من الملابس أو الحلى ، أو باجبارهن على ارتداء نوع منها ، حتى يمكن تمييزهن عن غيرهن من النساء الشريفات ، وحتى لا يتمتعن بما يتمتع به هؤلاء (٢) .

(١) نفى بلدة أفينون A vignon في فرنسا عام ١٢٤٣ كان البغايا مجبرات على شراء كل ما يلمسه من فاكهة أو خبز بعد أن نجسته أيديهن ، وكذلك في مانتو Mantoue بإيطاليا ، وفي إقليم كاتالونيا بإسبانيا لم يكن يستطعن الجلوس على مائدة إحدى السيدات أو الأعيان ولا تقبيل رجل شريف ، وفي كثير من ولايات إيطاليا مثل لومباردى كان يرفض الناس تقديم المأوى للبغايا أو السماح لهن بالظهور بين المواطنين الشرفاء أو أن يبيعوا لهن الملابس والطعام أو أن يقرضوهن النقود ، وفي ألمانيا في القرن الرابع عشر (أو الخامس عشر) كان يجوز رهن المرأة لقاء دين على زوجها أو أحد والديها في منزل البغاء لأمه محدود بشرط موافقتها ، وكانت البغى كالمال المنقول تقبل البيع والرهن ، وفي إنجلترا في القرن السادس عشر كانت تجبر البغايا على ارتداء لباس معينة دليلا على مار مهنتهن ، ومن العجيب أن ذلك كان في وقت يتقاضى فيه كبار الموظفين نفقات انتقالهم في المهام الرسمية من بيوت البغاء (Ellis Prost., P. 49, 51 ; Sanger, P. 161 ; Armand, P. 225, 226)

(٢) فكانت قوانين سولون في اليونان تقضى بالارتداء البغايا Dicteria ملابس متعددة الألوان ، فلما ضُعب تنفيذ ذلك قضى القانون بمنعهن من ارتداء الأقمشة الثمينة كالأقمشة ذات الألوان الأرجوانية أو القرمزية ، وكذلك المجوهرات ، وبذلك أصبح البغايا يرتدين الملابس رخيصة الثمن ذات زهور وخطوط مختلفة الألوان تطبع على الملابس أو تطرز عليها ، وكان البعض يضيف أكاليل الزهر أو الورد ، وأظهر ما تميز به البغايا اليونيات شعورهن المخضبة بلون كستاني أو أشقر ، وقد أدى ذلك في تاريخ لاحق الى تدهيب الشريفات شعورهن (James, P. 19; Sanger P. 19, 46)

وكان القانون في فترات مختلفة في روما يحرم البغايا من لبس الحلى والملابس التي يرتديها الشريفات مثل *institia, stola vitae* ويجبرن على ارتداء *toqa meretricia* وأن يصبن شعورهن أو يضعن شعرا مستعارا (Ellis Prost ... P. 46 ; James, P. 19) . . . وقصر لويس التاسع في فرنسا في القرن الثالث عشر على البغايا ارتداء الأحزمة المدهية ولدا. ابتدع الشريفات مثلا سائرا يقول « السمعة الطيبة خير من الحزام المذهب Bonne renommé vaut mieux qu'une Ceinture dorée » كما ألزم البغايا بوضع =

وتنوعت الحقوق التي كان يحرم منها البغايا ، فكن محرومات أحيانا من الحقوق العائلية ، وأحيانا أخرى من الحقوق الاجتماعية أو المدنية أو السياسية (١) .

= كردون ذي طرفين معدنيين على اكتافهن ، وفي سنة ١٢٥٦ صدر قانون يمنع ارتداء البغايا الملابس الفاخرة والمجوهرات ، وفي عهد فيليب الثالث صدر مرسوم بوضع شسعار خاص على اكتافهن ، ومنع شسارل السادس في القرن الرابع عشر ارتداءهن الذهب والفضة فوق الملابس أو تزيينها بالعري المذهبة أو لبسهن الفراء السنجابية أو المذهبة أو غيرها من « الفراء الطاهرة fourrures honnêtes » أو أن يحلين أحديتهن (بأبازيم) فضية «Sanger, 96, 97 Armand, P. 204»

وفي إنجلترا أصدر ادوارد الاول في القرن الثالث عشر اعلانا ملكيا يحرم على العاهرات وضع نوع معين من الفراء أو الحرير على اقلنسوات «James, P. 19» وفي ايطاليا أمر كوزم دوق فلورنسا عام ١٥٤٦ العاهرات بارتداء برقع أصفر أو منديل أصفر «Ellis Prost., P. 56» ، وفي البندقية صدر قانون ١٤٩٦ يلزم القوادين والقوادات بلبس الملابس الصفراء «Manzini Par. 2620 P. 434» وفي القرن السادس عشر أصدر مجلس ميلانو قرارا بتحريم تزيين البغايا بالفضة أو الحرير «Sanger, P. 91» وفي ألمانيا أصدر مجلس بلدي فورتكفورت عام ١٤٨٨ قرارا يفرض ملابس معينة على البغايا ، وفي عام ١٤٦٣ صدر مرسوم بلدية لبريج بالزام البغايا بارتداء معطف أصفر ذي مشابك وأشرطة زرقاء ، وكانت تعليمات بوليس لوتبرج عام ١٤٨٦ تلزمهن بارتداء معطف كمعطف الرجال ، وفي فيينا حرم عليهن الفراء والحرير وأنواع معينة من القبعات «Armand, P. 226» وهكذا الخ

(١) طبقا لقوانين سولون باليونان لم يكن مسموحا للبغايا (ديكترما) بالجلوس بجوار ربات البيوت أو بالاشتراك في الحفلات الدينية أو الأعياد العامة أو دخول المعابد (إلا اذا تعلق الأمر بالبغايا المقدسات) ولم يكن يتمتعن بالحقوق المدنية التي يتمتع بها الشرفاء ، وكان محروما عليهن وجود عبيد أو خدم بالأجرة عندهم ، وكل من تخدم لدى بغي تجرد من صفتها كمواطنة وتمتبر بغيا مثلها ، ويعتبر أولاد البغايا دائما غير شرعيين ولذلك لا يرثون ، ولا يمكنهم مخاطبة الناس في المجتمعات العامة ويعفون من واجب مقدس هو اعادة آباءهم في الكبر «Sanger P. 42, 44 ; Armand P. (8 etc ... بالشريفات (Ellis Prost., P. 46) وكانت بعض القوانين الأخرى تحرم الزواج بين الاحرار وبين النساء اللاتي يعتقهن أصحاب منازل البغاء ، وتحرم على أعضاء مجلس (السنات) وقروعهن الزواج من البغايا ، وقضت قوانين ديوكليسيان وماكسيميان في القرن الثالث حرمان البغايا من اقامة حفلات زواجهن (Boiron, P. 24)

وكانت مهنة القوادين تفقدهن اعتبارهم بحكم القانون ، وهو نوع من الموت المدني - فليس لهم حرية التصرف في أموالهم ، ولا الولاية على أطفالهم ، ولا أهلية تحمل التكليف العامة ولا تقبل دعواهم في القضاء ولا يسمع قسمهم ، ولا يستطيعون التخلص من هذا الحرمان اذا شربوا من سلوكهم ، واستعادوا حياتهم الشريفة ، لان شناعة فعلهم - كما يقول القانون - لا يمحوها مثل هذا الانقطاع ، ولا يقوم فقرهم عدرا لهم أو شفيعا (Boiron, P. 21-22) وطبقا لقانون جوليان في القرن الرابع يحرم تبادل الزواج بين المواطنين وبين أبناء أو أقارب البغايا ولم يتم بالغاء ذلك ويسمح بمثل هذا الزواج الا جرسسيان في القرن السادس (Sanger, P. 66, 92.)

وفي ايطاليا في القرن الثاني عشر صدرت لائحة في دوقية ازولا asola في اقليم بيمونت =

ومما تجدر الإشارة اليه أن القوادين والقوادات ومن مائلهم مستغلي البغاء ، لم يكونوا في يوم من الأيام ، ولا في مجتمع من المجتمعات — مهما كانت النظرة الى البغاء — الا موضع التحقير والازدراء ، وكانت قسوة القوانين عليهم ، اعلانا بالألاعفو عنهم ولا رحمة بهم ، حتى أن اليابانيين الذين أشفقوا كثيرا على البغايا ، كانوا ينظرون الى صاحب بيت البغاء باعتباره نجسا ، ويرون في دفنه في المقابر وسط المعابد اساءة لسمعتها وانتهاكا لحرمتها ، فهم يحملون جثته في الملابس التي مات بها الى التلال بعيدا عن العمران حيث يلقون بها طعاما لجوارح الطير ووحوش الحيوان (١) .

٢١ - تنوع تشريعات البغاء :

والتشريعات التي صدرت لمكافحة البغاء كانت ثقل أو تزيد شدة أو صرامة بقدر ما يسود المجتمعات من اعتبارات الآداب ، أو بقدر ما يرى واضعوها من لزومها في أوقات الانحلال الخلقي ، وكانت الجرائم التي تعاقب عليها هذه التشريعات تتنوع بين احترام البغاء ، وإدارة منازل البغاء أو التستر عليها ، واستغلال البغاء وتحريض النساء أو اكراههن عليه ، وذلك مع شيء من التفصيل نذكره فيما بعد .

أما العقوبات التي كانت تفرض على هذه الجرائم فكثيرا ما كانت تصل الى الاعدام ، وفيما دون ذلك كانت تتنوع بين الحبس أو السجن ، والابعاد

== Piémont تجعل للام حق حرمان ابنتها من الارث اذا اتبعت طريق الفجور ، ولكنها تفقد هذا الحق بثبوت علمها بسلوك ابنتها وتسترها عليه أو تفاضيتها عنه ، وكان للأب مثل هذا الحق ولكن بشروط أخرى ، فكان له اذا سعى في تزويج ابنته ولم يقصر في مهرها ورفضت الزواج لم أصبحت بغيا أن يحرمها من الارث ولكنه اذا عارض في زواجها حتى بلغت الخامسة والعشرين لم أصبحت بغيا فلا حق له في حرمانها ، وكان للمرأة ان تتقدم لأبيها اذا سئحت لها فرصة الزواج وتطلب موافقته فاذا رفض حتى بلغت الثلاثين وأصبحت بغيا فليس له ان يعاقبها على ذلك (Sanger, P. 162)، وأصدر مجلس العشرة في ٢٩ أغسطس ١٥٠٠ قرارا بأن البغايا والقوادات لا يستطعن الاحتفاظ بأطفال لم يبلغوا ١٢ سنة (Manzini Par. 2620 P. 434)

وفي إيطاليا الفاشستية لم يكن للبغايا المسجلات حق التصويت في الانتخابات الادارية (Bull. Abol. 1497 P. 87)

وفي المكسيك كانت اللائحة المصادرة عام ١٩٢٦ بتنظيم البغاء تحرم على البغايا زيارة الشريفات (Bull. Abol. 1942 P. 48) ... الخ

(١) Sanger, P. 438-39

أو الطرد ، وبتر الأعضاء ، والجلد ، والكي ، والتشهير ، ومصادرة الأموال .

وقد رأينا تقسيم العصور التاريخية القديمة الى ثلاثة أقسام نذكر في كل منها طرفا من التشريعات التي كانت تطبق فيها بالنسبة الى البغاء .

أولا - عصر الاغريق

٢٢ - في أثينا في القرنين السابع والسادس قبل الميلاد كانت تشاريح دراكو (١) ثم تشاريح سولون شديدة القسوة أما في كورثية واسبارطة فلم تكن التشريعات كذلك ، وخصوصا في المدينة الأخيرة حيث كانت تشاريح ليكارجو Lycurgus التي كانت تقضى بأن حياة الفرد للدولة ، وحياة المرأة للرجل ، وأن على كل اسبارطى أن ينجب الأولاد الأقوياء صحيحى الأجسام ، ولذلك كان مسموحا للزوج في اسبارطة أن يعير امرأته لآى رجل متناسق الأعضاء ، وظل مثل هذا الاعتبار في الأخلاق سائدا حتى وقت متأخر من تاريخ هذه المدينة (٢) .

وظلت تشاريح سولون معمولا بها في العقاب بالاعدام على كل من يحمل امرأة حرة النسب على دخول منازل البغاء حتى مات بيزيستراتوس Peisistratos وخلفه في الحكم ولداه عام ٥٢٧ ق.م فمنحا كثيرا من الحرية للبغايا وعدلا الاعدام الى عقوبة الغرامة فقط (٣) .
ومما يلفت النظر في تشاريح سولون العقاب على اصطيااد البغايا للرجال في الطرقات (٤) .

ثانيا - عصر الرومان

٢٣ - تعريف البغى وعقابها :

كانت البغى طبقا للقانون الرومانى هي كل فتاة أو امرأة تهب نفسها

(١) يبدو أن دراكو وضع عقوبة الاعدام بلا تمييز على اغتصاب النساء واغوائهن على جريمة الزنا (Sanger, P. 49.)

(٢) المرجع السابق من ٤٥

(٣) المرجع السابق من ٤٤

(٤) المرجع السابق من ٤٦

لكل طالب ، دون اختيار منها «Sans Choix» (١) وبقصد الحصول على المال ، سواء أكان ذلك في بيت للبغاء أو في مكان آخر .
وكانت توضع في مصاف البغايا المرأة التي تهب نفسها للغير ارضاء لشهواتها غير المنتظمة (٢) ، ولو لم تقتض على هذا أجرا ، ولم تكن مع ذلك بغيا المرأة المتزوجة اذا زنت ، ولا البكر اذا استسلمت للاغراء ، ولا حتى المرأة التي تباع الاستمتاع بها لأشخاص معدودين (٣) .
ومن الثابت أن كانت في عهد الجمهورية دعاوى جنائية لعقاب النساء سيئات السمعة «Mal famées» (٤) .

وكانت البغى في القرن الأول الميلادي تسب علنا وتوضع عارية فوق حجر وتصبح مجردة من الشرف طول حياتها (٥) .
وصدر أمر من مجلس الشيوخ (السناتو) يحرم على المرأة أن تحترف البغاء اذا كان أبوها أو جدها أو زوجها من طبقة الأمراء (٦)
وعاقب الاسكندر سيفير (أوائل القرن الثالث الميلادي) على البغاء بنوع من فقد الاعتبار ، وذلك بنشر أسماء كل العائلات المعروفة باحتراف البغاء أو المعاونة عليه (٧) .
واتخذ قسطنطين في أوائل القرن الرابع اجراءات شديدة ضد النساء الأحرار اللاتي يمارسن البغاء مع العبيد ، ووضع قانونين ، أحدهما يجرّد

(١) يغلب ان الاختيار هنا لا يقصد به الإرادة ، بل المقصود بعدم اختيارها هو ان يستوى لديها جميع الطالبين ، وهو ما يعبر عنه في تعريف البغاء في الفقه الحديث بعدم التمييز بينهم (Sans Discrimination)

(٢) Passion desordonnée أي لا تستقر على أشخاص معينين

(٣) Boiron, P. 21

(٤) وقد رفعت دعوى مشابهة ضد رجل في عام ٢٢٨ ق.م - ٤٢٦ من تاريخ روما (Mommsen, P. 416.)

(٥) وكان أحيانا يعاقب على الزنا بالقاء المرأة أمام الحمار أرضاء لشهواته ، ثم أصبحت تسلم للجماهير الهائلة للانتقام منها ، فكانوا يجرولها حيث يلمسها كل انسان اينما أراد وكيفما شاء ، وغالبا ما كانت تموت (Bauer P. 44)

(٦) وحدث أن سيدة كان لها عدد كبير من أصولها في وظيفة البريتور قيدت اسمها في سجل البغايا فعوقبت بالإبعاد الى الجزر البعيدة (Boiron P. 22)

(٧) المرجع السابق ص ٢٣ ، ولكن الاسكندر سيفير من ناحية أخرى أوضح في أحد أوامره بأن احترام المرأة للبغاء وهي في الرق لا يضير سمعتها (Bull. Abol. 1947 P. 89)

البغى من حقها في المهر والنفقة الزوجية ، وثانيهما يعفى الخديئات وخادمت الكباريات من عقاب الزنا ، اد أنه لا يجوز أن يخضع هؤلاء بسبب سلوكهن الشائن لنفس القانون الذى يخضع له المواطنون الآخرون (١) .

وفي النصف الأول من القرن الخامس أمر تيودوز الثانى وزميله فالنتينيان الثالث بإلغاء كل بيوت البغاء وأشارا في ديباجة القانون الصادر بذلك ، الى ما كان فيه أسلافهما من حاجة ألجأتهم لإقرار الرذيلة ، والى شناعة ما جنوه من دخل البغاء ، ويقضى القانون بإلغاء الضرائب على البغايا ، وبتحريم مهنتهن ، وبفرض عقوبات على محترفاتهن تختلف باختلاف ظروفهن ، فالنقى وأشغال المناجم لأحطهن مرتبة ، وفقد الأموال والاعتبار لمن هن أعلى درجة ، وبالسماح باعادة شراء الجوارى الموجودات في بيوت البغاء وسحبهن منها ، ولضمان تنفيذ القانون ألزم أحد أحكامه القضاة بتوجيه كل عنايتهم لتنفيذه ، والا تعرضوا — في حالة الإهمال — لعقاب بدنى ومالى (٢) .

٢٤ — تعريف وعقاب التواذة : Lenocinium (٣)

كانت هناك بلا شك دعوى جنائية ترفع عن ادارة بيوت البغاء كما كانت ترفع عن ادارة بيوت القمار ، وقد تعرض بلوتاس Blotus في القرن الثالث قبل الميلاد لذكر قانون آخر يتعلق بالقواذة ، والقانون الأول هو قانون سنسيا Cincia الصادر عام ٢٠٤ ق . م ، ولا بد أن يكون الثانى قانونا رومانيا أيضا (٤) .

(١) Boiron, P. 25.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦ ، وقد تضمن قانون تيودوز وفالنتينيان ان الجارية اذا اكرمت على البغاء أصبح لها حق استعادة حريتها من سيدها Bull.Abol. 1947. P. 89.

(٣) ومعناها الحصول على ربح من سلوك الغير السبى ، وان كان ذلك عملا لناثنا الا أنه لم يكن محرما في ذاته ، فقد كان احد مصادر الدخل الهامة للدولة اذ كان في الامبراطورية خاضعا للضرائب ، ومع ذلك لم يكن بيع الجوارى للقوادين مسموحا به في عهد تيودوز الثانى وليون وجوستينيان (Mommson, P. 427)

(٤) المرجع السابق ص ١٦

وعلى العموم فأهم اقوانين التى تعرضت لتعريف معنى القوادة أو لتعداد القوادين كانت فيما يبدو ثلاثة .

فالقانون الأول هو Lex Julia De Adulteriis (١) الذى عاقب القوادين على أساس أن أعمالهم ما هى الا تسهيل للمواقعة الجنسية Stuprum أو الزنا أو مساعدة على اتمامهما أو على الأقل هى من توابعهما المصاحبة لهما ، وهذه الأعمال هى (٢) :

- ١ — حصول أحد الزوجين على ربح من ارتكاب الآخر الفاحشة (٣) .
- ٢ — اعارة الشخص منزله الخاص « للمقابلات » بقصد الاتصالات الجنسية المعاقب عليها أو بقصد اللواط (٤) .
- ٣ — ضبط الرجل زوجته وشريكها متلبسين بالزنا ثم اخلاؤه سبيل

(١) الصادر سنة ٧٢٦ من تاريخ روما أى ١٨ سنة قبل الميلاد

(٢) Manzini, Par. 2620 P. 433 ; Mommsen, P. 427, 428. (٢)

(٣) وعلى ذلك يقع تحت طائلة العقاب الزوج الذى يستغل سوء سلوك زوجته وظل الزوجة مسئولة من ناحية أخرى من زناها ، ثم هى مسئولة ايضا عما يعود عليها من ربح من زنا زوجها ، وحكم هذا النص لا يلحق الأب الذى يعين ابنته على البغاء بأى طريقة ولو أن فعله قد يعاقب عليه باعتباره مساعدة على الواقعة المنومة قانونا ، وقد حرم نيودوز الثانى - فى بداية القرن الخامس - بيع الأب ابنته لمحترف القوادة كما حرم فى نفس الوقت بيع الانثى من الرقيق لنفس الغرض Mommsen P. 427.

(٤) وقبول الشخص مالا للتستر على ذلك يعتبر ايضا من جرائم القوادة (المرجع السابق ص ٤٢٧)

ولذلك ان القوانين الرومانية لم تكن تعاقب على اتيان الفاحشة عموما حتى القرن الاخير من الجمهورية حينما صدرت تشريعات اوجسطس عام ١٨ قبل الميلاد تتضمن Lex Julia adulteriis ، فاصبحت هناك دعوى جنائية تقام على من يفرط فى طهارته ويقضى فيها بمقتوبة جنائية ، ولم يكن يعنى القانون بالتفريط فى الطهارة الا اذا ارتكبت امرأة حرة عليها واجب الاحتفاظ بطهارتها - ولو لم تكن متزوجة وكانت المسئولية تلحق ايضا الرجل شريكها فى الجريمة .

ولم يكن النساء المبيد اذن خاضعات لهذا القانون ، مع ملاحظة ان واقعة احداهن يمكن ان يعاقب عليها باعتبارها ضررا يلحق مال الغير لا جريمة طبقا لهذا القانون ، اما المعتقات فهن كالأحرار لان العتق يرد اليهن كامل حريتهن

وكذلك لا يخضع للقانون النساء المتزوجات أو غير المتزوجات اللاتى لا يلزمهن بالمحافظة على طهارتهن بحكم ظروف حياتهن وهن النساء العموميات اللاتى لم يقلعن عن حرفتهن ، وصاحبات منازل البغاء ، والمثلاث ، وصاحبات المحال المفتوحة للجمهور ، والخدينسات بطريقة فاحشة ، اذ ان بعض انواع الخدانة كان معترفا بها ، فكان يجوز للسيدة الرومانية أن تتخذ عبدا المعتق خدينا لعدم مخالفة ذلك لاصول اللياقة ، ولكن المخادنة عموما لم تكن بعيدة عن المخاطر الا اذا كانت المرأة غير ملزمة بواجب الطهارة ، والا فلا بد لتجنب العقاب من اقرار امام شهود باتخاذها خدينة ، وبهذا تفقد صفتها كسيدة Matrona اما المرأة التى تحيا حياة مستهتر Dissolue فلا تعفى قانونا من واجب المحافظة على عفتها ، وعلى ذلك فشريكها ايضا لا ينجو من العقاب الا اذا كان قد خسده فى معرفة حقيقتها ، ولم يكن يضمن براءته الا باثبات قيدها فى سجل البغايا العموميات أو باحترافها مهنة مشابهة . « Mommsen, P. 418, 419 »

الشريك وعدم طلاقه الزوجة (اي أن مجرد العلم لا يكفي للعقاب) -

٤ - قبول الزوج أو طلبه مقابلا أو تعويضا لعدم رفعه دعوى الزنا أو تنازله عنها .

وكانت هذه الأنواع من القواعد يعاقب عليها بعقوبة الزنا وهى النفى لمدة خمس سنوات .

والقانون الثانى يتضمن هؤلاء الذين اعتبرهم أو ابيان مستشار الامبراطور اسكندر سيفير فى أوائل القرن الثالث من القوادين « فكان يعتبر كذاك ويفقد اعتباره كل من اتجر بالنساء in famia nototor qui lenocinium fecerit ويعتبر متجرا بالنساء كل من كان لديه بغايا من الجوارى ، بل كل من زاول هذا الاتجار باطفال فى نفس الحالة . Lenocinium facit, qui quaestuarium mancipia habuerit : sed et qui in liberis hunc quaestum exercet, in eadem causa est

سواء أكانت هذه هى مهنته الأساسية أو كانت بجوارها مهنة اضافية ، كما لو كان صاحب محل عمومى « أوبرج » أو فندق وله مثل هؤلاء الجوارى يعملن خادمت و بالتالى تدر عليه خدماتهن شيئا من دخله ، أو كان صاحب حمام ، أو له - كما يحدث فى بعض الأقاليم - جوار يجتمعن فى الحمامات ليحافظن على الملابس وزاولن فى الوقت عينه مهنة البغاء (١) . وهؤلاء القوادون يفقدون اعتبارهم بحكم القانون لمجرد ممارستهم مهنتهم (٢) .

وبجانب القانونين السابقين فقد تعرضت قوانين لاحقة لعقاب القوادين (٣) ، حتى أتى جوستينيان فى القرن السادس فأظهر عطفه على البغايا ورد لهن كثيرا من حقوقهن المسلوبة (٤) واعتبرهن ضحايا الحاجة

(١) Bull. Abol. 1947 P. 88 انظر تفصيلا آخر فى Boiron, P. 21

(٢) Boiron P. 21 وقد ذكرنا أن فقد الاعتبار هو نوع من الموت المدنى

(٣) فمثلا ما قبل ميريوس فى القرن الأول - بمرسوم وافق عليه السناتو - صاحب المنزل الذى يقع فيه الزنا وكل من سمح بالزنا (Sanger, P. 66) ، وعاقب بيودوز الثانى وفالنتينيان الثالث كل من قدم مأوى للبغايا (Ellis Prost., P. 44) .. الخ

(٤) فقد منع جوستينيان كل ما يحول دون توبة البغايا أو زواجهن واستعادتهن حياة الشرف ، وكذلك فعلت زوجته ثيودورا التى كانت أصلا من البغايا فبنت ملجأ على قدر من النظام والراحة لجمع شتات البغايا التائبات (Scott, P. 89 ; Sanger, P. 92)

واغراء القوادين ، وقد تضمنت ديباجة قانونه الذى أصدره فى هذا الشأن وصفا لجشع ووحشية وحطة هؤلاء الذين لا يكتفون باستغلال الفتيات المستضعفات بل يزدون بؤسهن هما على هم ، ويستدرجونهن بدعوى الكساء والغذاء الى القسطنطينية حيث يأسرونهن فى بيوت البغاء ، ليجدن فيها العزى والجوع والذلة والحرمان ، وليستحيل عليهن فيها الاستجابة الى من يتقدم لزواجهن عطفا عليهن وشفقة بهن .

وكن أهم أحكام القانون هو عقاب المذكورين بعد : —

- ١ — كل من حاز فى سكنه فتاة أو امرأة تمارس البغاء .
- ٢ — كل من أفسد أو حمل على البغاء الفتيات أو النساء سواء أكن من الأحرار أو العبيد ، وخصوصا اذا كان استدراجهن للبغاء بدعوى اعطاء البائسات منهن كساء أو شيئا من أدوات الزينة ، أو امدادهن بما يسد رمقهن .
- وكان العقاب على ما تقدم بالطرد والنفى المؤبد .
- ٣ — كل من أجر منزله للبغاء .
- وكان العقاب على ذلك بالغرامة ومصادرة المنزل .
- وأعلن القانون من ناحية أخرى بطلان التأمينات التى أودعها البغايا لدى أصحاب منازل البغاء ، والزام هؤلاء برد كل ما استولوا عليه من البغايا المحررات (١) .

ثالثا — العصور الوسطى وما بعدها

٢٥ — تنوع العقوبات والجرائم :

تنوعت العقوبات والجرائم المتصلة بالبغاء منذ ابتداء العصور الوسطى حتى قيام الثورة الفرنسية ، وكان طابع العقوبات هو الصرامة التى أخرجتها عن حدود الانسانية ، أما الجرائم ، فكانت تتعلق بالبغى ذاتها أو بالقوادين أو بالعملاء ، وسنوجز الحديث فى كل منها على حدة .

(١) Boiron, P. 26-28.

٢٦ (١) عقاب البغايا :

عندما وضع أَلَارِيك Alaric (١) عام ٥٠٦ قانونه الذي ادعى بإصداره أنه صحح القوانين الرومانية ، كان من أحكامه المتعلقة بالبغايا ما يأتي : —

١ — كل فتاة أو امرأة متزوجة يثبت ممارستها البغاء يقبض عليها ويحكم بجلدها ثلاثمائة جلدة وبالنفى المؤبد ، فإذا ظهرت في المدينة ثانيا وعادت لسلوكها الأول يحكم عليها مرة ثانية بثلاثمائة جلدة وبوضعها في خدمة أحد الفقراء مع تحريم ظهورها علنا .

٢ — كل فتاة أو امرأة من الرقيق تمارس البغاء يحكم عليها بثلاثمائة جلدة ، ويحظر على سيدها تمكينها من العودة الى المدينة ، فإذا عادت يحكم عليه بخمسين جلدة ، وعليها بتسليمها لأحد الفقراء ، وإذا ثبت احترافها البغاء لحسابه يحكم عليه بما يحكم به عليها .

٣ — كل قاض يثبت تستره أو ضعفه أو تواطؤه يجازى بالجلد والغرامة (٢) .

ثم جاء ريكاريد Récarède في أسبانيا في القرن السادس أيضا وقضى بعقاب البغايا بثلاثمائة جلدة وبالطرد من المدينة (٣) .

وأعاد شارلمان إصدار قانون أَلَارِيك من جديد عام ٧٨٨ ، ثم وضع قوانين أخرى «Captulaires» لعقاب القوادين والبغايا ، فكان يحكم على الأخيرات بالجلد والحبس ولبس الطوق الحديدى «Carcan» ، أو بأن يجلن الحقول أربعين يوما ، وهن عاريات من الرأس الى منتصف الجسد ، وتحمل سبب الحكم عليهن لوحات معلقة على جباههن (٤) .

وكانت مثل هذه التشريعات بداءة ما فرض بعد ذلك من عقوبات متنوعة على البغايا بسبب احترافهن مهنتهن ، فكان منها : —

(١) الذى كان مركز حكمه فى تولوز .

(٢) Boiron, P. 30.

(٣) «Scott P. 90» — وطبقا للقانون المذكور كان تعريفه البغاء يستلزم

قصد الربح «Ellis Prost., P. 47»

(٤) Sanger, P. 94 ; Veillard, P. 20 ; Boiron, P. 31

- ١ — عقوبات دينية كالحرمان الكنسي (١) .
- ٢ — عقوبات الطرد أو الإبعاد أو النفي (٢)
- ٣ — عقوبات مقيدة للحرية كالحبس أو السجن (٣) .
- ٤ — عقوبات بدنية كقطع بعض الأصابع أو الآذان أو الجلد بالسوط أو حلق الشعر أو حرقه ، وكان يقصد بهذه العقوبة الأخيرة تشويه جمال المرأة فيصعب الاقبال عليها (٤)
- ٥ — عقوبات بالاعدام ، كانت تختلف وسائلها من وقت الى آخر (٥) .
- ٦ — عقوبات مالية كمصادرة الأموال والأثاث (٦) .

(١) كالمشور الذي أصدره لويس التاسع عام ١٢٥٤ بعقاب البغايا بالحرمان الكنسي «Bauer, P. 91» وهذا ما قضى به مجمع اغير Concile d'Elvire عام ٣٠٥ كما سبق الإشارة اليه «Boiron, P. 30 ; Sanger, P. 331»

(٢) فممشور لويس التاسع السابق ذكره يقضى بنفى البغايا ، وقانون مجلس شوري هامبورغ عام ١٦٣٥ بإبعادهن مدى الحياة من غير محاكمة ، وقانون لويس الخامس عشر بطردهن ومعاقبة المخالفات بحلق شعورهن ... الخ .

«Scott P. 90 ; Ellis Prost, P. 48 ; Veillard, P. 20 , 25 ; Sanger, P. 119. Bauer, P. 96»

(٣) كقرار مجلس شوري هامبورغ في ١٥٣٦/٢/١٩ بعقاب البغايا بالسجن سواء أكان ذلك بناء على دليل أو شبهة ، وعند العود بالطرد والجلد ، وقانون مقوبات الدانمرك عام ١٨٦٦ بعقاب المحترفات بالحبس بعد انذارهن «Bauer, P. 96 ; Kemp, P. 14»

(٤) فكان القانون في سيلان أيام حكم أسرة كاندي Kandy يعاقب بحلق أشعر وقطع الأذن وجلد البغايا ومن عاريات «Sanger, P. 426-27»

وكانت قوانين ألمانيا في القرن السادس عشر والسابع عشر تعاقب بقطع بعض الأصابع أو الآذان «1411, I. 57» وفي فرنسا في القرن الخامس عشر كانت البغايا تعاقب

بمشعل قوي يحرق كل ما على جسدها من شعر أو بالجلد بالسياط «Armand, I. 204»

وقانون ١٦٣٥ يعاقب بالجلد بالسوط وحلق الشعر من غير محاكمة «Sanger, P. 119» ولائحة رئيس البوليس عام ١٧٧٨ تعاقب على تحريض المرأة على الفسق بحلق الشعر والحجز في المستشفى وعند العود بالجلد «Veillard, P. 25»

(٥) ففي بعض مدن مقاطعات فرنسا الجنوبية في القرون الوسطى - كمدينة بورديو مثلا - كانت تؤخذ البغايا عارية وسط الزحام الى جانب الماء حيث تتركه على الدخول في قفص حديدي تجثو فيه على ركبتيها ثم يلقى عليها ويلقى بها في الماء حتى تختنق

«Sanger, P. 101. Armand, P. 204»

وكان قانون كوبنهاجن في القرن السادس عشر يعاقب البغايا بقطع آذانها وعند الموت بالافراق في البحر حتى تموت «Kemp, P. 14»

(٦) فقانون لويس التاسع عام ١٢٥٤ الذي قضى بطرد البغايا تضمن أيضا مصادرة نقودهن وكل أموالهن حتى المعاطف والفساتين «Ellis Prost, P. 48» وكذلك قانون لويس الرابع عشر عام ١٧١٢ حين قضى باغلاق منازل البغاء واخلاتها مما فيها من آلات ، ومصادرة هذا الأثاث لصالح مستشفى الفقراء العمومي ، وبالإعلان في المدينة عما لحق البغايا من مار «Ellis Prost, P. 48 ; Veillard, P. 25 ; Sanger, P. 121.»

٢٧ - اصلاح البغاء :

واذا قلنا ان فكرة عقاب البغايا كانت هي السائدة في تلك العصور فان فكرة اصلاحهن وتأهيلهن لحياة عادية كان لها أيضا نصيب من الوجود . وقد ذكرنا طرفا من وجود هذه الفكرة الأخيرة لدى الرومان عندما قامت تيودورا زوجة چوستيان ببناء ملجأ للبغايا التائبات ، ولكن منذ ابتداء اصلاح نظام السجون والفصل فيها بين الجنسين في القرن الثالث عشر ، أخذت الفكرة تختمر لدى أصحاب علم العقاب وتتمخض عنها اجراءات عملية لتحقيقها ، ففي مدينة فلورنسا كان يلجأ أرباب العائلات الى القضاء للحصول على ترخيص بحجز نساكنهن أو بناتهن اذا ساء سلوكهن ، واستعاض أحد قوانين لوكوس Lucques في توسكانيا عن عبارة « حبس الفتيات الفاسدات » بعبارة « التمهيد لاصلاحهن » ، وفي القرن الخامس عشر أقامت إحدى جمعيات الأتقياء الخيرية L'archiconfrere de Saint-Gérôme ملجأ للفتيات التائبات ، وفي سنة ١٦٢٣ حول الكاردينال زاباتا Zapata نائب الملك في نابولي أحد السجون ليصبح صالحا لاستقبال البغايا واعدادهن بالتوبة لحياة الشرف ، وأعيد في هولندا عام ١٦٤٣ بناء أحد الأديرة السابق احتراقها Couvent des Ursulines وأصبح — نظرا لوسائل الترف التي اشتمل عليها — أشبه بقصر للأمراء منه الى ملجأ للنساء ، وأعدت إحدى قاعاته الثلاثة لاستقبال

(١) ففي بعض المقاطعات الجنوبية في فرنسا في القرون الوسطى كان البغايا يجبرون مع عاملتهن على السير عراة في الطريق موضة لسخرية المارة . « Sanger, P. 101 » . « Armand; P. 204 » ، وفي بعض المدن كتولوز تحمل البغي الى دار البلدية فيوضع فوق رأسها تاج من الريش على هيئة قمع يغطي عينيها ويضعون فوق ظهرها اعلانا بما ارتكبته من جرم ثم يقودونها الى صخرة في نهر الجارون حيث يضعونها في قفص حديدي ويفرقونها ثلاث مرات ثم يخرجونها نصف حية لتقضي بقية حياتها في ذلة ومهانة « Armand, P. 204 » ، وفي مدينة باريس كان البغايا يمشين عاريات ويرجمن بالاحجار ويجعل الباريسيون من ذلك يوما للسخرية والعبث « Sanger, P. 47 » ، وكان القانون في فرنكفورت عام ١٥٢٠ يقضي بالتشهير بالبغايا براكابهن حمارا خشبيا وتعريضهن علنا للجمهور « Bauer, P. 97 » ، وفي بروسيا في القرن السادس عشر كانت المرأة الشريفة اذا ساءت سمعتها حكم عليها بجز شعرها وارتدائها قناعا من الكتان (Sanger) منذ الحديث عن بروسيا .

البغايا والثانية لاستقبال مدمنات السكر والفاسقات اللاتي لم يبلغن مبلغ البغايا ، وألحق به فيما بعد حجرات خاصة للفتيات اللاتي يرسلهن آباؤهن لاصلاحهن (١) .

وفي عام ١٦٨٤ صدر قانون في فرنسا يجعل عقاب البغايا في سجون معينة ويعطى للبوليس سلطة اصلاحهن ، وقد ميز القانون بين البغايا الحقيقيات وبين ذوات السلوك السيء (٢) .

وفي الشرق بذلت المحاولات أيضا لوقاية المعرضات لخطر السقوط ، وقد حدثنا المقرئ عن « رباط البغدادية » الذي أقيم في القاهرة في نهاية القرن السابع الهجري وظل حتى أوائل القرن الثامن ، وكان بمثابة مؤسسة يدخلها النساء اللاتي تعرضن ظروفهن للسقوط ويبقين فيها حتى يتزوجن أو يعدن الى أزواجهن ، ثم استخدم فيما بعد في حجز النساء المعتدات حتى تنتهي عدتهن ، وذلك رعاية للحقوق الشرعية ومحافظة على الأنساب ، ومنعاً من الكيد والدعاوى الكاذبة (٣) .

٢٨ - (ب) عقاب القوادين :

— تنوعت جرائم القوادة طبقاً للتشريعات التي صدرت منذ العصور الوسطى ويمكننا اجمال بعضها وما فرضته من عقوبات فيما يلي : —
١ — التشجيع أو المساعدة على البغاء وعقاب ذلك أحياناً بالجلد أو الاعدام (٤) .

(١) Tullio Delogu, Leçons De science et Droit Penitentiaries, Université du Caïre 1957, P. 8, 9, 10, 11, 14 etc .

(المذكرات مكتوبة على الرونيون) .

(٢) Sanger, P. 120.

(٣) أقامت هذا الرباط عام ٦٨٤ تذكرى خاتون ابنة الملك الظاهر بيبرس ، وكان غرضها منه أولاً نزول النساء الصالحات به ولا سيما « بنت البغدادية » التي حمل الرباط اسمها ، ثم رأى اعداده لا يواء المطلقات والمجورات من النساء فيقيم فيهن حتى يتزوجن أو يعدن الى أزواجهن ، وذلك صيانة لهن من الحاجة والسقوط ، وكان هؤلاء يؤمنن تحت رقابة « خادمة الفقيرات » التي كان لها سلطة تأديبهن ومنع ما عيىء يغري بالفساد أو يؤدي الى الاخسلال بالفضائل ، حتى أنها كانت تستبعد من الرباط الأواني التي قد يستعملها النزيلات في قضاء الشهوات الشاذة « المواعظ والاعتبار ج ٢ ص ٤١٨ » .

(٤) قانون يودوريك ملك الفوطيين الغربيين Visigoths في اسبانيا في القرن الخامس وكانت عقوبة ذلك الاعدام « Scott P. 90 » وقانون شارلمان في القرن الثامن وكانت العقوبة (الجلد) (Sanger, P: 94)

- ٢ - فتح وإدارة منازل البغاء . وكان قانون شارلمان (القرن الثامن) يعاقب على ذلك بالجلد - وقانون الفونس في أسبانيا (القرن الثالث عشر) يعاقب بالغرامة ومصادرة المنزل وبتحرير البغايا إذا كن من الأماء وبالزام صاحب المنزل بدفع مهور زواجهن إذا كن من الأحرار ، ومنشور لويس التاسع يعاقب بالغرامة والنفي ، وقانون لويس الرابع عشر يعاقب بالغلق ومصادرة الأثاث ، وقانون بلجيكا عام ١٥٥ يعاقب بالتشهير بالجنّة علنا على دق الطبول والمزامير ... الخ (١)
- ٣ - تستر الزوج على بغاء زوجته أو سوء سلوكها ، وكان عقاب ذلك طبقا لقانون الفونس السابق ذكره هو الإعدام ، وفي مدينة البندقية في القرن السادس عشر كانوا يعتبرون الزوج الذي يتعاضى عن سلوك زوجته قوادا ، وكان عقاب القواد في أول مرة الجلد ، وفي المرة الثانية قطع الأنف (٢) .
- ٤ - تخريض الزوج لزوجته على البغاء ، وكان عقاب ذلك طبقا لقانون فرارا Ferrara في إيطاليا هو تمرير الزوج على عربة وهو يلبس قرنين لخروف أو لعجل على رأسه ، وفي مدينة Modena كان يعاقب مثل هذا الزوج بتغريمه مائة ليرة ، فاذا أكره زوجته على الدعارة يعاقب بلبس القرنين (٣) .
- ٥ - تعرض المرأة لافساد النساء الشربفات أو لافساد بناتها ، وكان عقاب ذلك في نابولي في القرن الثاني عشر هو جلع الأنف (٤) .
- ٦ - تأجير المالك عقاره كله أو بعضه للبغايا أو السماح لهن بدخول المنازل الخاصة . وكان عقاب ذلك طبقا للقانون الفرنسي الصادر عام ١٧٧٨ هو الغرامة (٥) .

(١) Scott, P. 90 ; Sanger, P. 94, 168 ; Veillard, P. 20, 25 ; Armand , P. 225.

(٢) Manzini, Par. 2627, P. 449.

(٣) وفي أوائل القرن السادس عشر صدر حكم في مدينة البندقية على وجل يستغل بغاء امرأته ويقبذ في دفتر خاص ما كسبه منها ومن الأشخاص المترددين عليها باللباسه ملابس صفراء ووضع تاج بقرنين على رأسه واركابه حمارا يمر به في الشوارع على مرأى من الناس أجمعين .

Manzini, Par. 2627, P. 449.

(٤) Sanger, P. 158

(٥) Veillard, P. 25 ; Sanger P. 121

٧ - عدم الفصل بين الجنسين في المحال المعدة لايواء الجمهور ما لم يقدم
وثيقة الزواج ، وكان ذلك معاقبا عليه طبقا للقوانين الفرنسية
الصادرة عام ١٧١٣ ، ١٧٧٨ (١) .

٨ - - ايواء البغايا للقوادين ، وكان عقاب البغى على ذلك في اسبانيا في
القرن الثاني عشر الكى بالنار وانجلد والطرْد .
وفي نابولي في القرن الثالث عشر ، بكى البغى بقطعة من الحديد
المحمى على جبهتها وبجلدها بالسياط وبنفيها (٢) .

٩ - اتفاق البغايا على القوادين ، وكان عقاب ذلك في اسبانيا في القرن
الثاني عشر جلدهن علنا (٣) .

وقد تضمنت بعض القوانين أحكاما تشدد العقوبة على جريمة القوادة
اذا وقعت من أصحاب السلطة أو الولاية على النساء كقانون مقاطعة بافاريا
عام ١٧٥١ حين جعل العقاب على الجريمة هو التشهير علنا على عامود
الخزى والطرْد ، فاذا وقعت من الأزواج أو الآباء أو أولياء الأمور فالعقاب
هو القتل بالسيف (٤) ، وكذلك كانت تشدد العقوبة أحيانا اذا سهل
الجاني وقوع الجريمة باستعماله المخدرات أو المشروبات ، كما كان الأمر
في نابولي في القرن الثالث عشر (٥) .

وكانت بعض التشريعات تعفى القوادين والقوادات من العقوبة اذا
ارتكبوا جريمتهم تحت ضغط الحاجة الشديدة (٦) .

(١) المرجعان السابقان . وكان قانون شارلمان عام ٨٠٠ يقضى بعقاب البغايا وعقاب من
ياوبهن أيضا وكان على هذا الأخير ان يحمل البغى التي ياوبها على ظهره حتى الميدان العام المعد
لتنفيذ الحكم ، فاذا أبى ذلك موقب مثلها بالجاء ، وكان الاثنان يربطان معا على قائم خشبي
بكيفية مؤلمة ويتركان على هذه الحالة تنفيذا للعقوبة Boiron, P.31 ; Veillard, P. 20

(٢) Sanger, P. 158, 159, 170

(٣) المرجع السابق ص ١٦٨ .

(٤) Bauer, P. 125

(٥) Sanger, P. 158

(٦) كما كان الأمر في اسبانيا (المرجع السابق ص ١٧٠) ويشبه ذلك ماكان في روما أحيانا
من عدم عقاب الأرملة على احتراقها البغاء . «Bauer, P. 75»

وتنوعت العقوبات في تلك العصور على جرائم القوادة تنوعا كبيرا (١) وظلت حتى وقت قريب تحمل طابع الشدة التي عرفت بها عقوبات العصور الوسطى .

٢٩ - ح : عقاب العملاء :

ولم تخل التشريعات من أحكام ترمى الى عقاب الطرف الثالث في البغاء ، وهو الرجل الذي لولا اشتراكه ما تم وقوع هذا الفعل . فكانت قوانين بعض مقاطعات جنوب فرنسا تعاقب البغايا وعملاءهن بالسير عراة في الطريق ، وقرر برلمان رين Rennes عام ١٦٤٢ تحريم ذهاب أى انسان — تحت أى ادعاء — الى منازل البغاء وعقاب المخالفين بالغرامة ، وحكم عام ١٦٧٥ على رجل بالغرامة بناء على قرار arrêt من برلمان ايكس Aix لأنه حرض نساء سيئات السمعة على الفسق بهن ، وحرّم قانون عام ١٧٧٨ ادخال البغايا الى المنازل الخاصة (٢) . وكان محرما على الرجال في ألمانيا في القرنين السادس عشر والسابع عشر موقعة البغايا (٣) .

(١) ففي بعض مقاطعات فرنسا الجنوبية في القرون الوسطى كان عقاب القوادات المرافقين في الماء في نفص حديدي كما كان الامر بالنسبة للبغايا ، أو بحرقهن أحياء ، أو براكبهن حمارا يجول بهن خلال المدينة ، أو بتمييزهن بعلامة M أو علامة P بواسطة الحديد المحمي فوق الجبهة أو الذراعين أو الأنيتين ، أو يربطهن في وتد ومرضهن على الجمهور — وكان هذا العرض يتم فوق آلة خاصة Piloni لعرض المحكوم بادانتهم والفيت هذه العادة عام ١٧٨٩ ، وفي عام ١٦٣٥ صدر قانون يعاقب الرجال الذين يتجرون بالبغاء بالسجن المؤبد

Armand, P. 205, Sanger, P. 51, 97, 101, 119.

وفي اسبانيا في القرن الرابع عشر كان عقاب القوادين جدد الانف «Sanger, P. 170» وفي بروسيا في القرن الرابع عشر كان العقاب بالامداح (المرجع اسبق — بروسيا) — وبناء على قانون البندقية عام ١٤٩٩ كان على كل قواد Ruffiani أو قوادة Ruffiane ارتداء ملابس لونها اصفر (Manzini, Par. 2620 P. 434) — وبناء على قرار أعضاء مجلس الشرة في البندقية عام ١٥٠٠ كان محرما على القوادين الاحتفاظ بأطفال يقل منهم عن ١٢ سنة (نفس المرجع والصفحة) — وفي القرن الخامس عشر في روما في عهد البابا بولس الثاني كان عقاب القوادة بغرامة كبيرة تدفع في بحر عشرة أيام والا فتقطع أحد الرجلين «Sanger P. 168» — وكان قانون شارل الخامس عام ١٥٢٢ في ألمانيا يعاقب على القوادة بالامداح أو بقطع الاذان أو بالجلد أو بالتعليق على عمود الخرى Prangersteh «Bauer, P.95»

Veillard, P. 25 ; Sanger, P. 101 (٢)

Bauer, P. 97. (٢)

وفرض قانون الدنمرك الصادر عام ١٦٨٣ عقابا للرجل الذي يرتكب نفس الفعل (١) .

٣ - محاكم لجرائم البغاء :

— أدى انتشار الفجور وصدور التشريعات الشديدة لمقاومته الى انشاء قوات بوليسية خاصة (٢) ، واقامة محاكم تختص فقط بجرائم البغاء ، كانت أشهرها محكمة فرنكفورت «Sentenamt» المنشأة عام ١٥٣٠ والمشكلة من ستة أعضاء للحكم في قضايا البغاء والاخلال بالآداب ومخالفة قوانين الملابس (٣) ، ومحكمة نابولى التى أنشئت في القرن السادس عشر للحكم في كل قضايا البغاء ، ولم تكن اجراءاتها واختصاصاتها محددة تحديدا كافيا ، فأصبحت في وقت قصير ذات نفوذ وسلطان خطيرين واستغلت سلطاتها استغلالا سيئا ، فاغتصبت الأموال وقضت بالظلم ، بل تجرأت على اصدار مراسيم ومنشورات باسمها ، مما أدى في عام ١٥٨٩ الى اجراء تعديل شامل في نظامها فظلت بعد ذلك مايقرب من مائة سنة (٤) ومحكمة انجلترا Archdeacon's Court التى كانت تحكم في قضايا الزنا والبغاء وكل مايتعلق بالآداب وظلت كذلك حتى بعد عهد الاصلاح (٥) . وفي ايطاليا أقيمت في عهد البابا كليمنت الثانى محكمة خاصة بمنازل البغاء المفروض عليها الضرائب واستمرت هذه من القرن الحادى عشر الى القرن السادس عشر (٦) .

(١) Kemp, P. 14. ومما بلغت النظر اته في مدينة افينيون بفرنسا في القرن السادس عشر كان محرما على اى يهودى ارتياد منازل البغاء «Sanger P. 101»
(٢) كان منها السلطة البوليسية التى يرأسها Le Roi de ribauds والتى التاما فرنسيس الاول بعد ان استقلت سلطتها «Sanger P. 95» ولجنة الطهارة Commission de Chasteté التى أنشأتها ماري تريو لتنفيذ القانون على القوادين والبغايا والنساء.
جوزيف الثانى عام ١٧٦٥ «Ellis Prost., P. 50» .. الخ

(٣) Bauer, P. 97

(٤) James, P. 21 ; Sanger, P. 160-61

(٥) James, P. 21

(٦) Sanger, P. 161.

الباب الأول

أنواع الصلات الجنسية وما يعتبر منها جريمة

تمهيد

٣٠ — ليس من المستطاع أن نستخلص من التشريعات المختلفة تعريفا واحدا للبغاء ، طالما يختلف الأساس الذي يستند إليه في كل منها مثل هذا التعريف .

وقد حاولت الهيئات والمؤتمرات المنعقدة لبحث موضوع البغاء أن تضع تعريفا موحدا له ففشل ذلك عليها (١) ، بل أن اللجان التي كلفتها عصابة الأمم ثم هيئة الأمم لبحث البغاء أو لاعداد الاتفاقيات الدولية بشأنه لم تجد مفر من استبعاد ذلك التعريف من حسابها خشية ما يؤدي إليه من حرج ومن امتناع كثير من الدول عن قبوله ، ولذا لم تتضمن الاتفاقيات الدولية كلها تعريفا للبغاء .

ولعل الصعوبة في وضع تعريف واحد للبغاء راجعة الى اختلاف الأسس التي تستند اليها التشريعات المختلفة وهي تعالج أمر البغاء . فمن التشريعات ما يخلط بين البغاء وبين مجرد الواقعة الجنسية غير المشروعة ، ومنها ما يخلط بينه وبين المخادنة ، بل منها ما يشترط قصد الربح لوجوده ، أو اشتراك شخصين من جنسين مختلفين في ارتكابه أو ينسبه للاناث دون الذكور ، وهكذا ..

لذلك كان لزاما علينا تفصيل ما قد ينشأ من أنواع العلاقات الجنسية بين الذكر والأنثى من ناحية ، وبين الذكر والذكر أو بين الأنثى والأنثى من ناحية أخرى ، وموقف القانون ازاء كل من هذه العلاقات ، لعنا بذلك مهتدون الى ارساء القاعدة أو القواعد المعمول بها في معظم

(١) وسنرى فيما بعد أن التعريف الذي اوصى به مؤتمر كامبريدج سنة ١٩٦٠ لم يكن في الواقع الا بيانا بالعناصر الواجب توفرها لاعتبار الفعل بغاء .

التشريعات الحديثة — أو في كثير منها على الأقل — لتعريف البغاء .
والمفهوم أن ارضاء الشهوة الجنسية اما أن يكون بطريقة طبيعية أو
بطريقة تخالف الطبيعة » «Contre nature»

فالأولى تنحصر فيما يقع بين الذكر والأنثى من :

١ — زواج : ٢ — مخادعة : ٣ — مجرد المواقعة ، ويندرج ذلك تحت
ما يسمونه Hétérosexualité أى ظاهرة الميل للجنس الآخر أو
الجنسية الغيرية .

والثانية تنحصر :

١ — فيما يقع بين ذكرين من لواطنة أو بين أنثيين من سحاق ،
ويندرج ذلك تحت ما يسمونه Homosexualité أى ظاهرة
الميل للجنس المشابه أو الجنسية المثلية .

٢ — فيما يرتكبه انسان على نفسه أو على غيره أو على حيوان من
أمر شاذة تختلف عن هذه التى ذكرناها .

وتتكلم عن كل من هذه الظواهر أو الوقائع الجنسية بالقدر الذى
يتصل بالقانون فى الفصل الآتى ، ثم تتكلم فى فصل ثان عن تعريف
البغاء (١) .

(١) ونحن بهذا التقسيم نخالف التقليد الذى كان يقتضى تعريف البغاء أولا ، ثم التمييز
بينه وبين غيره ثانيا ، الا اننا بهذه المخالفة نحقق الغرضين الآتين :
١ — أن بعض أنواع السلوك الجنسى الذى نذكره فى الفصل الاول نعتبره بعض التشريعات
هو البغاء بعينه بينما بعضها الآخر — وان كانت تساقب على ارتكابه — لا نعتبره كذلك ،
ولهذا لا يمكن دراسة البغاء بوضوح كظاهرة جنسية دون دراسة هذا السلوك .
٢ — سنرى — حينما ننتهى الى تعريف البغاء — أنه يتضمن صوراً مختلفة للسلوك
الجنسى يحسن المبادرة الى التمييز بينها وتحديد معناها قبل أن يتناولها هذا التعريف .
واذا كان تعريف البغاء لا يتضمن أحيانا بعض أنواع السلوك الجنسى ، الا أن التحريض
على مثال هذا السلوك أو المساعدة عليه أو التوسط فيه يعتبر من جرائم القوادة التى يعاقب
عليها كثير من القوانين ، ولذا رأينا أن هذا مكان التوسع فى إيضاح أنواع الصلات الجنسية حتى
لا نتعرض لذلك مرة أخرى عند الحديث عن جرائم القوادة .
بل انا لنتنزه الحديث عن هذه الصلات فنوضح ما تعاقب عليه القوانين منها ممهدين بذلك
السييل الى ما سنذكره عن مسئولية البغى أو ارتكاب البغاء ومسئولية شريكه أو عميله فيها
طبقا لمختلف التشريعات حينما لا يكون البغاء ذاته معاقبا عليه .

الفصل الأول

الأفعال الجنسية الطبيعية وغير الطبيعية

المبحث الأول

Les Actes normaux Sexuels الأفعال الجنسية الطبيعية

٣١ — تتحدث في هذا المبحث عن الصور المختلفة للصلات أو الأفعال الجنسية التي تقع بطريقة طبيعية بين الرجل والمرأة ، وهي لا تخرج في العادة عن الزواج والمخاظة ومجرد المواقعة .

أولاً - الزواج

٣٢ — وهو — حين يعرفه فقهاء الشريعة الإسلامية — عقد يفيد حل استمتاع كل من العاقلين على الوجه المشروع أو عقد يرد على ملك المتعة قصداً (١) .

وهو — حين نعرفه تعريفاً اجتماعياً يحدد وصفه وغايته — رابطة شرعية بين الرجل والمرأة ، معقودة لأجل غير محدود ، يتولد من قيامها حقوق والتزامات طبيعية وأدبية ومالية ، تضمن استمرار العشرة والتعاون بين طرفيها وإنتاج الأطفال وتربيتهم .

وكل الشرائع مساوية كانت أم وضعية ، تحمي الزواج باعتباره — كما أسلفنا ذكره — النظام الصالح لبقاء الجنس البشري على الأرض . وعلى ذلك فكل خروج على هذا النظام يعتبر خروجاً على الدين أو الأخلاق أو المجتمع ، وتعتبره القوانين ، في كل زمان ومكان ، جريمة تستدعي العقاب ، أو على الأقل عملاً غير مشروع أو مخالفاً للآداب .

(١) محمد أبو زهرة — الأحوال الشخصية سنة ١٩٥٠ ص ١٦ .

ثانياً — المخادنة : Concubinage (١)

٣٣ — وهى الرابطة التى تقوم على اتفاق صريح أو ضمنى ، أساسه العاطفة المتبادلة أو المصلحة ، يستمتع كل من طرفيه جنسياً بالآخر خلال فترة من المعاشرة أو تكرار الاتصال ، تطول أو تقصر حسب الأحوال ، ولا يستلزم هذا الاتفاق نية الدوام ولا تتولد عنه حقوق أو التزامات يحميها القانون لمخالفة السبب الذى يستند اليه للنظام العام أو الآداب .

وأهم العناصر التى نستخلصها من هذا التعريف هى :

أولاً — ان المخادنة — رغم أنها رابطة قلقة — ألا أنها تتصف الى حد ما بالاستمرار والثبات ، حتى أن حقيقتها لتخفى أحياناً على الكثيرين فيظنونها زواجا قائماً (٢) .

ثانياً — ان كلا من الخدين يختار الآخر ويميز بينهما سائر الناس ، سواء أكان هذا التمييز راجعاً للعاطفة الجنسية أو المنفعة المادية أو الأدبية ، وعلى ذلك فصلة المرأة الجنسية بخدينها ليست كصلة المرأة بغليظ غير متميز من الرجال Promiscuous Sexual intercourse ،

(١) وظهور الخدينات فى تاريخ علاقات الناس الجنسية ليس جديداً ، فقد عرفه العبرانيون ومن جاء بعدهم ، وكانت الخدينة فى بعض الأحيان لها حرمة الزوجة وتعاقب على خيانتها لخدينتها كعقاب الزوجة على الزنا ، وكانت الكنيسة أو الدولة تسمح به أحياناً ، ولم يبدأ مثل هذا النظام فى الإضمحلال إلا فى عهد الإصلاح الانجيلي فى أوروبا «Scott, p. 109-111»

وكانت الخدينات فى أيام الإغريق من الإماء ، وكانت تتقاضى الحكومة عليهن رسماً مقررًا ، وطبقاً للقانون الروماني Lex-Julia لم تكن الخدينة ملتزمة بالعفة فلا عقاب على تفريطها فيها كالسيدات الشريفات ، وكان على الرجل إذا حاول اتخاذ إحدى السيدات الرومانيات خدينة له أن يقر بذلك أمام شاهدين ، وبذلك تفقد صفتها كسيدة Matrona «Mommsen, P. 418» ولم يرتب القانون الروماني آثاراً على المخادنة إلا فى العهد المسيحي . من الإمبراطورية السفلى سجد ما منح القانون البنوة الشرعية للأبناء المولودين من هذه المعاشرة «عبد المنعم بدر» مبادئ القانون الروماني ١٩٥١ ص ٢٠٩ ، وكان القانون فى إسبانيا فى القرن السابع عشر يحظر على ذوى الرتب العالية اتخاذ الخدينات من بين الرافصات أو خادمات الحانات أو القوادات أو البغايا ، وطبقاً لقانون هامبورج سنة ١٨٢٠ كان على الخدينات الأجنبية أن يستأذن البوليس وبدنهن الضريبة «Sanger, P. 172-195»

(٢) ونرى المحاكم فى مثل هذا الاستمرار صفة لازمة لاثبات المخادنة ، وذلك عند الحكم فى الدعاوى الجنائية المرفوعة عن جريمة المخادنة ان كان القانون يعاقب عليها كما سيجدى ، أو عند الفصل فى الدعاوى المدنية المتعلقة بالتأمين على الحياة لصالح الخدينة أو تعويضها من موت خدينتها أو من انتهاء علاقتها معه وما شابه ذلك (انظر حكم محكمة ليون ٣٠ مارس ١٩١٦ ، استئناف باريس ٢٢ مايو ١٩١٦ D. 1918.11.51. نقض فرنسي ٧ فبراير ١٩٢٢ = 36 D. 1922.1. نقض فرنسي ١٢ مايو ١٩٢٥ D.P. 1925.1.124. استئناف ليون ٢٢ أكتوبر ١٩٢٩ S. 1930.2.4. نقض فرنسي ١٢ فبراير ١٩٢٧ D. 1938.1.5. الخ

ويعتبر هذا التمييز *Discrimination* عنصرا هاما اذ يفرق بين المخادنة كرابطة وبين مجرد المواقعة الجنسية المتكررة بين المرأة وبين أى عدد من الرجال ساقطهم الظروف اليها بل يفرق أيضا بين تلك الرابطة وبين تكرار مواقف ذات الرجل لذات المرأة حينما يكون ذلك راجعا للمصادفة البحتة .

وقد يختار الرجل خدينتين أو أكثر له ، كما قد تختار المرأة خدينين أو أكثر لها ، وفي جميع الأحوال تظل المخادنة وصفا يلحق هذه الصلات مادامت تقوم على أساس التمييز .

ثالثا — المخادنة قد تصبحها المعاشرة الواحدة في نفس المسكن وهذه هي الصورة التي نسميها معاشرة الأزواج *Cohabitation* ولا يغير من حالة هذه المعيشة المشتركة وجود مسكن آخر لأي من الطرفين يلجأ للإقامة به من وقت لآخر (١)

وقد تنعدم المعاشرة المستمرة ويقتصر الرجل على استقبال الخدينة في منزله « *Mistress* » أو التردد عليها في منزلها *Kept woman* ولا يخلو هذا الاختلاف في صور المخادنة من أثر هام في اعتبارها جريمة طبقا للتشريعات التي تعاقب عليها .

رابعا — ليست المخادنة كالزواج في استناده الى عقد صحيح ، انما يبطل عقدها لمخالفته للنظام العام أو الآداب ولهذا أثره في مجال القانون المدني اذ لا يتولد عنه حق أو التزام (٢) ، وفي مجال القانون الجنائي حين تعتبر المخادنة جريمة ضد النظام العام أو الآداب .

(١) محكمة النقض الاتحادية السويسرية ٩ مارس ١٩٤٥ Jdt, 94. IV. 15-21
(٢) وتظل رابطة المخادنة باطلة قانونا لمخالفتها للآداب ولو ثبت انعدام قدرة الرجل الجنسية خلال معاشرته لخليئته « استثناف ليبج - بلجيكا - ٢٣ مارس ١٩٥٤ .
« Pas. 1955-11-27 » وتندر القوانين التي ترتب على المخادنة أى أثر قانونى كقانون التأمين الاجتماعى الصادر في هايتى في ١٩ سبتمبر ١٩٥١ والذي جعل للمرأة حق الاستفادة من التأمين على حياة خدينتها ONU. -- 1955. IV.3

جريمة المخاونة

Délit de Concubinage

٣٤ — تعتبر بعض القوانين المخادنة جريمة اما على أساس أنها خيانة زوجية أى زنا، واما لمخالفتها للنظام العام، واما لمخالفتها للآداب .

٣٥ — أولا : المخادنة خيانة زوجية او زنا (١)

كان قانون العقوبات المصرى حتى سنة ١٩٣٧ لا يعاقب الزوج الا اذا زنا فى منزل الزوجية بامرأة يكون قد أعدها لذلك — مادة ٢٣٩ — وكان تكرار الفعل شرطا أساسيا لاتتم الجريمة الا بتحقيقه — ومعنى ذلك أن الزوج لم يكن مسئولا عن مجرد الزنا ولكن عن اتخاذ خليله له فى منزل الزوجية (٢)

وظلت على هذا المعنى حتى الآن المادة ٣٣٩ من قانون العقوبات الفرنسى التى تطلق على المرأة المزنئ بها « Concubine » أى خدينة . ونظرا لصعوبة اثبات جريمة الشريك فى زنا الزوجية ، ومحافظة على كرامة بيت الزوجية عند ما تتطلب ظروف الحرب ابتعاد الزوج عنه صدر قانون فرنسى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٤٢ يعاقب بالحبس من ثلاثة شهور الى ثلاث سنوات وبالغرامة من ٤٥٠٠٠ الى ٧٥٠٠٠٠ فرنك « كل من يعيش جهارا عيشة مخادنة مع امرأة اقتضت ظروف الحرب ابتعاد زوجها عن وطنه » (٣)

وتعاقب بعض تشريعات الولايات فى الولايات المتحدة على المخادنة اذا كان كل من طرفيها أو أحدهما متزوجا ويطلقون على هذه الجريمة

(١) الزنا لغة هو موافقة الرجل للمرأة فى غير زواج ، اما وقد أصبح القانون المصرى يعبر عن الخيانة الزوجية Adultere بكلمة الزنا فنحن نلتزم باستعمالها فى هذا المعنى فقط .
(٢) وطبقا لقانون عقوبات ١٩٣٧ أصبح زنا الزوج فى منزل الزوجية ولو مرة واحدة باى امرأة كانت كافيا للعقاب .

(٣) وهذه الجريمة التى قصد بها عقاب خليل الزوجة تستلزم أن يكون هذا قد خادن المرأة جهارا أى ربطته بها علاقات متكررة ومستمرة أضحت مشهورة الى حد ما ، وأن يكون ابتعاد الزوج عن وطنه بسبب ظروف الحرب ، ويكفى أن يكون ابتعاده عن الاقليم Commune الذى فيه اقامته المعتادة ، ويمكن عقاب الزوجة باعتبارها شريكة فى الجريمة وفى هذه الحالة يستلزم رفع الدعوى عليها تقديم شكوى الزوج Rêd. p. 1953.1.64.

«Cohabitation in adultery or in adultery and fornication» (١)
وسنعيد ذكر ذلك عند الحديث عن موقف التشريعات الأمريكية من
المخادنة .

٣٦ — ثانيا : المخادنة تخالف النظام العام :

تعاقب بعض قوانين أو لوائح المقاطعات السويسرية على المخادنة بعقوبة
المخالفة ، وقد حدث أن قضت المحكمة العليا في لوسرن بالادانة في دعوى
عن جريمة المخادنة Concubinage تطبيقا للمادة ٤٠ من قانون هذه
المقاطعة ، فقدم المحكوم عليهما طعنا في الحكم الى محكمة النقض الفيدرالية
بدعوى أنه صدر باطلا ، اذ أن المقاطعات لا تملك — بقوانين تصدرها —
أن تضيف جريمة أخرى الى جرائم الآداب المتعلقة بالسلوك الجنسي ،
تلك الجرائم التي حددها قانون العقوبات السويسري الذي تخضع
لأحكامه جميع المقاطعات .

وقد رفضت محكمة النقض هذا الطعن قائلة : « ١ ان المادة ٣٣٥ من
قانون العقوبات احتفظت للمقاطعات بسلطة التشريع في مواد المخالفات التي
لم تكن محلا للتشريع الفيدرالي ، وقد نص قانون العقوبات بطريقة جامعة
مانعة على الجرائم المخالفة للآداب في الأمور الجنسية ، متعمدا السكوت
عن الفسق débauche في ذاته سواء أوقع مرة أو على وجه
الاحتراف (٢) فلو كانت المخادنة ليست الا فسقا متكررا ، لما كان للمقاطعات
أن تجعلها مجالا لتشريعها ، ولكن الفسق وحده لا يميز المخادنة ، واذا
عاش شخصان معا كما يعيش الرجل وزوجته ، دون أن تربطهما علاقة
زواج ، فانهما يخلعان على صلتها الجنسية صفة الزواج ، وهذا الذي
يعبر عنه العامة بمعاشرة الأزواج « vivre maritalement »

(١) كتحريم اللينوى Tit. 38. Ch. 46 art. 11 وعلى ذلك فمجرد الزنا المعابر أو الذي
ساقته الصدفة لا يكون الجريمة ما دامت نية العشرين لم تنصرف الى تكراره (قضاء الإيما)
وكذلك لا تقع الجريمة اذا وقع الفعل من العشرين الزانيين وكانا يعتقدان بحسن نية ان
ما بينهما رابطة زواج (قضاء ماساشوسيتس) Miller, P. 433-34
(٢) فالقانون السويسري لا يعاقب على مجرد الواقعة غير المشروعة ولا على البقاء في ذاته

هو ما قصدت التشريعات في المقاطعات الى تسميته مخادنة (١)
فظاهر المخادنة يوحى اذن بأنها رابطة زوجية ، وبذلك تصبح مخالفة
للنظام العام الذى يقتضى أن تكون الحياة المشتركة بين المرأة والرجل
أساسها الزواج .

ولما كان قانون العقوبات لم يتضمن أية قاعدة سلبية كانت أم ايجابية
في شأن المخادنة باعتبارها مخالفة للنظام العام *ordre Public*
فانه يجوز للمقاطعات « Cantons » أن تجعل من هذه الصلة
جريمة طبقا للوائح بوليسها ، ولا يفهم سنكوت قانون العقوبات عن ذلك
الا بأنه تفويض للمقاطعات بتجريم المخادنة طبقا لما تراه كل منها حسب
ظروفها من مدى تعارضها مع النظام العام فيها » (٢)

وعلى هذا فالمخادنة المعاقب عليها طبقا للتشريعات السويسرية المحلية
ليست هي مجرد الصلة التى تتكرر خلالها الواقعة الجنسية ، انما هي الصلة
التي تبدو للناس كأنها صلة زواج بسبب معاشرة الرجل للمرأة في مسكن
واحد ، ومن هنا كانت مخالفتها للنظام العام (٣)

٣٧ - ثالثا : المخادنة تخالف الآداب .:

وتعاقب بعض القوانين على المخادنة باعتبارها سلوكا يخالف الآداب
العامة ، كلوائح البوليس الصادرة في بعض مدن وأقاليم ألمانيا حيث تعرف
المخادنة *Konkubinat* بأنها معيشة الرجل والمرأة معا في غير زواج (٤)

(١) كاللادة ١٥ من قانون أورى ، والمادة ١٦ من قانون شفيتز .. الخ .
وكانت كل مقاطعات سويسرا تعاقب على المخادنة قبل صدور قانون العقوبات السويسرى
الحالى سنة ١٩٣٧ ما عدا جنيف ونبوشاتل وفود وزيورنخ *Cogniard, P.229*
(٢) نقض فيدرالى سويسرى ٩ مارس ١٩٤٥ *Jdt. 94. IV. 15.*
(٣) للمادة ٤٠ من قانون لوسرن (مخالفات) تنص على أنه يرتكب المخادنة « كل شخصين
يعيشان معا في مسكن واحد يباشران فيه علاقتهما الجنسية دون زواج »
ويجرى قضاء النقض السويسرى الفيدرالى على ضرورة المعاشرة لوقوع الجريمة (انظر
الحكم السابق) ، او على الأقل يجب أن تكون الصلة بين الرجل والمرأة بكيفية لا تدع مجالا
للشك في أنهما زوجان - نقض فيدرالى سويسرى ٢٣ مارس ١٩٤٥ *R. O. 71. IV. 52.*
(٤) وقانون العقوبات الالمانى لا يعاقب على المخادنة ، ولكن تعاقب عليها لوائح البوليس
Pol st GB كما هو الحال في بادن (م ٧٢) وفي بافاريا (مادة ١٥٠) ، وفي لوتنبرج (مادة
١٤) .. وقد أثار تطبيق هذه اللوائح كما أثار في سويسرا جدلا في المحاكم بسبب تحريم هذه
اللوائح للمخادنة مع أن قانون العقوبات العام قد حدد الجرائم المخالفة للآداب ، ولما انتهى
الامر الى المحكمة الدستورية الفيدرالية قضت بأن هذه المسألة تفصل فيها المحاكم المحلية كل
منها على حدة طبقا لقانونها ، وعلى ذلك استمرت المحاكم في تطبيق تلك اللوائح
« Bauer, P. 17, 18 »

وغالبية الولايات في الولايات المتحدة تعتبر المخادنة سلوكا مخالفا
للآداب ، ونرى في الجهر بها فضيحة عامة . public scandal . تؤدي
الى افساد الأخلاق بين الناس عموما (١) بل ترى بعض الولايات الأخرى في
المخادنة سلوكا يجب التعفف عنه ولو كان وقوعه محسوطا بالكتمان (٢)
وأغلب تشريعات الولايات التي تعاقب على المخادنة تعبر عنها
« بالمعاشرة القائمة على الفسق والشهوة » أي المعاشرة غير البريئة
« Lewd and lascivious cohabitation » أو بالمعاشرة غير المشروعة
« illicit Cohabitation » أو بالمعيشة معا على الزنا أو الاتصال الجنسي غير
المشروع أو البغاء (٣)

« living together in adultery or fornication, or prostitution »

فجريمة المخادنة طبقا لهذه التشريعات تتم بتوافر أركان ثلاثة :

(أ) إقامة المرأة والرجل معا في معيشة واحدة ، حالة كونهما غير متزوجين (٤)

(١) Miller, P. 321 انظر ايضا استئناف نيويورك سنة ١٩١٨ . Bald. Vol. 5. P. 179.

(٢) انظر Perkins, P. 526.

(٣) راجع قانون اللينوى Tit. 38 Ch 46. art 11 وقانون فرجينيا Ch. 183

sec. 4545 وقانون متشيغان Ch. 158 sec. 16822 وقانون ويست فرجينيا Ch. 149 art. 7

.. الخ . وانظر ايضا Almanac S. No. 9. P. 48, 49, Miller, P. 433

وتبدو أهمية عقاب المخادنة اذا كان أساسها الزنا في الولايات التي لا تعاقب على الزنا
في صورة واقعة واحدة ، ويمكن إقامة الدليل على الزنا بأبواب الظروف الدالة على
المخادنة (قانون اللينوى السابق مادة ٢١)

(٤) فيسأل عن وقوع الجريمة المرأة والرجل معا ، الا اذا مات أحدهما أو كان مجهولا

قضاء متشيغان Delany V. People (Mich. L. 111. P. 5875)

• - ولكن يجوز رفع الدعوى على كل منهما على حدة . قضاء ويست فرجينيا

state V. Foster (W. Va. C. P. 2692) - ويجب ان تكون إقامة المرأة والرجل في نفس

المنزل كإقامة الزوج مع زوجته . قضاء ويست فرجينيا State V. White.

James V. Commonwealth, state V. Miller (W. Va. C. P. 2691-92)

• - ولا يكفي القول بسكنهما معا بل لابد من اثبات أن معيشتهم واحدة - قضاء

ويست فرجينيا state V. Foster (الرجع السابق من ٢١٩٢) - وعلى هذا قضاء

الاباما وتكساس واندليانا (Miller, P. 434) - ولا يلزم تظاهرهما أمام الناس بأنهما زوجان .

قضاء ويست فرجينيا state V Ramage (W. Va C. P. 2693.)

• - ولا يعبر من وقوع الجريمة بمبيت الرجل مع زوجته بعض الليالي في منزل آخر (قضاء

الاباما واوتاه) (Miller, P. 434)

(ب) تكرار الاتصال الجنسي بينهما (١) .

(ج) القصد الجنائي (٢) .

وبعض تشريعات الولايات تشترط لتمام الجريمة أن تقع علنا أو جهرًا openly (٣) وليس المقصود لذلك وقوعها في مكان عام ولكن وقوعها بكيفية لا تخفى على الناس (٤) .

وهناك جريمة خاصة تنص عليها تشريعات الولايات وهي مخادنة السود للبيض Miscegnation وهي من الجرائم العنصرية التي لا يهمننا في هذا البحث التعرض لها .

وتتدرج العقوبة في الولايات على جريمة المخادنة حتى تصل إلى الحبس خمس سنوات أو الغرامة ألف دولار (٥) ، وأحيانا يلزم القانون الرجل والمرأة بعقد زواجهما شرعا عند ما يطلب القاضي ذلك والا فتوقع عليهما العقوبة في كل مرة يرتكبان فيها الجريمة (٦) .

(١) لابد أن يصحب المباشرة تكرار الصلة الجنسية فمجرد الواقعة العرضية لا يكفي للعقاب . قضاء ويست فرجينيا Scott's case, Jones case, Pruner and Clark's case (Va. C. Vol. 11. P. 4545) بل إن تكرار مثل هذه الواقعة لا يكفي لقيام الجريمة مادام كان ذلك عرضيا أو وليد الصدف . قضاء ويست فرجينيا السابق ذكره State V. Miller - وإذا ضم الرجل وخادمتها منزل واحد أو كانت إقامتها في جناح منفصل ، ودلفت في إحدى الليالي سرا إلى حجرتها فقتضت فيها ساعة فان ذلك لا يكفي لتمام الجريمة . قضاء ويست فرجينيا (W. Va. C. P. 2693) وعلى العكس من ذلك إذا ثبت إقامة الرجل والمرأة في حجرتين متجاورتين متصلتين بباب واحد مدة عام ، ياكلان لهما وينامان ويقومون بالطهي ويذكران لزوارهما انهما زوجان ، وأنه كان يدخل حجرتها عندما كانت تستبدل ملابسها وانها انجبت في النهاية ولدا . فان ذلك كاف لالتهام الجريمة قضاء ويست فرجينيا state V. Bridgeman (الرجع السابق ص ٢٦١٣)

(٢) فإذا اعتقدا بحسن نية انهما زوجان فلا تقع الجريمة (قضاء ماسوشينس Miller P. 434) وإذا وقع الزنا مرة واحدة مع انصراف النية إلى تكراره وقعت جريمة المخادنة . قضاء الاباما (الرجع السابق ص ٤٣٣) وكذلك إذا انعقدت النية على استمرار المباشرة ولو لم تبق الا يوما واحدا (قضاء الاباما) وانديانا وكنساس (الرجع السابق ص ٤٣٣ ، ٤٣٤)

(٣) انظر قضاء فلوريدا (الرجع السابق ص ٤٣٣)

(٤) قضاء متشيجان People V. Kratz (Mich. L. 111 P. 5875)

(٥) تراجع العقوبات في كل الولايات (almanac S. No 9, P. 85)

(٦) تشريع نيومكسيكو (الرجع السابق ص ٤٩)

موقف القانون المصرى من المخادنة

٣٨ — لا يعرف قانون العقوبات المصرى أو القوانين الملحقه به جريمة المخادنة فى أية صورة من صورها .

وقد تعرضت المحاكم الجنائية للمخادنة فى حالتين :

الحالة الأولى : اتهام المرأة الخدينة التى تعتمد على خدينها فى معيشتها بممارستها الدعارة تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة . وقد أجابت محكمة النقض على ذلك بقولها « ان معاشرة رجل لامرأة فى منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة فى القانون ، اذ أن المقصود بالتأثيم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بدون تمييز » (١) .

الحالة الثانية : اتهام الخدينة التى تعتمد على خدينها فى معيشتها بالتشرد تطبيقا للمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم . وقد أجابت محكمة النقض على ذلك بأن المادة المذكورة تفيد أن تكون الوسيلة التى يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص . أما اذا كانت الوسيلة مخالفة للنظام العام أو حسن الأخلاق فلا عقاب ولذلك « لا تصح ادانة المتهمه بالتشرد اذا كان ما وقع منها هو أنها ساكنت رجلا معيناً فى منزل واحد واتصلت به وتكفل بالنفقة عليها » (٢) .

(١) نقض ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥٤ — مجموعة احكام النقض س ٦ ص ٨٥ رقم ٣٠

(٢) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ — مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ح ٢

س ٩٩٤ ، الحمامه عدد ٧ ، ٨ س ٢٩ رقم ٢٨٩ ص ٧٣٨

وكانت محكمة النقض — قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى عاقب على الاعتياد على البغاء — تسوى بين المخادنة والبغاء وهى فى صدد الحديث عن الطريقة غير المشروعة للتعيش اذ قالت المحكمة « اذا كانت اباحه المرأة نفسها لمن يطلبها أمرا لا يمكن عدّه حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق بل هى مجرد استعانة من جانب الانثى فاسدة الخلق بوضعها الطبيعى على ارضاء ميلها الى الراحة والبطالة واستمرارها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال الا أن هذا ليس معاقبا عليه لذاته ولا باعتباره تعسودا عن العمل » نقض ١٧ فبراير ١٩٤٧ — مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ح ٢ ص ٩٩٤

ثالثا - المواقعة الجنسية غير المشروعة

Fornication

٣٩ - تقصد بالمواقعة الجنسية غير المشروعة ، مجرد المواقعة التي تقع بطريقة طبيعية بين الرجل والمرأة اختيارا ، ولا تستند الى رابطة الزوجية ، ولا تصنع عليها الظروف صفة أخرى يعاقب عليها القانون (١) والمفهوم أن الشرائع السماوية حرمت المواقعة الجنسية غير المشروعة وعاقبت عليها ، ولا تزال بعض الدول التي تتخذ الشريعة الاسلامية قانونا لها تطبق نفس العقوبة ، ولذلك لا تفرق هذه الدول بين البغاء وبين مجرد المواقعة غير المشروعة (٢) .

وقد انتقل العقاب على نفس الجريمة الى الدول الاوروبية عن طريق الكنيسة المسيحية ، وظل ذلك سائدا حتى القرن الثامن عشر (٣) والمرأة تستهدف بارتكابها المواقعة غير المشروعة أحد الأغراض التي تتحقق في الصور الآتية :

أولا - قد ترتكب المرأة المواقعة ، لم يدفعها الى ذلك الا مجرد الرغبة في ارضاء ميلها الطبيعي الى شخص معين اختارته من بين الأشخاص الآخرين بالقدر الذي وجدت فيه من صفات الفتنة ما أغراها به ، وهي اذ تفعل ذلك انما تأبى أن تكون محلا لاشباع كل طالب لها أو راغب فيها

(١) فيخرج من ذلك كل واقعة تجعل منها الظروف جريمة زنا أو اغتصاب أو وقاع بين المحارم incest أو واقعة نتيجة افراء Seduction .. الخ والتعريف القانوني للمواقعة غير المشروعة Fornication في الولايات الامريكية هو المواقعة الجنسية الاختيارية غير المشروعة التي لا تقسم في ظروف تجعل منها زنا (Miller, P. 432) وهي في الفقه الهندي - كل اتصال جنسي لم يرخص به القانون (Gour, P. 1207) not warranted by law ويضيف القضاء الكندي - ولو لم تكن في ذاتها محلا لدعوى جنائية - القضاء الكندي سنة ١٩٤٦ قضية R. V. Rolinson سنة ١٩٤٨ (Digest vol. 15. P. 1022) Grim. Case

Prosti. 11. A. (٢)

(٢) ولا استعمر الانجليز استراليا وامريكا وغيرها نقلوا اليها شرائع القرون الوسطى التي كانت تطبقها المحكمة الكنسية Ecclesiastical Court فيما يختص بالزنا والمواقعة غير المشروعة ، وقد ظل الكثير من هذه التشريعات معمولا به في هذه البلاد رغم العدول عنه في انجلترا نفسها Hall, P. 132, 133.

وفسد يتكرر نفس الفعل من المرأة مع ذات الرجل أو مع غيره من الرجال ، ولكن يظل العنصر الأساسي في اختيارها هو التمييز الذي تفصح فيه عن ميلها الشخصي له أو لهم ، وهكذا تتسلط العاطفة لديها على الشهوة .

ثانياً — وقد لا يكون الدافع الى فعل المرأة هو الرغبة في ارضاء عاطفة الحب وانما في اشباع لذتها فقط ، ويتحقق ذلك في صورة امرأة غلّمة ، تسعى الى ارضاء شهواتها عن طريق أى رجل يقع عليها ، فيتساوى اذن عندها الرجال . ماداموا قادرين على تحقيق هذه الغاية لديها ، وتتصف علاقة مثل هذه المرأة بالرجال بخلوها من التمييز بين هذا وذاك منهم ، وهكذا تتسلط الشهوة لديها على العاطفة .

ثالثاً — وقد لا تبتغى المرأة من علاقتها بالرجال ارضاء شهوة أو عاطفة ، وانما تبتغى الحصول على ربح مادي ، أو تحقيق منفعة شخصية ، ويكون ذلك في صورة امرأة تهب نفسها لمن شاء من الناس ، ما دام يدفع أجرها أو يحقق منفعتها ، وهنا يبدو عدم التمييز أكثر وضوحاً .

رابعاً — وقد تتوخى المرأة تحقيق أكثر من غرض من الأغراض السابقة ، كأن تسعى بجانب ارضاء شهواتها ، أو ارضاء عاطفتها ، الى تحقيق ربح أو منفعة لها .

وهذه الصور المختلفة لارتكاب الواقعة هي الأساس الذي تستند اليه بعض القوانين في تجريم الواقعة في ذاتها .

فهناك قوانين تعاقب على مجرد الواقعة ، دون أن يكون ارتكابها مشروطاً بظرف ما (١) ، وأخرى لا تعاقب عليها الا عند تكرارها (٢) ، أو عند ارتكابها بقصد الحصول على أجر (٣) .

وتذهب بعض القوانين كما في كندا وأستراليا مذهباً آخر حينما

(١) قانون ويست فرجينيا Ch. 149 art. 6 ، قانون كولومبيا ٢٩ يونيو ١٩٥٢ ، وفرجينيا Ch. 183 sec. 4543 ، وجورجيا وفلوريدا وكونيكتيكات . . الخ ، انظر كذلك المادة ٤١٠ ع ليبيا .

(٢) وتعاقب على الاعتياد على الواقعة habitual fornication ولاية كلورادو Rev. statute s1912 وايداهو Ch. 209 Laws 1921 واندiana sec. 2353 statutes 1914 .
... الخ .

(٣) Miller P. 933

تشرط لعقاب الرجل على موقعة المرأة أن تكون هذه عفيفة طاهرة (١)
وسنرى فيما بعد ، أن بعض الاعتبارات التي أتخذت أساسا للعقاب
على الموقعة ، هي نفس الاعتبارات التي أصبحت من عناصر تعريف البغاء .
وقد جرى القانون المصرى القوانين الأوروبية الحديثة فلم يعاقب
على هذه الموقعة ، وهكذا اعتبرها رذيلة تتولى تحريمها مبررات الأخلاق .

المبحث الثانى

الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة

Les actes sexuels Contre nature

٤٠ — اذا كانت المخادنة والموقعة الجنسية بين الرجل والمرأة قد
حرمتها وعاقبت عليها بعض القوانين لاضرارها بالمجتمع أو لمخالفتها للآداب
أو النظام العام ، فان الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة أولى بهذا التحريم
والعقاب ، لأنها — بجانب اضرارها بالمجتمع أو مخالفتها للآداب أو النظام
العام — تتعارض مع كرامة الانسان ، وتنزل به مرتبة لم ينزل اليها
الحيوان ، وتجعل من مرتكبها فى نظر المجتمع هدفا للاشمئزاز والتحقير .
لذلك رفعت بعض التشريعات سن القصر فى جرائم هتك عرض القصر
اذا كان ذلك راجعا لوقوع فعل يخالف الطبيعة عليهم (٢) ، وعاقبت بعض

(١) قانون نيوساوت ويلز The crimes (Girls Protection) act 1910
يشترط للعقاب الا تكون المرأة « بغياء عمومية أو معاشرة للبغايا العموميات » ، وقانون كندا
section 181 of the 1892 act يشترط أن تكون طاهرة ، و اضاف القانون الصادر
عام ١٩٠٠ أن عبء اثبات عدم الطهارة يقع على عاتق الرجل المتهم Hall, P. 141
ويتخذ قانون ولاية ويسكونسين طهارة المرأة سببا لتشديد العقاب Ch. 351, sec. 5. الخ

(٢) راجع المواد ٢٢١ عقوبات فرنسي ، ١٩٤ سويسرى ، ٢٢٥ دانمركى — راجع أيضا

Homo. P4.

التشريعات الأخرى على مجرد وقوع مثل هذا الفعل مع أنها لا تعاقب —
كقاعدة عامة على الفسق *débauche* في ذاته ، بل فرضت أحيانا عقوبة
السجن مدى الحياة جزاء على ارتكابه ، أو توسعت في مفهومه حتى شمل
أنواعا من السلوك الشخصي الذي لا يتعلق إلا بصاحبه .

ويبدو أن عدم اتفاق القوانين على تحريم الأفعال الجنسية المخالفة
للطبيعة أو عدم تحريمها ، وعلى مدى ما يجوز تحريمه منها وما ينزل
بمرتكيه من عقاب ، إنما يرجع الى اختلافها في المعيار الذي يتدخل به
القانون في السلوك الخاص للناس ، وفي مدى الضرر الذي تعتبره واقعا
من جراء هذا السلوك (١)

وتقصد بالأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة ، كل فعل يقع ارضاء للشهوة
الجنسية بغير طريق الجماع الطبيعي *Coit normal* ، ويكاد ينحصر

(١) وقد كان لثل هذا الخلاف في الآراء اثره في اعادة النظر في القانون الانجليزي ،
نفي ٢٤ أغسطس ١٩٥٤ قررت وزارة الداخلية بإنجلترا تأليف لجنة لفحص جرائم الجنسية
المثلية والبغاء «Committee on Homosexual offences and Prostitution»
واقترح ماتراء بشأنها ، وقد جاء في تقرير هذه اللجنة المقدم للبرلمان الانجليزي عام ١٩٥٧
« نحن لا نتكلم من السلوك الجنسي المخالف للطبيعة أو الجنسية المثلية على أساس أسبابها
الأدبية والاجتماعية والبيولوجية ، أو على أساس النظريات التي تدور بشأنها ، ولكن نتحدث
عن أي مدى يمكن للقانون الجنائي أن يتدخل في هذه المسائل ، وهذا الحديث يلتقي بصعوبة
استخلاص العناصر الأساسية التي تجعل من الفعل جريمة ، إذ أنه لا يوجد تعريف مسلم
به يبين ماهو الفعل الذي يعتبر أو يجب أن يعتبر جريمة ، فإذا نحن عرفناه بأنه الفعل الذي
تعاقب عليه الدولة بقانون تصدره ، فإننا لانشفى غليلنا بهذه الاجابة ، ولكننا من ناحية
أخرى نتساءل ماهي وظيفة القانون الجنائي ؟ ، ان هذه الوظيفة ، كما نراها ، هي المحافظة
على النظام العام والآداب العامة ، وحماية المواطنين من كل ما يلحق بهم أذى أو ضرر ، وإيراد
الاحكام الكفيلة بتأمين الغير ضد كل استغلال أو افساد ، ولا سيما هؤلاء الذين يمسدو
ضعف مقاومتهم للاستغلال والافساد بسبب صغرهم أو ضعف أجسادهم أو عقلمهم ، أو انعدام
حنكهم وتجربتهم أو بسبب اعتمادهم على الغير اقتصاديا ، . . . ولذلك فليس للقانون =

ذلك فيما يأتى :

Coit anal

١ — اللواط

Tribadisme

٢ — السحاق

Bestialité

٣ — موقعة الحيوان

Necrophilia

٤ — موقعة الموتى

٥ — الأفعال الأخرى التى تقع من الرجل أو المرأة على نفسه أو على غيره

ولم نشأ أن نتكلم عن موقف القوانين من كل من هذه الأمور على حدة ، إذ تختلف القوانين فيما اذا كانت تعاقب على أحد هذه الأمور أو على بعضها أو عليها جميعا ، وفيما تضعه من تعاريف تحدد بها غايتها من العقاب ، لذلك آثرنا أن نقسم القوانين ثلاثة أقسام ، يميز كل منها بقدر الامكان طابع خاص فى صدد الموضوع الذى نتحدث فيه ، ويمثل القسم الأول القانون الانجليزى وما شابهه من قوانين ، ويمثل القسم الثانى

= أن يتدخل فى حياة المواطنين الخاصة البحتة ، أو أن يفرض عليهم نموذجا معيناً من السلوك ، إلا بالقدر الذى تتحقق به الاعتبارات السابقة ، ولا نرى إذن أن تتسع وظيفة القانون لكل أنواع السلوك الجنسى ، ولو أن بعضها قد يكون النماذج فى نظر الناس أن خطيئة أدبية ، أو أن الضمير أو الدين أو التقليد لا يجيزه . . . ورغم ذلك فانا نقدر الآراء المختلفة فيما يعتبر مؤذيا أو ضارا أو متعارضا مع الصالح العام ، وفيما يعتبر استغلالا أو افسادا ، إذ تستند هذه الآراء الى معايير اجتماعية أو ثقافية معقولة ، وقد استرشدنا بتقديرنا لما نعرفه من معايير لدى مجموع الناس عموما ، مع اعترافنا بأن ذلك لن يكون مقبولا لدى الجميع ، وأن هذا التقدير قد يكون خاطئا .

وكان علينا أن نضع موضع الاعتبار الصلة بين القانون والرأى العام ، إذ يبدو أن هنالك اتجاهين مبالغا فيهما آراء هذه الصلة ، أحدهما يستلزم أن القانون يجب أن يتبع الرأى العام وأن يسير وراءه ، أى أن القانون يعتمد على مؤازرة الناس فى مجموعهم ، والآخر يستلزم أن يكون من أغراض القانون الأساسية وتدعيم الرأى العام ، وعلى أية حال فمن الواضح — بلا ريب — أن القانون إذا لم ينسجم مع الرأى العام فسرعان ما ينقلب امره سؤدا .

ونظرا لأننا — فى صدد المهمة الموكولة إلينا — لم نوفق الى اكتشاف رأى عام واضح فيها ، فلا نريد أن نستبد بافتراض مثل هذا الرأى ، ونحس أننا — فى سبيل الحصول على نتيجة — لابد أن نحاول الحصول عليها بأنفسنا ، لا بارجاعها الى أمور غالباً ما تكون عابرة transien ، ونادراً ما تثبت الإنسان من حقيقتها . . . Rep. H. P. 9, 10.

القانون السويسرى وما شابهه من قوانين ، ويمثل القسم الثالث قوانين الولايات المتحدة الأمريكية (١) .

أولا - القانون الانجليزى

٤١ - يعنينا فى موضوعنا المادتان ١٢ ، ١٣ من قانون الجرائم الجنسية الصادر عام ١٩٥٦ (٢) ، اذ تنص المادة الأولى على عقوبة السجن مدى الحياة لمن يرتكب الجريمة التى يسمونها Buggery ، وتنص المادة الثانية على عقوبة الحبس سنتين لمن يرتكب جريمة « الأفعال الفاضحة بين الرجال » «acts of gross indecency between males»

ويقصد بكلمة Buggery كل واقعة جنسية تحدث بين رجلين من الخلف Per anum أو بين رجل وامرأة بنفس الطريقة ، أو بين رجل أو امرأة وبين حيوان بأى طريقة كانت (٣) ، أى أن المادة ١٢ من القانون المذكور تعاقب على اللواط ، ويعتبر طرفاها مسئولين جنائيا عن ارتكابها (٤) ، وتعاقب أيضا على الاتصال جنسيا بحيوان (٥) ، ولا تتعرض هذه المادة للسحق الذى يقع بين اثنين .

أما المادة ١٣ فتعاقب على الأفعال الفاضحة التى تقع بين ذكرين إذا لم تصل إلى درجة اللواط ، ولم يعرف القانون هذا الفعل الفاضح ، فتقديره

(١) وهنا نتكلم أيضا عن مجرد الفعل الجنسى الذى يقع اختيارا ، ولا يجعل منه الظروف فتكا للعرض بالقوة ، أو افسادا أو فتكا لمرض القصر أو غير ذلك من الجرائم المماثلة .

(٢) Sexual offences act, 1956

(٣) Russell (Buggery) ; Rep. H. P., P. 30

(٤) وعلى ذلك فلا تقع الجريمة على رجل أو امرأة الا من الخلف (حكم سنة ١٨١٧) ويمكن وقوعها من رجل على امرأة (حكم سنة ١٧١٨) ، ولو كانت المرأة زوجة الرجل (حكم سنة ١٨٢٨) ويكفى لوقوعها الادخال دون الانزال (حكم سنة ١٨٢٢)

Hals. 2 ed. 11 Ch. 673 P. 398.

ويعتبر الطرفان اذا وقع الفعل برضاتهما فاعلين اصليين ، ولكن اذا حرض الرجل غلاما لم يبلغ الرابعة عشر على ارتكاب هذا الفعل عليه (أى على الرجل) فلا يسأل الغلام لان القانون لا يعتبره أهلا لارتكاب الفعل (حكم سنة ١٩٢١) وانما يسأل الرجل فقط (حكم سنة ١٨٤٩) - المرجع السابق ، نفس البند والصفحة

انظر أيضا . Harris P. 243 ; Rep. H. P., P. 30

(٥) أما واقعة الحيوان Bestiality فترتكبها رجل أو امرأة مع أى حيوان كان ، وأى درجة من الإبلاخ دون الانزال تكفى لوقوع الجريمة (حكم سنة ١٨٢٤) . Hals. السابق نفس البند والصفحة

اذن متروك للقضاء (١) ، ولا تتعرض هذه المادة أيضا للأفعال الفاضحة التي تقع بين اثنين .

وهكذا يتضح أن القانون الانجليزي انما يهتم باللوامة وما شابهها من أفعال تقع بين الذكور دون أن يشترط لوقوع الجريمة أى ظرف آخر يضاف الى مجرد الفعل .

وتسلك نفس الطريق الذى سلكه القانون الانجليزي قوانين استراليا (٢) وكندا (٣) ، وايرلندا (٤) وسكوتلاندا (٥) ، فهي تعاقب على اللوامة وعلى الأفعال الفاضحة بين الذكور ، بينما لا تعاقب قوانين مشابهة الا على اللوامة وحدها (٦) أو على الأفعال الفاضحة وحدها (٧) ، ويسلك القضاء الألماني مسلكا مزدوجا في تعريف الفعل الفاضح «Unzucht» الذى يقع من رجل على رجل ، فهو يعرفه تعريفا موضوعيا بأنه كل فعل يتعارض مع الآداب الجنسية لمجموع الناس ، ويعرفه تعريفا شخصيا بأنه الفعل الذى يقع بقصد اثارة اللذة الجنسية (٨) ويتوسع القانون الألماني من جهة أخرى في العقاب على الاتصال جنسيا بالحيوانات ، فلا يعاقب على مواقعتها فقط ولكن على ارتكاب أى فعل فاضح معها (م ١٧٥ / ٢ ع) .

(١) وتقع هذه الجريمة عادة بالانزال المتبادل باليد mutual masturbation أو بالتفخيد intercrural Contact ، أو باستعمال القضيب على الفم oral-genital Contact سواء حدث الانزال أو لم يحدث ReP, H.P. p.38 ، وحكم القضاء بأن سلوك الرجلين معا سلوكا فاضحا يتعارض مع الحياة تتم به الجريمة وار لم يحدث أى مساس فطلى بالجسم (R. V. Hunt) نفس الصفحة بالمرجع السابق .
(٢) م ٥٨ و ٦٩ ع استراليا الجنوبية ، م ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ ع استراليا الغربية ، م ٢٠٨ ، ٢١١ ع كوينزلاند ، ١٢٢ و ١٢٣ ع تسمانيا ، م ٦٨ و ٦٩ ع فيكتوريا .
(٣) م ١٤٧ و ١٤٩ ع كندا .

(٤) Offences against the Person act, sec. 61, 62 and the Criminal Law Amendment act, sec. II.
(٥) Common Law and Criminal Law Amendment act 1885, sec. II.

(٦) م ٥٢٠ ع سوريا ، ٤٩٦ ع لتوانيا ، ٢٧٧ ع الهند ، ٢/١٥٢ ع اسرائيل ، ١٥٢ ع زيلاندا الجديدة ، ٢٧٧ ع باكستان ... الخ .
(٧) م ١/٣٦٥ ع سيلان ، ١/١٧٥ ع ألمانيا ... الخ .
(٨) Homo. P. 3. ، وطبقا للقضاء الألماني أيضا تقع جريمة الفعل الفاضح بين رجلين ، اذا كان جسم أحدهما أثناء وقوع الفعل عليه قد استعمل لاثارة أو ارضاء شهوة الآخر ، أى ان الفعل الذى يقع للأرضاء الدائى في حضور شخص آخر قد يعتبر جريمة Homo P. 3 ويشابه ذلك ما ذكرناه من القضاء الانجليزي في قضية V. Hunt.

ثانياً - القانون السويسري

٤٢ - يقوم القانون السويسري على أساس أن الفسق *débauche* في ذاته رذيلة لا يجوز للقانون الجنائي أن يتدخل فيها ، إلا إذا أحاطت بالفعل ظروف أخرى تدعو إلى هذا التدخل (١) .

ولذلك لم يعاقب القانون على الفعل الجنسي المخالف للطبيعة إلا في ثلاثة أحوال تضمنتهما المادة ١٩٤ عقوبات ، يعنينا منها الحالتان المذكورتان في الفقرتين الأولى والثالثة (٢) ، إذ تعاقبان على الفعل المخل بالحياء *contraire à la pudeur* إذا كان الجاني قد أغرى قاصراً من نفس جنسه يجاوز الست عشرة سنة من عمره على ارتكابه ، أو كان قد اتخذ من مثل هذا الفعل مع أشخاص من نفس جنسه مهنة له .

فيشترط إذن في الحالتين أن يكون الفعل قد وقع بين شخصين من جنس واحد وأن يكون مخلاً بالحياء ، ويشترط في الحالة الأولى منهما أن يقع على قاصر ، وفي الحالة الثانية أن يقع على وجه الاحتراف .

ووقوع الفعل بين شخصين من جنس واحد ، يستلزم أن يكون هذان الشخصان أما ذكراً أو أنثيين ، فلا تقع الجريمة إذا لاط رجل بامرأة ، ولكن تقع بحدوث اللواط بين ذكراً ، أو السحاق بين أنثيين (٣) ولا تتم الجريمة كذلك إذا وقع الفعل على الحيوانات أو الموتى (٤)

ويفسر القضاء السويسري معنى « الفعل المخل بالحياء » *Contraire à la pudeur* تفسيراً واسعاً فلا يقتصر الأمر على اللواط أو السحاق

(١) فإذا كان القانون الجنائي العسكري (م ١/١٥٧) يعاقب على الفسق المخالف للطبيعة *débauche Contre nature* فلأن مقتضيات النظام العسكري تستلزم ذلك ، ولكن مشروع قانون العقوبات السويسري عام ١٩٠٨ ، ثم عام ١٩١٨ ، وكذلك القانون الحالي لم يعاقب كلها إلا على الاعتداء على حرية الآخرين الجنسية - كحالة قصر الجنى عليه أو اعتماده على الجاني ، وكذلك عندما يتخذ العامل من مثل هذا الفسق المخالف للطبيعة مهنة له *Logoz, I. P. 321.*

(٢) وقد استبعدنا الحديث عن الحالة النائية منها لأنها لا تعاقب في الواقع إلا على الاعتداء على الحرية الجنسية بسبب اعتماد الجنى عليه على الجاني أو خضوعه لسلطانه ، أما الفقرة الأولى فتعاقب « كل من أغرى قاصراً من نفس جنسه ، يجاوز السادسة عشر من عمره ، على ارتكاب فعل مخل بالحياء *Contraire à la pudeur* سواء أوقع الفعل منه أم عليه » .

والفقرة الثالثة تعاقب « كل من اتخا من ارتكاب الأفعال المخلة بالحياء مع أشخاص من نفس جنسه مهنة له » .

(٣) *Logoz, I. P. 322*

(٤) المرجع السابق ص ٣٢١

فقط ، ولكن يتعداه الى كل ما يقع بين ذكرين لارضاء الرغبة الجنسية ،
وكل ما يقع لنفس الغرض بين انثيين (Saphisme) (١)

ولما كنا نتحدث عن جرائم لا تعتبر هتكا لعرض القصر ، فقد كان علينا
استبعاد الحالة التي يشترط للعقاب عليها وقوع الفعل على قاصر تزيد سنه
عن ١٦ سنة طبقا للمادة ١٩٤/١ ، ولكننا آثرنا الحديث عنها لأن سن
القصر في جريمة هتك عرض القصر طبقا للمادة ١٩١ سويسرى هي ١٦
سنة فقط ، ولم ترفع هذه السن الى ٢١ سنة الا في صدد وقوع الأفعال
المخالفة للطبيعة على القاصر الذي لم يبلغ هذه السن الأخيرة ، ويجارى
التشريع السويسرى في ذلك التشريع الفرنسى والدانمركى (٢) ، وتسجل
هذه التشريعات بذلك اعترافها ببشاعة وخطورة هذا النوع من الأفعال
المخالفة للطبيعة وبضرورة حماية القصر منها بطريقة أوفى ، بل ترى بعض
التشريعات الأخرى ضرورة العقاب على كل فعل يقع ارضاء للرغبة الجنسية
بين شخصين من جنس واحد ، دون تعليق ذلك على شرط آخر خاص
بالسن أو نوع الفعل (٣) .

(١) كان القضاء في بعض المقاطعات السويسرية كزيوريخ وبرن ومافتر وغيرها قبل تطبيق
قانون العقوبات السويسرى يفسر الفعل المخالف للطبيعة تفسيرا ضيقا أى يقصره على الأفعال
المشابهة للمواقعة الجنسية وهى اللواط وجماع الفم والتفخيد، immissions in anum
in os, ou inter femora - المرجع السابق ص ٢٢٢ ، انظر أيضا حكم النقض السويسرى
الفيدرالى في ٥ مايو ١٩٥٠ عن معنى الفعل المشابه للمواقعة الجنسية J. D. T. 98. IV.
P. 108. R. O. 76. IV P. 83 ، ولكن توسعت نفس المحكمة في تفسير معنى الفعل
المخالف للطبيعة فأصبح يتسع لكل الأفعال الأخرى - لنقض ١٩٤٦ - R.O. 70. IV. P. 105
(٢) وهذا ما اتبعه المشرع الفرنسى اذ رفع سن القصر بالنسبة للجرائم الجنسية المخالفة
للطبيعة من ١٥ الى ٢١ سنة (م ٢٣١ ع) ، والمشرع الدانمركى اذ رفع سن القصر بالنسبة لنفس
الجرائم من ١٥ الى ١٨ سنة (م ٢/٢٥٥ ع) ، أما عن موقف هذا القاصر من المسؤولية الجنائية
بأن الفقه الفرنسى يرى أن الفعل المخالف للطبيعة اذا وقع من شخصين يقل احدهما أو كلاهما
عن ٢١ سنة فانهما مسئولان جنائيا كمسؤوليتهما من أى جريمة أخرى ، فاذا نقص سن احدهما
عن ١٨ سنة انطبقت في حقه الاحكام الخاصة بالأحداث Lambert P. 546 وهذا ما يراه أيضا
الفقه السويسرى Logoz I.P. 322 ويرى القانون الدانمركى ان القاصرين من جنس واحد
الذين يرتكبان الفعل المخالف للآداب مما يجوز اعفاؤهما من العقوبة اذا كان عمرهما متقاربين
(م ٢/٢٥٥ ع) ، وتجزئ المادة ٢٧١٥ ع المائى اعفاء القاصر المتهم باللواط من العقاب اذا لم
يتجاوز ٢١ سنة ، وتشدد المادة ١٧٥ / ١ من نفس القانون العقاب اذا حرض بهجل يزيد على
٢١ سنة شخصا من جنسه يقل عن هذه السن على فعل قاضح .
(٣) كالقانون البلغارى م ١٧٦ ع ، والفنلندى م ١٢ فصل ٢٠ ع والنمساوى م ١٢٩ ب ع
... الخ ، وكثير من هذه التشريعات التي تعاقب على مجرد الفعل المخالف للطبيعة ، يعاقب
أيضا على الاتصال جنسيا بالحيوانات (م ١٢ فصل ٢٠ فنلندى) ، أو على ارتكاب أى فعل
قاضح يخالف الطبيعة معها (م ١٢٩ نمساوى) .. الخ .

والحالة الثانية التي يعاقب القانون السويسرى فيها على الفعل المخل بالحياة بين شخصين من جنس واحد ، هي حالة الشخص الذى يتخذ مثل هذا الفعل مهنة له ، والواقع أن القانون بهذا النص لا يعاقب على مجرد الفعل ، انما يعاقب على بغاء الذكور وبغاء الإناث اذا كان الطرفان فى كل منهما شخصين من جنس واحد (١) .

والمقصود بكلمة « مهنة Métier » الواردة فى المادة ١٩٤ - ٣ سويسرى هو أن يتخذ المرء من فعله أكثر من مرة مصدرا لدخله ، ولو لم يكن هذا الفعل هو المصدر الوحيد أو الرئيسى لذلك الدخل (٢) ، وعلى ذلك فالفعل الواحد بقصد الكسب لا يكفى ، ويعتبر المرء قد اتخذ ارتكاب الجريمة مهنة له ، ما دام قد ارتكبها عدة مرات بنية اتخاذها وسيلة لتعيشه ، قاصدا سلوك نفس الطريق فى كل فرصة مؤاتية (٣) ، بل قد يتوافر الاحتراف من اعتياد الشخص على ارتكاب الجريمة ولو لم يقصد اتخاذها وسيلة لتعيشه هو ، بل قصد اتخاذها وسيلة لتعيش شخص آخر منها (٤) ، ولا يسأل الشريك فى جريمة الاحتراف الا اذا كان اشتراكه على وجه الاحتراف أيضا ، فلا يكفى احتراف الفاعل الأصلي فقط (٥) .

وهكذا عاقب القانون السويسرى على احتراف الفسق المخالف للطبيعة ، رغم أنه لم يعاقب على هذا الفسق فى ذاته الا اذا أصاب القصر ، اذ أن التعيش عن طريق الرذائل ، أشد خطرا من التبطل ، الذى تعتبره

(١) فإذا احترفت المرأة تقديم نفسها لشهوات الرجال فلا عقاب على ذلك ولو كان ارضاؤها للشهوات بطريقة تخالف الطبيعة ، ولكن احترافها ارضاها شهوات مثيلاها من النساء يعرضها للعقاب .

(٢) نقض فيدرالى سويسرى ١٩٤٥ R. O. 71. IV. 85 ; Jdt. 93. IV. 208. (٣) Logoz I.P. 34 35 - انظر فى نفس المعنى حكم النقض الفيدرالى فى ٢٨ يناير ١٩٤٤ R. O. 70. IV. 12. ومع ذلك يذهب الفقه الى القول بتوفر الاحتراف ولو ارتكب الفعل مرة واحدة ، ما دام ارتكابه بقصد الكسب Logoz I. P. 34, 35.

(٤) نقض فيدرالى سويسرى سنة ١٩٤٤ ، وذلك فى قضية امرأة ترتكب الجريمة ويحصل زوجها على ما يدره ارتكابها من مال R.O. 70. IV. 134. والشخص الذى يبيع لبنا لخساب والده كالمرأة التى تتاجر بعرضها لحساب القواد كلاهما محترف . نقض فيدرالى سويسرى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٤٤ Jdt. 93. IV. 14.

(٥) نقض فيدرالى سويسرى ١٩٤٤ R. O. 70. IV. 125.

القوانين تشردا وتعاقب عليه (١) ، وتتفق كثير من القوانين مع القانون السويسري فيما ذهب اليه (٢) ، بل أن بعضها لا يشترط الاحتراف للعقاب ولكن يعاقب على مجرد ارتكاب الفعل الجنسي المخالف للطبيعة نظير أجر ، ولو مرة واحدة (٣) .
وتبدو أهمية هذا الأجر وذلك الاحتراف عندما نتحدث عن تعريف البغاء .

ثالثا - قوانين الولايات المتحدة الأمريكية

٤٣ - تتميز تشريعات الولايات على وجه العموم بميزتين ، أولاهما أن كثيرا منها يتعرض لذكر الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة التي يعاقب عليها بالتفصيل (٤) ، والثانية أن هذه التشريعات في مجموعها تتسع للعقاب على أنواع مختلفة من السلوك الجنسي غير الطبيعي بحالة لا تتسع لها أية تشريعات في الدول الأخرى (٥)

-
- (١) يعتبر قانون التشردين الصادر في فنزويلا في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٠ No. 23, 416 مشردا كل من يرتاد تجمعات الشبان ويثبت انضمامه باللوادة «O. N. U.—1952. IV. 16»
- (٢) فالمادة ٢/٢٤٧ ع يوناني تعاقب على احترام اللوادة ، وتشدد المادة ١٧٥ / ١ ع المالئ العقاب على الاعتياد على ارتكاب الأفعال المخالفة للطبيعة بين الذكور اذا كان ذلك بقصد الحصول على أجر بل ان الاعتياد على مرض الشخص نفسه لهذا الغرض كاف لتشديد العقوبة
- (٣) فالمادة ٢/٢٤٧ ع يوناني تعاقب على ارتكاب اللوادة بقصد الحصول على أجر ، والمادة ٢٠٧ ع ايسلاندا تعاقب كل من تقاضى اجرا ليرتكب فعلا مغلا بالآداب مع شخص من جنسه .
- ومصادف التشريع الدانمركي تعديلات متكررة بسبب تضمينه شرط الاجر للعقاب على الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة ، فالقانون الصادر عام ١٦٨٣ كان يعاقب على هذه الأفعال بالامداد ، ثم عدلت العقوبة عام ١٨٦٦ فأصبحت السجن ، وفي عام ١٩٠٥ عدل القانون فأصبحت العقوبة فقط لمن يتقاضى اجرا على ارتكاب مثل هذه الأفعال ، ثم رؤى ادخال تعديل عام اختلفت فيه الآراء حول هذا الأجر ، فهل يعاقب الطرف الثاني الذي يعرض دفع النقود ؟ لقد كانت أغلبية الآراء في جانب عقابه لانه أولى بالعقاب ، وتم ادخال تعديل بهذا المعنى فعلا على القانون غير أن هذا التعديل استغنى عنه مرة أخرى عندما خيف أن يتخذ محترفو البغاء من الذكور مثل هذا النص اداة لتهديد ضحاياهم من الرجال والشتم بناء على ذلك من استغلالهم واستقر الرأي على النص الحالي الذي تضمنته المادة ٢٢٠ ع والذي يعاقب كل من تقاضى اجرا نظير ارتكابه أفعالا جنسية تخالف الآداب مع شخص من جنسه ، ومن الواضح انطباق النص حتى وأو لم يكن الفاعل محترفا أو بغيا ، ذكرا كان أم أنثى Jersild P. 48.
- (٤) كقانون عقوبات نيويورك الذي يعاقب في المادة ٦٦ فقرة ٦١٠ على موقعة الحيوانات والطيور بأية طريقة كانت ، وموقعة أى شخص ذكرا أم أنثى من طريق الفم أو سماح الشخص بوقوع ذلك عليه ، وعلى موقعة أى انسان ميت ، ويعاقب البشيد ٢٨٥ من قانون عقوبات
- (٥) وقد اشرنا من قبل الى اسباب نفس التشريعات في العقاب على أنواع مختلفة من كاليفورنيا كل من جامع قم الآخر بعضوه التناسلي . . الخ . السلوك الجنسي الطبيعي .

وحيثما بدأت تشريعات الولايات في العقاب على الفعل الجنسي المخالف للطبيعة ، كانت تعاقب فقط على اللواط Sodomy باعتبارها أول ما يصدق عليها معنى الفعل المخالف للطبيعة ، ثم أخذت القوانين التي تحمل هذا الاسم Sodomy statutes تتوسع في العقاب على أفعال أخرى مشابهة ، باعتبارها أيضا تخالف الطبيعة ، حتى أصبحت القوانين التي تحمل الاسم المشار إليه ، نموذجا للعقاب على كل اتصال جنسي يقع ارضاء للشهوة بغير الطريق الطبيعي (١) وعلى ذلك فكلية Sodomy (٢) التي تطلق في القوانين الانجليزية على اللواط فقط ، أصبحت تطلق في القوانين الأمريكية على كل اتصال جنسي مخالف للطبيعة ، حتى أن القضاء في ولاية أيوا فسر كلمة Sodomy التي لم يفصل معناها القانون ، بأنها كل إيلاج شهوة في أي فتحة من فتحات جسم إنسان غير عضوه التناسلي ، أوفي أي فتحة من فتحات جسم حيوان (٣) .

ولم تمنع هذه التوسعة في تفسير كلمة Sodomy من وجود قوانين أخرى في بعض الولايات تعاقب على الأفعال المخالفة للطبيعة تحت عنوان « الجرائم المخالفة للطبيعة Crimes against nature » أو « الأفعال الفاضحة lascivious acts » أو « المنحرفين جنسيا Sexual Perverts » ... الخ ، بل أن بعض القوانين — كما هو الحال في متشيجان — يضع أحكاما خاصة بكل حالة على حدة من حالات الأفعال التي تقع

(١) كقانون ميسوتا ، ونيويورك ، وواشنطن ، وغيرها إذ تكاد تقرأ كلها كالآتي :

«Every person who shall carnally Know, or shall have sexual intercourse in any manner with any animal or bird, or shall carnally Know any male or female by the anus-rectum-or with the mouth or tongue.; or who shall attempt intercourse with a dead body is guilty of sodomy»

(٢) وكلية Sodomy أي اللواط مشتقة من اسم مدينة سادوم القديمة مقر قوم لوط ، المشهورة في التاريخ باللواط

(٣) almanac. S. No. 9. P. 35. وعلى ذلك تطلق كلمة Sodomy على موافقة الحيوان Bestiality وموافقة الإنسان من الخلف Pederasty أو في الفم Fellatio أو استعمال اللسان فيما بين الشفرين Cunnilungus أو في فتحة الشرج anilingus أو موافقة الميت Necrophilia ، بل حكم القضاء في ولاية وايومنغ بأن معنى Sodomy . يتسع لتبادل الاستمناء باليد — المرجع السابق ص ٣٦

بين ذكرين أو بين اثنيين أو بين ذكر وأنثى (١) .

ومن المفهوم أن الأفعال السابقة تعتبر أيضا من الجرائم متى وقعت بين الرجل وزوجته ، وتفسير المؤلفات التي تشرح أحكام قانون الزواج Marital act ، وكذا الإحصائيات المختلفة إلى مثل هذه الجرائم ، ولم يستثن أى قانون في الولايات هذه الأفعال بين الزوجين من العقاب ، بل أن سجلات القضايا في اللينوى وغيرها تؤكد أن الرجل وزوجته قد يرتكبان جريمة ال Sodomy ، أي كانت الطريقة التي يرتكبانها بها (٢) .

ومجرد الإيلاج يكفي لوقوع الجريمة ، فلا يشترط الامتناء كما كان الأمر في الشريعة العامة Common law من قبل (٣) .

وتختلف العقوبات في تشاريح الولايات على جريمة ال Sodomy من السجن سنة إلى السجن ستين سنة (٤) .

ولا تتعرض قوانين الولايات للاستمناء باليد Masturbation ما دام يقع من الشخص على نفسه دون تدخل أحد ، فإذا حدث مثل هذا التدخل في صورة الاستمناء المتبادل باليد بين شخصين فقد يعتبر ذلك من الجرائم الجنسية المخالفة للطبيعة أو جريمة Sodomy ، وهذا ما ذهب إليه القضاء في ولاية وايومنغ كما سبق ذكره ، ومن ناحية أخرى ، ينص قانون هذه الولاية على أن كل من حرض أو أغرى أو أغوى أو ساعد شخصا لم يتجاوز ٢١ سنة على مباشرة الاستمناء باليد يعد مرتكبا لـ Sodomy

(١) تحت عنوان « الأفعال الفاضحة بين الذكور Gross indecencies between male persons يعاقب قانون متشيغان على نفس الأفعال التي يعاقب عليها القانون الانجليزي بمقتضى نص مشابه سبق ذكره ، وتحت عنوان « الأفعال الفاضحة بين الذكور والإناث » ثم تحت عنوان « الأفعال الفاضحة بين الإناث » يعاقب قانون متشيغان على كل سلوك فاضح يتم بين ذكروأنثى أو بين أنثى وأنثى - المرجع السابق ص ٢١ و ٢٢

(٢) المرجع السابق ص ٢٨

وإذا كان عدد جرائم الأفعال المخالفة للطبيعة بين الزوجين ليس كثيرا كبقية الجرائم المماثلة بين غير الزوجين ، فإن ذلك مرجعه لأسباب كثيرة أهمها انعدام الدليل ، إذ تقضى معظم تشريعات الولايات بعدم جواز شهادة أحد الزوجين ضد الآخر ، وحيث أن الأمر شهادة شخص ثالث ، وهو ما لا يتوفر في حالة السلوك الخاص الذي يقع بين زوجين في منزل الزوجية (المرجع السابق ص ٢٨)

(٣) المرجع السابق ص ٢٨

(٤) فالعقاب في ولاية ويست فرجينيا ١ - ٢ سنوات ، أيوا وكنتساس ١٠ سنوات فلوريدا ٢٠ سنة ، كونيتيكت ٣٠ سنة ، نورث كارولينا ٥ - ٦٠ سنة ، جورجيا الأشغال الشاقة المؤبدة . . . الخ (المرجع السابق ص ٨٢)

ويتضمن مثل هذا النص بذاته قانون انديانا (Sodomy statute) (١) .
ولما كان القانون حريصا على عدم تدخل شخص آخر في عملية
الاستمناء باليد — أو كما يطلقون عليها انتهاك الذات Self-abuse — فإن
نصف الولايات تقريبا تعاقب قوانينها على صناعة أو بيع أو عرض أو
حيازة أى أداة فاحشة أو مشينة indecent article — أى تستعمل
لارضاء الشهوة الجنسية أو للاستمناء (٢) .

موقف القانون المصرى من الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة

٤٤ — لم يتعرض القانون المصرى لمثل هذه الأفعال فى ذاتها ، فهو
يسوى بينها وبين الأفعال الجنسية الطبيعية ، من حيث هى ضرب من
السلوك الخاص الذى لا يجوز للقانون التدخل فيه (٣) .

ويسنوى فى حكم المادة ٢٦٩ الخاصة بهتك عرض القصر بغير اكراه ،
أن يكون ذلك راجعا لفعل جنسى طبيعى أو غير طبيعى ، فالعقاب فى الحالين
واحد ، وسن القصر فيهما — وهى ١٨ سنة — واحدة كذلك .

وإذا وقع الفعل المخالف للطبيعة لقاء أجر فلا عقاب عليه أيضا فى القانون
المصرى ، أما اذا تكرر وقوعه وانطبق عليه وصف البغاء — كما سيأتى
ذكره — فانه يعتبر بذلك جريمة ..

ويجوز اعتبار مواقع الموتى انتهاكا لحرمة القبور أو الجسوانات أو
تدنيسها اذا توفرت أركان هذه الجريمة الأخيرة طبقا للمادة ١٦٠ / ٣
عقوبات .

(١) المرجع السابق ص ١٨ ، ٢٦

(٢) وقد صوّت المحاكم الاداء الفاحشة بأنها كل أداة يستعملها الرجل أو المرأة مباشرة
عملية الاستمناء ، وعرفتها بعض قوانين الولايات بأنها « كل شئ يستعمل لتدنيس الذات
Self-Pollution » كما هو الامر فى قانون انديانا ، أو « لانتهاك الذات Self-abuse »

كما هو الامر فى قانون كلورادو — المرجع السابق ص ١٨

(٣) ويسلك القانون المصرى بذلك مسلك قوانين بلجيكا والبرازيل وجزر الانتيل
الهولندية وكوبا واسبانيا واندونيسيا وإيطاليا واليابان ولوكسمبورج والمكسيك وموناكو
والسويد وتايلاند وتوكيا والسودان ... الخ

الفصل الثانى

تعريف البغاء

٤٥ - التعاريف اللغوية :

البغاء لغة هو الاتصال الجنسى غير المشروع فيقال بغت المرأة تبغى
فهي بغى (١) .

والدعارة — بفتح الدال أو كسرهما ، وكذلك الدر هو الفساد أو
الفسق أو الخبث أو الشر (٢) .

وأومست المرأة ايماسا فهي مومس ، أى فاجرة تجاهر بالفجور (٣) .
والعاهرة هي الفسق والفجور ، فالمرأة عاهر أو عاهرة ، والرجل الذى
يفسق بها عاهر كذلك (٤) .

والفجر أو الفجور هو الفسق أو الفسوق ، فالرجل فاجر أو فاسق ،
والمرأة فاجرة أو فاسقة (٥) .

وهذه المعانى التى وضعتها اللغة لألفاظ مختلفة ، تكاد تتقارب حتى
ليشعر الانسان بأن اللفظ الواحد منها قد يعنى عن بقية الألفاظ .

وقد سلك القانون مسلكا يقارب مسلك اللغة ، فلم يبين فى مراحل

(١) جاء فى أقرب الموارد « بغت الامة أى زنت ، وبغت الامة مباغاة وبغاء مثل بغت ،
والبغى الامة أو الحرة الفاجرة : جمعها بغايا »

(٢) المرجع السابق .

(٣) جاء فى المرجع السابق أومست المرأة ايماسا ، أمكنت نفسها من المومس أى الاحتكاك
وامرأة مومس ومومسة ، أى فاجرة ، واقتصر الغرابى على الهاء ، وكذلك فى التهذيب ، وزاد
هى المجاهرة بالفجور .

(٤) جاء فى أقرب الموارد — عهرا (بفتح العين وتسكين الهاء أو بكسر العين وتسكين
الهاء أو بفتح العين والهاء) وعهورا وعهورة وعهارة ، أماها للفجور ، فهو عاهر ، الجمع
عهار ، والمرأة عاهر وعاهرة أيضا ، الجمع عواهر ، وفى المصباح عهر عهرا ، وعهر عهورا أى
فجر فهو عاهر ، وعاهرها عهرا بمعنى عهرها ، فهو عاهر وهى معاهرة ، وجاء فى تاج
العروسى ، العاهر الزانى والعاهرة الزانية .

(٥) يقال فجر الرجل فجرا وفجورا انبعث فى المعاصى وزنى وفسق وفاجر المرأة
مفاجرة وفجاءا ارتكب الفجور معها ، وفسق الرجل فسقا وفسوقا ترك أمر الله ، وفسق
معنى وجار عن تصد السبيل وقيل فجر ، والفساق والفسيق دائم الفسق (راجع أقرب الموارد)

المختلفة حدودا لهذه الألفاظ يتميز بها بعضها عن بعض ، لذلك كان لزاما علينا أن نحاول ايجاد مثل هذا التمييز ، حتى يكون لكل لفظ معناه حين نذكره ، مستنديين في ذلك - بقدر المستطاع - الى اللغة ذاتها ، والى قصد القانون .

فحينذ صدر لوائح تنظيم البغاء في مصر عام ١٨٨٢ حتى ١٩٠٥ كان يطلق على البغايا عاهرات أو مومسات بمعنى واحد (١) .

ولما صدر قانون عقوبات ١٩٣٧ تضمنت المادة ٢٧٢ منه عقاب « من يعول في معيشتة كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » . ورغم أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر « بشأن مكافحة الدعارة » الا أنه عبر عنها أحيانا بكلمة « بغاء » (٢) ، بل أن مواده كانت تتضمن دائما « الدعارة أو الفجور » ، وجاء تعليقا على ذلك في تقرير الهيئة المكونة من لجنتي الشؤون التشريعية والاجتماعية والعمل بمجلس النواب أن كلمة « دعارة » يقصد بها دعارة الاناث وكلمة « فجور » يقصد بها دعارة الذكور .

ولذلك كان أولى بهذا القانون ألا يسمى بقانون مكافحة الدعارة ، ما دامت هذه الكلمة لا تطلق فيه الا على دعارة الاناث فقط ، ولو أنه سمي بقانون مكافحة البغاء على أساس أن البغاء يتضمن كلا من الدعارة والفجور اللذين تضمنتهما معا أحكامه ، لكان ذلك أدعى الى تنسيق الاصطلاحات الواردة به في هذا الصدد ، ولما ألغى هذا القانون وحل محله القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ظلت نفس العبارات الواردة به هي عبارات القانون القديم ذاتها .

وكانت المادة ٢٧٠ عقوبات التي ألغاه القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، تعاقب من تعرض لافساد أخلاق الشبان ذكورا كانوا أم اناثا ، بتحريضهم عادة على « الفجور والفسق » .

(١) فممنشور نظارة الداخلية الصادر في ١١ نوفمبر ١٨٨٢ كان بشأن الكشف على « النساء العاهرات » ، ولائحة مكتب التفتيش الصادرة في يوليو ١٨٨٥ كانت بشأن التفتيش على « النسوة العاهرات » وكانت تعبر اللائحة عنهم أحيانا بكلمة « القواحيش » ، ثم سلوت لائحة ١٥ يوليو ١٨٩٦ ولائحة ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ في شأن « بيوت العاهرات » وأطلقت هاتان اللائحتان على العاهرات كلمة « مومسات » .

(٢) كما جاء في الفقرة ب مادة ٦ .

وكذلك كانت المادة ٣٨٥/٣ — التي ألغيت وحلت محلها المادة ٢٦٩ عقوبات مكررا — اذ تعاقب كل منهما كل من وجد في الطرق العامة أو الأماكن المطروقة يحرض المارة على « الفسق » .

ولما كانت المادة ٢٧٠ التي تتضمن كلمتي « الفجور والفسق » بمعنى واحد قد ألغيت ، فلم يعد يتضمن كلمة « فجور » الا القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (الذي يتضمن نفس أحكام القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) .

والمفهوم أن كلمة « فسق » الواردة في المادة ٢٦٩ مكررا تتضمن كل ما يرتكبه الرجل أو المرأة من أفعال جنسية فاضحة ، فمعناها يتسع لما لا يتسع له معنى كلمة « بغاء » على ما سنبينه فيما بعد .

ولكى نوفق بين مفهوم اللغة ، وبين ما وضعه القانون من مسميات ، رأينا اختبار الاصطلاحات الآتية ليدل كل منها على معنى يتميز به عن غيره :

البغاء Prostitution . ويتضمن بغاء الذكور أو الإناث وسيأتي تعريفه .

الدعارة Prostitution féminine أي بغاء الإناث .

الفجور Prostitution masculine أي بغاء الذكور .

الفسق Débauche أي مجرد ما يرتكبه الذكر أو الأنثى من أفعال جنسية غير مشروعة .

البغى أو العاهرة Prostituée أي الأنثى التي تمارس الدعارة .

الفاجر Prostitué أي الذكر الذي يمارس الفجور .

الفاسق أو الفاسقة débauchée أي من يمارس أو تمارس الفسق .

المومس أو المومسة fille Soumise أي البغى المرخص لها

بالدعارة .

وسنتكلم في المبحث الآتي عن تعريف البغاء في القوانين المقارنة ثم نتكلم في مبحث ثان عن تعريفه في القانون المصري .

المبحث الأول

تعريف البغاء في القوانين المقارنة

٤٦. — تعريف البغاء لدى الأغريق والرومان :

كان الأغريق يعنون بكلمة Prostasai الوقوف علانية أمام المنزل للاتجار بالجسد ، ومن هذه الكلمة اشتقت الكلمة اللاتينية Prostare لتؤدي نفس المعنى ، ولذا اطلق على البغى لفظ Prostibulum ثم Prostituo وأصبح اللفظ فيما بعد Prostitute بالانجليزية أو Prostituée بالفرنسية أى البغى (١)

وهكذا كان أهم عنصر يؤدي اليه مفهوم كلمة Prostitution أى البغاء ، هو الاتجار بالجسد اتجارا غير قاصر على عملاء معينين .
ولما تعرض أولبيان Ulpian (٢) لتعريف البغاء في العصر الروماني في أوائل القرن الثالث بعد الميلاد كان تعريفه قائما على ما يأتي :
« لا تمارس المرأة حرفة الدعارة العمومية في منزل الدعارة فقط ، ولكن في أى كباره أو مكان آخر لا تصون فيه طهارتها » .
« والمقصود بالحرفة العمومية هو حرفة النساء اللاتى يهبن أنفسهن لكل طالب دون اختيار (أو انتقاء) ، ولا ينسحب هذا التعريف على النساء المتزوجات اللاتى يأتين الزنا أو الفتيات اللاتى يستسلمن للاغراء ، وانما ينسحب على النساء البغايا » .
« ولا تعتبر المرأة التى تهب نفسها لقاء المال لشخص أو شخصين أنها مارست حرفة الدعارة العمومية » .

« ويرى أوكتافينوس بحق ، أن المرأة التى تهب نفسها لعموم الناس ، ولو لم تتقاض أجرأ على ذلك ، يجب وضعها في مصاف النساء اللاتى

(١) Kemp. P. 12. ، وانظر ايضا Boiron P. 2

(٢) أولبيان هو مستشار الامبراطور الروماني اسكندر سيفير ، وقد اشرنا اليه عند ذكر تعريف القوادين في القانون الروماني ، وسبق ان اشرنا لتعريف البغاء باختصار في هذا القانون - راجع بند ٢٣ و ٢٤

يعترف مهنة الدعارة العمومية « (١) .
وإذا نحن أمعنا النظر في هذا التعريف نجد أنه يتضمن العناصر
الآتية :

- ١ — لا ينسب البغاء إلا لامرأة .
- ٢ — الدعارة حرفة .
- ٣ — تقتضي الحرفة أن تقدم المرأة نفسها لكل من يطلبها دون اختيار .
- ٤ — لا تتوفر الحرفة إذا اتصلت المرأة جنسيا برجل أو رجلين فقط لقاء أجر .
- ٥ — مجرد اشباع المرأة لشهواتها لا يعتبر دعارة .
- ٦ — إذا قدمت المرأة نفسها لعموم الناس ولو لم تنقأ أجرأ على ذلك اعتبرت بغيا .
- ٧ — يتعلق احترام الدعارة بالمرأة ذاتها بصرف النظر عن المكان الذي تمارس الدعارة فيه .

٤٧ — اقتباس عناصر التعريف الروماني في التشريعات الحديثة :

ورغم مرور القرون الطويلة على التعريف الروماني للبغاء فقد ظلت
عناصره كلها أو بعضها أساسا لتعريف البغاء في معظم التشريعات الحديثة (٢)
وتكاد تنقسم هذه التشريعات في صدد تعريف البغاء الى أربعة أنواع
رئيسية .

فيستلزم النوع الأول منها لوجود البغاء أن يقع ارضاء شهوة الغير
لقاء أجر .

ولا يستلزم النوع الثاني شرط الأجر ، ويكتفى بوقوع الفعل ارضاء
لشهوات الناس عموما ، أي دون تمييز بينهم .

(١) Bauer P. 74 ; Boiron P. 2 ; Veillard P. 1

(٢) وظل تعريف الرومان للبغاء سائدا في المصنوع الوسطي ، وفسر سان جيروم
Saint-Jerôme (عميد الكنيسة اللاتينية ٣٣١ - ٤٢٠ م) الفقرة الخاصة بعدد
الاشخاص بضرورة أن يكونوا كثيرين ، واختلف من بعده المفسرون في مدى هذه الكثرة ،
فقدروا البعض بأربعين أو ستين شخصا «Cogniant P. 17» وآتلفي البعض
بتقديرها بأثنين أو ثلاثة «Veillard P. 2» ، وبناء على القانون الفرنسي الصادر سنة
١٩٠٨ عن دعارة القصر كانت تعتبر القاصر بغيا إذا تحرر لها ثلاث مرات معاقبة لتحريضها
الناس علنا على الفسق (Cogniant P. 17)

ويستلزم النوع الثالث شرطى الأجر والعمومية .
ولا يستلزم النوع الرابع أحد هذين الشرطين أو كليهما .
وستحدث فيما يأتى عن كل هذه الأنواع الأربعة من التشريعات ،
ثم تتابع بعد ذلك الحديث عن يمكن أن ينسب اليه البغاء ، أهو الذكر
أم الانثى ، وعن ماهية الفعل المادى الذى يقع ارضاء لشهوات الغير ويتخذ
أساسا لتعريف البغاء ، ثم عن الفرق بين البغاء والفسق .

أولا - الاقتصار على شرط الأجر لتعريف البغاء

٤٨ - يعرف قانون نيوساوث ويلز باستراليا البغاء بأنه « هو العمل
أو التجارة التى تتخذها المرأة فى تسخير نفسها للرجال بقصد الكسب » (١)
فالبغاء فى نظر هذا القانون هو (العمل أو التجارة) .
وطبقا لقانون تنظيم البغاء فى لبنان يعرف البغاء بأنه مهنة المرأة التى
يشتهر عنها تقديم جسدها لقاء المال سواء أكان ذلك سرا أم علنا (٢) ،
أى يشترط ان يكون سلوك المرأة فى صورة مهنة تشتهر باحترافها (٣) .
ويعرف قانون العراق البغاء بأنه ارتكاب الزنا (أى مجرد الواقعة)
أو اللواط لقاء أجر مع أكثر من شخص (٤) ، وهكذا يستعيض قانون
العراق عن شرط المهنة بشرطى الأجر وتعدد العملاء .

وينص قانون ولاية أوهيو على أن « كلمة بغاء تفسر على أنها تتضمن
عرض أو قبول الجسم للاتصال الجنى لقاء أجر ، أو عرض أو قبول
الجسم للاتصال الجنى بدون تمييز وبغير أجر » (٥) وهنا يكفى الأجر

(١) The trade or business of a female in Submitting herself to men
for the purpose of gain (Prosti. 11. A)

(٢) قانون تنظيم البغاء فى ٦ فبراير ١٩٣١ (Bull. Abol. 1932 P.27)

(٣) ومثل هذا الشرط يتضمنه القرار الصادر فى ١٥ مارس ١٩٣٦ بتنظيم البغاء فى
أوبانجى شارى Oubangué-Chari بأفريقيا الاستوائية الفرنسية إذ يعرف البنى بانها « كل
فتاة أو امرأة ذات شهرة عامة فى ممارسة البغاء عادة وتتخذ طريقة لتعيشها »

ev. Abol. 1952 P. 75.

(٤) المادة الاولى من قانون مكافحة البغاء رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦

(Rev. Abol. 1957 P. 57.)

Offering or recieving, the body for sexual intercourse for hire, (٥)
or offering or receiving the body for indiscriminate sexual intercourse
without hire (General Codes Sect. 13031-14)

ويتضمن نفس التعريف قانون ولاية بنوهاامبشاير Ch. 386 sect. 15 وقانون ولاية
مين Ch. 12 sect. 12 وقانون ولاية كونيتيكتات الصادر فى ابريل ١٩١٩ الخ

فقط لاعتبار الفعل بغاء دون استلزام شرط آخر (١) ، والمفهوم أن هذا التعريف يشمل مرتكب البغاء وعميله معا كما سنتعرض له فيما بعد .

وبناء على هذه التعاريف التي تجعل من الفعل الجنسى بغاء اذا وقع على وجه الاحتراف أو مقابل أجر ، يكون البغاء هو الصورة التي تخرج فيها الغريزة الجنسية عن هدفها الأصيل وهو حفظ النوع الى هدف آخر هو حفظ النفس ، وبذا تتفوق مصلحة الفرد على مصلحة النوع ، وتتعرض حياة النوع الانساني للتفكك والانحلال ارضاء لغريزة حب البقاء لدى أفراد (٢) .

وما دام البغاء بالصورة التي نذكرها هو اتجار بالعرض فهو اتجار غير مشروع أو وسيلة غير مشروعة للتعيش - أو على الأقل مخالفة للأداب - وبذلك تصبح هذه احدى صور التشرد المعاقب عليه في مختلف القوانين . وقابلية مرتكب البغاء للشراء «Vénalité» قد تكون - كما ذكرنا - في صورة حرفة يحترفها أو في صورة قبوله أجرا ولو مرة واحدة .

ولا يشترط للاحتراف أن يكون هذا هو المورد الوحيد أو حتى المورد الرئيسي للارتزاق (٣) ، فهناك البغى المحترفة التي تمارس الدعارة كل الوقت whole-time profession ، وهناك البغى التي تمارس الدعارة بعض الوقت Part-time profession وتتفرغ في أوقاتها الأخرى لممارسة مهنة أخرى مشروعة ، فهي بذلك تتخذ الدعارة مهنة اضافية تستعين بها على تعويض دخلها من المهنة الأخرى أو على قضاء حاجاتها الزائدة التي تستلزمها مقتضيات المدنية التي تعيشها أو مستلزمات البيئة التي تعيش فيها (٤) ، ثم هناك البغى العرضية أو البغى بالصدفة Occasionnell.

(١) وبصرف قانون مكافحة الأمراض الزهرية الصادر في تايلاند عام ٢٤٥١ (بالتاريخ البوذي) البغى بأنها « هي المرأة التي تتكسب من طريق خصائصها الجسدية بتقاضى أجر مالى على ذلك » (Rev. Abol. 1950P. 84) وولاية لوزيانا وماريلاند وبنسلفانيا تقصر تعريف البغاء على « عرض أو قبول الجسم للاتصال الجنسى لقاء أجر »

Almanac S.No. 9 A, P. 7.

(٢) راجع في ذلك James, P. 2, 9.

(٣) راجع في ذلك ما ذكرناه من معنى الاحتراف أو المهنة في القانون السويسرى بند ٤٢

(٤) ومثل ذلك العاملات أو الخادومات أو البائعات اللاتي يتفرغن لمهنتهن بعض الوقت ويمارسن الدعارة في بعضه الآخر

ou passagère وهي التي تهيئ لها الفرصة أو الظروف ممارسة الدعارة ثم لا تلبث أن تعود الى حالتها الأولى سواء انقطعت أثناء ممارسة الدعارة أو لم تنقطع عن مورد رزقها الأصلي (١) .

ولا يكون الأجر في صورة دفع نقود فقط لمرتكب البغاء ولكنه قد يكون في صورة نفقة المسكن الذي يقيم فيه أو ثمن الطعام الذي يأكله أو الشراب الذي يشربه أو حتى في صورة السجائر التي تقدم اليه لتدخينها ، فيصدق على هذه كلها وصف الأجر مادامت هي السبب في الوصول الى ارضاء الشهوة الجنسية ولو ادعى من يدفعها أنه لم يقصد بها ذلك (٢) . وقد يكون الأجر في صورة هدايا أو تقديم خدمات أو تهيئة بعض المتع أو اللذات (٣) ، وهنا يدق الفارق أحيانا بين البغاء وبين سلوك المرأة التي — في سبيل ارضاء شهواتها الجنسية — تفضل العشيق الذي يشملها بالعناية ويصدق عليها من صنوف المجاملات ، فكثيرا ما تقبل المرأة هدايا هذا العشيق باعتبارها ضربا من المجاملة التي تقربها منه ، لا ثمنا لقضاء حاجته منها ، وهي بذلك تحتفظ بمركزها الاجتماعي ولا تعترف بقابلية عرضها للبيع (٤) .

وتعليق معنى البغاء على شرط الثمن أو الأجر يجعله في صورة عقد من عقود المعاوضة تلعب فيه المرأة دور المالك المؤجر ويلعب فيه الرجل

(١) ومثل ذلك النسيان الزوجات اذا انقطعت صلاتهن بأزواجهن بعض الوقت ام لم تنقطع ، وصاحبات الحرف أو الاعمال حينما تنهيا لهن الفرصة المؤقتة لكسب عن طريق الدعارة أو حينما تكسبن أعمالهن بعض الوقت فيستعاضن عنها بممارسة الدعارة . . الخ

(٢) راجع حكم المحكمة العليا الدانيمركية سنة ١٩٣٦ Karnov, P. 1393

(٣) ولذلك يقول فلكنسر في تعريفه للبغاء « ليس من الضروري أن يدخل المال في المقايضة ولو أن المال هو طريق المقايضة المعتاد فقد يكون في الهدايا أو أنواع اللذات مافي المال من ترفيب واغراء » ، وتنص بعض القوانين التي سيأتي ذكرها على شرط الأجر في صورة مال أو مايعادله كقانون بيان فرانسينكو ، أو أن يكون الأجر نقداً م عينا كقانون الباكستان والسند والبنجاب ولا يشترط دفع الأجر فعلاً ليصبح الفعل بغاء بل يكفي قصد الحصول على أجر ، ولذلك يسوى القانون الياباني بشأن مكافأة البغاء الصادر عام ١٩٥٦ بين الأجر أو الوعد بأجر ، كما لا يشترط أن يحصل مرتكب البغاء على الأجر لنفسه فقد يحصل عليه لحساب غيره ، وحينئذ لا يكون هنالك فارق — كما تقول محكمة النقض الفيدرالي السويسري — بين بائع اللبن الذي يبيع لحساب والده وبين التينيا التي تعمل لجنسها الخ القواد . حكم ٢٢ سبتمبر ١٩٤٤

Jd T. 93. IV P. 14.

Ellis Pr 20P.ost., (٤)

دور المستأجر (١) ، فاذا علقنا ذلك المعنى على هذا الشرط فقط فإتلا نخلط بذلك بين البغاء والمخادنة حينما يكون قصود الخدينة منها هو اتخاذها وسيلة للعيش ، بل أننا نخلط بذلك حتى بين البغاء والزواج حينما يدفع المرأة اليه مجرد طمعها في الحصول على مال أو جاه ولا يكون الفارق حينئذ بين الزوجة والبغى الا فارق الثمن والمدة (٢) .

لذلك حاولت التشريعات أن تضيف — في تعريفها للبغاء — بجانب شرط الحصول على أجر قيدا آخر ، كضرورة أن يكون ارضاء الشهوة في صورة حرفة أو تجارة أو مع أكثر من شخص أو أن يصل هذا السلوك الى درجة الاشتهار بين الناس (٣) .

ومثل هذه القيود وان كانت تضيق من معنى البغاء ، الا أنها لم ترسم نهائيا الحد الفاصل بين البغاء وبين المخادنة ، فقد تستبدل المرأة بخدينها خدينا جديدا كلما أحست بأن الأول قد غل يده عن الاتفاق عليها أو كلما وجدت في الثاني مصدرا أوفى للعيش ، فهي بذلك تنتقل من رجل الى رجل ، وقد يصدق على هذا الانتقال القول باحتراف المخادنة ابتغاء العيش . أما عن شرط الاشتهار (٤) ، فالمفهوم أن الشهرة Notoriété هي علم العامة ، واذا كانت تأتي غالبا نتيجة الاعتياد الا أنها ليست دائما كذلك ، فقد تعتاد المرأة في خفاء ولا تشتهر ، وقد تشتهر لأمر واحد دون أن تعتاد .

(١) Hall, P. 18.; Veillard, P.3

(٢) وفي هذه الحالة يقول Forel ان الزواج يصبح « صورة من البغاء أكثر اناقة » أي يصبح صورة مشرفة بها من صور تقديم الجسد لقاء المال أو ما يقنوم مقامه فهو بغاء نكرة وتجعله القوانين والأديان مشروعا .

وقد كان مثل هذا النوع من التفكير اثره في عدم تحريم البغاء في ذاته ، بدعوى ان المرأة في بغاءها أو زواجها لم تخرج من اجتنالها وضعها الطبيعي في طلب العيش ، ويظل الفارق الدل في المركز القانوني الذي يلحق كلا من الزوجين بما يكتسبه من حقوق وما يلتزم به من واجبات إزاء زوجه الآخر في نفسه وماله وأولاده . أما البغى فلا تسلم لعميلها بحقه في جسدها أو مالها ولا يمنع سماحها له بالاستمتاع بها من الاحتفاظ بكامل حقوقها ومطلق حريتها . (راجع في ذلك Ellis M. V., P. 99, 100, 104-106.)

(٣) راجع ما ذكرناه من تعريف البغاء في هذا البحث

(٤) في ٧ يناير سنة ١٧٩٦ طلبت الحكومة الفرنسية Le Directoire الى مجلس الخمسمائة تشريعا خاصا لتعريف البغاء يقوم على أساس النود واجتماع عناصر أخرى يثبت توفرها بطريق قانوني : الشهرة العامة والقبض في حالة لبس بثبادة غير اللائق ورجال البوليس Boiron; P.2.; Veillard, P.2

واذا كانت شهرة المرأة مما يساعد على جلب عملائها الا أن الوسائل كثيرة في جلب مثل هؤلاء العملاء لنساء لم يعرفن اطلاقا ولمنازل تدار سرا للبقاء .

وعلى ذلك فاشتتار البغى لا يقوم دليلا على اعتيادها ولا هو من مستلزمات مهنتها ، وهما الأمران اللذان يبرر بهما البعض اشتراط الاشتتار .

ثم أن مثل هذا الشرط لا يغير من حقيقة البغاء وخطورته الاجتماعية سواء أكان هذا سرا أو جهرا ، ولا يؤدي الا الى غل يد سلطات الشرطة والتحقيق والقضاء عن اثبات عناصر البغاء (١) .

لكل هذا لجأت بعض التشريعات الى تعريف البغاء على أساس العمومية أو عدم التمييز بين العملاء كما سيجىء .

ثانيا — الاقتصار على شرط العمومية أو عدم التمييز لتعريف البغاء

٤٩ — يقصد بالعمومية أن يقدم الشخص نفسه لارضاء شهوات الناس عموما ، أى دون أن يقصر ذلك على أشخاص معينين ، فهو يلبى بذلك نداء كل من يطلبه .

وقد يعبر عن هذه العمومية فى ارضاء شهوات الناس « بعدم التمييز بينهم » أو « بعدم الاختيار » أو « بارضاء الشهوات لعدد غير معين من الناس » (٢) .

ولذلك فاختلاف التعبيرات فى المعنى اللغوى لا يعنى اختلاف القوانين عند ما تأخذ بأحدها دون الآخر ما دام القصد الذى تهدف اليه فى جميع الأحوال واحدا .

فاللوائح المحلية فى أندونيسيا تعرف مرتكب البغاء بأنه « كل شخص ذكر كان أم أنثى — يبشّر الزنا أو الأفعال الفاضحة مع عموم الناس » (٢) .

(١) راجع Ellis Prost, P. 184; Cohnard, P. 15

(٢) كلائحة سوراكارتا من جاك الوسطى
Surakarta, Central Java
والمفهوم أن القانون الاندونيسى لا يضع تعريفا للبغاء (Prost, II. A.)

وتعرفه المحاكم في ولاية مينيسوتا بأنه « هو فعل أو مباشرة تقديم الجسم للفحشاء مع الرجال بدون تمييز Indiscriminate Sexual intercourse أو هو فسق المرأة مع عموم الناس Common lewdness of a female (١) . ويعرفه قانون ولاية أوهيو بأنه « عرض أو قبول الجسم offering or receiving the body للفاحشة لقضاء أجبر ، أو عرض أو قبول الجسم للفاحشة بدون تمييز وبغير أجبر (٢) ، وهكذا يؤكد هذا القانون عدم ضرورة الأجر إذا توفر عدم التمييز (٣) .

وتجرى كثير من المحاكم والتشريعات الأمريكية في تعريف البغاء على أساس عنصر عدم التمييز دون أن تستلزم بجانبه شرط الأجر (٤) . وثكاد تكون هذه المحاكم — مع استثناء القليل منها — قد استقرت على ذلك حتى أن المحكمة العليا في اللينوى تقول في حكم شهير لها عام ١٩٤٣ « ان تعريف البغاء قد أصبح مفهوما لدى الجميع ، فلم يعد القانون

(١) قضية State V. Roger Marsh (Sawyer, P. 7 ; Perkins, P. 529.) وتأخذ بنفس التعريف محاكم ولاية اللينوى — قضية Bunfill V. The People وكذلك قضية People V. Lewis Rice سنة ١٩١٧ (Prosti. 11. A) وكذلك الفقه الهندي (Gour, Par. 4232 P. 1220) ومن الواضح أن هذه التعاريف تسوى تماما بين عنصرى العمومية وعدم التمييز حتى تسد السبيل على كل تفسير يفرق بينهما

(٢) General Codes sect. 13031-14.

(٣) ويأخذ قانون ولاية همبشاير بنفس التعبير Ch. 386 sect. 15. Ch. 121 sect. 12. وكذلك قانون ولاية مين Ch. 121 sect. 12

ويتضمن قانون مدينة مينيابوليس في مينيسوتا نصا مشابها الذي يسوى عند توفر عدم التمييز بين أن تكون الفحشاء بأجر أم بغير أجر (37:25 Ordinance of City Council) وقالت محكمة الولايات المتحدة العليا في حكم هام في قضية ادخال امرأة أجنبية للبلاد بقصد الدخالة « ان كلمة بغايا تشير الى النساء اللاتي يهين أنفسهن بأجرام بغير أجر لارتكاب الفحشاء مع الرجال بدون تمييز . (Sawyer, P. 7) U. S. V. Betty.

(٤) فتقول محكمة نيويورك العليا ان البغى هي المرأة التي تقدم نفسها للفاحشة التي تدعو الى ارتكابها بدون تمييز . قضية People V. Berger (Sawyer, P. 6) وتقول بعض محاكم الولايات الاخرى ان البغى هي المرأة التي تهبط نفسها للفسق بدون تمييز (she gives herself up to indiscriminate lewdness) ، قضاء وست فرجينيا Schutte V. Schutte وايضا Commonwealth V. Lavery وكذلك

قضاء الاباما Wilson V. State. .. الخ (Sawyer, P. 6)

ويبلغ عدد الولايات التي تكفى بشرط « عدم التمييز » ست عشرة ولاية سواء كان ذلك راجعا لنص القانون أو لقضاء المحاكم (Almanac S. No. 9 A, P. 7)

أو سلطة الاتهام في حاجة إلى تبيان العناصر الأساسية التي تتكون منها
الجريمة المراد العقاب عليها (١)

معنى العمومية أو عدم التمييز .. الخ

٥٠ — يقصد بعمومية المرأة أو ارتكابها الفحشاء مع عموم الناس (٢).
قابليتها لتقديم نفسها لكل طالب أو لكل قادم «à tout venant»
وقد يعبر عن هذه العمومية أحيانا «بارتكاب الفحشاء مع عدد غير
معين من الناس (٣)» أي عدم تخصيص أشخاص معينين لارتكاب
الفحشاء معهم (٤).

أما عبارة «بدون تمييز» Sans discrimination وهي ما يعبر عنها
أحيانا «بالاختلاط» Promiscuité فهي في حاجة إلى تحديد مدلولها .
تقول محكمة استئناف أوهيو في صدد تعريف البغاء «ان القواميس
التي نسترشد بها تقول ان معنى كلمة — بدون تمييز — هو عدم اظهار
أي تفضيل أو تفرقة أو عدم الاختيار بعناية (٥).

ولكن ما هو المعيار الذي على أساسه يستدل على عدم التمييز ؟

(١) قضية Prosti 11.A) Peopel V. Mary Rice

(٢) (11 Public) Connally

(٣) avec un nombre indetérminé d'individus

(٤) جاء في تقرير الحكومة الإيطالية على مشروع قانون العقوبات الإيطالي الصادر
عام ١٩٣٠ أن البغاء هو الاعتداء على تقديم الجسم لعدد غير معين من الناس نظير أجر أو
مكسب . ولكن مواد قانون العقوبات التي تعاقب على التحريض على البغاء لم تشترط هذا
الأجر أو المكسب لاعتبار الفعل بغاء ، وعلى ذلك يكفي أن يكون الفعل مع عدد غير معين من
الناس ، فلا يعتبر بغاء ان تقدم المرأة نفسها لعدد من العشاق (واحدا أو أزيد) ماداموا معينين
ولو كانت تمنى المكسب من وراء ذلك ، وجاء في نفس تقرير الحكومة ان الفعل لا يعتبر بغاء
حتى لو تكرر وقوعه ابتغاء المال مع شخص واحد . Manzini, Par. 2624 P. 439, 440.
وتقول محكمة النقض الفرنسية (٦ ابريل ١٨٩٤) ان المرأة التي تستقبل عشيقا واحدا
في حجرها دون ان تستقبل رجلا مختلفين لا تعتبر بغاء .

Cogniart, P. 16 (D. P. 1894.1.158)

(٥) استئناف أوهيو سنة ١٩٢٧ Bates v. state. (Sawyer, P. 48)

وعلم ذلك يجب يجب ان تكون مفهوما ان كلمة « تمييز » هنا لا يقصد بها الادراك
l'intelligence أي قدرة الانسان على فهم ماهية افعاله . تقدير نتائجها وهه أحد عناصر
تحمل المسؤولية الجنائية ، بل يقصد بها عدم التفرقة بين العملاء . أو عدم الاختيار بينهم ،
وعلى ذلك يجب ايضا ان نفهم هنا عدم الاختيار sans choix على انه انعدام الحرية
liberté المادية أو الادبية بحسبانها قدرة الشخص على توجيه نفسه الى عمل معين
أو الامتناع عنه وهي العنصر الثاني لتحمل المسؤولية الجنائية .

لان ارتكاب البغاء حينما تقدم علم ارتكابه لا ينقصه الادراك أو الحرية اللازمين لقدرة
على فهم وتقدير فعله وتوجيه نفسه اليه ، لما ينقصه الاحساس أو الاهتمام بتخير أحد عملائه
دون الآخر ، أو بتفضيل هذا علم ، ذلك ، ونفهم لا نقول بانعدام هذا الاحساس أو الاهتمام انعداما
تاماً ، فقد تحكم به تكبر الجهل في انتقام حيله بقدر ما ، ولكنه قدر يتعامل اعتباره عادة حتى
لا يحسب له حساب .

لا شك أن علاقة مرتكب الفاحشة اذا كانت ثابتة مستقرة وقاصرة على
شريك اختاره ، فهي علاقة تقسوم على التمييز ، ولذلك تتميز المخادنة عن
البغاء وعن غيره من أنواع العلاقات الجنسية لاتصافها بإثبات والاستقرار
كما ذكرنا .

ولكن كيف تتبين التمييز أو عدم التمييز اذا لم تقتصر العلاقة على
شخص معين ؟ .

ان محترف البغاء — مهما بلغ من عدم تمييزه — فهو يستطيع التحكم
الى قدر ما في اختيار عملائه ، فقد يأبى الا أن يختارهم مثلا من وجهاء
الناس أو من طبقة اجتماعية معينة ، أو من أفراد مهنة بذاتها ، أو من
الوطنيين أو من الأجانب ، وقد يأبى الا أن يختارهم من الشباب أو من
كبار السن ، وذلك كله طبقا لاعتبارات خاصة يحس بأهميتها عنده ، فهل
يعنى هذا الاختيار أن مرتكب البغاء يميز بين عملائه ؟

ان هذا النوع من الاختيار ليس في الواقع لا تمييزا بين طبقات أو
فئات من العملاء ، وليس تمييزا بين أفراد كل طبقة أو فئة ، والذي نرمي
اليه ليس هو التمييز بين مجموعات من الناس انما هو التمييز بين أفراد
بذواتهم .

ويبدو أن كتب الشراح وأحكام المحاكم لم تضع معيارا لعدم التمييز
كشرط لتعريف البغاء ، وذلك رغم ما تعرضت له بعض الأحكام في بعض
الأحوال وقضت فيه باعتباره كذلك (١) .
واذا كان يستدل من هذه الأحكام على أن تعدد العملاء واختلافهم

(١) ففي برلين كان لأحد الضباط الفرسان خدينة يتفق عليها ، واثناء مرضه قابلت
مصادفة رجلا كانت تعرفه من قبل ، فدعاها لزيارته مرتين أو ثلاثة وأعطاهم مالا وهدايا ،
فقبض البوليس عليها وأدانها المحكمة باعتبارها بغيا بدون ترخيص ، فلما رجع الأمر لمحكمة
الاستئناف قضت ببراءتها لانعدام شرط عدم التمييز Ellis Prost. P. 19.
وقالت محكمة مينيسوتا العليا — أن المقابل النقدي يفضح بطريقة كافية عن نية المتهمة
في مباشرة الفحشاء مع الناس المختلفين state V. Wilma Poague (Sawyer P. 17)
وإذا ثبت أن المتهمة حرضت على الأقل رجلين لارتكاب الفاحشة معها لقاء أجر فإن هذا
كاف لبيان درجة عدم التمييز degree of Promiscuity التي تجعل من البغاء شيئا
مختلفا عن غيره من أنواع الفجاء الجنسي — فبغواء مينيابوليس ولاية مينيسوتا سنة ١٩٣٢
قضية State V. Marsh وكذلك State V. Virginia ومحكمة نيويورك العليا
People V. Eeger الخ (Sawyer, P. 5)

يفيد معنى « عدم التمييز » ، الا أن اتصال مرتكب البغاء بعميل واحد ولو مرة واحدة قد يفيد نفس المعنى ما دامت الظروف التى وقع فيها الفعل تكفى للاقتناع باحتمال تكرار وقوعه مع الآخرين بدون تمييز (١) .
وانا لنتساءل هل يمكن أن يقصد بعدم التمييز قابلية الشخص لأن يهب نفسه لكل من يطلبه لقاء أجر ؟

إذا قلنا ذلك لأصبح عدم التمييز والاتجار أمرين مترادفين ، ولاغنى ذكر أحدهما عن الآخر ، ولصعب علينا تعليل بعض التشريعات التى ذكرناها ، والتى سوت في تعريف البغاء بين أن تكون الفاحشة بأجر ، وأن تكون بغير تمييز وبدون أجر .

ومن ناحية أخرى لا نستطيع القول بتوفر التمييز ، إذا كان قبول ارتكاب الفاحشة أو عدم قبولها راجعا فقط الى فارق الأجر (٢) .
فما هو أساس التمييز إذن ؟

ان الاجابة على ذلك تدعونا الى الرجوع الى ما ذكرناه عن الواقعة الجنسية غير المشروعة (٣) عند ما قلنا أن المرأة قد تهب نفسها للرجل لأحد الأغراض الآتية :

١ — لارضاء عاطفة الميل الجنسى أو الحب .

(١) « فالقابل النقدي الذى تحصل عليه المتهمة من شخص واحد يفيد نيتها في مباشرة الفحشاء مع الآخرين المختلفين . وفي دلالته على مثل هذه الحالة ما يدعو الى تأييد الحكم رغم ما هو ثابت من عرض المتهمة نفسها فعلا مرة واحدة »

محكمة مينيسوتا العليا (Sawyer P. 17) state V. Wilma Poague

« ويخطئ الحكم الذى يقول ان ارتكاب المرأة الفاحشة مع واحد بأجر أو بغير أجر لا يجعل منها بغيا عمومية ، ويخطئ الدفاع فى القول بأن كلمة « بدون تمييز » تعنى أن المتهمة لا بد أن ترتكب الفاحشة مع أكثر من رجل ، إذ لو كان هذا هو التفسير الصحيح لأصبح النص خاليا من المعنى ولتعطل بناء على ذلك فرض ونية المشرع الذى وضعه ، ان أول شيء هنا هو الأثر الذى يتولد من استعمال كلمة « بدون تمييز » ، والقواميس التى نسترشد بها تقول ان معناها هو عدم اظهار أى تفضيل أو تفرقة أو عدم الاختيار بعناية » .

— استئناف أوهيو سنة ١٩٢٧ Bates V. state (Sawyer, P. 78)

وإذا كان البغاء فى القانون المصرى هو مباشرة الفحشاء مع الناس بدون تمييز فليس هنالك ما يمنع من اعتبار مجرد ارتكاب الفاحشة مع شخص بعينه ممارسة للدعارة ، ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال انه اعتاد التردد على المتهمة لهذا الغرض مقابل أجر — نقض مصرى سنة ١٩٥٣ ، مجموعة أحكام النقض س ٤ ص ١٠٤٩ رقم ٣٦٦ (٢)
وذلك نقول محكمة مينيسوتا العليا فى قضائها السابق الاشارة اليه State V. Wilma Poague انه قد « اتضح للمحكمة ان المعيار الوحيد للمتهمة فى التمييز — بين عملائها — كان اقتصاديا ، وليس هذا هو مارمى اليه القانون » .

(٣) راجع البند ٣٩

٢ — لمجرد اشباع لذتها الجنسية .

٣ — لمجرد الحصول على ربح أو تحقيق مصلحة .

٤ — لتحقيق غرضين أو أكثر من الأغراض السابقة .

ففى الحالة الأولى تؤثر المرأة رجلا بعينه على سائر الناس وتركز فيه اهتمامها ، وهى بذلك تتعلق به وتميزه عن سواه .

وفى الحالة الثانية لاتسعى المرأة الا لارضاء حاجتها الجنسية فيستوى لديها الرجال ما داموا يحققون هذه الغاية ، وهى بذلك لا تتعلق برجل بذاته ، ولا تميز بين هذا أو ذاك من الرجال .

وفى الحالة الثالثة لا هم للمرأة الا تحقيق مصلحتها أو الحصول على ربحها ، وهنا يبدو انعدام التمييز أكثر وضوحا .

وفى الحالة الرابعة قد يتوفر التمييز فى ناحية ، وينعدم فى الناحية الأخرى .

وعلى ذلك فالعاطفة هى أساس التمييز فى العلاقات الجنسية بين الرجل والمرأة ، يسند ذلك الاعتباران الآتيان :

أولا : ان البغى لا تحكمها أى عاطفة فى علاقتها الجنسية مع عملائها ، ولكنها قد تتلذذ ازاءهم بشل هذه العلاقة (١) .

ثانيا : ان اللذة هى الظاهرة البدائية لدى الحيوانات ، ولذلك ينعدم التمييز فى علاقتها الجنسية ، أما العاطفة فليست الا نتيجة مراحل متطورة فى حياة الانسان ، وبها وحدها يتميز فى علاقته الجنسية عن الحيوان .

وفى تعريف البغاء على أساس انعدام التمييز أى انعدام العاطفة تنزيه

(١) ولا اعتقد ان هنالك خلافا فى ان اللذة فى الاتصال الجنسى لا تعنى الحب ، وأن الحب مستقل بذاته عن اللذة ، ولا اعتقد ان هنالك خلافا فى انعدام العاطفة لدى البغايا ازاء عملائهن ، انما قد يكون الخلاف فى انعدام اللذة عندهن ، ولذلك يرفض « سكوت » الرأى القائل بأن ما يميز البغايا عن النساء العاديات هو فقدان اللذة أو الشهوة ، ويقول ان من المتزوجات الشريفات من تفقد هذه الصفة ، وان تسعة أمثال البغايا المبتذلات يشعرون باللذة الجنسية ، ولا يفقد الكثير منهن هذه اللذة رغم استنراف احترام البغاء. Scott, P. 5-8 والواقع ان انعدام اللذة لدى البغى ازاء عملائها - اذا عترفنا بوجوده - أمر نسبي ، فان هذه اللذة لا تنعدم فى ذاتها ، ولكنها تبدو سلبية فى مواجهة هؤلاء العملاء فقط ، نادا ما اختارت البغى عشيقا لها - وهى كثيرا ما تفعل - وخصته بعاطفتها فان لذتها فى الاتصال به قد تبدو فى عتفوانها بقدر ربما لا يتوفر عند الكثير من النساء الشريفات .

لسلوك الانسان الجنسى عن سلوك الحيوانات ، وتوكيد بأن هذا الانعدام ارتداد الى حالة الاختلاط والفوضى الجنسية .

ولذلك فنحن لا نوافق هؤلاء الذين يفرقون بين التمييز والعاطفة ، اذ أنهم بذلك يحيطون معنى « التمييز » بغموض لا يستطيعون تفسيره (١) .

وبناء على تعريف البغاء على أساس « عدم التمييز » بالمعنى الذى ذكرناه ، تعتبر بغيا المرأة الغلظة التى تسعى لارضاء شهواتها الجنسية مع كل من هياتها. الظروف لها دون أن يستند اختيارها له الى أى عاطفة ، وسواء استغلت أو لم تستغل سلوكها فى الحصول على أجر منه ، بل أنها قد تدفع فى بخض الأحيان له أجرا على ما أشبع من شهواتها .

ولا تختلف حالة هذه المرأة عن حالة الرجل الذى لا يسعى الا لمجرد ارضاء شهواته الجنسية مع كل من تنهيا له من النساء سواء دفع أم لم يدفع أجرها ، فهو طبقا لنفس التعريف يعد مرتكبا للبغاء (٢) .

ولذلك أرادت بعض القوانين أن تسوى بين حالة الشخص الذى تدفعه العاطفة الى الاتصال جنسيا بشريك يختاره ، وبين حالة هذا الذى لا تدفعه الا محض لذته ، فلم تجعل من فعل الثانى بغاء الا اذا قصد الحصول على أجر ، أى انها أضافت الى شرط عدم التمييز شرط الأجر ، وسيأتى بيان ذلك .

ثالثا - الجمع بين شرطى الأجر وعدم التمييز لتعريف البغاء

٥١ - أن القوانين التى تشترط لتعريف البغاء اجتماع عنصرين هما

(١) يقول فلكنسر فى مقدمة كتابه ان عناصر البغاء ثلاثة هي :

١ - الاتجار .

٢ - عدم التمييز أو الاختلاط Promiscuity

٣ - عدم المبالاة أو التأثير عاطفيا Emotional Indifference

ويرى أن العنصر الثالث يمكن استنتاجه من توفر العنصرين الآخرين أى أنه لا يعتبر عدم التمييز هو بذاته عدم المبالاة عاطفيا ، ولكنه من ناحية أخرى لم يقل لنا ما هو عدم التمييز .

أما كونيارد ليرى أن عدم التمييز بين العملاء l'anonymat du Partenaire هو بذاته عدم الاهتمام بأشخاصهم ... الخ . P15 . Cogniart,

(٢) وقد أحدثت الأحكام أو النصوص التى تعرف البغاء على أساس « عدم التمييز » فقط فى الولايات الأمريكية صعوبة كبيرة فى التفرقة بين البغاء وبين مجرد الواقعة الجنسية غير المشروعة ، ولا سيما فى الولايات التى لا تعاقب على هذه الواقعة فى ذاتها أو تعاقب عليها بعقوبة تختلف عن عقوبة البغاء ، ولا يسهل على سلطات الاتهام دالما ايضاح هذه التفرقة

Almanac, S. 9 A., P. 7

الحصول على أجر ، وعدم التمييز بين العملاء ، ترمى الى التخلص من
المموض أو الحرج الذي يؤدي اليه اشتراط أحد العنصرين دون الآخر .
وتزيد التشريعات التي تأخذ بهذا التعريف الثالث عن تلك التي تأخذ
بكل من التعريفين الأول والثاني ، حتى أننا نستطيع أن نقول ان ذلك
التعريف الثالث أكثر انتشارا (١) .

وبناء على ذلك يتميز البغاء بعنصره اللذين خصه بهما علماء الاجتماع
وهما الاتجار وعدم التمييز ، اذ تتجرد العلاقة الجنسية من العاطفة التي
يسمو بها الانسان عن الحيوان ، وتحرف عن غرضها الأسمى وهو حفظ
النوع ، الى غرض زائل هو كسب المال .
وطبقا لهذا التعريف لا يعتبر بغاء :
١ - المخادعة .

٢ - العلاقة الجنسية التي تدفع اليها العاطفة ولو حققت اجرا .
٣ - العلاقة الجنسية القائمة على مجرد ارضاء اللذة ما دامت لا تهدف
الى الكسب ، وعلى ذلك لا يعتبر فعل العميل من البغاء الا اذا نص
القانون صراحة على ذلك ، كما هو الحال في بعض قوانين الولايات
المتحدة .

(١) فالبنى طبقا لحكم مشهور للقضاء الانجليزي هي « المرأة التي تعرض نفسها لمعوم
الناس ابتغاء الفسق نظير أجر » . محكمة الاستئناف الجنائية سنة ١٩١٨
(Rep. H. P., 82 ; James, P. 2.) R. V. de Munck
وطبقا للتعريف الإداري الذي تتضمنه المادة الأولى من المرسوم بقانون الصادر في فرنسا
عام ١٩٢٧ بشأن علاج البغايا من الأمراض الزهرية ، تعتبر بغيا « كل امرأة تقبل عادة ارتكاب
الفاحشة مع عدد غير معين من الناس لقاء أجر » - راجع أيضا حكم محكمة النقض الفرنسية
سنة ١٩١٢ (D. 1913.1.353)
وطبقا لقانون ليبيريا ، يعرف البغاء بأنه « هو فسق المرأة مع عموم الناس بقصد الكسب
The Common lewdness of a female for gain أو هو واقعة أو مزاوله عرض
الجسم لارتكاب الفاحشة بأجر وبدون تمييز Prosti. 11. A.
والبغاء طبقا للقانون الباكستاني هو ارتكاب الفاحشة بدون تمييز ولقاء أجر ، سواء
أكان ذلك نقدا أم عينا (Prosti. 11. A.) وهو نفس التعريف الذي ينص عليه قانون
السند الصادر عام ١٩٥١ لمكافحة البغاء ، وقانون البنجاب الصادر عام ١٩٣٥ لمكافحة الاتجار
المخالف للأداب ، وقانون بومباي الصادر عام ١٩٢٢ والمعدل سنة ١٩٤٩ بشأن مكافحة البغاء
(Prosti. 11. A.) ، والمادة ٢ فقرة ٥ و ٦ من القانون رقم ١٠٤ الصادر في الهند عام
١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء ، والبغايا طبقا للمادة ٥ من قانون التشرد الصادر في النمسا في
١٨٨٥/٥/٢٤ من الأثاث اللاتي يتاجرن بأجسادهن اتجارا فاسحا ، أي اللاتي يقصد الاتجار
للحصول على لمن يقلمن أجسادهن لارضاء الرغبات الجنسية لرجال مختلفين أيا كانوا =

ولا يقدح في هذا التعريف إلا كونه يتضمن شرطين قد يصعب إقامة الدليل عليهما معا عند محاولة اثبات البغاء .

رابعاً - تعريف البغاء دون اشتراط الأجر أو العمومية

٥٢ - تعرف بعض القوانين البغاء على أساس مجرد الواقعة الجنسية غير المشروعة دون استلزام شرطى الأجر والعمومية (١) .
فالبغاء فى أندونيسيا هو مباشرة الاتصال الجنسى بين شخصين غير متزوجين أيا كان جنس كل منهما وأيا كانت طريقة هذه المباشرة (٢) .
وفى دومينيكا ، هو فعل المرأة التى تتخذ نفسها بطريقة ظاهرة لمباشرة الفحشاء بدافع المصلحة أو بدافع فساد الأخلاق (٣)
وفى نيوزووث ويلز - طبقا لقانون المشروبات الروحية - هو كل موافقة جنسية غير مشروعة (٤) ... الخ (٥) .
والواقع أن مثل هذه التعاريف لا تجعل للبغاء مفهوما مختلفا عن الاتصال الجنسى غير المشروع ، الأمر الذى يقلل من قيمتها فى صدد هذه الدراسة التى تقدمها .

= (Prosti. 11. A) ، والبغاء فى قانون لوزيانا هو مباشرة المرأة الاتصال الجنسى بدون تمييز مع الرجال مقابل أجر (Title 14 sect. 82) ، ويضيف قانون سان فرانسيسكو - ... مقابل أجر أو مايعادل الأجر (Prosti. 11. A.) ، ويضيف قانون اليابان - ... مقابل أجر أو الوعد بأجر (م ٢ قانون مكافحة البغاء الصادر عام ١٩٥٦) ، ويرف قانون مكافحة الامراض الزهرية فى سيام البغى بأنها المرأة التى تهب نفسها لارضاء عدد غير محدود من الرجال لقاء حصولها على المال (R. S. 127 sect. 4. Par. 3) ويعرفها القضاء فى نيويورك بأنها المرأة التى ترتكب الفجشاء مع الرجال لقاء أجر وبدون تمييز - Carpenter V. People ، وكذلك State V. Stoyell (Sawyer P. 6)

وهو نفس التعريف الذى استقرت عليه المحاكم فى ولايات استراليا (Prosti . 11. A.) ويعرف الفقه اليونانى البغاء بأنه تقديم الجسم للفسق مع اشخاص كثيرين بدون اختيار سواء أكان ذلك فى صورة مهنة أصلية أو ثانوية (Gardikas, Criminologie (Prosti. 11.A.) vol. A., 1948, P. 292 ، ومرفته السكرتارية العامة للأمم المتحدة بأنه الاتصال الجنسى بدون تمييز مقابل المال أو الأجر . I. R. C. P. No. 10. 1956 P. 58. ... الخ (١) ولا شك أن عدد مثل هذه القوانين قليل جدا ويطلب أن معظمها قد توسع فى تعريف البغاء تحقيقا لأغراض خاصة يهدف إليها .

Rev. Abol. 1957. P. 81. ')

(٢) القانون الصحى رقم ١٤٥٦ فى ١٩٢٨/١/٦ Bull. Abol. 1948 P. 43.

(٤) Liquor act (Prosti. 11. A.)

(٥) وهو نفس التعريف فى ليبيا وفلوريدا ... الخ . P. et C., P. 115. ويعتبر قانون مينيابوليس أن البغاء هو عرض أو تقديم المرأة جسدها ، إذا زاد سنها عن عشر سنوات - للرجال . بقصد المخالفة أو بقصد الفحشاء بدون تمييز وسواء كان ذلك بأجر أم بغير أجر . Ordinance of the city Council 37-25.

نسبة البغاء للذكور والاناث

٥٣ — طبقا للتعريف الرومانى للبغاء ، لم يكن ينسب البغاء الا لامرأة (١) ، وقد استمر هذا المعنى سائدا حتى بداءة القرن العشرين ، حيث بدأ البغاء ينسب أيضا الى الذكر كما ينسب الى الأنثى (٢) وسنرى عند دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبغاء فى خلال القرن الذى نعيش فيه ، كيف حدث هذا التطور ، وكيف تأثرت به تشريعات كثيرة (٣) .

ورغم هذا التطور فإن الكثير من القوانين لم تزل تنسب البغاء الى الاناث فقط ، وربما كان ذلك راجعا أحيانا لأنها تتعرض لبغاء الذكور فى صورة أخرى تعاقب عليها ، كما يعاقب القانون الانجليزى على اللواط فى ذاتها ، أو لأنها لم تتعرض الا لتعريف البغى ذاتها لتخضعها لأحكام تنفرد بها كالعلاج من الأمراض الزهرية أو فرض قيود على احترامها البدعارة ... الخ .

وقد سبق أن أشرنا فى معرض الحديث عن تعريف البغاء الى بعض التشريعات التى تقصر البغاء على النساء (٤) .

أما معظم التشريعات ، ولا سيما الحديثة منها ، فتنسب البغاء الى كل

(١) راجع ما كتب من التعريف الرومانى بند ٤٦

(٢) راجع مثلا Ellis Prost., P. 16.

(٣) وقد كان هذا هو الحال بالنسبة للقانون المصرى ، فعندما صدر قانون العقوبات سنة ١٩٣٧ تضمنت المادة ٢٧٢ منه عقابا من يعول فى معيشته على كسب النساء — دون الذكور — من البدعارة ، ولا صدر أثناء الحرب العالمية الأمر العسكرية رقم ٢٤٧ (منشور بالوقائع المصرية رقم ٦٦ فى ١٢/٤/١٩٤٢) ثم الأمر العسكرية رقم ٢٨٤ (منشور بالوقائع المصرية رقم ٣٨ فى ٢٩/٢/١٩٤٣) ثم الأمر العسكرية رقم ٧٦ (منشور بالوقائع المصرية رقم ٢٦ ب فى ٢٠/٢/١٩٤٩) فى شأن غلق منازل البغاء وتحريم فتحها وإدارتها ، لم تتعرض هذه الأوامر لبغاء الذكور وقصرت أحكامها على بغاء الاناث ، وأخيرا صدر القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة البدعارة فنص صراحة على بغاء الاناث (البدعارة) وبغاء الذكور (الفجور) كما سبق أن ذكرنا بند ٤٥ ، ثم جاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يتضمن نفس الخصوص .

(٤) كغسالتون نيوسوث ويلز الذى يعرف البغاء بأنه العمل أو التجارة التى تتخذها المرأة من هبة نفسها للرجال بقصد الكسب (Prost. II. A.) وطبقا لقضاء اللينوى فالبغاء هو فسق المرأة مع الناس عموما Bunfill. V. The People ويستفرجينيا Commonwealth V. Lavery وقضاء الاباما Wilson V. state (Sawyer, P. 6) وممحكمة نيويورك العليا People V. Berger (المرجع السابق ص ٦) وقانون سان فرانسيسكو ولويديانا . الخ (Prost. II. A.) ، وولايات اسبانيا (المرجع السابق) ، والمادة ٢ فقرة ٥ قانون ١٠٤ الصادر فى الهند فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٦ ، وقانون التشرد الصادر بالنمسا سنة ١٨٨٥ ، ومحكمة الاستئناف الانجليزية R. V. de Munck (Rep. H. P., P. 82) الخ ..

من النساء والذكور معا ، وقد تعرضنا أيضا لذكر الكثير من هذه التشريعات (١) .

والبغاء في القوانين المختلفة يمكن نسبه الى الذكور في حالتين :

(أ) حالة اتجار الذكر بعرضه .

(ب) حالة ارتكابه الفاحشة — أيا كان نوعها — مع الغير بدون تمييز سواء كان ذلك لمجرد ارضاء لذته أو ارضاء للذة الغير .

وتنطوي تحت احدى هاتين الحالتين أو كليهما حالة عميل البغى الذى تعتبر معظم التشريعات الامريكية فعله بغاء ، وذلك بنصها على أن البغاء هو عرض أو قبول الجسم لارتكاب الفاحشة ... الخ (٢) .

الفعل المادى الذى يعتبر بغاء (٣)

٥٤ — حينما تحدثنا عن التعاريف المختلفة للبغاء ، وجدناها تختلف في التعبير عن الفاحشة بقولها « الواقعة الجنسية » أو « الاتصال الجنسي » أو « هبة الجسم للغير » أو « عرض الجسم ارضاء لشهوات الغير » ... الخ .

فهل ترمى هذه التشريعات الى معنى واحد بهذه التعبيرات المختلفة ؟

(١) لقانون اوهايو يعرف البغاء بأنه عرض أو قبول الجسم لارتكاب الفاحشة General Codes sect. 13031-14 ، وكذلك قانون كونيتيكتات . ق ٢ ابريل ١٩١٩ ، ونيوهمبشاير . Ch. 386 Sect 15 ، وبين Ch. 121 sect. 12 ... الخ وطبقا لقانون اندوليسيا يعرف البغاء بأنه مباشرة كل شخص — ذكرا كان أم انثى — للزنا أو الافعال الفاضحة .. (لائحة بلدية سوراكارنا) وكذلك قوانين باكستان والسند والبنجاب واليونان وهولندا وبلجيكا (Prosti. II. A.) واليغام طبقا لمقضاء النقض الفرنسى هو المهنة التى يحترفها الشخص ايا كان جنسه .. D. 1913. 1.353 ، ... الخ

(٢) المفهوم أنه في بداءة القرن الحالى — وبخصوصا أثناء الحرب العالمية الاولى — بدأت حركة تشريعية كبيرة ضد البغاء في الولايات المتحدة واقتضت مبررات العدالة بين الجنسين ، اثراك . الرجل . فى مسئولية . المرأة عن بغاءها ، ووضعت الحكومة الاتحادية نموذجا لقانون معروف . باسم قانون مكافحة الرذيلة The Vice Repression law عام ١٩١٩ وعرضته على الولايات لادخاله فى تشريعها ، فادخلته كثير من الولايات ، ويتضمن هذا القانون تعريفا للبغاء بأنه عرض أو قبول الجسم لارتكاب الفاحشة بأجر ، أو بدون تمييز وبغير أجر .. الخ

S. D. N. — C. 338. M. U. 3. 1927. IV P. 161 ; Gould, P. 2

وسنعود لذلك تفصيلا فيما بعد .

(٣) نقصد بذلك الفعل الذى اذا اقترن بقصد الاجر أو بعدم التمييز أو بكليهما أصبح بغاء طبقا لتعاريفه المختلفة

اتنا لا نستطيع أن نحدد المعنى الذى تقصده كل من هذه التشريعات ،
ولكننا نستطيع ايضاح وجهة نظر بعضها في هذا المجال .

١ - يعتبر الفقه الهندى أن البغاء هو اتصال المرأة جنسيا (١) بعدد
من الرجال ، أما الاتصال الجنى بين شخصين من جنس واحد ، كذكرين
أو أنثيين ، فلا يعتبر بغاء وانما يعتبر عملا غير مشروع أو مخالفا للأداب
فقط ، مما قد يقع تحت أحكام القانون الأخرى (٢) .

وعلى ذلك فالبغاء طبقا للقانون الهندى لا يتحقق معناه الا في مجال
الجنسية الغيرية Hétérosexualité ، لا في مجال الجنسية المثلية
Homosexualité (٣) .

ومن ناحية أخرى لم يبين لنا هذا الفقه ما هو المقصود بالاتصال
الجنسى .

٢ - أما القضاء الانجليزى فيعرف البغاء بأنه هو فعل « المرأة التى
تعرض نفسها لعموم الناس ابتغاء الفسق نظير أجر ، ولا ضرورة لأن
يتضمن ذلك مباشرة اتصال جنسى عادى ، أو عرض مباشرة مثل هذا
الاتصال » (٤) .

وقد كان هذا الحكم فى شأن فتاة ثبت أنها بكر ، فأوضحت المحكمة
أن البغاء لا يتطلب واقعة جنسية عادية بل يكفى أى مساس شهوانى
بالجسد ، سواء أكان ذلك طينعيا أم مخالفا للطبيعة (٥) .
وعلى ذلك يتميز التعريف الانجليزى للبغاء بميزتين :

(١) Sexual intercourse

(٢) Gour, Par. 4244 P. 1223

(٣) وهناك بعض القوانين التى تسلك سلوك القانون الهندى فى هذه الناحية كقوانين
لوزيانا وسيام وولايات استراليا ، وعلى أساس هذه القوانين لا يتضمن البغاء اللواط بين
ذكرين ولا السحاق بين أنثيين .

(٤) A woman who offers her body Commonly for acts of lewdness
for payment. It is not necessary that there should be an act, or offer
of an act, of ordinary sexual Connection.»

محكمة الاستئناف الجنائية سنة ١٩١٨ R. V. de Munck.

(Rep. H. P., P. 82 ; James, P. 2.)

وقد تضمنت هذا التعريف بتمامه بعض التشريعات الصادرة فى بعض المستعمرات
كالسادة ١١ فقرة ٣ من قانون الهجيرة الصادر فى جامبيا الانجليزية فى
١١ ديسمبر ١٩٤٦ . الخ

(٥) راجع ما كتبناه عن الافعال المخالفة للطبيعة بند ٤٠

الأولى — التوسعة في معنى الاتصال الجنسي أو الفسق حتى يشمل كل الوسائل التي تتخذها المرأة لارضاء شهوات الرجال .

الثانية — أنه لا ضرورة لمباشرة الفسق فعلا . فيكفى عرض المرأة نفسها للفسق حتى يتحقق معنى البغاء (١) .

٣ — وقد تعرضت محكمة النقض الفرنسية لتعريف البغاء في قضيتين مشهورتين نظرتا معا ، كان المتهمون فيهما بعض الفتيات الصغيرات ، وبعض الصبية الذين اعتادوا التردد على إحدى حدائق النبات ، وهناك يكشف الفتيات عن أعضائهن التناسلية للمارة أو يتبادل الفتيات والصبية الملامسات «attouchements» الفاحشة بعضهم مع بعض ، أو مع المارة ، كل ذلك ارضاء لرغبات هؤلاء الجنسية ، ويقصد الحصول منهم على المال ، دون أن يحدث بينهم وبين المارة أى اتصال

(١) وهذا ما يذهب اليه الفقه الإيطالي حينما يشير الى أن البغاء ليس فقط حالة شخصية مكتسبة ، ولكنه يتوفر أيضا بإظهار العزم على ممارسة البغاء أو ابداء ما يدل على هذا العزم أو النية Manzini, P. 440.

وتذهب تشاربع بعض الولايات الأمريكية في تعريف البغاء هذا المذهب ، فقانون ولاية كونيتيكت الصادر في ٢ ابريل ١٩١٩ يعرف البغاء بأنه — عرض أو قبول الجسم بقصد الاتصال الجنسي لقاء أجر — «Offering or receiving the body for the purpose of sexual intercourse for hire» .

ويعرفه قانون مينيابوليس (مينيسوتا) بأنه — عرض المرأة أو تسخيرها جسدها بقصد المحادثة أو الاتصال الجنسي بدون تمييز مع الرجال .. «The offering or Subjecting of her body, by any female to or for the purpose of Concubinage, or to or for indiscriminate sexual intercourse with men ... »

(Ordinance of the City 37-25).

وبناء على هذا التعريف الأخير قضت المحاكم بإدانة المتهم في قضية ذهب ضابط البوليس فيها لزيارتها — وهي تقوم بترويب المقابلات Assignation بين الرجال والنساء لارتكاب الفاحشة في منزل تعمل به — وعرض عليها رقبته في ترتيب موعد له مع إحدى النساء ، ولكن المتهم — وقد عجزت عن ترتيب الموعد المطلوب تليفونيا — عرضت عليه أن تقوم هي نفسها بقضاء حاجته نظير مبلغ ثلاثين دولارا ، فتظاهر بالقبول واعطسها المبلغ فأودعته أحد ادراج الغرفة واغلقت بابها ، لم أقبلت تخلص ملابسها وتقبله وتعانقه ، وحينئذ كشف لها عن شخصيته ،

وقد قالت محكمة أول درجة أن المتهم قد عملت مختارة عرض جسدها للفاحشة بدون تمييز لقاء أجر وقضت بإدانتها لممارستها البغاء — وقد رفضت محكمة الاستئناف مادفعت به المتهم من أنها استدرجت الى الفعل وكان من رأى المحكمة أن رغبة المتهم في ارتكاب الجريمة في مثل الظروف التي ارتكبت فيها كانت موجسودة من قبل ولم يكن وجودها نتيجة تدبير البوليس حتى يمكن أن يقال أن البوليس قد ضبطها بطريقة غير مشروعة ، ووافقت المحكمة

المليا على هذا القضاء State of Minnesota V. Wilma Poague

(Sawyer P. 1-4 ، 7.)

جنسى أو محاولة مثل هذا الاتصال ، وكانت محكمة استئناف باريس لم تعتبر مثل هذا السلوك بغاء ، بدعوى أن اتصالا جنسيا لم يحدث ، وأن ما وقع من ملامسات ليس مألوفاً الى الدرجة التى يمكن اعتبار الفتيات فيها من البغايا .

غير أن محكمة النقض اعتبرت هذا السلوك من البغاء (١) وقالت فى حكمها « ان البغاء هو استخدام الجسم فى ارضاء شهوات الناس الجنسية بقصد الحصول على أجر ، أيا كان جنس الشخص ، وأيا كانت طبيعة الأفعال التى ارتكبها » .

وبعد أن أدانت المحكمة احدى الفتيات على هذا الأساس فى القضية الأولى قالت عن فتاة أخرى فى القضية الثانية :

« ولما كان البغاء ليس هو مجرد عرض ارتكاب الأفعال الفاضحة دون ارتكابها فعلا ، فإن ما أتته الفتاة من عرضها على المارة فى مناسبات مختلفة أن تتبادل معهم الملامسات الفاحشة ، دون أن يتحقق ذلك فعلا ، لا يعتبر بغاء وإنما يعتبر تحريضا على الفسق فى الطريق العام » .

وبناء على ذلك يمكن أن نستنتج من هذا القضاء ما يأتى : (٢)

أولا — يقع البغاء من ذكر أو أنثى (٣) .

ثانيا — لا يلزم أن يصل الفعل الى درجة الاتصال الجنسي العادى (٤)

ثالثا — قد يتحقق البغاء فى صورة فعل أو ملامسة تقع من شخص على آخر أو يتبادلاها معا ارضاء لشهوة الغير (٥) .

(١) نقض فرنسى ١٩ نوفمبر ١٩١٢ D. 1913. 1.353. — وقد قضت محكمة

كان فى ١٩ يونيو سنة ١٩١٢ باعتباره بغاء مانسب الى فتاة من أنها « فى مدى مدة اسابيع كانت تكشف يوميا عن اعضائها التناسلية للمارة وتتبادل معهم الملامسات الفاحشة على اعضائها وعضائهم وتتقاضى منهم النقود اجرا على ذلك S.1914. 2.7. »

(٢) راجع Cogniart, P. 21-23; D. 1913. 1.353;

D. Rép. 54. 11. P. 717.

(٣) فيقع من الذكر اذا استخدم جسمه ارضاء لشهوات الذكور أو ارضاء لشهوات الاناث (مع توفر عدم التمييز وقصد الاجبر بطبيعة الحال) ويقع من الانثى اذا استخدمت جسدها ارضاء لشهوات الذكور أو ارضاء لشهوات الاناث

(٤) كاللواط أو السحاق أو التفخيد أو التبطين أو استعمال الفم أو اليد على الأعضاء التناسلية أو ما بين الاليتين ، أو جماع ما بين الثديين Coit intermammary أو غير ذلك من الملامسات المثيرة للشهوة الجنسية (راجع ما كتبناه عن الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة بند ٤٠)

(٥) اذ أن بعض الأشخاص مبالون لاشباع شهواتهم من طريق رؤية الاتصال الجنسي بين

الآخرين « Voyeurisme »

رابعا — وقد يتحقق البغاء في صورة فعل أو ملاسة يرتكبها الشخص على نفسه ارضاء لشهوة الغير (١) .

وهنا تستوقفنا حالة المرأة التي تتاجر بجمال جسدها فتتعرى من ملابسها وتعرض محاسنها على هؤلاء الذين يكتفون بارضاء شهواتهم عن طريق النظر الى ما يفتنهم فيها « Fetichists »

اننا نعتقد أن هذا الاتجار ما هو الا البغاء بعينه ، فلا فرق بين هذه الحالة وبين الحالة التي اعتبرتها محكمة النقض بغاء لمجرد كشف الأعضاء التناسلية أو لمسها ارضاء لرغبات الغير الجنسية

ولذلك فنحن لا نتفق مع قضاء محكمة استئناف باريس حينما قالت ان عرض الساقطات أنفسهن عاريات « Exhibition » وفي أوضاع فاضحة على جمهور من المتفرجين ارضاء لشهواتهم لقاء أجر لا يعتبر عملا من أعمال الدعارة (٢)

ولكن من ناحية أخرى — كما يقول كونيارد — لا يجوز لنا التماهى في الأمر واعتبار أن الفئات في المسارح أو الملاهي أو صالات الموسيقى اللائى يعرضن أجسادهن — الى حد ما — لارضاء رغبات الجمهور هن من البغايا ، لأن هؤلاء لا يستهدفن بعملهن سوى ارضاء فن الذوق والجمال لدى الناس ، لا اشباع شهواتهم الجنسية (٣) .

خامسا — لا يكفي لوجود البغاء أن يعرض الشخص استعدادا لمباشرة الفعل أو الملاسة اذا لم يتحقق ذلك فعلا (٤) .

ونستنتج من ذلك أن مجرد الكلام مهما بلغ فحشه وأثره في إثارة الرغبات الجنسية لا يتحقق به البغاء

سادسا — اذا كانت الحالة التي قضت فيها محكمة النقض تتضمن وقوع الفعل أو الملاسة على هؤلاء الذين أرضيت شهواتهم أو على الأقل

(١) كان يستعمل الشخص يده على أعضائه التناسلية ، أو يواقع الحيوان أو يسمح للحيوان بمرافعته أو يستخدم أداة تمثل العضو التناسلى ... الخ .

(٢) باريس ٣ يناير ١٩٥٢ D. 1952. P. 40 Somm. ، ويرى الفقه الإيطالى انه تكفى المناظر المثيرة أو المهيجة ولو لم يحصل اتصال مباشر بين مرتكب الفعل وعميله Manzini, P.446

(٣) Cogniart, P. 22.

(٤) وهذا يخالف ما ذكرناه عن القضاء الانجليزى والفقه الإيطالى

في حضورهم ، فماذا يكون الأمر لو لم يكن ارضاء شهوات هؤلاء بطريقة مباشرة ، كما لو صورت الأوضاع الفاحشة أو نقلت على شريط سينمائي وأرسلت اليهم تحقيقا لنفس الغاية ، وبمعنى أوضح هل يعتبر من البغايا هؤلاء النساء اللاتي يستاجرن لتمثيل الأوضاع الجنسية الفاضحة ثم تصور هذه الأوضاع في مطبوعات أو أشرطة سينمائية وتباع أو تعرض على الناس لارضاء شهواتهم الجنسية ؟

من الواضح هنا أن الفعل في ذاته لا يرضى هذه الشهوات ، ولكن الذي يرضيها هو الصورة التي التقطت له ، ثابتة كانت أو متحركة ، ولذلك فنحن لا نؤمن باعتبار هذا الفعل بغاء ، ولا نستطيع أن نذهب الى ما ذهب اليه محكمة النقض الايطالية من اعتباره كذلك (١)

اشتراط الاعتياد لتحقيق البغاء

٥٥ — اتضح من دراسة تعاريف البغاء السابقة ، أن الاعتياد على ارتكاب الاتصال الجنسي أو الفحشاء ليس في الغالب شرطا لتحقيق البغاء في ذاته (٢) ، ولكن تبدو أهمية الاعتياد أحيانا عندما يراد وصف المرأة بأنها بغية ، وذلك في القوانين التي تضع أحكاما خاصة لمعاملة البغايا (٣) ، اذ أن المرأة قد ترتكب البغاء مرة واحدة فيعاقب من حرضها أو ساعدها على ذلك باعتباره حرضها على البغاء أو ساعدها عليه ، ولكن المرأة نفسها لا يصدق عليها وصف البغية ، ولذلك يعاقب القانون المصري مرتكب البغاء اذا اعتاد على ذلك (٤) رغم أن وقوع البغاء مرة واحدة يكفي لعقاب من حرض عليه أو ساعد أو عاون على وقوعه .

(١) تقول المحكمة ان تحريض فتاة قاصرة على الاتصال بعشيقها في أوضاع فاحشة امام آلة تصوير بقصد التقاط صور تستعمل في اشباع شهوة شخص ثالث مجهول ، يعتبر تحريضا على البغاء . نقض ايطالي ٢٠ أكتوبر ١٩١٥. Manzini, P. 446.

(٢) ولذلك فان اشتراط الاعتياد يلقي انتقادا من الفقهاء الفرنسيين. Garçon 1956. 11. Par. 93-95. P. 234

(٣) كالرسوم الصادر في فرنسا عام ١٩٤٧ بالزام البغايا بالكشف الطبي عليهن وكذلك كل القوانين التي تنظم البغاء تقريبا .

(٤) مادة ٩ فقرة ٣ قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

المبحث الثانى

تعريف البغاء فى القانون المصرى

٥٦ — جرت بعض المحاكم قبل صدور القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة على تعريف البغاء بأنه إباحة المرأة نفسها لارتكاب الفحشاء مع الناس بدون تمييز لقاء أجر (١) أى أن القضاء كان يستلزم شرطى الأجر وعدم التمييز السابق الإشارة اليهما فى تعريف البغاء فى القوانين المقارنة ، كما كان البغاء مقصورا تعريفه على النساء

ولكن جاء فى تقرير لجنتى العدل الأولى والشئون الاجتماعية المرفوع الى مجلس الشيوخ عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة

(١) تقول محكمة القاهرة العسكرية « ان البغى هى من تتخذ من تسليم جسمها لغرض جنسى لاى راغب فيه بلا تفريق ولا اختيار وبمقابل نقدى حرفة للكسب .. ويتفرع على ذلك ان المرأة السيئة السلوك والموجة السيلا يمكن ان تعتبر بغيا مهما بلغت من سوء السلوك مالم تتخذ من ارتكاب الفحشاء حرفة لها » حكم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٢ — محاماه عدد ٨ ، ٩ ، ١٠ س ٢٢ رقم ٢٧٤ من ٢٠٠

وتقول محكمة مصر القديمة المركزية « حيث ان النسوة اللاتى يضبطن فى منازل البغاء يجب التفرقة بين من تتواجد منهن وتقدم نفسها لغرض جنسى لاى راغب بلا تفريق ولا اختيار وبمقابل نقدى كحرفة للكسب ووسيلة للارتزاق ، وبين من تحضر صدفة مع شخص للاتصال به جنسيا ، فالأولى هى فى حكم المومس والفرق بينهما ان المومس تقيم فى منزل مرخص به للعاهرات ومعها تذكرة من البوليس لتعاطى الفحشاء ، والثانية توجد فى بيت للعاهرات غير مرخص به وليس معها تذكرة ، أما الأخرى فمهما بلغت من سوء الخلق واستعانت بوضعها الطبيعى على ارضاء ميلها للراحة واستمراء الكسل بالتعلق بذيل رجل ابتغاء المال ، فهو على ما فيه من قبح وبشاعة لا يمكن عده حرفة أو وسيلة للكسب والارتزاق ، ولا يمكن اعتبارها بغيا مادامت لم تسلم نفسها لكل راغب اوطارق ، والا لاعتبرنا كل امرأة لها صلة برجل لا تجمعها به علاقة شرعية ، سواء اكان اتصالها به سافرا أو مستورا فى حكم المومس ، ولا شك ان الشرع لم يعتمد ذلك اطلاقا » . حكم ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ فى القضية ٣٩٧٥ مخالفات مركزية مصر القديمة سنة ١٩٤٧ ضد زينب بدر سعيد وآخرين لادارة منزل للبغاء — غير منشور .

وتقول محكمة الازبكية المركزية « لا بد من ان تسلم المرأة عرضها للناس من غير تفضيل أو اختيار مقابل ما تحصل عليه من أجر منهم حتى يعتبر انها تحترف البغاء » . حكم ٨ فبراير ١٩٤٧ فى القضية ٤٤٥٨ مخالفات مركزية الازبكية ١٩٤٧ ضد جمالات فرحات وآخرين لادارة منزل للبغاء — غير منشور . ، وكذلك الحكم فى القضية ٤٠٨٠ جنح حوثة عابدين ١٩٤٧ ضد بهية خليل فى ١٥/١٠/١٩٤٧ ٥٢٥٩٦ مخالفات مركزية روض الفسرج ١٩٤٨ ضد نجية عبد الرحمن فى ٢٥/١٠/١٩٤٨ ١٠٧٢٣ مخالفات مركزية روض الفرج ١٩٤٨ ضد مسالة محمود خليل فى ٢٣/١٠/١٩٤٨ ٤١٣ مخالفات مركزية الازبكية ١٩٤٩ ضد جان شازلى فى ١٠/١/١٩٤٩ ٨٥ جنح عسكرية الوايلي ١٩٤٩ ضد زينب جاويش فى ٣٠/٤/١٩٤٩ (الاحكام غير منشورة) .

الدعارة أن « المقصود بالدعارة هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز كما حددتها محكمة النقض في حكم لها » (١)

أى أن تعريف البغاء طبقا للقانون أصبح يتطلب شرطا واحدا هو « عدم التمييز »

ومن ناحية أخرى أصبح تعريف البغاء يشمل الاناث والذكور على السواء ، وأضحت الدعارة هي بغاء الاناث ، والفجور هو بغاء الذكور (٢) وبمقتضى هذا التعريف يعتبر من البغاء فعل المرأة التى تتصل بالرجال لمجرد ارضاء شهواتها ، وكذلك فعل الرجل الذى يتصل بالنساء لتحقيق نفس الغرض ، اذا لم يتبع كل منهما من وراء ذلك اجرا ، ما دام هذا الاتصال قد وقع بغير تمييز ، أى بغير عاطفة خاصة تربط ما بين الطرفين فى هذا الاتصال ، وبالتالي يعتبر سلوك البغى وعميلها معا من البغاء ، اذ أن هدفهما الوحيد هو ارضاء الشهوة الجنسية (٣)

واذا نحن رجعنا الى أحكام محكمة النقض لوجدنا أنها تعرضت فى بعض الأحكام لتعريف البغاء

(١) راجع تقرير اللجنة بمجلس الشيوخ بتاريخ ٨ مارس ١٩٥١ ص ٢ ، ثم ذكر التقرير مرة أخرى عند تفسير المادة الاولى من القانون التى تعاقب على التحريض على البغاء أن المقصود بالعقاب من يعرض ولو مرة واحدة شخصا على « تعاطى الفحشاء مع الناس بغير تمييز » . ثم قال التقرير فى موضع آخر « المقصود هو ممارسة الدعارة مع أى شخص دون تمييز لا مع شخص معين » . الخ

(٢) فقد جاء فى تقرير الهيئة المكونة من لجنة الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية والعمل المؤرخ ٢٢ يونيو ١٩٤٩ والمقدم الى مجلس النواب عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنه نسد أضيفت كلمة الفجور لتشمل دعارة الذكور أيضا لأن كلمة دعارة وحدها تنصرف الى دعارة الاناث .

وجاء فى تقرير لجنة الشئون التشريعية (التقرير الثلاثين) بمجلس النواب بتاريخ ٢١ ابريل ١٩٥١ على مشروع القانون أنه قد أضيفت كلمة فجور حتى ينسحب هذا على الذكر ، اذ أن البغاء عالق بالانثى والفجور عالق بالذكر (ص ٢ من التقرير) ، ثم جاء فى تقرير لجنة العدل والشئون الاجتماعية المرفوع الى مجلس الشيوخ فى ٨ مارس ١٩٥١ للموافقة على القانون « رأت اللجنة عدم الموافقة على ما رآه بعض الأعضاء من حذف كلمة - الدعارة - اكتفاء بكلمة - الفجور - التى تفيد من الناحية اللغوية ارتكاب المنكر والفساد بصفة عامة من غير تخصيص للذكر أو الانثى ، لأن العرف القضائى قد جرى على اطلاق كلمة - الدعارة - على بغاء الانثى وكلمة - فجور - على بغاء الذكر فرات الهيئة النص على الدعارة والفجور لكى يشمل النص بغاء الانثى والذكر على السواء (ص ٢ من التقرير) .

(٣) راجع ما كتبناه عن عنصر عدم التمييز بند ٥٠ ولا يمكن بطبيعة الحال أن نتصور امرأة تقبل على الفاحشة بدون تمييز وبغير أجر الا اذا كان هدفها تحقيق لذتها الجنسية . وهذا شأن الرجل حين يتصل بالبقايا تماما .

فقد عرفت الاعتياد على البغاء في حكم لها بأنه هو « الاعتياد على ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم » (١)

وبذلك أسقطت المحكمة شرط عدم التمييز ، وجعلت من الممكن أن يصبح تكرار اتصال المرأة بخدينها ، أو بأخذائها ، إحدى صور البغاء مادامت علاقة المخادنة — كما سبق أن أوضحناها — (٢) قد تقوم على تكفل الرجل بالاتفاق على المرأة نظير اتصاله بها جنسيا

ثم عادت المحكمة فقضت بأن « معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعد من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون ، إذ أن المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز » (٣) وهكذا أسقطت المحكمة شرط الأجر واكتفت بشرط عدم التمييز .

فهل نفهم من ذلك أن المحكمة قد عدلت عن قضائها الأول ، أو أنها تسوى في تعريف البغاء بين أن يكون ارتكاب الفحشاء بأجر ، وبين أن يكون بغير أجر وبدون تمييز ؟

الواقع أننا إذا نظرنا إلى القضية الأولى نرى أن الطعن بالنقض فيها كان على أساس « أن محكمة الدرجة الأولى قد اعتبرت مجرد ارتكاب الفاحشة مع شخص بعينه ممارسة للدعارة في حين أن الدعارة إنما هي ارتكاب الفحشاء مع عدد من الناس بغير تمييز » ، وقد رأت محكمة النقض « أن الحكم قد أثبت في حق الطاعنة أنها اعتادت ارتكاب الفحشاء مقابل أجر معلوم ، ولذا فإن جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال أنه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر (٤) .

ولذلك لم يكن الطعن على أساس انكار دفع الأجر ، إنما كان على أساس أن ارتكاب الفاحشة مع شخص واحد لا يفيد عدم التمييز ، فرأت محكمة النقض استخلاص « عدم التمييز » من واقعة دفع الأجر ولو

(١) نقض ٣٠ يونيو ١٩٥٣ مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٦٦ ص ١٠٤٩

(٢) راجع في ذلك بند ٣٣

(٣) نقض ١٨ أكتوبر ١٩٥٤ مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٣٠ ص ٨٥

(٤) راجع الحكم السابق ذكره .

كانت الفاحشة لم يتكرر ارتكابها الا مع شخص واحد ، أى أن ارتكاب الفاحشة بقصد الحصول على الأجر يفيد ارتكابها بغير تمييز (١) وعلى هذا نرى أن محكمة النقض في الحكمين السابقين ، رغم اختلافهما في التعبير ، انما تهدف الى أن البغاء هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، فهي بذلك تجارى ما جاء في الأعمال التحضيرية لقانون مكافحة الدعارة من تعريف له .

ولكن ما هو المقصود بكلمة فحشاء قانونا ؟ هل يقصد بها الواقعة الجنسية العادية بين المرأة والرجل ؟

للإجابة على ذلك نسوق الاعتبارات الآتية :

أولا : ان القانون اذ تضمن بغاء الذكور وبغاء الاناث معا ، قد استبعد بطبيعة الحال اقتصار الفعل المكون للبغاء على الواقعة الجنسية العادية بين الرجل والمرأة .

ثانيا : كان مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ — وهو ما يعاقب على تحريض الذكور والاناث على البغاء أو تسهيله لهم ... الخ — يتضمن في بعض مواده كلمة « امرأة » فرؤي أن تستبدل بها كلمة أخرى حتى يمتنع اللبس في حالة العذراء (٢) ، أى أن الفاحشة قد تقع من عذراء

ثالثا : قضت بعض المحاكم بأن الأفعال الفاحشة المخالفة للطبيعة تعتبر من البغاء اذا توفرت شروطه الأخرى (٣)

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن كلمة « فحشاء » يقصد بها عند تعريف البغاء كل فعل يقع من الشخص على نفسه أو على غيره لاشباع شهوة الغير الجنسية سواء أكان هذا الفعل طبيعيا أو مخالفا للطبيعة (٤) ونضيف الى ذلك ضرورة أن يكون اشباع شهوة الغير بطريق مباشر (٥)

(١) راجع أيضا حكم النقض ٤ ابريل ١٩٥٤ . مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ح ٢ ص ٥٧٩ وحكم النقض ٢ ابريل ١٩٥٦ مجموعة أحكام النقض ص ٧ رقم ١٤٣ ص ٤٨٩ (٢) راجع تقرير الهيئة المكونة من لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاجتماعية والعمل المقدم الى مجلس النواب بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٤٩ على مشروع القانون (ص ٢٠) (٣) فاستعمال الغم على الامضاء الذكرية نظير اجر يعتبر بغاء — محكمة الازبكية المركزية في ١٠/١/١٩٤٩ في القضية ١١٢ مخالفات مركزية الازبكية ١٩٤٩ ضد جان شارلي غير منشور .

(٤) يراجع ما كتبناه عن الافعال المخالفة للطبيعة بند ٤٠ .
وما كتبناه عن تعريف محكمة النقض الفرنسية للبغاء بنفس البند .
(٥) راجع ما كتبناه عن ذلك بند ٥٤

التعريف المقترح للبغاء

٥٧ — بعد أن تبينا العيوب التي قد تنسب الى تعريف البغاء على أساس انه ارتكاب الفحشاء نظير أجر ، أو على أنه ارتكاب الفحشاء بدون تمييز

وبعد أن رأينا أن كلمة فحشاء قد تفسر على أنها لا تتسع لكل الأفعال ذات الاثارة الجنسية

لذلك رأينا أن نعرف البغاء بأنه « هو استخدام الجسم ارضاء لشهوات الغير مباشرة ، نظير أجر ، وبغير تمييز » (١)
ويترتب على هذا التعريف ما يأتي :

١ — ان البغاء هو اتجار بالجسم ، وليس مجرد الاتصال جنسيا بدون تمييز ، واذن لا يعتبر بغاء سلوك المرأة الغلظة التي تسعى الى الرجال لتحقيق لذاتها الجنسية فقط ، ولا سلوك الرجل الذي يسعى الى النساء لمجرد تحقيق هذه اللذة

٢ — استبعاد المخادنة باعتبارها علاقة أساسها التمييز

٣ — استبعاد العلاقة الجنسية ذات العاطفة أى القائمة على التمييز

٤ — امكان نسبة البغاء الى الاناث والذكور

٥ — الاحاطة بكل الأفعال ذات الاثارة الجنسية ، طبيعية كانت أو مخالفة للطبيعة ، وسواء وقعت من الشخص على نفسه أو على غيره

٦ — استبعاد حالة استخدام الجسم بطريقة غير مباشرة في ارضاء شهوات الغير ، كحالة تصوير الجسم في أوضاع فاحشة لارضاء شهوات مجهولين غير موجودين وقت التصوير .

(١) ولعل هذا التعريف يتضمن العناصر التي تضمنها التعريف الذي أوصى به المؤتمر الدولي الواحد والعشرون المنعقد في مدينة كمبريدج بين ٢٧ — ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠ وهو أن « البغاء — طبقا للتعريف الشائع له — عبارة عن الاتصالات الجنسية لقضاء أجر مع شركاء تسوفهم الصدفة » وقد أوضح المؤتمر في توصيته هذه بأن الاتصالات الجنسية قد تكون تعبيرا عن الجنسية المثلية أو الجنسية الغريبة ، وقد تنشأ من مجرد الأفعال الفاضحة . ويجوز أن يكون الأجر نقدا أو عينا .

الفرق بين البغاء والفسق

٥٨ — بعد أن تحدثنا عن تعريف البغاء وجاؤنا أن نضع له معيارا يتميز به عن أنواع السلوك الجنسي الأخرى ، نريد الآن أن نعرف ما الذي تعنيه قانونا كلمة « الفسق La débauche » ، ولهذا أهميته الكبيرة عندما نتحدث عن جرائم القوادة ، وجرائم افساد أخلاق القصر ، إذ سنرى اختلافا بينا في القوانين التي تحكم هذه الجرائم عندما تذكر أحيانا كلمة (فسق) وأحيانا أخرى كلمة « بغاء » .

ان البغاء طبقا للقضاء الفرنسي — كما قلنا — هو استخدام الجسم في ارضاء شهوات الناس الجنسية بقصد الحصول على أجر ... الخ ، فاذا انعدم هذا القصد فلا يكون الفعل بغاء انما يكون فسقا (١) ويرى الفقه اليوناني أن الفسق هو كل وسائل الاستمتاع الجنسي في غير زواج (٢) .

وترى محكمة النقض الاتحادية السويسرية أن الفسق débauche ليس هو فقط المواقعة الجنسية بين غير المتزوجين أو الاتصال الجنسي المخالف للطبيعة ، ولكنه أيضا كل فعل يتعدى حدود الآداب الجنسية (٣) وتقول محكمة الرايخ في المانيا « ان الفسق Unzucht هو كل سلوك أو فعل ، في مجال العلاقات الجنسية — باستثناء العلاقة بين الزوجين — يمس حرمة الآداب ، وهو ليس قاصرا على الشخص الذي يحترف السلوك الشائن (٤) وتعرف كثير من قوانين الولايات الأمريكية

(١) راجع D. Rép. 54. 11. P. 717

ويقول جارسون ان القانون لم يعرف كلمة « فسق » ، ويرى انها تنسج لكل الاعمال الشهوانية أو المخالفة للآداب Garçon 1906. 1. P. 882 ، ولكنه من ناحية أخرى ينتقد هؤلاء الذين يفرقون في جرائم القوادة بين كلمة بغاء وكلمة فسق « ويقول انه في صدد هذه الجرائم يجب ان تكون الكلمتان بمعنى واحد Garçon 1956. 11. P. 234-235, 240, 244 ... etc.

(٢) Prosti. 11. A

(٣) نقض ١٩٤٥ Jdt. 1945. IV. P. 183 ، ونقض ١٥ ديسمبر ١٩٥٠

JdT. 98. 1956 17. P. 117.

(٤) محكمة الرايخ الدائرة الثالثة الجنائية في اول ديسمبر ١٩١٠

RGST. vol-44 P-149

الفسق lewdness or debauchery بأنه كل فعل فاضح أو فاحش (١) ، وتأخذ المحاكم في ولايات أخرى بنفس التعريف أو بتعريف مشابه (٢) .

وقد تعرض القضاء المصرى لتعريف « الفسق » عند تطبيق المادة ٢٧٠ عقوبات الملغاة التى كانت تعاقب على كل من تعرض لافساد أخلاق الشبان عادة بتعريضهم على الفسق والفجور ... الخ .

فقلت محكمة النقض « ان كلمة الفجور أو الفسق الواردة بالمادة ليست قاصرة على اللذة الجسمانية ، بل تشمل أيضا افساد الأخلاق بأى طريقة كانت . كارسال والد ابنته للرقص فى محلات الملاهى أو لمجالسة الرجال والتحدث اليهم فى محل معد للدعارة أو غير ذلك من طرق افساد الأخلاق . وليس من الضرورى ارتكاب الفحشاء فعلا (٣) .

من كل هذا يتضح أن كلمة « الفسق » تتسع لكل الأفعال الفاحشة أو المخالفة للآداب الجنسية ، سواء أوقعت من رجل أو امرأة ، فهى أوسع معنى من البغاء الذى لا يتحقق الا بتوفر شروط خاصة تختلف باختلاف القوانين .

(١) قانون نيوها مبشائر Ch. 386. 15 ، وقانون مين ch.121.12

(٢) « ان الفسق debauchery والفعل المخالف للآداب يعبران عن السلوك

الفاضح الناتج عن الفسناد الجنسى »

استثناف إنديانا سنة ١٩٤٠ U. S. V. Lewis (U. S. C. A. 51 . P. 376) « ان المعنى الجنسى لكلمة ليهق Lewdness هو الانهماك فى اللذة أو انتهاك الفضيلة » استثناف أوتا سنة ١٩٣٢ King V. U. S. (المرجع السابق ص ٣٧٦) « الفسق من جانب المرأة هو تكرار الاتصال الجنسى غير المشروع أو الواقعة الجنسية غير المشروعة أو الزنا » استثناف مونتانا سنة ١٩١٤ Suslake V. U. S. (المرجع السابق ص ٣٧٦)

« أن الفسق من جانب المرأة لا يقتصر على المساس المالى بعرضها أو على حالة تزويد أو نقل من انتمائها فى الزنا أو المخادنة ولكنه أوسع معنى من ذلك » محكمة نبراسكا الجزئية سنة ١٩٤٦ قضية U. S. V. Mellor (المرجع السابق ص ٣٧٦)

« أن الفسق هو الانغماس فى الرذيلة بدفع الشهوة فقط » محكمة أوتا سنة ١٩٤٦ Cleveland V. U. S. (المرجع السابق ص ٣٦٦)

(٣) نقض ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ ٢٠ ق. ق. جزء ٥ رقم ١٧٤ ص ٣٢٤

الباب الثاني

سياسة التشريع ازاء البغاء

٥٩ — تردد المشرعين بين تنظيم البغاء والغاءه :

منذ قرون طويلة والناس مختلفون في كيفية القضاء على البغاء . يقول البعض ان البغاء رذيلة تمتد جذورها في المجتمع الى الأعماق ، وان نداء الغرائز الجنسية لدى هؤلاء الذين لا يملكون الوسائل المشروعة لاشباعها ، لا مرد له الا بالبغاء ، والا فان هذا النداء سيلقى صدها في صورة الاعتداء على الأغراض والتغريب بالقصر وفساد الأخلاق ، وخلق أنواع الشذوذ الجنسي ، بما في ذلك كله من أفعال فاضحة واختلال بالحياة ، ونشر للأمراض الضارة بصحة الأفراد والجماعات .

ولذا أباح أصحاب هذا الرأي ، أن تقوم الدولة بتشريع تصديره ، بتنظيم حرفة البغاء ، حتى تنحصر أضراره في أضيق نطاق ، وحتى يجد طالبو اللذات الجنسية بغيثهم التي لا يستطيعون لها ردا ، دون أن يلتجئوا الى أنواع أخرى من المفاسد أشد ضررا وأكثر خطرا . ويرى البعض الآخر أن تنظيم حرفة البغاء لم يحقق شيئا واحدا من أغراضه ، بل أنه — على العكس — كان سببا هاما من أسباب المفاسد التي أريد به القضاء عليها .

ولذا نادى أصحاب هذا الرأي بالغاء التنظيم ، وساقوا الحجج العملية والنظرية ، التي انتهت بانتصار رأيهم ، فأخذت تتوارى تشريعات تنظيم البغاء ، واستعوض عنها بتشريعات حديثة تقوم على سياسة جديدة في مواجهة البغاء .

ولما كالت هذه التشريعات الحديثة لا يستطيع بسهولة تبيان أسبابها والأغراض التي تهدف اليها ، الا بعد الرجوع الى التشريعات التي سبقتها وما حققت من نفع أو ضرر .

لذلك نتكلم في الفصلين الآتيين عن كل من تنظيم البغاء والغاء هذا التنظيم .

الفصل الاول

تنظيم البغاء

La réglementation de la prostitution

يتضمن هذا الفصل نشأة التنظيم وتطوره ثم أهدافه ثم أحكامه

المبحث الاول

نشأة تنظيم البغاء وتطوره

٦٠ — لم يكن تنظيم البغاء بدعة قانونية حديثة ، انما يرجع وجوده الى القرن السادس قبل الميلاد حينما وضع المشرع الاغريقى المشهور سولون Solon قانونا بتنظيم حرفة البغاء وفرض رقابة معينة على بيوت البغاء ، هادفا بذلك الى حماية النساء الشريفات والآداب العامة والأمن العام ، ولكنه استبشع أن يكون البغايا من الأحرار فاستلزم أن يكن من الجوارى الأرقاء (١) .

ولو أن تشريع سولون لم يدم طويلا ، الا أن التنظيم ظهر في عصر الرومان بصورة تقترب من الصورة التى عرفتها التشريعات الحديثة ، فكان المومسات نوعين ، مومسات يحترفن المهنة فى منازل البغاء ، ومومسات يحترفن خارجها .

وأهم ما تضمنته قوانين التنظيم فى روما هو (٢) :

١ — قيام المأمور Edile بتسجيل المومسات Licentia stupri meretrice وبمنحهن ترخيصا بمهنتهن Licentia stupri والترخيص أيضا بمنازل البغاء Lupanaria

(١) وطبقا لتشريع سولون كان المومسات Dicteriades يلتزم من بارداء ذى معين يميزهن من الشريفات ولا يدخلن المدينة الا نهارا ، وكانت منازل البغاء Dicteria فى مدينة بيرية موضوعة تحت رقابة البوليس ، وتعمل ليلا ونهارا ، وتغلق أبوابها الستائر وكان الأجر المحدد لراكب الفاحشة فيها اوبولوس (ستة مليمات تقريبا) ، وكانت لهسله المنازل حرمة خاصة فلا تستطيع الزوجة مطاردة زوجها فيها ولا يستطيع الدائن تعقب مدينه ، ولكن صاحب المنزل كان يفقد حقوقه العذبة ، فاذا استمر فى دفع الضرائب كان يكتسب بعض الحقوق ، وكانت الدولة تفرض الضرائب على البغاء باعتباره إحدى المهن ، ولم يمنع وجود المنازل من الترخيص لطبقة أخرى من المومسات Kapailéia باحتراف البغاء خارجها Boiron, P. 19, 20 ; Scott, P. 78, 77 ; Sanger, P. 47.

(٢) Scott, P. 80, 81, 82 ; Sanger, P. 64, 65, 68, 70.

٢ — الزام المومسات بارتداء ملابس معينة وصنع شعورهن باللون الأصفر أو الأحمر أو الأزرق تمييزاً لهن عن غيرهن .

٣ — عقاب صاحب المنزل الذي يستخدم بغايا غير مسجلات .

٤ — عقاب العميل الذي لا يدفع للمومس أجرها المحدد قانوناً والمعلق بيانه على بابها .

٥ — الزام المومس بأن تقسم يمينا بأن تخلص في أداء واجبها .

٦ — عدم استطاعة المومس المسجلة محو اسمها من سجلات المومسات ولو بتوبتها .

٧ — طرد كل يغي غير مسجلة Prostibuloë من المدينة .

وفي العصر المسيحي اختلف رجال الدين على مسألة البغاء ، وكان بعضهم — وعلى رأسهم بسان أوجستان ، وسان جيروم — في جانب أن البغاء ضرورة اجتماعية ، وخالفهم كثيرون (١) فلم يزل البغاء بين تنظيم والبغاء ، حتى اكتشفت الأمريكتان ، وظهر في أوروبا الغربية مرض الزهري (٢) الذي انتشر منها الى بقية بلاد العالم ، وحينئذ سادت ضرورة تنظيم البغاء من جديد ، وتضمن هذا التنظيم الرقابة الصحية التي لم تكن تعرفها التنظيمات القديمة (٣) .

غير أن الاقبال على تنظيم البغاء لم يبلغ مداه الا في خلال القرن التاسع عشر ، عندما اجتاحت أوروبا موجة خطيرة من الأمراض الزهرية ، وأضحى الهدف الرئيسي من التنظيم هو الوقاية من هذه الأمراض ، حتى أن معظم

(١) Ellis Prost., P. 46, 47, 135-142 ; Sanger, P. 90, 91

(٢) راجع تاريخ ظهور مرض الزهري في أوروبا ودليل انتقاله من الأمريكتين عقب اكتشافهما ، وما يقال من أن بعض الأمراض التناسلية كانت موجودة منذ القدم لدى العبريين والافريق والرومان ... الخ

Ellis. M. V, P. 14, 15, 20, 21, 22, 30, 31 ; Boiron, P. 14, 15 ; Armand, P. 250-255, Sanger P. 36, 37, 157, 173, 174; Scott, P. 86, 95, 96, 141-158

(٣) لم تكن تشريعات الافريق أو الرومان أو العصور الوسطى حتى القرن الخامس عشر تتضمن الرقابة الصحية ، ولكننا نجد القانون الاسباني الصادر عام ١٤٨٦ بتنظيم البغاء يفرض هذه الرقابة ، ثم مدونات على غرارها التشريعات الفرنسية والنمساوية ... الخ

Veillard P. 26 انظر كذلك Ellis Prost, P 52 53.

القوانين التي نظمت البغاء كانت تصدر باسم قوانين مكافحة الأمراض
الزهرية (١) .

وقد صاحب انتشار الأمراض الزهرية في أوروبا نشاط الأوربيين
الاستعماري في افريقيا وآسيا ، فسئوا في البلاد التي استعمروها أو
فرضوا عليها حمايتهم تشريعات تنظيم البغاء ، هادفين بذلك أصلا الى
حماية جنودهم من عدوى الأمراض (٢) .

ونحن اذا استثنينا ما حدث في مصر في القرن السابع عشر حينما كان
رئيس الشرطة « صوباشي » يقوم بتسجيل أسماء البغايا في سجل خاص
وذلك لمجرد احصائهن وتسهيل جباية الضرائب منهن (٣) فان تنظيم البغاء
لم تعرفه البلاد المصرية الا بعد دخول الفرنسيين اليها ، اذ أقاموا عام
١٧٩٨ أبنية للبغاء على هيئة خاصة بغيط النوبي المجاور للأزبكية في القاهرة
وفرضوا على من يدخلها جعلاً معيناً . الا اذا كان مصرحاً له بورقة يحملها
صادرة من السلطات الفرنسية تبيح له الدخول بغير أجر (٤) .

وحينما احتل الانجليز مصر بادروا - حماية لصحة جنودهم -
باصدار منشور نظارة الداخلية في ١١ نوفمبر سنة ١٨٨٢ بضرورة توقيع
الكشف الطبى على العاهرات منعاً من انتشار داء الزهرى (٥) .
وفي يوليو سنة ١٨٨٥ صدرت أول لائحة منظمة للبغاء ثم استبدلت

(١) فادخلت انجلترا تنظيم البغاء بقوانين الامراض المعدية Contagious Diseases acts
الصادرة في ايام ١٨٦٤ ، ١٨٦٦ ، ١٨٦٩ (Neilans, P. ٥) وادخلته ايطاليا بقانوني
١٨٥٩ ، ١٨٦٥ ، والكسيك بقانون ١٨٦٥ ، وادخلته هولندا والبرتغال بقوانين في مختلف
المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . الخ .
- راجع Bull. Abol. لسنة ١٩٢٦ ص ٣٤ ، ٢٥ لسنة ١٩٢٧ ص ٣٩ ، ولجنة
١٩٤٢ ص ٣٣ ، Rev. Abol. لسنة ١٩٥٣ ص ٥٨ ، وكذلك F. B. C. Genève.
١. P. 548

(٢) نظم تنظيم البغاء في الهند لوقاية الجنود الانجليز عام ١٨٧٥ ، وفي جزر هاواي
عام ١٨٦٠ ثم ١٨٦٨ ثم ١٩٠٥ ، وفي الكونغو البلجيكي عام ١٩١٣ ، وفي الكاميرون الفرنسي عام
١٩٢٣ ، وفي طنجة عام ١٩٢٦ ، وفي السودان عام ١٩٢٤ وفي سوريا ولبنان والعراق وليبيا
ومراكش والجزائر اثناء وجود القوات الانجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية . الخ .
- راجع Bull. Abol. لسنة ١٩٤٦ ص ٧١ ، Rev. Abol. لسنة
١٩٥٣ ص ٩٠ ، ولجنة ١٩٥٤ ص ١ ، ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ ، ولجنة ١٩٥٧ ص ٢٢ ، ولجنة ١٩٥٨
ص ١ ، وكذلك Odette, P. 8٥ .

(٣) رحلة أولاد جلي الى مصر والسودان والحبشة سنة ١٦٧٢ الى سنة ١٦٨٠ طبع
مطبعة استنبول بالتركية ١٩٢٨

(٤) الجبرتي ح ٣ ص ٣٥٣٤

(٥) فيليب بن يوسف جلاد : القاموس المصري . المجلد الثاني ص ١٤٢٧

بها لائحة ثانية عام ١٨٩٦ ثم لائحة ثالثة عام ١٩٠٥ . وهى التى استمر تطبيقها فى مصر حتى عام ١٩٤٩ .
وبمقتضى اللائحة الأخيرة عرفت مصر بيوت البغاء المنظم بصورة تشابه مشيلائها فى البلاد الأوروبية .

أهداف تنظيم البغاء

٦١ — قام التنظيم على أساس تحقيق الغرضين الآتين :

أولا — انه ضرورة اجتماعية :

اذ يترتب على تخصيص مجموعة من النساء لارضاء شهوات الرجال ، أن ينصرف هؤلاء عن البحث عن ارضاء هذه الشهوات بطرق أخرى تؤدي الى التفرير بالنساء الشريفات والاعتداء على أعراض القاصرات وفساد المتزوجات ، كما قد تؤدي الى انحراف الشهوات الجنسية انحرافا شاذا أو مخالفا للطبيعة ، بل ان فى تخصيص هذه المجموعة من النساء وقصر نشاطها على منطقة معينة ما يمنع انتشار البغايا فى المناطق الأخرى وسلوكهن فى الطرق العامة وفى مساكنهن الخاصة سلوكا يخالف الحياء العام (١) .

ثانيا — انه ضرورة صحية :

اذ يترتب على توقيع الكشف الطبى على المومسات دوريا وعلاج المريضات منهن بأمراض زهرية أو غيرها من الأمراض المعدية ، إيقاف انتشار هذه الأمراض .

وقد تحمست الهيئات الطبية فى القرن التاسع عشر لتنظيم البغاء وفرض الرقابة الصحية على المومسات اعتقادا منها بإمكان السيطرة على انتشار الأمراض الزهرية (٢) .

(١) وهكذا كان أصحاب مذهب التنظيم يعللون ضرورة البغاء بأنه السور الذى يحمى العائلة ، أو انه الحارس الذى يدافع عن الآداب العامة ويحمى أعراض العذارى ، أو هو الكجرى الذى تتحول اليه محاولات المساس بشرف المتزوجات أو أن البغايا هن البوتقة التى تصهر فيها خطايا الرجال ، أو أنهم حماة الفضيلة ، ومصور بلزك فى أحد مؤلفاته كيف يفسح البغايا للبقاء على النساء الأخريات ولحماية العائلات الشريفة ، ووصفهن شوبنهاور بأنهن المنجيات البشرية فى سبيل تجنب تعدد الزوجات Ellis Prost., P. 134, 195.

وعند ما صدر قانون التنظيم فى إيطاليا عام ١٨٥٩ ثم ١٨٦٥ جاء فى مقدمة القانون « لصالح النظام العام والآداب .. الخ . F. B. C. Genève I. P. 548.

ولم يكن تنظيم البغاء فى وقت من الاوقات راجعا الى تجريد البغاء من انه رذيلة ، انما قام التنظيم على أن البغاء رذيلة لا بد منها وأن التسامح فى وجوده لا يعنى الاعتراف بأنه فضيلة بل يعنى اختيار « أهون الضررين » de moindre mal Bull. Abol. 1924 P. 37. (٢) فقد وافق المؤتمر الطبى الدولى المنعقد فى باريس عام ١٨٦٧ على قرار بالتوصية =

المبحث الثاني

احكام تنظيم البغاء

٦٢ — اذا اطلعنا على لائحة بيوت العاهرات الصادرة في مصر عام ١٩٠٥ وعلى بعض اللوائح والقوانين المشابهة لها الصادرة بتنظيم البغاء في بلاد متفرقة من بلاد العالم وفي اوقات مختلفة (١) نستطيع أن نستخلص من مجموعها أن أهم الأحكام التي تتضمنها كلها أو يفرد به بعضها هي:

أولا — بيوت البغاء *Maisons de tolérance*

- ١ — لا يجوز فتح بيت البغاء الا بترخيص
- ٢ — لا يجوز فتح البيوت الا في مناطق أو أخطاط محددة
Ségrégation des maisons
ويجوز أحيانا السماح بها متفرقة دون جمعها في مكان واحد
- ٣ — لا يستخدم صاحب البيت الا المومسات المسجلات
- ٤ — لا يجوز استخدام نساء قاصرات (١٥ أو ١٦ أو ١٨ أو ٢١ سنة)
- ٥ — لا يجوز للقصر الاقامة أو العمل في البيوت
- ٦ — لا يجوز السماح بالخمر أو المخدرات في البيوت
- ٧ — لا يجوز لأصحاب المنازل استبقاء المومسات في البيوت وفاء لدين عليهن (٢) أو اكراههن أو الاحتيال على استبقائهن .

= بتوحيد تنظيم البغاء في كل الدول للقضاء نهائيا على الامراض الزهرية الناشئة من البغاء
Bull. Abol 1926, P. 38.

واصدر المؤتمر الطبي المنعقد في فيينا عام ١٨٧٢ قرارا نصه : منذ اللحظة التي يصبح فيها البغاء ذا كيان منظم معترف به ، فان السيطرة التامة عليه من قبل الدولة تصبح أمرا ممكنا
Bull. Abol 1937 P. 18.

(١) كقانون ١٧ يونيو ١٨٨٤ في كامبودجيا ، والقانون رقم ٢٠٢٢ في ١٢ أغسطس ١٩٢٢ في اليونان ، وقرار محافظ استراسبورج في ٢ يوليو ١٩٢٥ ، ولائحة ٢٠ مايو ١٩٢٦ في طنجة ، وقانون ١٩٢٦ في المكسيك وقانون ٢٨ ديسمبر ١٩٢٧ في بوليفيا ، وقرار بلدية فورت لامي في اقليم تشاد بافريقيا الاستوائية في ١٦ أغسطس ١٩٢٥ ، وقانون ٦ فبراير ١٩٢١ في لبنان ، وقرار ١٩٢٦ في أوبانجي شلري ، وقانون ١٧ مايو ١٩٢٢ في العراق وقوانين ايطاليا وفرنسا والنمسا والمجر والسويد وبلجيكا والبرتغال والجزائر وهولندا وألمانيا . الخ
Sanger P. 178-193; Flexner, P. 100 - 121; S. D. N.-C.221 M. 88. 1934 IV. P. 45.

و *Bull. Abol.* لسنة ١٩٢٠ ص ١٢ - ١٦ ، لسنة ١٩٢٢ ص ٢٦ - ٢٦ و ٤٥ - ٤٨ ، لسنة ١٩٤٠ ص ٩٧ - ١٠٢ ، *Rev. Abol.* لسنة ١٩٥١ ص ٧٢ - ٧٥ ، لسنة ١٩٥٢ ص ٢٨ - ٤٢ و ٧٤ - ٧٧ ، لسنة ١٩٥٢ ص ١٠ - ١٢ ، لسنة ١٩٥٤ ص ٨٧ - ١٠٠ الخ
(٢) وأحيانا لا يجوز قانونا مطالبتهم بمثل هذا الدين أو تنفيذ الأحكام الصادرة بالزامهم بدفعه لأصحاب البيوت .

ثانياً — المومسات Les filles soumises

- ١ — لا يجوز للبغى احترام البغاء الا بعد تسجيلها طبقاً لشروط معينة
- ٢ — لا يجوز تسجيل القاصرات (١٥ أو ١٦ أو ١٨ أو ٢١ سنة)
- ٣ — المسجلات نوعان مسجلات يقمن ويحترفن البغاء في البيوت المسجلات فيها Pensionnaires ، ومسجلات يحترفن البغاء خارج هذه البيوت Prostituées en Carte
- ٤ — لا يجوز للمومسات المسجلات في البيوت مغادرتها الا في مواعيد معينة ، ولا يجوز لهن اصطياد عملائن في الطرقات
- ٥ — لا يجوز للمومسات غير المسجلات في البيوت احترام البغاء بالقرب من المدارس أو المعاهد أو دور العبادة أو المستشفيات أو المصانع أو المعسكرات أو غيرها من المنشآت الحكومية أو العامة ولا يجوز لهن ارتياد الحدائق أو دور اللهو أو المتاحف أو المعارض أو الأسواق أو غيرها من المحال أو الشوارع أو المناطق التي يحظر عليهن ارتيادها
- ٦ — تتقدم المومس للكشف الطبى الدورى مرة أو مرتين أسبوعياً
- ٧ — كل مومس يثبت مرضها تحجز في احدى المستشفيات أو العيادات الطبية حتى يتم شفاؤها
- ٨ — لا يجوز أن يقيم مع المومس طفل في سن التمييز .
وتختلف قوانين التنظيم lois réglementaristes في مدى العقوبة التي تطبق عند مخالفة أحكامها ، فبعضها يفرض عقوبة المخالفة والبعض الآخر يفرض عقوبة الجنحة . وذلك بجانب العقوبات التكميلية أو التبعية

الفصل الثاني

الفاء تنظيم البغاء L'abolition de la réglementation

٦٣ — لم تكد القوانين المنظمة للبغاء تنشط في القرن التاسع عشر في معظم بلاد العالم حتى ثارت في وجهها اعتبارات قوية ، أدت في نهاية نفس القرن ، الى تدهورها والى اتجاه جديد في مكافحة البغاء ، اعتنقته كل التشريعات الحديثة في القرن العشرين ، مستندة الى اعتبارات صحية واجتماعية وقانونية تكلم عنها فيما يلي

البحث الاول

اولا — الاعتبارات الصحية

٦٤ — ان الآمال التي علقها مشرعو القرن التاسع عشر على التنظيم في مكافحة الأمراض الزهرية لم تلبث أن انهارت ، حينما اتضح أن التطبيق العملي لنصوص قوانين التنظيم لم يسعف في مكافحة هذه الأمراض ، بل ان التنظيم في ذاته زاد من انتشار هذه الأمراض في كثير من الظروف (١) . لذلك بدأت الهيئات الطبية الوطنية والدولية تطالب بالفاء التنظيم بعد ثبوت فشله في الوقاية من الأمراض الزهرية (٢) .

(١) ويرجع ذلك الى اسباب شتى منها ١ — ان فرصة المومن المسجلة للاتصال جنسيا بالرجال تفوق فرصة البقي السرية في ذلك اذ يبلغ عدد من تتصل بهم أحيانا في اليوم الواحد اكثر من لمانين ، وبالتالي تكون فرصة انتقال المرض اليها أو منها اخطر اذ ٢ — نتائج الكشف الطبي على المومنات غير موثوق بها ، لاعمال الأطباء ولعدم نزاهتهم أحيانا ، ولاخفاء المومنات دلائل المرض ، ولأن النتائج الصحيحة تحتاج لأنواع من التحليل يتعذر أو يصعب اجرائها على كل امرأة مرة أو مرتين في الأسبوع ٣ — قد تعرض المومن في الفترة بين كشفين فتنقل فتقل العدوى حتى يكتشف مريضا ٤ — قد تحمل المومن جرثوم المرض دون ظهور عوارضه عليها ٥ — التنظيم ضمان فاذب اذ يعتقد الرجال خطأ بسلامة المومنات فلا يتخلون الحيلة التي يتخلونها مع البغايا السريات ٦ — المومن وعملها شريك في نقل المرض فلا يجوز مواجهة أحدهما دون الآخر .

راجع دكتور حنا حنا . الثقافة الجنسية والأمراض السرية . القاهرة ١٩٢٩ . الناشر المؤلف من ١٠٠-١٠٢ وكذلك ; Flexner P. 160 - 200 ; U. T. P. R. , P. 6-8 ; F. A. I. Paris ; F. B. C. Genève I et II.

وايضا Bull. Abol. لسنة ١٩٢١ من ٢٨ و ٢٩ لسنة ١٩٢٦ من ١١ و ١٢ و ٢٨ - ٢٩ و لسنة ١٩٢٦ من ٢٨ - ٢٩ و لسنة ١٩٢٧ من ٢٥ و لسنة ١٩٤٠ من ١٢ و ١٤ وايضا Rev. abol. لسنة ١٩٥٧ من ٢٢ . الخ

(٢) فالؤتمر الدولي للوقاية من الزهري والأمراض الثنائية المنعقد في بروكسل عام ١٩١٩ لا يوافق على اقرار التنظيم ، وبدأ التيار واضح ضد التنظيم في المؤتمر الدولي الطبي المنعقد عام ١٩٠٢ لناقشة وسائل مكافحة الأمراض الزهرية Bull.abol.1937. P.18,19

ثانياً — الاعتبارات الاجتماعية

٦٥ — أعقب انتشار تنظيم البغاء تطور اجتماعي هام في حياة الناس في النصف الأخير من القرن التاسع عشر وفي النصف الأول من القرن العشرين ، اذ اعتنقت معظم المجتمعات في العالم مبادئ الثورة الفرنسية وتبنت الحكومات مبادئ الحرية والمساواة بين رعاياها ، وتخفض ذلك عن اعلان حقوق الانسان ، ونشوب الثورات الاجتماعية والسياسية في مختلف البلدان ، وتحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحريات والحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وتحريم الاسترقاق ، ونشأة الحركات العمالية . وقد ترك هذا التطور الاجتماعي آثاره الواضحة على أنواع مختلفة من السلوك البشري ، وظهرت البغى — ولا سيما في القرن العشرين — بصورة أخرى تختلف عن تلك التي عرفت في القرون السابقة عليه (١) .

وكان من أهم آثار التطور الجديد ظهور الاعتبارات الآتية ضد التنظيم :
١ — ملاحظة تناقص منازل البغاء المنظم واضمحلال اقبال النساء والرجال عليها رغم تزايد السكان (٢) .

٢ — معارضة البغايا في كل قيود تفرض عليهن دون سائر النساء .

٣ — لا يجوز للمرأة أن تتحمل وحدها مسؤولية عمل تشترك فيه مع الرجل .

= ثم أخذ الاتحاد الدولي لمكافحة خطر الزهري يصدر قراراته في دور انعقاده عام ١٩٢٦ ثم عام ١٩٢٣ بضرورة إلغاء التنظيم S. D. N. C. 221. M. 88. 1934. IV. P. 96 وفي انعقاده في روما عام ١٩٢٩ أصدر قراراً بتأييد النص الخاص بالنساء التنظيم في الاتفاقية الدولية التي تعدها هيئة الأمم ، وقراراً آخر بتأييد إلغاء التنظيم في إيطاليا Rev. Adol. 1951 P.90 ، انظر كذلك قرارات الاتحاد في مؤتمره اندولي باستكهولم عام ١٩٥٧ I. R. C. P. No 12 P. 192.

(١) اذ اتصفت البغى في عهدها الأخير بما يأتي :

أ — كان لتقارب الطبقات وضمحلل الفوارق بين الناس ان اندمجت البغى في النساء الأخريات وسلكت في مظهرها وأسلوب حياتها صورة لا تميزها عنهن بسهولة ، وأضحى عملها في منزل البغاء المخصص به رجوعاً بها الى التحقير والازدراء .

ب — كان لارتفاع مستوى الأجور بين العمال والعميلات وتوفير الخدمات الاجتماعية للمرأة أثره في التقليل من التجائها للبغاء كوسيلة وحيدة للعيش .

ج — كان لانتشار مبادئ الحرية ونيلها كل وسائل القهر والاستغلال ، أن نزع البغايا من بيوت البغاء حيث تفرض عليهن قيود التسلط والاذلال ، ويجبرن على التزامات طيبة تتعارض مع الحريات الشخصية .

د — كان لمساواة المرأة بالرجل في الحقوق واتساع الاختلاط والتآلف بينهما ما أغنى النجاء المرأة الى منزل البغاء التي أضحت في نظرها سوقاً للكساد ووجد الرجل حاجته الجنسية خارج هذه المنازل بحالة ترفض عاطفته أرضاً لا يتوفر في البغايا المحترفات — راجع مقالنا عن « البغاء بين التنظيم والإلغاء » في مجلة الأمن العام . العدد الأول ١٩٥٨ ص ٥٠ ، وكذلك F. A. I. Francfort 1956 P. 12-15.

(٢) Bull. Abol. 1936 P. 40-44; Flexner, P. 142, 143; Ellis Prost, 179-185.

٤ — اذا اعترفت الدولة بضرورة قضاء شهوات الرجال فعليها الاعتراف بضرورة قضاء شهوات النساء ، وبالتالي بضرورة تخصيص طبقة من الرجال لهذا الغرض . وهو أمر لا يمكن أقدام الدولة عليه .
٥ — التنظيم يقطع المرأة من المجتمع ويجعلها شيئاً من أشياء الإدارة
la chose de l'administration

٦ — يقتضئ التنظيم وجود نوعين من الأخلاق . فضائل يجب حمايتها ، ورذائل يجب الاحتفاظ بها . واعتراف الدولة بضرورة هذين النوعين من الأخلاق يلحق ضرراً بليغاً بالجيل الناشئ من وجهة النظر التربوية والثقافية (١) .

٧ — التنظيم هو التحكم في النساء لتجريدن من سمات الانسانية وجعلن آلات صماء في أيدي الرجال لارضاء شهواتهم (٢) .

٨ — ان تنظيم البغاء لم يفلح في حماية الأمن العام أو الآداب العامة (٣) ، بل كان على النقيض هو السبب الرئيسي في الاتجار بالنساء والأطفال . وفي انتشار تجارة الرقيق الأبيض في العالم كله ، وسنعرض لذلك تفصيلاً فيما بعد

ثالثاً — الاعتبارات القانونية

٦٦ — اذا كان القانون يتغاضى أحياناً عن الرذائل ولا يتدخل فيها باعتبارها علاقة بين الإنسان وربه ، فلا يجوز له أن يعترف بوجودها ويحميها ، والا فالدولة تعتبر ، باصدارها قانوناً ينظم الرذيلة ، أنها تناصر الرذائل وتشارك في نشر الفساد

ان على الدولة واجب العناية بأن تسن القوانين بطريقة لا تتعارض مع

(١) Neilans P. 5.; U. T. P. R. P. 21.

(٢) فمن الناحية النفسية ، تستعمل المومس بطريقة سيئة جهازها العصبى المعقد الموجود في قاعدة اعضائها التناسلية ، وينتهى ذلك بانهاك — ان لم يكن بالقضاء على — الانعكاسات العقلية والعاطفية التي تحكم الأخلاق والشخصية. فتصبح المرأة آلة صماء خالية من الحساسية والعاطفة ويصبح عضو المرأة التناسلى — بسبب الكشف الطبى الدورى — وعاء للتجارب والاختبارات من جانب الاطباء ، وأنواع الفسار والخلع من جانب المرأة. Bull Abol. 1937 P. 23 F. B. C. Genève II. P. 650.

(٣) انظر في عدم جدوى التنظيم في حماية الآداب العامة أو في تقليل الجرائم الجنسية أو اصطداد الرجال في الطرقات أو هتك عرض القصر وافساد أخلاقهم ، وكذلك اثر التنظيم في انتشار البغاء السرى والانتشار كثير من الجرائم Flexner P. 126-130, 160, 172, 187; F.A. I. Paris 1913; F. B. C. Genève. I.; U. T. P. R. P. 12-14.; Rev. Abol. 1957 P.22; Bull Abol. 1940 P. 93 94 ,

طبيعة الأشياء حتى لا تصدع أفكار الشرف والأخلاق والدين (١) .

ولا يجوز للدولة التعلل بأنها تقصر التنظيم على طبقة من النساء قد فسدت فعلا ، لأن واجبها الأول هو حماية الضعيف ، وارشاد الضال ، وانتشال الغارقين في وهدة الفساد (٢) .

٢ — ان الدولة تستند في وجودها الى فكرة أخلاقية ، يقوم عليها أساس حقها في الحكم والعقاب ، فلا يجوز لها أن تسن قانونا يتعارض مع فكرة وجودها (٣) .

٣ — ان البغاء ضار بالمجتمع ، لأن العائلة والزواج أساس المجتمع ، وقد فرض الدستور لهما حماية خاصة . واذن فالبغاء يخالف النظام العام والدستور ، ويمتد هذا الوصف الى منازل البغاء (٤) .

(١) ولدا يقول مونتسكيو هنالك ثومان من الفساد ، احدهما عندما تخرق الناس القوانين ، والثاني عندما تفسد القوانين الناس ،

اذا كان التجسس مسموحا به حينما يقوم به اشخاص شرفاء ، فان شناعة الشخصية قد تكتسب من شناعة الفعل F. B. C. Genève. II. P. 653 .

(٢) انظر مقال الدكتور ج اود J. Ude الاستاذ بجامعة جراتز في المؤتمر الدولي لاتحاد الفاء انبهاء في باريس عام ١٩٢٧ — عدد خاص Bull. Abol. 1937. P. 32-37 ، ان الدولة تذهب في حماية الضعفاء اكثر مما تذهب في حماية الاقوياء وتصل في ذلك الى حماية الجنين قبل ولادته وتضع الضمانات التي تكفل ولادته سليما لينال حقه في الحياة — انظر في ذلك مؤتمر جنيف الدولي عام ١٨٧٧ F. B. C. Genève. I. P. 432 ، وكذلك مقال الاستاذ J. Hornung من جامعة جنيف في نفس المؤتمر (ص ٥٣٣) حيث يقول ان اول من يجب على الدولة حمايتهم هم النساء والاطفال لان حماية الدولة للضعفاء هي اولى وظائفها ، ويقول كانت Kant وفشت Ficht (ص ٥٣٣) ان الدولة تحمي الحيوان لانها وجدت فيه اهم خصائص الانسان وهو الاحساس وانه يجب ان يعامل الانسان دائما على انه غاية لا وسيلة .

اذا كان القانون يحمي الملكية الاقتصادية ولو ضد صاحبها فان هنالك ملكية اشد تقدسا واولى بحماية القانون هي الملكية الجسدية او الاخلاقية للنوع الانساني. FA.I.Paris 1913P.57 و
ان الدولة التي تنتهز فرصة الحكم على الجرم لاصلاحه واعادته لحياة الشرف تعمل بتنظيمها البقاء على استمرار البنى في رذيلتها F. B. C. Genève I. P. 537-541.

(٣) انظر في أساس قيام الدولة وحقها في التعرض للحريات المرجع السابق ص ٢٩ الى ٤٣٨ ، ان الديسكتاتوريات التي قامت على تفويض دعائم الاخلاق باسم حماية المجموع بأت جميعها بالفشل . (المرجع السابق ص ٥٤٠) ليست الاخلاق ضرورة ملحة لبقاء الحكومة الملكية او الاستبدادية ، فقرة القوانين في الاولى ويد التهديد في الثانية تكفل هذا البقاء ، ولكن في الدولة الشعبية يلزم وجود قوة اخرى ، هي الفضيلة. F. B.C. Genève. II. P. 653 .

(٤) حكم المحكمة الادارية في كولونيا في ٢٨ ابريل ١٩٥٤ ، والمحكمة الادارية في مونستر بالمانيا في ١٨ مايو ١٩٥٤. Bauer, P. 233-235.

٤ — التنظيم هو تنكر لمبادئ العدالة والحرية والمساواة التي فرضتها
الدماتير لكل من الجنسين على السواء (١) .

٥ — التنظيم هو مخالفة واضحة لحقوق الانسان التي تضمنها الاعلان
العالمى لحقوق الانسان كما أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة
وأعلنته في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، ولم تشر نصوص الاعلان
الى البغاء بصراحة ، ولكن الأعمال التحضيرية أثارت مشكلة
التنظيم باعتباره متعارضا مع هذه النصوص (٢)

(١) لذلك فادت جوزفين بتلر Joséphine Butler منذ انتهاء ثورتها على البغاء
المنظم في القرن التاسع عشر بأنها لا تحمل مشعل الاتهام باسم الأخلاق أو الدين ولكن — قبل كل
شيء — باسم العدالة ، التي تعتبر أشد تقدسا من كل شيء وبهذا الأسلوب اكتسبت جوزفين
التأييد الشخصي من فكتور هوجو ، ودي لافيلي De Laveleye ، ومازيني Mazzini وجون
استيوارت ميل وغيرهم من الرجال الذين كرسوا حياتهم لنصرة حقوق الانسان ، تلك الحقوق
التي يجب ضمانها لكل الشعب لا لنصفه من الذكور فقط ، ولذلك فهناك جريمة ضد
الديمقراطية في كل بلد فيه تنظيم للبغاء يتضمن كسفا طبيا اجباريا وقيودا استثنائية على النساء
من أجل عمل يشتركن فيه مع الرجال Bull. Abol. 1937. P. 20-22
F. A. I. Paris 1913 P. 73

ويقول اتحاد الطهارة العالمى World's Purity Federation في قراره الصادر في مؤتمره
العام بشيكاغو سنة ١٩٢٢ « لا يجوز للمرأة وحدها أن تتحمل مسئولية عمل مشترك بينها
وبين الرجل .. أن حجب المرأة لعلاجها اجباريا من أجل مرض نقله اليها الرجل يعتبر تقييدا
للحرية منافيا للعدالة ولروح القانون .. وخضوعها للكشف الطبى الاجبارى يعتبر رضا
بالاكراه Bull. Abol. 1922 P. 44 — انظر كذلك قرار جمعية حقوق الانسان
La Ligue de Droit de L'homme في فرنسا عام ١٩٣٠ بشأن تنظيم
Bull. abol. 1920 P. 20 وقرار المؤتمر العاشر للحلف الدولى لتصويت النساء عام ١٩٢٦
Bull. abol. 1926 P. 10-11 .. الخ

(٢) فتتنظيم البغاء يتعارض مع مقدمة الاعلان التي اعترفت بأن الكرامة المتأصلة في
جميع أعضاء الأسرة البشرية وحقوقهم المتساوية الثابتة هي أساس الحرية والعدل والسلام ،
اذ أن البغاء يهدر كرامة المرأة الواجب توفرها ككرامة الرجل
ويتعارض مع المادة الاولى والثانية والسابعة من الاعلان التي تعترف بأن جميع الناس
يولدون أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق وأن لكل انسان الحق في التمتع بهما دون اى
تفرقة بين الرجال والنساء ، لأن التنظيم هو تسخير طبقة من النساء لارضاه شهوات طبقة
من الرجال وفرض قيود على هؤلاء النساء لا تفرض على الرجال
ويتعارض مع المادة الرابعة التي تحظر الاسترقاق أو الاستعباد وتجارة الرقيق بكافة
أنواعها — اذ أن التنظيم يؤدي في كثير من الاوقات الى الاتجار بالنساء اتجارا يحميه القانون
(راجع تقرير الاتحاد العالمى للمنظمات النسائية المقدم الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى
في هيئة الأمم عام ١٩٥٣ عند بحث الاسترقاق ، وكذلك اوجه الشبه بين التنظيم والرق في
Odette P. 2-6)

ويتعارض مع المادة الخامسة التي لا تجيز معاملة الانسان بطريقة تحط من كرامته ، اذ
أن الكشف الطبى الدورى الاجبارى على الأعضاء التناسلية محط بالكرامة
انظر في مخالفة التنظيم لاعلان حقوق الانسان . قرارات مؤتمر جنيف عام ١٨٧٧
لائحة البغاء F. B. C. Genève, II. P. 781-783 ، وكذلك
Odette P. 27, 28 ; Rev. abol. 1949 P. 22-24, 38-40 .. الخ

المبحث الثاني

الثورة العالمية ضد تنظيم البغاء وما ترتب عليها من التزام دولي

٦٧ — ما كاد يبدأ النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى قامت الثورة ضد تنظيم البغاء ، مستندة الى الحجج التي سقناها ، وكان افضل الأول في قيام هذه الثورة راجعا الى جوزفين بتلر التي حملت لواءها في إنجلترا منذ عام ١٨٦٩ (١) ، وانضم اليها نفر كثير من رجالات وأدباء وفلاسفة ذلك العصر (٢) .

وانتشرت الثورة ضد التنظيم عام ١٨٧٥ ، ودخل صداها مجلس العموم البريطاني (٣) ، وتكونت الجمعيات والهيئات الوطنية والدولية تناصر الالغاء في كل أوروبا الغربية ، ولعل أهم هذه الهيئات وأكثرها صمودا لخصومها هو الاتحاد الدولي لالغاء البغاء Fédération Abolitionniste Internationale الذي تكون بفضل مجهود جوزفين بتلر عام ١٨٧٥ ، وظل — حتى بدأت عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ تفكر في الالغاء — هو الهيئة الوحيدة التي تنادى بسقوط التنظيم ، ولا يزال حتى الآن يباشر رسالته من مركزه الرئيسي في مدينة جنيف بمعاونة فروع المنتشرة في معظم بلاد العالم (٤) .

وتصادف في نهاية القرن التاسع عشر أن دخل عنصر جديد هام ضد

(١) راجع موجز حياتها في محاربة التنظيم J. B. وكيفية ابتداء ثورتها وانضمام النساء اليها . F. B. C. Genève I. P. 13, 14

(٢) أمثال سير جيمس ستانفيلد وجيمس ستوارت ويعقوب برايت وجون استيوارت ميل وشيلدون اموس Sheldon Amos ودي لافلي De Laveleye وفيكتور هو جو . الخ . Neilans P. 6

(٣) المرجع السابق ص ٦ ، انظر تطور النظر الى التنظيم في البرلمان الانجليزي F. B. C. Genève. I. P. 24-63.

(٤) وقد كان للضجة التي أحدثها هذا الاتحاد لتأييد الالغاء وللمؤتمرات الدولية التي عقدها دوريا في عواصم أوروبا ، والمطبوعات التي نشرها ووجهها الى مختلف الحكومات الاثر الاول في انهيار اساس التنظيم ، ويصدر الاتحاد منذ نشأته مجلته العلمية الدورية المشهورة Revue abolitionniste التي كانت تسمى حتى نهاية عام ١٩٤٨ Bulletin alolitionniste والتي نشر اليها كثيرا في بحثنا هذا

تنظيم البغاء ، هو قيام الرأي العام في أوروبا ضد حركة الاتجار بالرقيق الأبيض التي روعت أوروبا والعالم أجمع في ذلك الوقت ، وأخذت المؤتمرات الدولية منذ عام ١٩١٨ توالى انعقادها في عواصم أوروبا باحثه عن أسباب هذا الاتجار وما يجب أن يتخذ من اجراءات لمواجهته ، الى أن عقد مؤتمر لندن الدولي عام ١٩١٣ وأصدر قراراته التي تضمن القرار الثالث منها ضرورة إلغاء منازل البغاء المنظم باعتبارها أقوى العوامل في هذا الاتجار (١) .

ولما انتهت الحرب العالمية الأولى وازداد نشاط هذا الاتجار ، وقامت عصبة الأمم بدورها في مكافحته ، وأنشأت لذلك لجنتين لتحقيق أسباب هذا الاتجار في العالم ، أجمعت لجانها وهيئاتها المختصة على أن تنظيم البغاء — بجانب فشله في حماية الأمن العام والآداب العامة والصحة — يعتبر السبب الأول في حركة الاتجار بالنساء والأطفال بقصد البغاء (٢) .

ولذلك قررت الجمعية العمومية لعصبة الأمم في اجتماعها في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٧ دعوة لجنة الاتجار بالنساء والأطفال لبحث موضوع توصية كل الحكومات بإلغاء منازل البغاء المنظم (٣) ، وقد تم بحث هذه التوصيات ووافق عليها مجلس العصبة (٤) ثم جمعيتها العمومية (٥) ، وأرسلت للدول الأعضاء وغير الأعضاء ، وكلفت لجنة الاتجار بالنساء

(١) S. D. N.—C. 484. M. 339. 1421. IV. P. 15

(٢) انظر تقرير اللجنة الخامسة الى الجمعية العمومية بعصبة الأمم عام ١٩٢٢

S. D. N.—A. 118. 1922. وقرار مجلس العصبة بجلسته ١٩ ابريل ١٩٢٣

S. D. N.—Journal officiel juin 1923.

وتقرير لجنة الخبراء على الاتجار بالنساء والأطفال المقدم لعصبة الأمم عام ١٩٢٧

S.D.N.—C. 52. M. 52. 1927. IV. P. 47 وتقرير لجنة تحقيق الاتجار بالنساء والأطفال في الشرق المقدم عام ١٩٢٢

S. D. N.—C. 849. M. 393. 1932. IV P. 96. وقرار لجنة الاتجار بالنساء والأطفال في العصبة عام ١٩٢٤

S. D. N.—221. M. 88. 1934. IV. P. 94, 95.

وقرار السلطات المركزية لدول الشرق في مؤتمرها في بانكوك عام ١٩٢٧

S. D. N—6-94e session-P. V. 2 (1)-

S. D. N—A. 83. 1927. IV. (٣)

S.D.N—A. 76. 1930. IV; S.D.N—Conseil-59 emme session P.V. 2 (1) (٤)

S. D. N—C. 179e session P. V. 1 (1)

S. D. N—A. 38. 1934. IV. (٥)

والأطفال بأعداد مشروع اتفاقية دولية تتضمن الأحكام الضرورية لمواجهة
الالغاء ، فقامت ، بأعداده وعرضته اللجنة الخامسة على مجلس العصبة
فقرر بجلسته ١٤ سبتمبر ١٩٣٧ عرضه على الجمعية العمومية في دورتها
التاسعة عشرة عام ١٩٣٨ .

غير أن أحكام الاتفاقية لم تلق قبولا لدى الدول المنظمة للبغاء في ذلك
الوقت إذ أن أحكامها التي تتضمن مبدأ الالغاء ، لا تتفق مع تنظيم البغاء
الموجود فيها (١) .

لذلك تعثر الاتفاق على مشروع الاتفاقية رغم الاقتراحات التي قدمت
لتقريب وجهات النظر ، وأخيرا رأت الجمعية العمومية للعصبة عقد مؤتمر
دولي عام ١٩٤٠ لمناقشة ما أثير من صعوبات (٢) ، غير أن الحرب العالمية
الثانية حالت دون تحقيق ذلك .

وبعد نهاية الحرب الأخيرة ، وتولى هيئة الأمم — عن طريق المجلس
الاقتصادي والاجتماعي — أمر مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال ، ثارت
من جديد مسألة الاتجار بالنساء والأطفال ومدى علاقتها بالبغاء المنظم (٣) .
ورؤى إعادة النظر في مشروع اتفاقية ١٩٣٧ وتضمينه الأحكام التي تنمى
مع ظروف ما بعد الحرب ، فقدمت سكرتارية هيئة الأمم مشروعاً جديداً
للاتفاقية عام ١٩٤٧ جاء في المادة ١٣ منه ما نصه :

« تتعهد الأطراف السامية المتعاقدة للدول التي اعتاد فيها البوليس
على تسجيل البغايا ومنحهن ترخيصات أن تتخذ الاجراءات الكفيلة بإبطال
هذا العمل (٤) » .

وعلقت سكرتارية هيئة الأمم في تقريرها عن هذه المادة بأن الأحكام
الأخرى في مشروع الاتفاقية لا تغنى عنها ، وأن وجود البغاء حراً أو

(١) راجع نصوص مشروع الاتفاقية وما أدخل عليها من تعديلات ومدى تعارضها مع
قوانين الدول التي تنظم البغاء ، وصعوبة التوفيق بين أحكام المشروع وبين آراء هذه الدول
التي رفضته أو طلبت تأجيله في وثائق عصبة الأمم C.T.F.E. 674. ; C.T.F.E.-C-S. 4. ;
C. 331. M. 223. 1937. IV. ; C. Q. S.-A-6. ; C. Q. S.-A-9. ; S. D. N-A. 63. 1938. IV. (٢)

(٣) ورأت اللجنة الاجتماعية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقريرها المرفوع لهذا
المجلس عن البغاء عام ١٩٤٧ أن أهم أسباب الاتجار المذكور هو البغاء المنظم
O. N. U.—E-CN.5-14. P. 13

O. N. U—E-574. P. 25. (٤)

الاعتراف به باسم التنظيم يؤدي الى الاتجار بالبغاء وبالتالي الى الاتجار الدولي به .

ولما عرض مشروع الاتفاقية على الدول الأعضاء في هيئة الأمم وعلى الهيئات الاستشارية لديها ، اعترض الاتحاد الدولي لالغاء البغاء على النص المقترح للمادة ١٣ بسبب ما يأتي :

- ١ — ان كلمة « بوليس » محددة المعنى ، اذ أنه في كثير من الدول ليس البوليس هو الذي يوكل اليه أمر اتخاذ اجراءات التسجيل .
- ٢ — ان كلمة « ترخيصات » ليست دقيقة ، اذ أن البطاقات أو الشهادات التي تعطى للبغايا ، لا تعنى عادة الا اثبات أن البغايا قد اجتزن الكشف الطبي أو قيدن أنفسهن في السجل المعد لهذا الغرض .
- ٣ — انه في الأحوال التي ألغى فيها التنظيم ، قامت السلطات أحيانا بإعادته بطريق غير مباشر ، وذلك بفرض اجراءات لا تختلف عمليا عن التنظيم (١) .

٤ — ان تنظيم البغاء قد لا يكون راجعا الى التشريع وانما الى العرف .

٥ — قد لا يشمل التنظيم البغايا المحترفات فقط انما يمتد أيضا الى النساء المشتبه بطريقة خاطئة في أنهن يمارسن الدعارة .
ولذلك عدلت المادة في المشروع الثاني الذي قدمته سكرتارية هيئة الأمم سنة ١٩٤٨ وأصبحت هي المادة السادسة ونصها :

« توافق الدول الأطراف في هذه الاتفاقية على اتخاذ كل الاجراءات اللازمة ، في مجموع الأقاليم الموضوعة تحت ولايتها ، لالغاء كل قانون أو لائحة أو عرف يلزم النساء اللاتي يمارسن البغاء أو يرغبن في ممارسته أو يشتبه في ممارستهن له ، بقيد أسمائهن في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بخضوعهن لأحكام استثنائية تتعلق بالرقابة عليهن أو بتقديمهن اقرارات (٢) » .

(١) وذلك كما حدث في فرنسا عقب الغاء التنظيم اذ صدر قانون ٢٤ ابريل ١٩٤٦ بإنشاء ليش صحي يلزم النساء اللاتي يثبت احتراهن الدعارة بالخضوع للكشف الطبي
(راجع D. 1946. 193)

O.N.U. —E- 1072. (٢)

وقد لقي هذا النص الأخير للمادة بعض الاعتراضات والمناقشات التي انتهت بتعديله وتحديد معنى العبارات الواردة به (١) ، وأصبح النص في صياغته النهائية التي تضمنتها الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال بغاء الغير الموقعة في ليك سكسس بتاريخ ٢١ مارس ١٩٥٠ هو الآتي :

« يوافق كل طرف في هذه الاتفاقية على اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لالغاء كل قانون أو لائحة أو نظام ادارى يلزم الأشخاص الذين يمارسون أو يشتبه في ممارستهم البغاء بقيد أسمائهم في سجلات خاصة أو بحمل أوراق معينة أو بخضوعهم لأحكام استثنائية تتعلق بالرقابة عليهم أو بتقديمهم اقرارات » .

وقد أضحت الجمهورية العربية المتحدة باقليمها ملزمة بتنفيذ حكم هذه المادة بعد انضمامها الى الاتفاقية (٢) .

(١) فقد اعترضت بعض الدول الكبرى على سريان المادة على المستعمرات واعتبرت ان ذلك قد يكون تدخلا من هذه الدول بفرض تشريعات على المستعمرات قد لا تكون مستعدة لها ، ووافقت لجنة الشئون الاجتماعية على ذلك . O. N. U—E-CN. 5-SR. ثم ووفق على اعتراض بعض الدول على ان المادة تتضمن « الراغبات في ممارسة الدعارة » مع ان تحريم التسجيل يشمل المحترفات فهو - من باب أولى - يشمل الراغبات . O. N. U—E-CN. S-SR. 75.

ثم رأى ان تحذف كلمة « عرف » لمفوضها وان تحل محلها عبارة « نظام ادارى » لوضوحها . O. N. U. -E- CN. 5-SR. 74 واجابت اللجنة الاستشارية ان المقصود بعبارة « احكام استثنائية » هو الاحكام التي تفرض على البغايا اثناء الحروب . O. N. U—E-CN. 5-SR. 74

وحاولت فرنسا عبثا - نظرا لنظام الفيش الصحى الموجود بها - ان تستثنى « الاوراق الصحية » من « الاوراق المعينة » التي تحظر المادة الزام البغايا بها وانظر في ذلك اقتراحاتها في لجنة الشئون الاجتماعية بهيئة الأمم F. CN. 5-SR. ، ثم تهديدها بعدم الانضمام للاتفاقية E-CN. 5-SR. 75 ثم محاولاتها امام الجمعية العمومية . مرة اخرى. A-C. 3-SR. 242 ; A-P. V. 262 ; A-C. 3-L. 9 ; A-C. 3-L. 12 . (٢) انضمت الجمهورية بالقرار الجمهورى رقم ٨٨٤ الصادر في ١١ مايو سنة ١٩٥٩ ، وترتب على ذلك الغاء البغاء المنظم الذى كان لم يزل موجودا في سوريا . وقد صدر بهذا الالفاء القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مكافحة للدعارة وهو القانون الذى يرى على الاقليم المصرى والاقليم السورى .

المبحث الثالث

كيفية مواجهة البغاء بعد الغاء قوانين تنظيمه

٦٨ - كان للثورات الوطنية والدولية ضد البغاء المنظم أن بدأت الدول في الغاء مثل هذا النظام في بلادها (١) ، ولم يبق متمسكا بتنظيم البغاء حتى الآن الا عدد يسير جدا من الدول أو الولايات أو المدن (٢) . وقد بدأ الرأي العام يثور ضد البغاء في مصر منذ عام ١٩٢٥ ، حتى صدر قرار مجلس الوزراء عام ١٩٣٢ بتشكيل لجنة لفحص موضوع البغاء المنظم ، واقتضت اللجنة في تقريرها المقدم للحكومة عام ١٩٣٥ بضرورة الغائه ، وقد اعتمد مجلس الوزراء اقتراحاتها وابتدأ الالغاء منذ عام ١٩٣٩ وتم عام ١٩٤٩ حيث انتهى التنظيم نهائيا (٣) .

وقد ترتب على الالغاء والأسباب التي قام عليها تطور قانوني هام في شأن التشريعات اللازمة لمكافحة البغاء ، اذ زالت الحواجز التي كانت تقف في سبيل العقاب على البغاء في ذاته ، أو في سبيل العقاب على استغلاله وتسهيله والتخريض عليه ، وأجمعت الآراء أن أشخاص البغايا في حاجة الى دراسات اجتماعية ونفسية وعقلية للوقوف على أسباب سلوكهم المنحرف ، وأن البغاء مشكلة اجتماعية تتعدد عواملها ولا يجوز مواجهته في شخص البغي فقط ، بل لابد من مواجهته بتدابير متعددة تسيّر معا ، وتستهدف المعرض من جانب المرأة ، والطلب من جانب العميل ، والوساطة والاستغلال من جانب القواد ، والمؤثرات الخارجية من جانب

(١) فالفت انجلترا عام ١٨٨٦ ، والنرويج عام ١٨٨٨ ، والدانمرك عام ١٩٠١ ، ١٩٠٦ ، وفنلندا ١٩٠٧ ، وهولندا ١٩١١ ، وبلغاريا ١٩١٢ ، والسويد ١٩١٦ ، وروسيا ١٩١٧ ، وبولونيا ١٩٢٢ ، والسودان ١٩٢٤ ، والمانيا ١٩٢٧ ، وهنغاريا ١٩٢٨ ، والمكسيك ١٩٤٠ ، وهواي ١٩٤٤ ، وفرنسا ١٩٤٦ ، ونيكاراجوا ١٩٥٥ ، والعراق ١٩٥٦ ، واليابان ١٩٥٦ ، وإيطاليا ١٩٥٨ ، وكامبوديا عام ١٩٦٠ ، والاقليم السوري عام ١٩٦١ . الخ .

(٢) راجع دول العالم التي ألغت التنظيم أو التي لم تزل تحتفظ به — O. N. U. 1953. IV. 14. P. 5-6. ; O. N. U.—1952. IV. 12. P. 8-10; P. et C. P. 10-13 ; Rev. Abol. 1958. P. 51-57.

(٣) ففي عام ١٩٣٩ صدرت الاوامر الادارية بإيقاف صرف تراخيص جديدة ببيوت البغاء ، ثم صدر امر عسكري ٢٤٧ لسنة ١٩٤٢ بإغلاق بيوت العاهرات في البلاد ماعدا عواصم المديرية والمحافظات ، وتلاه امر عسكري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٤٣ يجعل للمحافظين والمديرين حق اغلاق البيوت في هذه العواصم ، ثم امر عسكري ثالث ٧٦ لسنة ١٩٤٩ بإغلاق مابقى من البيوت .

المطبوعات النافذة وعمل الملاهي وبيع الخمر وبعض أنواع العمل وغيرها .

أما عن الأمراض الزهرية فلا يجوز مكافحتها في مواجهة البقاء فقط ، إنما تكون المكافحة بتشريعات يظلم بها الجميع على السواء ، وبإجراءات علاجية اختيارية مجانية ، لا يجوز اقتضاؤها .

وقد ترتب على هذا الاتجاه الجديد في التشريع النتائج الآتية (١) .

أولاً - بالنسبة إلى العرض

٦٩ - إذا أقر التشريع العقاب على ممارسة البغاء أو لم يقره ، فلا بد من العمل على رد المرأة إلى حياة الشرف إذا كانت قد أوقعت في البغاء ، وعلى تجنبها التوغل فيه إذا كانت لم تزل في بدانة الطريق .

وبالنسبة للقضاء القاصرة يجب بذل العناية للحيلولة بينها وبين السقوط إذا بدا عليها ما ينبئ باقترانها مستقبلاً على البغاء ، ويجب حمايتها من الحرية الجنسية المبكرة وذلك برفع سن القصر اللازم لحمايتها ، وفرض حماية خاصة لها في عمل العمل والهر والمحال العامة ، وكذلك ضد المظاهر الأخلاقية لبعض الفن .

وإذا كان من الثابت أن المرأة ليست هي الهدف الوحيد في إرضاء الشهوات الجنسية بل أن هنالك هنالك آخر هو الاطمئنان من الذكور ، فلا بد إذن من توجيه العناية بطريقة واحدة إلى كل من بقاء الأنثى وبقاء الذكور .

وبهذا قد برزت بجانب العقوبات الجنائية في مكافحة البغاء ، أهمية الرعاية الاجتماعية والتنشئة والطبية ، والمساواة في ذلك بين الذكور والأنثى !

(١) راجع تقرير اللجنة الفرنسية غير البرلمانية عام ١٩٠٦ بشأن الأدب الفلحة .

F. A. I. Paris 1913. P. 33-45.

وتقرير لجنة الأمير بالتسك والاطفال الجنسية الأمم عام ١٩٢١ S.D.N.—C. 221.

M. 82. 1934. IV. P. 57, 22-94. وتقرير لجنة نفس موضوع البقاء في مصر

القوم ليطس الرقود عام ١٩٢٥ . تقرير ٠ ٢٠ ٢٠ - ٢١ - ٥٠ ، وتقرير لجنة الشؤون

الاجتماعية إلى هيئة الأمم عام ١٩٢٧ O. N. U.—E.C.N. 5-14 ، وتنتج

الوتر القول لانتد البقاء عام ١٩٥١ — FA. I. Frankfurt 1956. P. 6. etc

ثانيا - بالنسبة الى الطلب

٧٠ - تستلزم الحرية الشخصية حرية تصرف الانسان في جسده ، فلا يجوز عقاب المرأة لاتجارها بجسدها ، أما اذا استوجب الامر فرض مثل هذا العقاب فلا بد حينئذ من مساءلة شريكها الرجل أيضا . وهكذا ظهر عنصر جديد في مجال البغاء هو مسئولية الرجال .

ثالثا - بالنسبة الى الوساطة والاستغلال

٧١ - ان مسئولية المرأة في احتراف البغاء تتضاءل بجانب مسئولية هؤلاء الذين يحرضونها على البغاء أو يغرونها به أو يتخذونها - وسيلة لارتزاقهم ، ولذلك يجب وضع التشريعات الحاسمة للعقاب على كل أنواع النشاط التي يبذلها الطرف الثالث في البغاء ، وهو القواد .

رابعا - بالنسبة الى المؤثرات الخارجية

٧٢ - اذا واجهنا البغى وعميلها وقوادها ، فلا بد من مواجهة طرف رابع هو المؤثرات الاجتماعية والاخلاقية والثقافية ، التي تغرى أولئك الثلاثة بالفسق وتثير في نفوسهم عوامل الاقبال عليه ، وتوهن في الرأى العام قيمة الفضائل .

خامسا - بالنسبة الى الامراض الزهرية

٧٣ - لا تتحمل البغى وحدها ، ولا المرأة عموما ، مسئولية العدوى بالأمراض الزهرية ، انما يتحملها كل من ثبت تسببه فيها ، رجلا كان أو امرأة ، فيجب أن يوضع تشريع مكافحة هذه الأمراض بطريقة يخضع لها كل الناس على السواء .

ولما كانت التشريعات الحديثة قد قامت على أساس الاعتبارات الخمسة المذكورة فاتنا سنجعل الكلام عليها في خمسة أبواب : يتضمن الأول منها العرض ، ويتضمن الثانى الطلب ، ويتضمن الثالث القوادة ، أما المؤثرات الخارجية والأمراض الزهرية فأمر نراها خارجة عن نطاق بحثنا هذا رغم أهميتها في دراسة الوسائل المؤدية الى مكافحة البغاء وتجنب أضراره .

الباب الثالث

العرض L' offre

٧٤ — اذا كانت الثورة على تنظيم البغاء قد نبهت بعض الأذهان الى عدم قبول أى قيود تفرض على البغى وحدها ، وبالتالي عدم قبول أى تشريع يحرم البغاء ذاته ويعاقب على ممارسته ، فان هنالك رأيا آخر ظل ينادى بضرورة عقابها ، بدعوى أن القضاء على البغاء يستلزم تأميم نشاط جميع الأطراف المشتركة فيه .

وهكذا اتجهت التشريعات الجنائية فى مكافحة البغاء اتجاهين مختلفين أحدهما يتغاضى عن تجريم البغاء فى ذاته ، والثانى يستهدفه تجريمه والعقاب على ارتكابه .

أولاً - أسباب عدم تجريم البغاء

٧٥ — استندت التشريعات التى لاتجرم البغاء ذاته الى الاعتبارات الآتية :

١ — ليس البغاء الا رذيلة كبقية الرذائل التى ترجع الى ضمير الانسان ، ولا يجوز للقانون الجنائى أن يحكم قواعد الاخلاق وأن يتدخل بالعقاب على مخالفة هذه القواعد الا بالقدر الذى تتعرض فيه حقوق الغير للضرر ، وفى هذه الحالة الأخيرة فقط « تعلو الارادة العامة على ارادة الفرد » (١) .

ولذلك لايجوز للقانون الجنائى الاعتراف بضرورة وجود وقاية أخلاقية *une prophylaxie morale* كما هو الأمر بالنسبة لضرورة الوقاية من الأمراض *Prophylaxie pathologique* (٢) .

(١) راجع Garraud, Précis de Droit Criminel, XI me éd., P. 6.

(٢) Bull. abol. 1920 P. 48

وتقول لجنة فحص موضوع البغاء فى مصر فى تقريرها المقدم لمجلس الوزراء عام ١٩٢٥ : « من الأهمية القصوى وضع قوانين يمكنة التنفيذ والتطبيق — فوضع قوانين تمسكية بقصد تهذيب الاخلاق العامة كالقوانين التى توضع لمعالجة المسكر والسكر والبغاء تعد من القوانين غير المفيدة ملاوة على ما تؤذى اليه من فساد الاخلاق ... ولهذا الأسباب فاننا نكرر القول بأنه يجب ألا تكون هنالك محاولة لوضع قوانين تجعل من فعل البغاء جريمة » ، تقرير ج ٠ ح ٢٠ ص ٦١ ، ٦٢

وهذا الرأي الذى أخذت به التشريعات الفرنسية منذ قرارات اللجنة غير البرلمانية بشأن الآداب العامة سنة ١٩٠٦ (١) ، هو نفس الرأي الذى أقرته فى سنة ١٩٥٧ اللجنة الانجليزية لجرائم الجنسية المثلية والبغاء فى تقريرها المقدم الى البرلمان الانجليزى (٢) .

٢ — ان البغاء لا يتضمن الا ممارسة الشخص لحق لايجوز اسقاطه ، وهو حق تصرف الانسان فى نفسه ، ذلك الحق الأولى الذى يلتصق بالانسان كحقه فى الوجود والحرية .

ولذلك لايجوز عقاب الانسان على هذا التصرف ، سواء أحسن فيه أم أساء .

٣ — ليست البغى الا ضحية المجتمع الذى تعيش فيه ، وقد دلت الأبحاث التى قام بها الأفراد والهيئات الرسمية وغير الرسمية ، على أن أسباب البغاء اقتصادية ونفسية واجتماعية ، وفادرا ما تكون البغى مسئولة عنها .

واذا كان هنالك من النساء من يحترفن البغاء حبا فى الكسل أو قعودا

(١) قالت اللجنة الفرنسية غير البرلمانية بشأن الآداب (١٩٠٣ الى ١٩٠٦)
La Commission extraparlimentaire du régime des mœurs
من رئيس الحكومة الفرنسية فى تقريرها على البغاء « ان بغاء النساء لا يكون جريمة ولا يقع تحت طائلة قانون العقوبات ، والواقع انه يستحيل الاعتراف بأن ممارسة المرأة للبغاء يمكن ان يدخل فى طائفة الافعال التى يعاقب عليها القانون الوضعى ، وذلك بسبب ان هذا انما يعود الى ضمير الفرد وانه لايشكل الا حقا من الحقوق غير القابلة للسقوط »
F. A. I. Paris 1914, P. 47.

(٢) تقول اللجنة « ان البغاء فى ذاته لا يعتبر جريمة فى هذه الدولة ضد القانون الجنائى ويبدو لنا انه لايجوز ان يعتد فى أية حالة بأى محاولة لجعل البغاء فى ذاته عملا غير مشروع ، ونحن نسلم باننا هنا لا نحاول تدليل صعوبة الحد الفاصل بين القانون والاخلاق ، وبأن هذا مجال يشتد فيه الجدل ... ولكننا متفقون على ان الاخلاق الخاصة لايجوز ان تكون محلا لاختصاص القانون الجنائى . . . وهذا لايعنى — كما تقول لجنة جرائم الطرق Street offences Committee المؤلفة عام ١٩٢٧ — ان المجتمع لا يبالى بهذا الامر ، اذ ان البغاء شر يحاول كل مجتمع متمدين التخلص منه ، ولكن يعنى أن هذه الغاية لا تتحقق الا من طريق الاجراءات المؤدية الى ادراك احسن لطبيعة العلاقات الجنسية والتزاماتها ، وإلى المسو بالنظرة الاجتماعية والادبية الى المجتمع فى مجموعة . . . وإذا لم يصل التعليم والشعور الادبى للمجتمع الى تحويل الاتجاه ازاء حقيقة البغاء فان القانون بذاته لا يستطيع الوصل الى
اليه « . . . Rep. H. P., P. 79, 80.

عن العمل ، أو من يرفضن الإصلاح ويتجنبن كل طريق للتوبة ، فإن نسبة هؤلاء لا تتجاوز قدرا ضئيلا لا يجوز حسابه .

ولذلك لا يجوز تحميل البغى مسئولية عمل ليست الا مجنيا عليها فيه (١) .

٤ — ليس العرض من جانب المرأة الا نتيجة للطلب من جانب الرجل ، فاذا قضى التشريع بعقابها — وهى ضحية الظروف الاجتماعية والاقتصادية غالبا — فلا أقل من عقاب الرجل شريكها ، والا فان المساواة والعدالة الواجب توفرهما بين الجنسين تقتضيان عدم عقابها أسوة به (٢) .

٥ — اذا كان علماء الاجرام يرون أن البغاء هو احدى ظواهر الاجرام ، أو كما يقول لا ميروزو ليس البغاء الا افصاحا عن اجرام النساء ، فإن هنالك فارقا لا يزال ظاهرا بين البغاء وبين غيره من الأفعال التى تعتبر جرائم وهو أنه سلوك لا يضر بشخص أحد ، ولا يسلب أحدا ماله أو حياته ، بل على العكس انه ترفيه فى نظر الذين يقبلون على البغايا ، واذا قيل انه يضر بصحة هؤلاء اذ ينقل اليهم الأمراض الزهرية ، فمن المسلم به أنه لا يعود بالضرر فى هذه الحالة الا على الفاسقين الذين يلتمسون البغاء عمدا واختيارا ، وهنا يختلف الحال عن الظروف التى يتدخل فيها القانون لحماية الناس من الكوليرا أو الطاعون اذ أنهما يصيبان الناس عموما ، وبغير تعمد منهم أو اختيار ، وعلى ذلك لا يجوز أن يفرض القانون أحكامه لحماية الفاسقين ، بل يضع أحكامه لحماية الناس عموما حتى يقال ان هنالك

(١) Veillard, P. 41 ; F. A. I. Francfort 1956. P. 59, 60.

(٢) عندما أعد مشروع قانون العقوبات السويسرى كان أساس اعتماده فيما يتعلق بجرائم البغاء — طبقا لما جاء فى مذكرة المجلس الفيدرالى الى الجمعية الفيدرالية فى ٢٤ يوليو ١٩١٨ من هذا المشروع — راجعا الى حركة الراى العام التى سادت أوروبا فى اعتناق مبدأ إلغاء التنظيم وإلى ضرورة ايجاد القانون الذى يحقق عدالة متساوية بين النساء والرجال حتى لا تلقى المسئولية كما كانت من قبل على هاتق النساء فقط ، وازايفت المذكرة « ان موضوع العقاب أو عدم العقاب على البغاء قد فحص وتقرر عدم العقاب ، اذ اعترض على العقاب بأن احترام البغاء نادرا ما يكون وليد الغريزة الجنسية ، أى أنه غالبا ما يكون نتيجة فقر وانه من الظلم عقاب البغى مع ترك عملاتها بغير عقاب » .

وقالت المذكرة « انه حتى فى جرائم تصيد العملاء Racolage فان العدالة بين الجنسين لم تتحقق تماما » Bull. abol. 1939 P. 6-9.

مصلحة اجتماعية عامة يجب حمايتها (١) .

٦ - لا يقع فعل البغاء الا في الخفاء ، ولذلك يقتضى اثبات وقوعه تدخلا خطيرا في حياة الناس الخاصة واتخاذ اجراءات تفتيش قد تهدر حرمان الشرفاء بلا مبرر ، والاستناد الى قرائن هي مجرد افتراضات (٢) .
٧ - لا يزال تعريف البغاء حتى الآن غامضا ، فان عبارات « عدم التمييز » أو « لقاء أجر » أو « عموم الناس » ... الخ ليس لها حتى الآن تفسير دقيق ، فاذا عاقبنا على البغاء فان تعريفه سيفتح الباب للتحكم à L'arbitraire (٣) .

ومن ناحية أخرى ، فاذا كنا لانعاقب على مجرد الواقعة غير المشروعة فما معنى العقاب عليها اذا اقترنت بعنصر الأجر أو عدم التمييز ، بينما يتوفر سوء الأخلاق والآداب في الحالين (٤) .

٨ - ان العقوبة بالحبس لمدة قصيرة ، وهي ما يقضى بها عادة في جرائم احترام البغاء ، لا تحقق أى أثر ، بل ان محترفات البغاء يعتبرن مثل هذه العقوبات من مخاطر المهنة .

فاذا كانت العقوبة بالغرامة ، فان ذلك لا يؤدي الا الى استئناف المرأة احترام البغاء للحصول على مقدار الغرامات المحكوم بها أو المحتل أن يحكم بها في المستقبل (٥) .

ثانيا - اسباب تجريم البغاء

٧٦ - واستندت التشريعات التي تجرم البغاء ذاته الى الاعتبارات الآتية ردا على اعتبارات عدم تجريمه :

- (١) من تسبب في الاضرار بشخصه فلا يلومن الا نفسه ، وعلى مشتري السلعة الثالثة يعلمه ان يتحمل مخاطرها .
راجع : F. A. I. ; F. B. C., Genève II. P. 693 ; Cogniart, P. 225 ; Paris 1913. P. 46.
(٢) Bull. abol, 1937, P. 3 ; F. A. I. Paris 1913 P. 45.
(٣) راجع مذاكرة الأستاذ جوتي Gautier في محضر لجنة الخبراء الثانية على القانون السويسري عام ١٩١٢ في شأن عدم العقاب على البغاء . P. V. 2^{eme} Comm, d'exp. V. III, P. 211.
(٤) Veillard, P. 45.
(٥) وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لمشروع قانون العقوبات السويسري عام ١٨٩٣ « ان مار الحكم بالادانة لاحتراف البغاء وما يترتب عليه ذلك من نقصان مورد رزق البغايا يريدان من سوء أخوالهن .. ولذلك يصنعن العمل على تاهيلهن للحياة وعلى بسط المعونة لهؤلاء اللاتي لم يلدن بعد بمار الحكم بادانتهم » Veillard, P. 42.

١ - ان التجريم البغاء لا يرجع الى كونه أو عدم كونه رذيلة ، ولكن الى خطورته على الأمن العام والصحة العامة والآداب العامة ، وبصرف النظر عن اتصاله بالضمير ، فهو عمل مضاد للنظام العام ، لأنه - بتقويضه فكرة نظام الزواج والعائلة - يهدد النظام الأساسى للمجتمع (١) .

٢ - ان حرية الانسان فى استخدام جسده ، سواء أحسن فى ذلك أم أساء *L'usus et L'abus* أصبحت لا يتسع القانون الحديث لها على إطلاقها ، ففى استعمالنا حق التصرف فى أجسادنا يجب أن نلتزم الحدود التى قد تتعرض بعدها المصلحة العامة للخطر (٢) ، ويجب أن نضع فى الاعتبار الفكرة المتزايدة حاليا للوظيفة الاجتماعية للملكية ، تلك الوظيفة التى فرضت كثيرا من القيود على حق تصرف الانسان فى ملكه (٣) .

ان المرأة باعتبارها عضوا أساسيا فى المجتمع ، يجب حمايتها ضد كل تصرف من شأنه تحطيم الجسد والروح ، ولا يكفى أن نحمى البغايا ضد الآخرين فقط ، ولكن ضد أنفسهن أيضا ، فلا حق لهن فى بيع أجسادهن للفسق ، واذا حدث أن تهديد القانون لم يمنعهن من السقوط ، فقد يحول هذا التهديد دون استمرارهن فيه (٤) .

٣ - اذا كانت هنالك نظريات تقول بأن البغاء وليد الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، فإن هذه الظروف ذاتها - فى نظر علماء الاجرام - هى أهم أسباب الاجرام عموما ، فاذا اتخذنا ذلك أساسا لعدم العقاب على البغاء فلا بد من اتخاذه أساسا لعدم العقاب على بقية الجرائم ، وهو أمر لا يسهل اقراره .

(١) وهذا مما احتج به الأعضاء الكاثوليكيون فى لجنة الخبراء الثانية لمشروع قانون العقوبات السويسرى عام ١٩١٣ ، ١٩١٥ لتأييد فكرة تجريم البغاء ، حتى ان مشروع قانون العقوبات سنة ١٩١٦ تضمن نصا يعاقب على البغاء فى ذاته

P. V. 2^{eme} Comm. d'exp. V. III P. 209 et V. VII P. 87 ;

Avant Projet 1916.

(٢) فاحداث الانسان بنفسه عادة بقصد الهروب من الجندية ، والانحار ، وتعاطى المخدرات تعتبرها معظم القوانين من الجرائم .

Cogniart, P. 226. (٣)

(٤) راجع مناقشات لجنة الخبراء الثانية لمشروع القانون السويسرى السابق ذكرها .

٤ — إذا كان البغاء لا يتصور وجوده إلا بناء على الطلب من جانب الرجال ، فإن هذا وحده لا يصلح تعليلا لعدم العقاب عليه ، إذ أن تاجر المخدرات لا يبيعها إلا لمن يطلب شراءها ، والمرابين الذي يقرضون المال يربوا فاحش إنما يفعلون ذلك لأن هنالك من يرغبون في أن يقرضوه ، ولا يجوز باسم العدالة أن يشترط لعقاب تجار المخدرات والمرابين اشراك عملائهم في العقاب .

ومن ناحية أخرى يجب التمييز بين مجرد الفعل الجنسي L'acte Sexuel وهو ما ينسب الى الرجل ، وبين حالة البغاء L' état de prostitution وهي ما تنسب الى البغى ، لأن المطلوب تجريمه هو هذه الحالة لا ذلك الفعل ، لاختلاف طبيعة كل منهما عن الآخر .

ولذلك لا يعتبر الرجل شريكا في بغاء المرأة (١) .

٥ — لا يجوز تجريد البغاء من صفة الجريمة بدعوى أنه لا يضر شخص أحد ولا يسلب أحدا ماله أو حياته ، فإن الفعل لا يكتسب صفة الجريمة من كونه أضر بشخص معين أو بماله ولكن من كونه أضر بمصلحة عامة ، ولو لم يقع ضرره المباشر على شخص بذاته ، ولذلك تعاقب القوائين على التسول والتشرد وحمل السلاح وغيرها .

وتعريض البغى صحة عملائها للضرر لا يجوز أن يبقيا بمنأى من العقاب بدعوى أن عليهم وزر ما ارتكبه من فسق ، إذ لو صحت هذه الدعوى لاستحال عقاب تجار الخمر المغشوش أو بائعي المخدرات بقولة أن عملاءهم من المدمنين عليها .

٦ — ليس البغاء وحده هو الذي يقع في الخفاء ، فهناك جرائم أشد منه خفاء واستتارا ، ولم ينجها ذلك من الكشف عنها وإقامة الأدلة على وقوعها .

٧ — ليس تعريف البغاء هو وحده الشيء الغامض في القانون ، فمجال القانون مملوء بالتعاريف الغامضة والتفسيرات التي لم تزل تتعثر ولا تستقر ، ولم يحل ذلك دون عقاب هؤلاء الذين تنطبق عليهم هذه التعاريف .

٧٧ - التجارب العملية في مصر تؤيد ضرورة تجريم البغاء :

والواقع أن نتائج التطبيق العملي للقانون في مصر تؤيد الرأي القائل بضرورة العقاب على البغاء ، إذ أن الاكتفاء بتطبيق القانون على الطرف الثالث في البغاء وهو القواد دون التعرض لمحترف البغاء ذاته ، يؤدي إلى الحد من نشاط الأول ، بينما يتجراً الثاني على ممارسة مهنته جهاراً ، بل هو الذي يخلق أحياناً جريمة القواد حينما يستعين مختاراً به ، وحينما يتخذ حمايته ، وحينما يتولى الاتفاق عليه عن رضا وقبول ، ولا يجوز في هذه الحالة أن تتعقب القواد بالأحكام الصارمة بينما يمح محرضه والمستعين به بعيداً عن متناول القانون .

٧٨ - تجريم بغاء الذكور :

وقد أصبحت فكرة العقاب على البغاء أقرب إلى القبول ، حينما بدأ القانون يتعرض لبغاء الذكور ، بعد أن انتشر هذا النوع من البغاء في كثير من دول البحر الأبيض المتوسط وعمت خطورته السويد والدانمرك وألمانيا وإنجلترا وغيرها من دول شمال أوروبا (١) ، وأصبح الرأي في بلاد كاللاندانمرك بأنه إذا كان هنالك خلاف في مدى تدخل القانون في شئون الناس الخاصة فإن هذا الخلاف يجب أن يبطل إزاء بغاء الذكور ، لما يترتب عليه من أضرار جسيمة بالفرد والعائلة والمجتمع (٢) .

ولهذه الأسباب تعاقب بعض التشريعات على بغاء الذكور أو - بصفة عامة - على بغاء الشخص مع آخر من نفس جنسه ، رغم أنها لاتعاقب على البغاء في ذاته عموماً ، كما هو الحال في القانون السويسري والقانون الدانمركي .

٧٩ - التجاء بعض الدول في مكافحة البغاء إلى الاعتقال الإداري :

إذا تتبعنا مراحل اعداد قانون العقوبات السويسري - وهو القانون الذي لا يحرم البغاء في ذاته ، نجد أن الآراء لم تكن مجمعة أثناء هذه المراحل على عدم تجريمه ، حتى أن مشروع قانون سنة ١٩١٦ كان يتضمن في المادة ٣٢٢ نصاً بتحريمه ، مجارياً بذلك قوانين عقوبات الكاتتونات

(١) Jersild P. 41-43.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ - ٦٨ .

السويسرية التي كانت تعاقب جميعها على ممارسة البغاء ما عدا جيف
وينوشاتل والفود وزيوريج (١) .

وبصدور قانون العقوبات السويسري عام ١٩٣٧ ألغيت جميع قوانين
العقوبات المحلية ، وقد أحست الكاتنونات عقب ذلك مباشرة بالفجوة
التي تخلفت عن الغاء قوانينها فيما يتعلق بتحريم البغاء ، فحاولت السلطات
التشريعية المحلية فيها النص على هذا التحريم بالاستناد الى المادة ٣٣٥ من
قانون العقوبات التي تعطي الكاتنونات حق التشريع في مواد المخالفات
فيما لم يكن موضوع نص في التشريع الفيدرالي ، غير أن محكمة النقض
الفيدرالية قضت بطلان هذه التشريعات المحلية لمخالفتها للتشريع
الفيدرالي (٢) ، فلجأت بعض الكاتنونات الى وسيلة أخرى تكافح بها
البغاء ذاته ، وذلك عن طريق الاعتقال الإداري طبقا للقوانين المحلية التي
أصدرتها في هذا الشأن ، والتي قضت السلطات القضائية بدستوريته ،
وسنذكر طرفا منها فيما بعد .

يدل كل ذلك على أن مكافحة البغاء بطريقة عملية تستلزم العقاب على
مارسته ، ولا يفت في عضد هذه الحجة أن البغاء كان ولم يزل موجودا

(١) قانون عقوبات بال ٥٤م ، برن ١٦٤ ، فريبورج ٣٩٥ ، سان جال ١٧٨ ،
جربرون ٢٠م ، لوسرن ١٤٦ .. الخ ..

(٢) قالت محكمة النقض الفيدرالية في حكمها الصادر في ١٥ مايو ١٩٤٢ « ان
قانون العقوبات السويسري لم يشأ أن يجعل من البغاء في ذاته جريمة ، واقتصر على مكافحة
بعض ظواهره التي تمس الأمن العام كاحتراف التحريض علنا على الفسق أو ما يسببه من
ازعاج للجيران ، وعلى ذلك فالقانون - بناء على ما جاء في الأعمال التحضيرية - لم يغفل
التعرض للبغاء وإنما تعمد عدم العقاب عليه ، فلا يجوز للكاتنونات بتشريعات تصدرها ان
تجمل منه مخالفة تستحق العقاب » La Semaine judiciaire, 1942 P. 48.

راجع أيضا حكم المحكمة الفيدرالية - دائرة القانون العام - الصادر في ١ يوليو ١٩٤٣
La Semaine Judiciaire 1944, P. 58.

ولما قضت محكمة لوسرن عام ١٩٤٢ بعقاب البغوي على أساس المادة ٤٢ من قانون تطبيق
قانون العقوبات السويسري على كانتون لوسرن والتي تجيز العقاب على ارتكاب الأفعال
الفاضة على وجه الاحتراف إذا لم تقع تحت أحكام المواد ٢٠٥ الى ٢٠٧ من هذا القانون
عادت المحكمة الفيدرالية فقضت بإلغاء الحكم إذ قالت « مع اختلاف وجهة نظر كل كانتون
في البغاء فإن سكوت المشرع الفيدرالي عن العقاب عليه لا يعني أنه ترك لكل كانتون الحق في
تجريمه أو عدم تجريمه ، إنما تعمد المشرع بهذا السكوت عدم اعتباره جريمة

Bull. abol. 1942 P. 66-69

وقد ذهبت المحكمة العليا Supreme Court في الولايات المتحدة ملهبا مخالفا لقضاء محكمة
النقض السويسرية حين قضت بأنه « لا شك أن للولايات حق فرض التشريعات المحلية
لحماية الآداب بين المواطنين ، ولها بالتالي حق تجريم البغاء - حكم ٢٤ فبراير ١٩١٣
S. ct. Vol. 227. P. 308

في البلاد التي تعاقب عليه ، اذ أنه ما من قانون استطاع في بلد ما ، أو
رمان ما . أن يقصى قضاء تاما على الجريمة

٨٠ - الاجماع على العقاب على البغاء في حالات معينة :

ويقابل الخلاف على العقاب على البغاء ، اجماع على ضرورة العقاب
عليه اذا أدت ممارسته الى الاضرار بالسكينة العامة ، أو الى ازعاج أو
اغلاق الناس ، أو الى تصيد العملاء بالطرقات والمحال العامة ، أو الى
الاعلان عنه ، أو الاخلال علنا بالحياء العام .

ان البغاء في هذه الأحوال يخرج عن نطاق حق الانسان في التصرف في
نفسه ، الى نطاق الاعتداء على أمن وحياء الآخرين ، ولا يجد حينئذ من
يحميه من أحكام التشريع الجنائي (١)

وستكلم على ذلك في أربعة فصول ، يتضمن الفصل الأول منها
جريمة البغاء في ذاته ، ويتضمن الفصل الثاني جريمة البغاء حينما يقع في
ظروف تجعله واضح الاضرار ، ويتضمن الفصل الثالث تصيد العملاء ،
ويتضمن الفصل الرابع الاعلان عن البغاء .
ثم تكلم في فصل خامس عن سياسة العقاب في هذه الأحوال .

Rep. H. P., P. 79-86 ; F.A. I. Paris 1913, P. 37, 41-43 (١)

تقرير ٢٠٠٠ - ص ٦٤

الفصل الأول

جريمة البغاء في ذاته

Délit de la Prostitution Comme telle

المبحث الأول

اختلاف التشريعات في شروط العقاب على البغاء ذاته

٨١ — يبدو أن غالبية الدول لاتعاقب على فعل البغاء ذاته ، ولكن عددا كبيرا على أية حال من الدول يعاقب عليه (١) ، وتبدو نسبة التشريعات التي تفرض مثل هذا العقاب كبيرة في الولايات المتحدة ، حيث يعاقب ما لا يقل عن اثنتين وأربعين ولاية من تسعة وأربعين، على ممارسة البغاء (٢) ولكن هذه التشريعات لا تعاقب بطريقة واحدة على البغاء ، ويمكننا تلخيص الاتجاهات المختلفة في هذه التشريعات فيما يأتي :

٨٢ — أولا : تعاقب بعض التشريعات على بغاء الاناث والذكور معا (٣) ويعاقب بعضها على بغاء الاناث فقط (٤) أو بغاء الذكور فقط (٥) .

(١) فتعاقب على مجرد فعل البغاء كل من المرقيا البرتغالية الشرقية والغربية ، الجمهورية العربية المتحدة ، فنلندا ، دومينيكا ، جامبيا ، غانا ، غينيا البرتغالية ، ملاكا ، هندايا ، الملايا ، مورتوس ، النرويج ، كراشي ، بناما ، الفلبين ، رومانيا ، تيمور ، أوغندا ، توجو البريطانية الخ ، وذلك سواء أكان العقاب بمقتضى قانون العقوبات أو قانون خاص أو لائحة . P. et G. P. 10-13; Rev. abol. 1958 P. 51-57. Bull. abol. 1941 P. 101; G. G. P. 14, 15. (٢)

وكثير من الدول التي كانت تعاقب على البغاء قد عدلت من هذا العقاب للأسباب السابق ذكرها . فكانت فرنسا تعاقب عليه حتى ظهور قانون نابليون ، والمانيا قبل الحرب العالمية الأولى ، وبلجيكا طبقا للمادة ٢/١٥ من القانون الصادر في ١٩٤١/١/٤ ، والكانتون السويسرية حتى عام ١٩٣٧ ، بل كانت تلعب التشريعات المحلية في بعض هذه الكانتونات على العقاب على الفسق الذي يقع بين امرئين (كما المادة ٢٠ من قانون النسب loi sur la paternité في مقاطعة أودي) ، والعقاب على الأمومة غير الشرعية ، وعقاب كل امرأة تلد ثلاثة اولاد في غير زواج ... الخ . Cogniart. P. 229.

(٣) كقانون منيابوليس مينيسوتا . Ordinance of the City Council 37:25. وقانون لويريانا ، Title 14 sec 82 ، وقانون نيو هامبشاير . Ch. 386. 14. 6. ونبو اوليانز (لويريانا) . City Ordinance 42-58 ، وقانون جرائم النظام العام والسكنية العامة في يوغسلافيا والقوانين المشابهة له في موريا وغيرها من الجمهوريات الشعبية . Prost. II. A. ... الخ

(٤) كقانون بومبي (انباكستان) الصادر سنة ١٩٢٣ في شأن البغاء . The prevention of Prostitution act of 1923, amended by Central act VII of 1949. art. 5 (1).

والمادة ٥ من قانون التشرد الصادر في النمسا في ٢٤ مايو ١٨٨٥ ... الخ (٥) كالمادة ٣٤٧ عقوبات اليونان التي تعاقب على الافعال المخالفة للاداب التي تقع بين ذكرين على وجه الاحتراف

ولعل في هذا الاختلاف البين في الاتجاهات التشريعية ما يوضح البون الشاسع بينها فيما تعتبره ضارا أو مخالفا للآداب من أنواع البغاء .

٨٣ - ثانيا : وترى تشريعات أخرى أن ممارسة البغاء بطريقة طبيعية لا يدعو في ذاته الى التحريم ، فاذا وقع بطريقة تخالف الطبيعة وجب العقاب عليه ، ولذلك تعاقب هذه التشريعات من مارس البغاء مع شخص من نفس جنسه « أى ممارسة أفعال الجنسية المثلية » ، فيعتبر الرجل مسئولا اذا مارس البغاء ارضاء لرجل مثله ، وتعتبر المرأة مسئولة اذا مارست البغاء ارضاء لامرأة مثلها (١) .

وهنا يبدو الوضع غريبا حين تعاقب المرأة لممارستها البغاء مع النساء ، بينما لا جناح عليها في مباشرتها ذات الفعل مع الرجال ، وهو أمر - كما نراه - أشد خطرا وأبعد أثرا (٢) .

٨٤ - ثالثا : واذا كانت بعض التشريعات ترى ان تعاقب على فعل البغاء ولو كان وقوعه مرة واحدة (٣) ، الا أن بعضها الآخر لا يرى في ذات الفعل جريمة ، انما يرى الجريمة في احترافه أو الاعتياد عليه (٤) والواقع ان العقوبة في هذه الحالة ليست على فعل بذاته ، وانما على حالة يوجد فيها الشخص الذي يحترف البغاء ، ومثل هذه الحالة - كحالة التشرد - يخشى منها على المجتمع والأمن العام أكثر مما يخشى من الفعل ذاته ولنفس السبب تشدد بعض القوانين التي تحرم البغاء العقوبة في حالة احترافه على وجه الاعتياد (٥) .

(١) كالمادة ٢٣٠ عقوبات الدانمرك ، ٣/١٩٤ عقوبات سويسرا ، ٢٠٧ عقوبات ايسلندا . الخ

(٢) غير أنه يلاحظ أن النصوص التي تعاقب على هذا النوع من البغاء - ولو أنها تنطبق على الإناث - إلا أن قصد القانون كان متجها أصلا الى الذكور لبشاعة الجرم بالنسبة لهم (I.ogoz, P. 324.) والمفهوم عملا ان النساء نادرا ما يتمرضن لتطبيق احكام مثل هذه النصوص (Jersid, P. 49.)

(٣) كقانون الدانمرك وايسلندا ولوزيانا ومينيسوتا السابق الإشارة اليها

(٤) فقنون العقوبات السويسري يعاقب في المادة ٣/١٩٤ على من يتخذ من ارتكاب الأعمال المخالفة للآداب مع شخص من نفس جنسه حرفة له ، وقانون العقوبات اليوناني يعاقب في المادة ٢/٣٤٧ على الأفعال المخالفة للآداب التي تقع بين ذكرين على وجه الاحتراف والمادة ٥ من قانون بومبي سنة ١٩٢٣ السابق ذكره تعاقب المرأة عندما تعول في معيشتها كلها أو بعضها على ماتكسيه من بغاءها

راجع معنى الاحتراف في القانون السويسري واحكام القضاء في ذلك بند ٤٢ عند الحديث عن الأفعال المخالفة للطبيعة في القانون السويسري .

(٥) مادة ٣ قانون طوكيو بشأن البغاء الصادر في ٢١ مايو ١٩٤٩

Prosti. II. A.—Tokyo Prefectoral By law No. 58.

وقد يرى المشرع ألا يبادر بعقاب مرتكب البغاء لأول مرة حتى يهين له فرصة العدول عن سلوكه ، وذلك بتوجيه انذار له في هذه المرة ، فإذا عاد بعد ذلك لممارسة البغاء تعرض للعقاب (١) .

ولا يعاقب القانون اليوناني على احتراف البغاء الا اذا كان جماعيا ، أى أن يحترفه جماعة من الأفراد في مكان يقيمون فيه معا (٢) ، اذ يرى المشرع اليوناني في ذلك حالة تقترب من حالة المنزل المدار للبغاء .

٨٥ - رابعا : وتتوسع بعض التشريعات في العقاب على البغاء ، وذلك اما بتجريم فعل العميل أيضا ، أى الطرف الثاني في البغاء ، حتى يكون القانون أشد أثرا في تحريمه ، وتسوى عادة في العقوبة بين الطرفين (٣) .
واما بالعقاب على بعض الأفعال التي تعتبر في ذاتها شروعا في البغاء أو من الأعمال التحضيرية له .

وأظهر التشريعات في ذلك هي تشريعات الولايات المتحدة ، كقانون نيوهامبشاير الذي يعاقب (٤) « كل من أقام أو دخل أو بقى في مكان ، أو

(١) كالمادة ٤٤ عقوبات جروينلاند التي تعاقب كل من - ولم اندار الشرطة له - مارس البغاء بقصد الكسب ، وكما كان الأمر في قانون العقوبات الدانمركي الصادر عام ١٨٦٦ Kemp., P. 14-16.

(٢) المادة ١٩ قانون ٢٣١٠ الصادر في اليونان في ١٣ يوليو ١٩٥٥ بشأن مكافحة الأمراض الزهرية ، ويعتبر احتراف البغاء جماعيا اذا باشره في مكان واحد شخصان أو أكثر Prosti II. A.

(٣) كما كان الأمر في قانون العقوبات الدانمركي الصادر عام ١٦٨٢ ، وكما هو الأمر في قانون طوكيو السابق الإشارة اليه ، والذي تعاقب المادة الثانية منه كل من ارتكب البغاء أو كان الطرف الثاني فيه بالعيس والغرامه ، وكما هو الأمر في تشريع الولايات المتحدة التي سنمضى لها تفصيلا عند الكلام من مسئولية عميل

(٤) « to reside in, enter or remain in any place, structure or building, or to enter or remain in any Conveyance, for the purpose of prostitution, lewdness or assignation ». Ch. 386-14.5

«The term prostitution shall include the offering or receiving of the body for sexual intercourse for hire, and the offering or receiving of the body for indiscriminate sexual intercourse without hire.»

«The term lewdness shall include any indecent or obscene act.»

«The term assignation shall include the making of any appointment or engagement for prostitution or lewdness or any act in furtherance of such appointment or engagement» Ch. 386-15 (1919, 163. 2)

ويتضمن نفس النص ونفس التعاريف قانون ولاية مين (ch. 121. 12) وولاية أركانساس وكونيكتيكات وديلوير وماريلاند ونيوجرسي ونيو مكسيكو وكارولينا الشمالية وداكوتا الشمالية =

مبنى ، أو منزل ، أو دخل أو بقى فى احدى وسائل المواصلات ، بقصد البغاء ، أو الفسق ، أو المقابلات .

« وكلمة بغاء تتضمن تقديم أو قبول الجسم ، بقصد الاتصال الجنسى لقاء أجر ، وتقديم أو قبول الجسم بقصد الاتصال الجنسى بدون تمييز وبغير أجر .

« وكلمة فسق تتضمن كل فعل شائن أو فاضح .

« وكلمة مواعيد ، تتضمن كل ميعاد أو تعهد بقصد البغاء أو الفسق أو كل مايسهل تحقيق ذلك .

وهكذا نرى هذه القوانين تعاقب على مجرد التواجد فى أمكنة معينة لا بقصد البغاء فقط ، وإنما أيضا بقصد الفسق أو بقصد الاتفاق على ميعاد أو تعهد يتعلق بالبغاء أو الفسق ، أى أنه لا يشترط وقوع البغاء فعلا ، أو الاتفاق على ذلك الميعاد أو هذا التعهد .

وتذهب بعض التشريعات الأمريكية الى العقاب أيضا على مجرد التردد على منزل للبغاء أو شغله أو الإقامة به دون ان تستلزم لذلك قصدا خاصا (١) ، كما تذهب تشريعات أخرى الى عقاب مرتكبى البغاء اذا مارسوا أعمالا معينة فى المحال العامة ، أو لمجرد ترددهم على محال الخمور (٢) .

٨٦ - خامسا : ومن التشريعات ما لاتعاقب على البغاء باعتباره كذلك ، ولكن باعتباره تشردا ، وهى فى هذه الحالة لا تعاقب على فعل معين ولكن على ظرف أو حالة معينة يوجد فيها مرتكب البغاء (٣) ، ولذلك

= الخ ، وقد وضعت هذه النصوص طبقا لنصوص قانون مكافحة الرذيلة Vice Repression Law وهو نموذج لقانون مكافحة البغاء أعدته الحكومة الاتحادية عام ١٩١٩ وقدمته للولايات للاعتداء به فى تشريعها المحلى كما سبق ان ذكرنا (١) G.G., 14, 15.

(٢) فطبقا لقانون نيو اورليانز (لويزيانا) يعاقب كل شخص معروف بفسقه أو اخلاقه الفاسدة أو المنحلة أو بشلوذه الجنسى أو كل شخص نزيل بيوت البغاء ، يستخدم فى المحال العامة فى الغناء أو الرقص أو تقديم الخمور أو بيعها أو خدمة العملاء ... الخ (sect. 5-66 of the City Ordinances) ويعاقب أيضا محترفو البغاء والمحكوم عليهم فى جرائمه لارتدادهم محال تقديم الخمور (Sed.42-58 نفس القانون)

(٣) تقول محكمة استئناف كولومبيا فى حكمها الصادر عام ١٩٤٧ « ان التشرد هو حالة أو ظرف status or Condition وهذا الفصل من القانون - أى الخاص بالتشرد - يعاقب الشخص باعتباره شخصا من نوع معين لا لانه ارتكب فعلا أصليا معين (D. C. C., P. 797.) Dist. of Columbia V. Hunt

لا يتمتع عقاب المحكوم عليه بعقوبة التشرد ، بمقتضى أى نص آخر من نصوص القانون ينطبق على فعل البغاء ذاته أو أحد مظاهره (١) .
ولا تتبع التشريعات التى تعاقب على البغاء باعتباره تشردا أسلوبا واحدا فى اعتباره كذلك .

فبعضها يعتبر احتراف البغاء ذاته عملا من أعمال التشرد دون حاجة الى اثبات أو نفي أمر آخر (٢) .

وبعضها يعتبر مرتكب البغاء متشردا لأنه « يعيش عيشة شائنة مستهترّة دون أن يكون له عمل مشروع أو وسيلة تعيش مشروعة تستند الى حرفة مشروعة أو مصدر مشروع (٣) » .

ويعتبر القانون الدانمركى (مادة ١٩٩ - ٢ عقوبات) أن البغاء من الوسائل غير المشروعة للتعيش ، ولذلك يخضع مرتكب البغاء لحكم الفقرة الأولى من هذه المادة ، التى تعتبر الشخص متشردا اذا لم يجد له وسيلة مشروعة رغم انذار البوليس له ، وعلى ذلك فوجود الوسيلة المشروعة يدرأ تهمة التشرد ولو كان الشخص يمارس البغاء .

وطبقا لقانون التشرد فى النمسا يترك عقاب البغايا فى المرة الأولى

(١) يقول قضاء متشيجان « لا تمنع العقوبة المحكوم بها طبقا لهذه المادة - أى المادة الخاصة بعقاب البغايا باعتباره متشردا - عقاب الشخص من الفعل الذى ارتكبه اذا وقع مخالفا لنص آخر من نصوص القانون . (Mich. L. II. P. 3228.) People V. Gustin.
(٢) كقانون التشرد فى نيويورك Vagrancy statute
(almanac .S No.9 A, P. 15)

وقانون كولومبيا الذى يعتبر متشردا كل من مارس أو ارتكب أعمال الاتصال الجنسى غير المشروع بطريقة طبيعية أو مخالفة للطبيعة لقاء أجر سبواء أكان متزوجا أو غير متزوج Title 22 Criminal offences 22-3302 ، وقانون كاليفورنيا الذى يعتبر متشردا كل بغى عمومية art.647.

(٣) قانون كولومبيا السابق ذكره (راجع D. C. C. P. 797)
والمفهوم ان عبارة عيشة شائنة أو مستهترّة Immoral and profligate life
تتسع لسلوك البغايا فى ممارسة مهنتهن . وقد قضت المحاكم فى كولومبيا بأنه يعتبر عاش عيشة شائنة مستهترّة من عرض على فتيات فى محطة السكة الحديد تقودا ليرتكب معهن الفاحشة ، وأنه نظر من خلال النافذة الى حجرات نوم الفتيات وأنه دخل حجرة استراحة النساء وباع خمرا فى محطة السكة الحديد

(D. C. C., P. 797) Devenport. V. Dist. of Columbia.

(٤) الامر الذى يترتب عليه ان يخدع البغايا رجال البوليس بمحاولة اثبات وسائل صورية لتعيشهن ويتجنبن - رغم احترافهن البغاء - احكام القانون Kemp, P. 17.

لادارة الأمن العام ، فاذا عدن لممارسة مهنتهن بعد ذلك عوقبن بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر (١) .

ويعيب هذا القانون أنه أعطى سلطة الحكم في المرة الأولى لغير جهات القضاء .

ويخضع البغايا لقانون التشرد الصادر في السويد عام ١٨٥٥ لآتهن بجانب عدم محاولتهن ايجاد وسيلة شريفة للعيش « سلكن في نفس الوقت طريقة للعيش قد تعرض الأمن العام أو النظام العام أو الآداب للخطر » . وقد يعتبر مرتكب البغاء متشردا لمجرد تردده على منزل أو محل للبغاء أو لأنه يعيش أو يستخدم فيه أو في أحد ملحقاته (٢) أو لارتكابه أفعالا أخرى ليست الا شروعا في البغاء أو من الأعمال التحضيرية له أو الدالة عليه أو ذات الخطورة على الأمن العام أو الآداب (٣) .

المبحث الثاني

جريمة البغاء في القانون المصري

٨٧ - ابتداء تجريم البغاء في القانون

عندما صدرت لائحة مكتب التفتيش على النسوة العاهرات بقرار ناظر الداخلية عام ١٨٨٥ التزمت محترفات البغاء طبقا للمادتين الثالثة والرابعة بتسجيل أسمائهن باعتبارهن من البغايا ، والا عوقبن على

(١) مادة ٥ قانون التشرد الصادر في النمسا في ١٨٨٥/٥/٢٤ (Prosti. II. A.)
(٢) قانون كاليفورنيا art. 647 (Cal. C., P. 237) وقانون كولومبيا السابق ذكره قانون اويزيانا Title 14 section. 107
وقد قضت محكمة استئناف كولومبيا عام ١٩٥٠ في دعوى تشرد ضد متهم بارتداد منازل البغاء بأن سلطة الاتهام ليست لازمة باثبات ان شاغل المنزل قد حوكم في حينه امام القضاء (D. C. C., P. 797.) Fields V. Dist. of Columbia
(٣) فيعتبر متشردا طبقا لقانون التشرد في نيو ساوث ولز باستراليا البغايا اللاتي يرتكبن اعمال التحريض (Soliciting) أو الضايقة (importuning) في محل عام أو اللاتي يختلطن (Consorting) بالبغايا الاخريات أو الجرمين (Prosti. II. A.)
ويعتبر قانون مدينة كانبرا باستراليا The Police Offences Ordinance 1950-1953
من المتعطلين والمخلين بالأمن البغايا العمومات اللاتي يسكنن سلوكا شائنا أو سلوكا بحالة عريضة (in a riotous or indecent manner) في محل عام أو مطبوقة أو اللاتي يختلطن عادة بالجرمين والحكوم عليهم بسبب عدم وجود وسائل مشروعة لتعيشهم . (Prosti. II. A.)
ويعتبر قانون اللينوى من التشردين كلاما الفاسقين lewd والخليعين Wanton ، الشبهانيين lascivious في كلامهم أو سلوكهم ، وكذلك من يضغون أوقاتهم في اوتداد منازل النساء أو بيوت المسكرات Title 38 sect. 578 art. 270

مخالفة ذلك بعقوبة المخالفة ، فالعقاب لم يكن على مجرد ممارسة البغاء وإنما على ممارسته بغير تسجيل أو ترخيص .

وامتدأ الأمر كذلك أثناء تطبيق لائحة بيوت العاهرات التي صدرت في ١٥ يوليو سنة ١٨٩٦ ثم أثناء لائحة بيوت العاهرات الثانية الصادرة في ١٦ نوفمبر ١٩٠٥ والتي ظلت معمولاً بها حتى إلغاء البغاء المنظم عام ١٩٤٩ ولم يتضمن التشريع المصري نصاً صريحاً بعقاب مرتكبي البغاء إلا في القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ثم القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة الذي تضمن نفس أحكام القانون الأول ، فقد نصت المادة التاسعة من القانون الأخير على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيهاً ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه في الإقليم المصري ولا تقل عن مائتين وخمسين ليرة ولا تزيد على ثلاثة آلاف ليرة في الإقليم السوري أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١ — كل من ...

٢ — كل من ...

٣ — كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة .

وعند ضبط الشخص في الحالة الأخيرة يجوز إرساله إلى الكشف الطبي فإذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التasmالية المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .

ويجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة العقوبة في إصلاحيّة خاصة إلى أن تأمر الجهة الإدارية بإخراجه ، ويكون ذلك الحكم وجوبياً في حالة العود ، ولا يجوز إبقاؤه في الإصلاحيّة أكثر من ثلاث سنوات .

ونصت المادة ١٥ من القانون على أنه : —

« يستتبع الحكم بالإدانة في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة ، وذلك دون الإخلال بالأحكام الخاصة بالمشردين » .

والمفهوم أن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ كان قد أرسل — عن طريق جمعية المرأة والطفل — بصورته كما قدمتها الحكومة ، إلى الاتحاد الدولي لإلغاء البغاء المنظم . بجنيف La Fédération Abolitionniste

Internationale، فأبدى هذا الاتحاد كثيرا من الملحوظات التي كانت موضع الاعتبار عند نظر المشروع في مجلس الشيوخ (١)، غير أنه لم يؤخذ بوجهة نظره في الاعتراض على تأميم الدعارة في ذاتها (٢)، ولذا بقي النص الخاص بذلك على أساس أن إلغاء البغاء المرخص به يقتضي ضرورة تحريم البغاء السرى (٣).

عناصر جريمة ممارسة البغاء

٨٨ — طبقا لنص المادة ٣/٩ السابق ذكرها تتضمن الجريمة أركاناً ثلاثة :

- ١ — ممارسة البغاء .
- ٢ — على وجه الاعتیاد .
- ٣ — القصد الجنائي .

أولاً - الفعل المادى (ممارسة البغاء)

٨٩ — كلمة ممارسة في ذاتها — بالمعنى الوارد في القانون — لا تعنى التكرار بل تعنى مجرد الارتكاب أو المباشرة أو المزاولة ولو مرة واحدة ، وقد حرصت لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب على ترديد هذا المعنى في تقريرها المرفوع للمجلس في ٢١ أبريل ١٩٥٢ عن مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ..

والبغاء هو مباشرة الفجشاء مع الناس بغير تمييز ، وقد تحدثنا بإفاضة عند تعريف البغاء في القانون المصرى عن مدى وحدود هذا التعريف (٤)، وقلنا انه يشمل بغاء الاناث أى الدعارة وبغاء الذكور أى الفجور ، وان كلمة « بغير تمييز » لا تفيد شرط الحصول على أجر (٥) .

وقد انما بناء على تعريف البغاء على أساس « عدم التمييز » دون استلزام شرط الأجر ، تعتبر بغيا المرأة الغلما التي تسعى لارضاء شهواتها

(١) راجع تقرير لجنة العدل والشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ المقدم الى المجلس من مشروع القانون في ٨ مارس ١٩٥١ ، وما أدلى به مقرر اللجنة في مجلس الشيوخ (مضبطة مجلس الشيوخ ، الجلسة الثانية والعشرون في ٢ أبريل ١٩٥١) .
(٢) انما قالت مذكرة الاتحاد المرسلة الى الحكومة المصرية في ذلك الوقت « ان الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من المشروع تعاقب البغايا ، أى ضحايا البغاء ، وهذا الحكم مستعار من التشريعات القليلة التي تدعى بالنص عليه انها تنكافح البغاء ، بينما ظلت هذه التشريعات بعيدة عن تحقيق ذلك عمليا . ان هذا النص لا يترتب عليه الا ازدياد صعوبة تطبيق القانون » وأردفت المذكرة توضيح انعدام العدالة في عقاب البغايا دون عميلها .
ثم قالت من الكشف الطبى الاجبارى « ان هذا ليس سوى خطوة مقنعة نحو اعادة تنظيم البغاء » . - صورة المذكرة في أرشيف الاتحاد بفقرة الرئيسى بمدينة جنيف

(٣) راجع مضبطة مجلس الشيوخ السابق اشارنا اليها

(٤) راجع بند ٥٦

(٥) راجع ما كتبناه ايضا من معنى عدم التمييز بند ٥٠

الجنسية مع كل من هيأته الظروف لها دون أن يستند اختيارها له الى أى عاطفة ، وسواء استغلت أولم تستغل سلوكها فى الحصول على أجر منه ، بل أنها قد تدفع فى بعض الأحيان له أجرا على ما أشبع من شهواتها .

والحال هذه المرأة لا تختلف عن حال الرجل الذى لا يسعى الا مجرد ارضاء شهواته الجنسية مع كل من تنهيا له من النساء ، دون أن تجذبه اليها عاطفة ما ، وسواء دفع أم لم يدفع أجرها ، فهو طبقا لنفس التعريف يعد مرتكبا للبغاء .

وعلى ذلك فحالة تلك المرأة وهذا الرجل تندرج تحت التعريف المصرى للبغاء ، هذا التعريف الذى استلزم « عدم التمييز » ولم يستلزم ضرورة الأجر .

واذن يرتكب البغاء ، الرجل الذى يرتاد منزل البغاء ويرضى شهوته الجنسية مع أى امرأة يتصادف وجودها فيه ، والرجل الذى يتجول فى الطرقات ليتصل جنسيا بأى امرأة تسوقها الظروف اليه ، ولا فرق بين هذا الرجل أو ذاك وبين المرأة التى تلتقاه فى منزل البغاء ، أو تصادفه فى الطريق ، ما دام انعدام التمييز متحققا فى جميع الأحوال .

ويرتكب البغاء هؤلاء الدجالون أو المحتالون الذين يدعون القدرة على اخصاب النساء المصابات بالعقم ، ويواقعون بهذه الطريقة من تدفعه اليهم الظروف من الساذجات ، قاصدين بذلك ارضاء محض شهواتهم أو مجرد حصولهم على المال ، وهؤلاء الذين يتصفون بالقوة أو يدعونها ليوقعوا فى شركهم المستضعفات من النساء بدعوى حمايتهن ويصيبوا بذلك حاجتهم الجنسية منهن ، وهؤلاء الذين يكونون طائفة معينة ويستبيحون أعراض بعضهم البعض ارضاء للشهوات أو خضوعا لبعض التعاليم الفاسدة .

وترتكب البغاء المرأة التى تسعى للتجسس عن طريق هبة نفسها لكل من يمدحها بالبيانات والأخبار ، والمرأة التى تدرأ عن نفسها مسئولية ما ترتكبه من اجرام بتقديم نفسها ارضاء لشهوات هؤلاء القائمين على مراقبتها والقادرين على ضبطها واقامة الأدلة على فعلها .
وإذا كان الحصول على الأجر ، يفيد عادة « عدم التمييز » فليس

الأمر كذلك دائما ، فقد يتخذ الرجل خدينة له . لقباء مرتب تتقاضاه ، أو لقاء قيامه بإيوائها والنفقة عليها ، ويقتصر كل منهما في علاقته الجنسية على الآخر .

وكون المرأة متزوجة أم خدينة لأحد الرجال ، لا يمنع من ناحية أخرى ارتكابها البغاء مع الأشخاص الآخرين ،

ومعاشرة المرأة لشخص ما معاشرة الأزواج في فترات متقطعة لا يمنع من احترافها البغاء فيما بين هذه الفترات (١) .

ولما كان منزل البغاء طبقا للمادة العاشرة من القانون هو كل مكان يستعمل عادة للدعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه البغاء شخصا واحدا ، فانه « إذا كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعنة ضبطت في منزلها ترتكب الفجشاء مع شخص أجنبي عنها ، وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير للدعارة فيه ، فإن جريمة ادارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان » (٢) . وبالتالي لا يمكن أن ينسب للمرأة الا ممارسة الدعارة عادة اذا تحققت أركانها .

وعلى ذلك « فاذا كانت محكمة أول درجة قد أدانت الطاعنة بجريمة ادارة مسكنها للدعارة ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد غيرت الوصف القانوني للواقعة التي أثبتتها الحكم الابتدائي دون أن تضيف اليها شيئا من الأفعال أو العناصر التي لم تكن موجهة اليها ، وأدانتها بجريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة ، وعاقبتها بعقوبة أخف من التي كان محكوما عليها به ، فإن المحكمة لا تكون قد أخلت في شيء بدفاع الطاعنة » (٣) .

وممارسة البغاء في منزل يدار للبغاء لا يفيد في ذاته الاشتراك في ادارته لهذا الغرض ، اذ أن الاشتراك في الادارة قانونا يقتضي الاشتراك في ادارته كمشروع ، أما مجرد ممارسة الشخص البغاء في المنزل فلا يجعله شريكا

(١) نقض ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ - محاماه عدد ٧ ، ٨ من ٢٩ رقم ٣٨٦ ص ٧٢٨

(٢) نقض ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض من ٤ رقم ١٦٨ ص ٤٣٩

(٣) نقض ٣١ يوليو ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض من ٤ رقم ٣٦٦ ص ١٠٤٩

في إدارته ، بل يجعله ممارسة للبغاء فقط ، ولا يجوز عقابه الا بثبوت الاعتياد على هذه الممارسة (١) .

ولا يتغير هذا الوصف لمجرد أن القتاتين اللتين تمارسان البغاء في المنزل تقومان باصطياد الرجال من الطريق لارتكاب الفحشاء معهم في هذا المنزل المعروف لهما بإدارته للبغاء نظير أجر يقتسمانه مع صاحب المنزل (٢) ، أو لمجرد أن المتهمة بممارسة البغاء في المنزل هي زوجة من يديره لهذا الغرض (٣) .

ثانيا - الاعتياد

٩٠ - لا يعاقب القانون على مجرد البغاء وإنما على الاعتياد عليه ، فهو يعاقب اذن على حالة أو ظرف قائم بالشخص وليس على مجرد واقعة مادية .

ويتوفر الاعتياد بارتكاب البغاء مرتين أو أكثر ، فجميع المرات التي يرتكب فيها البغاء لا تكون سوى جريمة واحدة متى كان وقوعها قبل المحاكمة النهائية عنها كلها أو بعضها ، أي سواء أكانت محل نظر في تلك المحاكمة أم لم تكن ، فإذا اتهم شخص بممارسة البغاء عادة في المدة بين تاريخين معينين ورفعت الدعوى العمومية عليه أمام القضاء ، وقبل الحكم النهائي اتهم بممارسة البغاء بناء على وقائع أخرى ثبت وقوعها بعد التاريخ الأخير ، فيجب على محكمة الموضوع أن تقرر - ولو من تلقاء نفسها - ضم وقائع الدعويين وأن تحكم في الموضوع باعتبارها جريمة واحدة ، فإذا هي لم تفعل وحكمت في كل من الدعويين على حدة بالادانة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون (٤) .

ويشترط لرفع الدعوى العمومية على جريمة الاعتياد على البغاء ألا

(١) نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ٨٤ من ٢٢٣ نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ٨٦ من ٢٢٩ نقض ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض من ٦ رقم ٢٩٤ من ٩٨٤
(٢) فهما لا تعتبران بهذه الطريقة قد عاونتا ضاحك المنزل في إدارته للبغاء بجلب الأشخاص الذين يرغبون ارتكاب الفحشاء في المنزل ، إذ أن المعاونة أو المساعدة المقصودة في القانون تقتض الاشتراك في تهمة واعداد المحل ذاته للغرض الذي خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك . الامر الذي لم يثبت في حق المتهمين . نقض ١٣ مارس سنة ١٩٥٢ مجموعة أحكام النقض من ٣ رقم ٢٢٠ من ٥٩٤
(٣) نقض ٤ مايو ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ١٩٥ من ٥٧٤
(٤) راجع نقض ١١ أبريل ١٩٢٨ ، ونقض ٢٧ يناير ١٩٤١ في جريمة تحريض القصر على الفسق والفجور - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ علما جـ ٢ من ٥٧٥

يكون قد مضى بين كل فعل وآخر من الأفعال المكونة لهذا الاعتیاد ، وكذلك بين آخر فعل منها وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها ، مدة الثلاث سنوات المقررة قانونا لسقوط الحق في إقامة الدعوى العامة في مواد الجنح (١) .

ولا يجوز لمن يدعى أنه أصابه ضرر من فعل من الأفعال المكونة للاعتیاد على البغاء أن يرفع دعواه أمام المحاكم الجنائية أو أن يدعى بحقوق مدنية في الدعوى المرفوعة من النيابة العامة . ذلك أن القانون يعاقب في هذه الحالة على الاعتیاد وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين (٢) .

ولا يتطلب القانون المصري أو المحاكم قرائن أو أدلة معينة في اثبات الاعتیاد على ممارسة البغاء (٣) إنما يثبت ذلك بالأدلة والقرائن التي تثبت بها الجرائم عموما (٤) والمهم أنه لا يتحقق الاعتیاد على البغاء الا بتحقيق

-
- (١) وهو الرأي الراجح الذي استقر عليه قضاء محكمة النقض
- راجع الدكتور السيد مصطفى السيد . الاحكام العامة في قانون العقوبات القاهرة ١٩٥٣ ص ٦٧
(٢) وهو ما استقر عليه رأي محكمة النقض في شأن جريمة الاعتیاد على الاقراض بربا فاحش - المرجع السابق ص ٦٩
(٣) طبقا للنظير الصادر من مندوب الملك في طنجة في ٢٠ مايو ١٩٢٦ ، يمكن اثبات اشتهاار المرأة بالبغاء باحدى القرائن الآتية :
١ - تعمد الاختلاط عادة وملنا بالنساء العموميات .
٢ - تبسطها أكثر من مرة في منزل للبغاء .
٣ - القبض عليها أكثر من مرة في الطرق العمومية لسلوكها سلوكا يخالف الآداب أو تصيدها المارة أو ارتكابها فعلا فاضحا .
٤ - أن تعمل خادمة في منزل للبغاء ولم تتجاوز الخمسين عاما من عمرها .

(Rev. abol 1954.p. 87.)

وق ٧ يناير سنة ١٧٩٦ طلبت الحكومة الفرنسية Le Directoire الى مجلس الخمسمائة تشريعا خاصا يقوم على أساس اجتماع عناصر معينة لابد من وجودها قانونا لاثبات احتراف البغاء وهي : الشهرة العامة ، والاضبط في حالة تلبس ، وأن يكون ذلك بشهادة قانونية من غير المبالغ ورجال الشرطة (Boiron P. 2.; Vaillard P. 2.)

(٤) تقول محكمة نيويورك العليا « يمكن اثبات أن المتهم من البغايا بعدة طرق ، كإقامة الدليل على حديث معين اشتركت فيه ، أو سلوك خاص سلكته ، ودل على أنها بغيا .
(Sawyer, P. 6) People V. Berger

وتقول محكمة أنفوس - بلجيكا : « لا يلزم لاثبات أن المرأة تحترف البغاء أن يكون هناك شاهد يشهد برؤيتها متلبسة بفعل البغاء ، بل يكفي أن يكون هناك دلائل كافية على وقوع هذا الفعل ، ومن ناحية أخرى فان هناك ما يستلزم التمييز بين البغايا المحترفات ، أي اللاتي لا وسيلة لهن للارتزاق غير البغاء ، وبين البغايا بالصدفة Occasionnelles

ثبوته ، وعلى ذلك فشهادة شخص ضبط في منزل للبغاء وشهد بأنه كان ينتظر دوره لارتكاب الفاحشة مع امرأة معينة في المنزل لا يتحقق بها ركن العادة بالنسبة لهذه المرأة ما دام أنه لم يشهد بتوافرها (١) .

وإذا أدانت المحكمة امرأة بتهمة ممارسة البغاء عادة مستندة في ذلك الى ضبطها ترتكب الفاحشة في منزل للبغاء ، أو لمجرد ترددها على هذا المنزل ، ولم تبين الدليل المؤدى لثبوت التهمة ، فإن حكمها يكون قاصرا ، إذ أن ما قالته عن ذلك لا يكفي لإثبات الاعتياد على ممارسة الدعارة في حكم القانون (٢) .

وإذا شهد الرجل الذي ضبط في منزل البغاء بمواقفته امرأة فيه ، واعترفت هذه بسوابقها في الدعارة كما جاءت في الكشف المقدم من مكتب حماية الآداب فإن ذلك كاف للحكم بإدانتها (٣) .

ومجرد تكرار فعل البغاء لا يفيد دائما الاعتياد عليه قانونا ، إلا إذا كان هذا التكرار في مناسبات أو ظروف متكررة ، أى أن تكرار الفعل في ظرف واحد أو — كما يقول التعبير الفرنسى — على مسرح واحد au Cours d'une scène unique لا تتحقق به العادة (٤) ، ويستوي في ذلك تكرار الفعل في وقت واحد مع أشخاص مختلفين وتكراره في وقت واحد مع شخص بعينه .

= اذ يكفي للوصول الى معرفة المحترفات مايقوم به رجال الشرطة من مراقبة دقيقة متتابعة دون حاجة الى اثبات وقائع معينة ، أما بالنسبة للأخريات فإن الأمر يختلف اذ يجب في شأنهن التحقق بعناية من الادلة الواقعية . حكم أول مارس ١٩٥٥ . Rev. a o . 157 P. 61 . وتقول محكمة النقض الفرنسية ان الحكم اذا تضمن عبارة بفى مشهورة Une prostituée notoire فهذا يكفي للدلالة على انها تمارس البغاء عادة — نقض ٣٠ ابريل ١٩٤٩ .

D. 1949. P. 30 4. 11 :p

(١) نقض ١٦ مايو سنة ١٩٥٥ — مجموعة احكام النقض س ٦ رقم ٢٩٦ ص ٩٩١

(٢) نقض ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥١ — محاماه عدد ٩ ص ٢٣ رقم ٦٠٥ ص ١٢٥٩

(٣) محكمة استئناف مصر في ٢٨ أكتوبر ١٩٥٨ — ٥٨/٤٢٢٢ ص مصر ضد اربين

سوكياس ١ غير منشور .

(٤) D. 1913 I. 253 et suiv.

وقد جرى قضاء النقض الفرنسى — في جريمة افساد اخلاق القصر عادة — على أن وقوع فعل الافساد على القاصر أكثر من مرة في ظرف أو مناسبة واحدة لا يكفي لتكوين العادة — نقض فرنسى ٢٩ ديسمبر ١٨٦٠ . D. 1861.5.34. وكذلك ٢٢ فبراير ١٨٦٠ . Bull. Crim., 42. وقد تستنتج العادة من تكرار الفعل في أوقات مختلفة أو مناسبات مختلفة مع نفس الشخص أو من تكرار الفعل بالتعاقب مع أشخاص مختلفين — نقض فرنسى ٨ يناير ١٩٢٨ . Garçon 1956 II. P. 263 Par. 367 ، ٢١ يناير سنة ١٨٥٠ . D. 1850.1.43.

ويختلف الوضع في الحالتين اذا اختلفت المناسبة ، فمضى أثبت الحكم أن أحد الرجال اعتاد التردد على منزل معد للدعارة يرتكب فيه الفحشاء مع من تحضره له المرأة التي تدير هذا المنزل ، وأنه ارتكب الفحشاء بناء على ذلك عدة مرات مع امرأة معينة تستخدم في ادارة المنزل للدعارة ، فهذا تتوافر به في حق هذه المرأة عناصر جريمة الاعتياد على ممارسة الدعارة (١)

ثالثا - القصد الجنائي

٩١ - يتوفر القصد الجنائي في جريمة الاعتياد على ممارسة البغاء بتكرار هبة الشخص نفسه للغير عن ارادة وعلم بانعدام العلاقة الشرعية أو العلاقة العاطفية بينه وبين هذا الغير ، وعلى ذلك تنعدم الجريمة بانعدام القصد اذا ثبت أن ارتكاب الفاحشة كان نتيجة لقوة أو تهديد أو غيرها من أسباب انعدام الرضا .

ويستوى أن يكون ارتكاب الفاحشة بقصد ارضاء شهوة نفس الشخص أو شهوة الغير لذاتها أو لتحقيق غرض آخر ، كالايقاع بهذا الغير أو سلب قوده أو اغرائه على اتيان عمل معين ، فان مثل هذا الغرض لا يشكل القصد الجنائي انما يشكل الدافع على الجريمة (٢) .

٩٢ - العقاب على الجريمة :

يعاقب القانون على جريمة الاعتياد على ممارسة البغاء بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين وستعرض تفصيلا فيما بعد لهذا النوع من العقوبة .

وينص القانون أيضا على أنه يجوز ارسال المتهم بالاعتياد على ممارسة البغاء الى الكشف الطبي ، فاذا تبين أنه مصاب بأحد الأمراض التناسلية

(١) نقض ٣ ابريل سنة ١٩٥٦ مجموعة احكام النقض من ٧ رقم ١٤٢ ص ٤٨٩
(٢) ولذلك فنحن لانتفق مع الراى القائل بضرورة أن يكون القصد منصرفا الى اشباع رغبات الغير اشباعا حقيقيا لا صوريا أو مصطنعا ، كما اذا انصرف القصد الى سلب ماله Manzini P. 446. ، ولا نتفق مع القضاء الانجليزى حينما اعتبر أن اقبال فتاة بتحريرها منها على ارتكاب الفاحشة مع شخص معين للايقاع به وارغامه على الزواج منها لا يوصف بأنه عمل من اعمال الدعارة

Clark Hall and Morrison's Law relating to children, 1947 P. 20.

المعدية حجز في أحد المعاهد العلاجية حتى يتم شفاؤه .
والمفهوم أن هذا النص الأخير أملتبه الرغبة في مكافحة الأمراض
الزهريّة ، غير أنه حكم منتقد (١) ، على أساس أن مكافحة هذه الأمراض
لا يجوز أن تكون في مواجهة مرتكب البغاء فقط ، إذ أنه أحد شريكين في
نشرها ، وتقتضي العدالة المساواة بين مرتكب البغاء وعميله ، فلا يجوز
أحدهما رغم إرادته بدعوى علاجه ، بينما يرح الآخر حراً ، وقد يكون
هو المصاب بالمرض وناقل عدواه الى غيره .
أما فيما يتعلق بوضع المحكوم عليه في جريمة الاعتياد على ممارسة
البغاء في مؤسسة خاصة أو بوضعه تحت مراقبة الشرطة فنحن سنتعرض
لهما تفصيلاً فيما بعد .

اعتبار البغاء تشرداً

٩٣ — تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥
على أنه « يعد متشرداً طبقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون من لم تكن له
وسيلة مشروعة للتعيش ، ولا يعد كذلك من كان صاحب حرفة أو صناعة
حين لا يجد عملاً .

ولا يعتبر من الوسائل المشروعة للتعيش تعاطى أعمال وألعاب القمار
والشعوذة والعرافة وما يماثلها .

وتنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون على أنه « لا تسرى أحكام
التشرد على الأشخاص الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة (٢) ميلادية
ولا على النساء إلا إذا اتخذن للتعيش وسيلة غير مشروعة » .

وواضح من الفقرة الأخيرة من المادة الأولى أن الأعمال والألعاب غير
المشروعة الواردة بها لم تذكر على سبيل الحصر وإنما على سبيل المثال ،
وأنها كلها من الأعمال والألعاب المخالفة للأداب ، ومؤدى ذلك أنه يمكن

(١) وقد سبق أن ذكرنا اعتراض الاتحاد الدولي لإلغاء البغاء على هذا النص بحجة أنه
خطوة في الرجوع الى البغاء المنظم .

(٢) ارتفعت هذه السن الى ثمانى عشر سنة بصدور القانون ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن
المشردين الأحداث .

في حكم هذه المادة اغتبار بعض الأعمال الأخرى المخالفة للأداب من الأعمال غير المشروعة عن طريق القياس على الأعمال الواردة بها .
ومن ناحية أخرى قد اعتبرت الأعمال المذكورة في المادة غير مشروعة ،
وذلك بحكم النص عليها باعتبارها كذلك ، ولو أنها لا تعتبر في ذاتها
جرائم طبقا لقانون العقوبات .

ولكن محكمة النقض قضت رغم ذلك بأن « التشرد معناه القعود عن
العمل والانصراف عن أسباب السعي الجائز لاكتساب الرزق . وهذا
المعنى لا يتحقق بالنسبة للأناث لأنهن ، ولو كن كسيرات صحيحات
الأبدان ، لسن مطالبات بالتكسب والسعي إذ أن نفقتهن تلزم بعولتهن أو
ذوى قرابتهن على الوجه المقرر بالقانون ، ولا يغض من هذا النظر ما قضت
به المادة ٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ من أن أحكام التشرد
تسرى على النساء إذا ما اتخذن وسيلة غير مشروعة للتعيش ، فإن هذا
لا يراد به إلزام النساء قانونا بما ألزم به الرجال ، لا من جهة وجوب السعي
والعمل في ذاته ، ولا من جهة كون السعي أو العمل مما ينتسب به صاحبه
إلى مهنة أو صناعة أو حرفة معروفة جائزة تكفي حاجته وتكفي الناس شر
تبطله ، بل المراد به الضرب على أيدي النسوة اللاتي يرثقن من الجريمة ،
ويتخذنها وسيلة للتعيش ، فأولئك أجرى عليهن القانون أحكام التشرد من
إنذار ومراقبة وحبس ، لا لأنهن عيال على سواهن فهذا قائم بالنسبة إلى
الأناث كافة ، بل لأنهن إذ يتكسبن من مخالفة القانون بالسرقة أو التحريض
على الفجور أو غير ذلك مما هو من هذا القبيل يتأذى بمسلكهن الأمن
والنظام حتما ، وإذا كانت إباحة المرأة نفسها لمن يطلبها أمرا لا يمكن عده
حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق ، بل هي مجرد استعانة من جانب الأنثى
الفاسدة الخلق بوضعها الطبيعي على أرضاء ميلها إلى الراحة والتبطل
واستمرارها الكسل بالتعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء المال ، فهي صورة
منكرة من صور اعتماد المرأة في معاشها على سواها ، إلا أنها فعل ليس
معاقبا عليه لذاته ولا باعتباره قعودا عن العمل والسعي ، ولذلك فلا يمكن
بسببه وحده أخذ المرأة التي تسقط بأحكام التشرد » (١) .

(١) نقض ١٧ فبراير سنة ١٩٤٧ م ق.ق. - ج ٢ رقم ٢٠٤ ص ٢٩٤ ، انظر كذلك نقض
٢٤ يناير ١٩٤٩ محاماه عدد ٢٠١ ص ٣٠ رقم ٣٢ ص ٢٧ .

وقضت محكمة النقض بالبراءة في قضية أخرى كانت المتهمة فيها بالتشرد قد جعلت من سكنها مع رجل معين في منزل واحد واتصالها به وخصه إياها ببعض المال وسيلتها للتعيش اذ قالت المحكمة: « ان المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ تفيد أن تكون الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشرد مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص ، أما اذا كانت الوسيلة مخالفة للنظام العام أو حسن الآداب والأخلاق فلا عقاب » (١) .

ويستفاد من الحكمين السابقين ما يأتي :

أولاً : ان اباحة المرأة نفسها لمن يطلبها ابتغاء المال — أي البغاء ، لا يمكن عده حرفة أو صناعة أو وسيلة ارتزاق .

ولا اعتقد أن ذلك مما يسهل الموافقة عليه ، لأن مثل هذا العمل هو الحرفة بعينها ما دام يتخذ وسيلة للارتزاق ، ولهذا تعرف بعض القوانين البغاء بأنه هو « العمل أو التجارة » التي تتخذها المرأة في تسخير نفسها للرجال بقصد الكسب (٢) ، وتعاقب بعض القوانين على « مهنة » البغاء (٣) وينص بعضها الآخر صراحة على أن البغاء يعتبر وسيلة غير مشروعة للتعيش (٤) ، والمهنة أو الحرفة ليست سوى الفعل الذي يتخذه الإنسان أكثر من مرة مصدراً لدخله ، ولو لم يكن هذا الفعل هو المصدر الوحيد أو الرئيسي لذلك الدخل (٥) .

ثانياً : ان الوسيلة التي يؤسس عليها القضاء بالتشرد يجب أن تكون مخالفة لقانون العقوبات أو تكون وسيلة أخرى مما عدده النص .

والواقع أن هذا تحميل للنص أكثر مما يحتمل ، اذ لا يشترط أن يكون التعيش عن طريق الجريمة وانما يكفي أن تكون الوسيلة مخالفة للقانون عموماً أو لمبادئ الأخلاق ، ويدل على هذا أن ما ورد في الفقرة

(١) تقدر ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحاماه عدد ٧ ٨٤ ص ٢٩ رقم ٢٨٩ من ٧٢٨ .

(٢) كقانون نيبساوث ويلز الذي يعرف البغاء بأنه التجارة أو العمل
(Prosti. II. A) The trade or business . وقانون تنظيم البغاء الصادر في لبنان في ٦ فبراير ١٩٢١ ، والقانون الروماني كان يعرف البغاء بأنه حرفة . . الخ وقد سبق ايضاح ذلك .

(٣) المادة ٣/١٩٤ عقوبات سويسري التي تعاقب على ممارسة مهنة « Métier » البغاء مع أشخاص من ذات الجنس .

(٤) المادة ٢/١٩٦ عقوبات الدانمرك .

(٥) راجع معنى « المهنة أو الحرفة » في أحكام النقض السويسري السابق ذكرها

بند ٤٢ .

الثانية للنادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ إنما هو على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر (١) .

لذلك لا نشك في اعتبار البغاء من وسائل التعيش المخالفة للآداب ، بل قد يكون أشد نكرا من الوسائل التي وردت بالنص على سبيل المثال ، وخصوصا اذا كان الامر يتعلق ببغاء الذكور الذين يتخذون أعراضهم طريقا للارتزاق (٢) .

وعلى أية حال فقد اختلف الأمر بعد صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ثم القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة ، اذ أصبح الإعتياد على ممارسة البغاء طبقا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة منه جريمة يعاقب عليها القانون ، وأصبح الارتزاق عن طريق البغاء هو الارتزاق عن طريق الجريمة ، وأضحت وسيلة البغاء هي إحدى الوسائل غير المشروعة التي يؤسس عليها القانون أحكام التشرد بغير خلاف .

وعلى ذلك يعتبر محترف البغاء عادة متشردا سواء أكان من الذكور أو الإناث ما دام ليس له بجانب هذه الحرفة وسيلة مشروعة للتعيش (٣) .

(١) دكتور محمود مصطفى : شرح قانون العقوبات ١٩٥٦ ص ٥١٧ .

(٢) وإذا اعتبرنا البغاء من قبيل الوسائل المخالفة للآداب اورد ذكرها على سبيل المثال في النص والتي اعتبرها هذا النص أمالا غير مشروعة فمعنى ذلك أن البغاء وسيلة غير مشروعة بحكم القانون .

(٣) اذ ان الرجل يعتبر متشردا طبقا للمادة الاولى من قانون التشرد اذا لم تكن له وسيلة مشروعة للتعيش ، أما المرأة فلا تعتبر متشردة الا اذا كانت بجانب انعدام وسيلتها المشروعة - لها وسيلة غير مشروعة للتعيش طبقا للمادة الرابعة وبناء عليه قضى بأنه اذا كان الحكم قد ادان امرأة بالتشرد اعتمادا على ما قاله من ضبطها مع رجل في حالة مريبة بمنزل يدار للدعارة ، وكان المستفاد من الحكم ان هذه المرأة تعول في معاشها على مساعدة مالية يسديها لها أخوها ومطلقها شهريا ، لا على ما تحصل عليه من طريق الدعارة ، فإنه يكون قد أخطأ - نقض ٨ يونيو ١٩٤٨ م.ق.ق - ج ٧ رقم ٦٢٦ ص ٥١٤ .

وإذا كانت المحكمة قد اعتبرت الطاعنة في حالة تشرد ولدانتها بهذه الجريمة لمجرد احترافها للدعارة ، دون بحث لما تقول به من وجود وسيلة أخرى مشروعة ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . نقض ٩ يناير ١٩٥٦ . مجموعة أحكام النقض من ٧ رقم ٥ ص ١١ .

وفنى عن البيان ان التعيش عن طريق تحريض المارة على الفسق في المحال العامة والأماكن المطروقة طبقا للمادة ٢٦٩ عقوبات مكررا بـ «تعيش» بوسيلة غير مشروعة .

نقض أول ديسمبر ١٩٥٧ . مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ٤٤ ص ١٣٥

وفي هذه الحالة الأخيرة لا يكفي ثبوت التحريض لاعتبار المتهم به متشردا اذ لا بد من اثبات أنه اتخذ التحريض على الفسق مرتزاقا له يتعيش منه ، فإذا خلت أوراق التحقيق من اثبات ذلك فلا يؤخذ المتهم بجريمة التشرد - محكمة شبرا في القضية ٦٩٢٦ جنح شبرا ١٩٥٧ ضد نفيدة سليمان خليل « غير منشور »

وعقاب الشخص عن جريمة الاعتياذ على ممارسة البغاء. لا يمنع عقابه
عن جريمة التشرد لاختلاف طبيعة الجريمتين .

ولا تطبق أحكام المادة ٩/٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة
الدعارة و لأحكام القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن التشرد على من يمارس
البغاء من الذكور والانات اذا لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة ، اذ
ينطبق على هؤلاء القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن المشردين الأحداث
وهو الذى نصت المادة الأولى منه على الحالات التى يعتبر فيها الحدث
مشردا ومنها طبقا للفقرة (ج) : اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق
أو افساد الأخلاق أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال .

الفصل الثاني

تجريم البغاء المصحوب بظروف خاصة

٩٤ — قلنا أن البغاء في ذاته أمر يتسع للخلاف في العقاب عليه ، أما إذا ارتكب البغاء بطريقة واضحة الأضرار ، أو يغلب عليها احتمال الأضرار ، بالغير أو بالسكينة العامة أو الصحة العامة أو الحياء العام ، فإنه يسقط الاعتراض على العقاب عليه .

والمفهوم أن التشريعات التي لا تلجأ إلى تجريم البغاء في ذاته ، هي التي تلجأ غالباً إلى العقاب عليه إذا اقترن بمثل تلك الظروف (١) ولذلك لم يكن التشريع المصري في حاجة إلى ذلك بعد أن عاقب على البغاء ذاته . ويختلف معيار الضرر أو الخطورة التي تؤسس عليه التشريعات ضرورة العقاب ، وبالتالي تختلف أوجه النشاط التي يعاقب عليها مرتكبو البغاء ، وأنا لذاكرون طرفاً من أهم أنواع هذا النشاط المعاقب عليه :

٩٥ — أولاً : الاخلال بالحياء العام :

فإذا كان القانون لا يعاقب على البغاء ذاته بحسبانه أمراً يرجع إلى ضمير صاحبه فلا يجوز لمركبه أن يتصرف تصرفاً شائناً أو منافياً للأداب بطريقة علنية ، لأنه بذلك يعتدي على حياء الآخرين (٢) .

(١) ولا يمنع هذا أن بعض التشريعات — كما هو الأمر في الولايات المتحدة — تعاقب على هذه الصورة رغم معاقبتها على البغاء في ذاته ، كما أن هنالك تشريعات كالتشريع الفرنسي لاتعاقب على أي صورتين .

(٢) لذلك تعاقب المادة ٢٢٣ عقوبات الدائمك كل من يمارس البغاء بحالة يتأذى منها الحياء أو يتسبب عنها فضيحة عامة أو قلق للجيران ، ويعاقبه قانون متشيجان على السلوك الفاضح أو الفاحش في محل عام باعتبار أن صاحبه (مخلًا بالنظام disorderly person) وعقابه الحبس والغرامة (9090) Ch. 172 art. 264, 1889 والمادة ١٦٣ من قانون عقوبات فلسطين رقم ٧٤ لسنة ١٩٢٦ (وهو الذي ما زال معمولاً به في بعض البلاد كقطاع غزة) كل من كانت بغيا وتصرفت تصرفاً شائناً أو منافياً للأداب في محل عام ويعاقب قانون =

٩٦ - ثانيا : مضايقة الناس أو الجيران :

ولا يجوز لمرتكب البغاء أو أثناء أو بسبب ارتكابه ، أن يسلك سلوكا يضايق به سكان منزله أو جيرانه أو يسبب للناس ازعاجا لأنه يعتدى بذلك على الراحة أو السكينة العامة (١) .

وتتضمن كلمة مضايقة Importuner طبقا للقانون السويسرى كل ما قد يصدر من تصرفات من البغى ، كالجلبة أو الضجة التى تثيرها ، أو الاضطراب الذى تحدثه فى الطريق عند دخولها مع عملائها الى منزلها ، أو الاقلاق الذى تحدثه بسلوكها معهم فيه ، وكذلك الزيارات الليلية لها ، فهى تسبب ازعاجا حقيقيا للمستأجرين والجيران ، وقد تكون المضايقة

= مدينة كانبرا (استراليا) كل بنى عمومية بهيم أو توجد فى مكان مطروق وتلك سلوكا شائنا أو سلوكا بحالة مريدة . 22. The Police Offences Ordinance 1930-1953 sect. وطبقا لقانون التشرد الصادر فى إنجلترا وويلز عام ١٨٢٤ Vagrancy act, 1824. sect.3 فان كل بنى عمومية بهيم Wandering فى الشوارع أو الطرق العامة أو فى أى مكان مطروق ، وتلك سلوكا شائنا أو سلوكا بحالة مريدة behaving in a riotous or indecent manner تعتبر متبذلة ومخلّة بالنظام idle and disorderly person وتعاقب بالفراغة والحبس .

وتعاقب بنفس الطريقة بعض المستعمرات الانجليزية مثل باسوتولاند ، جبل طارق ، جامايكا ، كينيا ، الملايا ، نيجيريا ، نياسالاند ، ميشيل ، باريا دوس . . الخ. (I. R. C. P. No. 10, P. 63)

وطبقا لقانون التشرد الصادر فى النمسا فى ٢٤ مايو ١٨٨٥ يعتبر متشردا بناء على المادة ٤/٥ منه البغايا اللاتى يسببن فضيحة بواسطة فعل أو اشارة مخالفة للحياء العام - ويفسر ذلك باى سلوك منفر من شأنه المساس بالحياء العام ، سواء اكان ذلك فى صورة أقوال أو اشارات أو ارتداء ملابس غير كافية (Prosti II. A)

(١) راجع المادة ٢٢٢ ع الدانمرك ، والمادة ٢١ من القانون الصادر فى تشيكوسلوفاكيا فى ١١ يوليو سنة ١٩٢٢ بشأن الأمراض الزهرية، ولم يتوان المشرع السويسرى خلال المراحل المختلفة لاعتماد قانون العقوبات السويسرى من النص على عقاب محترف البغاء اذا سلك سلوكا يزعم او يضايق به الناس (مادة ٢٢٢ من مشروع عام ١٨٩٦ ، مادة ٢٤٦ من مشروع عام ١٩٠٢ مادة ٢١٦ من مشروع ١٩١٨) .

وقد تضمن القانون السويسرى الحالى نصا صريحا فى المادة ٢٠٧ يعاقب « كل من ضايق Importuner بممارسة البغاء سكان المنزل أو الجيران » بالحبس والفراغة .

ولا ترفع الدعوى من هذه الجريمة الا بناء على شكوى (Logoz P. 362) وتعاقب بعض التشريعات الانجليزية كل شخص فى محل عام أو مكان عام يستعمل أى عبارات بذيئة أو عبارات تهديد أو سب ، أو يسلك سلوكا معادلا يقصد تعمد المساس بالسلام أو بطريقة قد يترتب عليها ذلك ... Sect. 54 (13) of the Metropolitan Police act 1839, sect. 35 (13) of the City of London Police act 1839, والفهم ان ذلك يطبق على البغايا Rep. H. P. P. 83.

بسبب تصرف العملاء أنفسهم ، وهنا يدق التمييز بين مسئولية البغي ومسئولية عملائها ، ويكون المرجع في ذلك الى القضاء (١) .
٩٧ - ثالثا : تعريض القصر والشباب للفساد :

ولا يجوز ارتكاب البغاء مع الطلبة القصر ، أو في حضورهم ، أو بالقرب منهم ، أو بالقرب من معاهدهم ، أو مساكنهم (٢) .
وهنا قد يقع الضرر فعلا اذا ارتكب البغاء مع القصر ، أو قد يكون وقوعه محتملا فقط ، ولا يخول وجود القوانين التي تحرم مثل هذا النوع من البغاء حماية للقصر ، دون وجود القوانين الأخرى التي تعاقب بصفة عامة على افساد أخلاق القصر أو هتك أعراضهم أو المساس بحياتهم .
٩٨ - رابعا : المساس بالشعور الديني :

فلا يجوز ارتكاب البغاء في الجهات المحيطة أو القريبة من أماكن العبادة ، وذلك صيانة للحرمة الواجب كفالتها لمثل هذه الأماكن ، ومحافظة على الشعور الديني ، الذي ينفر بطبيعته من كل عمل مخالف للدين (٣) .
٩٩ - خامسا : تعريض جنود الجيش للضرر :

اذ أن ممارسة البغاء بالقرب من أماكن تجمعات الجنود أو أماكن تدريبهم أو تعليمهم أو اقامتهم ، قد يترتب عليها اغراؤهم بالفسق ،

(١) Logo P. 362

(٢) فقانون نورث كارولينا يعاقبه « كل امرأة سيئة السلوك أو يعي ارتكاب أي فعل من أفعال الفسق مع - أو في حضور - أي طالب يقل سنه عن ٢١ سنة من طلبة مدرسة داخلية أو كلية داخلية وعلى مسافة ميل من هذه المدرسة أو الكلية » بالفراصة خمسين دولارا أو الحبس ثلاثين يوما almanac S. No. 9, P. 22
وتعاقب المادة ٣٦١ عقوبات الماني فقرة ١٦ « كل شخص - بقصد الحصول على مصور للكسب - مارس البغاء عادة بالقرب من الكنائس أو في مسكن يقيم فيه أطفال أو قصر تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٨ سنة »

وتعاقب الفقرة ٦ ب من نفس المادة « كل شخص - بقصد الحصول على مصور للكسب ، وبطريقة تعرض أخلاق هؤلاء القصر للخطر - مارس البغاء عادة بالقرب من المدارس أو غيرها من المؤسسات التي يرئادها الأطفال أو المراهقون ، أو في مسكن يقيم فيه أطفال أو قصر تتراوح أعمارهم بين ٣ و ١٨ سنة »

وتنص الفقرة ٦ ج من نفس المادة حار عقاب « كل شخص - بقصد الحصول على مصور للكسب - مارس البغاء عادة في منطقة يقل عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠ ، ويكون البغاء فيها محرما بمقتضى لائحة تصدر من السلطة العليا في الدولة بقصد حماية الشباب أو الآداب العامة »
والمفهوم أن البغايا اللاتي يتصان جنسيا بالقصر يخالفن بذلك أحكام قانون حماية الشباب الصادر في ألمانيا في ٤ ديسمبر ١٩٥١ Prosti. II. A.

وتعاقب المادة ٢١ من القانون الصادر في تشيكوسلافيا في ١١ يوليو ١٩٢٢ بشأن الأمراض الزهرية كل من تعمد أن يسلك علنا سلوكا يعرض أخلاق القصر للخطر الخ

(٣) ولذلك تعاقب المادة ٣٦١ عقوبات الماني فقرة ١٦ - السابق ذكرها - على ممارسة البغاء عادة بقصد الكسب بالقرب من الكنائس

وانصرفهم عن التكاليف الملقاة على عواتقهم ، وتعريض صحتهم للخطر
بانتقال الأمراض الزهرية إليهم. (١) .

١٠٠٠ ب - سادسا : تعريض الصحة للخطر :

اذ أن ممارسة الشخص البغاء وهو مريض بأحد الأمراض التناسلية
المعدية من شأنه نقل العدوى الى الأصحاء ، لذلك ترى بعض القوانين
النص على تحريم البغاء اذا كان مرتكبه يعلم بمرضه (٢) ، ولكن مثل هذه
القوانين أصبحت عرضة لشيء من النقد بدعوى أن المرض لا ينقله مرتكبوا
البغاء فقط ، إنما ينقله كل من ارتكب الفسق ، واذا كان لابد من العقاب
فلا أقل من المساواة بين البغى وغيرها ممن يمارسون أى اتصال جنسى مع
عليهم بمرضهم ، ولعل هذا هو السبب الذى حدا بالمشرع المصرى الى
عدم النص على مثل هذا الحكم فى قانون مكافحة الدعارة ، بعد أن كانت
تنص عليه بعض التشريعات العسكرية الصادرة خلال الحرب العالمية (٣) ،
ولكن يلاحظ على هذه التشريعات الأخيرة انها لم تكن تعاقب النساء
المصابات بأمراض تناسلية اذا اتصلن جنسيا بالرجال الا عندما يقع ذلك
فى منازل البغاء فقط .

(١) فقد صدر فى الولايات المتحدة أثناء الحرب قانون يبرى حتى ١٥ مايو ١٩٤٥
بتحريم ممارسة البغاء حول كل معسكر ، محطة ، حصن ، مركز ، مخزن ، قاصدة ، محل
اقامة أو تعليم أو تعبئة ، للقوات العسكرية أو قوات الاسطول ، يصدر قرار بتحريم
البغاء فيها لضرورة ذلك للمحافظة على الصحة أو لحماية قوات الجيش أو البحرية
Public Law 163. 77 c Congrès, 1 ère Session, Chap., 287 H. R. 2475.

(٢) فيعتبر قانون التشريع الصادر فى النمسا عام ١٨٨٥ والسابق الإشارة اليه ،
طبقا للمادة ٢/٥ ، من المتشردين المستحقين للعقاب ، البغايا اذا مارسن مهنتهن الشائنة مع
بائنين باتنين بضمائيات بأحد الأمراض الزهرية ، ويعاقب قانون مينيسوتا باعتباره متشردا
كل من أصيب بعدوى أو غيرها من الأمراض أثناء مزاولته الفسق ، واحتاج أمره الى مساعدة
جبرية لشفاؤه (State status 614. 57 sub. 2.)

(٣) فقد نحدث فى مصر أثناء الحرب العالمية الأخيرة أن صدر الأمر العسكرية رقم ٢٨٤
(الوقائع المصرية رقم ٢٨ فى ٢٩ مارس ١٩٤٢) بشأن إلغاء البغاء ونصت المادة ٥ منه
على أن « كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية وتتصل فى بيت من بيوت
المعاهرات بأخر اتصالا جنسيا مع علمها بمرضها تعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات
وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين » .

وقد سقط هذا الأمر العسكرية بإلغاء الاحكام العرفية عام ١٩٤٥ ، ثم صدر أمر عسكري
رقم ٧٦ (الوقائع المصرية رقم ٢٦ ب فى ٢٠ فبراير ١٩٤٦) يتضمن نفس النص السابق
ذكره ، وظل معمولاً به - بناء على القانون ٥٠ لسنة ١٩٥٠ - حتى التى يصدر القانون
١٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة وهو الذى لم يتضمن نصا مشابها

الفصل الثالث

تصيد العملاء L.c Racolage

١٠١ - مبررات التجريم

ان الطرقات والأماكن العامة هي الأسواق التي تلجأ إليها البغى لعرض نفسها وتصيد عملائها ، فإذا حرمت عليها هذه الطرقات والأماكن وظلت حبيسة بيتها ، أدى ذلك الى ممارستها البغاء خفية ، ولذلك ينتقد البعض مثل هذا التجريم لأنه يؤدي الى ازدياد نشاط القوادين في توسطهم بين البغى وعملائها ، وهو أمر يروونه أشد خطرا من سعيها بذاتها الى هؤلاء العملاء .

ولكن يرد على ذلك بأنه اذا كان البغاء يقع خفيا مستورا ، وهو ما حدا بكثير من التشريعات الى عدم العقاب عليه ، فإن الافصاح عنه علنا يخرجهم عن نطاق السلوك الشخصي وحق تصرف الانسان في نفسه ، ويقلب اعتداء واضحا على الحياء العام ومساسا خطيرا بحق الناس في حماية مشاعرهم ، وحقهم في التنقل والانصراف الى أعمالهم ومآربهم الشخصية دون عائق من البغايا اللاتي يسددن عليهم الطريق أو يتعلقن بأثوابهم ، أو يمنبن ازعاجهم أو يتصرفن بطريقة يتأذى منها حياء العين أو الأذن .

ان الطرقات تمتلئ بالكثير من النساء الشريفات ، والرجال العازقين عن الحرمات ، والصغار الغافلين عن الرذائل ، ولا شك أن في سلوك البغايا المتطلقات لتصيد الرجال ، ما يؤدي حياء أولئك الشريفات أو بشير الفتنة في نفوس هؤلاء العازقين أو الغافلين .

لذلك لا نخال أن تشريعا واحدا قد خلا من العقاب على صورة أو أخرى من صور تصيد مرتكبي البغاء لعملائهم علنا ، يستوي في ذلك

التشريعات التي تعاقب على البغاء في ذاته وتلك التي لا تعاقب عليه (١) .

١٠٢ - صعوبة التجريم .

المفهوم أن هنالك صعوبة كبرى في تحريم الأفعال التي ترتكب بقصد تصيد العملاء ، ترجع الى تنوع هذه الأفعال واختلاطها بأنواع من التصرفات الشخصية البحتة التي تتعلق بحرية الأفراد في الملبس والكلام والتحرك والتنقل ، والتي يخشى من تدخل القساؤون الجنائي فيها انتهاك الحريات الشخصية للناس ، والتجاء القائمين بتنفيذ القانون الى تقدير بعض الاشارات أو الكلمات أو الابتسامات تقديرًا خاطئًا ، أو تأويلها تأويلًا لا يخلو من التحكم .

وتزداد هذه الصعوبة في عصر اندمج فيه البغايا بالنساء الأخريات ، وأصبح من غير الميسور دائما تمييزهن عنهن ، بسبب التشابه بين الطائفتين في المآكل والمشرب والملبس والتزين ووسيلة الحياة .

وقد كان لهذه الاعتبارات أثرها في اختلاف أحكام القوانين ، تلك التي تهدف ، من ناحية ، الى مكافحة تصيد العملاء بالطرق والأماكن العامة ، ومن ناحية أخرى ، الى حماية الأفراد ضد التقديرات الخاطئة والتأويلات التحكيمية .

وإذا كان مثل هذا الخلاف قائما بين تشريعات كل دولة أو مجموعة

(١) يقول لجنة جرائم الشوارع street offences Committee في إنجلترا عام ١٩٢٧ : « ولو أن القانون الجنائي لا يتدخل في الآداب الخاصة والالتزامات الأخلاقية إلا أنه يتدخل في المظهر الخارجي للسلوك إذا تعرض بالضرر لحقوق المواطنين » وتقول لجنة جرائم الجنسية المثلية والبغاء في إنجلترا - السابق ذكرها - « أننا لا نوصي بتجريم البغاء ذاته . ولكننا نقول أن ما يستطيع أو يجب على القانون أن يفعله هو تطهير شوارع لندن وغيرها من مدن الأقاليم من كل ما هو خبيث أو مؤذ وأن يجعلها منظمة لمصلحة المواطن العادي ومروءة فيها » (Rep. H. P., P. 80, 95).

وجاء في الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات السويسري : « ليس البغاء في ذاته جريمة ، أما المادة ٢٠٦ - الغامضة بالتحريض على الفسق - فتحدد فقط مظاهره » وتصلح دون اشعاره علنا P. V. 2eme Comm. d'exp. VII, P. 79, 80

وهذا ما أقرته اللجنة الفرنسية غير البرلمانية في شأن الآداب - السابق ذكرها - (Bul. abol. 1926 P. 6.) وما أقرته أيضا لجنة فحص موضوع البغاء في مصر - تقرير ج ٢٠٢ ص ٦٤ الخ

والمفهوم أن التحريض علنا على الفسق يزيد من الضرر فيزيد الطلب ، ويضوي الشريكات على الفساد Rep. H. P. , P. 96

دول ، وبين تشريعات الدولة الأخرى أو مجموعة أخرى من الدول ، فإنه كثيرا ما يقوم أيضا بين نصوص التشريع الواحد في الدولة الواحدة أو المجموعة الواحدة من الدول .

ونستطيع على أية حال أن نقسم التشريعات في هذا الصدد إلى مجموعتين . مجموعة التشريعات الانجليزية وما شابهها ومجموعة التشريعات الفرنسية وما شابهها وسنتكلم عن كل منهما في بحثين متتابعين ثم نتكلم عن التشريع المصرى في بحث ثالث .

المبحث الأول

جريمة تصيد العملاء في التشريعات الانجليزية وما شابهها

١٠٣ — تضمنت التشريعات الانجليزية وما شابهها نصوصا ليست قليلة تهدف الى مكافحة تصيد العملاء في الطرق والأماكن العامة ، ونستطيع أن نوجز أهم أنواع النشاط التى جرمتها هذه النصوص فيما يأتى :

١٠٤ — أولا : التسكع المزعج :

طبقا للقانون الصادر فى إنجلترا عام ١٨٣٩ تعاقب بغرامة مقدارها أربعون شلنا « كل بغى عمومية أو احدى متجولات الليل تسكع أو تتواجد فى طريق عام أو مكان عام بقصد البغاء أو التحريض بحالة تسبب ازعاج السكان أو المارة (١) » .

ويعنينا فى هذا النص عنصران هما أن تكون المرأة بغيا عمومية ، وأن يسبب تسكعها أو تحريضها بقصد البغاء ازعاجا للناس :

Every Common prostitute or night-walker loitering or being in any (١) thoroughfare or public place for the purpose of prostitution or Solicitation to the annoyance of inhabitants or passengers

«sect. 54 (11) Metropolitan Police Act 1839.»

وينص قانون المدن الصادر عام ١٨٤٧ «sect. 28 town Police Clauses act 1847» على حكم مشابه مع اضافة « ... بحالة تسبب ازعاج السكان أو المارة أو تعوقهم أو تعرضهم للخطر Obstruction, annoyance or danger. »

والفهم أن عبارة « متجولات الليل » Night-walkers تطلق على المحرضات على الفسق بالطرق العامة وهى مرادفة لعبارة « Street-walkers أى متجولات الطريق » فى معناها القانونى ، ومن الصعب تصور احدى متجولات الليل دون أن تكون بغيا عمومية ، أما المكس فليس بالضرورة صحيحا (راجع فى ذلك القضاء الكندى سنة ١٩٥٠)

(Digest. Vol. 15 P. 923) R. V. Thomas

أما اشتراط أن تكون المرأة بغيا عمومية فمرجهه الى ضمان عدم الخلط بين البغايا وغيرهن ، والى توفير حماية أوفر للنساء الشريفات ضد اجراءات قد يتعرضن لها نتيجة للخطأ أو سوء التقدير ، وبهذا يقتصر تطبيق النص على البغايا دون غيرهن بدعوى أن المقصود هو محاربة المتجرات علنا بأعراضهن (١)

ولكن يعيب هذا النص كونه يميز بين البغايا وغيرهن تمييزا لا يرجع الى ذات الفعل الذي يقع من أولئك أو هؤلاء ، وانما الى ظرف سابق عليه غير مرتبط به ، ثم أن طبيعة الفعل أو مدى اخلاله بالحياة العام أو تسببه في ازعاج الناس واحدا في الحالتين ، وأنه قد يتعطل تطبيق النص لانعدام الدليل أو ضعفه في اثبات أن المرأة من البغايا العموميات ، فاذا ثبت ذلك بدت في الأمر خطورة أخرى ، هي احتمال تأثر القاضى بسمعة المرأة السابقة على الفعل ، تلك السمعة التي لولاها لتردد أو امتنع عن القضاء بادانتها (٢)

لذلك يرون أن يجرد النص من اشتراط أن يكون مرتكب الجريمة بغيا عمومية حتى يمكن تطبيقه على النساء والرجال معا سواء أكان التحريض بقصد الاتجار بالعرض أو بقصد ارضاء الشهوة الجنسية أو بقصد التوسط بين مرتكب البغاء وعميله (٣)

ولهذه الاعتبارات أفاضت لجنة جرائم الجنسية المثلية والبغاء في تقريرها المقدم للبرلمان الانجليزي عام ١٩٥٧ في ايضاح رأيها في استبقاء أم استبعاد عبارة « البغي العمومية » من جرائم التحريض علنا بقصد البغاء ، تقول اللجنة :

« هل يجوز أن تكون البغي وحدها هدفا لتشريع صريح ؟ »

(١) انظر في ذلك مذكرة وزير الداخلية بانجلترا في نوفمبر ١٩٢٥ الى لجنة تحقيق موضوع التحريض على الفسق بالطرقات . Bull. abol. 1926 P. 3.

(٢) المرجع السابق ص ٢ - ٤

(٣) لا قبل العدالة ان يكون هناك تمييز بين البغي وغيرها في ارتكاب جريمة التحريض بقصد البغاء . ان معرفة رجال الشرطة للبغايا يجعلهن اسهل سقوطا في ايديهم من النساء الأخريات . James, P. 126 ; Hall, P. 166, 167 ; وراى مجلس الآداب العامة بلندن ' London Public Morality, Council ' عام ١٩٢٥ ضرورة المساواة بين النساء والرجال في العقاب على الجريمة ، ولما قدمت بعد ذلك ليدى استور . Lady. astor : للبرلمان الانجليزي مشروع قانون الاماكن العامة « Public Places — Order — Bill » كان هذا يسوي بين النساء والرجال في تلك الجريمة . Bull. Abol. 1926 P. 3, 4.

لقد قيل لنا بقوة انه من الظلم ان يختار القانون الحالى طبقة خاصة من النساء يطلق عليهن - بغايا عموميات - ويضنح لهن وحدهن العقوبات ، تاركا عملاءهن بلا عقاب ، وتناول الجدل أنه بغير عملاء لا يكون هنالك بغايا ، وأن ازال العقاب بالبغى دون عميلها انتهك للعدالة ، ولكن - كما أوضحنا من قبل - ليس من واجب القانون أن يقحم نفسه في سوء الأخلاق باعتباره كذلك ، ولو أن قصد القانون قد انصرف الى العقاب على البغاء ذاته ، على أساس أنه سلوك فاضح لكان لزاما عليه أن يتضمن الأحكام التى تعاقب الرجل كما تعاقب المرأة (١) ، ولكن ذلك لم يكن من قصده ، وليس له إلا أن يقتصر على أنواع النشاط الضارة بالنظام العام أو الآداب أو التى تعرض المواطن العادى لكل ما هو مؤذ أو مزعج ، والواقع أن البغايا يعرضن أنفسهن بطريقة أكثر اعتيادا وعلانية من عملائهن ، ويعتدين بظهورهن المستمر على شعور الحياء لدى المواطن العادى ، ويخلقن بمسلكهن هذا اقلقا أو ازعاجا نرى خليقا بالقانون أن يعبأ به ويبادر الى التصدى له .

ومع ذلك ، قد صادفنا اعتراضات خاصة باستعمال عبارة (بغى أو بغى عمومية) عند تحديد بعض الجرائم فى القانون (٢) ، وخصوصا ما قيل لنا من أن فى ذلك انكارا على فئة معينة من النساء قدرا من العدالة الممنوحة لعموم المجرمين ، كما ووجهنا بالقول : (أ) بأن كلمة (بغى عمومية) لم يصدر بتعريفها قانون ، (ب) وأنه من غير اللياقة فى القانون أن تحدد الجريمة بالإشارة الى طائفة من الأشخاص الذين يرتكبونها بينما يظل نفس الفعل مباحا بالنسبة لغيرهم ، (ج) وأن الصاق ذلك الوصف بأى امرأة متهمة أمام القضاء يجعلها فى نظره منذ البداية امرأة ذات أخلاق منحلة ، تحمل مقدما القرينة على اداتها ، (د) وتندمغ قبل محاكمتها بوصمة لا تجعل اصلاحها فى المستقبل أمرا ميسورا .

فبالنسبة للنقطة الأولى لا يوجد حقا نص قانونى يعرف (البغى العمومية) ، ولكن المحاكم قد وضعت لها تعريفا عمليا ، وبالنسبة للنقطة

(١) لا يعاقب القانون الانجليزى - كما ذكرنا - على البغاء ذاته .

(٢) ونحن سنتعرض فيما بعد لهذه الجرائم بالتفصيل .

الثانية يجب أن نلاحظ ببساطة أن عبارة (بغى عمومية) هي وصف لمهنة أو حرفة ليست في ذاتها مخالفة للقانون وأنه في حالات مماثلة يحرم القانون على أصحاب مهنة أو حرفة معينة من الأمور ما لا يحصره على غيرهم ، وبالنسبة للنقطة الثالثة فإثباتنا نلحظ أنها تتضمن مجرد احتمال لم يثبت الدليل عليه ، إذ أن المحاكم قد اعتادت على استعمال العبارة المذكورة دون أن يثبت من جراء ذلك المساس بالعدالة ، وبالنسبة للنقطة الرابعة فإثباتنا نلحظ بكل اقتراح لتعديل القانون يضمن الإصلاح المنشود مع الاحتفاظ بفاعلية تطبيق القانون ، ولكن ليس لدينا أدنى دليل على أن العبارة المطلوب استبعادها كانت سببا في الحيلولة دون ذلك الإصلاح . واستطردت اللجنة تقول إنها كانت تود أن تقترح استبعاد عبارة «بغى عمومية» وأن تأخذ بالاقتراح السابق تقديمه إلى البرلمان (١) في هذا الشأن غير أنها تخشى أن يؤدي النص المقترح إلى المساس بالسيدات أو الفتيات اللاتي قد يدفعن جهلهم أو سذاجتهن إلى التصرف بحالة تثير شبهة رجال الشرطة نحوهن وبالتالي إلى القبض عليهن وتقديمهن للقضاء .

وانتهت اللجنة إلى ضرورة استبقاء عبارة «بغى عمومية» في تحديد جريمة التحريض بقصد البغاء (٢) .

ب - وأما اشتراط أن يسبب تسكع البغى أو تحريضها بقصد البغاء ازعاجا للناس فمرجعه إلى ضمان عدم مساءلة البغايا عن سلوكهن الخاص في مباشرة البغاء ، مادام البغاء في ذاته غير معاقب عليه ، فإذا تجاوزن ذلك إلى ازعاج الناس حقت مؤاخذتهن عليه .

ومعيار هذا الازعاج كما تتطلبه المحاكم يختلف من وقت لوقت ومن مكان لمكان ، وقد استقرت المحاكم أخيرا ، بصفة عامة ، على ضرورة

(١) وهو الاقتراح الذي تضمنه مشروع القانون السابق الإشارة إليه في الهامش تحت اسم public places (Order) Bill.

(٢) راجع تقرير اللجنة Rep. H. P., P. 87-89.

وقد استنكر المؤتمر الدولي الواحد والعشرون المنعقد في مدينة كمبريدج بين ٢٧ - ٣٠ سبتمبر ١٩٥٠ لبحث موضوع البغاء ذكر كلمة «بغى عمومية» في القانون الإنجليزي وأوصى بأنه لا يجوز استعمال كلمة «بغى» في القانون إذ أن هذا يعتبر وصفا شائنا

استنتاج وقوع الازعاج فعلا من ظروف الواقعة ، ودلت التجارب على أن الرجال الذين يقع عليهم التحريض أو يتسبب لهم الازعاج غالبا ما يرفضون الادلاء بشهاداتهم ، فاذا لم تعترف المرأة بجرمها فلا يكون على المحاكم الاستناد الى أقوال رجال الشرطة الذين شاهدوا الواقعة وبدأ لهم من ظروفها أن شخصا أو أشخاصا قد انزعجوا منها (١)

ويجب اشتراط « الازعاج » أنه لا يستطيع غير الأشخاص الذين وقع عليهم الفعل أن يشهدوا بانزعاجهم "Annoyed" ، وأنه ليس مرضيا ترك الأمر لرجال الشرطة لتقدير حالة نفسية لا يحس بها غير صاحبها ، ثم أن النص يصبح حبرا على ورق اذا استلزمنا شهادة الرجال الذين تعرضوا للازعاج ما دام ينفر مثل هؤلاء عادة من التقدم للادلاء بشهاداتهم .

ولما كانت وقائع التحريض بقصد البغاء — ولا سيما اذا وقعت من مجموعات من البغايا في مكان واحد — تكفى في ذاتها لامتناع الناس منها ، فلا ضرورة لأن يصل هذا الامتناع لدرجة الازعاج حتى يصبح في الأمر جريمة ، ويكفى ضمانا لحماية الشريكات أن الجريمة لا تسبب الا لبغى عمومية .

ولهذه الأسباب ترى اللجنة الانجليزية لجرائم الجنسية المثلثة والبغاء ضرورة استبعاد عنصر الازعاج (٢)

وقد اقتنع البرلمان الانجليزي بهذا النظر ، فصدر قانون جرائم الشوارع في ١٦ يوليو سنة ١٩٥٩ (٣) بإلغاء النصوص التي تتضمن عنصر الازعاج (٤) ، وأحل محلها النص الآتي (٥) :

« ترتكب جريمة ، كل بغى عمومية تسكع loiter أو تعرض Solicit في الطريق أو في مكان عام بقصد البغاء » (٦)

(١) المرجع السابق ص ٨٦

(٢) المرجع السابق ص ٨٧

(٣) Street Offences act, 1959 بشأن مكافحة التسكع والتحريض بقصد البغاء في الأماكن العامة وعقاب مرتكبي الجرائم المعينة المتصلة بمحال تناول المشروبات والذين يعولون في معيشتهم على كسب البغايا أو يسيطرون عليهن ، ويسرى القانون على إنجلترا وويلز (٤) وهي النصوص السابق اشارتنا اليها

(٥) ch. 57 art. 1.

(٦) وجاء في الفقرة الرابعة من المادة أنه يعتبر من الطريق كل كوبري ، طريق ، حارة ، سكة ، ممر ، نفق ، ميدان ، ساحة ، طرقة ، سواء أكانت أو لم تكن وسيلة للمواصلات ، ما دامت مفتوحة للجمهور ، وكذلك أبواب المحال الرئيسية ومداخلها التي تفتح على الطريق وكل أرض ملاصقة لطريق تفتح عليه

وهكذا ظل يتمتع التشريع الانجلو سكسوني الحديث بما تمسك به التشريع القديم من وجوب قصر الجريمة على البغايا العموميات .
ولذلك أوضحت المادة التالية للمادة السابق ذكرها كيفية اثبات الشرطة لكون المتهم من البغايا العموميات وحق هؤلاء في الطعن في ذلك (١)

وإذا كان التشريع الحديث في انجلترا وويلز قد استبعد شرط « الازعاج » فإن التشريعات المشابهة في البلاد الأخرى ذات التشريع الانجلو سكسوني لم تزل تحتفظ بعبارات ماثلة ، ولو أن مثل هذه العبارات لا ترقى الى ما تعبر عنه كلمة ازعاج annoyance من معنى .
فمثلا تنص هذه التشريعات على عقاب كل بغى عمومية « تعوق المارة بقصد البغاء » أو « تضايق المارة بقصد البغاء » أو « تعترض المارة بقصد البغاء » .

وأحيانا لا تلجأ هذه التشريعات الى التضييق في تحديد الجريمة بل تعاقب على مجرد التحريض بقصد البغاء أو التسكع بهذا القصد (٢) ، ولكنها تحتفظ على أية حال بشرط وقوع الفعل من « بغى عمومية » أو

(١) فلا تبات ان المرأة من البغايا العموميات يقوم رجال الشرطة بانذار المرأة التي يضبطونها للمرة الاولى تسكع أو تعرض بقصد البغاء . وبما ان طعن في هذا الانذار في مدة معينة وباجراء خاص (1-4) Art. 2, ch. 57, فإذا وجدت مرة أخرى في مثل هذه الحالة قدمت للقضاء .

وتتوسع بعض القوانين المشابهة فلا تقصر الجريمة فقط على من ثبت أنهم من البغايا العمومات ولكن أيضا على « من كانت بغيا عمومية أو عرفت بذلك أو اشتهرت به » .
كوينزيلاند The Vagrants, Gaming and Offences Act 1931-1955
(٢) فينص قانون التشرد في كوينزيلاند على عقاب كل بغى عمومية أو امرأة معروفة بذلك أو مشهورة به تعرض Solicit أو تضايق importune بقصد مخالف للآداب أي شخص في مكان عام أو على مسمع أو ترائى من شخص في هذا المكان

Sect. 5. The Vagrants, Gaming and Offences Act 1931-1955.
ويعاقب قانون ملبورن - فيكتوريا - كل بغى عمومية تعرض أو تعترض Accost شخصا موجودا في مكان عام أو مارا به بقصد البغاء Sect. 86 police Offences Act 1428 No. 3749. (B.)

ويعاقب قانون مدينة كائبرا باستراليا - كل بغى عمومية تعرض أو تضايق أو تعترض في مكان عام شخصا بقصد البغاء أو تسكع Loiter بهذا القصد .
The Police Offences Ordinance 1930-1953. Sect. 17A.
تسكع أو ضايقت بقصد البغاء , 46, sect. 46, Police Offences Act 1927.
وقانون سمانيا إذا حرضت أو ضايقت أو اعترضت شخصا بهذا القصد Police offences Act 1953 sect. 8.
وقانون مدينة برث في استراليا الغربية إذا حرضت أو ضايقت أو اعترضت شخصا أو اشخاصا بقصد البغاء ، أو تسكع بهذا القصد Police act 1892-1955 sect. 59.

« احدى متجولات الليل » ، ولا تشد عن ذلك الا نادرا (١) .
ونظرا لأن عبارة « تضايق importune » (٢) أو « تعترض أو تقترب accost » أو « تتسكع Linger » (٣) يحتمل تفسيرها جسدا كبيرا في ساحات القصاء ، فإن هنالك اتجاه ينزايد في الرأي العام حاليا ضد وجود هذه العبارات وتتعالى الأصوات من وقت الى آخر تنادي باستبعادها كما تعالت من قبل بطلب استبعاد كلمة « ازعاج » (٤) .

أما عن عبارة « تحريض بقصد البغاء » فالقضاء الانجليزي على أن الجريمة تتم بمجرد ابداء الاشارات أو الأقوال التي من شأنهالفت نظر الناس الى أن المرأة تقصد البغاء « فليس لازما اقامة الدليل على أن التحريض قد وصل الى أدهان الأشخاص المقصودين به بحالة لفتت أنظارهم اليه (٥) .

١٠٥ — ثانيا : الحاج الذكور بقصد مخالف للآداب :

إذا كان المشرع الانجليزي قد أولى جريمة تحريض البغي للمارة على الفسق عناية كبرى فانه لم يفته أمر آخر أشد ثكرا ، هو قيام مطرفي

(١) قمثلا يعاقب قانون ادلايد adelaide في اسنراليا الجنوبية « أي امرأة تعرض أو تعترض شخصا بقصد البغاء في مكان عام أو على مسمع أو مرأى من شخص في هذا المكان أو تتسكع فيه بقصد البغاء » . The Police Offences Act 1953-1956 Sect. 25 .
ويعاقب قانون سانت كيلدا باستراليا « كل شخص يعرض أو يعترض شخصا بقصد البغاء في مكان عام أو يتسكع فيه بهذا المقصد St Kilda city Bylaw NO. 128 ، ويتضمن قانون سنغافورة نصا مشابها Women and Girls Protection Ordinance 1930-1955 .
وكذلك قانون بومبي في الباكستان The prevention of Prostitution act 1923-1949 art.3
(٢) والمضايقة يقصد بها كل ما يلحق بالنفوس أو عدم الرضا سواء اكان ذلك بالقول أو الفعل Rep. H. P. ,P. 86.

(٣) والتسكع يقصد به التوقف والتحرك على غير هدى

(٤) فيقول أصحاب هذا الرأي ان التطور الاجتماعي في حياة البغايا غير من وسائلهن العنيفة أو المثيرة في طلب عملاتهن ، وصيغ واضحا في العصر الحديث صعوبة تطبيق النصوص التي تحوى مثل هذه العبارات ، واضحا من غير السهل عند توجيه التهمة ان تتم الملاءمة بين وصف الواقعة وبين النص المطلوب تطبيقه عليها ، الامر الذي يدفع رجال الشرطة الى تحميل الوقائع أكثر مما تحتمل من وصف ، لكي يصلوا الى تطبيق القانون عليها

(James, P. 32.; Hall, P. 165)

(٥) حكم ١٩١٢ Law Reports, King's Bench Division

Hals. 2. ed vol. 9 ch. 683 p. 403.

ومعنى ذلك أن معيار تحريض المارة على الفسق في نظر القضاء الانجليزي هو معيار موضوعي لا معيار شخصي ، إذ أن ضرر الجريمة يقع على الحياء العام لا على حياء شخص بعينه ، ومن هنا تجيز المحاكم الانجليزية الاكتفاء بشهادة رجال الشرطة في اثبات جريمة تحريض المارة على الفسق . وواقع أنه بغير ذلك يصبح القانون في هذا الشأن نصا ميتا Rep. H. P.,p. 85,87.

الفجور من الذكور بتحريض المارة على الفسق ، أو قيام عملائهم بارتكاب ذات الفعل .

لذلك تضمن القانون الصادر عام ١٩٥٦ عقاب « كل رجل يحرض أو يضايق ، بالحاح ، في مكان عام ، لغرض يخالف الآداب » (١) .
ومع أن الأعمال التحضيرية لهذا النص تدل على أنه استهدف أصلا الغرض السابق ذكره الا أن منطوقه أصبح ينطبق على تحريض الذكور للذكور على اللواط أو الأفعال المخالفة للآداب ، وكذلك تحريض الرجال للنساء على أمر يخالف الآداب وتحريض الرجال للرجال لحساب البغايا « أي القوادة » (٢) .

والذي يلفت النظر في صياغة النص أنه لم يعاقب على التحريض أو المضايقة الا اذا وقعت بالحاح « persistently » والمفهوم أن الاحاح لا يتحقق — طبقا لقضاء المحاكم الانجليزية — الا بتردد القول أكثر من مرة (٣) .

وهذه الجريمة لم يستلزم القانون وقوعها من محترفي الفجور كما فعل بالنسبة للنساء حين يحرضن على الفسق واستلزم أن يكن من البغايا العموميات ، والمفهوم أن المشرع قد أراد بذلك اطلاق يد رجال الشرطة في تعقب هذا النوع من المجرمين ، مجازاة منه لسياسة التشريع الانجليزي الذي يعاقب بأشد العقوبات على جريمة اللواط (٤) .

١٠٦ — ثالثا : الهيام في الطرق واحداث الشغب :

تعتبر المادة الثالثة من قانون التشرد الصادر في انجلترا وويلز عام ١٩٢٤ متشردة « كل بغى عمومية تهيم wandering في الشوارع العمومية

«It is an offence for a man persistently to solicit or importune (١) in a public place for immoral purposes» Art. 32. Sexual Offences Act 1956.
وكان قانون التشرد الصادر في انجلترا عام ١٨٩٨ يتضمن نصا مشابها الذي يصدر القانون الجديد ، ويتضمن قانون اسكتلندا الصادر عام ١٩٠٢ نفس النص .

Sect. 1 Immoral Traffic Act 1902

James, P. 34. ; Rep. H. P., P. 42, 43, 83. (٢)

Hall. , P. 166. (٣)

Rep. H. P., P. 43. (٤)

أو الطرق العامة أو أى مكان مفتوح للجمهور وتسلك سلوكا بحالة عريضة أو شغب أو سلوكا فاضحا »

«behaving in a riotous or indecent manner» (١)

وتبدو أهمية مثل هذا النص في الجهات التي لا تطبق فيها نصوص جرائم التحريض على الفسق .

وقد صيغت هذه المادة بطريقة يسهل معها عقاب البغايا العموميات اذا انطلقن في الطرق والأماكن العامة بقصد تصيد عملائهن واستحالة اثبات ذلك القصد في حقهن ، أو استحالت نسبة أفعال أو أقوال تحريض المارة على الفسق اليهن .

ورغم هذا التوسع في تحديد الجريمة ، فلم يزل هنالك ضمان للحرية الشخصية يقوم على أساس أن الجريمة لا تنسب الا للبغايا العموميات وبشرط سلوكهن سلوكا مشاغبا أو فاضحا .

ويتضمن مثل هذا النص كثير من قوانين البلاد ذات التشريعات المشابهة للتشريع الانجليزي (٢) .

وقد يتبادر الى الذهن أنه قد قصد بمثل هذه النصوص مواجهة حالات السكر البين أو العريضة الناتجة عن السكر ، ولكن ليس ذلك صحيحا إذ أن هنالك نصوصا أخرى في القوانين تواجه هذه الحالات ، وأنه لم يقصد أصلا سوى السلوك غير المذهب أو غير الملائم الذي يتبعه البغايا في اصطلياد عملائهن .

ولا تنجو مثل هذه النصوص من توجيه النقد اليها باعتبار أن « العريضة أو السلوك الفاضح » من الأمور التي يختلف فيها تقدير القضاء

(١) Sect. 3, Vagrancy Act 1824.

والمقوبة على ذلك العيس أو الغرامة ، فإذا عادت المحكوم عليها لإرتكاب جريمة مشابهة اعتبرت متشردة rogue and Vagabond وتشدّد عقوبتها ، وإذا عادت للمرة الثالثة اعتبرت متشردة غير قابلة للإصلاح incorrigible rogue وتضاعف عقوبتها .

(٢) فتتضمن كثير من القوانين المحلية في إنجلترا مثل هذا النص ، كقانون برمنجهام Bye-law No. 5. وجلاسجو Police Act 1866 وكذلك قانون نيوزيلاندا Police Offences Act 1927(b) Sect. 46. وقانون كوينزلاند الذي يضيف « ... وتسلك نسلوكا بحالة عريضة أو سلوكا فاضحا أو مخرابا للنظام » Sect. 5 The Vagrants Act 1931-1955 ويشابه هذا قانون نيواورليانر Sect. 42-54 Ordinances of the city ... الخ

اختلافا كبيرا ، وأن سلوك البغايا لم يعد بالعنف الذي يتسع لهذه المعاني ، حتى أن أحكام القضاء بالادانة أصبحت من الأمور النادرة (١) .

١٠٧ — رابعا : الهيام في الأماكن العامة بغير مبرر :

تذهب بعض التشريعات الى عقاب « كل بغى عمومية تهيم wandering في الحقول والأماكن العامة وتعجز عن تبرير ذلك تبريرا كافيا » (٢) . ولا يستلزم هذا النص أن تقوم البغى بأي تحريض على الفسق (٣) . « والمقصود بهذا النص هو الحيلولة دون تحريض البغايا للعامة من الذكور على الفسق في الشوارع والأماكن العمومية ، وليس المقصود هو تجريم البغاء ذاته . ويتكون الجريمة من ثلاثة عناصر لا بد من ثبوتها للحكم بالادانة . فيجب أن تكون المتهمة بغيا عمومية ، وأن تهيم في الشوارع أو الطرقات العامة ، وأن تعجز عن تبرير هذا التصرف تبريرا مقبولا » (٤) .

(١) فقد حكم القضاء الانجليزي بأن الجريمة لا تتم بمجرد اعتراض البغى الرجل في الطريق العام ليلا وتأييدها ذراعه ومسيرها بجواره حتى نيلها منه (حكم ١٩٠٩ R. V. Dake and Others) ، وقضت محكمة الدرجة الثانية بالقضاء بالحكم القاضي بالادانة في قضيتين اهتمت في كل منهما امرأة بتأبط ذراع رجل مرة واحدة (حكم ١٨٩٢ Bonner V. Lushington ، وحكم ١٨٩٣ Castro V. Lushington) وفي عام ١٨٨٠ قضت محكمة اول درجة في احدى القضايا (R. V. Ruiter) بادانة المتهمة لأنها باعتبارها بغيا اعترضت ثلاثة رجال كلا منهم بعد الآخر وتأبطت ذراعه وسارت بجواره حتى تخلص منها ، وبشكرارها نفس الفعل مع رجل رابع تقدم بشكواه للشرطة فقبض عليها وقدمت للقضاء ، وبالطعن في الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بالفائه ، وكان دفاع المتهمة أن ما ارتكبته لا يكون جريمة طبقا للمادة ٣ من قانون التشرد لسنة ١٨٢٤ ولكنه يمكن أن يكون جريمة « التسكع في مكان عام بقصد البغاء »

وعلى العكس من ذلك حكم القضاء بادانة المتهمة لأنها اعترضت ليلا رجلا مختلفين وأمسكت بذراع كل منهم وسارت معه مسافة قصيرة فشكاهوا أحدهم الى الشرطة فقبض عليها وقدمت للقضاء .

(حكم ١٩٠١ — Duval V. Denman. — Metropolitan police Magistrate) وحكم القضاء الانجليزي بالبراءة في قضية رجل كان يقود سيارته في المدينة فالتقط امرأتان من البغايا وقاد سيارته بهما حتى مكان معين فاوقفها واركب معها الفاسحة فسيطتا وقدمتا للقضاء بتهمة هيامهما في مكان عام وسلوكهما سلوكا معريدا أو فاضحا ، واستند القضاء بالبراءة الى ان ارتكاب الفعل الفاضح لم يكن أثناء هيامهما في مكان عام بل أثناء وجودهما بداخل السيارة (حكم ١٩٥٣ Carnill v. Edwards)

(راجع الاحكام James p. 32,33.; Digest vol. 15 P. 923.)

(٢) كقانون عقوبات كندا Sect. 238(1) of Criminal code

(٣) القضاء الكندي سنة ١٩٥٠ R.V. Thomas. (Digest Vol. 15 p.923)

(٤) لقضاء الكندي سنة ١٩٥٣ R.v.Dubois (Digest Vol. 15 P. 923)

والملاحظ على هذا النص خطورته على الجسرية الشخصية ، فمن حق البغى كبقية الناس أن تذهب حيث تشاء وفي هذه الحالة لا يجوز تحميلها اثبات براءة قصدها ، مادامت لم ترتكب عملا ايجابيا يدل بوضوح على سوء القصد ، اذ قد تخرج من بيتها لمجرد التريض أو لقضاء حاجتها في الطعام أو الشراب ، ويتصور رجل الشرطة أنها تجوب الطرقات أو تهيم على وجهها ، يدفعه الى ذلك معرفته السابقة بسمعتها ، فما هو الدليل الذي تستند اليه في دفاعها بأنها تقصد التريض أو البحث عن طعام أو شراب ؟ (١) .

١٠٨ - الخلاصة :

نستطيع اذن من دراسة أهم النصوص الموضوعة في التشريعات الانجليزية وما شابهها لمكافحة تصيد العملاء علنا ادراك ان الاتجاهات الرئيسية الغالبة فيها تهدف الى تحريم كل أو بعض الأفعال الآتية :

١ - التحريض على الفسق اذ ارتكبه البغايا العموميات أي التحريض بقصد الاتجار بالعرض .

(١) الواقع أن هذا النص إنما يعاقب على مجرد الأعمال التحضيرية للتحريض على الفسق ، وهو يشابه ما تتضمنه تشريعات أخرى من العقاب على مثل هذه الحالة ، كقانون نيواورليانز - لويزيانا - الذي يعاقب « كل بغى عمومية وكل امرأة مشهورة بخلاعتها أو فسقها تعترض ، أو تنادي ، أو تستوقف أحد المارة ، أو تجوب الارصفة أو تتجول في شوارع المدينة » وكذلك « كل امرأة فاسقة Courtesan, bawdy, lewd أو إحدى نزيلات منازل البغاء أو المقابلات aspersion أو المنازل سيئة السمعة ، اذا ضيقت تتجول في الطرقات ليلا أو تتردد المنازل سيئة السمعة والاماكن العامة »

sect. ٥٢ (٤٥-٤٦) of the City Ordinances

ويلجأون في اليابان بقصد مكافحة التحريض على الفسق الى تطبيق قانون الجرائم الصغرى الصادر عام ١٩٤٨ اذ تعاقب المادة الاولى منه « هؤلاء الذين يسدون الطريق على الآخرين أو يزاحمونهم أو يتبعونهم بطريقة تقلقهم أو تزعجهم » The Minor Crime Law (No.39) 1948. أو قانون مرور الطرق الصادر عام ١٩٤٧ اذ تنص المادة ٢٥ منه « كل فعل يخشى منه اعاقبة المرور أو تعريض المرور للخطر في الطريق »

(Prosti. II. A) The Road Traffic Control Law 1949.

وذلك عند عدم توافر اركان المادة الخامسة من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء التي تعاقب كل من حرّض شخصا على الفسق علنا ، وكل من اعترض شخصا في الطريق أو في أي محل عام أو تعلق به بقصد تحريضه على الفسق أو بقصد أن يكون عميله في البغاء - وكل من انتظر علنا عميلا متوقفا بقصد البغاء Rev. atol. 1957. F.2.

٢ — السلوك الذي يسلكه البغايا بقصد التحريض اذا ترتب عليه ازعاج أو مضايقة أو اعاقة أو شغب أو عريضة أو اذا كان سلوكا فاضحا مخالفات للحياء العام .

٣ — التحريض علنا على اللواط اذا وقع من الذكور وبطريق :
الالاحاح .

٤ — الأعمال التحضيرية التي ترتكبها البغايا العموميات بقصد التحريض علنا على الفسق .

المبحث الثاني

جريمة تصيد العملاء في التشريعات الفرنسية وما شابهها

١٠٩ — على الرغم من التشابه الذي يمكن ملاحظته بين بعض النصوص في التشريعات الانجليزية وبين بعض نصوص التشريعات الفرنسية فيما يتعلق بالتحريض علنا على الفسق ، الا أن لهذه النصوص الأخيرة طابعا عاما يميزها عن طابع النصوص الأولى في مجموعها اذ تتميز النصوص الأخيرة عموما بما يأتي :

١ — لا تشترط أن يكون الفاعل في جريمة التحريض علنا على الفسق من النساء ، فهي تسوى بين الجنسين في المسؤولية الجنائية عن هذه الجريمة .

٢ — لا تشترط — بامتناء القانون السويسري — أن تقع الجريمة من محترف البغاء فالجريمة أصلا هي جريمة اعتداء على الحياء العام وليست أصلا جريمة تحريض على الفسق بقصد الاتجار بالعرض .

٣ — تستلزم لوجود الجريمة وقوع أفعال أو أقوال أو عرض النفس بطريقة واضحة القصد في الدعوة الى الفسق فلا يكفي مجرد التواجد أو التجول أو التسكع بقصد البغاء ، ولا مجرد سلوك الشخص سلوكا فاضحا أو مشاغبا ما دام لم يعرض بصراحة على الفسق .

ونستطيع أن نجمل الاتجاهات التي سلكتها القوانين اللاتينية في تحريم التحريض علنا على الفسق فيما يأتي :

١١٠ — أولا : العقاب على مجرد التحريض على الفسق علنا

Racolage Public أو الشروع فيه . فتتص المادة ٣٨ (R. 38)

فقرة ١٠ من المرسوم رقم ٥٨ - ١٣٠٣ الصادر في فرنسا في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ على عقاب « كل من - بالاشارة أو القول أو الكتابة أو بآية طريقة أخرى - اجتذب علنا أشخاصا من أى الجنسين بقصد تحريضهم على الفسق » (١) بعقوبة المخالفة .

ونظرا لأن اطلاق عبارة « التحريض على الفسق بالاشارة ... الخ » يجعل في متناول النص الحركات البسيطة أو الكلمات أو البسمات القابلة للتأويل تأويلا خاطئا ، فقد لقيت صياغة المادة بعض النقد بدعوى أنها تخول رجال الشرطة سلطة التدخل فيما قد يتصورونه خطأ بأنه تحريض على الفسق ، ثم هي تحرم الوسيلة العادية لاحتراف البغاء الذي لم ير المشرع الفرنسى أو البلجيكي تحريمه (٢)

والنص يتناول - كما هو واضح - عقاب الذكور والاناث (٣) ، والتحريض على الفسق جريمة قائمة بذاتها ، مستقلة عن تحقده ، هذا الفسق أو عدم تحققه ، ولا يشترط لوقوعها تحقق التأثير على أذهان المقصودين بالتحريض من الجمهور ، اذ أن المفهوم في هذا الصدد بالتحريض على الفسق ، هو ارتكاب أى فعل - ولو من طرف ثالث - يرمى الى لفت الأنظار الى شخص مستعد لمباشرة هذا الفسق (٤) . ولو أن القانون يعاقب على كل وسائل التحريض علنا على الفسق ،

«Ceux qui, par gestes, paroles, écrits ou tous autres moyens (١) procèdent publiquement au racolage de personnes de l'un ou de l'autre sexe, en vue de les provoquer à la débauche»

وقد كانت المادة الثالثة من القانون الصادر في فرنسا في ١٣ ابريل ١٩٤٦ بشأن مكافحة البغاء تتضمن نفس النص وتضيف اليه العقاب على الشروع وتعتبر الجسرية والشروع فيها من الجنح ، غير أنها ألغيت بالأمر Ordonnance رقم ٥٨ - ١٢١٧ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ وكان النص الملغى منقولاً عن نص المادة ١٣ من المرسوم بقانون الصادر في فرنسا في ٢٩ نوفمبر ١٩٣٩ بشأن الوقاية من الامراض الزهريّة ، وهو يشابه نص المادة ٣٨٠ مكررة رابعا من قانون عقوبات بلجيكا التي تنص على عقابه « كل من - في مكان عام - بالقول أو الإيحاء أو الإشارة ، حرض شخصا على الفسق » وقد خلا النص الاخير من العقاب على الشروع كالنص الفرنسى الجديد .

(٢) ولذلك يرى أصحاب هذا الراى انه لا يجوز العقاب الا على ما بصاحب التحريض من اخلال واضح بالحياة العام أو مضايقة للجمهور Bull. Abol. 1940 P. 25, 26

(٣) Rev. de Sc. Crim. 1949. P. 747

(٤) Garçon 1956. 11 P. 234. ويمكن تعريف التحريض علنا على الفسق بأنه

الدعوى التى يوجهها شخص بطريقة ما الى أى شخص أو أشخاص بقصد الفحشاء Vouin, Par. 325 P. 341.

الا أن هذه الوسائل يجب أن تكون بطريقة ايجابية وواضحة الدلالة على قصد التحريض (١) فلا ترتكب الجريمة البغى التي تقتصر على الوقوف أمام أحد الفنادق في انتظار نزلائها دون أن ترتكب أمرا ايجابيا آخر (٢) ولا البغى التي تقطع أحد الأرصفة ذهابا وإيابا بغير ملل وتواجهه كل الرجال المارين بها ، أو تتواجد في أحد الشوارع ولا تقفأ تهدي فيه (٣) ولا المرأة المعروفة باحتراف البغاء التي شاهدها مفتش شرطة الآداب تتمشى من طريق الى طريق وهي تحمق في عيون المارين بها ، ما دام لم يصحب هذا السلوك أى مظهر ايجابى آخر من شأنه تنبيه المارة بوضوح الى قصدها من التحريض على الفسق

(٤) (Provocation à la débauche)

ولا الراقصة في محل عام بسبب ما ترتديه من ملابس لا تتفق مع الحشمة . اذ أن هذا لا يمكن تشبيهه بالإشارة الدالة على قصد التحريض ، ولا لاستتبع ذلك تحريم مهنة الفتيات المستخدمات في المحال العامة لجذب روادها لتناول الطعام والشراب (les entraîneuses) بل على أن سلوكهن المخالف للحشمة والوقار ، وحركاتهن الخليعة ، تكون جريمة التحريض على الفسق ، وهو ما لا تسمح به النصوص أو روح القانون (٥)

ومن المتصور الاشتراك في جريمة التحريض على الفسق ، ولكن يجب أن يتم هذا الاشتراك بعمل ايجابى من جانب الشريك ، فلا يكفى لاعتبار احدى البغايا شريكة في جريمة التحريض سلوكها السلبى بوقوفها خارج مقهى به عملاؤها الذين يقومون هم أنفسهم بدعوتها الى الفسق (٦)

(١) Garçon 1956. II. P.234

(٢) ولذلك ينتقد الحكم الصادر من محكمة السين في ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧ والقاضى بالإدانة في هذه الحالة Gaz. Pal. 1948. 1.33. ; Vouin P. 342.

(٣) محكمة السين في ٢٨ يونيو ١٩٤٨ والتعليق عليه Gaz. Pal. 1948.2.71.

(٤) محكمة السين في ١٢ يونيو ١٩٤٩ Gaz. Pal. 1949.2.137.

والتعليق عليه Rev. de sc. Crim. 1949. P. 747.

وأيضا محكمة السين في ٥ سبتمبر ١٩٥٣ Gaz. Pal. 1953.2.206.

(٥) محكمة جراس في ٢ نوفمبر ١٩٤٩ J. C. P. 1950.11.5239.

(٦) ولذلك ينتقد الحكم الصادر من محكمة Aix-en-Provence في ١٤ فبراير

١٩٥٠ والقاضى بإدانة المسراة في هذه الحالة باعتبارها شريكة في جريمة من حرضوها على الفسق D. 1950. P. 502.

ويعتبر شروعا غير معاقب عليه في جريمة التحريض على الفسق قيام امرأة بقطع مسافة طويلة للوصول الى رصيف نزول البحارة لعرض نفسها عليهم للفسق بها ما دام قد ثبت أنها لم تستهدف الا هذه الغاية وأن الذي حال دون بلوغها هو تدخل رجال الشرطة (١) .

١١١ - **ثانيا : العقاب على التحريض على الفسق او عرض النفس بهذا القصد بطريقة تخالف الآداب او تضايق الناس :**

فتنص المادة ٣٦١/٦ عقوبات ألماني على عقاب « كل شخص - علنا وبطريقة تخالف الآداب أو تضايق العموم - يحرض على البغاء أو يعرض نفسه للبغاء » (٢)

ويختلف هذا النص عن النص الفرنسي في أنه يتضمن - بجانب التحريض على الفسق - عرض الشخص نفسه على الناس بهذا القصد ، أي ولو لم تبد منه الاشارات أو الأقوال التي تعتبر تحريضا ، ثم يشترط النص في الحالتين وقوع الفعل بطريقة تخالف الآداب أو تضايق الناس . فكيف فسرت المحاكم الألمانية عبارة « عرض النفس للبغاء » ؟

ان محكمة هامبورغ العليا Oberlandesgericht تقول « اذا كان التحريض يستلزم عملا غير عادي أي عملا مثيرا مغريا لكي يعتبر تحريضا ، فان مجرد عرض الشخص نفسه يتم بغير حاجة الى مثل هذه الاثارة أو هذا الاغراء ، ولكن ، من ناحية أخرى ، لا يعتبر مجرد الوقوف وحده عرضا ، اذ لا بد لأعتباره كذلك من ظروف أخرى تحيط به ، دون استلزام الابتسام أو الكلام ، ما دام في هذه الظروف الأخرى ما يكفي للفت النظر الى البغي باعتبارها كذلك - ويكفي أن يكون من شأن هذه الظروف أن يلاحظها الناس ، لا أن يلاحظوها فعلا .

(١) قد كانت هذه الواقعة بداتها معاقبا عليها باعتبارها شروعا في جريمة التحريض على الفسق حينما كان الشروع معاقبا عليه طبقا للقانون الملقى - انظر حكم بوردو في ٣ نوفمبر ١٩٤٩ J. C. P. 1950. IV. 31.

(٢) ويتضمن نصا مشابها التشريع التشيكوسلوفاكي S. D. N. - C. 221. M. 88. 1934 IV. P. 34.

والعرض في ذلك شأنه كشأن التحريض ، يكفي أن يقع أى منهما بطريقة من شأنها المضايقة لا أن تضايق فعلا » (١)

وتذهب محكمة كولونيا العليا مذهباً آخر ، فقد قضت محكمة الدرجة الأولى ببراءة امرأة ضبطت تتسكع أى تقطع الطريق ذهاباً وإياباً لتلفت نظر راكبي السيارات إليها وإلى مهنتها ، واستندت في الحكم بالبراءة إلى أن التسكع *Strassenstrich* في ذاته إذا لم تصحبه مظاهر فاضحة كالملابس والحركات المخالفة للأداب أو المضايقة للجمهور لا يقوم سنداً كافياً للدانة ، ولما طعنت النيابة في الحكم أيدت المحكمة العليا الحكم بالبراءة قائلة « ليس في مجرد العرض ذاته ما يؤكد الاثارة أو الاغراء ، وهو شرط ضروري ، أى أن العرض والاثارة شرطان متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ، وعلى ذلك فالتسكع وحده لا يكفي للعقاب ، أما متى يعتبر العرض مثيراً فمسألة وقائع ، يفصل فيها قاضي الموضوع بعد تقدير ظروف الوقت والمكان الذي ارتكب فيه الفعل ، وإذا كانت المحكمة العليا توافق محكمة أول درجة على ما اتهمت إليه من الحكم بالبراءة ، فهي لا توافقها على ما ذهبت إليه من ضرورة توافر الطريقة الفاضحة في اللبس أو الحركات ، إذ أن في استلزام ذلك تزيده لا يتطلبه معنى الاثارة ، بل يكفي أن يكون في الفعل خروج على المألوف حتى يكون له أثر غير عادي وغير مرغوب فيه بالنسبة للأشخاص الآخرين .

وفيما يتعلق بالمضايقة فلا يشترط تحققها ، بل يكفي أن يكون من شأن الفعل المرتكب مضايقة الناس (٢)

(١) وبذلك قضت المحكمة العليا بإلغاء حكم البراءة الصادر في ٥ مايو ١٩٥٢ من محكمة الدرجة الأولى في قضية امرأتين قدمت إليهما بتهمة تقسديهما نفسيهما للجمهور علناً بقصد الفسق بطريقة مضايقة ، وكانت المحكمة قد برأتهم على أساس عدم ارتكابهما تحريضاً مستكمل العناصر ، فطعنتم سلطة الاتهام في الحكم بالبراءة على أساس أن المادة ٦/٣٦١ عقوبات تتضمن التحريض أو عرض النفس على الجمهور للفسق ، وأن هذا المرض يتحقق بعلامات ظاهرة للعيان كما هو ثابت في الدعوى من سير المتهمتين جيئة وذهاباً مع الابتسام للمارة في الطريق أمام ويقصد اصطيادهم ، وهو ما استقر عليه رأي المحكمة العليا في دريسدن وغيرها ، وقد أيدت المحكمة العليا هذا النظر وألغت حكم البراءة همبودغ العليا في ٢٠ مايو ١٩٥٢ *Bauer, P. 246,247*

(٢) محكمة كولونيا العليا في ٢٨ أبريل ١٩٥٢ *Bauer, P.243,244* وحكمت محكمة استئناف *Friedensbergergericht* في ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٢ =

واذا كان من الثابت أن امرأة ذات سوابق في البغاء قد قابلت رجلا في الطريق كان يعرفها ويتصل بها جنسيا من قبل ، وحادثته واتفقت معه على ارتكاب الفاحشة ، وأن هذا الرجل قد ذهب مختارا الى مكان يجد فيه عاهرات فإن ذلك مما ينفي عنصر المضايقة ، ويجعل مجرد عرض المرأة نفسها أمرا غير معاقب عليه (١)

وتستلزم المحاكم الألمانية في « التحريض على البغاء » تحقق عنصرين متلازمين ، أولهما أن يتصف فعل التحريض بأنه مخالف للأداب أو مضايق للناس ، وثانيهما أن يكون هذا الفعل واضح الإفصاح عن قصد البغاء ، فإذا تخلف أحد هذين العنصرين فلا تقوم الجريمة طبقا للقانون (٢)

نستطيع إذن أن نقول أن القانون الألماني يعاقب على حالة لا تتضمن كل عناصر جريمة التحريض على الفسق ، وهي حالة عرض النفس بقصد البغاء بشرط أن يصاحب العرض قدر من الاغراء أو الاثارة ولو لم تكف في ذاتها لاعتبارها تحريضا على الفسق بالقول أو الإشارة كالخلاعة غير المعتادة في السير أو الحركة أو الضحك أو التصدي للمارة بطريقة غير مألوفة وفي ظروف تنطق بقصد البغاء (٣)

= بالغاء الحكم الابتدائي الصادر بالادانة وببراءة المتهمين المروفتين باحتراف البغاء اللتين شوهدتا تتسكمان مع امرأة ثالثة في الطريق في المساء ، ثم رافقهن شاب بيده آلة تصوير فترة من الوقت ثم رافقهن بعدها رجل كبير السن وظل يتحدث معهن حتى انصرف وانصرفت المرأة الثالثة ، وذلك على أساس أن الجريمة لا تقوم على مجرد عرض المرأة نفسها ، بل يجب أن يصحب العرض قدر كاف من الاثارة *Auffälligkeit* - المرجع السابق ص ٢٤٤ و ٢٤٥

وقضت المحكمة ذاتها في ٢٣ ابريل ١٩٥٣ ببراءة إحدى البغايا من تهمة عرض نفسها للبغاء رغم ثبوت تسكمنها بهذا القصد أمام بعض المقاهي إذ لم تصحب ذلك اثارة ما - المرجع السابق ٢٤٥

(١) محكمة ستوتجارت العليا في ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ - المرجع السابق ص ٢٤٨ و ٢٤٩
(٢) « فإذا مر رجلان على امرأة تحترف البغاء ، وكان أحدهما يبدى بعض الملاحظات على النساء الواقفات فعلمت المرأة على كلامه بقولها « أنه يمكن أن ترتكب كل فاحشة مسم هذا الرجل » ، فإن هذا لا يكفي لاتهامها بالتحريض ، على أساس أن المشروع قد أواد بالمادة ٦/٣٦١ أن يعاقب على ممارسة البغاء إذا تعدت حدودا معينة ، أي أن تكون بطريقة التحريض علنا وبحالة تخل بالأداب ، أو مضايق الناس ، وهذا يقتضي التثبت من قصد البغاء لا مكان الحكم بالادانة ، مهما كان التصرف ذاته مخالفا للأداب أو مضايقا للناس ، وما فعلته المرأة من التعليق على كلام الرجل لا يقوم دليلا على قصد الفاحشة لديها . »

محكمة كولونيا العليا في ٢١ أغسطس ١٩٥١ - المرجع السابق ص ٢٤٨

(٣) ولو أن الحد الفاصل بين العرض والتحريض بالمعنى السابق إيراده عن كل منهما يدق حتى يصعب تحديده ، إلا أن شمول النص لهذين اللفظين يوسع من الدائرة التي يعتبر سلوك البغايا فيها مخالفا للقانون

١١٢ — ثالثا : العقاب على التحريض على الفسق بطريق الالتاح أو العروض الفاحشة اذا وقع من محترف البغاء :

فتنص المادة ٢٠٦ عقوبات سويسرى على عقاب « كل محترف للبغاء ، يقوم علنا بتحريض شخص على الفسق ، بطريق الالتاح أو العروض الفاحشة » (١)

واذا كان هذا النص يقصر العقاب على محترفي البغاء من الذكور أو الاناث فانه لم يزل مختلفا عن التشريعات الانجليزية التي تقصر العقاب على البغايا من النساء فقط .

ويلاحظ المتتبع للأعمال التحضيرية لقانون العقوبات السويسرى أن قصر العقاب على محترف البغاء لم يكن دائما هو اتجاه المشرع في المراحل الطويلة لاعداد القانون (٢) حتى أن المشرع ذاته ، وقد أقر صياغة المادة بحالتها السابق ذكرها ، يعترف بأنه لم يحقق تماما مبادئ الغاء التنظيم les principes abolitionnistes التي اتخذها أساسا لتحديد جرائم الآداب délit des mœurs ، والتي تقضى بالمساواة المطلقة في العقاب على هذا النوع من الجرائم بصرف النظر عن مهنة مرتكبيها وعن كونهم من الذكور أو الاناث (٣)

أما اشتراط أن يكون التحريض عن طريق الالتاح أو العروض الفاحشة فمرجهه الى عدم العقاب على ممارسة البغاء في ذاتها ، اذ تقتضى هذه الممارسة تصيد العملاء ودعوتهم الى الفسق « فاذا تم ذلك في سكون

(١) « Le professionnel de la prostitution qui, publiquement aura incité une personne à la débauche par des instances ou de Propositions deshonnêtes »

(٢) فقد كانت المادة ١١٠ من مشروع قانون العقوبات سنة ١٨٦٣ تتضمن عقاب « كل فتاة تعرض نفسها علنا للفسق بطريقة فاضحة » واستمر هذا النص بنفس الصياغة تقريبا في مشروع سنة ١٨٩٦ ، ثم استعوض عن كلمة « فتاة fille » بكلمة « امرأة femme » في مشروع سنة ١٩٠٢ - مادة ٢٣٨ ، وفي مشروع سنة ١٩١٨ أصبح النص « كل من - في مكان عام - حرض شخصا على الفسق بطريق الالتاح أو العروض الفاحشة » - مادة ٢١٥ ، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩٢٩ حينما تقدم الأستاذ لوجوز مقرر الأغلبية في لجنة الخبراء باقتراح قصر العقاب على محترف البغاء بدعوى أن النص بصيغته المطلوب تعديلها لا يتناول محترفي البغاء فقط وإنما يتناول أيضا كل من تصادف ارتكابه التحريض ولو لم يكن محترفا ، ورغم المعارضة التي لقيها الاقتراح الجديد على أساس أن الاخلال بالحياة واقع في الحالين ، فقد أجاز التعديل المطلوب ووافق عليه المجلس الوطنى . راجع في ذلك Bull. abol. 1939. P. 6-9.

(٣) راجع مذكرة المجلس الفيدرالى الى الجمعية العمومية السويسرية بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩١٨ في شأن اسباب مشروع القانون - ص ٢٥ وما بعدها -

وهدهوء وبغير الحاح أو عبارات منبوذة مسبتقبة فلا تأثيم لذلك في القانون (١)

وتنطبق المادة ٢٠٦ سواء أوقع الفعل من ذكر أو أنثى أو على ذكر أو أنثى ، وسواء أكان هدف التحريض فسقا يعاقب عليه القانون في ذاته أولا يعاقب (٢) ولكنها لا تنطبق الا على التحريض بقصد احترام البقاء (٣) فلا يرتكب الجريمة من يبحث عن متعة جنسية ، أو من دفعته ضائقة مؤقتة - بغير نية الاحتراف - الى ارتكاب ما يعتبر تحريضا على الفسق ، ويستوى أن يكون المجنى عليه في التحريض مستعدا لقبوله أو غير مستعد ، أو أن يكون على معرفة سابقة بالمحرض أو لم يكن (٤) وتتم الجريمة بمجرد التحريض بطريق الالاح أو العروض الفاحشة وبصرف النظر عن تحقق الفسق أو عدم تحققه اذ لا يعتبر ذلك عنصرا من عناصر الجريمة الواجب توافرها (٥) وتعتبر الجريمة اعتداء على الحياة العام ، فلا يضار بها من وقعت عليه فقط ولكن أيضا من شاهد وقوعها (٦) ولكن كيف فسر القضاء عبارة « التحريض على الفسق بالالاح أو العروض الفاحشة » كما هي واردة في القانون ؟

(١) وقد كان هذا المعنى واضحا منذ مشروع قانون العقوبات السويسرى سنة ١٨٩٣ ، واستمرت صياغة المادة من المادة ٩٢١ من قانون عقوبات نيوشابل الصادر عام ١٨٩١ التى كانت تعاقب على التحريض اذا وقع « واضحا فاضحا » *manifeste et scandaleuse* وقد جاء في المذكرة الايضاحية لمشروع القانون عام ١٩٠٣ « ان التحريض المراد تحريمه لا يقصد به مجرد النزعة في طريق عام بأمل العثور على غاو *amateur* انما يقصد به الفعل الذى يصحبه الحاح أو تبجح أو قحة *effronterie* . وقال مقرر لجنة صياغة مشروع القانون عام ١٩١٥ « ان مجرد الاخلال بالحياة يأتى في المرتبة الثانية فالتحريض على الفسق لا يعتبر جريمة الا اذا تسبب عنه فضيحة عامة كحالة هؤلاء اللاتى يتمسكن الاحتكاك بالغير أو مضايقتهم بأساليب صريحة » .. الخ راجع في ذلك

Bull. abol. 1944 P. 86-92 ; P. V. 2 ème Comm. d'exp. VII P. 71, 72 ; Veillard P. 134-136 ; Logoz, P. 361

ويقصد بعبارات الالاح *insistances* التمادى أو الاصرار على الطلب ، كما يقصد بالعروض الفاحشة تلك التى لا تضايق بتكرارها ولكن بصيغتها الفاحشة -

Rev. abol. 1956 P. 21.

(٢) فالقانون السويسرى يعاقب في المادة ١٩٤/٢ على احترام الشخص البقاء مع آخرين من جنسه

(٣) سواء أكان دخل البقاء يعود على المحترف أو على شخص آخر يعمل المحترف لحسابه (راجع معنى الاحتراف في القانون السويسرى بند ٤٢ ، ويتجه رأى بعض الفقهاء الى تطبيق النص على مخترفى القوادة الذين يحرضون على الفسق علنا لحساب البغايا اللاتى يعملون لحسابهن . Logoz, P. 361.

(٤) المرجع السابق ص ٣٦١

(٥) نقض فيدرالى سويسرى في ١٥ مايو ١٩٤٢ 1943 P. 48. La Semaine judiciaire

(٦) Veillard, P. 134

قالت محكمة النقض الفيدرالية السويسرية في حكمها الصادر عام ١٩٤٢ « الثابت أن الطاعنة ارتادت الطريق لتجد فرصة للبغياء ، وهناك شاهدها الضابط ، أمام واجهة أحد المحال وأحس أنها تعرض نفسها للفاحشة بأجر ، فحياها فالتفتت إليه ضاحكة ، ودخلت معه في حديث ، ولما سألها أين يستطيعان الذهاب أجابت بأنها تدعوه للذهاب الى منزل صديقة لها ، فتبعها ، غير أنه سرعان ما غادر المنزل حينما قالت له ان الفرصة ليست مؤاتية بسبب تعقب الشرطة لها .

وفي هذه الحالة ، لا أهمية لمعرفة ما اذا كانت الطاعنة قد سلكت سلوكا نهيا الضابط الى قصدها أو أنه هو الذي حاول أن يكشف عن ذلك القصد ، ولا أهمية لمعرفة أيهما البادئ بالحديث ، ما دامت الدعوة التي وجهتها اليه أثناء الحديث بأن يتبعها الى منزل معين للفسق بها تتضمن ، من الناحية الشخصية والموضوعية عناصر التحريض بطريق العروض الفاحشة » (١)

وفي عام ١٩٤٣ رفع الى محكمة النقض ذاتها طعن في حكم بالادانة على امرأة ثبت أنها كانت قد ارتكبت الفاحشة بأجر مع أحد الرجال في منزل قريبة لها ، وأن هذا الرجل قد ذهب مرة أخرى الى نفس المنزل لذات الغرض فلم يجدها فخرج ، واذ ذاك صادفها في الطريق فأقنعته بالعودة معها الى المنزل ليتصل بها ويدفع أجرها ، ففعل ، فقضت محكمة أول درجة بادانتها طبقا للمادة ٢٠٦ عقوبات ، ولما انتهى الأمر الى محكمة النقض أيدت الحكم بالادانة حيث قالت « ان المرأة قد حرضت الرجل على الفسق بما قدمته من عروض طبقا لنص المادة ٢٠٦ من قانون العقوبات ولا يغير من الوضع شيئا أنها تعرف الرجل أو أنه قد ذهب مختارا على قدميه بقصد ارتكاب الفاحشة معها .

وليس هنالك ما يمنع أن يقوم الشخص بتحريض أحد معارفه على الفسق أو بتحريض شخص يكون مستعدا للقبول ، أو يكون حتى هو البادئ بالعرض اذا لم يبادره الآخر بذلك .

(١) نقض فيدرالى سويسرى ١٥ مايو ١٩٤٢ R. O. 68 IV. P. 40 et s.

ان الرجل ، في هذه الدعوى لم يكن راغبا في العودة الى المنزل ولكن الطاعنة هي التي استدرجته اليه .» (١)

وفي عام ١٩٥٥ رفع الى محكمة النقض الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم بالبراءة الصادر من محكمة استئناف زيوريخ في قضية امرأة كل ما نسب اليها . أنها « تتسبك ، وتتسوقف ، وتنتظر عملاءها وتعطي عنوانها لكل من يتقدم اليها ، فقضت محكمة النقض بإلغاء الحكم بالبراءة وبإدانة المتهمه وجاء في أسباب حكمها : — « ان صياغة المباداة لم تكن سهوا انما تعمد المشرع بها العقاب على السلوك الذي يتعدى التحريض عمدا وعلنا على وجه الاحتراف ، فاذا خرجت امرأة لشراء حاجاتها مع استعدادها لقبول ما يعرض عليها من فسق نظير أجر فلا جناح عليها في ذلك بالتطبيق لأحكام المادة ٢٠٦ ، ولكنها على العكس من ذلك تخضع لأحكامها اذا تعمدت بسلوكها الدعوة الى الفاحشة ، كأن تقف في مكان معروف بأنه سوق للبغايا وتلبس وتزين على طريقتين ، وتوحى بغمزات غير مألوفة أو بنظرات معبرة تلقيها على الرجال أو بتهاديها ذهابا وإيابا ، أو بغير ذلك من الوسائل بأنها تقدم نفسها للايجار ، فان ذلك هو العرض بعينه .

ان كلمة — شخص — الواردة في المادة يقصد بها أى شخص من المارة فلا ضرورة لأن يكون هذا شخصا معينا .

ان قانون العقوبات يقوم على نفس القاعدة التي يقوم عليها قانون الالتزامات *droit des obligations* الذي يعتبر ايجابا — كقاعدة عامة — عرض السلعة مع تحديد ثمنها دون اشتراط أن يقصد العارض شخصا معينا ، ولا يفت في هذه المقارنة كون البغى لا تحمل ثمنها ، اذ المهم أنها تعرض نفسها كما يعرض التاجر سلعته ليجذب الناس الى عقد الصفقات . والواقع أنه مما يخالف طبيعة الأشياء أن تعاقب البغى اذا اعترضت شخصا بذاته وأن تبرأ ساحتها اذا كانت بسلوكها ازاء المارة ، تلقى في روعهم استعدادها لأن تهب نفسها لمن شاء منهم ، تاركة لهم حرية الاقتراب منها .

(١) نقض فيدرالى سويسرى ٥ نوفمبر ١٩٤٣ . ١٣٧ . IV . 1943 . JdT. 91.

حقيقة أن الدعوة الموجهة الى شخص بذاته قد تضايقه ، ولكن من أجل منع مضايقات الأفراد عموما قد وضعت المادة ٢٠٦ ، أنها تستهدف السمو بمستوى آداب الشعب والقضاء على الفضيحة العامة التي تثيرها البغايا بفرض أنفسهن للبيع تحت نظر الجميع ، ومما يعزز القول بأن المادة ٢٠٦ تحمي مصلحة عامة لا مصلحة فردية أنه لا يشترط لاقامة الدعوى العمومية فيها تقديم شكوى كما هو الأمر في مادة مشابهة هي المادة ٢٠٥ ع (١) .

وعادت محكمة النقض الفيدرالى السويسرى في حكمها الصادر عام ١٩٥٦ فأكدت ما سبق أن ذهبت اليه (٢) .

وأهم ما يمكن استخلاصه من قضاء محكمة النقض السويسرية في القضايا السابقة ما يأتي :

أولا : اعتبرت المحكمة أن عبارة « عروض فاحشة » إنما يقصد بها العروض ذات الغرض الفاحش ولو لم يتصف شكلها أو ظاهرها بالفحش .

ثانيا : واعتبرت أن عرض الشخص نفسه بقصد البغاء هو في ذاته تحريضا على الفسق ، ولم تقيده بما قيدته به المحاكم الألمانية من أن يكون عرضا مثيرا .

ثالثا : واعتبرت أن الدعوة التي يوجهها الشخص الى آخر يعرفه بقصد الفسق ولو جرت بينهما في حديث خاص بالطريق لم يسمعه غيرهما تعتبر تحريضا على الفسق .

(١) نقض فيدرالى سويسرى ١٢ مايو ١٩٥٥

JdT.1956. IV. P. 57 ; R. O. 81. IV. P. 107.

مع ملاحظة أن ما قالته المحكمة من أن تعليق وقع الدعوى على الشكوى يدل على أن القانون يحمي مصلحة خاصة . هو قول يحتاج الى نظر وذلك على أساس أن القانون الجنائي إنما يتعرض أصلا لحماية المصالح العامة .

(٢) أوضحت المحكمة أن عبارة « التحاح أو عروض فاحشة » إنما يقصد بها كل إشارة أو علامة indice في سلوك البغايا تثير الاعتقاد بأنها مستعدة لأرضاء الشهوات الفاسقة ، وليس بلازم أن يدرك هذا الغرض كل الناس إنما يكفي أن يكون السلوك في ذاته دالا عليه ، ولا ضرورة لوقوع الفعل في مكان يرتاده البغايا عادة ، وتتم أركان الجريمة منذ أن تدخل البغايا في حديث مع عميلها علنا وتعرض عليه خدماتها الفاسقة ، ولا أهمية عندئذ لمعرفة البادئ بالحديث - نقض ٢ نوفمبر ١٩٥٦ JdT. 1457. IV. P. 11.

والواقع أن المحكمة قد توسعت في تفسير المادة ٢٠٦ حتى أصبح من المستطاع القول بأنها جردتها من القيود التي كان يظن أنها لازمة لاستكمال عناصر الجريمة قانونا .

١١٣ - الخلاصة :

ونحن بهذا القدر الذي ذكرناه ، نكون قد قدمنا موجزا لسياسة التشريع الفرنسي والتشريعات المشابهة له ازاء جرائم تصيد العملاء في الطرقات والأماكن العامة دون التعرض لبعض اللوائح القليلة الأخرى التي لا تشكل سياسة عامة في هذا الصدد (١) .

غير أن هنالك شيئا يجدر الإشارة إليه هو أن المشرع الفرنسي الذي أقر العقاب على الشروع في التحريض علنا على الفسق طبقا للمادة الثالثة من قانون سنة ١٩٤٦ ، ثم عدل عن العقاب على هذا الشروع طبقا للمادة ٣٨ من مرسوم سنة ١٩٥٨ المعمول بها حاليا خوفا مما قد يؤدي إليه الأمر من تدخل خطير في الحريات ومؤاخذة الناس على سلوك لا يخلو تقديره من التحكم . ان هذا المشرع ذاته قد أقر صدور المادة ٢٦ (R.26) من المرسوم رقم ٥٨ -- ١٣٠٣ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨ والتي تعاقب بالغرامة من ٣٠٠ فرنك الى ٢٠٠٠ فرنك « كل من سلك في الطرق العامة

(١) ومن هذه التشريعات القليلة لائحة شرطة لاهاي التي تعاقب المادتان ٢٩٩ ، ٢٢٩ منها محترفات البغاء اذا وقفن في مداخل أو مخارج الممارات ، أو اذا كن في داخلها ولفتن نظر الموجودين خارجها ، أو اذا كن بالقرب من المقامى أو تمشين امامها ، أو اذا تواجدن في أماكن معينة في أوقات معينة ورفضن أوامر الشرطة بمغادرة المكان ، واللائحة التي أصدرها مجلس بلدى أمستردام في ٩ سبتمبر ١٩٤٨ والتي تعاقب في احدى موادها على التواجد في الأماكن العامة بقصد واضح في الدعوة الى الفسق ، وكذلك لوائح انتورب وروتردام وغيرها - راجع في ذلك وفي قضاء المحاكم ودستورية هذه اللوائح . Bull. abol. 1941 P. 41-44. ; S. D. N.—Cl. 221. M. 88. 1434. IV. P. 11, 15, 16, 40. ; Rev. abol 1949. P. 73.

، وفي ١٩ أغسطس ١٩٥٨ أصدر مدير شرطة باريس Préfet قرارا بتحريم الوقوف مدة طويلة أو تكرار السير جيئة وذهابا يقصد ممارسة البغاء ما بين الساعة الخامسة مساء والثالثة صباحا في بعض الأماكن وما بين الساعة العاشرة مساء الى الواحدة صباحا في غابة بولونيا Bulletin municipal officiel de la ville de Paris des 24 et 25-8-1958

سلوكا من شأنه الاغراء بالفسق « (١) .
فهل أراد المشرع الفرنسي بذلك أن يملأ مرة ثانية الفراغ الذي خلفه إلغاء
العقاب على الشروع في التحريض علنا على الفسق ، أم أنه يرى أن النص
على تحريم التحريض على الفسق لا يكفي عمليا لتطهير الطرق من هؤلاء
الذين يرتادونها طلبا للذات الجسدية ، فأراد أن يحملهم مسئولية سلوكهم
أيا كان نوعه ومداه ما دام من شأنه الاغراء بالفسق ؟

قد يفسر هذا النص الجديد على أنه يستهدف العقاب على كل فعل
أو قول يغري في ذاته بالفسق ولو لم يكن قصد مرتكبه هو تحقيق هذا
الغرض كما هو الأمر في جريمة الفعل الفاضح العلني التي لا يشترط
لوقوعها أن يعتمد الفاعل الاخلال بالحياة العام إنما يكفي أن يعتمد الفعل
مع علمه أنه مخل بالحياة .

المبحث الثالث

جريمة تصيد العملاء في التشريع المصري

١١٤ -- تنص المادة ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات على أنه « يعاقب
بالحبس مدة لا تزيد عن سبعة أيام كل من وجد في طريق عام أو مكان
مطروق يحرض المارة على الفسق بإشارات أو أقوال ، فإذا عاد الجاني الى
ارتكاب هذه الجريمة خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى
فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز
خمسين جنيها ، ويستتبع الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة
البوليس مدة مساوية لمدة العقوبة » (٢) .

(١) Ceux dont l'attitude sur la voie publique est de nature à
provoquer la débauche» J. O. 24-12-1958 P. 22.

(٢) حلت هذه المادة بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ محل المادة ٢٨٥ عقوبات فقرة
ثالثة التي كانت تعاقب بعقوبة المخالفة « من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو
امام منزله وهو يحرض المارين على الفسق بإشارات أو أقوال . فان كان المحرض المذكور لم
يبلغ اثنتي عشرة سنة كاملة يجازى ابواه بالعقوبات المقررة في هذه المادة »
وبلاحظ انه استقط من النص الجديد عبارة « او امام منزله » الموجودة في النص القديم
اذ كان يقصد بها عند وضعه عقاب المومسات المسرخص لهن اللاتي يقفن على ابواب المنازل
لاصطياد المارة ، كما استقطت عبارة « فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنتي عشرة سنة . . »
اذ اصبح يتكفل بهذه الحالة القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث المشردين .
وقد جاء في المذكرة الايضاحية للقانون ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ عن سبب تعديل المادة انه =

ويقترّب هذا النص في الصياغة من النص الفرنسي المماثل أو النص البلجيكي مع خلوّه من العقاب على التحريض الذي يقع بالكتابة كما هو وارد في النص الفرنسي .

وعناصر هذه الجريمة ثلاثة :

- ١ — التحريض على الفسق بإشارات أو أقوال .
 - ٢ — أن يكون ذلك في محل عام أو مكان مطروق .
 - ٣ — القصد الجنائي .
- وتتحدث عن كل منها بشيء من الإيضاح .

١١٥ — التحريض على الفسق بإشارات أو أقوال :

لا يقصد بالتحريض في هذه الجريمة التأثير على المجنى عليه تأثيراً يحمله على مباشرة الفسق ، إنما يقصد به مجرد الدعوة أو لفت النظر الى ذلك ، فالتحريض على الفسق من جرائم الاعتداء على الحياء العام ، يتحقق بمجرد ارتكاب فعل أو ابداء أقوال تهدف في ذاتها الى تنبيه الذهن الى أن هنالك شخصاً مستعداً للفسق ، ولا يشترط أن يتحقق التنبيه فعلاً إنما يكفي أن يكون من شأن الفعل أو القول أحداث ذلك التنبيه (١)

وعلى ذلك فمعيار أن فعلاً أو قولاً يعتبر تحريضاً على الفسق في صدد الجريمة التي نتحدث عنها هو معيار موضوعي لا شخصي ، ينظر فيه الى طبيعة الفعل أو القول ذاته ، بصرف النظر عما أحدثه من تأثير في الأشخاص

« قد لوحظ أخيراً أن عدد مرتكبي هذا النوع من الجرائم أخذ في الازدياد وأصبح من الضروري صونا للأخلاق والآداب العامة تفلّظ العقوبة على هذه الجرائم ردعاً لفاعليها وزجراً لسواهم من ارتكابها وذلك فضلاً عن أن أخذ الرذيلة بالشدّة يلائم الاتجاه العام الذي تهدف اليه التقنيات المصرية الحديثة .. ورؤى أن يتوفّر في النص الجديد التدرج في العقاب فيعاقب بمقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة .. فإذا عاد الى ارتكاب الجريمة يعاقب بمقوبة الجنحة .. » والواقع أن العقوبة المنصوص عليها في هذه المادة لم تزل قاصرة عن الشدّة الواجب توفّرها لتحقيق التلازم بينها وبين العقوبات الشديدة الواردة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة وخصوصاً ما تعلق منها بالمادة التاسعة الفقرة الثالثة التي تعاقب على معاودة البغاء عادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر — وقد تبلغ ثلاث سنوات .

(١) راجع ما ذكرناه عن ذلك في الفقه والقضاء الانجليزي والفرنسي والالمانى والسويسرى

بند ١٠٤ ، ١١٠ ، ١١١ ، ١١٢

ولذلك يختلف معنى التحريض هنا عن معناه في المادة الاولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ التي تعاقب كل من حرض شخصاً على ارتكاب الفجور أو الدعارة . إذ ان التحريض في الحالة الأخيرة يقصد به التأثير على المجنى عليه تأثيراً يجعله مهتماً لارتكاب البغاء ، أما الحالة الاولى فمن جرائم الاعتداء على الحياء العام لا يقتضي ثبوتها وقوع تأثير على شخص معين إنما يكفي فيها القول أو الإشارة التي من شأنها لفت النظر الى ارتكاب الفسق . ولا مجال إذن للقول بأن المادة ٢٦١ مكرراً تعتبر منسوخة بصدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١

الذين شاهدوه أو سمعوه ، بل قد تتحقق جريمة التحريض بفعل أو قول لم يره أو يسمعه أحد من الناس ، ولكن كان من المحتمل أو من المستطاع أن يراه أو يسمعه أحد (١) .

ولهذا لا يتطلب اثبات جريمة التحريض على الفسق التحقق من أثر هذا التحريض على الشخص الذي كان مقصودا به ، ولا تفقد الجريمة عنصرا من عناصرها بمجرد أن هذا الشخص لم يعرف أو أنه لم يدل بأقواله في التحقيق (٢) .

ويستوى أن يكون المحرض هو الذي يعرض نفسه للفسق أو أن يكون فعله بقصد الفسق مع غيره ، كالقوادين الذين يعملون لحساب

(١) كحالة الشخص الذي يحرض على الفسق اشخاصا في سيارة مقلقة النوافذ فلم يسمعوا قوله ولكن كان من المحتمل أن يفتحوا نوافذها فيسمعوه ، وحالة الشخص الذي يحرض على الفسق بالإشارة شخصا آخر لم ير هذه الإشارة ولكن من المحتمل أن يلتفت ليراه .

(٢) ولذلك يخطئ الحكم الذي يقضى بالبراءة من تهمة التحريض على الفسق بالقول والإشارة طبقا للمادة ٢٦٩ ع مكررا على أساس أنه « يتعين معرفة الأثر الذي يتركه القول أو الفعل من أثر أو صدى لدى نفس من وجهت إليه الأفعال أو الأقوال وذلك لاستخلاص قصد المتهم من فعله أو قوله فان تلمذ تحقيق ذلك فان الجريمة المسندة الى المتهم تكون غير كاملة الا كان » - محكمة الأذربكية الجزئية بتاريخ ١٦ مارس ١٩٥٩ في القضية ٣/ مخالفات « أذربكية سنة ١٩٥٩ ضد زينب أحمد توفيق (غير منشور) ، وكذلك محكمة الأذربكية بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٨ في القضية ١١٢٤ مخالفات الأذربكية سنة ١٩٥٨ ضد فتحية محمد (غير منشور)

وقضت نفس المحكمة بالبراءة في تهمة مماثلة على أساس « أنه يجب معرفة الأثر الذي تتركه مثل هذه العبارة من صدى في نفس من وجهت إليه وما الذي فهمه من قائلها ، ولا يتأتى ذلك الا من مناقشته ، وحيث أنه يتلذذ تحقيق هذا الركن لعدم الاستدلال على من وجهت إليه العبارة ، وحيث أنه بذلك تكون الواقعة المسندة الى المتهم غير ثابتة ويتعين الحكم ببراءتها » - محكمة الأذربكية في ٨ ديسمبر ١٩٥٨ في القضية ٤٠٨٨ مخالفات الأذربكية ١٩٥٨ ضد وهيبة محمود حسين (غير منشور)

وقضت محكمة الموسيقى بالبراءة على أساس « أن من وجهت اليهما الفاظ التحريض لم يعرفا ورلضا الادلاء بالشهادة وهي الأساس في موضوع الجريمة » القضية ٨١٥ جنح الموسيقى سنة ١٩٥٨ ضد سعدية محمد أحمد وسعدية عبد العزيز (غير منشور) ، وكذلك القضية ١٦٠٢٣ جنح الموسيقى سنة ١٩٥٧ ضد نادية محمد علي وفتحية محمد أحمد (غير منشور)

ان هذه الأحكام تنجاهل أن جريمة التحريض على الفسق من جرائم المساس بالحياة العام ، وأنه يستوى قبول الشخص للأفعال أو الأقوال التي وجهت إليه وعدم قبوله ، بل أنه قد يكون هو الساعي إليها والراغب فيها ، فتعلق وقوع الجريمة على ما يعتقد أو يحسب به يجعل لثبوتها مرهونا بمشيبته ، ويسلب الآخرين ممن شاهدوها أو كان محتملا أن يشاهدوها حق حماية أنفسهم مما يمس حياتهم ، ولهذا جرى الفقه والقضاء في البلاد التي سبق أن ذكرناها والتي تعاقب قوانينها على التحريض على الفسق إذا سبب أزعاجا أو مضايقة ، على أنه لا يشترط تحقق الأزعاج أو المضايقة فعلا ، انما يكفي أن يكون ذلك من شأن الفعل الذي وقع

ثم أن في استلزام شهادة من وجه اليهم التحريض تعطيل محققا للنص ، فمن المؤكد ان احدا لا يكلف نفسه مشقة الزج بنفسه في مثل هذه الامور ، وهذا ما تؤيده التجربة كل يوم

البغايا فيتصيدون لهن الرجال من الطريق .

وتنطبق المادة على الذكور والاناث ، ولا تشترط أن يكون الفاعل من محترفي البغاء أو المعتادين عليه ، فهي كما تنطبق على البغى اذا حرضت عملاءها على الفسق ، تنطبق على هؤلاء اذا حرضوها عليه ، ولا يعفيهم من جريمتهم خروجها للطريق واعداد نفسها لقضاء حاجتهم .

ولا يشترط لوقوع الجريمة أن يصحبها الحاح أو ازعاج أو مضايقة للناس ، أو أن تكون الاشارات أو الأقوال التي وقع بها التحريض قبيحة في ذاتها ، اذ أنها — كما يجرى قضاء النقض السويسرى — تكتسب القبح من الغرض منها ، ويبدو هذا الغرض في كيفية وظروف وقوعها ، والمهم أن تكون الاشارات أو الأقوال دالة بوضوح لا يقبل لبسا أو ابهاما على الغرض منها ، وهو الدعوة الى الفسق (١) .

وعبارة « التحريض على الفسق » الواردة بالمادة أصدق تعبيرا من عبارة « التحريض على البغاء » أو « التحريض بقصد البغاء » الواردة في بعض القوانين الأخرى السابق ذكرها ، اذ أن كلمة « الفسق » تتسع لكل

(١) فتثبت جريمة التحريض على الفسق اذا ثبت « ان المتهم نادى على أحد المارة بقولها — تعالى نتفصح مع بعض شوية — فسار معها وتبين انها لا تعرفه من قبل وانها عرضت عليه الفسق فرفض » محكمة قسم ثانى الجيزة فى ١٩٥٨/١١/٦ فى القضية ٢٦٧٨ جنح قسم ثانى الجيزة ١٩٥٨ ضد تقيدة سليمان خليفة ، او اذا ثبت « ان المتهم كانت تقف فى مكان مظلم وقالت لأحد المارة : هسى يا أستاذ ملكش مزاج واركب معاك ونسهر مع بعض » المحكمة السابقة فى ١٩٥٨/٥/١٤ فى القضية ٥١٢٢ جنح قسم ثانى الجيزة ١٩٥٧ ضد سعاد محمد سالم ، او اذا ثبت « ان المتهمه وهى من المعرفات بسوء السلوك كانت تسير فى الطريق على غير هدى وتشير للسيارات المارة فى الطريق ثم حاولت ركوب سيارة خاصة بها شخصان لا تعرفهما » المحكمة السابقة فى ١٩٥٩/١٢/٣١ فى القضية ٨٨٩٧ مخالفات قسم ثانى الجيزة ١٩٥٩ ضد سيدة عبد العال ، او اذا ثبت « ان المتهمه كانت تقول لشخص فى ساعة متأخرة من الليل : تعالى معايا وانا عارفة مكان فاضى وأيسطك » محكمة باب شرقى بالاسكندرية فى ١٩٦٠/١/٣٠ فى القضية ٦٦٧ جنح باب شرقى ١٩٥٩ ضد فريال ابراهيم ، او اذا ثبت « ان المتهمه كانت تسير فى منتصف الساعة الثالثة صباحا فى خلاعة وقالت لشابين مارين : مش عاوزين حاجة كويسة ؟ » محكمة السيدة فى ١٩٥٨/١١/٣ فى القضية ٧٧٤٨ جنح السيدة ١٩٥٨ ضد سهر محمد على ، وايضا فى ١٩٥٨/٨/٢٨ فى القضية ٧٢١٣ جنح السيدة ١٩٥٨ ضد شلينة شلبى ، وفى ١٩٥٨/٩/٩ فى القضية ٧٦٠٤ جنح السيدة ١٩٥٨ ضد سميرة ندا ، او اذا ثبت « ان المتهمه وهى من الساقطات كانت تسير بخلاعة وتستوقف شابين وتقول لهما — مش هايز تبسط نفسك لليلة ؟ » محكمة عابدين فى ١٩٥٨/١١/١١ فى القضية ٦٢٥٥ جنح عابدين ١٩٥٨ ، او ان « المتهمه وهى من الساقطات كانت تسير بخلاعة ثم اقتربت من سيارة بها رجل لا تعرفه وتحدثت معه وحاولت الركوب فيها » المحكمة السابقة فى ١٩٥٨/١٠/٥ فى القضية ٧٠٧١ جنح عابدين ١٩٥٨ ضد كوثر عيده ، وان « كلامن المتهمتين وهما من الساقطات كانت تلامس المارة ملاسعات بقبضة يدها ، وانهما استوقفتا شابين كانا يسيران بالقرب منهما » محكمة الموسكى فى ١٩٥٨/٩/١٠ فى القضية ٢٢٢٦ جنح الموسكى ١٩٥٨ ضد سعاد على حسن (الاحكام كلها غير منشورة)

الأفعال الجنسية غير المشروعة التي تقع من المرأة أو الرجل ، فهي أوسع معنى من البغاء الذي لا يتحقق الا بتوافر شروط معينة .

ولا تقع جريمة التحريض على الفسق الا بالإشارة أو القول ، فلا تقع بالكتابة أو الرسم أو الصور أو الرموز أو غيرها من وسائل العلانية ، وهذا قصور يعيب النص ، ولذلك أجاز النص المشابه في القانون الفرنسى وقوع الجريمة « بالكتابة أو بأية طريقة أخرى » فهذا النص الأخير أوسع في الاحاطة بجميع الوسائل الممكنة التي يتحقق بها التحريض على الفسق .

وعلى أية حال ، يمكن في القانون المصرى عند وقوع التحريض بوسيلة أخرى غير ما عدده النص الرجوع الى حكم المادة ١٤١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ الخاصة بالعقاب على الاعلان عن دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة اذا توفرت أركانها بالشكل الذى سنفصله فيما بعد . ويعترضنا هنا أمر أثاره قضاء النقض السويسرى باعتباره أن غرض الشخص نفسه بصراحة للفسق يعتبر تحريضا عليه ، ونحن نتساءل عما اذا كان نص المادة ٢٦٩ مكررا يقبل هذا التفسير ؟

الواقع أن عرض الشخص نفسه للفسق مسألة يصعب وضع حدود لها ، فقد يتخذ هذا العرض صورة سلبية محضنة ، كأن تقف امرأة في الطريق بقصد تصيد الرجال دون أن يتضمن سلوكها شيئا آخر ، ولكنها من ناحية أخرى قد تقصد مكانا معروفا لدى الناس بأنه سوق للبغايا ، وتلبس وتترزين على وجه لا يقدم عليه الا البغايا ، وتظل تقطع الطريق من رصيف الى رصيف ، متهادية متناقلة ناظرة الى الرجال ، مبتسمة هنا ثم ساخره هناك راضية تارة ثم ساخطة أخرى ، لا تمر سيارة الا وأقدمت عليها ، ولا تسمع صوتا الا والتفتت اليه ، فمثل هذه المرأة في حركاتها وسكناتها ، لا تدع مجالا للشك في أنها تطلب الرجال ، ولا أرى مانعا من اعتبار فعلها هذا تحريضا على الفسق ، فان سلوكها لم يكن سلبيا متمثلا في مجرد الوقوف ، بل أنها أضافت اليه من حركات جسمها وتعبيرات وجهها ، واقبالها وادبارها ، وسكونها واتبائها ما يكفى ، للفت النظر اليها والوقوف على قصدها ، وهذا بعينه هو التحريض على الفسق . وعلى هذا فإن هنالك عرضا يعتبر تحريضا على الفسق وعرضا آخر

لا يعتبر كذلك ، وإنما الضعوية هي في الحد الفاصل بين الحالين ، وهو أمر يرجع تقديره للقضاء في كل حالة على حدة ، ولا يغنى عن ذلك قول المتهم أنه قد حرض على الفسق ، فقد يخونه تقدير ما ارتكب من جرم وعلى القاضى التحقق من طبيعة الفعل الذى ارتكبه ووسيلته في ارتكابه حتى يكون على بينة من تطبيق القانون (١) .

١١٦ — ثانياً : أن يكون التحريض في محل عام أو مكان مطروق :

فجريمة التحريض على الفسق طبقا للمادة ٢٦٩ مكررا من جرائم العلانية التي قصد بها حماية الحياء العام لا حماية الحياء الفردى (٢) . ولكن ليست العلانية في هذه المادة هي بذاتها العلانية بمعناها الواسع كما فصلتها المادة ١٧١ عقوبات ، وكما تضمنتها النصوص المشابهة التي تعاقب على التحريض على الفسق في القوانين الأخرى (٣) .

فطبقا للمادة ٢٦٩ لا يتحقق الجريمة الا اذا ارتكبها من كان موجودا في طريق عام أو مكان مطروق ، وفي حدود ذلك فقط تكتسب الجريمة صفة العلانية ، أما اذا وقع التحريض في مكان خاص بحيث يسمعه أو يراه أو يحتمل أن يسمعه أو يراه من كان في محل عام فلا تتحقق به الجريمة (٤) .

(١) راجع نقض فرسی ٢ نوفمبر ١٩٥٠ Bull. Crim. 249.

Young, P. 341. (r)

١٣١. كان النقص السويسري في مشروع قانون العقوبات يعاقب على جريمة التحريض إذا وقعت في مكان عام ، ولكن مقرر لجنة صياغة القانون اقترح عام ١٩٢١ على مجلس الدولة استبدال كلمة « علنا » بكلمة « في محل عام » حتى يمكن العقاب على الجريمة اذا وقعت بأية طريقة تحقق العلانية باعتبار أن الحياء العام يتأذى في جميع الحالات ، وتم تعديل السادة على هذا الأساس Bull. abol. 1944. P. 91

لتوفر اذا وقعت الجريمة في أي مكان مادامت الظروف تسمح باحتمال مزور أي شخص أو دخوله في هذا المكان . Logoz, II. P. 359.

وفي ألمانيا ، ولو أن محكمة الراينخ ترى أن العلانية تتوفر من وجود أشخاص غير معينين (تربطهم مسألة خاصة يكونون قد شاهدوا الفعل أو كان من المحتمل أن يشاهدوه ، إلا أن محكمة كولونيا العليا ترى بالنسبة لجريمة التحريض على الفسق ضرورة أن يشاهد هؤلاء الفعل ، أي أنها تضيق من معنى العلانية بالنسبة لهذه الجريمة ، كولونيا العليا في ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٢. Bauer, P. 243. - راجع أيضا ص ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

ويرى الفقه الفرنسي عدم التوسع في معنى العلانية بالنسبة لجريمة التحريض على
الفسق كما هو الحال بالنسبة لجريمة الفعل الفاضح . Vouin, P. 341
(٤) وبالتالي لا تحقق الجريمة اذا حدث التحريض في مكان خاص بحيث يراه او

يسمعه من كان في محل خاص آخر ، والحقيقة أن العلانية في المادة ٢٦٩ مكررا هي علانية مكان ، وليست هي علانية واقع كعلانية الفعل القاضح ولا علانية قانون طبقا لنص المادة ١٧١ عقوبات (راجع في ذلك الدكتور مخي الدين عوض - العلانية في قانون العقوبات ١٩٥٥ ص ٣٩١، ٣٩٠، ٤٧١، ٤٧٠ . الخ .

ولا تتوافر العلانية في القول طبقا للمادة ١٧١ الا اذا حصل الجهر به في محل عام ، ومناطق الجهر صدور القول أو الصياح بحيث يسمعه أو يمكن أن يسمعه غير المتخاطبين (١) .

أما المادة ٢٦٩ مكررا فلم تستلزم في القول المكون لجريمة التحريض أن يقع جهرا ، ولذلك تتحقق الجريمة اذا أُلقيت عبارات التحريض بحيث لا يسمعا ولا يحتمل أن يسمعا الا من أُلقيت اليه .

ويهدف المشرع من صياغة المادة المذكورة الى العقاب على فعل هؤلاء الذين يرتادون الطرق أو الأماكن العامة لتحريض من يصادفونهم فيها على الفسق ، يستفاد ذلك من عبارة « يحرض المسارة ... الخ » ، فكلمة المسارة لا يقصد بها من يمشون أو يسرون في الطريق أو المكان العام ، ولكن يقصد بها من كان وجودهم في هذه الأماكن وجودا عابرا ، أو على وجه المصادفة ، بصرف النظر عن كونهم سائرين أو راكبين أو جالسين ، فيعتبر من المسارة الجالسون داخل المقاهي وخارجها ، وراكبو الأتوبيس والترام والقطار ، والحاضرون في محفل عام .

ويترتب على هذا المعنى أن جريمة التحريض لا تلتئم عناصرها اذا وقع التحريض خلال حديث خاص بين صديقين أو شخصين متعارفين يجلسان أو يسيران أو يقفان معا .

١١٧ — ثالثا : القصد الجنائي : —

جريمة التحريض على الفسق من جرائم العمد ، لا تثبت الا بثبوت انصراف نية مرتكب الفعل الى تحريض المسارة على الفسق ، ولكن ليس من السهل تحليل فعل التحريض الى عنصرين ، عنصر مادي يتمثل في الفعل الذي ارتكب ، وعنصر معنوي يتمثل في القصد من ارتكاب هذا الفعل ، اذ انهما يختلطان معا بحالة يصعب معها تجزئتهما ، ولا يستطيع الاستدلال على القصد الا بالرجوع الى طبيعة الفعل في ذاته والى الظروف

(١) راجع في ذلك . وفي الاحكام الصادرة بناء عليه في جريمة السب : دكتور محمود مصطفى شرح قانون العقوبات القسم الخاص لسنة ١٩٥٦ ص ٢٧٨ ، والدكتور محمد محيي الدين عوض . المرجع السابق ذكره ص ١٤٦ وما بعدها ، وانظر في نفس المرجع معنى الطريق العام والمكان المطروق ص ١٦١ ، ٢٩٢ ، ٥١٢ ... الخ .

التي وقع فيها لاستنتاج ما يفصح عنه من قصد التحريض على الفسق (١) ودلالة الفعل في الظروف التي وقع فيها على قصد التحريض على الفسق مسألة موضوعية يفصل فيها قاضي الموضوع حسبما يترأى له من ظروف الدعوى وملابساتها ، فإذا جاءت التحقيقات خلوا من بيان الأفعال أو الاشارات ييانا تستطيع منه المحكمة التحقق من قصد مرتكبها فلا مناص من الحكم ببراءته (٢) .

١١٨ — جريمة تحريض المارة على الفسق قد يكون جريمة أخرى .

قلنا أن جريمة التحريض على الفسق تقع بالقول أو الإشارة ولو لم يكن ذلك القول أو هذه الإشارة في ذاتها مخالفة للأداب ، أما إذا كانت الإشارة في ذاتها فاضحة فإنها تكون جريمة أخرى هي جريمة الفعل العلني الفاضح المخل بالحياء كما تنص عليه المادة ٢٧٨ عقوبات ، ويحدث ذلك حينما يتخذ المحرض على الفسق الحركات الفاحشة وسيلة لاغراء المسارة

(١) Lambert, P. 622.

(٢) محكمة الظاهر في ١٦٥٨/١/١٨ في القضية ٢٧١١ جنح الظاهر ١٩٥٧ ضد ملكة

مينا عوض (غير منشور) .

« وإذا كانت الواقعة على النحو الذي أوردته محرر المحضر من أنه شاهد التهمة تسير بخلاعة وتبتسم للمارة لم استوقفت أحد الشبان وتحدثت معه وحاولت المسير معه ، لا تتضمن أى إشارة أو قول يمكن اعتباره تحريضا على الفسق ، إذ جاء وصف الواقعة مجملا ومرسلا بغير تحديد ، الأمر الذي لا يستطيع معه المحكمة تكييف الواقعة تكييفاً قانونياً سليماً ، لذلك يتمين الحكم ببراءتها » — محكمة الأزيكية في ١٦٥٩/١/٥ في القضية ١٢ مخالفات الأزيكية ١٩٥٨ ضد نعيمة زيدان (غير منشور) .

« وإذا كان كل مانسب إلى التهمة أنها ضبطت تسير بالطريق العام بخلاعة وتأتي بحركات وإشارات يستفاد منها معنى التحريض دون أن يحدد محرر المحضر هذه الاشارات والأقوال تحديداً كافياً فليس ذلك مما يعتبر كافياً لإدانتها » محكمة الأزيكية في ١٦٥٨/١/١٠ في القضية ٢٦٣٠ مخالفات ١٩٥٨ ضد نوال واتب يوسف (غير منشور) .

« وحيث أن الشاهد لم يوضح الإشارة التي تعتبر تحريضا على الفسق بل اكتفى بالقول بأن التهمة كانت تشير بيدها للمارة وليست كل إشارة باليد تحمل في معناها تحريضا على الفسق ، ومن ثم تكون التهمة المسندة للمتهمة موضع شك ويتمين براءتها » محكمة اللبان في ١٩٦٠/١/٢٥ في القضية ٢٠٤٦ جنح اللبان ١٩٥٨ ضد فتحة عبد الهادي (غير منشور) « وحيث أن ما أثبتته المحقق في محضره هو أن التهمة كانت تسير بخلاعة وتضحك بدون داع وباستهتار وأنها أشارت لشخص بالطريق بالحضور إليها ، فإن كل هذا ليس فيه تحريض على الفسق إذ من حق التهمة أن تسير بالوضع الذي يلائمها وتضحك وتبكي حسبما تشاء » محكمة الشرق الجزئية ببورسعيد في ١٩٥٩/١٢/١١ في القضية ١٩٣ مخالفات الشرق ١٩٥٩ ضد بنية عطية الشامي (غير منشور) .

« وحيث أن ما أثبتته المحقق في محضره هو أن المتهمتين كانتا تسيران بخلاعة وتضحكان وتقولان لبعض الشبان : البضاعة بلدي إنما حلوة قوى ، وحيث أن ما بادر منهما وأن خرج عن اللياقة لا يقطع بتوافر أركان التحريض على الفسق لاحتمال تأويل عبارتهما تأويلاً آخر ، لذلك يتمين الحكم ببراءتهما » محكمة بولاق في ١٦٥٨/١/٥ في القضية ٢٩٨٦ جنح بولاق ١٩٥٧ ضد نعيمة السيد وأخرى (غير منشور) الخ .

ولفت نظرهم اليه (١).

وقد يكون فعل التحريض على الفسق جريمة السب العلني طبقا لحكم المادة ٣٠٦ ، كما اذا تتبع رجل احدى السيدات وألقى عليها العبارات بقصد اغرائها على الفسق أو دعاها بصراحة الى ذلك فان هذا مما يחדش كرامتها واعتبارها ويصدق عليه وصف السب العلني (٢) ، وفي هذه الحالة تختلف جريمة التحريض على الفسق عن جريمة السب في أنه لا يجوز في الجريمة الثانية تحريك الدعوى الا بناء على شكوى المجنى عليها .

كما قد يكون فعل التحريض على الفسق جريمة التعرض لأذى على وجه يחדش حيائها طبقا لحكم المادة ٣٠٦ مكررا ، أو جريمة الاغراء علانية على الفجور طبقا للفقرة الثالثة من المادة ١٧٨ ، أو جريمة الاعلان عن دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة طبقا لحكم المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

وستكلم عن الجريمة الأولى عند الحديث عن مسئولية العميل ، أما الجريمتان الأخريان فستكلم عنهما في الفصل التالي . ونظرا للصلة الوثيقة القائمة بين نص المادة ٢٦٩ مكررا وبين نص المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ التي سنتحدث عنها في الفصل التالي ، لذلك آثرنا ان نرجى ما نقتصره في هذا الصدد حتى تفرغ من تفصيل حكم هذه المادة الأخيرة .

(١) أما اذا وقع التحريض على الفسق بالقول الفاحش فلا يكفي ذلك لقيام عناصر الجريمتين المذكورتين في المادتين ١٧٨، ١٧٩ إذ لا تقع الجريمة طبقا لهما الا بناء على فعل مادي - راجع في ذلك حكم محكمة مارسيليا في ٢٦ فبراير ١٩٠٨ إذ اعتبرت قيام احد اللوطيين Sodomistes بالتحريض علنا على الفسق بالقول والاشارة الفاحشة فعلا علنيا فاضحا - D. 1908. Somm. 49

(٢) فيمد سببا علنيا معاقبا عليه توجيه المتهم للمجنى عليها في الطريق العام « رايحه فين يا باشا . ياسلام ، ياسلام . ياسباح الخير . ودي يا باشا هو حرام لما أنا الكملك . انت الظاهر عليك خارجة زعلانة معلش » فان هذه الالفاظ تחדش المجنى عليها في شرفها واعتبارها ، وتجرح كرامتها - نقض ٢٦ فبراير ١٩٤٠ . مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٧٢٩ .

ولياسا على هذا القضاء ، هل يعتبر تחדشا لكرامة الرجل واعتباره تعقب امرأة له وتحريضها آياه على الفسق بها ، أو تعقب أحد الصبية له وتحريضه آياه على الفسق به ؟ . انشأ اعتقد أن شخصية الرجل ومسحته والظروف التي يقع فيها الفعل ومدى رضاه منه تلعب دورا كبيرا في تقدير ما اذا كانت كرامته قد خدشت أو اعتباره .

الفصل الرابع

الاعلان عن البغاء أو الفسق

أو الاعلانات المخالفة للأداب Les Annonces Immorales

١١٩ - كانت المادة ١٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة البغارة تنص على عقاب « كل من أعلن باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك باحدى الطرق المتقدمة . وتطبق في هذه الحالة المواد ١٩٥ الى ٢٠٠ من قانون العقوبات .

ولما صدر القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ لم تتضمن المادة ١٤ منه وهي المادة المشابهة للمادة ١٢ المذكورة نفس حكمها ، وانما اقتضت على عقاب « كل من أعلن بأية طريقة من طرق الاعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك » .

والمفهوم أن هذا التعديل في حكم المادة المذكورة اقتضاه سريان القانون الجديد على اقليمي الجمهورية فلم يكن مستطاعا الاشارة الى نصوص قانون العقوبات المصري بينما يوجد قانون عقوبات آخر في الاقليم السوري لا يتضمن نفس الأحكام .

وقد جاء في تقرير الهيئة المكونة من لجنتي الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية والعمل في مجلس الشيوخ (١) عن المادة ١٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ أنها صيغت بحيث تكون متسقة مع التشريع الفرنسي الصادر في سنة ١٩٣٩ .

ونظرا لأن هذه المادة تتضمن حكما قد يبدو تفسيره غامضا بالنسبة لحكم المادة ٣٦٩ مكررا من قانون العقوبات الخاصة بتحريض المارة على الفسق بالقول أو الاشارة ، والمادة ١٧٨ فقرة ثالثة الخاصة بالاغراء علانية

(١) التقرير المقدم للمجلس في ٢٢ يونيو ١٩٤٩ .

على الفجور أو نشر اعلانات أو رسائل عن ذلك .
لذلك نرى لزاما علينا الرجوع الى أحكام التشريع الفرنسى الصادر
فى سنة ١٩٤٩ والى الظروف التى صيغت مواده بناء عليها ، حتى نستطيع
استخلاص ما يهدف اليه حكم المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ مع
الاشارة الى النصوص المشابهة لها فى القوانين المقارنة .

١٢٠ — ابتداء ظهور الاعلانات المخالفة للآداب :

حدث منذ منتصف القرن الماضى أن بدأت كثير من الصحف والمجلات
فى أوروبا الغربية (١) تنشر اعلانات مختلفة تهدف كلها الى تحقيق أغراض
مخالفة للآداب وحسن الأخلاق ، واحتلت هذه الاعلانات فى بعض
الصحف صفحات بأكملها كما هو الحال فى نشر الاعلانات العادية اليوم فى
الصحف ، واتصفت تلك الاعلانات فى ذلك الوقت باحتوائها على عبارات
ليست فى ذاتها من العبارات الفاضحة رغم ما تنطوى عليه من قصد
فاضح .

وكانت هذه الاعلانات تنقسم الى ثلاثة أنواع :

النوع الاول — اعلانات تتضمن الدعوة الى المخادنة Concubinage
أو الفسق débauche بوجه عام ، سواء تعلق ذلك بالذكور أو
الاناث ، أو تلفت النظر الى محترفى البغاء ومنازل البغاء سواء أكانت
هذه من المنازل المرخص بها أم من المنازل السرية (٢) .

النوع الثانى — اعلانات عن طرق علاج سرية وأدوية يحتفل أصحابها
بسريتها فى الوقاية من الأمراض الزهريّة وعلاجها .

(١) وخموسا فى إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والمانيا وسويسرا والنمسا .
(٢) لتعلن جريدة Scots-man الانجليزية من « شابين يطلبان اصطحاب فتاتين
للسبائ لمدة يومين . الاجابة بعنوان ... » وتعلن الصحف والمجلات الألمانية
Leipzig , Kladderadatsch , Gartenlaube , Fliegende Blätter
وغيرها من صحف برلين وكولونيا وفرانكفورت ولينا قائلة : « أن السيدة ذات المشوب الأزرق
والمعطف ذى الفرو ، التى راقبها وحياها امس فى مقهى F. أحد الرجال ، تستطيع أن تسعد
هذا العجب بها اذا سمحت بكتابة عنوانها . . » أو « أن الفتاة التى كانت تتركب الترام امس من
س الى ل يرجوها من ساعدها فى النزول أن ترسل له عنوانها » أو « امرأة ممثلة تريد القيام
برحلة مع شخص يكون وحده » أو « هذا النساء فى المنتزه قرب ... » أو « الائمة ... »

النوع الثالث - اعلانات عن طرق سرية للاجهاض ومنع الحمل واعادة

القوة الجنسية للرجال .

وأضحى مفهوما في ذلك الوقت أن النوعين الأخيرين من الاعلان

اللذين كان يطلق عليهما les annonces des remèdes secrets

لم يكن المقصود بهما سوى ابتزاز الأموال بوسائل من الدجل والأكاذيب أو استدراج الرجال والنساء الى مواطن الفسق والبغاء (١) .

ولما كانت الأذهان قد تنبعت لهذا النوع من الاعلان عن الفسق أو

الأدوية السرية في وقت كان الرأي العام فيه متجها الى القضاء على البغاء

المنظم ، فقد نشطت الحركة التشريعية ضد الأمرين معا (٢) ، وبدأت

المؤتمرات الدولية التي تبحث الغاء البغاء المنظم تضع في برامجها موضوع

هذه الاعلانات (٣) .

١٢١ - تدخل القانون الفرنسي :

ونظرا لأن القانون الصادر في فرنسا في ٢٩ يوليو ١٨٨١ والمعدل

= لم تعد تقييم في مسكنها القديم ، أن مسكنها الجديد هو «
وتعلن الفيجارو Figaro الفرنسية قائلة : « شهاب في سن الخامسة والعشرين
يقدم خدماته لكل من يدفع ماعليه من ديون ، عنوانه ... امستردام » أو « شاب يعرف أن
يقوم برحلة ايا كانت ، مع اى شخص ، ولاى غرض ولاى مبدية - على أن تسدد ديوله «
أو « امرأة في مازق تبحث عن شخص يقربها ٢٠٠ فرنك عنوانها .. » أو « سيده ذات مظهر
مقبول سن ٢٨ تبحث عن عمل ليلي » أو « انك نسينى ، ولكنى عدت ، فاذا لم تأت فاني آتية
اليك لا قبلك كما كنت تقبلنى » .

وتعلن جريدة Chronique Gazette اليومية في بروكسل « تصل اليوم
أنستان احدهما من تولوز والاخرى من انجلترا لدى مدام كاسيليا شارع » ، وتعلن
صحف النساء عن « مدام ... سريعة الحركة ، قوية ، قاسية تقوم بأنواع خاصة من
التدليك » أو « مدام ... مدرسة التدليك على طريقتها الخاصة الفرنسية » ... الخ -

راجع في ذلك : F. B. C. Genève, I., P. 390-393 ; Ladame, P. 6-25 ;

Bull. abol 1929 P. 33, 34.

(١) المراجع الثلاثة السابقة .

(٢) فبدأت الثورة ضد الاعلانات المخالفة للإداب في مجلس الشيوخ الفرنسي عام ١٨٨٧
وطالب بعض الاعضاء بمنع خاص لتجريمها ، وتكرر ذلك عام ١٨٩٨ بدعى أن مايشتر في
الصحف من هذا القبيل ليس الا افسادا خطيرا للنشر والأطفال ، وصدر قانون ١٦ مارس
١٨٩٨ متضمنا العقاب على انتهاك حرمة الادب باعلانات أو رسائل علنية منافية للاداب
راجع (D. 1908. II. 275) - وسنرى أن هذا النص لم يكن محققا للفرض المقصود

أما المشرع السويسرى - وقد حاله موضوع هذه الاعلانات - فقد وضع بناء على طلب
اتحاد نساء زيوريخ نصا في مشروع قانون عقوبات سنة ١٩١٦ (م ٢٢٥) يحرم الاعلان
من الفسقة ، بدعى أن هذا النوع من السلوك أصبح خطرا لايجوز السكوت عليه
(Veillard, P. 150, 151)

(٣) راجع اعمال مؤتمر جنيف الدولي عام ١٨٧٧ F.B.C. Genève, P. 385-402.

بقانون ١٨٨٢ بشأن حرية الصحافة كان يعاقب على انتهاك حرمة الآداب بواسطة المطبوعات الفاضحة Obscènes فقد فسرت هذه الكلمة بأنها تعنى المطبوعات الفاضحة في ذاتها ، لا في الغرض منها ، ولذلك أضاف القانون الصادر في ١٦ مارس ١٨٩٨ عبارة « منافية للآداب Contraires aux bonnes mœurs » بقصد تحريم الكتب والمطبوعات التي لم تكن تعتبر فاضحة obscènes .

ولكن ما لبث أن سبب هذا التعديل اختلافا في الرأي ، فذهب البعض الى القول بأن المشرع لم يقصد بالتعديل العقاب فقط على كل مطبوع فاضح أو يخالف للآداب في صياغته أو شكله son texte ou son forme وإنما يقصد العقاب أيضا على كل مطبوع يهدف الى غرض مناف للآداب كأن يرمى الى إثارة الشهوات أو التحريض على الفسق . وذهب البعض الآخر الى تقييد النص بأن يكون تفسيره قاصرا على المطبوعات الفاضحة أو المخالفة للآداب بذاتها ، أي بصياغتها أو شكلها دون النظر الى ما تهدف اليه .

وتعدى هذا الخلاف في الفقه الى الخلاف في القضاء ، فقضت بعض المحاكم طبقا للرأي الأول وقضى البعض الآخر طبقا للرأي الثاني (١) وظل

(١) نقضت محكمة استئناف باريس بالادانة في قضية امرأة نشرت في بعض الصحف املانا تحت عنوان « عناية وصحة » يتضمن عبارة « تدليك انجليزي - ديمارسي ٢٣ شارع ريشي ... » وثبت أن هدفها لم يكن الا الدعوة الى الفسق ، وجاء في أسباب حكمها « اذا كان مفهوما انه طبقا للشرع الحالي لا تعتبر الاعلانات المنشورة في الصحف مخالفة للقانون ، ولو كان غرضها مخالفا للآداب ، مادام لا يوجد في صياغتها ما يشير الى قصدتها أو ينبه الذهن الى الفسق ، فان الامر يختلف اذا كان من المستحيل أن يخفى على الانسان طابعها الفسدي ، الذي يثيره في ذهن العامة مجرد قراءتهم لها . باريس في ١٣ يوليو ١٩٠٨ .

D. 1908. 11. 275.

وقضت محكمة السين بالبراءة على اساس انه لا يقع تحت طائلة القانون الا الاملانات او الرسائل Annonces ou correspondances التي تخالف في ذاتها - أي في شكلها وصياغتها - الآداب ، أما اذا كانت تهدف الى غرض فاضح obscène دون أن يلحق عبارتها هذا الوصف فانها تظل بمنأى عن العقاب وعلى ذلك فلا تأييم في القانون للاعلان عن منزل للبقاء تحت ستار انه محل للتدليك . السين في ٢١ مارس ١٩٠٨ . D. 1908. 5. 36.

وعلى هذا الرأي الأخير جرى قضاء محكمة النقض الفرنسية خلال فترة ليست قصيرة ، فالاعلان الفاضح والاملان المخالف للآداب متساويان في نظرهما ، كلاهما يكتسب وصفه من شكله أو منطوقه ايا كانت غايته (نقض ١٩ نوفمبر ١٩١٠ ، ٢٥ مارس ١٩١١ ... الخ ...

Lapeire, P. 130 D. Rep. 54. 11. P. 461) بل ان المطبوعات التي تتحدث عن وسائل الاجهاض رغم ما تتضمنه من معنى مخالف للآداب لا تعتبر بذاتها وبغير تعبيرات فاحشة انها مخالفة للقانون . نقض فرنسي ١٤ يناير ١٩١١ Lapeire, P. 130.

وقد اضطرر المشرع الفرنسي ازاء قضاء النقض السابق أن يصدر قانون ٢١ يوليو ١٩٢٠ بشأن تحريم التحريض على الاجهاض أو الدعاية ضد العمل .

الأمر كذلك حتى قدم للقضاء عام ١٩٢٤ بعض المتهمين بإصدار مجلة تشجع على الاتصال بين أشخاص من جنس واحد (١) ، وأخذت المجلة تنشر اعلانات تتضمن رغبة البعض في العثور على أصدقاء لهم من نفس الجنس وذلك تحت عبارات مستترة مختلفة (٢) ، فقضت محكمة باريس بادانتهم رغم دفاعهم بأن الاعلانات لم تتضمن في ذاتها عبارات تخدش الحياء .

وجاء في أسباب حكمها « لايجوز القول ، من حيث المبدأ ان انتهاك حرمة الآداب ، طبقا لقانون العقوبات ، لا تتوفر الا اذا اقترنت الكتابة بتعابير فاضحة ، واذا كان قانون ١٨٨١ لم يكن يقصد سوى المطبوعات الفاضحة ، فان قانون ١٨٩٨ قد تضمن تعديلا أساسيا بإضافة عبارة واسعة المعنى هي « المنافية للآداب » ، فأصبح النص لايتسع فقط للمعنى المساس بالحياء ، ولكن أيضا « للدعاية للواطاة ، تلك التي من شأنها أن تقوض باتجاهاتها المالتوزية الحديثة » (٣) مستقبل الجنس البشرى (٤) . ومنذ ذلك الوقت بدأت تتطور نظرة محكمة النقض الفرنسية ، فبعد أن كانت تعتبر أن عبارتي « فاضح » و « مخالف للآداب » انما هما لفظان مترادفان معناهما واحد ، ولا يتحقق هذا المعنى الا اذا كان ظاهر القول أو الكتابة مخالفا بالحياء ، أخذت تفرق بين هاتين العبارتين وتجعل لكل منهما معنى خاصا به ، وأطلقت عبارة « مخالف للآداب » على كل ما يهدف الى انتهاك حرمة الآداب ولو لم يكن في شكله أو صياغته فاضحا (٥) .

(١) وقد اطلقوا عليه اسم «Inversions» أي الانحرافات ، ثم استبدلوا به اسم «l'amitié» أي الصداقة ، وأودعوا المقصد من إصدارها وهو « أنها ليست مجلة الجنسية المثلية Homosexualité ولكن من أجل الجنسية المثلية » .
(٢) مثل « أرغب في الاتصال برجل سن ٢٥ يحب الأدب بقصد النزعة » أو « أريد مراسلة صديق يقيم في بروكسل » ... الخ .

(٣) الاتجاهات المالتوزية Néo-Malthusiennes نسبة الى مالتوز مؤسس الديمومة الى تقييد الحمل والنسل

(٤) باريس في ٢ أكتوبر ١٩٢٦ Lapeire, P. 134-138

(٥) وكانت القضية الأولى من نادر بعض الكتب التي تحض على الفساد وزرع في مدينة باريس أحد الكتالوجات التي تتضمن أسماء هذه الكتب (فن الحب في المستعمرات ، الحب في خصوصياته وانحرافاته ، موسومة الحب الجسدي الخالي من الخطر ... الخ) ، فتمسكت محكمة باريس بقضائيتها السابق فيما يتعلق بمخالفة ذلك العمل للآداب ، ولكنها قضت ببراءة المتهم على أساس عدم ثبوت قصد الفساد لديه وأنه لم يكن يسعى إلا لكسب حقير - استئناف باريس في ٢٠ سبتمبر ١٩٢٧ Gaz. Pal., 31 Janvier 1928 ولكن محكمة النقض الفرنسية قضت بنقض الحكم على أساس ان براءة المتهم لعدم =

١٢٢ — قانون ٢٩ يوليو ١٩٣٩ الفرنسي :

ورغم هذا الذي استقر عليه قضاء النقض الفرنسي فإن المرسوم بقانون الصادر في فرنسا في ٢٩ يوليو ١٩٣٩ بشأن العائلة والمواليد قد وردت فيه المادتان الآتي نصهما :

مادة ١١٩ (أصبحت المادة ٣٨٣ عقوبات فرنسي) : —
« يعاقب بالحبس ... كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الأيجار أو اللصق أو العرض ، أو استورد أو ... مطبوعات أو كتابات أو رسومات أو اعلانات ... أو غير ذلك من الأشياء أو الصور المخالفة للآداب *Contraires aux bonnes mœurs* . »

مادة ١٢٠ (أصبحت المادة ٣٨٤ عقوبات فرنسي) : —
« يعاقب بنفس العقوبة :
كل من جهر علانية بأغان أو صدر عنه صياح أو خطب مخالفة للآداب .

وكل من لفت الأنظار علنا الى فرصة للفسق أو نشر اعلانا أو رسالة من هذا النوع أيا كانت عباراتها » (١) .

وهكذا أصبح القانون الفرنسي يفرق بين نوعين من الجريمة : النوع الأول يتعلق بالمطبوعات والكتابات والرسوم وما شابهها مما تتضمن عبارات أو رسوما أو صورا تؤدي بطبيعتها الى فساد الأخلاق وإثارة الشهوات وإشاعة الانحلال الجنسي في نظر الناس عموما ، والنوع الثاني — وهو ما تتضمنه الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ عقوبات — يتعلق بالاعلان عن أمكنة معينة أو أشخاص معينين على استعداد لارتكاب

= ثبوت قصد الانسداد إنما هو خلط بين القصد الجنائي والباعث على الجريمة .. نقض ٢٣ يونيو ١٩٢٨ S. 1930.1.38; D. 1928.1.161.

وفي قضية أخرى تتعلق ببعض الصحف التي كانت تنشر اعلانات عن مساوين منازل البغاء ومعتزفيه تحت ستار أنها منازل للتدليك أو التجميل ، قالت محكمة النقض « أن نشر مثل هذه الاعلانات في الصحف مع ثبوت القصد منها ولو لم تكن في ظاهرها فاشحة يعتبر جريمة طبقا لقانون ١٨٨٢ المعدل بقانون ١٨٩٨ » نقض ٢١ يوليو ١٩٢٨ S. 1930.1.40; D. 1928.1.161.

(١) «Quiconque aura publiquement attiré l'attention sur une occasion de débauche ou aura publié une annonce ou une correspondance de ce genre, quels qu'en soient les termes».

الفسق أو ممارسة البغاء ، ولذلك تنص الفقرة المذكورة على « كل من
لفت الأنظار علنا إلى فرصة للفسق ... الخ » ، والمقصود بهذه الصياغة
أن هنالك فرصة معينة مقصودة بالاعلان .

وهذا النوع الأخير من الجريمة هو ما يلجأ المعلنون عنه إلى تصنيع
الألفاظ والتخفي وراء العبارات للوصول إلى غاياتهم .
ولم تصبح جريمة الاعلان عن الفسق من جرائم الصحافة كما كانت
من قبل (١) ، بل أصبحت جريمة مستقلة بذاتها ، قد بينت معالمها وحددت
غاياتها .

١٢٣ — اقتباس التشريع المصري من التشريع الفرنسي :

نقل المشرع المصري عن التشريع الفرنسي المذكور في حالتين : —
أولا : حالة صياغة المادة ١٢ من قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ التي أصبحت
المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ . وهي تشتمل على مضمون الفقرة
الثانية من المادة ٣٨٤ عقوبات فرنسي .

ثانيا : حالة صياغة المادة ١٧٨ عقوبات مصري الصادر بها القانون
رقم ١٦ لسنة ١٩٥٢ (٢) ، فقد تضمنت هذه المادة نص المادتين ٣٨٣ ،
٣٨٤ عقوبات فرنسي مع تعديل اقتضته الصياغة العربية ومع اضافة عبارة
« وكذلك كل من قدمه سرا ولو بالمجان بقصد افساد الأخلاق » في نهاية
المادة ٣٨٣ .

وهكذا أصبحت الفقرة الثانية من المادة ٣٨٤ فرنسي هي بذاتها الفقرة

(١) وهذا ما ذهب إليه تشريمات كثيرة لأصبحت جريمة الاعلان عن الفسق منصوصا
عليها ضمن جرائم الآداب العامة أو البغاء ، ولذا تقول محكمة بروكسيل « ان واقعة
نشر اعلان مكتوب مغالط للآداب لا تشكل إحدى جرائم الصحافة » بروكسيل ٨ فبراير
١٩٢٠. Décennal (1926-1935). III. P. 610.

راجع في ذلك ايضا D. Rep. 1954. II. 461.

ولهذا ما نسب المشرع الياباني في القانون ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء في المادة
٣/٥ : كل من أقرى شخصا ليكون مهيأ بقصد البغاء وذلك بطريق الاعلان أو أى وسيلة
تشابهية ، وفي المادة ٣/٦ : كل من أقرى شخصا ليكون مهيأ لأحدى البغايا بطريق الاعلان
أو إحدى الوسائل الشابهة .

(٢) جاء في المذكرة الإيضاحية عن القانون المذكور « وقد استلهم المشرع كل هذه
الاحكام من الرسوم بقانون الصادر في فرنسا - في ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٩ - الملائم ١١٩ ،
١٢٠ » ولجميع ايضا تقرير لجنة التأسيس التشريعية بمجلس النواب جلسة ٢٧ -
فبراير ١٩٥١

الأخيرة من المادة ١٧٨ مصرى (١) غير أن صياغة هذه الفقرة الأخيرة لم ترد مطابقة لصياغة المادة ١٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ (١٤ قانون ١٠ لسنة ١٩٦١) مع اتفاقهما غاية ومعنى .

وترتب على هذا السهو من جانب المشرع المصرى أن أصبح هنالك نصان فى التشريع المصرى ، يرجعان الى أصل واحد ويرميان الى هدف واحد ، ويحكمان جريمة واحدة .

وستكلم فيما يأتى بشىء من التفصيل عن حكم المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وحكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ عقوبات .

عناصر جريمة الاعلان عن البغاء أو الفسق

١٢٤ - تتضمن المادة ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة ثلاثة عناصر : -

١ - اعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك .

٢ - العلانية .

٣ - القصد الجنائى .

١٢٥ - اعلان دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الانظار الى ذلك

كانت المادة ١٢ من مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى قدمته الحكومة الى البرلمان تنص على عقاب « كل من أعلن بواسطة احدى طرق النشر المنصوص عليها فى المادة ١٧١ من قانون العقوبات عن تسهيله للغير ممارسة الدعارة ولو أخفى ما يعرض أو ما يطلب تحت ستار ألفاظ مستعارة وفى هذه الحالة تطبق أحكام المواد ١٩٥ الى ٢٠٠ من قانون العقوبات » .

وكان يعيب هذا النص أنه قصر العقاب على الاعلان عن تسهيل دعارة الغير ، مع أن المعلن قد يقصد الاعلان عن دعارته هو ، ثم أنه من غير المعتاد أن يكون الاعلان مباشرة عن الدعارة .

(١) وأضحت صياغتهما « كل من اغرى علانية على الفجور أو نشر اعلانات أو رسائل عن ذلك أيا كانت عباراتها »

لذلك رأت الهيئة المكونة من لجنتي الشؤون التشريعية والشؤون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب تعديل المادة لتكون متسقة مع التشريع الفرنسي الصادر في سنة ١٩٣٩ وذلك لأن الحالة الواردة بالنص الأصلي لا تتحقق عادة اذ لا يعلن الشخص عن الفجور والدعارة واذا أخفاه فلا يتحقق الاعلان ، وأصبح النص المقترح « كل من نشر اعلانا عن فرصة للفجور أو الدعارة أو لفت علنا الأنظار الى ذلك ، وفي هذه الحالة تطبق ... الخ » (١) .

والواقع أن هذا النص أقرب الى النص الفرنسي من سابقه لأسباب ثلاثة :

أولها : أنه سوى في الجريمة بين من يعلن عن بغائه أو عن بغاء غيره وثانيها : أنه جعل الاعلان عن فرصة للفجور أو الدعارة ولم يجعل الاعلان مباشرة عنهما ، والفارق في ذلك كبير ، اذ أن الحالة الأولى تنطبق على من يقول مثلا « يوجد منزل للبغاء بشارع كذا رقم كذا » وهو مالا يحدث عادة ، أما الحالة الثانية فتطبق على من يقول « يوجد محل للتدليك بشارع كذا تجدون فيه ما تطلبون » فهذه العبارة لا تفيد بذاتها مباشرة وجود منزل للبغاء انما يمكن أن يفهم منها أن محل التدليك المزعوم ليس الا محلا للبغاء ، وهو أمر يثبت بالتحري والتحقيق لا بمجرد تلاوة الاعلان .

وثالثها : انه أطلق العلانية ولم يقيد بها بما ورد في المادة ١٧١ عقوبات غير أن لجنة العدل الأولى والشؤون الاجتماعية بمجلس الشيوخ رأت بقصد تحديد الأفعال التي تعاقب عليها المادة بوضوح لا لبس فيه — أن يكون نصها « كل من أعلن باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة أو لفت الأنظار الى ذلك باحدى الطرق المتقدمة وتطبق في هذه الحالة .. الخ » (٢) .

(١) راجع تقرير الهيئة المذكورة المرفوع الى مجلس النواب في ٢٢ يونيو ١٩٤٩

(٢) راجع تقرير اللجنة المرفوع الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس ١٩٥١

وجاء في تقرير لجنة الشؤون التشريعية بمجلس النواب تطبيقا على هذا التعديل « ان هذا الحكم يتناول الدعوة الى ارتكاب الفجور أو الدعارة بطريق النشر أو العلانية المنصوص عليها في القانون ، وأما الحالات التي لا تهدف الى هذا فقد تكفل قانون العقوبات بمعالجتها ضمن نصوصه » .

— راجع تقرير اللجنة المقدم لمجلس النواب في ٢٤ ابريل ١٩٥١ —

ورغم هذه التعديلات التي لحقت بالنص لكنى يعبر تعبيراً دقيقاً عن
فحوى النص الفرنسى ولكى لا يشوبه غموض أو نقصان ، فقد بقيت به
عبارة «الفجور أو الدعارة» . والمفهوم أن كلمة فجور قد وردت فى قانون
مكافحة الدعارة للتعبير عن بغاء الذكور وأن كلمة دعارة للتعبير عن بغاء
الاناث ، كما سبق أن أوضحنا ، مع أن النص الفرنسى قد تضمن كلمة
débauche أى الفسق وهى أوسع معنى من كلمة Prostitution أى
البغاء .

فهل قصد المشرع المصرى أن يقصر العقاب على الاعلان الذى يتضمن
الدعوة الى البغاء ، دون الاعلان الذى يتضمن الدعوة الى الفسق ؟
اننا نستطيع الاجابة على ذلك بالنفى للأسباب الآتية : —

١ — لقد حرص المشرع كما ذكرنا على أن يكون النص فى صياغته
العربية مطابقاً فى المعنى للنص الفرنسى ولم يرد فى الأعمال التحضيرية أو
المناقشات السابقة على صدور القانون ما يفيد رغبة المشرع فى العدول
عن أية عبارة من عبارات النص الفرنسى أو تغييرها .

٢ — الغالب فى الاعلانات التى رأى المشرع تحريمها أنها صادرة عن
أصحاب بيوت البغاء أو محترفيه بقصد دعوة الغير لارتكاب الفسق فى
هذه البيوت أو مع هؤلاء المحترفين ، فيقصد بالدعوة اذن اغراء الغير
بالفسق ، لأن ارتكاب الفاحشة من جانبهم لا يعتبر بغاء انما يعتبر فسقا .
٣ — حينما ترجمت كلمة débauche عند صياغة المادة ١٢ من
قانون ١٩٥١ أصبحت « الفجور أو الدعارة » أى بغاء الذكور والاناث ،
وحينما ترجمت عند صياغة المادة ١٧٨ عقوبات أصبحت « الفجور »
فقط .

ولا يمكن أن يكون المشرع فى الحالة الأخيرة قد قصد بغاء الذكور
دون بغاء الاناث .

واذن فعبارة « الفجور أو الدعارة » أو « الفجور » فى المبادتين
المذكورتين لم يقصد بهما المشرع معنى البغاء ، انما قصد بهما معنى
الفسق .

وهذا قصور فى الترجمة جعل النص معيباً ، لأن المواد الأخرى فى

قانون مكافحة الدعارة قد تضمنت كلمة دعارة بمعنى بغاء الاثاث وكلمة فجور بمعنى بغاء الذكور (١) .

بل أن المشرع ذاته قد تحدث في المادة ٢٦٩ مكررا عن جريمة تحريض المارة على « الفسق » ، وسبق أن ترجم كلمة *débauche* بعبارة « الفجور والفسق » في جريمة تحريض الشبان على الفسق والفجور طبقا للمادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ عقوبات اللتين ألغاهما القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

وبناء على ما تقدم تنطبق المادة ١٤ قانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على من يعلن عن فرصة للبغاء له أو لغيره ، ومن يعلن عن بغائه أو بغاء غيره ، ومن يعلن عن رغبته في المخادنة ، أو عن رغبته في مصاحبة من يفسق به ، سواء أكان ذلك بتميز أو بغير تميز ، بأجر أو بغير أجر (٢) .

والجريمة الواردة في المادة ١٤ اما أن تتحقق في صورة اعلان دعوة تتضمن اغراء بالفسق كمن يدعو الناس بصراحة الى منزل يدار للبغاء ، واما ان تتحقق في صورة كتابات أو رسائل أو ما مائلها من طرق التمثيل تقتصر على لفت النظر الى أن هناك منزلا للبغاء أو شخصا مستعدا للفسق ويبدو ذلك واضحا في حالة من يوزع كاتالوجات تحتوي على عناوين بعض الكتب التي تتضمن العبارات المخالفة للقانون ، اذ يكفي لوقوع الجريمة توزيع الكاتالوجات رغم أنها في ذاتها لا تتضمن الاغراء بالفسق أو الدعوة اليه ، ولكنها تلفت النظر الى ذلك (٣) ، وكذلك حالة الرسائل العلنية *Correspondances Publiques* التي تنشر

(١) راجع في ذلك البند ٥٦

(٢) وبهذا التفسير يتسجم معنى المادة ١٢ مع معنى المادة ٢/٢٨٤ فرنسي ومع المواد التي تتضمن نصوصا مشابهة في القوانين الاخرى ، كالمادة ٢٨٠ مكررا رابعا فقرة ثانية عقوبات بلجيكي التي تعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبغرامة من ١٠٠ فرنك الى ١٠٠٠ فرنك كل من أعلن أنه يمارس البغاء أو يسهل بغاء الآخرين ، أو أنه يرغب الاتصال بشخص يمارس الفسق ، وذلك بآلية طريقة من طرق العلانية ، ولو اخفى طبيعته ما طلب أو عرض تحت الفاظ مستعارة ، والمادة ٤٧٨ عقوبات نرويجي التي تعاقب كل من حاول بطريقة علنية الدعوة الى ممارسة الفسق

واللائحة التي اصدرها مجلس بلدي امستردام في ٩ سبتمبر ١٩٤٨ اذ تضمنت نصوصها عقاب « من يدعو بطريق الاعلانات أو الصور أو توزيع الكتابات ايا كانت عباراتها الى مارسة الفسق أو تلفت الانتظار الى فرصة للفسق » Rev. abol. 1940 P. 74.

(١) راجع تقضى فرنسي ٢٢ يونيو ١٩٢٨ 1930.1.38 ; D. 1928.1.161 ;

في الصحف عادة تحت عنوان « ساعي البريد » Courrier
والتي تتناول تبادل الآراء المختلفة بين القراء « نصائح » ارشادات .
وصفات « عن طريق وساطة الصحف والمجلات فانها تخضع لما تخضع له
الاعلانات من حيث التجريم (١) .

وسبق أن بينا أن نص المادة ١٤ إنما يقصد به العقاب على اعلانات
أو رسائل لفت النظر الى أمكنة الفسوق وأهله أيا كانت عباراتها ،
ولذلك فهو لا يهدف أصلا الى تحريم الاعلانات الفاضحة أو المخالفة
للآداب في ذاتها مما قد تنشره الصحف أو غيرها ، لأن ذلك مما يقع تحت
حكم المادة ١٧٨ فقرة أولى وثانية من قانون العقوبات الخاصة بالمطبوعات
والأشياء الفاضحة أو المخالفة للآداب ، وإنما هو يهدف أصلا الى العقاب
على الاعلانات والرسائل وغيرها مما تنشر تحت ألفاظ وعبارات ليست
مخالفة للآداب في ذاتها أو صياغتها ولكن في قصدها الذي يستطيع
اكتشافه بسهولة غواية الفساد (٢) .

وعلى ذلك ترتكب الجريمة الميينة في هذا النص « المرأة التي نشرت
بالاشتراك مع آخرين تحت عنوان « عناية وصحة » اعلانا يتضمن
« تدليك انجليزي » ديمارسي ٢٣ شارع ريشي . السلم الأيسر . الدور
الأول فوق البدرين » اذ لا يدع الاعلان بسجود قراءته مجالا للشك في
أنه يشير الى محل لارضاء الشهوات الجنسية لا الى محل العلاج .
ويستخلص ذلك من عبارته التي جاءت كافية الايضاح عن مقصده ،
وخصوصا بما اشتملت عليه من حرص المتهم على تحديد محلها تحديدا
دقيقا كما جرت عليه عادة النساء الفاسدات في تحديد أماكنهن ، بل ان
نشر الاعلان في بعض الجرائد المشهورة باباحتها ونشرها مثل هذه

(١) باريس ٢٧ أكتوبر ١٩٢٦. Gaz. Pal. 1927.11.128.
والواقع أن الفارق بين الدعوة الى الفسق وبين لفت النظر اليه أمر يصعب تحديده ،
ويبدو أن المشرع قد أراد أن يسد الطريق من طرفيه حتى لا ينفع تعلل المفسدين بأن عملهم
لا يعتبر دعوة ، أو أنه لا يعتبر لفتا للأنظار ، فنص على الحالين مما ، حتى يقع تحت حكم
المادة كل وسائل الانصاح عن أوكار الفساد وإهله .

(٢) D. Rép. 1954. 11. P. 465.
ولكن صياغة النص لا تمنعه من حكم الاعلانات التي تهدف الى غرض مخالف للآداب
وتكون في ذات الوقت فاضحة العبارة ، وفي هذه الحالة ينطبق نص المادة ١٧٨ فقرة أولى وثانية
عقوبات ونص المادة ١٤ ق ١٠ لسنة ١٩٦١ ، وتكون عقوبة المادة الأخيرة واجبة التطبيق باعتبارها
العقوبة الأشد .

الاعلانات الآتية ، لما يقطع بتوجيه الخطاب الى قراء أكثر التسغلا بالسعى الى الفساد عن السعى الى التداوى . وبناء على ذلك فلا جدال فى أنه ليس من شأن ما نشرته المتهمة الا اثارة الأفكار الفاسقة فى خيال الجمهور » (١) .

ويرتكب الجريمة ذاتها من دأب على نشر اعلانات مضمونها « أرغب فى الاتصال برجل سن ٢٥ يحب الأدب بقصد النزهة » أو « أريد مراسلة صديق يقيم فى بروكسل ... » وغيرها من الاعلانات التى تتضمن رغبة بعض الأشخاص ذوى الميول الجنسية المثلية فى العثور على رفقاء لهم من نفس الميل والجنس (٢) .

ويعتبر شريكا فى الجريمة المسئول عن الجريدة اذا نشر وعرض للبيع فى الطريق العام أحد أعداد الجريدة محتويا على اعلانات تهدف الى تزويد القراء بكيفية الاتصال بالأشخاص الذين يمارسون البغاء والى اعلامهم بغاوين منازل البغاء . ولو لم تتضمن أى عبارات فاضحة (٣) .

ولكن لا يعتبر من الاعلانات المخالفة للقانون تلك التى تتضمن دعوة النساء للتصوير عرايا ابتغاء أجر يحصلن عليه ، لأن تصوير النساء عرايا فى ذاته ، دون أى ظروف أخرى تصحبه لا يعتبر من أعمال الفسق التى يحرم القانون الدعوة اليها (٤) .

(١) استئناف باريس فى ١٢ يوليو ١٩٠٨ (السابق ذكره) D. 1908.II.275

(٢) استئناف باريس فى ٢ أكتوبر ١٩٢٦ Lapeire, P. 136-138.

(٣) تقضى فرنسا ١٤ فبراير ١٩٢٠ D. Rép. 1954.II.465.

(٤) حيث ان التهمة المسندة الى المتهم هى أنه قد وزع على النساء المرات بالطريق اعلانات تتضمن دعوتهم الى الذهاب الى أحد المنازل لالتقاط صور لمن نظير أجبر يحصلن عليه ، وأنه قد ترتب على ذلك ذهاب بعض النساء والفتيات الى المنزل المشار اليه ، وأن المتهم قد استقبلهن فيه وطلب اليهن خلع جيميم ملابسهن ، وقام بتصويرهن عرايا فى حجرة كان من المستطاع فتح بابها الذى يطل على ممر مشترك لأنه لم يكن مغلقا بالفتاح .. وحيث انه لم يثبت فى حق المتهم قيامه بأى فعل من أفعال تحريض المارة على الفسق علنا racolage public

وحيث أن الوقائع المسندة الى المتهم قد تمت فى حضور شهود مختارين لرؤيتها ، وداخل محل خاص أطلق يابته ، ولم يثبت أنه فتح فعلا أثناء وجود امرأة عارية فى المحل، الامر الذى يترتب عليه عدم تحقق العلانية فيه .

وحدث أنه بالنسبة لجريمة انتهاك حرمة الآداب (قانون ١٩٢٩ مادة ١١٩ وما بعدها) لم يثبت من الحكم المطعون فيه أن الصور التى أخذت للفتيات قد عرضت للتجار أو التداول لما كان الامر كذلك فان التهمة الممكن اسنادها للمتهم هى أنه وزع اعلانات تتضمن اعلانا من فرصة للفسق أو تلفت الانظار الى ذلك .

ولكن من حيث أن واقعة تصوير امرأة عارية لا يمكن اعتبارها وحدها فى ذاتها فسقا =

١٢٦ - ثانيا : العلانية :

ولا تقع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤ إلا بتحقيق علانيتها بآية طريقة من طرق الاعلان ، وقد كانت المادة ١٢ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ تنص على وقوع الجريمة باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ عقوبات فجاء نص المادة ١٢ أوسع نطاقا في بيان العلانية فهو ، يتضمن بغير شك الطرق المذكورة في المادة ١٧١ عقوبات وغيرها من الطرق المتصور وجودها .

وطرق العلانية المذكورة في المادة ١٧١ هي الجهر علنا بالقول أو الصياح أو الفعل أو الايماء اذا صدر علنا أو الكتابة أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل كانت علانية أو بآية وسيلة أخرى من وسائل العلانية .

ويعتبر القول أو الصياح علنيا اذا حصل الجهر به أو ترديده باحدى الوسائل الميكانيكية في محفل عام أو طريق عام أو أى مكان آخر مطروق أو اذا حصل الجهر به أو ترديده بحيث يستطيع سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو اذا أذيع بطريق اللاسلكى أو بآية طريقة أخرى . ويكون الفعل أو الايماء علنيا اذا وقع في محفل عام أو طريق عام أو في أى مكان آخر مطروق أو اذا وقع بحيث يستطيع رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

وتعتبر الكتابة والرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التمثيل علنية اذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو اذا عرضت بحيث يستطيع أن يراها من يكون في الطريق العام أو أى مكان مطروق أو اذا بيعت أو عرضت للبيع في أى مكان (١) .

= أفرصة للفسق ، وانه لم يثبت أى ظرف من الظروف التى من شأنها تغير وصف هذه الواقعة وحيث أن عنصر الفسق هو أحد العناصر الأساسية لتكوين جريمة تحريض القصر على الفسق ، وأن هذا الفعل لم يرد فى أسيا بالحكم المظنون فيه ما يؤيد وقوعه بطريقة كافية وحيث أن المحكمة لم تبين أن المتهم قد استغل فى مكتبه لحدا من القصر سن ٢١ سنة وحيث أن جريمة تحريض القصر على الفسق لا تتوافر بذلك عناصرها وحيث أنه بناء على ما تقدم يكون الحكم المظنون فيه قائما على غير أساس من القانون .
لذلك يعين نقض الحكم والقضاء ببراءة المتهم

نقض فرنسى ١١ ديسمبر ١٩٥٢. Bull. Crim. 1952 P. 796.

(١) راجع فى شرح العلانية كما تضمنتها المادة ١٧١ مقدمات .

دكتور معين الدين هوض . العلانية (بالسابق الإشارة اليه) من ١٤٥ الى ٢٤٦

وهكذا تختلف العلانية التي تقع بها الجريمة في المادة ١٤ من قانون مكافحة الدعاية عن علانية جريمة تحريض المارة على الفسق كما تنص عليها المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات .

وذلك أن العلانية الثانية تستمد صفتها من وقوعها في طريق عام أو مكان مطروق وأن تكون بالقول أو الإشارة الموجهة الى المارة ، فإذا وقع الفعل في غير هذه الأماكن أو بغير هذه الوسائل فلا تتحقق به الجريمة ، وتعتبر تلك العلانية بناء على ذلك علانية تخصيص .
أما العلانية الأولى فتتحقق في جميع الأماكن وبجميع الوسائل المؤدية الى العلانية فهي علانية تعميم .

ويعتبر هذا الاختلاف هو معيار التفرقة بين الجريمتين ، وبه يعتبر حكم المادة ٢٦٩ مكررا تخصيصا واستثناء من حكم المادة ١٤ من قانون مكافحة الدعاية ، إذ يفهم من وجود المادتين معا تخصيص عقوبة لهؤلاء الذين يحرضون المارة على الفسق في الطرق العامة تقل عن العقوبة التي افترضت على هؤلاء الذين يسعون للفساد والدعوة الى الفسق بطريقة أشد خطرا لاشتمالها على قدر أكبر من الاذاعة والدعاية والترويج لأماكن الفسق وذويه (١) .

ولكن يبدو أن محكمة النقض لا تذهب الى ما ذهبنا اليه من استتباط معيار التفرقة بين المادتين المذكورتين ، فقد قضت في قضية امرأة اتهمت بقولها لأحد المارة في الطريق العام « الليلة دى لطيفة تعال نمضيها سوى » بأن ذلك لا ينطبق عليه الا نص المادة ٢٦٩ مكررا ، وذلك بسبب عدم توفر الجهر بالقول أو توفر قصد الاذاعة أو النشر ، اذ جاء في حكمها :

« وحيث ان المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ التي طبقتها المحكمة اذ نصت على عقاب كل من أعلن دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعاية قد اشترطت أن يكون اعلانها باحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ..

(١) والواقع أن خطورة التحريض على الفسق بالقول أو الإشارة لا تعدى عددا معينا من الناس الذين كانوا في الطريق ، أما اذا اتخذ التحريض صورة دعوة تملا الصحف أو المجلات أو ما ملأها من المطبوعات فإن خطورته تكمن في لفت نظر الآلاف من الناس الى فرص الفسق سواء اكان هؤلاء في بيوتهم أو مكابهم أو مدارسهم أو مصانعهم ، بل ان ذلك التحريض في هذه الحالة يظل مائلا في اذهان الناس ما دامت المطبوعات التي احتوت عليه باقية في أيديهم .

وحيث أن المادة ١٧٨ من قانون العقوبات التي تقول النياية بانطباقها تعاقب على الأمور القاحشة في مضمون اللفظ أو القول أو الإشارة أو الكتابة أو التصوير أو غيرها من وسائل التعبير التي ذكرها المشرع ، وعلى الأمور الجارحة للآداب المتعلقة بالمسائل الجنسية التي يحميها القانون كالدعوة الى الزنا أو هتك العرض والدعارة ، وعلى الدعوة الى الرذائل التي لا تعاقب نصوص القانون مباشرة على اتيانها ، ولكنها تناقض النظام الاجتماعي وتجرح الشعور العام بالحياء متى توفر في ذلك كله شرط العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات أيضا (١) .

ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن ما صدر من المطعون ضدها من قول لم تجهر به ولم تقله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها أو عن سلعتها المقوتة ، وانما قصدت أن تتصيد من تأنس منه قبولا لدعوتها التي صدرت عنها في هذه الحدود . الأمر الذي لا تتوافر به العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات ، ومن ثم لا تتحقق به الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٨ من ذلك القانون ولا الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ . وحيث أنه لا يبقى بعد ذلك للتطبيق على واقعة الدعوى الا الفقرة الثالثة من المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات - التي أصبحت ٢٦٩ مكررا - وهي مخالفة ، وان وقعت في الطريق العام لا تعتبر من جرائم النشر ما دامت لا تتحقق فيها العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ من قانون العقوبات « (٢) » .

ويستفاد من هذا الحكم أن تحريض المارة على الفسق بالطريق العام أو المحل المطروق يعتبر أيضا جريمة طبقا لحكم المادة ١٧٨ عقوبات أو حكم المادة ١٤ من قانون مكافحة الدعارة اذا كان القول الذي يتضمن

(١) ولكن يلاحظ ان المادة ١٧٨ لم تحل على المادة ١٧١ في الإشارة الى وسائل العلانية وعلى ذلك ذالعلانية المشترطة فيها هي علانية واقع بحث تنشج من جميع الوسائل المحققة لها وعلى أية صورة من الصور الخاصة لتقدير القضاء ، كما هو الامر بالنسبة للعلانية المشترطة للفعل الملنى الفاضح فكلامنا ليست علانية قانون طبقا للمادة ١٧١ - راجع في ذلك دكتور محيي الدين عوض (السابق ذكره) ص ٢٤٦ وما بعدها

(٢) نقض أول يوليو ١٩٥٤ . مجموعة أحكام النقض من ٥ رقم ٢٧٢ من ٨٤٨

التحريض قد حدث جهرًا أو بقصد الإذاعة أو على سبيل النشر أو الإعلان .

ونظرا لأن الجهر بالقول هو النطق به بصوت عال بحيث يسمعه أو يستطيع أن يسمعه غير المتخاطبين أو غير الأطراف في الحديث .
ونظرا لأن العلانية التي تشترطها المادة ١٤ تتوافر بكل طرق الاعلان ومنها الطرق التي نصت عليها المادة ١٧١ ، فإن مجرد الجهر بالقول في الطريق العام أو المكان المطروق كاف في ذاته لتحقيق هذه العلانية دون البحث في أن الناس قد سمعوه أو لم يسمعوه ، ودون البحث في إثبات قصد الإذاعة أو النشر أو الاعلان لدى قائله ، إذ أن هذا القصد مفترض بحكم القانون (١) .

وعلى ذلك فإذا نحن سايرنا قضاء النقص السابق لكان كل قول مجهور به في الطريق أو المحل العام بقصد التحريض على الفسق يعتبر إعلانا لدعوة تتضمن اغراء بالفجور أو البغارة مما يقع تحت حكم المادة ١٤ ، وبالتالي لا يكون لنص المادة ٢٦٩ مكررا مجال للتطبيق الا حيث ينعدم الجهر بالقول (٢) .

وبالتالي تعتبر كل وقائع تحريض المارة على الفسق مما يشهد برؤيتها أو سماعها رجال الشرطة - وهم غالباً من غير المخاطبين بها - خاضعة لتطبيق العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٢ باعتبارها أشد من العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ مكررا ، الأمر الذي يترتب عليه تطبيق هذه المادة الأخيرة في حالات نادرة ، هي الحالات التي ثبت فيها واقعة التحريض حينما لا يسمعها أو يراها أو لم يكن محتملاً أن يسمعها أو يراها الا الشخص الموجهة اليه ، أو عندما تتحقق العلانية قانونا ويستطيع الجاني نفى قصد الإذاعة الذي تعتبر هذه العلانية قرينة عليه .

ورغم أن قضاء النقص يستند الى التفسير الحرفي للنصوص ، الا أننا لا نعتقد بخطأ ما تمسكنا به من أن يكون الحكم الخاص للمادة ٢٦٩

(١) دكتور محيي الدين موضح (السابق) ص ٧٠

(٢) تقاس على ذلك حالة التحريض على الفسق بالإغارة ، فإن العلانية تتوافر بمجرد وقوع هذه الإشارة في الطريق العام أو المكان المطروق .

مكررا استثناء من الحكم العام للمادة ١٤ من قانون مكافحة الدعارة ،
اذ أن في ذلك مجازاة لروح التشريع وخضوعا للاعتبارات التي استند
اليها ، يؤيدنا في ذلك اصرار المشرع على بقاء المادة ٢٦٩ مكررا باعادة
تعديلها بالقانون رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٥٥ وهو تاريخ لاحق لصدور القانون
٦٨ لسنة ١٩٥١ (١) .

١٢٧ — ثالثا : القصد الجنائي

يتوفر القصد الجنائي في جريمة اعلان دعوة تتضمن اغراء بالفسق أو
لفت الأنظار الى ذلك متى نشر الفاعل أو أذاع أمورا يعلم أن من شأنها
دعوة الناس أو لفت نظرهم الى فرصة معينة من فرص الفسق ، ولا يكفي
مجرد النشر أو الاذاعة لاثبات هذا القصد ، وانما يلزم أن يتوافر لدى
الجاني قصد النشر أو الاذاعة .

وما دامت العلانية تتوافر قانونا بتحقيق أى من طرق العلانية ، فإن
ذلك يكون قرينة على قصد النشر أو الاذاعة ، ولكنها قرينة تقبل اثبات
العكس ، ويتحمل الجاني هذا الاثبات فاذا استطاع أن ينفي القصد

(١) ولم يخل الفقه أو القضاء الفرنسى والبلجيكي من التردد في التفرقة بين جريمة
تحريض المارة على الفسق وبين جريمة الاعلان عن فرصة للفسق ، فالقضاء البلجيكي يفسر
المادة ٢٨٠ مكررا رابعا من قانون العقوبات التي تشابه تماما في نصها المادة ٢٦٩ مكررا من
قانون العقوبات المصري ، على أنها لا تنطبق على حالة « المرأة العمومية التي تحاول بالاقوال أو
الاشارات لفت انظار هؤلاء الذين يعمرون امام المحل الذي تمارس فيه مهنتها ، والذين يدخلون
اليه اذ أنها لا تتبع أية طريقة من طرق الاعلان عن بغائها وأن ما اتته لا يتعدى سلوكها في مواجهة
شخص أو اشخاص معينين » . راجع استئناف لييج سنة ١٩٥٤ ١٩٥٤ P. 55٠ Rev. abol.
ويقول فوان ان لأفعال المعاقب عليها باعتبارها لفتا للأنظار الى فرصة للفسق أو اعلانا
منها ليست سوى الافعال المعاقب عليها باعتبارها تحريضا علنيا على الفسق (مع ملاحظة ان
جريمة التحريض على الفسق في فرنسا تقع بأية وسيلة من وسائل العلانية) .

Vouin, P. 342

ويقول الاستاذ كولومبيني النائب العام « اذا كانت المادة ٣ من قانون ١٩٣٩ — وهي
الخاصة بالتحريض على الفسق علنيا — تنص على التحريض بالقول أو الاشارة أو الكتابة
أو غيرها من الوسائل ، فإن المشرع قد قصد بالكتابة هذه الاعلانات أو الرسائل التي تلفت النظر
الى أماكن الفسق » . Lois Nouvelles 1946 P. 228.

ويقول لامبرت الاستاذ بالمدرسة العليا للشرطة « اذا هممت امرأة بعنوان منزل للبغاء
في اذن رجل بالطريق فان ذلك لا يعتبر اعلانا من فرصة للفسق ، انما يعتبر كذلك اذا ما نطقت
بنفس السارة بصوت مرتفع في إحدى هربات المترو ، وقد نحاول بعض رجال النيابة بناء على
اقتراح رجال الشرطة تطبيق المادة ٢٨٤ على النساء المحرضات في الطريق Racouleuses
بدلا من تطبيق المادة ٣ من قانون ١٩٣٩ عليهن بحجة أن الأشخاص الآخرين
غير من قصدتهم المرأة بالتحريض قلبسمعوا قولها فتتحقق بذلك الاعلان المذكور ، ولكنني لا اعتقد
أن من نصها تطبيق المادة ٢٨٤ على حساب المادة ٣ الموضوعه خصيصا لحالة التحريض
على الفسق اذ ان في ذلك انحرافا عن الطريق المستقيم » . Lambert, P. 572, 573

عنه ، فان العسلاية تعتبر قائمة قانونا ولكن ينتفى العقباب باقتفاء أحد عناصر الجريمة وهو القصد الجنائي .

وعلى ذلك لا يعتبر مؤلف الأمور التي أذيعت أو نشرت مسئولاً عنها الا بثبوت قصده في اذاعتها ، كما لا يعتبر ناشرها مسئولاً عنها الا بثبوت علمه بطبيعة ما تتضمنه ، وهي مسألة تقديرية يفصل فيها قاضي الموضوع تحت رقابة محكمة النقض (١) .

ولا بد من انصراف قصد الجاني الى دعوة الناس الى فرصة معينة أو مناسبة معينة للفسق كأن يعلن عن نفسه أو عن غيره أو عن بيته أو بيت غيره ، يدل على ذلك نص المادة التي تقول «من أعلن دعوة...الخ» (٢) أما اذا تضمنت الأمور المذاعة حضا على الفسق من حيث هو ، أو نشر لمبادئ فاسقة لا يقصد بها جذب الناس الى مكان معين أو شخص معين ، فهذا مما لا تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة المذكورة ، انما قد تتحقق به الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٧٨ عقوبات .

ولا علاقة للقصد الجنائي بما يهدف اليه الجاني من وراء فعله ، فيخطيء الحكم الذي يقضى بالبراءة بمقولة ان قصد الجاني لم ينصرف الى الافساد ، انما كان متصرفا الى تحقيق ربح حقير مما يجمعه من ثمن الكتالوجات التي تتضمن عناوين الكتب المحتوية على أسماء منازل البغاء وذويه ، اذ أن في ذلك خلطا بين القصد والباعث (٣) .

١٢٨ - العقوبة :

تعاقب المادة ١٤ على الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه (أو على ألف ليرة في الاقليم السوري)

(١) فاذا انكر الجاني علمه بمحتويات الكتب التي يبيعها لانها مكتوبة باللغة الفرنسية التي لا يفهمها فان حالة الكتب وظروف بيعها وشرائها ووجودها عنده واحتوائها على المبادئ والصور التي يحرمها القانون تقطع بأنه يعلم ما بها - نقض ٣٠ يناير ١٩٥٠ مجموعة احكام النقض س ١ رقم ٦٢ ص ٢٨٥ .

(٢) والاصل الفرنسي اوضح في الدلالة على هذا المعنى اذ ينص على « كل لمن لفت الأنظار الى فرصة للفسق ... » ويفهم من كلمة فرصة Occasion ان هناك مناسبة معينة للفنق .

(٣) نقض فرنسي ٢٣ يونيو ١٩٢٨ - سابق الإشارة اليه .

أو بإحدى هاتين العقوبتين (١) .

وطبقا للمادة ١٤ من نفس القانون يستتبع الحكم بالادانة وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة .
وكانت المادة ١٢ قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ تنص على أنه « تطبق في جميع الأحوال أحكام المواد ١٩٥ الى ٢٠٠ من قانون العقوبات وهي المواد الخاصة بمسئولية رؤساء تحرير الصحف والمستوردين والطابعين عن النشر وكيفية ضبط المطبوعات وتعطيل الجرائد ... الخ .
غير أن هذا النص الأخير قد أغفله القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ حتى يمكن سريانه على الاقليمين (٢) .

ما يقترح في شأن المواد الثلاثة

١٢٩ — بعد أن تحدثنا في الفصل السابق عن حكم المادة ٢٦٩ مكررا عقوبات وعما يمكن أن يوجه الى صياغتها من نقد ، وعن الاعتبارات التي أحاطت بصياغة المواد المشابهة لها في القوانين الأخرى .
وبعد أن تحدثنا عن التداخل والاختلاف القائمين بين نصوص أحكام المواد ١٧٨/٣ ، ٢٦٩ مكررا من قانون العقوبات و ١٤ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

نستطيع أن نقترح الغاء هذه المواد الثلاثة والاستعاضة عنها بسادة واحدة يكون نصها كالآتي :

« كل من دعا الناس في طريق عام أو محل مطروق الى الفسق بقول أو صياح أو فعل أو ايماء ، أو سلك سلوكا من شأنه لفت النظر الى ذلك يجوز للشرطة أن تنذره كتابة إنذارا غير قابل للطعن إلا يعود الى ارتكاب الفعل في مدى ثلاث سنوات ، فإذا عاد الى ارتكابه في بحر هذه المدة يعاقب

(١) والجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢ من الجنج ، تسقط الدعوى العمومية فيها بمرور ثلاث سنوات — محكمة ليل في ٦ يونيو ١٩٠٧ ١٩١ ١٩٠٧ D. 1907. 11. 191 وهي من جرائم الاعتداء على الآداب العامة . فلا يجوز للأفراد رفع الدعوى المدنية للمطالبة بتعويض الضرر الناتج عنها ، ولا رفع دعوى الجنبعة المبافرة منها — نقض لرلي ٢٥ يوليو ١٩١٢ D 1915. 1. 150.

(٢) وبهذا فقد القانون الجديد حكما هاما كان يمكن الانتفاع به عند اللزوم ، وإذا كانت المواد ١٩٥ الى ٢٠٠ من قانون العقوبات المصري لا نظير لها في قانون العقوبات السوري فانه كان من الممكن أن تصاغ المادة ١٤ في القانون الجديد بحالة تحقق الهدف المقصود دون الإشارة فيها الى مواد أخرى بذاتها من مواد قانون العقوبات .

بالحبس مدة لا تزيد عن سنة .

اما اذا لجأ الجانى فى الدعوة الى الفسق ايا كانت عباراتها ، الى الاعلان عنها بالكتابة أو الرسوم أو الصور أو الصور الشمسية أو الرموز أو غيرها من طرق التمثيل ، أو بترديد القول باحدى الوسائل الميكانيكية أو باذاعته بطريق اللاسلكى ، أو لفت الأنظار الى ذلك بشيء مما ذكر فانه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات .

ونحن نجمل ما يحققه هذا النص من فائدة : —

أولا : تنص الفقرة الأولى على عقاب تحريض المارة على الفسق بينما تنص الفقرة الثانية على عقاب الاعلان عن الفسق وبذلك يتحدد نطاق كل منهما بغير تداخل أو غموض .

ثانيا : تتضمن الفقرة الأولى كل الوسائل التى يقصد بها تصيد الناس بقصد الفسق ، بما فى ذلك عرض الشخص نفسه لهذا الغرض . وحتى لا يساء تطبيق هذا النص على الوقائع القابلة للتأويل ، لم يتضمن النص ازال العقوبة بالجانى لأول مرة حتى يكون فى ارتكابه نفس الفعل مرة ثانية ما تنتفى معه الشبهة فى حقيقة فعله وقصده (١) .

واذا كانت بعض التشريعات التى لا تعاقب على ممارسة البغاء تتحرز فى العقاب على تحريض الناس بقصد الفسق ، فان هذا الاعتبار يعد منتفيا فى التشريع المصرى الذى يعاقب على ممارسة البغاء عادة .

أما الفقرة الثانية فتعاقب على الفعل لأول مرة اذ أن فى الاعلان عن الفسق بالطرق الواردة بها ما ينفى كل شبهة فى انصراف قصد الفاعل الى الدعوة الى الفسق .

ثالثا : لم تتضمن المادة العقاب بالغرامة أو الوضع تحت مراقبة الشرطة للأسباب التى سنتعرض لها فيما بعد عند الحديث عن سياسة عقاب محترفى البغاء .

رابعا : استبعدنا عبارة « التحريض على الفسق » ، مادام المقصود فى هذه المادة هو مجرد لفت النظر أو الاعلان .

(١) وهذا هو ما فعله المشرع الانجليزى باصدار قانون ١٦ يوليو ١٩٥٩ السابق اشارتنا اليه بشد ١٠٤ ، وقد أظهرت التجارب العملية ما أدى اليه تنفيذ هذا القانون مباشرة من طريق الطرق من هؤلاء المحترفات اللاتى كن يملأنها ليلا ونهارا بقصد البغاء (راجع فى ذلك بيان ممثل انجلترا فى مؤتمر كمبريدج الدولى عام ١٩٦٠ لفحص موضوع البغاء) .

الفصل الخامس

سياسة العقاب على البغاء

١٣٠ — قصد سياسة العقاب على البغاء تلك السياسة الواجب اتباعها في تقدير العقوبة وتحديد نوعها بالنسبة لجريمة ممارسة البغاء أو تصيد العملاء أو الاعلان عن الفسق .

والواقع أن الجريمتين الأخيرتين لا ينفرد بارتكابهما ممارسو البغاء أو محترفوه ، ولكن جرت العادة في كثير من التشريعات ، عند فرض العقوبة عليهما ، أن تكون هذه العقوبة خاضعة لنفس الاعتبارات التي تفرض بسقنضها على ممارسة البغاء ذاته ، باعتبار هاتين الجريمتين أكثر وقوعا من محترفي البغاء أنفسهم .

ونحن نتحدث في ثلاثة مباحث عن عقوبة الغرامة ، والحبس ، والوضع تحت مراقبة الشرطة ، وفي مبحث رابع نتحدث عن الايداع في مؤسسات التأهيل والاصلاح ، وفي مبحث خامس عن حجز الاداري .

المبحث الأول

الحكم بالغرامة

١٣١ — يزداد الاقتناع في الوقت الحاضر بعدم جدوى الحكم بالغرامة كعقوبة على البغاء ، على أساس أن البغايا يعتبرن الغرامات من مخاطر المهنة ، وأنهن أثناء ممارستهن مهنتهن ، يفكرن في تدبير المبالغ التي لابد أنهن معرضات لدفعها في يوم ما ، كما يفكر التاجر في توفير نسبة معينة من أرباحه لدفع ما سيطلب به من ضرائب (١) ، وبذلك لا يتحقق معنى الايلاء المقصود من توقيع عقوبة الغرامة .

(١) وقد أظهرت التجارب عمليا صدق هذا الرأي ، فمند سنين طويلة ونحن نشاهد البغايا يحتفظن بمبالغ معينة لدى اصحاب المنازل التي يعملن فيها أو لدى القوادين الذين يعتمدن عليهم في ممارسة حرفتهن ، بقصد دفع ما تقضى به المحاكم من غرامات في القضايا التي يتهمن فيها ، فإذا كانت هذه المبالغ قد نفدت يلجأ اصحاب البيوت أو القوادون الى دفع قيمة الغرامات باعتبارها دينا يقتضونه من البغايا فيما بعد .

وينقلب الأمر سوءاً على البغى إذا لم تدخر قائضاً يفى بقيمة الغرامات المحكوم بها ، ولهذا تستدين ما يفى بمقدارها من القوادين وأصحاب بيوت البغاء ، ويكون لزاماً عليها حينئذ أن تستأنف ممارسة البغاء لسد ما عليها من ديون ، أو أن تسلم نفسها لهؤلاء حتى يستوفوا حقهم من الاتجار بعرضها .

ولذلك فادت كثير من الهيئات ، منذ قيام حركة إلغاء البغاء المنظم ، بضرورة استبعاد الغرامات كعقوبة على البغايا إذ أن في ذلك إكراها لهن على معاودة البغاء ، بل أصبحت بعض المحاكم تمتنع عن توقيع هذه العقوبة ، كما حدث في نيويورك منذ عام ١٩١٢ حينما اتفقت جهات القضاء المختلفة فيها على عدم الحكم بها إطلاقاً ، ولذا ألغيت في عام ١٩١٣ القوانين التي كانت تنص عليها (١) ، ولما صدر قانون إلغاء الرذيلة عام ١٩١٩ تضمن نفس المبدأ (٢) .

ويبدو في إنجلترا أنه لم تفلح المحاولات المبذولة للحيلولة دون استمرار البغايا في تصيد الرجال في الطرقات عن طريق الحكم عليهن بالغرامات ، إذ كن يجاهرن في ساحات القضاء بأنهن لن يقلعن عن غيبن ، ولذا كان يلجأ بعض القضاة في لندن إلى أخذ التعهد عليهن ألا يعدن إلى سيرتهن الأولى والا تعرضن لدفع غرامات كبيرة ، واقترحت لجنة جرائم الشوارع عام ١٩٢٧ (٣) ، أن تتضاعف الغرامات في حالة العود (٤) .

ورأت لجنة فحص جرائم الجنسية المثلية والبغاء ، السابق ذكرها في إنجلترا ، في تقريرها المقدم للبرلمان الانجليزي عام ١٩٥٧ ، أنه رغم عدم اعترافها بفائدة مؤكدة للحكم بالغرامة ، إلا أنها تفضل ذلك على الحكم بالحبس لما ينجم عن هذا الأخير من خطر أكبر ، أما في حالة العود فإن اللجنة لا تنصح بالغرامة ولا بزيادتها تدريجياً إذ أن في ذلك دفعا للبغى

(١) S. D. N. C. 338. M. U. S. 1927. IV. P. 161.

(٢) أمدت الحكومة الاتحادية عام ١٩١٩ قانوناً أطلق عليه Vice repressive Law

وهرضته على الولايات المختلفة باعتباره نموذجاً لما يجب صدوره من قوانين

لجارية الرذيلة في الولايات المتحدة وقد استبعدت نصوصه الأحكام بالغرامة ، G. G. P. 2.

(٣) Street offences Committee السابق ذكرها .

(٤) James, P. 125.

على ممارسة البغاء، أو على الأقل على تعويض الزيادة بمطالبة عملائها بأجر أكبر أو بمضاعفة عدد هؤلاء العملاء ، فمضاعفة العرامه هو مضاعفة للعرض والطلب معاً ، ولذلك فالحبس وحده في حالة العود هو أحسن الوسائل (١) .

وتتمسك اللجنة مع ذلك بان الانذار الذي توجهه الشرطة للبغايا قبل اتهامهن بالتحريض على الفسق يجعلهن يفكرن قبل الاقدام على هذه الجريمة ، على الا يكون الأمر متعلقاً بمجرد الانذار ، بل يجب المبادرة بالعناية بهن وعلاجهن نفسياً واجتماعياً (٢) .

يستفاد مما تقدم أن هنالك ميلاً نحو العدول عن الحكم بالغرامة ، أما اذا كان ذلك ضرورياً في المرة الأولى حتى نجنب البغى مخاطر الحبس ، فإنه لا مفر من الحكم بالحبس وحده في المرات اللاحقة .

فاذا أضفنا الى ذلك ما لمسناه من التجارب العملية ، لكنا أكثر اعتقاداً بضرورة استبعاد الحكم بالغرامة في حالة ممارسة البغاء عادة طبقاً لفقرة الثالثة من المادة ٩ من قانون مكافحة الدعارة والاكتفاء بالحكم بالحبس ولدات السبب اقترحنا أن يكون الحكم في حالة الدعوة الى الفسق هو الحبس فقط « بعد الانذار في أول مرة » (٣) .

المبحث الثاني

الحكم بالحبس

١٣٢ - اذا كان الحكم على البغايا بالغرامه لا يخلو من العيب ، فهناك أيضاً ما يمكن توجيهه من عيب الى الحكم بالحبس (٤) .
فالمعروف أن العقوبة المقررة في معظم التشريعات لممارسة البغاء أو

(١) Rep. H. P. P., 92. 93.

راجع في ذلك أيضاً S. D. N. - G. 338. M. U. S. 1927. IV. P. 161

(٢) Rep. H. P., P. 91.

(٣) راجع بند ١٢٩

(٤) ولذلك لا تلجأ بعض القوانين الى الحبس الا اذا فشلت كل وسائل الاصلاح فالبغايا اللاتي يعتبرن منشردات طبقاً لقانون التشرد الصادر في فنلندا عام ١٩٣٦ تتخذ حيالهن في أول الامر كل المحاولات لتخليصهن من الوسط الضار وايجاد عمل مناسب ومأوى لهن ، وارشادهن وعلاج امراضهن ، فاذا فشلت هذه المحاولات يوضعن تحت رقابة سلطة الشرطة وهيئة العناية الاجتماعية من سنة الى ثلاث سنوات ، فاذا لم يثمر هذا أيضاً يرسلن الى السجون من ثلاثة اشهر الى ثلاث سنوات ، واحياناً يبقين فيه حتى يعدن للحياة العادية Prosti. II. A.

لأبسطياد العملاء هي أخف العقوبات المقررة لجرائم البغاء (١) .
ويبدو أن ذلك راجع الى عدم استقرار الرأي في كل التشريعات على
تجريم البغاء في ذاته ، مما يدعو المشرعين الى التفرغ في فرض عقوبات
شديدة اذا رأوا ضرورة لهذا التجريم .

ولا يختلف هذا الاتجاه أيضا بالنسبة لجرائم تصيد العملاء ،
فالعقوبات المفروضة عليها تعتبر بسيطة بالنسبة لجرائم البغاء الأخرى ،
رغم ما تتضمنه من معنى الاخلال بالحياة العام (٢) .

يستفاد من ذلك أن العقوبات بالحبس التي تفرض على البغايا
لا تتضمن سوى الحبس لمدة بسيطة ، وهي بذلك غير كافية لتقويم
البغايا واصلاحهن واعادتهن الى حياة الشرف ، بل انه غالبا ما يؤدي هذا
الحبس لمدة قصيرة - بجانب عدم جدواه في اصلاح البغايا - الى عقد
صلات المعرفة والصدقة بين البغايا أنفسهن أو بينهن وبين المحبوسات
معهن من القوادات ، الأمر الذي يترتب عليه بعد خروجهن من السجن ،
وجود شبكة متماسكة الخيوط من البغايا والقوادات ، تعمل في تآزر
وتعاون وخفاء .

ولا يمكن أن يكون عيب الحبس لمدة قصيرة سببا في المطالبة بإطالة
هذه المدة ، إذ أن البغى هي أول من يصدق عليه -- بين الطوائف
الأخرى للمجرمين - أنه ضحية المجتمع ، ولا يجوز أن تتحمل بقسوة
ذنب ما انتهت اليه .

(١) ففي تشريعات الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتسع مجال التجريم وتفرض أشد
العقوبات على جرائم البغاء بكافة أنواعها لم تفرض العقوبات الخفيفة نسبيا الا على ممارسة
البغاء ، فهي لا تتجاوز سنة واحدة في هذه التشريعات وقليل ما تتعدى سنة أشهر .
انظر قائمة هذه العقوبات Almanac S. No. 9A, P. 14, 68. وطبقا للقوانين
السابق اشارنا اليها يعاقب القانون اليوغسلافي بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ، والقانون
الفنلندي بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين . الخ ، وهي عقوبات تعتبر بسيطة بالنسبة
للعقوبات الأخرى في جرائم البغاء الواردة في هذه القوانين ، ويعاقب القانون ١٠ لسنة ١٩٦١
في المادة ٢/٩ على ممارسة البغاء عادة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وهي عقوبة بسيطة
بالنسبة للعقوبات الواردة به عن جرائم القوادة .

ولكن يلاحظ من ناحية أخرى أن التشريعات تميل الى زيادة العقوبة اذا كانت ممارسة
البغاء بين شخصين من جنس واحد إذ تروى في ذلك ضررا أكبر قلبرا - راجع ٢٤٧ عقوبات
يونانية ، ٢٣٠ دانمركي ، ١٦١ الماني ، ١٩٤ سويسري . الخ .
(٢) والتشريع الفرنسي الذي كان يعاقب على التحريض علنا على الفسق (٣م في ١٩٤٦)
بالحبس من ستة أشهر الى خمس سنوات قد عدل عن هذه العقوبة الى عقوبة الحبس الذي
لا يتجاوز ثمانية أيام وفي حالة العود لا يتجاوز عشرة أيام (مرسوم سنة ١٩٥٨) .

بل ان في تشديد العقوبة باطالة مدة الحبس ما قد يؤدي الى اختفاء البغايا من الطرقات والى صعوبة عبور الشرطة عليهن أو اكتشاف أماكنهن ، لا لأنهن قد أقلعن عن مهنتهن ، ولكن لأنهن قد لجأن للخفاء حيث تملكن أيادي القوادين ، تتحكم فيهن كما تشاء ، وهذا هو ما حدث في الدول التي حاولت عن طريق تشديد العقوبة على المحرضات في الطريق القضاء على نشاطهن ، وأظهر هذه المحاولات ما حدث في مدينة شيكاغو سنة ١٩٢٩ (١) .

وبين هاتين النظريتين ، نظرية الحبس لمدة قصيرة ، ونظرية الحبس لمدة طويلة ، تظهر فكرة الحبس غير محدد المدة ، بشرط أن يصاحب ذلك برنامج صادق للعلاج ، يترتب على نجاحه أو فشله في اصلاح البغايا تقرير مصيرهن ، وهى الفكرة المعمول بها في بعض التشريعات كالتشريع الدانمركى (٢) .

ولكن يرد على ذلك بأن السجون لم تصل حتى الآن — رغم التقدم الذى أحرزته في ميدان العلاج والاصلاح — الى الحالة التى يمكن أن تسمى معها دورا حقيقية للتربية والتأهيل طبقا لما تتطلبه هاتان الكلمتان من معنى .

وقد ناقشت اللجنة الانجليزية لجرائم الجنسية المثلية والبغاء فكرة عقاب البغايا بحجزهن في مؤسسة خاصة بهن تتوفر فيها وسائل تأهيلهن ، وقالت اللجنة في تقريرها عن ذلك « انا لا نعتقد أن هذه الفكرة مرغوبا فيها أو عملية أو عادلة ، ومن رأينا — على وجه خاص — أنه لا يستحسن عزل البغايا في مؤسسة يقمن فيها ، وقد وضح مما حصلنا عليه من شهادة ذوى الخبرة في أمور البغايا المحجوزات في مختلف أنواع المؤسسات أنه من الصعب جدا في مؤسسة ذات نزلاء من نوع خاص اعداد برنامج للتأهيل يحتمل نجاحه ، بل أننا لا نؤمن أن مجموعة كلها من البغايا يمكن أن تكون أساسا لاعادة أى منهن الى أى شكل من أشكال الحياة العادية . ومن المشكوك فيه على أية حال احتمال نجاح أى برنامج

(١) James, P. 125.

(٢) وقد تضمن قانون إلغاء الرذيلة السابق الإشارة اليه في الولايات المتحدة عام ١٩١٩ الحكم بالحبس غير محدد المدة تحقيقا لفكرة الاصلاح G. G., P. 2.

للتأهيل اذا كان هذا مستندا الى العجز الاجبارى ، اذ أن اجراءات التأهيل والاصلاح فى مثل هذا الميدان كغيره من الميادين الأخرى ، تستند فى نجاحها الى حد كبير الى التعاون الاختيارى من جانب الشخص المراد اصلاحه » .

واستطردت اللجنة تقول فى تقريرها « واذا كان عزل البغايا فى السجون أو المؤسسات المشابهة عن غيرهن من طوائف المجرمات يمكن أن تعود فائدته على هؤلاء المجرمات فان هذا لا يبرر ايجاد نظام خاص لعقاب البغايا بصفتهن كذلك » (١) .

المبحث الثالث

١٢٣ - الحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة La surveillance de la police
لا قصد بهذا المبحث نظام المراقبة Probation system
كما هو معروف فى بعض التشريعات ، حيث تقوم هيئات متخصصة بتنفيذه ، انما تقصد به الوضع تحت مراقبة الشرطة طبقا لأحكام المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ .

فطبقا للمادة الثانية من هذا المرسوم يجب على من يوضع تحت مراقبة الشرطة أن يعين الجهة التى يريد اتخاذها محلا لاقامته مدة المراقبة ، ويجوز لوزير الداخلية ألا يوافق على الجهة التى يختارها المراقب ... ، فان لم يعين المراقب محلا لاقامته يعين هذا المحل بأمر من وزير الداخلية .

وطبقا للمادة الخامسة على المراقب أن يتخذ له سكنا فى الجهة المعينة لمراقبته فاذا عجز عن ذلك أو اتخذ سكنا يرى مكتب الشرطة أنه تتعذر مراقبته فيه عين له مكانا يأوى اليه ليلا ، ويجوز أن يكون هذا المكان ديوان المركز أو القسم أو قهظة الشرطة أو مقر العمودية .

وقد لوحظ عمليا فى شأن تطبيق هذا المرسوم بقانون على البغايا المحكوم عليهن بالوضع تحت مراقبة الشرطة ، أنهن كثيرا ما يطلبن مراقبتهم فى المحال التى يقمن فيها عادة ، وهى غالبا من بيوت البغاء ،

فاذا لم يفتن رجال الشرطة الى ذلك أو لم يجدوا مكانا آخر مناسباً لتنفيذ هذه المراقبة - كانت النتيجة هي بقاء البغايا في منازل البغاء طول الليل ، وحينئذ ينتهز أصحاب هذه المنازل تلك الفرصة لادارتها للبغاء ، وهكذا يؤدي الوضع تحت مراقبة الشرطة الى تسهيل البغاء واستغلاله .

واذا حاولت البغى البحث عن مكان شريف لقضاء فترة مراقبتها فيه كان ذلك من الأمور الصعبة التي لا تتحقق الا نادرا ، اذ يرفض الشرفاء أن تقيم بينهن امرأة سيئة السلوك ، يدق على بابها رجال الشرطة طول الليل للتأكد من وجودها .

بل ان في الحالات النادرة التي يقبل الشرفاء فيها اقامة البغى بينهن أو بجوارهن . سرعان ما تجرى الشائعات وتتولد الشبهات حول سلوكها وعلاقاتها بهم ، مما ينتهي بالتجائم الى الشرطة للمطالبة باستبعادها .

وفي مثل هذه الحالات لا يجد رجال الشرطة مفرا من مراقبتها في أحد مراكز الشرطة ، ويكون من طبيعة ذلك ، اختلاط البغى بالرجال الآخرين الموضوعين تحت المراقبة في نفس المكان ، أو غيرهم من الرجال المتصلين بمراكز الشرطة ، أو جميع عدد كبير من محترفات البغاء في مكان واحد بحالة غير مأمونة العواقب .

نخلص من ذلك الى أن وضع البغايا تحت مراقبة الشرطة لا يحقق في أغلب الأحوال الغرض المقصود منه ، وهو الجبلولة بينهن وبين البغاء ، بل ان ظروف وضعهن تحت المراقبة بالحالة التي أشرنا اليها ، اذا لم تكن في ذاتها مدعاة للفساد ، فهي لا تصلح لتقويمهن أو ردهن بعيدا عن حياة البغاء .

وفي الحالات القليلة التي يستحيل على البغى ممارسة مهنتها أثناء مراقبتها ، فإنها تضاعف من نشاطها أثناء النهار لتعويض خسارتها اثناء الليل (١) .

لهذا نرى الغاء عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة بالنسبة للجرائم

(١) يؤيد ذلك العدد الكبير من القضايا التي تضبط فيها كل عام عشرات البغايا بتهمة احترافهن البغاء في محال مراقبتهم ليلا ، سواء أكانت هذه المحال هي مساكنهن الخاصة أم المنازل المدارة للبغاء .

المنصوص عليها في المواد ٣٦٩ مكررا عقوبات ، ٩ فقرة ثالثة و ١٢ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (١) .

وتفضل أن يستعاض عن هذا النظام بنظام المراقبة Probation System المعروف في تشريعات كثيرة كالتشريع السويدي والدانمركي والنرويجي والانجليزي (٢) ، حيث يتركز الأمر في فحص أحوال الموضوعين تحت هذا النوع الأخير من المراقبة وتوجيه النصيح اليهم وتعهدهم بالعلاج ووسائل الاصلاح النفسية والاجتماعية ، بواسطة هيئة موظفين — من غير رجال الشرطة — متخصصين في ذلك (٣) .

المبحث الرابع

الايداع في مؤسسات الاصلاح والتأهيل

Les institutions de reclassement et rééducation

اتجه التفكير منذ قرون طويلة الى ايداع البغايا — بعيدا عن السجون — في مؤسسات للاصلاح ، حتى يمكن تقويمهن واعادتهن الى حياة الشرف (٤) .

(١) ولا يجوز أن يحول دون ذلك أن المادتين ٢٦٦ ، ١٢ تنطبقان على غير البغايا اذانه لا يمكن النص في مادة واحدة على عقوبتين مختلفتين لجريمة بذاتها .

(٢) راجع كذلك نظام واختصاص محكمة فيلادلفيا المنشأة عام ١٩١٤ ومدى تطبيقها لنظام المراقبة بصورة تعتبر نموذجا يجب اتباعه في هذا الشأن James, P. 130-132.

(٣) ولذلك تفضل اللجنة الانجليزية السابق ذكرها هذا النوع من المراقبة التي يجعلها القانون الانجليزي اختيارية لا اجبارية ، وترى اللجنة ان كثيرا من البغايا قد عدلن عن ممارسة البغاء نتيجة لهذا الاجراء ولا سيما اذا كن من القاصرات اللاتي لم يتوغلن في البغاء ، وأنه لا بد من ان يظل هذا الاجراء اختياريا للمحكوم عليهن وبمحض رضائهن حتى لا يؤدي اجبارهن عليه الى مقاومته وعصيانه . Rep. H. P., P. 99.

(٤) وربما كانت المحاولة الاولى في هذا الصدد هي ما قامت به الامبراطورة ثيودورا زوجة جوستينيان في القرن السادس الميلادي حينما بنت ملجأ للبغايا التائبات وجمعت فيه المئات بقصد ردهن الى الحياة العادية . Boiron, P. 28 ; scott, P. 89 ، وفي بداية القرن الثالث عشر

ظهرت في المانيا طوائف من البغايا التائبات تحمل اسم « المجدالية » Magdalen « نسبة الى ماري المجدالية في عهد المسيح » وقامت جماعات مشابهة في فرنسا واسبانيا وايطاليا ، تستند كلها الى مبادئ سان اوجوستان في العفة والتقشف ، ويرتدي نساؤها الازياء ذات الالوان البيضاء والرمادية والسوداء ، وطالبت هذه الجماعات بأن يكون للتائبات معاش مرتب وان تمنح لهن كل المساعدات لاصلاحهن ، واقامت لهذا الغرض المؤسسات التي اطلق عليها مؤسسات ماجدالين . New Popular Encyclopedia.

وانتشر هذا النوع من المؤسسات في القرن الثامن عشر في برشلونة ومدريد وكان يطلق عليها مستشفيات ماجدالين Scott, P. 175 , 176

وانشئت في لندن عام ١٧٥٨ مستشفيات ماجدالين Magdalen Hospitals للبغايا =

وقد أصبحت وسيلة الإصلاح عن طريق المؤسسات في العصر الحديث هي اتخذى الوسائل التي تهدف الى هذا الإصلاح ، بل أصبح الإصلاح في ذاته هدفاً يفوق هدفاً العقاب في سبيل الوصول الى مكافحة البغاء والوقاية منه .

وتنادى جميع الهيئات في العالم كله بأن القضاء على العرض لا يمكن تحقيقه عن طريق قرض العقاب فقط ، بل ترى غالبية هذه الهيئات اسقاط فكرة العقاب نهائياً .

وقد اهتمت ببعض موضوع البغاء من هذه الناحية ، الهيئة الاستشارية للشئون الاجتماعية بعصبة الأمم وقدمت في ذلك تقريراً هاماً الى العصبة يتضمن البحوث التي أجرتها في دول العالم والنتائج التي وصلت اليها والتوصيات التي ترى اتباعها في موضوع علاج البغاء والوقاية منه وكيفية رد البغايا الى الحياة الطبيعية وتأهيلهن للعمل الشريف (١) .
ونحن نقطف من هذا التقرير موجزاً لبعض ما جاء به من آراء وتوصيات خاصة بالمؤسسات :-

- ١ - يحسن دائماً أن يكون دخول هذه المؤسسات اختيارياً للبغايا حتى لا يناهضن وسائل الإصلاح المتبعة فيها (ص ١٢) .
- ٢ - ولو ان نسبة نجاح وسائل الإصلاح في المؤسسات قليلة وأن نسبة كبيرة من النساء اللاتي يمضين وقتاً فيها سرعان ما يعدن الى ممارسة البغاء بعد خروجهن منها ، الا ان هنالك أملاً في ازدياد فرص النجاح بتحسين وسائل الإصلاح (ص ١٢٧) .
- ٣ - لا يمكن الجزم أن وسيلة معينة للإصلاح هي أصلح الوسائل ، مادامت الظروف تختلف دائماً باختلاف الديانة والوسط الاجتماعي والعادات والتقاليد الوطنية والمناخ ، تلك العناصر التي تؤثر في طبيعة البغاء والبغايا (ص ١٢٧) .

= التاليات ، وفي عام ١٧٨٧ انشئ فيها ملجأ لوك لنفس الفرض ، ثم انشئت عام ١٨٠٧ اصلاحية لندن للنساء Sanger, P. 350, 351. London Female Penitentiary
وفي هيبورغ انشئت مؤسسات ما قبلها عام ١٨٢١ وكان يشترط لدخولها ان تكون البغايا مغيرة السن وراغبة في التوبة وان تحمل اسماً مستعاراً غير اسمها الحقيقي
Scott, P. 218

٤ - ليست المؤسسات هي أفضل الوسائل للإصلاح ، اد يرجح ان عدد البغايا اللاتي أقبلن عن البغاء نتيجة للخدمات الاجتماعية التي قدمت لهن أكبر من عدد هؤلاء اللاتي اقتصر أمرهن على دخول المؤسسات (ص ١٢٨) .

٥ - لا بد أن يصاحب وسائل الإصلاح سياسة تشريعية تهدف الى سن القوانين الصارمة ضد طوائف القوادين (ص ١٢٩) .

٦ - أكثر البغايا قبولاً للإصلاح هن حديثات العهد بالبغاء ، وكلساً ازدادت مدة ممارستهن البغاء ازدادت صعوبة اصلاحهن (ص ١٣٠) .

٧ - أن سياسة الحكم على البغايا بالغرامات أو الحبس لمدة قصيرة لا يرجى لها النجاح بالقدر الذي تحققه وسائل اصلاحهن (ص ١٣٠ و ١٣٦) .

٨ - ان الفتيات صغيرات السن أكثر عرضة للإصلاح من الكبيرات ، أما الحد بين الصغر والكبر فتختلف فيه الدول نزولاً وصعوداً طبقاً لظروفها الطبيعية والاجتماعية (ص ١٠٧ و ١٠٨) .

وبعد قيام هيئة الأمم تقدمت لجنة الشؤون الاجتماعية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي بتقرير مستوف عن البحوث التي أجرتها بشأن البغاء والاتجار به في العالم وقد تضمن التقرير تقريرا كل المبادئ والتوصيات السابق ذكرها في تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية بعصبة الأمم وخصوصاً ما يتعلق منها بضرورة أن تكون وسائل الإصلاح بمحض اختيار البغايا وبدون أية اجراءات مقيدة لحياتهن (١) .

وتؤيد القرارات الصادرة من المؤتمرات الدولية المختلفة المبادئ والتوصيات المشار اليها (٢) .

وجاء في الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال بغاء الغير الموقعة في ليك سكس في ٢١ مارس سنة ١٩٥٠ (٣) . في

(١) راجع التقرير Unrestricted Em-CN. 5-14 18.1.1947

(٢) راجع قرارات مؤتمر فرنكفورت الدولي عام ١٩٥٦ في هذا الشأن

F. A. I. Francfort 1956 P.93 وكذلك قرارات مؤتمر كامبريدج الدولي عام ١٩٦٠

(٣) وقد انضمت الجمهورية العربية المتحدة الى هذه الاتفاقية بقرار الجمهوري رقم

٨٨٤ الصادر في ١١ مايو ١٩٥٩

المادة السادسة عشر منها « توافق أطراف هذه الاتفاقية على أن تتخذ أو تشجع — عن طريق الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والصحية الخاصة والعامة وغيرها من الخدمات المتصلة بها — على اتخاذ التدابير التي من شأنها منع البغاء وضمان تأهيل ضحايا الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وإصلاحهم اجتماعيا » .

وإذا نحن نظرنا الى الاتجاهات المختلفة نحو الانتفاع بالمؤسسات كما هو الأمر في كثير من دول العالم حاليا نستطيع ان نستخلص النقاط الآتية .
أولا — في بعض الدول لا تتعرض القوانين لإنشاء مؤسسات لإصلاح البغايا (١) ، بينما تتعرض القوانين في دول أخرى لإنشاء مؤسسات للبغايا القاصرات فقط (٢) .

ثانيا — ينص اقليل من التشريعات على سلطة الشرطة أو النيابة أو القضاء في ايداع البغايا في المؤسسات ، أى أن دخولهن فيها يكون اجباريا ، سواء أكان ذلك بعد تنفيذ الأحكام القاضية بحبسهن أو بغير صدور مثل هذه الأحكام (٣) .

(١) كما هو الحال في كندا وكاليفورنيا وإيرلندا ، وفي الدولة الأخيرة أنشئت مؤسسات

دينية لقبول المراضيات في الإصلاح Prost. II.A.

(٢) ففي إنجلترا لا توجد مؤسسات لتأهيل البغايا البالغات أما القاصرات حتى سن

١٧ سنة فانهم خاضعات للإصلاح باعتبارهن في حاجة الى حماية ورعاية طبقا لقانون ١٩٣٣

Prosti. II.A. (The children and young persons act 1933)

(٣) ففي مدينة نيويورك تجرى المحاكم على سياسة القضاء بإيداع البغايا بالإصلاحيات

reformatories أكثر مما تجرى على إرسالهن الى السجون وخصوصا اذا كان

هؤلاء من حديثات العهد بالبغاء . ويعقب مفادتهن المؤسسات وضعهن تحت المراقبة

Probation مدة طويلة Prost. II.A.

وطبقا لقانون ولاية نيويورك (Consolidated Laws 1934 Ch. 625) يجوز لجهات

القضاء في غير منطقة نيويورك وكنجز ان تأمر بإيداع كل امرأة يزيد سنها عن ١٢ سنة

يثبت وجودها في منزل مشهور بالبغاء أو المقابلات أو في صحبة البغايا أو يثبت ترددها عليهن أو

احترافها بالبغاء ، في معهد ماونت ماجدالين للتدريب Mount Magdalen Training School

في مدينة تروى ، وإذا كانت المحكوم بإيداعها تقل عن ١٦ سنة فلا يدخل سبيلها من المعهد

الا باذن لاحق من القاضي أو من مدير المعهد ، وإذا كانت تزيد عن هذه السن فانها تبقى في

المعهد مدة غير محددة لا تزيد عن ثلاث سنوات ، ويخلى سبيلها باذن مدير المعهد ويجوز أن

يكون ذلك اقراجا تحت شرط Bald., P. 236.

وفي اندونيسيا تتولى الشرطة ايداع البغايا في المؤسسات بعد انتهاء مدة حبسهن

37. 36. P. 1954 Rev. abol. وطبقا للقانون رقم ٢٥١ الصادر في رومانيا في

١٩ أغسطس ١٩٤٦ في شأن اصلاح المتشردين والمسولين والقوادين والبغايا ، يودع الشخص

في المؤسسة لمدة سنة تقبل الويادة بناء على ما يراه ذوو الشأن في المؤسسة . والدخول

فيها اما أن يكون اختياريًا أو بناء على طلب النيابة أو السلطات الادارية أو الميليشيا

55. 54. P. 1950 Rev. abol. ، وطبقا للمادة ٦٠ فقرة ٢ من القانون الصحي =

ثالثا - أما الغالبية الساحقة من الدول التي تأخذ بنظام المؤسسات فهي لا تجعل الدخول إليها إجباريا ، اذ ترى أن اجبار البغايا على دخول المؤسسات وتقييد حرياتهن بهذه الوسيلة ، يتنافى مع الأمل في اصلاحهن ومع ضمان ساو كهن سلوكا شريفا بعد اخلاء سبيلهن .

فالمادة السادسة من القانون الفرنسي الصادر في ١٣ أبريل ١٩٤٦ بشأن اغلاق منازل البغاء تنص على جواز اعداد مؤسسات لاستقبال النساء السابق منارستهن البغاء وذلك بناء على طلبهن وبقصد تأهيلهن وردهن الى الحياة الاجتماعية .

والبغايا اللاتي يعتبرن في الدانمرك من المتشردات يكل رجال الشرطة أمرهن باختيارهن قبل اتهامهن بالتشرد الى جمعية رعاية الفتيات التي تتولى بدورها أمر دخولهن المؤسسات برضائهن (١) .

وطبقا للأمر الملكي الصادر في بلجيكا في ١٠ أبريل ١٩٥٢ أنشئت دور الاستقبال maisons d'accueil لاعادة تكييف البغايا اجتماعيا ، ولا يدخل هذه الدور الا الفتيات الراغبات في الاقلاع عن البغاء أو المعرضات له (٢) . وطبقا لقانون حماية النساء والفتيات Women and Girls Protection Ordinance في سنغافورة يودع القاصرات أقل من ١٨ سنة في مؤسسات للاصلاح ، أما البالغات فلهن حق الاستفادة من هذه المؤسسات بمحض اختيارهن (٣) وهكذا المؤسسات المنشأة لنفس الغرض في شينغهاي (٤) ويولسدا (٥) وجرينسويل (٦) وسيام (٧)

= الصادر في كوينزلاند عام ١٩٣٧ - ١٩٣٩ يجوز للقاضي بدل الحكم بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة أن يأمر بالمرسال البغايا الى مؤسسة معتمدة من الحكومة لاصلاح البغايا مدة لا تتجاوز اثني عشر شهرا ويجوز له الحكم بإيقافه تنفيذ العقوبة السابق ذكرها بالشروط التي يراها Bull. abol 1942. P. 71, 72.

(١) Prost. II. A. ولكن يجوز في حالة العود للتشرد بعد الحكم عليهن مرتين بالحبس أن يحكم عليهن بالإيداع في إحدى دور العمل بدل الحكم بالحبس مرة ثالثة طبقا للمادة ٦٢ عقوبات .

(٢) Rev. abol. 1952. P. 56 - 58.

(٣) Prost. II. A.

(٤) Rev. abol. 1956 P.

(٥) Bull. abol. 1938 P. 38-51.

(٦) Bull. abol. 1938 P. 22-29.

(٧) Prost. II. A.

وزوسنيا .. الخ (١)

رابعا - تكاد تتفق كل التشريعات على ضرورة أن تكون المؤسسات هي أولى الوسائل الضرورية الاجبارية لاصلاح البغايا القاصرات سواء اكان ذلك تطبيقا للقوانين الخاصة ببغاء القصر أو للقوانين الخاصة بتشرد الأحداث والتي تعتبر أن البغاء هو احدى حالات التشرد ، أو للقوانين الخاصة بحماية الأحداث والقصر عموما (٢) .

موقف القانون المصري من الايداع في المؤسسات

١٣٥ - تعرض القانون المصري لايداع مرتكبي البغاء في المؤسسات

في حالتين:

اولا - حالة البالغين :

اذ تنص المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (المقابلة للمادة ٩ قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) التي تعاقب بالحبس والغرامة كل من اعتاد ممارسة الفجور أو الدعارة على أنه « يجوز الحكم بوضع المحكوم عليه بعد مدة

(١) وتنص المادة ١٦ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء في اليابان على انشاء مكاتب استشارة للنساء تقوم بتوجيه النصح والارشاد للمعرفات لخطر البغاء ، وتنص المادة ١٧ على تعيين مستشارات للنساء في المدن يقمن بنفس الخدمة ، وتنص المادة ١٨ على انشاء مؤسسات لا يواء وحماية المحتاجات لذلك Rev. abol. 1954 P. 4, 5. و طبقا للقانون الصادر في الهند عام ١٩٥٦ انشئت هيئة مركزية للرعاية الاجتماعية Central Social Welfare B o بقصد العناية بالنساء والاطفال ورسم خطة الاصلاح والتدريب التي تتبعها المعاهد الاقليمية ، وهذه المعاهد لا تستقبل الا الفتيات او النساء الراغبات في الاستفاد منها ، كما انشئت دور الحبس الاحتياطي state Remand Homes لعجز المعبوسات احتياطيا او المحسوم بحجزهن فيها ، وكذلك دور الايواء في كل جهة District shelter لاستقبال الحالات العاجلة قبل التصرف في شأنها كالنساء المعرفات لخطر اخلاقي او القبول عليهن Prosti. II. A.

وتشبه هذه الدور الاخيرة الجناح الخاص الموجود بمؤسسة وعاية البغايا في برلين اذ يحجز في هذا الجناح البغايا الاتي يرسلن اليه حتى يتم التصرف في امرهن بحيث لا تزيد مدة حجزهن من خمسة ايام S. D. N.—C. 221, M. 88.1934. IV. P.22-24.

(٢) ويحدد القانون الانجليزي السابق ذكره سن القصر في هذا الصدد بسبعة عشر عاما ويحدد قانون سنغافورة السابق ذكره بشمانية عشر عاما ويحدده القانون الدانمركي بشمانية عشر عاما والسويدي والنرويجي بواحد وعشرين عاما ... الخ .

وطبقا للقانون الفرنسي الصادر في ١١ ابريل ١٩٠٨ بشأن بغاء القصر يجوز الحكم بايداع القاصر - من الذكور او الاناث - الذي لم يتجاوز ثمانية عشر عاما اذا ثبت ممارسته البغاء مادة في احدى المؤسسات العامة المخصصة لذلك او احسنت المؤسسات الخاصة المعتمدة من جانب الحكومة ، حتى الزواج أو البلوغ أو صدور قرار جديد بشأنه . وقد اعملت بعض احكام هذا القانون بعد صدور قانون ٣٠ اكتوبر ١٩٣٥ بشأن حماية الطفولة والقرار الصادر في اول سبتمبر ١٩٤٥ بشأن حق الاباء في التاديب وغيرها من القوانين الاخرى - راجع في ذلك D. Rép. 54-II. P.722 ; Prevost P. 46 etc. ;

العقوبة في اصلاحية خاصة الى أن تأمر الجهة الادارية باخراجه ، ويكون ذلك وجوبيا في حالة العود ، ولا يجوز ابقاؤه في الاصلاحية أكثر من ثلاث سنوات « (١) .

ويستخلص من حكم هذه المادة ما يأتي :

١ — يجوز الحكم بالایداع في المؤسسات على الذكور الذين يرتكبون الفجور أو النساء اللاتي يرتكبن الدعارة عادة ، فيخرج من حكم المادة هؤلاء الذين يعرضون المارة على الفسق ، أو الذين يعلنون عن الفسق والبغاء ، مع حاجة مثل هؤلاء أيضا للإصلاح ، وخصوصا في حالة الاعتياد على الجريمة .

غير أننا لا حظنا من ناحية أخرى أن مخالفة كل من المادتين ٢٦٩ مكررا عقوبات ، ١٤ من قانون مكافحة الدعارة قد تقع ممن لا يحترفون البغاء أو يعرضون أنفسهم بهذا القصد ، وربما كان هذا هو السبب في عدم جواز الحكم بالایداع في المؤسسات لمن تنطبق عليهم هاتان المادتان ، وهم أحيانا من القوادين الذين يتوسطون في البغاء ، أو من الرجال الذين يسعون في اضطياد النساء أو ينجثون عن مجرد ارضاء شهواتهم .

وبنزد صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ لم تنشأ حتى الآن مؤسسات لا یداع محترفي البغاء فيها ، وعلى ذلك ظلت معطلة الفقرة الخاصة بجواز ارسال هؤلاء الى إحدى هذه المؤسسات ، وأصبح من غير المستطاع التمكن مقدما بمدى ما قد يحققه الدخول الاجباري فيها من اصلاح عند انشائها في المستقبل .

ولكننا اذا رجعنا الى التجارب التي مرت بها دول أخرى سبق ذكرها ، وإلى التوصيات التي قدمتها الهيئات العلمية وأقرتها المؤتمرات الدولية لا نجد هنالك ما يشجع على الأمل في اصلاح محترفي البغاء عن طريق

(٢) والمفهوم أن هذا النص ينطبق على البالغين ممن بلغوا ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، أما هؤلاء السدين لم يبلغوا هذه السن فيخضعون للقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الاحداث المشردين .

اجبارهم على دخول المؤسسات التي تنشأ لهذا الغرض (١) .
٢ - ان الايداع في المؤسسة انما يكون بعد تنفيذ العقوبة المحكوم

بها .

ونحن نرى أن تنفيذ عقوبة الحبس قبل الارسال الى المؤسسة قد يزيد الأمر تعقيدا عند محاولة الاصلاح ، وتفضل أن يترك للقاضي حرية الاختيار بين الحكم بالعقوبة وحدها اذا لم يجد ما يشر بنجاح وسيلة الاصلاح ، وبين الحكم بالارسال الى المؤسسة فقط اذا رأى احتمال الانتفاع بها .

ولا نرى داعيا لاعادة الحكم بالارسال الى المؤسسة اذا كان قد سبق تنفيذ مثل هذا الحكم ، حتى لا تمتلىء المؤسسات بمن لا أمل في اصلاحهن .

ثانيا - حالة القصر :

اذ تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين على أنه يعتبر الحدث ذكرا كان أم اثنى الذى لم تبلغ سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة مشردا في الحالات الآتية : -

اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو افساد الأخلاق أو القمار أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال .

وجاء في المادة الثالثة جواز الحكم بتسليم الحدث في حالة العود الى معهد مخصص لرعاية الأحداث ومعترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية . وبناء على هذا القانون يجوز ايداع الأحداث من الذكور أو الإناث في احدى المؤسسات في حالة العود لممارسة البغاء أو تحريض المارة على الفسق أو خدمة من يرتكبون ذلك .

ويجارى التشريع المصرى بهذه الوسيلة التشريعات الأخرى على وجه العموم .

(١) غير أننا لم نزل نذكر ما حدث عام ١٩٤٩ عندما أغلقت نهائيا منازل البغاء المرخص به ، وأقامت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤسسة « بيت الضيافة » في طرة لاستقبال الراغبات في التوبة والاستقامة من المومسات المرخصات بعد غلق بيوتهن ، فانه لم تتقدم لهذه المؤسسة امرأة واحدة من هؤلاء ، واضطرت أخيرا الى غلق أبوابها ، وربما كان ذلك راجعا لكونهن من محترفات البغاء لسنوات طويلة وأن نفوسهن لم تعد مستعدة لقبول أى عمل آخر .

المبحث الخامس

الحجز الإداري L'internement administratif

ليس الحجز الإداري من الإجراءات الجنائية التي تلجأ إليها الدولة تطبيقاً لقانون العقوبات أو القوانين الملحقه به ، ولكننا نشير إليه في هذا المجال للتدليل على الحاجة إليه في بعض الدول التي لم تفرض عقوبة على ممارسة البغاء ، ولايضاح مايرمى إليه مثل هذا الاجراء من اصلاح محترفي البغاء . وربما كانت الكاتونات السويسرية هي أكثر البلاد اقبالا على فكرة الحجز الإداري لمرتكبي البغاء ، والحجة التي يستند إليها هذا الاجراء هي أنه اجراء من اجراءات الأمن يقصد به الدفاع عن المجتمع وتأهيل محترفي البغاء للحياة الشريفة كاجراءات حجز مدمني الخمر والمخدرات بقصد علاجهم ، وأنه بذلك لايعتبر من العقوبات .

وقد ثار الجدل حول مشروعية الحجز الإداري وحاولت بعض الهيئات الغاءه ، ولكن تغلبت فكرة بقاءه لمضرورة القضاء على البغاء ، وسنيت القوانين التي تفرضه بقوانين الحجز الإداري للعناصر المناهضة للمجتمع ، وأجازت محكمة القانون العام في المحكمة الفيدرالية السويسرية عام ١٩٤٥ حق الكاتونات في مكافحة البغاء عن طريق التدابير الادارية (١) . ويمكن ايجاز ما تتضمنه قوانين الحجز الإداري في الآتي (٢) : —

(١) Rev. abol. 1956 P 2-3..

وتشبه هذه التدابير ما كان ينص عليه الامر الملكي الصادر في فرنسا في ١٦٨٤/٤/٢٠ من جواز حجز البغايا اداريا Bull. abol. 1942 P. 1,2. ، وما يتضمنه الرسوم رقم ٨٥٧ الصادر في بنما في ٢١ سبتمبر ١٩٥١ بشأن الاداب والصحة العامة من منح سلطات واسعة للشرطة في القبض على البغايا واتخاذ اجراءات تأهيلهن للحياة الشريفة O. U. N.—1954. IV. 18. ... الخ

(٢) ففي كاتون الفرد اصدر مجلس الدولة في ١٩٣٩/١٠/٢٤ بمقتضى السلطات المخولة له من المجلس الاكبر Grand Conseil قرارا بالحجز الإداري للعناصر الخطرة على المجتمع ، ثم استعاض المجلس الاكبر عن هذا القرار بالقانون الصادر في ١٩٤١/١٢/٨ والذي تتضمن المادة الأولى منه جواز الامر بالحجز الإداري لكل شخص تزيد سنه عن ١٨ سنة اذا مارس عادة البغاء أو تخريف الناس على الفسق علنا ، والا تزيد مدة الحجز عن خمس سنوات ، وأن تختص لجنة الحجز الإداري باصدار قرار به (مادة ٣) ، وأن تقرر هذه اللجنة في كل حالة ما اذا كان الشخص الصادر امر بحجزه سيقضى مدة الحجز في محل خاص أو في أحد مناهل التربية أو دور العمل (مادة ٢٠) ، وأنه يجب فصل المحجوزين اداريا عن غيرهم (مادة ٢٢) ، وأنه يجوز وضع المخرج عنهم من الحجز الإداري تحت المراقبة الادارية أو تحت مراقبة معينة .

وقد عدل هذا القانون بقانون ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ وأصبح يسمى قانون الحجز الإداري =

- ١ - يصدر بالحجز الإداري قرار من لجنة الحجز الإداري بالكاتون أو من حاكم الكاتون (Prèfet) ، أو من إدارة العدل .
- ٢ - لا يجوز أن يحجز إداريا إلا من جاوز سن الثماني عشرة سنة .
- ٣ - الأسباب التي تجيز حجز الشخص إداريا هي أنه يمارس عادة البغاء أو تحريض الناس على الفسق علنا ، أو أنه يعرض باعتياده على سوء السلوك أو التقاعد عن العمل الصحة أو الأمن العام للخطر ، أو أنه يعول في معيشته على سوء سلوك الآخرين .. الخ
- ٤ - قد يكون الحجز في محل للحجز أو في أحد معاهد التربية أو دور العمل .
- ٥ - تتراوح مدد الحجز بين سنة وخمس سنوات .
- ٦ - يجوز الإفراج تحت شرط قبل انتهاء مدة الحجز ويجوز أحيانا وضع المفرج عنه تحت المراقبة الإدارية أو تحت رعاية معينة .
- ٧ - نظمت طرق الطعن في القرارات الإدارية الصادرة بالحجز .

وليس في القوانين المصرية ما يجيز مثل هذا الحجز الإداري ولا نرى داعيا له ما دام القانون يعاقب على ممارسة البغاء عادة . ويجيز الأمر بالارسال الى مؤسسات الإصلاح والوضع تحت مراقبة الشرطة .

للمعاصر المناهضة للمجتمع .

راجع في ذلك وفي اجراءات اصدار القرار بالحجز الإداري ، وكيفية تنفيذه أو الطعن فيه . Bull. abol. 1940 P. 37-44 ; 1942 P. 51-59 ; 1947 P. 25-29 . وفي كاتون دى فريبورج أصدر المجلس الأكبر في ١٣/٥/١٩٤٢ قانونا يجيز الحجز الإداري لمن جاوز الثماني عشرة من عمره اذا عرض باعتياده على سوء السلوك أو التقاعد عن العمل الصحة أو الأمن العام للخطر (مادة ١) ، ومدة الحجز من ١ - ٥ سنوات (مادة ٢) ، ويصدر الأمر بالحجز من حاكم الكاتون (مادة ٥) ، ويجوز الإفراج تحت شرط قبل مضي مدة الحجز اذا لم يكن في ذلك خطورة على الأمن العام (مادة ٩) - راجع في ذلك وفي ضمانات المحجوز وحقه في الطعن Bull. abol. 1942. P. 68-69 . وفي كاتون نيوشاتل صدر قرار في ١٩/١٢/١٩٢٩ من مجلس الدولة بجواز الحجز الإداري لكل من يمارس البغاء عادة أو من عول في معيشته على سوء سلوك الآخرين وكل من تعرض بنماديه في سوء السلوك أو بتقاعده عن العمل حالته أو حالة غيره للضرر (مادة ١) . ويصدر أمر الحجز من إدارة العدل département de justice ، ويكون الحجز في أحد معسكرات العمل (مادة ٢) ، ويجوز الأمر بإيقافه التنفيذ اذا تهدد الشخص بعدم السلوك السئ (مادة ٣) ، ولا يمنع الحكم القضائي الأمر بالحجز الإداري (مادة ٧) - راجع في ذلك . Bull. abol. 1940 P. 58-61 .

الباب الرابع

الطلب La demande

١٣٧ — تحدثنا من قبل عن الاتجاهات التي بدأت تظهر في التشريعات لمكافحة الطلب من جانب العملاء ، أى الطرف الثانى فى البغاء ، وقلنا ان التطور الذى حدث فى النظر الى بغاء المرأة أصبح يتجه أحيانا الى مساءلة الرجل شريكها فى هذا الفعل (١) وخصوصا فى التشريعات التى تعاقب على البغاء فى ذاته ، وأضحى عنصر الطلب من الأمور التى تعنى بها الهيئات والمؤتمرات الدولية حينما تعقد لبحث موضوع البغاء (٢) . ولم تعد هنالك قيمة للجدل الذى كثيرا ما يثور حول موضوع عفة الرجل وامكان تمسكه بها دون تعرض صحته للضرر (٣) . ورغم ذلك كله فقد ظلت معظم التشريعات خالية من مواجهة الطلب مباشرة ، واكتفى بعضها بتحريم بعض مظاهر الطلب اذا اتخذ صورة الاعتداء على حريات الناس أو حياتهم ، ويتجه من ناحية أخرى الفقه أو القضاء الى مساءلة العميل باعتباره شريكا فى جريمة غيره . وسنتكلم عن ذلك فى فصول ثلاثة ، يتضمن الفصل الأول منها القوانين التى تواجه الطلب مباشرة ، ويتضمن الفصل الثانى القوانين التى تعاقب على بعض صور الطلب اذا كان فيها اعتداء على حرية الغير أو حياته . ويتضمن الفصل الثالث مسئولية العملاء باعتبارهم شركاء فى جرائم معينة .

(١) يقول فلكنسر « ان الطرفين المشتركين فى البغاء يشتركان فى رذيلة ، فكلاهما مخطيء ، واذا عاقبنا أحدهما فلا بد من عقاب الآخر ، غير أن العالم قد جرى على أن ينبد المرأة اذا فسقت وأن ينمتها وحدها بأفحش الصفات دون شريكها الرجل ، ولكن لقاء المسئولة على المرأة وحدها لا يقضى على البغاء ، واذا كانت القوانين حينما بدأ بوضعها الرجال كانت تمسند الى مبدأ الاعتراف بأفضلية الرجل على المرأة فإن هذا الاتجاه قد انقضى بهذه فى عصرنا الحاضر Flexner, P. 330)

وترى اللجنة الاستشارية للشئون الاجتماعية بمصبة الامم أن العرض ليس الا اجابة للطلب فلا بد من تركيز الجهود ضد نشاط العملاء S. D. N—1938. IV. II.

(٢) راجع مادار عن ذلك فى مؤتمر فرنكفورت عام ١٩٥٦

F. A. I. Francfort 1956. P. 9.

(٣) راجع فى ذلك Hall, P. 96-98, 114-118.

الفصل الأول

القوانين التي تواجه الطلب مباشرة

١٣٨ — قد تكون الولايات المتحدة هي أول البلاد التي اتبعت القانون الحديث فيها الى مواجهة العميل le client مباشرة ، وكان الرأي منذ بداية القرن العشرين ينادى بوجوب المساواة في مسئولية كل من المرأة وشريكها في البغاء ، وظهرت أول تشريعات تحقق هذا الغرض عام ١٩١٩ في عشر ولايات (١) ، وقد صيغت هذه التشريعات على غرار القانون النموذجي الذي وضعته الحكومة الفدرالية وعرضته في ذلك العام على الولايات للاهتداء به في تشريعاتها ، وأطلقت عليه قانون مكافحة الرذيلة. Vice Repressive act ، ثم أخذ الكثير من الولايات الأخرى يتبع نفس الطريق في التشريع مع قدر يزيد أو يقل عما جاء في القوانين المذكور حتى أصبحت تشريعات الولايات بوجه عام تتضمن أحكاما مختلفة لعقاب العميل في البغاء (٢) .

وستعرض لأهم الأحكام التي تتضمنها التشريعات في الولايات المتحدة في هذا الصدد ، مع الإشارة الى ما تتضمنه التشريعات الأخرى من أحكام مشابهة ومنها التشريع المصري .

١٣٩ — أولا : عقاب العميل باعتباره مرتكبا للبغاء :

سبق أن ذكرنا أن كثيرا من قوانين الولايات في الولايات المتحدة تعاقب على البغاء في ذاته ، ومعظم هذه القوانين تعرف البغاء بأنه « اعطاء أو قبول الجسم للاتصال الجنسي سواء أكان ذلك بأجر أو بغير أجر (٣) » ، أو بأنه « عرض أو قبول الجسم للاتصال الجنسي لقاء أجر

(١) ولايات كونيتيكت ، ديلوير ، مين ، مارلاند ، نيوها هبشاير ، نورث كارولينا ، نورث داكوتا ، أوهايو ، رود ايلاند ، فيرمونت .

(٢) راجع في ذلك

G. G., P. 2; S. D. N—C. 338.M. U. 3. 1027. IV. P. 161.

(٣) «Giving or receiving the body for sexual intercourse, whether with or without payment »

— وقانون نيوجرسي 1922 sect. 2. Ch. 240 of the laws of 1922 وتعاقب هذه المادة على ذلك بالحبس ثلاث سنوات أو بالغرامة ١٠٠٠ دولار أو بكليهما .

أو عرص أو قبول الجسم للاتصال الجنسي بدون تمييز وبغير أجر (١) ... الخ .

وقد وضعت هذه التعاريف لتسرى على الطرفين في البغاء ، أى مرتكب البغاء وعميله (٢) .

وتذهب بعض القوانين إلى العقاب على مجرد فعل الفسق (٣) ، بل قد تذهب مذهباً آخر فتعاقب كل من ارتكب أو تسبب في ارتكاب فعل مخالف للأداب أو فاسق أو فاضح أو أى فعل آخر يدل على سوء السلوك في منزل البغاء أو منزل مطروق بقصد البغاء أو المقابلات أو الاتصال الجنسي غير المشروع أو يرتاده البغايا العموميات ... الخ (٤) . فإذا أضفنا إلى هذه الأحكام السابقة ، التي لا تشترط للعقاب وقوع الجريمة على وجه الاعتیاد ، ما سبق أن ذكرناه من أحكام تتعلق بالعقاب على مجرد الواقعة الجنسية غير المشروعة أو بالعقاب على ارتكاب الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة (٥) ، لوجدنا أن العميل يتعرض للعقاب في كثير من الأحوال لمجرد اتصاله جنسياً بأحدى البغايا دون استلزام أى شرط آخر .

وقد تأثرت التشريعات اليابانية الحديثة بالاتجاه السائد في التشريعات الأمريكية فعاقبت من يرتكب البغاء ومن يكون طرفاً ثانياً فيه (٦) .

«Offering or receiving the body for sexual intercourse for hire, (١) or offering or receiving the body for indiscriminate sexual intercourse without hire» sect. 13031-14. General Codes : نالون أوحيو .

(٢) راجع في ذلك Bull. abol. 1941 P. 48 ; G. G. P. 2. ; Hall, P. 198

(٣) كقانون لوزوما مبشاي Ch. 386-14. 15. ، وقانون مين Ch. 121-12.

والفسق lewdness طبقاً لهذه القوانين هو كل فعل فاضح أو شائن indecent or obscene act

— راجع في ذلك Maine st. Vol. II. N. H. L. Vol. II.

(٤) كقانون مدينة مينيا بوليس (1) 37-23 Ordinance of the City Council

(٥) راجع بند ٤٣

(٦) كقانون مدينة طوكيو المحلى رقم ٥٨ الصادر في ٢١ مايو ١٩٤٩ بشأن مكافحة البغاء

يعاقب كل من ارتكب البغاء أو كان طرفاً ثانياً مع مرتكبه Prosti. II. A.

ونصت المادة الثالثة من القانون الياباني رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء على

« لا يجوز لأحد أن يمارس البغاء أو أن يكون عميلاً لأحدى البغايا »

Rev. abol. 1957 P. 2.

القانون المصرى

١٤٠ — ويلزم أن نستعيد هنا ما ذكرناه من تعريف للبغاء فى التشريع المصرى . ذلك التعريف الذى أفصحت عنه الأعمال التحضيرية للقانون ٩٨ لسنة ١٩٥١ والذى جرت محكمة النقض على الأخذ به ، وهو أن البغاء هو مباشرة الفحشاء مع الناس بدون تمييز .

لقد قلنا ان القانون لا يتطلب لتعريف البغاء سوى شرط عدم التمييز دون شرط الأجر ، وانه بذلك يسوى بين البغى وعميلها اذا لم يكن هدف هذا الأخير سوى ارضاء الشهوة الجنسية بعيدا عن كل رابطة أو صلة عاطفة خاصة تربطه بها (١) .

وقلنا عند الحديث عن العقاب على البغاء فى القانون المصرى (٢) ان هذا العقاب قد يلحق الطرفين فى البغاء ما دام سلوك الطرف الثانى لم يكن مستندا الى تمييز ما ، ولكن يشترط لعقاب هذا الطرف أن يقع فعله على وجه الاعتياد تطبيقا للفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

وعلى هذا يمكن عقاب العميل اذا ثبت مباشرته الفحشاء عادة مع الناس بغير تمييز ، ولا يغير من وصف الفعل كونه يدفع أجرا على ارتكابه ، ما دام الأجر لا يعتبر عنصرا مميزا للبغاء طبقا للتعريف الذى ذكرناه .

١٤١ — ثانيا : عقاب العميل باعتباره مرتكبا لعمل من أعمال الشروع فى الأعمال التحضيرية :

فنظرا لأنه قد يستعصى اثبات ارتكاب الفسق والبغاء فقد تضمنت الكثير من تشريعات الولايات الأحكام التى تعاقب على أنواع مختلفة من السلوك الذى يرجح معه قصد البغاء أو الفسق أو الذى يعتبر شروعا فى ذلك ، أو من الأعمال التحضيرية له . وتهدف هذه الأحكام فى الغالب الى مواجهة كل من يرتكب البغاء وعميله .

(١) راجع بند ٥٦

وقلنا فى هامش نفس البند « انه لا يمكن تصور امرأة تقبل على الفاحشة بدون تمييز وبغير أجر ، الا اذا كان هدفها تحقيق لذتها الجنسية . وهذا شأن الرجل حين يتصل بالبغايا تماما . »

(٢) راجع بند ٨٩

ونستطيع أن نستخلص من مجموع النصوص المختلفة في الولايات أنها تعاقب كلها أو بعضها المذكورين بعد :

- ١ — كل من قايض امرأة أو دفع لها مالا أو شيئا ذا قيمة بقصد البغاء (١)
- ٢ — كل من حرض على الاتصال الجنسي بمقابل أو بغير مقابل (٢) .
- ٣ — كل من وجد على رصيف أو في طريق أو حجرة أو حجرات أو منزل أو مسكن أو فندق أو متنزه أو أى مكان آخر يحرض شخصا ، من غير جنسه لا تربطه به علاقة زواج ، على الاتصال الجنسي أو على ارتكاب أى فعل من أفعال الفسق (٣) .
- ٤ — كل من تسكع في منزل للبغاء (٤)
- ٥ — كل من استقبل أو عرض أن يستقبل أى شخص في أى مكان أو مبنى أو وسيلة مواصلات بقصد البغاء أو الفسق (٥)
- ٦ — كل من دخل أو بقى في أى مكان أو مبنى أو عمارة أو وسيلة مواصلات بقصد البغاء أو الفسق (٦)
- ٧ — كل من تقابل مع امرأة في حجرة بقصد البغاء (٧)
- ٨ — كل من دخل منزلا للبغاء بقصد البغاء (٨)
- ٩ — كل من قضى وقته عادة *habitually misspend* في منازل البغاء (٩) .
- ١٠ — كل رجل يأكل أو ينام في أى منزل للبغاء أو المقابلات أو منزل

(١) قانون كاليفورنيا Sect. 266 (E)
(٢) قانون أيرل sect. 13174 ومثل هذا النص ينطبق على المرأة وعميلها Hall, P. 135
(٣) لوس انجلوس (كاليفورنيا) Los Angeles Municipal Code, sect. 41. 06
(٤) «Loitering in a house of ill-fame» قانون ويست فرجينيا Ch. 149.
(٥) قانون نيوها ميباير (14. 2) Ch. 386
(٦) قانون نيوها ميباير (14-5) Ch. 386
وقانون نيوجرسى Laws of 1922, sect. I Ch. 240
وهذا النص ينطبق على المرأة وعميلها Hall, P. 138.
(٧) راجع Almanac S. No. 9 A, P. 16.
(٨) قانون أيرل sect. 13173 Ch 591 of the Code.
(٩) قانون ماساشوسيت 1931, 272. 53 General Laws

سوء السمعة (١)

١١ - كل من دخل مكتبا أو حجرة مستعملة أو مشغولة بحكم صلتها
بمثل هذا المكتب أو المبنى أو بحكم وجودها تحت إدارة من
يدير مقهى أو مطعما أو محلا للمشروبات أو الخمر ... الخ ،
بقصد الاتصال الجنسي بشخص لا تربطه به علاقة زواج (٢)

١٢ - كل من دخل أو زار أو تردد أو وجد في منزل للبغاء أو منزل
مطروق بقصد البغاء أو المقابلات أو الاتصال الجنسي غير المشروع
أو يرتاده البغايا أو سيئو السمعة أو ذوو الكلام البذيء... الخ (٣)

ولو أن النصوص السابقة كلها تتسع بوضوح لعقاب العملاء
customers ، إلا أن بعض المحاكم تفسر بعضها بأنها لا تهدف إلا
لعقاب القوادين والبغايا ، وهو تفسير لا يخلو من النقد (٤).

ورغم أن السماح للقصر بارتداد منازل البغاء يعتبر جريمة في معظم
التشريعات في الولايات ، إلا أن بعضها كولاية أوريجون يعتبر القاصر
أقل من ٢١ سنة مسئولا جنائيا إذا زار بغيا في حجرتها أو دخل مكانا
يسكنه أو يرتاده أيا كان السبب (٥) .

ولا نجد لمثل هذه التشريعات الأمريكية نظيرا في التشريعات الأخرى
إلا نادرا .

فالقانون الكندي يعاقب كل من وجد في منزل للبغاء بغير عذر
مشروع بالغرامة والسجن (٦)

(١) قانون نيواورليانز (لوبيانا) City Ordinance sect. 43-59

(٢) قانون لوس انجلس. Municipal Code. sect. 41 07

لما من دخل مكانا غير ما ذكر في المادة لنفس الغرض فلا يعاقب إلا إذا كان ذلك لقاء المال أو
ما يقوم مقامه - نفس القانون sect. 41. 09

(٣) قانون مينيا بوليس (مينيسوتا) Ordinance of City Council 37.23. (2)

(٤) Almanac S. No. 9 A, P. 16.

(٥) المرجع السابق ص ١٦

ولو أن بعض الولايات لا يوجد فيها تشريع يعاقب على ارتداد منازل البغاء ، إلا أن ارتدادها
ورغم ذلك يظل عرضة للمسئولية الجنائية ، ففي الولايات تشريعات أخرى مختلفة تغطي هذه
الحالة ، كالتوانين التي تحمل عنوان « السلوك المخالف للنظام » Disorderly Conduct
أو « أحداث قلق عام » Causing a Public Disturbance أو « الإخلال بالسلام العام
Disturbing Public Peace » أو « السلوك الشائن أو المخالف للآداب »

« Indecent and Immoral activities »

وهي قوانين يلجأ إليها رجال الشرطة عند اللزوم - المرجع السابق ص ١٦ ، ١٧

(٦) عقوبات كندا. sect. 228.1. (S.D.N—C. 246.M.121. 1930. IV. P. 196)

ويعاقب قانون تسمانيا باستراليا كل من اعتاد الاختلاط بالبغايا
المعروفات ، بالحبس ستة أشهر (١)
ويعاقب قانون نيو ساوث ويلز كل من وجد في منزل يرتاده أشخاص
لا وسيلة مشروعة لتعيشهم وعجز عن اثبات سبب مشروع لوجوده (٢)
... الخ .

١٤٢ — القانون المصرى :

خلا هذا القانون من كل حكم مشابه للأحكام السابقة التى تعاقب
العملاء فى البغاء .
ولما كان هذا القانون قد عاقب صراحة على ممارسة البغاء ، كما
عاقب على كل أنواع النشاط الذى يباشره القوادون ، فانى أعتقد أنه
يجدر بالمشرع أن يتطلع الى هذا القصصور ، وأن يضع حكما صريحا
لمسئولية العملاء حتى يكون للقانون أثر فعال فى مكافحة البغاء .
وهذا ما أوصت به حلقة الدراسات الأولى لمكافحة الجريمة المنعقدة
بالقاهرة سنة ١٩٦١ (٣) اذ أوصت بضرورة « المساواة فى العقاب بين المرأة
وشريكها فى البغاء » .

(١) (Prosti. II. A) Police Offences act 1935

(٢) (Hall. P. 148, 149.) The Vagrancy act 1851 sect 2.

(٣) لى المدة بين ٢ - ٣ يناير ١٩٦١ بدموة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

الفصل الثاني عشر

القوانين التي تعاقب على الطلب المصحوب باعتداء على حياة أو حرية الغير

١٤٣ — حينما تكلمنا عن جرائم تصيد العملاء وجدنا أن كثيرا من النصوص التي تعاقب على هذه الجرائم انما تعاقب أيضا هؤلاء العملاء أنفسهم اذا ارتكبوا عملا ايجابيا بقصد الدعوة الى الفسق ، وقلنا في سبب تجريم مثل هذه الأفعال أنها اعتداء على حرية أو حياة الناس وذلك بسبب علانيتها أو وقوعها في المجال العامة أو الأماكن المظروقة (١) ويغلب أن النصوص التي تعرضنا لها حينذاك لم تكن تستهدف أصلا الا عقاب مخترفي البغاء ، ولكن منطوقها أصبح يتسع لعقاب غير هؤلاء ممن يسعون علنا الى طلب الفسق أو التوسط في ارتكابه .

وحينما تحدثنا عن جرائم الاعلان عن البغاء ، وجدنا أيضا أن العملاء قد تنطبق عليهم النصوص التي تعاقب على ارتكاب مثل هذه الجرائم (٢)

ولكننا في هذا الفصل انما نتكلم عن أحكام القوانين التي وضعت أصلا لعقاب العملاء اذا ارتكبوا علانية فعلا يرمون من ورائه الى تصيد من يفسقون به ، ولو أن هذه الأحكام قد أصبحت تتسع أحيانا في منطوقها لعقاب غير هؤلاء العملاء ، بل أصبح بعضها يعاقب على مجرد الاخلال بحياة النساء في الطرقات ولو لم يكن القصد من ذلك هو الدعوة الحقيقية الى الفسق ، وذهب بعضها الآخر الى حماية النساء من كل ما يمس حياتهن ولو في غير علانية .

وسنتكلم في مبحث قادم عن تعرض العملاء للمارة بقصد الفسق ثم نتكلم في مبحث ثان عن اخلال العملاء بحياة الغير .

(١) راجع الباب الثالث الفصل الثالث .

(٢) راجع الباب الثالث الفصل الرابع .

المبحث الاول

تعرض العملاء للمارة بقصد الفسق

تتصدى في هذا البحث لموقف القانونين الانجليزى والسويسرى

١٤٤ — أولا : القانون الانجليزى :

تنص المادة ٣٣ من قانون الجرائم الجنسية الصادر في انجلترا عام ١٩٥٦ على عقاب « كل رجل يعرض أو يضايق ، بالحاح ، في مكان عام ، لغرض يخالف الآداب » بالجس ستة أشهر (١) ولو أن هذا النص كان يستهدف أصلاً عقاب الرجال الذين يدعون الذكور في مكان عام للفسق بهم إلا أنه أصبح ينطبق أيضاً على الرجال الذين يعرضون النساء على أمر يخالف الآداب (٢)

ولا بد لوقوع الجريمة طبقاً لهذا النص أن تتوفر العناصر الآتية :

(أ) أن يقع تحريض أو مضايقة soliciting or importuning (٢)

(ب) بالحاح persistently ، أى بتردد القول أكثر من مرة

(ح) في مكان عام

(د) أن يقع الفعل من رجل — سواء أكان المجنى عليه رجلاً أيضاً أو امرأة

(هـ) أن يكون ذلك بقصد أو لغرض يخالف الآداب

For immoral Purposes

وتتضمن التشريعات المشابهة للقانون الانجليزى نصوصاً مماثلة (٣) ويؤخذ أحياناً على مثل هذه النصوص صعوبة تطبيقها على الرجال الذين يتصدون للنساء في الطرقات ، اذ يصعب عادة اثبات التحريض أو

(١) Sexual offences act 1956.

(٢) James, P. 34.; Rep. H. P, P. 42, 43, 83.

(٣) وذلك طبقاً للقضاء الانجليزى Hall, P. I 66.

(٤) قانون اسكتلندا Immoral Traffic act 1902. sect. I

ولم يخل الأمر رغم وجود هذا القانون في اسكتلندا من وجود نص آخر في قانون شرطة المدن بها يعاقب بقرامة أربعين شهناً « كل شخص يضايق أو يعرض بالحاح أو على وجهه الاعتیاد » في الطريق العام ، النساء أو الأطفال ، لغرض يخالف الآداب ، أو يتسكع في الطريق العام بقصد مضايقة أو تحريض النساء والأطفال لغرض يخالف الآداب .

Burgh Police act, 1892, sect: 381 (23).

المضايقة أو الألاحاح أو التعرض المخالف للأداب ، وقد أولت لجنة فحص جرائم الجنسية المثلية والبغاء السابق الاشارة اليها هذا الموضوع عنايتها ، ولا سيما ما تعلق بإحدى طرق تصدى الرجال للنساء ويطلقون عليها Kerb crawling وهو أن بعض راكبي السيارات يقودونها ببطء ، حتى اذا باغتوا سيدة تسير على قدميها أوقفوا السيارة وفتحوا بابها بقصد دفوتها الى الركوب ، ويعتبر هذا تصديا مزعجا وخادشا لحياء الشريفات من النساء ، ولكن انعدام الدعوة الواضحة الى الفسق يستحيل معه قيام أية جريمة ، ولذا تتساءل اللجنة عما اذا كان يمكن للقانون أن يتضمن نصا على عقاب كل من قاد سيارته بقصد يخالف الآداب ؟ ولسكنها من ناحية أخرى تجيب بأنه مع ايمانها بضرورة وجود مثل هذا النص الا أنها تأخذ بعين الاعتبار صعوبة الاثبات واحتمال الاضرار ببعض راكبي السيارات الأبرياء (١).

١٤٥ — ثانيا : القانون السويسرى :

تنص المادة ٢٠٥ عقوبات سويسرى على أن « كل من ضايق علنا ويقصد مخالف للحياء ، شخصا لا يدعو سلوكه الى تبرير ذلك . يعاقب بناء على شكوى بالحبس أو الغرامة (٢) .

وتتكون هذه الجريمة التى يطلقون عليها جريمة التحريض الفاحش Sollicitations déshonnêtes من العناصر الآتية : —

- ١ — المضايقة أيا كانت وسيلتها ، فقد تكون بالأقوال أو العيروض الفاحشة وقد تكون بالإشارات أو الأفعال كالاحتكاك أو اللمس .
- ٢ — وقوع المضايقة على شخص لم يثبت أنه سلك سلوكا أو تحدث حديثا من شأنه أن يعتقد الجانى بأن تصرفه سيقابل بالرضا والقبول لدى ذلك الشخص ، فالمعيار الذى يتخذه القانون هو معيار

(١) ولذلك لم تر اللجنة أن تسمى بوجود مثل هذا النص المقترح فى القانون

Rep. H. P., P. 90.

وسنرى عند الحديث عن القانون المبرى أن مثل هذا السلوك الذى اختارت اللجنة فى تجريمه يمكن العقاب عليه طبقا لذلك القانون .

(٢) «Celui qui, publiquement et dans un dessein contraire à la pudeur, aura importuné une personne qui n'y avait pas donné prétexte sera, sur plainte, puni des arrêts ou de l'amende.»

السلوك الظاهر للمجنى عليه لا معيار طهارته أو دناسته الحقيقية التي لم يكشف عنها هذا السلوك .

وعلى ذلك فلا مسئولية على من تعرض بالمضايقة لامرأة تسير في الطريق أو تجلس في محل عام وتسلط سلوكا واضحا للدلالة على رغبتها في التعرف الى الناس أو دعوتها لهم بقصد الفسق ، اذ أن المادة لا تحمي الا هؤلاء المحافظين بسلوكهم الظاهر على شرفهم وكرامتهم (١) .

٣ - أن يكون ذلك علنا ، ولا تتوافر العلانية بوقوع الفعل في الطريق العام فقط ، ولكن بوقوعه في مكان وظروف يستطيع معها أي شخص رؤيته ولو كان وجوده في هذا المكان مصادفة (٢) .

٤ - أن تكون المضايقة بقصد يخالف الحياء ، أي أنه لا بد لقيام الجريمة من توفر قصد خاص لدى الجاني هو رغبته في ارتكاب أمر يخالف الآداب مع المجنى عليه .

ويستوى لثبوت الجريمة في حق الفاعل أن يكون سعيه قد نجح أم لم ينجح في تحقيق هدفه .

ولا تقام الدعوى العمومية عليه الا بناء على شكوى المجنى عليه ، والواقع - أن هذا القيد على قيام الدعوى العمومية أصبح طبيعيا بعد أن استلزم القانون لتحقيق الجريمة الا يكون سلوك المجنى عليه هو الذي أدى الى وقوعها .

غير أنه قد ترتب على تعليق الدعوى على شكوى المجنى عليه ، أن أصبح النص نادر التطبيق ، بسبب عزوف المجنى عليهم وهم غالبا أو عادة

(١) ويستوى في حكم المادة ان يكون الفاعل او المجنى عليه او كلاهما من الذكور او الاناث .

وعند صياغة المادة في مشروع قانون العقوبات السويسري عام ١٩١٨ لم تكن تستهدف الا حماية المرأة فقط من مضايقات الرجال ، اذ ان من واجب القانون ان يحمي المرأة التي تحترم نفسها من هؤلاء الذين يعترضونها في الطريق بقصد التعرف اليها واصطيادها للناسق بها (وهو المجال الاول لتطبيق النص الحالي) ولكنه يؤدى من ناحية اخرى ان هناك ما يدعو الى حماية الشبان والصغار من تعرض الرجال لهم بقصد اللواط فتعدل النص الوارد في المشروع الى النص الحالي ليخضع له كل من ارتكب الجريمة ذكرا ام انثى وليمكن حماية المجنى عليهم من كلا الجنسين ، والنص بمقتضى صياغته المشار اليها يحمي شخص المجنى عليه أكثر مما يحمي الحياء العام وذلك لاهتمامه الكبير باعتبار المجنى عليه التصرف الجاني

Logoz, P. 358,359

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٩

من النساء ، عن التقدم بالشكوى ، ولا سيما أن الجريمة لا تقع عادة الا في الطرقات ، ومن أشخاص غير معروفين للمجنى عليهم ، ولا تسعف الظروف هؤلاء بتمكين رجال الشرطة منهم (١) .

المبحث الثاني

اخلال العملاء بحرية او حياء الغير

١٤٦ — لما كان يصعب غالبا اثبات قصد الفسق في حق العملاء عند تعرضهم للمجنى عليهم في الطرقات وغيرها من الأماكن ، فقد تناهت بعض التشريعات عن ضرورة اثباته لقيام الجريمة ، وأصبحت الجريمة طبقا للنصوص الواردة بهذه التشريعات هي جريمة مضايقة أو ازعاج أو اخلال بالحياء (٢) .

وستعرض في هذا الشأن لحكم القانون الهندي ثم لحكم القانون المصري .

اولا — القانون الهندي

١٤٧ — تنص المادة ٥٠٩ من قانون عقوبات الهند على ما يأتي : —
« يعاقب بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز سنة والغرامة أو بأحدى هاتين العقوبتين ، كل من تعمد الاخلال بحياء امرأة ، وذلك بقوله كلمة أو احداثه صوتا أو اشارة ، أو بعرضه شيئا ، قاصدا سماع المرأة للكلمة أو الصوت أو رؤيتها للاشارة أو الشيء ، أو باقتحامه على امرأة خلوتها » (٣) .

(١) وقد حاولنا أثناء زيارات مختلفة لادارات العدل والشرطة في سوسرا الحصول على احصاء الجرائم التي تقع تطبيقا للمادة ٢٠٥ عقوبات فلم نستطع الحصول على مثل هذا الاحصاء ، وعللوا ذلك بندرة الحالات التي وصلت الي القضاء تطبيقا لهذه المادة بسبب تلك الاعتبارات التي ذكرناها .

(٢) كقانون فنزويلا الذي يعاقب باعتباره متشردين « الأشخاص الذين يחדشون حياء النساء او يهينونهن في طريق او مكان عام باعتراضهن ومخاطبتهن بكلام يؤذى سمعهن او يخرج عن حد اللياقة وحسن الاخلاق » مادة ٣ فقرة ٩ من القانون ٢٤ الصادر في ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ بشأن المتشردين .

وقانون ماساشوسيتس الذي يعاقب « الأشخاص الذين يعترضون أو يزعمجون accost or annoy في الأماكن العامة أشخاصا من الجنس الآخر » General Laws, 1931, 272-53

«Whoever, intending to insult the modesty of any woman, (٢) utters any word, makes any sound or gesture, or exhibits any object intending that such word or sound shall be heard, or that such gesture or object shall be seen, by such woman, or intrudes upon the privacy of such woman, shall be punished ...»

والقصد من هذا النص هو حماية خياء النساء أيا كانت صفة المكان الموجودات فيه ، أما إذا وصل الفعل الى المساس بعرض المرأة أو إذا وقع في مكان عام فإن الأمر يتطور الى الجريمة هتك عرض أو فعل فاضح علنى أو اخلال علنا بالنظام Public nuisance (١) .

والواقع أن هذه المادة تتضمن العقاب على حالتين :

الحالة الاولى -- هي الاخلال بخياء امرأة عن طريق القول أو الصوت أو الإشارة أو عرض شيء (٢) ، ويشترط لمسئولية الفاعل عدم رضا المرأة عن فعله حتى يمكن القول بتحقيق الاخلال بخيائها (٣) ، ولا يغير من وصف الجريمة كون الفعل لم يشاهده أحد سوى المرأة المجنى عليها فهذا يكفي لتوافر عناصر الجريمة ، ولا كون الفعل قد وقع في مواجهة عدة نساء ولم يأبه له بعضهن اذ لا يشترط اجماعهن على استقباحه .

ولا يشترط وقوع الفعل في مواجهة المرأة مباشرة ، فقد يرسل لها كتاب بالبريد يتضمن عروضاً فاحشة ، فتتحقق بذلك مسئولية راسله (٤) .

الحالة الثانية -- هي الاخلال بخياء امرأة عن طريق اقتحام خلوتها ، أى الدخول عليها في وحدتها .

وفي هذه الحالة يجب انصراف نية الفاعل الى خدش خياء المرأة ، وألا تكون هي راضية عن فعله (٥) .

(١) Gour P. 1779, 1780.

(٢) فقد يحدث الاخلال بخياء المرأة عن طريق الفناء الفاحش أو النطق بعروض شائنة أو اتيان حركات فاضحة أو عرض رسوم أو صور من شأنها إثارة الافكار المستقبحة (نفس المرجع والصفحة)

(٣) ولذلك يلزم اتيان مسامع المرأة أو تأييدها لما ارتكبه الفاعل وأنها استقبحتة ولم تكن راضية عنه (نفس المرجع من ١٧٨٠) .

(٤) نفس المرجع من ١٧٨٠

(٥) فإذا ضبط المتهم ليلاً في منزل الشاكي ، وكان المرجح دخوله بقصد زيارة أرملة ابنه المعروفة بسوء السلوك ويعلمها وبرضاها فلا يجوز ادانته بناء على حكم هذه المادة - القضاء الهندي سنة ١٨٩٨ قضية Lajje Ram.

وإذا كان ما حصل من التهم هو دخوله المسكن الذى تنام فيه امرأة في منتصف الليل ، وأنه نادى عليها باسمها وطلب منها أن تصحى من نومها ، فلا تجوز مساءلته بنساء على المادة المذكورة ، ما دام من الثابت معرفة كل منهما السابقة للآخر ، وأنها قد اعتادت التحدث الى القريب واستضافتهم في مثل هذه الساعة .

جاء القضاء الهندي . قضية Phiaz Mohammed (Gour P. 1780.)

ثانياً — القانون المصرى

١٤٨ — زادت فى السنوات الأخيرة ظاهرة تعرض الرجال للنساء وتعقبهن فى الطرق العامة بحالة أصبحت تدعو الى وضع تشريع يكفل حماية النساء والفتيات من هؤلاء الذين لا يكتفون فقط بالتعرض لهن بقصد تحريضهن على الفسق بل ذهبوا الى أكثر من ذلك ، الى مجرد الاخلال بحياء النساء واتخاذهم وسيلة من وسائل التسلية وقضاء الوقت .
وقد تقدمنا فى عام ١٩٥٣ بطلب تضمين القانون نصا يكفل تنفيذ الحد من الاستهتار والعبث بكرامة النساء فى الطرقات (١) ، وعززنا هذا الطلب بالاعتبارات الآتية :

- ١ — ان بعض الوسائل التى يتبعها الرجال فى التعرض للنساء لا تكفى بذاتها لادانتهم بتهمة تحريض المارة على الفسق ولو أن الهدف الحقيقى منها هو الوصول الى هذه الغاية (٢) .
- ٢ — ان كثيرا من الكلمات التى يلقونها على النساء لا تعتبرها المحاكم من قبيل ألفاظ السب ، ولو أن المقصود منها هو الدعوة الى التعرف بهن لغرض يخالف الآداب بسا يتفسمنه ذلك من خدش واضح لاعتبارهن (٣) .
- ٣ — ان اقامة الدعوى العمومية تستلزم تقديم شكوى المجنى عليه فى جريمة السب ، والمعروف أنه يندر بل يستحيل عادة اقامة مثل هذه الدعوى على هؤلاء الذين يتعرضون للنساء فى الطرق العامة وذلك لرغبة المجنى عليهن عن الزج بأنفسهن فى مراحل التحقيق والمحاكمة ، وتفضيلهن الفرار بأنفسهن على التمسك بحقهن فى الشكوى .
وقد انتهى الأمر بصدور القانون رقم ٦١٧ لسنة ١٩٥٣ باضافة مادة جديدة برقم ٣٠٦ مكررا الى قانون العقوبات نصها :
« يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سبعة أيام كل من تعرض لأنثى على

(١) راجع المذكرة الخاصة بذلك فى ملف الموضوع بوزارة العدل .
(٢) كتعمد الاحتكاك بالنساء أو الوقوف فى طريقهن أو التضييق على سيرهن أو فتح ابواب السيارات لهن ، أو مخاطبتهن بألفاظ فى ذاتها من قبيل المدح أو الاطراء أو الاعجاب
(٣) كقول الرجل للمرأة « يا صلاة النبى » ربنا يجعل لنا نصيب « أو « عايز اجوز يا عروسة » أو « تيجى لوصلك » .. الخ

وجه يחדش حيائها بالقول أو بالفعل في طريق عام أو مكان مطروق .
فإذا عاد الجاني الى ارتكاب جريمة من نفس نوع الجريمة المنصوص
عليها في الفقرة السابقة مرة أخرى في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في
الجريمة الأولى تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة
لا تزيد على خمسين جنيهاً .

وجاءت المذكرة الايضاحية للقانون المذكور تؤيد الاعتبارات السابق
ذكرها (١) .

وبناء على ذلك تكون عناصر الجريمة المنصوص عليها في هذه المادة
هي :

١٤٩ — أولاً : التعرض لأنثى على وجه يחדش حيائها ، فالفعل قد
يقع من أنثى أو ذكر ، ولكن يشترط وقوعه على أنثى أيا كان سنها .
ويجب أن يחדش الفعل أو القول حياة الأنثى ، وليس المقصود هو
أنثى بذاتها ، انما المقصود هو احدى الاناث عموماً ، اذ أن حياة الاناث
يختلف عن حياة الذكور ، ومعيار الاخلال بالحياة في حكم المادة ٣٠٦
مكرراً هو معيار موضوعي لا معيار شخصي ، أى يكفي أن يكون من شأن
الفعل أو القول أن يחדش حياة الاناث ، ولو تصادف وقوعه على أنثى
ليست بذاتها ممن ينخدش حياؤها (٢) ، وعلى ذلك فقبول المجنى عليها لما

(١) فقد جاء في المذكرة الايضاحية ما يأتي :
دأب بعض فاسدى الخلق على معاكسة الفتيات والسيدات وغيرهن في الطرق والامكنة
العامة حتى أصبحت هذه المعاكسة عادة ولونا من ألوان التسلية لهم ، وترجع هذه الظاهرة الى
تحلل من معايير الأخلاق .
ونظراً لان النصوص الحالية الواردة في قانون العقوبات قد لا تنطبق على انواع معينة
من المضايقات التي تقع من هؤلاء الفاسدين على غيرهم فقد رأى اضافة مادة جديدة الى قانون
العقوبات برقم ٢٠٦ مكرراً لمقاب كل من تعرض لأنثى بالقول أو بالفعل في طريق لها أو مكان
مطروق على وجه يחדش الحياء .
وقد اقتبس نص المادة ٣٠٦ مكرراً مما ورد بالمادة ٢٢٠ من مشروع لجنة تمسديل قانون
العقوبات .

ومن البديهي ان تطبيق نص المادة على فعل معين لا يمنع من تطبيق مواد أخرى على نفس
الفعل اذا توافرت أركان الجرائم المنصوص عليها في تلك المواد ، كما أنه لا يشترط لامكان رفع
الدعوى العمومية في الجريمة اذن أو شكوى من المجنى عليها بآية صورة من الصور «
(٢) وعلى ذلك لا يجارى روح القانون ولا يحقق هدفه الحكم الذي يقول « يشترط في
جريمة التعرض لأنثى أن يكون هذا التعرض على وجه يחדش حياءها هي ، لا حياة غيرها ، اذ
ان المعيار الذي استنته المشرع في المادة ٣٠٦ ع مكرر هو المعيار الشخصي . ومن ثم يتعين
مناقشة هذه الأنثى وسؤالها عن مدى اثر فعل التعرض لديها . وهل خدش حياءها أم لا ، ذلك
ان المعيار الخاص يختلف من أنثى لأخرى وما قبلته احدها قد ترفضه الأخرى . فإن تعذر =

وقع ازاءها مع طبيعة اخلاله بحياء النساء عموما ، لا يرفع المسئولية عن كاهل الفاعل ولا يعفيه من العقاب (١)

ولا يعتبر الفعل أو القول ، في حكم هذه المادة ، مخلا بالحياء لأنه هو كذلك في ذاته، ولكن لأنه يستمد هذه الصفة من الأثر الذي يتركه في نفس المرأة ، فقد يكون الاخلال بحياء المرأة نتيجة عبارات مدح أو استحسنان تلقى على مسمعها أو اشارات ترحيب تقابل بها ، أو في صورة دعوتها الى نزهة أو زواج أو تقديم مأكول أو مشروب لها .

والمهم أن يكون الفعل أو القول كافى الافصاح عن طبيعة اخلاله

= تحقيق ذلك فان 'الجريمة المسندة الى المتهم تكون غير متكاملة الأركان - محكمة الألبانية في ١٣/٦/١٩٥٦ في القضية ٢٨٢ مخالفات الألبانية ١٩٥٦ ضد إبراهيم عنابة وآخر « غير منشور وذلك لأن الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكررا هي من جرائم العلانية التي يتأذى بها الحياء العام بالنسبة الى طائفة معينة من الناس هي طائفة النساء وليس بالنسبة الى امرأة بذاتها ، ولا يضع القانون في حسابه المرأة التي تفرط في اعتبارها بل هو يفترض لها اعتبارا لا يقل عن اعتبار الأخريات ، وعملا بنفس المبدأ كان رضاء المجنى عليه في جريمة السب أو الزوج في جريمة الزنا غير مانع من وجود الجريمة ، ورعى البنى بالبقاء لا تنتفى معه جريمة السب أو القذف بدوى أن المرأة تجهر ببغالها وتشتهر به أو تحمل ترخيصا به ، فالقانون يحميها باعتبارها امرأة كبقية النساء ولا يعترف لها بالنزول عن اعتبارها أو قدرها بين الناس ، وإذا كان القانون يعاقب على « التعرض لأنثى على وجه يخلد حياءها » فهو لا يقصد حياءها شخصيا إنما يقصد حياءها كأنتى ، إذ أن حياءها يختلف عن حياء الرجال ، فهو بذلك يحمى طائفة النساء عموما .

ولو أننا استلزمنا سؤال كل امرأة يقع عليها الفعل أو القول لبيان مدى تأثيره في اعتبارها طبقا لما تراه هي ، لاصبح ذلك ايقافا عمليا لتطبيق المادة التي كان من أسباب صدورها انصراف النساء من التقدم بالشكوى وتفضيلهن الابتعاد عن أدوار التحقيق والمحاكمة ، ولذا جاء في المذكرة الإيضاحية « ولا يشترط لرفع الدعوى العمومية في الجريمة أذن أو شكوى من المجنى عليها بأية صورة من الصور »

(١) مع ملاحظة أن الجريمة هي جريمة التعرض لأنثى ، وكلمة التعرض تفيد التصدى ، أى تفيد عنصر المفاجأة بظهور الفاعل واعتراضه المجنى عليها أو تعقبها لها ، فيخرج من حكم النص حالة الرجل الذي ينتظر المرأة بحكم صلته بها أو اتفاقه معها ، ثم يفتح باب سيارته لتركب الى جواره ، وحالة الرجل الذى يصحب فى الطريق امرأة تعرفه ثم يصدر منه قول أو فعل سواء اكان ذلك عن رضا منها أم نفور ، فالتعرض أو التصدى من جانب الفاعل يختلف عن عدم الرضا من جانب المجنى عليها ، فقد مرضى المجنى عليها عن تصرف الفاعل اذا تعرض لها ، وقد لا ترضى عن تصرفه اذا لم يكن مصحوبا بالتعرض لها ، ومع ذلك تقع الجريمة في الحالة الاولى ولا تقع في الثانية ، ويكون الفصل فيما يعتبر تعرضا راجعا الى قاضى الموضوع طبقا لظروف كل حالة .

ويختلف حكم المادة ٣٠٦ مكررا عن حكم المادة المشابهة السابق ايرادها في القانون الهنـدى فهذه المادة الأخيرة لا تتحدث عن التعرض ولا تستلزم العلانية ولذلك لا تتكامل الجريمة المنصوص عليها فيها الا بعدم رضا المجنى عليها عنها إذ أن الامون الخاصة التي تقع بين شخصين في الخفاء تختلف عما يقع منها علنا ويكون الامر فيها متصلا بالحياء العام . وهذا ما ذهب اليه المشرع المصرى في حالة المادة ٢٧٦ عقوبات التي تعاقب من ارتكب امرا مخلا بالحياء مع امرأة في غير علانية فاستلزم عدم رضاء المجنى عليها لتحقيق الجريمة وعدم جواز رفع الدعوى الجنائية فيها الا بناء على شكواها .

بالحياء ، وهو أمر يتوقف على ظروف كل حالة وملايساتها واعتبارات العرف والبيئة ومدى ما استقر في الأذهان من دلالة بعض الأفعال أو الأقوال على أغراض خفية معينة تختلف عما يوحى به ظاهر تلك الأفعال والأقوال (١) .

ولا يلزم أن يتحقق الاخلال بحياء المرأة فعلا انما يكفي أن يكون من شأن الفعل أو القول الاخلال بهذا الحياء .

١٥٠ — ثانيا : ان يقع الفعل أو القول الذي يخدش حياء المرأة في طريق عام أو مكان مطروق ، أى أن يقع علنا ، والعلانية هنا علانية قانون أن علانية حكسية ، فلا تتوفر الا بوقوع الجريمة في الطريق العام أو المكان المطروق (٢) .

ولم تشترط المادة أن يكون القول الذي يخدش الحياء قد وقع جهرا كما هو الأمر في العلانية المنصوص عليها في المادة ١٧١ عقوبات ، ولذلك تتحقق الجريمة بقول لم تسمعه الا مخاطبة به في الطريق العام أو المكان المطروق .

١٥١ — ثالثا : القصد الجنائي .. ويتوفر بتعمد الجاني الفعل أو القول الذي من شأنه أن يخدش حياء الأنثى مع علمه بذلك ، فلا يستلزم القصد الجنائي في هذه الجريمة انصراف النية الى خدش حياء المجنى عليها كما هو الأمر في القانون الهندي الذي يستلزم تعمد الاخلال بحياء المرأة لوقوع الجريمة .

(١) وعلى ذلك يكفي للادانة تعقب المتهم لاحدى الفتيات مسافة طويلة وهو يردد قوله لها « ما تيجي معانا » وهي تحاول الانحراف والابتعاد عنه دون جدوى . محكمة شبرا في ١٩٥٨/٣/١ في القضية ٧٢٥١ مخالفات شبرا ١٩٥٧ ضد وليم رياض فرج ، أو اقتراب المتهم من فتاة تسير وحدها في الطريق وقوله لها « حاجة تسطل والنبي » . محكمة السيدة في ١٩٦٠/١/٢٦ في القضية ٣٣١٦ مخالفات السيدة ١٩٥٩ ضد انور ابراهيم محمود .. الخ ولا يكفي لادانة المتهم ما جاء في محضر ضبط الواقعة من ان ضابط الاداب شاهد المتهم يقترب من فتاتين ويوجه اليهما كلاما افضيهما فأجاباه بأنه « قليل الادب » دون ايفساح ما تكلم به المتهم حتى يمكن تقدير مدى اخلاله بالحياء . محكمة شبرا في ١٩٦٠/٩/٦ في القضية ٢٩١٢ مخالفات شبرا ١٩٥٩ ضد ادوارد عبدالمسيح وآخر « غير منشور » ، واذا كانت واقعة الدعوى تتحصل فيما أثبتته ضابط الاداب من انه شاهد المتهم يقول لفتاة تسير في الطريق « اوعى يا » ثم اختفت الفتاة في الزحام وقال المتهم انه كان يحذرهما من قدوم سيارة عامة كادت تصطدم بها ، فان ذلك لا يكفي لادانته لان عبارته تفيد ما تملل به ثم انها في ذاتها لا تكفي لخدش الحياء . محكمة السيدة في ١٩٦٠/١/١٦ في القضية ٢٩٨١ مخالفات ١٩٥٩ ضد محمد احمد محمد « غير منشور » .. الخ

(٢) راجع ما ذكرناه من علانية الجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٦٩ مكررا بند ١١٦

وعلى ذلك يستوى لوقوع الجريمة في المادة ٣٠٦ مكررا أن يكون الدافع عليها هو الاخلال بحياء المرأة أو اسيادها للفسق بها أو مجرد اللهو والعبث والسخرية منها أو غير ذلك ، فمثل هذه الدوافع لا أثر لها في قيام الجريمة ما دام الجاني قد تعمد الفعل وهو عالم بما قد يؤدي اليه من خدش للحياء .

١٥٢ — عقاب الجريمة : تتضمن المادة ٣٠٦ مكررا التدرج في العقاب فتعاقب بعقوبة المخالفة على ارتكاب الجريمة لأول مرة فاذا عاد الجاني الى ارتكاب الجريمة في خلال سنة من تاريخ الحكم عليه في الجريمة الأولى يعاقب بعقوبة الجنحة .

ولا يعتبر حكم هذه المادة استثناء من أحكام المواد التي قد يخضع لها نفس الفعل كالمواد الخاصة بالسب العلني أو الفعل الفاضح العلني أو تحريض المارة على الفسق أو عرض مطبوعات أو أشياء فاضحة فهذه قد تنطبق في نفس الوقت على ذات الفعل اذا توافرت أركانها وحينئذ تكون العقوبة الواجبة الحكم بها هي العقوبة الأشد (١) .

(١) راجع المذكرة الإيضاحية .

الفصل الثالث

مسئولية العميل في الاتفاق الجنائي والاشتراك

١٥٣ — لم يتضمن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة أحكاما خاصة بالعميل ، ولكنه تضمن أحكاما مختلفة عن جرائم القوادة بكافة صورها .

فالمادة الأولى تعاقب كل من حرض شخصا على البغاء أو ساعده على ذلك أو سهله له أو استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد البغاء .

وتنص المادة السادسة على عقاب كل من عاون أثنى على البغاء .

وتنص المادة الثامنة على عقاب من فتح أو أدار منزلا للبغاء .

وتنص المادة التاسعة على عقاب كل مالك أو مدير لمنزل مفروش يسهل

فيه البغاء عادة ، وكل من اعتاد ممارسة البغاء .

وسنعلم فيما بعد أن هذه النصوص إنما تتضمن جرائم القوادة أى

الجرائم التى يرتكبها القواد اشباعا لشهوات غيره ، وأن هذا الغير لا يعتبر مسئولا كفاعل أصلى بناء على هذه النصوص إذ أن عمله يستهدف ارضاء شهواته الشخصية .

ولكننا تتساءل عما اذا كان من المستطاع مساءلة هذا الغير أى العميل

باعتباره متفقا اتفاقا جنائيا مع القواد ، أو باعتباره شريكا لهذا القواد فى جريمته .

اننا نتكلم عن ذلك فى مبحثين ، المبحث الأول خاص بالاتفاق الجنائي

والمبحث الثانى خاص بالاشتراك (١) .

المبحث الأول

مسئولية العميل في الاتفاق الجنائي

١٥٤ — تنص المادة ٤٨ عقوبات على أنه « يوجد اتفاق جنائي كلما

(١) وقد اتان الاولى استبقاء هلا المبحث حتى نفرغ من الحديث عن الجرائم ذاتها فى الباب التالى أى قبل أن نتكلم عن احدى حالات الاشتراك فيها . ولسكننا أثرونا أن نذكر مسئولية العميل فى باب واحد جمعا لثنتانها وايضا لبيانها .

اتحد شخصان فأكثر على ارتكاب جنسية أو جنحة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ، ويعتبر الاتفاق جنائيا سواء أكان الغرض منه جائزا أم لا إذا كان ارتكاب الجنديات أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول إليه .

والمقصود بالاتفاق هو تقابل ارادتين أو أكثر وتبادل الرضا على ارتكاب أمر معين ، ولا يشترط أن يزيد عدد المتفقين عن اثنين .
والاتفاق على ارتكاب جنسية أو جنحة جريمة قائمة بذاتها بصرف النظر عن ارتكاب الجنسية أو الجنحة أو الشروع فيها ، وبصرف النظر عن الشخص المعين لارتكابها سواء أكان هو أحد المتفقين أم كان شخصا آخر غير داخل في الاتفاق (١) .

وعلى ذلك إذا اتفق شخص مع أحد القوادين على تقديم امرأة له للفسق بها لكان في ذلك اتفاق جنائي طبقا لنص المادة ٤٨ ، لأن قيام القواد بتقديم المرأة للغير للفسق بها لا يخرج عن كونه تعريضا أو مساعدة أو معاونة لها على البغاء وهو ما تعاقب عليه المادة الأولى والسادسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

فالاتفاق العميل مع القواد بهذه الصورة هو اتفاق جنائي ولا يغير من هذا الوصف كون العميل لا يتغنى إلا ارضاء شهوته الشخصية ، إذ أن هذا الهدف الذي لا يعاقب عليه القانون في ذاته ، لا يكون سوى الغرض النهائي من الاتفاق ، وهو الغرض الذي لا يهم كونه جائزا أم لا ، ما دام الوصول إليه لا يكون إلا عن طريق ارتكاب جريمة القوادة (٢) .

ويستوى إذن أن يكون الاتفاق بين العميل والقواد قد تم بناء على طلب هذا أو ذاك منهما ، فتتحقق جريمة الاتفاق الجنائي إذا تعقب القواد أحد المارة في الطريق وعرض عليه تقديم شخص له بقصد الفسق وتم

(١) نقض ٢١ مايو ١٩٤٦ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ح ١ ص ١٠
(٢) وإذا كان القانون لم يحرم الفسق في ذاته أو حصول الشخص بنفسه على من يفسق به ، فإن الأمر يختلف حينما يقوم هذا الشخص بتوسيط شخص آخر لتحقيق هذا الهدف ، ولم يشترط القانون لتحقيق الاتفاق الجنائي أن يتضمن الاتفاق قيام كل من المشتركين فيه بارتكاب الفعل المتفق على ارتكابه والذي يعتبر جريمة ، ولا ضرورة أن يكون هذا الفعل جريمة إذا ارتكبه كل منهم على حدة ، ولذا يتم الاتفاق الجنائي إذا كان مضمونه حصول القواد على شخص لارضاء شهوات العميل ، ولو أن حصول العميل مباشرة على هذا الشخص لا يعتبر جريمة .

الاتفاق بينهما على ذلك ، كما تتحقق الجريمة بدعوة العميل للقواد والوصول معه الى نفس الاتفاق .

ولا يؤثر في وقوع جريمة الاتفاق الجنائي بين العميل والقواد بعد ذلك قيام القواد أو عدم قيامه بتقديم شخص للعميل للفسق به أو شروعه في ذلك ، اذ أن جريمة الاتفاق منفصلة تماما عن جريمة القوادة ولا يشترط لتسام الأولى وقوع الثانية .

وقد تبدو هذه النتيجة التي وصلنا اليها غير مألوفة عمليا ، ولكنها تقوم على أساس صحيح من القانون ، ولا يؤثر في هذا الأساس القانوني كون مواد الاتفاق الجنائي - ولا سيما الاتفاق على ارتكاب الجنح - لا تلقى ترجيحاً في التطبيق (١) .

واذا نحن رجعنا الى جريمة المؤامرة conspiracy في القانون الانجليزي (٢) نجد أن الشريعة العامة common law تتضمن تطبيقات مختلفة لهذه القاعدة قد يترتب عليها مسئولية العميل (٣) . ردك رغم الحذر الذي يرون ضرورة اتباعه في مثل هذه التطبيقات .

المبحث الثاني

مسئولية العميل في الاشتراك

١٥٥ - الاشتراك في جريمة القوادة :

قلنا في المبحث السابق أن الشخص لا يرتكب جريمة اذا حصل بنفسه

(١) وربما كان ذلك راجعا الى العقوبة الشديدة على الاشتراك في الاتفاق الجنائي - راجع نص المادة ٨ عقوبات .

(٢) وهي عادة تتكون من اتفاق اشخاص على اتيان فعل غير مشروع أو غير قانوني أو اتفاقهم على تحقيق هدف مشروع أو قانوني بوسيلة غير مشروعة أو غير قانونية .

(٣) فتتحقق جريمة المؤامرة باتفاق شخص مع آخر على اغراء ايه امرأة على ارتكاب الزنا أو الواقعة غير المشروعة أو على خطف امرأة للزواج بها بغير رضاها - الاحكام مسنة ١٦٨٢ R. V. Lord Grey of werk ، سنة ١٨٥١ ، R. V. Mears ، سنة ١٧١٣

R. V. Delava (James, P. 42, 54) واتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب فعل مخسالف للآداب كالأغراء على الفسق حكم سنة ١٨٦٤ R. V. Howell (المرجع السابق نفس الصفحات) ، واتفاق شخصين أو أكثر على ارتكاب فعل يسبب ضررا عاما ، ويعتبر من

الضرر العام اغراء امرأة على أن تصبح بغيا عمومية . حكم R. V. Delaval السابق ذكره (المرجع السابق نفس الصفحات) .

وبجانب ذلك فقد حكم القضاء الانجليزي بأن الشخص الذي جلب له القواد امرأة للفسق بها يعتبر متآمرا مع هذا القواد ويعاقب على جريمة المؤامرة - محكمة الاستئناف الجنائية سنة ١٩١٠ Hals 2 ed. vol. 9. Par 179 P. 401 .

على آخر لا رضاء شهواته الجنسية ، أى أن التحريض على البغاء أو تسهيله أو المعاونة عليه لا يعتبر جريمة طبقا لأحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ إلا اذا كان ذلك ارضاء لشهوة الغير الجنسية .

ولكننا قلنا من ناحية أخرى ان الأمر يختلف اذا وسط العميل أحد القوادين في جلب شخص له للفسق به ، ومعنى ذلك أن العميل في هذه الحالة يعتبر مسئولاً عن اشتراكه مع القواد في الجريمة التي يرتكبها الأخير ، وحينئذ لا يدرأ هذه المسئولية عن العميل قوله انه لم يتبع إلا ارضاء شهواته الشخصية ، لأن المسئولية الجنائية تتولد في حقه من اشتراكه في جريمة مؤكدة هي جريمة القواد ، وليس في القانون ما يدرأ عنه هذه المسئولية بدعوى أن غرضه لم ينصرف إلا الى ارضاء شهواته الشخصية ، فقواعد الاشتراك لا يمكن الاستثناء منها بسبب هذا الغرض (١) .

وقد أخذت المحاكم الفرنسية من قبل بوجهة النظر هذه في جريمة تحريض القصر على الفساد ، فاعتبرت الشخص مسئولاً عن الاشتراك في جريمة افساد القصر اذا حرض غيره على ارتكاب هذه الجريمة ارضاء لشهواته هو (أى شهوات ذلك الشخص) ، وذلك رغم أن هذه الجريمة لا تتحقق قانوناً إلا بارتكاب افساد ارضاء لشهوات الغير ، ولم يكن هنالك فائدة من اثاره أن هناك تعارضاً في كون الشخص الذي يفسد غيره ارضاء لشهواته مباشرة لا يعتبر مسئولاً ، بينما يعتبر كذلك اذا وسط غيره في ذلك ، اذ أن هذا التعارض الذي يبدو ظاهرياً ليس في الواقع إلا تطبيقاً صحيحاً للقانون (٢) .

ويقول جازو في ذلك « ان هذا الذي يراد تحريمه ليس هو الفعل المخالف للأداب في ذاته ، وليس هو الصلات الطبيعية أو غير الطبيعية التي تقوم بين الشخص المفسد وبين القاصر ارضاء لشهوات ذلك الشخص ، اذ أن ذلك الفعل وهذه الصلات رغم شناعتهما لا تخرج عن مجال قواعد

(١) راجع في ذلك . Garçon 1906. Par. 267 P. 253. ; Garçon 1956.11. I.P. 889.

(٢) راجع في ذلك نقض فرنسي ٢٢ ابريل ١٨١٦ ، ٥ اغسطس ١٨٤١ ، ١٠ نوفمبر ١٨٦٠ ، ١٣ فبراير ١٨٦٣ ، ٦ فبراير ١٨٧٥ ، ١٨ نوفمبر ١٨٩٢ ، ١٦ نوفمبر ١٨٧٧ ، محكمة Bastia في ٢٣ يناير ١٨٨٠ (المرجعان والصفحتان السابقتان) .

الأخلاق ، أما اذا تعدى الشخص هذا المجال واستخدم أو استأجر —
ارضاء لشهواته — وسيطا لتحقيق هذه الغاية مع الغير فان هذا التحريض
بالوعد أو العطية على ارتكاب جريمة يحرمها القانون هو ما يدعو الى
العقاب ، فالقانون لا يعاقب على الفسق ولكن يعاقب على توسيط
الغير فيه « (١) .

وقد جرى القضاء الانجليزى على اعتبار العميل شريكا في جريمة
القوادة التى حرض أو ساعد عليها ارضاء لشهواته الخاصة (٢) .
ولكن يشترط لمسئولية العميل أن يقوم القواد بارتكاب أو الشروع في
ارتكاب (٣) جريمة القوادة التى حرضه أو ساعده عليها هذا العميل ، أما
اذا شرع العميل في الاشتراك ولم يفلح فلا مسئولية عليه لأن الشروع في
الاشتراك غير معاقب عليه (٤) .

وتطبيقا للقواعد العامة في الاشتراك يسأل الشريك عن الظروف
العينية المشددة المتصلة بجريمة القوادة كما اذا وقعت الجريمة على قاصر
لم تبلغ سنه الحادية والعشرين سنة (٥) ولم لم يكن عالما بها على اعتبار
أنها تدخل في قصده الاحتمالى .

(١) Roger, P. 120

وتقول محكمة النقض الفرنسية في حكمها الصادر في ٢٠ أغسطس ١٨٧٥ « ان مثل هذا
التفسير لا يتعارض مع النتائج القانونية لقصر تطبيق المادة ٣٢٤ — الخاصة بالفساد القصر —
على التوادرين ، اذ ان هذا الذى يرتكب الافراء الشخصى المباشر دون الالتجاء الى وسيط
يظل بعيدا عن متناول القانون (المرجع السابق ص ١٢١) .
(٢) فالقضاء الانجليزى على ان العميل الذى جلب له القواد فتاة للفسق بها لا يمكن
اعتباره فاعلا أصليا لأن الفاعل الاصلى هو من جلب (Procure) المرأة للغير بهسدا
القصده ، ولكن يمكن اعتبار هذا العميل شريكا بالاتفاق أو المساعدة أو المعاونة في جريمة
القوادة — حكم ١٩١١ R. V. Mackenzie and Higginson ، حكم ١٨٩٠
R. V. Whitchurch (James, P. 44. 55)

أما الفقهاء الايطاليون فمتفقون على ان الرجل الذى يرضى غريزته هو لا يعد شريكا في
جريمة القواد الذى قدم المرأة له ولو كان هذا الرجل هو المحرض على الفعل ، لانه انما
يرضى غريزته هو Manzini, P. 445. — ولكننا لا ندرى ما هو السبب القانونى
في هذا الاستثناء من قواعد الاشتراك .

ويذهب القضاء الأمريكى الى ما يذهب اليه القضاء الانجليزى من تحميل العميل
مسئولية الاشتراك . Almanac S. No. 9 A, P. 17

(٣) فكثير من جرائم القوادة معاقب على الشروع فيها في القانونين المصرى والفرنسى .

(٤) راجع 317 P. 333. Vouin, Par. 615. Lambert, P. 615.

(٥) ١٥) فقرة ٢ مادة أولى ق ١٠ لسنة ١٩٦١ .

أما الظروف الخاصة بالفاعل والتي قد تغير وصف الجريمة فلا يسأل عنها الشريك إلا إذا كان عالماً بها كأن يكون الفاعل من أصول المجنى عليه أو المسئولين عن تربيته أو ملاحظته أو ممن له سلطة عليه ... الخ (١) . وجرائم القوادة التي نستطيع دون صعوبة تأكيد مسئولية العميل باشتراكه فيها إذا أتى عملاً من أعمال الاشتراك هي :

(١) تحريض شخص على البغاء أو تسهيله له أو مساعدته عليه « م ١ ق ١٠ س ١٩٦١ » .

(ب) استخدام شخص أو استدراجه أو اغراؤه بقصد البغاء « م ١ ق ١٠ س ١٩٦١ » (٢) .

(ج) معاونة أجنبي على البغاء « م ٦ نفس القانون » .

(د) قيام مالك أو مدير المنزل المفروش بتسهيل البغاء فيه عادة — وهنا تبدو مسئولية العميل حين يحرض مالك أو مدير المنزل على تسهيل البغاء فيه أرضاء لشهواته الشخصية فيعتبر شريكاً لهذا المالك أو المدير في جريمته .

ويشترط في الأحوال السابقة لمسئولية العميل تحقق الأمور الآتية :

أولاً — أن يكون هنالك فاعل أصلي لجريمة القوادة .

ثانياً — أن يقوم العميل بأي عمل من أعمال الاشتراك التي نص عليها القانون للمساهمة في جريمة القوادة ، وتكون هذه المساهمة غالباً في صورة الاتفاق مع القواد أو تحريضه على الجريمة بوعده أو عطية .

ثالثاً — أن يقوم العميل بالاشتراك وهو عالم بأنه يدفع أو يعاون القواد على ارتكاب فعل يعتبره القانون من جرائم القوادة ، وذلك بصرف

(١) مادة ٤ ق ١٠ لسنة ١٩٦١

ولذلك يعتبر العميل شريكاً للقواد ويعاقب بنفس عقوبته المشددة إذا حرضه أو اغراه على أن يقدم له أرضاء لشهواته الفتاة التي لهذا القواد سلطة عليها أو أن يقدم له فتاة يكرهها هذا القواد على البغاء .. الخ . ٢٥٣ P. 269 II. Par. 1956 Garçon

(٢) ويرى الفقهاء الفرنسيون أن جرائم القوادة التي ينص عليها القانون الفرنسي والتي يعتبر العميل شريكاً فيها إذا قام بعمل من أعمال الاشتراك فيها هي :

١ — الجرائم المخصوصة عليها في المادة ٢٢٤/٤ عقوبات فرنسي التي تعاقب كل من يستخدم أو يستدرج أو يعول شخصاً بقصد البغاء أو يحمله على الفسق أو البغاء ، ففي هذه =

النظر عن الباعث على هذا الاشتراك وهو ارضاء شهوة العميل الشخصية (١) .

أما الجرائم التي تختلف وجهات النظر في امكان اعتبار العميل شريكا فيها فهي جريمة فتح وإدارة محل لبغاء عادة ، وجريمة ممارسته البغاء عادة . ونحن نفضل ارجاء الكلام عن موضوع الاشتراك من جانب العميل في الجريمة الأولى حتى نتكلم عنها بالتفصيل فيما بعد .

١٥٦ — الاشتراك في جريمة ممارسة البغاء :

أما في جريمة ممارسة البغاء عادة (م ٣/٩ ق ١٠ س ١٩٦١) فالأمر يدعو الى التساؤل عما اذا كان من الممكن أن يعتبر العميل شريكا فيها ، كما اذا اعتاد على تحريض شخص على ممارسة البغاء أو ساعده على ذلك ، حالة كونه لا يبتغى الا ارضاء شهواته الخاصة ، ودون أن يلجأ الى توسيط شخص ثالث في هذا الغرض ؟

اتنا اذا رجعنا الى الأعمال التحضيرية للقانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ نجد أن التقرير الذي قدمته لجنتا العدل الأولى والشئون الاجتماعية الى مجلس الشيوخ (٢) قد تضمن في تفسيره للمادة الأولى من هذا القانون التي تعاقب على التحريض على البغاء والمساعدة عليه ... الخ ما يأتي : « ... والا ينطبق النص مثلا على الشخص الذي يغري فتاة ويحرضها على ممارسة الفحشاء لمزاجه الخاص ، ولو أدى بها ذلك فيما بعد الى احتراف الدعارة ... والمقصود من هذا التفسير هو استبعاد الاتصالات الخاصة كحالة شخص يقدم على ارتكاب الفحشاء لمزاجه الخاص » . وهكذا نلاحظ أن ما يراد بهذا التفسير هو استبعاد اعتبار الشخص مسئولاً كفاعل أصلي في التحريض على البغاء أو المساعدة أو المعاونة

= الجرائم يعتبر العميل شريكا اذا دفع القواد بوعده او عطية على ارتكابها ارضاء لشهواته هو (أي العميل) .

٢ - الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة السابقة التي تعاقب على التوسط بين مرتكبي البغاء وعملائهم الذين يدفعون اجرهم على ذلك ، فيعتبر شريكا في مثل هذه الجريمة العميل الذي يلجأ الى الوسيط لتحقيق هذا الغرض .

١ راجع 1956. II Par 270-272 P. 253 / Garçon

Roger P. 121. ١١

(٢) التقرير المؤرخ ٨ مارس ١٩٥١

عليه اذا كان يتغنى من وراء ذلك ارضاء شهواته الشخصية ، أى أنه في هذه الحالة يختلف عن القواد الذي يقوم بنفس العمل ارضاء لشهوات غيره فيعتبر بذلك فاعلا أصليا في الجريمة .

والمفهوم أن جريمة القواد تتحقق في هذه الحالة بصرف النظر عما اذا كان فعل البغاء الذي ارتكبه المجرى عليه يعتبر أو لا يعتبر في ذاته جريمة ، وبصرف النظر عن وقوع فعل البغاء فعلا أو عدم وقوعه .

ولكن اذا كان القانون يعتبر الاعتياد على ممارسة البغاء جريمة طبقا للمادة ٣/٩ ، فهل يمكن مساءلة العميل في هذه الحالة باعتباره شريكا في هذه الجريمة اذا ثبت ارتكابه عملا من أعمال الاشتراك فيها كالتهريض عليها أو تسهيلها ؟

قد يقال ان في اعتبار العميل شريكا في الجريمة في هذه الحالة تناقضا مع التفسير الذي ورد في المادة الأولى من القانون ، ولكن يرد على ذلك بأن هذا التناقض ليس الا ظاهريا لأن هذه المادة انما تعاقب المحرض على البغاء أو المسهل له باعتباره فاعلا أصليا بالتهريض أو المساعدة ، أما بالنسبة للمادة ٣/٩ التى تجعل الاعتياد على ممارسة البغاء جريمة فليس هنالك ما يمنع من تطبيق قواعد الاشتراك عليها واعتبار كل من ساهم فيها شريكا في ارتكابها لا فاعلا أصليا بالتهريض والمساعدة عليها .

وهنا تبدو صعوبة أخرى مردها الى ما قد يقال من اختلاف في القصد الجنائي بين كل من مرتكب البغاء وعميله ، اذ أن القصد لدى الأول هو ممارسة البغاء ، بينما لا ينصرف القصد لدى الثانى الى تحقيق هذه الممارسة ، ولكن الى ارضاء شهوته الخاصة ، وهنا يمكن الرد كذلك بأن رغبة العميل في ارضاء شهوته الخاصة ، لا تشكل القصد الجنائي انما تشكل الباعث على فعله ، وأن القصد يثبت في حقه بمجرد تعمله تهريض شخص آخر أو مساعدته على ارتكاب فعل مخالف للقانون ، أيا كان هدفه النهائي من ذلك (١) .

(١) وقد اختلف القضاء السوري في مسئولية العميل كشريك في جريمة من يتعاطى الدعارة السرية تطبيقا لحكم المادة ٥٠٩ ع سوري - فقد قضت محكمة التمييز في ٤ مارس ١٩٥٠ =

وإذا كانت جريمة ممارسة البغاء لا تقوم الا بالاعتیاد ، فهل يشترط الاعتیاد أيضا بالنسبة لأعمال الاشتراك فيها حتى تتوافر مسئولية الشريك ؟

اننا اذا رجعنا الى رأى القضاء الفرنسى فى مسئولية الشريك فى جريمة افساد اخلاق القصر عادة لاستطعنا أن نستنبط الاجابة على هذا السؤال .

فقد كان مقتضى مسئولية الشريك فى جريمة افساد اخلاق القصر عادة أن يقع منه هو أيضا فعل الاشتراك على وجه الاعتیاد ، أى أنه اذا كانت عناصر هذه الجريمة لا تتوافر فى حق فاعلها الا بالاعتیاد فلا بد من هذا الشرط فى علاقة الشريك مع الفاعل .

وهذا ما ذهبت اليه محكمة النقض الفرنسية حينما قالت ان الاعتیاد اذا كان شرطا لوقوع هذه الجريمة من فاعلها الاصلى فلا أقل من التمسك بهذا الشرط بالنسبة للشريك (١)

ولكن جاء فى حكم سابق لهذه المحكمة « ان الاشتراك لا يستلزم بوجه عام الاعتیاد ، فليس من الضرورى أن يقوم الشريك أكثر من مرة عن طريق العطايا أو الوعود المتكررة ، بتحريض الفاعل الاصلى على ارتكاب الجريمة ، ولكن من ناحية أخرى ، لا يكفى ثبوت الاعتیاد فى حق القواد بالنسبة الى علاقته بالأشخاص الآخرين ، اذ لابد أيضا من ثبوت هذا الاعتیاد بالنسبة للشريك ، وفى العلاقات التى قامت بين هذا الشريك والفاعل الاصلى وهو القواد (٢)

أى أن محكمة النقض تستلزم من جانب العميل الاعتیاد على التحريض على الجريمة اذا كانت مما يستلزم وقوعها من فاعلها الاصلى

== ١٩٥٢ ومحكمة استئناف دمشق فى ٢٢ اكتوبر ١٩٥١ باعتبار العميل شريكا فى هذه الجريمة بينما لم تعتبره محكمة التمييز فى ١٦ مارس سنة ١٩٥٢ واستئناف دمشق فى ٢٨ يوليو ١٩٥٠ شريكا — واختلفت فى هذا أيضا المحاكم السورية الأخرى — الخطيب ص ٥٠٩ — ٥١٠

(١) نقض ٢٠ اغسطس ١٨٧٥ D. 1876.I.329.

(٢) نقض ١٠ نوفمبر ١٨٦٠ D. 1860.I.515.

الاعتیاد ، ولكنها تكتفى أحيانا بأن يقع فعل التحريض على مثل هذه الجريمة مرة واحدة على أن تتكرر العلاقة بعد ذلك بين الفاعل الأصلي الذي اعتاد على ارتكاب الجريمة وبين الشريك الذي حرضه مرة واحدة عليها ، وذلك كحالة العميل الذي حرض أحد القوادين على تقديم فتاة له بقصد البغاء فاستمر القواد بعد ذلك دون تحريض متكرر من جانب العميل على تقديم فتيات مختلفات له (١)

وإذا نحن اتخذنا هذا المعيار أساسا لمسئولية العميل الذي يقوم بتحريض شخص على جريمة ممارسة البغاء عادة ، لكان مبنى مسئولية شريك في هذه الجريمة ، هو ثبوت اعتياده على تحريض ذلك الشخص على البغاء ، أو ثبوت تحريضه له مرة واحدة على ذلك ثم تكرار هذا الأخير لفعل البغاء بعدئذ ارضاء لشهوات العميل دون تحريض جديد منه (٢) .

نستخلص من كل ما سبق أنه لا مسئولية على العميل في تحريضه الغير على البغاء أو معاوئتهم أو مساعدتهم على ذلك ارضاء لشهواته الخاصة ، بشرط ألا يثبت اشتراكه في جريمة ممارسة البغاء عادة اذ يعتبر في هذه الحالة مشاركا في جريمة غيره .

١١١ راجع في ذلك ايضا Roger, P. 121

(٢) ويطبق هذا المبدأ ايضا في حالة اشتراك العميل في جريمة تسهيل البغاء عادة في المنازل المفروشة وقد سبق الاشارة اليها .

الباب الخامس

القوادة le Proxénétisme

فصل تمهيدى

١٥٨ — اننا لانستطيع التحدث عن جرائم القوادة (١) الا بعد الرجوع الى الاعتبارات والظروف التى أدت الى تجريمها أو التوسع فى هذا التجريم منذ بدءا القرن العشرين ، اذ أن فى ذلك ايضا وتفسيرا للتعريف التى وضعت لكثير من هذه الجرائم وافصاحا عن الأسباب والمبررات التى قامت على أساسها القوانين الحديثة .

ونعتقد أن تلك الاعتبارات والظروف تبدو واضحة عند دراسة النصوص التى تضمنتها الاتفاقيات الدولية فى شأن مكافحة القوادة ، تلك النصوص الخاصة بتجريم كثير من الأفعال التى لم تكن تعتبرها القوانين من قبل من الجرائم .

وتزداد قيمة هذه الدراسة اذا علمنا أن الغالبية القصوى من الدول — ومنها الجمهورية العربية المتحدة — قد نقلت الأحكام الواردة فى الاتفاقيات الدولية المذكورة بشأن جرائم القوادة الى تشريعاتها سواء أكان ذلك راجعا الى التزاماتها الناشئة عن توقيع هذه الاتفاقيات أو الانضمام اليها ، أو كان راجعا الى مجرد مجاراتها للتشريعات الحديثة المتأثرة بهذه الاتفاقيات ، وفى كلتا الحالتين أصبح تفسير الأحكام الواردة فى هذا الشأن فى التشريعات الوطنية خاضعا للمعنى الذى تفسر به الأحكام المماثلة فى الاتفاقيات .

ولا ينكر أحد أنه كان للأحكام الواردة فى هذه الاتفاقيات الدولية

(١) نعبر بهذه الكلمة عن كل الأفعال التى يرتكبها الطرف الثالث فى البغاء سواء كانت من أعمال التوسط فى البغاء أو تسهيله أو التحريض عليه أو استغلاله أو تهيئة الفرصة أو السماح به . وكلمة Proxénètes أى القوادين تشمل ايضا ما يسمونهم les Souteneurs وهم طبقة القوادين الذين يتعيشون من البغاء أو يتكسبون من ورائه ويهيمنون عادة على النساء ويطلق عليهم بالانجليزية «The Pimps»

الفضل في توحيد جانب كبير من النصوص الخاصة بجرائم القوادة في التشريعات الوطنية المختلفة ، الأمر الذي ترتب عليه تضيق الخناق على القوادين في كل بلد يحتفون به ، وخصوصا اذا كانت لجرائمهم صفة دولية .

ونحن سنتكلم في مبحث أول عن الاتفاقيات الدولية ثم نتكلم في بحث ثان عن تطور التشريعات الحديثة بوجه عام ازاء القوادين .

المبحث الأول

فيما جرّمته الاتفاقيات الدولية من افعال

١٥٩ — المعروف أن الاتفاقيات الدولية التي ستعرض لذكرها تشمل أحكاما مختلفة للتجريم وتسليم المجرمين والانبابات القضائية والجراءات الادارية وغيرها مما يضيق المقام عن ذكره ، غير أننا سنقصر الكلام على الأحكام المتعلقة بالتجريم فقط فهي الهدف الذي نسعى اليه في دراستنا هذه .

وسنتكلم أولا عن اتفاقية ١٩٠٤ ثم ١٩١٠ ثم ١٩٢١ ثم ١٩٣٣ ثم ١٩٥٠ .

أولا

١٦٠ — الاتفاق الدولي على ضمان حماية فعالة ضد الاتجار الدولي المعروف بالاتجار بالرقيق الأبيض ، الموقع عليه في باريس في ١٨ مايو ١٩٠٤ (١)

١٦١ — المقدمات للاتفاق : سبق أن ذكرنا كيف اجتاحت دول أوروبا حركة الاتجار بالرقيق الأبيض Traite des Blanches (٢) منذ نهاية القرن التاسع عشر وكيف بدأت الهيئات والمؤتمرات الدولية تعمل جاهدة على مكافحة هذا النوع الخطير من التجارة التي دفعت

(١) «Arrangement International en vue d'assurer une protection efficace Contre le trafic Criminel Connu Sous le nom de «Traite des Blanches»

(٢) ويقصد بهذا التعبير الاتجار بالنساء وحملهن على الانتقال من دولة الى أخرى لهذا الغرض .

الآلاف من النساء الى مغادرة دول أوروبا طلبا للمبغاء في دول أفريقيا الشمالية وجنوب آسيا وأمريكا الجنوبية وغيرها .

وكان من أهم المؤتمرات التي انعقدت لهذا الغرض المؤتمر الدولي لمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض المنعقد في لندن في شهر يونيو ١٨٩٩ (١) اذ أوصى بضرورة وجود اتفاقية دولية بين الحكومات المعنية لتحقيق الأغراض الآتية :

١ — فرض عقوبات على تسخير النساء والفتيات بالقوة أو الخداع أو اساءة استعمال السلطة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الاكراه في ممارسة البغاء ، وكذلك على احتجازهن أو استبقائهن باحدى هذه الوسائل في منازل البغاء

٢ — أن تتبادل الدول البحث عن الجرائم المذكورة اذا كانت العناصر المكونة لها قد وقعت في دول مختلفة

٣ — تحديد الاختصاص الاقليمي تحديدا لا تتعرض معه جهات القضاء للاعتراضات المتعلقة بتنازع الاختصاص

٤ — أن يكون الأساس في تسليم المجرمين في الاتجار بالبغاء هو أحكام الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن (٢)

وبناء على سعى المؤتمر قامت حكومة فرنسا في ٧ مارس ١٩٠٢ بدعوة بعض الدول (٣) لعقد مؤتمر دولي من مندوبيها الرسميين للنظر في عقد اتفاق دولي بشأن مكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض .

١٦٢ — المؤتمر الدولي عام ١٩٠٢ : والعقد المؤتمر الدولي في باريس عام ١٩٠٢ (٤) وانقسمت الموضوعات التي ناقشها المؤتمر الى قسمين ،

(١) وكان هذا المؤتمر يتكون من أعضاء اللجان الوطنية التي تسعى في انشائها ولهم اسكندر كوت William-Alexander Coote في دول أوروبا لمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض .

(٢) وكان من أهم الأسباب التي دعت الى اقتراح العقاب على الأفعال المذكورة ان القوانين الموجودة في ذلك الوقت لم تكن تتضمن نصوصا كافية للعقاب على هذه الأفعال ، وان المجرمين كثيرا ما يفلتون من العقاب لان العناصر المكونة لجرائمهم كانت تقع في دول مختلفة فتحول أحكام قوانين الاجراءات الجنائية دون عقابهم .

(٣) وهي ألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلجيكا والدانمرك وبريطانيا وهولندا وإيطاليا والبرتغال وروسيا والسويد والنرويج وسويسرا والولايات المتحدة .

(٤) في المدة بين ١٥ يوليو و ٢٥ يوليو ١٩٠٢ .

أحدهما خاص بالأجراءات والتدابير الإدارية الواجب الاتفاق عليها ،
والثاني خاص بالأحكام التشريعية (١) ، وقد قامت اللجنة الثانية من بين
لجان المؤتمر الأربعة باقتراح النصوص القانونية الواجب ادخالها في
التشريعات الداخلية للدول باعتبارها حدا أدنى يجوز للدول الزيادة

(١) وقدمت فرنسا للمؤتمرين في المؤتمر بحثا وافيا عن حالة التشريع المعمول به في دول
أوروبا في ذلك الوقت ، وأبانت أنه باستثناء التشريع الإنجليزي الصادر عام ١٨٨٥ ، والإيطالي
عام ١٩٠١ ، والنرويجي عام ١٩٠٢ لا توجد تشريعات ذات أحكام تكفي العقاب على الأفعال التي
يرتكبها تجار الرقيق الأبيض ، ففي الدول اللاتينية أو ذات التشريع المنبسط من التشريع الفرنسي
لا توجد إلا النصوص المتعلقة بختطف القصر أو أفرائيم أو تخريبهم على الفسق وفي الدول ذات
التشريع الجرماني لا يوجد غالبا سوى النصوص المتعلقة بجرائم القوادة حينما يكون المجنى
عليهم من القصر ، وبجانب عدم شمول أحكام عديد النوعي من التشريع لكل أفعال القوادة فإن
الجرائم المنصوص عليها فيها لا تقع إلا بتوفر كثير من الشروط ، فجريمة خطف القصر تستلزم
ثبوت انتزاع القاصر من سلطة زويه ، مع أن القاصر قد يكون عديم الإعل والأوصياء عليه ،
ويشترط أحيانا إقامة الدعوى شكوى عائلة المجنى عليه وهو ما يتعذر كثيرا وخصوصا عندما
ضبط الجريمة في دولة لا تقيم فيها هذه العائلة ، وتستلزم القوانين لجريمة تخريب القصر على
الفساد أن يكون ذلك عادة وهو قيد يصعب كثيرا إثباته ، أو تستلزم في جرائم القوادة أن تقع
على القاصر بطريقة احتيالية مع أن الجريمة قد لا يلجأون إلى الاحتيال كفاء بضعف القاصر وقلة
خبرته في الحياة ، بل تستلزم أحيانا وقوع الجريمة إلا يكون القاصر قادرا من قبل استخدامه
مع أن الواجب حمايته في الحالتين .

من أجل ذلك يجب أن توضع نصوص تشمل كل السلوك الذي يعبر عنه كلمة مواد
Proxénétisme وان تصاغ بطريقة تواجد كل الاحتمالات ، ويجب إتاحة حق مسددا
الفرض بطريقة فعالة إعادة النظر في المسائل ، الآتية :

١ - الاختصاص الإقليمي : إذ أن القواعد المعمول بها فيما يتعلق بهذا النوع من الاختصاص
تختلف من دولة إلى أخرى وخصوصا ما يتعلق منها بالجرائم المسمرة أو جرائم العادة أو
الجرائم المكونة من عدة عناصر ، الأمر الذي كثيرا ما يترتب عليه أخطاء الجناة من العقاب ، فإذا
أمكن اعتبار أن جريمة القوادة لا تهم النظام الاجتماعي لكل دولة فقط بل على حدة وإنما النظام
الاجتماعي لجموعة الدول ، وإذا قدرنا أن النظام الاجتماعي لكل دولة يستفيد بدون شك
من الأجراء الذي يتخذ بالاشتراك بين الدول المخلفة ، فإن الأمر سيترتب عليه وجهة أخرى ، ويأثر
بذلك مبدأ السيادة كما هو معروف في العلاقات الدولية ، وتخفى إذن ضرورة تفصيل فضاء
دولة على فضاء دولة أخرى ، ولا تصبح هناك حاجة لقصر الاختصاص القضائي الإقليمي على
الأمكن التي اكتملت فيها عناصر الجريمة ، ولا لتقرير أن الدولة التي رفع إليها الأمر أولا
تظل هي المختصة حتى النهاية .

وتجلى فائدة هذا الكلام بالنسبة لجريمة الاتجار بالرقيق الأبيض إذ تقع الأفعال المكونة
لها في دول مختلفة ، فيقع الاستخدام أو الاتفاق في دولة ، ثم تنقل المرأة عبر إقليم دولة أخرى
لينتهي أمرها إلى دولة ثالثة هي دولة الوصول حيث تمارس البغاء .

٢ - الإنابات القضائية : إذ أنه عندما يطلب إلى دولة تنفيذ إحدى الإنابات القضائية فإنها
تبحث عادة عما إذا كانت مثل هذه الإنابة تتعارض مع قانونها الداخلي أو مع المعاهدات التي
تنظم علاقاتها القضائية بالدولة المنبئة أو مع سيادة الدولة ، وعما إذا كانت تستهدف فرنسا
سياسيا .

إذا أمكن الاتفاق دوليا على تعريف لجريمة معينة وعلى ضرورة العقاب عليها وأصبحت
هذه الجريمة منصوصا عليها في التشريعات الداخلية لاختلفت الخلافات التي تثيرها الإنابات
القضائية إذ لا جدوى بعد ذلك من بحث الاعتبارات السابق ذكرها . وبصحب ميسورا جدا
الاتفاق على طرق سهلة وسريعة لتنفيذ هذه الإنابات

راجع المذكرة بالتفصيل . (T. D. B. Paris, 1902 P. 29-37.)

عليه ، وسنقصر الكلام على النصوص الأربعة الأولى من النصوص المقترحة لتعلقها بالتجريم .

أولا - يعاقب « كل من ارضاء لشهوات الغير استخدام أو استدراج أو أغوى فتاة قاصرة ولو برضاؤها بقصد الفسق » (١)

والمقصود بالاستخدام *Embaucher* هو مجرد الاتفاق أو التفاهم الذي يتم بين الجاني وبين المرأة على تقديمها لممارسة الفسق بصرف النظر عن ارتكاب الفسق فعلا أو الشروع في ارتكابه (٢) واذن فالجريمة تتم بمجرد الاستخدام ويكون الشروع فيها هو الشروع في الاستخدام أي الشروع في الوصول الى الاتفاق المذكور .

والمقصود بعبارة « استدراج امرأة *Entraîner une femme* هو أن يجعل الجاني امرأة لصاحبه أو تتبعه (٣) ، دون حاجة الى تحريض أو اكراه ، فهو يقودها أو يصطحبها من المكان الذي اتفق معها فيه ، الى

(١) والاصل الفرنسي لهذا النص المقترح هو :

«Quiconque, pour satisfaire les passions d'autrui; aura embauché, entraîné ou détourné, même avec son consentement une fille mineure en vue de la débauche»

(٢) جاء في تقرير رئيس اللجنة التشريعية المقدم للمؤتمر في ١٨ يوليو ١٩٠٢ ان كلمة استخدام *embaucher* يقصد بها الحصول على تعهد الفتاة بممارسة الفسق أو استمالتها نحو الفسق *engager ou attirer vers la prostitution*

(T. D. B. Paris 1902 P. 122.) وقال مقرر اللجنة في المؤتمر بجلسته ٢١ يوليو : ان اصطلاح (استخدام) مقتبس من لغة العقود بين اصحاب العمل والممال ، فالاستخدام هو سعى صاحب العمل للعثور على العامل أو استقباله له وعرض العمل عليه وقبوله له ، فاستخدام المرأة هو السعى للعثور عليها لعرض امر معين تقوم به والحصول على موافقتها عليه ، وبهذا تتم الجريمة بتعمام الاتفاق ، أي ان عناصرها تكتمل في اللحظة التي يتم فيها التفاهم والاتفاق بين الجاني وبين المرأة محل الاتجار (نفس المرجع ص ١١٢) .

وأردف ممثل اللجنة يقول : ولا ترى اللجنة التعرض للعقاب على الشروع في هذه الجريمة ، واضاف بقية أعضاء اللجنة : ان هذا ليس معناه ان اللجنة ترفض العقاب على الشروع اذ ان ذلك متروك لسياسة الدول في العقاب على الشروع ، وعقب مندوب هنغاريا على ذلك بأن التعريف الذي قيل عن الجريمة يتضمن في الواقع الشروع لان الجريمة طبقا لذلك التعريف تتم دون ممارسة الفسق فعلا (نفس المرجع ص ١١٢)

وقالت لجنة صياغة مشروع الاتفاقية انه يجوز للدول ان تميز بين (الاستخدام *embauchage*) الذي لا يفترض فقط (التحريض *Provocation*) ولكن ايضا مجرد (الاتفاق *accord*) وبين الشروع (نفس المرجع ص ١٨٢) .

(٣) جاء في تقرير اللجنة التشريعية ان عبارة (استدراج *entraînement*) يقصد بها جعل المرأة تصحب الجاني أو تتبعه *emmener avec soi ou après soi* نفس المرجع ص ١١٢) - وهو تعبير يجعل المرأة في حالة الدابة التي يجزها أو يسحبها صاحبها بجانبه أو خلفه

المكان الذي سترتكب البغاء فيه ، ولذلك لا تعتبر كلمة « استدراج » ترجمة دقيقة لكلمة entraîneur إذ أن الكلمة الأولى تعنى « التقريب على درجات أو تدريجيا » بينما تعنى الثانية « القيادة أو الاصطحاب » ولكننا أبقينا رغم ذلك على كلمة « استدراج » لأنها ظهرت كذلك في الترجمة الرسمية للاتفاقيات الدولية التي انضمت اليها مصر وفي نصوص القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ثم القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة .

والمقصود بالاغواء Détournement هو انتزاع المرأة أو إبعادها إبعادا غير مشروع عن الوسط أو البيئة التي تعيش فيها (١) . وهكذا يتضمن النص المقترح الأفعال التي يقوم بها تجار الرقيق الأبيض عادة (٢) ولكنه رغم ذلك لا يحمي إلا القاصرات على أساس أن من واجب القانون حمايتهن ضد رغباتهن (٣) .

وقد استبدلت بعد ذلك بعبارة « فتاة قاصرة » الواردة في النص عبارة « امرأة أو فتاة قاصرة » حتى لا تؤول العبارة الأولى تأويلا معينا (٤) .

ثانيا - يعاقب أيضا « كل من استخدم أو استدراج أو أغوى امرأة أو فتاة بالغة بالقوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الإكراه أو الخداع ، بقصد الفسق (٥) » .

(١) جاء في تقرير اللجنة التشريعية أن المقصود بالعبارة هو انتزاع المرأة من الوسط الذي تعيش فيه انتزاعا غير مشروع enlever illicitement à son milieu (المرجع السابق ص ١٢٢)

(٢) جاء في تقرير اللجنة التشريعية أن النص المقترح يتسع لأوجه النشاط المختلفة لجرائم الاتجار بالرقيق الأبيض ، إذ أن نشاطهم يتكون من أفعال متتالية تبدأ منذ اتفاق الجاني مع المرأة في إحدى الدول ثم يقوم بتسفيرها عبر إقليم دولة ثانية حتى ينتهي بها إلى دولة الوصول فتقع عناصر الجريمة في ثلاث دول مختلفة ، واذن لا توجد وحدة مكان ، ويعتبر الاتجار بهذه الصورة دوليا ويعامل الجنى عليهن معاملة السلعة التجارية ، وللتجار وكالاتهم agences ومستودعاتهم entrepôts ومراسلوهم Correspondances ومكاتبهم للتصدير Comptoirs d' exportation بل ولغتهم الخاصة (المرجع السابق ص ١١٢ ، ١٢٢)

(٣) ولما حاول بعض أعضاء المؤتمر التوسعة في النص ليشمئذ البالغات أيضا قيل له أن النص المقترح هو حد أدنى فقط ، وللدول مطلق الحرية في الذهاب إلى أبعد منه ، وأن التوسعة في النص قد تؤدي إلى انقسام في الرأي يتعذر معه الوصول إلى اتفاق (نفس المرجع ص ١١٢ ، ١٢٢ ، ١٨٢) .

(٤) نفس المرجع ص ١١٢

(٥) وقد أضيف للمادة فيما بعد عبارة « إرضاء لشهوات الغير » حتى لا ينصرف الدهن إلى جواز عقاب من يرتكب الفعل إرضاء لشهواته الخاصة (نفس المرجع ص ١٦٦)

وجاء تعقيبا على هذا النص المقترح أنه لا يتعرض لحرية البالغات في التصرف في أجسادهن ولكن يحميهم فقط ضد من يكرهونهن على البغاء أو يحملونهن عليه تحت تأثير الخداع أو اساءة استعمال السلطة (١) .

ثالثا - يعاقب على الجرائم السابق الإشارة إليها ولو كانت العناصر المكونة لها قد وقعت في دول مختلفة (٢) .

رابعا - يعاقب بعقوبة مشددة « كل من استبقى retenir امرأة أو فتاة في منزل للبغاء » (٣) .

سن البلوغ :

لم يكن من السهل تحديد السن الذي تعتبر عنده الفتاة قاصرة ، ولذلك قالت اللجنة التشريعية :

« هل نعتبر سن القصر أو البلوغ بالنسبة للمجنى عليهم هي سن البلوغ المدني أو سن البلوغ الجنائي .. وهل يترك تقدير السن للقانون الوطني لكل دولة أو يتفق على سن واحدة تعتبر هي السن الوسط بين ما تنص عليه مختلف القوانين ؟ »

ان اللجنة ترى أن الخوض في ذلك سيعرضها لخرج شديد ولذلك ترى أن يترك سن القصر لكل دولة على أن يكون مفهوما أن هنالك مصلحة كبرى في زيادة هذه السن بقدر المستطاع (٤) .

ورأت لجنة صياغة مشروع الاتفاقية «أنه يحسن للدولة أن تأخذ بسن البلوغ المدني لأنها أطول من سن البلوغ الجنائي ، وأنه لا يجوز أن

(١) وأضافت اللجنة التشريعية أن للدول حرية تشديد العقوبة إذا كان ذلك راجعا لصفة تتعلق بالجناة أو بظرف يتعلق بارتكاب الجريمة (نفس المرجع ص ١١٢ ، ١٢٣) .

(٢) ويحقق هذا النص الغرض الذي يسمي إليه المؤتمر من ضرورة العقاب على كل فعل من الأفعال المكونة للجريمة ولو كان كل منها قد وقع في دولة على حدة ولم تتوثر به وحده عناصر الجريمة في مجموعها .

(٣) وقد ثار الجدل في شأن هذا النص على أساس أنه لايجوز أن تتضمن الاتفاقية الدولية الالتزام بالعقاب على حالة داخلية محضة من اختصاص التشريع المحلي كحالة الاحتجاز في منزل البغاء .

ولم توافق لجنة صياغة مشروع الاتفاقية أن تكون الجريمة المذكورة محل التزام دولي ، وانتهى الأمر بالاتفاق على تعديل النص بحيث يصبح « أن حالة حجب امرأة أو فتاة ضد إرادتها في منزل للبغاء لم يمكن ادخالها في هذه الاتفاقية بالرغم من خطورتها لأنها تتعلق بالتشريع الداخلي وحده » ولم تتضمن الاتفاقية هذا النص إنما تضمنت البروتوكول الختامي الملحق بها (المرجع السابق ص ١١٤ - ١١٦) .

(٤) المرجع السابق ١٢٤

يكون للمرأة أهلية التعاقد على جسدها في الوقت الذي لا تملك هذه الأهلية بالنسبة لمالها « (١) .

١٦٣ - نتيجة المؤتمر :

وافق المؤتمر على ما ارتأته لجنة الصياغة من أن تنقسم الأمور المتفق عليها الى ثلاثة أقسام :

١ - القسم الخاص بالالتزامات ذات الصفة التشريعية ويتضمنه مشروع اتفاقية دولية convention internationale مستقلة لأنه سيحتاج الى رجوع الحكومات الى سلطاتها التشريعية وسيقتضي ذلك وقتا غير قصير .

٢ - القسم الثاني خاص بالرغبات التي أفصحت عنها الروح التي سادت المؤتمر . ويتضمنها مشروع بروتوكول ختامي يلحق بالاتفاقية .

٣ - القسم الثالث خاص بالاجراءات الادارية ويتضمنها مشروع اتفاق arrangement مستقل (٢) .

وصيغت المشروعات الثلاثة في صورتها النهائية فعلا ، غير أن مشروع الاتفاقية الأولى والبروتوكول الملحق بها لم يكن من السهل موافقة الدول عليه واشترط بعضها الموافقة عليه بتحفظات مختلفة .

أما مشروع الاتفاق الخاص بالالتزامات الادارية فقد تم الاتفاق عليه ووقع عليه في ١٨ مايو ١٩٠٤ في باريس ثم صودق عليه في ١٨ يوليو ١٩٠٥ وأصبح يسمى « الاتفاق الدولي على ضمان حماية فعالة ضد الاتجار الدولي المعروف بالاتجار بالرقيق الأبيض » (٢) .

(١) المرجع السابق ص ١٨٢ و ١٩٥

(٢) اذ أن هذه الاجراءات تقوم بها الحكومات فورا عقب الالتزام بها دون حاجة الى الرجوع الى السلطات التشريعية ثم انها اجراءات قابلة للتغيير والتطوير بسرعة ويمكن طلب تغييرها او تعديلها بسهولة (المرجع السابق ص ١٨٨)

(٢) ويتضمن هذا الاتفاق الالتزام بانشاء سلطات معينة في كل دولة لتركيز المعلومات الخاصة بتجارة الرقيق الأبيض ، وبمراقبة المحطات والموانئ لاقتفاء اثر هذا الاتجار ، وبكيفية التصرف في النساء المجنسى عليهن فيه ، وبمراقبة الحال التي تستغل بتخديم النساء في الخارج .

وسبق أن اعترض ممثل إيطاليا أثناء المؤتمر على عبارة « الاتجار بالرقيق الأبيض » اذ أن ذلك الاتجار لا ينصب على النساء ذوات اللون الأبيض فقط ، كما أن كلمة « Traite » أي الاتجار توحى بفكرة التصدير والاستيراد مع أن المكافحة تنصب على النشاط الداخلي والخارجي معا ، فكان الرد على هذا الاعتراض مسع وجاهته ، أن النشاط المراد مكافحته أصبح معروفا باسم « الاتجار بالرقيق الأبيض » وأنه يخشى من =

وقد وافق مجلس الوزراء بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٣١ على انضمام مصر لهذا الاتفاق وصدر مرسوم بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٣٢ بالعمل به ابتداء من ١١ أبريل ١٩٣٣ .

ثانياً

الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض
الموقع عليها بباريس في ٤ مايو ١٩١٠ والبروتوكول الختامي الملحق بها
١٦٤ — المؤتمر الثاني لمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض المنعقد في باريس ١٩١٠:
ذكرنا أنه قد تعثر حتى عام ١٩٠٤ الاتفاق على الأحكام التشريعية التي تمخض عنها مؤتمر باريس سنة ١٩٠٢ ، وقد مضت بعد ذلك سنوات حتى كان موعد اجتماع المؤتمر الدولي المنعقد في باريس عام ١٩١٠ بشأن مكافحة المطبوعات الفاضحة فرأت حكومة ألمانيا أن تنتهز فرصة انعقاده لاثارة المسائل السابق دراستها في مؤتمر عام ١٩٠٢ ولا سيما أن الحكومات المشتركة في المؤتمر الأول هي تقريبا نفس الحكومات المشتركة في المؤتمر الثاني ، وقد انتهى الأمر بموافقة الحكومات المذكورة على إعادة النظر فيما تمخض عنه مؤتمر ١٩٠٢ من اقتراحات تشريعية وعقد لذلك المؤتمر الدولي الثاني لمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض في باريس في المدة بين ١٨ أبريل و ٤ مايو ١٩١٠ (١) .

وكان أهم الموضوعات التي تعيننا ما ناقشه المؤتمر (٢) هو موضوع تحديد من القصر بالنسبة للمجنى عليهن في جرائم الاتجار بالرقيق الأبيض ، فقد اقترحت اللجنة التي شكلت لبحث أوجه الخلاف في مقترحات مؤتمر ١٩٠٢ أن تكون من القصر هي ٢١ سنة وهي سن البلوغ المدني في كثير من التشريعات ، وقالت ان هذه السن تعتبر حدا أدنى يجوز للدول تجاوزه الى سن أكبر ، وانه لا يجوز أن يترك تقدير السن لكل دولة طبقا لتشريعها الخاص حتى لا تختلف شروط التجريم في

= تغيير التسمية الا يعرف الغرض الحقيقي من التسمية الجديدة . وانه يمكن الإشارة الى ذلك في مقدمة الاتفاق (المرجع السابق ص ١١١) ولهذا جاء اسم الاتفاق « . . الاتجار الدولي المعروف بالاتجار بالرقيق الأبيض »

(١) راجع كيفية موافقة الحكومات وانعقاد المؤتمر. D. B. Paris 1910 P. 11-14 .
(٢) ولا نتعرض هنا للمناقشات التي دارت حول موضوع الانابات القضائية تلك T المناقشات التي شغلت معظم وقت المؤتمر واحتدم حولها الجدل بين ممثلي الحكومات (المرجع السابق ص ١٦ - ٢٨ ، ٥٠ - ٥٥)

دولة عن أخرى فيستفيد من ذلك تجار الرقيق الأبيض ويوجهوا نشاطهم نحو البلاد التي تحدد سنا أصغر (١) .

ولكن بعض الدول (٢) اعترضت على هذه السن لأن البلوغ طبقا لقوانينها محدد بعشرين سنة وأنه لا ضرر من الاتفاق على هذه السن الأخيرة ما دامت تعتبر حدا أدنى ، فوافق المؤتمر على ذلك (٣) .

واقضى الأمر إعادة النظر بعد ذلك في صياغة مشروع الاتفاقية صياغة نهائية وقعت عليها الدول في ٤ مايو ١٩١٠ .

١٦٥ — مواد الاتفاقية الخاصة بالتجريم (٤)

المادة الأولى — يعاقب كل من ، ارضاء لشهوات الغير استخدام *embaucher* أو استدراج *entraîner* أو أغوى *détourner* امرأة أو فتاة قاصرة ولو برضاها بقصد الفسق *débauche* حتى ولو وقعت الأفعال المختلفة المكونة لعناصر الجريمة في دول *pays* مختلفة .

المادة الثانية — يعاقب أيضا كل من ، ارضاء لشهوات الغير ، استخدام أو استدراج أو أغوى بالخداع أو القوة أو التهديد أو اساءة استعمال السلطة أو بأي وسيلة أخرى من وسائل الاكراه امرأة أو فتاة بالغة بقصد الفسق *débauche* حتى ولو وقعت الأفعال المختلفة المكونة لعناصر الجريمة في دول مختلفة .

المادة الثالثة — تتعهد الدول المتعاقدة التي لا يوجد في بلادها الآن تشريع كاف لمكافحة الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين باتخاذ

(١) فقد اقترحت ألمانيا أن يكون سن القصر بالنسبة للمجنين عليهم في جرائم القوادة ٢١ سنة ، وهي سن البلوغ المدني ، وقال مندوبها هنفايا أنه يجب الموافقة على سن معينة بصرف النظر عن كونها خاصة بالبلوغ الجنائي أو المدني أي باعتبارها سنا خاصة لحماية النساء ضد الاتجار بأعراضهن (المرجع السابق من ٦٦ و ٦٧)

(٢) هنغاريا وسويسرا

(٣) المرجع السابق ٨٢ ، ٨٥

(٤) تضمنت الاتفاقية موادا أخرى خاصة بتبادل القوانين التي تصدر في الدول لمكافحة القوادة ، وتسليم المجرمين والاثابات القضائية وتبادل نشرات العقوبات المتعلقة بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية .

(٥) الاصل أن كلمة *débauche* معناها الفسق ، ولكنها قد تستعمل أحيانا بمعنى البقاء ، وقد رجعنا الى الترجمة الانجليزية للدولات المؤتمر والى الترجمة الانجليزية لنصوص اتفاقتي ١٩٠٤ و ١٩١٠ ثم الى الترجمة الانجليزية لنصوصها عند تعديلها بعد ذلك في عهد هيئة الأمم فوجدنا أن كلمة *débauche* تترجم دائما بمعنى « لاغراض المخالفة للآداب » *immoral Purposes* الأمر الذي شجعنا على ترجمتها بمعنى « الفسق » .

بقصد تنسيق الاجابات التي ترد المسكرتارية على الأسئلة الموحدة التي توجهها للحكومات ومحاولة ايجاد فكرة موحدة لتحقيق عمل مشترك تقوم به هذه الحكومات (١) .

١٦٨ — مؤتمر سنة ١٩٢١ :

وانتهى الأمر بعقد مؤتمر دولي في مقر عصبة الأمم بجنيف في المدة بين ٣٠ يونيو ١٩٢١ ، ٥ يوليو ١٩٢١ من الحكومات الموقعة على اتفاقيتي ١٩٠٤ ، ١٩١٠ أو الحكومات المنضمة اليهما أو الحكومات الأخرى التي دعيت لحضوره ، وأطلق عليه المؤتمر الدولي للاتجار بالنساء والأطفال (٢) .

موضوعات المؤتمر الخاصة بالتجريم

١٦٩ — أولا — حماية الذكور كالاناث :

كانت المؤتمرات والاتفاقيات السابقة تهدف الى حماية النساء فقط من الاتجار بأعراضهن ، غير أنه لوحظ أن هنالك اتجارا آخر لا يقل خطورة ، هو الاتجار بأعراض الذكور ، وأن هذا يتخذ أحيانا صورة دولية كما هو الأمر بالنسبة للنساء ، لذلك رأى ألا تقتصر حماية القانون على هؤلاء وحدهن (٣) .

ثانيا — رفع سن البلوغ :

اتجه الرأي أولا في المؤتمر الى أنه لا يجوز الاقتصار على عقاب الجاني اذا وقعت جريمته على القصر فقط وأنه لا بد من عقابه في جميع

(١) Document de l'assemblée 239, Résolution No. 17 (S. D. N. 20-48-239)

(٢) «Conférence Internationale de la Traite des femmex et des enfants»

Traite des blanches

وكان الاستغناء عن عبارة « الاتجار بالرقيق الابيض » التي تضمنتها الاتفاقيات السابقة واجبا الى اقتراح رئيس المؤتمر الذي أكد ان هذه العبارة لم تعد معبرة تماما عن القصد الحقيقي من المؤتمر أو المؤتمرات المشابهة ولذلك حذفت من نص المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ومن المناقشات التي دارت حول هذا النص ثم حذفت من الخطابات الموجهة للدول لحضور المؤتمر ، وأنه يرى حذفها من كل اتفاق دولي .

S. D. N.—C. 484. M. 339. 1921. IV. P. 7-11, 101.

(٣) وقال رئيس المؤتمر ان اضافة كلمة « أطفال » enfañts » تعبر مع الأسف مما يحدث فعلا ومما أردنا أن نحول دون حدوثه وهو الاتجار بأعراض الذكور . وضرب لذلك مثلا بما حدث في بروكسل عام ١٩١٢ وفي لندن عام ١٩١٢ (المرجع السابق ص ١١) .

الأحوال أيا كانت النظرة الى البغاء في ذاته وسواء وقع الفعل برضاء المجنى عليه أم بغير رضائه ، فالاتجار بالعرض لا يتجزأ ، ولا يجوز اقرار أن هنالك اتجارا بالعرض يعاقب عليه في حالة ولا يعاقب عليه في حالة أخرى ، بل أن هذه التفرقة تجعل من الصعب القضاء على مثل هذا الاتجار ، لما يتخذة الجناة من الحيل والخداع في اخفاء السن الحقيقية للمجنى عليهم ، أو في درء المسؤولية عن أنفسهم بدعوى عدم علمهم أو احتمال عدم علمهم بهذه السن (١) .

غير أن هذا الاتجاه في استبعاد شرط السن لم يحظ في النهاية بموافقة المؤتمر ، فاقترح مندوب سويسرا — والحالة هذه — أن ترفع سن البلوغ الى ٢١ سنة على أساس أنها السن التي أصبحت تأخذ بها معظم التشريعات فوافق المؤتمر على ذلك (٢) .

ثالثا - العقاب على الشروع والاعمال التحضيرية :

اقترح مندوب سويسرا العقاب على الشروع tentative في الجرائم الواردة في اتفاقية ١٩١٠ بدعوى أنه يصعب في كثير من الأحوال اثبات أركان الجريمة التامة ، ولا سيما عند ما يغمر الجناة بالنشبات تحت ستار استخدامهن في الفنون المسرحية في الخارج ، أو في أعمال أخرى مشروعة ، ولا يكون القصد الحقيقي منصرفا الا لاستغلالهن في البغاء . وقد وافق المؤتمر على هذا الاقتراح (٣) .

وفيما يتعلق بالعقاب على الأعمال التحضيرية actes préparatoires كما جاء في مشروع الاتفاقية التي وضعتها لجنة الصياغة فقد انقسم الرأي فيه الى قسمين :

(١) وقد أصر مندوب هولندا على وجهة النظر هذه . وظرب مثلا بما حققه قانون العقوبات الهولندي الصادر سنة ١٩١١ من فائدة إذ لم يفرق بين كون المجنى عليهم قاصرين أو بالغين ، راضين أو غير راضين واقترح تعديل اتفاقية ١٩١٠ على هذا الأساس ، وقال مندوب سويسرا — الذي سبق أن اعترض على رفع سن البلوغ في الاتفاقية المذكورة — ان الرأي العام في بلاده قد طالب بعدم التفرقة في المسؤولية الجنائية بسبب سن المجنى عليهم وأن آخر مشروع لقانون العقوبات السويسري قد أخذ بهذا المبدأ على أساس ان الاتجار بالعرض يعتبر في جميع الأحوال مهينا لكرامة الانسان ، وأنه يمكن اتخاذ سن القصر شرطا لتشديد العقوبة فقط ، وقال مندوب اليابان ان قانون بلاده يقوم على هذا المبدأ ، وأيد مندوب إنجلترا هذا الرأي بالاشارة الى قانون ١٨٨٥ — المرجع السابق ص ٦٤ ، ٦٥ — ٦٧

(٢) المرجع السابق ص ١٠٩ — ١١٥

(٣) المرجع السابق ص ٦٧ ، ١٠٢

القسم الأول يعارض في ذلك بدعوى أن القوانين الجنائية لا تعاقب على الأعمال التحضيرية ، وأن العقاب على مثل هذه الأعمال يعتبر تطرفا لا تحمد عواقبه (١) .

والقسم الثاني يطالب بضرورة العقاب على الأعمال التحضيرية حتى يستطيع رجال الشرطة أن يقوموا بدور فعال في مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال أيا كانت الدرجة التي وصلوا إليها في جريمتهم ، أو أيا كان المدى الذي أمكن اثباته في حقهم ، وأن خطورة هذا النوع من الاجرام لم تعد تحتل الانتظار حتى يتم الجناة جريمتهم .

وليس صحيحا ما يقال من أن القانون الجنائي لا يعاقب على الأعمال التحضيرية دائما فهناك قوانين تعاقب عليها ، ثم هنالك قوانين كالقانون الانجليزي لا تعرف عبارة « الأعمال التحضيرية » انما تعرف كلمة « attempt » وهي تغطي ما يعتبر شروعا أو أعمالا تحضيرية في نفس الوقت ، ثم أنه يجب اعتبار أن القانون الجنائي قابل للتطور ، وهذا التطور تدفعه الظروف ، وقد حلت الظروف التي تدعو الى ذلك (٢) .

وأخيرا اقترح مندوب فرنسا تجنبنا للخلاف في الرأي ، أنه ما دامت هنالك تشريعات تسمح بالعقاب على الأعمال التحضيرية وتشريعات لا تسمح به ، فيمكن أن ينص على أنه « يعاقب على الأعمال التحضيرية في الحدود القانونية لكل تشريع » وبذلك لا يعاقب على هذه الأعمال الا حينما يسمح التشريع الداخلي بذلك . ووافق المؤتمر على هذا الاقتراح (٣) .

وبعد تمام الاتفاق على المواد الأخرى لمشروع الاتفاقية وتمام صياغتها نهائيا وافق عليها مجلس العصبة ثم جمعيتها العمومية التي دعت للتوقيع عليها (٤) ، ف وقعت عليها الدول في ٣٠ سبتمبر ١٩٢١ .

(١) المرجع السابق ص ١١٣

(٢) راجع ما أثاره تأييدا لذلك مندوبو فرنسا وموناكو وانجلترا - المرجع السابق ص ١١٤

(٣) المرجع السابق ص ١١٤

(٤) (A. V. 112) 1921 (S. D. N. - A. 132)

١٧٠ — مواد الاتفاقية الخاصة بالتجريم : (١)

المادة الثانية : اتفقت الدول المتعاقدة على أن تتخذ الاجراءات لتعقب ومعاقة الأشخاص الذين يتجرون بالأطفال ذكورا وأنثا بالمعنى المحدد لهذه الجريمة في المادة الأولى من اتفاقية ٤ مايو ١٩١٠ .

المادة الثالثة — اتفقت الدول المتعاقدة على أن تتخذ الاجراءات اللازمة للمعاقة على الشروع في الجرائم المبينة في المادتين الأولى والثانية من اتفاقية ٤ مايو سنة ١٩١٠ ، وأن تتخذ ، في الحدود القانونية ، الاجراءات اللازمة للمعاقة على الأعمال التحضيرية لهذه الجرائم .

المادة الخامسة — تستبدل بعبارة « عشرين سنة كاملة » الوارد ذكرها في الفقرة ب من البروتوكول الختامي لاتفاقية سنة ١٩١٠ عبارة « احدى وعشرين سنة كاملة » .

وقد أودعت مصر وثيقة الانضمام الى الاتفاقية محفوظة عصابة الأمم في ١٣ ابريل سنة ١٩٣٢ وصدر مرسوم بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ بالعمل بها ابتداء من تاريخ ايداع وثيقة الانضمام .

رابعاً

الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالات
الموقع عليها في جنيف في ١١ أكتوبر ١٩٣٣ (٢)

١٧١ — مؤتمر سنة ١٩٣٣ :

كان من نتائج عناية عصابة الأمم بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال في العالم أن كلفت هيئتين من الخبراء بدراسة هذا الموضوع ، احدهما في أوروبا وأمريكا والشرق الأوسط وقدمت تقريرها للعصبة عام ١٩٢٧ (٣) والأخرى في بقية بلاد الشرق وقدمت تقريرها عام ١٩٣٢ (٤) .

وأصبح واضحاً بعد أن قدمت الهيئتان تقاريرهما أن مكافحة الاتجار

(١) تضمنت الاتفاقية مواداً أخرى خاصة بالانضمام لاتفاقيتي ١٩٠٤ و ١٩١٠ وباتخاذ الاجراءات اللازمة لتسليم المجرمين اذا لم تكن هنالك معاهدات على هذا التسليم ، وبسن اللوائح التي تحكم مكاتب التخديم وحماية النساء والأطفال أثناء هجرتهم .

(٢) « Convention internationale relative à la répression de la traite des Femmes maeures ».

(٣) وهذا التقرير جزءان : احدهما عن نتيجة الدراسة بصفة عامة والثاني عن كل دولة على حدة . راجع التقرير الاول S. D. N.—C. 52. M. 52. 1927. IV.

(٤) راجع التقرير S. D. N.—C. 849. M. 393. 1932. IV.

بالنساء والأطفال لم تزل في حاجة الى مزيد من الأحكام التشريعية وأن الأمر يقتضى إعادة النظر فيما يأتى : —

أولا : شرط عدم بلوغ المجنى عليهم في جرائم الاتجار لا مكان معاقبة الجناة ، اذ أكدت البحوث التى أفصحت عنها تقارير أن هذا الشرط كان سببا حائلا دون عقاب المتجرين في معظم الأحوال (١) .

ثانيا : أنه لا يمكن مكافحة الاتجار الدولى مالم تتوفر الأحكام الرادعة لمكافحة الاتجار داخليا .

ثالثا : أنه لا بد من التوسعة في معنى استغلال البغاء «Soutenage» ووضع أحكام مفصلة لعقاب القوادين المستغلين «Souteneurs»

وهكذا بدأت لجنة الاتجار بالنساء والأطفال (٢) ، التابعة لعصبة الأمم تولى هذا الموضوع عنايتها منذ تقديم هيئة الخبراء تقريرها الأول سنة ١٩٢٧ (٣) ، وانهى الأمر بأن أصدرت جمعية العصبة عام ١٩٣٢ قرارا بدعوة الدول للنظر في تعديل الاتفاقيات الدولية لتحقيق الأغراض السابق ذكرها (٤) .

(١) اذ يلجأ الجناة الى تزوير المستندات أو الاثارات الدالة على من المجنى عليهم ، أو يسعون في الحصول على ذوى الاجسام النامية التى يدل ظاهرها على تجاوز سن البلوغ راجع قرار اللجنة الاستشارية التابعة لعصبة الأمم في هذا الشأن .

S. D. N.—C. 503. M. 244. 1932. IV.

Comité de la traite des femmes et des enfants (٢)

S. D. N.—C. 145 emme Session-P. V. 4 (١) (٣)

وبناء على طلب هذه اللجنة كلف مجلس العصبة سكرتيرها العام بمخابرة الدول الموقعة على اتفاقيتى ١٩١٠ ، ١٩٢١ لاعادة النظر في شرط السن وكانت الردود الواردة من الدول تفضل الغاء هذا الشرط — راجع في ذلك

S. D. N.—No Officiel C. 294. M. 97. 1929. IV. P. 137 ;

No. officiel : A. 60.1929. IV. ; Conseil-59 emme Session P. V. 2 (١) ;

No. officiel : A. 72. 1931. IV.

(٤) قررت جمعية العصبة بناء على طلب اللجنة الخامسة ما يأتى :

تقدر الجمعية وجهة نظر اللجنة في أن الاتجار بالنساء هو دائما وفي كل الظروف عمل مخالف للاداب وضار بالمجتمع غاية الضرر . وأنه يجب العقاب عليه ولو كان المجنى عليهم بالغات واهليات

وبناء على ذلك تدعو العصبة الحكومات أن تدخل بأسرع ما يمكن في تشريعها الوطنية التعديلات الكفيلة بتحقيق ذلك الغرض

وتقرر اتخاذ الاجراء لتعديل اتفاقيتى ١٩١٠ ، ١٩٢١ الخاصتين بالاتجار بالنساء والأطفال تعديلا يكفل الغاء السن المحددة في هاتين الاتفاقيتين .

وتطلب الى لجنة الاتجار بالنساء والأطفال أن تفحص بمعاونة لجنبتها الفرعية القانونية الطرق الكفيلة بتعديل الاتفاقيتين المذكورتين فيما يختص بحد السن وكذلك بادخل التعديلات التى تضمن وضع عقوبات لمستغلى البغاء «Souteneurs» No. Officiel : A. 55.1932.IV.

وهكذا انعقد المؤتمر الدولي لمكافحة الاتجار بالنساء البالغات في جنيف في المدة بين ٩ ، ١١ أكتوبر ١٩٣٣ (١) .
١٧٢ — موضوعات المؤتمر الخاصة بالتجريم :

أولا — كان الرأي يتجه أول الأمر الى تحريم استخدام أو استدراج أو اغواء النساء البالغات بقصد الفسق سواء أكان تحقيق هذا القصد في داخل حدود الدولة أو خارجها ، ولكن لم يجد ذلك تأييدا من الحكومات التي تنظم البغاء في بلادها لأنه يتعارض مع التشريعات القائمة فيها .
لذلك اقتصر الاقتراح المعروض في المؤتمر على تحريم استخدام أو استدراج أو اغواء النساء في دولة بقصد ممارستهن الفسق في دولة أخرى (١) ، أي أن تقع الجريمة في دولة ويكون أثرها مقصودا في دولة غيرها .

وتتوفر الجريمة طبقا لهذا النص بصرف النظر عن وقوع أو عدم وقوع الفسق إذ أن وقوعه مستقل عن الجريمة ولا يعتبر من عناصرها (٢) .
ثانيا — اتجهت بعض الدول الى اعتبار أن كلمة « دولة » يقصد بها الدولة الأصلية ولا يقصد بها مستعمراتها أو محمياتها أو الدول الموضوعة تحت سيادتها . فعورض هذا الاتجاه على أساس أنه لا فرق بين حمل امرأة على ترك الدولة الأصلية بقصد البغاء في إحدى مستعمراتها أو حملها على ترك إحدى المستعمرات بقصد البغاء في مستعمرة أخرى لنفس الدولة وبين حملها على ترك الدولة الأصلية أو إحدى مستعمراتها بقصد البغاء في دولة أخرى ، فخطورة الاتجار واحدة في الحالين ولا يغير من هذه الخطورة التبعية السياسية القائمة بين الدولة وبين الأقاليم التي تحميها أو تسيطر عليها . ووافق المؤتمر على هذا الرأي الأخير (٣) .

(١) ونظرا لأن موضوع استغلال البغاء بالتفصيل كان يحتاج الى وقت طويل لمشاورة الدول في شأنه وجمع ما لديها من تشريعات تتصل به ، فلم يكن مستطاعا مناقشة هذا الأمر في المؤتمر ، ورؤي أن يكون تفصيل ذلك في مشروع اتفاقية خاصة سننشرها لذكرها بعد قليل .
(٢) واستقر الرأي في هذه الاتفاقية أيضا على كلمة « débauche أي الفسق » ومعناها في الترجمة الرسمية الانجليزية « immoral purposes » أي الأغراض المنسافية للأدب . وقبل في تمليل ذلك أنها عبارة مفهومة جيدا لا يختلف فيها الرأي كاختلافه في تعريف البغاء . S. D. N.—No. Officiel C. 649 M. 310. 1933. IV. P. 7.

(٣) راجع تعليق ممثل فرنسا في المؤتمر — المرجع السابق ص ٧

(٤) المرجع السابق ص ٧ د ٨

الغاء البغاء المنظم ، وتأمل اعداد مشروع للاتفاقية الجديدة يعرض عليها في دورتها التالية (١) .

وفي عام ١٩٣٥ وافقت الجمعية أيضا على تعديل النصوص المقترحة في المشروع الذي قدم اليها ، على أن يستعان برأى المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي وهيئة البوليس الدولي الجنائي (٢) .

ثم قدمت للجمعية بعد ذلك ثلاثة مشروعات للاتفاقية تقوم أحكامها على مبدأ انغاء البغاء المنظم le principe abolitionniste (٣) ، وعند عرض المشروع الأخير على الجمعية عام ١٩٣٨ قررت دعوة مؤتمر دولي من ممثلي الحكومات يعقد عام ١٩٤٠ للنظر في الموافقة عليها (٤) .

ولما أعلنت الحرب العالمية الثانية أوقف النظر في هذه الاتفاقية حتى انتهت الحرب ثم قامت منظمة الأمم المتحدة بالدور الاجتماعي الذي كانت تقوم به عصبة الأمم ولا سيما ما تعلق منه بالرقابة على الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال والاعتراف بالواجب اتخاذها في هذا الشأن متابعة منها لما قامت به عصبة الأمم من مجهودات سابقة (٥) .

وهكذا بدأت لجنة الشؤون الاجتماعية .

Commission des Questions Sociales

التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة دورها في

(١) S. D. N.—A. 38. 1934. IV.

(٢) S. D. N.—A. 57. 1935. IV.

وقد قدم المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي مشروعا اقترحت تعديله لجنة الاتجار بالنساء والأطفال فأعاد المكتب تعديله S. D. N.—C. T. F. E. 645.

(٣) راجع المشروع الاول S. D. N.—C. Q. S - A - 6 ، والمشروع الثاني

S. D. N.—C. Q. S-A-9. والمشروع الثالث S. D. N.—C. 331. M. 223. 1937. IV.

(٤) S. D. N.—A. 62. 1938. IV.

(٥) فقد وافق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة بجلسته ١١ سبتمبر

١٩٤٦ على ما رآته اللجنة المؤقتة للشؤون الاجتماعية التابعة له من ضرورة متابعة منظمة الأمم المتحدة لتحمل الأعباء التي كانت تقوم بها عصبة الأمم في ميدان الشؤون الاجتماعية وخصوصا مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال وأن يوكل أمر هذا العبد إلى اللجنة الدائمة للشؤون الاجتماعية التي يجب دعوتها لفحص ما يجب اتخاذه في هذا الشأن ، وبصفة خاصة جمع المعلومات والبيانات الخاصة بهذا الاتجار من الدول واعادة دراسة مشروع اتفاقية سنة ١٩٣٧ وتعديلها تعديلا يتناسب مع ظروف ما بعد الحرب ويجعل من نصوصها أحكاما فعالة في مكافحة الاتجار بالنساء والأطفال ONU. - 1947. I. 13.

دراسة الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاتجار بالنساء والأطفال (١) ، ثم قدمت للمجلس تقريرها الذي أعدته في دورتها الأولى (٢٠ يناير — ٥ فبراير ١٩٤٧) عن موضوع البغاء ، وما جاء في هذا التقرير :

أولاً — ان دور منظمة الأمم المتحدة في مكافحة البغاء واستغلاله لا يرجع فقط الى اختصاص المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالشئون الاجتماعية ولكن يرجع أيضا الى ما جاء في ميثاق المنظمة من اعتراف بقيمة وكرامة الانسان ووجوب المساواة في الحقوق بين النساء والرجال (٢) .

ثانياً — عندما بدأت عصبة الأمم مكافحة البغاء لم تكن تعنى الا بمكافحة القواعد الدولية فقط والواقع أن مكافحة البغاء لا تحقق غرضها الا بمواجهة كل من البغاء وجميع أنواع استغلاله والاتجار به باعتبار أن ذلك كل لا يتجزأ .

ثالثاً — لا بد من مكافحة الاتجار بالبغاء واستغلاله بكل الوسائل الممكنة ، ولا سيما بعد الاضطرابات والتقلل الذي حدث في العالم بعد الحرب كالهجرة وتغيير الجنسيات وتداخل الحدود وتحركات القوات وتفكك العائلة واضطراب الاقتصاد في العالم (٣) .

وفي ٢٩ مارس ١٩٤٧ كلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي سكرتارية منظمة هيئة الأمم باعداد مشروع اتفاقية دولية على أساس تعديل اتفاقية ١٩٣٧ يتلاءم مع تطورات ما بعد الحرب (٤) . ولما بدأت السكرتارية في اعداد المشروع أصبح واضحاً أن الاتفاقيات الدولية السابقة لم تعد رغم كثرتها كافية للغرض المطلوب وأنه يحسن توحيدها في اتفاقية واحدة ، وأن تكمل هذه الاتفاقية بالأحكام التي

(١) كونت لجنة الشئون الاجتماعية بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ٢١ يوليو ١٩٤٦ وأصبح من اختصاصاتها تقديم آرائها وتوصياتها للمجلس في المسائل المتصلة بالاتفاقيات الدولية الخاصة بالنواحي الاجتماعية وكيفية تطبيق هذه الاتفاقيات
Journal du Conseil No 29. p. 522.

(٢) وظل هذا المعنى ساداً في الأعمال التحضيرية لاتفاقية ١٩٥٠ فلما تمت الاتفاقية جاء في مقدمتها « لما كان البغاء وما يتبعه من شر الاتجار في الأشخاص بقصد البغاء لا يليق بكرامة الانسان وقيمته ويعرض للخطر صالح الفرد والاسرة والمجتمع ... الخ » .

(٣) راجع التقرير . ONU—E-CN . 5-14.

(٤) ONU—F-412.

تكفل حماية الجنسين ضد كل أنواع الاستغلال والاتجار ولو كان ذلك برضاء المجنى عليهم ، ودون اشتراط قصد ارتكاب البغاء في خارج الدولة التي يقيمون فيها ، وأن تكون الاتفاقية على أساس مبدأ إلغاء البغاء المنظم وعلى أساس الاتجاه الاجتماعي في علاج مشكلة البغاء (١) . وعلى هذا الأساس قدمت السكرتارية العامة لمنظمة الأمم المتحدة مشروعاً للاتفاقية في سبتمبر ١٩٤٧ ، ثم قدمت بنسأ على ملاحظات الحكومات المختلفة مشروعاً آخر في ٢٣ ديسمبر ١٩٤٨ كان هو أساس الاتفاقية الجديدة (٢) .

١٧٦ — موضوعات الاتفاقية الخاصة بالتجريم :

يسكننا أن نوجز الموضوعات التي تناولتها الدراسة والمناقشات في مشروعات الاتفاقية المختلفة فيما يأتي :

١٧٧ — أولاً : التحريض على البغاء والمساعدة والمعونة عليه بكل وسيلة : (٣)

(١) راجع ONU - E-540 ; ONU - E-574 ... الخ
(٢) راجع المشروع الأول ONU-E74 ، والمشروع الثاني ONU-E-1072.
(٣) في عام ١٩٣٠ اقترحت اللجنة القانونية الفرعة من لجنة الاتجار بالنساء والأطفال عقاب كل شخص من كلا الجنسين يعاون أو يساعد - عادة أو بقصد تحقيق مكسب شخصي - على بغاء شخص آخر (S. D. N.-C. 267. M. 122. 1931. IV)
وقد انتقدت حكومة بريطانيا النص لأنه يتسع لكل عمل يقوم به المتصلون بالبغاء ، (S.D.N.-C.T.F.E.538-P.8) وقد نأثر المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي أول الأمر بالتشريعات السائدة في ذلك الوقت فاقترح أن يعاقب كل من قام عادة وبقصد تحقيق ربح بمساعدة أو معونة أو حماية تصيد العملاء علناً racolage public بقصد بغاء الغير ، ولا اعتبرت لجنة الاتجار بالنساء والأطفال على هذا النص لأنه لا يحقق ما تهدف إليه من تضيق الخناق على القوادين عاد المكتب فاقترح عام ١٩٣٥ عقاب كل من « عاون aider ، أو ساعد assister أو سهل favoriser عادة بغاء الغير » (S. D. N.-C. T. F. E. 645) وكان هذا النص الأخير موضع اعتراض الدول التي تنظم البغاء ، ولذا رأت لجنة الاتجار بالنساء والأطفال أن يقتصر النص على كل من « حرض inciter أو استدريج entraîner أو أغوى détourner ... » (S. D. N. - C. T. F. E. 674.) ثم رأى بعد ذلك أن تستبدل بكلمة « حرض » كلمة استخدم « embaucher » لمسايرة العبارات السابق ذكرها في الاتفاقيات السابقة (S. D. N. - C. 331. M. 223. 1937. IV.) وكان هذا هو النص الذي تضمنه المشروع النهائي سنة ١٩٤٧ ، ولما تقدمت سكرتارية هيئة الأمم بمشروع الاتفاقية الأول عام ١٩٤٧ عادت فاقترحت عقاب كل من « تسبب Causer في بغاء الغير أو سهله favoriser أو عاون على تسهيله Contribuer à favoriser » وضربت السكرتارية مثلاً لهذه المعونة على التسهيل بأن تغلق السلطات منزلاً للبغاء فتقوم إحدى البغايا أو أكثر بالاتفاق مع صاحب المنزل الملق على فتح منزل جديد يرتكبن البغاء فيه ، ففي هذه الحالة لا يعتبر البغايا مجنبا عليهن في جريمة القوادة ولكن شريكات فيهما ONU. - E-574 P. 13.

ولكن الأحكام النهائية للمشروع الثاني والآخر للاتفاقية لم تتضمن هذا النص .

كل وسائل مساعدة أو معاونة الغير على البغاء ، بل اتجه الرأي أيضا الى تأييم المعاونة على هذه المساعدة كحالة البغى التى تعاون القواد فى تسهيله بغاءها ، وقد لقي مثل هذا الاقتراح اعتراض الحكومات التى تنظم البغاء فى بلادها ، وبدا مثل هذا الاقتراح شيئا غريبا على التشريعات السائدة فى ذلك الوقت ، ولا سيما أن معظمها لا يجعل من البغاء فى ذاته جريمة فكيف يكون مقبولا عقاب الذى يساعد البغى فى أمر لا يسألها القانون عنه ؟

وخشى البعض أن يتناول مثل هذا النص المقترح بعض السذين يتعاملون مع البغى ومنهم عميلها ، ومالك المسكن الذى تقيم فيه ، وبائع الخمر الذى تستعين به على الترفيه عن عملائها ، وخادمها الذى يعاونها فى قضاء حاجاتها .

وازداد الاعتراض عند ما اقترح عقاب . « كل من تسبب فى بغاء الغير » على أساس أن ذلك قد يتناول رب العمل الذى لا يعطى أجورا عادلة لعماله أو يقصر فى صرفها لهم فى مواعيد استحقاقها فيؤدى بهم هذا أو ذاك الى ممارسة البغاء (١) .

وكان الرد على هذه الاعتراضات أن عدم اعتبار البغاء جريمة لا يجوز أن يحول دون عقاب من يحرضون عليه أو يسهلونه ، كما لا يجوز أن تقتصر هذه الحماية على القصر فقط ، فإن كثيرا من النساء المستضعفات أو المحتاجات أو ذوات الذكاء المحدود فى حاجة الى نفس الحماية من جانب القانون ، ولا يكفى أن يكون العقاب على « الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء » ، بل يجب أن يمتد الى كل فعل من شأنه ابقاء مرتكب البغاء على حاله أو منعه من الخروج منه أو وضع العراقيل فى سبيل توبته (٢) ، والمفهوم أن هذه الجرائم المقترحة العقاب عليها من الجرائم العمدية التى ينصرف قصد فاعليها الى ممارسة الغير للبغاء ، فلا عقاب على من قام بعمل من أعمال المساعدة أو التسهيل خاليا

(١) راجع اعتراض الحكومة الهولندية القائم على هذا الأساس واقترحها لتعديل مياغة المادة 6 P. 1-Add. 5-41-GN. E-ONU

(٢) راجع فى ذلك تقرير الأستاذ دنديو دى نابير مقرر لجنة الاتجار بالنساء والأطفال عام ١٩٢٦ (C. T. E. F-C. S-4). 674. (C. T. F. E. S. D.N. -

واحدة سواء صحبها أو لم يصحبها قصد الاستغلال أو الكسب .
وقد تغير فجأة هذا الاتجاه الغالب نحو اشتراط قصد الكسب حينما
قدمت السكرتارية العامة لهيئة الأمم مذكرتها على المشروع الأول الذى
قدمته عن الاتفاقية عام ١٩٤٧ ، اذ جاء فيها تعليقا على المادة الأولى
المقترحة (١) ما يأتى :

« استقر رأى اللجنة الفرعية التى صاغت النص عام ١٩٣٧ على
ضرورة أن يكون دافع الكسب motif de gain هو أحد عناصر الجريمة
الجديدة التى تتضمنها الاتفاقية .

ولكن يجب أن يكون غرض الاتفاقية أيضا وعلى وجه الخصوص
حماية الأشخاص ضد أفعال هؤلاء الذين يحملونهم على البغاء ، بطريقة
أو بأخرى ، وعلى ذلك فلا اعتبار لغرض الكسب le but lucratif
لدى الفاعل .

الحقيقة أن هذا الغرض هو الدافع الأساسى فى معظم الأحوال ولكن
لا ضرورة لاستلزام ذلك دائما ، بل أن فى جعله عنصرا ضروريا من عناصر
الجريمة ما يصعب معه فى معظم الأحوال أو يستحيل فى كثير منها ، عقاب
المجرمين لانعدام الأدلة على اثبات قصد الكسب لديهم .

ان مجرد اغواء شخص على البغاء يجب أن يكون كافيا وحده لتبرير
معاينة فاعلة .

ولم تشر الى هذا القصد اتفاقية ١٩١٠ ، أو اتفاقية ١٩٣٣ .

وعلى هذا الأساس عدلت صياغة المادة الأولى « (٢) .

وأصرت السكرتارية العامة لمنظمة الأمم المتحدة على رأيها هذا عندما
قدمت المشروع الثانى للاتفاقية (٣) ، ولم توافق على ما ارتأته بعض

(١) كانت المادة تعاقب كل من تسبب فى بغاء الغير مع شخص ثالث أو سهله أو عاون
فى تسهيله أو ساعد عليه بأية طريقة كانت
(٢) ONU.—E-574 P. 12.

(٣) فأصرت على ضرورة عقاب الفاعل بصرف النظر عن المدافع على جريمته وأنه لا بد
من استبعاد قصد الكسب كعنصر من عناصر الجريمة حتى يكون القانون فعالا فى مكافحة
القوادة . ONU.—E-1072 P. 18, 19.

الحكومات من ضرورة قصد الكسب لا مكان العقاب على جرائم القوادة (١) .

غير أن لجنة الشؤون الاجتماعية وافقت عند مناقشة المادة المقترحة بجلسة ٣ مايو ١٩٤٩ على ادخال قصد الكسب في جرائم القوادة اذا كان المجنى عليهم من البالغين (٢) ، وظل الأمر كذلك رغم معارضة غالبية الدول حتى عرض الأمر على اللجنة الثالثة للجمعية العمومية للأمم المتحدة بجلسة ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩ ، وهناك اقسمت الآراء قسمين ، رأى يستلزم شرط « قصد الكسب » ورأى يستلزم استبعاده (٣) ، وأخيرا وافقت اللجنة (بأغلبية ٢٢ ضد ١٥ وغياب ٥) على استبعاد هذا الشرط (٤) .

وانتهزت بعض الحكومات مناقشة الأمر في الجمعية العمومية فيما بعد وحاولت اشتراط قصد الكسب مرة أخرى في مشروع الاتفاقية فلم تفلح محاولتها ورفضت الجمعية اشتراطه (٥) .

وبناء على ذلك لم تفلح جميع الاقتراحات التي تتضمن قيودا على جريمة تسهيل البغاء أو المساعدة أو المعاونة عليه ، وانتهى الأمر بأنه نظرا

(١) فحكومة هولندا تستلزم قصد الاستغلال ONU.—E-CN. 5-41-Add.I. P. 6. وترى حكومة انجلترا أن اسقاط قصد الكسب أو قصد الاستغلال يوسع تفسير المادة ويجعلها تعارض مع ماروي تحقيقه بمشروع اتفاقية ١٩٢٧ ، وشاركت بعض الدول الأخرى وكثير من الهيئات والجمعيات الدولية التي أبدت وجهة نظرها في المشروع انجلترا في هذا الاعتراض وقال ممثل الحلف الدولي للنساء Alliance Internationale des femmes ان اسقاط قصد الكسب يجعل الباب مفتوحا لتهديد الأبرياء والتشهير بهم والزج بالكثيرين في مجال الاتهام بالقوادة لجرد ارتكابهم عملا مخالفا للأداب أو مفسدا للأخلاق . وقال لممثل المكتب الدولي لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال أن اسقاط هذا الشرط يفتح الباب للبلاغات الكاذبة والاتهامات الباطلة ONU.—E-CN. 5-115 P. 15, 18, 19 etc.

(٢) وكان ذلك بناء على طلب ممثل حكومة المملكة المتحدة ومدلت المادة فعلا على هذا الأساس (ONU.—E-CN. 5-SR. 70.) ، ولم يفلح ممثل الحكومة الفرنسية في معارضته في هذا التعديل ورفضت اللجنة اقتراحه (ONU.—E-CN. SR 72.) كما رفضت اقتراح ممثل الحكومة الروسية المعارض أيضا للتعديل ONU.—E-CN.5-SR. 91.

(٣) ONU.—A-C. 3-3R.237

(٤) ONU.—A-C. 3-SR. 238.

(٥) وقد حمل لواء هذه المحاولة ممثل حكومة المملكة المتحدة وتساءل كيف لانعاقب البغاء ذاته بينما نعاقب على مجرد تقديم البغى ولو لصديق ، انه لا بد من معاقبة الأمرين معا أو عدم معاقبتهم معا ، والا فان عقاب مجرد المساعدة على البغاء هو تحريم بطريق غير مباشر للبغاء ولا يمكن أن تتسع ظروف الاتفاقية للنص على هذا التحريم في الوقت الحاضر (ONU.—A-P. V 263 P. 62—65) وقد رفض الاقتراح البريطاني (بأغلبية

٢٤ ضد ١٤ وغياب ٩) O. N. U.—A-P. V 267 P. 47.

لأن الاتفاقيات السابقة كانت تنص على تجريم « الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء » .

ونظراً لأن التجريم يشمل أيضاً الشروع في الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء وكذلك الأعمال التحضيرية لها ، وأن أفعال التمهيل أو المساعدة لا تخرج في معظم الأحوال عن أنها استخدام أو استدراج أو اغواء أو شروع فيها أو أعمال تحضيرية لها .

وحتى يمكن التقليل بقدر المستطاع من اعتراض الحكومات على النص المقترح .

لذلك ووفق على أن يتناول النص عقاب كل من — اشباعاً لشهوات الغير — استخدم أو استدراج أو أغوى شخصاً آخر من كلا الجنسين بقصد البغاء ولو كان ذلك برضائه (١) .

١٧٨ — ثانياً : استغلال البغاء :

إذا كان الذهن قد اتجه الى مكافحة البغاء عن طريق حماية الشخص ضد من يعرضه أو يعاونه أو يستخدمه في البغاء فإن هنالك فئة من القوادين تقصر نشاطها على استغلال البغاء دون الالتجاء الى التحريض أو المعاونة عليه (٢) .

وبجانب قبح الوسيلة التي تلجأ اليها هذه الفئة لتعيشها ، فهي تسبب بطريق غير مباشر في استمرار البغاء ، اذ يضطر مرتكبه للاستمرار فيه قضاء لحاجة هؤلاء الذين يستغلونه أو يتعيشون من كسبه الممقوت . وكما ثبت في حق القواد أحياناً معاونه الغير على البغاء دون ثبوت استغلاله له ، فكذلك قد يثبت الاستغلال في حقه دون ثبوت مثل هذه المعاونة .

(١) راجع المادة الاولى من المشروع النهائي للاتفاقية E-1072-ONU والمفهوم ان هذا النص يتناول بغاء الاناث وبغاء الذكور ، كما يتناول عقاب الفاعل سواء اكان امرأة ام رجلاً ، وسواء اكان قصده منصرفاً الى ارتكاب البغاء في داخل الدولة او خارجها ، كما يستوى ان يكون البغنى عليه بالغاً ام قاصراً ؛ S. D. N.—C. T. F. E 674. P. 4. ; S. D. N.—C. T. F. E. 584. P. 6.

(٢) وهؤلاء تسميهم لجنة الاتجار بالنساء والاطفال القوادين السليبيين — راجع تقرير اللجنة S. D. N.—C. T. F. E. 645 P. 4.

لهذا أصبح لازماً العقاب على استغلال البغاء دون حاجة الى اثبات عمل آخر من جانب القواد .

وقد أثارت كلمة « exploitation » « استغلال » خلافاً في التفسير ، ظل ردحا غير قصير من الزمان أثناء المناقشات التي دارت حول تجريمه بغية الوصول الى اتفاق دولي ، وكان يخشى من الاحتفاظ بهذه الكلمة أن تتناول هؤلاء الذين تلتزم البغى بالاتفاق عليهم ، أو الذين يتقاضون منها أجراً على ما قدموه لها من خدمات لا تتصل مباشرة بالبغاء (١) ، ولذا رأت اللجنة القانونية للخبراء المتفرعة من لجنة الاتجار بالنساء والأطفال عام ١٩٣٣ أن عبارة « استغلال البغاء » لا تنطبق على موردى الغذاء fournisseurs أو مؤجري الحجرات ، أو العجزة أو الأطفال القصر أو الأقارب المحتاجين الذين تعولهم البغى إذ أن حق هؤلاء ثابت في مواجهتها طبقاً لأحكام القانون المدني ، ولا يجوز اعتبار هؤلاء من مستغلي البغاء إلا إذا أساءوا استعمال هذا الحق ، كما إذا طالب مؤجر الحجرة بأجرة مبالغ فيها ، إذ أنه في هذه الحالة ، يحاول اقتسام جزء من دخل المرأة من البغاء ، علاوة على حقه الذي يستند الى أجر يتكافأ مع الفائدة التي يحصل عليها مستأجر الحجرة عادة ، فمؤجر الحجرة في هذه الحالة قواد متخف déguisé (٢) .

وقد استقر رأي لجنة الاتجار بالنساء والأطفال والمكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي على هذا التفسير (٣) ثم استقر عليه الرأي فيما

(١) فاللجنة الاستشارية في عهد عصبة الأمم تقول عام ١٩٢٠ أن « استغلال البغاء هو الحصول على ربح منه سواء أكان مرتكبه امرأة أو رجلاً »

S. D. N.—C. 401. M. 163. 1931. IV. P. 42.

فاعتزمت بعض الحكومات على هذا التفسير فهو قد ينطبق على أفعال لا يمكن تجريمها كتأجير سكن لامرأة تحترف فيه البغاء لأن الحصول على الأجرة مع العلم بالبغاء هو استغلال له « S. D. N.—C. T. F. E. 538 P. 7. » بل قد ينطبق النص كذلك على كل من تلتزم البغى بالاتفاق عليهم كأطفالها وذويها المحتاجين وخدمها . S. D. N.—C. T. F. E. 538 (A).

(٢) S. D. N.—C. T. F. E. 584 P. 6. .

(٣) فتقول لجنة الاتجار بالنساء والأطفال تعليقاً على عبارة « استغلال البغاء l'exploitation de la prostitution أن هذه العبارة لا يخضع لها أطفال البغى لأن الطفل الذي يحصل على قوته مما تربحه أمه من البغاء لا يعتبر مستغلاً لبغاء غيره ، إذ أن ما يحصل عليه هو مقابل التزامها بالنفقة عليه ، وكذلك خادمة البغى التي تقوم بخدمتها مع علمها باحترافها البغاء ، لا تعتبر مستغلة لبغائها مادامت لا تتقاضى منها مبلغاً يتعبدى ما تستحقه الخادمة نظير خدمتها عادة ، وقال المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي أن عبارة « استغلال البغاء » لا تشمل هؤلاء الذين يلتزم مرتكب البغاء بالنفقة عليهم أو بإعطائهم =

بعد في التقرير المقدم من سكرتارية هيئة الأمم عن مشروع الاتفاقية الدولية (١) .

وكان النص المقترح أول الأمر للمعاقبة على استغلال البغاء هو ما اقترحتة اللجنة القانونية المتفرعة من لجنة الاتجار بالنساء والأطفال عام ١٩٣٠ حين رأت عقاب « من يستغل بغاء شخص عن طريق تعويله في معيشتة كلها أو بعضها على بغاءه » (٢) .

وقد اعترض على هذا النص بأنه غامض وبأنه يوحي بأن هنالك فارقاً بين أن يستغل الانسان بغاء غيره وبين أن يعول في معيشتة عليه (٣) . ولذلك رأى المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي في مشروعه الثاني الذي قدمه عن تجريم أفعال القوادين عام ١٩٣٤ الاستغناء عن عبارة « تعويله في معيشتة كلها أو بعضها على البغاء » والاكتفاء بعقاب « كل من استحصل من بغاء غير على ربح مادي أي كان tirer un profit matériel quelconque (٤) » ، وذلك على أساس أن النص الجديد يفضل النص الأول في الصياغة ولا يدعو الى الغموض ، وأن مجرد الحصول على ربح مادي من بغاء الغير كاف للعقاب دون حاجة الى النظر في كيفية استعمال هذا الربح أو مدى الاعتماد عليه (٥) وقد أخذ واضعو مشروع اتفاقية ١٩٣٧ بهذه الصياغة واقترحوا في المادة الأولى من المشروع عقاب كل من استغل بغاء الغير بحصوله منه على ربح مادي أي كان (٦) .

= ما يستحقونه قانوناً لقاء ما أدوه من خدمات 8, 4 P. 645 S. D. N.—C. T. F. E. وقال الأستاذ دنديو دي فاير مقرر لجنة الاتجار بالنساء والأطفال عام ١٩٣٦ في تقريره عن نفس الموضوع أن المنفعة التي يعتبر الحصول عليها استغلالاً للبغاء هي المنفعة التي لا تستند الى حق يجوز المطالبة به طبقاً لاحكام القانون المدني

S. D. N.—C. T. F. E. 674 P. 5.

ONU.—E-574 P. 13. (١)

S. D. N.—C. 267. M. 122. 1931. IV. (٢)

S. D. N.—C. T. F. E. 538 P. 8. (٣)

S. D. N.—C. T. F. E. 645. P. 9. (٤)

S. D. N.—C. T. F. E. 674 P. 5. (٥)

(٦) وجاء في التوصيات الملحقة بالمشروع جواز عقاب المذكورين بعد ان يفترض من سلوكهم استغلالهم للبغاء :

كل من يتواجد على وجه الاعتياد في صحبة شخص يعارض البغاء أو يقسوم برقباشته أو توجيهه أو التأثير على تحركاته بطريقة يفهم منها أنه يستغل بغاءه مع الغير أو يشجعه أو يكرمه. على ذلك S. D. N.—C. T. F. E. 674.

غير أن هذا النص لم يلبث أن لقي اعتراضا على أساس أن الحصول على الربح المادى هو الاستغلال ذاته (١) وأن هنالك صورا من الاستغلال يحسن الإشارة إليها بوضوح حتى لا تؤول تأويلا يخرجها عن صفة الاستغلال ، وأهملها فتح وإدارة المنازل للبغاء (٢) .

وعلى أساس هذا رأى الأخير صيغت المادة الثانية من مشروع الاتفاقية الثالث سنة ١٩٣٧ ، وأضيفت الى المادة فقرة أخرى تعاقب على بعض التصرفات التى تعتبر قرينة على استغلال صاحبها لبغاء الغير (٣) .

وخلال الأعمال التحضيرية لاتفاقية ١٩٥٠ رأى أن يكون هنالك نص عام يعاقب « كل من استغل بغاء شخص آخر ولو برضائه » وأن تخصص بعض النصوص لعقاب صور معينة من صور استغلال البغاء باعتبارها استغلالا خطيرا يجب النص عليه صراحة ولا سيما فى الوقت الذى تم الاتفاق فيه على الغاء البغاء المنظم وتحريم فتح المنازل للبغاء (٤) وتتضمن هذه الصور الخطيرة من الاستغلال :

١ - فتح tenir أو إدارة diriger بيوت البغاء (٥) .

٢ - تمويل financier أو المعاونة فى تمويل Contribuer à financier بيوت البغاء (٦) .

(١) S. D. N.—C. Q. S.-A. 9. P. 7.

(٢) S. D. N.—C. 331. M. 223. 1937. IV P. 3.

(٣) تضمنت المادة الثانية من المشروع الثالث للاتفاقية سنة ١٩٣٧ مقاب :
أ - كل من فتح أو أدار منزلا للبغاء .

ب - كل من فرض - بنية الكسب - رعايته أو نفوذه على شخص من كلا الجنسين بطريقة من شأنها اكراهه أو مساعدته على ممارسة البغاء مع الغير .

ج - كل من استغل بأى طريقة كانت بغاء شخص من كلا الجنسين .

وقد قوبلت الفقرة الثانية باعتراض كبير من الدول لأن فكرة القرائن القانونية تتعارض مع نظامها القانونى ومع مبدأ العدالة الذى يستلزم ثبوت التهمة ولا يعترف بافتراضها ولهذا لم يصمد النص المقترح لنهاية . S. D. N.—C. Q. S.-A. 9 P. 18.

(٤) ONU.—1.574 P. 10.

(٥) وقد أوضح التقرير المرافق لمشروع الاتفاقية الاول ان اصطلاح « بيت البغاء

الذى يعنى نوعا معينا من البيوت التى تستعمل للبغاء ، وذلك حتى يتسع الاصطلاح الجديد لكل أنواع النشاط المائل ، وكان التقرير قد اقترح النص على ان « كل بيت للبغاء يعتبر مخالفا للمصالح العام » ولكن يؤى ان تجريم إدارة البيوت للبغاء يحقق هذا الغرض

ONU.—E-574 P. 14. ; ONU.—F-CN. 5-41 P. 20

(٦) وعند مناقشة هذا النص فى اللجنة الثالثة بالجمعية العمومية فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ طالب ممثل مصر بضرورة النص أيضا على كل من يعير اسمه للمعاونة فى إدارة منزل =

٣ - تأجير أو استئجار donner ou prendre en location
بناء emmeuble أو مكان آخر أو جزء من البناء أو المكان
بقصد بغاء الغير مع العلم بذلك (١) .

وبهذا التخصيص أصبحت إدارة الأماكن للبغاء أو تمويلها أو
تأجيرها أو استئجارها لهذا الغرض من الجرائم التي تنص الاتفاقية على
العقاب عليها حتى ولو كانت الأجرة التي يحصل عليها الجاني من تأجير
المكان للبغاء لا تتجاوز الأجرة العادية التي يستحقها من تأجيره المكان
لغرض آخر مشروع ، ما دام يعلم أن الغرض من تأجير المكان هو
ممارسة الغير للبغاء فيه .

١٧٩ - ثالثاً : الاشتراك في جرائم القوادة :

نصت المادة الرابعة من أول مشروع لاتفاقية سنة ١٩٣٧ على أنه
« تعتبر أفعال الاشتراك في الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية
جرائم مستقلة des infractions distinctes اذا لم يكن من المستطاع
القضاء فيها الا في ذل مختلفة » .

وكان تعليل هذا النص المقترح انه يحدث عادة في جرائم استغلال
البغاء أن يكون الشركاء فيها متعددين فتقع منهم في دولة معينة أفعال

= للبغاء فقال رئيس اللجنة ان « المعاونة في التمويل » تسع لتحقيق هذا الغرض ، ولذلك
لم توافق اللجنة على الاقتراح بالاضافة : ONU.—E-CN.5-SR. 70 P. 7-9
(١) وكان النص في المشروع الاول لاتفاقية ١٩٥٠ يتضمن عقاب كل مالك يؤجر بناء
أو مكاناً أو جزءاً من بناء أو مكان بقصد البغاء ، فاعترض ممثلو بعض الحكومات على كلمة
« مالك » proprietaire « لان هناك أشخاصاً غير الملاك يستطيعون قانوناً تأجير الاماكن
والمنازل ولذلك استبدلت كلمة « مالك » ONU.—E-1072 P. 20.
ورأى ممثلو حكومات أخرى ضرورة النص على « من يؤجر أو يستأجر مكاناً للبغاء »
لاهمية تحريم الحالتين معاً ما دام ان قصد من كل منهما هو استغلال البغاء ، فوافقت اللجنة
على هذا الاقتراح - ONU.—E-CN. 5-SR. 40 P. 9.
واعترض البعض على عبارة « تأجير أو استئجار مكان بقصد البغاء » فهي قد تلحق
الشخص الذي يؤجر حجرة أو مكاناً في منزل أو فندق لامرأة تمارس البغاء بل قد يلحق
المرأة ذاتها مع ان البغاء ذاته قد لا يكون معاقباً عليه ، وتكون النتيجة في الحالتين تحريم
وجود مأوى للبغايا ، واقترحوا لتجنب ذلك اضافة « بقصد بغاء الغير » ، وقد هدلت المادة
بناء على هذا الرأي لتتحقق الغرض المقصود منه . ONU.—E-1072. P. 20.
وقد اضيفت عبارة « مع العلم بذلك » حتى لا يتعرض للعقاب سوى من يؤجر أو
يستأجر المكان وهو عالم بالغرض منه وهو استعماله لبغاء الغير .
ONU.—E-CN. 5-SR. 70 P. 7-9.

والمفهوم ان النص ينطبق على تأجير واستئجار الاماكن في المنازل الخاصة أو الفنادق
أو غيرها - المرجع السابق ص ٧ - ٩

ثانوية تعتبر اشتراكا في الفعل الأصلي الذي وقع في دولة أخرى ، فمن المرغوب فيه في هذه الحالة أن يعاقب على الأفعال الثانوية مع الفعل الأصلي أمام نفس القضاء ، ولكن قد يتعذر ذلك بسبب رفض التسليم ، وحينئذ لا مفر من اعتبار كل من الفعل الأصلي والفعل الثانوي جريمة مستقلة تخضع للقضاء الاقليمي المختص بمكان وقوعها (١) .

ولما اعترضت بعض الحكومات على هذا النص لتعارضه مع أحكام قانونها الجنائي رؤى أن يكون تطبيقه في الحدود التي يسمح بها التشريع الداخلي ، وذلك حتى لا تقل فرصة موافقة أكبر عدد من الدول على الاتفاقية ، وقد عدلت صياغة المادة فيما بعد ، واستبدل بعبارة « اذا لم يكن من المستطاع القضاء فيها الا في دول مختلفة » عبارة « كلما اقتضى الأمر ذلك لمنع الهروب من العقاب » وذلك حتى يتسع مجال تطبيق النص (٢) .

١٨٠ — رابعا : عقاب الشروع والأعمال التحضيرية :

أثيرت مسألة العقاب على الشروع في جرائم القوادة وعلى الأعمال التحضيرية لها ، كما سبق أن أثيرت من قبل في الاتفاقيات السابقة ، وكانت حجة بعض الحكومات أن نظامها القانوني لا يعاقب على الأعمال التحضيرية ، فأجيب على ذلك بأنه يجوز أن ينص التشريع الداخلي على مثل هذه الأعمال باعتبارها جرائم مستقلة قائمة بذاتها ، وأخيرا استقر الرأي على أن يكون العقاب على الشروع والأعمال التحضيرية في الحدود التي يسمح بها التشريع الوطني حتى لا تضطر إحدى الدول الى مخالفة النظام القانوني السائد فيها (٣) .

١٨١ — خامسا : الظروف المشددة للعقوبة :

اتجه الذهن منذ وضع المشروع الأول للاتفاقية سنة ١٩٣٧ الى تشديد العقوبة في جرائم القوادة اذا وقعت الجريمة في ظروف معينة تتعلق بالفعل

(١) S.D.N.— C. T. F. E. 674 P. 7 ؛ ONU.—A-C. 3-SR. 238 P. 13

(٢) راجع المناقشات الطويلة حول النص المقترح ومعدله وكيفية صياغته في اللجان المختصة عام ١٩٤٩ ؛ A-C. 3-SR. 240 ؛ A-C. 3-SR. 115 ؛ E-CN. 5-SR. 64 ؛ A-C. 3-SR. 268 ؛ A-6. 6-L. 102. ؛ E-CN. 5-SR. 69. ؛ ONU.—E-CN. 5-SR. 115 P. 20, 21

(٣) راجع المناقشات

A-C. 3-SR. 268 P. 7.

ذاته أو الجاني أو المجنى عليه باعتبار أن مثل هذه الظروف تزيد من خطورة الجريمة وتستوجب تشديد العقوبة عليها (١) ، وتضمن المشروع الأول لاتفاقية سنة ١٩٥٠ النص على الظروف المشددة المذكورة في المادة الثالثة منه .

وقد لقي هذا النص اعتراض بعض الحكومات بسعوى أن نظامها القانوني لا يفرض ظروفًا مشددة على القضاة أو أنه يحسن ترك تقدير مثل هذه الظروف للقضاء ، أو أن مثل هذه الظروف يجب تركها للتشريع الوطني (٢) .

وانتهى الأمر بعدم ظهور النص في المشروع النهائي على أساس أن أحكام الاتفاقية تعتبر حدا أدنى لما تلتزم به الدول ، ولهذه الدول أن تزيد على هذه الأحكام .

١٨٢ — أحكام الاتفاقية الخاصة بالتحريم (٣)

مادة أولى — توافق أطراف هذه الاتفاقية على معاقبة كل شخص يرتكب ما يأتي اشباعاً لشهوات الغير : —

(١) لذلك تضمنت المادة الثالثة من المشروع الأول تشديد العقوبة في الأحوال الآتية :

١ — إذا كانت سن المجنى عليه أقل من ٢١ سنة أو إذا كان ذا عاهة في العقل أو الجسد (إذ أن حالة مثل هذا المجنى عليه تجعله عادة عاجزاً عن تقدير الأمور وعاجزاً من الدفاع عن نفسه)

٢ — إذا ارتكب الفعل بطريق الإكراه أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو الخداع أو الاحتيال أو استعمال مواد مسكرة أو مخدرة (وقد أضيف الظروف الأخير لأن انتشار المواد المخدرة أصبح معروفاً في هذا الوقت)

٣ — إذا كان الجاني زوجاً أو أصلاً مباشراً أو بالتبني أو أخاً أو اختاً للمجنى عليه أو وصياً عليه (إذ أن مثل هذه الصلة تسهل الجريمة وتزيد من بشاعتها)

ONU.—C. T. F. E. (74 P. 4, 5.

(٢) S. D. N.—C. Q. S. -A-9 P. 7; ONU.—E-CN. 5-41. P. 72.

(٣) تضمنت الاتفاقية أحكاماً كثيرة نصت عليها في ثمان وعشرين مادة تتعلق بالتحريم ، وبحق الأجانب في الادعاء المدني عما يلحقهم من ضرر من الجرائم المذكورة في الاتفاقية وبتحريم تنظيم البغاء ، وباعتبار الأحكام الأجنبية عند الحكم بالعود أو الحرمان من الأهلية ، وتسليم المجرمين ، والانباء القضائية ، وإنشاء سلطات مختصة بتركيز وتجميع المعلومات الخاصة بالاتجار بالنساء والأطفال ، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بمنع البغاء وبضمان تأهيل ضحايا البغاء وضحايا الاتجار به ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية المهاجرين وتنظيم دعابة مناسبة لتحذير الجمهور من أخطار الاتجار بالبغاء وبمراقبة الموانئ والطارات والمحطات ، وجميع المعلومات عن ضحايا البغاء الأجانب وترحيلهم لبلادهم ، ورقابة مكاتب وكالات التخديم الخ

١. — استخدم *embaucher* أو استدرج *entraîner* أو أغوى

détourner شخصا آخر — ولو برضائه — بقصد البغاء

٢. — استغل *exploiter* بغاء شخص آخر ولو برضائه

مادة ثانية — توافق أطراف هذه الاتفاقية أيضا على عقاب كل

شخص : —

١. — فتح *tenir* أو أدار *diriger* بيتا للبقاء *maison de prostitution*

أو موله *financier* أو عاون في تمويله *Contribuer à financier*

مع علمه بذلك .

٢. — أجر أو استأجر *donner ou prendre en location* بناء

emmeuble أو مكانا آخر أو جزءا من بناء أو مكان بقصد

بغاء الغير *la prostitution d'autrui* مع علمه بذلك .

مادة ثالثة — يجب أيضا — في الحدود التي يسمح بها التشريع

الوطني — معاقبة الشروع في الجرائم المبينة في المادتين الأولى والثانية ،
وكل عمل من الأعمال التحضيرية لارتكابها .

مادة رابعة — ويجب كذلك — في الحدود التي يسمح بها التشريع

الوطني — معاقبة الاشتراك عمدا في الأفعال المشار إليها في المادتين الأولى
والثانية .

كما يجب اعتبار أفعال الاشتراك — في الحدود التي يسمح بها التشريع

الوطني — جرائم مستقلة كلما اقتضى الأمر ذلك لمنع التهريب من
العقاب (١) .

(١) يلاحظ أن اتفاقية ١٩٥٠ تضمنت كلمة « بغاء » *Prostitution* في أحكامها ولم تتضمن
كلمة « فسق » *débauche* التي جرت على ذكرها الاتفاقيات السابقة ، وكان ذلك بسبب
لحول التفكير إلى ذكر كلمة « بغاء » لأنها محدودة المعنى بخلاف كلمة « فسق » واسعة
المعنى والتي قد يؤدي استعمالها إلى التعرض لكل فعل جنسي مخالف للأداب ، وقد حاول
الكثيرون أثناء المناقشات التي دارت حول أحكام الاتفاقية وضع تعريف للبغاء فاستعصى ذلك
بسبب اختلاف مثل هذا التعريف من دولة إلى أخرى — راجع في ذلك

S. D. N.—C. T. F. E. 538 (A) ; ONU.—E-CN. 5-41 P. 73;

S. D. N.—C. Q. S.-A. 9. P. 3. ; ONU.—E-CN. 51-115 P. 19;

ONU.—E-CN. SR. 72.

وقد انضمت الجمهورية العربية المتحدة (باقليمها مصر وسوريا) الى الاتفاقية بمقتضى القرار الجمهورى رقم ٨٨٤ الصادر فى ١١ مايو ١٩٥٩ (١) .

ووقعت أو انضمت الى الاتفاقية حتى نهاية عام ١٩٥٩ أربع وثلاثون دولة (٢) .

١٨٣ — تاثير التشريع المصرى بأحكام الاتفاقية

ولو أن القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد صدر فى مصر قبل الانضمام لاتفاقية ١٩٥٠ الا أن الأحكام الواردة بهذا القانون قد تأثرت بأحكام الاتفاقية بناء على الملاحظات العديدة التى أبدتها الاتحاد الدولى لالغاء البغاء فى جنيف وضمنها مذكراته المرسلة الى الحكومة المصرية — والمحفوظ أصولها فى مقر الاتحاد فى جنيف .

وقد جاء فى تقرير لجنتى العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ عن مشروع القانون المذكور :

« هذا وقد انضمت الحكومة المصرية الى المعاهدات الدولية الخاصة بكفاحه الرقيق الأبيض التى أبرمت سواء فى باريس أو جنيف فى السنوات ١٩٠٤ ، ١٩١٠ ، ١٩٢١ ، وعلى أثر ذلك الانضمام أعدت الحكومة فى سنة ١٩٣٤ الأحكام التشريعية تنفيذا لنصوص تلك المعاهدات لتتخذ هذه الأحكام مكانها فى قانون العقوبات » .

« وقد عنت الهيئة اثناء بحثها هذا المشروع بالملاحظات التى قدمتها جمعية مصر لحماية المرأة والطفل والاتحاد الدولى لالغاء البغاء فى جنيف . وقد سبق له الاطلاع على مشروع هذا القانون كما قدمته الحكومة المصرية ... الخ » .

والمفهوم أن أحكام القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ الذى كان مطبقا فى الاقليم

(١) والنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٢٤ فى ٩ نوفمبر ١٩٥٩
(٢) ارجنتين . برازيل . بلغاريا . بورما . جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية . سيلان . كوبا . تشيكوسلوفاكيا . الدنمارك . اكوادور . فنلندا . هايتى . هندوراس . هنغاريا . الهند . ايران . العراق . اسرائيل . اليابان . ليبيريا . ليبيا . لوكسمبورج . المكسيك . النرويج . باكستان . الفلبين . بولندا . رومانيا . جمهورية أوكرانيا . اتحاد جنوب افريقيا . اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية . الجمهورية العربية المتحدة . يوغسلافيا .

المصري فقط قد تضمنها أخيرا القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ الذي صدر
بقصد تطبيقه على اقليمى الجمهورية ، وعلى ذلك تظل أحكام هذا القانون
الأخير خاضعة للتفسير الذى تفسر به أحكام الاتفاقية الدولية ولا سيما
أن صدوره كان لا حقا للانضمام اليها وتطبيقا لأحكامها (راجع المذكرة
الايضاحية للقانون) .

المبحث الثانى

تطور التشريعات ازاء جرائم القوادة

١٨٤ — ظلت التشريعات مقيدة فى ظل البغاء المنظم فلم تتعرض لعقاب
القوادين الذين يسهلون البغاء أو يحرضون عليه أو يستغلونه الا بنصوص
قليلة قاصرة ، اذ أن الترخيص بالبغاء لم يكن فى الحقيقة الا ترخيصا
بتسهيله واستغلاله .

وكانت النصوص القليلة التى تعاقب القوادين تستند الى الاعتبارات
الآتية :

١ — اذا كانت حرية المرء فى التصرف فى عرضه معترفا بها فلا يجوز
مساءلة هؤلاء الذين يساعدون الغير على التساهل فى أعراضهم
والاتجار بها ، ولا يجوز للقوانين أن تتدخل الا لتحضى القصر
فقط . وهكذا خلت القوانين فى القرن التاسع عشر — الا النادر
منها — من التعرض لما يقوم به القوادون من مجرد التحريض أو
المساعدة على البغاء . وما كان لمثل هذه القوانين أن تسلك طريقا
آخر فى الوقت الذى ترخص فيه بتنظيم البغاء وفتح بيوته وادارتها
واستغلالها .

أما جرائم افساد القصر وتحريضهم على البغاء أو الفسق فقد
كانت تحرمها معظم القوانين ان لم تكن كلها (١) .

(١) نصت على هذه الجريمة احكام قانون بوليس البلدية والبوليس الجنائى عقب
الثورة الفرنسية

Le Code de la Police municipale et correctionnelle de la Révolution

ثم نصت عليها المادة ٣٢٤ من قانون العقوبات الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ ، ونصت على =

٢ — لما كانت القوانين أو اللوائح التي تنظم البغاء تضع شروطا لفتح منازل البغاء وإدارتها فقد أصبح لازما تحريم فتح وإدارة مثل هذه البيوت دون توفر الشروط التي يتطلبها القانون وهكذا حرمت القوانين فتح وإدارة ما نسميه « البيوت السرية للبغاء » .

٣ — كان يصاحب البغاء المنظم عادة نشوء طبقة من الرجال الذين يتسلطون على البغايا ويستنزفون دخلهن من مهتهن . وقد ظل هؤلاء بعيدين عن متناول القانون رغم ما يدل عليه سلوكهم من قبح وبشاعة . حتى قضت محكمة النقض الفرنسية في ٢٣ أغسطس سنة ١٨٨٣ باعتبار مثل هؤلاء القوادين متشردين طبقا لحكم المادة ٢٧٠ عقوبات فرنسي اذ أنهم يتعيشون عن طريق البغاء .

وقد تأثر قانون ٢٧ مايو ١٨٨٥ باتجاه محكمة النقض فاعتبر القوادين المستغلين *Ils Souteneurs* (١) في مرتبة المتشردين وأجرى عليهم أحكام التشرد ، وقد عرف هذا النوع من تشرد القوادين « بالتشرد الخاص *le vagabondage spécial* »

وأصبح المتشرد طبقا للتعريف الوارد في المادة الرابعة من القانون المذكور هو « كل من لا يرتزق عادة الا عن طريق ممارسته ، أو تسهيله في الطريق العام البغاء في الطريق العام » (٢) ، وكان المقصود بهذه

.. نفس الجريمة المادة ٢٤٠ من قانون العقوبات المخلط الصادر عام ١٨٧٦ في مصر تم المادة ٢٤٩ من قانون العقوبات الاهلي الصادر سنة ١٨٨٣ ويشابه مثل هذا النص ما كانت تتضمنه بعض القوانين من أحكام خاصة بخطر القصر بقصد البغاء .

(١) تعبر كلمة *Souteneurs* عن نوع معين من القوادين هم هؤلاء الذين يهيئون على البغايا ويستغلونهن ، وهي ترادف بالانجليزية كلمة *Pimp* ويختلف مفهومها عن مفهوم كلمة *Proxénètes* التي تضمنتها القوانين في وقت متأخر للتعبير عن كل أنواع القوادين .

(٢) وقد عدلت المادة بقانون ١٩٠٢ فلم يصبح القواد مسئولوا باعتباره متشردا ولكن باعتباره محترفا مهنة القوادة *faire le métier de souteneur* وأضحى القواد هو كل من ساعد أو عاون على بغاء الغير في الطرق العامة أو حمى هذا البغاء واقتسم ما يدره من دخل مع علمه بذلك « ثم عدلت مرة أخرى بقانون ٢٧ ديسمبر ١٩١٦ فأصبحت تعاقب القوادين *Souteneurs* باعتبارهم « كل من ساعد أو عاون على ، أو حمى عادة تصيد العملاء *le racolage Public* لفرض البغاء ويقصد اقتسام ما يدره من دبح » وهكذا أصبحت الجريمة معاقبا عليها بذاتها بعد أن كانت إحدى حالات التشرد ، ولكنها ظلت تستلزم عنصر الاعتياد .

الصياغة اعتبار القواد متشردا اذا تعيش عن طريق معاوثة النساء على
تصيد العملاء علنا في الطرق العامة .

ولم تلبث أن جرت كثير من التشريعات المتأثرة وغير المتأثرة بالتشريع
الفرنسي على اعتبار القواد الذي يتعيش من البغاء متشردا ، كالقانون
البلجيكي (١) . والقانون الانجليزي (٢) والقانون المصري (٣) ، والقانون
الاسباني (٤) .. الخ .

ولم تستمر طويلا التشريعات المختلفة التي لا تعامل القوادين الا
باعتبارهم متشردين ، اذ اقتضت الرغبة في تشديد العقاب أن أصبحت
أحوال التشرّد بالنسبة لهؤلاء القوادين من الجرائم التي تعاقب عليها
القوانين أشد العقاب وعمم النص في معظم التشريعات المختلفة على مثل
هذه الجريمة (٥) ، وهكذا حل « القواد المجرم » محل « القواد المتشرّد »
في القوانين الحديثة .

ومما يلاحظ أن النصوص التي تعاقب على التعويل في المعيشة على
الكسب من البغاء لم تكن تقوم الا على أساس تحريم الاتجار بالفسق
أو البغاء أو التعيش من أرباح البغاء على وجه الاعتياد أو بطريق

(١) القانون البلجيكي الصادر في ٢٧ نوفمبر ١٨٩١ في شأن مكافحة التشرّد والذي
اعتبرت المادة ٨ منه القوادين les Soueneurs من المتشردين وعرفتهم بانهم هؤلاء الذين
يعولون في معيشتهم كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة يستغلون دعائها ، وقد ألغى هذا
القانون بصدور قانون مكافحة البغاء الصادر في ٢٠ أغسطس ١٩٤٨ - راجع أيضا المادة ٢٤٥
عقوبات موفاكو المعدلة بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٠

(٢) قانون التشرّد لسنة ١٨٩٨ The Vagrancy act 1898 الذي اعتبرت

المادة الاولى منه متشردا كل رجل يعول في معيسته كلها أو بعضها على أرباح البغاء

« Living wholly or in part on the earnings of prostitution »

وقد تضمنت مثل هذا النص معظم التشريعات الخافعة لنفوذ التشريع الانجليزي .

(٣) فقد اعتبر قوادو النساء العموميات من المتشردين طبقا للمادة الاولى من القانون

رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٣ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ، ولكن لم يضع القانون تعريفا لهؤلاء
القوادين ..

(٤) المادة الثانية من قانون التشرّد والاشقياء الصادر في ٢ أغسطس ١٩٣٣

Rev. abol. 1956 P. 58.

(٥) كالتعديل الذي طرأ على نص المادة ٤ من القانون الفرنسي الصادر في ٢٧ مايو

١٨٨٥ والسابق الإشارة اليه في هامش الجند والتعديل الذي طرأ على المادة الاولى من قانون

سنة ١٨٨٥ في انجلترا بناء على المادة ٢٠ فقرة اولى من قانون الجرائم الجنسية الصادر عام

١٩٥٦ فقد أصبح التعويل على كسب البغاء جريمة في ذاته لا احصى حالات التشرّد كما كان

الامر من قبل ، وجرت على ذلك معظم التشريعات كقانون تشيچان Ch. 281, 16 862

وقانون عقوبات نيجريا (1) art. 225 A وقانون الهند رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ مادة ٤

وقانون العقوبات المصري الصادر سنة ١٩٢٧ اذ تضمنت المادة ٢٧٢ منه عقاب كل من يعول

في معيسته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة ... الخ

الاحتراف . وقد ظل هذا الاعتبار جاثما في ثنايا ما تبقى من هذه النصوص حتى الآن وظلت فكرة التشرد فيها أشد وضوحا من فكرة تأثيم فعل بذاته .

وتكاد تكون الجرائم الثلاثة التي ذكرناها - وهي جريمة افساد القصر وجريمة فتح منازل البغاء وجريمة التعويل في المعيشة على كسب النساء من البغاء أو حمايتهن أو مساعدتهن بقصد الكسب من مهتهن - هي كل ما عرف من جرائم القواعد التي شاعت النصوص عليها في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولم تكن حماية التشريعات للنساء أو البالغين عموما كافية ضد من يحرضونهم على الفسق أو البغاء أو يعاونونهم أو يكرهونهم على ذلك ، حتى أن بعض التشريعات التي نصت على قدر من هذه الحماية كانت تستثنى منها البغايا أي اللاتي يحترفن البغاء فعلا أو نزيلات منازل البغاء ، وذلك حتى لا تتعارض أحكامها مع أحكام القوانين التي تنظم البغاء وترخص به (١) .

وقد حدث خلال حركة إلغاء البغاء المنظم أن قامت ثورة شديدة على الاتجار بالرقائق الأبيض وعقدت الاجتماعات والمؤتمرات بقصد الوصول الى أحكام قانونية فعالة لمكافحة هذا الاتجار ، واتسع نطاق الأحكام المقترحة حتى أصبحت تشمل كل أوجه نشاط المتجرين بالبغاء سواء أكان هذا الاتجار دوليا أم اقليميا ، بحجة أنه لا يمكن مقاومة الاتجار دوليا دون القضاء عليه اقليميا ، وتصادف أن صاحب ذلك التطور نفور كبير من الاتجار بأعراض النساء والذكور على السواء ، وقامت الهيئات

(١) كالتانون الانجليزي الصادر عام ١٨٨٥

Criminal Law Amendment act 1885 فقد اشترط لعقاب كل من حمل فتاة تقل عن ٢١ سنة على مباشرة الاتصال الجنسي بشخص ثالث الا تكون هذه الفتاة بغيا عمومية او معروفة بسوء السلوك (1) S. 2 واشترط لعقاب من حمل امرأة على ترك محل اقامتها العادي لتصبح نزيلة أحد منازل البغاء أو التردد عليه ، الا يكون محل اقامتها العادي منزلا للبغاء (14) S. 2 وسلكت نفس الطريق المادة ٥٢ قانون عقوبات فيكتوريا المعدل عام ١٩٤٩ ، والمادة ٢٢٣ قانون عقوبات نيجيريا ، وتعاقب المادة ٤٢ من قانون المجر رقم ٢٦ لسنة ١٩٠٨ من حرّض امرأة شريفة على موقعة الفجور في غير زواج ، وتعاقب المادة ٢/١٢٢ عقوبات النساء كل من افسد بالقواعد بكرا ... الخ .

النسائية بوجه خاص في كل العالم تنادى بضرورة الوقوف بكل الوسائل في وجه هذا الاتجار .

وأصبح من المؤكد أن انهيارا مخيفا ستعرض له الأخلاق إذا لم تبادر القوانين بعد الغاء البغاء المنظم الى سد الأبواب على كل الوسائل المبتكرة التي قد يلجأ اليها القوادون لاستغلال البغاء .

١٥٢ — وكان أهم التطورات التشريعية التي أدت اليها الاعتبارات السابق ذكرها ما يأتي : —

أولا — ارتفع سن القصر في جرائم افساد القصر من ١٣ أو ١٥ أو ١٦ الى ٢١ وأحيانا الى ٢٣ سنة وذلك بقصد توفير حماية أوفر للقصر من كلا الجنسين .

ثانيا — لم تعد الحماية التي تفرضها القوانين للوقاية من البغاء مقصورة على القصر أو على الاناث فقط ، انما عمت هذه الحماية البالغين من الذكور والاناث على السواء ولو كانت الجريمة برضاؤهم .

ثالثا — أصبحت منازل البغاء معاقبا على فتحها أشد العقاب واتسع نطاق هذا التحريم حتى شمل تأجير أو تقديم الأماكن بأية كيفية كانت للبغاء أو السماح به فيها .

رابعا — لم تعد البغى محرومة من حماية القانون في جرائم التحريض على البغاء بل تساوت في هذه الحماية مع بقية النساء (١) وأصبح استيقاؤها في البغاء أو الحيلولة دون توبتها جريمة معاقبا عليها باعتبارها كذلك .

خامسا — أصبح مفهوما لدى الكثيرين أن النصوص التي تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله أو المساعدة عليه لا تحقق هدفها أحيانا بسبب صعوبة اثبات عناصر البغاء أو بسبب انحصار تطبيقها في حدود

(١) ولذلك صدر القانون الانجليزي بشأن الجرائم الجنسية عام ١٩٥٦ Sexual Offences act 1956 فلم تنص المادة ٢٣ منه (١) 23 التي تعاقب على « تحريض نساء أقل من ٢١ سنة على الاتصال الجنسي غير المشروع » على شرط عدم كونها بغيا عمومية أو سيئة السمعة ، ولم تنص المادة ٢٢ منه (I. C) 22 . التي تعاقب على « جعل امرأة على ترك محل إقامتها العادي لتصبح نزيلة أحد منازل البغاء أو لتتردد عليه » على شرط « الا يكون محل الإقامة العادي منزلا للبغاء » . وهما الشرطان اللذان كان يتضمنهما قانون سنة ١٨٨٥ السابق ذكره والمُلغى بقانون سنة ١٩٥٦

النشاط الذى يعتبر بغاء طبقا لتعريفه فقها أو قضاء أو قانونا ، لذلك أخذت تشريعات كثيرة تضيف فى نصوصها الى عبارة « البغاء » عبارة « الفسق » أو عبارة « الأفعال المخالفة للأداب » أو تستغنى بالعبارتين الأخيرتين أو احدهما عن العبارة الأولى ، وذلك حتى لا يكون التحريض أو التسهيل أو الاستغلال الذى يحرمه القانون قاصرا فقط على البغاء .

سادسا — نظرا لظهور أهمية الاتجار الدولى بالبغاء — وهو ما كان يطلق عليه « الاتجار بالرقيق الأبيض » فقد دخلت القوانين عبارات واصطلاحات جديدة للعقاب على أوجه النشاط المتصلة بهذا الاتجار (١) .

سابعا — لم يعد غريبا العقاب على تسهيل البغاء أو المعاونة أو التحريض عليه ولو كان البغاء فى ذاته لا يعتبر جريمة ، وسادت فكرة أن تصرف الانسان فى عرضه مختلف عن الاتجار بأعراض الآخرين ، وأنه اذا تسامح القانون فيما ابتلى به مرتكبو البغاء عسى أن يثوبوا يوما الى رشدهم فلا يجوز للبعض الآخر تحريضهم عليه واستيقاؤهم فيه ، بل أصبح من المؤكد أن أفعال القوادة هى أهم عوامل الاقبال على البغاء .

وترتب على ذلك أنه لا يجوز أن يكون العقاب مقصورا على هؤلاء الذين يساعدون أو يحمون تصيد العملاء علنا racolage public فى الطرقات بدعوى أن هذا التصيد فى ذاته جريمة ، بل يجب أن يمتد التجريم الى حماية البغاء ذاته والمساعدة عليه (٢) .

ثامنا — اقتضت الحاجة الى مواجهة نشاط القوادين أن تتوسع القوانين الجديدة فى العقاب على ما يرتكبونه من شتى أنواع تسهيل البغاء والمساعدة والتحريض عليه دون أن يكون ذلك مشروطا بعنصر العادة أو

(١) كعبارة « الاستخدام والاستدراج والاعواء بقصد البغاء » وهو ما نصت على تحريمه المادتان الأولى والثانية من اتفاقية ١٩١٠ بشأن مكافحة الرقيق الأبيض ثم تضمنته فيما بعد نصوص الاتفاقيات الدولية اللاحقة ، وقد بادر المشرع الفرنسى عقب مؤتمر باريس الدولى عام ١٩٠٢ — وهو المؤتمر الذى نوقشت فيه هذه العبارة — راجع بند ١٦٢ — الى ادخالها فى القانون الفرنسى الصادر فى ٣ ابريل ١٩٠٣ بتعديل المادتين ٢٢٤ و ٢٣٥ عقوبات ، ثم « دخلت الدول المختلفة بعد ذلك هذا النص فى قوانينها » ومنها القانون المصرى رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة ثم القانون ١٠ لسنة ١٩٦١

(٢) وقد ظل التشريع الفرنسى طبقا لقانون ٢٧ مايو ١٨٨٥ فى شأن العائدين المعدل بقانون ٢٠ يوليو ١٩٤٠ يعاقب على حماية أو تسهيل تصيد العملاء علنا لفرض البغاء حتى صدر قانون ٢ مارس ١٩٤٢ فنصت المادة الأولى منه على عقاب « كل من حوى أو ساعد أو عاون على بغاء الغير أو على تصيد العملاء بقصد البغاء »

قصد الكسب . وبهما الشرطان اللذان حال اثباتهما في معظم الظروف دون استكمال عناصر الجريمة وبالتالي دون امكان العقاب عليها . ولذلك صدر قانون ٢٠ يوليو ١٩٤٠ في فرنسا بتعديل المادة ٤ من قانون ١٨٨٥ السابق اشارتنا اليها فأصبحت تعاقب القوادين Souteneurs كما عرفتهم بأنهم « كل من حمى تصيد العملاء ، علنا بقصد بغاء الغير أو سهل ذلك أو عاون عليه بأي طريقة كانت مع علمه بذلك » (١) ، ثم جاء قانون ٢ مارس سنة ١٩٤٣ ثم قانون ١٣ ابريل ١٩٤٦ بشأن غلق منازل البغاء المرخص به ومكافحة القوادة فنصب أحكام كل منهما على تحريم كثير من أفعال المساعدة والتحريض على البغاء دون استلزام قصد الربح من ذلك ، كما نصت من ناحية أخرى على مجرد استغلال البغاء أو التعيش منه دون استلزام شرط المساعدة والتحريض عليه .

وهذا انذرى نصت عليه القوانين الفرنسية لم يكن سوى صدى الاتجاه الجديد الذى استشرى في كثير من التشريعات المعاصرة (٢) . وأهم ما أفصحت عنه هذه التشريعات أن استغلال البغاء أو الحصول على أرباحه أصبح جريمة مستقلة تستكمل عناصرها بمجرد الاستغلال دون حاجة الى شرط آخر كشرط المساعدة على البغاء أو حماية البغايا والسيطرة عليهن ، كما أصبحت المساعدة على البغاء أو التحريض عليه جريمة مستقلة أيضا تستكمل عناصرها بمجرد المساعدة أو التحريض على البغاء دون حاجة الى شرط آخر كشرط الاعتياد أو الاحتراف أو قصد الحصول على ربح .

وتحققت بذلك أهداف اتفاقية سنة ١٩٥٠ الدولية في أهم اعتبار تضمنته وهو استبعاد قصد الربح كأحد عناصر جرائم القوادة (٢) .

وإذا نحن نظرنا الى التشريعات الموجودة في العالم حاليا عن جرائم القوادة والى مدى تأثيرها بأحكام الاتفاقيات الدولية ، والى القدر الذى أخذت به من الاعتبارات والتطورات التى سقناها ، نستطيع أن نقول ان

« Sont Considérés Comme Souteneurs Ceux qui , de manière quelconque, aident, assistent ou protègent sciemment le racolage Public en vue de la prostitution d'autrui » .

(٢١) ومنها القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

(٢٢) راجع بند ١٧٦

بعضها قد خطا خطوات واسعة في هذا السبيل (١) ، ومنها القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ الصادر في مصر ثم القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ الصادر في الجمهورية العربية المتحدة ، بينما ظل البعض الآخر قاصرا قصورا معينا فلم يتطور أو تطور بقدر هزيل لا يجدي شيئا (٢) .

أما معظم التشريعات الأخرى الموجودة فلم تزل أحكامها خليطا من النصوص القديمة والجديدة ولم تزل في تطورها وسطا بين المائى والحاضر .

ونستطيع الآن ، بعد هذا العرض الموجز لتطور التشريعات في العالم عن جرائم القوادة أن نقسم هذه الجرائم ثلاثة أقسام يتميز بعضها عن بعض وهي :

- ١ - جرائم التحريض على البغاء وتسهيله والمساعدة عليه .
- ٢ - جرائم استغلال البغاء .
- ٣ - جرائم استعمال المحال للبغاء .

وستتکلم عن كل من هذه الأقسام في فصل مستقل ثم نتكلم في فصل رابع عن العقاب على الشروع في جرائم القوادة والعقاب على الأعمال التحضيرية لها والظروف المشددة للعقاب عليها .

(١) كقانون ١٣ ابريل ١٩٤٦ بشأن غلق منازل البغاء ومكافحة البغاء في فرنسا ، والقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ في شأن مكافحة البغاء في اليابان ، وقانون الجرائم الجنسية الصادر عام ١٩٥٦ في إنجلترا والقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء في الهند ، والقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الدعارة في العراق ، وقانون إلغاء البغاء المنظم ومكافحة الإتجار ببغاء الغير الصادر عام ١٩٥٨ في إيطاليا ... الخ .

وذهبت تشريعات الولايات في الولايات المتحدة الى أبعد الحدود في عقاب القوادين .

(٢) كالقانون رقم ٥ لسنة ١٨٧٨ (مادة ٢٤٧) والقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٠٨ (مادة ٤٢) في المجر ، وقانون عقوبات البرتغال الصادر عام ١٨٥٢ والمعدل حتى ١٩٥٣ ، وقانون عقوبات المغرب الصادر سنة ١٩٥٣ والمرسوم رقم ١١٥ لسنة ١٩٥٥ في نيكاراغوا ، وقانون عقوبات النمسا وبنسابة وكامبودجا ، ويصل الأمر في بعض البلاد الى عدم وجود قانون لمكافحة القوادة كما هو الأمر في سورينام Suriname حيث لا يوجد عن البغاء من نصوص الا المادتان ٦٦٦٥ من لائحة البوليس وهما تعاقبان على تصيد العملاء علنا (Prosti. II. A.)

الفصل الأول

التحريض على البغاء وتسهيله

تقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول عن التحريض على البغاء وتسهيله بوجه عام ، والمبحث الثاني عن الاتجار الدونى بالبغاء والمبحث الثالث عن افساد القصر .

المبحث الأول

التحريض على البغاء وتسهيله بوجه عام

١٨٥ — سبق أن تحدثنا عما طرأ على التشريعات من تعديلات لمواجهة كافة أنواع النشاط الذى يقوم به القوادون ، وهو نشاط يحتاج الى تعاونهم وتضامنهم وتساندهم وتخصص كل منهم فى عمل معين لا يتجاوزه الى غيره ، مثلهم فى ذلك كمثّل العاملين فى المشاريع التجارية أو الصناعية الكبرى التى تقتضى تخصص القائمين بها فى كل فرع من فروع العمل . وقد لجأت بعض القوانين الى تحريم كل أنواع التحريض والمساعدة على البغاء بنصوص موجزة دون تعداد لهذه الأنواع أو تخصيص عقوبة معينة لكل منها كما فعل قانون مكافحة البغاء فى العراق (١) اذ عرفت المادة الأولى منه القواعد بأنها « التوسط بين شخصين بقصد تسهيل فعل البغاء بأى طريقة كانت . ويتضمن هذا تحريض شخص لآخر ولو برضائه أو بناء على طلبه على البغاء واستغلال بغاء الغير سواء أكان ذلك برضائه أو بالقوة » (٢)

واكتفت بعض القوانين الأخرى بتعداد أنواع المساعدة والتحريض على البغاء مما ترى تحريمه من بين أفعال المساعدة والتحريض عموماً ، وقد سلك هذا الطريق بوجه عام القانون الانجليزى والقانون الأمريكى والقوانين الأخرى المتأثرة بهما أو المنقولة عنهما ، بينما سلكت القوانين اللاتينية مسلكاً مختلفاً بعض الشيء . فهم بجانب أخذها فى معظم الأحوال بكل من مبدأ تعميم العقاب على أفعال المساعدة والتحريض

(١) رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الدعارة .

(٢) نقل النص عن الترجمة الفرنسية للقانون العراقى. Rév.abol.1957 P. 17-18.

عموماً ومبدأً تحديد بعض الأفعال بذاتها للعقاب عليها اظهاراً لأهميتها وخوفاً من أن تفسر النصوص العامة تفسيراً لا تندرج تحته الأمور المراد تحريمها ، فانها من ناحية أخرى لم تجعل تنوع العقاب في جرائم المساعدة والتحريض على البغاء راجعاً عادة إلى تنوع الفعل المعاقب عليه بقدر ما جعلته راجعاً إلى شروط العقاب على فعل المساعدة والتحريض عموماً . ومثل هذا التمييز بين نوعي القوانين لا يمنع من وجود أوجه كثيرة للتشابه بينهما في بعض الأحوال . ولكن دون اخلال بالتمييز الواضح بينهما مما يجعل لكل منهما مجالا مستقلاً .

أهم أحوال العقاب

في القوانين الانجليزية والأمريكية وما مائلها

١٨٦ — أولا تحريض امرأة على أن تصبح بغيا عمومية (١)

وقد اصطلح الأمريكيون على تسمية مرتكبي الجريمة « المحرضين » . ولا تتحقق هذه الجريمة بمجرد التحريض على البغاء وإنما يجب أن يكون التحريض بقصد صيرورة المرأة بغيا عمومية . ويترتب على ذلك أنه إذا كانت المرأة بغيا من قبل فلا تتوافر عناصر الجريمة (٢) .

ويلاحظ أن القوانين التي تتضمن هذا النص لا تعاقب على مجرد التحريض على البغاء الا اذا وقع الفعل على القصر (٣) ، وكان من المنتظر ألا يستبقى قانون الجرائم الجنسية الصادر في إنجلترا عام ١٩٥٦ هذا النص الذي ظهر لأول مرة عام ١٨٨٥ وأن يحل محله نصا يحرم التحريض على البغاء عموماً . ولكن من المعروف أن المشرع الانجليزي يتمسك بأن مجرد العقاب على التحريض على البغاء دون استلزام قصد

(١) « To procure a girl or woman to become a Common prostitute »

وهو ما نص عليه المادة ٢٢ (١ - ١) من قانون الجرائم الجنسية الصادر في إنجلترا سنة ١٩٥٦ Sexual Offences act والمادة ٥٢ عقوبات فيكتوريا ، ٤/١٨٤ عقوبات كندا ؛ ٢٢٣ عقوبات نيجريا ، والمادة ١ من الامر Proclamation الصادر في باسوتولاند في ١٩٤١/٤/١ .

(٢) قضاء انجليزي قاضي السلام سنة ١٩٠٧ R.V. Gold (james, P. 43,55.)

(٣) راجع القوانين السابق الإشارة إليها . وكذلك قانون اسكتلندا الصادر عام ١٨٨٥

Law amendment act 1885 وقانون الترنسفال رقم ١٦ لسنة ١٩٠٨

act 16 of 1908 ، وقانون الكاب رقم ٢٦ لسنة ١٩٠٢ وقانون ناتال رقم ٢١

لسنة ١٩٠٣ ، وقانون البرتغال الحرة رقم ١١ لسنة ١٩٠٢ ... الخ .

الكسب لدى الجاني قد يؤدي الى تطرف في العقاب على جرائم المساعدة على البغاء . وهذا ما تمسك به ممثل المملكة المتحدة عند مناقشة نصوص الاتفاقية الدولية الأخيرة (١) ، غير أننا مع ذلك نجد القانون الانجليزي يعاقب كل من حرض على ارتكاب رجل فعلا فاضحا مع رجل آخر (٢) ، ولم يشترط القانون لتمام الجريمة أى شرط آخر ، وقد راعى المشرع بوضعه هذا النص أن القانون يعاقب أشد العقاب على أفعال الجنسية المثلية Homosexual acts ولا يمكن أن يكون هنالك مبرر للعدول عن عقاب الطرف الثالث الوسيط فيها ، ويبدو أن هذا هو الزاى السائد في إنجلترا حتى الآن (٣)

١٨٧ - ثانيا - تحريض امرأة على ترك محل اقامتها العادى (٤) لكي تصبح - في أى مكان آخر - نزيلة inmate أحد منازل البغاء أو لكي تتردد عليه (٥) .

ويطلق على مرتكبى الجريمة اسم « procurers أى الجلابين » وتستلزم هذه الجريمة ان يكون التحريض على ترك المرأة محل اقامتها العادى (٦) وأن يكون القصد ادخالها منزلا للبغاء أو جعلها تتردد عليه . وأساس العقاب على هذه الجريمة أن ابعاد الشخص عن محل اقامته المعتاد يضعف من مقاومته ويسهل الاستحواذ والسيطرة عليه ولا سيما اذا أصبح موجودا في منزل للبغاء (٧) .

(١) راجع بند ١٧٦ .

(٢) To procure the Commission by a man of an act of gross indecency with another man (Sexual offences act 1956 art 13.)

Rep. H. P. ,P. 42. (٣)

(٤) ويجب للعقاب على الجريمة أن يكون مكان الإقامة معروفا والا تكون هنالك أية شبهة في أن للمرأة مكانا ثابتا تقيم فيه - قضاء كولومبيا الانجليزية (كندا) سنة ١٩١٢ قضية (Digest vol. 15 P. 1022)R. V. Mah. Hung

(٥) المادة ٢٢ (١ - ج) قانون الجرائم الجنسية السابق ذكره في إنجلترا وقوانين فنزويلا ونيجيريا وباسوتولاند السابق الإشارة اليها .

(٦) وتقترب هذه الجريمة في عناصرها من جريمة الخطف بقصد البغاء كما تقترب من جريمة الاغواء détournement بقصد البغاء اذ تتضمن عناصر كل من هاتين الجريمةين الاخيرتين ابعاد الشخص عن ذويه أو محل اقامته المعتاد . وربما كان هذا هو السبب في أن القانون الانجليزي لم يتعرض للخطف أو الاغواء بقصد البغاء .

(٧) والاصل في تشوؤ هذا النص هو الاتجار بالنساء الذى كان يعرف بالرفيق الأبيض الا كان يقتضى هذا الاتجار نقل النساء من مكانهن الاصل الى مكان استخدامهن في البغاء حيث تقطع الصلة بينهن وبين ذويهن ويمكن التسلط عليهن . غير أن هذا النص أصبح عاما أى يمكن تطبيقه اذا كان الاتجار بالبغاء دوليا أم اقليميا .

وقد كان القانون الانجليزي القديم الذي تضمن هذا النص (١) عام ١٨٨٥ يشترط ألا يكون محل الإقامة العادي منزلا للبغاء ، وكان من جراء ذلك أن تحريض المرأة على الانتقال من منزل بغاء تقيم فيه الى منزل آخر لا جريمة فيه . وقد ألغى هذا الشرط بصدور قانون الجرائم الجنسية عام ١٩٥٦ ولكن لم يبلغ في بنية القوانين الأخرى المماثلة حتى الآن (٢) .

ورغم التعديل الذي طرأ على النص القديم في القانون الانجليزي فلا يزال نص المادة منتقدا بسبب اشتراطه أن يكون التحريض مقصودا به أن تترك المرأة محل إقامتها العادي وتزداد المطالبة بالاكْتفاء بأن يكون التحريض مقصودا به فقط ادخالها منزلا للبغاء (٣) ، كما هو الحال في بعض القوانين الأخرى كقانون عقوبات نيويورك الذي يعاقب على مجرد تحريض امرأة أو فتاة على دخول منزل دون اشتراط قصد إبعادها عن محل إقامتها المعتاد ، بل أن القانون الأخير لا يكتفى بأن يكون القصد من ادخال المرأة المنزل هو ممارسة البغاء فقط (٤) وإنما تتم الجريمة ولو كان القصد هو وقوع المخادنة أو الأفعال المخالفة للآداب (٥) .

وتتوسع قوانين بعض الولايات الأمريكية فلا تعاقب على التحريض على دخول المنازل فقط للغرض المذكور ، وإنما تعاقب أيضا على التحريض على

(١) Law Amendment act 1885.S.2 (4)

(٢) وتشترط بعض القوانين الأخرى غير المتأثرة بالتشريع الانجليزي ألا تكون المرأة التي حُرِضت على دخول منزل للبغاء مشهورة بأنها بغي (مادة ٤٣٧ عقوبات رومانيا)
(٣) ويرجع الانتقاد الموجه الى النص الى صعوبة البت محل عادي للبغايا وخصوصا اذا كن من المتنقلات . وان القوادين كثيرا ما يلجأون الى اخفاء الأدلة على حقيقة هذا المحل تهربا من العقاب وأنه لا داعي لهذا الشرط ما دامت هنالك في القانون مواد أخرى تعاقب من حُرِض امرأته على ترك دولة لتدخل منزلا للبغاء أو لتحترب البغاء في دولة أخرى وهو المقصود أصلا بالنص الحالي Prosti. II. A.

ولكن يبدو أن أهمية هذا النص لم تزل قائمة حتى ان بعض القوانين الحديثة لم تزل تتمسك به كالمادة ٥ ب من القانون الهندي رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ إذ تعاقب كل من حُرِض امرأة على ترك مكان لتصبح نزيله منزل للبغاء أو تتردد عليه بقصد البغاء ، وتكتفى المادة ٦/٣ من القانون الإيطالي الصادر عام ١٩٥٨ بشأن إلغاء البغاء المنظم بعقاب من حُرِض شخصا على الذهاب الى محل غير محل إقامته العادي بقصد ممارسة البغاء ، أي أنها لا تسهلزم دخول المجنى عليه منزلا للبغاء . وهذا ما تجرى عليه بعض قوانين الولايات الأمريكية كقانون متشيجان ونيوهامبشاير ... الخ

(٤) راجع النص على ذلك صراحة في قانون الهند وإيطاليا بالهامش السابق .
(٥) قانون عقوبات نيويورك Penal Law art. 220.2460.3 وبناء على هذا النص لا تتم الجريمة بمجرد التحريض على البغاء أو المخادنة أو الأفعال المخالفة للآداب بل يشترط قصد ادخال المجنى عليها منزلا للبغاء - استئناف نيويورك ١٩١٨. Bald, P. 179.

دخول وسائل المواصلات أو أى مكان آخر لنفس الغرض (١) .
وقد أطلق الأمريكيون على القوادين الذين يرتكبون هذه الجريمة
اسم « الجالين procurers » لأنهم يجلبون النساء لمنازل البغاء .

١٨٨ - ثالثا ارشاد ونقل البغايا لمنازل البغاء .
اذ تعاقب بعض القوانين « كل من أرشد direct أو نقل transport
أو عرض أو اتفق أن يأخذ take أو ينقل أى شخص الى مكان أو مبنى
أو منزل أو الى أى شخص آخر مع علمه أو مع وجود سبب معقول لعلمه
بأن الغرض من هذا الارشاد أو الأخذ أو النقل هو البغاء أو الفسق
أو المقابلات assignation » (٢) .

ويطلق الأمريكيون على مرتكبي مثل هذه الجريمة transporters
أى الناقلين ويأتى دورهم عادة بعد دور « الجالين » فينقلون الى منازل
البغاء أو غيرها من نجع هؤلاء في تحريضهم (٣) .
ويلاحظ أن النص على الجريمة لا يستلزم أن يكون النقل الى منزل
للبغاء ، فهو أوسع نطاقا من النص الذى يعاقب به الجالون عادة ، الأمر
الذى يترتب عليه اختلاف واضح بين نصين يكمل أحدهما الآخر فى مكافحة
تحريض النساء ومساعدتهم على الانتقال بقصد البغاء (٤) .

(١) ينص قانون مينيابوليس (مينيسوتا) على عقاب كل من استقبل أو عرض أن
يستقبل أو عرض أو قبل أن يحرض أى شخص على دخول أى مكان ، مبنى ،
منزل ، عمارة ، أو وسيلة مواصلات بقصد البغاء أو الفسق أو المواعيد assignation أو أى
فعل آخر مخالف للأداب Ordinance of City Council 37.27.D. وايضا قانون
متشيغان . T. 281. S. 16872 وقانون نيوهامبشاير Ch. 386. 14. 2

(٢) قوانين نيوهامبشاير Ch. 386. 14.3 ، وقوانين مين Ch. 121. 12.
ونيو جيرسي Ch. 2. 240 (d) . راجع نصا مشابها مادة ٨/٢٢٩ مقوبات كندا معدلة بقانون
١٩٤٧/٧/١٧

(٣) ويحصل الناقلون على أكبر نصيب من ربح البغاء ويتعرضون لأشد المخاطر
وتنحصر وظيفتهم غالبا فى نقل النساء بقصد استخدامهم فى البغاء مع علمهم بذلك أو بتجهيز
الوسائل المؤدية للنقل سواء أكان ذلك من مسكان لكان داخل الولاية أو من ولاية الى أخرى
وفى هذه الحالة الأخيرة ينطبق عليهم قانون مان Mann Act الفيدرالى الذى سنتحدث عنه
عند الكلام من الاتجار الدولى بالبغاء .

ولا يشترط أن تكون المرأة المنقولة بنفيا بل يكفى أن يكون الغرض من نقلها ممارسة
البغاء L. A. S. q A. P. 12, 13.

(٤) كانت القوانين المحلية فى أقاليم الهند تشترط فى جرائم التحريض على الانتقال
أو النقل أن يكون ذلك بقصد ممارسة البغاء أو التدريب عليه فى منزل للبغاء (قانون بهار
1947 The Bihar Suppression of Immoral act . . الخ .)

ولكن لم تذكر عبارة « فى منزل للبغاء » فى قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ الذى نص
على نفس الجريمة فى مادته الخامسة والذى ألغى القوانين السابقة عليه .

١٨٩ — رابعا — بعد أن تنتهى عملية الناقل *transporter* تصل المرأة الى المكان الذى تستغل فيه فى البغاء ويتولى ذلك من يقوم بتشغيلها فيه ويسمونه *the Operator* وتكلم عن ذلك عند الحديث عن منازل وأماكن البغاء .

ولكن أفعال القوادة لا تنتهى عند هذا الحد فهناك من يقومون بأعمال أخرى لا بد من القيام بها لاتمام واستمرار ممارسة البغاء ، ومن هؤلاء من يسمونهم الوكلاء *agents* أى من يقومون بمساعدة المحرضين والجلالين والناقلين والقائمين بالتشغيل وإرشادهم الى الوسائل المؤدية لاتمام أعمالهم ، وهنالك من يسمونهم *Pimps* وهم القوادون الذين تنصرف مساعدتهم للبغايا أنفسهم فى ممارسة البغاء نظير ما يحصلون عليه من فائدة مادية (١) .

وأهم النصوص الموضوعه لهذين النوعين من القوادين تعاقب المذكورين بعد :

(١) كل من أخذ أو استلم أو قبل — بطريق مباشر أو غير مباشر — نقودا أو شيئا ذا قيمة بقصد التمهيد أو الاعداد أو التجهيز لشخص آخر لمباشرة الاتصال الجسدى غير المشروع (٢) .

(ب) كل من عقد اتفاقا على أن يمارس شخص البغاء (٣) .

(ج) كل من قدم لشخص آخر اسم أو عنوان امرأة أو فتاة أو منزل أو شقة أو حجرة أو أى مكان ، مع اعلامه بأن المرأة أو الفتاة من البغايا أو بأن المنزل أو الشقة أو الحجرة أو المكان للبغاء بقصد ذهاب ذلك الشخص اليه لغرض البغاء (٤) . ويطلق على مرتكب هذه الجريمة ذاتها اسم « المخبر *Informant* »

(١) راجع L. S. A. q A., P 11, 12

(٢) قانون اللينوى T. 38.168. 4 معدل بقانون ٢٥ يونيو ١٩١٧

(٣) مادة ١٠ قانون اليابان رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء ويقترب من هذا النص ما جاء فى المادة التاسعة من نفس القانون من عقاب كل من قدم نقودا أو أموالا أو أى منفعة أخرى مالية الى شخص آخر فى صورة « مقدم » أو فى أى صورة أخرى بقصد جعله يمارس البغاء . وما ينص عليه قانون كندا من عقاب كل من تأمر مع آخر بالحيلة أو الادعاءات الكاذبة أو غيرها من الوسائل على اغراء امرأة على ارتكاب الزنا أو الواقعة غير المشروعة . مادة ١٨٨ قانون كندا الجنائى

(٤) قانون ويسكنسون L. A. S. q A., P. 18

(د) كل من جلب بغيا لآخر (١) .

(هـ) كل من دعا شخصا ليصبح عميلا لاحدى البغايا قاصدا أن يعمل قوادا لها (٢) .

ويستوى في صدد هذه الجريمة كل الوسائل المؤدية الى هذه الدعوة ويطلق القانون الأمريكى على الجريمة « التحريض من أجل البغايا Soliciting for prostitutes » أى جلب العملاء للبغايا (٣) .

وإذا كانت الجريمة المذكورة تتوافر عناصرها سواء كانت الدعوة قد تمت بطريقة علنية أم غير علنية فإن هنالك نصوصا كثيرة تعاقب على دعوة العملاء للبغايا أو لمنازل البغاء إذا كان ذلك فى محل عام أو فى طريق عام . وتتوسع هذه النصوص كما تتوسع النصوص الخاصة بتجريم تصيد العملاء Racolage فى الطرق والأماكن العامة (٤) .

وسبق عند الحديث عن هذه الجريمة الأخيرة أن قلنا ان النصوص الخاصة بها إنما تنطبق فى معظم الأحيان على تصيد العملاء من أجل البغايا مثلها فى ذلك كمثل النصوص التى تحرم الاعلان عن البغاء (٥) .

١٩٠ — خامسا — قواعد الأزواج والآباء وذوى السلطة : إذا كان

القانون الانجليزى والقوانين المتأثرة به لا تشدد العقوبة عادة على ارتكاب القواعد إذا وقعت من أصول المجنى عليهم أو ذوى السلطة أو الولاية عليهم

(١) مادة ١/٦ قانون اليابان ١١٨ لسنة ١٩٥٦ السابق ذكره

(٢) مادة ٢/٦ قانون اليابان السابق ذكره

(٣) وتعرف بعض القوانين جرعة « التحريض من أجل البغايا » Soliciting for

prostitutes بأنها هى « تحريض أو دعوة أو اغراء أو ارشاد أو نقل أى شخص الى أى مكان بقصد الترويج للبغاء with the intention of Promoting prostitution » قانون لويزيانا T. 14 S. 83. وكذلك قانون مدينة نيواورليانز S. 42-60 of City Ordinances ... الخ

(٤) فتنبص المادة ٢/٦ قانون اليابان رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ على عقاب « كل من اعترض

شخصا أو احتك به فى الطريق العام أو فى محل عام بقصد دعوته ليكون عميلا لاحدى البغايا قاصدا أن يعمل قوادا لها ، وكذلك كل من حرض شخصا بطريق الاملان أو بأية طريقة مشابهة على أن يصبح عميلا لاحدى البغايا قاصدا أن يعمل قوادا لها ، وتنص المادة ٢/٦٠ من القانون الصنى ١٩٢٧ - ٣٩ فى نيوزيلاندا على عقاب كل من حرض أو ضيق Solicit or importune فى مكان عام بقصد تمكين الغير من مباشرة فعل مخالف للآداب مع أنشئ ، ويعاقب قانون مينيابوليس كل من تسكع فى طريق عام أو مكان خاص أو عام أو بالقرب منه بقصد تحريض أو اغراء أو حمل آخر على ممارسة البغاء أو الفجور أو الاتصال الجنى غير المشروع أو فعل مخالف للآداب . وكل من حرض أو أفرى بأية طريقة كانت شخصا موجودا فى طريق عام أو محل خاص أو عام على ارتكاب مثل هذا الفعل Ordinance of City Council 37-27 (h)

(٥) راجع ما قلناه عن ذلك يند ١١٠ وبند ١١٥

وذلك عملاً بالمبدأ الذى تأخذ به هذه القوانين عادة وهو ترك الظروف المشددة لتقدير القضاة .

وإذا كانت مثل هذه القوانين — كما قلنا — لا تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله بصفة عامة . حتى لا يكون هنالك تطرف فى تفسير القانون وتطبيقه .

فإن هنالك أحوالاً لا يمكن السكوت عليها وذلك حينما يقرم الأزواج أو الآباء أو ذوى السلطة بتحريض زوجاتهم أو بناتهم أو الموضوعات تحت سلطتهم أو ولايتهم على البغاء أو بتسهيل ذلك لهن (١) .

ولذلك تضع القوانين الكثيرة نصوصاً خاصة بعقاب مثل هؤلاء الأزواج أو الآباء أو ذوى السلطة إذا ارتكبوا أفعالاً معينة من أفعال القوادة

لا يعاقب القانون الذى ينص عليها غيرهم من سائر الناس إذا ارتكبوها (٢) فتنص بعض القوانين على عقاب كل من — بالقسوة أو الخداع أو التهديد — وضع أو ترك زوجته فى منزل للبغاء أو جعلها تسلك طريق البغاء أو ترك شخصاً آخر يفعل بها ذلك أو حرضه على ارتكابه (٣) .

وتضيف قوانين أخرى الى ذلك « ... وكل من تغاضى أو رضى أو سمح بأن توضع زوجته أو تترك فى منزل للبغاء أو اذا سمح لها بالبقاء فيه » (٤) وتذهب بعض النصوص الى عقاب كل من قبل من الآباء أو الأوصياء أو أصحاب الولاية على أن يأخذها أو يحتجزها شخص بقصد البغاء أو مباشرة الاتصال الجنسى (٥) ، أو عقاب كل من كان تحت حراسته

(١) أما التشريعات اللاتينية التى تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله بوجه عام فإنها تجعل من سلوك هؤلاء الأزواج أو الآباء أو ذوى السلطة ظروفاً مشددة كما سيبنى .

(٢) قانون كاليفورنيا وكولومبيا والكنغو والهند والمجر والبرتغال ... الخ

(٣) قانون كولومبيا 22.2708 ، وقانون متشيغان Ch. 281, 16863.

(٤) عقوبات كاليفورنيا Penal Law 266 (G)

وينص قانون الكونغو (البلجيكى) على عقاب الزوج الذى يحرض زوجته على ارتكاب الزنا أو يسهل لها ارتكابه مع علمه بذلك (المرسوم الصادر فى ٥ يوليو ١٩٤٨ بشأن الزواج الوطنى الفردى) وتنص المادة ٤٠٥ عقوبات البرتغال على نص مشابه ، ويعاقب قانون فرجينيا كل زوج تأمر مع آخر أو مع آخرين ليدفعوا زوجته الى ارتكاب الزنا بقصد حصوله منها على الطلاق أو لاي قصد آخر أو قام بأى عمل من الاعمال المسهلة لذلك Ch. 183, 4544.

(٥) قانون كولومبيا 22.2708

أو مسئوليته أو ولايته امرأة أو فتاة فحرضها أو ساعدها أو عاون في اغرائها على البغاء (١) .

١٩١ - سادسا - احتجاز امرأة بقصد البغاء :

ويطلق الأمريكيون على مرتكب الجريمة اسم « الدائن creditor » لأنه يدعى في معظم الأحوال بمديونية المجنى عليها له .

وهذه الجريمة من الجرائم التي نصت عليها القوانين منذ ابتداء الثورة على البغاء المنظم والاتجار بالرقائق الأبيض ، اذ كان من الشائع لدى تجار البغاء أن يحتجزوا أو يستبقوا النساء في منازل البغاء متخذين في ذلك شتى الحيل أو الوسائل لاكراههن على ممارسة البغاء ، واشتهرت من بين هذه الحيل والوسائل تلك الديون التي كان الجناة يجبرون الفتيات على الالتزام بها ثم يحتالون عليهن حتى اذا ما وفين بها كلها أو بعضها مما يدره بغاؤهن وجدن أنفسهن أمام ديون جديدة أشد قدرا وفداحة ، فما يلبثن أسيرات هذه الديون أعواما طويلة لا يستطعن لها وفاء ولا منها فكاكا ، ويظل سيف التهديد مسلولا على أرواحهن وأموالهن وسمعتهن ان هن حاولن الهرب أو التحلل من التزاماتهن أو الالتجاء الى السلطات لحمايتهن .

وقد اهتم مؤتمر باريس عام ١٩٠٢ بهذا النوع من النشاط الاجرامى الخطير وتضمنت الاقتراحات ضرورة عقاب كل من استبقى retènr امرأة أو فتاة في منزل للبغاء ، وأن تتضمن ذلك الاتفاقية الدولية المزمع عقدها ، ولكن لم يظهر ذلك النص في اتفاقية ١٩١٠ باعتباره التزاما دوليا

(١) قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ مادة ٩

ويتضمن قانون الجرم الذي لا يعاقب على التحريض أو المساعدة على البغاء عموما نصوصا مشابهة . فطبقا للمادة ٢٤٧ قانون رقم ٥ لسنة ١٨٧٨ يعاقب الأب أو الأم الذى تحرض ابنته الشرعية أو الطبيعية على ارتكاب الفاحشة مع الغير أو التى تحرض ابنها الشرعى أو الطبيعى على الفسق أو على الفجور المخالف للطبيعة (مادة ١) ويعاقب كذلك كل من حرّض شخصا موهوبا تحت وصايته أو ولايته أو معهودا اليه بتعليمه أو تربيته أو رقابته على فعل من الافعال السابقة (راجع Rev. abol. 1956 P. 51)

وتنص المادة ٤٠٥ عقوبات البرتغال على عقاب كل أصل يحرض أو يساعد أو يسهل بغاء أو فساد أحد فروع أرضاء لشهوات الغير

ويلاحظ أن البرتغال قد سلكت بالنسبة لأقاليمها فيما وراء البحار مسلكا آخر ففرضت العقاب على كل من يحرض على ممارسة البغاء أو يسهله أو يساعد عليه عادة - مرسوم رقم ٣٩ - ٦٠٦ في ٩ ابريل ١٩٥٤ Rev. abol. 195٤ P. 49

وانما جاء في المادة (د) من البروتوكول الختامي الملحق بالاتفاقية « لم يكن مستطاعا أن تتضمن الاتفاقية حالة استبقاء امرأة أو فتاة ضد ارادتها في منزل للنسوق رغم خطورتها ، لأن ذلك يتعلق بالتشريع الداخلي وحده » (١) .

وقد نص القانون الانجليزي الصادر عام ١٨٨٥ (٢) على عقاب « كل من احتجز detain امرأة ضد رغبتها في منزل premises بقصد أن تتصل جنسيا اتصالا غير مشروع بالرجال أو برجل معين ، وكل من احتجز امرأة ضد رغبتها في منزل للبغاء brothel (٣) .

وقد نقلت التشريعات المتأثرة بالتشريع الانجليزي هذا النص في قوانينها (٤) ولم تزل تنص على مثله التشريعات الحديثة منها (٥) ولو لم تكن من التشريعات المتأثرة بذلك التشريع (٦) .

وقد تضمنت المادة ٢/ب من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة عقاب كل من استبقى — بالخداع أو القوة أو التهديد أو اساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه — شخصا ذكرًا كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة .

واذا نحن استعرضنا النصوص المختلفة التي تعاقب على جريمة

(١) راجع بند ١٦٠

(٢) Criminal Law Amendment Act 1885. S.8 (1,2)

(٣) وقد استبقى هذا النص قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ في المادة

٢٤ (١) .

(٤) مادة ٥٦ قانون عقوبات فيكتوريا ، و ١/٢٢٦ عقوبات نيجيريا والمادة ٨ من قانون بومبي بالباكستان لعام ١٩٢٣ والعدل عام ١٩٤٩ بشأن مكافحة البغاء .

(٥) كاللادة ٦ قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٤٣٢ عقوبات كامبودجا

الصادر في ٢٣ يوليو ١٩٢٤ .

(٦) كاللادة ٢٨٠ عقوبات بلجيكا الصادر بها قانون ٢١ أغسطس ١٩٤٨ ، ٣٥١

عقوبات اليونان ، ٣٧٩ عقوبات لكسمبورج معدلة بقانون ٢ ديسمبر ١٩٥٤

وكانت المادة ٣٣٤ عقوبات فرنسي الصادر بها قانون ٣ أبريل ١٩٠٣ تعاقب على ذات الجريمة . وكان ذلك عقب تأثر التشريع الفرنسي في هذا الخصوص بتوصيات مؤتمر باريس ١٩٠٢ ولكن لم يستبق قانون ١٩٤٦ النص على عقاب تلك الجريمة بدعوى أن الأحكام الأخرى الواردة به كافية لمواجهة هذه الحالة .

احتجاز الأشخاص بقصد البغاء (١) نستطيع أن نستخلص منها النتائج الآتية : —

(أ) تعاقب بعض القوانين على احتجاز الشخص في منزل للبغاء .. الخ
بينما يعاقب البعض الآخر على الاستبقاء في الحجز rc:enir
وكلمة « احتجاز » تفيد أن الشخص لم يكن محجوزا من قبل
بينما تفيد كلمة « استبقاء » سابقة وجود الشخص أو احتجازه في
المنزل . ونرى أن كلا من الكلمتين لا تغني عن الأخرى وأن
النصوص التي تعاقب على الجريمة التي نحن بصدددها يجب أن

(١) تعاقب المادة ٢٨٠ عقوبات بلجيكا « كل من استبقى rétenir بالخداع أو القوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غيرها من وسائل الإكراه شخصا ولو بالغا في منزل للفسق Maison de débauche ضد رغبته أو إكراهه على ممارسة الفسق أو البغاء à se livrer à la débauche ou à la prostitution ولو كان ذلك بسبب ديون متعاقدة عليها — وكان القانون الفرنسي الصادر عام ١٩٠٢ (مادة ٢٣٤ عقوبات قديم) يتضمن نفس النص مع الاختصار في نهايته على عبارة « ... أو إكراهه على ممارسة البغاء ولو كان ذلك بسبب ديون متعاقدة عليها » وتتضمن المادة ٢٧٩ عقوبات لكسمبورج نفس النص الفرنسي القديم وكذلك المادة ٣٥١ عقوبات اليونان . غير أنها تضع مكان كلمة « شخص » كلمة « امرأة » وتقول المادة ٤٣٢ عقوبات كامبودجا (قانون ٢٣ يوليو ١٩٣٤) « كل صاحب منزل بغاء استبقى أو حاول أن يستبقى في محله فتيات عموميات ضد رغبتهن . ولو كان أساس استبقائهن راجعا إلى التزامات مالية أو غيرها فرضت عليهن أو قبلنها بمحض اختيارهن » . وتقول المادة ٤٣١/٤ عقوبات إسبانيا « كل من — بالقوة أو الخداع أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غيرها من وسائل الإكراه استبقى شخصا في ممارسة البغاء ضد رغبته »

ديعاقب قانون اللينوى T. 38. 166. 2 — قانون ١٧ يونيو ١٨٨٧ — « كل من احتجز احتجازا غير مشروع أنثى بالقوة أو الإكراه أو الخداع في حجرة أو منزل أو مبنى في هذه الولاية ضد إرادتها لتصبح بغيًا أو لتركب الواقعة غير المشروعة أو المخادنة . وكل من شرع بالقوة أو في منع أنثى محجوزة لهذا الغرض من مفاددة مثل هذه الحجرة أو وكل من حاول أو ساعد على ذلك » .

ويقول قانون لويزيانا 2؛ 84 T. 14. « كل من احتفظ بانثى maintain a female في مكان يمارس فيه البغاء عادة . وكل من احتجز detain أنثى .. الخ » .
وينص قانون كولومبيا T. 22. 2707 على عقاب كل شخص أو أشخاص حاولوا حجز أية فتاة أو امرأة في منزل للبغاء بسبب دين أو ديون التزمت بها أو قيل إنها التزمت بها أثناء إقامتها في منزل للبغاء . ويعاقب نفس القانون T. 22. 2706 كل من احتجز بالتهديد أو الإكراه أنثى رغم إرادتها بقصد البغاء أو ارتكاب الفاحشة .

وينص قانون عقوبات نيويورك 220. 2460-7 على عقاب « كل من أمسك أو احتجز أو استبقى hold, detain or restrain أو حاول أن يمسك أو يحتجز أو يستبقى في منزل للبغاء أو أي مكان آخر ، أنثى بقصد إكراهها — بطريق مباشر أو غير مباشر — وبواسطة خدمة أو عمل تختاره أو تجبر عليه — على أن تدفع أو تفي أو تنزل عن أي دين أو التزام ناشئ أو يقال أنه ناشئ بحكم وجودها في مثل هذا المنزل أو المكان » ويتضمن نفس النص قانون اللينوى T. 38.174.1 ومينيسوتا T. 617.31 .. الخ
أما قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ فقد عاقبت المادة ٦ منه « كل من احتجز امرأة أو فتاة برقسائها أو بغير رضاها الخ » .

تتضمن « الاحتجاز والاستبقاء » معا . اذ لا فارق في خطورة الفعل بين دعوة شخص أو ادخاله في منزل للبغاء ثم حجزه فيه وبين استبقائه في منزل كان موجودا فيه من قبل (١) .

(ب) المفهوم من الاحتجاز أو الاستبقاء هو انصراف قصد الجاني الى استخدام الشخص الذي استبقاه أو احتجزه في البغاء أو الى تمكينه من ممارسة البغاء ، وتفترض القوانين أن احتجاز الشخص أو استبقائه في منزل للبغاء لا يقصد به الا هذا الغرض . ولذلك لا تستلزم ثبوت هذا القصد باعتباره عنصرا من عناصر الجريمة عند احتجاز أو استبقاء الجاني شخصا في منزل للبغاء ، معتبرة أن هذا الاحتجاز قرينة على ذلك القصد .

أما اذا كان الاحتجاز أو الاستبقاء في مكان آخر غير منزل البغاء ، أو المنزل الذي يمارس فيه البغاء ، أو تقيم فيه امرأة تمارس البغاء (٢) فلا بد من اثبات القصد من هذا الاحتجاز وهو ممارسة البغاء أو الاتصال جنسيا برجل معين أو بالرجال غموما أو المخادنة والواقع أنه يجب النص على الحالتين معا — حالة الاحتجاز أو الاستبقاء في منزل للبغاء وحالة الحجز أو الاستبقاء في أى مكان آخر ما دام القصد من ذلك هو ممارسة البغاء أو أى نوع من أنواع الفسق الا اذا كان في القانون ما يغنى عن الإشارة الى مثل هذه الحالة الأخيرة (٣) .

(١) كان مشروع القانون الذى قدمته الحكومة المصرية الى مجلس النواب عن القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ يتضمن عقاب « كل من حجز أو حبس شخصا رغم ارادته في منزل يدار للدعارة » . ولكن اللجنة المكونة من لجنتى الشؤون التشريعية والشؤون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب عام ١٩٤٩ عدلت النص المقترح فجعلته « كل من استبقى بالخداع شخصا ذكرًا كان أو أنثى بغير رغبته في محل للفجور أو الدعارة » وهذا ما تضمنه القانون في المادة ٢/ب . ولم تبين اللجنة في مسدكرتها للمجلس سببا لهذا التعديل ونعتقد أن كلمة « استبقاء » لاتغنى عن كلمة « احتجاز » وأنه يجب النص عليهما معا .

١ . (٢) . يعتبر قانون بومبي بالباكستان الصادر عام ١٩٢٢ والمعدل بقانون ١٩٤٩ بشأن مكافحة البغاء أن الاحتجاز يعتبر جريمة اذا كان في منزل أو حجرة أو مكان تمارس فيه إحدى البهايا مهنتها (مادة ٨ فقرة أولى وثانية) .

(٣) وقد اقتصر النص في المادة ٢/ب قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ على تأنيب استبقاء شخص في منزل للبغاء . ولم يتعرض لاحتجاز أو استبقاء شخص في مكان آخر اذا كان القصد هو ممارسة البغاء لأن ذلك مما يمكن العقاب عليه طبقا للمادة الاولى من نفس القانون التى تعاقب كل من حرض آخر على البغاء أو سهره له أو ساعده عليه أو استخدمه بقصد البغاء وكذلك المادة ٧ التى تعاقب على الشروع في الجرائم المذكورة .

وإذا كانت قوانين قليلة جدا لا تعاقب على الاحتجاز أو الاستبقاء في منازل البغاء أو غيرها إلا إذا كان مقصودا بذلك وفاء المجنى عليهم للديون التي التزموا بها أو قيل انهم التزموا بها بحكم وجودهم في مثل هذه المنازل أو الأماكن (١) . إلا أن معظم القوانين تعاقب على الاحتجاز في منزل للبغاء أو بقصد البغاء ولو كان ذلك بسبب ديون تعاقد عليها المجنى عليهم أو التزموا بها . فهي لا تجعل من هذا العنصر الأخير شرطا للعقاب .

(ج) جرت القوانين الانجليزية على التعبير عن الاحتجاز بعبارة hold, detain or restrain أى امسك أو حجز أو قيد حرية التحرك ، وتعبر القوانين المكتوبة بالفرنسية عن الاستبقاء في الحجز بكلمة rétenir . ومثل هذه العبارات قد تجعل الجريمة التي نحن بصددتها جريمة قبض على أشخاص أو حجزهم أو حبسهم Arrêter, détenir ou séquestrer des personnes بغير حق ، وهي الجريمة التي تفرد لها القوانين نصوصا خاصة (٢) . وقد كان هذا سببا في المعارضة التي لقيها اقتراح نص المادة ٣٣٤ عقوبات فرنسي بقانون ١٩٠٣ حين قيل ان الجريمة المراد العقاب عليها ليست سوى جريمة حبس أو حجز بغير حق مما تنص المادة ٣٤٠ عقوبات على العقاب عليه ، ولكن الحكومة الفرنسية أصرت في ذلك الوقت على النص المقترح بدعوى أنها يجب أن تكون مثلا لتجريم الأفعال التي ذكرها مؤتمر باريس عام ١٩٠٢ وأن المادة ٣٤١ لا تعاقب على الحجز بواسطة الخداع أو اساءة استعمال السلطة (٣)

١٩٢ - القانون المصري - ولو أن النص المصري قد استعمل كلمة « استبقى » إلا أنه قد قيد الاستبقاء بأن يكون باحدى وسائل الاكراه وضد رغبة المجنى عليه فهو إذن تعبير عن استمرار حالة الحجز بالمعنى

(١) ولا يشترط قانون نيويورك لاستكمال عناصر الجريمة ان يقوم المجنى عليهم بالوفاء بالديون عن طريق ممارستهم البغاء أو الفسق وانما عن طريق اية خدمة يختارونها او يجبرون عليها ولو كانت هذه الخدمة مشروعة في ذاتها .

(٢) كالمادة ٢٨٠ عقوبات مصري والمادة ٢٤١ عقوبات فرنسي . . الخ

(٣) Garçon 1906.1. P. 385.

المقصود من هذه الكلمة ، أى تعبير عن الاستبقاء فى الحجز .
غير أننا نلاحظ أن هؤلاء الذين يحتجزون الأشخاص بقصد البغاء
أو فى منزل للبغاء لا يلجأون عادة الى تقييد حريتهم تقييدا كاملا كهذا
الذى يحدث فى حالة حجز أو حبس الأشخاص بدون حق انما يلجأون
غالبا الى تهديدهم أو تخويفهم أو خداعهم أو اساءة استعمال السلطة
عليهم بحالة تجعلهم يفضلون البقاء فى المكان الموجودين فيه رغم سnoch
الفرصة لمغادرتهم هذا المكان واتصالهم بخارجه وامكان عدم عودتهم اليه^(١)
أى انهم يظلون متمتعين بشيء غير قليل من الحرية ، وهو ما يخالف حالة
الحبس أو الحجز بالمعنى المفهوم ، حيث تنعدم تماما حرية المحبوس أو
المحبوز فى التخلص من حبسه أو حجزه ولا يمكن اعتبار حالة الحبس
أو الحجز بدون حق كحالة الاحتجاز أو الاستبقاء فى منزل للبغاء أو بقصد
البغاء الا اذا كانت هذه الحالة الأخيرة نتيجة قوة أو تهديد جسيم تنعدم
أو تضعف معه مقاومة المجنى عليه .

يؤيد هذا النظر أن بعض القوانين كالقانون الهنـدى تعاقب على
احتجاز امرأة أو فتاة فى منزل للبغاء أو بقصد البغاء أو الفسق سواء أكان
ذلك برضاها أو بغير رضاها ، وأن معظم القوانين التى تعاقب على الجريمة
تشرط أن يتم الاحتجاز بالقوة أو التهديد أو الخداع أو اساءة استعمال
السلطة أو غيرها من وسائل الاكراه وأن يكون ذلك ضد رغبة المجنى عليه .
بينما لا تشير النصوص التى تعاقب على جريمة الحجز أو الحبس بغير حق
الى شيء من هذه الشروط ، لأن هذه الجريمة لا تتحقق بطبيعتها الا
بالاكراه وعدم رضا المجنى عليه فهما من عناصر وقوعها دون حاجة الى
النص صراحة عليهما .

(١١) كحالة الأم التى تهدد ابنتها بعدم الانفاق عليها أو الزوج الذى يهدد زوجته
بالطلاق أو صاحب منزل البغاء الذى يهدد امرأة فيه بمقاضاتها مدنيا عن دين ملتزمة به
اذا لم تستمر هذه أو تلك موجودة فى المنزل لممارسة البغاء ، وحالة ايهام امرأة أنه لا حق
لها فى ترك المنزل واحاطة هذه الايهام بالكاذب التى توهمها بانعدام حقها فى تركه ، فتضطر
للبقاء رغم قدرتها على الهرب والنجاه بحريتها ،
ويقول جارسون فى تفسير المادة ٢٣٤ ع فرنسى قديم ، ان نصها يتضمن معنى لا يتضمنه
نص المادة ٣٣١ الخاصة بحبس شخص بدون وجه حق . فوجود المرأة فى منزل مفتوح للجمهور
بقصد البغاء ، بدخله الناس ويخرجون منه بحرية تامة ، لا يمكن معه القول بأن المرأة محبوسة
بدون حق ، بل انها تخرج منه أيام راحتها ثم تعود وحدها . وكل ما هنالك أنها لا تستطيع
مغادرة المنزل نهائيا لاعتقادها بالحق لها فى ذلك . فالمادة تكمل نقصا فى مادة الحبس بدون
وجه حق Garçon 1906.1.P.885.

لذلك نرى أن تفسر عبارة « احتجاز أو استبقاء الأشخاص في منزل للبغاء أو بقصد البغاء » تفسيراً أوسع من تفسير عبارة « حجز أو حبس الأشخاص بدون حق » وأن يكتفى عند تفسير العبارة الأولى بأن يكون المقصود هو « العمل على بقاء أو وجود الأشخاص أو استمرار بقائهم أو وجودهم في منزل للبغاء أو بقصد البغاء » .

وبهذا التفسير نضع معياراً للتفرقة بين الجريمتين ولا يكون من تلاق بينهما إلا عند وقوع الاحتجاز أو الاستبقاء بالقوة أو التهديد حيث يكون الفعل الواحد في هذه الصورة الأخيرة جريمتين . وتكون العقوبة واجبة التطبيق هي أشد العقوبتين .

ولما كان القانون المصرى طبقاً للفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ يعاقب على استبقاء شخص بغير رغبته وبإحدى الوسائل السابق ذكرها في منزل للبغاء أو الفجور وذلك دون تعليق العقاب على قصد التحريض على البغاء أو تسهيله أو الاستخدام بقصد البغاء فإن هذا النص لا يتضمن في الواقع إلا عملاً من الأعمال التحضيرية للتحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو الاستخدام فيه . ومثل هذا العمل التحضيرى لا نرى إمكان تطبيق أى نص آخر من نصوص القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ عليه .

ونظراً لأن العقوبة الواردة في هذا القانون لتلك الجريمة أشد من العقوبة التى تنص عليها المادة ٢٨٠ عقوبات في شأن جريمة الحجز أو الحبس بغير حق (١)

لذلك نرى ضرورة وجود الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (٢) رغم ما ارتأته بعض التشريعات الأخرى من عدم النص عليها اكتفاء بالأحكام الأخرى الواردة فيها لمكافحة القوادة كما فعل الشارع الفرنسى عند صدور قانون ١٩٤٦ .

(١) المادة ٢٨٠ تعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها بينما تعاقب المادة ٢/٢ ق ١٠ لسنة ١٩٦١ بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه
(٢) وذلك بعد تعديلها طبقاً لما سبق اقتراحه بالنص على عقاب كل من احتجز أو استبقى شخصاً الخ

أما من يعير مكانا لاحتجاز أو استبقاء شخص — وهو ما تفرد له القوانين نصا خاصا في جريمة الحجز أو الحبس بغير حق — فيمكن عقابه طبقا للقواعد العامة للاشتراك .

١٩٢ - د - القرينة على الاحتجاز بقصد البغاء

نظرا لصعوبة اثبات الاحتجاز أو الاستبقاء في منزل للبغاء أو بقصد البغاء بأحدى الوسائل السابق ذكرها في معظم الأحوال ، لذلك رأت القوانين الانجليزية والقوانين المتأثرة بها النص على قرينة قانونية يثبت بها الاحتجاز والقصد المطلوب .

فبعد أن نص القانون الانجليزي في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ على عقاب « كل من احتجز امرأة ضد رغبتها في منزل بقصد أن تتصل اتصالا جنسيا غير مشروع بالرجال أو برجل معين . وكل من احتجز امرأة ضد رغبتها في منزل للبغاء » جاء في الفقرة الثانية من المادة وقال « اذا وجدت امرأة في منزل لغرض الاتصال الجنسي غير المشروع أو اذا وجدت في منزل للبغاء ، يفترض في الجاني أنه احتجزها للسبب السابق ذكره في الفقرة السابقة اذا كان — بقصد اكرامها أو حملها على البقاء في مثل هذا المنزل — قد احتجز ملابسها أو أمتعتها أو هدد بها باتخاذ الاجراءات القانونية في حالة هروبها بالملابس التي جهزها بها أو جهزت بها بناء على توجيهاته » (١) . ولم تجعل القوانين مثل تلك القرينة قابلة لاثبات العكس كما جعلت غيرها من القرائن القانونية الأخرى .

١٩٤ - اعفاء المرأة المحجوزة :

واذا كانت هذه القوانين قد جعلت من احتجاز أمتعة المرأة أو تهديدها باتخاذ الاجراءات القانونية ضدها اذا هربت بما تستعمله من ملابس قرينة على احتجازها في منزل للبغاء أو بقصد البغاء ، فقد أرادت من ناحية

(١) وتضمنت نفس النص المادة ٥٦ عقوبات فيكتوريا قانون سنة ١٩٢٨ المعدل بقانون سنة ١٩٤٩ ، والمادة ٢/٢٢٦ عقوبات نيجيريا ، والمادة ٢/٨ قانون مكافحة البغاء الصادر في الباكستان عام ١٩٢٢ والمعدل بقانون سنة ١٩٤٩ فيما يختص بمدينة بومباي

Prevention of Prostitution act 1923 amended by Central act VII of 1949 relating to Bombay

والمادة ٢/٦ قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ وتفسر المادة الأخيرة عبارة الملابس والامتعة بأنها « الحلى والملابس أو النقود أو غيرها من الاشياء المملوكة للمرأة »

أخرى أن تحول دون تنفيذ القوادين لتهديداتهم وأن تشجع النساء على استرداد حرياتهن وتسهل ذلك لهن فنصت على أنه « لا يجوز اتخاذ إجراء قانوني مدني كان أم جنائيا ضد أية امرأة تهرب بالملابس التي تحتاج إليها لتسكن من مغادرة المنزل الموجودة به لغرض الاتصال الجنسي غير المشروع أو لتسكن من مغادرة منزل البغاء أو ضد أية امرأة توجد حائزة لمثل هذه الملابس (١) » .

ولا يكتفى القانون الهندي باعفاء المرأة من أية مسؤولية مدنية أو جنائية بسبب ما هربت به من ملابس فقط ، وإنما ينص على عدم جواز رفع الدعوى المدنية أو الجنائية أو اتخاذ أى إجراء قضائي ضدها بناء على طلب الشخص الذي احتجزها ليسترد الحلى والملابس وغيرها من الأشياء التي يدعى أنه أعارها إياها أو جهزها بها أو كانت قد رهنتها ضمانا لدين يدعى به قبلها (٢) .

١٩٥ - اقتراح اعفاء الشخص المحجوز في القانون المصري

وإذا نحن نظرنا الى تعريف القانون المدني المصري ازاء الالتزامات التي تلتزم بها امرأة محجوزة في منزل للبغاء لوجدنا أن مثل هذه المرأة أما أن تجبر على الالتزام بدفع دين لا وجود له أصلا وأما أن تلتزم بدفع ديون استدانته فعلا لاعداد نفسها لممارسة البغاء ، ويكون الالتزام في الحالتين باطلا أما لعدم وجود سبب للالتزام في الحالة الأولى ، أو لمخالفة هذا السبب للنظام أو الآداب في الحالة الثانية وفي هاتين الحالتين لا يجوز مطالبة مثل هذه المرأة بما التزمت به من ديون .

غير أن القوادين كثيرا ما يلجأون الى اظهار التزام المرأة في صورة مشروعة حتى يمكن مقاضاتها عنه ، ولا تستطيع هي عند الاقتضاء اثبات حقيقته فتجبر على الوفاء به .

كما أنه يحدث في كثير من الأحوال أن تعمل المرأة المحجوزة في منزل للبغاء أياها أو أعواما دون أن تستطيع اقتصاد ما تشتري به حاجاتها من لباس ومتاع فتظل عاجزة عن مغادرة هذا المنزل وتكون بذلك قد حققت رغبة هؤلاء الذين احتجزوها ، ومن أجل هذا اتجه الذهن الى اعفائها من

(١) المواد السابق ذكرها في قوانين إنجلترا وفكتوريا وبيجريا والباكستان

(٢) المادة ٤/٦ قانون الهند السابق ذكره .

المسئولية الجنائية اذا هي فرت بما تستطيع الحصول عليه من ملابس وأمتعة وتقود لازمة لهذا الفرار وليست مملوكة لها .

ونحن لا نعتقد أن مثل هذا التصرف يعتبر دائسا دفاعا شرعيا عن النفس طبقا لحكم المادة ٢٤٦ عقوبات أو احدى حالات الضرورة المانعة من المسؤولية الجنائية طبقا لحكم المادة ٦١ عقوبات (١) .

لذلك نفضل أن يضاف الى الفقرة الثانية من المادة الثانية من قانون مكافحة الدعارة التي تعاقب على استبقاء شخص في منزل للبغاء فقرة أخرى نصها :

« ويعتبر باطلا كل التزام ينشأ في مواجهة مثل هذا الشخص لصالح من استبقاه أو لصالح غيره من الموجودين في المنزل بسبب أو أثناء بقاءه فيه . ولا يجوز عقابه بسبب هروبه بملابس أو أمتعة أو تقود ليست له اذا كان ذلك ضروريا لهروبه منه » .

اهم شروط العقاب في القوانين اللاتينية وما مائلها (٢)

١٩٦ — اذا كانت القوانين اللاتينية وما مائلها تعاقب عادة على التحريض على البغاء أو تسهيله والمساعدة عليه بصورة عامة الا أنها تضع أحيانا شروطا لتجريم مثل هذه الأفعال ، وقد أضجى كل نوع من هذه الشروط دليلا على سياسة معينة يتجهها كل تشريع أو كل مجموعة من التشريعات على حدة .

والواضح أن مثل هذا الاختلاف في الاتجاهات التشريعية إنما يرجع —

(١) سبق أن أوضحنا أن جريمة استبقاء شخص في منزل للبغاء قد تقع بالقوة أو بالخداع أو اساءة استعمال السلطة وأن فعل الاستبقاء لا يكون في ذات الوقت جريمة حجب أو حبس بغير حق الا اذا وقع بالقوة ، ولعلنا أن الاستبقاء بالخداع أو اساءة استعمال السلطة لا يسلب حرية المجنى عليه تماما ، ولذلك يظل قادرا على الفرار وإبلاغ السلطات اذا شاء ، أي أنه يستطيع في هذه الحالة الأخيرة منع التمديد بوسيلة أخرى . ثم أن سرقة الملابس أو النقود للهروب بها لا تعتبر استعمالا للقوة لرد اعتداء الجاني عليه ولا سيما اذا كانت الأشياء المسروقة ملكا لغير الجاني ، إنما هي وسيلة يلجأ اليها الشخص لتمكنه هروبه وعدم انكشاف أمره عند مغادرة المنزل . ولهذا لا نعتقد بقيام حالة الدفاع الشرعي في هذه الظروف

ولما كانت حالة الضرورة تستلزم وجود خطر حال على النفس وأن يكون هذا الخطر جسيما والا يمكن تلافيه بوسيلة أخرى ، وإذا كان ما يمس العرض يعتبر خطرا على النفس ، الا أن مجرد استبقاء شخص في منزل للبغاء بالخداع أو اساءة استعمال السلطة لا يشكل في ذاته خطرا حالا جسيما على العرض ، ثم أن المجنى عليه يظل قادرا على الاتصال بالخارج وإبلاغ أمره الى السلطات . ولذلك لا نرى قيام حالة الضرورة التي تمنع المسؤولية الجنائية عما يرتكبه الشخص من جرائم بقصد الهرب في هذه الظروف

(٢) ونقصد بالقوانين اللاتينية وما مائلها القوانين اللاتينية وغيرها من القوانين التي صدرت على غرارها في جرائم البغاء

كما أسلفنا القول - الى فارق التطور الذي طرأ على كل من تلك التشريعات منذ أن بدأت القوانين تعاقب على القوادة باعتبارها تشردا أو اذا وقعت بالاكراه أو الاحتيال ، حتى أصبح الكثير منها يعاقب على مجرد ارتكاب فعل من أفعال التحريض أو المساعدة على البغاء أو استغلاله دون أى شرط آخر .

وإذا نحن تدرجنا مع هذه التشريعات بقدر ما طرأ عليها من التطور الذى ذكرناه لوجدناها ثلاثة أنواع (١) :

نوع لا يعاقب على التحريض أو المساعدة على البغاء الا اذا وقعت الجريمة بالاكراه أو الاحتيال أو الخداع أو اذا وقعت على القصر ، ونوع ثان يشترط لوقوع الجريمة قصد الأجر أو المنفعة لدى الفاعل أو اتخاذه الفعل حرفة له ، أو يشترط لتسام الجريمة وقوع الفعل على وجه الاعتداء ، ونوع ثالث لا يشترط فى الجريمة اكراها أو اجرا أو احترافا أو اعتيادا أو وقوعها على قاصر ، وانما قد يتخذ آيا من هذه الشروط سببا لتشديد العقوبة فقط ، وتتكلم عن كل من هذه الأنواع الثلاثة على حدة .

أولا - جريمة التحريض على البغاء بالاكراه أو الخداع وتحريض القصر على البغاء :

١٩٧ - تمثل القوانين التى لا تعاقب على التحريض على البغاء الا اذا كان بالاكراه أو الخداع أو اذا وقع على قصر احدى المراحل الأولى التى

(١) ونحن لا نتصدى فى هذا التقسيم الى القوانين التى لم تزل حتى الآن قائمة على اعتبار القوادين من المتشردين واقتصارها فى شأنهم على نصوص مقتضبة لم توضح عناصر جريمة القوادة ولم تضع تعريفا للقوادين ، كقانون فنزويلا الصادر فى شأن المتشردين والذى يجعل من المتشردين - القوادين والمحرضين على بغاء الغير مادة ٣ ١ من الفصل الأول من المرسوم رقم ٢٤ فى ٢٢ ديسمبر ١٩٥٠ -

Gaceta Oficial, 28 Decembre 1950, No 23,416-

ولكن هنالك من القوانين ما تعتبر القوادين من المتشردين وتضع لهم رغم ذلك نصوصا مفصلة كقانون النمسا الصادر فى ٢٤ مايو ١٨٨٥ بشأن التشرد ، ويشبه ذلك ما جاء فى كثير من القوانين المتأثرة بالقانون الانجليزى والتى لم تزل تعتبر القوادين من المتشردين كقانون نيوساوث ويلز The Vagrancy Act ، وقانون كوينزلاند الصادر عام ١٩٢١ والمعدل حتى سنة ١٩٥٥ The Vagrancy, Gaming and other offences Act, وكذلك قوانين بعض الولايات الأمريكية التى تجعل بعض أنواع القوادين من المتشردين كقوانين نيفادا وأوكلاهوما وتكساس وواشنطن والإيما ... الخ .

Alamanac S. No. 9, P. 14.

وأيا كان الاختلاف بين هذه القوانين التى تعتبر القوادين من المتشردين ، فهى تشترك فى الدلالة على أن ما يستهدفه التحريم هو حالة معينة يوجد فيها الشخص بسبب سلوكه وليس هو واقعة معينة تعتبر جريمة ، وليس هذا الذى تستهدفه تلك القوانين الا ابرئادا لاحكام القوانين التى تمخضت عنها فكرة مكافحة القوادة فى نهاية القرن الماضى .

اتتهجتها التشريعات في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ،
وهي اما أن تكون من تشريعات الدول التي لم تزل تنظم البغاء فلا تستطيع
التوسع في العقاب على التحريض على البغاء أو تسهيله ، واما أن تكون من
التشريعات بطيئة التطور ازاء موضوع القوادة والبغاء فلم تستطع حتى
الآن السير قدما الى الامام .

والأصل في قيام تلك القوانين أن المشرع لا يستطيع التدخل في الحرية
الشخصية للناس ، وبالتالي لا يجوز له تقييد تصرفات الانسان في جسده
وعرضه الا اذا ترتب على مثل هذه التصرفات اضرار بالمجتمع . ومن هنا
كان للانسان أن يحترف البغاء دون أن يعتبر مثل هذا الاحتراف في ذاته
— كما هو الأمر في كثير من القوانين — جريمة يعاقب عليها القانون ، واذن
فلا يجوز عقاب هذا الذي يحرض شخصا على البغاء أو يساعده عليه أو
يسهله له ما دام ذلك برضائه لأنه انما يحرضه أو يساعده على أمر مباح .
ولكن عند ما يتخذ تحريض شخص على البغاء صورة تنعدم أو
تضعف معها حرية في التصرف في نفسه أو عرضه وتعرض بذلك حرية
الجنسية *sa liberté sexuelle* للاعتداء عليها ، فانه يجب في
في هذه الحالة حمايته من هؤلاء الذين يدفعونه الى البغاء بالقوة أو التهديد
أو الخداع أو اساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه ، كما
يجب فرض نفس الحماية للقصر أيضا ضد من يحرضونهم على البغاء سواء
أكان ذلك برضائهم أو بغير رضائهم ، اذ لا يعتد في شأن القصر بمثل هذا الرضاء
واذا كانت الاعتبارات التي تقوم على أساسها مثل تلك القوانين قد
تغيرت في غالبية الدول التي ألغت البغاء المنظم فيها ، فانها لم تزل أساسا
للقوانين المتصلة بالبغاء في الدول التي استمرت في تنظيمه ، اذ يندرج تحت
هذا التنظيم صور مختلفة من استغلال البغاء والمساعدة عليه ، ولا يتسنى
للقوانين حينئذ الا أن تقتصر على عقاب تحريض القصر على البغاء أو
تحريض البالغين على البغاء اذا كان ذلك باحدى وسائل الاكراه (١) .

(١) ففي البرتغال - حيث يستمر تنظيم البغاء رغم ايقاف التراخيص الجديدة - لا يعاقب
قانون العقوبات الصادر عام ١٨٥٢ والمعدل حتى سنة ١٩٥٣ الا كل اصل يحرض أو يساعد
على انفساد أحد فروع . وكل زوج يحرض أو يساعد على فساد زوجته . وكل وصي أو مكلف
تعليم أو رعاية أو المحافظة على قاصر لم يبلغ ٢١ سنة يرتكب نفس الجريمة اذائه =

وقد عرفت هذه القوانين التي تتحدث عنها في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأوصت بإصدارها المؤتمرات الدولية التي عقدت لدراسة وسائل مكافحة الرقيق الأبيض في ذلك الوقت وتضمنتها المادتان الأولى والثانية من الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض الموقع عليها بباريس في ٤ مايو ١٩١٠ .

وعلى ذلك ، تمثل مثل تلك القوانين إحدى المراحل الأولى من مراحل تطور القوانين ازاء جرائم القسوة ، ولو أن بعض القوانين المشابهة استمرت تصدر خلال القرن العشرين .

فمن المفهوم — كما أسلفنا القول — أن الرأي ما لبث أن تغير في شأن الاقتصار على عقاب الجاني اذا وقعت جريمة القوادة على القصر واتجه نحو ضرورة العقاب في جميع الأحوال أيا كانت النظرة الى البغاء ذاته ، وأيا كانت سن المجنى عليه ، بعد أن ثبت ما يتخذة الجناة من حيل وخداع في اخفاء سن المجنى عليهم ، وما يحتمون به من وسائل الدفاع

= (مادة ٤٠٥ ع) .

وفي ظل تنظيم البغاء في الاقليم السوري اكتفى قانون العقوبات في المادة ٥١٠ منه بعقاب « من اقدم ارضاء لاهواء الغير على اغواء او اجتذاب او ابعاد امرأة او فتاة لم تتجاوز الحادية والعشرين من عمرها ولو برضاها ، او امرأة او فتاة في الحادية والعشرين من العمر باستعمال الخداع او العنف او التهديد او فرض النفوذ او غير ذلك من وسائل الاكراه » . وفي سياق ، حيث ينظم البغاء ، لا يعاقب القانون الا على استخدام او استدراج او اغواء القصر من النساء بقصد البغاء (مادة ٢٨٢ عقوبات) او اذا وقع ذلك على البالغات بالاكراه (مادة ٢٨٢٤٢٨٢ عقوبات) Prostii.II.A.

ويعاقب القانون الياباني رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة البغاء كل من خدع شخصا او اضطره او استغل نفوذه عليه كأحد والديه ليحمله على ممارسة البغاء (م ١/٧) ، وكل من حمل شخصا بالتهديد او القوة على ممارسة البغاء .

وتعاقب المادة ٢٤٧ من قانون المجر رقم ٥ لسنة ١٨٧٨ الأب أو الأم التي تحرض ابنتها الشرعية أو الطبيعية على ارتكاب الفاحشة مع الغير أو التي تحرض طفلها الشرعي أو الطبيعي على الفسق الطبيعي أو المخالف للطبيعة (فقرة أولى) ، وكل من حرّض شخصا موصوفا تحت وصايته أو ولايته أو معهودا اليه بتعليمه أو تربيته أو رقابته على فعل من الأفعال السابقة وتنص المادة ٤٢ من قانون المجر رقم ٣٦ لسنة ١٩٠٨ على عقاب كل من حرّض أو شرع في تحريض امرأة شريفة لم تبلغ من العمر ٢١ سنة — وبقصد الحصول على منفعة — على مباشرة الغير دون زواج أو على مواقفته موقعة غير مشروعة Rev. abol. 1956 P. 51

وتعاقب المادة ٢٦٠ عقوبات المغرب من استخدم أو استدراج أو أغوى قاصرا لم يجاوز ١٦ سنة بقصد البغاء أو استخدم أو استدراج أو أغوى بالغاً بالقوة أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة بقصد البغاء

ويتبع قانون عقوبات طنجة اسلوبا مشابها مع رفع سن القصر الى ٢١ سنة Rev. abol. 1954 P. 67, 86. وكذلك المادة ٣٣٠ عقوبات موناكو المعدلة بقانون ٦٧ لسنة ١٩٢٣ .

ولا يعاقب قانون عقوبات اسبانيا الا كل من حمل بالقوة أو الخداع أو التهديد أو إساءة استعمال السلطة أو غيرها من وسائل الاكراه شخصا تزيد سنه على ٢٣ سنة =

بأنهم يجهلون حقيقة هذه السن (١) ، الأمر الذي استحال معه عقابهم في أحوال كثيرة ، وزاد الاتجاه نحو اقرار أن الاتجار بالعرض عمل جسيم لا يجوز أن يمحو صفة الجريمة عنه وقوعه على البالغين دون القصر . وكان من نتائج هذا الفكر الجديد أن استبعد شرط القصر في المادة الأولى من الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء اليافعات والموقع عليها في جنيف في ١١ أكتوبر ١٩٣٣ .

وصحب هذا التطور في الفكر تطور مسائل فيما يتعلق بقصر العقاب في جرائم القوادة على حالة وقوع الجريمة بالاكراه بل انه قد ظهرت بوادر هذا التطور منذ عقد اتفاقية سنة ١٩١٠ . اذ جاء في المادة الأولى من البروتوكول الختامي الملحق بها أن ما جاء من نصوص فيها يعتبر حدا أدنى للعقاب وأنه يظل للحكومات المتعاقدة مطلق الحرية في معاقبة الجرائم الأخرى كاستخدام البالغات في البغاء ولو لم يكن هنالك خداع أو اكراه .

وازداد الاتجاه ضد قصر العقاب على حالة وقوع جريمة القوادة بالاكراه عند النظر في مشروع اتفاقية ١٩٣٧ واتفاقية ١٩٥٠ ، وأصبح واضحا أنه لا بد من حماية الضعفاء والسذج وعديمي الخبرة والمحتاجين وسريعي الانقياد ومن مائلهم ضد تحريض القوادين لهم على البغاء ، وأن شرط وقوع الجريمة بالاكراه لا مكان العقاب عليها يقلل الى حد بعيد فرص القضاء على أفعال القوادة (٢) ، وكان من نتائج ذلك أن استبعد شرط الاكراه في المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٠ .

ثانيا - جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله بقصد الكسب أو المنفعة أو على وجه الاحتراف أو الاعتياد .

١٩٨ - عندما بدأ المشرعون تحت الحاح الظروف الاجتماعية

على ارضاء شهوات الغير الفاسقة ، وكل من استبقى باحدى الوسائل المذكورة شخصا لي ممارسة البغاء ضد رغبته وذلك مع اكراهه على نوع من أنواع الاتجار المخالف للاداب ، ولا يجوز الادعاء لتبرير هذا الاكراه بديون تم التعاقد عليها « مادة ٣١ فقرات ٢ ، ٣ ، ٤ » ولا يعاقب القسانون التشيكوسلوفاكي الا على تحريض البالغين على البغاء في الخارج أو على تحريض القصر على الفساد (قانون عقوبات تشيكوسلوفاكيا رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٠ مادة ٢١٥ و ٢٤٣)

(١) راجع بند ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٨٤

(٢) راجع ما كتب من هاتين الاتفاقيتين

والأفكار الجديدة التي بدأت تسود خلال القرن العشرين ، يضعون القوانين الحديثة في مكافحة جرائم التحريض على البغاء وتسهيله ، على أساس آخر لا يقتصر فيه العقاب على حالة وقوع الجريمة بالاكراه أو وقوعها على قاصر ، لم يكن ميسورا في جميع الأحوال أن يطلقوا النصوص لتعاقب على مجرد التحريض على البغاء أو مجرد تسهيله أو المعاونة عليه دون استلزام أى شرط آخر .

وكان أهم ما يؤخذ على اطلاق النصوص بهذه الصورة تطرفها تطرفا يجلب المسؤولية الجنائية لكل من ارتكب فعلا من أفعال التحريض أو المساعدة على البغاء ولو كان ذلك مجاملة لصديق أو بدعوة من ذات مرتكب البغاء ، أو بدافع العطف عليه ، غير منساق الى ذلك برغبة في كسب ، أو بسعى وراء منفعة .

وبجانب هذا الاتجاه في التفكير ظل كثير من المشرعين متأثرين بالنصوص التي وضعت في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين والتي تعاقب القوادين باعتبارهم Souteneurs أى يتعيشون عن طريق التحريض على البغاء أو حمايته أو المساعدة عليه .

فلما قسمت عناصر جريمة الـ Soutenage أى التعيش عن طريق التحريض على البغاء أو حمايته أو المساعدة عليه الى جريمتين تتميز كل منهما عن الأخرى تمام التمييز ، احدهما جريمة استغلال البغاء والثانية جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله ، ظلت كثير من التشريعات — رغم ذلك — لا تستطيع التحرر نهائيا من المعنى الذى تركته فى الأذهان كلمة Soutenage فأخذت تستلزم مثل هذه التشريعات أحيانا تمام جريمة استغلال البغاء ، أن يكون الاستغلال مقرونا بحماية المجنى عليهم أو بمساعدتهم على البغاء ، أو مصحوبا بعلاقة تربط بينهم وبين الجانى ، (١) وتستلزم أحيانا أخرى فى جريمة القواد الذى يحرض على البغاء أو يساعد عليه proxénète أن يكون ذلك على وجه الاحتراف أو الاعتياد أو بقصد الكسب .

أى أن جريمة القوادة ظلت فى نظر هذه التشريعات تعبرا متطورا عن جريمة التشرد ، وظل الأساس فى عقاب القواد هو التعويل فى معيشتة

(١) وسيأتى ابضاح ذلك عند الحديث عن جريمة استغلال البغاء .

على بغاء الغير أو تكسبه من ورائه .

وقد اختلفت صياغة القوانين في التعبير عن هذا المعنى فهي تعبر عنه أحيانا بالتحريض أو المساعدة على البغاء لقاء أجر ، وأحيانا أخرى باحتراف التحريض أو المساعدة على البغاء ، أو بالاعتیاد على التحريض أو المساعدة على البغاء ... الخ (١) .

ورغم تفسير مثل هذه العبارات تفسيراً قد يجعل بينها اختلافاً في المعنى فإنها تشترك في التعبير عن قصد المشرع في عدم العقاب على التحريض على البغاء أو المساعدة عليه إذا وقع عرضاً ولم يتبع الجاني من ورائه كسباً أو ربحاً .

وإذا نحن اتخذنا قانون العقوبات السويسري أساساً للدراسة في هذا الصدد لوجدنا أن به ثلاث مواد يجدر الإشارة إليها بالتفصيل باعتبارها تمثل ثلاثة اتجاهات رئيسية مختلفة :

فالمادة ١٩٨ تعاقب :

« كل من سهل الفسق بقصد الكسب »

«celui qui, dans un dessein de lucre, aura favorisé la débauche»

وتشدد العقوبة إذا كان المجنى عليه قاصراً .

(١) وقد تأثر قانون العقوبات السويسري الصادر سنة ١٩٣٧ بالنصوص التي كانت تسود قوانين الكانتونات السويسرية قبل صدوره . فالمادة الأولى من قانون عقوبات جنيف الخاص بالجنح والمخالفات ضد الآداب العامة الصادر في ٢٦ سبتمبر ١٨٨٨ كانت تعاقب « كل من اعتاد الحصول على ربح من التحريض على بغاء الغير في مكان عام أو اتخذ ذلك وسيلة لتعيشه » وقد لقي هذا النص صعوبة في الإثبات حتى أنه لم يطبق إلا مرة واحدة عام ١٩٠٥ . وكانت القوانين في الكانتونات الأخرى إما أن تستلزم ارتكاب فعل القوادة على وجه الاحتراف proxénétisme professionnel (برن ، نيرجوني ، ابنزيل ، شويز) ، أو على وجه الاعتیاد (فريبورج) ، أو لقاء منفعة أو مصلحة شخصية (سولير) ، وإما أن تستلزم أي من الاعتیاد أو المنفعة (بال ، تسان ، زوج) ، أو أي من الاحتراف أو المنفعة (زيوريخ) .

وقد أدى هذا الخلاف في النصوص إلى صعوبة كبيرة في صياغة مواد مشروع قانون العقوبات السويسري أثناء مراحله المختلفة منذ أن وضع الاستاذ Stcos مشروع مشروع عام ١٨٦٤ متضمناً جرائم القوادة ، فقد قامت كثير من الهيئات القانونية والهيئات الممثلة للكانتونات في وجه أية نصوص تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله أو حمايته دون أن يكون ذلك بقصد الكسب أو على وجه الاحتراف . ولم يفت عن هذا الاتجاه تخطيط بعض النصوص للعقاب على الاستغلال ذاته مستقلاً عن أي نوع آخر من أنواع القوادة . وهذا الذي اتجه إليه المشرع السويسري هو ذاته الذي اتجه إليه المشرع الألماني فوردت النصوص التي وضعها كل منهما بشأن التحريض على البغاء وتسهيله واستغلاله مستندة إلى أساس واحد - راجع في كل ما تقدم مذكرات الاستاذ جرافن Garaven, P. 210-216 وهكذا لم يكن ميسوراً دائماً التحلل بسهولة من المعنى الذي تركه في الأذهان اصطلاح Souteneur الذي يتضمن معنى الاستغلال أو الاحتراف .

والمادة ١٩٩ تعاقب :

« كل من اتخذ مهنة القوادة

celui qui fera métier du proxénétisme

وخصوصا من قتح منزلا للبغاء » .

وتشدد العقوبة اذا حمل الجاني قاصرا على البغاء .

والمادة ٢٠١/٢ تعاقب :

« كل من — لمنفعته الشخصية — حمى شخصا يمارس البغاء اثناء

مباشرة مهنته

celui qui, par intérêt personnel, aura protégé dans l'exercice de son métier une personne adonnée à la prostitution

وتتكلم بايضاح عن كل من هذه الجرائم الثلاثة .

١٩٩ - ١ - جريمة تسهيل الفسق بقصد الكسب (م ١٩٨ ع سويسرى)

تجرى كثير من التشريعات مجرى القانون السويسرى فى العقاب على

مثل هذه الجريمة (١) ، ويتسع نص المادة ١٩٨ لعقاب من سهل فسق

الذكور أو الإناث ، فليس العقاب فيها قاصرا على حالة تسهيل فسق الاناث

فقط كما هو الحال فى بعض القوانين الأخرى ناقصة التطور (٢) .

(١) فتعاقب المادة ٢٠٨ عقوبات بولاندا « كل من سهل الفسق للغير بدافع الكسب » وتعاقب المادة ١/١٨٠ عقوبات المانيا « كل من سهل الفسق عادة أو بقصد المصلحة الشخصية سواء بتوسطه فيه أو بأعداده أو تهينته الفرصة لارتكابه » .

وتعاقب المادة ١/٥٥ عقوبات جرونلاندا « كل من بقصد الكسب — حمل شخصا على ارتكاب الأفعال المخالفة للآداب مع الغير أو منع شخصا يحترف الأفعال المخالفة للآداب من الكسب عن هذا الاحتراف » وتعاقب الفقرة الثانية من نفس المادة « كل من — بقصد الكسب — سهل الأفعال المخالفة للآداب بتصرفه كوسيط » ، وتعاقب المادة ٢٢٨ عقوبات الدانمرك « كل من — بقصد الكسب — أغرى آخر على ارتكاب الأفعال الجنسية المخالفة للآداب مع الغير أو منع شخصا يحترف هذه الأفعال من الكسب عنها » وتعاقب المادة ١٨ / ١١ عقوبات السويد على المساعدة على البغاء أو تسهيله بأية وسيلة كانت اذا وقع الفعل عادة أو بقصد الحصول على كسبه ، وطبقا للمادة الثانية من المرسوم رقم ١١٥ الصادر فى نيكارا جوا عام ١٩٥٥ يعاقب « الطرف الثالث الذى — بقصد الربح — يحرض أو يساعد شخصا على ممارسة اتبغاء الجهارى (مترجم عن الاسبانية Rev. abol. 1956 P. 89) ، وتعاقب المادة ٢٠٦ عقوبات ايسلاندا « كل من — بقصد الحصول على ربح — حرض أو ساعد آخر على الاتصال الجهنى أو الأفعال المخالفة للآداب أو جعل نفسه وسيطا فى ذلك .. الخ

(٢) اذ ينص قانون عقوبات جمهورية يوغسلافيا الشعبية الاتحادية الصادر فى ٢ مارس ١٩٥١ على عقاب كل من — بقصد الحصول على مقابل — استخدم امرأة بقصد الفسق ، وكل من — بقصد الحصول على مقابل أو بقصد الاحتراف — سهل فسق الآخرين « مادة ١٨٧ / ٢ » ، ويعاقب قانون عقوبات اليونان « م ٢/٢٤٩ » كل من — بقصد الكسب — حمل الاناث على البغاء ، ويقتصر قانون عقوبات الصين الصادر سنة ١٩٢٥ على عقاب كل من — بقصد الكسب — استقبل لديه امرأة أو فتاة من عائلة طيبة لتتصل جنسيا بشخص آخر أو اغراها على ذلك ..

ولا يقتصر نص المادة على حالة تسهيل البغاء prostitution كما هو الحال في بعض القوانين الأخرى ، إنما تنص المادة على حالة تسهيل الفسق la débauche وهو الذي عبرت عنه النصوص المشابهة في القوانين الأخرى « بالأفعال المخالفة للآداب » (١) ، وبذلك تكون هذه المادة قد توسعت في العقاب من هذه الناحية ولم تستلزم قصر الجريمة على حالة المساعدة على البغاء ، لما في هذه الحالة من تقييد كبير لمجال تطبيق القانون ، ولكن من ناحية أخرى يظل شرط قصد الكسب لدى الجاني قيذا على العناصر المكونة للجريمة ، فلا يعاقب مثلا الشخص الذي يساعد صديقا له على الاتصال بخدينته (أى خدينة هذا الصديق) ، ولا سائق السيارة حينما ينقل رجلا مع صديقة له الى مكان يعلم بأنهما يستمتعان فيه جنسيا ، دون أن يكون الدافع لدى ذلك الشخص أو هذا السائق قصد الحصول على أجر أو كسب بسبب ما يرتكب من فسق في كل من الحالتين (٢) .

ولذلك يعتبر قصد الكسب لدى الجاني عنصرا أساسيا من عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٩٨ ، وتتم به الجريمة ولو وقع تسهيل

(١) تقول محكمة النقض الفيدرالية السويسرية « لقد جرى قضاء محكمة النقض على تطبيق نص المادة ١٩٨ ليس فقط على من سهل - بقصد الكسب - الاتصال الجنسي خارج حدود الزواج أو الفسق المخالف للعائمية ، ولكن أيضا على كل من سهل بنفس القصد الأفعال الأخرى التي تتجاوز حدود الآداب الجنسية
« les actes qui dépassent les limites de la bienséance sexuelle »

نقض سنة ١٩٤٥ Jd T. 1945. IV. P. 183.
« يجب على المحكمة وهي بمصر كلمة فسق débauche أن تعتمد على دلالة اللفظ وكذلك على الشعور العام ، فمجرد المساعدة على المخالفة البسيطة للآداب الجنسية بقصد تحقيق كسب من وراء ذلك لا يكفي لاعتبار الأمر جريمة قوادة ، وهناك ما يدعو الى التحرز عندما يحصل الطرف الثالث على منفعة غير مباشرة من مجرد عمل بسيط غير لائق ، كحالة صاحب الأوبرج aubergiste الذي يطعم في زيادة مبيعاته فيسهل لعملائه المداعبات البسيطة مع عاملات المحل . أما اذا بلغ الأمر بهؤلاء أن يلصق عورات الرجال وان يسمح لهم باجتذابهم وملاصقتهم فانهم يتجاوزون بذلك حدود الآداب التي يمكن السماح بها ، والتي يعتبر المحل بتجاوزها ، في نظر الشعور العام ، مكانا للفسق » - نقض ١٥ ديسمبر ١٩٥٠

JdT. 58. 1950 IV. P. 117.
(٢) ولا ينطبق القانون أيضا على من قدم لشخص بقصد المجاملة عنوان امرأة أعدت تقديم نفسها له ، ولا على المؤجر الذي يؤجر حجرة الى امرأة من البقايا مع علمه بصفاتها ما دام لم يقتض منها أكثر من الأجرة العادية ، ولم ينشأ من حقيقة ذلك حذف نص خاص كان موجودا في مشروع قانون العقوبات ينص على عدم العقاب على هذه الحالة ، ان الأساس في الموضوع هو استغلال فسق الآخرين بقصد الانتفاع منه . فلا يعتبر المؤجر قوادا الا اذا اقتضى أجرة تزيد على الأجرة العادية فيعتبر مستغلا للفسق بقصد هذا الانتفاع

Logoz, P. 5.

الفسق مرة واحدة فقط دون حاجة الى اعتياد أو احتراف (١) ، ولا ضرورة لتمام الجريمة تحقق الكسب فعلا (٢) ، ولكن يشترط أن يكون كسبا ماديا (٣) وفي هذا يختلف القانون السويسرى عن القانون الألمانى اذ تعاقب المادة ١/١٨٠ منه على تسهيل الفسق عادة أو بقصد المصلحة الشخصية (٤) ، وقد اعتبر القضاء الألمانى ان هذه المصلحة قد لا تكون مصلحة اقتصادية ، وطبق المادة فى حالة امرأة كان المترددون عليها لا يوافقونها الا اذا استدعت امرأة أخرى ليوافقوا المرأتين معا (٥) ، وحالة رجل سمح لامرأتين باحتراف البغاء فى منزله لقاء اتصاله جنسيا بكل منهما (٦) .

٢٠٠ ب - جريمة احتراف القسودة أو اتخاذها مهنة (١٩٩م سويسرى) .

تختلف هذه الجريمة عن الجريمة السابق ذكرها فى أنها لا تتم الا بالاحتراف فلا يكفى لتمامها وقوع الفعل عرضا أو مصادفة كما هو الحال فى جريمة تسهيل الفسق بقصد الكسب .

ويعاقب القانون السويسرى على جريمة تسهيل الفسق بقصد الكسب بعقوبة تقل عن عقوبة جريمة احتراف هذا التسهيل للفسق وهو ما عبرت عند المادة ١٩٩ بمهنة القوادة ، أى انه يعتبر الاحتراف ظرفا مشددا (٧)

(١) P. V. 2 emme Comm. d'exp., III. P. 214-21

(٢) اذ تتم الجريمة ما دام قصد الكسب متوفرا لدى الجانى (المرجع السابق ص ٢٢٥)

(٣) كالنقود وغيرها من المزايا المادية ، اما الحصول على مزايا من نوع آخر فلا يكفى لوقوع الجريمة « المرجع السابق ص ٢٢٥ »

(٤) Wer gewohnheitsmassig oder aus eigennutz durch seine

(٥) فاعتبرت المحكمة ان استدعاء المرأة لزميلاتها لم يكن الا لتحقيق مصلحة شخصية لها هى ان يوافقها روادها - محكمة كوبلنز Koblenz العليا فى ١٩٥٤/٢/٢٥ Bauer, P. 240. (٦) وكان ذلك فى قضية شخص سمح لامرأتين بالإقامة لديه فى سكنه دون ان تدفعا اجرة له ، واتفق معهما على أن يسمح لهما باستحضارهما الرجال للفسق بهما فى سكنه على أن تمكناه من الاتصال بهما جنسيا ، فاعتبرت المحكمة انه قد سهل الفسق لهما بوضعه سكنه تحت تصرفهما وان ذلك كان بدافع مصلحته الشخصية متمثلة فى قضاء حاجته الجنسية معهما - محكمة الراين فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٤ DRZ. 1944 P. 903

(٧) وعلى هذا تجرى المادة ١/٢٢١ من قانون عقوبات الصين الصادر سنة ١٩٣٥ بينما نسوى المادة ٢/٢٤٩ عقوبات اليونان بين حالتى حمل الاناث على البغاء بقصد الكسب أو على وجه الاحتراف ، والمادة ٢/١٨٧ عقوبات يوغسلافيا التى تعاقب كل من سهل فسق الآخرين بقصد الحصول على مقابل أو بقصد الاحتراف ، ويسلك القانون الدانمركى مسلكا آخر فتعاقب المادة ١/٢٢٨ ع كل من - بقصد الكسب - أغرى آخر على ارتكاب الافعال المخالفة للآداب مع آخرين ، بمقوبة أشد من مقوبة المادة ١/٢٢٩ التى تعاقب « كل من احترف مهنة تسهيل الافعال المخالفة للآداب باتخاذ دور الوسيط فيها - ولعل القانون =

و « المهنة » في نظر القضاء السويسرى هي أن يتخذ المرء من فعله أكثر من مرة مصدرا لدخله ، ولو لم يكن هذا الفعل هو المصدر الوحيد أو الرئيسى لذلك الدخل (١) ويعتبر المرء قد اتخذ ارتكاب الجريمة مهنة له ما دام قد ارتكبها عدة مرات بنية اتخاذها وسيلة لتعيشه قاصدا سلوك نفس الطريق في كل فرصة مؤاتية (٢) ، بل قد يتوفر الاحتراف من اعتياد الشخص على ارتكاب الجريمة ولولم يقصد اتخاذها وسيلة لتعيشه هو بل قصد اتخاذها وسيلة لتعيش شخص آخر منها (٣) ، فإذا اعتادت زوجة صاحب محل « أوبرج » أن تسمح للعاملات في محلها بارتكاب أى عمل من أعمال الفسق مع رواد المحل بقصد الترويج للمحل وزيادة مبيعاته ، فإنها تكون قد احترفت مهنة القوادة ، ولا عبرة بما تدعيه من أنها لم تتقانس أجرا مباشرا من فسق العاملات ما دام يترتب على هذا الفسق اقبال رواد المحل على الشراب وبالتالي زيادة دخله ، ومن أنها لم تعتمد على دخل المحل من المشروبات باعتباره موردا وحيدا لمعيشتها فقد تتوفر المهنة دون أن تكون هي الوحيدة للارتزاق ، بل ولو عاد دخلها الى شخص آخر هو الزوج صاحب المحل (٤) .

وتقع الجريمة طبقا للمادة ١٩٩ باحتراف تسهيل الفسق (٥) أى

= الدائمى قد اعتبر الاغراء على الفسق أشد خطرا من تسهيله بالتوسط فيه ، فقد يفر الاغراء بالأبرياء الذين لم يسبق اقبالهم على الفسق بينما لا تتصور الوساطة الا حيث يقبل الناس مختارين على الفسق .

- (١) نقض فيدرالى سويسرى ١٩٤٥ JDT.93. IV. 208 ; R. O. 71.IV.85
- (٢) نقض فيدرالى سويسرى ٢٨ يناير ١٩٤٤ R. O. 70. IV. 12.
- (٣) نقض فيدرالى سويسرى سنة ١٩٤٤ R. O. 70. IV. 134. والشخص الذى يبيع لنا لحساب والده كالمرأة التى تتاجر بعرضها لحساب القواد كلاهما محترف - نقض فيدرالى سويسرى في ٢٢ سبتمبر ١٩٤٤ J D.T. 93.II.14
- (٤) نقض فيدرالى سويسرى في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠ J D T. 98.1950.IV. 117 ss.
- (٥) تقول محكمة النقض الفيدرالى السويسرى - أن حكم المادة ١٩٩ عقوبات انما ينطبق أيضا على كل من سهل الفسق على وجه الاحتراف ، أى كل من سهل الأفعال التى تتعدى حدود الآداب الجنسية . وعلى ذلك يخطئ الحكم الذى قضى بعدم تطبيق المادة في حالة تسهيل الفسق بدعوى ما جاء في النص من ذكر عبارة « وخصوصا من فتح منزلا للبقاء » أى المنزل الذى ترضى فيه الشهوات الجنسية لقاء ثمن يحدد مقدما ، مما يدل على رغبة المشرع فى التجاوز عن الأمور البسيطة وقصره العقاب على احتراف القوادة le proxénétisme professionnel بمعناها الاصبيل . أن النص في المادة على عبارة « منزل البقاء » لم يقصد به تقييد معنى القوادة . proxénétisme كما هي معرفة في المادة ١٩٨ ولكن قصد به فقط التمثيل بأحدى صور احتراف القوادة ، وهذا الاحتراف الذى تتميز به المادة ١٩٩ عن المادة ١٩٨ (الحكم السابق)

لا يشترط أن يكون التسهيل منصبا على البغاء فقط (١) ، كما يستوى أن يكون مرتكب البغاء من الإناث أم الذكور (٢) .

وتعتبر المادة ١٩٩ أن فتح منازل البغاء ليس سوى إحدى صور احتراف تسهيل البغاء ، ولذلك أوردت فتح منازل البغاء على سبيل التمثيل (٣) ، وخصتها بالذكر لأنها أخطر صور هذا الاحتراف ، وقد جرت بعض القوانين على أسلوب مشابه ، فخصت بالذكر حالة إيواء النساء بقصد ممارستهن البغاء اظهارا لخطورة هذه الحالة بالنسبة لحالات تسهيل البغاء بوجه عام (٤) ، وخصت بعض القوانين الأخرى بالذكر حالة احتراف التوسط في البغاء أو الفسق أو جعلتها هي الصورة الوحيدة المعاقب عليها من صور تسهيل البغاء أو الفسق (٥) .

والواقع أن فتح منازل البغاء أو إيواء الأشخاص وتقديم الأماكن لهم بقصد ممارستهم البغاء ، أو التوسط بين الطرفين في الفسق أو البغاء هي الصور الشائعة للقوادة ، حتى أن معظم القوانين تفرد لها نصوصا خاصة . ولذلك سنتحدث في فصلين مستقلين عن فتح منازل البغاء وتقديم الأماكن والمحال إلى مرتكبي البغاء باعتبار أن مجاليهما يتسعان لدراسة كل منهما بالتفصيل على حدة ، ولكن لا يخرجهما هذا التخصيص بالدراسة عن كونهما بعض صور تسهيل البغاء أو الفسق أو استغلالهما .

(١) ولذلك يعتبر مجال تطبيق المادة ١٩٩ ع سويسرى أوسع من مجال تطبيق المادة ٢/١٨٧ ع يوغوسلافيا والمادة ١/٥١٢ عقوبات النساء وغيرها من النصوص التي تشترط أن يكون التسهيل منصبا على البغاء لا على الفسق .

(٢) بينما تقصر المادة ٢/٢٤٩ ع يوناني ، و ١/٢٢١ ع صيني العقاب على حالة بغاء الإناث فقط .

(٣) وهو ما فعلته المادة ١٨٠ ع الماني فقرة أولى وثانية .

(٤) فالمادة ١/٥١٢ ع النساء تعاقب « كل من آوى لديه بغايا بقصد ممارسة مهنتهن أو امدن بانه طريقة بالملجأ أو المأوى لهذا الغرض » ، وتعاقب المادة ١٢ قانون اليابان رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٦ كل من يحترف مهنة إيجاد الأشخاص في منزل يملكه أو يديره أو في أي مكان يعينه بقصد ممارسة البغاء ، وتعاقب المادة ٢/١٣ من نفس القانون كل من يقدم المال أو الأرض أو المبنى اللازمة للتجار المذكور في المادة السابقة مع علمه بذلك .

(٥) فالقانون الروسى لا يحرم من أعمال تسهيل البغاء إلا « مهنة الوساطة » ١٥٥م ع وكذلك القانون الدانمركى مادة ٢٢٩ ع ، والمادة ١٧٥ عقوبات بلغاريا تعاقب « كل من مارس مهنة التوسط في البغاء » ونصت المادة ١/٥١٢ ح عقوبات النساء على عقاب « كل من جعل نفسه وسطا في البغاء بانه طريقة » مع العلم أن الفقرة ب من نفس المادة تعاقب « كل من جعل مهنته جلب الفتيات للغير لممارسة البغاء » ، ويظهر أن القانون يفرق بين حالة التوسط بين الطرفين وحالة جلب أحدهما الآخر فقصد يكون الوسيط هو الجلاب ولكن الجلاب قد يقتصر عمله على الجلب دون الوساطة .

٢٠١ - احتراف الوساطة في القانون الفرنسي .

أما عن جريمة احتراف الوساطة في البغاء فقد تصدى لها القانون الفرنسي بالتفصيل اذ تعاقب المادة ٣٣٤/٥ عقوبات (١) « كل من جعل نفسه وسيطا بأية صفة كانت - بين الأشخاص الذين يمارسون البغاء أو الفسق وبين هؤلاء الذين يستغلون بغاء الغير أو فسقه أو يدفعون أجره » (٢) .

ولو أن مثل هذا النص لم يشر بصراحة الى العقاب على « مهنة أو احتراف الوساطة » . الا أن المقصود بالعقاب عليه هو المهنة أو الاحتراف ، لا مجرد الفعل الواحد ، يستفاد ذلك من عبارة «Faire office d'intermédiaire» أى جعل نفسه وسيطا أو جعل عمله أو وظيفته الوساطة ، وكذلك من عبارة « بين الأشخاص الذين يمارسون البغاء أو الفسق وبين هؤلاء الذين ... الخ » ، فهاتان العبارتان تستلزمان على الأقل اثبات عنصر الاعتياد وتعدد الأشخاص الذين تتم الوساطة بينهم (٣) . أما عنصر « الكسب » فمستفاد من طبيعة الفعل ذاته اذ ليس من المتصور أن يعتاد الشخص التوسط بين محترفي البغاء وبين مستغليه أو دافعي أجره دون أن يكون قاصدا الكسب من وراء ذلك . ولم تسقط المادة اعتبار الكسب عنصرا في الجريمة الا تسهila لاثباتها (٤) ، واكتفت صياغتها بالافصاح الضمني عن ركن الاعتياد باعتباره مع طبيعة الفعل دالا على الاحتراف (٥) .

(١) وهذا النص يتضمن المادة الاولى فقرة خامسة من قانون ٢ مارس ١٩٤٢ بعد تعديلها بقانون ١٢ ابريل ١٩٤٦

(٢) «Qui fait office d'intermédiaire, à un titre quelconque, entre les personnes se livrant à la prostitution ou à la débauche et les individus qui exploitent ou rémunèrent la prostitution ou la débauche d'autrui». (٣) راجع (29) D. Rep. 54.11. P. 718 (193); Garçon 1956.11. P. 246 (193); (٤) وايضا مقال الاستاذ كولومبيني النائب العام 1946. P. 225. Lois Nouvelles

(٤) وهذا ما لجأت اليه بعض القوانين لتجنب صعوبة الاثبات فاكثفت باستلزام الاعتياد على الفعل للدلالة على الاحتراف كالمادة ٢٥٠ مكرر هولاندى حين تعاقب كل من الحترف أو امتداد تحريض أو اغراء الآخرين على الفسق مع الغير ، والمادة ٥ من الرسوم رقم ٢٩ - ٦٠٦ الصادر في البرتغال في ٩ ابريل ١٩٥٤ لتطبيقه على اقاليم ما وراء البحار الا تعاقب على تسهيل البغاء عادة

(٥) وقد طبقت محكمة النقض الفرنسية النص على حالة امرأة فتحت مكتبا تحت ستار انه مكتب للزواج واخذت تستقبل فيه رجالا ونساء تجهل شخصيتهم ، وبعد أن =

ولا ينطبق النص الا حيث يكون البغاء أو الفسق الذي حدث التوسط فيه قد ارتكب لقاء أجر (١) أما اذا كان التوسط في فسق غير مأجور فلا تتم عناصر الجريمة ، ويستوى أن يحدث التوسط بين مرتكبي البغاء وبين مستغليهم كأصحاب منازل البغاء ، أو بين مرتكبي البغاء وعملاتهم ممن يسعون لارضاء شهواتهم لقاء أجر يدفعونه ، كما يستوى أن تتم الوساطة شفاهاً أو كتابة أو جهراً أو سراً أو بأية طريقة كانت ، ولذلك يجوز طبقاً لنص المادة العقاب على ما ينشر في الصحف أحياناً من علاقات تخفى الغرض الحقيقي منها وهو التوسط في البغاء .

ويجب التنس — رغم فائدته في التنبيه الى حالة من حالات القوادة الخطرة — أنه ورد في المادة ذاتها التي تعاقب الفقرة الأولى منها على تسهيل البغاء بأية طريقة كانت ، دون استلزام شرط العادة كما استلزمها النص المذكور ، الأمر الذي لا يجعل هنالك حاجة الى الرجوع اليه ، ما دام ينطبق حكم هذه الفقرة على جميع الحالات التي ينطبق هو عليها (٢) .

= تتوسط في التعارف بينهم لقاء أجر تحصل عليه ، يخرجون في غالب الاحوال الى الفنادق المختلفة ليتصل كل رجل جنسياً بالمرأة التي مرفها ، ولم يكن يغيب عن المتهمة حقيقة سلوك عملاتها ، بل أن كثيراً منهم قد كشف لها عن رغبتهم في التعرف لديها على فتيات لقضاء الوقت .
- تقض ٢٠ نوفمبر ١٩٥٢ jurispr. 1953 P. 308

بينما رفضت المحكمة تطبيق النص على « صبي قهوجي » توسط بين أحد الزبائن في الحل وبين فتاة مافطة جلست في غرفة الحل - تقض ٢٤ مايو ١٩٤٦ 1946 D. jurispr. 270 P. ، إذ أن النص يقصد افعال التوسط في صورة مهنة. 1947 P. 71 Législ. وقد جاء في مقال تليقاً على الحكم الأول أن القضاء يميل الى الاحتفاظ بتطبيق المادة ٥/٢٢٤ على المحترفين Professionnels الذين - دون أن يديروا محلاً ينتظر النساء عملهن أو يتصلن جنسياً بهن فيه - يكتفون بإقامة العلاقة بين المرأة وعملها تحت مستار مكتب للزواج أو مكتب للتخديم أو للسياحة .. الخ D. 1953 P. 308 jurispr.

(١) وهذا ما يجعل النص معنياً من حيث قد جعل كلا من البغاء والفسق بمعنى واحد واشترط الأجر في كليهما . الأمر الذي دعا بعض الشراح الفرنسيين الى القول بأن قانون ٢ مارس ١٩٤٦ قد أورد كلا من الكلمتين بمعنى واحد - راجع في ذلك (189) P. 245 (96, 97) 1956.11. P. 235 Garçon

(٢) راجع في ذلك المرجع السابق ص ٢٤٦ فقرة ١٩٤ .

٢٠٢ - ج - جريمة حماية البغاء تحقيقا لمنفعة شخصية (م ٢/٢٠١)
سويسرى) .

لقد جعل القانون السويسرى النص على هذه الجريمة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٠١ عقوبات التى تعاقب فقرتها الأولى على التعويل فى المعيشة على كسب الغير من البغاء^(١) ، اذ أن العلاقة فى نظر هذا القانون لم تزل قوية بين الجريمتين اللتين كانتا من قبل جريمة واحدة هى جريمة التعويل فى المعيشة على كسب الغير من البغاء مع حمايته أو السيطرة عليه أى جريمة « القواد المستغل » « Souteneur » فلما أصبح التعويل فى المعيشة على البغاء جريمة مستقلة وأصبحت حماية البغاء وحدها جريمة أخرى ، ظلت الرابطة بينهما رغم ذلك قوية حتى أنهما تذكران غالبا تحت عنوان « Souteneur » كما هو الحال فى القانون السويسرى ، أو « zuhalter » كما هو الحال فى القانون الألمانى بمعنى « القواد المستغل » .

غير أننا أثرتنا ذكر جريمة « حماية البغاء تحقيقا لمنفعة شخصية » ضمن جرائم القوادة Proxénétisme بمعناها المجرى اذ نرى أن حماية البغاء بقصد المنفعة ليست غالبا سوى احدى صور تسهيل البغاء بقصد الكسب ولذلك فنشاط الجانى فيها أقرب الى نشاط الـ proxénète منه الى نشاط الـ Souteneur

والمقصود بحماية البغاء هو قيام الجانى بالدفاع عن مرتكب البغاء وتأمين ممارسته له ضد رجال الشرطة أو ضد العملاء أنفسهم أو ضد

(١) وهذا ما فعلته بعض القوانين الأخرى كالقانون الألمانى اذ تعاقب المادة ١٨١/١ كل رجل يعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة تحترف البغاء مستغلا مهنتها الشالة أو يحى امرأة أو يستيقظها عادة أو بقصد منفعة شخصية ، وبأية طريقة كانت ، فى مباشرة مهنتها المخالفة للأداب (Zuhalter) أى (Souteneur)

وتعاقب المادة ٢/٢٣١ ع اسبانيا كل من سهل أو يحى بغاء شخص أو أكثر فى اسبانيا أم فى الخارج مع اشتراكه فى مكاسب هذا الاتجار أو اتخاذه وسيلة لتعيشه ، ... الخ

غيرهم ممن تشكل تصرفاتهم خطرا على سلامة مرتكب البغاء أو سلامة ممارسته له (١)

ولا يشترط لتمام هذه الجريمة أن يسلك الجاني سلوك « القواد المستغل Souteneur » بما تدل عليه هذه الكلمة من معنى طبقا للفقرة الأولى من نفس المادة التي تعاقب كل من يعول في معيشتة كلها أو بعضها على كسب الغير من البغاء ، اذ المقصود بالجريمة في الحالة الأولى هو مجرد الحماية للبغاء بقصد تحقيق منفعة مادية (٢) ، فيكفي أن يكون الدافع لتلك الحماية هو قصد الحصول على هذه المنفعة ، ولا يشترط أن تكون هذه في صورة اشتراك فعلى في أرباح البغاء ، اذ قد تتوفر بطريقة غير مباشرة وتظل مع ذلك منفعة مادية مما يتطلبه القانون ، فاذا حمى الرجل بغاء زوجته ، وكانت الزوجة تستأثر بالحصول على ربح البغاء لتشتري به ملابسها وتدفع منه الاقساط المستحقة على دراجتها وتنفق منه على حاجاتها الخاصة ، فليس له أن يدرأ التهمة عن نفسه بقوله انه لم يحصل على فائدة لنفسه ، وذلك لأنه كان ملتزما أصلا لينفق من دخله ما تنفقه زوجته من دخل البغاء (٣)

(١) وقد طبق القضاء السويسري المادة في حالة امرأة ترددت أربع مرات خلال الليل على ميدان المحطة بزيودين بقصد ممارستها البغاء ، وبناء على رغبته قام زوجها - الذي يعرف فرنسا - بمصاحبته أثناء قيامها بتصيد الناس في الطريق وكان يظل واقفا على مسافة منها تسمح له بالتدخل الفعال اذا بدا في الأمر ما يكون مضايقا لها - نقض فيدرالى سويسري في ١١ سبتمبر ١٩٥٣. J D T. 1954, 102. IV. P. 41- 46.

(٢) تقول المحكمة في الحكم السابق ان الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٠١ انما ترجمان في الاصل الى اقتراح في مشروع قانون العقوبات بعقاب « ال Souteneur » الذي يستفيد من بغاء امرأة وكان المقصود بذلك عقاب طائفتين من القوادين ، هؤلاء الذين يعولون في معيشتهم على كسب الغير من البغاء

Se faire entretenir par une personne s'adonnant a la prostitution

واولئك الذين يحمون الغير في ممارسة البغاء بقصد تحقيق منفعة مادية .

Ceux qui protègent, par intérêt personnel, une personne dans l'exercice de la prostitution

وقد صيغت المادة نهائيا بحيث تعاقب كلا من الطائفتين على حدة . فلم يصبح من عنصر مشترك بينهما الا كون الشخص يمارس البغاء « راجع الحكم السابق »
(٣) الحكم السابق

ثالثاً - جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله دون شرط ما

٢٠٣ - تمثل القوانين التي تعاقب على مجرد التحريض على البغاء أو تسهيله أو المساعدة عليه دون أن تستلزم لذلك شرطاً ما ، آخر التطور في الفكر القانوني ازاء جرائم القوادة ، وهي تعبر عما استقر عليه الرأي العالمي مثلاً في المناقشات التي سبقت اتفاقية سنة ١٩٥٠ ثم فيما تضمنته هذه الاتفاقية من احكام استبعد منها عنصر الكسب أو الاعتياد أو الاحتراف كشرط لتمام هذه الجرائم (١)

وبهذا لم تعد جرائم تحريض الغير على البغاء أو تسهيله لهم قائمة على فكرة التشرد ، أو على فكرة الكسب غير المشروع ، أو على فكرة « المهنة المنكرة Le métier méconnu » كما كان الأمر من قبل ، انما أصبحت تقوم على فكرة التحريض على الرذيلة أو تسهيلها أو المعاونة عليها ، ولو لم تكن الرذيلة في ذاتها معاقباً عليها ، وأضحى من واجب القانون ، أن يحمي الانسان في ضعفه ازاء شهواته أو تسلطها عليه ، ضد هؤلاء الذين يستغلون هذه النقيصة فيه (٢)

وقد جرى على هذه السياسة كثير من القوانين الحديثة ، كالقانون الايطالي (٣) ، والقانون الفرنسي (٤) والقانون البلجيكي (٥) والقانون

(١) راجع بند ١٧٦

(٢) وقد ساعد على هذا التطور القانوني الرغبة في التخلص من مسببة اثبات عنصر الكسب أو الاعتياد أو الاحتراف في جرائم القوادة والقضاء على حيل الجناة في اخفاء هذه العناصر ، وكذلك الرغبة في مكافحة الاتجار الدولي بالبغاء مكافحة فعالة .

(٣) فتعاقب الفقرة الرابعة من المادة الاولى من قانون سنة ١٩٥٨ بشأن إلغاء البغاء المنظم ومكافحة استغلال بغاء الغير « كل من جلب شخصاً بقصد جعله يمارس البغاء أو سهل البغاء بقصد ممارسته له » وتعاقب الفقرة الثامنة « كل من باية طريقة كانت سهل أو استغل البغاء » .

(٤) اذ تنص المادة ١/٣٣٤ ع (الصادر بها قانون ١٣ أبريل ١٩٤٦) على عقاب « كل من حمى أو ساعد أو عون بأية طريقة كانت على بغاء الغير أو على تصيد العملاء بقصد البغاء مع علمه بذلك » ، وتعاقب الفقرة الرابعة « كل من استخدم أو استدرج أو عال - ولو برضائه - شخصاً ولو بالغاً بقصد البغاء أو جعله على البغاء أو الفسق » .

(٥) تعاقب المادة ٢٨٠ مكرر فقرة أولى عقوبات « كل من - ارضاء لشهوات الغير - استخدم أو استدرج أو شقوى شخصاً بالغاً ولو برضائه بقصد البغاء أو الفسق » .

المكسيكى (١) ، وكثير من قوانين الولايات في الولايات المتحدة (٢) ، وقانون اعراق (٣) ، وقانون لو كسمبورج (٤) ويلاحظ أن هذه القوانين انما تعاقب على تحريض الأشخاص على البغاء أو الفسق أو تسهيله لهم فهي لم تفرق بين الاناث والذكور في هذا الشأن كما فعل القانون البلغاري أو الهندي (٥) ، ولم تشترط أن يكون التحريض أو المساعدة قاصرا على البغاء في الطرق أو الأماكن العامة كما فعل قانون المغرب أو طنجة أو كامبودجيا (٦) ولم تستلزم الا تكون المجنى عليها بغيا أو معروفة بسوء السلوك كما فعل قانون باسوتولاند (٧) كما خلت نصوص تلك القوانين جميعا من الإشارة الى الاعتياد أو الاحتراف أو الكسب أو المنفعة الشخصية كشرط للعقاب (٨)

(١) فيعتبر قولا ويعاقب طبقا للمادة ٢٠٧ عقوبات مدلة بقانون ٢٧ يناير ١٩٤٠ كل من دفع أو حرض شخصا على مباشرة الفاحشة مع آخر وكل من سهل لآخر طريق ممارسة البغاء

(٢) قانون كولومبيا الملل بقانون ٢٩ يونيو ١٩٥٢ يعاقب كل من اقنع أو دعا أو حرض شخصا يبلغ من العمر ١٦ سنة أو أكثر أو خاطبة بقصد اقناعه أو دعوته أو تحريضه على البغاء أو على امر آخر فاضح أو مخالف للآداب « Title 22 sect. 2701. ويعاقب قانون نروهامبششاير كل من مارس البغاء أو الفسق أو المقالبات prostitution, debauchery and assignation ، وكل « من ساعد أو عاون على ذلك بآية طريقة كانت » Ch. 386.14.6 Laws.

(٣) فالمادة ٣ من قانون العراق رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الدعارة تعاقب على القوادة بمعناها المذكور في المادة الاولى وهو « التوسط بين شخصين بقصد تسهيل فعل البغاء بآية طريقة كانت ، وهذا يتضمن تحريض آخر ولو برضائه أو بنساء على طبعه على الدعارة واستغلال دعارة الغير .. الخ (منقول عن الترجمة الفرنسية لقانون (Rev. abol. 1957 P. 17.

(٤) فتعاقب المادة ٣٧٩ عقوبات لو كسمبورج المدلة بقانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤ « كل من - ارضاء لشهوات الغير - استخدم أو استلجج أو اقوى شخصا بقصد البغاء أو الفسق ولو كان ذلك برضائه »

(٥) اذ تقتصر المادة ١٧٥ من قانون عقوبات بلغاريا الصادر لسنة ١٩٥١ على تحريض الاناث على البغاء ، وتقتصر المادة ٥/د قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ على تحريض النساء أو الفتيات أو اغرائهن على البغاء .

(٦) مادة ٢٦١ عقوبات المغرب ، ١٥٠ عقوبات طنجة ، ٤٣٣ عقوبات كامبودجيا .

(٧) Proclamation No. 14 of 1949. S. I.

(٨) بل حرص بعضها على ايفاح استبعاد مثل هذه الشروط فاضافت المادة ٢٦١ من قانون عقوبات المغرب الصادر عام ١٩٥٢ وهي التي تعاقب كل من حرض أو ساعد على البغاء .. الخ ، اضافت في نهايتها عبارة « سواء حصل أو لم يحصل على ربح من هذه المساعدة »

وبناء على هذا الاتجاه التشريعي الجديد في العالم اتسع مجال عقاب
القوادين ، ولم تصبح القيود التي كان ينص عليها كشروط لوقوع الجريمة
الا ظروفًا مشددة للعقوبة .

وهكذا أصبح وقوع الجريمة على قاصر أو وقوعها بالخداع أو
إساءة استعمال السلطة أو غيرها من وسائل الإكراه ، أو وقوعها على وجه
الاعتیاد أو الاحتراف أو بقصد الكسب ، أصبح كل ذلك من الظروف
المشددة للعقاب على جرائم القوادة .
وستعرض لهذه الظروف المشددة للعقاب بالتفصيل فيما بعد .

القانون المصري

٢٠٤ - نصوص القانون

خطا المشرع المصري خطوات واسعة الى الأمام في العقاب على جرائم
تحريض الغير على البغاء أو تسهيله لهم حتى أصبح يمثل المرحلة الأخيرة
من مراحل التطور التشريعي في هذا الشأن في العالم ، وحقق من هذه
الإنجاز أهداف أحكام اتفاقية سنة ١٩٥٠ الدولية (١)
تنص المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة
الدعارة (وتقابل المادة الأولى من قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) على ما يأتي :
(أ) كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو
الدعارة أو ساعد على ذلك أو سهله ، وكذلك من استخلمه
أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة ، يعاقب
بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة
من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه في الاقليم المصري ومن ألف ليرة
الى ثلاثة آلاف ليرة في الاقليم السوري .

(١) ويعتبر صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة طفرة للامام اذ لم
يسبقه قانون آخر في مصر يعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله في أي صورة كانت اللهم
الا ما جاء في القانون القديم رقم ٢٤ لسنة ١٩٢٢ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم من اعتبار
قوادي النساء العموميات من المتشردين ، ثم ما جاء في المادة ٢٧٢ من قانون العقوبات من
العقاب على التعويل في المعيشة على كسب النساء من الدعارة ، وهي المادة التي ألغاهما قانون
١٩٥١ السابق ذكره ، ثم ما جاء في الاوامر العسكرية الصادرة خلال الحرب العالمية الثانية من
العقاب على فتح وإدارة منازل البغاء ، بل الواقع ان كل هذه النصوص كانت بميدة من فكرة
تأنيب التحريض على البغاء أو تسهيله ولم تكن تستهدف الا احوالا معينة بلدانها .

(ب) اذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه الى خمسمائة جنيه في الاقليم المصرى ومن ألف ليرة الى خمسة آلاف ليرة في الاقليم السورى .

وتنص المادة الثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (المقابلة للمادة الثانية من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ على ما يأتى :
يعاقب بالعقوبة المقررة فى الفقرة (ب) من المادة السابقة :

(أ) كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصا ذكرًا كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة وذلك بالخداع أو بالقوة أو التهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه

(ب)

وتجعل المادة الرابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (المقابلة للمادة ٤ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) العقوبة هى الحبس من ثلاث سنوات الى سبع فى الأحوال السابق ذكرها ، اذا كان من وقعت عليه الجريمة لم يتم من العمر ست عشرة سنة ميلادية أو اذا كان الجانى من أصول المجنى عليه أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم .

وتعاقب المادة السادسة فقرة أولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالى (١)

وتكون العقوبة بالحبس من سنة الى خمس سنوات اذا اقترنت الجريمة بأحد الطرفين المشددين المنصوص عليهما فى المادة الرابعة .

وتعاقب المادة السابعة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (المقابلة للمادة

(١) وكانت المادة القابلة فى قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ تعاقبه « كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق عليها » وعلى ذلك يعتبر النص الجديد أوسع نطاقا من النص الملقى .

السابعة من اتمانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) على الشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالمعقوبة المقررة للجريمة فى حالة تمامها .

وعلى ذلك فالمادة الأولى تعاقب على طائفتين من الجرائم ، الطائفة الأولى تشمل التحريض على البغاء أو تسهيله أو المعاونة عليه . والطائفة الثانية تشمل الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء . والمفهوم أن الطائفة الأولى تمثل جريمة القوادة بوجه عام . أما الطائفة الثانية فتمثل الجرائم التى عرفت من قبل بجرائم الاتجار بالرقىق الأبيض (١) Traite des blanches

ومع أن النص على هذه الطائفة الثانية من الجرائم لم يعد قاصرا على أحوال الاتجار الدولى بالبغاء ، بل يتعداه الى الاتجار الاقليمى أيضا (٢) الا أنه ظل رغم ذلك — بالاستناد الى أصله وتطوره التاريخى فى التشريعات والاتفاقيات الدولية — محدودا ضمن النصوص التى تستهدف أصلا الاتجار بالبغاء فى صورته الدولية .

ولذلك نرجىء الحديث عن الطائفة الثانية من الجرائم المذكورة الى المبحث الثانى الخاص بالاتجار الدولى بالبغاء .

وقد سلك المشرع المصرى حين أورد النص على الطائفتين من الجرائم فى مادة واحدة ، ما سلكه المشرع الفرنسى حين نص فى المادة ٣٣٤ عقوبات على الطائفتين ذاتهما من الجرائم ، فتضمنت الفقرة الأولى من المادة عقاب « كل من حمى أو ساعد أو عاون على بغاء الغير أو على تصيد العملاء بقصد البغاء مع علمه بذلك » (٣) ، وتضمنت الفقرة الرابعة عقاب « كل من استخدم أو استدراج أو عال شخصا ، ولو بالغا ، بقصد البغاء أو حمله على البغاء أو الفسق ولو كان ذلك برضائه » (٤) .

(١) راجع فى ذلك بند ١٦٠ ، ١٦٢ .

(٢) راجع تطور صياغة النص فى الاتفاقيات الدولية التى انتهت بانقائية ١٩٥٠ .

(٣) « Qui, d'une manière quelconque, aide, assiste ou protège sciemment la prostitution d'autrui ou le racolage en vue de la prostitution ».

(٤) « Qui embauche, entraîne ou entretient, même avec son Consentement, une personne même majeure en vue de la prostitution, ou la livre à la prostitution ou à la débauche »..

والواقع أن كلا من النصين المصرى والفرنسى — رغم الاختلاف البسيط فى صياغتهما — قد أحاط بكل الصور الممكنة لتحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو الاستخدام فيه ، ولا يعيبه أنه يتضمن عبارات قد تعتبر مترادفة فى نظر البعض مادام القصد من النص عليها هو القضاء على كل تأويل أو تفسير قد يبرىء ساحة الجناة من القوادين (١) .

٢٠٥ — ما يؤخذ على نصوص القانون

ولكن يؤخذ على المواد الأربعة السابق ذكرها (م ١ ، ٢ ، ٤ ، ٦) من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ثم من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ما يأتى :

أولا : أن المادة ٢ قد شددت العقوبة فى حالة استخدام أو استدراج أو اغواء شخص بقصد الدعارة أو الفجور إذا كان ذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو بإساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه ، بينما لم تشدد العقوبة فى حالة تحريض شخص على الدعارة أو الفجور أو مساعدته على ذلك أو تسهيله له إذا وقع الفعل بنفس الوسائل ذاتها التى استوجبت التشديد فى الحالة الأولى .

ولن نستطيع أن نجد لذلك مبررا الا أن يكون مثل هذا التمييز بين الحالتين قد وقع سهواً ، ولا سيما أن القانون الفرنسى والقوانين الأخرى المشابهة له قد موت بين الحالتين فى الظروف المشددة للعقوبة (٢) .

(١) ولذلك يعتبر هذا الاحتياط فى الصياغة أفضل من صياغة المادة ٢٧٩ ع لوكسمبورج والمادة ١/٢٨٠ ع بلجيكا إذ اقتصر كل منهما على تحريم الاستخدام والاستدراج والافواء بقصد البغاء بينما لم يتضمن القانونان نصوصا أخرى تصاقب على مطلق التحريض على البغاء أو تسهيله

بل يعتبر هذا الاحتياط فى الصياغة أفضل أيضا من صياغة المادة الأولى من قانون المراق رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٢٠٧ ع الكسيك اللتين لم تعاقبا الا على التحريض على البغاء أو تسهيله دون التعرض للاستخدام أو الاستدراج أو الافواء بقصد البغاء وهو ما لم يتضمنه نص آخر فى قانون كل من الدولتين

(٢) راجع المادة ٢٢٤ فرنسى فقرة أولى ورابعة والمادة ٢٢٤ — ١

وانا لنستين هذا السهو من مراجعة المراحل التشريعية للقانون (١) .
ثانياً — تعاقب المادة ١/٦ كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة
ولو عن طريق الاتفاق المالى .

ولا نستطيع أن نجد مبرراً لوجود هذا النص بعد أن عاقبت المادة
الأولى بنفس عقوبة المادة السادسة « كل من حرض شخصاً ذكرًا كان
أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له »
اذ ليست المعاونة المنصوص عليها في المادة السادسة الا المساعدة بعينها
المنصوص عليها في المادة الأولى .

(١) مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ كان يتضمن عندما قدمته الحكومة الى مجلس
النواب المادة الأولى التى تعاقب في قهرها كل من حرض شخصاً من أحد الجنسين لم يبلغ
سنة الحادية والعشرين سنة ميلاديه لامة بقصد ممارسة الدعارة ، أو ساعده على ذلك
أو سهله له ، وكل من استخدم أو استدراج أو اقوى شخصاً من أحد الجنسين لم يبلغ
سنة الحادية والعشرين سنة ميلاديه لامة بقصد ممارسة الدعارة ، وكان يتضمن المادة
الثانية فقره أولى اتى تعاقب بنفس عقوبة المادة الأولى تقريباً كل من لجأ الى الحداغ أو
القوة أو التهديد أو غير ذلك من وسائل الاكراه لاستخدام أو استدراج أو اغواء امرأة بلغت
الحادية والعشرين سنة ميلادية كاملة بقصد ممارسة الدعارة .

ومعنى ذلك ان المادة الأولى تعاقب على استخدام أو استدراج أو اغواء القصر من
الدور وادباب بقصد البغاء ، بينما لاتعاقب الددة الثانية الا على استخدام أو استدراج
أو اغواء الاناث البالغات بقصد البغاء اذا وقع الفعل باحدى وسائل الاكراه
بعد وافق مجلس النواب على حكم المدين الأولى والثانية مع المساواة في العقوبة بين
الحالتين ، وجاء في تقرير الهيئة المخونة من لجنتى الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية
والعمل المرفوع الى مجلس النواب في ٢ يونيو ١٩٤٩ « وقد رأت الهيئة ان تسوى في
العقوبة بين الجريمة الواردة في المادة الأولى وبين الجريمة الواردة في المادة الثانية ، إيجاد
التوازن في الحكم بين اشخصين اشخصاً واحداً في المادة الأولى لمن هو اقل من احدى وعشرين
سنة ذكرًا كن أو أنثى والاشخص الذى يلجأ اليه الجاني الى استعمال وسائل الاكراه لاشي
جاوزت الحادية والعشرين »

ولكن يلاحظ أن التقرير الذى لجات اليه اللجنة المذكورة كان يقتضى اطلاق حكم المادة
الثانية بالنسبة للبالغين من الذكور والاناث معا ، وبالنسبة للتحريض على البغاء أو المساعدة
عليه كما هو بالنسبة للاستخدام والاستدراج والاغواء ما دام للفعل في جميع الاحوال واقعا
باحدى وسائل الاكراه

ولما عرض المشروع على مجلس الشيوخ عدلت المادة الأولى فحذف منها شرط السن
واضيفت فقرة جديدة للمادة بتشديد العقوبة على من تقع عليه الجريمة اذا لم يبلغ سنة
الحادية والعشرين . وقد جاء في تقرير لجنتى العدل الأولى والشئون الاجتماعية المرفوع الى
المجلس في ٨ مارس ١٩٥١ « وذلك للتوفيق بين النص كما اقره مجلس النواب والاتفاقية الى ولاية
الخامسة بمكافحة الاتجار بالقباق الابيض التى لا تشترط سناً معينة ، ولأن شرط السن لاسمى
له مادام المقصود هو حماية الاعراض »

اما المادة الثانية فقرة أولى فقد عدلت حتى تنطبق في حالة الاناث والذكور معا ،
وشددت فيها العقوبة حتى أصبحت كالعقوبة المشددة في المادة الأولى ، أى أن وسائل الاكراه
أصبحت ظرفاً مشدداً لاستخدام واستدراج واغواء الاشخاص ذكورا كانوا أو اناثا بقصد
البغاء ، ولم يلتفت مجلس الشيوخ الى ما وقع في مجلس النواب من سهو تركه عليه قصر
النظر في الشدة المذكورة على حالة الاستخدام والاستدراج والاغواء دون حالة التحريض أو
المساعدة على البغاء

ويبدو عدم تبرير نص المادة السادسة أكثر وضوحا عند ما نراه يشترط لوقوع الجريمة أن تكون المعاونة لأثنى ، بينما تسوى المادة الأولى بين المساعدة على دعارة الاناث وفجور الذكور ، وبذلك يعتبر نص المادة السادسة ارتدادا الى المرحلة الأولى من مراحل التطور التشريعي في العالم ازاء جرائم القوادة ، بل انه يفقد انسجامه مع النصوص الأخرى الواردة معه في نفس القانون والتي سوت بصفة مستمرة بين حالتى الاناث والذكور في جرائم القوادة ، تلك المساواة التي أوضحت ضرورتها لجنتا العدل الأولى والشئون الاجتماعية في مجلس الشيوخ في تقريرهما المرفوع الى المجلس في ٨ مارس ١٩٥١ وذلك حتى تتسجم أحكام قانون الجديد مع أحكام القوانين الحديثة في الدول الأخرى ومع أحكام الاتفاقيات الدولية .

واذا نحن رجعنا الى أصل الفقرة الأولى من المادة السادسة في الأعمال التحضيرية للقانون لوجدنا أن مشروع القانون الذي قدمته الحكومة عام ١٩٤٩ الى مجلس النواب كان يعاقب في المادة السادسة فقرة أولى « كل من تولى الاتفاق ولو جزئيا على امرأة تمارس الدعارة » وربما كان هذا النص منقولا في صياغة معينة عن الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٤ عقوبات فرنسي التي تعاقب « كل من استخدم أو استدرج أو عال Entretenir شخصا ولو بالغاً بقصد البغاء ولو كان ذلك برضائه ... » فأراد واضع مشروع القانون أن يشير أيضا الى عبارة « كل من عال شخصا بقصد البغاء » بعد أن أشار في المادة الأولى الى الاستخدام والاستدراج بقصد البغاء ، ولكن النص الفرنسي يقصد هؤلاء الذين يحوزون شخصا ويقومون بالاتفاق عليه بقصد استخدامه في البغاء ، ولا يقصد مجرد الاتفاق على شخص يمارس البغاء .

ولما عرض مشروع القانون على الهيئة المكونة من لجنتى الشئون التشريعية والشئون الاجتماعية والعمل بمجلس النواب عدلت النص المقترح فجعلته « كل من عاون أثنى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق عليها » . وجاء في تقرير الهيئة الى المجلس « أجريت تعديلات على

صياغة المادة السادسة لا تمس جوهر حكمها .

ولم يكن هذا الذى جاء فى التقرير دقيقا ، لأن النص المقترح كان يعاقب على مجرد الاتفاق على امرأة تمارس الدعارة فأصبح يعاقب على معاونة امرأة على ممارسة الدعارة ، وكان أولى بالهيئة أن تقطن الى أن المعاونة على البغاء قد تضمنتها المادة الأولى من القانون وأن عبارة « ولو عن طريق الاتفاق عليها » قد خلت من كل فائدة بعد أن جاء نص المادة الأولى عاما يحتمل كل وسائل المساعدة على البغاء أو تسهيله .

ولو أن المشرع قد أورد الفقرة الأولى من المادة السادسة وعاقب على الجريمة المذكورة فيها بالعقاب المنصوص عليه فى المادة الأولى لكان الأمر محتملا على أساس أن ما يعيها هو أنها تكرر لنص سابق عليها ، ولكنه خصها بعقوبة أخف من عقوبة المادة الأولى ، وقد يفسر ذلك على أنه أراد تخفيف العقوبة فى حالة معاونة الاناث على البغاء عنها فى حالة معاونة الذكور .

ثم انه لم يشدد العقاب على الجريمة المذكورة فى المادة السادسة فى حالة وقوع الجريمة على من تقل سنها عن احدى وعشرين سنة كما فعلت الفقرة الثانية من المادة الأولى ، مع أنه قد شدد العقاب على الجرائم المنصوص عليها فى كل من المادتين عند توافر الظروف المشددة المذكورة فى المادة الرابعة .

لذلك نرى أن الغموض الذى يكتنف نص الفقرة الأولى من المادة السادسة يدعو المشرع الى النظر فى حذفها .

جريمة التحريض والمساعدة على البغاء

٢٠٦ — ينص القانون المصرى فى المادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على عقاب كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أثنى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له .. الخ . والنص يتضمن على هذا الوجه نوعين من القوادة هما التحريض على البغاء وتسهيل البغاء ، ولكى نوضح معنى كل منهما لابد أن نتعرض لشرح ما يتضمنانه من عنصر مادي وعنصر معنوي .

العنصر المادي

٢٠٧۔ اولاً : التحريض على البغاء :

Incitation ou provocation à la prostitution

التحريض على البغاء جريمة قائمة بذاتها ، بعيدة عن التحريض الذي يعتبره القانون اشتراكا في الجرائم ، ولذلك تقع الجريمة بمجرد توافر التحريض بصرف النظر عن تحقق النتيجة أو عدم تحققها وهي ممارسة البغاء ، فممارسة البغاء ليست اذن عنصرا من عناصر جريمة التحريض على البغاء ، انما هي نتيجة فقط لهذه الجريمة (١) .

« والتخريض على البغاء هو التأثير في نفس من يوجه اليه ، والتأثير الذي يعتبر تخريضا هو ما كان توجيهها لارتكاب أمر بذاته واقناعا بوجوب فعله أو تركه أو بعبارة أخرى هو اقناع الشخص والتأثير عليه لارتكاب فعل من أفعال الدعارة أو الفجور بحيث لا يجد أمامه مفر من ذلك فيذعن لإرادة من حرضه ويسير في ركابه » (٢) .

(١) وجريمة التحريض على البغاء في هذه الصورة تشبه بعض جرائم التحريض التي نص عليها القانون ولم يستلزم وقوعها تحقق نتيجة التحريض كالمادة ١٦٥ ، ١٧٢ عقوبات وقد جاء في تقرير جنتي العدل والشئون الاجتماعية المقدم بتاريخ ٨ مارس ١٩٥١ الى مجلس الشيوخ على مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ : ان المقصود بالعقاب في الفقرة الاولى من المادة الاولى من يحرض ولو مرة واحدة شخصا على « تعاطي الفحشاء مع الناس بغير تمييز » تحريضا يؤدي الى ارتكاب الفحشاء فعلا او تحريضا يتخذ شكل فعل او افعال من شأنها ان تؤدي بالجنى عليه الى ارتكاب الفحشاء ، فاذا لم يتم ارتكاب الفحشاء ، كان الفعل شروما معاقبا عليه

تقول محكمة استئناف مصر « ان التحريض المنصوص عليه في المادة الاولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ليس طريقة من طرق الاضرار ولكنه تحريض من نوع خاص وفعل قائم بذاته لا يشترط فيه ان يؤدي الى وقوع النتيجة التي يرمى اليها المحرض » .
في ٥ نولمبر ١٩٥٩ في القضية ١٧٧١ من محكمة مصر ١٩٥٩ ضد نعيمة عبد الحميد ابو النور واخريات « غير منشور » .

« فإذا كان الحكم قد استفاد تحريض المتهمة للأثني على الانتحار من كونها صحبتها إلى الشخص الذي اتخذ محله مكانا لالتقاء الجنسين وأنها قدمت لشخص آخر ورافقتها إلى السيارة التي ركبها معا ليركب معها الفحشاء وأوصت بأن يعود بها في موعد معين ، فإن هذا الاستخلاص يكون سائفا ومقبولا وتتحقق به الجريمة المبينة في الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ » تقض ٩ يناير ١٩٥٦ - المحاماة عدد ٣ من ٢٧ ص ٢٨١ رقم ١٢٠ ، مجموعة أحكام النقض من ٧ ص ٩ رقم ٤

والفقه الايطالى على ان وقوع البقاء غير لازم لتام جريمة التحريض على البقاء فهذا التحريض يتم مستقلا عن مباشرة الجنى عليه للافاء Mandini, P. 429 (260-261) واعتبر القضاء الانجليزى ان حراسة التحريض قد تمت بارسال خطاب من شخص الى آخر حرضه فيها على ممارسة البقاء مع آخرين - قاضى السلام سنة ١٩٢٢ قضائية

(٢) محكمة استئناف مصر - الحكم السابق

والفقه الايطالى على أن كلمة (تحريض) تفيد الاقناع دون تهديد أو اكراه على مباشرة البغاء (١) — وهو اما أن يكون مباشرا أو غير مباشر — والوسائل المفهومة للتحريض هي الايهام أو العطية Doni أو الوعد Promessi أو الخداع Inganni (٢) .

ويرى انقضاء الألمانى أن كلمة (تحريض) Anhalten تفيد المعنى المضاد لمعنى كلمة (Abhalten أى محاولة إبعاد شخص ما عن شيء ما أو تنفيره منه) ، ولا يتحقق التحريض الا بوقوع تأثير على ارادة المجنى عليه ، ولذلك يجب عند التثبت من وقوع التحريض ألا يكون الاعتماد فقط على تقدير سلوك الجانى ، ولكن أيضا على تقدير حالة المجنى عليه (٣) .

وكلمة تحريض Procuration كما وردت فى النصوص الخاصة بالقواعد فى القانون الانجليزى هي نفس الكلمة المستعملة فى قانون ١٨٦١ بشأن المساعدة والمعاونة على الجرائم (٤) ، للتعبير عن التحريض باعتباره احدى صور الاشتراك فيها ، ويقصد بها حمل الشخص على مباشرة البغاء عن طريق اقناعه ، أو خداعه ، أو دعوته لارتكاب الفحشاء حين لا يجد طريقا آخر للحصول على المال (٥) .

وكلمة « تحريض » الواردة فى القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ هي أيضا نفس الكلمة المستعملة للتعبير عن احدى طرق الاشتراك فى الجرائم طبقا للمادة ٤٠ عقوبات ، فهي تفيد الاغراء بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو بارشاد أو باستعمال ما للمعرض من صولة على مرتكب الجريمة وغير ذلك من وسائل الاغراء (٦) .

(١) Manzini, P. 439 (2624)

(٢) وقد جاء فى مذكرة الحكومة الإيطالية على مشروع القانون الإيطالى ان التحريض قد يقع ولو بتقديم الهدايا أو النفس (نفس المرجع السابق والصفحة) .

(٣) محكمة الرايخ فى ٢٥ أغسطس ١٩٤٤. D R Z 1944. P. 903.

(٤) Accessories and Abettors, Act, 1861

(٥) القضاء الانجليزى ، قاضى السلام سنة ١٩١٤ قضية

(James P. 43) R. V. Christian

(٦) لقد كانت المادة ٦٨ من قانون ١٨٨٢ تعبر عن التحريض على الجرائم بأن يكون ذلك بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو بارشاد أو باستعمال ما للمعرض من الصولة على مرتكب الجريمة ، وقد سلك المشرع الفرنسى نفس الطريق بحصر وسائل التحريض على

وإذا نحن أضفنا الى ذلك ما تضمنته المادة ١٧١ عقوبات (١) من وسائل التحريض علنا على ارتكاب جناية أو جنحة ، لأدركنا أن التحريض اما أن يكون بالقول أو بالفعل ، ويجب أن تفسر على هذا الأساس كلمة « تحريض على البغاء » فلا تكون وسيلة التحريض هي الفعل أو الأفعال فقط كما كان الأمر بالنسبة للجريمة المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ عقوبات (الملقاة) والتي كانت تعاقب « كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور والفسق ... » اذ اعتبرت محكمة النقض أن التحريض طبقا لهذه المادة لا يمكن توافره بالكلام المجرد (٢) .

ولكن الاعتبارات التي قام عليها هذا التفسير بالنسبة للمادة ٢٧٠ (الملقاة) لا وجود لها بالنسبة للمادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وبذلك يجوز أن يقع تحريض شخص على البغاء بالقول المجرد ، دون أن يصحبه فعل آخر أو أفعال أخرى . ما دام القول في ذاته يكفي

= الجرائم في المادة ٦٠ عقوبات فرنسي ، غير أن الشارع المصري عند وضعه قانون عقوبات ١٩٠٤ ثم ١٩٢٧ لم يشأ حصر هذه الوسائل ، وهو بذلك لم يقصد أن يغير في معنى التحريض بطرقه السابقة ولكنه قصد عدم تقييد القاضي بها فأصبحت بذلك أمثلة من طرق التحريض يجوز للقضاء أن يزيد عليها طرقا أخرى .

(١) تنص المادة ١٧١ عقوبات على عقاب « كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جناية أو جنحة بقول أو صياح جهري علنا أو بفعل أو إيماء صدر منه علنا أو بكتابة أو رسوم أو صور شمسية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التمثيل جعلها علنية ... الخ

(٢) قالت المحكمة (أن المادة ٢٧٠ من قانون العقوبات اذ نصت على عقاب كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة على الفجور والفسق فقد دلت على أن هذه الجريمة لا يمكن أن تتوافر بالكلام المجرد ولو فحش أو فحشت مرامية ، لأن كلمة « تعرض » هنا معناها الاعتداء بالفعل كما هو ظاهر من مدلول الكلمة الفرنسية المقابلة لها والتي استعملها القانون في المادتين ٢٦٨ ، ٢٦٩ السابقتين عليها في تحديد معنى هناك العرض ، هذا فضلا عن استعمالها في عنوان الباب الوارد به هذه الجرائم وغيرها مما انعقد الإجماع على أنه لا يقع بمجرد القول ..

فلذا كان الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة قد بني على أن المتهم زين للمجنى عليها بالقول طرق الدعارة مرة ، ثم دعاها للخطوة بالرجال مرة ثانية ، فاته يكون واجبا نقضه اذ ان ما حدث في المرة الأولى هو مجرد قول غير مصحوب بأى فعل فلا يصح اعتباره تحريضا على ما سبق بيانه وما حدث في المرة الثانية لا يكفي وحده لتكوين ركن الاعتياذ المطلوب قانونا - نقض ١٤ يناير ١٩٤٧ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٦ رقم ١٠

للتأثير على المخاطب به وتوجيهه الوجهة التي يشاؤها (١)
من هذا يتضح أن معنى كلمة « تحريض على البغاء » يكاد يكون
واحداً في التشريعات المختلفة ومنها التشريع المصري .

ولا يتحقق التحريض على البغاء الا بفعل أو قول كاف لإنتاج أثره
في نفس المجنى عليه ، وعلى ذلك لا يعتبر تحريضاً مجرد العرض أو النصح
السيء أو القدوة السيئة (٢) ، أو التهديد التافه (٣) بل إن مثل هذا
العرض أو النصح أو القدوة أو التهديد لا يصلح لأن يكون شروعا في
التحريض لعدم كفايته ذاته لإنتاج أثره (٤) .

ويقدر القضاء صلاحية الفعل أو القول في الظروف التي وقع فيها لأن
يكون تحريضاً على البغاء ، فإذا حرض المجنى عليه حقيقة فالجريمة
تامة (٥) بصرف النظر عن ممارسته أو عدم ممارسته البغاء فعلاً (٦) ،
أما إذا لم ينته تصرف الجاني باقناع المجنى عليه فلا يعتبر تصرفه الا شروعا

(١) فليس من الضروري اثبات أن الجاني قد اتخذ أسلوباً معيناً أو سلك سلوكاً خاصاً
للتدليل على التحريض على البغاء - استئناف كولومبيا سنة ١٩٢٧ قضية
(D.C.C. vol. I. p. 687) Curran v. U.S

(٢) D. 1947. 73 Legisl. ; Garçon 1956.11.P. 232. Par. 77

(٣) القضاء الانجليزي سنة ١٩١٢ . قضية R. V. Landow.

(Digest vol. 15. P. 1021)

(٤) الحكم السابق ، ولا يعتبر تحريضاً على البغاء مجرد قيام سائق عربية بدعوة الرجال
والنساء الى مكان يركبون فيه الفحشاء ولو كان هو الذي جمع بينهم - قضاء أونتاريو
(كندا) سنة ١٩١٨ قضية R.V. Quinn. (Digest vol. 15. P. 1022) ، ولا مجرد
دعوة التهم للمجنى عليه الى موسد - استئناف كولومبيا قضية
(D. C. C. Vol. I. P. 687) William V. United States.

(٥) فيعتبر تحريضاً على البغاء دعوة المتهمة لأنثى لممارسة البغاء وتقديمها لطلابها
والإتفاق معهم على أجزائها وتوصيتها لهم بإعادتها ولو أن البغاء ذاته لم يتم وقومه - نقض ٩
رقم ١٢٠ ، مجموعة أحكام النقض س ٧ ص ٩ يناير ١٩٥٦ - المحاماه مبد ٢ س ٣٧ ص ٢٨١ رقم ٤
ويعتبر تحريضاً على البغاء أن صاحبه منزل للبغاء عرضت على إحدى الفتيات أن
تمارس البغاء لديها في منزلها ، فقبلت الفتاة واشترطت موافقة والدتها ، ودعيت المرأة
والفتاة الى والدته الأخيرة ، وعرضت الأولى الأمر عليها ، فقبلت وتناضجت جنباً مقداراً من
النقود أجراً على ذلك ثم سمحت لابنتها بمباشرة البغاء - استئناف جنوب أفريقيا سنة ١٩٢٢
قضية R. V. Rose. (Digest. vol.15. P. 1022)

ولكن لا يعتبر تحريضاً على البغاء مجرد وضع امرأة في منزل للبغاء - محكمة جنابات
القاهرة في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ في قضية النيابة ٤٦٩٤ جنابات الدرب الأحمر ١٩٥٠ - رقم
٤٤٤ سنة ١٩٥٠ كلى ضد فاطمة سالم السيد وآخرين (غير منشور) ، ولا قبول امرأة في
منزل للبغاء إذا قصدته بمحض اختيارها دون غش أو اقناع من جانب شخص آخر - القضاء
الانجليزي - قاضي السلام . سنة ١٩١٢ قضية R. V. Christian
(Digest vol. 15. P. 1021)

(٦) ويستفاد اقناع المجنى عليه بممارسة البغاء حينما تنصرف نيته أو يعتقد
عزمه على مباشرته ويمكن التحقق من تلك النية وهذا العزم من تصرفاته التالية لتحريضه
.. Manzini, P. 439 (2624)

في التحريض (١) . وقد تكون خيبة تصرف الجاني راجعة الى مقاومة
المجنى عليه للاغراء (٢) ، أو الى عدم فلاحه لأي سبب آخر في دعوته
الى البغاء (٣)

٢٠٨ - ثانيا : المساعدة على البغاء وتسهيله

Facilitation et favorisation de la Prostitution

المساعدة على البغاء أو المعاونة عليه أو تسهيله بمعنى واحد وتتوفر
جريمة تسهيل البغاء بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن
يسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد (٤) أو قيام
الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له (٥) أو تقديمه
المساعدة المادية والمعنوية الى شخص ما لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت
طريقة أو مقدار هذه المساعدة وأيا كان الشركاء الآخرون في تقديمها (٦) .

٢٠٩ - معنى المساعدة :

وإذا رجعنا الى معنى « المساعدة » طبقا لما جاء في المادة ٣/٤٠ من
قانون العقوبات باعتبارها اشتراكا في الجرائم لوجدنا أنها تعبر عن كل
الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها ، سواء أكانت أعمالا
سابقة على الجريمة أو لاحقة لها ، ولا يشترط أن تكون هذه الأعمال
مادية فقد تكون في صورة تقديم معلومات (٧)

(١) نقض ايطالي ١١ يونيو ١٩٢٨ Manzini P. 443 (2625)

(٢) نقض ايطالي ٥ مارس ١٩١٧ - نفس المرجع السابق والصفحة والبند

(٣) نقض ايطالي ٢٩ ديسمبر ١٩١٤ - نفس المرجع السابق والصفحة السابقة - وإذا
تفاوض بعض الأشخاص مع صاحبة منزل للبغاء على تقديم فتاة لهذا المنزل وتناول حديثهم
ما يحصلون عليه من ثمن هذا العمل . وكان ذلك في حضور فتاة بريئة هي المقصود بتقديمها
للمنزل فان ذلك يعتبر شروعا في تحريضها على البغاء - نقض ايطالي ٥ فبراير ١٩٢٥ (نفس
المرجع السابق والصفحة) .

(٤) محكمة عدل جرونينجين بهولندا Cour de Justice de Groningen

في ١٦ مارس ١٩٥٠ - Secr. F. A. I. P. 5-1-2.

(٥) استئناف كولومبيا سنة ١٩٢٢ . قضية District. V. Albert

(٦) قضاء نيويورك سنة ١٩٢٠

(U. S. C. A. 54 P. 112) People V. James

(٧) راجع في ذلك الدكتور السيد مصطفى السيد . الأحكام المسماة في قانون
العقوبات طبعة ١٩٥٢ . مكتبة النهضة . ص ٢١٦ .

ولذلك فنحن لا نرى ما يراه القضاء الفرنسي من ضرورة أن تكون المساعدة على البغاء أو تسهيله قاصرة على حالة الأعمال المادية فقط (١) اذ قد تكون الأقوال والمعلومات التي يقدمها القوادون هي أكبر مسهل لممارسة البغاء ، كاعطاء عناوين منازل البغاء للعملاء أو تحريضهم بالقول على دخولها .

ولا يمكن أن يكون التسهيل لاحقا لارتكاب البغاء ذاته ، كتمكين مرتكب البغاء من الفرار من ايدي الشرطة ، أو تهديد العميل ليدفع أجر البغاء الذي يرفض دفعه ، ولهذا تعاقب بعض القوانين على حماية البغاء أو حماية مرتكبي البغاء (٢) فاذا كانت هذه الحماية معاصرة لارتكاب البغاء فهي ليست الا صورة من صور تسهيله والمساعد عليه ، وانما تبدو فائدة النص عليها بالنسبة للأعمال اللاحقة لوقوع البغاء . كتأمين الحصول على أجر البغاء أو تأمين شخص مرتكبه ضد القبض عليه أو الاعتداء عليه . ولذلك لا نرى أنه يمكن الاستغناء عن نص يعاقب على حماية البغاء أو حماية مرتكب البغاء في مهنته بدعوى أن العقاب على تسهيل البغاء أو المساعدة عليه يغطي كل الأحوال المتصور وقوعها .

ولم يشترط القانون لوقوع جريمة تسهيل البغاء أن يكون ذلك في مكان معين (٣) أو بطريقة معينة انما جاء النص على ذلك بصفة عامة تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل (٤) ، وهذا ما يجرى عليه القضاء الفرنسي منذ صدور قانون ٢٠ يوليو ١٩٤٠ الذي يعاقب على تسهيل البغاء أو المساعدة عليه أو حمايته بأي طريقة

(١) تقول محكمة باريس « ان المساعدة على البغاء أو تسهيله يجب ان تكون في صورة اشتراك ايجابي ، حقيقي ، مادي » باريس في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥
D. 1946. 14 Somm; Gaz. Pal. 1946. 1.27.

(٢) المادة ١/٣٢٤ ع فرنسي ، والمادة ٢/٣٠١ ع سويسري التي تعاقب على حماية مرتكب البغاء في ممارسة مهنته

« Protéger dans l'exercice de son métier une personne adonnée à la prostitution ».

والمادة ٢٦١ عقوبات المغرب ، ١٥٠ عقوبات طنجة . الخ
(٣) فلا يشترط أن يذكر في وصف التهمة التي أسست عليها الادانة ان الجريمة وقعت في منزل مدار للدعارة ، واذا كان المنزل قد وصف بهذا الوصف خطأ في الحكم فان ذلك لا يعيبه لان ذلك الوصف يزيد لا يهم الخطأ فيه - نقض ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما - ٢ ص ٥٧٦ رة ٨ ، معاملة عدد ٦ ص ٢١ ص ٥٤٥ رقم ٢٤٥
(٤) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٥٨ - مجموعة احكام النقض ص ٩ عدد ٢ ص ١٠٩٠ رقم ٢٦٤

كانت (١) ، وما تجرى عليه أحكام المحاكم في كل البلاد التي تتضمن قوانينها نصوصا مشابهة .

وبناء على ذلك فكل ما يطلبه القانون هو أن يكون الفعل المرتكب دالا بوضوح على تسهيل البغاء (٢) .

(١) فهذه العبارة الواسعة قصد الشرع من ميسافتها الإحاطة بكل صور المساعدة على البغاء حتى يضيق الضيق على كل ما يبكره القوادون من وسائل ولذلك جاء النص خاليا من كل قيد فلم يستلزم العادة أو قصد الربح أو انصراف الحماية أو المساعدة على البغاء الى ما يحدث في الطرق العامة فقط - استئناف ترازو ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠

D. A. 1941 P 219 jurispr.

(٢) فإذا كان مؤدى التحقيقات التي أجرتها المحكمة هو أن المتهم قد انتظر المجنى عليها عدة مرات أمام المنزل الذي تقيم فيه وصحبها الى ركن قريب في الطريق الذي تمارس فيه بغاءها فليس ذلك وحده كافيا لإدانتها بأنه يحضى البغاء أو يساعد عليه - محكمة الراينج - الدائرة السادسة الجنائية ٧ ديسمبر ١٩٣٥ - J. W. 1936. ٢. 390
وإذا اقتصر الأمر على مجرد مراقبة البغى فلا يعد هذا تسهila أو حماية للبغاء - نقض فرنسي ٢٥ أغسطس ١٩١٠ (٤4) ٤31 Garçon 1950.11.٢.

ولكن يعتبر حماية للبغاء وتسهيلا له ما ثبت من أن رجلا يتخذ إحدى البغايا خلية له وأنه كان يصحبها الى الشوارع غير المضادة في ساعات معينة ، ويظل ينتظرها في مكان قريب وهي تنصيد الرجال - استئناف تولوز ٢٠ أكتوبر ١٩٤٠ (سابق الإشارة اليه)
ويعتبر تسهila للبغاء مساعدة امرأة لابنتها على تصيد الرجال واصطحابها لها الى منزلها واتفاقها على اجز البغاء - نقض فرنسي ٢ مايو ١٩٣٦ 50. 1. 1937 D. ،
وتزوير المرأة في شهادة ميلاد فتاة قاصر لتمكينها من ممارسة البغاء - نقض فرنسي ١٠ مايو ١٩٥٥ 151. 00.11.11.11.11.11 ، والتوسط بين الرجال والنساء محترفات البغاء أو ابواؤهن في منزل للبغاء (bordello) - نقض ايطالي ٢٠ يناير ١٩٢٢ Manzini, 2024 (441. ٢.)
وسماح شخص لآخر بممارسة البغاء في منزله - محكمة ميلان في ٦ يوليو ١٩٣٤ - المرجع السابق ص ٤٣٦ بند ٢٦٢ ، وتقديم مكان مؤقت لشخص لممارسة البغاء فيه - محكمة الراينج - الدائرة الثالثة الجنائية ٩ يوليو ١٩٢٨ RGS'1. Vol. 221. ٥2. ٢. 221.
وسماح رجل لامرأتين بدخول منزله وممارستهما البغاء فيه ، إذ أنه قد وضع بذلك منزله تحت تصرفهما بقصد البغاء - محكمة الراينج ٢٥ أغسطس ١٩٤٤ DKZ. 1944 P. 903. ، ودعوة امرأة لآخرى الى الحضور الى منزلها ليوافيهما الرجال معا ،
إذ كان يشترط وواد هذا المنزل موافقة امرأتين في وقت واحد ، ولا يدرا المسؤولية عن المتهمة قولها انها كانت تقصد تمكين الرجال من نفسها فقط ، ولا قولها ان الأجر كان مناصفة بينها وبين زميلتها ، إذ الثابت انها استدعتها وقدمتها للرجال وقدمت منزلها لممارسة البغاء فيه ، فهي بذلك ارتكبت جريمة القوادة Kuppelei - محكمة كوبلينز Koblenz العليا بالمانيا في ٢٥ فبراير ١٩٥٤ . Bauer P. 240 ، وسماح امرأة لصديقتها التي لا مأوى لها بالنزول لديها في سكنها وممارسة البغاء فيه . ولا يغير من كون هذا تسهila للبغاء أن المتهمة لم تكن تحصل على فائدة من صديقتها ، وانما كانت تستضيفها بدافع الجمالة ردا على ما سبق أن عاملتها به في ظروف مشابهة حينما لم يكن للمتهمة ذاتها مأوى تلجأ اليه - محكمة استوتجارت . الدائرة الثانية في ١٠ ديسمبر ١٩٥٢
Bauer, P. 240. ، وإذا كانت الأفعال المنسوبة للمتهم باعتبارها تسهila للبغاء تكون أيضا جريمة ادارة منزل للبغاء أو شبه منزل للبغاء Bordellartig أو غيرها من جرائم القوادة ، فليس هنالك ما يمنع من اعتبار الجريمة جريمة تسهيل البغاء وعقاب مرتكبها على هذا الأساس ، إذ أن انطباق أى وصف آخر على ذات الفعل لا يجرده من اعتباره تسهila للبغاء . ولم يهدف الشرع من إيراد بعض صور المساعدة على البغاء كفتح وإدارة منزل أو شبه منزل للبغاء أن يستثنى هذه الحالات من الحكم العام الوارد في المادة =

٢١٠ - الفعل الايجابي او الامتناع :

ولكن يختلف القضاء باختلاف الدول في اشتراط أن يكون تسهيل البغاء أو المساعدة عليه قاصرا على الأعمال الايجابية فقط ، فالمحاكم في بعض الدول تستلزم لوقوع جريمة المساعدة على البغاء أن يكون ذلك بعمل ايجابي *Un fait positif* يسر ارتكاب البغاء ، بينما ترى محاكم بعض الدول الأخرى أن الترك ، أو الامتناع أو السماح أو الإهمال قد يعتبر أحيانا تسهila للبغاء .

والغالب أن الأساس الذي يستند اليه قضاء كل دولة في هذا الشأن اسما يرجع الى ما استقر عليه الرأي في القانون الجنائي بصفة عامة فيها من جواز أو عدم جواز اعتبار الترك أو الامتناع في مرتبة الفعل الايجابي المكون للجريمة .

فالقضاء الألماني على أن معنى تسهيل الفسق (كما قصده المادتان ١٨٠ و ١٨١ عقوبات ألماني) لا يستلزم نشاطا ايجابيا ، فقد يتم التسهيل بمجرد

= ١/١٨٠ ع للعقاب على مجرد تسهيل البغاء عادة أو تحقيقا لمصلحة شخصية ، ولا يجوز قصر تطبيق السادة على الحالات الاولى ، لا اذا فقدت الجريمة في الحالة الأخيرة أحد عناصرها الواجب توافرها قانونا - المحكمة الفيدرالية العليا بألمانيا - الدائرة الخامسة الجنائية (أو الدائرة البرلينية *Berliner*) في ٢ مايو ١٩٥٥ *Bauer, P. 223.* وسمح الام لابنتها باستدعاء الرجال الى منزلها وبقاتها وحيدة معهم في ظروف من شأنها أن تؤدي بها الى مباشرة الفحشاء معهم - محكمة الاستئناف الانجليزية ١١ مارس ١٩١٨ قضية *King V. Manck* (*2-3-7 Secr. F. A. I. P.*) واستخدم امرأة لفتيات في محل حمام لخدمة رواده وسمحها لهن بمباشرة الافعال الفاضحة معهن داخل المحل لقاء ما تحصل عليه من زيادة في ارباح المحل - نقض فيدرالي سويسري ٢٥ ديسمبر ١٩٥٠ *J D T. 98. 1950. IV. 117.* ، ويعتبر حماية للبغاء اصطحاب الزوج لزوجته الى المكان الذي تنصيد فيه عملاءها بقصد البغاء ثم وقوفه قريبا منها على مسافة تمكنه عند اللزوم من التدخل حينما يعترضها من يضايقها - نقض فيدرالي سويسري ١١ سبتمبر ١٩٥٣ *J D T. 102, 1954. IV. 41-45*

والقضاء المصري على أن التوسط بين الرجال والبغايا من طريق استعمال التليفون وترتيب المقابلات بين الطرفين بهذه الطريقة بقصد البغاء ليس الا تسهila للبغاء ومساعدة عليه - محكمة استئناف الجيزة في ٢٥ مايو ١٩٦٠ في القضية ٦٠٣ من سنة ١٩٦٠ (٥٨١٦ جنح قسم ثاني انجيزة ١٩٥٩) ضد كاملة عمار وآخرين ، محكمة استئناف مصر في ١٤ مايو سنة ١٩٦٠ في القضية ١٠٤٠ س.م سنة ١٩٦٠ (١٢٥٦٧ جنح الاوبكيسة ١٩٥٩) ضد ايفيت الفريد صبحاني (غير منشورين) واستخدم صاحبة منزل البغاء لاحدى الفتيات في المنزل لهذا الغرض أو سماحها بارتكاب البغاء فيه ليس الا تسهila للبغاء - الموسكى الجزئية ٢٣ يونيو ١٩٥٨ في القضية ٢٢٨٣ جنح الموسكى ١٩٥٨ ضد نادبة عبد الرحمن وأخريات (غير منشور) ، ويعتبر تزويج امرأة لاحدى الطالبات سبل البغاء ثم تقدسها الى الحال في بدتهم للفسق بها لقاء ما تحصل عليه من أجر القوادة فحريضا على البغاء ومساعدة عليه واستفلا له - استئناف مصر في ٤ يناير ١٩٥٩ - قضية ٦٢٢٩ من مصر ١٩٥٩ (٣٩٠٣ جنح قصر النيل ١٩٥٨) ضد اجلال محمود وآخرين (غير منشور) . الخ

السماح بالفسق ما دام الجاني ملتزما قانونا بالحيلولة دون وقوعه ، وأنه كان في حالة تمكنه من ذلك ، ولا فرق بين التسامح والعمل الايجابي مادام الفسق كان نتيجة لكل منهما في كل حالة (١) .

ويجوزى الفقه السويسرى (٢) والقضاء الهولاندى (٣) على مايجرى عليه القضاء الألمانى فى هذا الشأن.

أما القضاء الانجليزى فيرى « أن تسهيل البغاء يجب أن يكون بعمل ايجابى وأن مجرد الإهمال لا يكتفى لوقوع الجريمة فإذا اعتادت فتاة قاصرة على الخروج مع أحد الجنود لارتكاب الفاحشة معه وكان والدها مشغولا بحكم عمله وغائب عن المنزل واكتفى بتوجيه اللوم لابنته عندما أُنذرها رجال الشرطة وأنذروا زوجة أيها ، فإن هذا السلوك من جانب الوالد لا يعتبر تسهila للبغاء ⁿ Causing or encouraging Prostitution (٤) ورغم ذلك ، اعتبر القضاء الانجليزى أحيانا أن السماح بالبغاء قد يعتبر تسهila له (٥) .

ويفرق القضاء الايطالى بين تسهيل بغاء البالغين وتسهيل بغاء القصر ،

(١) محكمة الرايخ - الدائرة الرابعة الجنائية فى ٢٥ ابريل ١٩٣٩

D. R. Z. 1939. P. 989

وعلى ذلك فإذا سمح شخص لنساء بممارسة البغاء لديه فى مسكنه أو تهاوى عن ذلك مع قلدونه على منعهم فإنه يعتبر مسهلا للبغاء إذ من واجبه ألا يدع أحدا يمارس البغاء فى مسكنه « - محكمة الرايخ فى ٢٥ اغسطس ١٩٤٤ D. R. Z. 1944 P. 903.

(٢) يقع تسهيل البغاء بكل معاونة على البغاء ولو كان ذلك بغير عمل ايجابى أى باستثناء لأن « من يستطيع ولم يمنع يخطئ » ⁿ qui peut et n'empêche, pêche Logoz, P. 333.

(٣) فتعتبر محكمة النقض الهولندية أن الام التى تسمح لانتها بالدخول فى حجرة مع رجل للفسق بها إنما تساعد على الفسق - نقض هولاندى فى ١١ مايو ١٩٣١ .
Sect. F. A. I. P. 5-1-2.

(٤) قاضى السلام Judge of Peace سنة ١٩١٤ قضية R. V. Chainey (Morrison P. 18, 19 ; James, P. 46.)

وعلم منع المرأة من ممارسة البغاء لا يعتبر فى ذاته تسهila لبغائها - قضاء انجليزى - محكمة الاستئناف الجنائية سنة ١٩١٢ قضية A. v. Ralphs (James, P. 46)
(٥) فيعتبر أن الأب الذى يقيم مع ابنته فى منزل واحد قد سهل بغاءها اذا كانت ترتكب ابغاء فى المنزل ذاته ولا يردا عنه التهمة قوله ان اقامتها معه لم تكن بقصد ممارستها البغاء ، ولكنها اقامة دائمة بحكم صلته بها - القضاء الانجليزى ، Queen's Bench Division سنة ١٨١٥ P. 20. Morrison, P. 20. ١٨١٥ (839) Halsb. 2ed. vol 9 P.483
وربما يكون القضاء الانجليزى قد عدل من هذا الراى بمقتضى حكم سنة ١٩١٤ السابق ذكره .

فيستلزم في الحالة الأولى أن تقع الجريمة بعمل ايجابي (١) بينما يكتفى في الحالة الأخيرة بوقوع الجريمة نتيجة للامتناع أو الإهمال (٢) .
أما القضاء والفقه الفرنسيان فيشترطان لوقوع جريمة تسهيل البغاء عملاً ايجابياً ، فلا يكفي مجرد السماح *La simple tolérance* لوقوعها وعلى ذلك فالأم أو الأب الذي يترك أولاده يمارسون البغاء لا يعتبر لذلك وحده قد سهل بغاءهم (٣) .

ولكننا سنرى أن القضاء الفرنسي قد سلك طريقاً آخر عند تطبيق القانون في حالة جريمة افساد أخلاق القصر بتحريضهم على الفسق أو تسهيله لهم فقد اعتبر صوراً كثيرة من صور الامتناع أو الإهمال كافية لقيام جريمة تسهيل فسق القصر (٤) ، أي أن القضاء الفرنسي والقضاء الإيطالي يلتقيان في هذا الشأن .

بل ذهب القضاء الفرنسي في كثير من الأحوال إلى اعتبار أن سماح أصحاب المحال العامة بتردد مرتكبي البغاء على محالهم لتصيد عملائهم فيه أو لممارستهم البغاء فيه ، ليس إلا تسهلاً للبغاء (٥) .

(١) فلا تقع الجريمة من زوج يعمل بسوء أخلاق زوجته ثم يتفانى عنه ويتركها في غيها دون أن يقوم من ناحيته بعمل ايجابي يساعدها به على البغاء ولا يصح افتراض مساعدته لها في هذه الحالة . *Manzini, P. 438 (2624)*

(٢) فتقع الجريمة بالامتناع في حالة القصر كان يترك الأبناء ابنتهما يمارسان البغاء مع استطاعتهما الحيلولة دون ذلك ، وار لم يدفعاها أو يحرضاها عليه - استئناف طائيا في ١٥ ابريل ١٩١٤ *Manzini, P. 44 (2624)*

(٣) راجع حكم باريس في ٢١ نوفمبر ١٩٤٥ *Gaz. Pal. 1946.1.27.*

وكذلك *D. 1946. 14 Somm; Garçon 1956.11.P. 232 (80).*

(٤) فتأجير امرأة حجرة في منزلها السكني إحدى البغايا القاصرات بينما يقيم بغايا أخريات في نفس المنزل يعتبر تسهلاً لبغاء هذه القاصرة إذ يترتب عليه بالضرورة تمهيد الطريق لممارستها البغاء ولو لم يكن للمرأة أي سلطان أو نفوذ على الساكنات ، ولو لم تقم بأي عمل ايجابي من أعمال التحريض على البغاء أو تسهيله - نقض فرنسي ١٠ نوفمبر ١٨٥٤ *D. 1855.1.P.44.* ، ويعتبر تسهلاً لفسق القصر سماح الأم لابنتها القاصرة باستقبال رجل في الحجرة المجاورة لحجرتها مع علمها بفرضه وهو الاتصال جنسياً بها . نقض فرنسي ١٠ ديسمبر ١٨٦٩ *D. 1870. 1. 234* ... إلخ

(٥) والقضاء الفرنسي لا يجري على وتيرة واحدة في هذا الشأن ، فأما لا يجد في هذا النوع من السماح تسهلاً للبغاء ، فقد رفضت محكمة استئناف باريس أن تعتبر تسهلاً للبغاء سماح صاحب الفندق لبعض الفتيات باصطياد الرجال في محله ثم اصطحابهن لهم إلى الحجرات الموجودة في المحل بدعوى أن المساعدة على البغاء أو تسهيله تستلزم اشتراكاً ايجابياً وحقيقياً ومادياً *Une participation active, réelle et matérielle* وأن مجرد السماح للفتيات المترددات على الفندق بممارسة البغاء فيه لا يعتبر تسهلاً =

وقد أوضحت إحدى المحاكم الفرنسية كيف يعتبر السماح في المحال العامة للنساء بتصيد الرجال تسهيلات لبغائهن ، وكان ذلك في قضية محل عام يسمح المسئولون عن إدارته بتردد النساء المعروفات بممارسة البغاء عليه لأصطياد عملائهن فيه ، حتى اشتهر عنه ذلك ، وأصبح معروفا بوجود نساء فيه مستعدات لتلبية حاجات الرجال .

تقول المحكمة « أن الفتيات يتعرفن على الرجال في المحل من الغمرة الأولى للعين . فلاحاجة لهن بالوسائل المكشوفة أو المفضوحة في التحريض على الفسق لا مكان اتصالهن بعملائهن ، ولا يجدي ما يدعيه المتهمون من أنهم لا يستطيعون إبعاد النساء عن محلهم إلا إذا كان تصيدهم للرجال عنيقا أو تهجميا *Un racolage agressif* ، إذ أن واجبهم — وهم يعرفون غرضهن — أن يحولوا دون دخولهن إلى المحل ، فإذا بدا لهم أن في ذلك صعوبة ما فمما عليهم إلا إبلاغ الأمر إلى رجال الشرطة الذين يكفي تدخلهم وحده لهروب كل النساء غير المرغوب فيهن .

ومن المؤكد أن وجود هؤلاء الفتيات في المحل يجذب إليه رواده من الرجال ، وأن المتهمين يبالغون من تدفقهم عليه أرباحا جوهريّة .

= للبغاء أو مساعدة عليه — استئناف باريس ٢١ نوفمبر ١٩٤٥

Gaz. Pal. 1946.1.27; Lambert, P. 619

وإذا استغللت صاحبة المحل المصام (كباريه) إحدى الفتيات لاستدراج الرواد للشراب *entraîneuses* ، وكان رواد المحل يدعون هذه للفسق بها فتخرج من المحل بدعوى أنها في حاجة إلى شراء طعام أو شراب لها ، ثم تقضى حاجة عملائها الجنسية في فندق مجاور وتعود بعد وقت لا يتجاوز نصف الساعة إلى المحل . فإن هذا وحده لا يعتبر تسهيلات للبغاء ، إذ أن صاحبة المحل لم تكن تدفع مرتبا للفتاة إنما كانت هذه تحصل فقط على نسبة معينة من أثمان الشروبات المباعة ولم يثبت علم صاحبة المحل بسبب خروج الفتاة ولم يكن استخدام الفتاة في استدراج الرواد للشراب عملا مخالفا للقوانين ولا يمكن اعتباره وحده دليلا على المساهمة في البغاء بحجة أن الفتيات يتعرضن في المحل لانغراء الرجال وتنسج لهن فرصة الاتصال بهم لغرض البغاء . ولا يعاب على صاحبة المحل أنها لم تراقب بعناية خروج وعودة الفتاة وتنقلاتها بين المحل وخارجه فهذا لا يخرجها من النطاق المألوف والمعروف لمثل مهنتها — محكمة جراس ، ٢ نوفمبر ١٩٤٩

D. 1950. 21. Juriso; J. Cl. P. 1950. 11. 2939

وأحيانا أخرى يرى القضاء الفرنسي أن السماح بتواجد مرتكبي البغاء في المحال العامة لتصيد الرجال أو لممارستهم البغاء فيه ليس إلا تسهيلات للبغاء ، وبناء على ذلك يعتبر تسهيلات للبغاء سماح صاحبة محل بيع الشروبات (محل هام) ، لأحدى الفتيات للعمل في محلها دون مرتب تحصل عليه اكتفاء بما تجمعه من نقشيش من رواد المحل ، ولم يكن عملها الأساسي إلا استدراج هؤلاء للشراب معها ، ثم الاتفاق معهم على مباشرة الفحشاء خارج المحل ، ولم تكن صاحبة المحل تتدخل في مثل هذا الاتفاق وكتبتها كانت تعلم بسوء سلوك الفتاة بل اشترطت عليها أن يكون ارتكاب الفاحشة خارج المحل ، لصاحبة المحل قد سهلت بذلك بقاء الفتاة ابتغاء ما تحصل =

وثبت الوقائع السابق تبيانها بوضوح وقوع جريمة القوادة في صورة المعاونة أو المساعدة على البغاء ، وأن المتهمين قد أقاموا في محفلهم سوقا حقيقية للبغاء بتهيئتهم في محل آمن كل التسهيلات للتعارف بين النساء والرجال ، وأن البغايا وعملاءهن يستطيعون بفضل ذلك تجنب مخاطر الطرقات العامة والأخطار التي يتعرض لها النساء فيها ، وأن هذه التسهيلات التي هيأها المتهمون للفسق تتعدى بكثير مجرد السماح بالفسق وتفصح عن معاونة قوية على ممارسة البغاء مما يجعلها تقع تحت طائلة المادة ١/٣٣٤ (الخاصة بتسهيل البغاء) وليس المادة ٣٣٥ (الخاصة بالسماح بتواجد من يمارسون البغاء في المحال العامة) .

ان المادة ٣٣٤ تعاقب على المساعدة على البغاء أو المعاونة عليه بأية طريقة كانت *d'une manière quelconque* فهي تستبعد كل قيد على طبيعة هذه المعاونة ولا تحتم أن تكون في صورة ايجابية أو سلبية فهي معاونة تختلف في معناها الواسع عن المعاونة أو المساعدة التي يقرها الفقه والقضاء باعتبارها اشتراكا في الجرائم ، وقد قضت محكمة النقض في ١٣ يوليو ١٩٥٥ بأنه يجوز للمحاكم أن تعتبر من عناصر الجريمة توفير الثقة لدى كل من يبحث عن فرصة للفسق بأنه سيجد في المحل نساء مستعدات لتقديم أنفسهن لكل راغب .

— عليه من ائمان المشروبات التي يتناولها الرواد حينما يترددون على المحل للبحث عن الفتاة — محكمة مونيبييه Montpellier في ٢٨ يوليو ١٩٤٩ ١١٤٩ J. C. P. 1949. II. 5142. وإذا كانت صاحبة المحل « فهوة ومطعم » تستقبل عادة في محلها فتيات تعلم بأنهن من البغايا ولم يكن عملهن في المحل الا استدراج الرواد الذين يتصيدونهم لتناول المشروبات والماكولات فيه فانها ترتكب بذلك عملا ايجابيا من أعمال المساعدة على البغاء إذ ان قبولها هؤلاء الفتيات في محلها لاصطياد الرجال بطريقة مأمونة عن طريقة اضطيادهم بالطرقات بقصد البغاء وذلك لقاء ما تحصل عليه من ائمان المشروبات والماكولات ، ما هو الا تسهيل للبغاء او على الأقل تسهيل لتصيد الرجال بقصد البغاء — استئناف انجير Angers في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠ D. 1951.19. jurispr. — وإذا ثبت ان صاحبة المحل العام تسمح بوجود البغايا في محلها دون ان يرتكبن الفحشاء فيه ، وانما كن يترددن فقط عليه لاصطياد الرجال فيه والذهاب معهم الى فنادق مجاورة لقضاء حاجتهم الجنسية ، وان صاحبة المحل تستقبل الرواد وتساعد على قيامهم بالرقص وتراقبه عامل البار وهو يوزع المشروبات ، الامر الذي يجعلها لا بد عالمة بسلوك البغايا في محلها اذ الرواد الذين يحضرون لاصطيادهم ، فانها بذلك تكون قد ساعدت على البغاء طبقا للمادة ١/٣٣٤ عقوبات — نقض فرنسي ١٩ مارس ١٩٥٢ D. 1952.256 inrisp. — وإذا سمح مدير الفندق بدخول البغايا مرات عديدة مع رجال مختلفين فيه ولم تكن تقدم أسماء هؤلاء في السجل الخاص بقيد أسماء هؤلاء فان ذلك دليل على علمه بفرش البغايا من التردد على الفندق ، وتكون في هذه الحالة قد سهلت البغاء مع علمه به تطبيقا للمادة ٣٣٤ عقوبات — محكمة الجزائر الاستئنافية في ٨ أكتوبر ١٩٥٢ D. 1954.101 jurispr.

ولا عبرة بما يثيره الدفاع من أن تصيد الرجال racolage لم يتحقق في المحل استنادا الى فكرة خاطئة تخلط بين السلبية الظاهرة والرزانة في التحريض على الفسق مهما بلغت درجتها ، وبين انعدام هذا التحريض . ان عرض السلع على واجهة أحد المتاجر يكفي — اذا كان عرضها على وجه الاعتياد — لأن يستوقف أو يجذب أنظار الجهور ، وهذا بعينه شأن النساء المنتظرات خلال الساعات حول مناضد أحد المحال ، فان اقتطعن عن العمل ، وجالة انتظارهن الطويل ، والمظهر الذي أكسبتهن اياه مهنتهن ، يكفي لجذب أنظار الرجال اليهن ، هؤلاء الرجال الذين بلغهم ما اشتهر به المحل من وجود البغايا فيه رهن اشارتهم . وخلصت المحكمة من ذلك الى ادانة المسؤولين عن ادارة المحل بتهمة المساعدة على البغاء تطبيقا للمادة ٣٣٤/١ عقوبات فرنسي (١) .

وهكذا نرى أن المحاكم في الدول المختلفة تكاد تتفق — رغم ما بينها من خلاف حول مبدأ امكان وقوع الجرائم بالامتناع — على أن هنالك أحوالا في جرائم القوادة تقتضي اقرارا هذا المبدأ حتى ينال القانون هؤلاء الذين يتسببون ، بتهاونهم أو بتسامحهم ، في مباشرة الغير للبغاء . وتذهب بعض المحاكم في سبيل الوصول الى هذه الغاية الى البناس السلوك السلبي صورة العمل الايجابي حتى لا يكون في قضائها خروج على مبدأ أن العمل الايجابي وحده هو الذي يصلح أساسا للمسئولية عن وقوع الجرائم .

وهذا الذي أقرته المحاكم في جرائم القوادة عموما ، أي سواء أكان المجنى عليهم من البالغين أو القصر ، هو بذاته الذي أقرته — كما سبق

(١) محكمة استئناف كولمار Colmar في ٨ فبراير ١٩٥٧ 1957. 640 Jurisp
راجع في ذلك حكما آخر لمحكمة استئناف كولمار في ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦ 1957. 150 Cahier
252 jur isp ، وراجع حكما سابقا مخالفا من محكمة ايكس ، اذ تقول المحكمة .
« اذا ثبت أن البغايا يترددن عن محل عام ليجدن فيه فرصة التعرف الى رواده من البحارة الذين يقضون اليه لتناول الطعام والشراب ، وانهن لم ياتين عملا ايجابيا من أعمال التحريض على الفسق كالبغاء الاشارة (أو الحركة أو أية طريقة أخرى ، وبالتالي لم تبسد منهن دعوة ايجابية الى الفسق ، فان هذا السلوك السلبي لا يرتقى الى مرتبة السلوك الايجابي في التحريض على الفسق ، ويستتبع ذلك انه لا مسوغ لتواخذه صاحب المحل بتهمة مساعدتهن على البغاء تطبيقا للمادة ٣٣٤ ع ب استئناف ايكس في اول فبراير ١٩٥١
D. 1951. 242. jurisp.

القول — في جرائم افساد أخلاق القصر ، فقد اقتضى واجب الحماية التي يقرها القانون للقصر أن تتوسع المحاكم في تفسير معنى التحريض أو المساعدة التي يترتب عليها هذا الافساد .

ولما كان هذا التفسير الواسع لمعنى التحريض أو المساعدة في جرائم افساد أخلاق القصر قد اقتضته الحاجة الى حمايتهم في وقت لم تكن تمنح فيه هذه الحماية للبالغين ، فإن الأمر لم يعد كما كان من قبل ، بعد أن فرض القانون الحماية للبالغين أيضا ، وجعل تحريضهم على البغاء أو تسهيله لهم أو مساعدتهم عليه من الجرائم المعاقب عليها ، شأنهم في ذلك شأن القصر فيما مضى ، حتى أن بعض القوانين — ومنها القانون المصري — قد استغنى عن النصوص التي تعاقب على افساد أخلاق القصر اكتفاء بالنصوص التي تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله بوجه عام .

واذا نحن استعرضنا الأحكام المختلفة التي أصدرتها المحاكم في جرائم افساد أخلاق القصر أو جرائم المساعدة عموما على البغاء ، لوجدنا أنها غالبا ما تعتبر الاهمال أو السماح في مرتبة المساعدة على الفسق أو البغاء في حالتين : أولاها حالة الآباء أو الأولياء الذين يتهاونون في الرقابة على من هم تحت ولايتهم أو سلطتهم ويسمحون لهم بممارسة الفسق أو البغاء في وقت كانوا يستطيعون فيه الحيلولة بين ذلك وبينهم ، وثانيتهما حالة المسؤولين عن ادارة المحال العامة ورقابتها حين يسمحون فيها بممارسة البغاء أو الفسق أو التحريض على الفسق .

وقد نصت بعض القوانين صراحة على اعتبار مثل هاتين الحالتين جريمة مستقلة حتى لا يكون العقاب عليها رهن ما تراه المحاكم من تفسير أو تأويل للنصوص الخاصة بالعقاب على افساد أخلاق القصر أو المساعدة عموما على البغاء (١) .

(١) فيعاقب قانون لوزيانا « كل من قبل من آباء الابن أو الاوصياء عليها حملها على البغاء » Title 14 sect. 84.5 ، ويعاقب قانون كولومبيا كل من قبل من الآباء أو الاوصياء أو اصحاب الولاية على ان يخلعها أو يحتجزها شخص بقصد البغاء أو الاتصال الجنسي » Title 22.S.2705. ، ويعاقب قانون كاليفورنيا « كل من تهاوى أو رضى أو سمح بان توضع زوجته أو تترك في منزل للبغاء أو الذن أو يسمح لها بالبقاء فيه » Penal Law 266 (G) ، وكذلك قانون كولومبيا المادة السابقة ، وقانون متشيغان Ch.281,16 863 ... الخ ويعاقب قانون الكونغو « الزوج الذى يسمح لزوجته بالارتكاب =

والقانون المصرى يعتبر أن بعض حالات السماح بالبغاء أو التحريض على البغاء من قبيل تسهيل البغاء ، اذ نصت المادة التاسعة فقرة ثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على عقاب « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبضه أو بقبضه أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة » .

ونحن نخلص مما ذكرناه الى القول بأن هنالك اتجاهها ملحوظا لتأثير كثير من أحوال الامتناع التى من شأنها تهوين أو تسهيل طريق البغاء ، وأن بعض القوانين قد نصت صراحة على مثل هذه الأحوال بينما لم يشر البعض الآخر الى شئ منها فاضطر القضاء الى تفسير النصوص الخاصة بتسهيل البغاء تفسيراً يتسع لما لم تتضمنه صراحة تلك النصوص ، ولم يستهدف القضاء من وراء ذلك الا تأكيد الحماية التى تقرها القوانين الحديثة للبالغين والقتصر على السواء ضد من يحرضهم على البغاء أو يسهله لهم ، وإبراز الواجب المفروض على الأولياء وذوى السلطة تجاه من هم تحت ولايتهم أو سلطتهم ، والمسؤولين عن ادارة المحال العمامة ورقابتها تجاه المترددين عليها ، اذ أن واجب أولئك وهؤلاء أن يستعملوا الحق الذى تصبغه عليهم صفتهم فى الحيلولة دون اتيان البغاء .

٢١١ - اقتراح باضافة مادة للقانون : -

لذلك اقترح أن يضاف الى القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ مادة جديدة لعقاب المذكورين بعد :

« كل من سح من الأزواج أو الآباء أو غيرهم من ذوى السلطة أو الولاية أو النفوذ لزوجته أو لمن هو تحت ولايته أو سلطته أو نفوذه بارتكاب الفسق أو تغاضى عن ذلك أو رضى به ، أو سمح لها أو له بالعبل فى أمكنة

= الزنا أو يسهل لها ذلك » - مادة ٢/١٦ من الرسوم الصادر فى ٥ يوليو ١٩٤٨ بشأن الزواج الوطنى الفردى ، ومقابله قانون نيجيريا كل من كان ذا ولاية أو عناية أو محافظة على قاصر وسمح له بالإقامة فى منزل البغاء أو التردد عليه - (222 B.)

أما القوانين التى تعاقب على السماح بالبغاء أو التحريض على الفسق فى المحال العامة فسيأتى ذكرها بالتفصيل فيما بعد .

أو ظروف من شأنها أن تعرضه لارتكاب الفسق ، وكل من سمح من أصحاب
المحال العامة أو الملاهى أو غيرها من المحال المطروقة أو المفتوحة للجمهور
أو من مستعليها أو المسؤولين عن إدارتها أو مراقبتها بارتكاب الفسق فيها
أو بالتعريض فيها على الفسق أو بالاتفاق عليه فيها أو تغاضى عن ذلك أو
رضى به »

وسيكون لمثل هذا النص المقترح أثر فعال في صحوة هؤلاء الذين
يسنطعون بما لديهم من سلطات وبما يباثرونه من حقوق أن يحولوا دون
الكثير من فرص الفساد والسقوط .

٢١٢ — الفرق بين التعريض على البغاء وبين المساعدة عليه : —

المفهوم أن جريمة المساعدة على البغاء أو تسهيله تتم دون حاجة الى
أن يكون هناك تعريض على البغاء إذ أن كلا من تسهيل البغاء والتعريض
عليه جريمة مستقلة عن الأخرى (١) .

وإذا كانت جريمة التعريض على البغاء تتم دون حاجة الى حصول
البغاء فعلا ، فإن الأمر ليس كذلك بالنسبة لجريمة المساعدة على البغاء أو
تسهيله ، إذ لا تتم هذه الجريمة الا بحصول البغاء حتى يمكن أن يقال ان
هنالك تسهيلا للبغاء أو مساعدة عليه ، فإذا لم يحصل البغاء نتيجة المساعدة
المبدولة فلن يكون هنالك الا شروع في الجريمة .

وهذا ما عناه تقرير لجنة العدل الأولى والشئون الاجتماعية المقدم عن
مشروع قانون سنة ١٩٥١ الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس ١٩٥١ إذ قال
التقرير ، بعد أن أوضح إمكان وقوع جريمة التعريض على البغاء دون
حصول البغاء فعلا « والعقاب في الفقرة الثانية من المادة الأولى — الخاصة

(١) فتمنى أثبت الحكم حصول المساعدة فلا يجدي المتهم قوله أن المجنى عليه هو الذي
حضر من تلقاء نفسه الى المنزل المدعى للبغاء — نقض ١٦ نوفمبر ١٩٢٦ — مجموعة التوامد
القانونية في ٢٥ عاما = ٢ ص ٥٧٦ رقم ٦ ، ومتى أثبت الحكم أن المجنى عليها حضرت المنزل
المتهم مدة مرات لارتكاب الفحشاء فيه وأن ذلك كان بناء على طلب المتهم لكان في ذلك ما يفيد
تسهيل ارتكاب الفحشاء . وهذا يكفي لعقابه ولو كان لم يقع منه أى تعريض للمجنى عليها —
نقض ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ . مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما = ٢ ص ٥٧٦ رقم ٧٠ ،
محاماه عدد ٦ ص ٢١ ص ٥٤٥ رقم ٢٤٥ ، أن المساعدة على البغاء مستقلة عن التعريض
على البغاء ولا تستلزمه ، فإذا وقع تعريض عوقب الفاعل أيضا باعتباره محررا — نقض
إيطالي ٦ ديسمبر ١٩٢٢ (2624) Manzini, P. 441

بكل من ساعد على ممارسة الفجور أو الدعارة أو سهل ذلك — يستلزم ارتكاب الفحشاء فعلاً ، فإذا لم يتم كان شروعاً معاقباً عليه » (١) .

غير أن القضاء الألماني والقضاء الهولندي لا يستلزمان لتمام جريمة تسهيل البغاء أن يحصل البغاء فعلاً ، ويريد أن هذه الجريمة تتم بمجرد خلق حالة التسهيل والمساعدة على البغاء أو بمجرد تهيئة الظروف الملائمة لممارسة البغاء (٢) ، فهما يسويان . بذلك بين حالتى التحريض على البغاء والمساعدة عليه فى عدم ضرورة حدوث البغاء فعلاً لتمام الجريمة .

ونحن لا نرى أهمية كبرى لبحث هذا الخلاف فيما يتعلق بجريمة المساعدة على البغاء فى القانون المصرى ما دام الشروع فيها معاقباً عليه أيضاً . فمن أعد الفرصة للبغاء أو اتخذ اجراءات تسهيله ولم يحقق غايته عد شارعاً فى الجريمة .

٢١٣ — عدم تأثر الجريمة بجنس المجرى عليه أو سنه أو أخلاقه . . الخ :

ويستوى فى جريمة التحريض على البغاء أو تسهيل البغاء أن يكون الجانى رجلاً أو امرأة إذ أن القانون لم يستلزم أن يكون الجانى من جنس معين (٣) .

والقانون المصرى — شأنه شأن معظم القوانين — لا يستلزم أن يكون

(١) وهذا ما يأخذ به الفقه السويسرى أيضاً Logoz, I. P. 335.

(٢) تقول محكمة الرايخ « من الخطأ فى القانون أن تعتقد المحكمة الجنائية أن جريمة القوادة Kuppelei فى صورة تسهيل الفسق لا تكتفى عناصرها إلا بوقوع الفسق Unzucht الذى قصد تسهيله ، ان المادة ١٨٠ عقوبات — التى تصاقب على تسهيل الفسق — لا تفترض ضرورة وقوع الفسق لتمكن العقاب على الجريمة ، إذ قد تكتفى عناصرها دون وقوعه ، وذلك بمجرد خلق حالة التسهيل والمساعدة عليه ، أو بمجرد تهيئة الظروف الملائمة لممارسته ، سواء حدث فعلاً بعد ذلك أو لم يحدث ، وكل ما يهم هو أن يكون أحد طرفى الفسق قد أصبح نتيجة للمساعدة مستعداً لمباشرة — محكمة الرايخ الدائرة الثالثة الجنائية أول ديسمبر ١٩١٠ R. G. S. T. Vol. 44 P. 176. وتقول محكمة جروينجين بهولندا « تتوافر جريمة تسهيل الفسق طبقاً للمادة ٢٥٠ مكرراً عقوبات هولاندا بمجرد قيام الجانى بفعل يهدف من ورائه إلى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا القصد ولا أهمية بعد ذلك لكون هذا القصد قد تحقق فعلاً أم لم يتحقق — محكمة عدل جروينجين ١٦ مارس سنة ١٩٥٠ Secr. F. A. I. P. 2-1-2.

(٣) وقد استقر قضاء محكمة النقض الفرنسية منذ مدة طويلة على أن الفاعل فى جريمة تسهيل أو حماية البغاء قد يكون رجلاً أو امرأة — نقض فرنسى ١٧ فبراير ١٩١٠ ، نقض فرنسى ٢ مايو ١٩٣٦ J. C. P. 5. (13) (راجع أيضاً) (13) 717 P. 54. 11. D. Rép.

المجنى عليه من الاثاى فقط ، كما هو الامر فى بعض القوانين (١) ، وقد جاء النص على ذلك صراحة « كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده ... الخ » (٢) ، والواقع أن هذا التفصيل لم يكن ضروريا فقد كانت تكفى عبارة « كل من حرض شخصا على البغاء » لادراك أن المقصود هو تحريض الذكور والاثاى على السواء (٣)

وحق الزوج فى معاشرة زوجته لا يجوز له تحريضها أو مساعدتها على معاشرة الناس لها ، بل أن مسئوليته فى ذلك تعتبر أشد خطرا من مسئولية غير الزوج بحكم ولاية الزوج عليها وواجبه فى صيانة عرضها (٤) . ولا يستلزم القانون المصرى أن يكون المجنى عليه قاصرا فالحماية مفروضة للقصر والبالغين على السواء ، وإنما تكون الجريمة على القصر سببا فى تشديد العقوبة فقط (٥) .

ولا ينفى المسئولية عن الجانى كون المجنى عليه فاسدا من قبل ، أو أن وقوع الجريمة كان بناء على طلبه ، فإن سابقة فساده أو رضاه بالجريمة

(١) كالمادة ٢٢ من قانون الجرائم الجنسية بانجلترا ١٩٥٦ Sexual offences act, ١٩٥٦ والمادة ٢٢٠ (٢٤٦٠ - ٣) عقوبات نيويورك ، والمادة ٥٢ عقوبات فيكتوريا ، والمادة ٢٢٢ عقوبات نيجيريا ، والمادة ١٨٤ عقوبات كندا ، والمادة ٢٠٨ عقوبات بيرد والمفهوم أن هذه القوانين لم تزل دون الحد الذى استقرت عليه التشريعات الحديثة فى جرائم القواعد .

(٢) وهو نص المادة الاولى من قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ ، ويشابه نص المادة ٢٢٤ عقوبات فرنسى فكلاهما لا يفرق بين الجنسين فى وقوع الجريمة عليهما أو فى وقوعها منهما . (١٠٣) P. 236 Garçon 1956. II.

(٣) نقض ايطالى ٣٠ مايو ١٩٢٧ ، ٢٠ فبراير ١٩٢٥ Manzini, 436 (2620)

(٤) Russel, vol. II. P. 237.

(٥) وقد كان مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ كما قدمته الحكومة وكما وافق عليه مجلس النواب لايماقب فى المادة الاولى منه على التحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو تسهيله أو الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء الا اذا كان المجنى عليه قاصرا لم يتجاوز الحادية والعشرين سنة ميلادية ، وقد لقي هذا النص اعتراضا من جانب الاتحاد الفاء البغاء فى جنيف لتعارضه مع احكام الاتفاقيات الدولية ، فلما عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ استبعد شرط السن ، وجاء فى تقرير لجنتى العدل الاولى والشئون الاجتماعية المقدم الى المجلس فى ٨ مارس ١٩٥١ على مشروع القانون بعد أن عدلته اللجنة « رأت الهيئة حذف شرط السن ، مع اضافة فقرة جديدة للمادة بتشديد العقوبة اذا كان من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ سنه الحادية والعشرين ، وذلك للتوفيق بين النص كما اقره مجلس النواب والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالرقيق الابيض التى لا تشترط سنا معينة ، ولأن شرط السن لامننى له مادام المقصود هو حماية الاعراض » .

لا يرفع عنه حماية القانون (١) ، ولا يجدي دفاع الجاني بأن المجنى عليه كان معتادا من قبل على البغاء (٢) ولا كونه قد خصص نفسه لهذا الغرض (٣) ، ولو كان هذا التخصيص في صورة ترخيص له بممارسة البغاء (٤) وذلك لأن الاستمرار في تحريض شخص على البغاء أو تسهيله له يزيد من فسادة ويقال من احتمال اصلاحه (٥) .

ولهذه الأسباب يعاب على بعض القوانين احتفاظها حتى الآن كشرط للعقاب على جرائم التحريض على البغاء — الا يكون المجنى عليهم من المعروفين بسوء السلوك أو بممارسة البغاء (٦) .

ونحن لا نرى ضرورة لتخصيص بعض النصوص للعقاب على الاستيقاء في البغاء أو الحيلولة دون التوبة منه كما تفعل بعض القوانين (٧) اذ لا يتعدى ذلك أن يكون تحريضا على البغاء أو تسهила له (٨) .

(١) فكون التهمة ذات مت سابق في التحريض على الفسق لا يحرمها من حماية القانون ولكنه قد يؤثر فقط في تقدير شهادتها. امام القضاء — محكمة كولومبيا ١٩٤٣ قضية Hamilton V. U S. (D. C. C. vol. I. P. 687) ، وفساد المجنى عليه من قبل تحريضه على الفساد لا يمنع من وقوع الجريمة — نقض فرنسي ١٢ ديسمبر ١٨٦٣ D. 1866. V. 9. 4.

(٢) نقض ايطالي ١٣ ابريل ١٩٢٤ Manzini, P. 436 (2620).

(٣) نقض ايطالي ٢٤ يناير ١٩٢٤ — المرجع السابق والصفحة .

(٤) نقض ايطالي ٢٧ ابريل ١٩٢٥ ، ٣٠ مايو ١٩٢٧ — المرجع السابق والصفحة .

(٥) نقض ايطالي ٢ فبراير ١٩٣٠ — المرجع السابق والصفحة .

(٦) المادة ٥٢ مقوبات رومانيا ، ٢٢٣ ع نيجيريا ، ٥٢ ع فيكتوريا ، وقانون الترنسفال رقم ١٦ لسنة ١٩٠٨ ، وقانون الكاب رقم ٣٦ لسنة ١٩٠٢ ، وقانون ناهال رقم ٣١ لسنة ١٩٠٣ اما التشريع الانجليزي فقد تخلص من هذا الشرط مجازاة منه للاعتبارات التي تمسود التشريعات الحديثة ، ولذلك جاءت المادة ٢٢ من قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ — وهي التي تعاقب على تحريض القاصرات على الاتصال الجنسي غير المشروع بشخص ثالث — خلوا من اشتراط الا تكون المجنى عليها من البغايا العموميات أو من المروجات بسوء السلوك A Common prostitute or of known immoral character .

وهو الشرط الذي تنضمه المادة الانجليزية (١) من قانون سنة ١٨٨٥ Criminal Law amendment act 1885. المسمى ، وهي المادة المقابلة للمادة السابق ذكرها .

(٧) المادة ٢٢٨ مقوبات دانمرك تعاقب كل من استبقى شخصا في مهنة ارتكاب الافعال المخالفة للاداب ، والمادة ٢٠٣ مقوبات المجر تعاقب كل من شرع في الحيلولة دون توبة امرأة من بغائها ، وكذلك المادة ٤٣١/٤ مقوبات اسبانيا ... الخ .

(٨) وينتقد مانزيني حكم النقد ايطالي الصادر في ١٤ يوليو ١٨٩٠ حين اعتبر ان استيقاء شخص في البغاء هو تسهيل للبغاء ، وذلك لان تحريض الشخص على الاستمرار في البغاء عند محاولته التخلص منه هو تحريض على البغاء وليس تسهila له Manzini P. 438 (2624)

ولم تعد جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله تستلزم وقوع التحريض أو التسهيل على وجه الاعتياد ، فمجرد وقوع الفعل مرة واحدة تتم به الجريمة (١) ، وقد حرصت اللجان المختصة في مجلس الشيوخ والنواب عند نظر مشروع القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ على إيضاح هذا المعنى (٢) .

والقانون لا يشترط لوقوع جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله أن يكون ذلك لقاء أجر أو مصلحة أو منفعة أو بغرض الحصول على دخل البغاء كله أو بعضه (٣) ، إذ أن هذه الجريمة مستقلة تمام الاستقلال عن جريمة استغلال البغاء أو الشروع في استغلاله وهي الجريمة التي أفرد لها القانون نصا خاصا .

ولذلك لا يقتصر ارتكاب جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله على القوادين الحقيقيين ممن يرتزقون أو يتكسبون عن طريق القوادة ، وإنما يرتكبها غيرهم ممن يثبت في حقهم اتيانهم عملا من أعمال التحريض أو المساعدة على البغاء أيا كان الدافع الى ذلك (٤) .

ويمثل هذا الاتجاه الجديد في القوانين الحديثة أهداف اتفاقية سنة ١٩٥٠ الدولية في شأن مكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال بغاء الغير

(١) نقض ١٦ ديسمبر ١٩٥٨ - مجموعة أحكام النقض من ٩ عدد ٣ ص ١٠٩٠ رقم ٢٦٤ ، استئناف تولوز ٢ أكتوبر ١٩٤٠ - D. A. 1941 P. 219 jurisp ، ونقض فرنسي ٢٤ مايو ١٩٤٦ - D. 1946. 270 jurisp ، راجع في ذلك أيضا : Manzini, 438 (2624), 44. (2626) ; Garçon 1956.11. P.236 (101) :

(٢) اجاء في تقرير لجنة العمل الاولى والشئون الاجتماعية المرفوع الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس ١٩٥١ « المقصود بالعقاب في الفقرة الاولى من المادة الاولى من يحرض ولو مرة واحدة شخصا على ممارسة البغاء ... ولا يشترط لتحقيق الممارسة تكرار فعل الفحشاء ... والمهم أن الممارسة لا يقصد بها تكرار الفعل مع امرأة واحدة ولا تكراره مع نساء متعدّدات » . وجاء في تقرير لجنة الشئون التشريعية المقدم لمجلس النواب في ٢٤ أبريل ١٩٥١ « ... وذلك أن الممارسة تعنى المباشرة ولا تعنى التعدد والتكرار ... فلو أن المحرض المذكور في المادة أو من في حكمه قد ارتكب فعل التحريض أو المساعدة أو التسهيل مرة واحدة لتناوله العقوبة » .

والمفهوم أن عبارة « ممارسة الفجور أو الدمار » قد استبدلت بها عبارة « ارتكاب الفجور أو الدمار » عند تعديل مجلس الشيوخ للقانون تأكيدا لأن الارتكاب لا يقصد به سوى الفعل الواحد .

(٣) استئناف تولوز ٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، D. A. 1941 P. 219 jurisp ، نقض فرنسي ٢٤ مايو ١٩٤٦ D. 1956. 270 jurisp (٤) راجع في ذلك : Garçon 1956.11. P. 232 (75) .

حين استبعدت أحكامها عنصر الكسب أو الأجر كشرط لوقوع جرائم القوادة .

٢١٤ - قصر الجريمة على البغاء دون الفسق :

ويجب طبقا للقانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يكون التحريض موجها الى البغاء ، وبذلك لا اثم في تحريض شخص على الفسق أو تسهيله له (١) . والقانون في ذلك مختلف عن كثير من القوانين التي توسعت في جريمة القوادة « بالتحريض والتسهيل » فجعلتها تتضمن تحريض الأشخاص على الفسق أو الاتصال الجنسي غير المشروع أو الأفعال المخالفة للآداب أو تسهيل ذلك لهم (٢) .

والفارق في هذا الشأن بين القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ والقوانين الأخرى لا يعتبر هينا ، اذ لا تتوافر الجريمة طبقا للقانون المصرى الا اذا انصرف التحريض أو التسهيل الى البغاء بحدوده المعرفة فى القانون ، فاذا انصرف التحريض أو التسهيل الى مجرد الواقعة غير المشروعة أو الى المخادنة أو الى أى أمر آخر مخالف للآداب فلا تأثم في ذلك .

ويترتب على هذا أن نطاق تطبيق القانون المصرى يضيق كثيرا عن نطاق تطبيق القوانين التى ذكرناها .

وقد ذكرنا كيف بدأت القوانين تعاقب القواد باعتباره متشردا أى باعتباره متعيشا مما يدره البغاء من كسب ، وكيف ظلت جريمة التعويل فى المعيشة على كسب البغاء منصوبا عليها فى القوانين كأثر متخلف من جريمة القواد المتشرد .

(١) وهو ما جرى عليه أحكام القانون الانجليزى والفرنسى والمغربى والايطالى واليابانى والهندي بالنسبة للبالغين .

(٢) يعاقب قانون نيوهامبشاير كل من يساعد أو معاون على البغاء أو الفسق أو المقابلات Ch. 386. 14.6 ويعاقب قانون كولومبيا كل من حرض شخصا على البغاء أو على أمر آخر فاضح أو مخالف للآداب Title 22 sect. 2701 ، ويعاقب قانون نيويورك كل من حرض أو أغرى أو حمل امرأة أو فتاة على دخول منزل للبغاء بقصد البغاء أو المخادنة أو أى قصد آخر يخالف الآداب Penal Law art 220 (2460.3) ويعاقب قانون المكسيك كل من دفع أو حرض شخصا على مباشرة الفاحشة مع آخر . وكل من سهل آخر طريقة مجاورة البغاء - مادة ٢٠٧ ع معاملة بقانون ٢٧ يناير ١٩٤٠ ، ومعاقب المادة ٣٧٩ عقوبات لوكسمبورج - معاملة بقانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤ - على الاستخدام أو الاستدراج أو الافواء بقصد البغاء أو الفسق ، وكذلك المادة ١٨٧ ع يوغسلافيا قانون سنة ١٩٥١ ، ٤٣٦ ع رومانيا ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ع سويسرا ، ٢٠٦ ع ايسلندا ، ٢٢٩، ٢٢٨ ع الدانمرك ، ١٨٠ ع ألمانيا ، ٣٨٠ ع بلجيكا ... الخ .

ومؤدى ذلك أن جريمة القواد كانت وثيقة الصلة بالبغاء باعتباره
— دونا عن أنواع السلوك الجنسى الأخرى — وسيلة للكسب .

أما القوانين الحديثة ومنها القانون المصرى فلم تعد تستلزم لوقوع
جريمة القوادة أن يكون ارتكابها بقصد الحصول على كسب البغاء كله
أو بعضه ، ذلك بعند أن أصبح الأساس فى العقاب على القوادة هو
التحريض على الرذيلة أو المساعدة عليها أو تسهيلها ، وأنه اذا جاز للقانون
التسامح ازاء هؤلاء الذين غلبتهم شهواتهم ودفعتهم نفائس النفس الى
اتيان الرذيلة فلا يجوز له ذلك ازاء من يحرضون على الرذائل ويهيئون
لها الوسائل ويعينون المبتلى بها على اتيانها .

ولست أرى فارقا بين هذا الذى يقدم مساعدته « لمن يياشر الفحشاء
مع الناس بغير تمييز » (١) أو يحرضه على ذلك ، وبين هذا الذى يقدم
مساعدته « لمن يياشر الفحشاء مع الناس بتمييز » أو يحرضه على ذلك ،
فكلاهما يسهل طريق الفحشاء للناس ، أو يغريهم به ، أما كون ممارسة
الفحشاء بتمييز أو بغير تمييز ، بأجر أو بغير أجر ، فأمر يتعلق بمرتكب
الفحشاء ذاته ، وعليه وحده يقع أو لا يقع وزر ما ارتكب طبقا لما يعاقب
أو لا يعاقب القانون عليه .

وانى لأتساءل عن الفارق بين من يحصل على كسب شخصى من البغاء
بمعناه المحدد فى القانون ، وبين من يحرض شخصا أو اشخاصا على الفسق
أو يسهله لهم ، لقاء ما يحصل عليه كأجر على هذا التحريض أو
التسهيل (٢) ، فالأول يحصل على أجر البغاء ذاته ، والثانى يحصل على
أجر التحريض على الفسق أو تسهيله ، ولا يمكن أن يقال ان أحد الأجرين
مشروع وان الآخر غير مشروع ، فكلاهما أجر غير مشروع ، ومع ذلك
يرتكب الأول جريمة استغلال البغاء ، بينما لا يرتكب الثانى جريمة ما بدعوى
أن القانون لا يستهدف الا البغاء فى جرائم التحريض على البغاء أو تسهيله .

(١) وهو تعريف البغاء فى القانون المصرى — راجع بند ٥٦ .

(٢) وليس المقصود بهذا المثال أن كل تحريض على الفسق أو تسهيل له يكون لقاء
أجر ، انما المقصود هو المقارنة بين حالة استغلال البغاء وحالة تحريض الاشخاص على الفسق
أو تسهيله لهم اذا كان ذلك بأجر .

وليس بخاف أن كثيرا من القوادين يعلمون أن ما يحرضون عليه أو يسهلونه ليس الا البغاء بعينه ، ولكن ليس هذا هو الواقع في كل الأحوال . فقد يقدم القواد على تسهيل ممارسة الغير للفحشاء لقاء ما يحصل عليه من أجر على هذا التسهيل دون علم منه بحقيقة هذه الفحشاء أهى بغاء أم مجرد فسق ، بل ان ذلك قد لايعنيه في قليل أو كثير ما دام الأجر هو كل ما يستهدفه نتيجة ما قدمه من مساعدة أو تسهيل (١)

وإذا علق القانون عقاب القواد على ضرورة أن تكون الفحشاء التي حرض عليها أو سهلها بغاء ، لاقتضى ذلك اثبات أن ما ارتكبه المجنى عليه كان بغاء ، ثم اثبات أن القواد كان عالما به بوصفه كذلك ، وهو أمر شاق أثبتت التجارب العملية صعوبته في كثير من الأحوال .

لذلك نقترح أن يعدل القانون حتى تكون الجريمة هي جريمة « تحريض شخص على الفسق أو مساعدته على ذلك أو تسهيله له » فلا يكون العقاب قاصرا فقط على حالة التحريض أو المساعدة على البغاء بمعناه الضيق المحدد في القانون (٢)

ويترتب على هذا التعديل تجنب النتائج غير المبررة التي يؤدي إليها قصر الجريمة على حالة البغاء فقط دون الفسق ، ومجاراة القانون للقوانين الأخرى القائمة على مبررات هذا التعديل .

(١) ولا اعتقد أنه من المقبول أن يلزم القانون كل من يسهل الفحشاء بأن يتحرى حقيقة كونها أو عدم كونها بغاء ، فيسجد من التسهيل في الأولى ويقدم عليه في الثانية بسبب اعتبارات لا دخل له فيها ولا علاقة له بها وإنما هي من شأن مرتكب الفحشاء ذاته ، وقد يصعب أويخفى على من سهل الفحشاء معرفة حقيقتها بل قد يلجأ القوادون في كثير من الأحوال الى الإيقاع بفتاة أو امرأة بذاتها لتصبح خدنة هذا أو ذاك من الرجال دون أن ينصرف قصدهم الى استخدامها في البغاء ، بل قد يلجأون أحيانا الى التوسط بين رجل وامرأة يشتهيها بقصد تمكينه منها دون أن يوصف اتصالها به بأنه بغاء ، وقد يحدث هذا من القوادين المحترفين الذين يتجرون في البغاء ، ولهم في ذلك وسائلهم وأهم أنهم ، بقصد ارضاء طبقة مختارة من عملائهم ، ومحفوظات شرطة الاداب ملئة بمثل هذه الحالات .

(٢) ورغم ما جاء في القانون الفرنسي من أن المادة ٢٣٤ عقوبات تعاقب على المساعدة على البغاء أو المساعدة على تصيد العملاء بقصد البغاء

« Aide ou assistance à la prostitution ou au racolage en vue de la prostitution »

الا ان جارسون يشعر كيف يتناقض النص الصريح للقانون من عقاب المساعدة على الفسق débauche في وقت يعاقب فيه على كل مساعدة على البغاء ، ولذلك يفسر جارسون كلمة « بغشاء Prostitution » في هذه المادة بمعنى فسق حتى لا يكون العقاب قاصرا على حالة البغاء فقط ويوجب بالقضاة أن يفسروا نص المادة على هذا الأساس

Garçon 1956 II. P. 235 (98-99)

ولا يقدح في اقتراح هذا التعديل ما قد يقال من أن القانون حينما حرم التحريض على البغاء أو تسهيله كان معتمداً على أن ممارسة البغاء في ذاتها جريمة ، فإن هذا القول مردود بأن ممارسة البغاء ذاتها ليست جريمة في القانون المصري ، ولكن الجريمة في الاعتياد على ممارسة البغاء ، وأن أغلبية التشريعات المختلفة التي تحرم التحريض على البغاء أو تسهيله أو التحريض على الفسق أو تسهيله لا تعاقب على ممارسة البغاء أو الفسق ولا على الاعتياد على ممارستها .

العنصر المعنوي

٢١٥ — يتكون القصد الجنائي في جريمة التحريض على البغاء من تعمد فعل التحريض بقصد تحقيق نتيجته أي بقصد ممارسة المجنى عليه البغاء .

ويتكون القصد الجنائي في جريمة تسهيل البغاء من تعمد فعل التسهيل بقصد تحقيق نتيجته أي بقصد تمكين المجنى عليه من ممارسة البغاء ، فإذا وقع فعل التسهيل دون قصد تحقيق نتيجته فلا تتوافر عناصر الجريمة .

وعلى ذلك لا يرتكب جريمة القوادة سائق السيارة التي تستأجرها امرأة للوصول بها الى منزل البغاء أو الى منازل عملائها ولو كان السائق على علم بغرضها ما دام قصده لم ينصرف الى مساعدتها على البغاء ، وإنما كان منصرفاً الى توصيلها الى المكان الذي تطلبه لقاء ما يحصل عليه من أجر ، شأنها في ذلك شأن سائر الناس الذين يركبون سيارته للانتقال بها من مكان الى مكان .

ولا يرتكب جريمة القوادة التاجر أو الصانع الذي يقوم بتأثيث منزل ليعلم يعلم أنها ستستخدمه لممارسة البغاء فيه ما دام قصده لم ينصرف الا الى بيع الأثاث مجرداً عن رغبته في مساعدتها على البغاء (١) ، ولا صبي

(١) وهذا ما قضت به إحدى محاكم الاستئناف الفرنسية في جريمة السباد القصر إذ قضت ببراءة تاجر يبيع أثاث وأدوات المنزل الذي يباشر فيه القصر الفسق على أساس أن لغرض التاجر هذا الاتجار بالأثاث بعيداً عن قصد المساعدة على الفسق - استئناف رين Ren n e ١ ديسمبر ١٨٦٥ S.1866.2. 172.

المحل العام « بار » الذى أشار لأحد الزبائن على امرأة ساقطة ثم دعاها له بناء على طلبه ما دام لم ينصرف قصده الا لتلبية طلب هذا الزبون دون تعمد مساعدة المرأة على ممارسة البغاء (١)

وعلى ذلك فلا يكفى لوقوع الجريمة مجرد ارتكاب الجاني عملا من شأنه التحريض أو المساعدة على البغاء ، بل يجب انصراف قصده الى تحقيق البغاء أو تسهيله ، واذا كان هذا هو القصد العام فى جرائم التحريض على البغاء أو المساعدة عليه . فلا بد من توافر قصد خاص هو أن يكون التحريض أو المساعدة على البغاء بقصد ارضاء شهوات الغير Intention de satisfaire les passions d'autrui (٢) أى أن يكون الجاني قاصدا ممارسة المجنى عليه البغاء مع شخص آخر غير الجاني (٣) ، وليس من الضروري أن يكون الشخص الذى استمتع جنسيا بالمجنى عليه أو المراد استمتاعه جنسيا بالمجنى عليه معروفا بل يكفى أن يثبت أن قصد الجاني كان ارضاء شهوات الغير ، وأن يتحقق القاضى من أن المقصود هو مجرد الغير (٤) .

وقد أوضحت لجنة العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ فى تقريرها المقدم للمجلس فى ٨ مارس ١٩٥١ على مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٥٩١ أن جريمة التحريض على البغاء أو تسهيله لا تتوافر الا اذا انصرف قصد الجاني الى ارضاء شهوات الغير فاذا كان ما ارتكبه من

(١) نقض فرنسي فى ٢٤ مايو ١٩٤٦ . D. 1946 P. 270 jurispr. ، ويقول مانزيني انه يجب ان يكون القصد فى اشباع شهوات الغير حقيقيا لا صوريا أو مصطنعا ، كحالة القواد الذى يتفق مع زوجته على الايقاع بشخص ما لسلب ماله فان ذلك لا يعتبر تحريضا على البغاء Manzini, P. 446 (2626) وقد حكم القضاء الانجليزى بأنه (إذا حُرِّضت أم ابنتها على مواعدة رجل بقصد غيبتها فى حالة تلبس للحصول على دليل ضده لانه سبق أن هتك عرض ابنتها حتى حملت منه فليس ذلك منها تحريضا على البغاء - محكمة البناج . Court of Crown سنة ١٨٩٤ . Morrison, P. 20; Halsb. 2 éd vol. 9 (1936) P. 483 (829).

(٢) Garçon 1956, 11. P. 230 (55) 236 (100).

(٣) القضاء الانجليزى - قاضى السلام سنة ١٩١٠ قضية R. V. C. (Digest vol. 12. P. 1020)

(٤) راجع نقض ايطالى ٢٠ أكتوبر ١٩١٥ Manzini, P. 446 (2626) وايضا P. 443 (2625)

تحريض أو مساعدة على البغاء لم يقصد به الا مزاجه الخاص فلا تأثيم في ذلك (١) .

وقصد ارضاء شهوة الغير لا يستلزم تفويضا أو طلبا من الراغب في الفسق *libertino* الى القواد *Lenone* ، فان القواد قد يرتكب جريمة القواداة من تلقاء نفسه كأن يعرف أن هناك شخصا مغرما بالنساء فيرسل اليه دون اتفاق سابق امرأة لخدمة حاجاته الجنسية (٢) ويستوى أن يقدم القواد المرأة الى شخص واحد أو أكثر (٣) ، كما يستوى أن يكون عملاؤه ممن يعرفهم شخصا أو لا يعرفهم أو أن يكونوا معينين أو غير معينين (٤) ، ولو كانوا مجهولين له تماما (٥) . ولا يهم نوع المتعة الجنسية التي يقصد القواد توفيرها أى سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية ، مادية أو بالمشاهدة (٦) .

ولا دخل للهدف الذى يرمى القواد الى الوصول اليه من المساعدة على البغاء ، فقد يكون غرضه الحصول على كسب أو مجرد المجاملة لصديق ، أو أى مصلحة أو فائدة أخرى متصورة (٧) ، فان ذلك كله مما يدخل في الباعث على الجريمة ولا علاقة له بالقصد الجنائى (٨) .

(١) جاء في التقرير « . . . ولا ينطبق النص مثلا على الشخص الذى يغرى فتاة ويحرضها على ممارسة الفحشاء لمزاجة الخاص ولو أدى بها ذلك فيما بعد الى احتراف الدعارة . . . » - راجع في ذلك أيضا نقض ايطالى ٢٠ أكتوبر ١٩١٥
Manzini P. 445 (2626)

وقد نصت بعض القوانين صراحة على قصد ارضاء شهوة الغير باعتباره عنصرا من عناصر جريمة القواداة كالمواد ٣٥١ ع يونانى ، ٢٠٧ ع مكسيكى ، ٣٧٩ ع لوكسمبورج . . الخ

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٦ (٢٦٢٦)

(٣) نقض ايطالى ٩ مايو ١٨٩٢ - نفس المرجع والصفحة

(٤) استئناف تورينو ٢ نوفمبر ١٨٩٢ - نفس المرجع والصفحة

(٥) نقض ايطالى ٢٠ أكتوبر ١٩١٥ - نفس المرجع والصفحة

(٦) نفس المرجع السابق والصفحة ، والمقصود بالمشاهدة أن يكون ارضاء شهوة الغير عن طريق مشاهدته مرتكب البغاء في اوضاع مثيرة دون أن يتصل به اتصالا ماديا - وقد توسعت محكمة النقض الإيطالية في ذلك حين قضت بأن جريمة القواداة تقع في حالة دفع فتاة فاصرة لتركب بافراط مع عشيق لها أفعالا في هيئة اوضاع فاضحة أمام ماكينة تصوير بقصد التقاط صور تقدم لاشخاص آخرين مجهولين لتثير شهواتهم الجنسية - نقض ٢٠ أكتوبر ١٩١٥ - المرجع السابق والصفحة - وسبق أن انتقدنا هذا الحكم باعتبار أن ما ارتكبته الفتاة لا يعتبر بغاء

(٧) نقض ايطالى ٢٢ يناير ١٩٢٤ - المرجع السابق والصفحة ، فيرتكب الجريمة من يغرى عشيقته الخاصة على مباشرة الفحشاء مع الآخرين بقصد التخلص منها - نقض ايطالى ١٨ نوفمبر ١٩٢٥ - المرجع السابق ص ٤٤٧

(٨) وقد اوضحت المذكرة الإيضاحية للقانون الايطالى أن المهم هو انصراف الإرادة الى اشباع شهوة الغير ولو كان هناك غرض آخر كالانتقام أو الكسب - نفس المرجع والصفحة

المبحث الثاني

الاتجار الدولي بالبغاء

٢١٦ - تحريم نشاط القوادين الدوليين :

علمنا كيف انتشرت تجارة الرقيق الأبيض la traite des blanches في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وكيف انعقدت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية لمكافحة هذا النوع من الاتجار عبر الدول . وقد تمخض ذلك عن التزام الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الرقيق الأبيض الموقع عليها بباريس عام ١٩١٠ ، والاتفاقية الدولية الخاصة بمكافحة الاتجار بالنساء البالغات الموقع عليها في جنيف ، عام ١٩٣٣ . والاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير الموقع عليها في ليك سكسيس عام ١٩٥٠ ، بعقاب كل من — ارضاء لشهوات الغير — استخدم أو استدراج أو أغوى شخصا آخر ولو برضائه بقصد البغاء (١) .

«Quiconque, pour satisfaire les passions d'autrui, embauche, entraîne ou détourne en vue de la prostitution une autre personne, même consentante » .

وقد جاء في الأعمال التحضيرية للاتفاقيات الدولية المذكورة أن هذه العبارات الجديدة الواردة بها تكفي للعقاب على أوجه النشاط المختلفة التي يلجأ اليها تجار الرقيق الأبيض في جلب النساء من دولة الى أخرى بقصد البغاء (٢) .

وإذا نحن تأملنا النص الفرنسي كما تضمنته المواد الأولى من الاتفاقيات الدولية الثلاثة ، وهو النص الذي أعتبر وحده رسميا في الاتفاقية الأولى

(١) راجع في ذلك بنود ١٦٥ ، ١٧٢ ، ١٨٢ .

مع ملاحظة أن النص المذكور هو ما تضمنته المادة الأولى من اتفاقية ١٩٥٠ أما المادة الأولى من اتفاقية ١٩١٠ فكانت تتضمن عقاب كل من ارتكب ذات الجريمة على امرأة أو فتاة قاصرة بقصد الفسق débauche (أو بقصد immoral purposes كما جاء في الترجمة الانجليزية) ، كذلك كانت تعاقب المادة الأولى من اتفاقية ١٩٢٣ من ارتكب الجريمة بأنها على امرأة أو فتاة بالغة ولو برضاها بقصد الفسق .

(٢) راجع بند ١٦٢

سنة ١٩١٠ (١) لوجدنا أنه يتضمن عبارة « كل من استخدم أو استدرج أو أغوى embauche, entraîne ou détourne شخصاً بقصد البغاء » ، وهي العبارة ذاتها التي تضمنها القانون الصادر في فرنسا في ٣ أبريل ١٩٠٣ لعقاب كل من استخدم أو استدرج أو أغوى قاصراً بقصد الفسق ، وكان صدور هذا القانون نتيجة لتوصيات مؤتمر باريس الدولي عام ١٩٠٢ بشأن مكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض (٢) .

٢١٧ — الاستخدام بقصد البغاء : —

فسرت الأعمال التحضيرية لاتفاقية ١٩١٠ معنى كل من الكلمات الآتية المذكورة وهي الاستخدام والاستدراج والأغواء .

فاستخدام امرأة بقصد الفسق هو الحصول على تعهداتها بممارسة الفسق أو استمالتها نحوه ، وهو اصطلاح مقتبس من لغة العقود بين أصحاب العمل والعمال ، فالاستخدام هو سعى صاحب العمل للعثور على العامل أو استقباله وعرض العمل عليه وقبول العامل له ، واستخدام المرأة هو السعى للعثور عليها لعرض أمر معين تقوم به والحصول على موافقتها عليه ، وبهذا تتم الجريمة بتمام الاتفاق ، أى أن عناصرها تكتمل في اللحظة التي يتم فيها التفاهم أو الاتفاق بين الجاني وبين المرأة محل الاتجار ، وعلى ذلك فجريمة استخدام المرأة بقصد الفسق تتم دون ممارسة الفسق فعلاً ، ويتميز الاستخدام عن التحريض بأن الأول يتم بمجرد الاتفاق دون حاجة الى إثارة أو اقناع (٣) .

وفسرت كلمة « استخدام » في الأعمال التحضيرية للقانون الفرنسى الصادر في ٣ أبريل ١٩٠٣ نفس التفسير (٤) ، وفسرها القضاء كذلك فيما بعد (٥) .

(١) راجع ONU.—1950. IV. 2. P.1

(٢) راجع بند ١٦٢

(٣) راجع T. D. B. Paris 1902. P. 112, 122, 182.

(٤) « فقد جاء في الأعمال التحضيرية للقانون المذكور « ان المقصود بكلمة « استخدام embaucher » في هذا الصدد هو القصد في عقد العمل تماماً ، فرب العمل يعتبر أنه استخدم العامل اذا ما الحق به عمله او بصنعه او اذا ارتبط بان يعهد اليه بعمل لقاء مرتب Garçon 1906.1. P. 881.

(٥) « لا تعتبر المحاكم استخداماً اتفاق صاحب الكيسارية مع قاصر لتدريبهما لاحد رواد محله - نقض فرنسى ٧ فبراير ١٩٣٦ Rev. de Sc. Crim 1936. P.442. لما قبل به

(٦)

« فالاستخدام بقصد البغاء ما هو الا عقد أو اتفاق لغرض يخالف الآداب ، ويجب أن تكون المجنى عليها قد قبلت القيام بخدمات معينة سواء أعلمت بطبيعة هذه الخدمات المخالفة للآداب وارتبطت بممارستها البغاء ، أو التزمت بممارسة حرفة أو وظيفة أكثر أو أقل شرفا ، وعلى هذا يجب أن تفسر كلمة « استخدام » بأنها عقد يلزم القواد بمقتضاه امرأة على أداء خدمات بقصد حملها على البغاء ، وليس من الضروري أن يكون من استخدم المرأة هو البادئ ، بالسعى الى ذلك أو أنه هو الذي عرض عليها استخدامها أو سعى في طلب خدماتها Services ، بل المعتاد أن يلجأ العامل الى صاحب العمل طالبا عملا فيوافق الأخير على طلبه ، ويكون بذلك قد استخدمه ، فاذا ذهبت امرأة الى صاحبة منزل بغاء وطلبت أن تعمل فيه وقبلت صاحبة المنزل ذلك فانها تكون قد استخدمتها بقصد البغاء » (١) .

والمفهوم أن جريمة تحريض شخص على البغاء تستلزم أن يكون التحريض منصبا على البغاء ، أما جريمة استخدام شخص بقصد البغاء فقد تكتمل عناصرها ولو كان الاتفاق بين الجاني والمجنى عليه يتضمن استخدامه في أعمال شريفة مادام القصد الذي يخفيه الجاني هو اتخاذ الاستخدام وسيلة لممارسة المجنى عليه البغاء (٢) .

٢١٨ — الاستخراج بقصد البغاء :

وأوضحت الأعمال التحضيرية لاتفاقية ١٩١٠ أن المقصود بكلمة

= امرأة في منزل مرخص فيه بالبغاء ومحاولة توجيهها للكشيف الطبي فلا يعتبر الا شروما في الاستخدام بقصد البغاء . نقض فرنسي ٢٩ يناير ١٩٥٣ (167) 11.P.243 Garçon 1956.11. P.240 (146) راجع ايضا Garçon 1906 1. P. 881 (1) (146) 11. P.240 Garçon 1956.11. P.240 (146) وبضيف جارسون « ويجب أن نعلم أن الرجل الذي يستخدم المرأة هو من يتاجر في مرضها بناء على اتفاق معها وهذه نقطة هامة إذ أن الأب الذي يدفع ابنته للبغاء لا يقال انه استخدمها ، إذ انه صاحب سلطة عليها أصلا ، انما هو أفسدها ، يؤيد ذلك ما جاء في المادة ٣٢٤ لقرة خامسة من قانون ١٩٠٢ من تشديد العقوبة على الوالد الذي يساعد على الدعارة ولم تذكر الفقرة حالة الاستخدام ، وذلك لأن القانون لا يعتبر الآباء ومن في ربتهم مستخدمين لبساتهم (Garçon 1906. 1. P. 881)

ويجوز أن يكون الاستخدام ضمنيا كمن يعلن انه يعطي اجرا طيبا لمن يمارس البغاء في منزله فيقبل النساء عليه لهذا الغرض دون اتفاق سابق بيله وبينهن - محكمة هانوفر العليا في ١٦ مايو ١٩٥٢ 19. P. 219 Bauer,

(٢) (146, 147) 11. P. 240 Garçon. 1956.

« استدراج entraîner » امرأة بقصد الفسق هو أن يجعل الجاني المرأة تصحبه أو تتبعه emmener avec soi ou après soi (١) دون حاجة الى تحريض أو اكراه ، فهو يقودها أو يصحبها من المكان الذي اتفق معها أو وجدها فيه الى المكان الذي ينوى ممارستها البغاء فيه ، ويتم الاستدراج بصرف النظر عن وقوع الفسق أو عدم وقوعه .

والحقيقة أن كلمة entraîner يكتنف ايضاح مدلولها صعوبة أكثر من صعوبة ايضاح مدلول كلمة embaucher لأنها تؤدي في معناها المقصود في القانون الى كثير من الغموض (٢) ولكننا اذا رجعنا الى التفسير الذي حددته الأعمال التحضيرية لها لوجدنا أن المقصود بها هو عقاب النشاط الذي يبدية القوادون في تصيد ضحاياهم وتسفيرهم أو نقلهم الى المكان الذي يقصدون استغلال بغائهم فيه . فهم يلجأون أحيانا الى نقل

(١) T. D. B. Paris 1902 P. 122.

(٢) وذلك بسبب ان لهذه الكلمة معنيين أحدهما حقيقي والآخر مجازي ، فالمعنى الحقيقي هو « سحب أو جر أو جلب معه أو خلفه trainer avec soi, après soi أو ساق أو قاد أو دل Conduire أو اخذ معه emmener » ، والمعنى المجازي يفيد كل ما يحمل على فعل شيء أى كل ما يجعل الشخص على الرغم منه يتصرف بدافع عواطفه se dit de tout ce qui porte à faire quelque chose et comme malgré soi, agir sur les sentiments

(التعاريف من Dictionnaire de L'Académie) فهل استعمال القانون كلمة entraîner للدلالة على معناها المجازي أم الحقيقي ؟ يجب جارسون على ذلك بأن القانون قصد المعنى الحقيقي اذ انه بعد أن تحدث عن الاستخدام بقصد البغاء أراد أن يعاقب أيضا على النشاط الذي يلحق هذا الاستخدام وهو نقل المجنى عليه الى المكان الذي ينتظر ممارسته البغاء فيه ، وأن القانون لم يقصد المعنى المجازي الذي قد يفسر تفسيرا واسعا فتعتبر معه كل نصيحة أو ضغط أدبي أو مثل سوء من جانب الوالدين جريمة يعاقب عليها القانون وبهذا التفسير الأخير تتسع كلمة enluner الى عقاب ما لم تتسع له النصوص الخاصة بجريمة افساد أخلاق القصر ، وتفقد الجريمة بذلك كل حدودها القانونية ويصبح ممكنا عقاب كل من باثر أى تأثير على شخص آخر يشرب عليه ممارسة البغاء ، وفي هذا فتح لباب التحكم واعتداء جسيم على الحرية الفردية ، ولذلك لم يقصد القانون الا تحريم الأفعال التالية للاستخدام بقصد البغاء وهى نقل المجنى عليه نقلا ماديا الى حيث يمارس البغاء ، وهذه الصورة العادية لنشاط القوادين لا تمنع من أن يكون نقل الشخص سابقا لاستخدامه كحالة من ينقل شخصا الى مكان يقصد الاتفاق معه بعد ذلك على ممارسة البغاء - راجع في ذلك Garçon 1956.11. P. 881 ; Garçon 1906.1.P. 881 (148-150) 241. وراجع في نفس الراى J. C. P. 6 (27) Haïdar, P. 280;

ويرى داللو و كولومبيني وغيرهم أن القانون انما يرمى الى تحريم كل نصائح أو تعليمات أو ارشادات أو ضغط أدبي يؤدي الى افساد الحنر عليه من عائلته أو محل اقامته أو محل عمله المعتاد بل يدخل في ذلك أيضا حالة المثل السيء من جانب الوالدين بالنسبة لاولادهم D. 1947 P. 71 jurisp .

Lois Nouvelles 1946. P. 225., D. Rép. 54.11.P. 718 (26).

المجنى عليهم الى مكان ما ، بقصد الاتفاق معهم على استخدامهم في البغاء ، وأحيانا أخرى لا يكون مثل هذا النقل الا لاحقا للاستخدام ، أى لتوصيل المجنى عليهم الى المكان المزمع تنفيذ ما تم الاتفاق عليه فيه .
فليس المقصود بكلمة entrainer هو التحريض بقصد البغاء أو « الاستدراج » كما جاء في الترجمة العربية لتلك الكلمة ، وخصوصا اذا تضمنت المادة أو القانون الذى وردت فيه عقاب التحريض على البغاء ، كما هو الشأن في القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ الذى يعاقب على التحريض على البغاء والتشروع في هذا التحريض .

ولذلك نرى أن كلمة « استدراج » الواردة في القانون المذكور ليست ترجمة دقيقة لكلمة entrainer . بمعناها المقصود في القانون ، ويجب أن يستبدل بها كلمة « اصطحاب أو نقل أو قيادة » حتى يتتفى الغرض في النصوص التى تضمنتها ويتحقق قصد الشارع من النص عليها وهو تحريم كل أوجه النشاط الذى يباشره القوادون ، وخصوصا اذا اتصل هذا النشاط باقليم أكثر من دواة واحدة .

٢١٩ — الاغواء بقصد البغاء :

أما كلمة اغواء Détourner بقصد البغاء فقد عرفتھا الأعمال التحضيرية لاتفاقية سنة ١٩١٠ بأنها انتزاع المرأة من الوسط الذى تعيش فيه انتزاعا غير مشروع Enlever illicitement à son milieu (١) وهى بذلك صياغة أخرى للمعنى الذى تؤدي اليه كلمة « Entraîner » فكلاهما تعبر عن نقل الشخص أو ابعاده من مكان الى مكان ، ولذلك اعتبرهما الشارع الفرنسى مترادفين ، وبعد أن كان يجمعهما القانون الفرنسى الصادر في ٣ ابريل ١٩٠٣ والذى كان يعاقب « كل من استخدم أو استدراج أو اغوى » امرأة بقصد الفسق ، استغنى القانون الصادر في ١٣ ابريل ١٩٤٦ عن كلمة اغوى (٢) عند تعديل المادة ٣٣٤ عقوبات فرنسى واحل كلمة عال entretenir لتعبر عن يتفقون على شخص

(١) T. D B. Paris 1902. P. 122

(٢) وهو ما فعله القانون اليونانى في المادة ٢٥١ عقوبات حين استغنى عن كلمة اغوى كلفاء بكلمة استدراج

ويأوونه بقصد البغاء (١) ولذلك أصبحت الفقرة الرابعة من المادة ٣٣٤ تعاقب كل من « استخدم أو استدرج أو عال embauche, entraîne, ou entraîneur » ولو برضائه شخصا ولو بالغاً بقصد البغاء ... »
ومن هذا نرى أن كلمة اغوى (٢) الواردة في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ ليست ترجمة دقيقة لكلمة «détourner» ويجب أن يستبدل بها إذا أريد الاحتفاظ بمعناها في القانون عبارة « أبعد شخصا عن أهله أو بيته ابعادا غير مشروع » .

وهي بهذا المعنى الأخير تعبر أوسع مجالا من كلمة «خطف» الواردة في نصوص كثير من القوانين التي تعاقب على خطف الأشخاص بقصد البغاء أو الفسق (٣) ، لأن هذه الجريمة الأخيرة لا تتم عناصرها غالبا إلا بوقوعها على القاصرات أو بوقوعها على البالغات بالاحتيال أو الاكراه (٤) بينما تنطبق كلمة « اغوى » في جميع الأحوال دون اشتراط مثل هذه الظروف ، بل ان جريمة الخطف لا تتحقق الا بإبعاد الشخص عن ذويه أو

(١) راجع (١١٥٣) ٢٤١ (١٤١١) P. 240 Garçon 1956.II.

(٢) ومعناها اللغوي « اضل »

(٣) فكثير من القوانين تضع نصوصا خاصة للعقاب على الخطف enlèvement «abduction» بقصد البغاء أو الفسق ، كذلك التي تعاقب كل من خطف امرأة قاصرة لم تبلغ ٢١ سنة من زوجها ولو برضاها بقصد الفسق - م ٥٠١ ع النمسا ، أو كل من خطف امرأة رغم إرادتها بقصد غير شريف - م ٤٤٠ ع ألبانيا ، وكل من خطف امرأة ليحملها على الفسق - م ٢/١٨٣ ع سويسرا ، أو كل من أخذ بنفسه أو بواسطة غيره فتاة تقل سنّها عن ١٨ سنة من حيازة والدها أو والدتها أو إلى شخص له حق رعايتها شرعا دون رغبته بقصد اتصالها جنسيا بأي رجل أو بالرجال عموما اتصالا غير مشروع - قانون فيكتوريا 1928 Crimes act No.3664.S.55 - أو كل من اقنع أو حرض أو خطف بالقوة من منزلها أو مكان إقامتها العادي أو من حضانه أو رقابة أبويها أو الولاية عليها أي امرأة لم تبلغ ١٦ سنة بقصد البغاء - قانون كولومبيا T. 22 S. 2704 ، أو كل من خطف امرأة بقصد تزويجها من أي شخص أو بقصد إكراهها على الموائمة غير المشروعة أو تحريضها عليها - م ٣٦٦ ع هندي .. الخ

(٤) فإذا ثبت أن المتهم بالخطف كان مستعدا لقبول امرأة لديه أو كان راغبا في ذلك بل أنه شجها عليه دون أن يقوم من ناحيته بأي احتيال أو اقناع فلا يكفي ذلك لإدانة بالخطف - قضاء هندي قضية Robb ، وقضية Meadows (4100) Gour P. 1191 وإذا رحلت الفتاة وحدها من منزل والدها ولم يعرضها أحد ولجأت إلى منزل المتهم وحدها فلا يعد خاطفا لها - قضاء هندي قضية Primelt وقضية Frazan ولكن إذا استغل وجودها لديه وأثر على إرادتها فبقيت عنده عد خاطفا لها

Gour, P. 1190 (4098)

وقد قصد القانون بالتحايل الذي سواء بالإكراه في جريمة الخطف إلى أكثر من الأقوال المجردة التي لا ترتفع إلى حد الغش والتدليس أو إلى صف الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في جريمة النصب - نقض مصري ٨ نوفمبر ١٩٤٣ ، ١٥ يونيو ١٩٤٢ (مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ١ ص ٥٤٦ رقم (١ ، ٢)

أصبحاب السلطة أو الولاية أو الرعاية عليه (١) ، بينما تتحقق جريمة الاغواء أما بإبعاد الشخص عن هؤلاء أو بانتزاعه من البيئة أو الوسط الذى يعيش فيه (٢)

ولما كانت جريمة « الاغواء بقصد البغاء » تغنى عن النص على خطف الأشخاص بقصد البغاء ، لذلك لم تجد القوانين التى تعاقب على الجريمة الأولى مبررا للنص على الجريمة الثانية (٣) .

٢٠ — أهمية النص على عقاب الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء لمكافحة الاتجار الدولى بالبغاء

رأينا أن لكل من الكلمات الثلاث « استخدم أو استدراج أو اغوى » معنى خاصا فى القانون ، وأن المقصود باتقاء هذه الألفاظ لم يكن الا مكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض فى كل صورته الممكنة ، وأن عدم سهولة ادراك المقصود بهذه الكلمات عند تلاوتها لأول وهلة ، لا يمنع من الرجوع الى المصادر التاريخية لها لتعرف هدفها والغرض منها ، شأنها فى ذلك شأن كثير من التعبيرات القانونية .

وقد كان لغموض هذه الألفاظ الثلاثة أن قال مقرر اللجنة التشريعية لمؤتمر سنة ١٩٠٢ « ان تعريف الجريمة الجديدة كأي تعريف جنائى يصعب صياغته . وان اللجنة أرادت باستعمالها الكلمات الثلاث ذات المدلول الممكن ادراكه بطريقة كافية ، أن تحيط بكل الظواهر المختلفة للجريمة

(١) فالخطف هو إبعاد الشخص من حيازة من له حق حيازته شرعا أو هو أخذ الطفل من مركزه الشرعى وإخفاؤه ممن لهم السلطة الشرعية عليه - استئناف مصر ١٢ يناير ١٨٩٨ ، جنابات ثنا فى ٢ مايو ١٩٢٧ (دكتور محمد فؤاد مهنا - قانون العقوبات الكتاب الثالث من ٢٨٤ - الناشر المؤلف القاهرة ١٩٢٧) أو هو قطع صلة المبنى عاينه بأهله قطعاً جدياً - تقضى ١٦ نوفمبر ١٩٢١ ، أو إبعاد المخطوف من ذويه الذين لهم حق رعايته - تقضى ١٥ يونيو ١٩٢٢ ، أو انتزاع المخطوف من بيئته وقطع صلاته بأهله - تقضى ٢١ مارس ١٩٥٢ (مجموعة النوازل القانونية فى ٢٥ عاما ج ١ من ٥٢٧ رقم (٧ ، ٨ ، ٩)

راجع فى نفس المعنى قضاء فيكتوريا قضية Rex V. Mackney

(Prosti. II. A) وقضاء الهند - قضية Timmins (Gour, P. 1191 Ch. 4102)

(٢) ولذلك تتحقق جريمة الاغواء بإبعاد المبنى عنه من أى وسط كان يعيش فيه بقصد استخدامه فى البغاء ، ولو لم يترتب على ذلك إبعاده من أهله أو ذويه بل ولو لم يكن له من هؤلاء أو يرعاه .

(٣) وهذا ما جرى عليه القانون الفرنسى والمصرى والسويسرى والبلجيكى الخ .

المراد العقاب عليها ... ان النص المقترح يتسع لأوجه النشاط المختلفة لجرائم الاتجار بالرقيق الأبيض اذ أن نشاط الجناة يتكون من أفعال متتابعة تبدأ منذ اتفاق الجاني مع المرأة في إحدى الدول ثم يقوم بتسفيرها عبر اقليم دولة أخرى حتى ينتهي بها الى دولة الوصول فتقع عناصر الجريمة في ثلاث دول مختلفة ، واذن لا توجد وحدة مكان ، ويعتبر الاتجار بهذه الصورة دوليا ويعامل المجنى عليهم معاملة السلعة التجارية « (١) » وقد اتضح فيما بعد أن هذه الكلمات الثلاث لم تكن كافية للاحاطة بكل نشاط القوادين ، ولا سيما بعد أن أصبحت انقوانين الحديثة تتضمن العقاب على التحريض والمساعدة على البغاء بكل وسيلة ، ولهذا رأى أثناء اعداد مشروع الاتفاقية الدولية لسنة ١٩٥٠ التوسعة في العقاب على كل أفعال التحريض والمساعدة على البغاء ، غير أن اعتراض بعض الحكومات على هذه التوسعة في العقاب أدى الى الاكتفاء بالنص على عقاب الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء .

ولم يكن مجرد النص على مثل هذه الجرائم كافيا لعقاب كل من يشمل نشاطهم أكثر من دولة واحدة فان الدول المختلفة لا تسلك طريقا واحدا في العقاب على الأفعال التي تقع خارج أراضيها ، أو على الأفعال التي تقع

(١) راجع T. D. B. Paris 1902. P. 112, 122

وليس أدل على غموض معنى الكلمات الثلاث من أن الترجمة الانجليزية لنص المادة الاولى من اتفاقية ١٩١٠ عبرت عن العبارة الفرنسية

«any person who quiconque a embauché, entraîné ou détourné» بعبارة

has hired, abducted or enticed...» أي : كل من استأجر أو خطف أو حرض ...

O N U. 1950. IV. 2 P... 1 بينما كانت ترجمة نفس العبارة في المادة الاولى من

اتفاقية ١٩٢٢ هي « Whoever has procured, enticed or led away ... »

أي : كل من جلب أو حرض أو قاد بعيدا ... - ONU. 1948. IV. 3. P. 2.

وكانت الترجمة الرسمية العربية لنص المادة الاولى من قانون ١٩١٠ هي « كل من

استدريج أو حرض أو اغوى ... » - الجريدة الرسمية عدد ٥٩ بتاريخ ١١ يوليو ١٩٢٢ ،

والعدد ١١٤ بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٢٢ بينما كانت الترجمة الرسمية العربية لنص

في المادة الاولى من اتفاقية (١٩٥٠) هي « أي شخص يقوم بتقديم أو ترغيب أو عمل أي شخص

آخر ... » - الجريدة الرسمية عدد ٢٤٤ في ٩ نوفمبر ١٩٥٩

وعبرت المادة الاولى وما بعدها من القانون ٦٨ سنة ١٩٥١ عن النص الفرنسي بعبارة

« كل من استخدم أو استدريج أو اغوى ... » ولعل هذه العبارة الأخيرة - رغم عدم دقتها -

أصدق في ترجمتها من العبارتين الأولىين .

فقد انضمت لها في دول مختلفة، لذلك كان واجباً أن تتضمن الاتفاقيات الدولية نصاً يلتزم به الدول للعقاب على مثل هذه الأفعال .

وهكذا نصت المادة الأولى والثانية من اتفاقية ١٩١٠ ، والمادة الأولى من اتفاقية ١٩٣٣ على عقاب جرائم الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد الفسق « ولو وقعت الأفعال المختلفة المكونة لعناصر الجريمة في دول pays مختلفة .

ثم جاءت اتفاقية ١٩٥٠ بنص جديد تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة الرابعة منها وهو « كما يجب اعتبار أفعال الاشتراك — في الحدود التي يسمح بها التشريع الوطني — جرائم مستقلة كلما اقتضى الأمر ذلك لمنع التهرب من العقاب » .

مدى مانعت عليه القوانين من عقاب القوادين الدوليين

٢٢١ — إذا كان التفكير في العقاب على « الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء » وليد الرغبة في مكافحة الاتجار الدولي بالأعراض في وقت لم تكن القوانين تتضمن نصوصاً تذكر للعقاب على جرائم القوادة بوجه عام ، فإن هذا النص لم يلبث أن دخل ضمن النصوص الخاصة بجرائم القوادة حينما اتسعت القوانين للنص على تحريمها ، وفقد بذلك أهميته التي كانت له حينما كان هو النص الوحيد الذي تتضمنه مثل هذه القوانين .

ولعل أهم النصوص التي طغت عليه في القوانين الحديثة هي النصوص التي تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله أو المساعدة عليه أو الشروع في ذلك .

ولكنه رغم ذلك لم يزل لوجوده فائدة محققة ، فليست كل الحالات التي يشملها مما يمكن أن توصف بأنها تحريض على البغاء أو مساعدة عليه .

فالاستخدام بقصد البغاء هو مجرد الاتفاق مع المجنى عليه على ممارسته البغاء ، ولا يمكن أن يوصف مجرد الاتفاق بأنه تحريض ،

وخصوصا اذا كان المجنى عليه هو الذى سعى اليه .

والاستدراج والاعواء الذى يقع قبل الاستخدام أو الاتفاق على البغاء لا يمكن أن يوصف بأنه مساعدة على البغاء وخصوصا اذا لم يكن المجنى عليه عالما بالقصد من هذا الاستدراج أو الاعواء ، ولا يمكن وصفه بأنه شروع فى المساعدة على البغاء ، لأنه فى نظرنا لا يكفى لاعتباره بدءا فى التنفيذ (١)

وقد يكون الغرض الظاهر أو الغرض الذى يعرفه المجنى عليه من الاستخدام أو الاستدراج أو الاعواء غرضا مشروعيا بينما يضرر الجاني استغلال فرصة هذا الغرض المشروع لحمل المجنى عليه على البغاء ولذلك نستبعد اعتبار مثل هذا الاستخدام أو الاستدراج أو الاعواء تحريضا أو مساعدة أو شروعا فى التحريض أو المساعدة على البغاء ، يؤيدها هذا الفارق بين الحالين أن النصوص التى تعاقب على التحريض أو المساعدة تنص على عقاب « كل من حرض شخصا على البغاء أو ساعده على ذلك . » بينما تتضمن النصوص التى تعاقب على الاستخدام عقاب « كل من استخدم شخصا أو استدريج أو أعواء بقصد البغاء » فالنص الأول يقتضى أن يكون المجنى عليه عالما بغرض الجاني وهو البغاء ، بينما لا يستلزم النص الثانى ذلك .

ونخلص من ذلك بأن عبارة (الاستخدام أو الاستدراج أو الاعواء) لا تمثل فى الواقع الا مرحلة أولى من المراحل التى توصل الى الاتجار بالأشخاص ويصدق عليها أنها ليست الا أعمالا تحضيرية للقوادة وأن القانون جعلها فى ذاتها جريمة مستقلة .

فإذا أضفنا الى ذلك أن الشروع فى الاستخدام والاستدراج والاعواء معاقب عليه أيضا لكان معنى ذلك أن القانون يعاقب على الشروع فى الأعمال التحضيرية للقوادة . . .

ومن هنا كان للاختفاظ بالعقاب على الاستخدام والاستدراج والاعواء

(١) وقد قلنا ان المساعدة على البغاء لا تتم الا بوقوع البغاء حتى يمكن ان يقبل ان هنالك مساعدة على البغاء . ولكن قد يتم الاستدراج والاعواء بقصد البغاء دون وقوع البغاء ذاته ، وبالتالي يتحقق الشروع فى الجريمة الأخيرة فى مرحلة لا يتحقق فيها الشروع فى الجريمة الأولى .

بقصد البغاء فائدة لا تنكر رغم ما تنص عليه القوانين من جرائم القوادة الأخرى (١) .

وكان لمناقشة النص المذكور في المؤتمرات الدولية في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ثم للالتزام في الاتفاقيات الدولية التي عقدت بعد ذلك بين الدول بإصدار التشريعات التي تتضمنه ، أن صدرت قوانين كثيرة تتضمن صياغات مختلفة للعقاب على أوجه النشاط التي تتضمن أو تدور حول « الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء أو الفسق » بينما تمسكت قوانين أخرى بالصياغة الأخيرة كما هي (٢) .

فالقانون الانجليزي يعاقب كل من حرض امرأة على أن تصبح بغيا عمومية في أي مكان في العالم ، وكل من حرض امرأة على ترك المملكة المتحدة قاصدا أن تصبح نزيلة منزل للبغاء أو تتردد عليه في أي مكان في العالم ، وكل من حرض امرأة على ترك محل اقامتها العادي في المملكة المتحدة قاصدا أن تصبح نزيلة أحد منازل البغاء أو تتردد عليه في أي مكان في العالم بقصد البغاء (٣) .

(١) ولم تزل بعض القوانين حتى الآن تفسع النص على عقاب « الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء أو بقصد الفسق تحت عنوان الرقيق الأبيض أو الاتجار بالنساء دون أن تندرج النصوص الأخرى الخاصة بجرائم القوادة تحت هذا العنوان - راجع في ذلك المادة ٣٥١ ع يوناني ، والمادة ٢٠٢ ع سويسري وتعليق لوجوز عليها ، Logoz, P. 345, 346

واقترنت بعض القوانين على النص المذكور دون غيره من النصوص لعقاب جرائم القوادة ، كالمادة ٣٧٩ عقوبات لوكسمبورج الصادر بها قانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤ ، والمادة ٢٤٣ من قانون عقوبات تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٥٠ بينما جاء هذا النص ضمن نصوص أخرى مختلفة تعاقب على التحريض على البغاء أو الفسق والمساعدة عليه واستغلاله اعترافا منها بفائدة ذلك بجانب تلك النصوص ، كما هو الحال في القانون الفرنسي واليوناني والسويسري والبلجيكي والقانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(٢) كالمادة ٢٠٢ ع سويسري ، ٢٦٠/٢ ع المغرب ، ٣٧٩ ع لوكسمبورج ، ٢٨٠ مكررا ع بلجيكا ، ٣٥١ ع اليونان ، ٢٢٤/٤ ع فرنسا ، ٢٤٣ ع تشيكوسلوفاكيا . وقد استغنت القوانين الثلاثة الأخيرة عن كلمة « اغوى » وأحل القانون الفرنسي محلها بكلمة « حال » وأحل القانون التشيكي محلها كلمة « نقل الى الخارج »

(٣) قانون الجرائم الجنسية Sexual Offences act 1956 art. 22. واقتبست النص ذاته المادة ٢/٥ من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ ، والمادة ٥٢ من قانون عقوبات فيكتوريا الصادر عام ١٩٢٨ والمعدل عام ١٩٤٩ ، والمادة ٢٢٣ عقوبات نيجيريا ، والمادة الأولى فقرة أولى وثانية من القرار رقم ١٤ الصادر في باسوتولاند في أول أبريل ١٩٤٩ ، وقانون الترنسفال رقم ١٦ لسنة ١٩٠٨ ، وبنغال ، والكامب ، والبرتغال الحرة =

ويلاحظ أن القانون الانجليزي المذكور انما يعاقب فقط — فيما يختص بالاتجار الدولي — على اخراج النساء من الدولة بقصد البغاء . فهو لا يشمل أيضا اخراج الذكور لهذا الغرض كما يفعل القانون الايطالي والدانمركي وغيرهما (١) .

وتذهب قوانين أخرى مذهباً عكسياً حين تعاقب — فيما يختص بالاتجار الدولي — على ادخال النساء الى الدولة بقصد البغاء دون العقاب على اخراجهن لنفس الغرض ، كما فعل قانون باكستان المعدل بالنسبة لمدينة بمباي حين عاقب « كل من أحضر أو حاول أن يحضر الى مدينة بمباي أي امرأة أو فتاة لتكون بغياً » (٢) .

أما غالبية القوانين الأخرى فتسوى في التحريم بين ادخال الأشخاص الى إقليم الدولة أو اخراجهم منه بغرض البغاء ، فيعاقب قانون عقوبات نيويورك « كل من حرض أو أغرى امرأة أو فتاة أو حملها على دخول الولاية أو الخروج منها لغرض البغاء أو المخادعة أو لأي غرض آخر مخالف للآداب ، أو بقصد ادخالها منزلاً للبغاء في الولاية أو شرع في ذلك ، وكل من ساعد امرأة أو فتاة على الانتقال من الولاية أو إليها » (٣)

— وتعاقب المادة ٤٥ من قانون الجر رقم ٣٦ لسنة ١٩٠٨ « كل من أخرج خارج البلاد امرأة لتكون نزلة أحد منازل البغاء أو أي منزل للمقابلات » كما تنص المادة ٢٣٦ عقوبات رومانيا على « أن كل من أرسل أو قاد للخارج امرأة لتمارس البغاء يردكب جريمة الاتجار بالنساء » ويلاحظ أن هذه القوانين انما تعاقب فقط على اخراج النساء بقصد البغاء .

(١) للمادة ٦/٣ من القانون الصادر في ايطاليا بشأن مكافحة البغاء عام ١٩٥٨ تعاقب « كل من حمل شخصاً على الذهاب الى إقليم دولة أخرى أو في مكان آخر غير محل اقامته المعتاد بقصد ممارسة البغاء أو توسط لتسهيل ذهابه اليه » . راجع أيضاً في نفس المعنى الواد ٥٥ ع جروينلاند ، ٢/٢٢٨ ع الدانمرك ، ٣/٢٠٦ ع اسلندا والمادة ٤٨ من قانون الهجرة الصادر في المانيا في ٤ يونيو ١٩١٧ .

(٢) قانون باكستان عام ١٩٢٣ بشأن مكافحة البغاء المعدل بقانون رقم ٧ لسنة ١٩٤٩ .

(٣) عقوبات نيويورك (24601) Penal Law art 220

وتعاقب على نفس الجرائم قوانين اللينوي 4 ، 168 ، 38 ، T. 38 ، 165 ، 1 ، T. 617 ، 05 ، وميتشجان Ch. 281.16862 كما يعاقب القانون الأخير ايضاً « كل من نقل انثى أو جعلها تنتقل أو عاون أو ساعد على انتقالها بأي وسيلة كانت من وسائل المواصلات عبر أو خلال هذه الولاية أو إليها » (into, through or across this state)

بغرض البغاء أو بقصد تحريضها أو اكرامها على أن تصبح بغياً Ch. 281. 16866 . ويعاقب قانون تاييلاند « كل من أحضر بنفسه أو بواسطة غيره إلى تاييلاند أي سقيم —

وأراد قانون يوغسلافيا ألا يتقيد بحدود معينة في العقاب على هذا النوع من الجرائم فنصت المادة ١٨٨ عقوبات على عقاب « كل من مارس أو سهل الاتجار بالرقائق الأبيض » ولم تبين المادة حدود هذا النوع من الاتجار ، ولكن الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات الصادر في ٢٢ مارس ١٩٥١ أوضحت أن المقصود بالعقاب عليه هو اخراج النساء خارج البلاد أو ادخالهم إليها بقصد البغاء (١)

والواقع أن مصلحة الدولة لا تتحقق فقط في العقاب على من يخرج رعاياها الى دولة أخرى بقصد البغاء ولكنها تتحقق أيضا في حالة ادخال الأجانب إليها بهذا القصد ، اذ يترتب عليه الاخلال بأمنها وتعريض أخلاق بنيتها وصحتهم للخطر ، واذا كان من المعتقد أنه لا داعي للنص على ادخال الأجانب للبلاد بقصد البغاء بدعوى أن جريمة القوادة ستقع في هذه الحالة في داخل البلاد ، وتخضع حينئذ للنصوص التي تعاقب على القوادة داخل اقليم الدولة ، فإن الأمر ليس كذلك دائما ، فقد يتم الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء في خارج الدولة بقصد مباشرة البغاء داخلها أو يتم في خارج الدولة التحريض على ممارسة البغاء داخلها دون أن يقع فعل من أفعال الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء أو التحريض ذاتها في داخل الدولة فلا ينال القانون الجناء على أساس أن جريمتهم قد تمت في الخارج وأن وقوع البغاء ذاته ليس — كما قلنا — عنصرا من عناصر هذه الجرائم .

« ويبدو قصور القانون عن أن ينال الجناء أكثر وضوحا اذا دخل المجنى عليهم اقليم الدولة بقصد البغاء ثم لم يثبت مباشرتهم له فعلا ، مع

١ - أو اخذ منها بنفسه أو بواسطة غيره امرأة أو فتاة لغرض البغاء أو استقبال (receive) بطريقة غير مشروعة امرأة أو فتاة — أو تصرف فيها (dispose of her) اذا كانت قد دخلت سيام لغرض البغاء The Traffic in Women and Girls Act B. E. 2471.٤
وبموجب قانون سنغافورة كل من ادخل للبلاد امرأة أو أخرج منها امرأة بقصد ممارستها
البغاء وهو يعلم أنها ستستخدم لهذا الغرض —

Sect. 4 (d, e) Women and Girls Protection Ordinance 1990-1955.

Prosti. II. A. (١)

أن مصلحة الدولة تظل في هذه الحالة مهددة بالخطر ولو لم تتحقق
رغبة الجاني .

٢٢٢ — الاتجار بالبغاء بين ولايات الدولة الواحدة :

وإذا كانت خطورة الاتجار بالبغاء بين الدول تحتاج الى لصوص
خاصة للعقاب عليها فإن الأمر لا يقل خطورة اذا وقع الاتجار بين الولايات
المختلفة في الدولة الواحدة .

٢٢٣ — قانون الولايات المتحدة :

ولعل أوضح مثال للقوانين التي تعاقب على مثل هذا الاتجار بين
الولايات هو قانون العقوبات الفيدرالي الصادر في الولايات المتحدة في
٢٥ يونيو ١٩٤٨ (١) ، اذ تنص المادة ٢٤٢١ (٢) منه تحت عنوان
الاتجار بالرقيق الأبيض White slave traffic على عقاب « كل
من نقل في الاتجار بين الولايات أو مع الخارج transports in interstate
or foreign commerce أو مع اقليم كولومبيا أو أى من أقاليم أو
ممتلكات الولايات المتحدة ، امرأة أو فتاة بقصد البغاء prostitution

(١) يعطى دستور الولايات المتحدة للكongرس حق اصدار التشريعات في لوائح معينة
منها تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية أو بين الولايات المختلفة . وعلى هذا الاساس اصدر
الكongرس قانون تحريم تداول الطبوعات الفاحشة بين الولايات وقانون تحريم الرقيق
الأبيض باعتبار أن ذلك من قبيل التجارة المجرمة. Miller P. 32.
وقد حل قانون العقوبات الفيدرالي الجديد محل قانون العقوبات القديم وأصبح يشمل
الباب الذي كان يشغله الأخير وهو الباب ١٨ من القوانين الفيدرالية للولايات المتحدة ، ولا
يمنع هذا القانون الفيدرالي من وجود القوانين المحلية في الولايات المختلفة التي تعاقب على اخراج
الأشخاص أو ادخالهم الى الولاية بقصد البغاء أو الفسق . وقد ذكرنا طرفاً من هذه
القوانين في الولايات .

(٢) United states code Title 18 Ch. 117 sec. 2421.

وقد جلت هذه المادة محل المواد ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٤ من الباب ١٨ من القانون
القديم ، وهي المواد التي كانت تشمل أحكام القانون المشهور بقانون مان Mann Act
الصادر في الولايات المتحدة سنة ١٩١٠ ، وتنص المادة ٢٤٢٢ من نفس الباب على عقاب
من حرض امرأة أو أكرهها على الذهاب من ولاية الى أخرى أو الى الخارج بقصد البغاء أو
الفسق أو الافعال المخالفة للآداب الخ .

وتنص المادة ٢٤٢٣ على عقاب من يحرض القامرات على مغادرة الولاية أو الدولة لنفس
الفرض ، كما تنص المادة ٢٤٢٤ على عقاب من احتفظ باجنيسة للفرض ذاته ومن دور
الاستندات المثبتة لشخصيتها الخ .

أو الفسق debauchery أو أى غرض آخر يخالف الآداب
Any other immoral purpose أو بقصد وغرض اغرائها أو تحريضها
أو اكراهها على أن تصبح بغيًا أو على أن تمارس الفسق أو تباشر أى
فعل مخالف للآداب مع علمه بذلك .

وكل من جلب أو حصل على تذكرة أو تذاكر أو غيرها من استثمارات
السفر أو شهادة دالة على هذا الحق لاستعمالها فى انتقال أية امرأة أو
فتاة فى الاتجار بين الولايات أو مع الخارج أو مع إقليم كولومبيا أو أى
من أقاليم أو ممتلكات الولايات المتحدة بغرض البغاء أو الفسق أو أى
غرض آخر يخالف الآداب ، أو بقصد أو بغرض أن يغريها هذا الشخص
أو يحرضها أو يكرهها على ممارسة البغاء أو الفسق أو أى فعل مخالف
للآداب فى المكان الذى تنتقل اليه فى الاتجار بين الولايات أو مع الخارج
أو مع إقليم كولومبيا أو أى من أقاليم أو ممتلكات الولايات المتحدة .
وظاهر من نص المادة أنها تهدف « الى عقاب هؤلاء الذين يستعملون
حق التجارة بين الولايات فى تحقيق غرض مشروع وهو الاتجار بالبغاء
والفسق » (١) أو « الى القضاء على نشاط الرقيق الأبيض الذى يتخذ
التجارة بين الولايات أو مع الخارج وسيلة لجلب وتوزيع ضحاياه ، ولمنع
القوادين والجلالين من اكراه النساء والفتيات ضد رغباتهن وارادتهن على
الدخول أو الاستمرار فى حياة البغاء ، ولوضع حد للاتجار بالرذيلة بين
الولايات » (٢) .

« والاتجار الدولى أو الاتجار بين الولايات فى الأشخاص بهذه
الصورة كالاتجار فى الأشياء تماما ، فكلاهما يقتضى النقل من مكان الى
مكان وهذا ما قصد القانون تحريمه ، واذن يستوى أن يكون الجاني
قد نقل الأشخاص بنفسه أو بواسطة غيره أو عاون على هذا النقل أو

(١) قضاء المحكمة العليا Supreme Court فى الولايات المتحدة سنة ١٩٤٤ فى
قضية Mortensen V. U. S. (U. S. C. A. 51. P. 373)
(٢) استئناف كولومبيا . والمحكمة العليا سنة ١٩٢٤ قضية Beach V. U. S.
(المرجع السابق ص ٢٧٢) .

حرض عليه للغرض المخالف للأداب » (١) .
« ويعتبر مثل هذا القانون تأييدا للنشاط الدولي في مكافحة تسفير
البغايا من دولة الى دولة » (٢) .
واذا كان المفهوم من ظروف التشريع وصياغة النص أن القانون يحرم
نشاط المتجرين بالرديلة أى الذين يقصدون الربح من الاتجار في
الأشخاص (٣) فإن غرض الكسب لا يلزم توفره لدى المجنى عليهم ،
ولذلك تقع الجريمة ولو كان القصد هو ممارسة الفسق ، أى ما يكون
الدافع عليه هو مجرد الشهوة (٤) .
وبهذا لا يقتصر النص على حالة الاتجار بقصد أو غرض البغاء (٥) .
فقط ، وإنما يمتد الى حالة الاتجار بقصد الفسق أو الأغراض المخالفة
للآداب (٦) .

- (١) قضاء تكساس سنة ١٩١٣ تأييد المحكمة العليا في قضية Hoke V. U. S. (المرجع السابق ص ٣٧٤) ، وكذلك استئناف الاباما سنة ١٩٤٩ قضية Wagner. V.U.S. (المرجع السابق ص ٢٧٧) ، واستئناف أركنساس سنة ١٩٤٩ قضية Wright V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٨٤) .
(٢) استئناف نيويورك سنة ١٩٤٠ قضية U. S. V. March (المرجع السابق ص ٢٧٢) .
(٣) قضية Beach. V. U. S. السابق ذكرها .
(٤) قضاء أوتاها سنة ١٩٤٦ قضية Cleveland V.U.S. (المرجع السابق ص ٢٧٢) .
(٥) ولا فرق في المعنى بين قصد وفرض intention and purpose البغاء لقد أوردتهما المادة بمعنى واحد - قضاء تكساس سنة ١٩٢٢ قضية U. S. V. Otero (المرجع السابق ص ٢٧٦) .
(٦) والمفهوم أن عبارة « الفسق والأغراض المخالفة للآداب »
« debauchery and immoral purposes »
قد وردت مقرونة بكلمة « البغاء » للدليل على قصر معنى هذه العبارة على الأمور الجنسية الفاحشة ، وبهذا تعدد السلوك الذى يخرم القانون الاتجار به - استئناف الينا سنة ١٩٤٠ . قضية U. S. V. Lewis (المرجع السابق ص ٢٧٥) .
وكلمة « فسق » واسعة المعنى ، فهي لا تعبر فقط عن التماذى أو التطرف في الشهوات الجنسية وإنما تعبر عن مجرد الخروج عن الفضيلة - استئناف أوتاها سنة ١٩٢٢ قضية King V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٧٦) ، وهى بذلك تتسع لأكثر من السلوك الموصوف بأنه مخادنة أو زنا - محكمة نبراسكا الجزائية سنة ١٩٤٦ تأييد المحكمة العليا قضية U S. V. Meliro (المرجع السابق ص ٢٧٦) ، وتشمل كل اتصال جنسى غير مشروع وكل مواقة غير مشروعة - استئناف مونتانا سنة ١٩١٤ قضية Suslak V.U.S. (المرجع السابق ص ٢٧٦) .
وتفسر عبارة « الأغراض المخالفة للآداب » بما تفسر به كلمة « فسق » لأنها في القانون

ولا يهم كون المجنى عليها تعلم بغرض الجاني من نقلها أو تسفيرها أو لا تعلم ، ولذلك تقع الجريمة في حقه ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضا مشروعاً بينما كان يضرر الجاني غرضا آخر هو البغاء أو الفسق ، بل ولو تضافت المجنى عليها هذا الغرض غير المشروع حينما تكشفت لها حقيقة (١) .

وليس بلازم لوقوع الجريمة أن يكون الجاني قاصدا استخدام المجنى عليها مباشرة في البغاء عقب نقلها أو تسفيرها ، وإنما يكفي أن يكون قصده منصرفا الى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية الى مباشرة البغاء أو الفسق (٢) .

١. بمعنى واحد وفي مرتبة واحدة - قضاء أوتاه سنة ١٩٤٦ تأييد المحكمة العليا قضية Cleveland V. U. S (الرجع السابق ص ٢٧٦) ، وهي تختلف عن كلمة « بغاء » لان البغاء يستلزم قصد الربح - استئناف كولومبيا سنة ١٩١٤ قضية Johnson (الرجع السابق ٢٧٦) ، وتتضمن بالتالي ما يعتبر مخادعة - استئناف نيويورك سنة ١٩١٨ (Bald., P. 179) ، ولذلك فإذا كان اخراج المرأة مقصودا به أن تصبح خدينة أو عشيقة أحد الرجال لتمت بذلك الجريمة - استئناف كاليفورنيا سنة ١٩١٥ تأييد المحكمة العليا - قضية Diggs V. U. S. (U. S. C. A. 51. P. 380) وتقاس مخالفة العمل للآداب بطبيعة الفعل ذاته بصرف النظر عما يعتقده أو يلمح به الجاني من مخالفته أو عدم مخالفته للآداب - قضاء أوتاه سنة ١٩٤٦ تأييد المحكمة العليا في قضية Cleveland V. U. S (الرجع السابق ٢٨٤) .

(١) استئناف جورجيا سنة ١٩٤٥ قضية Qualls V. U. S. (الرجع السابق ص ٢٨١) وأيضا استئناف متشيجان سنة ١٩١٦ قضية Prdjum V. U. S. (الرجع السابق ص ٤١٨ ، ٤٢٤) .

(٢) استئناف كولومبيا سنة ١٩٢٤ قضية Burgess V. U. S. (الرجع السابق ص ٢٨٠) .

وتقع الجريمة اذا عرض الجاني الفتاة التي نقلها الى تأييد من شأنه بالطبيعة أو بالضرورة أن يفسد تفكيرها وأخلاقيها ، يؤدي بها الى ممارسة الافعال الجنسية المخالفة للآداب ، أو اذا نقلها أو عرضها على الانتقال الى مكان فيه امرأة فاسدة تمارس الفسق أو تستمر في ممارستها بقدر يقل أو يزيد عما اعتادت الفتاة عليه - استئناف فرجينيا سنة ١٩١٧ قضية Van Pelt V. U. S. (الرجع السابق ص ٢٨٠) .

وإذا نقل أصحاب محل « فرجة الكرنفال Carnival shows » فتيات صغيرات بقصد تشغيلهن في هذا المحل الذي تحيط بهن فيه مؤثرات من شأنها حملهن على مباشرة الفسق ، كان ذلك كافيا لإدانتهم بتهمة نقل هؤلاء الفتيات بغرض البغاء أو الفسق .

- استئناف انديانا سنة ١٩٤٠ تأييد المحكمة العليا في قضية U. S. V. Lewis (الرجع السابق ص ٣٧٨ ، ٣٨٢) .

وإذا نقل الجاني فتاة من الولايات المتحدة الى المكسيك لترقص وتجالس الرواد وتشاربهم (entertainer) في محل تقدم فيه الشراب والروحية ويمارس بعض نساءه البغاء فكان ذلك كافيا لاعتقال عناصر الجريمة . - استئناف كاليفورنيا سنة ١٩١٨ قضية Beyer V. U. S. (الرجع السابق ص ٣٨٢) .

وإذا كان من الثابت أن الجناة قد نقلوا الفتيات ليعملن في ناد تتوفر فيه كل الظروف =

وإذا نحن تأملنا المادة ٢٤٣١ السابق ذكرها لوجدنا أنها تعاقب في فقرتها الثانية ، على مبرر أعمال تحضيرية هي الحصول على تذاكر السفر أو ما يحل محلها بقصد تسفير النساء والفتيات من مكان الى مكان ، وتتم الجريمة بمجرد الحصول على التذاكر بالقصد المذكور ، ولو لم يستتبع ذلك أى اجراء أو نشاط آخر .

٢٢٤ — الاختصاص الاقليمي للقوانين :

عند ما انعقد مؤتمر باريس الدولى عام ١٩٠٢ كان من أهم المسائل التى نوقشت فيه الاختصاص الاقليمي للقوانين فيما يختص بجرائم الرقيق الأبيض ومدى ما يمكن أن يرد على هذا المبدأ من استثناءات استطاع معها تطبيق قانون الدولة على ما يقع خارجها (١) .

ولذلك نصت المادة الثانية من اتفاقية ١٩١٠ على عقاب « كل من — ارضاء لشهوات الغير — استخدم أو استدرج أو أغوى امرأة أو فتاة قاصرة ولو برضاها بقصد الفسق حتى ولو وقعت الأفعال المختلفة المكونة لعناصر الجريمة في دول مختلفة » .

وقد تضمنت اتفاقية ١٩٣٣ نصا مماثلا (٢) ، ثم جاءت اتفاقية ١٩٥٠ فنصت المادة الرابعة منها على أنه « يجب اعتبار أفعال الاشتراك في الحدود التى يسمح بها التشريع الوطنى — جرائم مستقلة كلما اقتضى الأمر ذلك لمنع التهرب من العقاب » .

= التى قد تؤدي الى اقبالهن على حياة الفسق ، فان الأساس الذى تقوم عليه ادانتهم يرجع الى صفة وطبيعة المكان وبيئته وما فيه من أنواع المؤثرات والنشاط وما تعرض له المجنى عليه من فحش الإغراء والتحرير على مباشرة الفسق ، وليس الى انعدام أو توفر الفضيلة أو الطهارة لدى فتاة بعينها من المجنى عليها — استئناف فلوريدا سنة ١٩٤٣ تأييد المحكمة العليا قضية Pine V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٩٢)

(١) واشير في ذلك الى أن جرائم القوادة لا تهم النظم الاجتماعى لكل دولة على حدة وإنما تهم النظم الاجتماعى لمجموع الدول ، وأن كل نظام اجتماعى في دولة يستفيد من غير شك من الاجراء الذى يتخذ بالاشتراك بين الدول المختلفة — راجع هامش البند ١٦٢

(٢) فنصت المادة الأولى من اتفاقية ٢٢ على عقاب « كل من — ارضاء لشهوات الغير — استخدم ... الخ ، ولو وقعت الافعال المكونة لعناصر الجريمة في دول مختلفة »

ولكن لا يلاحظ أن ما جاء في الاتفاقيات الثلاث المذكورة في هذا الصدد إنما يتعلق بجريمة واحدة وقعت بعض عناصرها في دولة أو دول أجنبية ، ولذلك لم تتضمن هذه الاتفاقيات حالة الجريمة التي تقع كل عناصرها في دولة أجنبية ، وكان ذلك راجعاً للاعتراض الذي أبدته كثير من الحكومات بدعوى عدم قبول نظامها القانوني لمبدأ امتداد تطبيق قوانينها الجنائية الى الأفعال التي تستكمل عناصرها خارج اقليمها ، وأنه يجوز للدول التي يقبل نظامها هذا المبدأ أن تعمل به على أساس أن ما جاء في الاتفاقيات الدولية لا يمثل الا الحد الأدنى الذي يجب على الدول الأطراف فيها أن تلتزم به .

وهكذا اتجهت التشريعات ثلاثة اتجاهات : تشريعات لم تتضمن نصوصاً خاصة بمدى انطباق النصوص المتعلقة بجرائم القوادة على الأفعال التي تقع خارج اقليم الدولة ، مكتفية بذلك بما جاء فيها من أحكام عامة تنظم مدى انطباق قوانينها الجنائية على الأفعال التي تقع في داخل الاقليم أو خارجه ، وتشريعات حددت مدى انطباق النصوص القانونية الخاصة بجرائم القوادة على الأفعال المكونة لها اذا وقع بعضها خارج اقليم الدولة (١) ، بينما ذهبت تشريعات أخرى الى اطلاق انطباق مثل

(١) المادة ٢٢٤ ع. فرنسي قديم الصادر بها قانون ٢ ابريل ١٩٠٢ عقب مؤتمر باريس الدولي عام ١٩٠٢ ، والمادة ٣٢٤ - ١ ع. فرنسي معدلة بقانون ١٣ ابريل ١٩٢٦ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٨ الا تنص كل منهما في مدد جرائم القوادة على عقاب الجناة « حتى ولو وقعت الأفعال المكونة لمناصر الجرائم في دول مختلفة » ، وتضمنت النص نفسه المادة ٣٣٠ ع. موزاكومعدلة بقانون ٦٧ لسنة ١٩٢٢ في شأن جرائم الاستخدام والاستدراج والاثواء بقصد البغاء ، والمادة ٤٢٨ ع. اسبانيا ، ٣٧٩ ع. لوكسمبورج معدلة بقانون ٢٠ ديسمبر ١٩٥٤

وينص قانون مونتيجان على أنه « لا يعفى اللتم من العقاب دفاعه بأن أحد الأفعال المذكورة - أي جرائم القوادة - قد وقعت خارج الولاية وبالتالي ادعاؤه أو افتدائه ان الجريمة قد وقعت خارج الولاية وأنه لا يجوز رفع الدعوى على فاعلها أو انزال العقاب به الا في الدولة التي قصد وقوع البغاء فيها أو التي وقع فيها الفعل الأصلي للجريمة أو تمت فيها كل عناصرها. 16867. 281. Ch. وكذلك قانون ويست فرجينيا 16 B.2. 149. Ch. وينص قانون كاليفورنيا في مدد جرائم التحريض أو الخطف بقصد البغاء أو المخادعة على أن « يكون الاختصاص القضائي الجنائي في الدولة التي وقعت فيها الجريمة أو الدولة التي وقعت الجريمة خارجها ، إذا كان المجرى عليه قد أخرج منها لهذا الغرض ، أو الدولة التي وقع فيها أي فعل من أفعال التحريض أو الإغراء أو التسهيل أو المساعدة في ارتكاب الجريمة أو معاونة أعين المسئولين على ارتكابها » Penal Law, 284

وذهب القانون العراقي ملهماً أخيراً حيثما نص في المادة ٥ من قانون ٧١ لسنة ١٩٥٠

هذه النصوص على الجرائم التي تقع كلها في الخارج ولو لم يقع أى عنصر من عناصرها أو عمل من أعمالها تنفيذية في الداخل (١) .

ولم يشأ القانون الايطالى الصادر عام ١٩٥٨ ، بشأن الغاء البغاء المنظم ومكافحة استغلال بغاء الغير ، أن يتقيد بحدود معينة فيما يختص باقليمية أو عدم اقليمية الأحكام الواردة به ، ولذلك نصت المادة ٣ (فقرة أخيرة) منه على أن « الوطنى الذى يرتكب الجريمة في الخارج يحاكم طبقا للحدود التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية » .

ويقابل الاتجاه العام نحو تحديد مدى انطباق القوانين الخاصة بالقواعد على الجرائم التي تقع خارج الدولة ، اتجاه آخر من جانب بعض القوانين بتحديد اختصاص القضاء المكاني في داخل الدولة فيما يتعلق بالجرائم ذاتها (٢) .

والواقع أن انطباق قانون الدولة على أفعال القواعد التي تقع خارجها لم يكن فقط وليد الاتفاقيات الدولية ، فقد لجأت المحاكم من قبل هذه الاتفاقيات ، في كثير من الأحيان ، الى تطبيق قانون الدولة على جريمة

= ١٩٥٦ بشأن مكافحة الخلع على أنه « في تطبيق هذا القانون يجوز للمحكمة أن تعتبر فعل الاشتراك جريمة مستقلة وذلك لتشديد أو تخفيف العقوبة أو لمنع التهريب من العقاب اذا كان ذلك ضروريا » (مترجم عن الترجمة الفرنسية 1957 P. 19 Rev. abol.)

(١) تنص المادة ٤١٨ ع ليبيا تحت عنوان « الاتجار بالنساء على فطاق دولي » على عقاب « كل من أرغم امرأة بالقوة أو التهديد على الزواج الى مكان في الخارج مع علمه بأنها سوف تستغل في الدعارة .. الخ » .

ومعاقب المادة ٤١٩ « كل من سهل بآية طريقة كانت ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة مع علمه بقصد الاستغلال في الدعارة وذلك مالم يكن شريكا في الجريمة » ثم تنص المادة ٤٢٠ على أنه « يعاقب اللبى على الانفصال المنصوص عليها في المادتين السابقتين وان اقترنهما وهو في الخارج » .

وتنص المادة ٤ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٥ بالجور على أنه « يعاقب على جريمة القواعد دون نظر الى أن الفعل أو بعض العناصر المكونة للجريمة قد وقعت في داخل الدولة أو خارجها » .

وبعد أن تعرض قانون متشيجان لجرائم القواعد أوضح أنه « لا يجوز للجاني أن يدرا من نفسه مسئولية ما ارتكبه من الأفعال المذكورة في المواد السابقة بمقولة أن الفعل المنسوب اليه قد وقع خارج الولاية » Ch. 281. 16867

(٢) فتشخص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للآداب في النساء والفتيات على أن الجرائم الواردة في المادة يجوز المحاكمة منها « في المكان الذي حُرِضت فيه المرأة ، أو الذي أُفريت فيه على السفر ، أو الذي باشرت فيه الفاحشة أو حُرِضت على مباشرتها أو حاول الجاني التوسط في القواعد فيه أو نقل المرأة أو الفتاة اليه ، وكذلك المكان المزمع ذهابها اليه كنتيجة لتحريرها أو التي حملت أو شرع في حملها على الذهاب اليه أو حُرِضت على الانتقال اليه » .

القواعد ولو كان ما وقع في اقليم الدولة ليس الا جزءا من الأفعال المكونة للجريمة ، اما على أساس أن جريمة القواعد جريمة مسمرة فحيثما وقع شيء منها في اقليم احدى الدول أصبحت هذه مختصة بالعقاب عليها (١)
واما على أساس أن وقوع فعل واحد من الأفعال المكونة للجريمة في اقليم الدولة يجعلها ذات اختصاص في العقاب على الجريمة في مجموعها (٢)
وهذا المبدأ الذي انتهت اليه جهات القضاء في دول مختلفة في شأن جرائم القواعد ، هو ما انتهت اليه أيضا في شأن غيرها من الجرائم التي تقع في نطاق دولي (٣) ، وما أصبحت تتضمنه معظم التشريعات كأساس للعقاب على الجرائم التي يقع بعض عناصرها في الحدود الإقليمية للدولة وبعضها الآخر خارجها .

٢٢٥ - القانون المصري :

تضمنت المادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ ، بجانب العقاب على التحريض على الفجور أو الدعارة أو المساعدة على ذلك وتسهيله ، عقاب « كل من استخدم شخصا أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة » والعقاب في الحالتين الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى ثلاثمائة جنيه .

(١) فقد حكم القضاء الانجليزي بأن قيام شخص بتحويل امرأة على الانتحسار من اسكتلندا الى انجلترا لممارسة البغاء فيها يعتبر جريمة مستمرة ، هي جريمة التحريض الذي بدأ في اسكتلندا وانتهى في انجلترا ، وجاز لكل محكمة وقع جزء من الجريمة في دائرتها محاكمته لاختصاصها قانونا بمكان الجريمة - قاضي السلام ، وقضاء الاستئناف سنة ١٩١٠ في قضية R. V. Mackenzie and Higginson (Digest vol. 15 P. 1021)

(٢) فتحت محكمة النقض الفرنسية باختصاص القضاء الفرنسي في محاكمة قواد ذي نشاط دولي قام باستخدام فتيات بقصد البغاء وسلمهن لاصحاب منازل البغاء - وكان ذلك في داخل فرنسا - بقصد ممارسة البغاء في الخارج (في التريستال) ، وذلك على الرغم من أن البغاء ذاته لم يقع في فرنسا - نقض ١٠ فبراير ١٩٠٠ - D. 1902, I. P. 207 ، راجع أيضا Roger, P. 133

(٣) وتضمنت محكمة السين بأن وقوع بعض أفعال جريمة تحريض التمتع على الفسق في فرنسا يجعل المحاكم الفرنسية مختصة بنظر الدعوى والحكم فيها ، ولو أن الأفعال الأخرى المكونة لذات الجريمة قد وقعت في الخارج - محكمة السين سنة ١٩٠٢ Roger, P. 134

(٤) كما فعل القضاء الفرنسي في جريمة النصب حين قضى بأن وقوع الوسائل الإحتيالية في فرنسا يكفي لكي تصبح المحاكم الفرنسية مختصة بنظر الدعوى والحكم فيها ولو كانت جريمة الجريمة قد تمت في الخارج - نقض فرنسي ١١ أغسطس ١٨٨٢ - D. 1883. I. 90

وهذا هو ما جرى عليه القضاء الأمريكي في مدد جرائم الاتجار الدولي بالرقائق الأبيض - راجع استئناف كاليفورنيا سنة ١٩٢٢ قضية Hovley V. U. S. واستئناف هاواي سنة ١٩٢٧ قضية Smith V. U. S. L. S. C. A. 51 P. 386

وشددت المادة الثانية العقاب في حالة « كل من استخدم أو استدرج أو أغوى شخصا ذكرا كان أو أنثى بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة . وذلك بالخداع أو بالقوة أو بالتهديد أو اساءة استعمال السلطة أو غير ذلك من وسائل الاكراه .

ونصت المادة الثالثة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ... كل من حرض ذكرا لم يتم من العمر الحادية والعشرين سنة ميلادية ، أو أنثى أيا كانت سنها على مغادرة الجمهورية العربية المتحدة أو سهل له ذلك أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة ، وكل من ساعد على ذلك مع علمه به .

ويكون الحد الأقصى لعقوبة الحبس سبع سنين اذا وقعت الجريمة على شخصين فأكثر أو اذا ارتكبت بوسيلة من الوسائل المشار إليها في الفقرة الأولى من المادة الثانية بخلاف الغرامة المقررة .

ونصت المادة الخامسة على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات ، وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه ... « كل من أدخل الجمهورية العربية المتحدة شخصا أو سهل له دخولها لارتكاب الفجور أو الدعارة » .

٢٢٦ — غموض النصوص : والملاحظ على النصوص المذكورة أنه قد شابها كثير من الغموض والاضطراب وعدم الانسجام .

فعبارة « *embaucher, entraîner et détourner* » الواردة في الاتفاقيات الدولية قد ترجمت في المادة الأولى والثانية بعبارة « استخدم أو استدرج أو أغوى » مع أن الكلمتين الأخيرتين لا تعبران تعبيراً دقيقاً عن المعنى المقصود بالنص الفرنسي (١) ، الذي قصد من صياغته أن

(١) والمفهوم أن القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ قد أهد بحيث يشمل ما انطوت عليه الماهدات الدولية من أحكام - راجع المذكرة الايضاحية المقدمة من الحكومة الى البرلمان على مشروع القانون .

يشمل « كل من استخدم شخصا أو اصطاحه أو نقله أو قاده أو أخذه بعيدا عن أهله أو بيته بقصد البغاء » (١) .

غير أن المادة الثالثة قد تضمنت ترجمة أخرى عن العبارة ذاتها حين نصت على عقاب كل من استخدم شخصا أو صحبه معه خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة . ولعل هذه الترجمة الأخيرة أصدق من سالتها في التعبير عن الغرض المطلوب .

ولما كانت المادة الثالثة تعاقب كل من حرض شخصا على مغادرة البلاد أو استخدمه أو صحبه خارجها للاشتغال بالبغاء ، فقد كان أولى بالمادة الخامسة أن تعاقب أيضا كل من حرض في خارج البلاد شخصا أو استخدمه أو صحبه اليها بقصد البغاء وألا تكتفى بعقاب كل من أدخله اليها بقصد البغاء (٢) .

وإذا كانت المادة الأولى قد ساوت في العقوبة بين التحريض على البغاء والمساعدة عليه وبين الاستخدام والاستدراج والاعواء بقصد البغاء ، فالتا لا نرى مبررا لأن تشدد المادة الثانية العقاب في حالة الاستخدام أو الاستدراج أو الاعواء بقصد البغاء إذا كان ذلك بالخداع أو باحدى وسائل الاكراه ، ولا تشدد العقوبة على التحريض على البغاء والمساعدة عليه إذا وقع باحدى هذه الوسائل ذاتها .

وقد فرقت المادة الثالثة بين حالتى الذكور والاناث فلا تقع الجريمة المنصوص عليها فيها على الذكور الا اذا كانوا من القصر ، بينما تقع على النساء البالغات ، وهذه التفرقة رغم تعارضها مع أحكام الاتفاقيات الدولية فهي تتعارض مع أحكام القانون ذاته بعد أن استهدف في جميع النصوص الأخرى التى تضمنها حماية البالغين من النساء والذكور على السواء ، بل انه ، في صدد الجريمة المنصوص عليها في المادة الخامسة الخاصة بإذخال الأشخاص للبلاد بقصد البغاء ، لم يلجأ الى هذه التفرقة ، مع أن حماية

(١) راجع بند ١٦٢ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٢) ولم يكن هنالك مبرر لحرمان نص المادة الخامسة من الظروف المشددة التى تضمنها نص المادة الثالثة ، ولذلك العدم التناسق بين المادتين .

الوطنيين يجب توفرها بقدر أكبر من حماية الأجانب ، ولا يمكن أن يكون هنالك مبرر للتفرقة بين حالة تحريض الذكور البالغين على البغاء أو استخدامهم فيه في داخل البلاد ، وحالة اخراجهم منها لهذا الغرض ، فيكون العقاب في الحالة الأولى ولا يكون العقاب في الحالة الثانية ، مع أنها أشد خطرا وأبعد أثرا .

ويمكننا من استعراض أحكام المواد السابق ذكرها أن نستخلص أن القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ يعاقب في صدد النشاط الدولي للقوادة على ما يأتي (١) :

- ١ — تحريض شخص على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له .
- ٢ — استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو المساعدة على ذلك .
- ٣ — ادخال شخص الى البلاد لارتكاب الفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له .

ولا شك أن مثل هذه الأحوال تقع أيضا تحت حكم المادة الأولى من القانون وهي التي تعاقب « كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة » فهي لا تطبق فقط على الجرائم التي تتم عناصرها في داخل البلاد وإنما تطبق أيضا — بناء على المادة الثانية من قانون العقوبات — على كل من ارتكب في الخارج فعلا من أفعال القوادة يجعله فاعلا أو شريكا في جريمة وقعت كلها أو بعضها في داخل البلاد .

ولم يقصد القانون بالعقاب على الجرائم المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة أن يتناول الجرائم التي وقعت كل عناصرها خارج البلاد ، فقد استبعدت ذلك المذكرة الايضاحية المقدمة من الحكومة الى البرلمان

(١) مع ملاحظة أن ما تضمنه هذا القانون هو بداته ما كان يتضمنه القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ .

على مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ اذ قالت « ومما تجب الإشارة اليه أنه لم ينص في المشروع على اعتبار الأفعال التي ترتكب خارج المملكة المصرية والمكونة لأركان الجريمة معاقبا عليها كما لو كانت قد ارتكبت في مصر ، وذلك اكتفاء بالأحكام العامة الواردة في قانون العقوبات » .

وعلى ذلك تظل المادة الأولى نصا احتياطيا للعقاب على الأحوال التي قد لا تنطبق عليها أحكام المادتين الثالثة والخامسة لفقد شرط من شروطها، أما اذا انطبق حكم المادة الأولى مع حكم المادة الثالثة أو الخامسة على حالة معينة كانت المادتان الأخيرتان أولى بالتطبيق لاشتمالها على عقوبة أشد من عقوبة المادة الأولى .

ولايضاح الصلة القائمة بين حكم المادة الأولى وحكم المادتين الثالثة والخامسة تتعرض بشيء من التفصيل لشرح أحكام هاتين المادتين .

٢٢٧ — أولا : تحريض شخص على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له .

المفهوم من هذا النص أن التحريض يقع على شخص موجود في الدولة ، والتحريض في هذا الشأن جريمة مستقلة ، تتوافر أركانها دون نظر لمغادرة المجرى عليه البلاد أو عدم مغادرتها فعلا .

أما تسهيل التحريض أو تسهيل مغادرة البلاد فيكون دائما سابقا على التحريض أو المغادرة أو معاصرا لهما ، وهو بذلك لا يقع الا في اقليم الدولة .

ومن هذا يتضح أن تحريض شخص على مغادرة البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو تسهيل ذلك له لا يخرج عن نطاق حكم المادة الأولى ، ولا يغير من الأمر شيئا كون البغاء لا يقصد وقوعه الا في الخارج .

٢٢٨ — ثانيا : استخدام أو اصطحاب شخص خارج البلاد للاشتغال بالفجور أو الدعارة أو مساعدته على ذلك .

قد يفهم من صياغة المادة الثالثة حين تقول «... أو استخدمه أو صحبه معه خارجها للاشتغال بالفجور أو الدعارة ... » أن المقصود هو

من يستخدم شخصا خارج البلاد للاشتغال بالبغاء ومن يصحبه وهو خارج البلاد لنفس الغرض ، وبالتالي تنطبق المادة على جريمة تقع كل عناصرها خارج البلاد ، وهو ما استبعدته المذكرة الايضاحية للقانون كما أسلفنا القول

ولا مفر للتوفيق بين ما جاء في هذه المذكرة وبين تلك الصياغة الغامضة للمادة — من القول بأن المقصود عقابه هو من يستخدم شخصا أثناء وجوده في البلاد بقصد مباشرته البغاء في الخارج ، ومن يصحب شخصا من البلاد الى الخارج لنفس الغرض ، وفي الحالتين تقع بعض العناصر المكونة لكل من الجريمتين في داخل اقليم الدولة والبعض الآخر خارجه .

واستخدام الشخص بقصد البغاء هو كما قلنا الحصول على موافقته على ممارسة البغاء أو الاتفاق معه على ذلك ، أو هو الحصول على موافقته أو الاتفاق معه على أدائه أمرا آخر غير البغاء اذا كان هذا البغاء هو المقصود تحقيقه في النهاية (١)

ويتحقق الاستخدام بمجرد الاتفاق ولو لم يلحقه اتيان الامر المتفق عليه (٢) ، واذا كانت كلمة « استخدام » قد يفهم منها دافع الربح لدى الجاني ، الا أن القانون لم يستلزم اثبات هذا القصد لوقوع جريمة الاستخدام ، ولم يستلزم عنصر الاعتياد لتوفر أركانها (٣) .

(١) راجع بند ١٦٢ ، ٢١٧

(٢) استئناف باريس ١٢ مارس ١٩١٢ D. 1913. II. P. 184. ، راجع أيضا Logoz II. P. 347; D. 1947. P. 71 Legis; Garçon 1906. P. 882. والمهم هو ثبوت نية الجاني وقصده من الاستخدام ، فإذا انصرفت تلك النية أو هذا القصد الى البغاء تمت الجريمة ، وقد جاء في التقرير المرفوع من لجنتي العدل والشئون الاجتماعية الى مجلس الشيوخ على مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ في ٨ مارس ١٩٥١ أن (المهم هو قصد التهم وليته) ، وقد سبق أن تضمن مؤتمر باريس ١٩٠٢ اقتراحا بأن يكون وقوع الفسق نتيجة للاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء ظرفا مشددا ، وأخذت بعض التشريعات بوجهة النظر هذه ، فجعلت معاودة البغاء فعلا نتيجة للجريمة المذكورة ظرفا مشددا للعقاب عليها كالمادة ٢٧٩ ع لوكسمبورج .

(٣) Garçon 1956. II. P. 242 (159-160) ; Garçon 1906 P. 882 والمفهوم أن القانون السويسري يستلزم قصد الربح أو الاحتراف في معظم جرائم القوادة ، لذلك يفسر الشراح كلمات « استخدم أو استدراج أو أغوى » Embaucher entraîner ، « détourner » بأنها تستلزم قصد الربح لدى الجاني Logoz. II. P. 346, 347 والمفهوم انه لا اثر لواقعة المجنى عليه على وقوع الجريمة ، ولذا حرست الاتفاقيات الدولية على أن تذكر دائما أن الجريمة تتم ولو ، كان ذلك برشاء المجنى عليه — راجع اتفاقيات .

وسبق للقضاء الفرنسي أن طبق النص الذي يعاقب على «الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء» على مثل هذه الأفعال إذا وقعت في داخل الدولة ولو أن البغاء قد وقع في الخارج ، أو كان مقصودا وقوعه في الخارج ، استنادا الى أن وقوع أحد العناصر المكونة للجريمة في فرنسا يجعل لمحاكمها ولاية القضاء فيها (١) .

والمقصود بصحبة القواد لشخص بقصد البغاء ليس هو مجرد سيره معه ، وإنما هو نقله أو تسفيره أو قيادته له في الطريق أثناء الرحيل ، وعلى ذلك فكلية « سحب » أوضح من كلمة « استدراج » في التعبير عن معنى كلمة « entrainer » ، والاصطحاب لا يستلزم تحريضا ولا اكراها من جانب الجاني ، ولا يشترط لتحقيقه أن يكون المجنى عليه قد انتزع من أهله أو بيته أو أبعد عنهما ، كما هو الأمر بالنسبة لكلمة « أغوى détourné » التي يقصد بها هذا المعنى الأخير .

ومساعدة شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أوسع معنى من اصطحابه ، إذ أن المساعدة تتضمن كل ما من شأنه تسهيل مغادرة البلاد ، فهي تشمل اصطحابه ونقله وارشاده وشراء تذاكر السفر له وتجهيزه بكل الأدوات والوسائل اللازمة لانتقاله من اقليم الدولة الى خارجها (٢) .

= ١٩١٠ ، ١٩٣٣ ، ١٩٥٠ ، وكذلك لا أهمية لسن المجنى عليه أو أخلاقه أو جنسه أو جنس الجاني في توفر عناصر الجريمة . D. 1947 P 71 Législ. .

(١) نقضت المحاكم الفرنسية بعقاب فتاة كانت تعمل لحساب أصحاب منازل البغاء في الترنسفال فاستخدمت في باريس أربع قاصرات بدعوى أنها هيأت لهن العمل في إحدى محلات الشراب ، وبعد أن أدتهن في مسكنها أخذتهن الى مقر الهاجر حيث سلمتهن الى أصحابهن منازل البغاء فأخذهن هؤلاء الى جوهانسبرج وحماوهن على البغاء فيها ، وقالت المحكمة ان وقوع البغاء في الخارج لا يدرأ عن التهمة مسئولية استخدامهما في فرنسا الفتيات بقصد البغاء في الخارج - نقض فرنسي ١٠ فبراير ١٩٥٠ . D. 1902. I. P. 207.

ونقضت المحاكم بإدانة أربعة رجال يميلون لحساب منازل البغاء في أمريكا الجنوبية ، اتفقوا مع مجموعة فتيات قاصرات على العمل خارج فرنسا ثم نزعوهن من الوسط الذي كن فيه وأبعدوهن عن أهلهن حيث جعلوهن في أحد الفنادق في انتظار ميعاد السفر ، ولكنهم ضبطوا بعد تجهيزهن باللابس وأدوات الرحيل وثبت أنهم كانوا ينوون ترحيلهن لاستغلالهن في البغاء في بلد الوصول - استئناف باريس ١٢ مارس ١٩١٣ . D. 1913. II. P. 184.

(٢) ويعتبر القضاء الأمريكي أن الجاني قد نقل المجنى عليه من ولاية الى أخرى بقصد البغاء أو الفسق إذا كان قد رافقه في سيارة حتى قرب الحدود بين الولايتين ثم تركه يعبر هذه الحدود وحده على قدميه - استئناف نبراسكا سنة ١٩٤٧ ، تأييد المحكمة العليا في قضية Mellor V. U. S. (U. S. C. A. 51. P. 374) ، وتقع الجريمة ذاتها إذا نقل الجاني المجنى عليه حتى قرب الحدود وتركهم يعبرونها وحدهم ثم استأنف =

ونرى مما تقدم ان المادة الثالثة تتضمن نوعين متميزين من جرائم القواعد الدولية ، يشمل النوع الأول منهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء ، وجريمة استخدام شخص موجود فيها بقصد ممارسته البغاء خارجها ، وقد تتوافر عناصر هاتين الجريمتين في داخل

= نقلهم بعد ذلك لان قيام المجنى عليهم بجزء من الرحلة وحدهم لا يعتمد به في ادائه صاحب الرحلة كلها - قضاء أيوا سنة ١٩٤٤ قضية U. S. V. Jamerson (المرجع السابق ص ٢٧٤) ، وكذلك اذا استأجر الجاني مكانا لامرأة في فندق ولاية أخرى ثم نقلها في سيارة حتى حدود هذه الولاية ومشت هي وحدها عبر الحدود ثم وصلت الفندق المقصود بممارستها البغاء به بينما حمل هو حقائبها اليه - استئناف أوكلاهوس سنة ١٩٤٩ . تأييد المحكمة العليا في قضية Wright V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٨٢) ، واذا كانت جريمة الاتجار بالرقائق الابيض ليست في الواقع الا جريمة نقل المجنى عليه بقصد البغاء - استئناف كانساس سنة ١٩٤٠ قضية Caballero V. Hudspetch (المرجع السابق ص ٢٧٨) ، الا انه لا ضرورة لقيام الجاني نفسه بنقل المرأة ويكفي ان يتسبب في انتقالها او يساعد على ذلك - استئناف الاباما سنة ١٩٤٩ . تأييد المحكمة العليا في قضية Wagner V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٧٧) ، ولا ضرورة ان يكون حاضرا اجراءات النقل بنفسه - استئناف كانساس سنة ١٩٢٧ قضية Gillenwaters V. Biddle (المرجع السابق ص ٢٧٨) ، واذا اعطى المتهم مالا للمرأة للانفاق على اجراءات سفرها فلا يدرا عنه مسئولية تسفيرها او مساعدتها على ذلك ما يدعيه من ان نفقات سفرها لم تكن من هذا المال ذاته - استئناف اوهايو سنة ١٩٢٤ . تأييد المحكمة العليا في قضية Cholakos V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٧٨) ، ولا عبرة في عدد هذه الجريمة بكون المجنى عليها قد تطوعت للانتقال اولياشرة الفسق - قضاء اوكلاهوما سنة ١٩١٦ تأييد المحكمة العليا قضية Hays V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٧٨) واذا كانت جريمة نقل المرأة لخارج الولاية بقصد البغاء او الفسق لاتم الا باجتياز الحدود فعلا - قضاء الولايات المتحدة - In re Squires, - سنة ١٩٤٥ (المرجع السابق ص ٢٧٨) ، فلا عبرة بعد ذلك بوسيلة النقل فقد تكون بسيارة خاصة - قضاء كاليفورنيا سنة ١٩١٥ قضية U. S. V. Burch واستئناف اوريجون سنة ١٩٢٦ قضية Hart V. U. S. واستئناف اريزونا سنة ١٩٢٨ قضية Holden V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٨٢، ٢٧٨) ، وقد تكون بوسيلة مواصلات عامة - المحكمة العليا سنة ١٩١٤ قضية Wilson V. U. S. ، استئناف ميسوري سنة ١٩٢٢ قضية Sloan V. U. S. الخ (المرجع السابق ص ٢٨٢) ، ولا اهمية لكون المتهم هو زوج المجنى عليها الذي يصحبها عادة او من حقه ان يصحبها شرعا مادام كان قصده منصرفا الى نقلها بقصد البغاء - استئناف كنتروكي سنة ١٩١٨ تأييد المحكمة العليا قضية Wilson V. U. S. ، ولا ضرورة لارتكاب البغاء او الفسق فعلا نتيجة النقل او التسفير للخارج - قضاء كولومبيا سنة ١٩٢٦ قضية U. S. V. Long ، وقضاء نيويورك سنة ١٩١٦ قضية U. S. V. Brand واستئناف ماساشوسيتس سنة ١٩٢٢ قضية Malaga V. U. S. (المرجع السابق ص ٢٨١، ٢٩٢) ، ولما كان الغرض من منع الاتجار الدولي بالنساء هو تحريم اخراج هؤلاء من دولة بقصد ارتكابهن البغاء في دولة أخرى فان تسفير امرأة من مكان في الدولة الى مكان آخر فيها من طريق عبورها اقليم دولة أخرى لا يتحقق به عناصر الجريمة - قضاء فينيكس سنة ١٩٢٠ قضية U. S. V. Wilson (المرجع السابق ص ٢٧٤) ، وبالتالي لا تقع الجريمة اذا اقتصر الامر على دفع تكاليف نقل المرأة من محطة الوصول في داخل الولاية الى منزل بغاء في الولاية ذاتها استئناف ١٩١٧ قضية Heith V. U. S. (نفس المرجع والصفحة) .

اقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليه البلاد أو عدم مغادرتها ،
وسواء باشر أو لم يباشر البغاء خارجها .

ويشمل النوع الثانى جريمة اصطحاب شخص من داخل البلاد الى
خارجها بقصد البغاء أو مساعدته على ذلك ، وهى جريمة لا تتم عناصرها
الا بمغادرة المجنى عليه البلاد فعلا .

٢٢٩ - القصد الجنائى :

وتشترك الحالتان فى انصراف قصد الجانى الى ممارسة المجنى عليه
البغاء خارج الدولة ، وهذا هو العنصر المميز بين جريمة القوادة فى نطاق
دولى كما تتضمنها المادة الثالثة وبين جريمة القوادة فى نطاق اقليمى كما
تتضمنها المادة الاولى (١)

ويجب لانطباق حكم المادة الثالثة أن يكون قصد الجانى فى ارتكاب
المجنى عليه البغاء مصاحبا لتحريضه له أو اصطحابه الى الخارج أو
مساعدته على ذلك أى أن يتوافر ذلك القصد عند التحريض أو الاصطحاب
أو المساعدة ، فاذا توافر بعد ذلك فلا تتم به عناصر الجريمة (٢)

(١) تتطلب جريمة الاتجار الدولى بالبغاء ان يكون اخراج المرأة من الدولة بقصد
ارتكاب الفسق فى خارجها ، فاذا وقع الفسق ولم يكن نتيجة لهذا القصد فلا تتوفر
أركان الجريمة - استئناف نيويورك سنة ١٩٢٤ قضية US. V. Grace
(US. C. A. 51. P. 374) واستئناف اوريجون سنة ١٩٤٠ قضية Tedesco V. US.
، واستئناف فلوريدا سنة ١٩٤٢ تأيد المحكمة العليا قضية Pine V. US.
« الاحكام المرجع السابق من ٢٧٨ » والمحكمة العليا سنة ١٩٤٢ قضية
US. V. Reginell (S. ct. Vol. 318 P. 783) والمحكمة العليا سنة ١٩٤٤ قضية
Mortensen V. US. (S. ct. Vol. 322 P. 369) الخ ...
وعلى ذلك فالبغاء أو الفسق الذى يقع عرضا دون أن يكون ذلك دخلا فى قصد الجانى
لا يمتد به فى تقدير عناصر الجريمة - استئناف نيويورك سنة ١٩٤٤ تأيد المحكمة العليا
قضية US. V. Pape (US. C.A. 51 P. 381)

ولا ضرورة فى بيان هذا القصد لاثبات أن الجانى كان يعرف المرأة من قبل أو انه كان
يقصد نقل امرأة بلدانها - استئناف ايداهو سنة ١٩٢٤ قضية Corbett V. US. (الرجع
السابق من ٢٧٨) الخ ...

(٢) فلا بد لوقوع جريمة الاتجار الدولى بالبغاء من بسوت أن قصد الجانى فى
مباشرة المجنى عليه للبغاء كان سابقا على نقله عبر الحدود - قضاء ايوا سنة ١٩٤٤ قضية
US. V. Jamerson (الرجع السابق من ٢٧٩) أى ان يثبت وجود القصد الجنائى قبل
دخول المجنى عليه حدود الدولة المنقول اليها - استئناف مونتانا سنة ١٩٢٢ قضية
Sloan v. US. ، وكذلك استئناف ايداهو سنة ١٩٢٤ قضية Carbett V. US. (الرجع
السابق من ٢٨٠) ، أو أن يكون القصد مصاحبا على الأقل لهذا الدخول - استئناف
أوكلاهوما سنة ١٩٤٤ قضية Robinson v. U.S. (الرجع من ٢٧٧) ، وبالتالي لا تقع الجريمة
إذا كان الجانى قد نقل المرأة من منزل للبغاء فى الولاية الى مكان آخر فى ولاية أخرى لفرض
برىء - المحكمة العليا ١٥ مايو ١٩٤٤ قضية Mortensen V. US. (Sct. Vol. 322 P. 369.)

وليس من الضروري لوقوع الجريمة أن يكون قصد ممارسة المجنى عليه البغاء هو القصد الوحيد الذي دفع الجاني الى نقله خارج البلاد ، وانما يكفي أن يكون هذا القصد هو أحد العوامل التي حلت الجاني على ذلك (١)

والعبرة في هذه الجريمة بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليه (٢) ولذلك تتحقق عناصر الجريمة ولو رفض المجنى عليه تحقيق غرض الجاني أو عمل على تجنبه وعدم الانصياع له (٣)

وإذا كان القوادون في نطاق دولي انما يسعون عادة الى التكسب من وراء القوادة ، الا أن عنصر الكسب ليس من العناصر الواجب اثباتها لتمام أركان الجريمة (٤)

وإذا ثبت أن ما كان يرمى اليه الجاني هو ارتكاب المجنى عليه البغاء في الخارج فلا أهمية بعد ذلك لوقوع هذا البغاء (٥) حتى ولو كان

(١) فلا يشترط أن يكون قصد البغاء هو القصد الوحيد في تفسير المראה الى الخارج - استئناف فرجينيا سنة ١٩٤٤ قضية Simon V. US. واستئناف نيويورك سنة ١٩٥٠ قضية Daigle V. US. بل يكفي أن يثبت هذا القصد ولو كانت هناك أسباب أخرى حلت الجاني على ارتكاب فعله . استئناف نبراسكا سنة ١٩٢٠ قضية Carey V. US. واستئناف اوكلاهوما سنة ١٩٤٧ قضية Long V. US. (الاحكام US.C.A. 51. P. 379, 380) (٢) قصد يكون المجنى عليه جاعلا سبب نقله للخارج أو يفهم له سببا آخر غير السبب المزمع الذي دفع الجاني الى ارتكاب الجريمة - استئناف اريزونا سنة ١٩٤٢ . قضية Mollar V. US. (المرجع السابق ص ٢٧٨) ، راجع ايضا Manzini P. 479 (٣) استئناف جورجيا سنة ١٩٤٥ قضية Qualls V. US. (المرجع السابق ص ٢٨٠) ولذلك لا يوجب الحكم كونه لم يبين قصد المجنى عليه من السفر - استئناف اوريجون سنة ١٩٢٦ . قضية Hart V. US. (المرجع السابق ص ٢٩٢) (٤) لعدم توقيع الجاني لاي مكسب مادي من تفسير المראה الى الخارج بقصد البغاء أو الفسق لا يعفيه من المسؤولية - قضاء كاليفورنيا سنة ١٩١٧ تأييد المحكمة العليا قضية Caminetti v. US. (المرجع السابق ص ٢٧٩) ، واستئناف فرجينيا سنة ١٩٤٤ قضية Simon V. US. (المرجع السابق ص ٢٧٩) ، واستئناف نيوجرسي سنة ١٩٤٣ تأييد المحكمة العليا قضية US. V. Reginelli (S. ct. Vol. 318 p. 789.) وذلك لان قصد الربح ليس لازما لاستكمال عناصر الجريمة . استئناف اوتاوا والمحكمة العليا سنة ١٩٤٥ قضية Cleveland V. US. (US. C.A. 51. P. 397) (٥) قضاء نيويورك سنة ١٩١٦ قضية US. V. Brand ، فالجريمة تقع بمجرد عبور الحدود بصرف النظر من تحقيق قصد الجاني من ذلك - استئناف بنسلفانيا سنة ١٩٢١ قضية Rizzo V. US. ، وإذا اعان الجاني امرأة بالمال على الخروج من اقليم الدولة بقصد البغاء فلا يجوز له التملل بأنها لم ترتكب البغاء في الخارج فعلا . استئناف اوهايو سنة ١٩٢٤ تأييد المحكمة العليا قضية Cholakos V. US. لان جرمته هي جريمة نقل للخارج مصحوب بقصد خاص لا جريمة تحقيق هذا القصد ، استئناف ايوا سنة ١٩٢٨ تأييد المحكمة العليا قضية Shana V. U. S. وكذلك استئناف ايوا سنة ١٩٢٩ قضية Neff v. us. (الاحكام المرجع السابق ص ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠)

الجاني لم يتوقع — رغم توفر القصد الجنائي لديه — أن يمارس المجنى عليه البغاء فعلا (١) .

وقد أراد المشرع في المادة الثالثة أن يتجنب الخلاف القائم في حالة استخدام عدة أشخاص في وقت واحد بقصد ممارسة البغاء في الخارج أو تحريضهم على ذلك أو قتلهم معا للخارج لهذا الغرض ، فقد اختلف الرأي فيما اذا كانت مثل هذه الحالة تتضمن جريمة واحدة أو تتضمن جرائم متعددة بقدر عدد المجنى عليهم (٢) .

ولذلك نصت المادة الثالثة على اعتبار تعدد المجنى عليهم في الجريمة المنصوص عليها فيها ظرفا مشددا للعقاب ، وبالتالي لم يصبح هنالك مجال للخوض في هذا الخلاف .

ولكن يشترط لاعتبار الجريمة واحدة رغم تعدد المجنى عليهم فيها أن يكون وقوعها عليهم في وقت واحد وظروف واحدة .

أما اذا تضمن نشاط القواد قتل امرأة واحدة عدة مرات من داخل البلاد الى خارجها بقصد البغاء فانه يرتكب جريمة مستقلة في كل مرة (٣) .

(١) استئناف انديانا سنة ١٩٤٠ تأييد المحكمة العليا قضية US.V. Lewis (الرجع السابق ص ٢٨٠)

(٢) راجع كثيرا من الخلاف حول هذا الرأي Prosti II. A. وقد اعتبرت محكمة النقض الفرنسية ان استخدام الجاني في وقت واحد لعدة فتيات معا واستدراجهن الى الميناء وتسليمهن الى اصحاب منازل بغاء في الخارج يكفي لثبوت عنصر الاعتداء على الجريمة باعتبار ان كلا منهن تستقل بواقعة القوادة التي كانت ضحيتها — نقض فرنسي ١٠ فبراير ١٩٠٠ D.1902. I. P. 207.

واستقر القضاء الأمريكي على ان نقل عدة فتيات للخارج في ظروف واحدة ووقت واحد بقصد البغاء يجعل هنالك عدة جرائم بقدر عدد المجنى عليهم ويسال الجاني عن كل منها على حدة — استئناف كانساس ١٩٢٧ قضية Gellenwaters V. Biddle واستئناف بورنويكو سنة ١٩٤٥ قضية Grespo V. US. وقضاء لوجينيا سنة ١٩٤٥ U.S.V. ST-Clair وقضاء جورجيا سنة ١٩٤٩ قضية St. Clair V. Hiatt الاحكام (US. C. A. 51. P. 376, 377.)

راجع حكما مخالفا لما استقر عليه القضاء الأمريكي — قضياء نبراسكا سنة ١٩٤٦ تأييد المحكمة العليا قضية US. V. Mellor (الرجع السابق ص ٢٧٧)

(٣) استئناف تكساس سنة ١٩٤٤ قضية Reed V. US. (الرجع السابق ص ٢٨٩) واستئناف مونتانا سنة ١٩٤٤ قضية Sink V. Cox (الرجع السابق ص ٢٢٤)

٢٢٠ — ثالثا : ادخال شخص للبلاد لارتكاب الفجور او الدعارة او تسهيل ذلك له.

وهذا النص الذى تضمنته المادة الثالثة يقابل نص المادة الخامسة الخاص باخراج شخص من البلاد بقصد الفجور او الدعارة .

وبايراد هذين النصين فى القانون تتم حلقة تجريم القواعد الدولية فى صورتها . صورة اخراج شخص من اقليم الدولة ، وصورة ادخال شخص الى اقليم الدولة ، بقصد البغاء فى الحالتين (١) .

وجريمة ادخال شخص للبلاد بقصد البغاء كجريمة اخراجه منها لهذا الغرض ، لا تتم عناصر كل منهما الا باجتياز الحدود فعلا وأن يكون ذلك مصحوبا من جانب الجانى — بقصد ممارسة المجنى عليه البغاء فى اقليم الدولة الداخل اليها (٢)

(١) غير أن نص المادة الثالثة يعاقب — كما قلنا — على نوعين من الجرائم . جرائم قد تتم عناصرها فى اقليم الدولة وهى جرائم تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء او استخدامه لهذا الغرض ، وجرائم لا تتم عناصرها الا بمغادرة البلاد الى الخارج فعلا وهى جرائم اصطحاب شخص الى خارج البلاد او مساعدته على ذلك بقصد البغاء ، بينما لا تعاقب المادة الخامسة الا على نوع واحد من الجرائم وهى جرائم ادخال شخص للبلاد او مساعدته على ذلك بقصد البغاء ، فهى لا تعاقب على تحريضه على ذلك او استخدامه فى الخارج لهذا الغرض باعتبار ذلك جريمة مستقلة عن جريمة الادخال ، غير أن ذلك لا يمنع احتمال اعتبار التحريض او الاستخدام المذكور اشتراكا فى جريمة الادخال للبلاد اذا تمت الجريمة نتيجة للتحريض او الاستخدام طبقا للقواعد العامة للاشتراك فى الجرائم

(٢) فادارة شخص منزلا للبغاء فى داخل اقليم الدولة واعتياد البغايا الوالدات من الخارج على النزول لديه لا يجعل صاحبه بذلك وحده — شريكا فى جريمة ادخالهن الى اقليم الدولة بقصد البغاء — استئناف مينيسوتا سنة ١٩٤٥ قضية Mc. Guise V. US. (US. C.A.51. P. 418)

ولكن قد تقع جريمة ادخال شخص للدولة بقصد البغاء بطريقة غير مباشرة من جانب الجانى فلا ضرورة لان يكون هو الذى قام مباشرة بادخالها — استئناف كونيتيكتات سنة ١٩٣٨ — قضية Saledonis V. US. (الرجع السابق ص ٤١٨)

واذا ضمن الجانى للمجنى عليها مكانا ترتكب فيه البغاء فى اقليم دولة اخرى وضمن الوسائل المؤدية الى دخولها اليها عد ذلك مساعدة منه على وقوع الجريمة — قضاء بنسلفانيا سنة ١٩٤٨ قضية US.v.Sorrentino تأييد المحكمة العليا (الرجع السابق ص ٤١٩) وادخال امرأة بقصد البغاء لا يعنى ان يكون الجانى صاحب سلطة او توجيه على صاحب وسيلة المواصلات التى نقلتها — استئناف كونيتيكتات سنة ١٩٣٨ السابق ذكره ، واذا كان رجل وامرأة يديران منزلا للبغاء فى ولاية نبراسكا ويستخدمان فيها بعض الفتيات فى البغاء ، ثم ارادا ان يوقعا بزيارة أحد اصديقاتهما فى ولاية اوتاه ، فاصطحبا معهما أولئك الفتيات فى هذه الزيارة بقصد الترويج عنهن ، ثم عادا بهن ثانيا الى نبراسكا دون أن ينصرف قصدهما الى استخدام الفتيات خلال الذهاب والاياب فى البغاء ، وبعد ذلك عاود الفتيات مباشرة مهنتهن السابقة فى منزل المتهمين ، فإن ذلك لا يعد من المتهمين جريمة اخراج او ادخال النساء من الولاية —

مدى أثر القوانين الحالية في مواجهة القواعد الدولية

٢٣١ — بعد أن تعرضنا بشيء من التفصيل لأحكام المادتين الثالثة والخامسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وهما اللتان تنصان على عقاب القواعد في صورتها الدولية نرى لزما علينا الإشارة الى الوضع السائد في بلادنا وفي العالم حاليا فيما يتعلق بالنشاط الدولي للقوادين ، وإلى مدى أثر القانون الحالي في مكافحته .

لاشك أن عصابات القوادين الدوليين التي عرفها العالم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، قد اضمحلت تشكيلاتها وتنظيماتها ، ولم يعد التطور الذي حدث في العالم يتسع لنشاطها بالصورة الرهيبة المخيفة التي كانت لها في الماضي ، ويرجع ذلك الى أسباب ثلاثة رئيسية هي :

أولا — إلغاء البغاء المنظم في الغالبية الساحقة من دول العالم ، وبالتالي إغلاق منازل البغاء المرخص بها ، تلك المنازل التي كانت أخطر سوق للاتجار الدولي بالبغاء .

ثانيا — التعاون المتبادل بين الدول طبقا للاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة البغاء والاتجار به ، وإصدار التشريعات المتنوعة التي تستهدف القضاء على هذا الاتجار .

ثالثا — وقف هجرة الأوربيين الى افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية واطمحلال الاستعمار الأوروبي أو انتهاؤه بالنسبة لشعوب تلك القارات ، ذلك الاستعمار الذي يسر للقوادين ردحا طويلا من الزمان تجنب الاجراءات والشروط الواجب اتباعها أو توافرها لدخول الدول أو الخروج منها .

وتدل البيانات الرسمية في كل دول العالم على أن نشاط القوادين الدوليين في حمل النساء على الانتقال من دولة الى أخرى بقصد

— أو اليها بقصد الزواج ، لأن خروجهن منها لم يكن الا بقصد الزيارة ثم ان عودتهن اليها لم تكن الا بقصد الرجوع الى موطنهن الأصلي لا بقصد ممارسة البغاء — المحكمة العليا سنة ١٩٢٤ قضية Mortensen V. U. S. (S. Ct. vol. 322 p. 369)

استخدامهن في منازل البغاء لم يعد يشغل العالم بالصورة التي كانت
تروع الناس من قبل (١) .

٢٣٢ — اتجاه القواعد الدولية وجهة جديدة :

ان هذا الذي قلناه في تطور القواعد الدولية لا يعنى انتهاء نشاط
القوانين الدوليين ، انما يعنى أن الطريقة التي كان يتبعها هؤلاء في
تحرير النساء علنا على البغاء وتسفيرهن الى البلاد التي تفتح بيوتها
لاستقبالهن ، والاستعانة على ذلك بأساليب الخداع والتهديد والاكراه ،
لم تعد هي بذاتها الطريقة التي يتبعونها الآن الا في قليل من الحالات ،
وأن نشاط القوانين الدوليين قد تهمص صورة أخرى ، وخصوصا بعد
نهاية الحرب العالمية الثانية ، هي صورة تسفير الفتيات من دولة الى دولة
بدعوى اشتغالهن بالموسيقى أو الغناء أو الرقص أو غيرها من الفنون
المسرحية ، أو بحجة استخدامهن في أعمال أخرى ظاهرها مشروع ، بينما
لا يكون الهدف الكامن وراء هذه الأغراض المزعومة الا استخدامهن في
البغاء أو الفسق أو تقديمهن ليكن خدشات للرجال .

وقد نشطت في السنوات الأخيرة في الاقليم المصري حركة تسفير
الفتيات للعمل في الأقطار العربية ، وتقوم بعض المكاتب أو الوكالات
المختصة بالتوسط بين الفتيات وطلابهن للعمل في الخارج كخدمات أو
مريضات أو مرضعات أو ممرضات ، وكشفت الظروف في كثير من الأحوال
عن أن الغرض الحقيقي من ترحيل مثل هؤلاء الفتيات لم يكن الا غرض
استخدامهن في البغاء أو تقديمهن لبعض الأثرياء ليقيم في دورهم
كخدشات لهم .

(١) راجع في ذلك التقرير المقدم من هيئة الشرطة الدولية الجنائية الى جمعيتها العمومية
في اجتماعها التاسع والعشرين بواشنطن سنة ١٩٦٠ . وهو التقرير المتضمن اجابات الدول
فيما يتعلق بحالة الاتجار الدولي بالبغاء Traff.

وتدل المعلومات التي تجمعها السلطات المختصة في الاقليم المصري على أن الاتجار الدولي
بالبغاء لم يعد بالصورة التي كان بها من قبل وان الاقليم المصري لم يعد مركزا من مراكز الاتجار
بالرفيق الابيض بين الشرق والغرب كما وصفته كثير من تقارير الهيئات الدولية حينما كان
البغاء مرخصا به فيه .

ولا تكرر القول أنه قد استعصى في جميع الأحوال إثبات أن المسؤولين عن إدارة المكاتب أو الوكالات المذكورة إنما كانوا يستهدفون — قبل مغادرة الفتيات للاقليم المصري — مباشرتهن البغاء أو الفسق خارجه ، واستحال بذلك تطبيق المادة الثالثة من قانون مكافحة الدعارة عليهم لسبب أو أكثر من الأسباب الآتية :

أولا — عدم ثبوت القصد الجنائي لدى الجناة ، أى عدم ثبوت توفر القصد الجنائي لديهم قبل أو أثناء مغادرة الفتيات للبلاد ، ولم ينفع في نسبة هذا القصد اليهم كون الفتيات قد مارسن البغاء في الخارج فعلا ، فإن ذلك وحده لا يكون له أثر رجعى في إثبات القصد المذكور .

ثانيا — كون المخادنة التي باشرها الفتيات في الخارج ليست بغاء ، بينما تشترط المادة الثالثة أن يكون اخراج الأشخاص للخارج بقصد ممارستهم البغاء .

ثالثا — ان استخدام النساء بقصد مباشرتهن في الخارج عملا من شأنه أن يؤدي الى ممارسة البغاء لا يعد كافيا لإثبات أن قصد الجاني كان منصرفا الى ذلك ، ولا نخال القضاء المصري يأخذ بما أخذ به القضاء الأمريكى من مساءلة الجاني عن قصده الاحتمالى ، وبالتالي ادابته على أساس أن استخدامه امرأة في عمل من شأنه أن يؤدي الى البغاء هو استخدام لها بقصد البغاء .

يقابل هذا النشاط في تفسير الفتيات للخارج لغرض البغاء أو الفسق نشاط آخر في ادخال الفتيات للبلاد لنفس الغرض ، ولا يقل أى من النشاطين خطورة عن الآخر ، ولا تبدو مثل هذه الخطورة في تعلق مثل هذا النشاط أو ذاك بغرض البغاء ، ولكن في تعلقه بغرض الفسق أيضا ، فالعمل على اخراج شخص من موطنه الأصلي الى بلد أجنبي تضعف فيه مقاومته ، وتنقطع فيه صلته بأهله وعشيرته ، ويسهل فيه اغراؤه واستغلاله ، يعد عملا خطيرا سواء أكان مقصودا به مباشرته البغاء أو مباشرته أى نوع آخر من أنواع الفسق .

وكذلك العمل على ادخال شخص للبلاد ، فانه بجانب خطورته باعتباره اخراجا للشخص من موطنه ، فهو من ناحية ادخاله في بلد آخر ، يعد خطرا على هذا البلد ، سواء أكان المقصود هو تحريض المجنى عليه أو استخدامه بقصد البغاء ، أو تحريضه واستخدامه بقصد الفسق ، ولا أدل على تأييد هذا الرأي من قول المحكمة العليا في الولايات المتحدة عندما ناقشت علة مساواة القانون بين حالتى البغاء والفسق في جريمة الاتجار الدولى بالنساء ، اذ قالت المحكمة :

« ان القانون يقصد بتحريم ادخال النساء للبلاد بقصد البغاء أو الفسق منع توريدهن لهذا الغرض ، والمقصود بالنساء هو هؤلاء الأجنبيات اللاتى يقدمن أجسادهن بأجر أو بغير أجر للرجال ، فان حياة هؤلاء والوسيلة التى يتبعنها تتعارضان مع فكرة العائلة ، باعتبارها اتحادا فى المعيشة بين رجل وامرأة فى اطار مقدس هو اطار الزواج ، ذلك الأساس الصادق لكل ما هو مستقر أو نبيل فى المدنية التى نعيش فيها ، والضمان الأكيد للآداب المتبادلة التى تعتبر مصدرا لكل تقدم مشر فى التطور الاجتماعى والسياسى » (١) .

« انه من المؤكد أن الاتصال بالنساء الأجنبيات اللاتى يعشن عيشة الفسق يعتبر هدمًا لحسن الآداب الخاصة والعامة ، وقضاء على الخير العام للشعب ، ومن هنا جاء تحريم القانون لادخال النساء الأجنبيات للبلاد لغرض البغاء أو لأى غرض آخر مخالف للآداب ، ويدل ايراد هذين الغرضين على هذه الصورة أن المشرع انما يرمى الى حماية المجتمع ضد فئة من النساء الأجنبيات غير فئة هؤلاء اللاتى يأتين بقصد البغاء ، وفى منع توريد الأجنبيات للبلاد لأغراض تخالف الآداب ما يدل على ادراك المشرع لغاية ترتبط بهذا التوريد كتلك التى ترتبط بتوريد النساء لغرض البغاء ، وهو غرض لا شك مخالف للآداب أيضا ، ولذلك تفسر الأغراض المخالفة للآداب بأنها من نوع البغاء الذى هو أحد صورها ، وبالتالي تقدر هذه الأغراض طبقا للآراء السائدة فى الشعب عما هو مطابق أو مخالف لآداب العلاقات والروابط الجنسية بين الرجل

(١) المحكمة العليا - قضية Murphy V. Ramsey (S. ct. Vol. 114 P. 15, 45.)

والمرأة ، ويستخلص من ذلك ان ادخال الاجنبيات لغرض مخالف للآداب
أمر غير مرغوب فيه لتعارضه مع الخير العام . ولو كان هذا الغرض هو
المخادنة (١) .

واذا نحن استعدنا ما سبق أن سقناه من أن التفرقة بين البغاء
والفسق أمر يتعلق بارتكاب البغاء أو ارتكاب الفسق ذاته ، يؤاخذ أو
لا يؤاخذ عليه طبقا لما يرى المشرع من مبررات العقاب ، وأن المحرض على
الفسق أو المساعد عليه يجب مساءلته كالمحرض على البغاء أو
المساعد عليه تماما ، ما دام يستهدف كلاهما اشباع شهوات
الغير (٢) ، اذا نحن استعدنا ذلك لتمثلت لنا خطورة القواعد الدولية
سواء أكان هدفها هو البغاء أو الفسق ، ولوضحت لنا أهمية عدم التمييز
في جرائم هذه القواعد بين الحالتين (٣) .

واذا كان يروى ما تكرر وقوعه من بعض أصحاب مكاتب أو وكالات
التخديم الذين لم يقصدوا من تفسير الفتيات للخارج الا إتاحة الفرصة
لفسقهم بهن ، فإنا لا نرى التعرض لذلك في بحثنا هذا ، لأن الأساس في
جرائم القواعد هو أنها ترتكب ارضاء لشهوات الغير لا ارضاء لشهوات
القواد ذاته (٤) ، ولذلك نستبعد من حسابنا تفسير القضاء في الولايات
المتحدة لنص المادة ٢٤٣١ من قانون العقوبات الفيدرالى ، اذ طبقها على
من أخرج من الولاية أو أدخل إليها امرأة بقصد اتخاذها خدينة له أو
بقصد اتصاله جنسيا بها (٥) .

٢٣٣ — خطورة تفسير النساء من دولة الى دولة بدعوى العمل المرحى :

ان تفسير النساء من دولة الى دولة فرادى أو فى هيئة مجموعات

(١) المحكمة العليا فى ٢٤ فبراير ١٩٠٨ قضية US.v.Bitty .S.ct. Vol.208P.393.

(٢) راجع بند ٢١٤ .

(٣) راجع فى تأييد هذا الرأى ايضا (154) (1956.11.P.241 Garçon) .

(٤) انظر المرجع السابق ص ٢٢٠ (٥٥) ، وتقرير لجنه العدل والشئون الاجتماعية

على مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ . الخ .

(٥) فادخال امرأة الى الولاية بقصد مباشرة الجاني الفسق معها كاف لتوافر عناصر

الجريمة - قضاء ويست فرجينيا سنة ١٩١٥ قضية Welsch V. US. (US. C.A.51.P.419)

وكذلك اخراج امرأة من الولاية لتكون خدينة انجاني نفسه أو لارتكاب الفسق معه . استئناف

كاليفورنيا سنة ١٩١٥ تأييد المحكمة العلية قضية Diggs V. US. (المرجع السابق

ص ٢٨٠) ، وأيضا استئناف اوتاه سنة ١٩٤٥ تأييد المحكمة العليا قضية

Cléveland V. US. (المرجع السابق ص ٢١٧)

للرقص والغناء والموسيقى أو للعمل في الحانات والأندية الليلية ، قد ظهرت بوادر خطره عقب الاجراءات التي بدأت الدول تبأشرها تطبيقا لأحكام اتفاقية سنة ١٩١٠ فى مكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض (١) ، وأصبح معروفا منذ ذلك الوقت أن الكثيرين من تجار هذا الرقيق قد بدأوا يستغيضون عن طريقتهم القديمة بطريقة أخرى مستورة ، يتجنبون بها أحكام التشريعات التي بدأت تصدر لمكافحة القوادة الدولية فى كل مكان ، ألا وهى طريقة اخراج الفتيات من دولة الى دولة بدعوى العمل الفنى فى دور اللهو أو المحال العامة المائلة ، ولم يكن الغرض المستور الا تسخير هؤلاء الفتيات فى مجالسة الرجال من رواد هذه المحال واستدراجهم للشراب أو الطعام أو الرقص استدرازا لأرباح طائلة يقتسمها تجار الرقيق مع أصحاب المحال على حساب الصفقات التي تعقد على البغاء كنتيجة حتمية لهذا الاختلاط الشائن بين انشيتات والرجال (٢) .

(١) والواقع ان الاتجار بالنساء وتسميرهن لهذا الغرض باعتبارهن فنانات لم يكن مجهولا منذ بداءة القرن العشرين اذ ان الاعمال التحضيرية للاتفاقية الدولية لمكافحة الرقيق الأبيض الموقعة عليها فى باريس ١٩٠٤ قد تضمنت مناقشة سفر الفنانات للخارج لاتصاله بتجارة الرقيق ، وكان أن صدرت الاتفاقية وهى تتضمن فى المادة السادسة منها التزام الدول الاطراف فيها بأن تقوم بقدر المستطاع وفى حدود القانون بمراقبة المحال التي تشتغل فى تخدم للنساء او الفتيات فى الخارج

ولكن لم يتخذ مثل هذا الاتجار مظهرا خطيرا الا عقب اتفاقية سنة ١٩١٠ التي تضمنت نصومعا للعقاب على القوادة الدولية فى صورتها الأصلية - راجع Prosti. II.A.

(٢) فلما انعقد المؤتمر الدولى الخامس لمنع الاتجار بالنساء والاطفال عام ١٩١٣ فى لندن اوصى « بوضع تشريع دولى يمنع ان تستخدم فى التيارات أو دور السيرك أو مسلات الموسيقى أى فتاة تقل سنها عن ١٦ سنة ، وبأنه يجب ان توضع احكام خاصة فى القوانين لحماية الفتيات اللاتي يقبلن العمل فى الخارج فى هذه المحال

SDN. C. 445. M. 265. 1922. IV. P. 52.

وبناء على ما اثاره ممثل بريطانيا فى اللجنة الاستشارية للاتجار بالنساء والاطفال التابعة لجمعية الامم عند انعقادها فى اول دورة لبعام ٢٨ يونيو الى اول يوليو ١٩٢٢ ، بشأن المخاطر التي يتعرض لها الفنانات البائسات والقاصرات عند السفر للخارج بناء على العقود التي يربطن بها للعمل ثم يتضح أنها لم تكن الا تفريرا بهن وأنهن قد تورطن بسببها فى مكافحة البغاء - المرجع والصفحة السابقة .

وقد أصدرت اللجنة بناء على هذا قرارا وافق عليه مجلس العصبة فى ١٧ يوليو ١٩٢٢ تحضرن فيه الدول على اتخاذ كل الاجراءات الممكنة لحماية النساء والفتيات المسافرات للخارج للعمل فى اللهوى ، وعلى مراقبة مكاتب تخدم هؤلاء نحتى لا يكن عرضة للسقوط أو لاستغلالهن فى البغاء - وعلى مراقبة تنفيذ عقود العمل التي تعقدها هذه المكاتب أو غيرها مع هؤلاء الفنانات . وعلى اتخاذ كل الوسائل الكفيلة بتبصير هؤلاء بالمخاطر التي يتعرضن لها

SDN-A 9.(1) 1922. IV. P. 5, 6.

وقد عرف هؤلاء المستدرجات في المجال العامة ودور اللهو لروادها لتناول الطعام والشراب معهن باسم *Les entraîneuses* ، كما عرف المستدرجات للرواد لمراقصتهن باسم *taxi-girls* ، ولم تعد خطورة استخدامهن لهذا الغرض قاصرة على حالة انتقالهن من دولة الى أخرى بل تفشى مثل هذا الاستخدام بين المقيمات في داخل الدولة ، ولم تكف الوسائل التي وضعتها الحكومات لحماية الفنانات المسافرات للخارج بسبب أن معظمهن كن من البالغات اللاتي لا يجوز الحجر على حرياتهن في الانتقال ، وان وسائل تزوير الشهادات والاقراءات الدالة على حقيقة أعسار القاصرات منهن كانت تطمس هذه الحقيقة ، وأن العقود التي يرتبطن بها لم يكن في شكلها ما يخالف القانون ، وأن بعضهن كن ممن انقطعت بهن أسباب الرزق الأخرى فرضين بما هن فيه ، أو كن على الأقل من البغايا المحترفات اللاتي يسعين بطبيعتهن لاحتراف البغاء (١) .

٢٣٤ - توصيات الهيئات الدولية ضد تسفير الفنانات :

وقد كان من نتائج هذا النشاط أن استمرت الصيحات تتعالى من كل جانب بضرورة العمل على زيادة الاجراءات والتدابير الكفيلة بإيقاف هذا النوع الجديد من الاتجار بالفنانات بقصد البغاء (٢) ، وتضمنت الاتفاقيات الدولية الأحكام التي تلزم الدول الأطراف فيها باتخاذ كافة التدابير لمراقبة مكاتب الترخيم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما النساء والصغار لخطر البغاء (٣) .

(١) راجع في ذلك مقالنا - البغاء تحت ستار الفن . مجلة الامن العام - العدد السابع اكتوبر ١٩٥٩ ص ٢ وما بعدها .

(٢) فاتحاد الفنانات في إنجلترا - وقد هاله كيفية استغلال الفنانات في البغاء في مالطة - يعلن أن مالطة لايجوز أن تكون محلا لرحلة الفنانين والفنانات اليها .

Bull. abol. 1933 P 56.

واخذت الهيئات الدولية المختلفة المهمة بمحاربة الاتجار بالنساء تعلن استعدادها لتوجيه النصح للفنانات اللاتي يتوين مفادرة اوطانهم للعمل في الخارج ، واخذت التقارير الرسمية الصادرة من حكومات الأرجنتين عام ١٩٢٢ ، وكوستاريكا عام ١٩٤٦ ، وهولندا عام ١٩٤٧ ، والنمسا وسنغافورة والفيليبين وفرنسا عام ١٩٤٨ ، ١٩٥٠ تؤكد أن هذا النوع من عمل الفنانات في الحال لا يستهدف إلا احتراف البغاء وان هذه هي الصورة الجديدة من الاتجار بالرفيق الأبيض الواجب مقاومتها بكل الوسائل؛ O N U. 1948, IV. 2 P. 2, 8, 10, 36 ; O N U 1952. IV. 12. P.4. Bull. abol. 1933 P. 56, 57 . الخ .

(٣) المادة السادسة من اتفاقية سنة ١٩١٠ ، والمادة السادسة من اتفاقية ١٩٢١ =

وقد اتخذت الحكومة - في الاقليم المصرى - بعض التدابير في هذا الشأن (١) ، غير أنها لم تستطع أن تواجه الخسالة التى تحدث عنها مواجهة فعالة .

ويبدو أن عدم كفاية مثل هذه الاجراءات لم يكن من نصيب دولة دون أخرى ، فالشكوى تتزايد في كل مكان في العالم ضد تسفير الفئات فرادى أو جماعات للعمل في البلاد الأجنبية باعتبار أن قصد العمل الفنى في الغالبية الساحقة من الحالات لم يكن الا ستارا يخفى قصد البغاء ، ولذلك اتجه رأى الى تحريم استخدام النساء باعتبارهن « مستدرجات

بـ توجيهان مراقبة المحلات التى تستغل في تقديم النساء أو الفتيات في الخارج وسن التشريع لحماية النساء والصغار الذين يبحثون عن عمل في الخارج ، وكذلك المادة ١١ من اتفاقية سنة ١٩٥٠ تتطلب اتخاذ التدابير لمراقبة مكاتب الترخيم لمنع تعرض الأشخاص الذين يبحثون عن عمل ولا سيما النساء والصغار لخطر الدعارة » .

(١) لائحة المخدمين الصادرة في ١٥/١/١٩٠٢ تضع الشروط اللازمة لتقديم الخدم من الذكور والاناث وتنص لائحة الخدامين الصادرة في ٨ نوفمبر ١٩١٦ على من يعتبر خادما ، غير أن تطبيق هاتين اللائحتين لا يعتمد على النطاق المحلى ولا اثر له فيما يتصل بالخارج كما انهما لا تعرضان لموضوع تقديم الفتيات والفئات للعمل ، لذلك صدر القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم مكاتب الوسطاء في الحاق الممثلين والمثلات وغيرهم بالعمل في الاقليم المصرى ، وتسرى احكام هذا القانون طبقا لنص المادة الاولى منه على كل شخص أو هيئة تعمل كوسيط في الحاق الممثلين أو السينمائيين أو الموسيقيين أو الفنانين أو الراقصين أو أى شخص ممن يقوم بعمل من أعمال التمثيل المسرحى أو السينمائى وما شابهها بالعمل ، وطبقا للقرار الوزارى رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٩ الصادر من وزير الداخلية تطبيقا لاحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن جوازات السفر ، لا يمنح النساء المتزوجات جواز سفر الا بعد الحصول على اذن الزوج ولا يسمح للقصر بالسفر للخارج الا بعد موافقة ولي الأمر ، وطبقا لتعليمات وزارة الداخلية بكتابها الدورى رقم ١٧٩ بتاريخ ١٧ نوفمبر ١٩٦٠ لا يعطى النساء البالغات عموما جوازات سفر الا بموافقة اولياء امورهن الا اذا اقتضت ذلك ضرورة أو كانت هنالك ظروف لا تلائم الحصول على موافقة ولي الأمر ، ولا يسمح للفئات الراغبات في السفر للخارج ولا للنساء طالبات العمل في الخارج - كالحكيكات والممرضات والمربيات وغيرهن ممن في طبقتهم - بمغادرة البلاد الا بعد التأكد من حسن سمعتهم واستبعاد احتمال تعرضهن لخطورة اخلاقية خارج البلاد ، وتحظر المادة ٢٥/٢ من القانون ٢٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن الحال العامة استخدام نساء لم تبلغ سنهن ٢١ سنة ميلادية كاملة أو لحكم عليهن في جرائم مخلة بالشرف ولم يرد اليهن اعتبارهن ، وتنص المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ في شأن الملاهي على أنه لا يجوز أن يعمل في الملاهي أشخاص تقل سنهم عن ٢١ سنة الا بشروط معينة ، فالذكور الذين يبلغ سنهم ١٢ سنة والاناث التى تبلغ سنهن ١٨ سنة بموافقة اولياء امورهم ، والاناث اللاتى تبلغ سنهن ١٢ سنة وتقل عن ١٨ سنة بموافقة اولياء امورهن ووزارة الداخلية والادارة العامة للوائح والرخص ، والأشخاص الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة بموافقة اولياء امورهم ووزارة الصحة العمومية ووزارة الداخلية والادارة العامة للوائح والرخص ، وذلك كله بجانب القوانين الخاصة بتشغيل الاخذات في الصناعة أو بتشغيل الاناث في الصناعة والتجارة .

وتضع وزارة الداخلية على قوائم المنوعين من دخول البلاد كل الاجانب الخطرين على الاداب العامة ولا تمنحهم أى نوع من انواع التأشيرات للدخول أو المرور في البلاد وذلك طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠ بناء على القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٠ بشأن دخول واقامة الاجانب في الجمهورية والخروج منها .

entraîneuses « في المجال العامة ودور اللهو على أساس أن هذا يعتبر تجريماً لفعل من الأفعال التحضيرية للبغاء الواجب مواجهتها تطبيقاً لأحكام الاتفاقيات الدولية التي تتطلب تجريم أفعال القسوة والشروع فيها والأفعال التحضيرية لها .

وهكذا أصدر المؤتمر الدولي المنعقد في مدينة فرنكفورت عام ١٩٥٦ لبحث موضوع البغاء توصيته « بتجريم استخدام المستدرجات للشراب والطعام entraîneuses والفتيات المراقصات «taxi girls» في البارات والأندية الليلية night-clubs وبإطلاق تجريم مباشرة أي نشاط من هذا النوع » .

وأصدر المؤتمر الدولي المنعقد في مدينة كمبيديج بإنجلترا في المدة من ٢٧ - ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠ لبحث موضوع الظواهر الجديدة للبغاء توصيته الرابعة بأنه « يجب تجريم كل وسائل الاستخدام بقصد البغاء ولو لم تكن من الوسائل المباشرة ، وكل وسائل التحريض على البغاء والاتجار بالنساء سواء أكانت في صورتها الإقليمية أو الدولية ، ويجب أن تمنع أو تفرض مراقبة واعية على كل عقود العرض المسرحي المدعى بأنها فنية وخصوصاً « الاستربتيز Strip-tease (١) والباليهات المثيرة » ، وأن يعاقب على استخدام الأشخاص نساء كانوا أم رجالاً ممن يقال لهم في المجال العامة أو الملاهي - مستدرجون أو مستدرجات «entraîneuses» - أي مستخدمون بقصد دعوة الرواد أو بقصد أن يدعواهم الرواد للطعام أو الشراب أو الرقص » .

ولم يكفد ينقضى على مؤتمر كمبيديج سوى أيام حتى انعقدت الجمعية العمومية لهيئة الشرطة الدولية الجنائية في اجتماعها التاسع والعشرين بواشنطن سنة ١٩٦٠ لتناقش - فيما ناقشت - التقرير الذي أعدته سكرتارية الشرطة الدولية الجنائية عن الاتجار الدولي بالبغاء وما الطوى عليه هذا التقرير من خطورة تسفير الفئات من دولة إلى دولة بدعوى العمل الفني بينما لا يكون الهدف الحقيقي سوى

(١) وهو أن يقوم النساء بخلع ملابسهن شيئاً فشيئاً ليظهرن في النهاية عاريات أو شبه عاريات .

الاتجار بالبغاء (١) ، ووضعت الجمعية العمومية بناء على ذلك توصيتها التى تستلزم وضع مراقبة محكمة على الرحلات الدولية التى يقوم بها الفنانون سواء عند رحيلهم أو وصولهم .

ثم أوصت الحلقة الأولى لمكافحة الجريمة للجمهورية العربية المتحدة فى نهاية انعقادها فى الفترة بين ٢ - ٥ يناير ١٩٦١ بالمركز القسومى للبحوث الاجتماعية والجناية بالقاهرة بضرورة « تجريم استخدام النساء فى المحال العامة ودور اللهو فى أعمال من شأنها التسبب لاقتراف البغاء أو السماح لهن بالظهور فى أوضاع تستهدف الاثارة الجنسية » .

٢٣٥ - القانون المصرى :

وإذا نحن رجعنا الى القانون المصرى لوجدنا أن المادة ٢٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المحال العمومية كانت تنص على حظر استخدام النساء فى تقديم المشروبات الروحية ، وقد طبقت هذه المادة على استخدام النساء فى مجالسة الرواد لاستدراجهم لتناول هذه المشروبات باعتبار أن هذا يعتبر استخداما لهن فى تقديمها ، غير أن أصحاب المحال لجأوا الى استخدام الفتيات فى استدراج الرجال لمشروبات أخرى غير روحية أو فى استدراج الرجال للرقص لقضاء حصولهم على أرباح وافرة فى الحالتين ، الأمر الذى تطلب الانتفاع بحكم المادة ١١ من القانون ذاته وهى تعطى لوزير الداخلية حق إصدار قرار بفرض اشتراطات الأمن العام فى المحال العامة ، فأصدر وزير الداخلية فى ٢٢ يناير ١٩٥١ قرارا ينص فيه على أنه « لا يجوز السماح للنساء اللاتى يستخدمن فى محل عمومى - ولا اللاتى يقمن بأعمال مسرحية - إذا كان المحل العمومى ملحقا بمحل من محال الملاهى - بمجالسة رواد المحل أو مؤاكلتهم أو مشاربتهم أو مراقبتهم » .

وظل هذا القرار معمولاً به حتى ألغى القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ بصدر القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة ، ولم يصدر بناء

(١) راجع التقرير Traff.

على القانون الجديد قرار مشابه للقرار السابق فيما يتعلق بالمحال العمومية .

ولكن ورد في القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاحى المادة ٢١ التى تنص على أنه « لا يجوز للنساء اللاتى يعلنن فى الملهى أن يختلطن برواده الا فى الملاحى وفى المواعيد التى تحددها الادارة العامة للوائح والرخص بناء على اقتراح مصلحة السياحه وبشرط الحصول على موافقة وزير الداخلية » .

وقد كان ورود هذه المادة على هذا الوجه شيئاً يدعو الى النظر ، فقد اعترف القانون لأول مرة بجواز اختلاط النساء المستخدمات فى الملاحى بروادهما ، رغم ما هو معروف من أن هذا لا يعنى الا الترويج للبغاء .

وقد رفضت وزارة الداخلية — كسياسة ثابتة لها — الموافقة فى جميع الأحوال التى عرضت عليها — على مثل هذا الاختلاط عملاً منها على مكافحة البغاء ، ودرءاً لتأويل مثل هذه الموافقة على أنها ترخيص مقنع بالبغاء .

ولا تبدو الخطورة فقط فى أن أحكام القضاء عند مخالفة نص المادة ٢١ من القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ لا تتجاوز الغرامات البسيطة ، ولكنها تبدو كذلك فى أن القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة لم يحرم مثل ذلك الاختلاط .

والفهوم أن المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة تنص على أنه « يحظر فى المحال العامة ارتكاب أفعال أو ابداء اشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التغاضى عنها » ، وأن المادة ٢٧ فقرة رابعة من القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن الملاحى تنص على حكم مشابه .

غير أنه يلاحظ أن هذين النصين يحرمان الأفعال المخالفة للحياء ، فهما لا يتناولان الاتفاقات أو الدعوات التى تتم بين الفتيات فى المحال وبين روادهما بقصد ممارسة البغاء خارجها .

وأعتقد أن النص الذى سبق لنا اقتراحه لعقاب « كل من سمح من

أصحاب المحال العامة أو الأماكن المطروقة أو المسؤولين عن إدارتها أو مراقبتها بممارسة الفسق فيها أو بالتحريض فيها على الفسق أو بالاتفاق عليه فيها أو تغاضي عن ذلك أو رضى به « يغطي الغرض الذي نستهدفه (١) » .

٢٣٦ - التعديلات التشريعية المقترحة :

بعد أن تصدينا لكل ما يتعلق بالقواعد الدولية ومدى كفاية القوانين الحالية في الاقليم المصري لمواجهتها اقترح ما يأتي :

أولا - إلغاء المادتين الثالثة والخامسة من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن يحل مكانهما نص جديد يأتي بعد نص المادة الأولى بعد أن تدخل عليها التعديلات السابق اقتراحها لتغطي جميع الأفعال المراد العقاب عليها ولتكون واضحة الدلالة على هذه الأفعال .

فيكون نص المادة الأولى :

« يعاقب بـ كل من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفسق أو ساعده على ذلك أو سمله له ، وكذلك كل من استخدمه أو اصططحه ، أو قله ، أو قاده ، أو أخذه بعيدا عن أهله أو بيته ، بقصد ارتكاب الفسق » .

ويكون نص المادة المقترحة بشأن القواعد الدولية :

« اذا وقع فعل من الأفعال المنصوص عليها في المادة السابقة في أحد اقليمى الجمهورية بقصد ارتكاب الفسق في خارجه ، وكذلك اذا وقع فعل من هذه الأفعال في خارج أحد الاقليمين بقصد ارتكاب الفسق في داخله ، تكون العقوبة هي » .

ثم تنسق المواد الأخرى في القانون بناء على هذا الأساس .

ثانيا - إلغاء المادة ٣١ من القانون ٣٧٢ لسنة ١٩٥٦ على أن تحل محلها مادة تعاقب بعقوبة شديدة « كل مستغل أو مدير ملهى استخدم أشخاصا في محله بقصد مجالسة الرواد أو مؤاكلتهم أو مشاربتهم أو

(١) راجع بند ٢١١

وستحدث فيما بعد عن حكم المادة التاسعة فقرة ثانية من القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ لنين عدم كفايتها في تحقيق الغرض المذكورة .

مراقبتهم أو سمح بشيء من ذلك لأحد المستخدمين في محله ، وكذلك كل من عاون في شيء مما ذكر أو توسط فيه أو استغله بأية صفة كانت وكل من جلب الأشخاص بقصد استخدامهم لهذا الغرض أو تعاقد معهم أو حرضهم عليه « (١) .

وتضاف مادة مشابهة الى القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة .

وتؤدي هذه النصوص المقترحة الى ما يأتي :

١ - تحقيق الانسجام بين حكم المادة الأولى من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ وبين أحكام المواد الأخرى الخاصة بالقواعد الدولية .

٢ - تحقيق فكرة التعاون الدولي الواجب توافره في مكافحة هذا النوع من القواعد واعتبار القواعد بين اقليمي الجمهورية في مرتبة القواعد الدولية .

٣ - تحريم استخدام الأشخاص في المحال العامة في أغراض يقصد بها ممارسة البغاء أو من شأنها أن تؤدي الى ذلك ، وعقاب كل من يشترك في هذا الاستخدام أو يستفيد منه .

(١) تعاقب بعض قوانين الولايات الأمريكية على استخدام « المستدرجات » كقانون ولاية ماريلاند الذي يعرف المرأة المجالسة female-Sitter بأنها المرأة التي يؤذن لها بدخول الملهى وتدخين أو تاكل أو تشرب فيه على نفقة الآخرين أو تحرض الآخرين على التدخين أو الطعام أو الشراب طبقا لما هو متبع في المحل ، وتتقاضى أو تتوقع أن تتقاضى عن ذلك من ادارة المحل سميرة أو مرتبا منتظما ، وكل مدير أو صاحب محل يسمح لامرأة بذلك أو يستخدمها فيه يعاقب بغرامة لا تتجاوز ألف دولار وبالسجن الذي لا يتجاوز اثني عشر شهرا أو باحدى هاتين العقوبتين وتعمد الجرائم بتعمد النساء المسموح لهن بممارسة ذلك في المحل (Robert Veit Sherwin, Sex and Statutory Law, New York, 1949, P.26) ويحرم قانون لويزيانا على كل ممرغص له بمحل عام لتقديم المشروبات الروحية أو وكيله أو ديكه أو الموظف عنده أو الممثلين له أو الخادم في المحل استخدام النساء المعروفات باسم (B Girls) في تحريض العملاء على تناول المشروبات أو في قبضول دعوة العملاء لتناول المشروبات معهم أو السماح لهن بذلك لقاء ما يحصلن عليه من نسبة في الأرباح أو أجر بأية طريقة أخرى - قانون لويزيانا T. 26. sect., 88.7.

المبحث الثالث

افساد القصر Corruption des mineurs

٢٣٧ — معنى افساد القاصر :

يقصد بافساد القاصر تلويث أفكاره البريئة في وقت لم يعرف فيه شيئاً عن اللذات الجسدية ، أو إثارة هذه اللذات قبل أوانها في نفسه ، وتفهمه الوسائل المنافية للأخلاق أو الأعمال المتصلة باللذات الجسدية بطريقة مردولة تحرك في خياله فجأة ما لديه من الغرائز الجنسية (١) .

ويتحقق افساد سواء أكان بتعليم الشخص وسائل اللذات الجسدية قبل الأوان ، أو بزيادة خبرته أو تعلقه بالفساد إذا كان فاسداً من قبل (٢) . وقد يكون افساد نتيجة وقوع أفعال فاضحة على جسم القاصر ، أو نتيجة أقوال متكررة أخاذة تفتن خياله ، أو نتيجة أفعال وحركات شائنة فاسفة أو مخالفة للطبيعة ترتكب في حضوره (٣) .

وسبق أن أوضحنا أن حماية القوانين للقصر من الفساد الجنسي سابقة على تحريم القوانين لأفعال القوادة بوجه عام ، ولذلك ظلت القوانين التي تحرم تحريض القصر على الفساد أو مساعدتهم على ذلك هي القوانين الوحيدة تقريباً التي تعاقب على نوع محدد من القوادة فترة طويلة من الزمان .

ورغم كثرة النصوص التي تتضمنها التشريعات الحديثة للعقاب على مختلف صور القوادة فإن هذه التشريعات لم تزل تحتفظ بنصوص خاصة للعقاب على تحريض القصر ومساعدتهم على الفساد (٤) ، إذ تتسع هذه النصوص الأخيرة للعقاب على أحوال لا تتسع النصوص الأولى للعقاب عليها .

(١) نقض إيطالي ٧ يناير ١٩١٩. Manzini, P. 440.

(٢) المرجع السابق ص ٤٤٠

(٣) Garçon 1906.1. P. 877

(٤) كاللادة ٢/٢٢٤ ع فرنسي ، ٤٢٨ ع إسباني ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ع بلجيكي ، ٢٠٠ ع سويسري ، ٥٠٩ ع سودي ، ٥٢٣ ع لبناني .. الخ

٢٣٨ — العقاب على الجريمة في القانون المصري :

نص قانون العقوبات المختلط الصادر في مصر عام ١٨٧٦ في المادة ٢٤٠ منه على عقاب « القواد الذي يتسبب في هتك العرض بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الاحدى والعشرين سنة على الفجور أو الفسق ذكورا كانوا أو أناثا أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله لهم » .
وشددت المادة ٢٤١ من القانون العقاب اذا وقع الفعل من أب أو أم القاصر أو الوصى عليه .

وقد كانت صياغة نص المادة ٢٤٠ معيبة لأنها كانت ترجمة غير سليمة لنص المادة ٣٣٤ عن قانون العقوبات الفرنسي الصادر سنة ١٨١٠ (١) .
ولما صدر قانون العقوبات الأهلى سنة ١٨٨٣ تضمنت المادة ٢٤٩ منه نصا مشابها مع تعديله بحذف كلمة « قواد » منه ومع تخفيض سن القصر من ٢١ الى ١٨ سنة . وقد كان هذا التخفيض مدعاة الى التساؤل في وقت بدأت حياية القوانين للقصر ضد الفسق تشغل اهتمام المشرعين في كل مكان .

ثم صدر قانون عقوبات سنة ١٩٠٤ فتضمنت المادة ٢٣٣ منه عقاب كل من تعرض عادة لافساد أخلاق القصر الذين لم يبلغوا سن ١٨ سنة ،
وشددت المادة ٢٣٤ العقاب اذا وقع الفعل من أصول المجنى عليه أو المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو ممن كان خادما بالأجرة عنده أو عند من تقدم ذكرهم (٢) .

وبصدور قانون عقوبات سنة ١٩٣٧ عاقبت المادة ٢٧٠ منه « كل من تعرض لافساد الأخلاق بتحريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين سنة كاملة على الفجور أو الفسق ذكورا كانوا أو أناثا أو بمساعدتهم اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم » (٣) واستبقت المادة ٢٧١ منه الظروف المشددة ذاتها التي كانت تتضمنها المادة ٢٣٤ من قانون ١٩٠٤

(١) كانت المادة ٣٣٤ عقوبات فرنسى في ذلك الوقت نص على عقاب « كل من انتهك حرمة الآداب عادة بتحريضه الشبان الذين لم يتجاوزوا سن الاحدى والعشرين سنة على الفسق أو الفساد ذكورا كانوا أو أناثا أو بمساعدتهم على ذلك أو تسهيله لهم »

(٢) والمفهوم انه حتى صدور قانون ١٩٠٤ لم يكن هنالك نصوص تعاقب على القواد الا تلك التي تعاقب على افساد أخلاق القصر .

(٣) وهكذا ارتفع سن القصر في هذا النص الى ٢١ سنة ..

غير أن المادة ١٤ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة ألغت المادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ من قانون العقوبات ، وكان هذا الإلغاء نتيجة ما اقترحته لجنة العدل الأولى والشئون الاجتماعية بمجلس الشيوخ بدعوى أن نصوص القانون الجديد ستحل محل النصوص الملغاة (١) ووافقت بعد ذلك لجنة الشئون التشريعية بمجلس النواب على هذا الإلغاء حين قالت « ولما كان هذا المشروع قد تناول الأحكام الواردة في المواد ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٢ من قانون العقوبات وزاد عليها فقد رُئي إلغاء هذه المواد من القانون المشار اليه وهذا أمر طبيعي » (٢) .

ونحن لا نوافق بسهولة على هذا الذي قيل تبريرا لإلغاء المادتين ٢٧٠ ، ٢٧١ إذ أن أحكام القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ — وبالتالي أحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ لا تقوم عوضا كافيا عن حكم المادتين المذكورتين اللتين تتسعين للعقاب على أحوال لا تتسع للعقاب عليها أحكام القانون المشار اليه .

ويقتضى بيان ذلك التعرض لشرح جريمة افساد القصر في بعض القوانين ولا سيما القانون الفرنسي الذي لعب تفسير نصوصه في هذا الشأن دورا هاما في الفقه والقضاء .

جريمة افساد القصر في القانون الفرنسي

٢٣٩ — تنص المادة ٣٣٤ — ١ عقوبات فرنسي (٣) في فقرتها الثانية على عقاب « كل من انتهك حرمة الآداب بالاعتياد على تحريض الشبان من كلا الجنسين الذين لم يبلغوا سن الحادية والعشرين على الفسق أو الفساد أو على مساعدتهم على ذلك أو تسهيله لهم ، وكذلك كل من انتهك حرمة الآداب بتحريضه ولو عرضا القصر الذين لم يتجاوزوا سن السادسة عشر على الفسق أو الفساد أو بمساعدتهم على ذلك أو تسهيله لهم » (٤) .

(١) راجع تقرير اللجنتين المقدم الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس سنة ١٩٥١ .

(٢) راجع تقرير اللجنة المقدم الى مجلس النواب في ٢٤ أبريل ١٩٥١ .

(٣) كانت المادة تحمل رقم ٣٢٤ في قانون عقوبات ١٨١٠ وظلت بنفس الرقم بعد تعديلها بقانون ١٩٠٣ ثم أصبحت برقم ٣٢٤ مكررا بناء على قانون ١٩٤٦ ثم برقم ٣٢٤ — ١ بناء على قانون ٢٤ ديسمبر ١٩٥٨ .

(٤) Quiconque aura attenté aux mœurs en excitant, favorisant ou facilitant habituellement la débauche ou la corruption de la jeunesse de l'un ou l'autre sexe ou-dessous de l'âge de vingt et un ans, ou même occasionnellement, des mineurs de seize ans.

فالقانون الفرنسى - طبقا لهذه المادة - يعاقب على افساد أخلاق
القصر فى حالتين :

الحالة الأولى عند ما لا يتجاوز سن القاصر ١٦ سنة وهنا لا يكون
الاعتیاد شرطاً لوقوع الجريمة (١) .

والحالة الثانية عندما لا يتجاوز سن القاصر ٢١ سنة وهنا يكون
الاعتیاد شرطاً لوقوع الجريمة (٢) .

وهكذا تتكون جريمة افساد القصر من أربعة عناصر :

١. - التحريض على الفساد أو تسهيله .

٢. - وقوعه على قاصر .

٣. - الاعتیاد .

٤. - القصد الجنائى .

٢٤٠ - أولاً : التحريض على الفساد أو تسهيله :

الفساد Corruption ضد الصلاح ، وفساد الأخلاق هو انحلالها
والمقصود بافساد أخلاق القصر طبقاً للمادة ٣٣٤ - ١ ع فرنسى والمواد
المشابهة لها هو الافساد من الناحية الجنسية أى إثارة شهواتهم الجسدية
قبل أو انها ودفعهم الى الفاحشة أو الى الاستزادة منها أو توجيه غرائزهم

(١) وهناك قوانين كثيرة لا تطلب عنصر الاعتیاد لوقوع جرائم افساد القصر ، فالمادة
٢٢٦ ع العراق تعاقب « كل من حرش ذكراً أو أنثى يقل سنهما عن خمس عشرة سنة على ارتكاب
فعل مخالف للآداب أو على التسليم له ، والمادة ٢٢٨ ع العراق تعاقب « كل من حرش
شاباً ذكراً كان أو أنثى لم يبلغ عمرهما ثمانى عشرة سنة كاملة على الفجور أو اللوطة أو اتخاذ
الفسق حرفة بقصد الربح أو سهل سبيل ذلك » ، والمادة ٢٢٩ ع العراق تعاقب « من طلب
أموراً مخالفة للآداب من أحد الأحداث ذكراً كان أم أنثى يقل عمره أو عمرها عن ثمانى عشرة
سنة » ، ويعاقب قانون عقوبات الأرجنتين كل من سهل فساد أو بقاء القصر سواء كان ذلك
بقصد الكسب أو أرضاء لشهواته أو لشهوات غيره ، ويفرق القانون فى العقوبة بين حالة القصر
الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة ، والقصر الذين تتراوح سنهم بين ١٢ و ١٨ سنة ، والقصر
الذين تتراوح سنهم بين ١٨ و ٢٢ سنة O N U. - 1955. IV. 4. P. 10.

ومعاقب المادة ٢٢ من قانون الجرائم الجنسية الصادر فى انجلترا عام ١٩٥٦ « كل من حمل
فتاة تقل عن ٢١ سنة على الاتصال الجنسى غير المشروع بشخص ثالث فى أى مكان فى العالم »
ومعاقب المادة ٢٧ ع كامبودجا « كل من حرش على الفساد قاصراً من كلا الجنسين تقل سنه
عن ١٨ سنة » ، راجع أيضاً المواد ٢٠٠ ع سويسرا ، ٥٢٠ ع ايطاليا ، ٣٧٩ ع بلجيكا ،
٢٠٦ ع برون ، ٢١٥ ع تشيكوسلافكيا ، ١٧٢ ع الكونغو

(٢) وتتطلب عنصر العادة لوقوع جريمة افساد المادة ٥٠٩ ع سوريا ، ٥٢٣ ع لبنان ،
١/٢٦٠ ع المغرب ، ١٥٠ ع طنجة ، ٤٢٨ ع اسبانيا ، ٤٠٦ ع البرتغال .. الخ .

الطبيعية الى الانحراف (١) ، ولذا تذكر كلمة « فساد » مقترنة دائما بكلمة « فسق » .

ويسوى القانون بين التحريض على الفساد أو الفسق وبين المساعدة عليه ، و لا فرق بين الحالتين سوى أن التحريض قد يتم دون وقوع الفساد (٢) ذاته أما المساعدة فتستلزم وقوعه (٣) .

وتقع جريمة تحريض القصر على الفساد أو الفسق بطريق القول أو الكتابة أو الصور أو الفعل المادي .

ولا يقصد بالقول الذي يعتبر تحريضا على الفساد مجرد النصائح أو الإرشادات البسيطة أو الأحاديث الشائنة (٤) وإنما يقصد الإلحاح المتكرر والاغراء المثير والتوجيه المحدد وخصوصا عند ما يكون للجاني سلطة أو نفوذ على القاصر المجنى عليه ، أو يكون الجاني قد خدعه بالأكاذيب (٥) . ورغم ذلك فإن الفارق بين القول الذي يعتبر تحريضا والقول الذي لا يعتبر كذلك يظل غامضا غير محدود (٦) .

وقد تعتبر الكتابة أحيانا في مرتبة القول ما دام يتوفر فيها القدر الكافي من الإلحاح والاغراء والاثارة (٧) ، وكذلك عرض الصور والرسوم الفاضحة أو تقديمها للقصر قد يكون له أثر أشد من أثر القول والكتابة (٨) ،

(١) وبهذا يختلف نص المادة ٢٢٤ - ١ فرنسي والمواد المشابهة لها في القوانين الأخرى عن نصوص المواد التي تعاقب على تحريض الأحداث أو مساعدتهم على الانحرف عن مسلكهم . Contributing to juvenile delinquency كما هو الحال في معظم قوانين الولايات الأمريكية إذ تستهدف هذه القوانين الأخيرة حماية الأحداث من كل أنواع الانحراف ولو لم يكن جنسا ، بينما تستهدف نصوص القوانين في بعض الولايات الأخرى حماية الأحداث ضد كل من يحرضهم أو يساعدهم على الانحراف ذات الطابع الجنسي فقط ، كقوانين فلوريدا وأوغيو وويسنت فرجينيا ، الخ . E. A. S. 94, P. 53, 54 ; E. A. S. 9, P. 77 ; L. A. S. 9, P. 77

(٢) نقض فرنسي ٦ يوليو ١٨٢٤ ١٤ أغسطس ١٨٦٢ Garçon 1906. P. 877. راجع أيضا Manzini, P. 439. (٣) راجع ما سبق ذكره من الفرق بين التحريض على البغاء والمساعدة عليه بند ٢١٢ . وكذلك Logoz, P. 340

(٤) J. C. P. 8 (53) ; D. Rép. 54.11. P. 719 (42) (٥) محكمة باستيا Bastia ٢٢ يناير ١٨٨٠ ، سانت أومير Saint-Omer ١٤ نوفمبر ١٨٤٩ ونقض فرنسي ٢١ يناير ١٨٥٠ . Garçon 1956. II. P. 262 (360). (٦) Roger, P. 82.

(٧) ولذا نفتت المحاكم الإنجليزية بأن إرسال خطاب يتضمن دعوة مغوية بالفسق يعتبر تحريضا على الفسق - (راجع هامش البند ٢٠٧)

(٨) ولذا اعتبر القضاء الفرنسي أن كثرة بيع الرسوم الفاضحة للقصر في عدة مناسبات يكفي لتكوين جريمة تحريضهم على الفسق - استئناف أنجير Angers ٢٧ أكتوبر ١٨٧١ S. 1871. 2, 276 Roger, P. 83. راجع أيضا

ولذلك تعتبر بعض القوانين أن بيع الصور أو الأشكال أو الأشياء الفاضحة للقصر أو توزيعها عليهم إذا كان من شأنها بلبلة خيالهم . جريمة في ذاته (١) أما الفعل المادى الذى يعتبر تجريضا للقصر على الفساد أو الفسق فقد يكون فعلا فاضحا يرتكبه الجانى على نفسه أو على غيره فى حضور القاصر أو يرتكبه على القاصر نفسه ، أو فعلا يرتكبه القاصر على نفسه أو على الجانى أو على غيره بتخريض الجانى ، أو فعلا يرتكبه غير الجانى والقاصر فى حضور هذا الأخير بتخريض الجانى .

والقانون الفرنسى لا يعدد أنواع الأفعال المادية التى تعتبر تجريضا للقصر على الفساد أو الفسق ، شأنه فى ذلك شأن كثير من القوانين (٢) ، غير أن بعض القوانين تنص صراحة على الأفعال التى تعتبر كذلك (٣) بينما يذهب بعضها الآخر الى تشديد العقاب على أفعال معينة تعتبر شديدة الخطورة على القصر ، الأمر الذى يقتضى حماية أوفى للقصر من جانب القانون (٤) .

- (١) المادة ٢٨٦ مكررا عقوبات بلجيكي (مضافة بقانون ٣١ مارس ١٩٣٦)
 (٢) اذ تكتفى مثل هذه القوانين بتحريم تخريض القصر على الفسق أو الفساد أو تسهيله لهم كالمادة ٢٣١ ع ماناكو ، ٢٠٠ ع سويسرا ، ٣٧٩ ع بلجيكا ، ٢٤٠ ع الفيليبين ، ٢٢٧ ع كامبودجا ، ٢٠٦ ع بيرو ، ٢٩٥ ع بناما
 (٣) المادة ١/٥٣٠ ع ايطالى تعاقب « كل من ارتكب فعلا من أفعال الفسق على قاصر لم يتجاوز ١٦ سنة أو فى حضوره أو حرّضه على ارتكاب أفعال الفسق على نفسه أو على الجانى أو على أشخاص آخرين »
 وتعاقب قوانين فلوريدا واهيو وويست فرجينيا وكاليفورنيا ونورث كارولينا على مباشرة الفحشاء فى حجرة أو مكان يوجد به أحد القصر ، كما تعاقب بعض قوانين الولايات الأمريكية أيضا تحت عنوان « التصرفات الشائنة مع الاطفال Indecent Liberties with Children » أو « افساد اخلاق القاصر Debauching the Morals of a Minor » كل من تصرف تصرفا شائنا مع قاصر أو اتى فعلا مخالفا للأداب على أعضائه التناسلية أو دماه أو حرّضه أو اتعنه ليلذهب معه الى أى مكان لغرض من هذه الأغراض « L. A. S. 9 A., P. 53-54 » وتعاقب المادة ٢١٢ ع بولاندا على مباشرة الفسق فى حضور القصر ويشدد القانون البلجيكى العقاب على الفعل الفاضح العلنى اذا وقع فى حضور القصر الذين لم يتجاوزوا ١٦ سنة (٢/٢٨٥ ع مضافة بقانون ١٥ مايو ١٩١٢)
 (٤) تمثلا تعاقب القوانين بشدة « كل صاحب منزل بغاء يسمح لائى تقل سنها عن ١٨ سنة بأن تعيش أو تسكن أو تبقى فى مثل هذا المنزل » - قانون اللينوى الصادر فى ٣٠ يونيو ١٨٨٩ T. 38. 167. 30 « أو » كل من سمح لطفل لم يبلغ ١٧ سنة لو لقاصر لم يزل طالبا فى مدرسة عمومية أو خاصة بالبقاء فى منزل للبغاء وكل من شجع أو حرّض مثل هذا القاصر على دخول مثل هذا المنزل أو البقاء فيه » قانون متشيجان ٢١٩ لسنة ١٩٢٧ T. 131. 763 « أو كل من سمح بإقامة قصر تقل سنهم عن ١٣ سنة فى منزل للبغاء - قانون ساحل الذهب Ordonnance No. 7 de 1943 ، ويشدد القانون الانجليزى العقاب ليصل الى السجن مدى الحياة على « كل صاحب أو حائز منزل أو مديره أو معاون فى ادارته أو رعايته يعرض بنفسه أو بواسطة غيره فتاة تقل سنها عن ١٢ سنة على التردد =

والملاحظ في القوانين التي تحرم تحريض القصر على الفساد أنها لا تكتفى بتحريم تحريضهم على البغاء بمعناه الضيق ، إنما تحرم تحريضهم على الفسق *débauche* بما تتضمنه هذه الكلمة من معنى واسع ، بل تحرم أيضاً تحريضهم على الفساد *corruption* وهو اصطلاح أرى أنه لم يوضع جزافاً ، وإنما وضع ليشمل التحريم كل ما من شأنه التأثير على أخلاق القصر الجنسية (١) وبهذا تكون النصوص التي تحمي القصر من الفساد أوسع نطاقاً من تلك التي تحميهم ضد البغاء .

٢٤١ — ارضاء شهوات الغير :

تتساءل عما إذا كان يشترط في جريمة تحريض القصر على الفساد أو الفسق أن يكون ذلك ارضاء لشهوات الغير كما هو الأمر في جرائم القوادة ؟

إننا حين نستعرض تطور وتردد القضاء الفرنسي ازاء تفسير المادة ٣٣٤ — ١ ع لنجد أنه لا يستقر على رأى واضح في هذا الشأن ، وذلك لغموض النص وعدم استلزامه صراحة قصد ارضاء شهوات الغير (٢) .

= أو التواجد في مثل هذا المنزل بقصد الاتصال الجنسي غير المشروع مع الرجال أو مع رجل معين « م ٢٥ قانون الجرائم الجنسية لسنة ١٩٥٦

(١) ولهذا قضت محكمة النقض المصرية بأنه « من المسلم به قانوناً أن كلفة الفجور والفسق الواردة بالمادة ٢٧٠ عقوبات (الملقاة) ليست قاصرة على اللذة الجسدية بل تشمل أيضاً افساد الأخلاق بأي طريقة كالت كارسال والد ابنته للرقص في محلات الملاهي أو لمجالسة الرجال في محل معد للدعارة أو غير ذلك من طرق السواد الأخلاق — نقض ٢٢ ديسمبر ١٩٤٠ م. ق. ج. ٥ ص ٣٢٤ رقم ١٧٤

(٢) والمفهوم أن المادة ٣٣٤ — ١ ع فرنسي لا تتطلب صراحة قصد ارضاء شهوات الغير كشرط لوقوع الجريمة ، وقد حاول المشرع عبثاً عام ١٨٦٣ ادخال هذا الشرط على المادة ، ثم حدث عند تعديلها بناء على قانون ٦ أغسطس ١٩٤٢ أن أضيف إليها هذا الشرط ، ولكن هذا القانون ألغى في ٨ فبراير ١٩٤٥ ، ولم يشر المشرع ثانياً الى مثل هذا الشرط عند تعديل المادة بناء على قانون ١٣ أبريل ١٩٤٦ ، الأمر الذي فسره البعض بأن المشرع لا يستلزمه (303) J. G. P. 8. ; Garçon 1956.11. P. 256

والمفهوم أن نصوصاً كثيرة مما تعاقب على تحريض القصر على الفساد أو الفسق لا تستلزم هذا الشرط ، كالمادة ٥٠٩ ع سوري ، ٥٢٣ ع لبناني ، ٢٠٠ ع سويسري ، ٤٣٧ ع كيهودجا ، ٢٠٦ ع بيروت ، ٢١٥ ع تشيكوسلافكيا ، ١/٢٦٠ ع المغرب ، ١٥٠ ع طنجة ، ولذلك يثور الخلاف حول ضرورة ذلك الشرط عند تطبيق المواد المذكورة — راجع في شرح المادة في القانون السوري — الخطيب ص ٢٣٢ الى ٢٣٤

بينما تستلزم بعض القوانين الأخرى هذا الشرط صراحة في نصوصها ، كالمادة ٢٩٥ ع بناما (الصادر بها القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٧) إذ تعاقب كل من أفرى — ارضاء لشهوات الغير — قاصراً على البغاء أو حرضه على الفسق « ، والمادة ٢/٤٣٨ ع إسبانيا التي تعاقب كل من يبر — ارضاء لشهوات شخص ثالث لفرض فاسق — للقصر الذين لم يتجاوزوا ٢٣ سنة سبيل البغاء أو ارتكب أي نوع من أنواع الاثارة في نفوسهم ولو برضاؤهم ، والمادة ٣٧٩ ع بلجيكي =

فقرى القضاء الفرنسى وقد تأثر بأراء المصلحين الاجتماعيين فى غضون القرن الثامن عشر يحاول تفسير النصوص المتعلقة بهتك عرض القصر أو افسادهم تفسيراً واسعاً امعاناً منه فى حمايتهم فى وقت لم تكن النصوص الموضوعية كافية لمثل هذه الحماية (١) ، ولذلك طبقت المحاكم نص المادة ٣٣٤ على من أفسد القصر أو حرضهم على الفسق عادة ارضاء لشهواته الشخصية (٢) ، واستمر قضاء النقض على هذا المبدأ حتى ١٨٤٠ (٣) ، حين بدأ هذا القضاء يتجه وجهة أخرى ، فناقشت دوائر محكمة النقض مجتمعة ما سبق أن استقر عليه قضاؤها ورأت أن تعدل عنه بدعوى أن ارضاء الشخص لشهواته ولو كان عن طريق افساد القصر لا يكون عناصر جريمة تحريض القصر على الفساد أو مساعدتهم على ذلك ، وأنه يجب أن يكون قصد الجانى — لا مكان مساءلته عن فعله — منصرفاً الى ارضاء شهوة الغير (٤) ، واعتنقت محكمة النقض الفرنسية هذا المبدأ بعد ذلك (٥) ، فلم تعد جريمة افساد القصر الا احدى جرائم القواعد ، وبذلك أصبحت الحماية التى يفرضها القانون لدرء الفساد عن القصر مشروطة ألا يكون الافساد ارضاء لشهوات الجانى ، وهو أمر ان تعلق بالجانى نفسه فلا أهمية له بالنسبة للقاصر الذى يتحمل وحده مخاطر الافساد فى جميع

= التى تعاقب كل من انتهك حرمة الآداب بتحريضه أو مساعدته — ارضاء لشهوات الغير — قاصراً من كلا الجنسين على الفسق .. الخ ، وكذلك المادة ٣٤٠ ع الفيلبين ، ٤٠٦ ع البرتغال ، ١٧٢ ع الكنفو

والمفهوم ان النصوص التى تشترط صراحة قصد ارضاء شهوات الغير انما تعتبر ان الجريمة المنصوص عليها ليست سوى احدى جرائم القواعد ، ولذلك قضت محكمة استئناف الجزائر فى ٢٣ أكتوبر ١٩٢٢ بان الرسوم الصادرة فى ٢ يونيو ١٨٩٨ (اى المادة ١٧٢ ع) يجب ان يفسر كما تفسر المادة ٣٧٩ ع بلجيكا اى لا ينطبق الاعلى افعال القواعد
Rev. abol. 1953. P. 71.

(١) Garçon 1956. II. P. 259 (332)

(٢) نقض فرنسى ٢ أكتوبر ١٨١٢ ، ١٠ أبريل ١٨٢٨ ، ٢٩ يناير ١٨٣٠ ، ٥ يوليو ١٨٣٢ ، ٢٥ يوليو ١٩٢٤ ، ٤ يناير ١٩٣٨ ، ٣١ يناير ١٩٤٠ .. الخ — المرجع السابق ص ٢٥٦ (٣٠٥)

(٣) فلم يشد عن هذا المبدأ الا حكم النقض الصادر فى ١١ مايو ١٨٣٢ ، حين قضى بان جريمة افساد القصر لا تتوالى أركانها فى حالة ارضاء الجانى حاجته الجنسية ، انما تتوالى فقط حينما يفسد الجانى قاصراً ارضاء لشهواته الغير ، وقد قوبل هذا القضاء بمعارضة شديدة من المحاكم الاستئنافية فى ذلك الوقت — المرجع السابق ص ٢٥٧ (٣٠٦) .

(٤) دوائر محكمة النقض مجتمعة فى ١٨ يونيو ١٨٤٠ . S. 1840. I. 156.

(٥) نقض فرنسى مسنة ١٨٤٠ ، ١٨٤١ ، ١٨٤٢ ، ١٨٤٥ ، ١٨٤٦ ، ١٨٤٨ ، ١٨٥٠

١٨٥٢ ، .. الخ .. (307) 11. P. 257 Garçon 1956

الأحوال ، ولذا يتساءل بعض الفقهاء مثل جارو ، لماذا لا تعتبر الأفعال المفسدة للقصر جريمة حين لا يرمى مرتكبها الا الى ارضاء شهواته الخاصة أليس من شأن هذه الأفعال اذا تبادلها الجاني والمجنى عليه أن تثير في نفس الأخير دوافع الفساد وأن تخلق لديه الميل الى الفسق وتكفى لاقلابه فاسدا فعلا ؟ (١) .

ويبدو أن محكمة النقض الفرنسية عادت فأشفقت على القصر من عوامل الفساد ، حين راعها جسامة بعض الظروف التي كانت ترتكب فيها الجريمة ارضاء لشهوات الجاني نفسه ، فأخذت تتخلص بعض الشيء من القيود التي فرضتها على تفسيرها للقانون لتتمكن من تطبيقه على أحوال تراها جسيمة ولو لم يكن القصد منها ارضاء شهوات الغير .

ولذلك قضت بادانة رجل اعتاد مباشرة الفاحشة مع خدينته في حضور إحدى القاصرات ، وذلك على أساس أن رؤية الفتاة لارتكاب الفاحشة يدفعها الى ذاتها للفساد ، ولم يفتن المتهم قوله بأنه في تاريخ لاحق قد انتهر الفرصة وفسق بالفتاة ذاتها ارضاء لشهواته الشخصية ، لأن مثل هذا الفعل الأخير لا يحور وصف الجريمة عن فعل سابق عليه (٢) .

وقضت محكمة النقض كذلك بأنه اذا كانت جريمة افساد أخلاق القصر تستلزم شرط التوسط في الفساد فان هذا لا يعنى ضرورة أن يكون التوسط لقاء أجر (٣) ، ولا يعنى أن التوسط ينفي قصد ارضاء الجاني لشهواته الشخصية ، فمن يجمع بين القاصرات وغيرهن لمباشرتهن الفسق معا في حضوره ارضاء لشهواته هو يرتكب الجريمة ، ولا يعفيه من العقاب قوله انما كان يقصد متعته الشخصية ، ما دام قد تسبب في نفس الوقت في ارضاء شهوة غيره مع الفتيات ، ولا قوله انه قد باشر هو نفسه الفسق على الفتيات أو على بعضهن فان مباشرته الفسق على بعضهن في حضور الأخريات يعتبر افسادا لهؤلاء ، فهو في جميع الأحوال وسيطا في الفساد

(١) Roger, P. 85.

(٢) نقض فرنسي ٢٧ ابريل ١٨٥٤ 261 D. 1854.

(٣) فاذا دفعت امرأة إحدى بناتها القاصرات لمخادنة أحد الرجال بقصد الحملولة بينها وبين تسلف زوجها ابنتها الأخرى عليها فان ذلك كافى لوقوع الجريمة - نقض ٢٠ يوليو ١٨٨٠ . 91. D. 1881.

«entremetteur ou agent intermédiaire de corruption» (١)

وذهبت محكمة النقض الى أكثر من ذلك حين قضت بأن اعتياد الرجل على مباشرة الأفعال الشائنة على نفسه في حضور القصر دون أن يساهموا هم أنفسهم في ارضاء شهواته المخالفة للطبيعة ولكن بقصد تلقينهم كيفية اتيان الأفعال الشهوانية المخجلة يعتبر تحريضا لهم على الفساد مما يخضع لحكم المادة ٣٣٤ ع (٢) .

ورغم هذا التطور الكبير الذي طرأ على تفسير محكمة النقض الفرنسية لنص المادة ٣٣٤ حتى أصبحت لا تنطبق على أفعال القوادة بسعناها المعروفة فقط وإنما تنطبق أيضا على كل فعل يأتيه الشخص بنفسه أو بواسطة غيره في حضور القاصر اذا كان من شأن هذا الفعل إثارة الفرائز الجنسية الطبيعية أو الشاذة في نفس القاصر ، فان المحكمة لم تتهاون في المبدأ الذي سبق أن أقرته ، وهو أن ارضاء الشخص لشهوته مباشرة على القاصر يظل

(١) فيرتكب جريمة افساد القصر من يحرض عادة فتيات قاصرات كن في خدمته على مباشرة الفسق في حضوره ارضاء ليله الشاذ في رؤيتهن بهذه الحالة - نقض فرنسي ٢١ أبريل ١٨٥٥. S. 1855. I. 611. ، ومن يجمع لديه فتيات عموميات مع الشبان ليباشروا هؤلاء الأعمال الشائنة معهن في حضوره ارضاء للذات في مساعدة مثل هذه المناظر - نقض ٢٢ أغسطس ١٨٥٥. S. 1855. I. 847. ، ومن اعتاد ان يدعو الذكور القصر الى منزله لمشاهدتهم في أوضاع شائنة أحدهم مع الآخر ، ثم يباشروا الفسق على كل منهم في حضور الآخرين - نقض ١٠ يناير ١٨٥٦. D. 1857. I. 35. ، ٢٢ فبراير ١٨٦٥. D. 1866. 5. 32. والبغى العمومية التي تستقبل شبانا من القصر في حجرتها وبعدها مع كل منهم في حضور الآخرين - نقض ٧ يوليو ١٨٥٩ ، والرجلان اللذان تربطهما صلات فاسقة بصبيين قاصرين اعتادا اصطحابهما الى حجرة يستاجرهما أحدهما وليس بها سوى سرير واحد ، وهناك يفسق كل رجل بإحد الصبيين في حضور الرجل والصبي الآخرين اللذين ينتظران دورهما - نقض ١٩ ديسمبر ١٨٦٨ ، والمرأتان اللتان يجلبان القاصرات الى أحد الرجال ثم تباشران نوعا من الفسق عليهن في حضور الرجل بقصد إثارة الفساد في نفوسهن - نقض ١٨ نوفمبر ١٨٩٢ ، والشباب الذي اقتحم حجرة فتاتين قائمتين على سريرهما وأخذ يمس أعضاءهما التناسلية مساهمة فاضحا ثم جعل كلا منهما في حضور الأخرى ترضى حاجته بيدها - محكمة زين Rennes ١٤ يناير ١٨٩١ ... الخ - الأحكام

(316-321) P. 258. 11. 1956. Garçon

(٢) نقض ١٢ يناير ١٨٦٧. P. 873. 1. 1906. Garçon

ويعتقد جارسون على هذا الحكم بأن القضاء يميز بين الرتكاب الشخص افلا تخالف الطبيعة على نفسه أمام القصر حيث تطبق المادة ٢٢٤ وبين ارتكابه الأفعال نفسها على القاصر ذاته فيعتبر أنه أشبع شهواته الذاتية فلا يطبق عليه حكم هذه المادة ، وهذا التمييز يؤدي في الواقع الى نتيجة شاذة تستوقف النظر - المرجع السابق ص ٨٧٣

عليه قضاء محكمة النقض هو أن الاشباع الشخصي المباشر للشهوات الجنسية لا يعتبر افسادا اذا وقع على القصر .

ويبدو أن محكمة النقض الفرنسي قد تأثرت تأثرا بالغا بمبدأ أن الفسق في ذاته رذيلة يرجع الاقلاع عنها الى الضمير الشخصي ، وليس للقانون الجنائي أن يتعرض لها ، وقد بلغ من تأثرها بهذا المبدأ أن رجحت كفته لديها على كفة مبدأ آخر هو أن القصر الذين لم تكمل ملكاتهم العقلية والنفسية والجسمانية في مقاومة الاغراء والفتنة يحتاجون الى حماية القانون ضد هؤلاء الذين يدفعونهم الى الفساد ويغرونهم به .

وقد أدى ترجيح كفة المبدأ الأول على كفة المبدأ الثاني ، أن أصبح الشخص مسئولا عن مجرد اهماله في مباشرة الفسق في حضور القصر خوفا من احتمال أن تثيرهم رؤيته فينقلبوا في النهاية فاسدين ، بينما لا يعد هذا الشخص مسئولا عند تعده مباشرة الفسق مع القصر أنفسهم وبالتالي افسادهم فعلا ، وذلك بدعوى أنه في هذه الحالة الأخيرة لا يستهدف الا الارضاء الشخصي المباشر لشواته .

ونحن لا نعتقد أن المنطق يسند هذه النتيجة الشاذة ، فإن القانون اذا تغاضى عن مساءلة البالغ عن فسقه تاركا له فرصة الرجوع الى ضميره ، فليس له أن يتغاضى عن مساءلته اذا ما نال فسقه من براءة القصر وسداجتهم ، هؤلاء الذين قرر القانون لحمايتهم نصوصا لم يقرر لها لحماية البالغين .

واذا أراد القانون حماية القصر ضد تدنيس براءتهم وتلويت أعراضهم وحملهم على الفساد فليس له اهدار هذه الحماية عندما يكون الجاني هو مرتكب الفسق عليهم اشباعا لشهواته الشخصية ، لأن مصلحة هذا الجاني الفاسق لا يجوز أن تعلو مصلحة القاصر المجنى عليه ، وأن الضرر الذي يلحق القاصر في شخصه والمجتمع في كيانه لا يختلف باختلاف قصد الجاني في كونه يرضى شهواته أو شهوات غيره ، بل ان ارضاء الشهوات الشخصية لا يجوز أن يكون مبررا لافساد القصر .

ولا نستطيع أن نوافق محكمة النقض فيما ذهبت اليه تعليلا لمبدأها من أن الارضاء الشخصي المباشر للشهوة الجنسية لا يجوز اعتباره افسادا

للقصر اذا وقع عليهم بدعوى أن القانون قد أبان الأحوال التي تعتبر هتكا لعرض القصر فهو يقصر جرائم هتك العرض على هذه الأحوال وبالتالي فإن المادة ٣٣٤ - ١ إنما تعنى شيئا آخر غير هتك العرض ارضاء لشهوات الجاني (١) ، وذلك لأننا نرى أن القانون قد رفع سن القصر في جريمة افساد أخلاق القصر عن سن القصر في جرائم هتك العرض ، ثم استرط عنصر الاعتياذ في الجريمة الأولى ، بينما لم يشترطه في الجرائم الأخيرة الأمر الذي لا ينتفى معه احتمال أن يكون المشرع قد قصد - فيما قصد اليه بتحريم افساد القصر - حماية هؤلاء ضد من يفسدهم بالاعتياذ على المساس بأعراضهم اذا ما تجاوزوا السن المحددة لجرائم هتك العرض ، ومن ناحية أخرى فإن معظم جرائم هتك العرض بغير قوة أو تهديد تعتبر من الجنح اذا وقعت على القصر فلا استطاع - بناء على مواد هتك العرض وحدها -- مساءلة المحرضين عليها ارضاء لشهواتهم . باعتبارهم شركاء في ارتكابها الا اذا وقعت فعلا ، بينما يسأل بناء على المادة ٣٣٤ - ١ كل من اعتاد تحريض القصر على الفساد أو الفسق ، ولو لم يقع هذا الفساد أو الفسق فعلا ، لأن الجريمة طبقا لهذه المادة تتم بمجرد تمام التحريض مستقلا عن نتيجته (٢) ، فلا يستبعد أن يكون المشرع قد استهدف أيضا بوضع هذه المادة عقاب هؤلاء الذين يحرضون عادة القصر على الفساد ارضاء لشهواتهم الشخصية .

واذن ، فليس بغريب ، أن يكون المشرع قد استهدف أيضا بوضع المادة

٣٣٤ - ١ حماية أوفى لأعراض القصر ضد هؤلاء الذين لا يسعون الا لأشباع شهواتهم الشخصية المباشرة .

واذا كان صحيحا أن تطبيق المادة ٣٣٤ - ١ على حالات ارتكاب

(١) راجع في ذلك نقض ١٨ يونيو ١٨٤٠

Pandectes Françaises t. IIe 1891 Attentats aux mœurs, N. 123.

(٢) وذلك لا يشترط لتتمام جريمة تحريض القصر على الفساد أو الفسق أن يكون

القاصر قد افسد أو ارتكب الفسق فعلا - نقض فرنسي ٦ يوليو ١٨٣٤ ، ١٤ أغسطس ١٨٦٢

(362) Garçon 1956. 11. P. 363 ، وذلك لان جريمة التحريض تتم مستقلة

عن كون القاصر افسد أو باشر الفسق فعلا - محكمة بروكسل في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٤

Décennal (1926-1935) III. P. 607 ، راجع أيضا الفقه السويسري

Logoz, P. 340 والفقه الايطالي Manzini, P. 439

الفسق المباشر على القصر عادة قد يصاحبه أيضا تطبيق مواد هتك العرض في النطاق المحدد لسن القصر فيها ، فليس جديدا في القانون أن ينطبق على الواقعة الواحدة مادتان أو أكثر من مواد العقوبات وحيث تكون أئمة العقوبات أولى بالتطبيق .

٢٤٢ — ثانيا : وقوع الفعل على قاصر :

تفرق المادة ٣٣٤ — ١ عقوبات فرنسي بين حالتين . حالة وقوع الجريمة على قاصر لم يتجاوز احدى وعشرين سنة ، وحالة وقوعها على قاصر لم يتجاوز ست عشرة سنة ، فتستلزم الاعتياد لوقوع الجريمة في الحالة الأولى ولا تستلزمه في الحالة الثانية .

ولم يكن القانون الفرنسي يفرق بين هاتين الحالتين من قبل ، اذ كان الاعتياد شرطا للعقاب في جميع الأحوال ، ولكنه المشرع فرض هذه التفرقة عند تعديله المادة بناء على قانون ١٣ ابريل ١٩٤٦ حين توسع في العقاب على جرائم الفوادة ولم يستلزم عنصر الاعتياد فيها كشرط للعقاب ، ولعله قد حاول بهذا التعديل تحقيق شيء من الانسجام بين شروط العقاب على جرائم القوادة وشروط العقاب على جريمة افساد القصر ، فلم يستلزم الاعتياد في الجريمة الأخيرة الا بالنسبة للقاصر الذي جاوز الست عشرة سنة ، وكان أولى به تحقيقا للانسجام الكامل بين جرائم القوادة التي لم تعد تستلزم عنصر الاعتياد ، وبين جريمة افساد القصر ، أن يستبعد هذا العنصر نهائيا من الجريمة الثانية ، وخصوصا بعد أن استقر القضاء الفرنسي على أن المادة ٣٣٤ — ١ لا تنطبق على من يهتك عرض القصر ارضاء لشهواته ، وأنه لا يوجد بناء على ذلك أى تعارض بين حكم هذه المادة وحكم المسادة ٣٣١ التي تعاقب على هتك عرض القصر الذين لم يتجاوزوا خمس عشرة سنة بغير اكراه .

ولكن المشرع الفرنسي قد اعترف على أية حال بأن العقاب على افساد القصر لا يستلزم دائما شرط الاعتياد ، وأن التعرض لفساد القاصر حتى من معينة يعتبر خطيرا لدرجة تستوجب التعاضى عن هذا الشرط .

٢٤٣ — اساس تحديد سن القصر :

الواقع أن تحديد سن معينة يعتبر الشخص دونها قاصرا في جرائم افساد

القصر ، أمر يستند الى مجرد تقدير المشرع في كل دولة على حدة ، بل ان هذا التقدير يختلف في الدولة الواحدة باختلاف الوقت كما هو الشأن في جرائم هتك عرض القصر .

فقد تحدد القوانين السن في جرائم افساد القصر بثلاث وعشرين سنة (١) ، أو احدى وعشرين سنة (٢) ، أو ثمانى عشرة سنة (٣) أو ست عشرة سنة (٤) أو خمس عشرة سنة (٥) .

ولا تكتفى بعض القوانين بتحديد سن معينة للقصر ، وانما تقسم القصر الذين لم يتجاوزوا هذه السن الى فئات بالنسبة لأعمارهم ، وتشدد العقاب في حالة وقوع الجريمة على أصغر هذه الفئات سنا ثم تتدرج بتخفيف العقوبة بالنسبة للفئات الأكبر سنا (٦) .

ورغم القوانين النموذجية التى تنسج على منوالها السلطات التشريعية المحلية في كل ولاية من الولايات المتحدة فان الاختلاف في تحديد السن في جرائم افساد القصر لم يزل بينا (٧) .

والواقع أن السن التى يعتبر الانسان دونها في حاجة الى حماية القانون ضد من يفسدونه ، يرجع تقديرها الى اعتبارات مختلفة ليس من السهل الاتفاق عليها .

ولعل أهم هذه الاعتبارات هو مدى حاجة الشبان وغير البالغين الى الحماية ، ومقدار السن التى يستقر فيها تطور الانسان جنسيا ، ومقدار السن التى يعتبر الانسان فيها بالغا بمعنى صلاحيته لتحمل مسؤولية

(١) المادة ٤٢٨ ع اسبانيا

(٢) المادة ٢٢ قانون الجرائم الجنسية لسنة ١٩٥٦ بانجلترا ، ٤٠٦ ع البرتغال ،

٢٤٠ ع الفلبين ، ٥٠٦ ع سوريا ، ٥٢٢ ع لبنان

(٣) المادة ٢٣٩ ع العراق ، ٢٠٠ ع سويسرا ، ٢١٥ ع تشيكوسلوفاكيا ، ٢٢٧ ع

كامبودجا .

(٤) المادة ٥٣٠ / ١ ع ايطاليا ، ١/٢٦٠ ع المغرب .

(٥) المادة ٢٠ - ١ - ١ (X Xg A.) عقوبات فنلندا .

(٦) المادة ٢٧٩ ع بلجيكا التى تجعل اشد العقوبات على جريمة افساد القاصر

الذى لم يتجاوز ١٠ سنوات ثم تخفف العقوبة بالنسبة للقاصر الذى لم يتجاوز ١٤ سنة ، ثم

بالنسبة للقاصر الذى لم يتجاوز ١٦ سنة ، راجع كذلك قانون الأرجنتين .

O. N. U—1955. IV. 4. P. 10

(٧) فسن القصر في هذا النوع من الجرائم في نورث داكوتا ويومنج واريجون اقل من

١٨ سنة ، وفي ايوا ولويسيانا اقل من ١٧ سنة ، وفي كلوارو وديلاوير وكولومبيا اقل من ١٦

سنة ، وفي متشيجان وواشنطن اقل من ١٥ سنة ، وفي كاليفورنيا وفلوريدا اقل من ١٤

سنة ، وفي ميسيسيبي اقل من ١٢ سنة - راجع L. A. S. g A., P 53

تصرفاته ، والنتائج القانونية التي يترتب عليها تحديد مثل هذه السن .
فاذا كانت حاجة الشبان أو غير البالغين الى الحماية أمرا متفقاً عليه
لعدم اكتمال الادراك لديهم ولسهولة خضوعهم للمؤثرات الفاسدة عليهم
فهل تفرض الحماية بقدر متساو للذكور والاناث ؟
وهل هنالك ما يؤكد أن التطورات والتغيرات الجنسية تستقر في سن
معينة لدى الذكور والاناث حتى يمكن أن يقال انه لا خوف عليهم من
المؤثرات التي قد تقع عليهم بعد بلوغهم هذه السن ؟
واذا افترضنا أن هنالك سنا معينة لهذا البلوغ الجنسي فهل تكفى
هذه السن لاعتبار الشخص مسئولا عن تصرفاته وبالتالي لا يكون هنالك
وجه لمساءلة من يدعو الى الفساد أو يسهله له ؟
ثم يأتي بعد ذلك اعتبار هام ، وهو النتائج التي تترتب على تحديد
سن معينة للنضوج الجنسي ولتحمل الشخص مسؤولية تصرفاته من هذه
الناحية ، فقد تتمخض عن تحديد مثل هذه السن الحاجة الى إعادة النظر في
السن المحددة للزواج أو للمسئولية الجنائية وخصوصا في الجرائم
الجنسية .

ونحن لا نرى الفرصة تتسع لتفصيل الآراء في مثل هذه الاعتبارات ،
ونكتفى بالإشارة الى ما استخلصته لجنة بحث جرائم الجنسية المثلية
والبغاء في إنجلترا طبقا لما جاء في تقريرها المقدم الى البرلمان عام ١٩٥٧ ، اذ
رجحت أن البلوغ الجنسي يكون في سن السادسة عشرة ولكن صلاحية
الانسان لمباشرة تصرفاته من الناحية الجنسية تتوافر في سن الحادية
والعشرين وهي السن المحددة لصلاحية الانسان لمباشرة التصرفات المدنية
ولذلك تقترح اللجنة أن يرض القانون حمايته لصيانة أخلاق الشبان حتى
بلوغهم سن الحادية والعشرين أو - على الأقل - سن الثامنة عشرة على
أساس أن السن الأخيرة هي الحد الأدنى الذي لا يجوز النزول الى أقل
منه في هذا الشأن (١) .

(١) Rep. H. P. P. 25-28, 94.

ويقول الدكتور جيبنز Gibbens بالنظمة المحمية العالمية والأستاذ بجامعة لندن
ان التطور الجنسي يميل عادة الى الاستقرار فيما بين سن ١٧ سنة و ١٨ سنة ولو ان ذوى =

والمفهوم أن سن القصر في جرائم هتك عرض القصر بغير اكراد انه لا
تحدد على أساس السن التي يكون القاصر دونها عاجزا عن الدفاع عن
نفسه ضد من يعتدى على عرضه (١) .

ورغم ما لوحظ في العصر الأخير من ظهور الاستعداد السيكولوجي
للسلوك الجنسي في سن مبكرة فإن سن القصر في جرائم هتك العرض
وكذلك سن الزواج يرتفع تدريجيا من سن ١٣ الى ١٤ أو ١٥ أو ١٦ أو
أكثر (٢) .

ومعنى ذلك أن الظروف التي نعيش فيها في العصر الحديث ، رغم
تبكيرها بظهور الاستعداد الجنسي مبكرا ، فانها من ناحية أخرى تستوجب
حماية القصر الى سن متأخرة .

ومن هذا يتضح أن سن القصر في جرائم هتك العرض بغير اكراد
تتدرج نحو الصعود حتى لتكاد تقترب أو تختلط بسن القصر في جرائم
افساد أخلاق القصر ، بل ان ايجاد فارق بين السنين لم يعد يخلو من
التحكم .

الواقع أننا لا نرى مبررا يميز مثل هذه التفرقة ، فليس افساد القاصر
أقل خطرا من هتك عرضه ، بل ان القانون حين يحمي القاصر ممن
يفسدونه إنما يستهدف حمايته في النهاية من المساس بعرضه في سن لا يقدر
فيها عواقب تصرفاته .

وليس معقولا مثلا أن يوسع القانون في مجال حماية القاصر ضد من
يثيرونه بمباشرة الفسق في حضوره أو ضد من يقتصرون على تحريضه عليه
ثم يضيق من مجال هذه الحماية ضد من يباشرون الفسق عليه فعلا
ويهتكون عرضه رغم تحقق الفساد فعلا في هذه الحالة الأخيرة .

ولذلك نشاهد اتجاها حديثا في كثير من القوانين نحو تأثيم اغراء
النساء على المواقعة الجنسية غير المشروعة Seduction بأية حجة

= الميول للجنس المشابه كثيرا مالا يفتنون الى هذه الحقيقة الا في سن العشرين وما بعدها ..
وان كثيرا ما يظل اتجاه الرغبة الحسية قلعا غير مستقر خلال مرحلة ما بين سن المراهقة وسن
الخامسة والعشرين - R. I. P. C. No. 128 (May 1959) P. 143, 144.

(١) راجع في ذلك Logoz, P. 309, 310.

(٢) مقال الدكتور جيبنز السابق ذكره .

كالوعد بالزواج ولو كن بالغات (١) ، ونحو تأثيم اغراء النساء بالمواقعة الجنسية غير المشروعة تحت تأثير حاجتهن الى المال (٢) ؛ ونحو رفع سن القصر في جرائم الشذوذ الجنسي التي تقع على القصر (٣) . الخ . بل ان في توحيد سن القصر في جرائم افساد القصر وجرائم هتك أعراضهم ما تنتفى معه أوجه الخلاف في تفسير المواد التي تعاقب على الجرائم الأولى ومدى انطباقها على حالات الافساد الشخصى المباشر ارضاء لشهوات الجانى .

واذا كانت القوانين قد عرفت التفرقة المذكورة بين سن القصر في الجريمتين عند ما كانت النصوص التي تعاقب على افساد القصر هي النصوص الوحيدة للعقاب على القواعد فقد تغير الأمر بعد أن أصبحت القوانين الحديثة تعاقب على القواعد بشتى صورها ، بصرف النظر عن كون المجنى عليهم فيها من القصر أو البالغين ، فالأمر في نظر مثل هذه القوانين لم يعد يتعلق أصلاً بحماية القصر ، انما يتعلق بحماية الشخص في عرضه وكرامته وقيمه كإنسان ، وبمصلحة المجتمع ذاته في بنائه الصحى والاجتماعى ، اذ أن البغاء مهدر لذلك جميعه .

ان القوانين الحديثة التي تعاقب على القواعد ، قد أغنتنا عن أن نميز عند تحديد سن القصر بين حالة افساد القاصر وحالة هتك عرضه برضاه ، ويجب أن توحد القوانين الحديثة هذه السن في الحالتين ، لا على أساس أن جريمة القواعد التي تحرمها القوانين قد حلت محل جريمة الافساد — اذ أن الافساد أوسع نطاقاً من القواعد — ولكن على أساس أن الفارق الذى أوجدته القوانين بين سن القصر في حالة الافساد وسن القصر في حالة هتك العرض بقصد تحقيق حماية أوفى ضد القواعد ، لم يعد له ما يبرره .

(١) فبعض القوانين تستلزم ان تكون الواقعة نتيجة وعد بالزواج والبعض لا يشترط سبباً معيناً للاغراء — راجع في ذلك المواد ٥٠٦ ع النمسا ، ٥٠٤ ع سوريا ، ٥٢٦ ع ايطاليا ، وأحكام النصوص المخلفة في الولايات الامريكية وشروط المحاكم لتطبيقها —

L. A. S. g. P. 28-30

(٢) راجع في ذلك المادة ١٠ (١٩) XX. 9 عقوبات فنلندا .

(٣) راجع في ذلك المادة ٣/٢٢١ ع فرنسى التي تجعل سن القصر في جريمة ارتكاب الفسق على قاصر من نفس الجنس احدى وعشرين سنة ، والمادة ٢٢٥ ع دانمركى التي تجعل سن القصر في جريمة ارتكاب الفسق على قاصر من نفس الجنس ١٨ سنة ، بينما لا تتجاوز سن القصر في المادة ٢٢٢ ع الخاصة بالاتصال جنسياً بالقصر ١٥ سنة . الخ .

ولكن ما هي السن الممكن اقتراحها لحالتى القصر فى كل من جريمتى
افساد القاصر وهتك عرضه برضاه ؟
يبدو مما تقدم أن هذه السن اما أن تكون ثمانى عشرة سنة أو احدى
وعشرين سنة .

ونحن لا نرى فى جعل سن القصر فى الحالتين المذكورتين احدى
وعشرين سنة ما يتعارض مع تحديد سن أدنى للزواج (١) ، أو لمسئولية
القاصر الجنائية عند ارتكابه احدى الجرائم الجنسية ، وذلك لسببين ،
أولهما ان الزواج تحكمه قواعد تضمن عدم اضراره بالقصر بل ان الزواج
فى ذاته عصمة لطرفيه من الفساد ، وثانيهما ان حماية القانون للشخص
حين لا يبلغ سنا معينة باعتبار أنه فى هذه الحالة لا يحسن تصرفاته تماما
ويحتاج لتجنيبه كل المؤثرات الضارة به : لا يستتبع بالضرورة اعفاءه من
المسئولية الجنائية عما يرتكبه من أفعال يعاقب عليها القانون (٢) ، وانما
قد يعنى فقط ضرورة تخفيف العقاب عليه وتوجيه عناية أوفى لاصلاحه .

٢٤٤ — ثالثا : وقوع الافساد عادة :

يشترط القانون عنصر الاعتياد طبقا للمادة ١٣٣٤ — ١ على أساس
أن تكرار الفعل من الجانى يدل على فقدان الضمير الأخلاقى لديه وعلى
عجزه عن الرجوع الى نفسه والندم على ما بدر منه ، ومن هنا كانت
خطورته التى وجب على القانون مواجهتها .

ومن هذا يستخلص معيار الاعتياد على الجريمة ، فارتكاب عدة
أفعال فى مناسبة واحدة ، أو على مسرح واحد للجريمة أو فى مشهد واحد ،
انما تدل على خطأ واحد ، ما دامت الفرصة بين كل فعل وآخر لم تكن
كافية لتدخل الضمير ومساءلته الذات فى هدوء عما بدر منها حتى يمكن
أن يقال — عند عودة الجانى لارتكاب فعله — ان ضميره لم يردعه وان

(١) وعلى ذلك فتحرر المرأة بالزواج لا يمنع من ان تكون مجنبا عليها فى جريمة افساد
القصر — بروكسيل ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، لييج ٢٧ يونيو ١٩٢٤ ، ونقض بلجيكي ١٤ اكتوبر
سنة ١٩٣٥ ، Décennal (1926-1935). III. P. 607 .
(٢) راجع نقض فرنسى ٩ اغسطس ١٨١٦ . Garçon 1906. I. P. 879 .

فوازع الشر وعصيان الضمير أقوى لديه من هوائف التوبة ، وعلى هذا فالعناصر التي تكون الاعتياد هي العناصر التي يفصلها بعضها عن بعض فترات تكفي لمراجعة الضمير (١) وعلى هذا الأساس جرى القضاء الفرنسي عند اثبات عنصر الاعتياد في جريمة افساد القصر عادة (٢) .

ويتحقق الاعتياد بتكرار الفعل على قاصر واحد أو على قصر مختلفين فالعبرة في ذلك بتكرار الفعل من الجاني لا بتعدد المجنى عليهم (٣) . ويبدو أن القضاء يجد نفسه أحيانا مضطرا الى التوسعة في تفسير معنى « الاعتياد » ، حينما يرى أن اشتراط الاعتياد لعقاب الجاني يحول أحيانا دون مساءلته عن افساد القصر ، ولذلك جرت محكمة النقض الفرنسية على اعتبار أن تكرار أفعال الفسق من القاصر ، نتيجة اتفاق واحد أو تصرف واحد من جانب الجاني سابق على هذا التكرار ، تتوافر به عناصر الاعتياد على الجريمة ، ولو أن هذا الاتفاق أو التصرف لم يصدر منه الا مرة واحدة (٤) ، وكأنما يحمل مثل هذا القضاء الجاني مسؤولية النتائج

(١) Lambert, P. 592-593

(٢) فمباشرة امرأة السحاق على فئتين قاصرتين في مناسبة واحدة لا يكفي لادانتها جريمة افساد القصر عادة- إذ أن مافعله بالنسبة للفتاتين قد ارتبط بفرصة واحدة ووقت واحد . وعمروفت قصير لا يكفي تكرار الفعل فيه أكثر من مرة لإبراز ركن الاعتياد كما يتطلبه القانون - نقض ٢٩ أكتوبر ١٨٦٠ ، وأيضا ٩ مارس ١٩٠٥ ، ولا يغير من صفة الجريمة أن عدد المجنى عليهم قد زاد عن اثنتين مادامت المناسبة لم تكن الا واحدة - نقض ١٢ فبراير ١٨٩٠ - راجع الأحكام (380-381) 264-265 (380-381) P. 264-265 ; Garçon 1956. II. P. 593 ; Lambert, P. 593 (٣) وهذا ما قضت به محكمة النقض في سنوات ١٨١٦، ١٨٢٩، ١٨٣٠، ١٨٣٤، ١٨٣٨ ، غير أن دوائر النقض مجتمعة قضت في ٢٦ يونيو ١٨٢٨ بأن الاعتياد لا يتوافر الا بتعدد المجنى عليهم ، مستندة في ذلك الى أن المادة ٢٢٤ تعاقب على افساد الشبان *La jeunesse* وهو ما يقتضي تعددهم ، وأخلت المحكمة بهذا المبدأ في أحكامها الصادرة في سنوات ١٨٢٨ ، ١٨٤٠، ١٨٤٢، ١٨٤٤ .

، ونظرا لمبالغة هذه الأحكام في تفسير معنى العادة في جريمة افساد القصر فقد عادت محكمة النقض لقضت بأن العبرة هي بتكرار الفعل من الجاني لا بتعدد المجنى عليهم - نقض سنة ١٨٥٠ ، ١٨٥٣ ، ١٨٦٣ ، ١٨٨٠ ، ١٨٩٢ ، ١٩١٢ راجع الأحكام Garçon 1956. II. P. 263, 264 (364-371)

(٤) فوافقة تأجير حجرة الى أحد الرجال ليستقبل فيها قاصرا يمكن أن يتوافر بها جريمة المساعدة على فساد القاصر عادة ؛ ولا ينفي عنصر الاعتياد كون التأجير لم يحدث الا مرة واحدة ، مادامت الحجرة المؤجرة موجودة في منزل الجاني ، وأن تعرض القاصر للفساد إنما كان تحت سبعة وبصره ، وأنه لم يحاول خلال الاثنى عشر يوما التي استمر تردد القاصر فيها على الحجرة أن يمنعه أو يعمل على طرد المستأجر - نقض أول مايو ١٨٦٣ . D. 1863. I. 266 . وكذلك بيع الأم ابنتها القاصرة لأحد الرجال لتصبح خدينته تتوافر به عناصر الاعتياد على افساد القصر مادام استمرار مباشرة الفتاة للفسق كان نتيجة تصرف الأم السابق على هذا الاستمرار الذي رضيت به الأم ولم تحاول إيقافه - نقض ٢٢ يوليو سنة ١٨٨٠ - S. 1881. I. 44. ، الخ .

الاحتمالية التي قد تتكرر نتيجة تصرف واحد صدر منه أو يحمله مسؤولية امتناعه عن إيقاف الفساد ومسؤولية تركه القاصر مستمرا في اتيانه ، مع أن القضاء يستلزم عادة لوقوع جريمة الفساد عادة أن تكون بأفعال ايجابية يأتيتها الجاني في فترات مختلفة حتى يوصف سلوكه بأنه اعتياد على الجريمة (١) ولا نعتقد أن مجرد رضاء الجاني بالفساد يعتبر في مرتبة العمل الايجابي الذي يحسب عليه في اثبات عناصر الاعتياد (٢) . ولم يمد الشارع الفرنسي يستلزم ركن الاعتياد في جريمة افساد القصر ما داموا لم يتجاوزوا سن السادسة عشر (٣) ، مقتربا بذلك من المبدأ الذي اعتنقه على اطلاقه في جرائم القوادة حيث لم يعد عنصر الاعتياد ركنًا من أركانها .

٢٤٥ - رابعا : القصد الجنائي :

يتكون القصد الجنائي في جريمة تحريض القصر أو مساعدتهم على الفساد من تعمد ارتكاب الفعل المكون للجريمة مع العلم بأثره المفسد على القاصر (٤) ، وعلى ذلك لا يشترط لتوفر القصد الجنائي أن ينصرف قصد الجاني الى افساد القاصر فعلا (٥) ، وإنما يكفي أن يرتكب فعلا يعلم أن من شأنه تعريض القاصر للفساد ، ولا شك أن التوسع في تعريف القصد الجنائي على هذا الوجه في جريمة افساد القصر انما جاء نتيجة التشدد في حماية القصر من الفساد ، بل قد أدى هذا التشدد في حمايتهم

(١) ولذلك سبق لمحكمة النقض الفرنسية أن قضت في أحكام قديمة لها بأن تاجر مساحة المنزل الذي يسكنه البغايا إحدى الحجرات الى لئاة قاصرة للإقامة بها رغم تعرضها بحكم الظروف الموجودة في المنزل لافسادها لا يكفي لاثبات عنصر الاعتياد في جريمة افساد القصر مادامت صاحبة المنزل لم تقم بعمل ايجابي آخر من جانبها - نقض ١٠ نوفمبر ١٨٥٤ D. 1855. I. 44.

(٢) ولذلك لا نوافق على ما ارتأته محكمة النقض الفرنسية في حكم لها من أن مسؤولية الجاني في اعتياده على جريمة الفساد لا تتوافر بسبب امتناعه عن إيقاف الفساد الذي بدأ نتيجة تصرف واحد منه ، وإنما تتوافر باستمرار رضائه عن مباشرة هذا الفساد - نقض ١٠ نوفمبر ١٨٦٠ S. 1961. I. 198.

(٣) ولم يسبق للشارع الفرنسي قبل صدور قانون سنة ١٩٤٦ أن استغنى عن عنصر الاعتياد في جريمة افساد القصر في أي مرحلة من مراحل اعمارهم .

(٤) ولذلك يختلف القصد الجنائي في جريمة افساد القصر عن القصد الجنائي في جريمة تحريض الأشخاص على البغاء إذ يتكون القصد المذكور في الحالة الأخيرة من تعمد فعل التحريض بقصد تحقيق نتيجة - راجع في ذلك بند ٢١٥

(٥) راجع (386) P. 265 Garçon 1956. II. ولذلك قضت المحاكم بأن مباشرة الفسق في حضور المجنى عليه ولو كان ذلك نتيجة اهمال الجاني في اخفاء ما يرتكبه تتكون به عناصر جريمة افساد القصر .

الى نتيجة أخرى تتعارض مع قاعدة أساسية من القواعد القانونية ، هي ان على سلطة الاتهام اثبات علم الجاني بكافة العناصر المكونة للجريمة التي اقترفها حتى يمكن مساءلته عنها .

فقد جرى القضاء في فرنسا وفي غيرها على افتراض علم الجاني بسن القاصر المجنى عليه (١) ، وأن على الجاني ذاته عبء نفي هذا العلم ، بل ان القضاء لا يقبل منه اثبات جهله بسن المجنى عليه الا اذا كان هذا الجهل نتيجة ظروف استثنائية لا يعتبر مسئولاً عنها أوقعته في الخطأ (٢) ، وبالتالي فان جهله المترتب على اهماله لا يقوم شفيها لدراء المسئولية عنه (٣) .

وهذا هو بذاته ما جرى قضاء محكمة النقض المصرية عليه في تطبيق المادة ٢٧٠ عقوبات (الملقاة) ، اذ تقول المحكمة : « وان كان من مقتضى القواعد القانونية أن النيابة هي التي يجب عليها — في حالة تحقيق تهمة التعرض لافساد أخلاق القصر عادة — اثبات توفر القصد الجنائي بما في ذلك علم الطاعة بسن المجنى عليها ، الا أن القضاء جرى في مثل هذه الحالة على وضع عبء الاثبات على المتهم وفرض علمه بصغر سن المجنى عليه وتحمله نتيجة خطئه في عدم التحقق من ذلك ابتداء ، وذلك على اعتبار أن الحالة هي حالة الجنحة الاحتمالية التي يكفي لتكوين القصد الجنائي فيها عدم تدقيق المتهم في بحثه عن عمر المجنى عليه ، وأن المتهم

(١) ولذلك استقر القضاء الفرنسي على انه ليس على قاضي الموضوع اثبات علم الجاني في جرائم افساد القصر بسن المجنى عليه - نقض فرنسي ٧ فبراير ١٩٠٤ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٠٥ ، ١٥ فبراير ١٩١٨ ، ٢٨ مارس ١٩٢١ ، ١٩ مارس ١٩٢٢ ، ١٦ يناير ١٩٢٧

الاحكام J. C. P. 9 (73); Garçon 1956.11. P. 265 (388)

راجع ايضا نقض فيدوالى سويسرى سنة ١٩٤٩ R. O. 78. IV. P. 5, 6.

(٢) فقيده فتاة في سجلات الشرطة باعتبارها من البغايا - وعن لا يقيدن عادة الا بعد بلوغ سن معينة - لا يكفي وحده دفاعا من جانب الجاني المتهم بافساد اخلاق هذه الفتاة بأنه اعتقد بناء على هذا القيد ان سنّها قد جاوزت سن القصر - نقض فرنسي ١٢ ديسمبر ١٨٦٣ 34. 5. 1866. D. ، ولا يعفى المتهم دفاعها بأنها قد خدعت بالمظهر الجسدى للمجنى عليها ، اذ كان عليها ان تتأكد من سنّها الحقيقية بطريقة أدق - نقض فرنسي ٤ يناير ١٩٠٢ D. 1902.1.528

(٣) ولذلك فتأجبر التهم حجرة لاشخاص يمارسون فيها الفسق دون أن يعنى بتعرف أعمارهم لا يعفيه من المسئولية الجنائية بدعوى عدم توفر القصد الجنائي لديه - نقض بلجيكي ١١ ديسمبر ١٩٥١ 184. 1. 1952. Pas. ، راجع كذلك الفقه الإيطالى Manzin P. (2641) 461 والفقه السويسرى Logoz, P. 313

لايفلت من العقاب الا اذا كان جهله ناسن الحقيقية نتيجة خطأ قهرى أو ظروف استثنائية يلزمه اثباتها (١) .

وتبدو مثل هذه الظروف الاستثنائية فى حالة صاحب منزل البغاء الذى يستقبل فى منزله فتاة قاصرة تبدو أكبر من سنها الحقيقية ومعها بطاقة صحيحة صادرة بناء على اجراءات قانونية سليمة تحدد لها سناً أعلى من السن الحقيقية (٢) .

وقد أراد المشرعون فى بعض الدول أن يجنبوا المحاكم محاولة التعاضى عن الأصول القانونية الصحيحة ابتغاء الوصول الى تطبيق النصوص الخاصة بافساد القصر تطبيقاً فعالاً ، ولذا يسوى قانون عقوبات جروينلاندا مثلاً فى العقاب بين حالتى علم الجانى بسن القاصر المجنى عليها أو عدم علمه به (٣) ، ويعاقب قانون عقوبات اندونيسيا الجانى اذا كان يعلم بسن القاصر أو كان من المفروض أن يعلم به (٤) ، وينص القانون اليابانى على أنه « لا يعفى من العقاب الفاعل الذى يبرر الفعل بجهله بسن القاصر الا أن يكون ذلك نتيجة خطأ أو غلط » (٥) وينص قانون عقوبات نيجريا على أنه « لا أهمية لكون المتهم لم يكن يعرف أن المرأة أو الفتاة كانت

(١) نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ - المحاماة عدد ٦ س ١٧ رقم ٢٩٥ ص ٢٢٠
وتقول ذات المحكمة فى حكم آخر : ليس لمن اعتاد تحريض الشبان على الفسق والفجور أن يدفع بجهله بسن المجنى عليه الحقيقية ما لم يثبت أن الجهل كان نتيجة خطأ اوقعته فيه ظروف استثنائية لا يعد مسئولاً عنها - نقض ١٨ أبريل ١٩٢٩ - م.ق.ق.ج ١ ، ١ « ان مناط المسؤولية الجنائية فى جريمة تحريض الشبان الذين لم يبلغوا السن القانونية على الفسق والفجور هى السن الحقيقية للمجنى عليه والاصل أن علم الجانى بهذه السن مفترض ، ولا ينتفى هذا الافتراض الا اذا لم يكن فى امكان الجانى معرفة السن الحقيقية بسبب قيام ظروف قهرية أو استثنائية منعه من ذلك ، وكذلك لا يقبل من الجانى ان يعتمد فى تقدير السن على الشهادات الطبية لان تقرير السن بمعرفة رجال الفن لا يدل فى الواقع على حقيقة السن - نقض ٣١ أكتوبر ١٩٣٨ - المحاماة عدد ٤ س ١٩ رقم ٢٠٦ ص ٤٩٤ ، وليس للمتهم بادارة منزل للبقاء أن يحتج بأن الفتاتين المتهمتين بتحريضهما على الفسق سبق أن قدر الطبيب الشرعى سنهما فى قضية أخرى سابقة ، وانها اعتمدت على هذا التقدير فى تعريف سنهما ، وذلك لان مظهر الفتاتين يدل على صغر سنهما ، وأن التهمة كانت تستطیع لأول وهلة التحقق من ذلك - نقض ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ (السابق ذكره) .

(٢) ولذلك لا يسأل فى هذه الحالة صاحب المنزل المتهم بافساد اخلاق الفتاة طبقاً للمادة

٢٠٦ عقوبات برو - قضاء برو Rev. abol. 1951 P. 53.

(٣) مادة ٥٣ عقوبات جروينلاندا التى تعاقب على مباشرة الفسق مع القصر .

(٤) مادة ٢/٢٩٥ عقوبات اندونيسيا التى تعاقب كل من حرض قاصراً على مباشرة فعل

مخالف للآداب مع شخص ثالث .

(٥) مادة ٦٠ من قانون حماية الاحداث رقم ١٦٤ الصادر فى ١٢ ديسمبر ١٩٤٧ فى

اليابان .

أقل من سن معينة ، أو أنه اعتقد أنها لم تكن أقل من هذه السن « (١) ،
وينص قانون لوزيانا على أنه لا يعفى الجاني من المسؤولية كونه يجهل
سن المجنى عليها (٢) .

وقد ذهب القانون البلجيكي مذهباً آخر في جريمة تحريض القصر على
الفساد إذ فرض عقوبتين ، أحدهما مشددة في حالة علم الجاني بسن المجنى
عليه ، والأخرى مخففة في حالة جهله لهذه السن نتيجة إهماله (٣) .

أما القانون الانجليزي فقد اتبع سبيلاً وسطاً في بعض الجرائم التي
تقع على القصر إذ أعفى الجاني من العقاب إذا اعتقد أن المجنى عليه قد
جاوز سن القصر وكان لهذا الاعتقاد سبب معقول (٤) ، ثم جاء القانون في
موضع آخر فنص في المادة التي تعاقب المسئول عن رعاية فتاة تقل سنها
عن ١٦ سنة إذا شجعها أو حرضها على البغاء أو الاتصال الجنسي غير
المشروع ، على أنه « إذا بدا للمحكمة في صدد جريمة وقعت على فتاة تطبيقاً
لهذه المادة — أن هذه الفتاة كانت أقل من ١٦ سنة عند ارتكاب الجريمة
موضع الدعوى كان ذلك قرينة على صحة السن حتى يثبت العكس » (٥)
ونحن نرى أن مثل هذه النصوص التي تصحح الأوضاع القانونية
عند مساءلة الجناة عن الجرائم التي يرتكبونها على القصر في حالة عدم
ثبوت علمهم بالسن الحقيقية لهؤلاء ، أولى بأن تتضمنها القوانين الخالية
منها حتى لا يترك للمحاكم باب اللجوء إلى مخالفة القواعد العامة في
إثبات الجرائم .

(١) فقد نصت المواد ٢٢٢ الى ٢٢٦ من قانون عقوبات نيجيريا على أحوال القوادة
المعاقب عليها إذا كانت المجنى عليها قاصرة ، ثم جاءت المادة ٣٣٣ فنصت على أنه « فيما عدا
ثبوت العكس ، لا أهمية في حالة أي من الجرائم المذكورة في هذا الباب والمرتبة على امرأة
أو فتاة محدد لها سن معينة ، لكون التهم لم يكن يعرف أن المرأة أو الفتاة .. الخ » .

(٢) مادة ١٤ - ٨٦ « 14. 86 » قانون لوزيانا

(٣) راجع المادتين ٣٧٩ ، ٣٨٠ عقوبات بلجيكا ، والمفهوم أن المادة الأخيرة قد صدر بها
قانون ٢١ أغسطس ١٩٤٨ لمنع الحرج عند تطبيق المدة الأولى الصادر بها قانون ٢٦ مايو ١٩١٤
على متهم يجهل سن المجنى عليه .

(٤) كالمادة ٣ من قانون الجرائم الجنسية الصادر في إنجلترا عام ١٩٥٦ الخاصة بمواقعة
فتاة لم تبلغ سنها ١٦ سنة ، والمادة ٢/١٩ من نفس القانون الخاصة بخطف القاصرات

(٥) مادة ٢٨ من قانون الجرائم الجنسية السابق ذكره .

٢٤٦ — ما يقترح في القانون المصرى :

نستطيع أن نقول بعد هذه الدراسة لجريمة تحريض القصر على الفساد أو مساعدتهم عليه ان المشرع المصرى لم يكن محقا فى الغاء المادة ٢٧٠ عقوبات بدعوى انعدام فائدتها بعد صدور قانون مكافحة الدعارة . ويرجع ذلك بايجاز للأسباب الآتية :

١ — يتعرض القانون المذكور للتحريض على البغلة أو تسهيله أو المساندة عليه ، أما المادة ٢٧٠ فكانت أوسع نطاقا من ذلك اذ كانت تتعرض للتحريض على الفسق .

٢ — توسعت المحاكم فى معنى تحريض القصر على الفسق حتى أصبح المثل السئ le mauvais exemple المتمثل فى قيام الشخص بارتكاب الفسق على نفسه أو على غيره فى حضور القاصر يعتبر تحريضا له على الفسق ، ولا نظن أن أحكام قانون مكافحة الدعارة تسمح بمثل هذا التوسع فى تفسير معنى التحريض على البغاء .

٣ — اذا كان ارتكاب الجاني الفسق على نفسه أو على غيره فى حضور القاصر يعتبر تحريضا له على الفسق فانه لا يعتبر بالضرورة تحريضا له على الفسق مع الغير ، مع أن قانون مكافحة الدعارة يستلزم فى جميع الأحوال أن يكون التحريض على البغاء ارضاء لشهوات الغير .

٤ — قد تتحقق جريمة افساد القصر دون انصراف نية الجاني الى افساد القاصر فعلا ، اذ يكفى ارتكابه فعلا من شأنه افساد القاصر مع علمه بذلك ، بينما يجب لتمام جرائم القواعد ثبوت قصد الجاني فى تحقيق النتيجة من التحريض أو المساعدة على البغاء . لذلك لم تفقد النصوص الخاصة بجريمة افساد القصر أهميتها بصدور القوانين التى تحاكم على القواعد اذ تظل تلك النصوص نافعة فى مواجهة الحالات التى لا تستغرقها القوانين المذكورة (١) .

(١) راجع فى هذا المعنى ايضا (353) 261 (301) P. 256 (Garçon 1956.11.)
وراجع فى ايضاح عناصر جريمة افساد اخلاق القصر طبقا للمادة ٢٧٠ عقوبات (الملاءة)
— محمود مصطفى ص ٢٨٦ .

وبالتالى يجب اعادة النص على جريمة افساد القصر مع مراعاة
الاعتبارات التى سقناها وهى :

أولاً — أن يوضع نص صريح يعبر عن الأفعال التى اعتبرتها المحاكم
افساداً لأخلاق القصر وتحريضاً لهم على الفسق ، حتى يثبت مفهوم
هذه الجريمة فى القانون ويتحدد مجالها بالنسبة لمجال جريمة هتك
عرض القصر وجريمة القوادة ، وأرى أن يشمل النص المقترح عقاب « كل
من حرض قاصراً على فساد الأخلاق أو سهله له أو ساعده عليه أو
ارتكب فى حضوره أمراً من شأنه افساد الأخلاق ولو لم يكن ذلك
ارضاء لشهوات الغير » .

وأعتقد أن هذا النص يكفل العقاب على الأفعال والأقوال التى يقصد
الجانى من ورائها افساد القاصر أو الأفعال التى يرتكبها الجانى على نفسه
أو على غيره فى حضور القاصر وهو يعلم أن من شأنها تعريضه للفساد ،
بل يمتد هذا النص أيضاً الى الأفعال التى يرتكبها الجانى على القاصر
ذاته ولو لم تصل فى مداها الى هتك عرضه كالملاسمات والمداعبات التى
لا تبلغ هذه الخطورة مادام الجانى يقصد بها الافساد أو ما دامت هى فى
ذاتها مؤدية بطبيعتها الى ذلك (١) .

ولا خوف بعد ذلك من انطباق النص المقترح على حالات قد تعتبر
هتكاً لعرض القاصر بغير اكراه ما دمتنا نقترح فى نفس الوقت أن تكون
سن القصر فى جريمتي افساد القاصر وهتك عرضه واحدة .

ثانياً — نظراً للاعتبارات التى سقناها للتدليل على عدم ضرورة
التفرقة فى سن القصر بين جريمة افساد القاصر وجريمة هتك عرضه ،
استصوب توحيد هذه السن فى الحالتين ، فاما أن تكون ثمانى عشرة
سنة أو احدى وعشرين سنة ، وفى الحالة الأولى تظل المادة ٢٦٩ عقوبات

(١) ويكون من الاصوب استعمال كلمة « فساد » بدلا من كلمة « فسق » حتى يصدق
عليها قول محكمة النقض من أنه « من المسلم به قانوناً أن كلمة الفجور أو الفسق الواردة
بالمادة ٢٧٠ ع ليست قاصرة على اللذات الجسدية بل تشمل أيضاً افساد الأخلاق بأى
طريقة كانت كإرسال والد ابنته للرقص فى محل الملاهى أو لمجالسة الرجال فى محل معد
للدعارة أو غير ذلك من طرق افساد الأخلاق » نقض ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ م. ق. ق. — ج ٥
رقم ١٧٤ ص ٢٢٤

الخاصة بهتك عرض القصر بغير اكرامه كما هي ، وفي الحالة الثانية يجب تعديل هذه المادة برفع سن القصر فيها .

وفي جميع الأحوال يجب النص على افتراض علم الجاني بسن المجنى عليه الا اذا حالت دون علمه به ظروف استثنائية .

ثالثا - نظرا لأن كثيرا من القوانين لا تستلزم عنصر الاعتياد في جريمة افساد القصر ، ولأن بعض القوانين التي كانت تستلزمه في هذه الجريمة بدأت تتدرج في الاستغناء عنه ، ولأن القوانين الحديثة لم تعد تشترطه في جرائم القوادة بوجه عام ، ولأن اثباته يصطدم في التطبيق بصعوبات كثيرة ويعطى للجنة فرصة الاستمرار في افساد القصر طالما لم يصدر في شأنهم حكم نهائي بالادانة على أساس أن كل أفعال الاعتياد السابقة على مثل هذا الحكم انما تكون جريمة واحدة (١) .

لذلك نقترح استبعاد شرط الاعتياد من جريمة افساد القصر .

رابعا - اذا كانت المحاكم تستلزم عادة لوقوع جريمة القوادة أن يكون الفعل المكون لها عملا ايجابيا ، الا أنها - رعاية منها للقصر - اعتبرت أحيانا أن تغاضي أحد الوالدين عما ترتكبه ابنتهما من فسق أو سماحه لها بذلك يعتبر تحريضا لها على الفساد ومساعدة لها عليه (٢) ، واعتبرت أحيانا أخرى أن اهمال صاحب محل البغاء في مراقبة القصر

(١) جريمة افساد اخلاق القصر المنصوص عليها في المادة ٢٧٠ عقوبات هي من جرائم العادة التي تتكون من الأعمال المتكررة التي يرتكبها الجاني ، وهذه الأعمال جميعها تكون جريمة واحدة متى كانت واقعة قبل المحاكمة النهائية سواء اكانت محل نظر في تلك المحاكمة أو لم تكن - نقض ١١ أبريل ١٩٣٨ - الحماية عدد ١ س ١٩ رقم ١٠ ص ١٨ وكذلك نقض ٢٧ يناير ١٩٤١ - الحماية عدد ٨ س ٢١ رقم ٣٦١ ص ٤٥٧

(٢) ولذلك تبال الام عن تسهيل الفسق لابنتها القاصرة اذا سمحت لها بالانزواء في حجرة مع رجل تعلم أنه يباشر الفسق معها - نقض هولندي ١١ مايو ١٩٢١
Secr. F. A. I. P. 2-1-2 ، وكذلك الام التي تتغاضى عن سلوك ابنتها وتسمح بتردد احد الرجال عليها لبلا دون اعتراض منها على ذلك وتحاول اخفاء هذه العلاقة على الخادمة التي تعمل في المنزل - نقض فرنسي ١٠ ديسمبر ١٨٦٩ D. 1870. 1. 237. ، وعدم قيام الوالدين بكبح جماح ابنتهما الطالسة وتغاضيهما عن اعتيادهما على المجون ، حتى انتهت بأن اتخذا احد الرجال خدينة له تحت سمعهما وبصرهما ، يكفي لادانتهم بتحريضهما على الفساد ، ولا يصلح دفاعا عنهما ما يدعيانه من انهما لم يستفيدا ماديا من هذه العلاقة أو أن سكوتهم عنها كان من باب الجمالة - محكمة لييج (بلجيكا) ١٢ فبراير ١٩٢١

Décennal (1926-1935) III. P. 607

الداخلين الى محله يجعله مسئولا عن افسادهم ولو أن ما حدث منه لا يتعدى مجرد الاهمال في الرقابة (١) .

وقد اتجه الفكر في السنوات الأخيرة الى تحميل الوالدين أو ذوى الولاية على الأحداث مسؤولية فساد أو تشرد هؤلاء وفرضت القوانين عليهم العقوبات جزاء اهمالهم في رعاية من هم تحت سلطتهم أو ولايتهم ، ومن هذه القوانين القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين .

وتزداد المناداة الآن — بعد التفكك الذى حل بالروابط العائلية — وعلى رجة خاص في الدول الأوروبية — الى ضرورة فرض العقوبات القاسية على أولياء أمور القصر الذين يهملون الرقابة عليهم أو يتغاضون عن فساد سلوكهم (٢) .

وكان لمثل هذا صدهاء في التشريعات التى صدرت أخيرا كقانون الجرائم الجنسية الصادر في انجلترا عام ١٩٥٦ اذ تعاقب الفقرة الأولى من المادة ٢٨ منه « كل من كان مسئولا عن فتاة (٣) لم تبلغ سنها ست عشرة سنة اذا عرضها على البغاء أو سهله لها ، أو اذا حرض أو ساعد على هتك عرضها أو ارتكاب الاتصال الجنسي غير المشروع معها » ثم تنص الفقرة الثانية على أنه اذا أصبحت الفتاة بغيا أو باشرت الاتصال الجنسي غير المشروع أو هتك أحد عرضها ، يعتبر الشخص المسئول عنها ، أنه قد حرض على ذلك أو ساعد عليه « اذا كان قد سمح لها بالاختلاط بأحدى البغايا أو بأى شخص معروف بسوء السلوك أو سمح باستخدامها لديه أو بالاستمرار في خدمته » .

وتنص المادة ٤٣٩ غقوبات أسبانيا على أن :

« كل من كان لديه قاصر تحت سلطته الشرعية وعلم أنه يمارس البغاء أو الفساد بسبب اقامته أو تواجده في منازل أو محال الفسق أو

(١) نقض لفرنسى ٨ مارس ١٩١٢ Bull. Crim. 139 ، وكذلك ١٩ مارس ١٩٤٢ D 1942 P 101 Jurisp.

(٢) راجع اقتراحات الحكومات في هذا الشأن Prosti II. A

(٣) والمسئولون عن الفتاة بناء على ما جاء في الفقرة الثالثة من المادة هم الابوان والرصى الشرعى وصاحب السلطة أو الرقابة الفعلية عليها والمعهود اليه من قبل هؤلاء بالمناوبة بها ... الخ .

تردده عليها ، ولم يسترجعه ليحول بينه وبين الاستمرار في مثل هذه الحياة أو تلك المحال ، أو لم يحكم رقابته ، أو لم يضعه تحت تصرف السلطات اذا عجز عن ذلك يعاقب بـ ..

ويعاقب بنفس العقوبة كل من امتنعوا عن الأفعال المذكورة ، ولو لم يكونوا من أصحاب السلطة الشرعية على القاصر ، اذا ثبت أنه خلال الوقت الذي فسدت فيه أخلاقه ، كان يقيم في سكنهم وكان معهودا اليهم بحراسته ويباشرون عليه في الواقع سلطة عائلية أو أدبية اجتماعية . »

ونحن نرى أن النص العام السابق لنا اقتراحه لعقاب « كل من سمح من الأزواج أو الآباء أو غيرهم من ذوى السلطة أو الولاية أو النفوذ ، لزوجته أو لمن هو تحت ولايته أو سلطته أو تفوذه بارتكاب الفسق أو تغاضى عن ذلك أو رضى به ، أو سمح لها أو له بالعمل في أمكنة أو ظروف من شأنها أن تعرضه لارتكاب الفسق ، وكل من سمح من أصحاب المحال العامة أو الملاحى أو غيرها من المحال المطروقة أو المفتوحة للجمهور أو من مستغليها أو المسؤولين عن ادارتها أو مراقبتها بارتكاب الفسق فيها أو التحريض فيها على الفسق أو بالاتفاق عليه فيها أو تغاضى عن ذلك أو رضى به » (١) يكفي لتغطية الأحوال المراد العقاب عليها بالنسبة لاهمال أولياء الأمور في رعاية أبنائهم القصر وبالنسبة لأصحاب المحال أو مديريها الذين يتغاضون عن تعرض القصر في محالهم للفساد .

يستخلص من كل ذلك أن النص الذى تقترحه هو عقاب « كل من حرض قاصرا لم تتم سنه احدى وعشرين سنة (أو ثمانى عشرة سنة) على فساد الأخلاق أو سهله له أو ساعده عليه أو ارتكب في حضوره أمرا من شأنه افساد الأخلاق ، ولو لم يكن ذلك ارضاء لشهوات الغير . ويفترض علم الجانى بسن القاصر ما لم يكن جهله بها راجعا لظروف استثنائية لا يعتبر مسئولا عنها » (٢) .

(١) راجع البند ٢١١

(٢) وقد تجنبنا في هذا النص المقترح الصياغة القديمة للمادة ٢٧٠ ع المائة والنسبة تبدأ بـ « كل من تعرض لافساد الاخلاق بتحريضه عادة الشبان ... الخ » إذ اعتبرت محكمة النقض « أنه يفهم من كلمة - تعرض - أن الجريمة لا يمكن أن تتواتر بالكلام المجرد ولو لعش أو فحشت مرأيه ، لأن كلمة « تعرض » معناها الاعتداء بالفعل » - تقض ١٤ يناير ١٩٤٧ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ح ٢ ص ٥٧٦ رقم ١٠

الفصل الثاني

استغلال البغاء

Exploitation de la Prostitution

٢٤٧ — تطور جريمة استغلال البغاء :

ليس لأحد أن يستفيد من جريته ، فما كانت الجرائم مسترزقا ، وما كان لأحد أن يصلح حاله عن طريق اجرامه .

هذا ما قضت به مبادئ القانون الروماني منذ القدم (١) .

ولهذا بدأت القوانين تواجه القوادين باعتبارهم متشردين أي يعيشون عن طريق ما يدره البغاء من كسب حرام .

فجريمة القوادة لم تبدأ الا في صورة جريمة استغلال ، ولما أضيفت الى جريمة القوادة بهذا الوصف جريمة تسهيل البغاء أو حمايته أو التحريض عليه ، ظلت هذه الجريمة الأخيرة ردحا طويلا من الزمان ملتصقة بهؤلاء الذين يسهلون البغاء أو يحمونه أو يحرضون عليه بقصد استغلاله أو الانتفاع من ورائه ، أي أنها ظلت جريمة اختراق أو مهنة ، ولم تعاقب القوانين الحديثة على مجرد تسهيل البغاء أو حمايته أو التحريض عليه مجردا من قصد الكسب أو شرط الاعتياد الا أخيرا حين توسعت التشريعات في مكافحة القوادة بشتى صورها وأسقطت من حسابها شرطى الأجر والاعتياد .

وسرى فيما بعد أن فكرة استغلال البغاء مقترنا بحمايته أو المساعدة عليه لم تبسرح نهائيا مخيلة كثير من المشرعين والقضاة والفقهاء حتى الآن ، فهم لا يؤمنون بجواز العقاب على مجرد الحصول على ربح الغير من البغاء ، وإنما يستلزمون أن يكون الجاني قد باشر نوعا من الحماية أو التأثير أو النفوذ على مرتكب البغاء أو يكون — على الأقل — ذا صلة

(١) جوستينيان مر ٢٩٥ .

خاصة به يصدق عليها معنى الخطورة التي استهدف القانون حماية المجتمع منها .

ولم يمنع هذا التأثير بالتشريعات القديمة من اتجاه القوانين الجديدة في العصر الحديث نحو تجريد جريمة استغلال البغاء من كل القيود التي تضيق من نطاقها ، واعتبار استغلال البغاء أو استغلال شخص يمارس البغاء جريمة بذاتها خالية من كل شرط آخر للعقاب عليها . ويرجع هذا الاختلاف في القوانين أو في تفسير الفقه والقضاء لهذه القوانين الى رأيين مختلفين :

الرأى الأول — هو أنه لا يقصد بكلمة « القواد المستغل Souteneur (1) مجرد الشخص المتكاسل ، العازف عن العمل ، الطفيلي Parasite الذى يكتفى بما يلقى اليه من مال أتى من بغاء ، ولكن يقصد بها هذا المستغل ، المتحكم ، المستبد ، المتعسف ، المتاجر بالعبيد في صورة حديثة le negrier moderne ، الرأسمالى في سوق البغاء le capitaliste de la prostitution. ، المجرّد من الضمير في كيفية امتصاص دم فريسته وابتزاز أموالها ، فهو لا يكتفى بأن يستغل البغاء انما يستغل مرتكب البغاء ، ويرسم له حياة الرذيلة ، ويستحوذ عليه بشتى الصور ، ولو كان في صورة زواج ، أو مخادنة ، ويذهب بدعوى حمايته الى التسلط عليه وتهديده ، جاعلا منه آلة صماء لاستهداف الارضاء جشعه وملء كفيه بالمال الحرام ، غير عابىء بما يجره عليه هذا السلوك ، وبما ينتهى اليه من تبعية وخضوع وذلة (2) .

الرأى الثانى — هو أن استغلال بغاء شخص ما ، لا يختلف عن تحريضه على البغاء فكلاهما عامل على ممارسته البغاء أو الاستمرار فيه (3) ، ولا يقدح في ذلك كون البغاء ذاته لا عقاب عليه أحيانا ، فان

(1) ويقابلها بالانجليزية Pimp or pounce or bully ويقابلها باللاتينية Zuhalter

(2) راجع في ذلك المعنى ما جاء في الأعمال التحضيرية للقانون السويسرى Graven,

P. 197. ، وما جاء في تقرير لجنة بحث جرائم البغاء والجنسية المثلية في انجلترا

Rep. H. P. , P. 99 ، وكذلك James, P. 36, 37 ... الخ

(3) ان مجرد الحصول على مال البغى تحريض لها ومساعدة على البغاء ، فالأقرباء

مثلا — حين يأخذون مال البغى — انما يحسنون في نظرها ممارسة البغاء ، ويفضطرونها لاحترافه ولو انهم كفوا عن ذلك لتبحروا البغاء ودفعوها للبحث عن عيش حلال — راجع مقال الاستاذ

البرت كولومبينى Lois Nouvelles, 1946 P., 224.

العقاب على البغاء أو عدم العقاب عليه لا يغير من أن اعتماد شخص ما على ما يدره بغاء غيره من كسب ، يشتمل على العناصر القانونية التي يجب أن تجعل منه جريمة معاقبا عليها ، وهي اخلاله بالآداب ، وتعارضه مع مبدأ أن جسد الانسان لا يجوز أن يكون محلا للتجارة ، وخطورته الاجتماعية على كل من المستغل ومرتكب البغاء والمجتمع (١) .

« وإذا كان من الممكن القول بأنه ليس في استطاعة المشرع أو المحاكم أو الشرطة القضاء على البغاء باعتباره شرا متصلا في الجنس البشري فانه لا محل لمثل هذا القول بالنسبة لمن يستثمرون هذا الشر وينتهزون فرصة وجوده لاتخاذهم مصدرا للارتزاق .

وإذا كان مما تؤمن به أن هؤلاء اللاتي يباشرن البغاء لسن في معظم الأحوال سوى ضحايا الظروف المؤلمة ، التي حرمن فيها من فرص الحياة ، فانه لا أقل من مساءلة هؤلاء الانذال الذين يلتمسون الرزق من شقاء البائسات » (٢)

وسنتحدث في مباحث ثلاثة عن علاقة المستغل بكسب البغاء ، ثم عن علاقة المستغل بمرتكب البغاء ، ثم عن القرائن القانونية على استغلال البغاء .

المبحث الأول

علاقة المستغل بكسب البغاء :

٣٤٨ — استغل فلان الشيء — لغة — أي أخذ غلته ، واستغل شخصا

(١) راجع في ذلك . Veillard, P. 141, 142.

(٢) راجع في ذلك حكم محكمة أنفوس « بلجيكا » في أول مارس ١٩٥٥

Rev. abol. 1957 P. 62.

والمفهوم أن استغلال البغاء من الأمور التي يصعب في كثير من الأحوال إثباتها ، ولا شك أن الأمر يبدو أكثر صعوبة عند ما يضيق المشرع نطاق مكافحة الجريمة بفرضه شروطا أخرى لنظام وقوعها

ولا حاجة الى القول بأن التشريعات التي تعاقب على ممارسة البغاء ذاته ليست في حاجة الى تبرير العقاب على مجرد التكسب من بغاء الغير ، إذ يصبح التكسب في هذه الحالة استغلالا للجريمة ذاتها .

وقد ذهبت بعض القوانين في حماية المرأة ضد مستغليها الى اعتبار كل تعاقد بين المرأة وفوادها وكل التزام تلتزم به لمصلحته كأن لم يكن « كالمادة ٦ من قانون العراق رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ » أو الى عدم امکان التنفيذ بالاكراه البدني على البغي . نظير دين عليها لمصاحب منزل البغاء (كالمادة ٤٣٢ عقوبات كامبودجا) ... الخ .

أى كلفه أن يغل عليه ، وفلان يغل على عياله أى يأتيهم بالغلة .
وعلى ذلك فاستغلال البغاء هو الحصول على غلته أى الحصول على
المال الذى يدفع أجرا لمرتكب البغاء (١) .
واستغلال الشخص فى البغاء هو استخدامه فى مباشرة البغاء
للحصول على دخل منه .

والبغنى تغل على قوادها أى تأتيه بدخلها من البغاء .
ونحن نفرق فى هذا البحث بين من يستغل البغاء وبين من يستغل
مرتكب البغاء ، وتقصد باستغلال البغاء الحصول على كسب منه ،
وتقصد باستغلال مرتكب البغاء استخدامه لهذا الغرض بقصد الحصول
على دخله منه .

ولما كان القانون يعاقب فى مكان آخر - على استخدام الأشخاص
بقصد البغاء - باعتبار ذلك جريمة مستقلة ، فإن بحثنا فى هذا المبحث
انما يتركز فى جريمة استغلال البغاء ذاته (٢) ويستوى أن يكون هذا
الاستغلال نتيجة عمل ايجابى من جانب المستغل للحصول عليه أو نتيجة
ما يغله عليه مرتكب البغاء بسحق اختياره ورضاه .
ولما كان مرتكب البغاء - شأنه كسائر الناس - لا يستطيع قضاء
حاجاته فى الحياة الا بمباشرة أنواع كثيرة من التعامل مع الغير ، فقد
أصبح من الضرورى ايضاح من يعتبرهم القانون مستغلين لبغائه من
بين هؤلاء .

فمرتكب البغاء يدفع أجرة المسكن الذى يمارس البغاء فيه وأجر
السيارة التى تحمله الى عملائه ، وأجر الخادم الذى يخدمه ، والحارس
الذى يحرسه ، والطبيب الذى يعالجه ، والمحامى الذى يدافع عنه ، ثم
هو من ناحية أخرى ينفق على أولاده وذويه ممن يلتزم بالنفقة عليهم أو

(١) وكلمة « استغلال » تعنى ان المستغل قد اتخذ سوء سلوك المجنى عليه مصدرا
للكسب ، شأنه فى ذلك شأن الزارع حين يتخذ الأرض أو الصانع حين يتخذ المصنع مصدرا
للارتزاق - تقص فيدرالى سويسرى فى ٢٤ يونيو ١٩٤٩ SS ١٥٧. P. ٩٧. JDT. 1949.

(٢) راجع فى ذلك حكم النقض الفيدرالى السويسرى فى ٢٤ يونيو ١٩٤٩ السابق
الإشارة اليه (١٠) ، ويقول جرافن فى شرح جريمة استغلال البغاء ان الاستغلال انما ان يقع
على شيء وانما ان يقع على شخص وغالبا ما يكون الاخير مرموسا أو تابعا أو أجيرا أو سادجا
أو ضعيفا . Graven, P. 205.

يكونون في حاجة اليه ، وقد يكون هؤلاء على علم بمصدر المال الذي يدفعه لهم ، فهل يصدق القول بأنهم مستغلون لبغائه ؟ لا يمكن أن يكون القانون قد استهدف ذلك ، لأن مرتكب البغاء لم يخرج عن كونه انسانا لا يجوز حرمانه من مطالب الحياة ، وقد يوصف القانون بأنه قاس ، ولكن لا يجوز أن يوصف بمخالفته للعقل (١) . واذن ما هو المعيار الذي يتخذ للتمييز بين ما يعتبر استغلالا للبغاء وما لا يعتبر كذلك ؟

لا شك أن هنالك أحوالا واضحة الدلالة على استغلال البغاء وهي الأحوال التي يحصل فيها المستغل على المال من مرتكب البغاء دون أن يكون هنالك مبرر سوى غرض اقتسام هذا الكسب . ولكن هنالك أحوالا تدق فيها التفارقة بين ما يعتبر استغلالا وما لا يعتبر كذلك ، وأخصها الأحوال التي تنصدي لها فيما بعد .

تأجير المساكن لمرتكبي البغاء

٢٤٩ - القضاء الألماني :

إذا رجعنا الى القضاء الألماني في هذا الشأن نجد أن محكمة الرايخ تقول « يجب أن تفهم كلمة استغلال Ausbeutung طبقا لمفهومها في أحكام قانون العقوبات وهو - بناء على ما استقر عليه قضاء محكمة الرايخ - الإفراط في استعمال الحق أو تجاوز الحق في استخدام شخص أو شيء ، أو في انتهاز إحدى الفرص بقصد تحقيق منفعة أو مكسب أو ربح ، وفيما يتعلق باستغلال الربح الشائن الذي تحصل عليه امرأة تحترف البغاء ، يجب أن يكون هنالك علاقة سببية بين الاستغلال وبين المال الذي يدخل ذمة البغى بسبب بغائها ، أي يجب أن يكون المال الناتج من البغاء هو السبب في اقبال المستغل على الحصول عليه ، حتي ولو كان الحصول عليه بطريقة غير مباشرة وهذا ما قصبت اليه الأعمال التحضيرية لقانون مكافحة الأمراض الزهرية - وهو القانون الذي كانت المادة ١٨١ عقوبات إحدى مواده .

وعلى ذلك يعتبر استغلالا للبغاء ما يتقاضاه صاحب الحجرة من أجره مبالغ فيها أو مرتفعة نتيجة تأجيرها الى امرأة تمارس البغاء ، ما دامت

(١) راجع في نفس المعنى Garçon 1956.II. P. 237 (114)

هذه الأجرة لا تتناسب مع المنفعة التي يحصل عليها الشخص العادي من استئجار مثلها عادة ، إذ لا يكون فارق الأجرة في هذه الحالة الا مقابل السماح للمرأة بممارسة البغاء .

ان تأجير الحجرات الى نساء يمارسن البغاء فيها ، ليس الا عملا تجاريا كبقية الأعمال المماثلة ، غير أن القانون يحرم على المؤجر أن ينتهز هذا العمل المشروع ليفرض أجرا اضافيا في حالة تأجير الحجرات بقصد ممارسة البغاء فيها ، لأن هذا القدر الاضافي الذي يجعل الأجرة في مجموعها مبالغاً فيها ما هو الا استغلال للبغاء » (١) .

وقد أيدت وجهة النظر هذه في القضاء الألماني ، الأعمال التحضيرية

(١) ولكن المحكمة استطردت تقول « انما يلاحظ من ناحية أخرى انه يمكن الاستناد في اقتضاء أجرة مرتفعة من تأجير السكن للبغايا الى اعتبار آخر ، هو الأضرار الناتجة عن المضايقات التي يجلبها استئمان الحجرات في البغاء للجيران ، والتي من شأنها أن تؤدي الى نقص أجرة الحجرات الأخرى المجاورة أو الى بقائها مدة تطول أو تقصر خالية من السكان ، وإلى المساوئ الناتجة عن تهريب المنزل لأنواع من النشاط المخالف للقانون مما تشتهر به مساكن البغايا ، وإلى ما يترتب على ذلك من إفحام أصبح المنزل مجالا لعدم الأمن والطمأنينة بسبب تردد الغرباء عليه في أوقات غير ملائمة وبغالة تجلب الفوضى ، وما يستتبع ذلك من إساءة بالغة الى سمعة المنزل وسمعة صاحبه .

أما تقدير الزيادة استنادا الى ذلك ، فامر تفصل فيه المحكمة في كل حالة على حدة ، بشرط الا تكون هذه الزيادة تحت ستار مشروعيتها كبيرة لدرجة تتناقى مع ما أودع الشرع تحقيقه بنص المادة ١٨١ ع ، والا لانقلب التأجير استغلالا للبغاء

ومن ناحية أخرى لا يجوز للمحاكم عند تقدير هذه الزيادة ، أن تنزل بها الى القدر الذي يجعل اصحاب الحجرات يحجمون عن تأجيرها لسكن البغايا ، فيترتب على ذلك صيرورة الكثيرات من البائسات بغير مأوى أو سكن ، وهو ما أوصت بتشجبه لجنة سياسة الاسكان والناقشات التي دارت حول مشروع قانون مكافحة الامراض الزهرية في البرلمان - محكمة الرايخ . الدائرة الاولى الجنائية ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ R G S T. vol. 62. P. 341-345. وفي نفس المعنى محكمة الرايخ في ٢٥ مايو ١٩٣٠ R G S T. vol. 64. P. 171.

وكذلك ١٧ سبتمبر ١٩٣٥ R G S T. vol. 96,

وتقول محكمة الرايخ في قضية أخرى « لا بد لاعتبار الزيادة في الأجرة استغلالا للبغاء أن ترتبط برابطة السببية بممارسة البغاء ، اما لكونها ثمنا خاصا للسماح بممارسته ، واما لكونها باعنا على ارهاق البغايا في مهنتهن للحصول على الزيادة المطلوبة .

ويظل هذا الاعتبار قائما طالما كان المؤجر لا يستطيع طبقا لقانون حماية المستأجرين أن يضيف على الأجرة زيادة لا تبررها أحكامه .

ولا يجوز للمؤجر تبرير الزيادة بأن البغايا قادرات على مواجهتها ، فان من شأن هذه الزيادة أن تدفع البغايا الى مضاعفة نشاطهم في مهنتهن. الشائنة للحصول عليها ، ولذلك لا يجوز الالتفات عند تبرير زيادة الأجرة الى قدرة البغايا على الدلع » الدائرة الاولى الجنائية في ١٤ مايو ١٩٢٩ R G S T. vol. 63. P. 166

وفي نفس المعنى المحكمة الفيدرالية العليا Bundesgerichtshof تأييدا لحكم محكمة هانوفر العليا في ١٦ مايو ١٩٥٤ Bauer P. 223. وكذلك محكمة فريبورج الصغرى antsgericht في ٣١ أغسطس ١٩٥١ Bauer, P. 236

لقانون العقوبات السويسرى اذ انتهت المناقشات التى اُتتدمت فى هذا الشأن الى أنه لا مندوحة من ترك الباب مفتوحا لسكن مخترقات البغاء ، ما دام القانون لا يعاقب على هذا الاحتراف وأن الحصول على أجرة المسكن منهم لا يجوز تجريمها ، ألا اذا صحبتها زيادة خاصة لقاء ممارسة البغاء (١) .

٢٥٠ - القضاء البلجيكى :

أما القضاء البلجيكى فىرى أن تأجير مكان لمباشرة البغاء فيه ولو لم تتجاوز الأجرة الحد المعتاد يعتبر استغلالا للبغاء ما دام المؤجر يعلم أن الأجرة التى يقتضيها ما هى الا من دخل البغاء (٢) .

وعلى ذلك لا تتطلب المحاكم البلجيكية أن تكون الأجرة التى يحصل عليها المؤجر مبالغا فيها بل يكفى أن تكون أجرة عادية ، وطلبت المحاكم نفس المبدأ على صاحب الكباريه الذى يسح للرواد بمباشرة أفعال الجنسية المثلية فى الكبائن الملحقة بالمحل لقاء ما يكسبه من أرباح بيع المشروبات لهم بالسعر العادى .

ويستخلص من مجموع قضاء المحاكم البلجيكية ، أنه اذا حصل الشخص على جزء من دخل بغاء الغير أو فسقهم فانه يعد مسئولا عن استغلال البغاء ، ولو كان ما حصل عليه من مرتكب البغاء ليس الا مقابل خدمة متصلة بالبغاء أداها له ، ولم يتجاوز ما حصل عليه القدر الذى تستحقه هذه الخدمة لو أدت لشخص عادى ، وبهذا يفسر هذا القضاء كلمة « استغلال البغاء » بمعنى « انتهاز فرصة البغاء للاستفادة أو الحصول على ربح » دون أن يقترن ذلك بتجاوز الحق أو اساءة

(١) راجع فى تفصل ذلك Veillard, P. 145. SS.

(٢) نقض بلجيكى فى ٢ نوفمبر ١٩٥٢

Revue de droit pénal et de criminologie, Mars 1953 P. 572

وتقول محكمة انفرس ان اعداد امكنة وتهيئتها لاستقبال النساء لمباشرة البغاء فيها نظير اجر ثابت أو محدد تدفعه الواحدة منهم لا يعدو ان يكون استغلالا للبغاء - محكمة انفرس اول مارس ١٩٥٥ Rev. abol. 1955 P. 60-62

راجع تحكما مخالفا لمحكمة طرابلس اذ اعتبرت ان الاجر الذى يحصل عليه مؤجر الحجرة ليس الا مقابل تأجيرها ولو كان يعلم بالفرض من استئجارها وهو البغاء . استئناف طرابلس ١٥ فبراير ١٩٢٥ Manzini, P. 469.

استعماله ، ولا شك أن هذا قضاء على المثل القائل بأن « ليس للمال رائحة » *l'argent n'a pas d'odeur* (١) .

ولكن يجب ملاحظة أن القضاء البلجيكي لا يسائل الشخص الذي حصل على مال يعلم أنه من دخل البغاء نظير خدمة أداها ، إلا إذا كان القصد من الحصول على هذا المال هو انتهاز فرصة البغاء ، لا مجرد القصد في الحصول على حق مشروع ، وبالتالي فمعيار الاستغلال لا يرجع إلى ما حصل عليه الشخص من أجر ولو كان زائدا عما يستحقه ، ولكن يرجع إلى قصد المشاركة في دخل البغاء (٢) ، ولذلك جاء في المذكرة الايضاحية لمشروع القانون البلجيكي الصادر في ١٢ أغسطس ١٩٤٨ بشأن إلغاء البغاء (وهو المعدل لقانون العقوبات) أن تأجير المسكن في ذاته إلى شخص مع العلم بأنه يحترف البغاء لا يكفي لبيان قصد استغلال بغائه إذ أن مجرد العلم غير القصد (٣) .

٢٥١ - القضاء الانجليزي :

ويغلب أن القضاء الانجليزي يسير في اتجاه القضاء البلجيكي ، فقد قضت محكمة الاستئناف الانجليزية بأن الرجل الذي يؤجر حجرة نومه إلى امرأة تمارس البغاء فيها بأجرة مبالغ فيها ، إنما يستغل بغاءها ويعول في معيشته على كسبها من البغاء ، ويختلف مثل هذا الرجل اختلافا بينا عن التاجر أو الطبيب أو المحامي حين يقتضون حقهم منها لقاء ما يقدمونه من سلع أو خدمات (٤) .

(١) راجع في كل ذلك تقرير الأستاذ راييموند Raymond Screvens وكيل الاول النائب العام والاستاذ بجامعة بروكسيل الحرة تفسيرا للقانون الصادر في ٢١ أغسطس ١٩٤٨ بشأن إلغاء البغاء في بلجيكا ، وهو التقرير المقدم إلى الاسناد البلجيكي للـ «بيودجي للقانون الجنائي والمنشور في Rev. abol. 1954 P. 52-55» .
(٢) ولذلك تقول محكمة النقض البلجيكية « أن تأجير المنزل إلى شخص مباشر البغاء والحصول منه على أجره ولو مع العلم بمصدرها لا يكفيان لاستكمال عناصر جريمة استغلال البغاء بل يجب ثبوت أن المؤجر كان راغبا في الحصول على فائدة من بغاء أو فسق الغير ، ويمكن السمت من هذه الرغبة من حصوله على أجره مبالغ فيها أو من ثبوت أي ظروف أخرى تدل على هذه الرغبة - نقض بلجيكي ٢٦ سبتمبر ١٩٥٥ Pas. 1956. I. P. 38. »
أي أن المحكمة لا تستلزم أن يكون الاستغلال من طريق قبض أجره مبالغ فيها ، ولكن قد يتخذ انبثاق مثل هذه الأجرة دليلا على الاستغلال .

(٣) المرجع السابق والصفحة .

(٤) استئناف أول ابريل ١٩٥٧ قضية : R. V. Thomas .

(All. E. R. 1957. vol. II. P. 189, 349.)

وبهذا الحكم تكون المحكمة قد عدلت عن حكم سابق لها حين قضت بأن من يؤجر الحجرات للبغايا ولو بأجر مبالغ فيه لا يعتبر مستغلا للبغاء . استئناف ٩ فبراير ١٩٥٦ قضية : R. V. Silver and others. (All. E. R. 1956. P. 716.)

ومن ناحية أخرى قضت نفس المحكمة بإدانة رجل ثبت في حقه أنه اتفق مع إحدى البغايا على أن تقيم في مسكنه وأن يتولى الاتفاق عليها لقاء حصوله على ما يدفعه عملاؤها الذين تستقبلهم لمباشرة الفحشاء معهم بشرط ألا يزيد عدد هؤلاء عن رجل واحد في كل أسبوع ، وثبت في حقه أيضا أنه باعتباره سائقا لاحدى سيارات الأجرة ، اعتاد الذهاب الى بعض المحال العامة حيث يختلط البغايا بعملائهن من الجنود الأجانب ، وأنه كان يسمح للبغايا والجنود بركوب سيارته ثم يقودها الى مكان بعيد قرب أحد المطارات ، وهو مطار يسمح للجنود باستعمال وسائل المواصلات العامة مجانا للوصول اليه ، وأنه كان ينتظر ريثما يرتكب الجنود الفاحشة مع الفتيات ، اما في داخل السيارة واما في مكان ما على جانب الطريق ، ثم يترك الجنود ويرتد راجعا بالبغايا ، وأنه لم يكن يتقاضى الا الأجرة العادية لذهاب واياب السيارة ، وأنه لم يكن يتدخل فيما يدفعه الجنود من مال للبغايا أو ما يقدمونه لهن من طعام أو شراب مقابل الاتصال جنسيا بهن .

قضت المحكمة في واقعة حصوله على ما يدفعه عملاء البغى المقيمة في سكنه ، بإدائته باستغلال البغاء ، ولم تر المحكمة أن تخوض فيما اذا كان ما يحصل عليه يساوى أو لا يساوى ما يتكلفه في ايوائها والاتفاق عليها (١) .

وقضت في واقعة استعمال سيارته في تمكين الجنود من مباشرة الفحشاء مع البغايا ، لقاء ما يحصل عليه من أجرة عادية لاستعمال السيارة ، بأن هذا يعتبر أيضا استغلالا للبغاء ، اذ أنه ما كان ليحصل على مثل هذه الأجرة بصفة مستمرة كل يوم ، لولا انتهازه فرصة البغاء ، فاغتلاطه بالبغايا واستعداده لتلبية حاجتهن ، هو الذى مكنه من استعمال السيارة عددا كبيرا من المرات ، وهى فرصة أصاب من ورائها ربحا ما كان يتاح له بلوغه بطريقة أخرى .

ولا يقدح في ذلك ما يدعيه المتهم من أن الجنود كانوا يصلون الى

(١) راجع معنى مشابهة لمحكمة مونبلييه في ٢٨ يوليو ١٩٤٩ . JC. P.1949.II. P. 2142.

المطار فعلا ، وأنهم لم يدفعوا الا الأجرة العسادية التي يدفعها غيرهم للوصول الى نفس المكان ، لأن ذلك مردود عليه بأن من حق الجنود أن يصلوا الى المطار مجانا باستعمالهم الوسائل العامة للمواصلات ، وأن ما دفعهم الى استعمال سيارته لم يكن اذن مجرد الرغبة في الوصول الى المطار (١) .

وبهذا نرى أن القضاء الانجليزي يتجه الى اعتبار الشخص مستغلا بغناه كيره ، اذا حصل على مال يعلم أنه من دخل بغائه ولو كان ذلك لقاء ما قدمه له من خدمة ما كانت تتم لولا انتهازه فرصة البغاء .

٢٥٢ - القضاء السويسري :

ويقرب من هذا المعنى ما قضت به محكمة النقض الفيدرالية السويسرية من أن السماح للفتيات المستخدمات في المحال العامة بالاتصال برواد المحال اتصالا شائنا لقاء الحصول على ما يدفعه هؤلاء من أثمان زجاجات الشراب التي تقدم لهم يعتبر استغلالا للبغاء ، ولا يقدح في ذلك أن ما يدفع ثمننا للزجاجات لا يتجاوز ثمنها المعتاد ، ما دام سلوك الفتيات يعتبر ترويجا للمحل ، وبالتالي يتيح لصاحبه زيادة في الأرباح (٢) .

وهكذا تعتبر المحكمة أن تسهيل صاحب المحل العام البغاء بقصد زيادة حجم مبيعاته من الشراب ولو بالثمن المعتاد يعتبر استغلالا للبغاء (٣) .

٢٥٣ - القضاء المصري :

قضت محكمة النقض عند تطبيقها المادة ٢٧٢ عقوبات (الملقاة) الخاصة بعقاب كل من يعول في معيشته على كسب امرأة من البغاء بأن

(١) استئناف انجليزي Queen's Bench في ٩ ديسمبر ١٩٥٤ قضية :

Calvert V. Mayes (All. E. R. 1954. P. 41.)

(٢) نقض فيدرالى سويسرى في ١٥ ديسمبر ١٩٥٠

JD T. 1950, 98, IV P. 117 SS.

(٣) وقضت المحكمة ذاتها بأنه يشترط لقيام جريمة استغلال البغاء الا يكون الحصول على مال من مرتكب البغاء واجعا الى حق او ان يكون نشوء هذا الحق نتيجة لرغبة المستغل في الاعتماد على دخل الغير من البغاء بدلا من اعتماده على دخله الخاص - نقض فيدرالى سويسرى في ٢٤ يونيو ١٩٤٩

J D T. 1949.97. IV. P. 157. SS.

وحكم القضاء في جنوب افريقيا بأن سماح صاحب المحل العام للرجال بالاتصال الجنسي بمستخدمات محله بشرط ان يشتروا منه صناديق شيكولاته - ما كانوا يشترونها لولا اتاحة فرصة الفسق لهم - يعتبر استغلالا للبغاء Rev. abol. 1950 P. 69

الجريمة لا تتوافر أركانها في حق المتهم بتقديم غرف لممارسة البغاء فيها ، ما لم تثبت المحكمة أن ما تحصل عليه لم يكن مقابل أجره الغرف التي نزل النسوة فيها (١) .

وهكذا ترى المحكمة العليا أن استغلال البغاء لا يتحقق في حالة تأجير حجرات لممارسة البغاء فيها ، ولكن المحكمة لم توضح رأيها فيما إذا كانت الأجرة التي يقتضيها المؤجر مبالغاً فيها ، ونحن نرى أنه لا مندوحة في هذه الحالة من اعتبار المؤجر مستغلاً للبغاء .

تقديم الخدمات والسلع لمرتكبي البغاء

٢٥٤ — إذا نحن انتقلنا بعد ذلك الى ما يتقاضاه المحامي والطبيب والتاجر والصانع والخدام وغيرهم ممن يقدمون خدمات أو سلعاً لمرتكبي البغاء لرأينا ما يشبه الاجماع في الفقه والقضاء على أن ما يتقاضونه لا يعتبر استغلالاً للبغاء ، وذلك على أساس أن هؤلاء انما يحصلون على حقوقهم بمقتضى عقد معاوضة بينهم وبين مرتكب البغاء ، فهم يقدمون خدمة مشروعة أو سلعة كتلك التي يقدمونها لسائر الناس ، ثم يحصلون لقاء تقديمها على ما تستحقه من أجر أو أتعاب أو ثمن ، ومن حق هؤلاء أن يلجأوا الى المحاكم طبقاً لأحكام القانون المدني مطالبين بهذه الحقوق (٢) .

(١) تقول المحكمة « لا يكفي في بيان واقعة التمويل على ماكتسبه النساء من الدعارة أن يقول الحكم أن النسوة اللاتي ضبطن بمنزل المتهم كن يمارسن الفحشاء دون أن تبين أن هؤلاء النسوة كسبن مالا من الدعارة وأن ماكتسبه قد آل كله أو بعضه الى المتهمة ، وانها تعمل في معيشتها على ماحصله من ذلك ، وأنه ليس مقابل أجره الغرف التي نزل النسوة فيها ، نقض » أكتوبر ١٩٤٨ . مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاماً ج ٢ ص ٥٧٨ رقم ٢١ (٢) يقول جارسسون : أن حصول الشخص على مال من مرتكب البغاء بناء على عقد معاوضة لا يعتبر استغلالاً لبغائه ، وعلى ذلك فالخدام ومورد السلع له لا يعدان مستغلين لهذا البغاء اللهم الا اذا اتخذت هذه المهنة وسيلة للخداع .

(113) Garçon 1956.11. P. 237

ويقول دالوز : لا يستغل البغاء من يتعاقد مع البغي تعاقدًا ذا سبب مشروع كالطبيب الذي يعالجها . D. 1957 P. 71 Legisl.

ولا يمنع جريمة الاستغلال حماية الرجل لامرأة ترتكب البغاء ودفاعه عنها ، لأن مثل هذه الحماية المدعاة لا تخرج عن طبيعة الاستغلال ، وكلمة Souteneur انما تعنى العضد أو السند وتشير الى معنى الحماية أو الدفاع . Manzini, P. 469. وطبقاً لقضاء المكسيك لا يعتبر استغلالاً للبغاء الحصول على مقابل خدمة أداها المتهم لشخص يمارس البغاء — قضاء المكسيك

Anparo Penal en Revision N U M 8 de 1945.

(منقول عن 2-2-4. Secr. F. A. I. P.)

وأيضاً القضاء الانجليزي — استئناف أول أبريل ١٩٥٧ قضية : R. V. Thomas =

ولذلك تقول محكمة الرايخ « ان لجنة الريشستاغ حين أضافت لنص المادة ١٨١ أ عقوبات — التي تعاقب كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على كسب امرأة من البغاء — عبارة (مستغلا في ذلك مهنتها الشائنة) ، انما أرادت أن يستفيد من حكمها الطبيب والمحامي اللذان يحصلان على أتعابهما من البغى ، ويدل ذلك على أنه لم يغب عن الذهن أنه بجانب حالة استغلال البغاء توجد حالة أخرى تدفع فيها البغى أجرا لمن أدى لها خدمة مشروعة في صورة عمل قانوني قام به (١) .

٢٥٥ — القضاء المصرى :

يبدو أن الظروف لم تتح للقضاء الفرصة لدراسة الجانب الذى تحدث فيه عن جريمة استغلال البغاء . ولكن محكمة النقض كانت قد قضت عند تطبيقها المادة ٢٧٢ ع الملةاة ، الخاصة بالعقاب على التعويل في

= (All. E. R. 1957 vol. 2. P. 189)

ويجمع الفقه السويسرى على أن قيام الشخص بعمل قانوني يستحق عليه اجرا أو ثمنا يتقاضاه من مرتكب البغاء كالصانع أو الطبيب أو المحامي لا يعد استغلالا ، لأنه انما يتقاضى حقا يقرره له القانون . Graven, P. 216; Logoz, P. 342

وتقول محكمة النقض الفيدرالية السويسرية انه لا يعتبر مستغلا للبغاء هذا الذى يقوم بعمل قانوني Prestation لصالح شخص يرتكب البغاء لقاء ما يحصل عليه من اجسر منه ، لأن مصدر دخل من يقوم بهذا العمل القانوني هو العمل القانوني ذاته وليس كسب البغاء ، وتستطرد المحكمة قائلة : أن القانون انما يعاقب هذا الذى يهدف الى الانتفاع من كسب البغاء واتخاذ مصدره مياشرا لسد حاجته ، ولهذا يجب أن يكون كسب البغاء هو الدافع على حصول المستغل على المال ممن يرتكب البغاء ، أى لا بد من رابطة السببية rapport de causalité بين ما يكسبه مرتكب البغاء وبين حصول المستغل عليه ، وليس لهذه الرابطة وجود اذا كان أساس الحصول على كسب البغاء هو الحق وان من حصل عليه لم يسع في ايجاد هذا الحق بقصد الاعتماد على دخل الغير من البغاء بدلا من اعتماده على دخله الخاص — نقض فيدرالى سويسرى ٢٤ يونيو ١٩٢٩ (السابق ذكره) .

ودعيت محكمة الرايخ الى القول بان البائع المتجول الذى اعتاد تناول المشروبات في محل عام على حساب البغايا اللاتي يترددن على هذا المحل لا يعتبر مستغلا لبغائهن ما دام قد ثبت انهن لا يدفعن حساب ما تناوله من مشروبات الا ردا على معاملته لهن وتساهله معهن في ائمان السلع التى يبيعهن لهن وشروط بيعها — الدائرة الثانية الجنائية في ٦ يناير ١٩٣٨ R G S T, vol. 72. P. 49

(١) محكمة الرايخ — الدائرة الثانية الجنائية في ١٤ مارس ١٩٢٩

R G S T, vol. 63 P. 88.

ويلاحظ ان الحصول على الحق مختلف عن انتهاز فرصة البغاء للحصول على كسبه بدعوى مجاملة سابقة أو فضلا سابق على مرتكب البغاء ، ولذلك لا يدرك التهمة عن مستغل بغاء امرأة ما يدعيه من انها كانت من قبل تعيش حالة عليه — نقض ايطالى ٢٤ أبريل ١٩٣٥ Manzini, P. 469 ولا ما يدعيه من انه قام بعلاجها أو ايوائها أو تقديم مساعدات لها فيما مضى — المرجع السابق ص ٤٧٠

المعيشة على كسب النساء من البغاء بأنه « لا عقاب بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة اذا لم يكن ذلك الا مقابل اعداده منزلا لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة » (١) .

وقد يفهم من ذلك أن محكمة النقض لا ترى في حصول الشخص على مقابل خدمة أداها لمرتكب البغاء استغلالا لبغائه ، ولو كانت هذه الخدمة لا تستهدف الا المساعدة على البغاء ، غير أننا لا نعتقد أن هذا ما قصدت اليه المحكمة وانما قصدت الى القول بأن مجرد الحصول على مثل هذا المقابل — دون توافر الظروف الأخرى التى يستلزمها القانون — لا يكفى لتحقيق الجريمة .

والواقع أن الأمر لا يبدو سهلا دائما ، فقد يطالب المحامى بأتعاب مبالغ فيها تتجاوز قيمة الخدمة المؤداة ، وقد يبالغ التاجر أو الصانع فيما يشترطه ثمن السلعة التى يبيعها أو ينتجها له ، وقد يطالب الخادم بأجرة تتجاوز الحد المعقول ، منتهزين جميعا حاجة مرتكب البغاء الى هذه الخدمة أو السلعة لمباشرة مهنته أو للمساعدة عليها أو تسهيلها ، فهل يعتبر مثل هؤلاء فى هذه الأحوال مستغلين للبغاء ؟

اننى لا أرى أن هنالك ما يحول دون اعتبارهم كذلك ماداموا قد انتهزوا فرصة البغاء للمطالبة بقدر زائد من المال لا يحصلون عليه عادة من سائر الناس .

الحصول على نفقة أو صدقة من مرتكبى البغاء

٢٥٦ — هنالك طائفة أخرى يستلزم الأمر النظر الى موقف أفرادها من المال الذى يحصلون عليه مع علمهم بأن مصدره البغاء ، تلك هى طائفة الأبناء وذوى القربى الذين يلتزم مرتكب البغاء بالنفقة عليهم وهم عادة من الصغار أو الكبار العاجزين عن الحصول على ما ينفقونه على أنفسهم ولذلك يرتب القانون لهم على ذويهم الأقربين حقوقا فى نفقة الغذاء أو الكساء أو السكن أو التعليم أو غيره ، فاذا كان الملتزم بالنفقة عليهم لا مورد

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٤٠ — مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٧

له الا دخل البغاء مع علمهم بذلك ، فهل يتطلب القانون منهم أن يكفوا عن الحصول منه على النفقة ويفضلوا عليها الجوع والعري والتشرد ؟
لقد ذهب بعض الفقهاء الى القول بانطباق النص الذي يحرم استغلال البغاء على والدي البغى حين تساعدتهما بالاتفاق ، وذهب البعض الآخر الى القول بانتفاء الجريمة بالنسبة لمن يحصل من بغى على معونة خيرية ومن هو في حالة مؤكدة من حالات الضرورة تلجئه الى الحصول على معونتها (١) .

وتجيب محكمة النقض الفيدرالية السويسرية على ذلك بقولها « اذا كان أساس حصول الشخص على مال من مرتكب البغاء هو الحق ، وأنه لم يسع في ايجاد هذا الحق مستغلا فرصة البغاء بقصد الاعتماد عليه بدلا من اعتماده على دخله الخاص ، فلا يعد ذلك استغلالا لبغاء الغير ، وعلى ذلك فالصغير الذي لا يستطيع أن يكتسب عيشه ، وبالتالي يعتمد على ما تنفقه عليه والدته مما تدره عليها مهنة البغاء ، لا يمكن تشبيهه بمستغل البغاء ، وكذلك شأن القريب المحتاج الذي تنظم له المادة ٣٢٨ من القانون المدني حقا على أحد أفراد عائلته لسد حاجته » (٢) .

وهكذا ترى المحكمة في مثل هذه الأحوال أيضا أن الأساس في الحصول على النفقة من مرتكب البغاء هو الحق الذي ينظمه القانون (٣)
أما جارسون فيرى أن هنالك طائفتين من الناس قد ينفق عليهما أو يسدهما بالمساعدة شخص يرتكب البغاء ، احدهما طائفة المحتاجين الذين لا يلتزم هذا الشخص قانونا بنفقتهم ، وانما له أن يتصدق عليهم ، وثانيتهما طائفة الأبناء والآباء وغيرهم من المحتاجين الذين يلتزم قانونا بنفقتهم ، ويرى جارسون أنه لا يجوز مساءلة هؤلاء — لا على أساس قيام حالة الضرورة ، ولكن على أساس عدم انصراف قصدهم الى المشاركة في ربح البغاء (٤) .

(١) راجع في ذلك ايضا Graven, P. 216 ; Logoz, P. 243

(٢) D. 1957. P. 71 Législ

(٣) نقض فيدرالى سويسرى ٢٤ يونيو ١٩٤٩ (السابق ذكره) .

(٤) يقول جارسون « اذا كانت علاقة الزوجية او علاقة القرابة لا تعتبر مانعا من المسؤولية بل بالعكس تعتبر ظرفا مشددا للعقوبة في جرائم القسوة ، فواجب القضاة =

اما عن حق الزوج في مال زوجته الذي تكتسبه من البغاء فلا نرى خلافا في افكار هذا الحق عليه ، بل لعل الزوج هو أول من يلتزم بالمحافظة على عرض زوجته ، وبمطالبتها بواجب الاخلاص نحوه ، ولذلك جعلت القوانين حياتها له جريمة معاقبا عليها ومنحته في هذه الحالة حق الطلاق والانفصال الجسدي ، وقد يؤدي القول بغير ذلك الى أن يتزوج القسود المرأة التي يستغل بغاءها لينجو من العقاب (١) .

واذا كان للأولاد حق النفقة على آبائهم فليس للزوج أن يتشبه بهم في المطالبة بمثل هذا الحق ، اذ أن عليه أن يعمل ليكسب ويسد حاجته وحاجة زوجته وعياله ، بدلا من أن يتقاعس عن العمل معتمدا على ما يدره دخل زوجته من البغاء (٢) .

ولهذا قضت المحاكم الفرنسية بعقاب الزوج الذي يستغل بغاء زوجته ولو كان ذلك أثناء وجوده في السجن تنفيذا لحكم صادر عليه (٣) .

وقالت محكمة الراين في شأن مثل هذا الزوج « لا يستطيع الزوج أن يثير دفاعا عنه في تهمة تعويله في معيشته على كسب زوجته من البغاء »

= الا يريدوا القانون قسوة وان يستخدموا احكامه باللين والحكمة حتى لا تنقلب حوبا على العدل والعقل ، وعلى ذلك لا يجوز مساءلة البائس الذي يتلقى الحسنة او الصدقات من شخص يمارس البغاء ولا الشخص الطامن في السن او العاجز عند ما تقدم على مساعدته قريبته البغي .

ومما لا شك فيه أنه من الصعب تبرير عدم العقاب على هذه الاحوال بدموى فيسام حالة الضرورة ، وهو التبرير الذي استندت اليه محكمة جراس Grasse في حكمها الصادر في ٣١ أكتوبر ١٩٤٥ ، ولكن يصح اعتبار أن جريمة استغلال البغاء لا تحقق الا اذا صاحبت اخذ المال من البغي نية مشاركتها في ربح للبغاء

Garçon 1956.11. P. 237 (116-117)

اما مانزيني فيرى انه يمكن الرجوع الى حالة الضرورة لتبرير ما يحصل عليه المحتاج من صدقة ويقول ان من واجب الانسان ان يطعم الجائع المحتاج Manzini, P. 469. ولا كانت العلة في وجوب النفقة لكل هؤلاء انما هي حاجتهم اليها لا مجرد رابطة القرابة بينهم وبين من يمدهم بالمسالة الذي يأتيه من كسب البغاء ، فلذا انتفت الحاجة فلا مبرر لانتفاء المسؤولية ، بل على العكس قد تكون رابطة القرابة ظرفا مشددا للمسئولية . ولهذا قضت محكمة النقض الفرنسية باعتبار احد الوالدين مستغلا للبغاء - نقض ٢ مايو

D. Rép. 54.11. P. 718 19٢٦

(١) راجع في ذلك تعليقا على حكم محكمة سان مالو الصادر في ٢٩ أكتوبر

J. C. P. 1945.11.2740 1٩٤٢

(٢) نقض فيدرالى سويسرى ٢٤ يونيو ١٩٤٩

J D T. 1949, 97. IV. P. 157. SS.

(٣) نقض فرنسى ٢١ ابريل ١٩٤٤ J. C. p. 1945.11.2740.

ما يدعيه من حق في الحصول على نفقة منها ، اذ أن أحدا لم يقل بثل هذا الحق ، لا قبل انعقاد الزواج ولا بعد انعقاده ، ولذلك فلا أصل لما يدعيه من حق في الحصول على دخلها من البغاء ، وهكذا قضت محكمة الرايخ في ٢٨ فبراير ١٩٢٤ وفي ٢١ ديسمبر ١٩٣٤ « (١) » .

وقد أرادت بعض التشريعات ان تتجنب تفسير النصوص التي تعاقب على استغلال البغاء تفسيراً قد يؤدي الى عقاب المستحقين للمساعدة المادية أو من يلتزم مرتكب البغاء بالنفقة عليهم . ولذلك نصت صراحة على عدم انطباق مثل تلك النصوص على الصغار الذين لم يتجاوزوا سناً معينة يعتبر الانسان دونها غير قادر على الكسب والاعتماد على نفسه في الحياة (٢) ، أو عدم انطباقها على العاجزين عن كسب قوتهم (٣) ، أو على الذين يلتزم مرتكب البغاء بالنفقة عليهم (٤) .

(١) وتستطرد المحكمة قائلة « ولا أهمية لكون الزوج قد عاش مع زوجته في ظل النظام القانوني للأموال ، وبالتالي كئن له منذ انعقاد الزواج الحق في التمتع بخصمة زوجته من المال وإدارتها .

وليس للزوجة من ناحية أخرى ان تدعى بأنها احتفظت بدخل البغاء - وهو نشاط مخالف للأداب ومتعارض مع الزواج - وان تعتبره مالا مدخرا يسري عليه حكم المادة ١٣٦٧ من القانون المدني تلك التي يتمسك بها الزوج للتدليل على حقه في الانفاق من مثل هذا المال المدخر ، وذلك لأنه مهمة قيل تعليلاً لهذا الحق المدعى به « لكن هنالك قاعدة أساسية تضمنها القانون الجنائي ، وهي ما نصت عليه المادة ١٨١ « ١ » من تحريم التعيش على كسب الغير من البغاء ، أيا كانت طريقة هذا التعيش وكيفية الوصول اليه » - محكمة الرايخ - الدائرة الأولى الجنائية في ٢٣ أكتوبر ١٩٣٦ .

Hochstrichterliche Rechtsprechung 1937. No. 611.

(٢) فالمادة ٢٨٦ ع نابلاند تعاقب كل ذكر تزيد سنه على ١٦ سنة يعول في معيشته على كسب إحدى البغايا . الخ ، والمادة ٥ من قانون البنجاب بالباكستان الصادر عام ١٩٣٥ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب تشترط أن يتجاوز الفاعل في هذه الجريمة سن ١٨ سنة ، وتشترط المادة ٤ من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب أن يتجاوز سن الفاعل ١٨ سنة وأن القرينة القانونية على استغلال البغاء لا تثبت في حق الابن أو الابنة إذا لم تبلغ سن كل منهما ١٨ سنة ، وتشترط المادة ٢٢٥ « ١ » فقرة ثالثة عقوبات نيجيريا للعقاب على الجريمة ذاتها أن تتجاوز سن الجاني ١٨ سنة .

(٣) كالمادة ٥ من قانون مكافحة الاتجار المخالف للأداب في البنجاب - السابق ذكره - التي تشترط للعقاب على جريمة التمويل في المعيشة على كسب البغاء ألا يكون الشخص غير قادر على كسب عيشه بنفسه بسبب سنه أو إصابته بعاقة جسدية أو عقلية .

(٤) فالفقرة الرابعة من المادة ٢/٢٢٩ ع الدانمرك تنص على عدم انطباق الفقرة الثامنة منها « الخاصة بعقاب الذكور إذا عولوا في معيشتهم على كسب امرأة من البغاء » على الذكور الذين لا تتجاوز سنهم ١٨ سنة إذا كانت المرأة التي يعولون في معيشتهم على كسبها من البغاء ملتزمة بالانفاق عليهم .

وكانت المادة ٧ من قانون بهار بالهند الصادر عام ١٩٤٧ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب تشترط للعقاب على جريمة التمويل في المعيشة على كسب البغاء أن تتجاوز سن =

وربما كانت تلك الأسباب ذاتها هي التي أدت في بعض التشريعات الى قصر جرائم استغلال البغاء على الرجال فقط دون النساء على أساس أن نفقة هؤلاء انما تلزم أصلا بعولتهن أو ذويهن من الرجال ، وسيأتي ذكر طرف من هذه التشريعات فيما بعد .

قبول الهدية من مرتكبى البغاء

٢٥٧ — قد يقدم مرتكب البغاء هدية الى صديق فهل يعتبر قبولها استغلالا للبغاء ؟

نحن لا نعتقد أن قبول الهدية يعتبر استغلالا للبغاء الا اذا كان قبولها مصحوبا بقصد مشاركة مقدمها في ربحه من البغاء ، وهذا ما قضت به محكمة النقض الفيدرالية السويسرية اذ قالت : « لا يعتبر مستغلا للبغاء هذا الذى دفعته الصدفة البحتة — دون أن يتوفر لديه قصد الحصول على كسب مستمر من دخل امرأة من البغاء — الى قبوله منها عطية أو هدية أو أية ميزة أخرى كوجبة غداء دعتة في إحدى المرات اليها » (١) .

٢٥٨ — القصد الخاص في جريمة استغلال البغاء :

رأينا فيما تقدم أن عبارة « استغلال البغاء » قد أثارت في الفقه والقضاء عند التطبيق خلافا لا يقل عن الخلاف الذى أثارته عند اقتراح « العقاب على استغلال البغاء » في الأعمال التحضيرية لاتفاقية سنة ١٩٥٠ الدولية ، وقد كان نتيجة للمخاوف التى أبدأها ممثلو بعض الدول عند صياغة النص المقترح ، أن أجابت اللجان والهيئات القانونية المختصة وفقهاء القانون المساهمون في صياغة نصوص الاتفاقية بأن عبارة « استغلال البغاء » لا تنطبق على موردى الغذاء أو مؤجرى الحجرات أو العجزة أو الأطفال القصر أو الأقارب المحتاجين الذين تعولهم البغى ، اذ أن حق هؤلاء ثابت في مواجهتها طبقا لأحكام القانون المدنى ، ولا يجوز اعتبارهم من مستغلى البغاء الا اذا أساءوا استعمال هذا الحق ، كما اذا طالب مؤجرى الحجرة

= الفاعل ١٨ سنة وذلك مع التحفظ بأنه لا يجوز عقاب أم البغى أو ابنتها أو ابنتها الا اذا عاونوا البغى أو حرضوها أو اكرموها على البغاء ، وقد ألغيت هذه المادة بمذور القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بالهند .

(١) نقض فيدرالى سويسرى في ٢٤ يونيو ١٩٤٩ « سابق ذكره » ١٤

بأجرة مبالغ فيها ، اذ أنه في هذه الحالة يحاول اقتسام جزء من دخل المرأة من البغاء ، علاوة على حقه الذي يستند الى أجر يتكافأ مع الفائدة التي يحصل عليها مستأجر الحجرة عادة ، وكذلك الخادم الذي يستغل فرصة ممارسة مخدمته البغاء فيطالب بأجرة مضاعفة (١) .

والواقع أن الاستناد الى فكرة الحق لتبرير عدم عقاب من يحصلون على المال من مرتكب البغاء لقاء ما يقدمونه له من خدمات أو سلع أو أمكنة أو غيرها يعتبر معيارا سليما لتمييز من يستغلون ومن لا يستغلون بغاء الشخص في تعامله اقتصاديا مع الناس (٢) ، ولكن هذا المعيار يفقد أهميته عندما يتصدق مرتكب البغاء على من لا يلتزم بالنفقة عليهم ، أو عند ما يقدم هدية أو عطية في إحدى المناسبات لشخص تربطه به علاقة ود أو قرابة .

ثم هنالك الحق الذي يوجده صاحبه منتهزا فرصة البغاء ، كحق قائد السيارة في أجرة استخدامها ، وحق صاحب الحجرة في أجرة تأجيرها ، اذا كان كل منهما لم يقدم سيارته أو حجراته الا منتهزا فرصة البغاء الذي لولاه ما قدمها (٣) .

(١) راجع ما اثير خلال الأعمال التحضيرية لاتفاقية ١٩٥٠ الدولية حول استغلال البغاء بند ١٧٨ .

(٢) وقد اتخذت بعض القوانين فكرة الحق معيارا للتمييز بين من يعتبر أو لا يعتبر استغلالا للبغاء ، ونصت على هذا المعنى صراحة في المواد التي تعاقب على هذا الاستغلال فالمادة ٢٢٠ عقوبات نيويورك « تعاقب كل من قبل أو استلم أو حصل على ، أو تملك مالا أو أي شيء ذي قيمة دون مقابل without Consideration من دخل أو مكسب امرأة تمارس البغاء مع علمه بذلك » . وتنص المادة ٢٢/٢٢ من قانون كولومبيا نصا مشابها

ولجأت بعض قوانين أخرى الى صياغة أخرى ينتفي معها معنى الحق فيما يحصل عليه المستغل ، فيعاقب قانون لوزيانا « كل ذكر اخذ أو قبل كمانة أو نفقة ، شيئا ذا قيمة معروفا بأنه من مكسب انثى تمارس البغاء » .

Receiving or accepting by a male as support or maintenance, any thing of value which is known to be from the earnings of any female engaged in prostitution. Title 14. 84. 5

ونصت المادة ٢/٢٣٤ ع فرنسي على عقاب « كل من بأية طريقة كانت شارك آخر فيما يدره عليه البغاء Partage les produits de la prostitution d'autrui أو قبل اعانات reçoit des subsides من شخص اعتاد على ممارسة البغاء » والمفهوم ان كلمة اعانات

يقصد بها الحصول على المال بدون مقابل . (١١٣) 11. P. 237 Garçon 1956.

(٣) وتلك هي الأحوال التي اعتبرت بعض المحاكم الحصول على المال فيها استغلالا

للبغاء . راجع بند ٢٥١ و ٢٥٢ .

ولذلك فنحن نفضل المعيار الذي يستند الى الغرض من الحصول على المال الآتى من البغاء ، فاذا ثبت انصراف الغرض الى المشاركة فى أرباح البغاء اعتبر ذلك استغلالا للبغاء ، واذا لم يثبت لم يعتبر كذلك ، ويكون هذا الغرض بمثابة قصد خاص لا تتحقق الجريمة بدونه .

ويبدو أن هذا هو الاتجاه فى الفقه الفرنسى والايطالى نحو ايضاح ماهية القصد الجنائى فى جرائم استغلال البغاء (١) .

ويقصد بالمشاركة الحصول على نصيب أو حصة ، وقد تكون المشاركة حالة ، أى ساعة تحقق الربح من البغاء ، وقد تكون مؤجلة ، ولذلك يرى بعض الفقهاء أن الوعد بالدفع يكفى لتمام الاستغلال (٢) .

ولا يقصد بالمشاركة الحصول على نصيب مماثل لما يحصل عليه مرتكب البغاء لنفسه من دخل بغائه ، اذ قد يحصل المستغل على جزء أصغر أو أكبر من هذا الدخل ، بل قد يحصل عليه جميعه ، فالأمر لا يخرج فى جميع هذه الأحوال عن أنه استغلال للبغاء (٣) ، وتقع المشاركة فى دخل البغاء

= وقد أبرزت بعض القوانين صراحة هذا المعنى كقانون كولومبيا ، اذ تنص المادة ٢٢/٢٧١٢ منه على أن « كل من قبل أو استلم أو حصل على ، أو تملك مالا أو أى شيء ذي قيمة دون مقابل - غير تجهيز منزل للبغاء أو اعداد مكان للبغاء - من دخل أو مكسب امرأة تمارس البغاء » . ومعنى ذلك أن الحصول على ثمن الأدوات والمفروشات التى أعد بها منزل البغاء يعتبر استغلالا للبغاء . وعلى أساس مثل هذا النص قضت المحاكم فى ويست فرجينيا بأن « من لم يقبض ثمن الاثاث اللبئى باعه لصاحب منزل البغاء ، وهو يعلم أن البغاء هو المصدر الوحيد لدخل صاحب المنزل ، لا يجوز له التمسك بحقه فى استرداد هذا الاثاث أو المطالبة بقيمته » . قضاء ويست فرجينيا . قضية Philip Levy and Co V. Davis (W. va. C. P. 2694.)

وتعمدت بعض قوانين الولايات الأمريكية العقاب على كل من حالتى الحصول على دخل البغاء دون مقابل والحصول عليه بمقابل ، اذا كان القصد فى الحالة الأخيرة هو « اعداد أو التجهيز للفسق » ليعاقب قانون اللينوى « كل من أخذ أو قبل أو استلم نقودا أو شيئا ذا قيمة من كسب انثى من البغاء لمع علمه بذلك ، وكل من بطريق مباشر أو غير مباشر أخذ أو استلم أو قبل نقودا أو شيئا ذا قيمة بقصد التجهيز أو اعداد لشخص آخر مباشرة الاتصال الجنى غير المشروع » قانون اللينوى 38, 168.4 ، وكذلك قانون متشيجان 281.16862 . الخ .

(١) راجع فى ذلك Manzini, P. 467; D. 1957 P. 71. Legisl.

(٢) Veillard, P. 144-145.

(٣) راجع فى ذلك Garçon 1956. 11. P. 236 (III) ; Manzini, P. 464, 466.

وطبقا لقضاء متشيجان يقصد بعبارة المشاركة to share فى كسب البغاء الاتساع partake أو الاستمتاع أو التلذذ مع الآخرين to enjoy with others أو الاشتراك participate أو الحصول على حصة أو نصيب to have part or share قضاء متشيجان قضية People V. Sigers (Mich. L. vol. III, P. 888)

سواء أكان هذا الدخل نقداً أو عينا (١) ، وإذا اشترى مرتكب البغاء بدخله من النقود شيئاً ظل ذلك الشيء معتبراً من دخل البغاء (٢) .

استغلال البغاء والاثراء بلا سبب

٢٥٩ — رأينا مما سبق ايضاحه أن استغلال البغاء ماهو الا اثراء دون سبب مشروع على حساب شخص آخر (٣) .

ولكنه يختلف عن الاثراء بلا سبب كما يعرفه القانون المدني ، في أن استغلال البغاء لا يكون الا في صورة منفعة مادية ، بينما يتحقق الاثراء بلا سبب في صورة منفعة مادية أو أدبية . وقد يتحقق الاثراء بالتبرع فيعتبر مشروعاً ، أما الحصول على ما يمنحه مرتكب البغاء دون مقابل فهو أوضح صور استغلال البغاء (٤) .

وأهم ما يشترك فيه استغلال البغاء مع الاثراء بلا سبب ، هو أن كلا منهما يعبر عن اثراء في جانب يقابله افتقار في جانب آخر ، وأن هذا الاثراء قد يكون في صورة مال يكتسبه المثرى أم في صورة خسارة يتجنبها (أي عندما ينقص العنصر السلبي لذمة المثرى بفعل المقتصر) ، وأن الاثراء قد يكون بفعل المثرى أو بفعل المقتصر ، وقد يكون مباشراً أو غير مباشر كما اذا تدخل الأجنبي فيه ، وأنه لا بد من علاقة السببية بين الافتقار والاثراء .

فاستغلال البغاء هو اثراء في جانب المستغل يقابله افتقار في جانب

(١) وتوضح بعض القوانين صراحة ان جريمة استغلال البغاء قد يكون محلها نقودا او أى شئ آخر ذي قيمة — كقانون عقوبات نيويورك مادة ٢٤٦٠/٢٢ ، وقانون كولومبيا مادة ٢٧١٢/٢٢ ، وقانون اللينسوى ٤/١٦٨/٢٨ ، وقانون ليبيريا Code of Laws of 1956.S. 361

(٢) راجع في ذلك Garçon 1956.II. P. 236, 237 (III, 112) (٣) وذلك اذا استثنيت حالة استغلال البغاء في صورة الحصول على حق انتهز المستغل في ايجاده فرصة البغاء بينما يعتبر الاثراء مشروعاً مادام للمثرى حق فيبها حصل عليه ، ايا كان هذا الحق .

(٤) ولذلك لا يؤثر على قيام جريمة استغلال البغاء رضا المرأة بما تعطيه لمستغل بغائها ، بل انها كثيراً ما تعرض القواد وتغريه بالاتفاق عليه اما لحبها له ، واما لاجساسها بالحاجة اليه او حمايته لها ، أو غير ذلك من الأسباب التي تجعلها تتعلق به تعلقاً يتجاوز أحيانا ما يفرضه الانسان من علاقة بين الشرقة .

مرتكب البغاء سواء أكان ذلك في صورة مال يحصل عليه المثرى (١) ،
أم في صورة خسارة يتجنبها (٢)

وقد يكون الاستغلال بفعل المستغل ، وقد يكون بفعل مرتكب البغاء ذاته ، كما إذا قام هو بالاتفاق على المستغل أو على المعيشة المشتركة بينهما .

وقد يكون الاستغلال بطريقة مباشرة (٣) ، ولعل هذه هي أشهر طرق

١ . ويجب أن يكون الحصول على المال بقصد ائراء من يحصل عليه فإذا لم يعمل هذا إلا لحساب شخص آخر لا يعتبر عمله هو استغلالاً للبغاء - قضاء كندا سنة ١٩٣٥
عنه R. V. Richard (Digest vol 15. P. 1025)

وانما قد يعتبر شريكاً في الجريمة . محكمة الرايخ - الدائرة الرابعة الجنائية في ٢
مارس ١٩٢٨ RGST. vol. 72. P. 126

٢ . منفع الجريمة بدفع ماعلى المستغل من ديون أو باعقائه منها - نقض ٥ ابريل
سنة ١٩٢٥ Manzini P. 467 . ويرى مانزيني أن من واقع البغى ولم يدفع
أجرها لا يعد مسغلاً Manzini P. 469 ، وربما كان ذلك واجها لانعدام قصده في
مشاركها في أرباح البغاء .

ونقضى الحاكم البلجيكي باعتبار الرجل مسغلاً للبغاء إذا كانت خدينته أو زوجته التي
تحرّف البغاء هي التي تتكفل بمصاريف المنزل الأساسية لأن ذلك يعفيه من هذه المصاريف
التي كان ملزماً أصلاً بها - مقال الأستاذ رايغوند سكريفتز وكيل النائب العام البلجيكي
(سابق ذكره) Rev. abol. 1954 P. 52-55

وقضت محكمة كوبنهاجن بأن قيام الزوجة بالاتفاق من دخل بغائها على أولادها وعلى
معيشتها المشتركة مع زوجها يعتبر استغلالاً منه لبغائها لأنها جنبته ماكان يجب عليه إنفاقه -
محكمة كوبنهاجن Byretten سنة ١٩٣٧ Karnov P. 1392 ، ولا يغير من
الجريمة أن الرجل وهو زوج محترفة البغاء كان يتقاضى منها المال لينفقه عليها وعلى عياله
- نفس المحكمة سنة ١٩٥٢ Karnov, P. 1392.

« وإذا انفقت الزوجة التي تحترف البغاء دخلها على حاجاتها الخاصة مع علم الزوج
بذلك كان هذا من جانبه استغلالاً لبغائها إذ هي أغنته من سد حاجتها من دخلها الخاص ، ولا
أهمية لما يدعيه من أنه كان يعتزم سد حاجات زوجته حالاً أو بعد حين مادامت النتيجة
في جميع الأحوال أنه استفاد نتيجة لما أنفقته زوجته على نفسها » . نقض فيدرالى سويسرى
١١ سبتمبر ١٩٥٣ J D T . 1954, 102. IV. P. 41-46.

« واتفاق الزوجة جزءاً من دخلها من البغاء في دفع ايجار المسكن ، وتغطية المصاريف
المنزلية الأخرى ما هو إلا استغلال من جانب زوجها لبغائها » نقض سويسرى ٢٤ يونيو ١٩٤٩
JDT. 1949, 97. IV. p. 157

(٣) كحالة المرأة التي تدفع أجرة النزول في فندق لترتكب فيه البغاء ثم تنقصد كاتب
الفندق مبلغاً من المال لتقسيمه بينه وبين بقية الموظفين الآخرين - قضاء متشيجان . قضية
(Mich. L. vol. III. P. 888). People V. Salem

وحالة الرجل الذي اتخذ إحدى البغايا عشيقته له فأقام معها وتولت الاتفاق عليه -
محكمة مونبيلييه ٢٨ يوليو ١٩٤٩ J. C. P. 1949. 11. 5142

أو حالة الرجل الذي اعتاد التردد على إحدى البغايا ليحصل منها على ما تقدمه له من طعام
وشراب وما تمده به من نقود - نقض فرنسي ١٣ مايو ١٩٥٤ D. 1954. P. 695 Jurisp. ١٩٥٤
والحصول على دخل المنزل الدارة للبغاء ما هو إلا استغلال مباشر للبغاء - استئناف
نيويورك سنة ١٩١٤ Bald., P. 179 . ومحكمة الرايخ الدائرة الخامسة الجنائية

(البرلينية) في ٣ مايو ١٩٥٥ Bauer, P. 223 ونقض بلجيكي ١ مايو ١٩٥٥
Pas. 1955. 1. 978

الاستغلال وأسفلها في أدلة الإثبات ، وهي الطرق التي قد يسمح بها أحيانا الاحتيال أو التهديد أو الإكراه من جانب المستغل ، بينما تكون في معظم الأحيان في صورة التماس أو رجاء أو إحياء ولو بطريقة ملتوية ، وقد تكون بقبول ما يعرضه مرتكب البغاء ذاته ، على المستغل أو برضاء هذا به أو بتغاضيه عن رفضه ، فكل هذه الطرق تستوى في كونها استغلالا للبغاء (١) .

ويكون الاستغلال بطريقة غير مباشرة كما اذا جمع القواد بين ماله ومال مرتكب البغاء وأنفقاه معا (٢) بشرط أن يثبت أن الأول قد استفاد من الحصة التي يساهم بها هذا الأخير (٣) ، وكما اذا استولى القواد على نصيبه مباشرة من عملاء مرتكب البغاء ، « اذ أن القانون حينما يعاقب على التعيش من كسب البغاء إنما يقصد بهذا الكسب كل ربح أو دخل يدره البغاء ، ولذلك لا فرق بين أن تتحصل البغى على كسبها ثم تعطى قدرا منه الى المستغل وبين أن تحدد لنفسها قدرا معيناً تحصل عليه من عميلها ثم يدفع هذا العميل قدرا آخر للقواد ، اذ المفهوم أنه اذا لم يدفع العميل للقواد دفعت هي » (٤) .

- (١) راجع في ذلك أيضا Manzini, P. 467
ويضيف مانزيني أن ادعاء الفاعل بأنه استدان النقود لا ينفعه مادام يتأكد القاضي أنه في حالة استحيل معها الرد - الرجوع السابق والصفحة
(٢) وهو ما اعتبره المحاكم البلجيكية استغلالا للبغاء - راجع مقال رايموند سكريفنز وكيل النائب العام ببلجيكا - سابق ذكره Rev. abol. 1954. P. 52-55.
(٣) فاذا اشترك رجل وامرأة تمارس البغاء في معيشة واحدة واشتركا في انفاق ما يكسبانه على السكن والغذاء والحاجات اللازمة لهذه المعيشة المشتركة فإنه لا بد لتحقيق عناصر الجريمة في حق الرجل من ثبوت أن الحصة التي يدفعها لم تكن لتكفي حاجاته لولا مساهم به المرأة من دخلها الا أن البغاء ، أما مجرد اشتراكهما معا في معيشة واحدة يتفان عليها ما يكسبان فلا يكفي لثبوت الجريمة - محكمة الراين - الدائرة الجنائية الثالثة ٢٨ يونيو ١٩٣٧ RGST. vol. 71. P. 279.
(٤) القضاء الكندي سنة ١٩٢٩ قضية R. v. Novasad (Digest vol. 15. P. 1024.)

واذا كان سائق السيارة يستخدمها للجمع بين اليغايا وملائين فإن حصوله لقاء ذلك على الأجرة من العملاء ، ولو قبل اتصانهم جنسيا بالنساء ، لا يغير من حقيقة أنه (يستغل بغاءهن ، فليست العبرة بمن أعطى النقود فهو العميل أم البغى ، ولا بوقت إعطائها فهو قبل أو بعد مباشرة البغاء ، وإنما العبرة بمصدر هذه النقود ، والمؤكد أن مصدرها في هذه الحالة هو ممارسة البغاء الذي لولاه ما دفعت ، ويستوى إذن أن يدفعها العميل للمرأة لتقتسمها مع قوادها أو يقوم هو ابتداء بقسمتها بينهما - استئناف انجليزى Queen's Bench ٩ ديسمبر ١٩٥٤ قضية Calvert V. Mayes (All.E.R. 1954. P 14.)

٢٦٠ - وقوع الاستغلال على كسب البغاء دون كسب الفسق :-

أيا كانت طريقة الاستغلال فالمهم أن يكون هذا واقعا على مال آت من بغاء ، ولا يجوز افتراض ذلك من مجرد ثبوت أن المتهم لا يعمل له أو أنه يعيش مع امرأة تمارس البغاء (١) أو أنه زوجها المقيم معها في المنزل (٢) ، إذ أنه إذا لم تثبت الصلة المباشرة بين ائراء المتهم بالاستغلال وبين الافتقار الذى أصاب مرتكب البغاء فى دخله الآتى من البغاء ، فإن مثل هذا الاثراء لا يعد استغلالا (٣) .

ويترتب على ذلك أنه إذا كان لمرتكب البغاء دخلان أحدهما من البغاء والآخر من مصدر آخر مشروع ، فلا يجوز مساءلة الجانى إذا ثبت أن ما يأخذه إنما كان من المال الحلال (٤) ، وإذا صعب التمييز بين دخل مرتكب البغاء من بغاءه وبين دخله من غيره وبالتالي صعبت معرفته أى منهما يحصل الجانى على جزء منه ، فلا سبيل لادانة هذا باعتباره مستغلا للبغاء .

ولا يعتبر استغلال المخادنة استغلالا للبغاء (٥) .

ولما كان القوادون يحاولون التشكيك فى مصدر المال حتى تكون هنالك شبهات فى حقيقة علاقته بالبغاء ، لذلك أرادت بعض القوانين أن

= وتقول اللجنة الانجليزية لبحث جرائم الجنسية المنلية والبغاء فى تقريرها المقدم للبرلمان الانجليزى عام ١٩٥٧ « ان مستغل البغاء لا يستغل فى الواقع المرأة ذاتها التى تمارس البغاء إنما يستغل العلاقة التى تقوم بينها وبين عملاتها أى يستغل ضعف النفس البشرية التى تدفع العميل لطلب المرأة وحاجة المرأة التى تدفعها لعرض نفسها عليه .
Rep. H. P., P. 100 (306)

(١) نقض ايطالى ٢٣ يناير ١٩٢٣ . Manzini, P. 465.

(٢) نقض مصرى أول يونيو ١٩٤٨ - محاماه عدد ٦٥ س ٢٩ رقم ٢٦٤ ص ٥٥١ وإذا كان الحكم قد اعتمد فى ادانة المتهم فى جريمة التعويل فى بعض معيشته على ماكبسه امرأة من البغاء على ماثبت لدى المحكمة من أنه تسلم من هذه المرأة حافظة بها نقود ، وكان التايت أن هذه الحافظة مسروقة فهذا يكون خطأ إذ مادامت الحافظة مسروقة فلا يصح اعتبارها مما كسبته هذه المرأة من الدعارة . نقض مصرى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٨ .
مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٨

(٣) قضاء المكسيك سنة ١٩٤٥-١٩٤٥ Amparo Penal EN Revision NUM 8de
(F. A. I. P. 4-2-20)

(٤) نقض ايطالى ١٤ ابريل ١٩٢٥ Manzini P. 467

(٥) Manzini P. 467

تنص صراحة على المصادر المختلفة التي يعتبر الحصول على المال منها استغلالا للبغاء (١) .

وأراد المشرع الفرنسي أن يجنب المحاكم مؤونة البحث فيما اذا كان المال الذي يحصل عليه المستغل مصدره البغاء أم أى شيء آخر ، فنص في المادة ٣٣٤/٢ ع فرنسي على عقاب « كل من حصل بأية طريقة كانت على اعانات من شخص اعتاد ممارسة البغاء » ومعنى ذلك أنه يكفي للإدانة اثبات أن من أعطى المال قد اعتاد ممارسة البغاء ، ولا ضرورة لاثبات أن ما أعطاه كان من دخله من البغاء (٢) والغرض من ذلك هو القضاء على الشبهات التي قد يتعلل بها مستغلو البغاء للتمسك ببراءتهم .

ويرى مائزني انه اذا كانت المرأة تحترف البغاء وادخرت مالا ، ثم تابت عن غيرها ، وأقامت مع رجل تنفق عليه مما سبق ادخاره ، فان جريمة استغلال البغاء لا تتحقق ما دامت المرأة قد كفت عن البغاء ، واذا كانت المرأة قد ادخرت مالا قبل مباشرتها البغاء ثم باشرته بعد ذلك فان الحصول على المال الأول لا يعتبر جريمة .

ومعنى ذلك أن مائزني يشترط للعقاب على جريمة استغلال البغاء ،

١١١ قانون مشيجان يعاقب « كل من يعول في معيشه كلها او بعضها على مائزنيه امرأة من البغاء او على مايعبرها اياه شخص متصل بمنزل بغاء كصاحبه او مديره او احد برلانه » - قانون مشيجان ١٦٨٦٤/٢٨١

ويضيف القانون ذاته في مادة اخرى « . . او على ما يعبرها اياه او يقدمه لها او ينزله لها به صاحب او مدير او نزيل منزل بغاء او اى منزل آخر يسمح فيه بمباشرة البغاء » قانون مشيجان ١٦٨٦٤/٢٨١

ويعبر قانون بوبلا بالمكسيك أن الاستغلال هو الحصول على مال آت « عن طريق إقامة منزل للبغاء او تقديم مسكن للبغاء او استيراد او تصدير النساء لممارسة البغاء او عن طريق التوسط بأية طريقة كانت بين النساء والرجال بقصد اتصالهم جنسيا » م ١٩١ من قانون الدفاع الاجتماعى الصادر في بوبلا Puebla بالمكسيك والذي حل محل قانون العقوبات منذ ١٩٤٢/٧/١ Bull. abol. 1947 P.66

وذعبت بعض القوانين الى قصر العقاب على استغلال المال الآتى عن طريق ادارة منازل البغاء فقط (كالمادة ٤ من المرسوم رقم ٦٠٦-٢٩ الصادر في البرتغال في ٩ ابريل ١٩٥٤ لتطبيقه على اقاليم ماوراء البحار) ، او عن طريق الحصول على ايجارات المساكن مع العلم باستخدامها لاغراض البغاء (كقانون استراليا الغربية The Police Amendment Act of 1902.) ، او عن طريق جلب او ايواء اثنى بقصد تحريضها على مباشرة الفحشاء مع المذكور او عن طريق التوسط في ذلك

(قانون ليبريا (3) 361 S. 1956, (Liberian Code of Laws of 1956, P. 237 (112) Garçon. 1956.11. (٢)

أن يكون المال مصدره البغاء ، وأن يكون مرتكب البغاء لم يزل مستمرا في ارتكابه وقت حصول الجاني على دخله (١) .

ولعله في ذلك يستند الى أن الغرض الأول من تحريم استغلال البغاء هو انتهاز فرصة بغاء الغير للتكسب منها ، الأمر الذي يؤدي الى استمرار ارتكاب البغاء وعدم الاقلاع عنه ، وأن هذا الغرض ينتفى بتوبة مرتكب البغاء واقلاعه عن ارتكابه .

وهذا المعنى هو ما عبرت عنه محكمة الرايخ في حكم لها (٢) . وعلى هذا الأساس لا يعتبر استغلالا للبغاء الحصول على أرث ثبت أن مصدره البغاء (٣) .

٢٦١ - الخلاصة :

بعد هذه الدراسة المفصلة عن موضوع جريمة استغلال البغاء وما ترتب على استعمال مثل هذه العبارة من خلاف في الفقه والقضاء ، نعتقد أنه لابد من صياغة المادة التي تعاقب على هذه الجريمة صياغة تنتفى معها بقدر الامكان أوجه الخلاف .

لذلك أقترح أن يعاقب القانون « كل من حصل بأية طريقة كانت على فائدة أو مزية مادية من كسب شخص من البغاء بقصد مشاركته فيه » . وأعتقد أن مثل هذا النص يكفينا مؤونة البحث عن كيفية تبرير عدم عقاب الأبناء الذين يتولى مرتكب البغاء الاتفاق عليهم ، والمحتاجين الذين يتصدق عليهم ، والأشخاص الذين يقدمون له سلعا أو خدمات في صورة عقود معاوضة بينه وبينهم ، وغيرهم ممن تحدثنا عن ضرورة عدم مساءلتهم عما يحصلون عليه من دخل البغاء .

ولا أعتقد أنه يبقى بعد ذلك الا هؤلاء الذين ينتهزون فرصة البغاء لاجداد حقوق لهم قبل مرتكب البغاء كسائق السيارة الذي يؤجرها للبغايا أو صاحب الحجرة التي يؤجرها لمن لتسهيل بغائهن ، أو صاحب المحل

(١) Manzini, P. 468

(٢) اذ اشترطت لاستغلال الزوج نيفامزوجته ان تكون هذه مستمرة في مباشرة مهنتها الشائنة - محكمة الرايخ - الدائرة الاولى الجنائية ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ .

Hochstrichterliche Rechtsprechung. 1937 No. 611.

(٣) Manzini, P. 468

العام الذي يفري رواد محله بوجود البغايا فيه ليكتسب مما يبيعه لهم من طعام أو شراب بالثمن المعتاد ، ولا نرى ضرورة في القانون المصرى لمساءلة هؤلاء باعتبارهم مستغلين للبغاء ، ما دامت أحكامه تكفل عقاب كل هؤلاء باعتبارهم يسهلون البغاء أو يساعدون عليه . .

المبحث الثانى

علاقة المستغل بمرتكب البغاء

٢٦٢ — سبق أن أشرنا الى جريمة القوادة في صورتها القديمة ، وهى استغلال البغاء مقترنا بحمايته وتسهيله والتحريض عليه والسيطرة على مرتكبه ، وقلنا انه حتى بعد أن أصبح التحريض على البغاء أو تسهيله أو حمايته جرائم مستقلة لا يشترط لتحقيقها قصد الاستغلال ، ظلت كثير من جهات القضاء تتطلب لوقوع جريمة استغلال البغاء أن يكون هنالك رابطة أو علاقة تربط ما بين مستغل البغاء ومرتكب البغاء ، بحالة تدل على تبعية الثانى للأول أو دورانه في فلك نفوذه .

وكان اتجاه القضاء في هذا الشأن أكثر ظهورا عند تطبيق النصوص التى تعاقب على « التعويل في المعيشة على كسب الغير من البغاء » (١) اذ ترى جهات القضاء أن الجريمة التى تتضمنها هذه العبارة لا تكتمل عناصرها الا بثبوت علاقة تربط ما بين مستغل البغاء ومرتكب البغاء .

ولم يمنع مثل هذا التفسير الضيق ورود نصوص أخرى تصاحب

(١) فتعاقب مثل هذه النصوص « كل ذكر يعول في معيشته كلها أو بعضها على امرأة تحترف البغاء مستغلا كسبها الفاحش » ٣٥٠ م ع اليونان ، أو « كل رجل يعول في معيشته كلها أو بعضها على كسب البغاء مع علمه بذلك It is an offence for a man knowingly to live wholly or in part on the earnings of Prostitution » - مادة ٣٠ (١) قانون الجرائم الجنسية ١٩٥٦ بإنجلترا ، ونص على حكم مشابه المادة ٥ (١) قانون البنجاب لسنة ١٩٢٥ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب ، والمادة ٢٢ من قانون جرائم البوليس الصادر في كانبيرا باستراليا سنة ١٩٣٠

The Police Offences Ordinance 1930-53

والمادة ٤ قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن الاتجار المخالف للأداب في النساء والفتيات ، والمواد ٢٨٦ ع تايلاند ، ١٦٦ ع امراييل ، ٢٣٤ ع تونس ، ١٨٤ ع كندا . . الخ

النص المذكور وتعاقب بصراحة على حماية البغاء بقصد استغلاله (١)

ولذلك اضطر المشرعون في مرحلة تالية ، الى وضع نصوص أخرى بجانب النصوص التي تعاقب على التعويل في المعيشة على كسب النساء من الدعارة للعقاب على مجرد الاستغلال مجردا من كل قيد (٢)

التعويل في المعيشة على كسب الغير من البغاء (٣)

٢٦٣ — هذه هي الجريمة التي يطلق عادة على مرتكبها (Souteneur) أي القواد الذي يحمي ويستغل .

ولم تضع القوانين تعريفا لهذه الكلمة ، ولذلك تفسرها جهات القضاء طبقا لمفهومها لدى الناس (٤) ، وهي تعبر عن نوع خاص من القوادين

(١) فالمادة ٢٠١ فقرة أولى وثانية عقوبات سويسرا تعاقب في وقت واحد كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على شخص يمارس البغاء مستغلا كسبه الفاحش .
Celui qui, en exploitant le gain déshonnête d'une personne adonnée à la prostitution, se sera fait entretenir par elle en tout ou en partie

وكذلك كل من يحمي بقصد منفعته الشخصية شخصا في ممارسة البغاء وتعاقب المادة ١٨١/١ عقوبات ألمانيا كل رجل يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة تحترف البغاء مستغلا مهنتها الشائنة أو يحمي امرأة أو يستيقظها عادة أو بقصد منفعته الشخصية ، وبأية طريقة كانت في مباشرة مهنتها المخالفة للأداب .

(٢) فالمادة ٢٨٠ عقوبات مكررا بلجيكا تعاقب القواد المستغل Souteneur وهو « من يعول في معيشته كلها أو بعضها على حساب شخص يستغل بغاءه » وتعاقب أيضا « كل من استغل عادة بآية طريقة فسق أو بغاء الغير » ، وتعاقب قانون عقوبات نيويورك « كل ذكر يعول في معيشته كلها أو بعضها على كسب البغاء » - مادة ١١٩٨/١١٠ ، كما يعاقب أيضا « كل من قبل ، أو استلم ، أو حصل على ، أو تملك مالا أو أي شيء ذي قيمة دون مقابل من دخل أو يكسب امرأة تمارس البغاء - مادة ٢٢٠/٢٤٦٠ ، وتعاقب المادة ٢٢٩ ع الدانمرك « كل من حصل على فائدة من نشاط شخصي يحترف مباشرة الأفعال الجنسية المخالفة للأداب » ثم تشدد العقوبة في حالة التعويل في المعيشة كلها أو بعضها على امرأة تحترف البغاء .

(٣) وهو ما كانت تنص عليه المادة ٢٧٢ عقوبات مصرى الملغاة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إذ كانت تعاقب « كل من يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة من الدعارة » .

(٤) فللمحكمة أن توضح مفهوم هذه الكلمة لتمكن معاقبة القواد على أساسها -

- نقض بلجيكي ٣١ أكتوبر ١٩١٠ Pas. 1910. I. P. 471.
وإذا لم يعارض النهم فيما فسرت به المحكمة معنى كلمة Souteneur فلا تثريب عليها فيما ذهبنا إليه من تفسير هذا المعنى - نقض بلجيكي ١٥ سبتمبر ١٩١٦

Pas. 1917. I. 231

ويختلف القواد المستغل عن المتشرد في أن الثاني 'تتعدم الوسائل المشروعة لتعيشه ، أما الأول فيكفي تعويله في معيشته على كسب البغاء ، ولو كان له وسائل أخرى مشروعة للتعيش - نقض بلجيكي ١٢ فبراير ١٩٤٠ Pas. 1940. I. P. 48.

يتميز عن القوادين عموما وخصوصا عن مديري منازل البغاء (١)

٢٦٤ - القضاء الالمانى :

تقول محكمة الرايخ « ان القانون حين يختار أنواعا معينة من السلوك ويصنفها بأنها جرائم لم يشأ بذلك الا عقاب نماذج معينة من الناس يرى في سلوكهم خطرا على المجتمع ، ولعل أوضح مثال لذلك هو القواد المستغل zuhalter الذى يعرفه الناس ولا سيما في المدن الكبيرة طبقا لمفهوم خاص ، ولذلك لا يكفى لاعتبار الشخص قوادا من هذا النوع ثبوت اعتماده على دخل غيره من البغاء وانما يجب اثبات أنه أكثر خطرا من ذلك » (٢) .

وتقول محكمة الرايخ في حكم آخر « اذا كان من الثابت أن الطاعن كان يعتمد في معيشته على ما يتقاضاه من أجره مبالغ فيها من فتاتين يؤجر لهما حجرة تمارسان فيها البغاء فان ذلك وحده لا يكفى لعقابه طبقا لنص المادة ١٨١ ا عقوبات (٣) باعتباره قوادا مستغلا .

(ausbeuterische zuhalterei)

ان المادة ١٨١ ا انما تستهدف العقاب على حالتين مختلفتين ، حالة القواد المستغل zuhalter ، وحالة القواد العادى ، فالأول هو الرجل الذى تربطه علاقة — خلال مدة ما — بامرأة تحترف البغاء ، سواء أكان يستفيد نتيجة علاقته الشخصية بها من اقتسامه معها دخلها من البغاء أو ينتهز هذه العلاقة ليحرضها على مباشرة الفحشاء ابتغاء ما يحصل عليه من فائدة ، ولذلك يجب أن توضع له عقوبة خاصة مادامت الاحكام الخاصة بتجريم القوادة Kuppelei بصفة عامة قد

(١) نص بلجيكي ٩ مايو ١٩٥٥ Pas. 1955. 1. P. 978.

(٢) تقول المحكمة « اذا كانت محكمة اول درجة قد قضت باعتبار الطاعن قوادا مستغلا فربما كان حكمها على اساس اعتبارات اخرى تمثل في شخصيته كسوابقه الجنائية ، وسمعه ومدى اتصاله بأوساط القوادين ومدى صلته بالبغايا الاخريات وماهية هذه الصلة واما اذا كان يجلب الرجال للبغايا أو يحمى بغاهن — محكمة الرايخ — الدائرة الثالثة الجنائية ١٤ ابريل ١٩٢٩ R G S T. vol. 73. P. 183.

(٣) تعاقب المادة ١٨١ ا « كل رجل يعول في معيشته كلها أو بعضها على ما تكسبه امرأة تحترف البغاء مستغلا مهنته الثالثة ، أو يحمى امرأة أو يستبقياها عادة أو بقصد منفعة الشخصية ، وبأية طريقة كانت في مباشرة مهنتها المخالفة للأدب (Zuhalter)

لا تمتد إليه ، بل أن خطورته الاجتماعية تستوجب رده بعقوبة أشد
والواقع أن العلاقة التي تقوم بين القواد المستغل ، وبين المرأة التي
يستغلها هي المميز الوحيد بين نشاط هذا القواد ذاته وبين نشاط غيره من
فئات القوادين الآخرين ، ولذلك وضعت كلمة «zuhalter»

بين قوسين في نهاية الفقرة الأولى من المادة ١٨١ لينسحب معناها على
الحالتين الواردتين بها ، وليس على الحالة الأخيرة فقط .

وعلى ذلك فمجرد حصول الرجل على اغاثات من امرأة تمارس البغاء
لا يكفي لاعتباره معولا في معيشته على كسبها من البغاء ما دامت العلاقة
أو الرابطة السابق ذكرها لم يتحقق وجودها بينهما .

وليس المقصود بالعلاقة بين القواد المستغل والمرأة هو العلاقة القانونية
التي قد تربط بينهما ولكن المقصود هو العلاقة الشخصية التي تبدو معها
المرأة معتمدة على القواد « (١) » أو تبدو معه مرتبطة به بعلاقة تبعية أو
خضوع (٢) ، أو على الأقل يتوافر بين الطرفين الامكانيات والظروف
التي تتيح لهما علاقة خاصة تخول الرجل تأثيرا مباشرا على المرأة (٣)

(١) محكمة الرايخ - الدائرة الثانية الجنائية ١٤ مارس ١٩٢٩

R G S T. vol. 63. P. 88.

(٢) « فإذا كان من الثابت أن المتهم وهو بائع متجول للمنسوجات والحلى الرخيصة
كان يتردد باستمرار على محل تقديم خمر معروف بأنه مكان لتجمع البقيات فيه ، وكان
هؤلاء يدفعن له عادة ثمن ما يتناوله من مشروبات لقاء تغاضيه وتساهله معهن في الاتفاق على
ثمن السلع وتسليمها لهن ، فإن ذلك وحده لا يكفي لاعتباره يتعيش على كسب النساء من
البغاء ، إذ يستلزم توافر أركان هذه الجريمة وجود علاقة تبعية أو خضوع تربط
به ، وأن تكون هذه العلاقة شخصية تربطه بكل منهن على حدة ، ولا تكون علاقة غامضة
شائعة قابلة للتغير ، بل يجب أن تكون علاقة محددة الأطراف متصفة بقسور كاف من
الثبات والاستمرار - محكمة الرايخ - الدائرة الثالثة الجنائية في ٦ يناير ١٩٢٨ .

R G S T. vol 72. P. 49 وكذلك حكم مشابه لنفس المحكمة الدائرة الثالثة الجنائية في
٢٨ يونيو ١٩٢٧ R G S T. vol. 71. P. 279.

(٣) تقول محكمة الرايخ في قضية رجل يحصل - أثناء وجوده في السجن تنفيذا لحكم
صادر عليه - على مال من المرأة تحترف البغاء أن جريمة التعويل في المعيشة على كسب
النساء من البغاء تستلزم علاقة خاصة ذات مسافة معينة بين الرجل الذي ينسب إليه
التعويل على بغاء المرأة وبين المرأة ذاتها ، ويجب على الأقل أن تتوافر بين الطرفين
الامكانيات والظروف التي تتيح لهما علاقة خاصة تخول الرجل مباشرة التأثير المباشر على
المرأة ، ولا كان من الثابت أن وجود الرجل مسجوناً يتناقض مع توافر مثل هذه الامكانيات
والظروف ، ولا كان قصد الشارع من العقاب على تلك الجريمة هو إدراك الإخطار التي
يحتمل تعرض الأمن العام والآداب لها نتيجة للصلة التي تنشأ بين امرأة تحترف البغاء
ورجل يستغلها ، وهو ما لا يمكن الاعتراف باحتمال حصوله في حالة رجل مسجون تضمن
الدولة باحتجازه عدم خطورته على الأمن والآداب - لذلك لا يمكن أن ينسب لهذا =

وطبقا لهذا القضاء تتشابه الجريمتان اللتان نصت عليهما المادة ١٨١ :
عقوبات ألمانيا — أى جريمة التعويل على البغاء وجريمة حماية البغاء
فى أن كلا منهما تستلزم علاقة تبعية أو خضوع من جانب مرتكب البغاء
وعلاقة تفوذ أو تسلط من جانب مستغل البغاء ، ولهذا ظلت الجريمتان
اللتان كاتتا من قبل جريمة واحدة قائمتين على أساس مشترك (١)

٢٦٥ — القضاء السويسرى :

ويفسر الفقه أو القضاء السويسرى المادة ٢٠١ عقوبات سويسرى
— وهى ائادة المشابهة للمادة ١٨١ أ عقوبات ألماني فى الأصل والصيغة (٢)
نفس التفسير الذى جرى عليه القضاء الألماني ، أى فى نطاق معنى كلمة
«Souteneur» التى استند اليها المشرع السويسرى كما استند
المشرع الألماني الى كلمة «zuhalter» ، فى صياغة النص الذى

= 'الرجل مثل تلك التهمة ، وقد يؤدى القول بغير ذلك الى عقاب من ينقل اليه المال
من المرأة التى تمارس البغاء بجهته شريكا فى الجريمة ، وهو مالم يستهدفه القانون بحال من
الأحوال ، وهذا ما قضت به محكمة الرايخ فى حكمها الصادر فى ٩ فبراير ١٩٢٧ « - الدائرة
الرابعة الجنائية فى ٤ مارس ١٩٢٨ R G S T. vol. 72. P. 193.

(١) فى قضية رجل وزوجته ضاقت بهما الحال فطلبا الى خادمتها ان تمارس البغاء
وصحباها الى حيث وجدت رجلا يشرها ونقدها مبلغا من المال أعطته الى مخدومها
وزوجته ، قالت محكمة الرايخ « أن المادة ١٨١ أ عقوبات تتضمن حالتين متميزتين ، حالة
البغى فى خدمة القواد (أى القوادة المستغلة Ausbeuterische Zuhalterei) ، وحالة
القواد فى خدمة البغى (أى الانتفاع من القوادة Kupplerische Zuhalterei)
وكلا الحالتين تستلزم — كما يشير اليه معنى كلمة Zuhalter — وجود صلة وثيقة شخصية
بين القواد والمرأة ، يثبت لها قسدا كاف من الاستمرار والاستقرار ، ولا يلزم أن تكون هذه
الصلة فى صورة علاقة جنسية ، ولذلك فإن ما ارتكبه الرجل وزوجته لا يعتبر جريمة تعويل
فى المعيشة على كسب امرأة من البغاء ولكنه قد يعتبر تسهلا لبغاء الغير .. الخ — محكمة
الرايخ فى ١٠ فبراير ١٩٥٥ P. 307. Monatsschrift für deutsches Recht 1955

(٢) « أن الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٢٠١ عقوبات — سابق ذكرها — انما
ترجمان فى الأصل الى اقتراح واحد فى مشروع قانون العقوبات لمساءلة القواد المستغل
Souteneur الذى يستفيد من بغاء امرأة وكان المقصود بذلك هو عقاب طائفتين من القوادين
هؤلاء الذين يعولون فى معيشتهم على كسب الغير من البغاء وأولئك الذين يحمون الغير فى ممارسة
البغاء بقصد تحقيق منفعة مادية ثم صيغت المادة بحيث تعاقب كلا من الطائفتين على حدة —
نقض فيدرالى سويسرى ١١ سبتمبر ١٩٥٣ P. 41-46. IV. 102. J D T. 1954
راجع فى تشابه النصين السويسرى والألماني والأصل فى هذا التشابه

Graven, P. 214, 215.

يعاقب على التعويل في المعيشة على كسب البغاء (١)
ولذلك يستلزم القضاء السويسرى أيضا لوقوع جريمة التعويل في
المعيشة على كسب النساء من البغاء وجود علاقة تتصف الى حد ما بالثبات
والاستمرار بين المستغل وبين مرتكب البغاء الذى يعتمد عليه في تغيثه
اعتمادا كليا كان أو جزئيا ، ولهذا لا تتحقق الجريمة اذا تصادف عرضا أن
منحت امرأة رجلا تحبه عطية من دخلها من البغاء ولو كان عالما
بمصدره (٢)

ورغم اصرار المحاكم على ضرورة اثبات علاقة خاصة بين مستغل
البغاء ومرتكب البغاء في الجريمة المذكورة الا أنها لم تستلزم لوقوعها أى
اكراه من جانب المستغل (٣)

٢٦٦ — اتجاه القضاء المصرى في جريمة التعويل على كسب البغاء :

وقد سلك القضاء المصرى في جريمة التعويل في المعيشة على كسب
النساء من البغاء (م ٢٧٢ ع الملةاة) مسلكا مشابها لمسلك القضاء
البلجيكى والألمانى والسويسرى فقضى بأن النص الوارد في المادة المذكورة
« لا يتناول بالعقاب الا كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر
بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول في معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه
من الدعارة ، فالحصول على المال اذا كان أجرا على عمل معين قام به
المتهم ولم يكن مرجعه تلك الحماية لا تتوافر به الجريمة ومن ثم فلا عقاب
بهذا النص على من يحصل على جزء من كسب الدعارة اذا لم يكن ذلك

(١) وتشير الأعمال التحضيرية لقانون العقوبات السويسرى الى أن المشرع انما قصد
بالنص الذى يعاقب على التعويل في المعيشة على كسب البغاء هؤلاء الذين يدعون النفوذ أو
الحماية على النساء وينسجون حولهن ما يشبه سلطة الزوج أو على الأقل ينشئون معهن علاقات
ثابتة طويلة تجرهن الى نطاق نفوذهم — راجع في ذلك تفصيلا Graven, P. 216-SS;
Logoz, II. P. 342.; Mess. C. F. 1918.

(٢) محكمة النقض في جنيف في ١٢ يوليو ١٩٤٢ Bulletin de Jurisprudence
pénale 1943, 39 No. 97 ، واستئناف بال ١٧ يونيو ١٩٤٧ — المرجع السابق
1948, 79 No. 165

(٣) فلا ضرورة لأن يصاحب التعويل في المعيشة على كسب البغاء وقوع أى اكراه من
جانب المستغل على مرتكب البغاء أو قيامه بأى تسهيل أو مساعدة على بغاءه
Logoz, P. 343. ; Manzini, P. 464 (464).

الا مقابل اعداده منزلا لقبول النساء الساقطات لارتكاب الدعارة فيه « (١) .

وقد استند القضاء في هذا التفسير الى ورود المادة ٢٧٢ في باب هتك العرض وافساد الأخلاق في قانون العقوبات (٢)

٢٦٧ - طبيعة جريمة التعويل في المعيشة على كسب البغاء :
وبجانب القيود التي فرضها القضاء لتوافر جريمة التعويل في المعيشة على كسب البغاء فإن طبيعة الجريمة أنها لا تتحقق بمجرد الحصول على دخل من البغايا أيا كان مقداره ، وإنما يجب أن يكون ما حصل عليه المستغل يسمح بالقول بأنه يعتمد عليه في معيشتة ، فالتعويل في المعيشة معناه قبول عطايا أو ميزات ذات قيمة مادية تمكن المستغل من قضاء حاجاته كلها أو بعضها سواء أكانت هذه الحاجات من الضروريات أو الكماليات ، وسواء أكانت العطايا أو الهبات في صورة مال أو غذاء أو كساء أو مأوى أو أى شئ مادي آخر ينتفع به في الحياة (٣) .

(١) نقض ١١ نوفمبر ١٩٤٠ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ح ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٥

(٢) « ان الشارع اذ وضع المادة ٢٧٢ عقوبات في باب هتك العرض وافساد الأخلاق إنما أراد حماية النسوة الساقطات ولو كن بالغات ممن يستغلونهن في الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن لعقاب هؤلاء لئلا يلهيهم من خطر الخ »

نقض ٢٥ ديسمبر ١٩٣٩ - المرجع السابق ح ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٤
« ان الشارع اذ وضع المادة ٢٧٢ ع في باب هتك العرض وافساد الأخلاق قد أراد حماية النساء الساقطات ، ولو كن بالغات ممن يسيطرون عليهن ويستغلونهن فيما يكسبتهن عن طريق الدعارة مع الظهور بحمايتهن والدفاع عنهن ... واذن فلا عقاب بمقتضى هذه المادة على مجرد الوساطة بين الرجال والنساء ما دام ليس هنالك ما يدل على التظاهر بحمايتهن أو وجود سلطة عليهن »

نقض ٢٠ أبريل ١٩٤٢ - المرجع السابق ح ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٧
- راجع في عناصر جريمة التعويل في المعيشة على كسب البغاء طبقا للمادة ٢٧٢ ع (اللفاء) - محمود مصطفى ص ٢١٥
(٣) Longoz, P. 342

ويرى القضاء الدانمركي انه يعتبر تعويلا على كسب البغاء حصول الرجل على مبلغ من المال كجزء من ثمن أرض اشتراها لبناء منزله عليها - محكمة كوبنهاجن سنة ١٩٣٩ Karnov P. 1392. وحصول الرجل ولو على ٣ كرونا ثم ٢٥ كرونا أى ١٤٠ قرشا تقريبا) استئناف جوتلاند سنة ١٩٣٧ - المرجع السابق والصفحة ذاتها .

« ان معنى التعويل في المعيشة هو أن يعيش شخص على عاتق شخص آخر فيحصل منه أيا كانت الوسيلة الاقتصادية على ما يلزمه لحياته الضرورية أو المردولة ، ويدخل في ذلك نفقات الغذاء والكساء والعلاج والدراسة والتجارة ونفقات التدخين والملاهي وارفشاء

الحاجات الفاسدة « نقض ايطالى ، مارس ١٩٣٤ Manzini, P. 470
وتقول محكمة الراين « لا يجوز لمعرفة معنى التعيش على كسب امرأة من البغاء - الرجوع =

ومن أجل هذا لا تكتفى بعض المحاكم ، بوقوع الاستغلال مرة واحدة لتحقيق الجريمة وإنما تستلزم تكرار ذلك (١) .

٢٦٨ — عدول التشريعات الحديثة عن النص على جريمة التعويل على البغاء عندما اتسع نطاق تحريم جرائم القوادة لم تعد النصوص القانونية التي تعاقب على التعويل في المعيشة على كسب النساء من البغاء تلائم الاتجاه الجديد نحو التحرر من الشروط والقيود التي كانت تضيق من نطاق العقاب على تلك الجرائم من قبل .

ولما كانت أفعال حماية البغاء أو تسهيله أو التحريض عليه قد أصبحت جرائم مستقلة في معظم التشريعات الحديثة دون استلزام شرط الاعتياذ أو الاحتراف أو قصد الكسب .

لذلك اتجه التفكير الى عقاب طائفة المستغلين للبغاء دون أن يصحب هذا الاستغلال أى ضرب من الحماية أو التحريض أو المساعدة وأضحت جريمة استغلال البغاء جريمة مستقلة مجردة من أية عناصر أخرى كانت تقيد من نطاق العقاب عليها من قبل .

وقد أيانت الأعمال التحضيرية لاتفاقية سنة ١٩٥٠ أن عبارة « التعويل في المعيشة على كسب البغاء » لم تعد ملائمة وأن الأمر أصبح يتطلب

== الى تفسير معنى نفقة الضرورة Notdürftig او النفقة التي تستوجبها الحالة الاجتماعية Standesmäßig طبقا لما هو معرووف في القانون المدني ، ولكن يجب تفسيرها طبقا لقصد الشارع من العقاب على استغلال البغاء ، واذن فهي تشير الى النفقات والمصروفات التي يعتمد عليها الشخص في تغطية حاجاته العادية ، ويتضمن ذلك بالضرورة كل الحاجات المادية التي لا غنى للحياة عنها كما تتضمن كل الحاجات التي تتجاوز ضرورة المحافظة على الحياة ، واذا كان من الثابت أن الشخص المرتبط بالبغاء إنما يحصل على نفقاته الضرورية من والده أو من دخله من عمله فان ذلك لا يفي به من مسئولية تعويله في معيشته على كسب البغاء طالما هو يسمي من طريق ما يحصل عليه انه ان يحيا حياة أفضل وان يشبع حاجاته المالية التي كان من الممكن استيفاؤه عنها . « محكمة الراين الدائرة الثانية الجنائية ٢٨ يناير ١٩٠٢ R G S T. vol 35 P 92. »

(١) فالمحاكم في الترسغال والكامب والاورانج الحرة بجنوب افريقيا لا تكتفى بحصول الاستغلال مرة واحدة لانتمام الجريمة ، ومن أجل هذا قضى بأن قبول وجل الشرطة زجاجة نبيذ من امرأة تعترف البغاء حتى لا يبلغ عنها لا يعتبر تعويلا على كسب البغاء — Rev. abol. 1950 P. 69

ويستلزم القضاء الإيطالي الاعتياذ لوقوع الجريمة — نقض إيطالي ٤ يوليو ١٩٢٢ ، ٢٣ يناير ١٩٣٣ ، ٦ أبريل ١٩٣٤ ، ٤ مايو ١٩٣٤ ، ٥ أبريل ١٩٣٥ Manzini, P. 470.

عقاب كل من استحصل من بغاء غيره على ربح مادي أيا كان (١) ، ولهذا التزمت الدول الأطراف في الاتفاقية طبقا لما جاء في المادة الأولى بعقاب كل من « استغل بغاء شخص آخر ولو برضائه » وهكذا بدأت التشريعات الحديثة تستعيز عن النصوص التي تعاقب على التعويل في المعيشة على كسب الغير من البغاء بنصوص أخرى تعاقب — مهما اختلفت صياغتها — على مجرد الاستغلال (٢) ، وتجرى التشريعات في بعض الولايات الأمريكية على صياغة النصوص في هذا الشأن بطريقة اعتبرها البعض تطرفا في العقاب (٣) .

٢٦٩. — تحريم استغلال البغاء في التشريع المصري :

يصدر القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة الغيت المادة ٢٧٢ ع التي كانت تعاقب على التعويل في المعيشة على كسب النساء من البغاء ، ونصت المادة السادسة فقرة ثانية من هذا القانون على عقاب « كل من استغل بأية وسيلة كانت بغاء شخص أو فجوره » وهو النص الذي تضمنته المادة السادسة فقرة ثانية من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ .

(١) فقد اقترحت اللجنة القانونية المتفرعة من لجنة الانجار بالنساء والاطفال عام ١٩٣٠ أن يتضمن مشروع الاتفاقية الدولية نصا يعاقب « من يستغل بغاء شخص عن طريق تعويله في معيشته كلها أو بعضها على بغاءه » ولكن هذا النص لقي اعتراضا بسبب غموضه ودلالته على أن هنالك فارقا بين التعويل في المعيشة على كسب البغاء وبين مجرد استغلال البغاء ، ولذلك رأى المكتب الدولي لتوحيد القانون الجنائي الاكتفاء بعقاب « كل من استحصل من بغاء غيره على ربح مادي أيا كان » على أساس أن هذا النص يفضل النص الأول في الصياغة ولا يدعو إلى الغموض وأن مجرد الحصول على ربح مادي من بغاء الغير كاف للعقاب دون حاجة إلى النظر في كيفية استعمال هذا الربح أو مدى الاعتماد عليه — راجع بند ١٧٧ .

(٢) فالقانون الإيطالي الصادر عام ١٩٥٨ بشأن إلغاء البغاء المنظم ومكافحة استغلال بغاء الغير يعاقب في المادة الرابعة فقرة سادسة منه « كل من بأية طريقة كانت سهل أو استغل البغاء » ، وقد حلت هذه المادة محل المادة ٥٣٤ عقوبات إيطالي التي كانت تعاقب على التعويل في المعيشة على كسب النساء من البغاء .

وتعاقب المادة ٢/٢٢٤ ع فرنسا الصادر بها قانون سنة ١٩٤٦ « كل من بأية طريقة كانت شارك آخر في كسبه من البغاء أو حصل على أمانات من شخص اعتاد ممارسة البغاء ، وتعاقب القوانين الأخرى الحديثة « كل من استغل عادة أو مصادفة جسد آخر عن طريق مباشرة الفحشاء أو تعيش من ذلك أو حصل منه على أي ربح كان » م ٢٠٧ ع المكسيك . أو « كل من اقتسم ربحا أيا من بغاء الغير مع علمه بذلك » م ٤٢٣ ع كامبودجا . الخ

(٣) كقانون الليتوي 4. 168. 38 حيث يعاقب « كل من أخذ أو قبل أو استلم take, accept or receive نقودا أيا كانت أو شيئا ذا قيمة من أنثى من كسبها من البغاء مع علمه بذلك » فلم تشترط هذه المادة أن يكون استلام النقود أو الشيء بلا مقابل كما اشترطت قوانين الولايات الأخرى ، وبذلك يعد مثل هذا النص تطرفا في العقاب — راجع Prosti. II. A في ذلك

وقد سائر هذا القانون أحدث التشريعات في عقابه على مجرد الاستغلال ، وفي المساواة في التجريم بين حالتى بغاء الذكور وبغاء (١) الاناث .

وجاءت عبارة « بأية وسيلة كانت » حتى يتناول العقاب كل وسائل الاستغلال ، مباشرة كانت أو غير مباشرة ، ولم تصبح هنالك أهمية اطلاقاً لأية صلة أو علاقة تقوم بين المستغل ومرتكب البغاء (٢) ، ويستوى أن يكون المستغل أو مرتكب البغاء رجلاً أو امرأة (٣) ، أو أن يكون فعل الاستغلال قد وقع مرة أو مرات ، أو أن يكون المستغل قد استخدم التهديد في حصوله على المال أو لم يستخدمه ، أو أن يكون ما حصل عليه من المال كثيراً أو قليلاً ، وقد قضت محكمة النقض في جريمة التعويل على كسب البغاء بأنه يكفي لوقوعها أن يكون المتهم قد حصل من كسب البغاء على نقود كائناً ما كان مقدارها (٤) ، ولا شك أن جريمة استغلال البغاء أولى بهذا المبدأ .

(١) وقد كانت المادة المذكورة في مشروع القانون المقدم من الحكومة تعاقب « كل من يستغل بغاء امرأة بأية وسيلة كانت » ولكنها عدلت في مجلس الشيوخ حتى يشمل العقاب بغاء الاناث وفجور الذكور - راجع تقرير لجنتى العدل والشئون الاجتماعية المقدم للمجلس في ٨ مارس ١٩٥١

(٢) Garçon 1956.11. P. 237

(٣) Manzini ; P. 469; Logoz, P. 341; Garçon 1956.11. P. 238

وسبق أن قضت محكمة النقض عند تطبيقها للمادة ٢٧٢ ع بأنه « لا يوجد في نص المادة المذكورة ولا في المذكرة الايضاحية الخاصة بها ما يفيد أن المشرع انما قصده بها معاقبة الرجال دون النساء ، بل ان في اطلاقه النص وتعميمه بقوله - كل من - ما يدل على أنه يتناول بالعقاب المتهم رجلاً كان أو امرأة » - نقض ٢٤ مارس ١٩٤١ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٦

والمعروف أن بعض القوانين تفرق في جرائم استغلال البغاء بين النساء والرجال ، فهي تقصر أحيانا العقاب على المستغلين من الرجال لبغاء الذكور والاناث على أساس أن الجريمة انما تبدو خطورتها وبشاعتها حين يرتكبها الرجل وان نفقة النساء انما تلزم في الأصل الرجال (راجع المواد ١٢٥ ا ع نيجيريا ، ٢١٦ ع تاييلاند ، ١٦٦ ع اسرائيل ، ٢٥٠ ع اليونان ، ١٨١ ع فقرة أولى ألمانيا . . . الخ) ، وأحيانا أخرى تقصر العقاب على الرجال الذين يستغلون بغاء الاناث فقط كالمادة ٢٢٠ (٢٤٦٠) ع نيويورك ، ٢٢ (٢٧١٢) قانون كولومبيا ، ٢٨ (٤ - ١٦٨) قانون اللينوى ، ٣/٤٣٢ ع هولندا ، والمادة ٤ من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ ، وتمثل هذ القوانين الاتجاه القديم في قصر جرائم القواعد على استغلال النساء فقط ، ومن القوانين ما يجعل مسؤولية النساء قاصرة على استغلال بغاء النساء فقط بينما يسأل الرجال عن استغلال بغاء الجنسين ، كالمادة ١٨٤ ع كندا ، أما القوانين الأكثر تقدماً ، فتعاقب كلا من الذكور والاناث اذا استغلوا بغاء أى من الجنسين كالمواد ٢٢٤ ع تونس ، ٢٢٩ ع الدانمرك ، ٥٥ ع جروينلاند ، ٢٠٦ ع ايسلندا ، ٢/٣٢٤ ع فرنسا ، ٢٠٧ ع المكسيك ، والمادة ٦/٤ قانون ايطاليا الصادر عام ١٩٥٨ بشأن إلغاء البغاء . . . الخ

(٤) نقض ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ مجموعة أحكام النقض في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٧ رقم ١٩ =

ولا يؤثر في وقوع الجريمة رضاء المجنى عليه أو عدم رضائه بها ، اذ قد يقع الاستغلال بناء على طلب المجنى عليه ذاته أو بتحريضه والحاحه ، وكذلك لا يؤثر في وقوعها ان المستغل لم يقم بأية مساعدة أو تحريض على البغاء فهذا قدر زائد لا يتطلبه القانون « ولذلك يعتبر الرجل مسئولا عن استغلال بغاء زوجته ، ولو كان مسجوناً لا يستطيع مساعدتها أو حمايتها في البغاء ، وذلك لأن نص القانون في العقاب على استغلال البغاء جاء عاماً مطلقاً خالياً من كل شرط أو قيد » (١) .

ولا يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة استغلال البغاء كون المستغل قد حصل على كسب البغاء مع علمه بذلك ، ولكن لابد من قصد خاص هو قصد المشاركة في كسب البغاء (٢) .

المبحث الثالث

القرائن القانونية على استغلال البغاء

٢٧٠ — رأينا أن جريمة استغلال البغاء لا تتحقق فقط في صورة الحصول على نقود مباشرة من مرتكب البغاء وانما تتوافر بطرق مختلفة كثيرا ما يصعب معها اقامة الدليل على واقعة الاستغلال . لذلك اتجه التفكير الى اتخاذ سلوك المستغل كاقامته مع مرتكب البغاء أو تواجده دائما في صحبته أو تسلطه عليه دليلاً على استغلال بغاءه ، باعتبار أن مستغلي البغاء انما يلجأون عادة لمثل هذا السلوك في استغلالهم بغاء الغير .

وسبق لواضعي مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة الاتجار في النساء والأطفال واستغلال بغاء الغير عام ١٩٣٧ أن أوصوا بعقاب « كل من

= ولا شك ان هذا القضاء يخالف ما قضت به بعض المحاكم من ان جريمة استغلال البغاء لا تتوافر اذ كانتا مالم يثبت حصول المستغل على مقدار مناسب من دخل البغاء يكشف عن غرضه في هذا الاستغلال — نقض هولندي ٢٤ نوفمبر ١٩٢٠. ١٩٢٠. 5-2-2. Secr. F. A. I. P. ومن انه لا يكفي لإثبات استغلال الرجل لبغاء امرأة تناوله المصايب على نفقتها وحصوله منها على تذكرة سينما ومجلة ثمنها ٦ كرونا (اي ثلاثون قرشاً تقريباً) — محكمة كوبنهامجن سنة ١٩٥٢ Karnov., P. 1392

(١) نقض فرنسي ٢١ ابريل ١٩٤٥. 1945. 11. 2740. وكذلك ٢٠ يونيو ١٩٤٦ D. 1946. P. 360

(٢) راجع بند ٢٥٨

يتواجد على وجه الاعتياد في صحبة شخص يمارس البغاء ، أو يقوم برقابته أو توجيهه أو التأثير على تحركاته بطريقة يفهم منها أنه يسهل بغاءه مع الغير أو يشجعه أو يكرهه على ذلك » (١)
ولكن مثل هذا النص لم يحظ بظهوره في الأحكام النهائية للاتفاقية بسبب اعتراض بعض الدول عليه لأن قوانينها الجنائية لا تعرف القرائن القانونية .

وقد أعيدت مناقشة هذا الموضوع في مؤتمر كامبريدج الدولي (٢) عام ١٩٦٠ وكان من التوصيات التي تمخض عنها انعقاده التوصية الخامسة التي جاء فيها :

« ان المؤتمر يعلن رجاءه في تدعيم الكفاح ضد القوادين ومستغلي بغاء الآخرين ولو كان هؤلاء بالغين أو راضين .

ولتسهيل جمع الأدلة على أفعال القوادين ، يوصى المؤتمر بوضع النصوص القانونية التي تعتبر الرجل يتعيش كلياً أو جزئياً من بغاء الغير ، اذا عاش مع شخص يمارس البغاء أو كان عادة في صحبته أو راقب أفعاله وتحركاته أو وجهها أو باشر تأثيراً عليها بطريقة تدل على أنه يسهل بغاءه مع الغير أو يشجعه أو يكرهه عليه ولا يستطيع مع ذلك اثبات أن معيشتة لا تعتمد على دخل البغاء .

ويجب أن يمتد مثل هذا التجريم الى كل شخص باشر — بقصد الكسب — مثل هذه الرقابة أو ذلك التأثير »

وقد أضيفت عبارة « ولا يستطيع مع ذلك اثبات أن معيشتة لا تعتمد على دخل البغاء » حينما خشي فريق من المجتمعين أن يؤدي تطبيق مثل هذا النص الى ظلم أو تعسف ، وذلك عندما يتصادف وجود الشخص في صحبة مرتكب البغاء أو اقامته معه أو اتصاله به بطريقة يفهم منها أنه متسلط عليه ولا يكون في الحقيقة الا ضحية ظروف استثنائية دفعت الى هذا الموقف دون أن يستهدف بأية طريقة كانت استغلال البغاء أو تسهيله .
والواقع أن هذه الحجة التي استند اليها بعض المجتمعين — رغم

(١) S. D. N—C. T. F. E. 674

(٢) المنعقد في كامبريدج في المدة ٢٧ — ٣٠ سبتمبر ١٩٦٠ لبحث موضوع البغاء وقد كان لنا فرصة تمثيل الجمهورية العربية المتحدة فيه

وجاهاً — قد تمخضت عن اضافة العبارة المذكورة الى التوصية ، تلك العبارة التي اضعفت الى حد كبير من قيمة النص المقترح ، اذ ان أكثر القوادين قادرين ومستعدون عند اللزوم لاثبات أنهم يتعيشون من طريق مشروع وأنه لا حاجة لهم البتة بأرباح البغاء ، وحينئذ تبرأ ساحتهم ولا يتحقق ما استهدفته تلك القرينة من فائدة في مكافحة هؤلاء القوادين وهذا تماماً ما حدث في القانون الفرنسي الصادر في ١٣ ابريل ١٩٤٦ والذي أصبحت بسقنضاه المادة ٣٣٤/٣ ع فرنسي تعاقب « كل من يعيش مع شخص يباشر البغاء عادة مع علمه بذلك ولا يستطيع اثبات أن له وسائل تعيش كافية تمكنه من أن يعول على نفسه في معيشته » اذ سرعان ما لجأ القوادون الى الاحتيال على اثبات مقدرتهم على التعويل على أنفسهم في معيشتهم مما جعل النص برمته حبراً على ورق . ولذلك اضطر المشرع الفرنسي عام ١٩٥٨ الى الغاء هذا القيد واكتفى بعقاب « كل من يعيش مع شخص يباشر البغاء عادة مع علمه بذلك » (١) ولا تأخذ القوانين بفكرة القرينة القانونية على استغلال البغاء بطريقة واحدة ، فقد اعتبر بعضها هذه القرينة جريمة قائمة بذاتها وعاقب عليها باعتبارها كذلك ، فخرجت عن أن تكون قرينة ، انما هي جريمة مستقلة ، كالقانون الفرنسي السابق الاشارة اليه ، اذ يعاقب « كل من يعيش مع شخص يباشر البغاء عادة مع علمه بذلك » (٢) والقانون الدانمركي الذي يعاقب على نفس الجريمة مع قصرها على حالة معيشة الرجل مع امرأة تحترف مهنة البغاء وبشرط سابقة انذار الشرطة لمثل هذا الرجل بعدم الاقامة مع المرأة (٣) ، وقانون كندا الذي يعاقب كل من يقيم في منزل للبغاء أو يتواجد دون عذر مشروع في منزل للبغاء (٤) ، وقانون مدينة بريسبين في كوينز لاند الذي يعاقب كل من أقام في منزل يرتاده البغايا مع علمه بذلك (٥) .

(١) راجع القانون الفرنسي (Ordonnance) الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٥٨

(٢) مادة ٣٣٤/٣ ع فرنسي

(٣) المادة ٢٢٩/٣ ع الدانمرك تعاقب « الرجل الذي - رغم انذار الشرطة له - يقيم مع امرأة تحترف مهنة البغاء »

(٤) مادة ١٨٢ عقوبات كندا

(٥) The Vagrancy, Gaming and other offences Act, 1931-1955.

وظلت بعض القوانين تنص على القرينة المذكورة باعتبارها قرينة تقبل اثبات العكس على استغلال البغاء .

فينص القانون الانجليزي — بعد أن تحدث في المادة ١/٣٠ من قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ عن جريمة التعويل في المعيشة على كسب البغاء — على أنه « في سبيل تطبيق هذه المادة يفترض أن الرجل قد عول في معيشته على كسب البغاء — حتى يثبت العكس — إذا عاش مع البغي أو اعتاد أن يكون في صحبتها أو إذا باشر سلطة أو توجيهها أو نفوذا على تحركاتها بطريقة تدل على أنه يساعدها أو يعاونها أو يكرهها على البغاء مع الآخرين » (١) .

وقد انتشرت مثل هذه القرينة في كثير من القوانين المشتقة من القانون الانجليزي وأضافت بعض القوانين شرطا لقيام هذه القرينة وهو ألا يكون للرجل وسائل ظاهرة لتعيشه (٢) ، أو وسائل مشروعة ظاهرة لتعيشه (٣) أو وسائل ظاهرة أو غير كافية لتعيشه (٤) .

ولم يذكر قانون نيويورك أن هذه القرينة تقبل اثبات العكس أي أنه يفترض افتراضا قانونيا لا يقبل اثبات العكس أن الرجل يعول في معيشته على كسب البغاء إذا ثبت أنه يعيش مع بغي أو اعتاد أن يكون في صحبتها وليس له وسيلة مشروعة لتعيشه (٥) .

(١) الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الجرائم الجنسية
وقد نقل القانون المذكور هذا النص عن المادة ٢ من قانون التشرد الصادر في إنجلترا عام ١٨٩٨ ،

وتنص نفس النص المادة ١٦٦ عقوبات اسرائيل ، والمادة ٢/٥ قانون البنجاب الصادر عام ١٩٣٥ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب

(٢) المادة ٣/٣٢ قانون جرائم البوليس في كاثيرا باستراليا

The Police Offences Ordinance 1930-53.

(٣) المادة ٢/٢٦ قانون جرائم البوليس في أدليد باستراليا

The Police Offences Ordinance 1953-1956.

(٤) المادة ٢٨٦ عقوبات تايلاند ، والمادة ٧٩ من قانون جرائم البوليس في ملبورن باستراليا The Police offences act 1928

وقد أضافت المادة الرابعة من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ الصادر بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب الى الأحوال التي تتخذ قرينة على استغلال البغاء أن « يتصرف الرجل كجالب للعملاء أو وسيط لأحدى البغايا » .

(٥) مادة ١١٨/١١٠ عقوبات نيويورك

وذهب قانون نيويورك أيضا في جريمة قبول أو استلام أو حصول على ، أو تملك مال أو أي شيء ذي قيمة دون مقابل من دخل امرأة تمارس البغاء ، الى اعتبار مثل هذا القبول أو الاستلام أو الحصول على ، أو التملك للمال أو الشيء ذي القيمة قرينة على انعدام المقابل =

والقانون الانجليزي — كما رأينا — لا يعاقب على جريمة النعويل في الميمنة على كسب البغاء الا اذا كان الفاعل رجلا ، ولذلك أصبحت القرينة القانونية على هذه الجريمة متعلقة بالرجال فقط (١) .

غير أن المشرع الانجليزي — وان كان قد أغفل العقاب على استغلال المرأة لبغاء غيرها على أساس أن المرأة تحتاج في الأصل لمن يتولى الاتفاق عليها — الا أنه لم ير أن يغفر لها تسلطها على احدي البغايا والظهور عليها بمظهر المحرض على البغاء أو المكره عليه ولذلك عاقب القانون الانجليزي « كل امرأة باشرت — بقصد الكسب — سلطة أو توجيهها أو تفوذا على تحركات احدي البغايا بطريقة تدل على أنها تساعد أو تعاونها أو تكرهها على البغاء (٢) .

وقد نقلت بعض القوانين هذا النص عن القانون الانجليزي (٣) .

٢٧١ — القانون المصري :

عاقبت المادة ١٣ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (المقابلة للمادة ١١ ق ٦٨ لسنة ١٩٥١) بالحبس مدة لا تزيد على سنة « كل شخص يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة مع علمه بذلك . »

وهكذا اعتبر المشرع القرينة على استغلال البغاء جريمة قائمة بذاتها . ويغلب أن المشرع لم يقصد بكلمة « يشتغل » عقاب كل من يقوم بعسل في محل البغاء كالصانع الذي يصلح أدوات المنزل أو المرأة التي تقوم بغسل الملابس فيه أو غيرها ممن يتكرر ترددهم على المنازل لأداء أعمال أو خدمات فيها ، انما يقصد من يقومون بالخدمة المنزلية على أساس أن صفة الاستمرار في مثل هذه الخدمة وطبيعة العلاقة التي تقوم بين المخدم

١- الى أن يثبت العكس — قانون عقوبات نيويورك ١/٢٤٦٠/٢٢٠ ، ويقابل نفس النص قانون متشيجان ٦٨٦٤/٢٨١ ، وقانون ويسكونسين ١٦/٢٥١ (١١) قد نصت بعض القوانين المشتقة من القانون الانجليزي على اعتبار القرينة المذكورة جريمة قائمة بذاتها — مادة ٢/٦٠ من القانون الصني الصادر في كوينزلاندا سنة ١٩٢٧ — ١٩٢٩

(٢) مادة ٢١ من قانون الجرائم الجنسية الصادر سنة ١٩٥٦ . وهذا النص منقول عن المادة ٤/٧ من قانون سنة ١٨٨٥ (الملقى) .

Criminal Law Amendment Act 1885.

(٢) كاللادة ٤/٢٢٥ عقوبات نيجيريا .

وخادمه في البيت هي الظرف المناسب لاستفادة الخادم من دخل البغاء .
ولا يلزم أن يكون الاشتغال بعمل يتصل بالبغاء كما لا يلزم أن يصحب
الاقامة أية مساعدة أو معاونة على ممارسة البغاء .

ولا يؤثر في وقوع الجريمة كون المقيم زوجا لصاحب محل البغاء فان
علاقة الزوجية وما توجبه أصلا من ملازمة كل من طرفيها للآخر حيث
يعيش ، لا تبرر ارتكاب هذه الجريمة (١) ، وكذلك لا يؤثر في وقوع
الجريمة كون المقيم في منزل للبغاء انما لجأ الى ذلك لعدم وجود مأوى له
ولأن صاحب المنزل قد استضافه شفقة عليه من التشرد في الطريق (٢) .
وانما يفترضنا في هذا المجال أيضا موقف أبناء صاحب أو مدير منزل
البغاء وغيرهم ممن يلتزم هذا بايوائهم والاتفاق عليهم ، فهل يعفى هؤلاء
على أساس قيام حالة الضرورة (٣) وخصوصا اذا كانوا في حالة لا تسمح
لهم بأن يعولوا أنفسهم (٤) ، أم على أساس الحق المقرر لهم في النفقة
والمأوى (٥) ؟

اننا نفضل هذا الرأي الأخير .

(١) وقد سبق لاحدى المحاكم الفرنسية عند تطبيقها المادة ٢/٢٢٤ ع فرنسا ان نصت
ببراءة رجل يعيش مع زوجته التي تمارس البغاء عادة وذلك على أساس انه طبيب للمادة
١-٨ من القانون المدني الفرنسي لا سكن للزوجة الا سكن زوجها وانه بناء على ذلك كان الزوج
ملزوما باستقبال وايواء زوجته ايا كان سنوكها او استعدادها لقبول هذا السلوك - محكمة
سان مالو ٢٩ اكتوبر ١٩٤٣ . J. C. P. 1945. II. 2740.

وقد قوبل هذا الحكم باعتراض شديد على أساس ان علم الزوج بأخلاق زوجته وسكوته
عليها يجرده من حق التمسك بواجبه نحوها ، وان التزامه باستقبالها حيث يعيش مقيد
بكونها تحافظ على حقوق الزوجية والا فله حق - بل وعليه واجب - الجحولة دون معاشرتها
له - راجع التعليق على الحكم السابق - نفس المرجع والصفحة .

ولذلك قضت محكمة النقض فيما بعد بأن القانون لم يستثن الزوج من تهمة اقامته مع
زوجته اذا كانت تحترف البغاء فهو ينطبق عليه كما ينطبق على غيره سواء بسواء - نقض
٢٠ يونيو ١٩٤٦ 40 2. 1946. Gaz. Pal. 360 juris; D. 1946.

(٢) ولذلك يعارض الفقه الفرنسي فيما ذهبت اليه احدى المحاكم من براءة عشيق
لاحدى البغايا كان محكوما عليه بالسجن وعند انتهاء عقوبته خرج من السجن بغير مأوى او
وسيلة للارتزاق فاستقبلته عشيقته وآوته في منزلها شفقة عليه فترة لم تطل الا اياما قصارا ،
واعتبرت المحكمة ان هذه الظروف لا تكفى لانه بنهمة الاقامة مع امرأة تحترف البغاء -
محكمة جراس في ٣١ اكتوبر ١٩٤٥ .

وكان أساس الاعتراض على هذا الحكم هو عدم استناده الى اي مبرر قانوني وانه لم
يصدر الا بدافع الشفقة وهي ما لا يجوز ان تلو على حكم القانون - 1.5. 1946. Gaz. Pal

(٣) وهذا ما يراه دالوز L'Égisl 71 P. 1947 D.

(٤) راجع في ذلك 226 P. 1946. Lois Nouvelles

(٥) راجع في ذلك 127, 128 P. 238 1956. Garçon

وإذا نحن علمنا أن السبب الذي حدا بالمشرع الى اعتبار الاشتغال أو الإقامة عادة في محل للبقاء جريمة مستقلة إنما هو قرينة ذلك على استغلال البقاء ، لكان لنا أن نتساءل عن العلة في قصر الجريمة على حالة الاشتغال أو الإقامة في محل للبقاء مع أن نفس القرينة تجد مجالها أيضا في حالة الاشتغال أو الإقامة في محل يمارس فيه صاحبه البقاء ، بل تجد مجالها كذلك في حالة الإقامة مع شخص يمارس البقاء بعيدا عن محل إقامته مع العلم بذلك (١) .

وإذا كانت بعض القوانين التي لا تعاقب على احتراف البقاء في ذاته قد عاقبت على الإقامة أو المعيشة مع شخص يمارس البقاء فإنه يكون من الأولى بالقانون الذي يعاقب على ممارسة البقاء عادة كالقانون ١٠ لسنة ١٩٦١ أن يعاقب على مثل هذه الإقامة أو المعيشة ، مادامت دلالة الفعل في جميع الأحوال على استغلال البقاء واحدة .

وتثبت التجارب كل يوم أن عددا كبيرا من الرجال أو النساء يلجأون — في سبيل استغلالهم للبقاء — الى السيطرة على ضحاياهم وفرض نفوذهم عليهم — ولا سيما إذا كان هؤلاء من الفتيات المستضعفات أو الصبية السذج — ويقطعون ما بينهم وبين ذويهم أو مدارسهم أو بيئاتهم من صلة — وينأون بهم عن الأحياء التي ألفوها أو البلاد التي استوطنوها ، ثم يدفعونهم لممارسة البقاء ، وينتحنون بعيدا عنهم ليراقبوا حركاتهم وسكناتهم ، ومدى ما يعودون به اليهم من كسب رخيص ، فإذا وقع أحد هؤلاء الضحايا في قبضة الشرطة ، هرع أولئك المستغلون ليقدّموا له القوت وليدفعوا عنه غائلة الاتهام ، ويجد هذا المسكين أن في انكار صلته بهم واحتمال تسلطهم عليه منجاة له مما وقع فيه .

وهكذا يشاهد رجال الشرطة كل يوم عشرات الضحايا المستضعفين ، في رفقة سادتهم من القواذين المستغلين ، يجوبون بهم الطرقات ليطلقوهم عند سنوح الفرصة كما يطلق الصائد كلبه ، ولا تجد الشرطة مفرا من أن

(١) ويعيب نص المادة ١٢ المذكورة أنها تعاقب كل من يشتغل أو يقيم عادة في محل للفجور أو الدعارة ، ولم تضع تعريفا لمعنى (محل للفجور أو الدعارة) ، مع أن المادة ١٠ من نفس القانون قد عرفت ما هو محل الفجور أو الدعارة في حكم المادتين الثامنة والتاسعة ونحن نعتقد أن اغفال تعريف محل الفجور أو الدعارة كما هو وارد في المادة ١٢ لم يكن إلا سهوا وأنه يجب أن يكون هو التعريف ذاته الذي نصت عليه المادة ١٠

تتركهم الى حيث يذهبون ، أملا في أن تتيح الأيام فرصة التضييق عليهم
واقامة الأدلة على جريمتهم .

من أجل ذلك ننادى بضرورة عقاب « كل من باشر سلطة أو نفوذا على
شخص يباشر البغاء أو اعتاد مصاحبته أو مراقبة تحركاته أو توجيهها بطريقة
تدل على أنه يستغل بغاءه » .

واذا كان ما يخشاه البعض من تطبيق مثل هذا النص هو ما قد يؤدي
اليه من تحكم ، فانه يجوز — مجازاة لحكم المادة ٢٢٩/٣ عقوبات
الدائرك ، تعليق العقاب على سابقة انذار الشرطة للجاني بأن يكف عما يفعل

الفصل الثالث

استعمال المحال للبغاء

Emploi des lieux en vue de le Prostitution

٢٧٢ -- لا يخرج استعمال المحال للبغاء على أن يكون ضرباً من استغلال البغاء أو تسهيله أو المساعدة أو التحريض عليه ، ولكن جرت القوانين على أن تفرد لتحريم مثل هذا الاستعمال نصوصاً خاصة تحقيقاً لغرضين هامين ، أولهما هو تشديد العقاب على هذه الصورة من صور استغلال البغاء أو تسهيله باعتبارها أشد الصور خطراً وأكثرها انتشاراً ، وثانيهما هو فرض اجراءات أمن تستهدف اغلاق المحال المستعملة للبغاء وطرده من يستعملونها ومصادرة ما بها من أشياء وأدوات .

وإذا نحن استعرضنا المحال التي تستعمل البغاء نجد أنها إما أن تكون من المحال الخاصة التي أعدها أصحابها للبغاء وفتحوها للناس باعتبارها كذلك وهي ما نسميها بيوت البغاء ، وإما أنها من المحال الخاصة التي يؤجرها أصحابها أو يقدمونها للغير بأية طريقة كانت ليستعملها هذا الغير للبغاء ، وإما أنها من المحال العامة المفتوحة أصلاً للجمهور وسمح أصحابها للغير بمباشرة نشاط يتصل بالبغاء فيها .

ولما كان كل من هذه الأنواع الثلاثة من المحال تحكمه في كل القوانين نصوص خاصة وتفرض له عقوبات تتفق مع طبيعته وخطورته ، لذلك رأينا أن نتكلم عنها في مباحث ثلاثة . الأول خاص بفتح المحال وإدارتها للبغاء ، والثاني خاص بتقديم المحال لإدارتها واستعمالها للبغاء ، والثالث خاص بالسماح في المحال العامة بالبغاء أو التحريض عليه .

المبحث الأول

فتح المحال وإدارتها للبغاء

٢٧٣ -- يعتبر محل البغاء أقدم صور استغلال البغاء التي عاقبت عليها القوانين ، ولم يزل النص على تحريمه يشغل المكان الأول بين النصوص القانونية التي تعاقب على أفعال القوادة .

ولكن القوانين لم تذهب مذهباً واحداً في تعريف محل البغاء ، وفي بيان الشروط الواجب توافرها للعقاب عليه ، ولعل هذا الاختلاف يرجع الى اعتبارات كثيرة أهمها ما يأتي : —

١ — لا تعاقب كل القوانين على ممارسة البغاء في ذاته ، وعلى ذلك فلا يجوز لقانون لا يعاقب على البغاء أن يعتبر السكن الذي يمارس فيه صاحبه البغاء محلاً للبغاء وأن يعاقب عليه باعتباره كذلك ، والا لأصبح البغاء الذي أباحه في الحالة الأولى محرماً في الحالة الثانية .

٢ — ترى بعض القوانين أن أساس العقاب على فتح وإدارة منازل البغاء هو ما تسببه من ازعاج وإقلاق ، بينما يرى بعضها الآخر أن أساس العقاب إنما يرجع الى إخلالها بالآداب العامة أو الى كونها نوعاً من استغلال البغاء أو تسهيله أو التحريض عليه مما يجب العقاب عليه في ذاته

٣ — لا تقتصر بعض القوانين على العقاب على فتح وإدارة المحال التي يرتكب فيها البغاء ، وإنما تعاقب أيضاً على فتح وإدارة المحال التي يرتكب فيها الفسق .

ولكى نزيد ذلك البيان إيضاحاً نرى أن تتعرض لبعض التشريعات المختلفة لنستخلص اتجاه كل منها في العقاب على فتح وإدارة محال البغاء أو الفسق .

أولاً — التشريع الانجليزي (١)

٢٧٤ - بدأ القضاء في إنجلترا يعاقب على فتح المحال للبغاء باعتبارها محال مخرقة بالنظام disorderly houses (٢)

(١) نعهد بالتشريع الانجليزي التشريعات الصادرة في المملكة المتحدة والتشريعات المشابهة لها أو المشتقة منها سواء إكانت من تشريعات المستعمرات البريطانية أو دول الكومنولث أو غيرها .

(٢) القضاء الانجليزي King's Bench سنة ١٧٦٢ قضية R. V. Higginson (James P. 38, 53) ولم يكن التبرئة العامة تضع تعريفاً للمحل أو البيت المخل بالنظام ، ولذلك عرفته المحاكم بأنه « هو المحل أو البيت الذي يرى المحلفون أنه مفتوح لتروء الأشخاص الذين يسببون بذاخله سلوكاً مجتهداً للقوانين أو حسن النظام violating law and good order » - القضاء الانجليزي Justices of the Peace سنة ١٨٦٢ قضية R. V. Barret (James, P. 38, 53) ، أو هو المحل الذي يدار بطريقة تخالف القانون أو حسن النظام - استئناف انجليزي سنة ١٩٢٧ قضية R. V. Berg, Britt, Carré... (Digest vol. 15. P. 902)

والمجلد المخل بالنظام هو أحد الأوضاع التي اعتبرها القضاء في حكم
الشرعية العامة Common law ضارة أو مزعجة أو مقلقة لراحة الناس
(Public nuisance) (١)

وبصدور قانون البيوت المخلة بالنظام سنة ١٧٥١ — وهو القانون
الصادر بشأن منطقة لندن فقط أصبحت بيوت البغاء Bawdy houses
من المنازل المخلة بالنظام في حكم هذا القانون (٢) وأصبح واضحا أن
الأساس في تحريم هذه البيوت إنما يرجع إلى ما تسببه من إزعاج أو
ضرر أو قلق للجيران أكثر مما يرجع إلى مساسها بالآداب ، واستمر هذا
المعنى قائما عند صدور قانون مكافحة الجرائم الضارة عام ١٨٧١
(Prevention of Crimes Act) (٣) ثم صدر بعد ذلك قانون سنة
١٨٨٥ (٤) الذي عاقبت المادة ١٣ منه على فتح أو إدارة بيوت البغاء ،
وقد حل محل القانون المذكور قانون الجرائم الجنسية الصادر عام ١٩٥٦
والذي تعاقب المادة ٣٣ منه « كل من فتح أو ادار بيتا للبغاء Brothel
أو ساعد أو عاون في إدارته (٥) » .

وبعد أن أصبحت بيوت البغاء معاقبا عليها باعتبارها كذلك لم يعد
القضاء يشترط أن يكون السلوك المخالف للنظام أو أي أمر آخر فاضح

(١) ويعتبر الفعل في حكم الشريعة العامة ضارا أو مزعجا أو مقلقا لراحة الناس
عموما « a public nuisance » إذا كان فعلا غير مشروع أو تركا أو امتناعا
عن أداء واجب يفرضه القانون ويترتب على ذلك تعريض أرواح الناس أو أمنهم أو صحتهم
أو راحتهم أو أموالهم أو أخلاقهم للخطر أو الحيلولة دون مباشرتهم لحقوقهم الممنوحة لكافة
المواطنين وتعتبر الشريعة العامة مثل هذا الفعل جريمة معاقبا عليها بالفراطة والسجن ،
وإذا كانت بعض القوانين قد اختارت بعض الأفعال المذكورة واعتبرتها بداتها من الجرائم
المستقلة فإن ذلك لم يمنع — من حيث المبدأ — من استمرار اعتبار هذه الأفعال في مجموعها
من الجرائم التي نعمت على تحريمها الشريعة العامة - Harris, P. 210 ، وقد اعتبر
القضاء الإنجليزي تطبيقا لهذه السرية أن فتح كوخ بقصد تحريض الرجال على إرباده
وعرض بعض الأفعال الفاضحة عليهم بداخله لقاء أجر يدفعونه ما هو الا public nuisance
(Russel, P. 784)

(٢) مثلها كمثل منازل القمار أو غيرها من المنازل المشابهة (Harris, P. 218)

(٣) James, P. 38

(٤) Criminal Law Amendment Act, 1885

(٥) «It is an offence for a person to keep a brothel, or to manage
or act or assist in the management of a brothel» S. 13. of Sexual
Offences Act 1956

ملاحظا أو ظاهرا من خارج البيت (١) ، أو أن تكون ادارة البيت قد سببت فعلا ازعاجا أو قلقا للجيران (٢) .
وهكذا أصبح الازعاج أو الاقلاق أو الاضرار أمرا مفترضا نتيجة فتح وادارة بيوت البغاء لا حاجة للقضاء بإقامة الدليل عليه (٣) .
وقد نقلت عبارة النص الذي يتضمنها القانون الانجليزي حاليا الى القوانين الأخرى المشابهة له وتواضعت جهات القضاء على تفسيرها تفسيراً يكاد يكون واحداً (٤) .

٢٧٥ — تعريف بيت البغاء :

بيت البغاء Brothel — طبقا للقضاء الانجليزي — هو كل مكان يتردد عليه الأشخاص من كلا الجنسين بغير تمييز بقصد البغاء (٥) أو هو المكان المفتوح لمباشرة الناس فيه الاتصالات الجنسية غير المشروعة (٦) .

- (١) القضاء الانجليزي (Crown Cases) سنة ١٨٦٦ قضية R.V. Rice and Wilton Digest vol. 15. P. 903 ; Harris, P. 219 ; Russel, P. 745.
- (٢) القضاء الانجليزي Justices of the Peace سنة ١٨٨٢ Hals, 2ed. vol 9 P. 400 (678) ؛ وكذلك قضاء نيوساوث ويلز سنة ١٨٨٠ قضية R. V. Hill and Tighe Digest. vol. 15 P. 903 (5545)
- (٣) وكان من نتيجة صدور القوانين التي تعاقب على فتح بيوت البغاء في إنجلترا وبعض البلاد التابعة لها وعدم صدور قوانين مشابهة لفترة طويلة من الوقت في البلاد الأخرى أن ظل القضاء في هذه البلاد الأخيرة فترة من الزمن يشترط للعقاب على فتح وادارة بيوت البغاء أن يكون نزلاؤها أو المترددون عليها قد اعتادوا على أن يسلكوا فيها سلوكا مخالفا للحيثية أو الآداب بحيث يشاهده الجمهور من الخارج — المحكمة العليا في الكاب سنة ١٨٩٢ قضية R. V. Paulse (5542) Digest vol. 15 P. 903 ، فاذا لم يحدث مثل هذا الازعاج أو الاضرار فلا عقاب على فتح مثل هذه البيوت — المحكمة العليا في الكاب سنة ١٩٠٢ قضية R. V. Cohen (5544) Digest vol 15 P. 903
- وهكذا « أصبح هناك خلاف بين حكم القانون في إنجلترا وبين حكم الشريعة المسماة في جنوب أفريقيا فلا يعاقب على فتح بيت البغاء في جنوب أفريقيا الا اذا كان مصدرا للاقلاق فعلا » المحكمة العليا في الكاب سنة ١٨٩٨ قضية De Fourd V. Cape Town Council Digest vol. 15. P. 903 (5543)
- (٤) ويتضمن النص المشابه لنص المادة ١٢ من قانون الجرائم الجنسية في إنجلترا قوانين اسكتلندا وأستراليا والباكستان وسيلان ..
- (٥) القضاء الانجليزي Queen's Bench Division سنة ١٨٩٥ قضية Singleton V. Ellison
- (678) Aust. L. J. vol. 16. P. 240 ; Harris P. 218 ; Hals 2 ed vol. 9. P. 400
- (٦) قضاء فيكتوريا بأستراليا سنة ١٩٤٢ قضية Rowarth V. Grace (Digest.vol.15 P. 906 ; aust. L. J vol. 16 P. 240)

ولذلك يستوى لقيام بيت البغاء أن يكون النسوة من المقييات فيه أو من المترددات عليه (١) ، كما يستوى أن يمارس هؤلاء فيه البغاء أو يمارسن فيه الفسق أو أى فعل آخر فاضح أو مخالف للأداب (٢) .

٢٧٦ — حالة المرأة التى تحترف البغاء وحدها : —

وقد عرض على القضاء الانجليزى حالة المرأة التى تحترف البغاء وحدها فى سكنها وامكان مساوماتها فى مثل هذه الحالة عن ادارتها يتسا للبغاء ، فأجاب بأنه « لو كان البرلمان قد قصد عقاب المرأة التى تمارس البغاء فى مكان تستأجره أو تشغله كسكن خاص لها لقال ذلك صراحة وفى غير غموض ، ولكن صياغة النص الذى يعاقب على فتح بيوت البغاء لا يدل على ذلك اطلاقا (٣) ، بل انه لا يمكن اعتبار أن مثل هذه المرأة قد سمحت بأن يكون سكنها محلا للبغاء — وهو ما يعاقب عليه القانون فى مكان آخر — لأن سماح الشخص بالبغاء لا يكون لنفسه وانما لغيره » (٤) . وهكذا لا يرى القضاء أن ممارسة امرأة للبغاء فى سكنها تتحقق به الخطورة أو الاقلاق أو الازعاج الذى استهدف القانون منعه بتحريم فتح بيوت البغاء ، ولكن اذا زاد عدد مرتكبات البغاء فى المحل الواحد عن واحدة ، فإن الأمر يتغير « لأن كلمة (Brothel) انما تشير الى نفس المعنى القانونى الذى تشير اليه كلمة (Bawdy house) أى المكان الذى يطرقه أشخاص من كلا الجنسين بقصد ممارسة البغاء فيه ، ومن

(١) وقد اوضحت بعض القوانين هذا المعنى صراحة كالمادة ٤/٦٠ من القانون الصحى الصادر فى كوينزلاند سنة ١٩٢٧ - ٢١ . الخ

(٢) وهو ما استقر عليه قضاء الترنسفال وناتال والاورانج الحرة والكاپ - راجع فى ذلك S D N.—C. 246. M. 121. 1930. IV.

(٣) راجع فى عدم جدوى العقاب على ممارسة البغاء ذاته وبالتالى فى ضرورة عدم اعتبار السكن الذى يمارس فيه صاحبه البغاء بيتا للبغاء - تقرير اللجنة الانجليزية المقدم للبرلمان الانجليزى عام ١٩٥٧ Rep. H. P., P. 104

(٤) القضاء الانجليزى سنة ١٩١٦ قضية Mattison V. Johnson (Digest vol. 15 P. 904 ; James, P. 40, 53.)

وفى نفس المعنى ايضا القضاء الانجليزى سنة ١٩٠٧ قضية Durose V. Wilson وسنة ١٩١٢ قضية Caldwell V. Leech وسنة ١٩٢٥ . . . الخ
Hals. 2ed vol. 9. P. 400 (678) ; Digest vol. 15. P. 907.

المؤكد أنه لا يتحقق عند ما تستقبل امرأة واحدة عددا من الرجال» (١) وبالتالي «لا يمكن أن يكون هنالك بيت للبغاء إلا إذا استعملته امرأتان على الأقل لهذا الغرض» (٢)، ولكن «إذا كانت إحدى هاتين المرأتين تحترف البغاء والأخرى وهي شقيقتها المقيمة معها لا تحترف البغاء إنما تعلم فقط بسلوك الأولى فإن ذلك لا يكفي لمساءلتها عن فتح وإدارة بيت للبغاء» (٣).

ويبدو أن القضاء الكندي لا يجارى دائما وجهة النظر هذه فقد كان من قبل يشترط لقيام بيت البغاء Bawdy house أن تقيم فيه أو تتردد عليه امرأتان على الأقل لممارسة البغاء (٤) ولكنه اعتبر في إحدى المرات أن وجود امرأة واحدة تمارس البغاء يكفي لقيام الجريمة إذا كان المستول عن فتح البيت وإدارته شخصا آخر غيرها (٥)، ثم أخذ يفرق فيما بعد بين البيت الذي تخصصه المرأة للبغاء، وبين البيت الذي تسكنه إذا مارست البغاء فيه، فاعتبر الحالة الأولى حالة بيت للبغاء ولم يعتبر الحالة الثانية كذلك، أي أنه ميز بين محل للعمل أو الاحتراف، وبين محل للسكن تستعمله المرأة بجانب الغرض الأساسي منه وهو السكن في احتراف البغاء فيه (٦)، ثم أخذ القضاء الكندي أخيرا يسوى بين الحالتين، فاعتبر

-
- (١) القضاء الإنجليزي Queen's Bench Division سنة ١٨٩٥ قضية Singleton V. Ellison
(Digest vol. 15. P. 904 ; Hals. 2ed vol. 9 P. 400 ; Harris, P. 218)
- (٢) القضاء الإنجليزي سنة ١٩١٣ قضية Caldwell V. Leech.
(Digest vol. 15 P. 904 ; James P. 40)
- (٣) البرتغال بجنوب إفريقيا سنة ١٩٠٤ قضية R.V. Margaret (المرجع السابق ص ١٠٦)
(٤) القضاء الإنجليزي سنة ١٩١٣ Caldwell V. Leech. (السابق ذكره)
- (٥) قضية R. V. Young سنة ١٩٠٢ قضية Digest vol. 15. P. 903, 906 (5534, 5569)
- (٦) فإذا ترددت امرأة من البغايا على بيت لممارسة البغاء فيه فإن ذلك يجعل منه بيتا للبغاء مادام صاحبه كان على علم بغرضها - قضاء كندا سنة ١٩٠٨ قضية R. V. Mezier (Digest vol. 15 P. 906 (5570))
- (٧) فإذا استأجرت امرأة حجرة لتخصصها فقط لممارسة البغاء فيها فإن ذلك يجعلها بيتا للبغاء ولو أن أيا من البغايا الأخريات لا تردد عليها أو تقيم فيها لهذا الغرض - قضاء أونتاريو سنة ١٩٢٨ قضية R. V. Richards (المرجع السابق ص ٩٠٣ رقم ٥٥٥١)

استعمال المرأة لسكنها الخاص في البغاء كتخصيصها مكانا خاصا للبغاء فكلاهما يصدق عليه وصف بيت البغاء ولو لم يقيم فيه أو يتردد عليه غيرها لهذا الغرض (١) .

وقد ذهب قضاء جنوب أفريقيا الى ما ذهب اليه القضاء الكندي الأخير (٢) .

أما القوانين في أقاليم الهند فلم تكن قبل صدور القانون الموحد الأخير رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب في النساء والفتيات تتفق على تعريف واحد لبيت البغاء (٣) ، ولكن المادة الثانية (١) من هذا القانون الأخير الذي يسرى في جميع أقاليم الهند عرفت بيت البغاء (house of prostitution) بأنه « كل بيت أو حجرة أو محل أو أى جزء من بيت أو حجرة أو محل يستعمل لغرض البغاء لمصلحة الغير أو للمصلحة المتبادلة لاثنتين من البغايا أو أكثر » .

ومعنى ذلك أنه اذا كانت هنالك امرأة واحدة تمارس البغاء في بيت يديره أو يستغله غيرها كان ذلك كافيا لاعتباره بيتا للبغاء أما اذا كانت المرأة ذاتها هي التي تمارس في البيت البغاء لحسابها الخاص فان ذلك لا يكفي لاعتباره بيتا للبغاء الا اذا شاركتها امرأة أخرى أو أكثر في ممارسة البغاء وكان ذلك لمصلحتها أو لمصالحتهن المشتركة .

وهكذا استند القانون الهندي الى فكرة استغلال بغاء الغير والى فكرة الاقلاق أو الازعاج في تعريف بيت البغاء .

(١) فاذا كانت هنالك حجرة تستعملها إحدى البغايا لممارسة البغاء فيها فان ذلك كان لاعتبارها بيتا للبغاء ، ولا يغير من هذا الوصف كون المرأة تتخذ هذه الحجرة سكنا لها وانها ناصرة عليها فلا يقيم فيها ولا يتردد عليها احد من البغايا الأخريات - المحكمة العليا بكندا سنة ١٩٣٨ قضية R. V. Miket (المرجع السابق ص ٩٠٣ رقم ٥٥٥٢) وكذلك المحكمة العليا بكندا سنة ١٩٣٩ قضية R. V. Cohen (المرجع السابق ص ٩٠٣ رقم ٥٥٥٣)

(٢) فالمرأة التي تمارس البغاء في سكنها مسئولة عن فتحه وإدارته للبغاء ولو لم تسمح لغيرها بمباشرة البغاء فيه - المحكمة العليا في الترنسفال

S D N.-C. 246. M. 121. 1930 IV.

(٣) فقد كان قانون مدراس يعرف بيت البغاء بأنه كل بيت أو حجرة أو محل اعتاد شغلها أو المسئول عن إدارتها السماح لأى شخص آخر باستعمالها للبغاء - مادة ٤ قانون سنة ١٩٣٠ (معدل بقانون ١٩٤١) بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب ، وكذلك المادة ٢ من قانون مايسور لسنة ١٩٣٦ بشأن إلغاء بيوت البغاء والاتجار المخالف للأداب ، والمادة ٢ من قانون إقليم الحدود الشمالية الغربية لسنة ١٩٣٦ بشأن إلغاء بيوت البغاء ، بينما كانت المادة ٣ من قانون البنجاب الصادر عام ١٩٣٥ بشأن مكافحة الاتجار المخالف للأداب تستثنى حالة اقتصار البيت على بغي واحدة . . . الخ

ويستند قانون غانا (البريطانية) الى فكرة الاستغلال لتعريف بيت البغاء (١) ، وكذلك قانون كامبودجا بصرف النظر عن عدد النساء المشتغلات في البيت (٢) .

واذا كان القضاء الانجليزى لا يكتفى بوجود امرأة واحدة تمارس البغاء في البيت لاعتباره بيتا للغاء ، الا أن الأمر يتغير حينما يقيم اثنتا عشرة امرأة في (بلوك واحد) ذى ثمانى عشرة شقة تشغل فيه كل منهن شقة مستقلة تستقبل فيها الرجال بقصد البغاء ، اذ أنه لا ينظر في هذه الحالة الى كل شقة على حدة وانما ينظر الى المبنى في مجموعة لامكان مساءلة بواب المنزل وهو وكيل صاحب الملك عن اشتراكه في ادارته للغاء (٣) .

ويشترط في مثل هذه الحالة أن تكون هنالك رابطة بين النشاط الذى تزاوله كل امرأة ونشاط المرأة الأخرى ، أو أن يكون حقهن في استعمال مساكنهن حقا شائعا بينهن عند ممارستهن البغاء فيها (٤) حتى يسكن مساءلة من يدير البيت بأنه كان مجور هذا النشاط في مجموعة وأنه جعل من المساكن المتفرقة وحدة سكنية (٥) ، وعلى هذا لا يصدق وصف بيت البغاء على البيت الذى يؤجر فيه صاحبه الطابق الأول والثانى لامرأة يعلم بممارستها البغاء فيهما ، والطابق الثالث لامرأة ثانية يعلم أيضا بممارستها البغاء فيه ، وكان الطابق الأول والثانى منفصلين تماما عن الطابق الثالث ، وليست هنالك أية رابطة بينهما أو بين كل منهما وصاحب البيت ، اذ تعتبر كل منهما في هذه الحالة تمارس مهنتها منفردة في سكنها (٦) .

- (١) أى لا تكون هنالك جريمة الا حين يكون هنالك بيت يستغل فيه صاحبه بغاء الآخرين - قانون غانا رقم ٤ لسنة ١٩٤٢ بشأن جرائم الآداب
- (٢) ويعتبر قانون عقوبات كامبودجا (الصادر في ٢٣ يونيو ١٩٢٤) صاحبا لبيت البغاء كل من يستبقى عادة لديه فتاة أو أكثر من النساء العموميات لممارسة مهنتهن مع الغير ، وكل من يتحصل على رسم دخول من زبائنهن ، وكل من يحصل على ربح من دخلهن (سادة) (١٥) ، ويعتبر البيت ممدا لسكن البغايا عادة اذا كانت البغى ذاتها تقيم فيه اقامة مستمرة أو مؤقتة أو على فترات أو اذا اقامت فيه البغايا بالتبادل أو احداهن بعد الأخرى (مادة ٢٦)
- (٣) القضاء الانجليزى سنة ١٩٠٧ قضية Durose V. Wilson
- (٤) (Hals. 2ed vol. 9. P. 400(678); Digest vol. 15. P. 904 ; James P. 41, 54.)
- (٥) القضاء الانجليزى Queen's Bench في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٥. All. F. R. P. 398.
- (٦) (٥) Prosti. 11, A
- (٦) القضاء الانجليزى Queen's Bench سنة ١٩٠٥ قضية Stratch V. Faxon
- (Digest vol. 15. P. 904 ; all. E. R. P. 398)

ومن ناحية أخرى لا يلزم لوجود بيت البغاء أن يكون هنالك بيت ذو حجرات وملحقات يحترف فيها البغاء أما يكفي أن تكون هنالك حجرة واحدة يشغلها ساكن واحد يستقبل فيها الرجال والنساء بالطريقة التي تجعلها محلا للبغاء كما لو كان يشغل بيتا بأجمعه ويستعمله لنفس الغرض (١) ، بل قد تعتبر السيارة محلا للبغاء اذا استعملها سائقها كذلك (٢) .

٢٧٧ — الاكتفاء بمباشرة الفسق لوجود بيت البغاء :

لا ينفي عن البيت صفة أنه مفتوح ومدار للبغاء كون النساء المترددات عليه لمباشرة الفاحشة فيه لسن من البغايا المحترفات أو أنهن غير معروفات للشرطة أو أنهن لا يتعاطين أجرا على مباشرة الفحشاء مع الرجال ، إذ أنه ما دام قد ثبت اعتياد تردد الرجال والنساء على البيت بقصد المواقعة غير المشروعة أو أي فعل آخر من الأفعال الفاضحة فإن ذلك يكفي لاعتباره بيتا للبغاء (٣) ، ولا يحول دون ذلك الاعتبار أن المترددات عليه لسن من المحترفات اللاتي يتعاطين أجرا على مباشرة الفسق (٤) .

Russel, P. 781. (١)

(٢) فإذا أركب سائق سيارة الاجرة امرايين من البغايا ورجلين في سيارته وانتهى بهم في شارع جانبي حيث أوقف السيارة ومكنهم من مباشرة الفاحشة فيها فإن ذلك يكفي لاعتباره قد فتح وأدار محلا للبغاء - قضاء أونتاريو بسكندا سنة ١٩٢٠ قضية (Digest vol. 15. Pg06) R. V. Thompson

(٣) قضاء انجليزى King's Bench Division سنة ١٨٢١ قضية Digest vol. 15 P. 905 ; Hals. 2ed, vol. 9 P. 400 (678) - Winter V. Woolfe وكذلك استئناف انجليزى سنة ١٨٨٢ قضية Reg. V. Justices of Parts of Holland (James P. 41 ; Aust. L. J. vol. 16 P. 240)

وعلى هذا فتردد الرجال على البيت ومباشرتهم فيه أي فعل من الأعمال الفسقية يكفي لاعتباره بيتا للبغاء دون حاجة الى اثبات حدوث المواقعة الجنسية - قضاء كندا سنة ١٩١٩ قضية (Digest 15 P. 903 (5546) R. V. Solly

(٤) قضاء انجليزى Winter V. Woolfe (السابق ذكره) واجع التفصيل Aust. L. J. vol. 16 P. 240 ; Hals 2ed vol. 9 P. 400 (678) ; Harris P.218,219. وايضا قضية Reg. V. Justices of Holland (السابق ذكرها) ، والقضاء الانجليزى سنة ١٩٢٥ قضية Girgaway V. Strathern (Rep. H. P., P. 103) ، وقضاء فيكتوريا سنة ١٩٤٢ قضية Rowarth V. Grace (Digest vol 15 P. 406; Aust. L. J. vol. 16. P. 240) وقضاء كندا سنة ١٩٢٨ قضية Dube V. R. (Digest vol. 15 P. 906) — الخ .

وقد بدأت القوانين الحديثة الصادرة أخيرا تعرف بيت البغاء تعريفاً يتفق مع هذا الاتجاه (١) .

٢٧٨ — شرط الاعتياد والعمومية :

ويشترط في القانون الانجليزي لوجود بيت البغاء أن يثبت الاعتياد على مباشرة الفسق فيه أي ثبوت الاعتياد على فتحه وإدارته habitual keeping للبغاء (٢) وقد يستفاد هذا الاعتياد من واقعة واحدة تثبت في حق صاحب البيت وتكفي في دلالتها على ذلك (٣) .

كما يجب أن يكون البيت مفتوحاً للعموم الناس public (٤) أي يستطيع كل الناس ارتياده سواء أكان ذلك بغير أجر أم بأجر يدفعونه لصاحب البيت أو مديره (٥) ، إذ يستوى أن يثبت أن تردد الناس على المحل كان مجانياً أو كان لقاء أجر يحصل عليه من يتولى الرقابة عليه أو تدير الأمر فيه (٦) .

وقد اعتبر قضاء اسكتلاندا ، أن إحدى القضايا ، أن كثرة تردد أصدقاء صاحب البيت عليه لمباشرة الفحشاء فيه مع البغايا يجعله كأنه مفتوح للجمهور وإن كان يشترك معهم في الاتصال بالبغايا ، ولا

(١) كالمادة ٢٦٠ من قانون عقوبات ليريا الصادر في ٢٢ مارس ١٩٥٦ . . . الخ .

(٢) Russel, P. 743, 745

(٣) ولذلك فإذا كشفت ظروف التحقيق عما حدث في ليلة واحدة فقط في داخل البيت فإن ذلك كافٍ لاعتباره بيتاً للبغاء — قضاء نيوساوث ويلز سنة ١٨٨٧ قضية R. V. Harrison (Digest vol.15. P. 903) ، إذ يكفي للعقاب ثبوت مباشرة الفحشاء بين الرجال والنساء المترددين على البيت ولو مرة واحدة — قضاء أونتاريو سنة ١٩٢٠ . قضية R. V. Thompson (المرجع السابق ص ٩٠٦) ، وذلك لأن الواقعة الواحدة الثابتة في حق صاحب البيت قد تكفي للدلالة على اعتياده فتحه وإدارته للبغاء — قضاء كندا سنة ١٩٥١ قضية Bouchard V. R. (المرجع السابق ص ٩٠٢ رقم ٥٥٤٠) .

(٤) قضاء كندا سنة ١٩٢١ قضية R. V. Laporte (Digest vol. 15. P. 907)

Russel, P. 743 (٥)

(٦) القضاء الانجليزي King's Bench Division سنة ١٩٢١ قضية Winter V. Woolfe (Russel P. 743 ; Rep. H. P., P. 103) إذ أن جريمة فتح البيت للبغاء (Brothel) لا تستلزم ثبوت حصول من فتحه على مقابل لقاء استغداً البيت في هذا الغرض — قضية فيكتوريا باستراليا سنة ١٩١٢ قضية R. V. Johnson (Digest vol. 15. P. 905) ولذلك لا يفر من المسؤولية الجنائية في فتح وإدارة بيت البغاء ما يلاميه المتهم من أنه لم يتناول أجراً أو ربحاً . قضاء نيوساوث ويلز سنة ١٨٨٧ قضية =

يتقاضى منهم أجرا على ذلك (١) .

ولا يشترط لثبوت ادارة البيت للبغاء معرفة الأشخاص المترددين عليه ما دام ذلك قد يستحيل أحيانا ، وفي هذه الحالة يكفي اثبات أن شخصا مجهولين قد سلكوا في البيت سلوكا دالا على فتحه للبغاء (٢)

٢٧٩ — معنى فتح البيت وادارته للبغاء :

يشترط لفتح البيت وادارته للبغاء أن يكون هنالك عمل ايجابي من جانب الفاعل يدل على فتحه البيت أو ادارته للبغاء ، ولذلك لا يكفي لوقوع الجريمة علم المالك بأن مستأجر البيت قد جعله محلا للبغاء وأنه (أى المالك) لم يتخذ الخطوات اللازمة للحيلولة دون ذلك أو طرد المستأجر منه (٢) ، وهذا العمل الايجابي الدال على فتح البيت وادارته يختلف عن مجرد السماح فيه بارتكاب الفحشاء (٤) ، كما يختلف عن مجرد سوء سمعة صاحب البيت أو سابقة ادائه بالسلوك الفاضح لأن

= R. V. Harrison (المرجع السابق والصفحة السابقة) ، لأن ذلك لا يعد شرطا لقيام بيت البغاء . قضاء فيكتوريا سنة ١٩٤٢ قضية Rowarth V. Grace (Aust. L. J. vol. 16 P. 240)

(١) فإذا ثبت أن شخصين كانا يشغلان شقة يستأجرانها معروضة وإن البغايا مد عدد التردد عليها خلال ستة أسابيع أما بدعوة من هذين الشخصين ، وأما بصحبة مدقاتهما الكبيرين بقصد مباشرتهن الفحشاء فيها ، فإن مباشرة الشخصين الفحشاء مع النسوة لا يسم من أنهما — بالنسبة لمباشرة اصدقاتهم الفاحشة في نفس المكان مع البغايا — قد جعلوا من سكنهما بيما للبغاء Brothel ، ولا أهمية بعد ذلك لكونهما لا يتقاضيان أجرا على ذلك . قضاء اسكتلندا Court of Justiciary سنة ١٩٢٥ . قضية Girdaway V. Strathern (Digest vol. 15 P. 905)

(٢) Russel, P. 745.

(٣) القضاء الانجليزي سنة ١٨٦٢ قضية R. V. Barrett

(Harris, P. 219 ; Digest vol. 15, P. 902)

وإذا كان مالك العمارة قد أجر شققا مختلفة فيها الى نساء يعلم بأنهن من البغايا وأنهن سيتخذن مساكنهن لممارسة البغاء فيها ، ولكنه لم يقاسمهن في دخلهن من البغاء ولم يعلم معهن في نفس البيت إنما كان يذهب فقط كل اسبوع لتحصيل الايجارات الأسبوعية منهن دون أن يكون له عليهن من سلطان سوى حقه في فسخ عقود الايجار معهن ، فإن ذلك لا يكفي لاعتباره فاتحا لبيت البغاء . القضاء الانجليزي سنة ١٨٦٢ R. V. Stannard

(Digest vol. 15 P. 903)

(٤) قضاء كندا سنة ١٩٢١ . قضية R. V. Roberts (Digest vol. 15 P. 907) وكذلك قضاء كندا سنة ١٩١٤ قضية R. V. Jackson (نفس المرجع ص ٩٠٦) ، وخصوصا إذا كان من الثابت أن وقوع الفحشاء كان عرضا . قضاء كندا سنة ١٩٢١ . قضية R. V. Read (نفس المرجع ص ٩٠٦) ولم يصحبه أى نشاط من جانب صاحب البيت يدل على تخصيصه لهذا الغرض . قضاء كندا ١٩٤٧ قضية R. V. Martini (المرجع السابق ص ٩٠٣) ، ولل قضاء تهديد الظروف الدالة على هذا النشاط — قضاء كندا سنة ١٩٤٧ قضية R. V. Clay (المرجع السابق ص ٩٠٣) .

العبرة انما تكون بسلوك الغير في البيت لا بمجرد شهرة صاحبه (١) أو بمجرد شهرة البيت ذاته (٢) ، ولكن قد يكفي لاعتبار المحل بيتا عموميا للبغاء توافر ظروف مختلفة كشهرة لدى الجمهور والجيران والنتائج التي تمخض عنها تفتيشه ، كتردد الرجال عليه أو زيارتهم له ، وتواجد الرجال والنساء فيه ، ومظهرهم وسلوكهم داخله ، وكيفية تنظيمه ، واشتهار صاحبه بأنها من البغايا العموميات (٣) .

وقد تثبت ادارة البيت للبغاء دون ثبوت الواقعة الجنسية ذاتها فعلا (٤) ، ولكن يشترط في مثل هذه الحالة أن يكون الرجال والنساء قد ارتادوه لهذا الغرض ، أما اذا كان كل ما ثبت هو حدوث اتفاق أو أكثر تم خارج البيت بين صاحبه وبين آخرين على أن يرتادوه بقصد مباشرة الفحشاء فيه ، فإن ذلك وحده لا يكفي لاعتباره بيتا للبغاء (٥) .

(١) قضاء كندا سنة ١٨٨٢ قضية Re Hamilton (المرجع السابق ص ٩٠٦) ولذلك تعتبر سمعة وسلوك المترددين على البيت من العناصر الهامة الواجب اثباتها لتأييد تهمة ادارة بيت البغاء - قضاء اسكتلاندا Court of Justiciary سنة ١٩١٩ . قضية Macpherson V. Crisp (المرجع السابق ص ٩٠٧) ولا يعيب الحكم استناده الى السمعة العامة للبيت لتأييد تهمة فتحه للبغاء - قضاء كندا R. V. Theirlynch سنة ١٩٢١ (المرجع السابق ص ٩٠٣) .

(٢) قضاء كندا سنة ١٩٠٨ قضية R. V. Carrol (المرجع السابق ص ٩٠٦) ، واذا ثبتت شهرة البيت وشهرة المقيمين به وأن رجلا يترددون عليه ليلا ، فلا يعد ذلك كافيا لسيون ادارته للبغاء مادام لم يقم الدليل على مايجرى داخله من امور تتعلق بالبغاء - قضاء مانيتوبا Manitoba بكندا سنة ١٩٠٥ قضية R. V. Osberg (المرجع السابق ص ٩٠٢) ، اذا ار ادارة البيت للبغاء لايجوز افراغها على أساس الشبهات - قضاء كندا سنة ١٩٢٢ . قضية R.V. Mc Ewan and Lee (المرجع السابق ص ٩٠٣)

(٣) قضاء اوناريو سنة ١٩٥٠ قضية R. V. West (المرجع السابق ص ٩٠٦) وايضا قضاء كندا سنة ١٩٢٨ - قضية R. V. Thomas (المرجع السابق ص ٩٠٧) .

(٤) قضاء كندا سنة ١٩٤٨ قضية Dube V. R. (المرجع السابق ص ٩٠٦)

(٥) قضاء كندا سنة ١٩١٥ . قضية R. V. Sands (المرجع السابق ص ٩٠٦) وكذلك سنة ١٩٢١ قضية R. V. Read (المرجع السابق ص ٩٠٦) .

واذا كان من التائب أن امرأة اعترفت رجلين من رجال الشرطة بملابسهما المدنية انشاء وفروهما امام محل 'لتهم وهو محل مفروش لا يواء الجمهور ودعتهما الى دخوله لمباشرة الفاحشة فيه فدفع كل منهما لها شلنين اجرا لها وخمسة شلنات اجرا على استعمال الحجرة ، وبعد أن قيذا اسميهما في سجل قيد التزلاء تصنعا المرض وغادرا المحل ، فإن ذلك كاف لادانة صاحبه بأنه فتح بيتا للبغاء ولا يدرا عنه التهمة دفاعه بأن واقعة واحدة هي التي ثبتت في حقه مادام يبدو من ظروف هذه الواقعة انه معتاد على ذلك - قضاء كندا سنة ١٩٥١ قضية Bouchard V. R. (المرجع السابق ص ٩٠٣ رقم ٥٥٤٠) .

ويشترط في مثل هذه الأحوال أن يكون صاحب المحل عالما بالاتفاق على مباشرة البغاء في محله فاذا لم يثبت أنه حضر الاتفاق أو علم به فلا اثم عليه في السماح بارتياح محله - قضاء كندا سنة ١٩٥١ قضية Durand V. R. (المرجع السابق ص ٩٠٣ رقم ٥٥٤١) .

وتعتبر جريمة فتح وإدارة بيت البغاء من الجرائم المستمرة (١) .

٢٨٠ - المسئولون عن فتح وإدارة البيت للبغاء :

يسأل جنائيا عن بيت البغاء كل من فتحه وكل من أداره وكل من عاون أو ساعد في إدارته .

ولا يجوز للمرأة المتزوجة أن تدرأ عن نفسها تهمة اشتراكها في فتح وإدارة بيت البغاء بدعوى أن المسئولية في ذلك إنما تقع على زوجها فقط ، وذلك لأن المرأة المتزوجة لا تختلف في هذه الجريمة عن المرأة غير المتزوجة ، وأن مسئولية الزوج في فتح بيت البغاء لا تمنع من مسئولية زوجته التي تعيش معه ما دام أن فتح مثل هذا البيت لا يعنى بالضرورة ملكيته ، إنما يعنى المساهمة في إدارته وتدير الأمر فيه ، وهو ما يشترك فيه كل من الزوج والزوجة بحكم ارتباطهما العائلي ، ويفترض في هذه الحالة للزوجة دورها الذي لا يمكن إنكاره (٢) .

وإذا أجر المالك بيته إلى شخص آخر بقصد فتحه وإدارته للبغاء ، أو أجره له مع علمه بأن المستأجر سيتخذ بيتا للبغاء ، اعتبر المالك شريكا للمستأجر في جريمة فتح البيت للبغاء ، ولو لم يساهم بنفسه في فتحه وإدارته لهذا الغرض (٣) .

وإذا ثبت أن امرأة قد قامت نيابة عن امرأة ثانية تدير بيتها للبغاء ،

(١) القضاء الانجليزي King's Bench Division سنة ١٩٠١ Hals 2ed vol 9. P. 400 (678) ولذلك لا يعبى الحكم عدم ذكره تاريخ كل واقعة ارتكاب فحشاء على حدة في خلال ستة أشهر مادامت الجريمة من الجرائم المستمرة - قضاء إيرلندا سنة ١٩١٦ قضية R. (McLeod) V. Clark (Digest vol. 15. P. 907) .

(٢) قضاء أونتاريو سنة ١٨٨٨ قضية R. V. Warren (Digest vol 15 P. 903) بل أنه إذا كانت المرأة ولزوجها يعيشان معا في منزل واحد وتتخذ هي حجرة ملحقة بهذا المنزل وتستقبل فيها الرجال بقصد البغاء فإن وجود الزوج دائما في المنزل وإقامته به لا يقوم وحده دليلا على أنه يكرها على البغاء أو أنها تدير الحجرة للبغاء بموافقة ورغبته - قضاء نيوزيلندا سنة ١٨٩٤ قضية R. V. Howard (المراجع السابق ص ١٠٧) .

راجع أيضا قضاء ويست فرجينيا بالولايات المتحدة من أنه لا فرق بين مسئولية الزوج ومسئولية الزوجة في إدارة بيت للبغاء مادام أن يشتركان معا في ملكيته وحياته وإدارته ، وفي هذه الحالة لا يجوز افتراض أن الزوجة إنما كانت تعمل باكرهاء زوجها لها - قضية (V. VA. C. P. 2693) State V. James

(٣) قضاء كوبيك بكندا عام ١٩٠٠ قضية R. V. Roy (Digest vol. 15 P. 906)

بالعناية بهذا البيت أثناء غياب المرأة الأخيرة في بلد أخرى ، ولو مدة يوم واحد سابق على يوم ضبطها ، فإن ذلك يكفي لاعتبارها ادارت يتسا للبغاء (١) ، وذلك لأن كلمة (عناية to care) النما تفيد الرقابة أو الادارة control or management فالعناية ببيت البغاء هي ادارته (٢)

٢٨١ - مسئولية العملاء ومرتكبي البغاء عن ادارة البيت :

لم تتعرض النصوص التي تعاقب على فتح وادارة بيوت البغاء صراحة لهؤلاء الذين يترددون على بيت البغاء سواء أكانوا من محترفي البغاء أم من عسائهم ولكن بعض المحاكم في خارج منطقة لندن طبقت مثل هذه النصوص على النسوة اللاتي يمارسن البغاء في بيوت البغاء اما باعتبارهن يساعدن أو يعاون في فتحها وادارتها للبغاء ، واما باعتبارهن يشتركن في ادارتها (٣) .

ولكن يبدو أن هذا لم يكن اتجاه القضاء الا نادرا ، اذ لا تعتبر المحاكم عادة أن النسوة اللاتي يمارسن البغاء في بيت البغاء من الشريكات في ادارته ولو كن مقييات فيه بصفة دائمة بل ولو كن يدفعن لصاحبه بسبة معينة من الأرباح التي تأتيهن من البغاء (٤) .

ولا يعتبر كذلك من الشركاء في فتح وادارة بيت البغاء العملاء المترددون عليه للاتصال بالبغايا أو غيرهن فيه (٥) أو التجار الذين يمدون البيت بالطعام والشراب للزمن لحاجة المترددين عليه بقصد البغاء (٦) ولكن اذا كان لمرتكبات البغاء في البيت مصلحة كمصلحة أصحابه أو مديره فإن الأمر يخرج عن كونه مجرد ارتكاب للبغاء ويتحول الى

(١) قضاء كندا سنة ١٩٢١ . قضية R. V. Roberts (المرجع السابق ص ٩٠٧)

(٢) قضاء كندا سنة ١٩٥٤ قضية Rerron V. R. (المرجع السابق ص ٩٠٧)

(٣) James, P. 39

(٤) لا تعتبر شريكات في فتح وادارة بيت البغاء النسوة المقيمات فيه اللاتي تدفع كل منهن (أو صاحبه خمسة شلنات على كل جنيه يدره عليها ربح البغاء مقابل استعمالها البيت لهذا الغرض - قضاء قرب استراليا سنة ١٩٠٦ قضية R. V. Lewis (Digest vol. 15 P. 906.)

(٥) قضية كندا سنة ١٩٥١ . قضية Bouchard V. R. (المرجع السابق

ص ٩٠٣ رقم ٥٥٤٠)

(٦) فلا يعتبر شريكا في فتح وادارة بيت البغاء التاجر الذي يمدد بالمشروبات الروحية والمطبات مع حله بصفة البيت والفرص الحقيقية من تعاطي هذه المشروبات فيه - قضاء قرب استراليا سنة ١٩٠٦ (السابقة الاشارة اليه) :

جريمة اشتراك في فتح وإدارة البيت لهذا الغرض (١) .

٢٨٢ — القرائن القانونية على إدارة البيت للبغاء :

نظرا لأن بعض أصحاب بيوت البغاء يحاولون التهرب من مسئولية فتحها وإدارتها فيعمدون الى اخفاء الأدلة التي تثبت هذه الجريمة فتصعب ادانتهم بها وخصوصا اذا أحجم الموجودون في البيت عن الارشاد عنهم ، لذلك لجأت بعض القوانين الى جعل بعض أوجه النشاط التي يباشرها الشخص في بيت البغاء قرينة على أنه صاحب البيت أو مديره .

فينص القانون الكندي على أن « كل من يسلك أو يظهر أو يتصرف بطريقة تدل على أنه صاحب أو صاحبة بيت مغل بالنظام Disorderly House (٢) أو أنه القائم على رقبته أو إدارته أو المعاونة في هذه الرقابة أو الإدارة ، يعتبر أنه صاحب هذا البيت (keeper) ، وتقام عليه الدعوى ويعاقب باعتباره كذلك ولو لم يكن هو في الحقيقة مالكه أو صاحبه فعلا » (٣) .

R. v. Woolfe

(١) محكمة الترنسفال العليا سنة ١٩٠٢ . قضية

(Digest vol. 15 P. 906) .

(٢) المجل الخل بالنظام طبقا للقانون الكندي هو كل بيت للبغاء أو القمار أو الزمران (القانون الصادر في كندا في ٢٠ يونيو ١٩٤٨ — 11-12 Georges VI ch 39)

(٣) المادة ٢٢٩/٣ عقوبات كندا .

راجع أيضا مشابهها في القانون الانجليزي 42 and 43v. Viet., Ch. 18, S. 8.

وقانون الجرائم الصادر في نيوزيلاندا سنة ١٩٠٨ — Crimes act 1908 sec. 161. 1

وأيضا قانون سيلان رقم ٥ لسنة ١٨٨٦ المعدل في عام ١٩١٩ (مادة ٣) ..

ويعتبر صاحب البيت البغاء Keeper طبقا لقانون الكاب والترنسفال

١. — كل شخص يسلك أو يظهر أو يتصرف كما يسلك أو يظهر أو يتصرف صاحب

البيت أو صاحبه أو القائم على رقبته أو إدارته سواء كان أم لم يكن هو صاحبه الحقيقي

٢. — كل امرأة تتواجد فيه وترفض الاعلام عن مالكه أو صاحبه .

٣. — كل رجل يسكن فيه الا اذا اثبت أنه كان يجهل حالة البيت .

٤. — كل رجل يقيم زوجته في البيت أو تقوم بإدارته أو تشترك في إدارته الا اذا كان

منفصلا عنها انفصلا قانونيا ويعيش بعيد عنها .

٥. — كل مالك بيت أو محل يؤجره ليستعمل بيتا للبغاء مع علمه بذلك أو يسمح بعد

علمه رسميا باستعماله كذلك .

٦. — كل من يقبل مالا آتيا عن طريق بيت البغاء مع علمه بذلك .

(قانون الترنسفال رقم ١٦ لسنة ١٩٠٨ وقانون الكاب رقم ٢٦ لسنة ١٩٠٢)

وتجرى المحاكم في الترنسفال والكاب عند تطبيق الفقرة الخامسة على أنه اذا أجر

مالك المنزل أو مستأجره سكنا باجر يتجاوز أجر المسكن المماثلة يعتبر عالما بأنه يدار للبغاء

وعليه اثبات عدم علمه . اما قانون ناتال رقم ٢١ لسنة ١٩٠٣ فيعتبر المالك عالما بإدارة المحل

للبغاء اذا أخطرت الشرطة كتابة بذلك .. الخ — راجع في ذلك

Rev. abol. 1950. P. 67, 68

بل تذهب كثير من القوانين الى أكثر من ذلك فتتص على أن « كل مالك أو مؤجر أو الوكيل عنهما لم يقيم بمباشرة حقه في إنهاء الايجار أو الحيازة في مواجهة الشخص الذي يحكم عليه بإدارة بيته للبغاء بعد أن علم بمثل هذا الحكم ، وترتب على ذلك ارتكاب نفس الجريمة في نفس المحل ، اعتبر صاحبا لبیت البغاء ، مالم يستطع اثبات سابقة اتخاذه كل الاجراءات المعقولة لمنع تكرار هذه الجريمة » (١) .

وستعرض فيما بعد بالتفصيل لمثل هذه القوانين .

ثانيا - تشريع الولايات المتحدة

٢٨٣ - نقلت الشريعة العامة في الولايات المتحدة فكرة البيت المخل بالنظام disorderly house أو الذي يسبب اضرارا أو ازعاجا أو قلقا a nuisance من الشريعة العامة common law في انجلترا (٢) . وتأثرت بعد ذلك التشريعات الصادرة في الولايات المتحدة بهذا المعنى ، ثم ما لبث أن تطور التشريع - بتطور النظرة في مكافحة البغاء - تطورا ضاعت معه الى حد بعيد معالم القواعد التي تضمنتها الشريعة العامة في هذا الشأن .

فالبيت المخل بالنظام -- في حكم القوانين الأمريكية - هو « كل بيت للبغاء house of ill-fame أو المقابلات Assignment ، أيا كانت صفته ، أو كل مكان يتخذ لممارسة الناس فيه الفسق أو المواقعة الجنسية غير المشروع أو الاتصال الجنسي غير المشروع أو أى فعل آخر فاضح أو مخالف للنظام أو الآداب أو أى مكان مطروق يتعرض فيه حياء الجيران أو أمنهم أو راحتهم للضرر » (٣) .

(١) مادة ٦/٢٢٩ عقوبات كندا ، ولامتان تنفيذ هذه المادة قضت المادة ٧/٢٢٩ بأنه اذا حكم على شخص لإدارة بيته للبغاء وجب على المحكمة اعلان هذا الحكم الى مالك البيت أو مؤجره أو الوكيل عنهما .

راجع نصوصا مشابهة : المادة ٣٥ قانون الجرائم الجنسية بانجلترا . والمادة ٨١ من قانون جرائم البوليس الصادر عام ١٩٢٨ فيكتوريا ... الخ

(٢) فمثلا تعاقب المادة ٣١٦ من قانون عقوبات كاليفورنيا الصادر في ١٨٧٢ (والمعدل عام ١٨٧٢ والمعدل به حاليا) كل من فتح بيتا مخالفا للنظام أو أى بيت لفرض المقابلات assignment أو البغاء أو أى بيت يطرقة الجمهور بحالة تمس حرمة الجيران الاقربين أو أمنهم أو راحتهم عادة ، أو جعل بيته في حالة تخالف النظام وتلفظ نظم أى جار أو مستأجر الى أنه يستعمل لفرض المقابلات أو البغاء ، راجع ايضا قانون لويزيانا

Revised Statutes S. 408

(٣) قانون عقوبات نيو يورك مادة ١١٤٠/١٠٦

أو هو « البيت الذى يفتحه صاحبه عادة لأى غرض غير مشروع أو مناف للآداب » (١) .

أو هو « المكان الذى يرتكب فيه البغاء أو الفسق أو يقوم صاحبه بتسهيل ذلك أو السماح به فيه » (٢) .

ويفسر مثل هذا التعريف بأنه لا يتضمن فقط الأماكن التى تعتبر بيوتا للبقاء houses of ill fam^e، أى التى يمارس فيها البغاء فعلا ، ولكن يتضمن أيضا كل مكان تطرقه البغايا أو يلتجئن اليه (٣) .

والمذكور يعتبر معنى « البيت المخل بالنظام » أوسع نطاقا من معنى « بيت البغاء » وبالتالي يصبح كل من فتح بيتا للبقاء مسئولاً فى نفس الوقت عن فتح بيت مخل بالنظام (٤) .

ويرتكب جريمة « الاضرار أو الاقلاق أو الازعاج nuisance كل من أقام أو أنشأ أو والى أو استعمل أو ملك أو شغل أو فتح أى بيت أو مكان يستعمل لغرض الفجور أو المقابلات أو احتفظ به » (٥) اذ أن مثل هذا المكان يعتبر مزعجا ومقلقا ويقتضى الأمر تحريم فتحه ومصادرته ومصادرة ما فيه وعقاب من تعمد فتحه وإدارته (٦) .

(١) قانون لويزيانا T. 14 sect 104

ولا يعاقب القانون على فتح مثل هذا البيت فقط ولكن أيضا على تمكين الغير من استعماله للبقاء وعلى السماح باستمرار استعماله لهذا الغرض T. 14 sect. 106

(٢) « A place where prostitution or lewdness is practiced encouraged or allowed » Art 264 Ch. 172 (9090) قانون متشيجان

(٣) قضاء متشيجان قضية People V. Cox (Mich. L. vol. 11. P. 3228.)

(٤) قضاء متشيجان . قضية People V. Gustin (Mich. L.vol.11. P.3228)

وكذلك قضية People V. Thrine (المرجع السابق والمفحة السابقة) .

Whoever shall erect, establish, continue, maintain, use, own, (٥) occupy or release any building , erection or place used for the purpose of lewdness, assignation or prostitution is guilty of a nuisance»

قانون كولومبيا 22-2713.

(٦) استئناف كولومبيا قضية Holmes V. U. S. (D. C. C. vol. I. P. 733)

وقد توسعت بعض التشريعات في الولايات في تحريم الأماكن التي يساعد فتحها وإدارتها على البغاء أو الفسق حتى خرجت الأماكن المحرمة عن النطاق الضيق المقيد بالتعريف المفهوم لبغاء البيت المخل بالنظام أو المقلق أو المزعج .

فيعاقب بعض القوانين مثلا « كل من فتح بيتا أو محلا مخلا بالنظام أو سىء السمعة أو مطروقا لغرض البغاء أو المقابلات أو المواقعة غير المشروعة ، أو يتردد عليه الأشخاص سيئو السمعة persons of ill-fame أو سيئو الشهرة أو ذوو الحديث الفاسق of dishonest conversation أو البغايا العموميات ، وكل من حرّض أيا من الأشخاص السابق ذكرهم على الحضور معا لهذا المكان أو سمح لهم بذلك ، وكل من سمح في هذا المكان بارتكاب أى فعل من الأفعال الفاضحة أو أفعال الفجور أو الأفعال المخالفة للآداب أو حسن السلوك » (١) ورغم النصوص المختلفة التي تعاقب في الولايات على فتح البيت المخل بالنظام أو المزعج فإن قوانينها أصبحت تتضمن نصوصا خاصة للعقاب على فتح وإدارة بيوت البغاء وفرضت هذه النصوص إجراءات معينة لإغلاقها أو إخلائها من ساكنيها ، ومصادرة ما بها من أثاث أو مصادرتها هي ذاتها في بعض الأحوال (٢) .

ونظرا لأن معظم التشريعات في الولايات المتحدة تعاقب على ممارسة البغاء ذاته فلم يعد هنالك ما يمنع مثل هذه التشريعات من تحريم استعمال الأماكن للبغاء ولو كان ذلك مقصورا على أصحابها الذين يشغلونها وحدهم ويمارسون الفسق فيها (٣) .

وقد أجيب على الاعتراضات التي قامت في وجه مثل هذا التحريم

(١) قانون مينيا يوليس « مينيسوتا » Ordinance of City Council 37:23.S. 1.

(٢) فتعاقب مثل هذه القوانين « كل من فتح بيتا للبغاء » - قانون ويست فرجينيا مادة ١٤٩ ، أو « كل من فتح أو أدار بيتا أو مكانا للبغاء أو لممارسة البغاء أو الفجور فيه » - قانون اللينوى ٥٧/١٦٢/٢٨ ، أو « كل من فتح بيتا للبغاء أو بيتا مطروقا يقصد البغاء أو الفجور » - مادة ٣١٥ عقوبات كاليفورنيا .

(٣) فتعاقب القوانين مثلا كل من فتح أو أنشأ أو شغل أى مكان أو بناء أو وسيلة مواصلات أو احتفظ بها لغرض البغاء أو الفجور أو المقابلات ... الخ - قانون نيوهامبشاير ١٤/٢٨٦ ، وقانون مين ١٢/١٢١ ، وترى هذه النصوص على من أنشأ مكانا لممارسته فيه البغاء وحده Prosti. II. A.

مطالبة بالاكْتفاء بالعقاب على ممارسة البغاء ذاته ، بأنه من الضروري
تحریم استعمال الأماكن التي يمارس شاعلوها فيها البغاء لا مكان اغلاقها
واخلائها من ساكنيها ومصادرة ما بها ، وليست مثل هذه الاجراءات الا
اجراءات أمن تصاحب العقوبة المفروضة على ممارسة البغاء (١) .
وسنرى فيما بعد أن القضاء الأمريكي اتجه في كثير من الأحوال الى
اعتبار أن المرأة التي تحترف البغاء في مسكنها الخاص انما تدير بيتا للبغاء
ولو لم يكن يشاركها فيه غيرها .

٢٨٤ — تعريف بيت البغاء :

رأينا أن النصوص التي أوردناها في تشريعات بعض الولايات
الأمريكية تعاقب أحيانا على فتح بيت للبغاء ، وأحيانا أخرى على فتح بيت
للبناء أو الفسق ، أو على فتح بيت للبناء أو الفسق أو المقابلات
(Prostitution, lewdness or assignation) . وبيت المقابلات هو
البيت الذي ترتب فيه المواعيد بين اثنين لممارسة البغاء أو الفسق فيه أو
لمباشرة أى عمل بقصد تسهيل أو تحقيق مثل هذه المواعيد (٢) .
ولذلك لا تقتصر القوانين في الولايات على تحريم فتح البيوت التي
يقيم فيها مرتكبو البغاء (٣) ، ولكن تحرم أيضا فتح البيوت التي يكتفى
أصحابها بترتيب المقابلات فيها (٤) ، أو بقبول الأشخاص الذين يترددون
عليها بقصد البغاء (٥) ، وتقابل هذه البيوت ما يسميه انفرنسيون
maisons de rendez-vous

Prosti. 11.A. (١)

(٢) اذ ان عبارة مقابلات assignation انما تعنى ترتيب أى ميعاد بقصد البغاء أو
الفسق أو أى عمل سهل أو يتم ، مثل هذا الميعاد — قانون مين ١٢/١٢١ ، وقانون ماساشاير
١٥/٢٨٦ . الخ

وقد تهمد بعض القوانين النص على أنه « ايا كانت التسمية التي تطلق على البيت ،
كبيت للبناء أو للمقابلات أو بيت سيئ السمعة ill-fame أو بيت مغل بالنظام disorderly
فالقصد هو البيت الذي يستخدم لغرض البناء أو الفسق » . قانون نيويورك
(Penal Law art. 1.) Construction of terms.

(٣) ويطلق الأمريكيون على البغايا المقيعات في بيت البغاء والمستعدات للقاء كل طارق
(عاملات المصنع Factory Girls)

(٤) ويطلق الأمريكيون على البغايا اللاتي يقابلن عملاءهن بناء على اتفاق سابق أو عند
دعوتهن الى ذلك « الفتيات تحت الطلب Call-Girls » .

(٥) وغالبا ما يتردد على البيوت بهذه الطريقة البغايا المشهورات باسم « Hustlers »
أي المستجلات وهن نوعان : « street-walkers » أي متسكعات الطريق ، و « Bar and tavern »
« pickups » أي الفتيات اللاتي يلتقطن الرجال من الحانات ويشتھرن بنشل تقود عملاتهن .

ولا تشترط قوانين الولايات للعقاب على فتح بيوت البغاء أى علاقة خاصة بين أصحاب البيوت وبين ممارسى البغاء فيها (١) كما هو الحال فى القانون الألمانى الذى سنتعرض له فيما بعد ، ولكن يشترط أن تفتح البيوت أو تدار عادة لامكان العقاب عليها (٢) ولم تتغاض عن هذا الشرط الا قوانين قليلة اكتفت بالعقاب على مجرد اعداد البيت للبغاء (٣) .

وإذا كان معظم القوانين فى الولايات انما يعاقب على فتح بيوت البغاء بسبب خطورتها على الآداب ، ولأنها أخطر وسائل استغلال البغاء والدعوة اليه ، فان قليلا من القوانين لم يزل يتمسك بأن يكون للبيت ظاهره الذى يسبب قلقا أو ازعاجا أو اخلايا بحياء الجيران بدعوى أن هذا هو الأصل فى تحريم بيوت البغاء (٤) .

ولما كانت ادارة بيت البغاء جريمة مستمرة بطبيعتها (٥) ، فقد رأى بعض القوانين المحلية فى المدن — امعانا منها فى مكافحة هذه الجريمة — أن تجعلها تتعدد بتعدد الأيام التى تستمر فيها (٦) .

(١) فاذا كان القانون يعاقب كل من فتح بيتا للبغاء ، أى مطروقا بقصد البغاء أو الفسق — قانون متشيجان ١٦٨٢٦/١٥٨ — فمعنى ذلك أن مجرد تأجير المسئول عن البيت العجرات فيه تأجيرا مؤقتا الى النساء الساقطات لمباشرة البغاء فيها ، يجعل منه بيتا للبغاء — قضاء متشيجان قضية *People V. Hæk* (Mich L. vol. III. P. 5876) ، وذلك لان المقصود بالعقاب هو فتح المحل ليكون مستعدا لقبول المترددين عليه بقصد الواقعة غير المشروعة — قضاء متشيجان قضية *People V. Gastro* (المرجع السابق والصفحة السابقة) .

(٢) فثبوت ارتكاب البغاء أو الفسق مرة واحدة لا يكفي — قضاء متشيجان . قضية *People V. Gaxtro* (Mich. L. vol. 3 P. 5876) اذ لابد من ثبوت الاعتياد على هذا الفعل — قضاء متشيجان قضية *People V. Pinkerton* (المرجع السابق والصفحة السابقة) (٣) قانون نيو اورليانز City Ordinances sect. 42-51

(٤) فالقانون لا يقصد فقط حماية الطهارة والاعراض ، انما يقصد أيضا تحريم البيوت التى تشتهر بسوء سمعتها ويعتمد أثرها الى الجيران ، وهى بهذا الوصف تبلغ حد الازعاج أو الاضرار — قضاء متشيجان . قضية *People V. Pinkerton* (الحكم السابق) (٥) ولذلك تكون كل الوقائع الدالة على ادارة البيت للبغاء جريمة واحدة ما دامت قد وقعت كلها قبل الحكم النهائى — قضاء متشيجان *People V. Cox* (المرجع السابق والصفحة السابقة) ، ولا يعيب الحكم انه لم يحدد تاريخ كل واقعة مادام قد حددت تاريخ الواقعة الاولى والاخيرة — قضاء متشيجان *People V. Russell* (المرجع السابق والصفحة السابقة) .

(٦) كقانون نيو اورليانز الذى ينص على أن تعتبر جريمة مسيسة ادارة بيت البغاء كل اربع وعشرين ساعة City Ordinance sect 42-53 .

٢٨٥ - حالة المرأة التي تحترف البغاء وحدها :

وقد اختلفت جهات القضاء فيما اذا كانت بغى واحدة تكفى لاعتبار البيت مفتوحا للبغاء ، فاعتبر بعضها - مسابقة لحكم الشريعة العامة - أن امرأة واحدة تمارس البغاء لاتجعل من المحل بيتا للبغاء ، وذلك لأن الأصل في العقاب على فتح مثل هذه البيوت انما يرجع الى خطورها على الراحة العامة ، وكذلك على الآداب العامة متمثلة في استغلال صاحب البيت لبغاء الموجودات فيه أو المترددات عليه ، وأن مجرد ممارسة امرأة واحدة للبغاء في بيتها لا يكفى لاعتباره بيتا للبغاء ، وأن هذا هو ما جرت عليه الشريعة العامة التي لا يجوز التوسع فيما وضعته لتعريف بيت البغاء (١) .

واعتبر البعض الآخر أن هنالك farkا بين امرأة واحدة تمارس البغاء في بيتها ، وبين امرأة واحدة تمارس البغاء في بيت يتولى رقابته أوادارته أو استغلاله شخص آخر غيرها ، كزوجها ، فإن البيت في الحالة الأولى لا يعتبر بيتا للبغاء ، ولكن يعتبر كذلك في الحالة الثانية (٢) . ومعنى هذا القضاء الأخير أن العبرة ليست بعدد البغايا وانما برابطة الاستغلال التي تقوم بين صاحب البيت وبين المرأة التي يستخدمها في ممارسة مهنتها (٣) .

وذهبت بعض جهات القضاء الأخرى في الولايات الى القول بأن ممارسة امرأة واحدة للبغاء في بيتها يكفى لاعتبارها أدارت بيتا للبغاء (٤) . وقد اقتضى مثل هذا الخلاف أن نصت بعض القوانين صراحة على أن يعتبر المحل بيتا للبغاء ولو كان استعماله قاصرا على بغى واحدة (٥) .

(١) قضاء نورث كارولينا قضية State V. Evans ، وقضاء ويست فرجينيا قضية

State V. Pylos (Mich. L. R. vol 1928-29 P. 469; W. VA. C. P 2694)

(٢) قضاء ايوا قضية State v. Gill (Mich. L. R. vol. 1928-29 P. 469)

(٣) ومثل هذا الشخص الذي يقوم بتشغيل البيت هو ما يسميه الأمريكيون

(Operator)

(٤) قضاء متشيجان قضية People V. Mallette ، وقضاء كاليفورنيا قضية

People V. Slater (Mich. L. R. vol. 1928-29. P. 469)

ولا يدرا التهمة من المرأة أن البيت ليس لها انما هو لزوجها ما دامت هي التي تديره للبغاء - قضاء كاليفورنيا سنة ١٩٢٨ People V. Barrett (المرجع السابق والصفحة)

(٥) راجع في ذلك قضاء اركانساس قضية Fisher V. City of Paragould

(المرجع السابق والصفحة)

٢٨٦ - اختلاف تشريعات الولايات المتحدة عن التشريع الانجليزي :

وتتيز التشريعات في الولايات المتحدة عن التشريع الانجليزي بأنها فرضت عقوبات مختلفة على كثير من الأفعال التي تساعد على فتح بيوت البغاء أو ادارتها أو التردد عليها أو الإقامة فيها أو استغلالها . ولم تكتف في ذلك بالقواعد العامة للاشتراك في الجرائم ، ولعلها بذلك قد قطعت السبيل على كل تأويل أو تفسير للنصوص قد لا يحقق الهدف الذي ترمى اليه هذه التشريعات ، من تحريم كل نشاط يتعلق ببيوت البغاء ولو كان ذلك من جانب المترددين عليها لممارسة البغاء أو عملائهم (١) .

وتتيز هذه التشريعات من ناحية أخرى بأن بعضها يشدد العقاب اذا فتحت بيوت البغاء بالقرب من الكنائس أو المدارس أو المحاكم وغيرها ، أو اذا وضعت عليها علامات أو اشارات تدل على الغرض منها (٢) .

(١) فتعاقب القوانين مثلاً « كل من حرض أو أغرى امرأة بآية بطريقة كانت على دخول بيت البغاء لتصبح بغيا فيه ، وكل من استعمل القوة أو الخداع أو القس أو ما شابه ذلك في حمل امرأة على دخول بيت لهذا الغرض » - قانون متشيغان ١٦٨٢٦/١٥٨ ويشترط في هذه الجريمة ألا تكون المرأة موجودة في البيت من قبل - قضاء متشيغان قضية *People V. Cook* (Mich. L. III. P. 5876) ، كما تعاقب « كل من وضع أو ترك بالقوة أو التهديد أو الخداع زوجته في بيت للبغاء » مادة ١٠٩/٧٨ عقوبات نيويورك ، أو « كل من أقام أو دخل أو بقى في مكان أو بيت أو مبنى أو دخول أو بقى في إحدى وسائل المواصلات بقصد البغاء أو الفجور أو المقابلات » قانون نيوهامبشير ٦/١٤/٢٨٦ ، وقانون مين ١٢/١٢١ ، أو « كل من أضاع وقته في اربساده بيوت البغاء » قانون اللينوى T. 38-578 art 270 ، أو « كل المتسكنين في بيوت البغاء » قانون متشيغان art. 264, 1889 Ch. 172 (9090) الخ

وتعاقب بعض القوانين المرشد (Informer) وهو من يقدم لآخر عنوان امرأة أو فتاة أو بيت أو شقة أو حجرة أو أي مكان على أساس أن هذه المرأة أو الفتاة تمارس البغاء أو على أساس أن هذا المكان يستعمل للبغاء قاصدا بذلك ارشاده إليها أو اليه لهذا الغرض - قانون ويسكنسين Almanac S. No. 9 A., P. 18. الخ

ويعاقب قانون بلدية لوس انجلوس كل من عمل حارسا أو مراقبا للطريق guard or look-out لى مبنى أو بيت يستعمل للبغاء أو لآية امرأة من بغايا الطريق أو الأزقة ، وكل من أعطى علامة أو إشارة لتحديد الموجودين في مثل تلك الأماكن من حضور ضباط الشرطة (Municipal Code sect. 41.03,6)

(٢) ففي ولاية ميسوري تشدد العقوبة عند فتح بيت البغاء على مسافة تقل عن ١٠٠ ياردة من كنيسة أو مدرسة أو مكتبة عامة أو تياترو أو قاعة أو دار محكمة أو اذا وضعت على البيت أية علامة أو إشارة تدل على صفته البيت، كما تشدد العقوبة في ولاية اريزونا اذا فتحت البيت على مسافة تقل عن ٤٠٠ قدم من الجاسه . . . الخ Almanac S. No.9A.,P.9.

ثم هي تتميز بعد ذلك بالنصوص المختلفة التي تتضمنها لاقلاق بيوت البغاء ومصادرة كل ما بها من أثاث وأدوات بل ومصادرة المباني والأمكنة والبيوت التي تدار للبقاء أو الفسق ومصادرة الأرض التي تقوم عليها (١) .

ثالثا — التشريع الألماني

٢٨٧ — نظر المشرع الألماني — وهو يضع أحكام القانون الصادر في ١٨ فبراير ١٩٢٧ بشأن مكافحة الأمراض الزهرية ، وهو القانون الذي ألغى البغاء المنظم في الرايخ — الى الحالة التي قد تترتب على هذا الالغاء من سيورة الكثيرات من البغايا في حاجة الى مساكن يعيشن فيها بعد أن تغلق البيوت التي كان مصرحا لهن بممارسة مهنتهن فيها .

ولما كان القانون الألماني لايعاقب على ممارسة البغاء ذاته ، لذلك كان واجبا أن يضع المشرع هذا الاتجاه موضع الاعتبار فلا يعاقب هؤلاء الذين يقدمون المأوى أو المسكن لنساء يمارسن البغاء فيه حتى لا يكون في مثل هذا المنع تشريد لآلاف النساء اللاتي يمارسن البغاء وتحريض لهن على الارتقاء في أحضان القوادين الذين يستغلون بغاهن في الخفاء وعلى التسلل الى مساكن العائلات للتستر والتخفي فيها .

وحتى لا ينتهز ملاك المساكن الخاصة أو مؤجروها فرصة تأجير الأماكن للبغايا أو ايوائهن فيها ليستغلوا بغاهن ، رأى المشرع أن يشترط عند تأجير الأماكن لسكن أو ايواء البغايا ألا يصحب ذلك استغلال لبغائهن أو استخدامهن في البغاء أو تحريضهن عليه (٢) .

وأراد المشرع من ناحية أخرى أن يضع نصا صريحا يعاقب به على فتح البيوت التي يمارس فيها البغاء ، غير أنه وجد أن مثل هذه البيوت لا تعتبر

(١) راجع في ذلك قانون كولومبيا T. ٢٢. sect. 2714-2722 (D.C.C.P. ٧33-34) وقانون اللينوى (57) T. 38 sect 162

ويقضى القانون الأخير بأنه في حالة ملكية قاصر للبيت الذي يدار للبقاء يباع بيت أو مال الوصي على هذا القاصر بدلا من بيع بيته أو ماله هو . Ill. R. St. P. 1419.

(٢) راجع في ذلك حكم محكمة الرايخ — الدائرة الأولى الجنائية في ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ R G S T. vol. 62, P. 341.

وكذلك التقرير المقدم للجنة الاستشارية لحماية الطفولة والشباب في عصبة الأمم عام ١٩٢٩ IV.— 1929 M. 97. S.D.N.—C. 294. وايضا Bull. abol 1931. P. 43-48.

كلها طبقا للتعريف الذى استقر عليه القضاء بيوتا للبغاء Bordell. ولذلك صاغ المادة ١٨٠ عقوبات صياغة تتناول العقاب على فتح بيوت البغاء ، وكذلك البيوت الشبيهة ببيوت البغاء

Bordellartigen Betriebs (١) .

وإذا نحن رجعنا الى المادة ١٨٠ عقوبات (٢) لوجدنا أن الأساس الأول الذى تقوم عليه فكرة العقاب على فتح وإدارة بيوت البغاء وتقديم الأماكن لسكن من يمارسون البغاء إنما هو مكافحة استغلال البغاء ، وهذا ما أفصحت عنه المحاكم صراحة فى الأحكام المختلفة التى ستعرض لذكرها ، حتى أن المحكمة الفيدرالية العليا قضت بأنه ما دام قد ثبتت جريمة المساعدة على البغاء أو تسهيله أو استغلاله طبقا لحكم الفقرة الأولى من المادة ١٨٠ عقوبات فلا حاجة للمحكمة بعد ذلك فى إثبات عناصر جريمة فتح بيت البغاء أو شبيهه بيت البغاء (٣) .

فالتشريع الالمالى لم يستهدف أصلا بالعقاب على فتح بيوت البغاء والبيوت المشابهة لها منع الازعاج أو الاقلاق أو مجرد حماية الآداب كما هو الأساس فى العقاب على مثل هذه الجرائم فى القانون الانجليزى .

(١) وقد عاقبت المادة ١٩ من القانون اليونانى رقم ٢٢١٠ لسنة ١٩٥٥ - كما يعاقب القانون الالمالى - كل من فتح أو أدار بيتا للبغاء أو بيتا شبيها بيت البغاء ، وهذا ما كان ينص عليه أيضا القانون البلجيكي الصادر سنة ١٩٤١ بشأن البغاء ... الخ .

(٢) وهى المادة التى تعاقب :-

أ - كل من - عادة أو بقصد النفقة الخاصة - سهل الفسق سواء اكان ذلك بالتوسط فيه أو باعداد أو تهئية الفرصة لذلك

ب - يعتبر أيضا من القوادة فتح بيت للبغاء أو بيت شبيهه ببيت البغاء

Als Kuppelei gilt insbesondere die Unterhaltung eines Bordells oder eines bordellartigen Betriebs

ج - كل من قدم المأوى لشخص يبلغ من العمر ١٨ سنة كاملة لا يعاقب طبقا لحكم الفقرة الاولى الا اذا صاحبه ذلك استغلاله لهذا الشخص استغلالا مخالفا للآداب أو استخدامه له بقصد الفسق Unzucht أو تحريضه عليه .

(٣) تقول المحكمة الفيدرالية العليا « ان المادة ١٨٠ فقرة أولى تعاقب على الفصال القوادة Kuppelei أى تسهيل البغاء والمساعدة عليه والتوسط فيه ، وتعاقب الفقرة الثالثة على تقديم الاماكن للسكن اذا صاحبه فعل من افعال القوادة المذكورة ، ثم تعاقب الفقرة الثانية على فتح بيوت البغاء أو البيوت المشابهة لها ، وليس هذا أيضا إلا نوعا من استغلال البغاء أو المساعدة عليه ، فكل من الفقرتين الأخيرتين لا تنصب فى الواقع على شيء جديد بالنسبة لتعكم الفقرة الاولى ، ولذلك لم يطع لهما القانون عقابا مخالفا للعقوبة المنصوص عليه لمخالفة الفقرة الاولى ، وبالتالي لا حاجة للمحكمة فى إثبات عناصر جريمة فتح بيت البغاء أو شبيهه بيت البغاء ما دامت قد بينت جريمة المساعدة على البغاء أو تسهيله » الدائرة الخامسة

(الجناية أى الدائرة البرلينية فى ٣ مايو ١٩٥٥ : Bauer, P. 224

ولا نستطيع أن تبيين الفارق بين بيت البغاء وبين شبيه بيت البغاء الا اذا استعرضنا قضاء المحاكم الألمانية في هذا الشأن .

٢٨٨ — بيت البغاء : Bordell

قالت محكمة الرايخ في أول حكم أصدرته تطبيقا للمادة ١٨٠ عقوبات وهي المادة التي تضمنها قانون مكافحة الأمراض الزهرية عام ١٩٢٧ « إن العنصر الأساسي في قيام بيت البغاء — بما تدل عليه هذه الكلمة من معنى — هو علاقة عدم الاستقلال الاقتصادي التي تربط النساء المقيمات فيه بصاحبه » (١) .

ثم قالت المحكمة في حكم تال « ليس بيت البغاء سوى مشروع يستهدف الربح يضع فيه صاحبه أو مديره تحت تصرف البغايا غير المستقلات ازاءه اقتصاديا ، الأماكن اللازمة لمباشرة البغاء فيها ، فاذا ثبت عدم تبعية النساء المقيمات في البيت لصاحبه من الناحية الاقتصادية أو من ناحية ممارستهن مهنتهن ، بل كن على العكس من ذلك مستأجرات من الباطن مستقلات بأنفسهن متمتعات بكامل حرياتهن في تصرفاتهن غير واقعات تحت أى تأثير له عليهن فان ذلك ينفي عن البيت كونه بيتا للبغاء » (٢) .

(١) محكمة الرايخ — الدائرة الثالثة الجنائية في ٢٢ نوفمبر ١٩٢٨ — R G S T vol. 62 P. 339.

(٢) قالت محكمة الرايخ « يعتبر صاحب بيت البغاء — طبقا لما استقر عليه قضاء محكمة الرايخ — كل شخص يحتفظ بغنياته في معمله بقصد استخدامهن في ممارسة الفسوق لقاء أجر يحصلن عليه — (89) R G S T. vol I. P. 88 — ويترتب على ذلك بصفة عامة أن البغى تلزم بممارسة البغاء ولا تكون ممارستها له راجعة لطلق وحبسها والا ترفض للطرود من البيت — (101—102) R G S T. vol. 45 P.97 — واعتبرت الدائرة الثانية المدنية لمحكمة الرايخ في حكمها الصادر في ٨ يناير ١٨٩٧ أن عناصر جريمة فتح بيت البغاء تنوافر في حالة مالك البيت الذي يأوى ويعول في منزله بصفة دائمة — عددا من النساء العموميات، وعلى أساس هذه الأحكام تقوم فكرة أن العنصر الأساسي في وجود بيت البغاء هو عدم استقلال البغايا اقتصاديا Wirtschaftlicher Ubbangigkeit ازاء صاحب البيت ، وهذا يتقابل الرأي الذي صيرت منه الحكومة أثناء دراسة مشروع قانون مكافحة الأمراض الزهرية إذ قالت في تقريرها المقدم للريشتاغ أن بيت البغايا هو مشروع يستهدف الربح يضع فيه صاحبه أو مديره تحت تصرف البغايا غير المستقلات اقتصاديا ازاء الأماكن اللازمة لمباشرة الفسق ، وهذا ما قضت به أيضا محكمة الرايخ في حكمها الصادر عام ١٩٢٨ ، وإذا رجعنا إلى الحكم المطعون فيه نجد أن الفتيا التي تجاوزت سن ١٨ سنة واللاتي قدمت لهن صاحبة البيت المسكن لم تكن تربطهن بها أى علاقة تبعية من الناحية الاقتصادية أو من ناحية ممارستهن مهنتهن ، بل كن على العكس من ذلك مجرد مستأجرات ... الخ — محكمة الرايخ الدائرة الأولى الجنائية في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٨

R G S T. vol. 62. P 341.

وقد اتخذ ما جاء في هذا الحكم أساسا لما جرى عليه قضاء محكمة الرايخ ثم قضاء المحكمة العليا الفيدرالية وقضاء المحاكم الأخرى (١) .
والعبرة في وجود بيت البغاء إنما تكون بالواقع ولذلك لا يغير من صفته ما قد يطلق عليه من ألفاظ مستعارة (٢) .

٢٨٩ - شبيه بيت البغاء : Bordellartigen Betriebs

لم يضع القضاء الألماني تعريفا واضحا لمعنى البيت المشابه لبيت البغاء ، غير أنه يتضح من الأحكام المختلفة الصادرة في هذا الشأن أن شبيه بيت البغاء هو البيت الذي لا تتوافر فيه الظروف الواجب توافرها لاعتباره بيتا للبغاء ، والذي لا يعتبر في نفس الوقت مجرد سكن للبغايا ، ولذلك تقول عنه محكمة الرايخ في أول حكم لها « انه المشروع الذي يتمتع فيه مرتكبو البغاء باستقلالهم الاقتصادي ازاء صاحبه » (٣) .
ثم تقول المحكمة في حكم تال « ان ما يبدو أساسيا لوجود البيت الشبيه ببيت البغاء هو ما يدل عليه ظاهره من أن صاحبه قد اعتاد تسهيل ممارسة البغاء فيه بانتظام ، بصفة دائمة أو مؤقتة ، وبأية طريقة كانت للبغايا المستعدات فيه لممارسة البغاء ، سواء أشاركهن في أرباحهما أو لم يشاركهن فيها ، وعلى ذلك لا يتحقق فتح بيت مشابه لبيت البغاء بمجرد تقديم أو تأجير سكن للبغايا لممارسة مهنتهن فيه ، وإنما يشترط عنصر هام تدل عليه كلمة « فتح Unterhalten » التي تستلزم عملا ايجابيا ، ليس هو مجرد السماح بمباشرة البغاء ، ولكن المساعدة عليه بوسيلة

(١) راجع في ذلك محكمة هامبورغ الإدارية في ١٤ مارس ١٩٥٣ P. 226 Bauer .
وقد أصبح المفهوم من عبارة « عسدم الاستقلال الاقتصادي » أن محترفات البغاء في البيت لا يتصرفن فيما يحصلن عليه بمحض اختيارهن كأن يقاسمن صاحب البيت فيه أو يقيدن حريتهن في الحصول عليه أو في توزيعه أو كيفية الاستفادة منه ، كما أصبح المفهوم من عبارة « علم حرية البغايا في ممارسة مهنتهن » أن صاحب البيت يفرض عليهن قيودا في ممارسة هذه المهنة أو يمين لهن ساعات معينة للعمل لا يستطعن الحصول عنها أو بشرط عليهن شروطا تتعلق بدخول الرجال لديهن وكيفية قضاء وقت فراغهن ... الخ
Prosti. II. A.

وراجع في نفس المعنى محكمة فريبورج الجزئية في ٢١ أغسطس ١٩٥١ P. 237 Bauer .
(٢) محكمة فريبورج الجزئية في ٢١ أغسطس سنة ١٩٥١ (الحكم السابق)

(٣) محكمة الرايخ الدائرة الثالثة الجنائية في ٢٢ ديسمبر ١٩٢٨ R G S T. vol. 62 P. 339 - ومحكمة هامبورغ الإدارية في ١٤ مارس ١٩٥٣ P. 226-230 Bauer .

تتجاوز مجرد تأجير الحجرات ، بما في ذلك الخدمات الثانوية التي يستلزمها التأجير طبقا لما يجري عليه العرف التجاري ، كالخدمة اليومية واستعمال الحمامات وتقديم وجبة الصباح ، ولا يتحقق ذلك الا بعمل ايجابي من جانب المؤجر يسمح بالقول بأنه يباشر نوعا من ادارة حركة أو نشاط منظم في البيت » (١) .

ويشترط في مثل هذه الحالة الأخيرة أن تخلو علاقة صاحب البيت بالنساء من تبعيتهن له واعتمادهن عليه اقتصاديا ، وأن يكن تمتعات بحرية الاستفادة من دخل البقاء ، وألا يكن محرومات من حرية التصرف في دخولهن البيت أو خروجهن منه ، وألا يكون هنالك قيد على كيفية استقبالهن الرجال أو مباشرة الفحشاء معهن ، إذ أن من شأن توافر مثل هذه الشروط أن ينقلب المكان بيتا للبقاء (٢) .

(١) « وذلك كما إذا أجر صاحب البيت لبنايا عديدات ولمسدد مختلفة حجرات كان يديرها من قبل على هيئة بيت للبقاء وهو يعلم أن غرض المستأجرات هو عرض أنفسهن للبقاء بطريقة تشبه الناس خارج البيت بأنه لم يزل مفتوحا للبقاء ، الأمر الذي ترتب عليه اقبال الرجال على ارباد البيت ومصادفتهم فيه لكل التسهيلات التي تمكنهم من لقاء البنايا وهو ما اخرج تصرفات صاحب البيت عن كونها مجرد تأجير مساكن للبنايا » - محكمة الرايخ الدائرة الاولى الجنائية في ١٤ ديسمبر ١٩٢٨ R G S T. vol. 62. P. 341. وأيضا في نفس المعنى حكم الرايخ في ١٥ مايو ١٩٣٠ R G S T. vol. 64 P. 171. وحكم الرايخ في ١٧ ديسمبر ١٩٣٥ ٠٠ الخ

(٢) وعلى ذلك يعتبر أن هنالك بيتا للبقاء إذا قام رجل بعدد بيت يتكسبون من ١٨ حجرة وأثنه وجهزة لنزول البنايا فيه ، كل منهن في حجرة منفصلة ، وجعل فيه طيبة ترعاهن ، وأعد فيه مطبخا وبارا وحجرة استقبال وصالة لقضاء الوقت ، وكانت المرأة تدفع لنا واحدا لاقامتها وللخدمات المذكورة التي تقدم لها ، أما طعامها وشرابها فكانا لقاء من آخر ، وكان على النساء أن يكن مستعدات لاستقبال الرجال والا يتغيبن دون اخطار سابق ، وكان على كل زائر أن يدفع لمن تذكروا تعطيه الحق في مشروب من الخمر ، فإذا لم يدفع لهنها امتنع عليه الدخول ، وتتقاضى المرأة التي يقصدها نسبة معينة مما يدفع لنا للمشروبات التي تستدرجه لشربها ٠٠ الخ

ويفقد مثل هذا البيت صفة أنه بيت للبقاء ويصبح فقط شبيها بيت البقاء ، إذا استأجره رجل آخر فخفض أجرة الحجرات ، وألقى التذاكر الاجبارية ، ولم يجعل تناول المشروبات شرطا للقاء البنايا ، واستغنى عن الطيبة ولم يترك النساء في أرباع المشروبات ولم يلزمهن بالبقاء ليلا أو اتباع طريقة معينة في استقبال الرجال ولم يمنعهن من الفيل ، واستبقى - فيما عدا ذلك - ما يدل على الادارة - محكمة هانوفر العليا في ١٦ مايو ١٩٥٤

Bauer, P. 221, 222

« وإذا ثبت أن الاماكن التي يشغلها البنايا تتكون من مجموعات منظمة في مكان واحد يقصد من كيفية انشائه وتنظيمه ممارسة البقاء فيه تحت ادارة صاحبه الذي أعد فيه صالونات (ونوافذ سيد Koberfenster) واماكن لتقديم الخمر ورتب فيه المداخل والمخارج التي يقتضيها دخول الرجال للقاء البنايا فان ذلك وحده كاف لاعتباره بيتا شبيها ببيت البقاء » - محكمة هامبورغ العليا في ١٤ مارس ١٩٥٢ Bauer, P. 226-230.

دابعاً - التشريع البلجيكي والفرنسي والسويسري

٢٩٠ - يعاقب القانون البلجيكي كل من فتح بيتاً للبغاء أو الفسق (١) ، ولكنه لم يضع تعريفاً لهذا البيت (٢) ، ولذلك فرق القضاء بين بيت البغاء وبيت الفسق ، فالأول هو البيت الذي يجمع أشخاصاً ملحقين به لممارسة البغاء ، والثاني هو البيت الذي يستقبل المترددين عليه من الخارج (٣) ولا يشترط في هذه الحالة الأخيرة أن يكون هؤلاء المترددون مأجورين على مباشرة الفسق (٤) ما دامت مباشرة الفسق وحدها دون البغاء كافية لاعتبار المحل بيتاً للفسق (٥) .

ولا يشترط لجريمة فتح وإدارة بيت البغاء أو الفسق توافر قصد خاص لدى الفاعل ، فقبوله أشخاصاً يعلم بأن غرضهم الفسق أو البغاء كاف لمساءلته عن الجريمة دون حاجة إلى إثبات رغبته في اتمام الفسق أو البغاء (٦) .

أما القانون الفرنسي فيعاقب كل من فتح أو أدار أو قام بتشغيل محل للبغاء Une établissement de prostitution سواء أكان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره (٧) .

ويفسر الفقه الفرنسي عبارة « محل للبغاء » بأنها أوسع معنى من عبارة « بيت للبغاء » إذ تقتصر العبارة الأخيرة على البيت الذي يلحق به

(١) «Quiconque aura tenu une maison de débauche ou de prostitution»

مادة ٣٨ مكررة فقرة ثانية عقوبات بلجيكا

(٢) وقد تمم القانون البلجيكي عدم وضع تعريف لبيت البغاء أو الفسق حتى يكون البغاء فرصة وضع هذا التعريف طبقاً للظروف (Prosti. II. A) ، تلك الظروف

التي نخلف من وقت لآخر - محكمة بروج Bruges في ٣ يناير ١٩٢٥

Décennal (1926-1935) III. P. 607.

(٣) نقض بلجيكي ١٧ يناير ١٩٥٥ Pas. 1955. I. P. 505.

وكذلك تطبق المحاكم البلجيكية النص على صاحب البيت الخاص الذي يؤجر الحجرات فيه مفروشة بالساعة لمن يريد ممارسة الفسق ولو لم يكن في البيت ذاته أشخاص مستعدون لتلبية رغبات الزائرين - راجع مقال سكريفتز Raymond Screvens الوكيل الأول

للنائب العام البلجيكي Rev. abol. 1959 P. 53-54.

(٤) كحالة المترددين من الذكور الذين لا يتناولون اجرا على الفسق بهم - نقض بلجيكي في ١٧ يناير ١٩٥٥ (الحكم السابق)

(٥) نقض بلجيكي في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ Pas. 1952-1-218.

(٦) نقض بلجيكي ١٦ مارس ١٩٥٣ Pas. 1953-1-543.

(٧) مادة ٣٣٥ عقوبات فرنسي

من يمارسون البغاء ، بينما تشمل عبارة « محل البغاء » البيت الذي يتردد عليه مرتكبو البغاء من الخارج أيضا ، وهو ما يطلق عليه « بيت المقابلات maison de rendez-vous أو maison de passe » (١) .

ويرى جارسون أنه لا يقصد بكلمة « بغاء » في جريمة فتح بيوت البغاء ، الفسق المأجور ، انما يقصد مطلق الفسق . وعلى ذلك يعتبر محلا للبغاء هذا البيت الذي يرتاده مرتكبو الفسق ولو لم يكن ذلك لقاء أجر (٢) .

ويعاقب القانون السويسرى كل من فتح بيتا للبغاء (٣) ويرى الفقه السويسرى أن جريمة فتح بيت البغاء تتم بمجرد اعداد البيت لهذا الغرض وجعله مستعدا للعمل ، ولو لم يكن قد ارتاده أحد من عملائه بعد ، كما يستوى أن يكون صاحب البيت شخصا آخر غير مرتكب البغاء فيه أو أنه هو الوحيد الذى يمارس فيه البغاء (٤) .

خامسا — التشريع المصرى

٢٩١ — عرفت المادة الأولى من لائحة بيوت العاهرات الصادرة في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥ بيت البغاء بأنه « كل محل تجتمع فيه امرأتان أو أكثر من المتعاطيات عادة فعل الفحشاء ، ولو كانت كل منهن في حجرة منفردة ، أو كان اجتماعهن فيه وقتيا .

وهكذا سلك القانون المصرى فى أول الأمر مسلك القانون الانجليزى

(١) (415) Garçon 1956.11.P. 268

وعلى المعنى هو ما يذهب اليه الفقه السويسرى أيضا فى شأن بيوت البغاء

Logoz, P. 337.

ناذا كانت امرأة تدير محلا عاما (بار ومرفص) فى مبنى يتضمنه الدور الاول من حجرات تؤجرها بالساعة الى بغايا يتصيدن عملاءهن من المحل العام وتتقاضى منهن علاوة على اجرة الحجرة مبلغا يزيد او ينقص تبعا لمدة استعمال الحجرة فى كل مرة فان ذلك يجعلها تدير بيتا للبغاء — نقض فرنسى ١٢ يوليو ١٩٥٦ 1956. P. 754. D.

(٢) (416) Garçon 1956.11. P. 268

(٣) مادة ١/١٩٩ عقوبات سويسرى

(٤) Logoz, P. 337

في اشتراط أن تمارس البغاء في المحل امرأتان أو أكثر لا مكان اعتباره بيتا للبقاء (١) .

ولما صدر الأمر العسكري رقم ٣٨٤ في ٢٩ مارس ١٩٤٣ (٢) بإغلاق بيوت العاهرات تدريجيا عرفت المادة الأولى منه بيت العاهرات بأنه كل بيت يتخذ أو يدار للبقاء ولو اقتصر استعماله على بغي واحدة .

وعاقبت المادة الثامنة منه على فتح وإدارة بيوت العاهرات أو المساهمة أو المعاونة في إدارتها ، وشددت العقوبة إذا كان مرتكب الجريمة زوجا لمن تتعاطى الفحشاء في بيت العاهرات أو من أصولها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها .

وعاقبت المادة الخامسة منه كل امرأة مريضة بأحد الأمراض التناسلية المعدية وتتصل في بيت من بيوت العاهرات بآخر اتصالا جنسيا مع علمها بمريضها (٣) .

وبعد أن سقط هذا الأمر العسكري بالبغاء الأحكام العرفية عام ١٩٤٥ صدر أمر عسكري آخر رقم ٧٦ في ٢٠ فبراير ١٩٤٩ (٤) بعد إعلان الأحكام العرفية ثانيا ، يتضمن أحكام الأمر العسكري الأول ، واستمر الأمر العسكري رقم ٧٦ معمولا به بناء على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٠ حتى تاريخ سريان القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ (الملغى بصدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١) .

وقد كان مفهوما أن الأوامر العسكرية توسعت في تعريف بيت البغاء

(١-١٠) ليشترط أن تكون الزتان من التعاطيات فعل الفحشاء فإذا كانت أحدهما فقط هي التي تتعاطى الفحشاء فلا يعتبر المحل بيتا للعاهرات - استئناف القاهرة في ١١ نوفمبر ١٩٤٦ في القضية ٢٢٠٠ م ١٩٤٦ (٢٢٠٠ مخالقات مركزية مصر القديمة ضد ستهم عمده موسى وأخريات) ، واستئناف القاهرة في ٢ سبتمبر ١٩٤٦ في القضية ٢٧٩٨ م ١٩٤٦ (٥٧٩٠ مخالقات مركزية الوايلي ١٩٤٦ ضد سعاد إبراهيم وآخرين) - الأحكام غير منشورة .

(٢) منشور بالوقائع المصرية رقم ٢٨ في ٢٩ مارس ١٩٤٣ (٢) ويشبه هذا النص ما جاء في بعض القوانين من عقاب كل شخص يمارس البغاء وهو يعلم بأنه مصاب بأحد الأمراض الزهرية وكل صاحب بيت للبقاء يسمح بوجود مثل هذا الشخص فيه - مادة ٢٧٤٢٦ قانون مكافحة الأمراض الزهرية الصادر في اليابان في ١٥ يوليو ١٩٢٨ ، والسادة ١٩٩ ع المكسيك ... الخ .

(٤) منشور بالوقائع المصرية عدد ٢٦ ب ٢ في ٢٠ فبراير ١٩٤٩ .

حتى لا تفلت من أحكامه الأمكنة التي تدار للبغاء ولا تتواجد بها
الا امرأة واحدة (١) .

وعندما قدمت الحكومة مشروع القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ للبرلمان
كانت المادة الثامنة منه تنص على ما يأتي :

« كل من فتح أو أدار منزلا للدعارة أو ساهم أو عاون في ادارته
يعاقب بالحبس »

ويعتبر منزلا للدعارة كل محل يتخذ أو يدار للبغاء عادة ولو اقتصر
استعماله على بنى واحدة » .

وقد عدل هذا النص في مجلس النواب فأصبح :

« كل من فتح أو أدار محلا للفجور أو الدعارة أو عاون بأية طريقة
كانت في ادارته يعاقب ... »

ويعتبر محلا للفجور أو الدعارة كل مكان يتخذ أو يدار لذلك عادة
ولو كان من يمارس فيه الفجور أو الدعارة شخصا واحدا » .

وكان الغرض من هذا التعديل هو استبدال كلمة (محل) بكلمة
(منزل) كي تشمل أى مكان يعد للبغاء كالخيمة أو الكابينة ، كما أضيفت
كلمة (فجور) حتى يشمل النص بغاء الذكور والاناث (٢) .

وعند ما قدم القانون لمجلس الشيوخ عدلت الفقرة الثانية من المادة
فأصبحت « ويعتبر محلا للدعارة أو الفجور كل مكان يستعمل عادة
لممارسة دعارة الغير أو فجوره ولو كان من يمارس فيه الدعارة أو الفجور
شخصا واحدا » .

وجاء في التقرير المرفوع الى مجلس الشيوخ (٣) عن هذا التعديل :
« وذلك لكي يتضح قصد الشارع في المادة وهو عقاب من يدير المحل أو

(١) راجع المذكرة المرفوعة من رئيس الوزراء الى مجلس الوزراء في ١١ فبراير ١٩٤٩
لاجازة الامر العسكري رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٩
(٢) راجع في ذلك تقرير الهيئة المكونة من لجنتي العدل والشئون التشريعية والشئون
الاجتماعية والاهل المقدم لمجلس النواب في ٢٢ يونيو ١٩٤٩
(٣) تقرير لجنتي العدل الاولى والشئون الاجتماعية المقدم لمجلس الشيوخ في ٨ مارس
١٩٥١

يساون في ادارته ، وهو الأمر الذي يستلزم وجود شخص أو أشخاص يمارسون الدعارة أو الفجور ، ومدير أو مديرة للمحل تعاقب بالعقوبة الواردة بهذه المادة ، أما من مارس الدعارة أو الفجور في هذا المحل فيعاقب بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة التى تعاقب كل من مارس الدعارة أو الفجور عادة » .

عناصر جريمة فتح وإدارة محل للبغاء

٢٩٢ — وعلى ذلك فجريمة فتح وإدارة محل للبغاء تتكون طبقاً لحكم المادتين ١٠ و ٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦١ (وتقابلها المادة ٨ قانون ٦٨ لسنة ١٩٥١) من العناصر الآتية :

٢٩٣ — أولاً : فتح وإدارة محل :

فتح المحل هو اعداده وتهيئته لاستخدامه فى الغرض المنشأ من أجله وإدارته هى تشغيله وتنظيم العمل فيه أى استخدامه فعلاً فى الغرض المفتوح من أجله (١) .

واعداد المحل وتهيئته للبغاء هو تجهيزه بالامكانيات التى تسهل مباشرة الفحشاء فيه (٢) ويختلف هذا الاعداد باختلاف مستوى المحل ومستوى المترددين عليه ، الأمر الذى يقتضى أحياناً تجهيزه بفأخر الأثاث بينما لا يحتاج الأمر فى أحيان أخرى إلا لايجاد حاجز يستر من فى المحل عن أنظار الآخرين خارجه ولو كانت الفحشاء ترتكب على الأرض (٣) .

والقانون حين يعاقب من فتح البيت ومن أداره للبغاء إنما يقصد

(١) ويفرق القضاء المكسيكى بين الإشراف على بيت البغاء وبين إدارته ، فالإدارة هى تحريك النشاط فيه ، والإشراف هو توجيه الإدارة ، وكلاهما يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون — الدائرة الأولى لمحكمة العدل العليا فى المكسيك فى ١٠ يونيو ١٩٤٣

Secr. F. A. I. P. 4.12.

(٢) فيشترط أن يكون البيت أو المحل قد أعده صاحبه لارتكاب الدعارة وجعله لهذا الغرض فلا يدخل فى هذا المعنى اجتماع الرجل بالمرأة على سبيل الصدقة لارتكاب الفحشاء فى محل لم يثبت تخصيصه لهذا الغرض — محكمة عابدين العسكرية فى ٣ سبتمبر ١٩٤٢ قضية النيابة ضد مارتن براجد وأخرى رقم ١٥٣٥ عسكرية ١٩٤٢ — محاماه من ٢٢ عدد ٨ ، ٩ ، ١٠ رقم ٢٧٤ من ٨٠٠

(٣) محكمة شيرا المركزية فى ١٤ ديسمبر ١٩٤٦ فى القضية ١٠٩١ مخالفات مركزية شيرا ١٩٤٧ ضد عبد السلام عبود وآخرين (غير منشور)

بالأول ذلك الشخص المتخفى الذى يعد المكان للبغاء ثم يختفى عن أعين الجمهور ويترك لغيره مهمة تشغيله وإدارة حركته (١) .

ولا يلزم لتحقيق جريمة فتح وإدارة محل للبغاء ثبوت أن من ضبطوا بداخله كانوا يرتكبون الفحشاء فعلا ، اذ يكفي لوقوع الجريمة ما ثبت من أنهم كانوا فى حالة تدل على قصد ارتكاب الفحشاء (٢) أما ضبط نسوة ورجال فى داخل بيت يشتبه فى إدارته للبغاء وهم فى حالة عادية من حيث المظهر والملبس مع عدم شهادة أحد منهم بما يفيد فتح البيت للبغاء فلا يكفي لاعتباره كذلك (٣) .

ولا يعتبر البيت مدارا للبغاء الا اذا كان الغرض من فتحه هو مباشرة الفحشاء فيه ، أما اذا كان البيت مركزا لتجمع مرتكبي البغاء أو لتقديمهم فيه لعملائهم الذين يصحبونهم خارجه لارتكاب الفحشاء فلا يعتبر فى حكم القانون مفتوحا للبغاء (٤) .

وتختلف إدارة المحل للبغاء عن مجرد السماح بالبغاء فى البيت اذ تقتضى الإدارة عملا ايجابيا لا يحققه مجرد التسامح أو التغاضى (٥) . وجريمة إدارة محل للبغاء تتضمن عادة جريمة تسهيل البغاء أو التحريض عليه أو استغلاله وفى هذه الحالة تطبق العقوبة الأشد بناء على المادة ٣٢ عقوبات (٦) ، واذا فقدت جريمة إدارة المحل للبغاء أحد عناصرها فليس

(١) محكمة كاستر Castres فى ٧ يوليو ١٩٤٨ J. Cl. P. 1949. II. 4639.

(٢) ولذلك يصلح دليلا ما أثبتته الحكم من حالة الشاهدين والنساء عند مفاجأتهم فى حالة تبدل دالة على تهيئتهما لغرض الدعارة - نقض ١ مايو ١٩٥٤ - مجموعة احكام النقض س ٥ عدد ٣ ص ٥٩٥ رقم ٢٠٢

(٣) محكمة مصر الجديدة فى ٢٨ مارس ١٩٥٧ فى القضية ١٨٧ جنح مصر الجديدة ١٩٥٧ ضد حسن عبد الحميد وآخرين (غير منشور)

(٤) وفى هذا يختلف القانون المصرى عن القانون العراقى رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٦ الذى يعرف المادة الاولى منه بيت الدعارة بأنه هو البيت المعد لفعل البغاء أو بقصد تسهيل هذا الفعل أو الاعلان عنه أو التحريض عليه أو المساعدة عليه بأية وسيلة (النص مترجم عن الفرنسية)

وقانون المكسيك الصادر فى ٤ فبراير ١٩٤٠ بتعديل المادة ٢٠٧ عقوبات يحرم إدارة أو حيازة بيوت البغاء أو المقابلات أو أى محل للاجتماعات المخصصة لاستغلال البغاء ... الخ (٥) ولذلك نصت بعض القوانين على جريمة السماح بالبغاء فى المحل بجانب جريمة إدارته لهذا الغرض . وسنعرض لذلك فيما بعد

(٦) محكمة الموسكى فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٥٨ فى القضية ٢٢٨٢ جنح الموسكى سنة ١٩٥٨ ضد نادبة عبد الرحمن وآخرين « غير منشور » ، واستئناف مصر فى ٢٠ فبراير ١٩٥٩ القضية ٥٢٢٣ س ١٩٥٩ ضد سعاد عبد السلام وآخرين « غير منشور » . الخ

ما يمنع من تحقق احدى الجرائم الأخرى المذكورة في قانون مكافحة الدعارة (١) .

٢٩٤ - ثانيا : فتح المحل وادارته لبغاء الغير :

ولا تتحقق جريمة فتح البيت الا اذا كان هذا مفتوحا لبغاء الغير ، ولذلك فاذا كان من الثابت في الحكم أن امرأة ترتكب البغاء وحدها في بيتها ، ولا يرتكب ذلك معها غيرها فان جريمة بيت البغاء لا تكون متوافرة الأركان (٢) ، ويقصد بالغير كل شخص آخر غير صاحب المحل أو مديره أو المسئول عنه ، ولا أهمية بعد ذلك لأية علاقة تقوم بين صاحب البيت ومرتكب البغاء ، بل ان علاقة القرابة بينهما قد تكون ظرفا مشددا للعقاب (٣) ، ويستوى بعد ذلك أن يكون هذا الغير من المقيمين في البيت أو من المترددين عليه لغرض البغاء (٤) .

ولا يعتبر البيت مفتوحا لبغاء الغير الا اذا كان ما يرتكب فيه هو البغاء بمعناه المعروف في القانون فاذا كان كل ما يقع فيه هو مجرد الفسق فلا عقاب على فتحه أو ادارته (٥) ، وتعتبر هذه نقطة هامة يختلف فيها

(١) فاذا وجه لصاحب بيت البغاء تهمة ادارته للبغاء وتهمة تسهيله أو استغلاله ولم يثبت في حقه عنصر الاعتیاد الواجب توافره لمعاقبته على الجريمة الأولى فليس هنالك ما يمنع من مساءلته عن الجريمة الثانية التي لا تتطلب الاعتیاد - نقض ١٠ يناير ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ عدد ١ ص ٢٧ رقم ٨

(٢) نقض ٢٧ يناير ١٩٥٣ - مجموعة أحكام النقض س ٤ عدد ٢ ص ٤٣٩ رقم ١٦٨ ، واستئناف مصر في ٢٨ يناير ١٩٦٠ في القضية ٤٢٤٤ س ٢ م ١٩٥٩ « ٢٨٨٠ جنح الخليفة ١٩٥٨ ضد حكمت حافظ وآخرين » غير منشور .

(٣) فاذا كانت الفتاة التي تمارس البغاء في البيت هي ابنة صاحبة البيت فان ذلك لا يمنع من توافر اركان جريمة فتح البيت للبغاء بمقولة ان الفتاة لا تعتبر من الغير بالمعنى المقصود في القانون ، اذ ان الغير يجوز أن يكون من فروع من يتولى ادارة لمحل للبغاء بدليل ما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من عقاب مدير محل البغاء اذا كان من اصول من يمارس البغاء أو من التولين تربيته أو ملاحظته أو ممن له سلطة عليه واعتبر القانون أن توافر احدى هذه الحالات يستوجب تغليب العقاب - نقض ١٦ مايو ١٩٥٥ - مجموعة أحكام النقض س ٦ عدد ٢ ص ٩٩١ رقم ٢٩٦ ، وأيضا نقض ٩ أبريل ١٩٥٦ س ٧ عدد ٢ ص ٥١٩ رقم ١٥٢

(٤) فيستوى أن يكون النسوة اللاتي يمارسن البغاء في المحل من المقيمت فيه اقامة دائمة أو مؤقتة - نقض أبريل ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ عدد ٢ ص ٥١٩ رقم ١٥٢

(٥) فاذا ثبت ان ما كان يرتكب في البيت هو معاشرة رجل لامرأة معاشرة الأزواج فان هذا لا يكفي لاعتباره بيتا للبغاء اذ المقصود بالتحريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمثيل ، واذن فالحكم الذي ادان المتهم في هذه الحالة بجريمة ادارة منزل للدعارة يكون قد اخطأ ويتعين نقضه - نقض ٨ أكتوبر ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض س ٦ عدد ١ ص ٨٥ رقم ٢٠ ، وأيضا محكمة عابدين في ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ القضية ٦٠٧٨ جنح عابدين ١٩٥٩ ضد زكية إبراهيم الوكيل « غير منشور »

القانون المصرى عن القانون الانجليزى أو الامريكى أو حتى عن القانون الفرنسى (١) اذ يكفى — طبقا لهذه القوانين — أن يكون اعداد البيت لاستقبال الغير لمباشرة الفحشاء فيه ، أما كون هذه الفحشاء فسقا أو بغاء فأمر يتعلق بمرتكبيها أنفسهم ، وما دام صاحب البيت قد أعده لاستقبال الناس للاتصال فيها جنسيا اتصالا غير مشروع فقد استوى في نظره أن توصف هذه الاتصالات بأنها بغاء أو فسق ، ولا يجوز تعليق مسئوليته في فتح وإدارة هذا البيت على توفر ظروف لا تعنيه ولا يلتزم بالتحقق منها .

ولذلك فنحن نقترح أن يعدل القانون بحيث يكون العقاب على فتح وإدارة محال البغاء أو الفسق (٢) .

ولما كان القانون — كما ذكرنا — لا يعتبر محلا للبغاء البيت الذى يحترف فيه شاغله أو صاحبه البغاء بنفسه فلم يصبح من سبيل آخر لمساءلة مثل هذا الشخص الا بالرجوع الى حكم الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة التى تعاقب على ممارسة البغاء عادة ، ولكن لا يؤدى تطبيق هذه المادة الى اغلاق المحل الذى يمارس فيه شاغله البغاء ، وبمعنى آخر يظل المحل مفتوحا ويظل شاغله فيه يمارس مهنته ، مهما تعددت الأحكام بادائته ، ورغم تكرار شكوى الجيران الذين لا يعينهم ما يستلزمه القانون من شرط ممارسة الغير للبغاء فى المحل حتى يمكن القضاء بقلقه باعتباره محلا مدارا للبغاء ، وانما يعينهم فقط زوال الأمر الذى يعتبر مصدرا للاخلال بحياتهم وتعرض أبنائهم وبناتهم للفساد .

وقد رأينا أن القوانين التى لا تعتبر المكان الذى يمارس فيه صاحبه البغاء محلا للبغاء ، انما تستند الى كون البغاء ذاته لا عقاب عليه ولا يجوز العقاب عليه ، وأن فى تأثيم ممارسة الشخص للبغاء فى بيته تأثيما غير مباشر للبغاء ذاته ، أما القانون المصرى فقد عاقب على ممارسة البغاء عادة ، ولا جناح عليه بعد ذلك اذا عاقب على اتخاذ الشخص بيته مكانا

(١) راجع (416) 11. 268 Garçon 1956.

(٢) ويحقق هذا التمديل الراى الذى يسود فى الوقت الحاضر بأنه لا بد من العقاب

على كل تسهيل للبغاء أو الفسق Prost. 11. A.

لممارسة مهنته فيه ، ورتب لذلك الاجراءات التى تؤدى الى غلقه واخلائه من ساكنيه .

واذا كان المشرع يشفق على من يمارس البغاء فى بيته من العقوبة الشديدة التى فرضها على فتح بيوت البغاء فلا أقل من أن يضيف نصا الى المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة يوجب الحكم بغلق المحل الذى يتخذ الشخص مكانا لممارسة البغاء فيه عادة .

٢٩٥ - ثالثا : فتح المحل وادارته عادة :

ان جريمة ادارة البيت للبغاء من جرائم العادة التى لا تتوافر عناصرها الا بثبوت فتح وادارة البيت للبغاء أكثر من مرة (١) .

والاعتياد على ادارة البيت للبغاء مختلف عن اعتياد الشخص على ممارسة البغاء فيه ، ولذلك يثبت الاعتياد على الادارة دون ثبوت الاعتياد على الممارسة (٢) .

وقد لوحظ أن ركن الاعتياد الذى استلزمه القانون لامكان العقاب على فتح بيت البغاء لم تزل تتطلبه معظم القوانين الأخرى المشابهة ، وذلك رغم التطور الذى لحق النصوص التى تضمنتها للعقاب على جرائم القوادة عموما من استبعاد عنصر الاعتياد والاكتفاء بوقوع فعل القوادة ولو مرة واحدة لتمام الجريمة .

واذا كانت ادارة المحل للبغاء تتضمن بطبيعتها جريمة المساعدة على البغاء أو استغلاله وهى الجريمة التى تتم عناصرها دون اعتياد ، بل ان

(١) ان جريمة ادارة بيت البغاء هى من جرائم المادة التى لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها فاذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن من أركان تلك الجريمة فانه يكون قاصر البيان متعيينا نقضه - نقض ٥ فبراير ١٩٥١ - مجموعة أحكام النقض س ٢ عدد ٢ ص ٥٧٤ رقم ٢١٧ ، نقض ١٠ يناير ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ عدد ١ ص ٢٧ رقم ٢٨ .

(٢) - ولذلك نضى بأن الامر العسكري رقم ٢٨٤ لسنة ١٩٤٢ وان اشترط ركن العادة بالنسبة لادارة البيت للبغاء فانه لم يشترط ركن العادة بالنسبة لذات النساء اللاتى يتعاطين الفحشاء ليعتبر البيت مدارا للعادة ولو تغيرت النسوة فى كل مرة ترتكب فيها الفحشاء أو ارتكب فيه بعضهن أو كلهن الفحشاء لأول مرة ، طالما ان ارتكاب الفحشاء قد تكرر بواسطة غيرهن فالقصد بتكرار تعاطي الفحشاء وقيام ركن العادة بالنسبة لادارة المنزل ذاته - محكمة ضابدين العسكرية فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٤ فى القضية رقم ١٧٠٤ جنح عسكرية الوايلي ١٩٤٤ ضد يوسف محمد العسكري وآخرين « غير منشور »

إدارة بيوت البغاء تعتبر أخطر وسائل استغلاله، فأننا لا نرى مبررا لاشتراط عنصر الاعتياد فيها، وخصوصا اذا كانت العقوبة المقررة لكل من جريمة فتح وإدارة محل البغاء وجريمة التحريض على البغاء وتسهيله واحدة (١) ولا خلاف بين العقوبتين الا في كون العقوبة على فتح بيوت البغاء يصحبها الحكم بالغلق والمصادرة.

ولهذا أرى أنه ما دام صاحب المحل قد فتحه وأداره للبغاء فإن ذلك كاف لمساءلته عنه دون حاجة الى انتظار تكرار ذلك منه، وأنه يجب تعديل القانون على هذا الأساس.

٢٩٦ - رابعا : فتح المحل للعموم الناس :

لم ينص القانون على ضرورة أن يكون المحل مفتوحا للعموم حتى يمكن مساءلة من يفتحه أو يديره للبغاء، ولكن هذا الشرط مستفاد من طبيعة بيت البغاء باعتباره مشروعا يقصد من إدارته تمكين الناس بغير تمييز من مباشرة الفحشاء فيه.

ولا يخل بهذا المعنى ما قد يضعه صاحبه من قيود أو شروط تتعلق

(١) يضاف الى ذلك التبرير الصعوبة التي تعترض اثبات عنصر الاعتياد، فسرغم ما قضت به محكمة النقض من أن شهادة الشهود قد تكفى دليلا على تحقق عنصر الاعتياد في جريمة إدارة البيت للبغاء وأن القانون لا يستلزم لثبوت العادة في استعمال مسكان لممارسة الدعارة فيه طريقة معينة من طرق الإثبات وأنه لا تثريب على المحكمة اذا هي أخبرت في حق الطاعة بشهادة الشهود الذين ضبطوا في البيت - نقض ١٠ مايو ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض س. ٥ عدد ٣ من ٥٩٥ رقم ٢٠٢ وأيضا نقض ٣ إبريل ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س. ٧ عدد ٢ من ٤٨٩ رقم ١٩٤٣، إلا أن بعض جهات القضاء دأبت على عدم التمويل على شهادة الشهود في إدارة بيوت البغاء إما لأنها شهادة عن واقعة سابقة لا يؤيدها دليل آخر (راجع في ذلك أسباب حكم محكمة استئناف الاسكندرية ضمن أسباب حكم النقض الصادر في ١٦ مايو ١٩٥٥ - مجموعة أحكام النقض س. ٦ عدد ٣ من ١٩١ رقم ٢٩٦) وأما لأنه « لا ينال من سلامة تقدير البراءة ذلك القول الذي أرسله الشاهد من أن التهمة سبق أن أحضرت له نسوة ليرتكب معهن الفحشاء في بيتها إذ أن قوله هذا لم يتأيد بدليل آخر، كما أن استنتاج إدارة البيت للبغاء من تردد عديد من النسوة والرجال عليه كما قرر الضابط محرز المحضر مرده الحدى والتخمين دون أن يرقى ذلك الى مرتبة الدليل » محكمة بندر الزقازيق في ١٧ يناير ١٩٦٠ القضية ٢١٢ جنح بندر الزقازيق ١٩٦٠ ضد أمينة مهدى وآخرين (غير منشور)، وأما لأنه « أخذا بأقوال الشاهد من أنه اعتاد التردد على بيت البغاء وتناول الخمر يتضح أنه سوء الخلق ومجرد من نصاب الشهادة » - استئناف القاهرة في ٢٨ يناير ١٩٦٠ في القضية ٤٢٤٤ من القاهرة ١٩٥٩ ضد حكمت محمود عيد صالح والخسرين « غير منشور » ... الخ.

فالذا علمنا أن الشاهد الوحيد في قضايا بيوت البغاء ليس غالبا سوى الشخص الذي يتردد عليها ليتصل جنسيا بمرتكبي البغاء فيها لوضعت الصعوبة التي تعترض اثبات عنصر الاعتياد في فتح وإدارة المحال للبغاء.

بالمترددين عليه أو بكيفية استخدامهم للبيت فإن مثل هذه الشروط لا تغير من أنه مفتوح لسوم الناس وإنما تقيّد فقط من كيفية استخدامه ، وقد ذهبت محكمة النقض الى القول بأن فتح بيت البغاء للناس يخرجّه عن الحظر الذي نصت عليه أحكام قانون الاجراءات الجنائية من جهة عدم جواز دخوله الا باذن من القضاة (١) .

٢٩٧ - القصد الجنائي :

يتوافر القصد الجنائي في جريمة فتح وإدارة محل للبقاء من فتح المحل أو إدارته بقصد استقبال الغير لممارسة البغاء فيه فإذا قصد الجاني من فتح المحل وإدارته ممارسته هو البغاء فيه أو ممارسة الغير الفسق دون البغاء فيه فإن ذلك لا يكفي لتوافر أركان الجريمة .

٢٩٨ - المعاونة في إدارة محل البغاء :

يعاقب القانون كل من عاون بأية طريقة كانت في إدارة محل البغاء ، ولما كانت كلمة (معاونة) واسعة المعنى فقد كانت دائما محل تفسير وتأويل ولا سيما بعد أن أضيفت اليها عبارة (بأية طريقة كانت) .
والمفهوم أن أغلب من يحتل أن تنسب اليهم تهمة المعاونة في إدارة محل البغاء هم المستخدمون أو الخدم فيه ، وأقارب صاحب البيت الذين ينوبون عنه أو يساعدونه في إدارته ومراقبته ومباشرة السلطة عليه ، والقوادون الذين يجلبون له عملاء ثم الأشخاص الذين يمارسون البغاء فيه ، والعملاء الذين يرتادونه لهذا الغرض .

يرى بعض الفقهاء أن القانون لم يقصد بالعقاب المستخدمين والخدم الذين يقومون بخدمة صاحب البيت أو مديره ، إنما يقصد هؤلاء الذين

(١) فإذا كان صاحب البيت المدار للمعاونة السرية لم يزع حرمة قابض الدخول فيه لكل طارق بلا تمييز وجعل منه بقوله هذا سلا مفتوحا للعامة فمثل هذا البيت يخرج من الحظر الذي نصت عليه المادة الخامسة من قانون تحقيق الجنايات . « القابلة للمادة ٤٥ اجراءات » من جهة عدم جواز دخوله الا باذن من القضاة فإذا دخله أحد رجال البوليس كان دخوله مبررا وكان له فيما لذلك أن يضبط الجرائم التي يشاهدونها فيه ويكون محقرا الذي يخرجه من ذلك صحيحا لا بطلان فيه - نقض ١١ ابريل ١٩٢٨ - محاماة من ١٩ عدد ١ من ١٢ رقم ٨ ، في نفس المعنى محكمة جنابات القاهرة في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ القضية ٤٤٤ كلى سنة ١٩٥٠ « ٤٦٩٢ جنابات الدرب الأحمر سنة ١٩٥٠ ضد لاطفة محمد سالم وآخرين » غير منشور «

يرتقى نشاطهم الى مرتبة الرقابة على البيت وتنظيم العمل فيه ، وأن هؤلاء لا يكونون عادة الا من اقرباء صاحب البيت (١) .

ولكننا لا نرى هذا الرأي غليس في القانون ما يفرق بين اقرباء صاحب البيت أو غير اقربائه ، ماداموا يقومون بالمعاونة فعلا في ادارة البيت ، فالمبرة انما تكون بما يباشرونه وليس بمدى صلتهم بصاحبه .

ويرى بعض الفقهاء أيضا أنه لا يشترط أن تكون المعاونة منصبية على ادارة المحل للبهاء ، انما يكفي أن تكون معاونة على ادارة المحل في تحقيق أغراضه أيا كانت ولو لم تكن هذه الأغراض تطلق أصلا بالبهاء (٢) .

أما القوادون الذين يجلبون العملاء للبيت فتعتقد أنهم يعتبرون معاونين على فتحه وادارته لأنهم يمدونه بالعناصر التي لا يعتبر البيت مفتوحا أو مدارا بغيرها ، ولا يقدح في ذلك أنهم لا يشتركون مباشرة في الرقابة على البيت واعداد حساباته وتنظيم العمل فيه والتحكم في ادارة حركته ونشاطه وهي العناصر اللازمة لاعتبار الشخص مديرا للمحل ، وذلك لأن القانون لا يتطلب المعاونة المباشرة في الادارة وانما يكفي بأي نوع من المعاونة أو المساهمة بدليل قوله « كل من عاون بأية طريقة كانت » ، ولا شك أن توقف القواد عن امداد البيت بسلاسله يشل حركته ، كما أن زيادة نشاطه في ذلك تجلب الرواج للبيت وتبعث فيه الحركة والحياة ، ولو أن القانون قصد غير ذلك لاستغنى عن النص على تحريم المعاونة في ادارة بيت البهاء ، تاركاً ذلك للقواعد العامة للاشتراك في الجرائم .

وقد جرت المحاكم في فترة من الوقت قبل صدور القانون ٦٨ لسنة ١٩٥١ على الأخذ بهذا الرأي فيما يتعلق بمسئولية مرتكبي البهاء في بيت البهاء ، اذ اعتبرت أن ارتكاب البهاء في البيت عمل متم لفتح وادارته ، وأنه لا وجود للبيت اذا لم يمارس فيه البهاء ، وأن فتح البيت هو اعداده ونهيته لقبول الناس لمباشرة الفعشاء فوجود شخص مستعد فيه لارتكاب

(١) راجع في ذلك مقال الاستلا كولومبيتي النقيب العام الفرنسي

Lois Nouvelles 1946 P. 227

(٢) راجع في ذلك Vouin, P. 334

هذه الفحشاء ، ما هو الا مشاركة في ذلك الاعداد وتلك التهيئة (١) .
ولكن ما لبث هذا الرأي أن تغير بعد صدور القانون ٦٨ لسنة
١٩٥١ ، وبعد أن أوضحت الأعمال التحضيرية له أن المشرع قد استبعد
اشراك مرتكبي البغاء في البيت في تبعة ادارته للبغاء مكتفيا في شأنهم
بالعقوبة المنصوص عليها لممارسة البغاء عادة .

ولذلك قضت محكمة النقض بأن « المعاونة في ادارة المحل للبغاء
الما تعنى المعاونة في اعداد المحل واستغلاله كمشروع ، فارتكاب البغاء فيه
لا يعتبر بذاته عوناً على استغلاله أو مساعدته في ادارته ، ولا تتحقق به
جريمة المعاونة على ادارة محل للبغاء » (٢) .

وإذا كان القضاء قد استقر أخيراً على عدم مسئولية مرتكب البغاء
عن ادارة محل البغاء على أساس أن مجرد ارتكابه الفحشاء فيه لا يجعله

(١) أن أول ما يفهم من تعريف بيت البغاء أن وجود المرأة التي تحترب البغاء فيه
ركن أساسي إذ لا بيت للبغاء بدون مثل هذه المرأة ومن هذا يتبين بجلاء الدور الجوهرى
للبنى في ادارة البيت للبغاء ، والمساهمة في ادارة بيت للبغاء عبارة واسعة المعنى تحتل
الاشتراك وما دونه وتتناول كل ما من شأنه أن يجعل الفاعل متدخلًا بأي نصيب في الادارة ،
والمفهوم أن أصحاب البيوت يتخذون النسوة لاشباع شهوات الرجال وجر المغانم من
جاء ذلك ، وهم إذ يقاسمون المرأة في اجراها من البغاء ، أنها يستغلون ما حصلوا عليه
في الاتفاق على البيت وتجهيزه واعداده للبغاء أو الاستمرار في أن يكون معداً للبغاء ،
وهكذا تساهم البغى بطريقة غير مباشرة في الاتفاق على البيت واستمرار فتحه للبغاء ، وتعتبر
بذلك ركنًا من أركانه التي لا يقوم الا بهما ، فهي لا شك تعاون على ادارته وتساهم فيها
- محكمة عابدين العسكرية في ٨ يونيو ١٩٤٤ - القضية ١٩٠٤ جنح عسكرية الوائلى
١٩٤٤ ضد حبيبة وعنايات وكاملة « غير منشور »

وعلى ذلك فالخادمة التي تحترب البغاء في بيت مخدومتها التي تدير هذا البيت للدعارة
تعتبر مساهمة في ادارته - محكمة مصر الجديدة العسكرية في ١٨ مارس ١٩٥٠ - القضية ١٦٨
جنح عسكرية مصر الجديدة ١٩٤٩ ضد سعاد محمد ابراهيم وآخرين (غير منشور) ، وتتحقق
المساهمة ولو بمباشرة المرأة للبغاء في البيت مرة واحدة ولو لم تكن قد قامت من جانبها بأي
عمل آخر سوى ذهابها الى البيت وقبولها ما عرضته عليها صليحته من مباشرة الفحشاء مع
رجل نظير أجر - محكمة جنايات القاهرة في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١ القضية ٤٤٤ سنة ١٩٥٠ كلى
(٦٩٤) جنجايات - الدري - الاحمر ١٩٥٠ ضد فاطمة محمد سالم وآخرين « غير منشور »

(٢) فإذا تبين من التحقيقات أن امرأتين تصيدتا الرجال من الطريق لارتكاب الفحشاء في
بيت معروف لهما من قبل بأنه يدار للدعارة نظير أجر يقتسمانه مع صاحب المنزل فإن ذلك
لا يجعلهما قد عاونتا صاحب البيت في ادارته للدعارة بجلب الاشخاص الذين يرغبون ارتكاب
الفحشاء ، وذلك لان المساهمة والمعاونة المقصود في القانون تقتضى الاشتراك في تهيئة واععداد
المحل ذاته للغرض الذى خصص له أو تنظيم العمل فيه أو نحو ذلك - نقض ١٣ مارس
١٩٥٢ - مجموعة أحكام النقض س ٣ عدد ٢ ص ٥٩٤ رقم ٢٢٠ -

« أن وجود امرأة في المحل المد للدعارة وضبطها فيه مهما بلغ من علمها بادارته للدعارة
لا يعتبر بذاته عوناً على استغلاله أو مساعدة على ادارته ولا تتحقق به جريمة المعاونة على
ادارته للدعارة » - نقض ١٠ مايو ١٩٥٥ مجموعة أحكام النقض س ٦ عدد ٢ ص ١٧٩ رقم ٢٩٢ =

قد عاون في ادارته فانه لا يجوز بالتالى مساءلة العملاء الذين يرتادون مثل هذا البيت لمباشرة الفسق فيه (١) .

ويترتب على ذلك أنه رغم العقوبة الشديدة المفروضة على ادارة بيوت البغاء فان المترددين عليها من العملاء لا يجدون رادعا أو زاجرا ينههم عنها ، الأمر الذى كانت له خطورته في أوساط الباخثين عن الشهوات غير المشروعة اذ استمروا ارتياد مثل هذه البيوت وكان لزيادة الافبال عليها من جانبهم زيادة في العرض من جانب أصحاب هذه البيوت ، وهكذا أصبح البغاء السرى في بيوت البغاء يزداد انتشارا بقدر ما يحس عملاؤها أن ارتيادهم لها أمر مباح .

أما عن مرتكبى البغاء أنفسهم فان القانون يتطلب ثبوت اعتيادهم على ممارسة البغاء لا مكان مساءلتهم عنه ، فاذا تخلف هذا الشرط أضحي مركزهم في بيوت البغاء كمركز عملائهم سواء بسواء .

ولما كانت بيوت البغاء هي أخطر المهاوى التى يتردى فيها الرجال والنساء معا ، وأشدّها اضرارا بالأخلاق والأعراض وأبشعها استغلالا للرديلة ، لذلك يجب الوقوف في وجهها بكل الوسائل ، وهذا ما ناقشته حلقة الدراسات الأولى لمكافحة الجريمة بالقاهرة عام ١٩٦١ (٢) ثم أوصت « بتجريم اعتياد ارتياد منازل البغاء » .

المبحث الثانى

تقديم المحال لادارتها أو استعمالها للبغاء

٢٩٩ — احوال تقديم أو استعمال المحال للبغاء :

تكللنا في المبحث السابق عن طائفة الذين يفتحون أو يديرون محال

= ولا يغير من الامر شيئا ثبوت ممارسة المرأة للبغاء في البيت فان ذلك لا يعتبر عونا على ادارته للبغاء - نقض ١٠ يناير ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ عدد ١ ص ٢٧ رقم ٨ ، ولو كان قد ثبت اعتيادها على ممارسة البغاء فيه - نقض ٣ ابريل ١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ عدد ٢ ص ٤٨٩ رقم ١٤٣

(١) فالرجل الذى يدخل بيت البغاء لممارسة الفاحشة فيه لا يعتبر أنه عاون أو ساهم في ادارته - محكمة مصر القديمة في ١٣ سبتمبر ١٩٤٧ في القضية ٣٩٧٥ مخسالفات مركزية مصر القديمة ١٩٤٧ ضد زينب بدرواخرين (غير منشور)

(٢) وهى الحلقة التى دعا اليها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنايية في المدة من ٢ الى ٥ يناير ١٩٦١

البغاء ، أى هؤلاء الذين تكون صلتهم مباشرة باستغلال البغاء وإدارة حركته .

ونحن نتحدث فى هذا المبحث عن طائفة ثانية هى طائفة من يملكون المحال أو يكون لهم عليها حق التصرف بأية طريقة كانت فيقدمونها لأفراد الطائفة ليفتحها هؤلاء ويديروها للبغاء دون أن يتدخل من قدموها لهم من قريب أو بعيد فى إعدادها وتجهيتها للبغاء أو فى إدارة حركتها لهذا الغرض ، ولذلك يظلون بعيدين عن مسئولية جريمة فتحها وإدارتها بل وعن اشتراكهم فيها أو معاومتهم عليها .

وقد أرادت بعض القوانين بعقاب مثل هؤلاء أن تحول دون تقديم البيوت أو المحال لمن يعرف أنهم سيتخذونها محالا للبغاء وأن تسد الطريق على هؤلاء الذين قد يفتحون محالا للبغاء تاركين للغير إدارتها ثم يستترونها فتعذر مساءلتهم عن فتحها لهذا الغرض .

وقد خطت بعض القوانين خطوة أخرى فحرمت تقديم الأماكن لمن يمارسون فيها البغاء واعتبرت أن مثل هذا التقديم إنما هو من قبيل المساعدة على البغاء أو المعاونة عليه .

ونستطيع أن نقول أن تقديم الأماكن لاستعمالها للبغاء — كما تعاقب عليه القوانين — لا يخرج عن الأحوال الآتية :

أولا — أن يكون مقدم المكان هو المالك أو المؤجر أو الوكيل عنهما أو صاحب حق التصرف فيه فيقدمه بالإيجار أو الإعارة أو التنازل أو غير ذلك إلى شخص آخر ، ويظل هو بعيدا عنه غير متصل به ولا مقيم فيه ، وكل ما يمكن نسبته إليه هو أنه قدم ذلك المكان إلى هذا الشخص وهو يعلم أنه سيفتحه ويديره للبغاء ، أى سيجعل منه محالا للبغاء .

فيعاقب القانون الانجليزى مثلا « كل مؤجر أو مالك بيت أو وكيله أجر البيت أو جزءا منه مع علمه أنه سيستعمل كله أو جزءا منه كبيت للبغاء أو شارك فى حالة استعمال كل البيت أو جزءا منه للبغاء فى استمرار استعماله لهذا الغرض » (١) .

(١) مادة ٢٤ قانون الجرائم الجنسية الصادر فى إنجلترا عام ١٩٥٦ وهذا النص منقول عن قانون سنة ١٨٨٥ الملقى ، ويتضمن نصا مشابها للقانون رقم ٤ لسنة ١٩٤٣ الصادر =

ويتضمن هذا النص مسئولية مقدم البيت اذا كان يعلم عند تقديمه بالغرض الذى سيستعمل من أجله أو اذا علم بعد ذلك وتستتر عليه .

وامعانا فى تنبيه أصحاب البيوت وملاكها والمسؤولين عنها الى ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات لاخلائها ممن يستعملونها للبقاء نص القانون الانجليزى على أنه فى حالة الحكم على شاغل أو مستأجر المكان بتهمة ادارته للبقاء يجب على المالك أو المؤجر أن يتخذ اجراءات معينة لاخلاء العين من شاغلها الذى أساء استعمالها فى مدة معينة حددها القانون ، فاذا انقضت هذه المدة وكان لم يتخذ الاجراءات المطلوبة (١) ، أو كان قد أخلى العين من شاغلها ثم أعاد تأجيرها اليه دون اتخاذ الاحتياطات الكفيلة بعدم عودته لادارتها للبقاء مرة أخرى فانه يعتبر فى الحالتين شريكا فى ادارتها للبقاء اذا حدث أن أدير المحل لهذا الغرض فيما بعد (٢) .

ثانياً — أن يكون مقدم المكان هو مستأجره أو شاغله بأية طريقة كانت أو مسئولاً عن ادارته وسمح باستعماله بيتاً للبقاء .

وفى هذا يعاقب القانون الانجليزى « كل مستأجر أو شاغل لبيت أو

« فى غانا (البريطانية) بشأن جرائم الاداب ، والمادة ٢/٢ قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ الصادر فى الهند بشأن مكافحة الاتجار المخالف للاداب فى النساء والفتيات ، والمادة ٣٦٠ من مجموعة قوانين ليبيريا لسنة ١٩٥٦ Liberian Code of Laws ، والمادة ٢٢٥/بـ نيجريا . . الخ وقد تضمنت القوانين الامريكية أيضاً نصوصاً مشابهة فهى تعاقب كل من أجر لآخر بيتاً أو حجرة أو أى مكان آخر كله أو بعضه لغرض البقاء أو الفسق أو المقابلات أو سمح بشل هذا البيت أو المكان أن يدار لهذا الغرض — قانون اللينوى T. 38 sect. 162 ، والمادة ٣١٦ عقوبات كاليفورنيا ، والمادة ١٤٩ قانون ويست فرجينيا . . . الخ ويعاقب القانون الايطالى الصادر عام ١٩٥٨ بشأن الغاء البقاء المنظم ومكافحة استغلال بقاء الغير فى المادة ٢/٣ منه « كل من كانت له ملكية أو ادارة بيت أو أى محل آخر وأجره بقصد استعماله بيتاً للبقاء »

(١) واذا اخذ الاجراءات اللازمة قانوناً للاخلاء ولكن لم يتم الاخلاء فعلاً فلا اثم عليه اذا عاد المستأجر أو الشاغل للمكان لادارته للبقاء اثناء قيام هذه الاجراءات — القضاء الانجليزى سنة ١٩٤١ قضية R. V. Jacobs — Digest vol. 15 P. 906 (5567) (٢) راجع فى تفصيل ذلك المادة ٣٥ قانون الجرائم الجنسية ، وراجع فى نفس المعنى وفى كيفية الغاء مقد الإيجار أو تحويله الى الغير المادة ٨١ من قانون جرائم البوليس الصادر فى فيكتوريا عام ١٩٢٨ والمعدل عام ١٩٤٠ ، والمادة ١١ قانون جرائم البوليس الصادر سنة ١٩٣٥ فى تسمانيا ، والواد ٢ ، ٢ ، ٤ قانون سيلان رقم ٥ لسنة ١٨٨٩ - ١٩١٩ - Ordinance No.5 of 1889-1919 والمادة ١٠ من قانون حماية النساء والفتيات الصادر فى سنغافورة سنة ١٩٣٠ والمعدل حتى عام ١٩٥٥ ، والمادة ١٦٤ عقوبات اسرائيل . . . الخ .

معهود اليه به سمح به كله أو بعضه لاستعماله بيتا للبغاء مع علمه بذلك « (١) .

والفارق بين الجريمة المذكورة في الحالة الأولى وبين الجريمة المذكورة في الحالة الثانية هو أنه في الحالة الأخيرة يظل مستأجر المكان أو شاغله باقيا فيه مع السماح للغير باستعماله بيتا للبغاء ، أى دون أن يقدم هو على عمل ايجابي من ناحيته يفيد اعداده البيت أو ادارته للبغاء أو مساهمته في ذلك (٢) .

ثالثا — قد يكون تقديم المكان لشخص لا يديره للبغاء وانما يمارس فقط فيه البغاء مع علم من قدمه بذلك ، وفي هذه الحالة تثور فكرة ما اذا كان البغاء معاقبا عليه في ذاته أو غير معاقب عليه .

فالقوانين الانجليزية والسويسرية والبلجيكية — وهى لا تعاقب على ممارسة البغاء ذاته — قد استبعدت نهائيا فكرة العقاب على تقديم المساكن لأشخاص اذا كانوا يمارسون فيها البغاء ، لأن في مثل هذا العقاب تحريما للبغاء بطريقة غير مباشرة ولأنه لا يجوز أن يباح البغاء لشخص ثم يحظر على الغير تقديم مسكن له اذا باشر بغاؤه فيه (٣) .

أما القانون الألماني — وهو لا يعاقب أيضا على البغاء ذاته — فقد استبعد فكرة تجريم تقديم المساكن لمن يمارسون فيها البغاء اذا لم يصحب ذلك تحريض ساكنيها على البغاء أو استغلالهم في ذلك ، أما اذا انصرفت ارادة من أجر المساكن أو قدمها لهم الى استغلال مهنتهم أو الى تحريضهم عليها أو معاوتتهم فيها وجب عقابه .

لهذا تنص الفقرة الثالثة من المادة ١٨٠ بعقوبات على عقاب كل من قدم المأوى لشخص يبلغ من العمر ١٨ سنة كاملة اذا صاحب ذلك استغلاله لهذا

(١) مادة ٣٥ من قانون الجرائم الجنسية الصادر عام ١٩٥٦ وقد نقلت هذا النص الى التشريعات التي نقلت نص المادة ٣٤ السابق الاشارة اليها

(٢) ولذلك لا يقصد بالمستأجر هنا المستأجر الذي أجر من الباطن لغيره ولم يعد يشغل المكان وانما يقصد المستأجر الذي يظل شاغلا للمكان فعلا ويستطيع دخوله والتصرف فيه، أما اذا كان هو نفسه قد أجر من الباطن وترك المجل فانه يعتبر كالمالك أو المؤجر ويسسأل طبقا لحكم المادة ٣٤ (السابق ذكرها) - قضاء انجليزى ١٩٢١ - Queen's Bench

Division قضية Siviour V. Napolitano

Digest vol. 15 P. 905 (8720) ; Hals 2ed vol. 9, P 400

Prosti. 11. A (٢)

الشخص استغلالا مخالفا لآداب أو استخدامه له بقصد الفسق أو تحريضه عليه .

« وعلى ذلك فلا يعد تقديم المسكن لأشخاص يمارسون الفسق فيه جريمة الا اذا قام من قدم المسكن لهم بالمساعدة على الفسق أو استغلاله » (١) .

« ولا يخضع لحكم المادة المذكورة الا تقديم الأماكن للسكن أى للإقامة فيها مدة معينة إقامة دائمة لا مجرد السماح بارتدادها والبقاء فيها مؤقتا لمباشرة الفسق أو البغاء ويستوى في هذا الشأن كون المكان جزءا من منزل خاص أو كونه جزءا من محل عام مفتوحا لايواء الجسور » (٢) .
« والعبرة ليست بنوع المكان إنما هى بمدى ونوع العلاقة التى تربط المكان بشاغله فاذا كانت هذه علاقة عمل أو احتراف مهنة كمهنة البغاء فلا يعد المكان سكنا ولكن يعد مكانا للعمل أو المهنة ، وخصوصا اذا كان للشخص الذى يشغله مكان آخر خاص لسكنه ، بل قد يقيم الانسان فى نفس المكان الذى يعمل به ولكن صفة العمل فيه تظل غالبية على صفة السكن كمن ينام فى محل تجارته أو حرفته فان ذلك لا يخرج المحل عن صفته الغالبة عليه » (٣) .

وجرى القضاء الألمانى على أن تأجير مكان للبغايا لا يعفى من حكم المادة ١٨٠ ع الا اذا كان هؤلاء متمتعين بحرية التصرف فى استعماله فى أى وقت حسبما يترأى لهن فاذا قيدت حريتهن فى ذلك انتفى عنه وصف السكن (٤) ، كما ينتفى هذا الوصف أيضا اذا كان هنالك ما يوحى

(١) المحكمة الفيدرالية العليا - الدائرة الخامسة البرلينية فى ٢ مايو ١٩٥٥ Bauer P. 223-224 وكذلك محكمة فرايبورج الجزئية فى ٣١ اغسطس ١٩٥١ Bauer, P.37.
(٢) محكمة الراين - الدائرة الثالثة الجنائية ٩ يوليو ١٩٢٨ R G S T. vol 62P. 221

(٣) محكمة هانوفر العليا فى ١٦ مايو ١٩٥٤ Bauer, P. 221, 222.
ويبدو تخصيص المكان للعمل أكثر وضوحا اذا استأجرت كل من النساء المقيمات فيه حجرة باسمها ولكن ظل استعمال الحجرات للبغاء حقا شاعرا بينهما فلكل منهن الحق فى أن تدخل الحجرة التى تصادفها لمباشرة الفحشاء فيها (الحكم السابق)

(٤) قالت محكمة كولونيا الجزئية فى قضية امرأة كانت تؤجر أربع حجرات الى خمس بغايا يستعملنها بالتناوب بينهما ليلا ونهارا ليمارسن فيها البغاء . « ان محكمة الراين قد نفتت فى حكم سابق لها بأن تقديم مكان للاستراحة لا يستوى مع تقديم مكان للسكن لأن السكن هو نقطة ارتكاز الانسان فى حياته ، يقيم به وينام ويأكل ويشرب ويستريح ويقضى وقت =

بوجود تجميع منظم لمباشرة البغاء تحت ادارة واحدة لأن هذا هو الفارق الواضح بين فتح بيت البغاء أو شبيهه بيت البغاء وبين البيوت المقدمة للسكن فقط (١) .

ولا تقتصر جريمة تأجير السكن بالشروط الواردة في المادة ١٨٠ ع على من يؤجر بنفسه هذا السكن لمرتكبي البغاء فيه أى من يقوم بالتعاقد بينه وبينهم مباشرة ، ولكن يرتكب الجريمة أيضا هذا الذى يسهل للمؤجر طريقة التصرف فى المكان المؤجر بقصد تقديمه للغير لممارسة البغاء فيه ما دام قد صحب ذلك استغلال لبغاء من قدم اليهم هذا المكان (٢) . ولا يشترط أن يكون تقديم السكن لمن يمارسون البغاء وانما يكفى أن يكون تقديمه لمن يمارسون الفسق فيه (٣) .

رابعاً — وكما يستأجر الشخص مكانا أو يشغله ثم يترك الغير يديرونها للبغاء فكذلك قد يستأجر الشخص مكانا أو يشغله ثم يترك الغير يمارسون البغاء فيه دون أن تكون هنالك ادارة للمكان لهذا الغرض ، وقد عاقبت بعض القوانين على مثل هذه الحالة .

= فراغه ، بينما الحجرات كانت تؤجر فقط لممارسة البغاء فيها فهى لم تزد على أنها مكان للاستراحة ، ولما طعن فى هذا الحكم أمام محكمة كولونيا العليا رأت أن هذا التفسير يضيق من معنى السكن ولكنها تعتبر الحكم مقبولا فى نتيجه لان تأجير الحجرات كان لنساء يريد عددن على عدد هذه الحجرات بحيث يتبادلنها ليلا ونهارا بينهن بحالة نوبات منتظمة ، الامر الذى لا يتوافر معه لمن حرية التصرف فى استعمال الحجرات وهو ما تتطلبه طبيعة السكن ، ولذلك كان على كل منهن أن تبحث عن مكان آخر لقضاء بعض الوقت فيه — محكمة كولونيا العليا فى ٣٠ مايو ١٩٥٢. Bauer P. 239.

ولكن يبدو أن هناك تأييدا من المحاكم الألمانية الأخرى لوجهة نظر محكمة كولونيا الجنائية فى أن تأجير الأماكن لنساء بصفة مؤقتة لمباشرة البغاء فيها لا يضى على هذه الأماكن وصف السكن إذ أن المكان لا يصبح سكنا الا اذا اتخذ محلا للإقامة الدائمة — محكمة كوبلنز العليا فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤. Bauer P. 240.

(١) محكمة هانوفر العليا فى ١٦ مايو ١٩٥٤. Bauer P. 221-222.

(٢) فإذا أجر شخص لآخر سكنا يعلم أن هذا الأخير سيؤجره من الباطن للبغايا ولم يستعمل حقه فى فرض القواعد التى يراها ملائمة لاستعمال السكن استملا سليما ، ولم يتخذ بعد ذلك الاجراءات الكفيلة باخلاء العين من المستأجر الذى قدمها للبغايا ولم يكن الدافع له على ذلك الا استغلال البغايا فانه يرتكب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٠ ع — محكمة الراينج — الدائرة الثالثة الجنائية فى ٣ يونيو ١٩٢٠. R G S T. vol. 64 P. 280.

(٣) فإذا اعتادت امرأة أن تؤجر فى منزل زوجها الذى تقيم فيه حجرات لرجال ونساء تربطهم علاقات خاصة غير علاقة الزواج ليناموا ويتصلوا جنسيا فيها دون أن يوصف هذا العمل من جانب النساء بأنه بفساء فان ذلك كاف لمساءلتها عن الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٨٠/٢ تلك المادة التى تنص على تأجير السكن (لأشخاص) ولم تقل (لبغايا) ، وعلى المحكمة أن تضع فى اعتبارها أن الزيادة فى الأجرة التى قد تقابل استعمال السكن للبغاء لم يعد لها ما يبررها فى هذه الحالة وأن الحصول عليها يعتبر حينئذ استغلالا مخالفا للأداب — محكمة الراينج — الدائرة الثانية الجنائية فى ٢٢ يوليو ١٩٢٧. — G R S T. vol. 71. P. 293-295.

فالمادة ٣٦ من قانون الجرائم الجنسية الصادر في إنجلترا عام ١٩٥٩ تعاقب « كل من كان مستأجرا أو شاغلا لبيت وسمح بأن يستعمل كله أو بعضه لممارسة البغاء فيه عادة مع علمه بذلك » .

والمقصود بالمستأجر هنا هو المستأجر الشاغل فعلا للسكان وليس المستأجر الذي أجر من الباطن لغيره وترك المكان له لأنه في هذه الحالة يعتبر كالمالك أو المؤجر الذي لم يعد يشغل المكان أو يتصرف فيه (١) . وإذا كان مستأجر المكان أو شاغله هو من يمارس الفسق بنفسه فيه فانه يخرج من نطاق النص اذ لا يعتبر أنه سمح بالبغاء فيه اذ أن كلمة « السماح » تفيد التصريح للغير (٢) .

وكذلك يعاقب القانون الفرنسي « كل من كان تحت تصرفه بأية طريقة كانت محل أو مكان غير مستعمل للجمهور وسمح عادة لمن يباشرون البغاء بارتكاب الفسق فيه (٣) » .

ومن الواضح أن هذه المادة انما تعاقب على مجرد السماح بالبغاء ، أما اذا اقترن ذلك بعمل ايجابي من أعمال المساعدة أو التسهيل اقلبت الجريمة الى جريمة مساعدة على البغاء ، ويسأل عن جريمة السماح بالبغاء كل من كان له سلطة التصرف في المحل ، ويبدو ذلك واضحا عندما يكون صاحب هذا الحق هو شاغل المحل ، فاذا لم يكن هو شاغله وانما يشغله من يرتكب البغاء ذاته فعليه في هذه الحالة اثبات أنه اتخذ كل ما من

(١) القضاء الانجليزي Queen's Bench Division سنة ١٩٢١ قضية Siviour V.Napolitano

Digest vol. 15. P. 905 (8720) ; Hals. 2ed vol. 9 P. 400

(٢) القضاء الانجليزي ١٩١٦ قضية Mattison V. Johnson

(Digest. vol. 15 P. 904)

وقد جرى القضاء الأمريكي على أن مثل هذه الجريمة مما يتطلب عناية فائقة في الإثبات اذ لا بد من اثبات علم المستأجر علما يقينيا بأن الموجودين أو المترددين عليه هم ممن يزاولون البغاء فعلا كأن يكون عالما بسابقة الحكم عليهم أو بأية ظروف أخرى كافية الدلالة على سلوكهم أما مجرد اعلام البوليس للمستأجر بأن الموجودات لديه من البغايا فلا يعد كافيا لإدانة - استئناف نيويورك عام ١٩١٢ - Bald, P. 94-95.

(٣) المادة ٤ القانون الصادر في ١٢ أبريل ١٩٤٦ بشأن اغلاق بيوت البغاء ومكافحة القوادة ، وتضيف المادة بأن شاغل المكان والشخص الذي يباشرفسق فيه يعتبران مسؤولين متضامنين عن دفع التعويضات التي قد يحكم بها بسبب ازعاج الجيران ، كما تنص الفقرة الثانية من المادة على أنه في حالة ممارسة الأفعال المذكورة في الفقرة السابقة عادة يأمر قاضي الأمور المستعجلة بناء على طلب المالك أو المستأجر الأصلي أو الشاغل أو جيران البيت بفسخ العقد وطرده المستأجر أو المستأجر من الباطن للمكان أو شاغله الذي يمارس هذه الأفعال أو يسمح بممارستها .

شأنه إيقاف ممارسة البغاء أو إخلاء المحل من شاغله الذى يمارس فيه البغاء (١) .

ويستخلص من حكم هذا النص أنه يتناول أيضا من يقدمون الأماكن لأشخاص يعلمون أنهم سيباشرون البغاء فيها ، مع أن القانون الفرنسى لا يعاقب على ممارسة البغاء ذاته .

٣٠٠ - القانون المصرى :

عاقبت المادة التاسعة فقرة أولى من قانون مكافحة الدعارة « كل من أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا أو مكانا يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص أو أكثر اذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك » .

ويتضح من نص المادة أنها تتضمن جريستين ، جريمة من يقدم المكان لشخص يديره بيتا للبقاء ، وجريمة من يقدم المكان لشخص يمارس فيه البغاء .

فالجريمة الأولى أى جريمة تقديم مكان لشخص يديره للبقاء لا تتوافر عناصرها الا اذا أدار هذا الشخص المحل عادة لبقاء الغير ، وبذلك يصدق عليه وصف « محل للدعارة أو الفجور » تطبيقا لحكم المادة العاشرة من القانون .

أما الجريمة الثانية فتتوافر عناصرها اذا قدم المكان لشخص مارس فيه البغاء ولو مرة واحدة ، اذ لم يشترط نص المادة تكرار ممارسة البغاء (٢) . ومن هذا يبدو ظاهرا ما يتضمنه حكم هذه المادة من شذوذ فتقديم مكان لشخص يديره للبقاء يقتضى طبقا لحكم المادة العاشرة أن تكون ادارة هذا المحل على وجه الاعتياد ، بينما أغفلت المادة التاسعة عند النص على جريمة تقديم مكان لمن يمارس فيه البغاء ، أن تكون ممارسة هذا البغاء على وجه الاعتياد .

ولذلك فنحن نقترح حتى تستقيم صياغة النص ويخلو من الشذوذ

(١) (41-42) P. 731 D. Rep. 54. 11.,

(٢) ولا تفيد كلمة « ممارسة » تكرار الفعل كما سبق ان اوضحنا .

استبعاد شرط الاعتياد الذي تتطلبه المادة العاشرة لاعتبار المحل مدارا للبغاء ، وهذا ما سبق أن اقترحناه من قبل .

وورود نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة بعد ذكر المواد التي تعاقب على التحريض على البغاء أو المساعدة عليه أو تسهيله أو إدارة المحال للبغاء ، قد يوهم بأن نص الفقرة الأولى المذكورة إنما يستثنى نوعا معينا من أنواع المساعدة على البغاء أو من إدارة محال البغاء من الأحكام العامة الواردة في تلك المواد عن جرائم القوادة ، ولكننا إذا أمعنا النظر فيما تتطلبه الفقرة المذكورة لوجدنا أن الأفعال التي تنص على تحريضها لا تعتبر أصلا مساعدة على البغاء أو اشتراكا في إدارة محل البغاء ، لأن مالك العقار إذا أجره ، لسكن شخص يعلم أنه يدير المحل للبغاء دون أن يستغله في ذلك أو يتداخل معه في فتح وإدارة المحل لهذا الغرض ، لا يمكن أن يكون شريكا في فتحه أو إدارته لأن الاشتراك في الفتح والإدارة يقتضيان عملا ايجابيا يصحبه قصد المعاونة على هذا الفعل ، وذلك شأن من يقدم مكانا لسكن شخص يعلم أنه يمارس البغاء فيه . فان مجرد العلم لا يعنى القصد في المعاونة أو المساعدة على البغاء .

ومن هنا تبدو العلة في إيراد نص الفقرة الأولى من المادة التاسعة ، فهي لا تستهدف إلا عقاب هؤلاء الذين يملكون بيوتا أو محال أو لهم عليها حق التصرف فيتقدم لاستئجارها منهم أشخاص يعلمون أنهم سيتخذونها للبغاء فلا يبالون بذلك اعتقادا منهم بأنهم غير مسئولين عن تصرفات الآخرين .

أما إذا ثبت أن مقدم المكان لمن يديره للبغاء أو لمن يمارس فيه البغاء إنما قدمه عبدا بقصد المساعدة على ذلك أو تسهيله أو استغلاله فإن الأمر يخرج عن نطاق حكم المادة التاسعة ، وتصبح المواد واجبة التطبيق هي المواد الخاصة بفتح المحال للبغاء أو المساعدة على البغاء أو استغلاله . ولا تقع الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة التاسعة بمجرد تقديم المكان مع العلم بأنه سيتخذ للبغاء ولكن عندما يدار المحل للبغاء فعلا أو يمارس فيه البغاء والا كان الأمر شروعا في

الجريمة غير معاقب عليه ، ولا يلزم ثبوت علم مقدم المكان بالغرض الذي يستعمل فيه وقت تقديمه ، اذ قد يتوافر هذا العلم بعد تقديم المكان فعلا (١) وحينئذ يجب عليه المبادرة بالحيلولة دون استمرار استعمال المكان للبغاء ، فاذا هو تغاضى عن ذلك وسكت عليه اعتبر أنه قدم مكانا يدار للبغاء أو يمارس فيه البغاء .

ولعل من الوسائل التي يلجأ إليها لانهاء حالة استخدام المكان للبغاء ، ابلاغ الشرطة أو المطالبة باخلاء المكان من شاغليه أو غير ذلك من الوسائل التي تثبت جدية مسعاه في هذا الشأن .

واذا كانت المادة التاسعة لم تتضمن نصا يعاقب شاغل المكان اذا هو سمح بإدارته للبغاء أو بممارسة البغاء فيه عادة ، كما فعلت القوانين التي سبق ذكرها فاتنا نعتقد أنه لا ضرورة لمثل هذا النص اذ أن الفقرة الأولى من هذه المادة تنص على عقاب كل من « أجر أو قدم بأية صفة كانت منزلا ... » وأعتقد أن سماح الشخص في البيت الذي يسكنه بإدارته للبغاء أو بممارسة البغاء فيه ليس الا تقديما لهذا البيت بأية صفة كانت ليدار للبغاء أو لممارسة البغاء فيه .

المبحث الثالث

السماح في المحال العامة بالبغاء أو بالتخريف عليه

٣٠١ - الأحوال التي تعاقب عليها التشريعات في هذا الشأن :

بعد أن تضمنت التشريعات النصوص التي تعاقب على فتح وإدارة محال البغاء كان لزاما عليها اتساما لمكافحة البغاء والقوادة أن تتناول بالتعريم أيضا المحال التي تكون أصلا معدة لدخول الجمهور ويستغل أصحابها أو مديروها هذه الصفة فيها فيتغاضون عن دخول الناس فيها بقصد البغاء أو يسمحون بممارسة البغاء فيها دون توافر العناصر التي ينسب اليهم بمقتضاها أنهم يديرون محال للبغاء .

(١) ولذلك جاء في تقرير لجنة الشؤون التشريعية المقدم لمجلس الشيوخ في ٢٤ أبريل ١٩٥١ عن حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة " ... على أن يكون مقبوما أن مالك المقار يكون مسئولا اذا كان يعلم أن منزله يدار للدعارة أو الفجور " .

ولما كانت مثل تلك المحال تدار وتفتح بطبيعتها لتردد الجمهور عليها سواء أكان ذلك راجعا للمبيت أو الايواء أو تناول الشراب أو الطعام أو الفرجة فإنه ليس من السهل أن يقال — عند مجرد السماح بالبقاء فيها — انها تدار للبقاء ، اللهم الا اذا تدخل صاحب المحل أو مديره تدخلا ايجابيا في تسهيل ممارسة البقاء أو الدعوة اليه أو استغلاله ، أو كان يعلم أن غرض المترددين على محله ليس هو ارتفاعهم به باعتباره محلا للايواء أو الفرجة أو تناول الشراب أو الطعام وانما لاستعماله فقط للبقاء ، اذ أن ذلك يخرج صاحب المحل عن كونه يتغاضى أو يتسامح ازاء هؤلاء الذين يقصدون محله للايواء أو الفرجة أو تناول الطعام أو الشراب ثم ينتهزون فرصة ذلك لاتيان الفسق أو البقاء ، الى كونه يساعد على البقاء أو يستغله (١) بل قد يعتبر — اذا توافرت ظروف أخرى — أنه فتح محلا للبقاء (٢)

(١) ولذلك رفضت محكمة استئناف باريس تأييد الحكم الصادر قبل صدور قانون سنة ١٩٤٦ بادانة مدير فندق كان يسمح بتواجد الفتيات في المحل المخصص لتناول المشروبات وهو يعلم انهن يعرضن الرجال على الفسق ثم يصحبن الرجال بعينه ذلك الى حجرات الفندق ليباشرن البقاء معهم فيها على اساس أن ذلك يعتبر تسهila للبقاء ، وقالت المحكمة ان المساعدة أو التسهيل يقتضى عملا ايجابيا وماديا اما مجرد التسامح والتغاضي فلا يعتبر كذلك - استئناف باريس ٢١ نوفمبر ١٩٤٥. Lambert, P. 619. وكذلك تقض فرنسي ٢ ابريل ١٩٥١. D. 1951. P. 348 Jurisp. اما اذا تضمن سلوك مدير المحل شيئا اكثر من مجرد التسامح كان يستخدم في محله امرأة يعلم باحترافها البقاء في استدراج الرجال للمحل واغرائهم على تناول الطعام والشراب على أن يقتصر اجبرها على نسبة معينة من ثمن هذا الطعام أو الشراب ومع تصريحه لها باصطحاب الرجال بقصد المفساد خارج محله في حجرة تستعملها لهذا الغرض ، فان ذلك يعتبر مساعدة منه على بقاء المرأة طبقا لنص المادة ١/٢٢٤ عقوبات - مؤبيلية ٢٨ يوليو ١٩٤٩. 5142. J. C. P. 1949 11. وفي نفس المعنى استئناف انجيرangers في ٢٤ ديسمبر ١٩٥٠. D. 1951. P. 13 Jurisp. وقد اعتبرت محكمة استئناف الجزائر ان عدم قيد الزلاء في سجل قيد الزلاء ودخول الفتيات مرات مختلفات مع رجال مختلفين الى الفندق يكفي لادانة صاحب المحل بتهمة تسهيل البقاء ، استئناف الجزائر ٨ اكتوبر ١٩٥٢. D. 1954 P. 101 Jurisp. راجع حكما مخالفا في نفسية ثبت فيها ان فتاة تعمل « مستدرجة » للعملاء في تناول الطعام والشراب في أحد الكباريهات كانت تقبل دعوة هؤلاء للفسق بها ثم تخرج معهم خارج الفندق لهذا الغرض ، ولم تكن تتناول أجرا مرقبا ولكن تحصل فقط على نسبة من أرباح المشروبات المقدمة لمن استلوجتهم من العملاء ، اذ قضت المحكمة بأن هذا لا يعتبر من جانب صاحبة المحل تسهila للبقاء - محكمة جراس ٢ نوفمبر ١٩٤٩. J. C. P. 1950. 11. 2939. وكذلك استئناف أيكس أول فبراير سنة ١٩٥١. D. 1951 P. 242. (٢) محكمة لياج (بلجيكا) ١ مارس ١٩٢٨. Décennal (1926-1935). III P.606. واذا ثبت أن صاحب المحل لم يكتف بمجرد السماح بالبقاء بل كان على علم دائم بنشاط البغايا فيه حتى اشتهر محله بأنه مفتوح للبقاء ولم يعرك ساكنا لا يقف هذه الحالة بل كان على العكس يؤيدعا ويتغاضى تجرا مرتفعات الفتيات وهو يعلم مصدره فهو يعتبر بذلك مديرا لبث البقاء - محكمة كاستر Castres في ٧ يوليو ١٩٤٨. J. C. P. 1949. 11. 4639..

وقد جرت القوانين المختلفة حتى قبل أن تتوسع في تحريم أفعال القوادة . على عقاب أصحاب المحال العامة الذين يسهلون الفسق أو البغاء فيها (١) إذ أن من واجب هؤلاء الذين يرخص لهم بفتح المحال العامة وبياح لهم قبول الناس فيها ألا يخونوا أمانة المحافظة على روادها وعدم تعريضهم للفساد ، وألا يستتروا وراء صفة هذه المحال باعتبارها مفتوحة للجمهور ليديروها لأغراض تنافي الآداب ، وعقابهم على ذلك أوجب من عقاب أصحاب البيوت الخاصة إذا اتخذوها لنفس الغرض (٢) بل ذهبت قوانين كثيرة الى تحريم قبول الأشخاص الذين يرتكبون البغاء أو ذوى السلوك السيء في المحال العامة ولو لم يصحب ذلك مباشرتهم الفسق أو البغاء فيها (٣) .

والصعوبة التي تواجهها مثل هذه القوانين الأخيرة إنما ترجع الى أنها تحرم على أصحاب المحال العامة ايواء من يعرفون بممارسة البغاء أو قبولهم لتناول الطعام والشراب وقد يستحيل عليهم بطريقة أخرى العثور على المكان الذي يجدون فيه الطعام والمأوى .

(١) كالقانون الصادر في إنجلترا عام ١١٦١ بتحريم السماح بالبغاء في الحمامات العامة والقانون الصادر في فرنسا عام ١٨٧٨ والذي يقضى بفصل الرجال عن النساء في الفنادق الا في حالة الزواج ، والقانون الصادر عام ١٧٨٠ بحريم قبول البغايا في محال المشروبات . . الخ Veillard, P. 26.

(٢) تنص المادة ٢/٧ من قانون الهند رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٦ على عقاب (١) كل صاحب محل عام يسمح للبغايا بالتردد على محله أو بالبغاء فيه بقصد البغاء مع علمه بذلك ، (ب) كل صاحب أو حائز أو مكلف بإدارة محل عام يسمح باستعمال هذا المحل أو جزء منه للبغاء مع علمه بذلك ، (ج) كل مالك أو مؤجر أو حائز لمحل عام أو وكيل عن المالك أو المؤجر أو الحائز يؤجره كله أو بعضه مع علمه بأن المحل أو جزءا منه قد يستعمل للبغاء أو أصبح شريكا في هذا الاستعمال ، وتنص المادة ٢/٣ من القانون الإيطالي الصادر عام ١٨٥٨ بشأن البغاء المنظم - على عقاب كل من كان مالكا أو مديرا لفندق أو نزل مفروش أو بنسيون أو محل لتقديم الخمر أو سرك أو محل للرقص أو الفرجة أو ملحقاتها وتوابعها أو أى مكان آخر مفتوح للجمهور أو يستخدمه الجمهور وكل من كان تابعا للمالك أو المدير وسمح عادة في هذا المحل بتواجد شخص أو أشخاص يمارسون البغاء في داخله .

(٣) كالمادة ٤٤ من القانون الإنجليزي لسنة ١٨٢٩ Metropolitan Police Act. وهي التي تحرم ايواء البغايا في الفنادق وما شابهها ، والمادة ١٥١ من القانون الصادر في المينوى في ٢٠ يونيو ١٩٢٥ بشأن صالات الرقص وغيرها وهي التي تحرم قبول مرتكبي البغاء ذكورا كانوا أم أنثا في المحل العام ، والمادة ٢٠١ قانون مينيها بوليس Ordinance of City Council 37-21 وهي التي تحرم قيد شخصين غير متزوجين في سجلات الفنادق باعتبارهما متزوجين ، والمادة ٢/١٤/٢٤ من قانون مينيوتا state statute التي تحرم السماح بالمحل العام كله أو جزء منه لتردد البغايا عليه ، والمادة ٢/١٤/٢٤ من نفس القانون التي تحرم تقديم المشروبات الروحية للبغايا ، والمادة ١٣ من قانون المشروبات الروحية Liquor Ordinance الصادر سنة ١٩٢٩ - ١٩٥٦ في كانبيرا بأستراليا وهي التي تحرم السماح بتواجد البغايا أو استمرار وجودهن في المحل العام . . الخ .

وسبق ان صدرت في باريس وغيرها لوائح مختلفة تحرم على أصحاب الفنادق والبيوت المفروشة وغيرها قبول البغايا أو ايواءهن (١) الا أن محكمة النقض الفرنسية قضت بعدم شرعية مثل هذه اللوائح التي تحرم على البغايا الالتجاء للفنادق ومحال الطعام (٢) ثم أباحت اصدار اللوائح التي تقتصر على تحريم قبول الأشخاص الذين يرتكبون البغاء في ذات المحل على أساس أن ذلك مما يجوز تحريمه (٣) ، ولما صدر قانون الرخص لسنة ١٩٥٢ بإنجلترا (Licencing Act) عاقب صاحب المحل العام الذي يسمح بأن يكون محله بيتا للبغاء أو يسمح بأن يكون هذا المحل مكانا يتخذ البغايا المعروفات لتتردد عليه عادة أو الاجتماع فيه ، الا اذا كن لا يقين فيه الا الوقت اللازم لتناول المشروبات فقط .

ويعاقب القانون الفرنسي — طبقا للمادة ٣٣٥ ع — كل من سمح عادة بتواجد شخص أو أكثر ممن يمارسون البغاء في داخل فندق أو بيت مفروش أو بنسيون أو محل مشروبات أو ناد أو منتدى أو محل للرقص أو ملهى أو ملحقاتها أو أى مكان مفتوح للجمهور أو يستعمله الجمهور اذا كان من سمح بذلك هو صاحب المحل أو مديره أو الوكيل في ادارته (٤) .

ويلاحظ على ذلك النص أنه لم يقتصر على المحال العامة فقط ولكن تضمن أيضا الأندية أو المنتديات وهى المحال التي لا يدخلها الا أعضاؤها طبقا لشروط وقيود خاصة ولا تكون عادة مفتوحة للجمهور (٥) .

(١) كاللائحة الصادرة في ٦ نوفمبر ١٧٧٨ ، ٨ نوفمبر ١٧٨٠ ، ٢١ مايو ١٧٨٤ كما صدرت لوائح مشابهة في غيرها من المدن وظل معمولاً بهذه اللوائح حتى ألغتها المادة ٢٧ من قانون ١٢ يوليو ١٩٠٥ — (419) Garçon 1956.II. P. 268.

(٢) نقض ٤ فبراير ١٩١١ ، ٨ يناير ١٩١٥ ، ١٦ فبراير ١٩١٧ ، ٢٠ يناير ١٩٢٢ « المرجع السابق والصفحة والرقم »

(٣) نقض ٢٢ ديسمبر ١٩١١ ، ٤ أغسطس ١٩١٥ ، ٢١ فبراير ١٩١٩ « المرجع السابق والصفحة والرقم » .

(٤) « Tout individu qui tolère habituellement la présence d'une ou plusieurs personnes se livrant à la prostitution à l'intérieur d'un hôtel, maison meublée, pension, débit de boisson, club, cercle, dancing ou lieu de spectacle ou leurs annexes ou lieu quelconque ouvert au public ou utilisé par le public et dont il est le détenteur, le gérant ou le préposé »

(٥) Garçon 1956.II. P. 271 (446)

وتشمل عبارة « أى مكان مفتوح للجمهور أو يستعمله الجمهور » علاوة على أنواع المحال العامة المذكورة به كل المتاجر صغيرة كانت أو كبيرة وأبنية الحكومة أو السلطات المحلية التى يرتادها الناس والحدائق العامة وغيرها (١) .

وقد أدت صياغة نص المادة ٣٣٥ عقوبات فرنسى الى خلافات كبيرة فى التطبيق اذ قد يفهم من صياغتها أن المشرع لم يشترط لوقوع الجريمة ارتكاب البغاء فعلا فى المحل أو أحد ملحقاته وانما يكتفى للعقاب بثبوت اعتياد الأشخاص الذين يرتكبون البغاء على التواجد فيه أو ارتياده ، وهذا ما ذهب اليه القضاء الفرنسى أول الأمر .

ومن ناحية أخرى قد يفهم من صياغة المادة نفسها أن ارتكاب البغاء فعلا شرط لازم لوقوع الجريمة وهذا ما استقر عليه القضاء الفرنسى أخيرا . فقد اتجه الفكر أول الأمر الى أن العبارة الواردة فى نص المادة ٣٣٥ ع وهى « من سمح عادة بتواجد شخص أو أكثر ممن يمارسون البغاء فى داخل فندق أو بيت ... الخ » انما يقصد بها تحريم تواجد الأشخاص فى داخل هذه المحال اذا كانوا ممن يمارسون البغاء أى سواء أكانت ممارستهم البغاء فى داخل المحل أو خارجه وأن عبارة « فى داخل فندق أو بيت » . انما تتعلق بتواجد الأشخاص وليس بممارسة البغاء ذاته (٢) .

وبهذا رأى أخذ القضاء الفرنسى (٣) تؤيده فى ذلك محكمة النقض

(١) Garçon 1956 II. P. 271 (447) وقد اعتبر القضاء الانجليزى عند تطبيق قانون بوليس المدن Town Police Clauses Act الصادر عام ١٨٤٧ والذى يحرم السماح بتجمع البغايا أو استئجار تجمعهم فى المحال العامة أو المحال المطروقة of public resor أن عبارة « المحال المطروقة » تشمل الأبنية المسماة أى الحكومية المفتوحة للناس - قضاء انجلترا سنة ١٨٦٠ قضية Cole V. Coulton (Hals. 3 ed vol. 10. P. 672)

(٢) Lois Nouvelles 1946 P. 227

وانتج البعض وجهة أخرى فى هذا السبيل فاعتبروا أن التحريض على الفسق فى داخل المحل هو إحدى مراتب ممارسة البغاء وان وجود فتيات فى داخل المحل يحرضن الرجال على الفسق بهن يجعل من المحل سوقا للبغاء ولو كان فعل البغاء ذاته يرتكب خارج المحل وأنه يمكن القول بناء على ذلك بأن التفسير الحرفى لنص المادة ٣٣٥ يعتبر متحققا فى هذه الحالة .

راجع مقال الاستاذ لويس هوجونى Hugueney الاستاذ بكلية الحقوق بباريس

Rev. de Sc Crim. 1949 P. 746

(٣) استئناف رين Rennes فى ٨ يونيو ١٩٤٦ Jurisp. D 1949 P. 449

ولكن يشترط لتمام الجريمة ان يكون صاحب المحل على علم بأن الناقلين لديه ممن يمارسون =

وعلى ذلك اعتبر تطبيق المادة ٣٣٥ صحيحا اذا استظهر الحكم سماح صاحب المحل العام بتواجد البغايا عادة في محله ، رغم انذار الشرطة له وعلمه بمهنتهن ، هذا العلم المستفاد من طبيعة سلوكهن في المحل ، وأنه لم يمنعهن من التردد عليه أو التواجد فيه ، الأمر الذي يقتضى مساءلته عن الجريمة ولو كان النساء يرتكبن الفحشاء في محل آخر مجاور (١) .

غير أن القضاء الفرنسى ما لبث أن تحول عن هذا الرأى حين استلزم لوقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٥ عقوبات أن يكون ارتكاب البغاء في نفس المحل الذى يسمح فيه صاحبه بتواجد مرتكبي البغاء فيه وذلك لأن المشرع انما أراد بتطبيق هذه المادة تحريم المحال العامة التى تكون مفتوحة أصلا للجمهور ثم يستغل أصحابها هذه الصفة فيها ليسمحوا فيها بالبغاء فتصبح بهذا الشكل كبيوت البغاء تماما ولا فارق بينهما الا في أن البغاء فيها يصبح عملا ثانويا ، وأن المشرع قصد بصياغة المادة أن يتم البغاء ذاته داخل المحل العام (٢) وبهذا أخذت محكمة النقض وعليه استقرار قضاؤها فيما بعد (٣) .

٣٠٢ - القانون المصرى :

عاقبت الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون مكافحة الدعارة « كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحة في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة » .

= البغاء اما مجرد وجود أسماء هؤلاء في سجل قيد التزلاء الذى يتضمن أسماء نزلاء آخرين شرفاء فلا يكفى وحده لاثبات هذا العلم - محكمة رين في ١٢ يوليو ١٩٤٩
D. 1950 P. 24 Jurisp.

(١) نقض ١٦ فبراير سنة ١٩٥٠ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٠ D. 1950 P. 498 Jurisp.
(٢) محكمة ايكس في ١٤ فبراير ١٩٥٠ D. 1950 P. 502 Jurisp.
استئناف باريس في ٨ مايو ١٩٥٠ D. 1950 P. 740 Jurisp ، محكمة رين في ١١ مايو ١٩٥٠ D. 1950 P. 206 Jurisp ، محكمة انجير Angers في ١٤ ديسمبر ١٩٥٠
D. 1951 P. 13 Jurisp.

(٣) نقض ١٢ أبريل ١٩٥١ D. 1951 P. 348 Jurisp ، نقض ٢١ مايو ١٩٥١ D. 1951 P. 473 Jurisp ، نقض ٥ مارس ١٩٥٢ D. 1953 P. 208 Jurisp.
نقض ١٩ مارس ١٩٥٢ D. 1953 P. 356 Jurisp ، نقض ١٢ يوليو ١٩٥٦ D. 1956 (42° cahier) P. 754, 755 Jurisp.

ونصت المادة ١١ من القانون ذاته على عقاب « كل مستغل أو مدير لمحل عمومي أو لمحل من محال الملاهي العمومية أو محل آخر مفتوح للجمهور ويستخدم أشخاصا ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم أو بقصد استغلالهم في ترويج محله » .

وبناء على حكم المادتين المذكورتين يعاقب القانون في المحال العامة أو المحال المفتوحة للجمهور على الأفعال الآتية :

٣٠٣ — أولا : قبول أشخاص يمارسون البغاء :

وقد جاء نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة في ذلك غامضا ، فهي تنص على عقاب مالك أو مدير المحل العام اذا « سهل عادة الفجور أو الدعارة بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك » ولو أن هذا النص قد خلا من كلمة (سهل) لكان أكثر وضوحا ولدل على أن المشرع انما يقصد مجرد قبول الأشخاص الذين يرتكبون البغاء تتوفر أركان الجريمة ، وبالتالي تكون الجريمة هي جريمة السماح بدخول أشخاص يرتكبون البغاء في المحل ، شأنها شأن الجرائم المماثلة في القوانين الأخرى .

أما اذا كان قصد المشرع بإضافة عبارة « سهل عادة الفجور أو الدعارة بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك » هو أن مجرد قبول هؤلاء الأشخاص يعتبر تسهila للبغاء ، فلم يكن هنالك داع لايراد هذا النص ، إذ أن تسهيل البغاء قد عاقبت عليه المادة الأولى من القانون ذاته .

ثم أنه لا يبدو معقولا أن المشرع — وقد نص في المادة التاسعة على تقوية أخف من العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى — قد أراد التساهل إزاء أصحاب المحال العامة حين يسهلون البغاء ، بينما هو يقسو في العقوبة إزاء الآخرين اذا ارتكبوا نفس الجريمة ، مع العلم بأن القانون يستهدف دائما في المحال العامة أو المحال المفتوحة للناس حماية أوفي للأخلاق والأعراض .

ويزداد الأمر غرابة حين نجد أن المشرع قد تطلب عنصر الاعتياد لوقوع الجريمة المذكورة ، بينما هو لا يتطلب مثل هذا الشرط بالنسبة لجرائم تسهيل البغاء بوجه عام .

وقد ترتب على الغموض الذي يشوب النص أن قضت محكمة النقض بما يأتي :

(نصت المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة على عقاب كل من حرض ذكرا أو أنثى على الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سله له بصفة عامة تفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول نتي صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياذ ، غير أن المادة التاسعة قد تكفلت في فقرتها الثانية بالنص على عقاب « كل من يمتلك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشا أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء بقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه في محله بالتحريض على الدعارة أو الفجور » وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم في النص الخاص من الحكم العام مما مقتضاه امتناع تطبيق المادة الأولى على واقعة الدعوى التي لا تنطبق عليها الا الفقرة الثانية من المادة التاسعة) (١) .

واذا نحن رجعنا الى واقعة الدعوى التي أصدرت فيها محكمة النقض حكمها السابق لوجدنا أنها تتعلق بصاحب فندق استقبل رجلا وامرأة بقصد ارتكاب الفاحشة في محله وأدخلهما احدي الحجرات لهذا الغرض وأخفى وجودهما بعدم ادراج اسميهما في سجل قيد النزلاء في المحل وتحصل من الرجل على أجر يزيد عن الأجر المحدد للنزول في الحجرة ، الأمر الذي لا يسكن معه القول بأن صاحب الفندق قد اقتصر على مجرد قبول أشخاص يرتكبون البغاء في محله ، وانما هو قد أقدم على أعمال ايجابية أخرى تعتمد بها المساعدة على البغاء ، ثم أنه قد حصل على أجرة للحجرة التي نزل فيها الرجل والمرأة تزيد عن الأجرة المحددة لها فيكون بذلك قد اقتضى لنا خاصا لارتكاب البغاء ، الأمر الذي يجعله مستغلا له .

ومقتضى ذلك أنه اذا كان عنصر الاعتياذ لم يتوفر بالنسبة لقبول صاحب الفندق للأشخاص الذين يرتكبون البغاء في محله فإنه كان يجب

(١) نقض ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٨ - مجموعة احكام النقض س ١ عدد ٢ ص ١٠٩٠ رقم ٢٦٤

مساءلته عن الجرائم الأخرى التي ارتكبها وهي المساعدة على البغاء واستغلاله .

ونعتقد أن التفسير الواجب الأخذ به في شأن الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة هو أنها تعاقب أصحاب المحال انعامة الذين يتسامحون في وجود أشخاص يرتكبون البغاء في محالهم بشرط أن يكون هؤلاء الأشخاص قد دخلوا مثل هذه المحال للانتفاع فيها بالعرض الذي تفتح أو تدار من أجله ، ثم انتهزوا فرصة وجودهم فيها لارتكاب البغاء مع علم صاحب المحل بذلك ، أما إذا كان صاحب المحل العام قد أتى عملاً ايجابياً بقصد تسهيل البغاء، غير مجرد التسامح أو القبول ، أو إذا كان قد استقبل الأشخاص خصوصاً لمباشرة البغاء في محله فانه بمثل هذا العمل يكون قد خرج عن صفته كصاحب أو مدير للمحل العام وأصبح فعله كفعل أى شخص آخر يساعد على البغاء أو يتخذ من محله مكاناً لاستقبال الناس لمباشرة البغاء .

ويؤدى القول بغير ذلك الى الاعتقاد بأن القانون انما يتساهل في شأن أصحاب المحال العامة حين يسهلون البغاء ، الأمر الذى نستبعد أن المشرع قد هدف اليه .

وإذا نحن رجعنا الى صياغة نص الفقرة الثانية من المادة التاسعة نجد أنها تعاقب صاحب المحل العام اذا سهل البغاء في محله « بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك » وقد توحى مثل هذه الصياغة بأنه يكفى لوقوع الجريمة أن يقبل صاحب المحل مثل هؤلاء الأشخاص في محله ولو لم يرتكبوا البغاء في هذا المحل ، وهو التفسير الذى أوجت به في أول الأمر صياغة المادة ٣٣٥ ع فرنسى السابقة الاشارة اليها ، ولكننا اذا رجعنا الى الأعمال التحضيرية التى سبقت صدور قانون مكافحة الدعارة سنة ١٩٥١ نجد أن نص الفقرة المذكورة كما قدمتته الحكومة كان يتضمن « كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً ... بقبوله أشخاصاً يرتكبون الفحشاء عنده ... » ولما عدلت صياغة النص في مجلس النواب لم يرد في التقارير المقدمة عن هذا التعديل أنه قد قصد به عدم اشتراط ارتكاب البغاء ذاته في المحل لوقوع الجريمة ، ولذلك فنحن نعتقد أن قبول صاحب المحل العام في محله

أشخاصاً يرتكبون البغاء في مكان آخر لا تتوافر به عناصر الجريمة المذكورة في الفقرة الثانية من المادة التاسعة وهو ما يجرى عليه القضاء الفرنسي في تطبيق النص المشابه .

٣٠٤ — ثانياً : السماح في المحل العام بالتحريض على الفجور أو الدعارة :
تنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة على عقاب صاحب المحل العام إذا سهل الدعارة أو الفجور في محله بقبوله أشخاصاً يرتكبون ذلك أو بساحه في محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة .

ولا شك أن العبارة الأخيرة من هذه الفقرة يلحقها أيضاً الغموض الذي لحق العبارة السابقة عليها بسبب غموض نص الفقرة في مجموعه .
ويزداد نص العبارة الأخيرة غموضاً إذا علمنا أن الأشخاص الذين يرتادون المحال العامة والذين قصدت الفقرة الثانية تحريم تسهيل البغاء لهم ، لا يمكن أن يقال لهم أنهم يحرضون على الدعارة أو الفجور أي البغاء ، وإنما يقال لهم أنهم يحرضون على الفسق ، ونحن نعتقد أن هذا هو الذي أراد القانون تحريمه في المحال العامة إذ أن الشائع أن مرتكبي البغاء إنما يرتادون المحال العامة لاصطياد عملائهم فيها وأن مثل هذا التصرف من جانبهم يعتبر تحريضاً على الفسق بناءً على حكم المادة ٣٦٩ ع — مكرراً — وقد أراد القانون أن يحرم على أصحاب المحال العامة السماح بمثل هذا التحريض على الفسق في محالهم كما حرم عليهم السماح مباشرة البغاء فيها .

٣٠٥ — ثالثاً : استخدام أشخاص في المحل العام بقصد تسهيل بغائهم :
تنص المادة ١١ من قانون مكافحة الدعارة على عقاب مستغلي أو مديري المحال العمومية أو المفتوحة للجمهور إذا استخدموا أشخاصاً ممن يمارسون الفجور أو الدعارة بقصد تسهيل ذلك لهم ، وهذه المادة تكمل حكم الفقرة الثانية من المادة التاسعة إذ أن الجريمة المذكورة في هذه الفقرة تتضمن قبول صاحب المحل العام أشخاصاً يرتكبون البغاء في محله ،

أما نص المادة ١١ فيعاقب أصحاب المحال العامة اذا استخدموا أشخاصاً يعلمون أنهم ممن يمارسون البغاء قاصدين بذلك تسهيل البغاء لهم ولو كان ارتكابهم للبغاء في مكان آخر غير المحل الذي يستخدمون فيه .

والمقصود بالاستخدام في حكم هذه المادة هو استخدام الأشخاص المعروفين بأنهم يرتكبون البغاء في أعمال تتعلق بالغرض المفتوح من أجله المحل ، كأن يقومون بتقديم الطعام أو الشراب لرواد المحل أو يقومون بالرقص أو الغناء أو غيره من الأعمال التي خصص المحل لها ، بينما يكون الغرض الخفي الذي يهدف اليه صاحب المحل العام لاستخدام هؤلاء فيه هو تمكينهم من لقاء المترددين على المحل ، أو النازلين فيه بقصد مباشرة البغاء معهم .

أما اذا كان صاحب المحل العام قد استخدم الأشخاص في محله مباشرة في البغاء ، فانه يخرج عن حكم هذه المادة ويعتبر أنه قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المسادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة التي تعاقب على استخدام الأشخاص بقصد البغاء .

ويلاحظ أنه لا يشترط لوقوع الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١ شرط الاعتیاد ، كما هو الأمر بالنسبة لحكم المادة التاسعة فقرة ثانية ، مع العلم أنه لا يمكن أن يكون هنالك مبرر للفرقة بين حكم المادتين مادامت كل منهما تعاقب صاحب المحل العام بسبب تسهيله البغاء وخصوصاً أن المادة ١١ لا تستلزم ارتكاب البغاء في المحل ذاته . بل ان الجريمة المنصوص عليها فيها تتم بمجرد استخدام صاحب المحل لشخص أو أشخاص بقصد البغاء ، أي أنه لا يشترط أن يرتكب البغاء نتيجة لهذا الاستخدام ، فالاستخدام يتم بمجرد الاتفاق مجرداً عن نتيجته ، وهو ما سبق أن أوضحناه في جريمة الاستخدام بقصد البغاء .

٣٠٦ — رابعا : — استخدام أشخاص ممن يمارسون البغاء بقصد ترويج محل عام :

تنص المسادة ١١ على عقاب مستغلى أو مديري المحل العام أو المحل

المفتوح للجمهور اذا استخدموا فيها أشخاصا ممن يرتكبون البغاء بقصد استغلالهم في ترويج محالهم .

ويلاحظ على هذا النص أنه يكتفى بعقاب أصحاب المحال العامة اذا استخدموا أشخاصا يعلمون بأنهم ممن يمارسون البغاء لا بقصد تسهيل ذلك لهم ، ولكن بقصد ترويج محالهم أى زيادة أرباحه ، ولا يقتضى اثبات مثل هذه الجريمة أن يكون هؤلاء الأشخاص قد مارسوا البغاء نتيجة لاستخدامهم في المحل أو أن يكون صاحب المحل قد اتفق معهم على ممارسة البغاء أو سهله لهم أو سمح لهم به .

ولعل أصدق مثال لهذه الجريمة هو ما يتبعه بعض أصحاب المحال أو الملاهي من استخدام نساء في محالهم بقصد استدراج الجمهور الى دخول المحل أو الى تناول المأكولات أو المشروبات فيه ، الأمر الذى يزيد من أرباح محالهم نتيجة للنشاط الذى يبذله مثل هؤلاء النساء ، فاذا ثبت أن صاحب المحل العام كان يعلم بأنهن ممن يمارسن البغاء وقع تحت طائلة حكم المادة ١١ المذكورة ولا يعفيه من مسئولية عمله قوله انه لم يقصد تسهيل البغاء أو انه لم يتدخل فيه بأى طريقة كانت .

٣٠٧ — النص المقترح في شأن تسهيل البغاء في المحال العامة :

بناء على الملاحظات التى أبديناها على المادة ٩ فقرة ثانية والمادة ١١ نرى اقتراح النص الآتى ليحل محل المادتين المذكورتين :

« كل من سمح من أصحاب المحال العامة أو الملاهي أو المحال المطروقة أو المفتوحة للجمهور أو من مستغليها أو المسئولين عن ادارتها أو مراقبتها بارتكاب الفسق فيها أو بالتحريض فيها على الفسق أو بالاتفاق عليه فيها ، أو تغاضى عن ذلك أو رضى به ، وكل من استخدم من هؤلاء شخصا في محله بقصد تسهيل الفسق له أو استخدم في محله لأى غرض كان شخصا يعلم أنه ممن يمارسون البغاء ، اذا كان من شأن هذا الاستخدام الترويج للمحل — يعاقب بالحبس .. الخ » .

الفصل الرابع

الشروع في جرائم القواعد والأعمال التحضيرية لها والظروف المشددة للعقاب عليها

٣٠٨ - رأينا كيف تطلبت الاتفاقيات الدولية ضرورة العقاب على الشروع في جرائم القواعد وعلى الأعمال التحضيرية لها .
والواقع أن معظم القوانين ان لم تكن كلها اما أن تنص على تجريم الشروع بصفة عامة في جرائم القواعد واما أن تنص على تجريم أفعال معينة ليست في الأصل الا شروعا في هذه الجرائم ، بل ذهبت بعض القوانين الى العقاب على أفعال كثيرة لا تعتبر في الحقيقة الا أعمالا تحضيرية لتلك الجرائم .

وتوسعت قوانين كثيرة في النص على الظروف التي تراها مشددة للعقوبة في جرائم القواعد .

ونحن نتحدث فيما يلي عن موقف القانون المصري من العقاب على الشروع في جرائم القواعد أو الأعمال التحضيرية لها أو الظروف المشددة للعقاب عليها .

٣٠٩ - أولا : الشروع في جرائم القواعد :

تنص المادة السابعة من قانون مكافحة الدعارة على أنه « يعاقب على الشروع في الجرائم المبينة في المواد السابقة بالعقوبة المقررة للجريمة في حالة تمامها » .

والجرائم التي تحيل عليها هذه المادة هي جرائم التحريض على البغاء أو تسهيله أو الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء واستغلال البغاء

وإذا نحن علمنا أن جرائم التحريض على البغاء أو الاستخدام أو

الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء إنما تتم عناصرها بمجرد وقوع التحريض أو الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء ولو لم يرتكب البغاء فعلا نتيجة لذلك ، لأدركنا كيف توسع المشرع حين نص على الشروع في هذه الجرائم حتى أصبح مجرد الشروع في التحريض أو في المساعدة أو في الاغواء بقصد البغاء جريمة معاقبا عليها بنفس عقوبة الجريمة التامة .

وبقدر ما وسع المشرع من نطاق العقاب على الجرائم الواردة في المواد التي سبقت المادة السابعة فقد اتبع طريقا مخالفا فيما يتعلق بالجرائم المذكورة في المواد التالية لها ، وذلك أنه بجانب عدم نصه على عقاب الشروع في هذه الجرائم قد اشترط لوقوع بعضها عنصر الاعتياد .

لذلك نقترح أن يعدل القانون بحيث يعاقب أيضا على الشروع في جرائم تقديم المحال بقصد البغاء والشروع في تسهيل ممارسة البغاء في المحال العامة ، إذ أن خطورة هذه الجرائم لا تقل عن خطورة الجرائم الأخرى التي ينص القانون على عقاب الشروع فيها .

٢١٠ - ثانيا : الأعمال التحضيرية لجرائم القوادة :

بمراجعة معظم القوانين التي تعاقب على جرائم القوادة وعلى الشروع فيها لم نجد الا القليل منها هو الذي ينص على عقاب الأعمال التحضيرية لهذه الجرائم (١)

ولكننا نلاحظ أن كثيرا من القوانين ولا سيما قوانين الولايات الأمريكية تعاقب على أفعال معينة باعتبارها جرائم مستقلة وليست مثل هذه الأفعال في الواقع الا أعمالا تحضيرية لجرائم القوادة (٢) .

وقد تعرض المشرع المصري أثناء اعداد قانون مكافحة الدعارة سنة

(١) المادة ٣٣١ عقوبات موناكو

(٢) تعاقب هذه القوانين مثلا كل من استلم نقودا بقصد وضع انثى في بيت للبغاء - مادة ٢٢٠/٢٤٦٠/٤ عقوبات نيويورك ، أو كل من اخذ مالا ليجعل امرأة ترتكب الفاحشة مع آخر - قانون كولومبيا ٢٢/٢٧٢٧ ، والمفهوم أن مثل هذه الجرائم تتم بمجرد قبض النقود دون حاجة الى انتظام نتيجة قبضها - استئناف كولومبيا سنة ١٩٢٢ قضية : Bokin V. US. (D. C. C. Vol. I. P. 731)

وإذا لم يتم قبض النقود التي طلبها القواد اعتبر ذلك شروع منه في الجريمة - استئناف كولومبيا ١٩٥٧ قضية . D. C. C. supp. 288 Sellers JR. V. US.

١٩٥١ الى موضوع تجريم الأفعال التحضيرية لجرائم القوادة ولكنه استبعد في النهاية فكرة تجريم مثل هذه الأفعال ورأى الوقوف عند حد الشروع فيها تمشيا مع القواعد العامة في القانون المصري (١) .

ولو أن الاتفاقية الدولية الأخيرة بشأن مكافحة الاتجار في الأشخاص واستغلال بغاء الغير قد استلزمت في المادة الثالثة وجوب معاقبة الأعمال التحضيرية لجرائم القوادة إلا أنها أضافت أن يكون ذلك في الحدود التي يسمح بها التشريع الوطني .

ولما كان التشريع المصري لا يأخذ بمبدأ العقاب على الأعمال التحضيرية في الجرائم ، لذلك لا نرى موجبا لتجريم مثل هذه الأعمال خصوصا أن الأحكام الواردة في قانون مكافحة الدعارة تعتبر كافية لمواجهة كل أفعال القوادة .

٣١١ - ثالثا : الظروف المشددة لجرائم القوادة :

إذا رجعنا الى قانون مكافحة الدعارة نجد أن الظروف المشددة الواردة به لتشديد العقوبة على جرائم القوادة لا يربطها انسجام ما ، ويغلب أن ذلك كان راجعا للتعديلات الكثيرة التي أدخلت على مشروع القانون منذ عرض على مجلس النواب ثم مجلس الشيوخ ، إذ أخلت هذه التعديلات بالانسجام الواجب توافره بين مواد القانون المختلفة .

فعندما قدمت الحكومة مشروع القانون الى البرلمان كانت المادة الأولى منه لا تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله إلا إذا كان من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ سنه الحادية والعشرين سنة ميلادية ، بينما كانت المادة الرابعة تشدد العقوبة إذا كانت سن من وقعت عليه الجريمة لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة .

فلما عدل القانون في مجلس الشيوخ لاستبعاد شرط أن يكون الشخص الذي وقعت عليه الجريمة قاصرا أى لم تبلغ سنه الحادية والعشرين سنة رأى أن يصبح هذا الشرط ظرفا مشددا لتشديد العقوبة فقط ،

(١) راجع في ذلك تقرير لجنتي العدل الأولى والشئون الاجتماعية المقدم الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس سنة ١٩٥١

ورغم ذلك ظلت المادة الرابعة تحتفظ بالظرف المشدد الوارد بها وهو أن يكون سن من وقعت عليها الجريمة لم تبلغ ست عشرة سنة .
وكان المشروع المقدم لمجلس الشيوخ يقضى بتشديد العقوبة في جريمة فتح وإدارة محل للبغاء إذا كان الجاني من أصول من يمارس البغاء في البيت أو من المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن لهم سلطة عليه أو كان خادما عنده أو عند من تقدم ذكرهم فرأى المجلس استبعاد حالة الخادم لأن الحكمة في التشديد غير متوافرة (١) ، ومع ذلك لم تستبعد نفس الحالة من حكم المادة الرابعة مع اتحاد العلة في الحالتين .
والخلاصة أن الظروف المشددة الواردة في القانون عموما أصبح يعوزها الترابط والانسجام .

ولعل أوضح مثل لذلك هو أن المادة الأولى تعاقب على التحريض على البغاء أو تسهيله أو المساعدة عليه أو الاستخدام أو الاستدراج أو الاغواء بقصد البغاء ، فلما شددت المادة الثانية فقرة أولى العقاب قصرت هذا التشديد على الاستخدام والاستدراج والاغواء بقصد البغاء ولم تشر الى التحريض على البغاء أو المساعدة عليه مع أن علة التشديد واحدة في جميع الأحوال .

وبينما تشدد المادة الثالثة العقاب على من أخرج من البلاد شخصا بقصد البغاء لم تشر المادة الخامسة التي تعاقب على ادخال الأشخاص للبلاد بقصد البغاء الى مثل هذه الظروف المشددة .

لذلك أصبح من الواجب إعادة النظر في توزيع الظروف المشددة الواردة في القانون توزيعا يضمن لها مجازاة المنطق والانسجام .

(١) راجع في ذلك تقرير اللجنة العدل الأولى والشئون الاجتماعية المقدم الى مجلس الشيوخ في ٨ مارس سنة ١٩٥١ .

خاتمة

تعرضنا لبيان الحركة التشريعية الكبرى التي عرفها القرن العشرون نتيجة للانقياد الذي تعرض له السلوك الجنسي منذ نهاية القرن التاسع عشر .

ثم ذكرنا طرفا من حركة الاتجار بالرقيق الأبيض التي روعت جميع الأوساط الوطنية والدولية ، وراح ضحيتها آلاف الفتيات البرينات اللاتي دفعتهن ظروف الحياة القاسية الى الارتواء بين أيدي عصابات هذا الاتجار فاستدرجتهن من بيئاتهن التي يحتمن فيها ، وألقت بهن بعيدا في بيوت البغاء حيث لقين فيها صنوفا من المذلة والهوان .

وقد كان هذا الاتجار البغيض الشائن هو السبب الأول في صحوة الضمير العالمي ازاء البغاء المنظم حين اتضح أن هذا التنظيم لا يقل خطرا عن الاتجار بالرقيق الأبيض ، بل ان كلا من هذا الاتجار وذلك التنظيم انما يكمل أحدهما الآخر ، وان تنظيم البغاء — الذي كان يظن أنه حماية للأعراض والصحة والأمن — ليس سوى السبيل الأول للقضاء على هذا كله .

وهكذا بدأت عصبة الأمم تعالج الأمرين معا ، أمر الاتجار بالرقيق الأبيض وأمر تنظيم البغاء ، وتولت نفس الرسالة فيما بعد هيئة الأمم ، وكان من جراء ذلك القضاء على تجارة الرقيق الأبيض بالصورة التي عرفها القرن الماضي ، والغاء البغاء المنظم في الغالبية الساحقة من دول العالم . ولم يكن مجرد القضاء على التجارة المذكورة والغاء هذا النوع من البغاء كافيا في ذاته للقول بأن تجارة البغاء قد بارت وأن سوقها قد أقفلت ، اذ ما لبثت أن ظهرت وسائل جديدة للاتجار بالأعراض ، وتقنعت هذه الوسائل بقناع الظروف الاجتماعية الجديدة ، التي سادت العالم في تطوره الاجتماعي الأخير .

وهكذا وجد المشرعون أنفسهم في حاجة الى مزيد من التشريعات التي تواجه هذا التطور الجديد ، تؤيدهم في ذلك التوصيات التي أصدرتها الهيئات المختلفة ، والالتزامات التي تضمنتها الاتفاقيات الدولية ، تلك الاتفاقيات التي رسمت الطريق لكيفية مكافحة القوادة والبغاء ، ورسمت السياسة الجنائية في هذا الشأن ، حتى أصبحت التشريعات والاجراءات المختلفة التي أقرتها الدول في سبيل مكافحة القوادة والبغاء تكاد تتصف باتجاهات واحدة ، تجعل منها وحدة تشريعية متسقة متجانسة .

وقد كانت هذه الصورة واضحة فيما تعرضنا له من فصوص قانونية وفيما ذكرناه من تفسير المحاكم لها ، حتى ليخيل إلينا ونحن نتكلم في شأن بعض جرائم القوادة أو البغاء ، أننا لا نتكلم الا عن تشريع وقضاء دولة واحدة .

وانستطيع أن نستخلص من هذا التطور الجديد في التشريع الاتجاهات الآتية :

أولا — العرض : بعد أن كان مرتكب البغاء هو وحده الذي تخصه القوانين بأحكامها وتحمله تبعه عمله باعتباره مرتكبا لجريمة كسائر الجرائم يسأل وحده عنها ، أصبح هنالك طرفان آخران مسئولان عن سلوك مرتكب البغاء ، هما قواده وعميله ، أي أصبح البغاء ثمرة ثلاثة أوجه من النشاط هي العرض والطلب والوساطة ، وأنه لا يمكن مكافحة البغاء الا عن طريق مواجهة هذه العناصر الثلاثة معا .

وتطور الأمر بعد ذلك تطورا آخر — حين قامت الهيئات النسائية — وطنية كالت أم دولية — بالدفاع عن المرأة وبالمناداة بضرورة حمايتها من قسوة الرجل وعدم تحميلها مسئولية فساد ، وصاحبت ذلك التيار الجديد مبيحات أخرى من جانب علماء الاجتماع تصف بغياء المرأة بأنه ثمرة الظروف الاجتماعية وأنها ليست الا مجنبا عليها .

ولم يمر ذلك كله بغير أثر ، فقد بدأ تفكير المشرعين في اعفاء المرأة من مسئولية مباشرتها البغاء ، وبالتالي عدم تجريم سلوكها والاكتفاء في شأنها باجراءات ووسائل الاصلاح .

ولكنه لوحظ في الدول التي ألغت العقوبة على جريمة البغاء ، أنها

لم تعد تدري ماذا تفعل لمواجهة العدد المتزايد من محترفات ومحترفي البغاء ، ولذلك لجأت الى سن تشريعات أخرى ، لا للعقاب على البغاء ، ولكن للعقاب على كيفية ممارسة البغاء أو الدعوة اليه بطرق تفسد الحياة العام أو الآداب العامة أو تعرض الصغار للفساد ، وبلغ من التوسع في بعض التشريعات الجديدة — كما حدث في إنجلترا — أو من توسع القضاء في تفسير النصوص — كما حدث في سويسرا — أن أصبح مرتكبو البغاء يتعرضون للعقاب بمجرد سلوكهم في الطريق العام سلوكا يصفه المشرعون ورجال القضاء في بلاد أخرى بأنه لا اثم فيه وأنه لا يعتبر دعوة للفسق ، وأن العقاب عليه إنما يعتبر تعرضا خطيرا للحريات الشخصية .

ثانيا — القواعد : وفي غمرة الاتجاه الجديد نحو اعفاء مرتكب البغاء من مسئولية بغاءه ازدادت مواجهة القوادين ، فلم يعد يعتبر هؤلاء مشردين فقط ، يجوز عقابهم على أساس تعيشهم من طريق غير مشروع وإنما أصبحوا يعتبرون كبقية المجرمين الذين يسألون عن كل فعل يرتكبونه باعتباره في ذاته فعلا إجراميا يستحق العقاب ، بل ان القوانين ما لبثت أن نزلت عن عنصر الاعتياد أو قصد الكسب الذي تطلبت فترة من الوقت كشرط للعقاب على جرائم القواعد ، فأصبحت أفعال القواعد في كل القوانين الحديثة معاقبا عليها بذاتها دون أن تتصف بالتكرار ودون استلزام أن مرتكبها إنما يستهدف الكسب من ورائها .

وبهذا تجردت جريمة القواعد من كل العناصر التي قد توحى بأنها من جرائم الاحتراف أو الاعتياد أو من حالات التعيش من طريق غير مشروع ، وتضاعفت مسئولية القوادين حينما عاقبت القوانين الحديثة على مطلق المساعدة على البغاء أو تسهيله ، فلم تعد هنالك أفعال معينة بذاتها من أفعال تسهيل البغاء هي التي يكتفى القانون بتجريمها ، واتسع نطاق هذه المسئولية المضاعفة بصورة أكبر ، حين عاقبت القوانين على الشروع في جرائم القواعد أو على الأعمال التحضيرية لها ، بل ذهبت القوانين الكثيرة — وسبق أن تعرضنا لذكرها — الى عدم الاقتصار في جرائم القواعد على كون من وقعت عليه إنما يرتكب البغاء بمعناه المعروف في القانون ، ولكن يكفي أن يكون ما يرتكبه هو مجرد الفسق ، أي أنه لم تعد المساعدة

على البغاء أو التحريض عليه أو استغلاله هي المقصودة فقط بالعقاب ، ولكن أيضا المساعدة على الفسق والتحريض عليه واستغلاله ، وذلك على أساس أن كون الفعل فسقا أو بغاءا إنما يتعلق بمرتكبه فقط ، يسأل عنه بقدر ما يحمله القانون مسئولية ارتكابه له ، أما الوسيط أو المستغل فمعتابه واجب في الحالتين .

ثالثا - الطلب : بقيت بعد ذلك مسئولية الطرف الثالث في البغاء وهو العميل الذي يطلب ارضاء شهواته ، فانه رغم التوصيات والقرارات التي تصدر من الهيئات المختلفة لضرورة عقابه لم تتعرض له القوانين الا نادرا ، ولم يكن تعرضها له غالبا الا بسبب ما يترتب على فعله من ازعاج أو اقلق أو اعتداء على حياء الغير .

وقد أثبتت التجارب في كل مكان أن مسئولية كل من مرتكب البغاء والقواد ، إنما تكملها مسئولية العميل ، وأن في التغاضي عن مواجهة هذه المسئولية الأخيرة اهدارا عمليا للمسئولية الأولى ، وأنه اذا كان ليس من هدف القانون أن يتدخل في العلاقات الجنسية للناس ، فمرد ذلك الى العلاقات الخاصة التي قد تقوم بين اثنين دون أن يترتب عليها معاونة على جرائم الآخرين أو تشجيع لها ، أما أن يعاقب القانون على ممارسة البغاء أو فتح بيوت البغاء ، وهي جرائم لا تتم الا بتدخل العميل فيها ، ثم يتغاضي عن مسئوليته في ذلك ، فأمر لا نراه مقبولا .

ولكن لنا أن تتساءل بعد ذلك عما اذا كانت القوانين وحدها تكفي لمكافحة البغاء ؟

ما هي ذى الولايات المتحدة ، وبها من التشريعات التي ذكرناها ما يعتبره المشرعون في غيرها طرفا فيما يجب أن يكون عليه القانون الحديث ، حتى أنها لتكاد تعاقب على كل ما عاقبت عليه الشرائع السماوية من العلاقات الجنسية غير المشروعة ، فلماذا كانت النتيجة بعد ذلك كله ؟

إن الدكتور جورج لوونستين Georges W. lowenstein — وهو يتحدث عن البغاء في الولايات المتحدة في المؤتمر الدولي لبحث موضوع البغاء في كمبريدج عام ١٩٦٠ (١) — يقول : ان الفتيات

(١) وقد أتيحت لي فرصة حضور المؤتمر ممثلا للجمهورية العربية المتحدة .

الصغيرات اللائى يظهر عليهن الحمل كل عام دون زواج فى الولايات المتحدة يبلغ عددهن مائة ألف فتاة ، وان الأطفال غير الشرعيين الذين يولدون كل عام يبلغ عددهم مائتى ألف طفل ، وان أكثر من خمسة آلاف طفل من هؤلاء تلدهم أمهات لم تتجاوز أعمارهن خمس عشرة سنة ، بل أفاض لونستين فى بيان الاحصائيات الدالة على انتشار الأمراض الزهرية بين الأطفال من الاناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين عشر سنوات وتسع عشرة سنة .

وقد بدا من البيانات التى قدمها ممثلو الدول الأخرى فى المؤتمر أن مثل هذا الانهيار فى الأخلاق لا تنفرد به الولايات المتحدة فقط ، بل لعل الولايات المتحدة تعتبر — اذا قورنت بغيرها من الدول الأوروبية — أنها لم تزل توصف بالتحفظ فى علاقات أفرادها الجنسية .

وقد جرت فى المؤتمر المناقشات عما اذا كان مثل هذا التدهور فى الأخلاق هو نتيجة لانتشار البغاء ، أم هو نتيجة لاتساع نطاق العلاقات الجنسية الخاصة بين الذكور والاناث .

ويبدو أن غالبية الآراء كانت تؤيد فكرة أن العلاقات الجنسية الخاصة بين النساء والرجال انما تزداد انتشارا فى العصر الحديث على حساب البغاء ، أى أن البغاء انما يقل نتيجة لانتشار مثل تلك العلاقات .

ولكن هنالك اعتبارا هاما يقلل من قيمة هذا رأى ، هو أن الفارق بين البغاء وبين العلاقات الجنسية الخاصة لم يعد — فى مجال الحياة الاقتصادية والاجتماعية التى تسود العالم الحديث — شيئا واضحا ، ويرجع ذلك الى مشاركة النساء للرجال فى العمل والى حصولهن على أجر يكفى لقضاء حاجاتهن الضرورية فى الحياة ، فاذا ما أراد بعضهن التعلق بأذيال رجل أو رجال ابتغاء النفع ، لا يكون ذلك فى صورة مال يحصلن عليه تقدا لقاء صلاتهن بهؤلاء ، اذ يعتبرن أن هذه الصورة من صور الانتفاع من وراء الرجال هى أحط أنواع صور الانتفاع ، وأنها هى الوحيدة التى تجعل من المرأة بغيا فى نظر الناس ، فهن يأبينها ويرغبن عنها ، ويفضلن عليها الانتفاع بالكماليات التى يحصلن عليها لقاء عشرتهن للرجال أو صلتهم بهم ، كقبول الهدايا والتمتع بالملذات ، وحضور

الحفلات وقضاء السهرات ، وغيرها من أنواع الرفاهية التي يهيئها الرجال لعشاقهن من النساء .

ورغم أن اعتماد مثل أولئك النساء اعتمادا ماديا على رجال يختلفون من وقت الى آخر ، انما يعبر عن عنصر هام من عناصر البغاء ، وبالتالي يجعلهن في مرتبة البغايا ، الا أنهن يعشن بحالة يصعب التمييز بينها وبين حالة الاتصالات الجنسية الخاصة ، ويقتن بهذا بعيدات عن تناول رجال الشرطة ، وبالتالي غريبات على ساحات القضاء .

ولذلك فهن مختلفات تماما عن فئة أخرى من النساء ، تدفعهن الحاجة أو الرعونة الى طلب الأجر قنذا من الرجال ، ولذلك يرتدن الطرقات في غير حذر لاصطياد عملائهن ، ويلتمسن منازل البغاء لاحتفاف مهنتهن ، ويلجأن الى القوادين طلبا في مساعدتهن الأمر الذي يعرضهن للأنظار ، ويزيد من فرص وقوعهن في أيدي الشرطة ، وبالتالي من فرص تقديمهن الى القضاء .

ان هذه الطبقة الأخيرة وحدها ، هي التي تواجهها في الواقع أحكام القانون ، واذا افترضنا أن القانون استطاع في النهاية أن يقضى عليها ، فانه لا يكون قد قضى الا على نسبة صغيرة من البغايا الموجودات فعلا ، وبمعنى آخر لا يكون قد قضى الا على البغايا البائسات المشردات في المجتمع ، دون أولئك البغايا المرفهات المستترات خلف الحجب .

وهكذا تتعرض القوانين التي تعاقب على ممارسة أو احتفاف البغاء لأمرين يقللان من شأنها ، أولهما هو صعوبة التمييز بين البغاء وبين العلاقات الجنسية الخاصة في الحالة التي تطورت اليها علاقات الجسنيين الاقتصادية والاجتماعية في العصر الحديث ، وثانيهما هو قصر تطبيق هذه القوانين على فئة معينة من فئات البغايا ، هي فئة البائسات .

ولم يكن هذان الأمران هما السبب في التوهين من قيمة القوانين التي تحرم البغاء فقط ، بل كانا السبب أيضا في التقليل من قيمة البحوث العلمية التي يقوم بها الأفراد أو الهيئات لدراسة ظواهر البغاء ، بغية الوصول الى أسبابه واستخلاص وسائل مكافحته ، اذ لم يكن ميسورا لاجراء هذه البحوث الا فئة البغايا اللاتي تقذف بهن الظروف الى السجون

أو مستشفيات الأمراض الزهرية ، وهن لا يثقلن إلا الطبقة الدنيا من محترفات البغاء .

وقد زادت هذه الاعتبارات من حجة القائلين بأن العلاقات الجنسية نوعان : علاقات مشروعة ، وعلاقات غير مشروعة ، وعلى القانون أن يختار بين طريقتين ، أولهما إباحة كل العلاقات الجنسية بنوعيتها ، وفي هذه الحالة لن يحمل القانون عبء الدفاع عن التقاليد والعادات الجنسية وآدابها ، ولا يكون مسئولاً عن تدهور الأخلاق بين الجنسين ، ولا يجوز له أن يميز بين ما يعتبر بغاء وبين ما لا يعتبر كذلك ، وثانيهما تحريم كل العلاقات الجنسية غير المشروعة ، وفي هذه الحالة يقوم القانون مقام الدين ، ويصبح المشرع ملتزماً بفرض القيود والاشتراطات التي تفرضها الشرائع السماوية على وسائل الإثبات في هذا الشأن ، الأمر الذي تسدر معه الاتهامات ويصعب القضاء بالادانة .

وهكذا يحاول أصحاب هذا الرأي إثبات أن اختيار صورة واحدة من صور العلاقات الجنسية وهي البغاء ، وفرض العقوبة على ممارستها ليس الا ضرباً من التحكم القائم على غير أساس .

وقد ناقش مؤتمر كمبريدج الدولي الوسائل المختلفة لمكافحة البغاء ، وكان أكثر اقتناعاً بأن القانون الجنائي وحده لا يجوز الاعتماد عليه في هذا الشأن ، وأن هنالك عاملاً هاماً هو الأساس الذي يجب الاعتماد عليه في مكافحة البغاء ، هذا العامل الهام هو الرأي العام .

أقصد كان هذا الذي فكر فيه المؤتمر هو صدى الصيحات التي بدأت تملأ في كل مكان في أوروبا وفي كثير من غيرها من بلاد العالم ، تنادي بضرورة الوقوف في وجه هذا الانهيار الأخلاقي في العلاقات الجنسية ، الذي أصبح يسود كل المجتمعات وكل المستويات ، أحياناً باسم المدنية وأحياناً أخرى باسم الحرية ، حتى أصبح التفكير والتصديق اللذان أصابا الأسرة يهددان — بأخطر النتائج — الجيل الحاضر والأجيال القادمة .

إن وزر هذا الانهيار إنما يتحمل معظمه مروجو الفساد باسم الفنون ، ومشيرو الغرائز الجنسية باسم القصص الاجتماعية والارشادات التربوية ،

ومختلفو الحوادث باسم السبق الصحفي ، ومشيرو الفتنة والاغراء باسم الحرية .

ويعلم الله أن ما ينتغيه هؤلاء من الشهرة لا يكون الا على اكتساف السذج والبلهاء والمخدوعين ، وأن ما ينشدونه من ثراء لا يكون الا على حساب الأخلاق .

ولذلك أصدر مؤتمر كمبريدج توصيته الثانية التي جاء فيها :
« ان المؤتمر يعلن أن البغاء يتنافى مع قدر الانسان وكرامته وأنه مهين في ذاته

ولما كان البغاء يعكس الظروف الاقتصادية والعائلية والاجتماعية الحالية ، فان المؤتمر يوصى باتخاذ اجراءات لا هوادة فيها لتعبئة الرأي العام ضد البغاء وذلك عن طريق :

(ا) استعمال الصحافة والراديو والتليفزيون ، وكل وسائل الاعلام الأخرى على أوسع نطاق في الأغراض التربوية والتثقيفية .

(ب) دراسة مشكلة البغاء دراسة علمية ونفسية .

(ح) تثقيف الأطفال — عن طريق الأسرة والمدرسة والهيئات الدينية والتربوية ، حتى ينشأ الطفل مقدرا لمسئوليته ، وحتى يؤمن الرجل والمرأة بضرورة قيام الاحترام المتبادل بينهما » .

وانا لترجو الهيئات والأفراد في بلادنا أن يستمعوا الى هذه التوصية باعتبارها صدي لما يدور في رؤوس الغريبيين ، وكانوا يمثلون غالبية الأعضاء في المؤتمر ، وأن يجعلوها نصب أعينهم حينما يقرأون ما ينشره المروجون لحرية الجنسين في علاقاتهما الجنسية ، وما ينادون به من ضرورة التمهيد لهذه الحرية خارج البيت والمدرسة ودور العمل ، وعليهم أن يتأملوا فيما أدى اليه الانسياق في هذا التيار في دول الغرب ، حيث اقمته الحرية الجنسية في كثير من هذه الدول الى تصدع العائلة ، وابتلاء الرجال والنساء بالشذوذ الجنسي ، وانتشار البغاء ، وامتلاء المؤسسات الخيرية بالأطفال

غير الشرعيين (١) ، وأصبح ذلك كله من المشاكل التي لا يجدون لها حلا بعد أن فات الأوان .

ولا يمكن أن تضع الدولة برنامجا لمكافحة البغاء وحده ، دون أن يصحبه برنامج شامل لمكافحة كل أنواع الفساد الجنسى ، لأن البغاء ليس الا احدى صور هذا الفساد ، بل هو آخر مرحلة من مراحل تطوره .
وعلىنا أن ندرك أننا مقبلون على تصنيع البلاد ، وأن من شأن هذا التصنيع أن يسبب تطورا اقتصاديا واجتماعيا واسع المدى ، فيترك الفتيات عائلاتهن طلبا للعمل ، وتقل أو تنعدم سلطة الرقابة عليهن ، وتنشط الهجرة من القرى الى المدن ، ويزدحم العمال في رقعات ضيقة من الأرض ، وتزداد فرص اللهو والتعارف والاتصال بين الجنسين ، وبذلك تصبح البيئة الجديدة أكثر صلاحية لانتشار الفساد الجنسى فيها ، وهذا ما حدث فعلا في بعض بلادنا الصناعية ، وما نخشى حصوله في بعض البلاد الأخرى المماثلة حينما تكمل فيها عناصر التصنيع .

ولذلك فنحن نطالب بأن يصاحب التصنيع تخطيط شامل لمكافحة الفساد الجنسى وحماية المجتمع الجديد من كل سوء .

وانا لنرجو الله أن تخرج هذه الصيحة من بين دفتى هذا الكتاب لتلقى صداها في نفوس المصلحين .

وافق مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة في ٦ مايو
١٩٦١ على طبع الرسالة وتشكيل لجنة الحكم

١ - راجع في تفصيل ذلك مقالنا المنشور بمجلة الأمن العام عدد ١٢ ، أبريل ١٩٦١
س ٦٧ - ٧٨

ملحق

بأحكام محكمة النقض

في شأن قانون مكافحة الدعارة منذ صدوره

أولا : الاعتياد على ممارسة الدعارة

ثانيا : تسهيل الدعارة والمعاونة عليها

ثالثا : تقديم أو تأجير مكان يدار الدعارة أو لسكنى شخص يمارس فيه
الدعارة

رابعا : استغلال الدعارة

خامسا : التحريض على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة

سادسا : الاعلان عن دعوة للدعارة

سابعا : ادارة مكان للدعارة

ثامنا : الوضع تحت مراقبة الشرطة

تاسعا : بطلان الاجراءات

٣١٢ - أولا : الاعتیاد على ممارسة الدعارة (م ٣/٩ ق ١٠/١٩٦١) :

مجرد ثبوت التردد على منزل يدار للدعارة لا يكفي لاثبات جريمة ممارسة الدعارة عادة .

(نقض ١٩٥١/١١/٢٧ - مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٨٤ ص ٢٢٣)

لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنة أنها اعتادت ممارسة الفحشاء نظير أجر معلوم ، فان جريمة الاعتیاد على ممارسة الدعارة تكون متوافرة الأركان ، ولو كانت المحكمة قد استخلصت ذلك من شهادة شخص واحد قال انه اعتاد التردد عليها لهذا الغرض مقابل ذلك الأجر .

(نقض ١٩٥٣/٦/٣٠ - مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ٣٦٦ ص ١٠٤٩)

إذا أثبت الحكم أن شخصا قد ارتكب الفحشاء مع المتهم في منزل زوجها المتهم بإدارة المنزل للدعارة ، كما أثبت اعتیاد بعض الرجال على الحضور إلى المنزل لارتكاب الفحشاء مع المتهم نظير أجر ، فان ما أثبتته الحكم تتحقق به جريمة ممارسة الدعارة عادة .

(نقض ١٩٥٤/٥/٤ - مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ١٩٥ ص ٥٧٤)

ان معاشرة رجل لامرأة في منزله معاشرة الأزواج لا يعتبر من أعمال الفسق والدعارة المؤثمة في القانون ، اذ أن المقصود بالتجريم هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(نقض ١٩٥٤/١٠/١٨ - مجموعة القواعد القانونية في ٢٥ عاما ج ٢ ص ٥٧٨)

ان البغاء كما هو معرف في القانون هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز .

(نقض ١٩٧٠/١/١٨ - مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٧ ص ١١٠)

لقد دل المشرع بصريح نص المادة ٣/٩ من القانون ١٩٦١/١٠ ومفهوم دلالاته أن جريمة اعتياد ممارسة الفجور أو الدعارة تتحقق بمباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز وأن يكون ذلك على وجه الاعتياد، ولم يستلزم لتوافرها أن تكون ممارسة الفجور أو الدعارة مقابل أجر ، وإن كان الحصول على مقابل نظير ذلك قد يقوم قرينة على عدم التمييز بين الناس في قبول ارتكاب الفاحشة معهم .

(نقض ١٢/٥/١٩٧٥ - مجموعة أحكام النقض س ٢٦ رقم ٩٧ ص ٤٢٠)

* * *

إذا كان ما أورده الحكم بالاستدلال على ركن العادة في جريمة ممارسة الدعارة عادة هو قول مرسل لا يمكن معه الوقوف على أمر الواقعة المكونة لعنصر الاعتياد ، ولا معرفة مكان وزمان وقوعها بالنسبة الى الواقعة الأخرى ، بحيث تستطيع محكمة النقض اقرار صحة وصفها ومراقبة صحة تطبيق القانون ، فلا يكفي هذا بيانا للركن المذكور .

(نقض ١٦/١٢/١٩٥٨ - مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢٦٤ ص ١٠٩٠)

* * *

ان جريمة ممارسة الدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقسوم الا بتحقيق ثبوتها .

(نقض ١٦/٥/١٩٥٥ - مجموعة أحكام النقض س ٦ رقم ٢٩٦ ص ٩٦١)

* * *

لما كان اعتياد الطاعة الأولى ادارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعة الثانية ممارسة الدعارة ، حتى ولو كانت ابنتها ، ذلك أن الاعتياد انما يتميز بتكرار المناسبة والظروف ، وكان الحكم بمنأى أورده لا يكفي لاثبات ركن الاعتياد الذي لا يقوم الجريمة عند تخلفه ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعة الثانية والاحالة .

(نقض ١١/١/١٩٧٩ - مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٧ ص ٤٩)

* * *

إذا كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم هي أن كل ما تتوفر على الطاعنة الثانية من أدلة هو وجودها في منزل الطاعنة الأولى التي اعتادت إدارة منزلها للبغاء ووجود رجلين دفع كل منهما مبلغا من النقود للطاعنة الأولى لمواصلة الطاعنة الثانية ، وقد أتم أحدهما ما أراد وكان الثاني يباشره بالفعل عندما داهم رجال البوليس المنزل . ولما كان اعتياد الطاعنة الأولى إدارة منزلها للدعارة لا يستتبع بطريق اللزوم اعتياد الطاعنة الثانية ممارسة الدعارة ، وكان تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للاثم لا يكفي لتكوين العادة ، ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد انما يتميز بتكرار المناسبة أو المظرف ، وكان الحكم قد اتخذ من تكرار الفعل مرتين مع الطاعنة الثانية في مجلس واحد دليلا على ثبوت الاعتياد في حقها ، فإن ما أورده الحكم من ذلك لا يكفي لإثبات هذا الركن .

(نقض ١٩٦٢/٥/٧ - مجموعة أحكام النقض س ١٣ رقم ١١٠ ص ٤٣٧)

لا تدخل واقعة فض بكاررة الفتاة بواسطة خطيبها ضمن العناصر المكونة لجريمة ممارسة الدعارة ، فالدعارة هي مباشرة الفجشاء مع الناس بغير تمييز .

وجريمة ممارسة الدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها ، وجرى قضاء محكمة النقض في جرائم الاعتياد على وجوب الاعتداد في توافر ركن الاعتياد بجميع الوقائع التي لم يمض بين كل واحدة منها والتي تليها ، وكذلك بين آخر واقعة وتاريخ بدء التحقيق في الدعوى أو رفعها ، مدة ثلاث سنوات .

(نقض ١٩٧٠/١/١٨ - مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٧ ص ١١٠)

من المقرر أن اثبات العناصر الواقعية لجريمة ممارسة الدعارة وركن الاعتياد عليها هو من الموضوع الذي يستقل به قاضي الموضوع بغير

معقب على ذلك من محكمة النقض ما دام يقيمه على أسباب سائغة .
(نقض ١١/١/١٩٧٩ مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٧ ص ٤٩ ،
نقض ١٩٧٦/٣/٧ س ٢٧ رقم ٦١ ص ٢٨٨ ، نقض ١٩٨٠/٥/٨ س ٣١
رقم ١١٤ ص ٥٩٣ ، نقض ١٩٧٤/١/٢١ س ٢٥ رقم ١١ ص ٤٨)

الأصل بأن قيد حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية
أمر استثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره وقصره على أضيق نطاق
سواء بالنسبة الى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الشكوى
عنها أو بالنسبة الى شخص المتهم دون الجرائم الأخرى المرتبطة بها
والتي لا تلزم فيها الشكوى ، ولما كانت جريمة الاعتداء على ممارسة
الدعارة وإدارة محل للدعارة مستقلتين في أركانها وكافة عناصرهما
القانونية عن جريمة الزنا ، فلا خير على النيابة العامة ان هي باشرت
حقها القانوني في الاتهام وقامت بتحريك الدعوى الجنائية عنهما ورفعها
تحقيقا لرسالتها

ان المحكمة التي توخاها الشارع من غل يد النيابة العامة في تحريك
الدعوى الجنائية في جريمة الزنا ، وهي الحفاظ على مصلحة العائلة
وسمعتها لا تقوم اذا ما وضع للمحكمة من عناصر الدعوى أن ارتكاب
المنكر مع الزوجة كان بعلم زوجها ورضاه مما يسقط حقه فيما فرضه
الشارع لحمايته وعائلته .

(نقض ١٥/٢/١٩٦٥ — مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٢٨ ص ١٢٤)

لما كانت الواقعة تخلص فيما أثبتته الضابط من علمه من تحرياته أن
شقة يسكنها بعض العرب يتردد عليها نسوة ساقطات لارتكاب الفحشاء
معهم فتوجه الى هذا السكن لمراقبته ، وبينما هو كذلك شاهد امرأتين
تدخلان الشقة فقام بطرق بابها بعد دخولهما ففتح له صاحبها فسأله عن

المرأتين فقال انهما حضرتا لارتكاب الفحشاء وانهما اعتادتتا التردد عليه لهذا الغرض ، فألقى الضابط القبض عليهما ، وبسؤالهما في محضره اعترفتا بممارستهما الدعارة ثم أنكرتا ذلك في تحقيق النيابة ، وقضت محكمة أول درجة بإدانتهم وأيدت المحكمة الاستئنافية الحكم فطعننت احدهما في الحكم بالنقض

ولما كان من المقرر أنه لا يضير العدالة افلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق ، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، ، وكان مؤدى الواقعة التي أوردتها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمة شوهدت في حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها في حالة تلبس بالجريمة ، حتى ولو كانت من المعروفات للشرطة بالاعتياد على ممارسة الدعارة ، ذلك أن مجرد دخولها احدى الشقق لا ينبىء بذاته عن ادراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة ، ومن ثم فان ما وقع على المتهمة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، ذلك أن المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز للمأموري الضبط القضائي القبض على المتهم الا في أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها .

(نقض ١٩٨٠/٦/٩ - مجموعة أحكام النقض س ٣١ رقم ١٤٢ ص ٧٣٥)

تخلص الواقعة فيما استقاه الحكم في أن تحريرات ضابط الشرطة دلت على أن بعض النسوة الساقطات يترددن على شقق مفروشة لممارسة الدعارة من شاعليها ، وأنه في يوم الضبط شاهد الضابط المتهمتين تدخلان احدى هذه الشقق وتخرجان بعد ساعة ونصف ولما استوقفهما أقرتا بأنهما مارستا الفحشاء مع قاطن الشقة لقاء أجر معين وأقر قاطن الشقة بذلك ، ولما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به

رجل السلطة العامة في سبيل التحري عن الجرائم وكشف مرتكبيها
ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجال السلطة العامة
إذا ما وضع الشخص نفسه ذواعية واختيارا في موضع الريب والظن ،
وكان هذا الوضع ينبىء عن ضرورة تستلزم تدخل المستوقف للتحري
والكشف عن الحقيقة ، لما كان ذلك فان القبض على المتهمين عقب ذلك
يكون قبضا صحيحا في القانون .

(نقض ١٩٧٤/١/٢١ - مجموعة أحكام النقض س ٢٥ رقم ١١ ص ٤٨)

٣١٣ - ثانيا : تسهيل الدعارة والمعاونة عليها (م ١ ، ٦ ، ٩ ق ١٠ / ١٩٦١)

ان قانون مكافحة الدعارة اذ نص فى مادته الاولى على أنه يعاقب بالحبس مدة ٠٠٠٠٠ كل من خرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة ، واذ نص فى المادة السابعة على العقاب على المشروع فى الجرائم المبينة فى المواد السابقة بالعقوبة المقرر للجريمة فى حالة تمامها ، لم يشترط للعقاب على التحريض أو المساعدة أو التسهيل أو الاستغلال ارتكاب الفحشاء بالفعل .

(نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ - مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٣٢ ص ١٥٣ ، أيضا نقض ١٩٦٧/٢/١٤ - س ١٨ رقم ٤٢ ص ٢١٩ ، نقض ١٩٦٨/٣/٢٧ - س ١٩ رقم ٥٥ ص ٢٩٥ ، نقض ١٩٧٣/١/٨ - س ٢٤ رقم ١٤ ص ٥٤ ، نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ - س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ٥٣)
* * *

إذا كان القانون لا يشترط لوقوع جريمة التحريض على الدعارة أو تسهيلها أو المساعدة عليها أو استغلالها اقتراف الفحشاء بالفعل فإنه لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة ممارسة الدعارة من المتهمين الثانية والثالثة لعدم اقترافهما الفحشاء وعدم توافر أركان جريمة ممارسة الدعارة فى حقهما ، وبين ما انتهى اليه الحكم من ادانة الطاعنة بجريمة المشروع فى تسهيل دعارة الغير ، اذ القضاء ببراءة هاتين المراتين من تهمة ممارسة الدعارة لعدم توافر عناصرها القانونية لا يستتبع براءة الطاعنة من مهمة المشروع فى تسهيل دعارتهما ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة الثانية .

(نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ - مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٠٤ ص ١٢٦٣)

* * *

تتوافر جريمة تسهيل الدعارة بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها الى أن ييسر لشخص يقصد مباشرة الفسق تحقيق هذا المقصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لممارسة البغاء وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من ممارسة البغاء أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة .

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ - مجموعة أحكام النقض - س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣ ، نقض ١٩٨٠/١/١٧ - س ٣١ رقم ٤٩ ص ٢٥٠)

نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٩٦١/١٠ على تجريم تحريض الذكور والاناث على ارتكاب الفجور أو الدعارة والمساعدة على ذلك وتسهيله بصفة عامة بما يفيد ثبوت الحكم على الاطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتياد ، ولم يبين القسانون ما هو المراد من كلمة التحريض ، ولذلك فان تقدير قيام التحريض أو عدم قيامه في الظروف التي وقع فيها يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

(نقض ١٩٧٣/١١/١٣ - مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢٠٣ ص ٩٧٢)

حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله انها (تخلص فيما أبلغ به المجنس عليه من أن المتهم قابله وصديق له ، وعرض عليه زيارته بمنزله فوافق ، وحينئذ عرض عليه المتهم احضار بنات أو رجال لارتكاب الفحشاء معهم ، ولما رفض ذلك أخرج المتهم قضيبه وعرض عليه ارتكاب الفحش معه فرفض وغادر المنزل) ، لما كان ذلك وكان القانون رقم ١٩٦١/١٠ اذ نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى على أنه (كان من حرض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة ٠٠٠٠ المخ) فقد دل بهذه الصيغة العامة التي تضمنتها هذه المادة على اطلاق حكمها بحيث

تتناول شتى صور التحريض على البغضاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء ، وبذلك يدخل فيه أى فعل من الأفعال المفسدة للأخلاق ، كما يدخل فيه مجرد القول — ولو كان عرضاً — ما دام هذا العرض جديداً فى ظاهره وفيه بذاته ما يكفى للتأثير على المجنى عليه المخاطب به واغوائه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة ، ولما كان الحكم قد انتهى الى أن ما اقترقه الطاعن هو ضرب من ضروب التحريض على ارتكاب الفجور وارضاء شهوات الغير وليس ارضاء مزاجه الخاص كما ذهب الطاعن فى ذلك ، فان ما يثيره فى شأن العناصر المكونة للتحريض لا يعدو أن يكون مجادلة فى موضوع الدعوى لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(نقض ٢٧/٢/١٩٦٨ — مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٥٥ ص ٢٩٥)

من المقرر أن الجرائم المنصوص عليها فى المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة لا تقوم الا فى حق من يحرض غيره على ممارسة الفحشاء مع الناس بغير تمييز أو يسهل له هذا الفعل أو يساعد عليه ، وهى لا تقع من الأنثى التى تقدم نفسها للغير انما تقع ممن يحرضها على ذلك أو يسهل لها هذا الفعل .

(نقض ٩/١٠/١٩٧٢ — مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ٢٢٩ ص ١٠٣٣)

لا يستوجب قانون مكافحة الدعارة تقاضى أجر لتجريم فعل التحريض على ارتكاب الدعارة ، ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تتحدث استقلالاً عن الأجر أو المقابل ، وهو ما لا يعد ركناً من أركان الجريمة المستوجبة للعقاب .

(نقض ٨/٥/١٩٦١ — مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٠٢ ص ٥٤٦)

نصت المادة ٩/٢ من قانون مكافحة الدعارة على عقاب كل من يملك أو يدير منزلاً مفروشاً أو غرفاً مفروشة أو محلاً مفتوحاً للجمهور يكون

قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء يقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، فدل القانون بذلك على أنه لا يشترط للعقاب أن يكون المالك أو المدير قد قصد تسهيل الدعارة ، بل يكفى مجرد علمه بأن من قبلهم فى محله ممن اعتادوا ممارسة الدعارة أو الفجور أو التحريض عليها .

(نقض ١٩٧٧/٤/٤ - مجموعة أحكام النقض س ٢٨ رقم ٩٦ ص ٤٦٣)

* * *

من المقرر أن الأماكن المفروشة المشار إليها فى المادة ٢/٩ من قانون مكافحة الدعارة إنما هي التى تعد لاستقبال من يرد إليها من أفراد الجمهور بغير تمييز للإقامة مؤقتا بها ، وهو معنى غير متحقق فى المنازل التى يستأجرها الناس عادة وعلى سبيل الاختصاص لسكنائها مدة غير محددة ولها نوع من الاستمرار .

(نقض ١٩٦٣/٤/٢٣ - مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٧٠

ص ٣٤٨ ، نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ - س ٧ رقم ١١٩ ص ٤٠٩)

* * *

نصت المادة الأولى من قانون مكافحة الدعارة على تجريم كل من حرض ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، بصيغة عامة تفيد ثبوت الحكم على الإطلاق بحيث تتناول شتى صور التسهيل دون اشتراط ركن الاعتیاد ، غير أن المادة ٢/٩ تكفلت بالنص على عقاب كل من يملك أو يدير منزلا مفروشا أو غرضا مفروشة أو محلا مفتوحا للجمهور يكون قد سهل عادة الفجور أو الدعارة سواء يقبوله أشخاصا يرتكبون ذلك أو بسماحه فى محله بالتحريض على الفجور أو الدعارة ، وهذا التخصيص بعد التعميم ابتداء يفيد أن مراد الشارع استثناء من ورد ذكرهم فى النص الخاص من الحكم العام .

(نقض ١٩٥٨/١٢/١٦ - مجموعة أحكام النقض س ٩ رقم ٢٦٤ ص ١٠٩٠)

* * *

ان القانون اذ نص فى المادة الأولى منه على عقاب كل من حرض
شخصاً ذكرًا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعد على
ذلك أو سهله له . . . الخ ، واذ نص فى المادة السادسة فقرة أولى
على عقاب كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الانفاق
المالى : فقد دل بالصيغة العامة التى تضمنتها المادة الأولى على
اطلاق حكمها بحيث تتناول صور التجريض على البغاء وتسهيله بالنسبة
للذكر والأنثى على السواء ، بينما قصر تطبيق المادة السادسة بعد
هذا التعميم على دعارة الأنثى التى (تمارس الدعارة) والتى تمهد
لها صورة معينة من صور المساعدة والتسهيل هى المعاونة التى تكون
ونسيلتها الانفاق المالى بشتى سبله سواء أكان كلياً أو جزئياً . . . وبذلك
ترمى المادة الأولى بصفة أساسية الى محاربة الدعوة الى الفساد
وتسهيله لمن يستجيب الى تلك الدعوة بينما تعاقب المادة السادسة
على التمكين لدعارة البغى وتأمين طريقها اليها أيا كان الباعث على ذلك .
ومن ثم فسماح المتهمه لمتهمه أخرى بممارسة الدعارة فى مسكنها
الخاص لا يوفر فى حقها صورة المعاونة التى تتطلبها الفقرة الأولى من
المادة السادسة ، وانما يعتبر تسهيلاً للبغاء بصفة عامة مما تنطبق
عليه المادة الأولى .

(نقض ٢٣/٤/١٩٦٣ — مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ٧٠ ص ٣٤٨)

لما كان الضابط فى طريقه الى مسكن المتهم لتنفيذ أمر صادر
له من النيابة العامة بتفتيشه لادارته للدعارة ، وكان ذلك بعد تحريكات
ثبت منها أن المتهم يقدم زوجته ونسوة أخريات للرجال الذين يترددون
على المنزل لارتكاب الفحشاء ، كما أن بعض الشبان يترددون على المنزل
لاصطحاب النسوة الساقطات . . . ، اذ شاهد المتهم برفقة زوجته
وبرفقتها ثلاثة رجال وامرأة أخرى على سلم المنزل فاستوقفهم ليتبين
الأمر ، فأقر رجال منهم بأنهم يترددون على المنزل لارتكاب الفحشاء
مع المرأتين المذكورتين مقابل أجر يتقاضاه المتهم ، واعترف المتهم

بإدارة منزله للدعارة ، واعترف الآخرون بما أثبتته الضابط في محضره ،
ولما كانت القاعدة أنه متى كان المتهم قد وضع نفسه موضعاً محسوطاً
بالشبهات والريب فهذا يبيح لرجل الضبط القضائي الذي شاهده في
هذا الوضع أن يستوقفه ليعرف أمره فإذا ما اتضح له أنه في حالة
تلبس بالجريمة كان له الحق في القبض عليه .

(نقض ١٩٦٣/١٢/٢ — مجموعة أحكام النقض س ١٤ رقم ١٥٨ ص ١٧٣)

ان الطاعنة قد وضعت نفسها موضع الشبهات والريب بصعودها
مع المتهم الثانية الى مسكن رجل ثم نزول هذا الرجل معها فمن حق
الضابط الذي يعلم من تحرياته السابقة أن الطاعنة تقوم بتسهيل
الدعارة لبعض النسوة وتقديمهن للرجال لارتكاب الفحشاء معهن أن
يستوقفهم ليتحرى أمرهم ويكشف عن الوضع الذي وضعت الطاعنة
نفسها فيه طواعية واختياراً ، فإذا ما ذكر له الرجل أن الطاعنة أحضرت
له المتهم الثانية لارتكاب الفحشاء معها واعترفت له المتهم الثانية بذلك ،
فان الجريمة تكون في حالة تلبس تبيح القبض على الطاعنة .

(نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ — مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٣٢ ص ١٥٣)

التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها بصرف النظر عن شخص مرتكبها ،
ومتى قامت في جريمة صحت اجراءات القبض والتفتيش في حق كل من
له اتصال بها سواء أكان فاعلاً أم شريكاً ، وتقدير الدلائل على صلة
المتهم بالجريمة التلبس بها ومبلغ كفايتها يكون بداءة لرجل الضبط
القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .

(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ — مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٤٢
ص ٢١٩)

ارتكاب المطاعنة جرائم تسهيل الدعارة لأخرى ومعاونتها على ذلك
واستغلال بغائها وإدارة محل للدعارة ، كل ذلك يتحقق به معنى الارتباط
الموارد بالمادة ٢/٣٢ ع ، ويجب اعتبارها جريمة واحدة والحكم
بالمعقوبة المقررة لأشدها .

(نقض ١٩٦٧/٢/٢٠ — مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٤٥
ص ٢٤٠)

* * *

ان قرار وزير العدل الصادر في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٥ بإنشاء
نيابة جزئية ومحكمة جزئية لجرائم الآداب بمحافظة الاسكندرية هو قرار
تنظيمي لم يسلب النيابة بالمحاكم العادية اختصاصها العام ، ومن ثم
فان اختصاص نيابة باب شرقي بإصدار إذن التفتيش لا مخالفة فيه
للقانون .

(نقض أول يناير ١٩٧٣ — مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١ ص ١)

* * *

الأصل أن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بأقوال
الشاهد أو المتهم في أى مرحلة من مراحل الدعوى متى وثقت فيها
وارتاحت لها .

(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ — مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٤٢ ص ٢١٩)

* * *

من المقرر أن القانون لم يشترط لوقوع جريمة تسهيل البغاء
أن يكون بطريقة معينة انما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم
على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل .

(نقض ١٩٧٠/١٢/٢٧ — مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٣٠٤
ص ١٢٦٣ ، نقض ١٩٧٣/٣/٤ — س ٢٤ رقم ٦٢ ص ٢٨٤)

* * *

من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة متى اطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ، ولو عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى ، فلا على المحكمة ان هي اخذت الطاعة باعترافها في محضر جمع الاستدلالات رغم عدولها عنه بعد ذلك .

(نقض ١/١/١٩٧٣ - مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ١ ص ١)

للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وان عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحق والواقع .

ولا تشريب على المحكمة ان هي عولت في اثبات ركن الاعتقاد على شهادة الشهود طالما أن القانون لا يستلزم لثبوته طريقة اثبات معينة .

(نقض ١١/٢٥/١٩٧٣ - مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣)

لم يستلزم القانون بيان الأركان المكونة للتحريض على ارتكاب الدعارة ، بل يكفي أن يثبت الحكم تحققه باعتباره مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب .

..... هذا الى أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي وصلت اليها ، ومن المقرر أن تقدير الدليل في دعوى لا ينسحب أثره الى دعوى أخرى ، ومن ثم فلا تشريب على المحكمة اذا هي اطمأنت الى ما أثبتته الضابط محضر المحضر في محضره ولم تأبه بما هو ثابت من مدونات حكم سابق صادر ببراءة الطاعة لأن هذا الضابط وفق لهذا تهما مماثلة .

(نقض ٢٢/٢/١٩٧٩ - مجموعة أحكام النقض س ٣٠ رقم ٥٧ ص ٢٨٥)

٣١٤ - ثالثاً : تقديم أو تأجير مكان يدار للدعارة أو لسكنى شخص
يمارس فيه الدعارة (م ١/٩ ق ١٠/١٩٦١) :

لما كانت المادة ١/٩ ق ١٠ / ١٩٦١ تعاقب كل من أجر أو قدم
بأية صفة كانت منزلاً أو مكاناً يدار للفجور أو الدعارة أو لسكنى شخص
أو أكثر إذا كان يمارس فيه الفجور أو الدعارة مع علمه بذلك ، وكان يبين
من ذلك أن النص يؤثم حالتين ، أولاهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان
لادارته للفجور أو الدعارة مع العلم بذلك ، وهو ما يلزم لقيامه علم المؤجر
أو مقدم المكان بأنه يدار للفجور أو الدعارة وأن يدار فعلاً لهذا
الغرض على وجه الاعتياد ، وثانيتهما تأجير أو تقديم منزل أو مكان
لسكنى شخص أو أكثر لممارسة البغاء فيه مع العلم بذلك ، وهو ما لا يتطلب
تكرار الفجور أو الدعارة فيه بالفعل ، ذلك أن الممارسة لا تعنى سوى
ارتكاب الفعل ولو مرة واحدة ، طبقاً لما ورد بتقرير لجنة الشئون
التشريعية بمجلس النواب المرفوع للمجلس فى ٢١/٤/١٩٥١ عن
مشروع القانون رقم ٦٨/١٩٥١ الذى حل محله القانون رقم ١٠/١٩٦١
وبذات الألفاظ ، ولما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم تتلخص فى أن الضابط
علم من تحرياته أن الطاعن يؤجر بعض الشقق المفروشة لبعض العرب
بقصد ارتكاب الدعارة فيها ، فلما توجه لتفتيش إحدى هذه الشقق
وجد به أربعة رجال عرب وامرأتين ، واعترف الرجال الأربعة بأنهم
استأجروا الشقة من الطاعن لممارسة الدعارة فيها وأنه كان على علم
بغرضهم ، وأقر اثنان منهم بممارسة الفحشاء مع المرأتين لقاء أجر ،
واعترفت المرأتان بذلك ، ولما كان البغاء كما هو معرف به فى القانون
هو مباشرة الفحشاء مع الناس بغير تمييز ، فإن ارتكبه الرجل فهو
فجور ، وإن قارفته الأنثى فهو دعارة ، ومن ثم فإن النص ينطبق سواء
مارس البغاء بالشقة المؤجرة رجل أو أنثى متى علم المؤجر بذلك ، وإذا
كان الحكم الابتدائى المؤيد بأسبابه بالحكم المطعون فيه قد استخلص بأدلة
سائغة أن الغرض من تأجير الشقة هو ممارسة المستأجرين الفجور فيها ،

وكان القانون لا يتطلب توافر العادة في هذه الحالة ، فان منعى الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

(نقض ١٩٧٨/١/٢٩ - مجموعة أحكام النقض س ٢٩ رقم ١٩ ص ١٠٨)
راجع حكما مشابها (نقض ١٩٨٠/٢/٤ مجموعة أحكام النقض س ٣١
رقم ٣٧ ص ١٨٢)

ان ما أثارتها الطاعنة الثالثة من عدم علمها بإدارة المسكن المؤجر منها للطاعنة الأولى للدعارة هو دفاع يعد هاما ومؤثرا في مصير الدعوى ذلك أن دفاع الطاعنة الثالثة قصد به نفى الركن المعنوي للجريمة المسندة اليها وإثبات حسن نيتها باتخاذ اجراءات طرد شاعلى المسكن اثر علمها بالغرض الذى يدار المسكن من أجله ، مما كان يقتضى للمحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تعمل على تحقيق هذا الدفاع .

(نقض ١٩٧٠/١/١٨ - مجموعة أحكام النقض س ٢١ رقم ٢٧ ص ١١٠)

٣١٥ - رابعا : استغلال الدعارة (م ٢/٦ ق ١٠/١٩٦١) :

يبين من عبارة الفقرة (ب) من المادة السادسة من القانون رقم ١٠/١٩٦١ أن المشرع قصد من وضعها أن يمتد العقاب الى طائفة المستغلين للدعارة والفجور بأية وسيلة دون قيد بأن يكون الاستغلال مصحوبا بأى فعل يدل على الحماية أو التحريض أو المساعدة ، وإذا كان ورود عبارة (التعويل فى المعيشة على كسب امرأة) بالمادة ٢٧٢ ع الملاءة قد ترتب عليه جعل النص مقصورا على عقاب كل من يستغل النساء الساقطات عن طريق التظاهر بحمايتهن والدفاع عنهن ويعول فى معيشته كلها أو بعضها على ما يكسبه من الدعارة ، فقد رأى أن هذه العبارة لم تعد ملائمة ، ومن ثم أبدلت بها عبارة (كل من استغل بأية وسيلة بغاء شخص أو فجوره) لتتناول بالعقاب كل وسائل الاستغلال المباشرة وغير المباشرة دون اعتداد بأية صلة بين المستغل ومرتكب البغاء ، ودون أهمية لما إذا كان فعل الاستغلال قد وقع مرة واحدة أو عدة مرات .

وكذلك لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة محل للدعارة وتحريض المتهم على ارتكاب الدعارة لعدم توافر اركانهما القانونية وبين ما انتهى اليه من ثبوت جريمة استغلال بغاء المتهم المذكورة .

(نقض ١٢/١٩٦٤ - مجموعة الأحكام س ١٥ رقم ١٥٥ ص ٧٨٧)

لا تعارض بين نفي الحكم وقوع جريمة إدارة بيت للدعارة وممارستها - وهما من جرائم العادة التى لا تقوم الا بثبوت ركن الاعتياد - وبين ما انتهى اليه الحكم من ثبوت جريمة استغلال الطاعنة لبغاء المتهم الثانية ، وهى جريمة لم يستلزم الشارع فيها توافر هذا الركن .

(نقض ٢٢/١٩٥٩ - مجموعة أحكام النقض س ١٠ رقم ١٤٤ ص ٦٤٤)

٣١٦ - خامساً : تخريض الذكور والإناث على مغادرة البلاد أو تسهيل ذلك لهم أو استخدامهم أو اصطحابهم خارجها للاشتغال بالدعارة (م ٣ ق ١٠/١٩٦١) :

— لما كانت الفقرة (أولاً) من المادة الثانية من قانون العقوبات قد نصت على أن تسرى أحكام هذا القانون على كل من ارتكب في خارج القطر فعلاً يجعله فاعلاً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها في القطر المصري ، فإن مفاد ذلك أن حكم هذه الفقرة ينصرف إلى كل شخص سواء أكان وطنياً أم أجنبياً ارتكب في الخارج فعلاً يجعله فاعلاً أصلياً أو شريكاً في جريمة وقعت كلها أو بعضها داخل إقليم الدولة ويتحقق الاشتراك ولو كان الجاني أجنبياً مقيماً في الخارج ولم يسبق له الحضور للبلاد .

— تنص المادة الثامنة من قانون العقوبات على أن (تراعى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك) ، كما تجزئ نص الفقرة الأولى من المادة ٣ من القانون ١٩٦١/١٠ بأن : « كل من حرص ذكرًا » لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة اتفاقها في الخارج مع المحكوم عليهم على تخريض بعض الفتيات المصريات على مغادرة البلاد وتسهيل سفرهن للاشتغال بالدعارة تحت ستار العمل بالملاهي الليلية التي تمتلكها الطاعنة في منروفيا بدولة ليبيريا . . . ، وأن عناصر تلك الجرائم قد توافرت في إقليم الدولة المصرية فإن النعنى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

— العبرة في جرائم القوادة الدولية بقصد الجاني نفسه لا بقصد المجنى عليها ، فتقع الجريمة ولو كان الغرض الذي أدركته المجنى عليها من نقلها غرضاً مشروعاً ما دام الجاني يضرر غرضاً آخر هو البغاء

أنه ليس بـ لازم لوقوعها أن يكون الجاني قاصدا استخدام المجنى عليها
لمباشرة الدعارة عقب نقلها أو تسفيرها ، وإنما يكفي أن يكون قصده
منصرفا إلى استخدامها في عمل من شأنه أن يؤدي بها في النهاية إلى
ممارسة البغاء — لما كان ذلك — فإن ما تثيره المطاعنة من أن سفر
هؤلاء الفتيات للخارج كان لغرض مشروع بدلالة تحريرهن عقود عمل
في مصر وحصولهن على تصاريح بالسفر طبقا للقانون لا محل له .

(نقض ٢٣ فبراير ١٩٧٤ ، مجموعة أحكام النقض س ٧٥ رقم ٣٨ ص ١٦٩)

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون ١٩٦١/١٠
أن هذه المادة تتضمن حكمها نوعين متميزين من جرائم القوادة الدولية ،
أولهما جريمة تحريض شخص على مغادرة البلاد بقصد البغاء أو استخدام
شخص موجود فيها بقصد ممارسة البغاء خارجها ، وقد تتوافر عناصر
هاتين الجريمتين في إقليم الدولة بصرف النظر عن مغادرة المجنى عليها
البلاد أو عدم مغادرتها ، وثانيهما جريمة لا تتم عناصرها إلا بمغادرة
المجنى عليها البلاد فعلا ، ولا تتطلب أكثر من اصطحاب المتهم له إلى
الخارج لهذا القصد .

(نقض ١٩٧٢/٦/٤ — مجموعة أحكام النقض س ٢٣ رقم ١٩٤ ص ١٦١)

دل نص المادة الثالثة الفقرة الأولى على أنه لا يشترط للعقاب
على التحريض أو المساعدة على مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة ،
اقتراح الفحشاء في الخارج بالفعل ، ومن ثم فلا تعارض بين ما انتهى
إليه الحكم من تبرئة بعض المتهمات من تهمة ممارسة الدعارة لعدم ثبوت
اقتراحهن الفحشاء وإدانة الطاعن في جريمة مساعدة وتحريض لهن على
مغادرة البلاد للاشتغال بالدعارة وذلك لاختلاف العناصر القانونية لكل
منهما ، ولأن انتفاء الجريمة الأولى لا يحول دون ثبوت الجريمة
الثانية .

(نقض ١٩٧٣/٢/٢٦ — مجموعة أحكام النقض س ٧٤ رقم ٥٧ ص ٢٥٦)

٣١٧ - سادسا : جريمة الاعلان عن دعوة تتضمن اغراء بالدعارة
وجريمة التحريض على الفسق (م ١٤ ق ١٠ / ١٩٦١ ،
٣٨٥ / ٣ ع) :

ان المادة (١٤) من قانون مكافحة الدعارة التي طبقتها المحكمة اذ
نصت على عقاب كل من أعلن دعوة تتضمن اغراء بالفجور أو الدعارة ،
قد اشترطت أن يكون اعلانها باحدى الطرق المبينة فى المادة ١٧١ ع .
وحيث ان المادة ١٧٨ ع التي تقول النيابة بانطباقها تعاقب على
الأمر الفاحشة فى مضمون اللفظ أو القول أو الإشارة أو الكتابة
أو التصوير وعلى الأمور الجارحة للأدب المتعلقة بالمسائل
الجنسية التي يحميها القانون كالدعوة الى الزنا وهتك العرض والدعارة
وعلى الدعوة الى الرذائل التي لا يعاقب عليها القانون مباشرة ولكنها
تتناقض النظام الاجتماعى وتجرح الشعور العام بالحياء ، متى توفر فى
ذلك كله شرط العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ولما كان
يبين من الحكم المطعون فيه أن ما صدر من المطعون ضدها من قولها لأحد
المارة فى الطريق : « الليلة دى لطيفة تعالى نمضيها سوى » لم تجهر
به ولم تقاله بقصد الاذاعة أو على سبيل النشر أو الاعلان عن نفسها
أو عن سلعتها المقوتة ، وإنما قصدت به أن تقتصيد من تأنس منه
قبولا لدعوتها التي صدرت عنها فى هذه الحدود ، الأمر الذي لا تتوافر
به العلانية المنصوص عليها فى المادة ١٧١ ع ، ومن ثم لا تتحقق
به الجريمة المعاقب عليها بالمادة ١٧٨ ع ولا الجريمة المنصوص
عليها فى المادة (١٤) من قانون مكافحة الدعارة ، ولا يبقى بعد ذاك
محلا للتطبيق على واقعة الدعوى الا المادة ٣٨٥ / ٣ من قانون
العقوبات التي تعاقب على تحريض المارة على الفسق بأشعارات أو
أقوال (أصبحت المادة ٢٦٩ عقوبات مكررا) .

(نقض أول يوليو ١٩٥٤ - مجموعة أحكام النقض س ٥ رقم ٢٧٢
ص ٨٤٨)

٣١٨ - سابعا : ادارة مكان للبغاء (م ٨ ق ١٠ / ١٩٦١) :

ان جريمة ادارة بيت للدعارة هي من جرائم العادة التي لا تقوم الا بتحقيق ثبوتها .

(نقض ١٦/٥/١٩٥٥ - مجموعة أحكام النقض س ١٦ رقم ٢٩٦ ص ٩٦١ ،
نقض ٢/١٢/١٩٦٣ - س ١٤ رقم ١٥٨ ص ٨٧٣ ، نقض ٦/١/١٩٦٩
- س ٢٠ رقم ٥ ص ٢١ ، نقض ١٠/١/١٩٥٦ س ٧ رقم ١١ ص ٢٧)

لا تعارض بين الحكم بادانة الطاعة بادارة منزلها للبغاء وبين
الحكم ببراءة امرأة ضبطت تمارس الفحشاء في البيت لابتناء حكم البراءة
على سبب قانوني متصل بحالة هذه المرأة وهو عدم ثبوت اعتيادها على
ارتكاب الدعارة دون أن ينفى واقعة ضبطها في منزل الطاعة ترتكب
الفحشاء .

(نقض ٦/٢/١٩٦٧ - مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٣٢ ص ١٦٧)

لا يستلزم القانون تقاضي أجر لتجريم فعل ادارة منزل للدعارة ،
ومن ثم فلا جناح على المحكمة ان لم تتحدث استقلالا عن الأجر أو المقابل ،
وهو مالا يعد ركنا من أركان هذه الجريمة .

(نقض ٨/٥/١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٠٢ ص ٥٤٦ ،
نقض ١٧/٤/١٩٨٠ - س ٣١ رقم ٩٦ ص ٥١٠)

لا يقدح في اعتبار المنزل مدارا للدعارة أنه مسكن خاص للزوجية ،
ما دامت المتهمة أعدته في الوقت ذاته لاستقبال نساء ورجال لارتكاب
الفحشاء فيه .

(نقض ٨/٥/١٩٦١ - مجموعة أحكام النقض س ١٢ رقم ١٠٢ ص ٥٤٦)

لا يقدح في اعتبار المنزل مدارا للدعارة أنه معد في نفس الوقت لممارسة مهنة الحياكة ما دامت صاحبه قد أعدته لاستقبال النساء والرجال لارتكاب الفحشاء فيه .

(نقض ١٩٥٦/٣/٢٠ — مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٩ ص ٤٠٩)

ان المنزل الذي يقيم فيه المتهم مع زوجته هو منزل خاص إداره للدعارة ، ولا يعتبر منزلا مفروشا مفتوحا للجمهور كالفنادق والبنسيونات التي تقبل نزلاء للإقامة بصفة الاستقرار ولو لمدة معينة أو غير محددة ، بل كان المتهم يستقبل بمنزله أشخاصا لارتكاب الفحشاء فيه نظير أجر يحدده لهذا الغرض ينصرفون بعده وتنطبق على حالته المادة الثامنة من قانون مكافحة الدعارة .

(نقض ١٩٥٢/٣/١٣ — مجموعة أحكام النقض س ٣ رقم ٢٢٠ ص ٥٩٤)

متى كانت الطاعنة قد ضبطت في منزلها ترتكب الفحشاء مع شخص أجنبي عنها وأنه لم يضبط بالمنزل امرأة أخرى سواها ، وكانت المحكمة لم تقم دليلا آخر على أنها أدارت منزلها لممارسة الغير البغاء فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة لا تكون متوافرة الأركان .

(نقض ١٩٥٣/١/٢٧ — مجموعة أحكام النقض س ٤ رقم ١٦٨ ص ٤٣٩)

لما كان الحكم قد أثبت أن اثنا عشر غير الطاعنة الأولى يغشينه لارتكاب الفحشاء فيه مع رجال . لقاء أجر تتقاضاه الطاعنة ، فلا يغير من الأمر شيئا كون أولئك النسوة من المقيمات بالمنزل إقامة دائمة أو مؤقتة ، أو أن تكون الطاعنة الثانية التي تمارس البغاء في البيت هي ابنة الطاعنة الأولى لأن الفرع يعتبر من الغير في حكم المادة الثامنة من قانون مكافحة الدعارة ، يؤيد ذلك أن الشارع جعل من إدارة الأصل محلا للدعارة ظرفا مشددا متى مارس الفرع فيه الدعارة .

(نقض ١٩٥٦/٤/٩ — مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٥٢ ص ٥١٩)

— لما كان الحكم قد نفى قيام ركن العادة بالنسبة للطاعنة الثانية وقضى ببراءتها من تهمة الاعتقاد على ممارسة الدعارة ، وكانت المحكمة لم تقم دليلاً آخر على أن المحل يدار لممارسة الغير الدعارة فيه ، فإن جريمة إدارة منزل للدعارة عادة لا تكون متوافرة الأركان ، وبالتالي تكون جريمة المعاونة في إدارة المنزل للدعارة غير قائمة قانوناً .

— أن مجرد وجود امرأة تمارس الدعارة في منزل يدار للدعارة وضبطها فيه مهما بلغ من علمها بإدارته للدعارة لا يعتبر بذاته عوناً على استغلاله أو مساعدة في إدارته ، ولا تتحقق به جريمة المعاونة في إدارة المنزل للدعارة .

(نقض ١٠/١/١٩٥٦ — مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١١ ص ٢٧)

ان المعاونة التي عنها الشارع في المادة الثامنة من قانون مكافحة الدعارة لا تتحقق الا بالاشتراك الفعلي في تهيئة المحل المعد للدعارة بقصد استغلاله ، فإذا كان ما أورده الحكم لا يؤدي الى أن الطاعنة قد ساهمت في اعداد هذا المحل أو في إدارته فإن جريمة المعاونة في إدارته لا تقوم .

(نقض ٦/١/١٩٦٤ مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٢ ص ١٠)

ان ممارسة امرأة الدعارة في منزل يدار للدعارة لا يكفي لقيام جريمة المعاونة في إدارة المنزل للدعارة ، إذ أن المقصود بالمعاونة هو اعداد المحل واستغلاله كمشروع .

(نقض ٣/٤/١٩٥٦ — مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٤٣ ص ٤٨٩ ،

نقض ١٣/٣/١٩٥٢ — س ٣ رقم ٢٢٠ ص ٥٩٤ ، نقض ١٠/٦/١٩٥٥

— س ٥ رقم ٢٩٢ ص ٩٧٩)

تقدير جدية التحريات متروك لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة
الموضوع ومتى أقرتها عليه فلا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة
النقض .

(نقض ١٩٧٦/٣/٧ - مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٦١ ص ٢٨٨)

لا حرج على المحكمة في أن تستأنس بسبق اتهام المتهم في مثل
الجريمة المسندة اليه كقرينة على وقوعها .

(نقض ١٩٦٨/٤/٨ - مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ٧٨ ص ٤١٢)

لا يستلزم القانون لاثبات ركن العادة في استعمال مكان للدعارة
طريقة معينة من طرق الاثبات .

(نقض ١٩٦٧/٢/٢٠ - مجموعة أحكام النقض س ١٨ رقم ٤٥ ص ٢٤٠ ،

نقض ١٩٧٤/٣/١٧ - س ٧٥ رقم ٦٥ ص ٢٩٥ ، نقض ١٩٧٩/٥/١٤

- س ٣٠ رقم ١٢٠ ص ٥٦٣ ، نقض ١٩٨٠/٤/١٧ - س ٣١ رقم ٩٦

ص ٥١٠)

ولذلك لا تثريب على المحكمة اذا عولت في اثبات العادة على
شهادة الشهود واعتراف المتهم .

(نقض ٦٣/٦/٣ - س ١٤ رقم ٩٤ ص ٤٨٠ ، نقض ٦٥/١/١١ -

س ١٦ رقم ١٢ ص ٥٠ ، نقض ٦٨/٤/٨ - س ١٩ رقم ٧٨ ص ٤١٢ ،

نقض ٧٤/٣/١٧ - س ٧٥ رقم ٦٥ ص ٢٩٥ ، نقض ٧٨/٤/٩ - س ٢٩

رقم ٧١ ص ٣٩٨ ، نقض ٧٩/٢/٢٢ - س ٣٠ رقم ٥٧ ص ٢٨٥) .

من حق المحكمة أن تأخذ بأقوال شاهد في التحقيقات وان خالفت
أقواله في جلسة المحاكمة .

(نقض ٦٧/٢/٢٠ - س ١٨ رقم ٤٥ ص ٢٤٠ ، نقض ٦٨/٤/٨ -

س ١٩ رقم ٧٨ ص ٤١٢)

اذ من المقرر أن وزن أقوال الشهود أو تقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع .
(نقض ١٩٧٦/٣/٧ - س ٢٧ رقم ٦١ ص ٢٨٨)

للمحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة وان عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى .
(نقض ١٩٦٣/١٢/٢ - س ١٤ رقم ١٥٨ ص ٨٧٣ ، نقض ١٩٧٤/٣/١٧ - س ٧٥ رقم ٦٥ ص ٢٩٥)

ومن المقرر أن للمحكمة أن تعمل في ادانة متهم على أقوال متهم آخر متى اطمأنت اليها ولو لم يكن من دليل سواها .
(نقض ١٩٦٤/١/٦ - مجموعة أحكام النقض س ١٥ رقم ٢ ص ١٠)

لما كان الحكم المطعون فيه اذ دان المطعون ضده بإدارة محل للدعارة قد وقت عقوبة الخلق بجعلها لمدة ثلاثة أشهر في حين أن القانون أطلقها من التوقييت فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه وتصحيحه .
(نقض ١٩٦٨/١١/٤٠ - مجموعة أحكام النقض س ١٩ رقم ١٨٤ ص ٩٢٥)

٣١٩ - ثامنا : الوضع تحت مراقبة الشرطة (م ١٥ ق ١٠/١٩٦١) :

ظاهر نص المادة ١٣ (أصبحت المادة ١٥ فى القانون ١٠/٦١)
أنه يجعل من المراقبة عقوبة تبعية تلحق عقوبة الحبس الأصلية بقوة
القانون دون حاجة للنص عليها فى الحكم .
(نقض ٣/٤/١٩٥٦ - مجموعة أحكام النقض س ٧ رقم ١٤٣ ص ٣٨٩)

* * *

ولما كان نص المادة ١٥ هو « يستتبع الحكم بالادانة فى إحدى
الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت
مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة » فإنه يدل بصريح عبارته
على أنه لا يقضى بوضع الجانى تحت المراقبة الا اذا قضى بحبسه ...
ولو أراد المشرع أن يقضى بوضع المتهم تحت مراقبة الشرطة فى حالة
الحكم عليه بالغرامة لنص على ذلك صراحة وبالتحديد لمدتها .
(نقض ٣/٥/١٩٧١ - س ٢٢ رقم ٩٥ ص ٣٩٠)

* * *

... وإذا كان الحكم الابتدائى المؤدى بالحكم المطعون فيه لم يحدد مبدأ
المراقبة ومدتها ، فإنه طبقا للمفكرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون
٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وجعل مدة المراقبة
المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء
عقوبة الحبس .

(نقض ٨/١/١٩٧٣ - س ٢٤ رقم ١٤ ص ٥٤)

* * *

٣٢٠ - ناسعا : بطلان الاجراءات :

لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة الا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، واذ كان الثابت أن أياً من المنازل الثلاث التى جرى تفتيشها لم تكن مملوكة لأية متهمة ولم تكن أية متهمة حائزة لأيةها ، فلا صفة لأى من المتهمات فى المدفع ببطلان تفتيشها .

(نقض ١٩٧٣/١١/٢٥ - مجموعة أحكام النقض س ٢٤ رقم ٢١٩ ص ١٠٥٣)

لا يمكن أن يستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه ممن وقع عليه القبض باطلا .

(نقض ١٩٦٤/٢/٢٤ - س ١٥ رقم ٣٢ ص ١٥٣)

لا صفة فى المدفع ببطلان القبض لغير صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا .

(نقض ١٩٦٧/٢/١٤ - س ١٨ رقم ٤٢ ص ٢١٩)

لا صفة لغير من وقع فى حقه اجراء ما فى المدفع ببطلانه ، ولا يجوز اشارة هذا المدفع لأول مرة أمام محكمة النقض .

ولا يقدر فى ذلك أن يكون المدافع عن الطاعنة قد أبدى فى مرافعته أمام محكمة ثانى درجة أنه يطلب براءة المتهمه على أساس بطلان القبض ، اذ أن هذه العبارة المرسلة لا تفيد المدفع بالبطلان الذى يجب ابداءه فى عبارة صريحة .

(نقض ١٩٧٨/٤/٩ - س ٢٩ رقم ٧١ ص ٣٩٨)

لما كانت الطاعة لم تدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر
المضبط فان هذا الوجه من النعى يكون غير مقبول لما هو مقرر من
أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز
اشارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، هذا فضلا عن أنه ليس
اغفال اثبات محرر المحضر بعض بيانات البطاقة الخاصة بالشاهد
ما يعيب محضره .

(نقض ١٩٧٦/٣/٧ - مجموعة أحكام النقض س ٢٧ رقم ٦١ ص ٢٨٨)

أهم المراجع العربية

المختصر

المرجع

ابن اياس — محمد بن اياس الحنفى — تاريخ مصر — المطبعة الاميرية ببولاق
القاهرة ١٣١٢ هـ

ابن تيمية — احمد بن تيمية الحنبلى — الحسبة فى الاسلام — مطبعة المؤيد
القاهرة ١٣١٨ هـ

الآداب الشرعية — شمس الدين بن مفلح — الآداب الشرعية والمنح المرعية
— مطبعة المنار — القاهرة ١٣٤٩ هـ

البدائع — بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع للكاسانى — طبع المطبعة
الجمالية . القاهرة ١٣٢٨ هـ

الجبرتى — الشيخ عبد الرحمن الجبرتى — عجائب الآثار فى التراجم
والاخبار — اربعة اجزاء — طبع القاهرة ١٣٢٢ هـ

الجريمة والعقوبة — الشيخ محمد ابو زهرة — الجريمة والعقوبة فى الفقه
الاسلامى — مطبعة الانجاء المصرية — القاهرة ١٩٥٧

الخطط التوفيقية — على مبارك — الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة
المطبعة الاميرية — ببولاق — القاهرة ١٣٠٦ هـ

الخطيب — دكتور عدنان الخطيب — شرح قانون العقوبات — القسم الخاص
بـ الجرائم المخلة بالاخلاق والآداب العامة ، مطبعة المفيد بدمشق
— ١٩٥٤ — (جزء ثان)

الفخر الرازى — الفخر الرازى — التفسير الكبير — الطبعة الاولى .
الملتزم عبد الرحمن محمد — القاهرة ١٣٥٧ هـ

المحاماه — مجلة المحاماة . القاهرة

المدخل — ابو عبد الله محمد العبدربى الفاسى الشهير بابن الحاج
— المدخل — القاهرة ١٣٤٨ هـ

المفنى — ابن قدامة المقدسى الحنبلى ، موفق الدين ، — المفنى — مطبعة المنار
— القاهرة ١٣٤٨ هـ

المواعظ والاعتبار — نقى الدين احمد المعروف بالمقرئى — المواعظ والاعتبار
— المطبعة الاميرية — بولاق — القاهرة ١٢٧٠ هـ

المختصر

الرجع

نغرى بردى — جمال الدين ابو المحاسن يوسف بن نغرى بردى الأتابكى
— النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة — طبع كلفوريا ١٩٣٢

تقرير ح ٣٠ — تقرير لجنة بحث موضوع البقاء المرخص به بمصر — المشكلة
بمقتضى قرار مجلس الوزراء فى ١٢/٥/١٩٣٢ — الحكومة المصرية
— القاهرة ١٩٣٦

جوستنيان — مدونة جوستنيان فى الفقه الرومانى ترجمة عبد العزيز
فهمى — دار الفكر العربى — القاهرة ١٩٤٦

عبد العزيز عامر — الدكتور عبد العزيز عامر — التعزير فى الشريعة
الاسلامية — دار الكتاب العربى — القاهرة ١٩٥٥

فتح القدير — الشيخ كمال الدين السيواسى المعروف بابن همام الحنفى
— شرح فتح القدير — المطبعة الأميرية — القاهرة ١٣١٦ هـ

فوريل — المسألة الجنسية — تأليف الدكتور اوجست فوريل . ترجمة
الدكتور صبرى جرجس — جزآن — (بدون تاريخ)

ق . ج . ع — القضاء الجنائى العراقى — مجموعة القرارات الجزائية
التي اصدرتها محكمة تمييز العراق ١٩٢٥ الى ١٩٤٧ — جمع
وتلخيص وترتيب سلمان بيّات حاكم الكراة — الجزء الاول — دار
دجلة للطباعة والنشر . طبع ١٩٤٧

كتاب السلوك — تقى الدين احمد المعروف بالمقرئى — كتاب السلوك
لمعرفة دول الملوك — مطبعة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة
الجزء الاول ١٩٣٩ الجزء الثانى ١٩٤١ ١٩٤٢٠

كتشاف القناع — الشيخ منصور بن ادريس الحنبلى — كشف القناع عن
متن الاقناع — المطبعة العامرة الشرفية — القاهرة ١٣١٩ هـ

مجموعة أحكام النقض — مجموعة الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية
لمحكمة النقض المصرية

مجموعة القواعد القانونية فى ٢٥ عاما — مجموعة القواعد القانونية التي
قررتها محكمة النقض المصرية فى ٢٥ عاما حتى ١٩٥٥ — الدائرة
الجنائية

محمود مصطفى — الدكتور محمود محمود مصطفى — شرح قانون العقوبات
القسم الخاص الطبيعة الثانية — مطبعة دار سر الثقافة . القاهرة ١٩٢١

المختصر

المرجع

- مروج الذهب — أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي — مروج الذهب
ومعادن الجواهر — دار الطباعة ببولاق . القاهرة ١٢٨٣ هـ
- ق . ق — مجموعة القواعد القانونية السادرة من الدائرة الجنائية
لحكممة النقض — محمود عمر — سبعة اجزاء
- ول ديورانت — قصة الحضارة تأليف ول ديورانت ترجمة زكي نجيب
محمود — لجنة التأليف والترجمة والنشر . جزء اول وثان .
القاهرة - ١٩٥٩

أهم المراجع الأجنبية

المختصر المرجع

- Act. Mass. Acts and Resolves Passed by the General Court of Massachusetts, Published by Secretary of the Commonwealth, Boston, (annual).
- A. Fl. – Abraham Flexner, Prostitution in Europe, abridged, Edition, London 1919 (1st Ed. Published in New York 1914)
- All. E. R. All England Law Reports Law Times Reports. Law Journal Reports. The Court of Appeal London. Since 1936.
- Almanac S. No. 9. Legal Almanac Series No. 9, Sex and the Statutory Law (in all 48 states) The Personal and Psychological aspect by Robert Veit sherwin, Oceana Publications, New York 1949.
- Almanac S. No. 9. A. Legal almanac series No. 9 A, sex and the Statutory Law (in all 48 states) The Commercial and social Aspect, by Robert Veit Sherwin. Copyright 1949, Oceana Publications. New York 1949.
- Armand. E. Armand, Libertinage et Prostitution, L'influence du fait sexuel sur la vie politique et sociale de, l'homme) Copyright by Editions, Prima Paris 1931.
- A. S. H. A. Digest. Digest of Laws and Regulations relating to the Prevention and Control of Syphilis and Gonorrhea in the forty-eight states and the District of Columbia (Published and distributed by the American Hygiene Association Inc. New York 1940)
- Assoc. A. P. R. 1879. L'association pour l'abolition de la Prostitution Réglementée. Premier Rapport 1878-1879 Rochefort, Paris, 1879.

- Assoc. M S H 26th Rep Association for Moral and Social Hygiene 26th annual Report 1946-1947 Livingstone House Broadway, Westminster London S W 1
- Aust. L. J. The Australian Law Journal The Law Book Co. of Australia PTY. LTD. Australia Annual.
- Avant Projet, 1916 Avant, Projet de Code Pénal Suisse, texte adopté par la deuxième Commission d'experts Octobre 1916
- Avigdor Pierre Avigdor, L'Union Libre, Editeur à Paris A. Pedone, Ed. à Bruxelles Lârcier, 1910.
- Bald Baldwin's New York Consolidated Laws, Annotated 1938 Containing all laws to June 1938 by William Edward Baldwin. D C L. Supplements 1938-1948, 1949, New York.
- Bauer. Willi Bauer, Kriminal Oberkommissar. Geschichte und Wesen Der Prostitution, Weltspiegel Verlag, Stuttgart 1956.
- Bell. Ernest A. Bell, War on the White slave Trade. The Charles C. Thompson Co., Chicago, 1909.
- Beng. Act Bengal act VI of 1933, The Bengal Suppression of Immoral Traffic Act 1933, as modified up to 18th July 1940, Bengal Gov. Press, Alipore, Bengal 1940.
- Berm. Act. Bermuda acts, Printed by the Hamilton Press Co. Printers to the Bermuda Government (Annual.)
- Bomb. Act. Bombay act No. XI of 1923, The Bombay Prevention of Prostitution act 1923, as modified up to 31st March 1934, Gov. of Bombay, 1934.
- Boiron. N. M. Boiron, Les régimes et les sanctions de la Prostitution dans l'histoire, devant le droit, devant l'opinion, Thèse Faculté de droit Université de Nancy, 1926
- Bouzat. Pierre Bouzat, Traité Théorique et Pratique de Droit Pénal, Paris. Dalloz) 1956.

- R et H. R. M'lles B. Rolland et H. Reybier, La Police Féminine, son rôle dans la Lutte contre le proxénétisme et la prostitution. Cartel d'action morale et sociale, Paris 1947.
- Bronner. — Prof. V. Bronner, La Lutte Contre La Prostitution En U. R. S. S., Publié par La Société pour les Relations Culturelles Entre l. R. S. S. et l'Etranger (V O K S) Moscou 1936.
- Bull. Abol. — Bulletin Abolitionniste (Organe Central de la Fédération Abolitionniste Internationale) Genève. No. 201, 1920 à No. 277, 1928 ; No. 1, 1929 à No. 113, 1948
- Bull. Crim. - Bulletin des arrêts de la Cour de Cassation rendus en matière Criminelle, Paris (annuelle)
- Cal. C. — Deering's Penal Code of the State of California adopted February 14, 1872, San Francisco. Bancroft-Whitney Company 1951.
- Civetrel. F. Civetrel, De La Séduction (Thèse de Doctorat présentée à la Faculté de droit de Montpellier, 1933.
- C. L. et G. F. C. Lambroso et G. Ferrero, la Femme Criminelle et la Prostituée, Traduction de l'Italien par Louise Meille. Felix Alcan, Paris, 1896.
- Cogniart. Paul-Jean Cogniart, La Prostitution, Etude de Science Criminelle. Thèse, Lille, 1938.
- C. P. It. Code Pénal d'Italie traduit par Pierre de Casablanca, Ministère de la justice, Paris.
- C. P. T. C. M. Central Police Training College Magazine New Delhi, India.
- Crim. Pol. J. Journal of Criminal Law, Criminology and Police Science, Edited by Robert H. Gault, Washington Illinois, Marthwestern University School of Law
- D. Recueil Dalloz. Paris.

- D. C. C. District of Columbia Code Annotated, 1951 Edition United States Government, Printing office, Washington 1952 vol. 1, vol. 2. Supplements to 1957 D. C. C. Supp.
- Décennal. Répertoire Décennal de la Jurisprudence Belge, par Fernand Waleffe Bruxelles. (Volumes)
- Del. L. Laws of the state of Delaware. Printed by Milford Chronicle Publishing Company. (Annual)
- De Vabres. - H. Donnedieu de Vabres, Traité de droit criminel et de législation pénale comparée, 3eme édition, Sirey, Paris, 1947.
- Digest. The English and Empire Digest with complete and exhaustive annotations, Replacement Volume. Vols. 15 et 14. Criminel Law and Procedure, London 1956 (vol. 14) et (1957 vol. 15) Butterworth and Co. (Publisher) Ltd.
- D. Rép. 53.1 et 54, 11 - Dalloz Encyclopédie Juridique Répertoire de droit Criminel et de Procedure Pénale, Paris. Tome 1, 1953 ; Tome 11, 1954.
- D R Z. Deutsche Rechts Zeitschrift, Berlin.
- Dufour. - Pierre Dufour, Histoire de la prostitution-6 vol, Martinon, Paris 1851-1853
- E-CN. 5-338. -- United Nations Economic and Social Council. The Suppression of the Traffic in Persons and of the Exploitation of the Prostitution of others. E. CN. 5-338 20 March 1959.
- Ellis, Mar. - Havelock Ellis, le Mariage, Traduit par A. Van. Gennep., Mercure de France. Paris 1932.
- Ellis, M. V. - Havelock, Ellis. La Déroute de Maladies, Vénériennes, La Moralité Sexuelle, Traduit par a. Van. Gennep. 3eme édition, Mercure de France, Paris, 1931

- Ellis, Pros. — Havelock Ellis, La Prostitution, ses causes, ses remèdes. Traduit par A. van. Gennep, Mercure de France, Paris, 1929.
- F.A.I. Francfort 1957. — Fédération Abolitionniste Internationale Congrès de Francfort 17-19 Octobre. Genève, 1957.
- F.A.I. Genève 1927 — Fédération Abolitionniste Internationale, Compte.-Rendu du Congrès d'Anvers les 29-30 Septembre et le 1er Octobre, Genève, 1927.
- F. A. I. Paris 1913. — Fédération Abolitionniste Internationale, Onzième Congrès, Paris, 9-12 Juin 1913, Genève, 1913.
- F. A. I. Paris 1937. — Fédération Abolitionniste Internationale Congrès Internationale de Paris 20-22. Mai 1937, Genève, 1937.
- F.B.C. Genève I et II — Fédération Britannique Continentale et Générale, actes du Congrès de Genève 17-23 Septembre 1877 (Deux Tomes, 1er Neuchatel 1878, 2eme Neuchatel. 1880.)
- Fiaux. — Louis Fiaux, la Police des mœurs devant la commission extraparlamentaire du régime des mœurs, Paris, 1907.
- Fiaux. L. — Louis Fiaux, La prostitution, réglementée et les pouvoirs publics dans les principaux Etats de deux mondes, Paris, 1902.
- F. R. — Federal Reporter, Cases in the United States of Appeals and of Customs and Patent Appeals, st. Paul, Minn-West Publishing Co. (annual vols.)
- Garçon 1906 I. — E. Garçon, Code Pénal annoté, Tome 1er (1903-1906), Paris.
- Garçon 1956 II. — E. Garçon, Code Pénal annoté II, 1956. Paris.

- Gautier. — Jean Gautier, un délit d'opinion, l'outrage à la morale publique et religieuse 1819-1881 (Thèse de droit Caen — Rousseau, Paris, 1923.
- Gaz. Pal. — Gazette du Palais, Paris (Périodique)
- G. C. L. — The Laws of the Gold Coast, Printed by C. F. Roworth LTD., 88, Fetter Lane, London, (annual).
- Gordon. — Pierre Gordon, Sex and Religion, Translated by Renée and Hilda Spodheim, New York, 1949.
- Gould. — George Gould Twinty, Years Progress in Social Hygiene Legislation, developments in the adoption of state laws for the prevention and control of the venereal diseases and for repression of prostitution from 1925 to 1944, American Social Hygiene Association, New York.
- Gour. — Sir Hari Singh Gour, the Penal law of British India, Fifth Ed., Nagpour, The Central Book Depot, 1936 (vol II).
- Graven. — Jean Graven, à quelles conditions et à quel moment le délit du «Souteneur» est-il consommé? Extrait de la Revue Pénale Suisse, Genève, 1951.
- G. R. S. — George Ryley Scott, A History of prostitution from antiquity to the present day, London, 1936.
- Grumbach. — Jacques Grumbach, la Répression de la Traite des Femmes. Thèse, Lyon, 1904.
- Haidar. — Salim Haidar, la Prostitution et la Traite des Femmes et des Enfants. Thèse, Paris, 1937.
- Haire. — Norman Haire, Ch. M.M.B., A. Willy, L. Vander, O. Fischer and others, the Encyclopædia of Sex Practice, Encyclopædic Press LTD., 2nd Edition, London, 1952.
- Hall. — Gladys Mary Hall, M. A., Prostitution. A. Survey and a challenge, William and Norgate LTD., London, 1933.

- Hals 2ed. Earl of Halsbury Lord High Chancellor of Great Britain, Halsbury Laws of England, 2nd ed., Butterworth and Co., London, 1933-1939.
- Hals 3rd ed., Late Earl of Halsbury, Lord High Chancellor of Great Britain, Halsbury's Laws of England 3rd edition vol. 10, 1955. (Pocket Supplement, 1947).
- Harris. Seymour F. Harris, Principles and Practice of Criminal Law, 17 ed. Sweet and Maxwell, London, 1943.
- Homo. Organisation Internationale de Police Criminelle (rapport présenté par le Secrétariat Général) : Homosexualité, No 7 F. Paris, 1958.
- Ill. R. St. Illinois Revised Statutes 1955. State Bar association Edition vol. 122, Burdette Smith Co., Chicago, 1955.
- I. R. C. P. - International Review of Criminal Policy (Revue Internationale de Politique Criminelle) Published by the U. N. O. New York (No. 1 to No. 14.)
- James. - T. E. James, M. A., B. C. L., Prostitution and the Law. William Heinemann. Medical Books LTD., London, 1951.
- J. B. E. M. Turner, Josephine Butler, her place in History, Published by the Association for Moral and Social Hygiene, Westminster, London.
- J. C. Juris Classeur Pénal 3ed-3, 1949 (P-103) Paris.
- J. C. P., Juris Classeur Périodique (la Semaine Juridique) Paris.
- J. D. T. Journal de Tribunaux, Suisse (annuel).
- Jersild. - Jens Jersild, Boy Prostitution, G. E. C Gad, Copenhagen 1956.
- J. G. F. - Jean José Frappa, Enquête sur la Prostitution, Paris, 1937.

- J. M. and H. W. Jerome Michael and Herbert Wechsler,
Criminal Law and Its Administration Cases, Statutes
and Commentaries, the Foundation Press Inc., Chicago
1940
- J. M. M. John Murtagh, Cast the First Stone, Mc Graw-
Hill Book Company, New York, 1957.
- J. W. Juristische Wochenschrift. Berlin.
- Karnov. M. Karnov, Karnov's Lovsamling, 5 Udgave
Bianco Luno, Copenhagen, 1955.
- Kemp. Tage Kemp, Prostitution, an investigation of its
causes especially with regard to hereditary factors
Translated from Danish by Elsie Marie Werner
Kornerup) Denmark 1936
- Ken. L. The Laws of Kenya, Printed and, Published
by the Government Printer, Nairobi, Kenya (annual).
- Ladame. Dr. Ladame, Discours sur les Remèdes Secrets
et Annonces Immorales dans leur rapports avec la
prostitution, Fédération Britannique Continentale et
Générale, Congrès de Genève, Neuchatel, 1877.
- Lambert Louis Lambert, La Pratique Policière du droit
Pénal Spécial, Lyon, 1946.
- Lapeire Paul Lapeire, Essai Juridique et Historique sur
l'autrage aux Bonnes Mœurs, l'écrit et l'imprimé.
Thèse, Lille, 1931
- La. R. St. Louisiana Revised Statutes of 1950, act of the
extraordinary session of 1950. Volumes. (with supple-
ment 1956).
- La Semaine Judiciaire La Semaine Judiciaire, Publication
de la Société Genevoise du droit et de législation.
Genève 1912-1958 (annual).
- Lévrier Jean Levrier, Etude sur le vagabondage spécial.
Thèse, Pontiers, 1913

- Logoz. Paul Logoz Commentaire du Code Pénal suisse. Partie speciale, 1er vol copyright 1955, Neuchâtel.
- Lohse. Félix Lohse, La prostitution des mineurs en France avant et après la loi du 11 avril 1908. Thèse, Paris, 1913.
- Lois Nouvelles. Les Lois Nouvelle. Revue, Paris, (annuelle).
- L. Reuss. Dr. L. Reuss, la Prostitution au point de vue de l'hygiène et de l'administration en France et à l'Etranger, Paris 1889.
- Mad. act. The Madras Suppression of Immoral Traffic Act 1930, up to 1st Nov. 1941 Gov. of Madras Legal Department, 1941.
- Magnol. George Vidal et Joseph Magnol, cours de droit criminel et de science pénitentiaire, Rousseau et Cie Editeurs, Paris, 1947.
- Maine St. The Revised Statutes of the State of Maine, Augusta Kennebec Journal Print. (annual)
- Manzini. Avv. Vincenzo Manzini, Trattato Dritto Penale Italiano VII, Torino 1936.
- Marc. Marcancel, Les Mesures de Sureté en Matière Criminelle, Rapport présenté au nom de la commission spéciale d'études de la Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire, Paris, 1950.
- Mess. C. F. 1918. Le message du Conseil fédéral du 23 Juillet 1918, à l'appui du projet de code Pénal Suisse.
- Mich. L. The Compiled Laws of the State of Michigan 1929. 3 vols. By act 389 of 1927 amended by act 63 of 1929.
- Mich, L. R. Michigan Law Review (University of Michigan, Law School. Michigan (annual)

- Miller. Justin Miller, Handbook of Criminal Law, Hornbook Series, West Publishing Co., Minnesota U.S.A. 1934.
- Miss L. Laws of Missouri, issued by Walter H. Toberman Secretary of State, Jefferson. (annual).
- M. M. C. P. Milestones in the March against, Commercialized prostitution (1886-1949) Printed from the Journal of Social Hygiene, Copyright the American Social Hygiene Association, April 1949.
- Mommsen. Theodore Mommsen, J. Marquardt et P. Kruger, Manuel des antiquités Romaines (traduit de l'allemand) tome 18, le Droit Pénal Romain, II. Thorin, Paris, 1907.
- Morrison. A. C. L. Morrison, C. B. E., Clarke Hall and Morrison's Law Relating to Children and young persons including the law of adoption, 3rd ed. London 1947.
- Motifs avant Projet 1908. Code Pénal Suisse. Exposé des motifs de l'avant projet d'avril 1908, Berne 1914.
- M. Rog. Marcel Rogeat, Mœurs et Prostitution. Les Grandes Enquêtes Sociales, Paris 1935.
- Mys. Reg. Regulation VIII of 1936 : Regulation for the suppression of brothels and immoral traffic in Mysore state. Gov. of Mysore state, 1936.
- Neilans. Alison Neilans, the International Movement against Regulated Prostitution, its progress and significance. Publisher Association and Social Hygiene, Livingstone House Broadway, Westminster London SW1, Revised April 1946.
- N. H. L. The Public Laws of the state of New Hampshire, Clarke Press, Manchester. N. H. (annual).
- N. W. F. Act. The North-West Frontier Province, Anti-Prostitution and Suppression of Brothels Act, 1936, Government of the North-West Frontier Province, 1937.

Odette. - Odette Philippon. L'Esclavage de la femme dans le monde contemporain ou la prostitution sans masque, Librairie Pierre Téqui, 8e édition Paris, 1954.

**O. N. U. (Publications de L'Organisation
des Nations Unies**

O. N. U. - 1948 IV, I. - Conseil Economique et Social, Trafic des publications obscènes, -résumé des rapports annuels pour 1946-1947, établi par le Secrétariat E-Top. 1946-47-Summary 12 Février 1948. No. de Vente 1948. IV.1 Lake Success, 1948.

O. N. U. - 1948.IV.2. Conseil Economique et Social Traite des femmes et des enfants, Résumé des rapports annuels pour 1945-1947, établi par le Secrétariat E-Twc. 1946-47. Summary 12 Février 1948 No. de vente 1948. IV. 2.) Lake Success 1948.

O. N. U. - 1948 IV.3. Convention Internationale relative à la répression de la traite des femmes majeures, signée à Genève le 11 Octobre 1933, Amendée par le Protocole signé à Lake success, le 12 nov. 1947 (No. De Vente 1948.IV. 3) Lake Success 1948.

O. N. U. - 1948.IV.4. Convention Internationale pour la répression de la traite des femmes et des enfants, ouverte à la signature à Genève du 30 Sep. 1921 au 31 Mars 1922, amendée par le Protocole signé à Lake Success 12 Nov. 1947 (No. De vente 1948. IV. 4) Lake Success 1948.

O. N. U. - 1948. IV.5. Convention Internationale pour la répression de la circulation et du trafic des publications obscènes ouverte à la signature, a Genève du 12 Septembre 1923 au 31 Mars 1924, amendée par le Protocole Signé à Lake Success le 12 Nov 1947 (No. de Vente 1948. IV. 5). Lake Success 1948

O. N. U. - 1949. IV.3. Traffic in Women and Children, Summary of Annual Reports for 1947-1948 prepared by the Secretariat. E-TWC: 1947-48-Summary 21

- April 1949 (Sales No. 1949. IV. 3) Lake Success 1949.
- O. N. U. - 1949. IV. 4. Traffic in obscene publications, Summary of Annual Reports 1947-1948, prepared by the Secretariat. E-Top 1947-1948- Summary 12 April 1949 (Sales No. 1949. IV.4) New York 1949.
- O. N. U. - 1950.IV.1. Arrangement International en vue d'assurer une protection efficace contre le trafic criminel connu sous le nom de «Traite des Blanches», signé à Paris 1910 et amendé par le Protocole Signé à Lake Success le 4 Mai 1949. (O N U 1950. IV. 1.)
- O. N. U. - 1950.IV.2 Convention Internationale relative à la répression de la traite des blanches, signée à Paris le 4 Mai 1910. et amendée par le Protocole signé à Lake success le 4 Mai 1949, (No. de Vente 1950. IV. 2 Lake Success 1950.
- O. N. U. - 1950.IV.3 Arrangement relatif à la répression de la circulation des publications obscènes signé à Paris 4 Mai 1910. (No. de vente 1950. IV. 3) Lake Success 1950.
- O. N. U. - 1950.IV.4. Trafic des publications obscènes, addendum au résumé des rapports annuels pour 1947-1948. E-To P1947-1948-Summary add. 1. 6 Avril 1950. (No de vente 1950. IV. 4. Lake Success, 1950.
- O.N.U - 1950.IV.5 Traite des Femmes et des Enfants, addendum au resumé des rapports annuels pour 1947-1948. E-TWC. 1947-1948-Summary-add. 1-18 Avril 1950. No de vente 1950-IV. 5). Lake Success 1950.
- O.N.U - 1951.IV.1. Département des Questions Sociales, Rapport annuel sur la Protection de l'Enfance et de la Jeunesse (sales No 1951. IV 1) Lake Success 1951.
- O.N.U - 1952.IV.12 Traite des femmes et des enfants, résumé des rapports annuels pour. 1948-1950 E-TWC-Summary 1948 1950. 25 Août 1952. No. de vente. 1952. IV 12 New York 1952.

O.N.U. - 1952.IV.15. Biennial Report on Community, Family and Child Welfare 1949-1950. (sales No 1952. IV. 15).

O.N.U. - 1952.IV.16. -- Legislative and administrative series vol. 11-1950, ST-SOA-SER. E-3.. (sales No. 1952. IV. 16).

O.N.U. - 1953.IV.14. Traite des Femmes et des Enfants addendum au résumé des rapports-annuels 1948-1950. E-TWC- Summary 1948-1950. (No. de vente 1953 IV. 14) New York 1953.

O.N.U. - 1953.IV.16. Legislative and administrative series. vol. 11-1950. ST-SOA-SER. E-3-add.1. (sales No. 1953. IV. 16).

O.N.U. - 1954. IV. 6. Legislative and administrative series vol. III 1951 ST-SOA-SER. E-3-Add2 (sales No 1954 IV. 6).

O.N.U. - 1954.IV.15. - Legislative and administrative series, ST-SOA-SER. E- vol. III., 1951. 2-add.5 (sales No. 1954. IV.15).

O.N.U. - 1954. IV.18 : Legislative and administrative series vol. III. 1951 (sales No. 1954. IV.-8).

O.N.U. - 1955.IV.3. - Legislative and administrative series vol. III 1951. ST-SOA-SER. E-2-add. 6. (sales No. 1955. IV. 3).

O.N.U. - 1955.IV. 4. Biennial Report on Family Child and Youth Welfare (1951 and 1952) (sales No. 1955. IV. 4).

O.N.U. - 1959.IV.5. Study on Traffic in Persons and Prostitution, Dep. of Economic and Social Affairs, ST-SOA-SD-8 (sales No. 59-IV-5). New York 1959.

O. N. U. - P. E. J. Département des questions sociales, Rapport annuel sur la Protection de L'Enfance et de la Jeunesse, Lake Success 1948.

O.N.U. - W.S.S. Economic and Social Council. E-CN
5-324-add. 1,27 Feb. 1957. Report on the World
social situation.

كل الوثائق الأخرى التي أصدرتها هيئة الأمم ولم تذكر في هذه القائمة
أشير إليها في البحث بعبارة O. N. U. يليها الرقم والمختصر المعروفة به
في محفوظات هيئة الأمم .

Ott. Reg. Edmond Cloutier, Statutory Orders and Re-
gulations, Ottawa (annual).

Pas. Pasirisie Belge, Recueil Général de la Jurisprudence
des Cours et Tribunaux de Belgique, Bruxelles.
(annuel).

Pen. L. Laws of the General Assembly of the Common-
wealth of Pennsylvania, Harrisburg, PA. (annual).

Perkins. Rollin M. Perkins, Elements of Police Science,
Foundation Press, 1942, 7th Printing, Chicago, 1953.

P. et C. Organisation Internationale de Police Criminelle
(rapport présenté par le Secrétariat Général) Prostitu-
tion et Criminalité. No. 7 F. Paris, 1957.

P. et P. L'Organisation Internationale de Polic Criminelle,
Police et Prostitution, INTERPOL. (AG-BP.) 18 BIB.
XXIX. Paris

POFEM. L'Organisation Internationale de Polic Crimi-
nelle. La Police Feminine, rapports des Pays. POFEM.
Paris.

Pol. Min. L'Organisation Internationale de Police Crimi-
nelle (Rapport par le Secrétariat Général) Police des
Mineurs : L'emploi de la Police Feminine. No. 6 F.
INTERPOL, Paris, 1957.

Prevost. Eugène Prevost, De la Prostitution des Enfants,
Etude Juridique et Sociale (loi du 11 Avril 1908)
Librairie Plon, Paris 1909.

Prosti. II. A. Les Réponses des pays au questionnaire, Prosti
i-II No. 2920 du 23 Octobre 1956 (Secrétariat Géné-

ral de l'Organisation Internationale de Police Criminelle) Réponses reçues pendant l'année 1957. INTERPOL. Paris.

Punj. act. -- The Punjab Suppression of Immoral Traffic Act 1935 Gov. of the Punjab. Legislative dep., 1935.

P.V. 2eme comm. d'exp. -- Procès-Verbaux de la deuxième Commission d'experts V. I. Avril 1912, V. II. Septembre 1912, V. III Avril 1913, V. VI. Octobre 1913, V. V. Avril 1914, V. VII Mars 1915, V. VIII. Octobre 1915.

Rabutaux. -- De la prostitution en Europe depuis l'antiquité jusqu'à la fin du XVIeme siècle, Paris 1869.

Rep. H. P. - Report of the Committee on Homosexual offences and Prostitution, presented to parliament by the Secretary of state for the Home Department and the Secretary of state for Scotland by Command of her Majesty. 1957, London. 1957.

Rev. abol. -- Revue Abolitionniste (Organe Central de la Fédération Abolitionniste Internationale) Genève No. 114, 1949 à No. 187, 1961.

Rev. de sc. Crim. -- Revue de Science Criminelle et de Droit Pénal Comparé, Paris (Périodique).

Rev. Int.D. -- Revue Internationale de Droit Pénal (Bulletin de L'Association Internationale de Droit Pénal). Paris

R. G. S. T. -- Entscheidungen des Reichstgerichts in Strafsachen. Berlin (annual).

R. I. P. C. -- Revue Internationale de Police Criminelle, Publication Officielle de l'Organisation Inter. de Police Criminelle, Paris.

R. O. -- Recueil Officiel, Droit Pénal (Arrêts du Tribunal Fédéral Suisse de 1875 à 1959 (annuelle).

Roger. -- Roger Paux, De L'embauchage et de L'excitation des Mineurs à la Débauche, Thèse, Nancy, 1925.

Russell. — WM. Oldnall Russel KNTA. Treatise on Crimes and Misdemeanors, 3 vols, 6 edition, Stevens and Sons London 1896.

S. -- Recueil Général des Lois et des arrêts. J.B. Sirey, Paris.

S. af. Reg. — Regulations of Union of South Africa Published by order of the Minister of Justice, Government Printer, Pretoria. (annual).

Sanger. --- William W. Sanger M. D. The History of Prostitution 1885, New York, last ed. New York, 1921.

Sawyer. -- Charles A. Sawyer, City Attorney and Leop, state of Minnesota Supreme Court, 333 Court House, Minneapolis, Minnesota.

S. ct. — Supreme Court Reporter U. S. A.. (annual).

S. D. N. (Publications de La Société des Nations)

S. D. N.—A. 9(1) 1922. IV. — Commission Consultative de la Traite des Femmes et des Enfants A. 9 (1) 1922. IV. CC. 438 (1). 1922. IV. Genève, 1922.

S. D. N. — C. 227. M. 166. 1921. IV. -- Conférence Internationale sur la traite des femmes et des enfants. C. 227. M. 166 1921. IV, Genève, 1921.

S. D. N.—C. 6. M. 5. 1938. IV. — Commission Consultative des Questions Sociales. Enquête sur les mesures de relèvement des prostituées, services, sociaux et maladies vénériennes (No officiel C. 6. M. 5, 1938 IV) Genève 1937.

S. D. N.—C.26.M.26 1943. IV. — Advisory Committee on Social Questions, Prevention of prostitution, a study of measures adopted or under consideration particularly with regard to minors (Official No C. 26. M. 1943. IV.) Genève 1943.

- S. D. N.—C. 52. M. 52. 1927 IV. — Report of the Special Body of Experts on Traffic in Women and Children part I, (C. 52. M. 52. 1927.IV.) Genève 1927.
- S. D. N.—C. 83. M. 43. 1939. IV. — Advisory Committee on Social Question, Enquiry into measures of rehabilitation of prostitutes. Part III and part IV. (C. 83. M. 43. 1939. IV.) Genève 1939.
- S. D. N.—C. 218. M. 120. 1938 IV — Advisory Committee of Social Questions, Enquiry into measures of rehabilitation of prostitutes part I, (C. 218. M. 120. 1938. IV). Genève, 1938.
- S. D. N.—C. 221. M. 88. 1934 IV. — Committee on Traffic in Women and Children, Abolition of licensed houses: C. 221. M. 88. 1934. IV.—C. T. F. 612 (1). Genève 1934.
- S. D. N.—C. 338. M. U. 3 1927. IV. — Commission Consultative pour la, Protection de l'Enfance et la Jeunesse P. V. de la 6eme session (25-30 Avril 1927), C. 338. M. U. S. 1927. IV. Genève 1927.
- S. D. N.—C. 445. M. 265. 1922. IV. — Advisory Committee on the Traffic in Women and Children C. 445 M. 265. 1922 IV, Genève 1922.
- S. D. N.—C. 484 M. 339 1921-IV. — Actes de la conférence Internationale de la traite des femmes et des enfants (Séance du 30 Juin au 5 Juillet 1921) Genève 1921.
- S. D. N.—C. T. F. E. 466. — Comité de la Traite des Femmes et des Enfants, Etude des lois et règlements propres à protéger l'ordre et la santé publics dans les pays où le système des maisons de tolérance à été aboli. C. T. F. F. 466. Genève, 1930.
- S. D. N.—C. T. F. E. 606. — Commission of Enquiry into Traffic in Women and Children in the East, Summary of the Report of the Council, Official No. C. T. F.E. 606 Genève 1934.

كل الوثائق التي أصدرتها عصبة الأمم ولم تذكر في هذه القائمة اشير اليها في البحث بعبارة S.D.N. يليها الرقم او المختصر المعروفة به في ارشيف عصبة الأمم

Secr. F. A. I. -- Le Secrétariat de la Fédération Abolitionniste Internationale, définitions d'Infractions concernant l'exploitation de la prostitution d'autrui, Genève 1959. (dactylographié).

S. H. J. - The Journal of Social Hygiene, official periodical of the American Social Hygiene Association, New York (Monthly)

Siau. -- Jacques Siau, La Prostitution devant, la loi, la morale et l'hygiène. Thèse présentée à la Faculté de Médecine et de Pharmacie de Lyon, 1931.

S. P. D. - Challenge to Community Action, Social Protection Division Office of Community War Service, Federal Security Agency, Washington D. C. 1945.

S. S. H. L. -- Forms and principles of state social hygiene laws prepared by division of Legal and Protective Services, American Social Hygiene Association, U. S. Pub. No A-566.

T. D. B. (Publications de la Traite des Blanches)

T. D. B. Amsterdam 1901. -- Rapport et conclusions du Comité Néerlandais pour la répression de la traite des blanches (présenté à la, conférence d'Amsterdam, tenue les 3 et 4 Octobre 1901.

T. D. B. Bruxelles. Conférence Internationale pour la Répression de la Traite des Blanches Bruxelles 21, 22, 23, et 24 Octobre 1912. Bruxelles, 1912.

T. D. B. Francfort 1902. -- Dèxième Congrès pour la Répression Internationalc de la Traite des Blanches (Francfort, sur-le-Mein). 7-8 oct. 1902.

- T. D. B. Paris 1902. — Ministère des Affaires Etrangères, Documents Diplomatique, Conférence Internationale pour la Répression de la Traite des Blanches. Imprimerie Nationale, Paris 1902.
- T. D. B. Paris 1906. — La Répression de la traite des blanches Compte - rendu du 3e Congrès International tenu à Paris les 22-25 Octobre 1906. Paris, 1907.
- T. D. B. Paris 1910. — Ministère des Affaires Etrangère, documents Diplomatiques, Deuxième Conférence Internationale pour la Répresion de la Traite des Blanches-18 Avril - 4 Mai 1910-(Imprimerie Nationale) Paris.
- T. D. B. Vienne 1909 - - Conférence Internationale pour la Répression de la Traite des Blanches 5-7 Oct. 1909 à Vienne.
- Tessendré. — Gaston Tessendré. La traite des femmes au point de vue international et national, Thèse, Aix-Marseille 1931.
- T. F. E. Genève 1929 — Bureau International pour la suppression de la traite des femmes et des enfatnts (Conférence préparatoire 26 et 27 Juin, Genève 1929.
- T. F. E. Londres 1927 — Septième Congrès International pour la suppression de la traite des femmes et des enfants, Caxton Hall, Londres, 28 Juin au 1e Juellet 1927.
- T. F. E. Varsovie 1926. — Le Comité National Polonais pour la répression de la traite des femmes et des enfants, Varsovie 1926.
- Traff. — Organisation International de Police Criminelle (Rapport de la Secrétariat, Général) Traffic in Women No. 7 A. Washington 1960.
- T. W. C. London 1923 — International Bureau for the suppression of Traffic in women and Children, preparatory conference held in Oct. 11th and 12th, Caxton Hall, Jondon 1923.

- T. W. C. London 1937 — Resolutions adopted by the 10 th International Congress for the suppression of Traffic in Women and Children held in Paris from nov. 9th to 12th 1937. London.
- U. S. — United States Reports Cases adjudged in the Supreme Court, Walter Wyatt reporter, U. S. Gov. Printing Office, Washington, vols 325-340, 1945-1950
- U. S. C. A. A. 51. — United States Code annotated title 18, Crimes and Criminal Procedure, official revision and codification of the laws relating to crimes and, criminal procedure under arrangement of Official Code of the Laws of U. S. with annotation from Federal and State Courts, st. Paul Minn, West Publishing Co. Copyright 1951, New York.
- U. S. C. A. 54 — United States Code annotated Title 18, Crimes and Criminal Procedure 1954, Cumulative annual pocket part for use during 1955, St. Paul Minn. West Publishing Co. New York 1954.
- U. S. Code. — United states Code 1952 ed. by the Committee on the Judiciary of the House of Representatives, U. S. Gov. Washington 1953.
- U. T. P. R. — La prostitution réglementée condamnée par la hygiene, le droit et la morale, publiée par l'Union Temporaire Contre la Prostitution Réglementée et la Traite des Femmes, Paris 1930.
- V. A. C.. — Code of Virginia, Annotated, two vols 1919, Published by authority of the Commonwealth of Virginia under act, approved March 8, 1918.
- Veillard. — Maurice Veillard, La prostitution, Etude critique de droit comparé, Disseration présentée à la faculté de droit de Lausanne, Nyon 1918.
- Vouin. — Robert Vouin, Précis de droit Pénal spécial 1er, Edit. Dalloz, Paris, 1953

- W. St. — Wilhelm Stekel, *Onanisme et Homosexualité*, traduit de l'allemand par le Dr. P. E. Morhardt, Copyright Gallimard. Vienne 1951.
- W. S. T. London 1899 — The white slave trade transactions of the International Congress on the White slave Trade, held in London 21-23 June 1899. London
- W. S. T. London 1913 — The Fifth International Congress for the suppression of the white slave traffic, held in London from Monday June 30th, to Friday July 4th, 1913, Caxton Hall. London 1913.
- W. Va. C. — West Virginia Code (all statutes in Force) with full annotations, edited Uriah Barnes, Federal Publishing Co. Charleston W. VA. 1923.

فهرس

المقدمة

صفحة	بند	
٣	١	فكرة الزواج والأخلاق ليست الا من وحى الطبيعة ...
٨	٢	العبادات الجنسية وكيفية نشوئها
١٠	٣	طقوس ازالة البكارة
١٢	٤	البقاء المقدس
١٨	٥	البقاء الضيافي
١٩	٦	البقاء ظاهرة اجتماعية
٢٥	٧	البقاء ظاهرة حضارة
٢٧	٨	موقف الشرائع السماوية من البقاء
٢٨	٩	اليهودية
٣٠	١٠	المسيحية — مبادئ المسيحية عن البقاء
٣٢	١١	— اختلاف التشاريع الكنسية
٣٦	١٢	الاسلام — المحافظة على النسل من مصالح العباد
		— تحريم الطرق غير الطبيعية في ارضاء
٣٦	١٣	الفريزة الجنسية
٣٧	١٤	— تحريم الوطء بين الرجل والمرأة في غير زواج
		— التحريض على البقاء والاكراه عليه
٣٨	١٥	واستغلاله واحترافه
٤٣	١٦	— عقاب جرائم البقاء
٤٣	١٧	— عقاب البقاء
٤٥	١٨	— عقاب جرائم القوادة
٤٧	١٩	البقاء في التشريعات القديمة — المركز الاجتماعي للبغايا
٤٨	٢٠	— حرمان البغايا من بعض الحقوق
٥٠	٢١	— تنوع تشريعات البقاء
٥١	٢٢	— عصر الاغريق
		— عصر الرومانيين
٥١	٢٣	— تعريف البغى وعقابها
٥٣	٢٤	— تعريف القوادة وعقابها
		— العصور الوسطى
٥٦	٢٥	— تنوع العقوبات والجرائم

صفحة	بند	
٥٧	٢٦	— عقاب البغايا ...
٥٩	٢٧	— اصلاح البغايا ...
٦٠	٢٨	— عقاب القوادين ...
٦٣	٢٩	— عقاب العملاء ...
٦٤	٣٠	— محاكم لجرائم البغاء

الباب الاول

أنواع الصلات الجنسية وما يعتبر منها جريمة

٦٥	٣٠	تمهيد الفصل الاول — الأفعال الجنسية الطبيعية وغير الطبيعية
٦٧	٣١	المبحث الاول : الأفعال الجنسية الطبيعية ...
٦٧	٣٢	اولا : السزواج
٦٨	٣٣	ثانيا : المخادنة
٧٠	٣٤	جريمة المخادنة :
٧٠	٣٥	— المخادنة خيانة زوجية أو زنا
٧١	٣٦	— المخادنة تخالف النظام العام
٧٢	٣٧	— المخادنة تخالف الآداب ...
٧٥	٣٨	موقف القانون المصرى من المخادنة ...
٧٦	٣٩	ثالثا . المواقف الجنسية غير المشروعة ...
٧٨	٤٠	المبحث الثانى : الأفعال الجنسية المخالفة للطبيعة
٨١	٤١	اولا : القانون الانجليزى
٨٣	٤٢	ثانيا : القانون السويسرى
٨٦	٤٣	ثالثا : قوانين الولايات المتحدة الأمريكية
٨٩	٤٤	موقف القانون المصرى
		الفصل الثانى — تعريف البغاء
٩١	٤٥	التعاريف اللغوية
		المبحث الاول : تعريف البغاء فى القوانين المقارنة
٩٤	٤٦	تعريف البغاء لدى الاغريق والرومان ...
		اقتباس عناصر التعريف الرومانى فى
٦٥	٤٧	التشريعات الحديثة
		اولا : الاقتصار على شرط الأجبر لتعريف
٩٦	٤٨	البغاء
		ثانيا : الاقتصار على شرط العمومية أو
١٠٠	٤٩	عدم التمييز

صفحة	بند	
١٠٢	٥٠	معنى العمومية أو عدم التمييز ...
١٠٦	٥١	ثالثا : الجمع بين الشرطين لتعريف البقاء
١٠٨	٥٢	رابعا : تعريف البقاء دون استلزام الشرطين
١٠٩	٥٣	نسبة البقاء للذكور والإناث
١١٠	٥٤	الفعل المأدى الذى يعتبر بقاء
١١٥	٥٥	اشتراط الاعتياد لتحقيق البقاء
١١٦	٥٦	المبحث الثانى : تعريف البقاء فى القانون المصرى
١٢٠	٥٧	التعريف المقترح للبقاء
١٢١	٥٨	المبحث الثالث : الفرق بين البقاء والفسق

الباب الثانى

سياسة التشريع ازاء البقاء

١٢٣	٥٩	تردد المشرعين بين تنظيم البقاء والفائه
		الفصل الأول - تنظيم البقاء
١٢٥	٦٠	المبحث الأول : نشأة تنظيم البقاء وتطوره
١٢٨	٦١	— أهداف تنظيم البقاء
١٢٩	٦٢	المبحث الثانى : احكام تنظيم البقاء
١٣١	٦٣	الفصل الثانى - الغاء تنظيم البقاء
١٣١	٦٤	المبحث الأول : أولا : الاعتبارات الصحية
١٣٢	٦٥	ثانيا : الاعتبارات الاجتماعية
١٣٣	٦٦	ثالثا : الاعتبارات القانونية
		المبحث الثانى : الثورة العالمية ضد تنظيم البقاء
١٣٦	٦٧	وما ترتب عليها من التزام دولى
		المبحث الثالث : كيفية مواجهة البقاء بعد الغاء
١٤١	٦٨	قوانين تنظيمه
١٤٢	٦٩	أولا : بالنسبة الى العرض
١٤٣	٧٠	ثانيا : بالنسبة الى الطلب
١٤٣	٧١	ثالثا : بالنسبة الى الوساطة
١٤٣	٧٢	رابعا : بالنسبة الى المؤثرات الخارجية
١٤٣	٧٣	خامسا : بالنسبة الى الأمراض الزهرية

الباب الثالث

المعرض

١٤٥	٧٤	
١٤٥	٧٥	أولا : اسباب عدم تجريم البقاء
١٤٨	٧٦	ثانيا : اسباب تجريم البقاء

بند	صفحة	
٧٧	١٥١	التجارب العملية في مصر
٧٨	١٥١	تجريم بغشاء الذكور
٧٩	١٥١	الالتجاء للاعتقال الادارى
٨٠	١٥٣	الاجماع على العقاب في حالات معينة
		الفصل الأول - جريمة البغاء في ذاته
		المبحث الأول : اختلاف التشريعات في شروط
٨١-٨٦	١٥٥	العقاب على البغاء ذاته
		المبحث الثانى : جريمة البغاء فى القانون المصرى
٨٧	١٦٠	ابتداء تجريم البغاء
٨٨	١٦٢	عناصر جريمة البغاء :
٨٩	١٦٢	أولا : الفعل المسمى
٩٠	١٦٥	ثانيا : الاعتياى
٩١	١٦٨	ثالثا : القصد الجنائى
٩٢	١٦٨	العقاب على الجريمة
٩٣	١٦٩	اعتبار البغاء تشردا
٩٤	١٧٥	الفصل الثانى - تجريم البغاء المصوب بظروف خاصة
٩٥	١٧٥	أولا : الاخلال بالحياء العام
٩٦	١٧٦	ثانيا : مضايقة الناس او الجيران
٩٧	١٧٧	ثالثا : تعريض القصر والشباب للفساد
٩٨	١٧٧	رابعا : المساس بالشعور الدينى
٩٩	١٧٧	خامسا : تعريض جنود الجيش للضرر
١٠٠	١٧٨	سادسا : تعريض الصحة للخطر
		الفصل الثالث - تصيد العملاء
١٠١	١٧٩	مبررات التجريم
١٠٢	١٨٠	صعوبة التجريم
١٠٣	١٨١	المبحث الأول : تصيد العملاء فى التشريعات الانجليزية
١٠٤	١٨١	أولا : التسكع المزعج
١٠٥	١٨٧	ثانيا : الحاح الذكور بقصد مخالف للآداب
١٠٦	١٨٨	ثالثا : الهيام فى الطرق واحداث الشغب
١٠٧	١٩٠	رابعا : الهيام فى الأماكن العامة بغير مبرر
١٠٨	١٩١	الخلاصة
		المبحث الثانى : جريمة تصيد العملاء فى التشريعات

صفحة	بند	
١٩٢	١٠٩	الفرنسية
		أولا : العقاب على مجرد التحريض على
١٩٢	١١٠	الفسق علنا
		ثانيا : العقاب على التحريض بطريقة تخالف
١٩٥	١١١	الآداب
١٩٨	١١٢	ثالثا : العقاب على التحريض بطريقة الإلحاح
٢٠٣	١١٣	الخلاصة
		المبحث الثالث : جريمة تصيد العملاء في التشريع
٢٠٤	١١٤	المصري
٢٠٥	١١٥	التحريض بإشارات أو أقوال
٢٠٩	١١٦	في محل عام
٢١٠	١١٧	القصد الجنائي
		جريمة التحريض على الفسق قد تكون
٢١١	١١٨	جريمة أخرى
٢١٣	١١٩	الفصل الرابع - الاعلان عن البغاء أو الفسق
٢١٤	١٢٠	ابتداء ظهور الإعلانات المخالفة للآداب
٢١٥	١٢١	تدخل القانون الفرنسي
٢١٨	١٢٢	قانون ٢٩ يوايو ١٩٣٩
٢١٩	١٢٣	اقتباس التشريع المصري من الفرنسي
٢٢٠	١٢٤	عناصر جريمة الاعلان عن البغاء
٢٢٠	١٢٥	اعلان دعوة تتضمن ... الخ
٢٢٦	١٢٦	العلائية
٢٣٠	١٢٧	القصد الجنائي
٢٣١	١٢٨	العقوبة
٢٣٢	١٢٩	ما يقترح في شأن المواد الثلاثة
٢٣٥	١٣٠	الفصل الخامس - سياسة العقاب على البغاء
٢٣٥	١٣١	المبحث الأول : الحكم بالفرامة
٢٣٧	١٣٢	المبحث الثاني : الحكم بالحبس
٢٤٠	١٣٣	المبحث الثالث : الحكم بالوضع تحت المراقبة
٢٤٢	١٣٤	المبحث الرابع : الإيداع في مؤسسات الإصلاح
٢٤٧	١٣٥	موقف القانون المصري
٢٥٠	١٣٦	المبحث الخامس : حجز الإدارى

الباب الرابع

صفحة	بند	
٢٥٣	١٣٧	الطلب
٢٥٥	١٣٨	الفصل الأول : القوانين التي تواجه الطلب مباشرة ...
٢٥٥	١٣٩	أولا : عقاب العميل باعتباره مرتكبا للبقاء ...
٢٥٧	١٤٠	القانون المصري
٢٥٧	١٤١	ثانيا : باعتباره شارعا أو مرتكبا عملا تحضيريا
٢٦٠	١٤٢	القانون المصري
		الفصل الثاني : القوانين التي تعاقب على الطلب المصحوب
٢٦١	١٤٣	باعتداء على حياة أو حرية الغير ...
		المبحث الأول : تعرض العملاء للمارة بقصد الفسق
٢٦٢	١٤٤	أولا : في القانون الانجليزي
٢٦٣	١٤٥	ثانيا : في القانون السويسري
٢٦٥	١٤٦	المبحث الثاني : اخلال العملاء بحرية أو حياة الغير
٢٦٥	١٤٧	أولا : القانون الهندي
٢٦٧	١٤٨	ثانيا : القانون المصري
٢٦٨	١٤٩	أولا : التعرض لانشى
٢٧٠	١٥٠	ثانيا : في طريق عام
٢٧٠	١٥١	ثالثا : مقصد الجنائي
٢٧١	١٥٢	عقاب الجريمة
		الفصل الثالث : مسئولية العميل في الاتفاقيات الجنائية
٢٧٣	١٥٣	والاشتراك
٢٧٣	١٥٤	المبحث الأول : في الاتفاقيات الجنائية
٢٧٥	١٥٥	المبحث الثاني : في الاشتراك
٢٧٩	١٥٦	الاشتراك في جريمة ممارسة البقاء
٢٨١	١٥٧	عنصر الاعتياد

الباب الخامس

القسوة

٢٨٣	١٥٨	فصل تمهيدى
٢٨٤	١٥٩	المبحث الأول : فيما جرمته الاتفاقيات الدولية ...
٢٨٤	١٦٠	أولا : الاتفاق الدولي سنة ١٩٠٤
٢٨٤	١٦١	— المقدمات للاتفاق
٢٨٥	١٦٢	— مؤتمر عام ١٩٠٢
٢٩٠	١٦٣	— نتيجة المؤتمر
٢٩١	١٦٤	ثانيا : اتفاقية سنة ١٩١٠

صفحة	بند	
٢٩٢	١٦٥	— مواد الاتفاقية الخاصة بالتجريم
٢٩٣	١٦٦	— مواد البروتوكول الختامي ...
		ثالثا : اتفاقية سنة ١٩٢١
٢٩٤	١٦٧	— عصبة الأمم تتولى أمر الاتفاقيات
٢٩٥	١٦٨	— مؤتمر سنة ١٩٢١
٢٩٥	١٦٩	— موضوعات المؤتمر
٢٩٨	١٧٠	— مواد الاتفاقية الخاصة بالتجريم
		رابعا : اتفاقية سنة ١٩٣٣
٢٩٨	١٧١	— مؤتمر سنة ١٩٣٣
٣٠٠	١٧٢	— موضوعات المؤتمر الخاصة بالتجريم
٣٠١	١٧٣	— مواد الاتفاقية الخاصة بالتجريم
٣٠١	١٧٤	— تعديل الاتفاقيات السابقة ...
٣٠٢	١٧٥	— خامسا : اتفاقية سنة ١٩٥٠
٣٠٥	١٧٦	— موضوعات الاتفاقية الخاصة بالتجريم
٣٠٥	١٧٧	— أولا : التحريض والمساعدة على البغاء
٣١١	١٧٨	— ثانيا : استغلال البغاء
٣١٥	١٧٩	— ثالثا : الاشتراك في جرائم القوادة
٣١٦	١٨٠	— رابعا : الشروع والأعمال التحضيرية
٣١٦	١٨١	— خامسا : الظروف المشددة للعقوبة
٣١٧	١٨٢	— احكام الاتفاقية الخاصة بالتجريم
٣١٩	١٨٣	— تأثير التشريع المصرى باحكام الاتفاقية ...
٣٢٠	١٨٤	— المبحث الثانى : تطور التشريعات ازاء جرائم القوادة
		الفصل الاول - التحريض على البغاء وتسهيله
		المبحث الاول : التحريض على البغاء وتسهيله بوجه
٣٢٨	١٨٥	— عام
		اهم احوال العقاب فى القوانين الانجليزية
		والامريكية
٣٢٩	١٨٦	— أولا : تحريض امرأة على ان تصبح بغيا
		— ثانيا : تحريض امرأة على ترك محل
٣٣٠	١٨٧	— اقامتها
٣٣٢	١٨٨	— ثالثا : ارشاد ونقل البغايا لمنازل البغاء
٣٣٣	١٨٩	— رابعا : تقديم مساعدات بقصد البغاء
٣٣٤	١٩٠	— خامسا : قوادة الأزواج والآباء
٣٣٦	١٩١	— سادسا : احتجاز امرأة بقصد البغاء
٣٤٠	١٩٢	— القانون المصرى ...

بند	صفحة	
١٩٣	٣٤٣	— القرينة على الاحتجاز ...
١٩٤	٣٤٣	— ائفاء المرأة المحبوزة ...
		— اقتراح الاعفاء فى القانون
١٩٥	٣٤٤	المصرى
١٩٦	٣٤٥	اهم شروط العقاب فى القوانين اللاتينية ...
١٩٧	٣٤٦	— اولا : التحريض على البقاء بالاكره ... الخ
١٩٨	٣٤٩	— ثانيا : التحريض على البقاء بقصد الكسب
١٩٩	٣٥٢	تسهيل الفسق بقصد الكسب
٢٠٠	٣٥٤	احتراف القوادة
٢٠١	٣٥٧	احتراف الوساطة
٢٠٢	٣٥٩	حماية البقاء تحقيقا لمنفعة ...
٢٠٣	٣٦١	— ثالثا : التحريض على البقاء دون شرط

انقانون المصرى

٢٠٤	٣٦٣	— نصوص القانون
٢٠٥	٣٦٦	— ما يؤخذ على نصوص القانون
٢٠٦	٣٦٩	— جريمة التحريض والمساعدة على البقاء
٢٠٧	٣٧٠	العنصر المادى : اولا : التحريض
٢٠٨	٣٧٤	— ثانيا : المساعدة
٢٠٩	٣٧٤	: معنى المساعدة ...
٢١٠	٣٧٧	الفصل الايجابى ...
٢١١	٣٨٤	— اقتراح باضافة مادة ...
		— الفرق بين التحريض
٢١٢	٣٨٥	والمساعدة
		— عدم تاثر الجريمة بجنس
٢١٣	٣٨٦	المجنى عليه ...
٢١٤	٣٩٠	— قصر الجريمة على البقاء
٢١٥	٣٩٣	العنصر المعنوى
		المبحث الثانى : الاتجار الدولى بالبغاء
٢١٦	٣٩٦	تحريم نشاط القوادى الدوليين ...
٢١٧	٣٩٧	الاستخدام بقصد البغاء
٢١٨	٣٩٨	الاستدراج بقصد البغاء
٢١٩	٤٠٠	الاغواء بقصد البغاء
٢٢٠	٤٠٢	اهمية النص على الاستخدام والاغواء
٢٢١	٤٠٤	مدى مانصت عليه القوانين ... الخ

بند	صفحة	
		الاتجار بالبغاء بين ولايات الدولة
٢٢٢	٤٠٩ الواحدة
٢٢٣	٤١٠	— قانون الولايات المتحدة ...
٢٢٤	٤١٣	الاختصاص الاقليمي للقوانين ...
٢٢٥	٤١٦	القانون المصري
٢٢٦	٤١٧	— غموض النصوص
		— أولا : تحريض شخص على
٢٢٧	٤٢٠	مغادرة البلاد ...
		— ثانيا : اصطحاب شخص
٢٢٨	٤٢٠	خارج البلاد ...
٢٢٩	٤٢٤	— القصد الجنائي
٢٣٠	٤٢٧	— ادخال شخص للبلاد ...
		مدى اثر القوانين الحالية في مكافحة
٢٣١	٤٢٨	القوادة
٢٣٢	٤٢٩	اتجاه القوادة الدولية وجهة جديدة
		خطورة تسفير النساء من دولة الى
٢٣٣	٤٣٢	دولة
		توصيات الهيئات الدولية ضد
٢٣٤	٤٣٤	تسفير الفئات ...
٢٣٥	٤٣٧	القانون المصري
٢٣٦	٤٣٩	التعديلات التشريعية المقترحة ...
		المبحث الثالث : افساد القصر
٢٣٧	٤٤١	معنى الافساد
		العقاب على الجريمة في القانون
٢٣٨	٤٤٢	المصري
		جريمة افساد القصر في القانون
٢٣٩	٤٤٣	الفرنسي
٢٤٠	٤٤٤	— أولا : التحريض على الفساد
٢٤١	٤٤٧	ارضاء لشهوات الغير
٢٤٢	٤٥٤	— ثانيا : وقوع الفعل على قاصر
٢٤٣	٤٥٤	اساس تحديد سن القصر
٢٤٤	٤٥٩	— ثالثا : وقوع الافساد عادة
٢٤٥	٤٦١	— رابعا : القصد الجنائي
٢٤٦	٤٦٥	ما يقترح في القانون المصري

		الفصل الثانى — استغلال البغاء
٤٧١	٢٤٧	تطور جريمة استغلال البغاء
٤٧٣	٢٤٨	المبحث الأول : علاقة المستغل بمرتكب البغاء
		تأجير المساكن لمرتكبى البغاء
٤٧٥	٢٤٩	— القضاء الالماني
٤٧٧	٢٥٠	— القضاء البلجيكي
٤٧٨	٢٥١	— القضاء الانجليزى
٤٨٠	٢٥٢	— القضاء السويسرى
٤٨٠	٢٥٣	— القضاء المصرى
٤٨١	٢٥٤	تقديم الخدمات والسلع لمرتكبى البغاء
٤٨٢	٢٥٥	— القضاء المصرى
٤٨٣	٢٥٦	الحصول على نفقة أو صدقة من مرتكبى البغاء
٤٨٧	٢٥٧	قبول الهدية من مرتكبى البغاء
٤٨٧	٢٥٨	القصد الخاص فى جريمة استغلال البغاء
٤٩٠	٢٥٩	استغلال البغاء والاثراء بلا سبب
٤٩٣	٢٦٠	وقوع الاستغلال على كسب البغاء دون الفسق
٤٩٥	٢٦١	الخلاصة
٤٩٦	٢٦٢	المبحث الثانى : علاقة المستغل بمرتكب البغاء
٤٩٧	٢٦٣	التعويل فى المعيشة على كسب الغير من البغاء
٤٩٨	٢٦٤	— القضاء الالماني
٥٠٠	٢٦٥	— القضاء السويسرى
٥٠١	٢٦٦	— اتجاه القضاء المصرى
٥٠٢	٢٦٧	— طبيعة جريمة التعويل
٥٠٣	٢٦٨	عدول التشريعات الحديثة عن جريمة التعويل
٥٠٤	٢٦٩	تحریم استغلال البغاء فى التشريع المصرى
٥٠٦	٢٧٠	المبحث الثالث : القرائن القانونية على استغلال البغاء
٥١٠	٢٧١	القانون المصرى
٥١٥	٢٧٢	الفصل الثالث — استعمال المحال للبغاء
٥١٥	٢٧٣	المبحث الاول : فتح المحال وادارتها للبغاء
٥١٦	٢٧٤	اولا : التشريع الانجليزى
٥١٨	٢٧٥	— تعريف بيت البغاء
		— حالة المرأة التى تحترف البغاء
٥١٩	٢٧٦	وحدها
٥٢٣	٢٧٧	— الاكتفاء بمباشرة الفسق

٥٢٤	٢٧٨	— شرط الاعتقاد والعمومية ...
٥٢٥	٢٧٩	— معنى فتح البيت وإدارته للبغاء
٥٢٧	٢٨٠	— المسئولون عن فتح وإدارة البيت
٥٢٨	٢٨١	— مسئولية العملاء ومرتكبي البغاء
		— للقوانين القانونية على إدارة البيت
٥٢٩	٢٨٢	للبغاء
٥٣٠	٢٨٣	ثانيا : تشريع الولايات المتحدة
٥٣٣	٢٨٤	— تعريف بيت البغاء
		— حالة المرأة التي تحترف البغاء
٥٣٥	٢٨٥	وحدها
٥٣٦	٢٨٦	— الاختلاف عن التشريع الانجليزي
٥٣٧	٢٨٧	ثالثا : التشريع الألماني
٥٣٩	٢٨٨	— بيت البغاء
٥٤٠	٢٨٩	— شبيه بيت البغاء
		رابعا : التشريع البلجيكي والفرنسي
٥٤٢	٢٩٠	والسويسري
٥٤٣	٢٩١	خامسا : التشريع المصري
٥٤٦	٢٩٢	عناصر جريمة فتح وإدارة محل البغاء
٥٤٦	٢٩٣	— أولا : فتح وإدارة محل
٥٤٨	٢٩٤	— ثانيا : لبغاء الغير
٥٥٠	٢٩٥	— ثالثا : عادة
٥٥١	٢٩٦	— رابعا : لعموم الناس
٥٥٢	٢٩٧	— خامسا : القصد الجنائي
٥٥٢	٢٩٨	المعاونة في إدارة محل البغاء
		البحث الثاني : تقديم المحال لإدارتها واستعمالها
		للبغاء
٥٥٥	٢٩٩	أحوال تقديم أو استعمال المحال للبغاء
٥٦٢	٣٠٠	القانون المصري
		البحث الثالث : السماح في المحال العامة بالبغاء
٥٦٤	٣٠١	الأحوال التي تعاقب عليها التشريعات
٥٦٩	٣٠٢	القانون المصري
		— أولا : قبض على أشخاص
٥٧٠	٣٠٣	يمارسون البغاء

— ثانيا : السماح في المصالح
العام بالتحريرض ١٠١٥ ٣٠٤ ٥٧٦

— ثالثا : استخدام اشخاص في
المحل العام ١٠١٥ ٣٠٥ ٥٧٦

— رابعا : استخدام اشخاص
من ميسارسون البقاء ١٠١٥ ٣٠٦ ٥٧٤

النص المقترح ١٠١٥ ٣٠٧ ٥٧٥

الفصل الرابع — الشروع والاعمال التحضيرية والظروف

المشكلة ٠٠ ١٠١٥ ٣٠٨ ٥٧٧

اولا : الشروع في جرائم القوادة ١٠١٥ ٣٠٩ ٥٧٧

ثانيا : الاعمال التحضيرية لها ١٠١٥ ٣١٠ ٥٧٨

ثالثا : الظروف المتعددة لجرائم القوادة ١٠١٥ ٣١١ ٥٧٩

الخاتمة ١٠١٥ ٣١٢ ٥٨١

ملحق بالحكم التقض منذ صدور القانون ١٠١٥ ٣١٣ ١١/٥٩٠

اولا : الاعتقاد على ممارسة الدعارة ١٠١٥ ٣١٤ ١٢/٥٩٠

ثانيا : تسهيل الدعارة والمعاونة عليها ١٠١٥ ٣١٥ ١٣/٥٩٠

ثالثا : تقديم أو تاجر مكان يخال للدعارة
أو لسكنى شخص يمارس فيه الدعارة ١٠١٥ ٣١٦ ١٧/٥٩٠

رابعا : استغلال الدعارة ١٠١٥ ٣١٧ ١٩/٥٩٠

خامسا : التحريض على ممارسة البغاء
للاستغلال بالدعارة ١٠١٥ ٣١٨ ٢٠/٥٩٠

سادسا : الاعلان عن دعوة للدعارة ١٠١٥ ٣١٩ ٢١/٥٩٠

سائبا : ادارة مكان للدعارة ١٠١٥ ٣٢٠ ٢٢/٥٩٠

ثامنا : التوضيح تحت مراقبة الشرطة ١٠١٥ ٣٢١ ٢٣/٥٩٠

ثاسعا : بطلان الاجراءات ١٠١٥ ٣٢٢ ٢٤/٥٩٠

اهم المراجع العربية ١٠١٥ ٣٢٣ ٢٥/٥٩٠

اهم المراجع الأجنبية ١٠١٥ ٣٢٤ ٢٦/٥٩٠

مطبوعات الكتائب ١٠١٥ ٣٢٥ ٢٧/٥٩٠

تصويب

الصواب	الخطا	الصحيفة	السطر
انى	انا	٧	٩ (هامش)
المجدلية	المجدالية	٣٠	١٨ (هامش)
المجدلية	المجدالية	٣١	٤٧٤ (هامش)
المخادنة	المخاونة	٧٠	١ (عنوان)
وينسلفانيا	وينسلفانيا	٩٧	٣ (هامش)
مخل	مخلا	١٧٥	٦ (هامش)
مرادفه	مردافه	١٨١	٩ (هامش)
الشمس	سبعة ايام	٢٠٥	٢٥
الشرطة	البوليس	٢٠٥	٢٥
يتضمن	تتضمن	٢١٨	١٧
١٣٤ — اتجه	اتجه	٢٤٢	١٢
المجدلية	المجدالية	٢٤٢	١٣ (هامش)
اصلاحهم	اصلاحهن	٢٤٩	١١
١٣٦ — ليس	ليس	٢٥٠	٣
يرتاده البغايا ايا	يرتاده ايا	٢٥٩	١٥
(تحذف)	عشر	٢٦١	١ (عنوان)
حياء	حياة	٢٦١	٢ (عنوان)
الشمس	سبعة ايام	٢٦٧	٢٤
استقلال	استقال	٣٠٢	١٧ (هامش)
(تحذف)	١٥٢ —	٣٢٤	٦
استدراج	استدرا	٣٦٧	٣١ (هامش)
البقاء	القباء	٣٨٩	٩
تقائض	نفائض	٣٩١	٧
الواردة	الوراده	٤٠١	٨
٢٢٠ —	٢٠ —	٤٠٢	٧
رؤى	رئى	٤٤٣	٧
شخص	شخصى	٤٩٧	١٥ (هامش)
معها	معه	٤٩٩	١٢
للبقاء	البقاء	٥١٥	١١
بعيدا	بعيد	٥٢٩	١٥ (هامش)

كتب المؤلف

١ - الدفاع الاجتماعي : « السياسة الجنائية الحديثة » ..
بين التشريعة الاسلامية والقانون

الطبعة الثانية - مع آخر اضافات وتطبيقات عملية - سنة ١٩٨٤
مكتبة وهبة

٢ - التشريعات الاجتماعية ..

طبعة أولى - سنة ١٩٧٥ - نفذ - تحت الطبع

مكتبة وهبة

٣ - شرح الاجراءات الجنائية في القانون الليبي - ١٩٨٢

جامعة قار يونس

تحت الطبع

ظاهرة البغاء بين الماضي والحاضر

دراسة تاريخية اجتماعية معمقة

